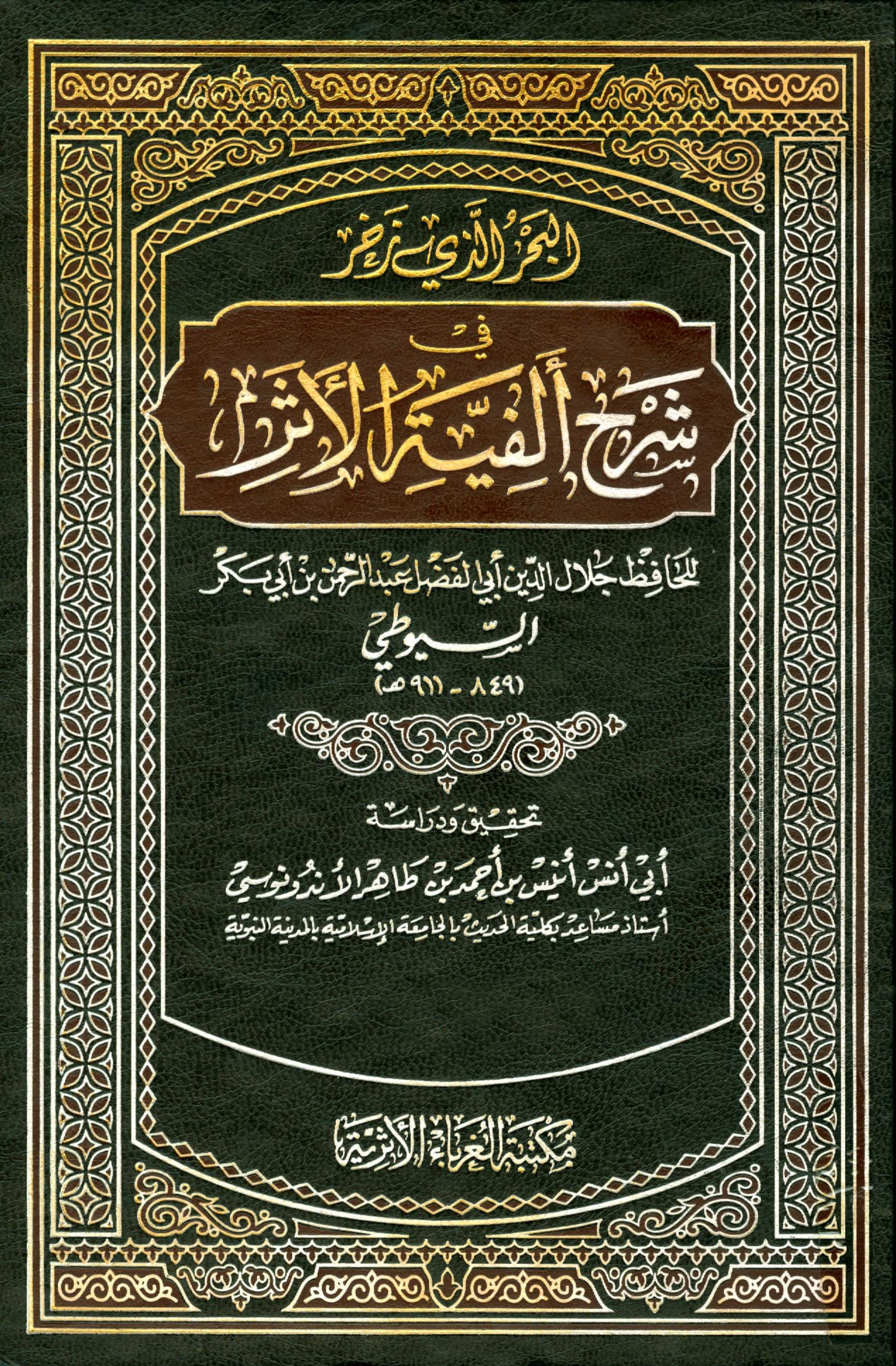

البحر الذي زخر
في
شرح ألفية الأثر
للحافظ جلال الدين أبي الفضل عبد الرحمن بن أبي بكر
السيوطي
(٨٤٩ - ٩١١ هـ)
تحقيق ودراسة
أبي أنس أنيس بن أحمد بن طاهر الأندونوسي
أستاذ مساعد بكلية الحديث بالجامعة الإسلامية بالمدينة النبوية
مكتبة الغرباء الأثرية

# البحر الذي زخر

# في

# شرح ألفية الأثر

للحافظ جلال الدين أبي الفضل عبد الرحمن بن أبي بكر

السيوطي

(٨٤٩ - ٩١١ هـ)

تحقيق ودراسة

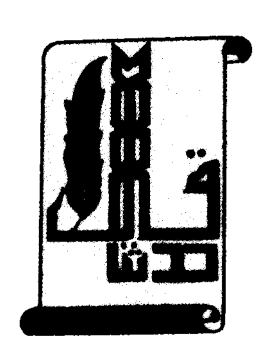
أبي أنس أنيس بن أحمد بن طاهر الأندونوسي

أستاذ مساعد بكلية الحديث بالجامعة الإسلامية بالمدينة النبوية

الجزء الأول

مكتبة الغرباء الأثرية

الطّبعة الأولى
١٤٢٠هـ - ١٩٩٩م



مكتبة الغرباء الأثريّة
هاتف: ٨٤٦٢٩٤٩ - فاكس: ٨٢٤٣٠٤٤
ص.ب: ١٤٤٩ - المدينة النبويّة
المملكة العربيّة السّعوديّة
ترخيص: ٤٥٨٠/ك

# البحر الذي زخر
في
# شرح ألفية الأثر


بسم الله الرحمن الرحيم

بسم الله الرحمن الرحيم

## خطة البحث

### كلمة حمد ، وشكر ، وتقدير .

ثم قمت بتقسيم البحث إلى قسمين :

**أ ـ قسم الدراسة .**

**ب ـ قسم التحقيق .**

**أ ـ قسم الدراسة** : ويشتمل على ما يلي :

**أولاً** : مقدمة وتتضمن ما يلي :

ـ السنة . مكانتها . وحجيتها .

ـ بيان أهمية علم مصطلح الحديث .

ـ نشأة علم المصطلح .

ـ أسباب اختيار الموضوع .

**ثانيًا** : ترجمة للسيوطي وتشتمل على التالي :

ـ اسمه ، ونسبه .

ـ مولده ، ونشأته ، ودراسته .

ـ رحلاته .

ـ شيوخه وتلاميذه .

ـ عقيدته .

ـ تصديه للفتيا .

ـ خصوم السيوطي .

ـ المناصب التي تولاها .

ـ موقفه من الحكام والسلاطين .

ـ دعواه الاجتهاد .

ـ اعتزاله ، وهروبه من الحياة ، ووفاته .

ـ المؤلفون في السيوطي من المتقدمين والمعاصرين .

**ثالثًا :**

ـ جهود السيوطي في علوم الحديث عمومًا .

ـ وجهوده في المصطلح خصوصًا .

ـ دراسة كتبه ـ الموجود منها ـ في المصطلح .

**رابعًا :**

ـ دراسة كتابه ( البحر الذي زخر ) ، ويشتمل على مبحثين :

المبحث الأول : موضوع الكتاب ، وأهميته .

المبحث الثاني : منهج السيوطي في الكتاب .

**خامسًا :**

شروح ألفية السيوطي .

**سادسًا :**

موازنة بين البحر والتدريب .

**سابعًا :**

ميزات ألفية السيوطي على ألفية العراقي .

## ب ــ قسم التحقيق :

ويشتمل على التالي :

١ ــ اسم الكتاب وتوثيق نسبته إلى السيوطي .

٢ ــ وصف نسخ الكتاب .

٣ ــ وصف نسخ الألفية المخطوطة والمطبوعة .

٤ ــ منهجي في تحقيق الكتاب .



## كلمة حمد وشكر وتقدير

أحمد الله عز وجل حمدًا كثيرًا طيبًا مباركًا فيه ، كما يحب ربنا ويرضى، وأشكره أولاً وآخرًا، وظاهرًا وباطنًا على أن هداني ووفقني، وحبب إليّ سنة نبيه الكريم عليه أفضل الصلاة وأزكى التسليم، وشرفني بالاشتغال بعلوم السنة الغراء. فـ ﴿ **الحمد لله الذي هدانا لهذا وما كنا لنهتدي لولا أن هدانا الله** ﴾[١] ، وأسأله سبحانه بأسمائه الحسنى وصفاته العلا أن يحشرني في زمرة الذين أنعم عليهم من النبيين والصديقين والشهداء والصالحين، وأن يجعل نيل هذه الدرجة نيل أعلى درجات الجنة برحمته التي وسعت كل شيء .

ثم أتقدم بالشكر الجزيل لشيخي الفاضل الدكتور/ سعدي مهدي الهاشمي المشرف على الرسالة على حسن إرشاده وتوجيهه وتعليمه لي في سنوات الإشراف على الرسالة، كما أتقدم بخالص الدعاء والتقدير لشيخيّ الكريمين الشيخ/ حماد بن محمد الأنصاري رحمه الله تعالى على ما أولاني به من رعاية أبوية علمية، ولشيخي الدكتور/ محمود ميره على حسن تعليمه وإرشاده وتوجيهه لي من كلية الحديث إلى أن أشار علي بأخذ هذا الموضوع بالدراسات العليا .

وأشكر لجميع مشايخي حسن تعليمهم ، وإرشادهم لي .

---

(١) سورة الأعراف : ٤٣ .

هذا وأبتهل إلى الله جلّ في علاه، داعيًا من أعماق قلبي للمسئولين بالجامعة الإسلامية على اختلاف مرافقها، وبالدراسات العليا على وجه الخصوص أن يثيبهم ويجزيهم خيرًا، على ما يقدمونه من خدمة للعلم وطلابه، ورزقني الله وإياهم الصلاح والسداد والإخلاص في جميع الأقوال والأعمال .

جزى الله الجميع خير الجزاء، وأحسن لهم المثوبة والأجر، بفضله ومنّه ، وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين واللهم صلِّ على محمد وعلى آل محمد كما صليت على إبراهيم وعلى آل إبراهيم ، وبارك على محمد وعلى آل محمد كما باركت على إبراهيم وعلى آل إبراهيم في العالمين إنك حميد مجيد .



# أولاً:

# السـنة

# مكانتها وحجيتها

بسم الله الرحمن الرحيم

إن الحمد لله نحمده ونستعينه ونستغفره ونعوذ بالله من شرور أنفسنا، ومن سيئات أعمالنا، من يهده الله فلا مضل له، ومن يضلل فلا هادي له ، وأشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له، وأشهد أنّ محمدًا عبده ورسوله صلى الله عليه وآله وسلم .

﴿يا أيها الذين آمنوا اتقوا الله حق تقاته ولا تموتن إلا وأنتم مسلمون﴾[١]

﴿يا أيها الناس اتقوا ربكم الذي خلقكم من نفس واحدة وخلق منها زوجها وبث منهما رجالاً كثيراً ونساء واتقوا الله الذي تساءلون به والأرحام إن الله كان عليكم رقيبًا ﴾[٢] .

﴿يا أيها الذين آمنوا اتقوا الله وقولوا قولاً سديدًا ، يصلح لكم أعمالكم ويغفر لكم ذنوبكم ، ومن يطع الله ورسوله فقد فاز فوزًا عظيمًا ﴾[٣] .

---

(١) سورة آل عمران : الآية ١٠٢ .

(٢) سورة النساء : آية ١

(٣) سورة الأحزاب : الآية ٧٠ ــ ٧١ .

أما بعد [(١)] :

فإنّ الله عز وجل أرسل رسولـه بالهدى ودين الحق ليظـهره على الدين كلـه، وأنزل عليه كتابه الـكريم، الذي لا يأتيه البـاطل من بين يديه، ولا من خلفه، وأمره بتبليغه للناس وبيانه فقال عز وجل :

**﴿ يا أيهـا الرسول بلغ ما أنـزل إليك من ربك ، وإن لـم تفعل فما بـلغت رسالته ﴾** [(٢)] .

وقال تعالى : **﴿وأنزلنـا إليك الذكر لتـبين للناس مـا نزل إليهم ولعـلهم يتفكرون﴾** [(٣)] .

وقال سبحانه : **﴿وما أنزلنا عليك الكتاب إلا لتبين لهم الذي اختلفوا فيه وهدى ورحمة لقوم يؤمنون ﴾** [(٤)] .

---

(١) هذه خطبة الحاجة التي علمها رسول الله صلى الله عليه وسلم أصحابه ، وهي سنة يبتدأ بها في النكاح وغيره .

رواها : أبو داود ( كتاب النكاح ـ باب في خطبة النكاح ٢ / ٥٩١) والترمذي ـ (كتاب النكاح ـ باب في خطبة النكاح ٣ / ٤٠٤ ) وقال: حديث حسن، والنسائي ( كتاب النكاح ــ باب ما يـستحب من الكلام عند النكاح ٦/ ٨٩ ) وغـيرهم عن جمع من الصحابة ، وهو حديث صحيح ، وللألباني فيها كتاب سماه «خطبة الحاجة» .

(٢) سورة المائدة : ٦٧ .

(٣) سورة النحل : ٤٤ .

(٤) سورة النحل : ٦٤ .

ثم أوجب الله علينا طاعته، وامتثال أوامره، والانتهاء عن نواهيه فقال تعالى: ﴿يا أيها الذين آمنوا أطيعوا الله ورسوله ولا تولوا عنه وأنتم تسمعون﴾[١] .

وقال سبحانه: ﴿ وما آتاكم الرسول فخذوه وما نهاكم عنه فانتهوا ، واتقوا الله إن الله شديد العقاب ﴾[٢] .

ومما لا شك فيه أنّ الكتاب والسنة أصلان أصيلان لا ينفك أحدهما عن الآخر، ومنبعان للتشريع متعاضدان .

قال صلى الله عليه وسلم : « ألا إني أوتيت القرآن ومثله معه .. »[٣]

وقال أيضًا : « تركت فيكم شيئين ما إن تمسكتم بهما لن تضلوا : كتاب الله ، وسنتي ، ولن يتفرقا حتى يردا عليّ الحوض »[٤] .

ولقد تكفل الله عز وجل بحفظ شريعة الإسلام كتابًا وسنة ،

---

(١) سورة الأنفال : ٢٠ .

(٢) سورة الحشر : ٧ .

(٣) حديث صحيح رواه أحمد (٢/ ٣٦٧) ، وأبو داود (كتاب السنة باب لزوم السنة ـ ٥/ ١٠) ، والترمذي (كتاب العلم ـ باب ما نهي عنه أن يقال عند حديث النبي صلى الله عليه وآله وسلم ٥/ ٣٧) وقال : حسن صحيح ، وابن ماجة (المقدمة ـ باب تعظيم حديث رسول الله صلى الله عليه وسلم ـ ١/ ٦) وغيرهم .

(٤) حديث صحيح رواه الحاكم (١/ ٩٣) ، وعنه البيهقي (١٠/ ١١٤) ، ومالك (٢/ ٨٩٩) بلاغًا . صحيح الجامع (٣/ ٣٩) ، والصحيحة (٤/ ٣٦١) .

لأنها هي الشريعة التي ارتضاها ، وكتب لها الخلود والبقاء إلى يوم القيامة، قال تعالى : ﴿ **إنا نحن نزلنا الذكر وإنا له لحافظون** ﴾[١] .

وقال سبحانه : ﴿ **اليوم أكملت لكم دينكم وأتممت عليكم نعمتي ورضيت لكم الإسلام دينًا** ﴾[٢] .

والسنة لها مكانة عالية وكبيرة في الإسلام، فهي الأصل الثاني بعد كتاب الله عز وجل المعتمد في التشريع، وقد جاءت السنة مفسرة لمبهم القرآن، مفصلة لمجمله، مقيدة لمطلقه، مخصصة لعمومه، شارحة لأحكامه وأهدافه ومراميه، وجاءت بأحكام زائدة مستقلة لم ينص عليها القرآن، ولما كان للسنة هذا القدر العظيم في الإسلام فقد اتفق علماء السنة قاطبة على حجيتها .

قال الإمام الشافعي رحمه الله :

« قد وضع الله رسوله صلى الله عليه وسلم من دينه وفرضه وكتابه الموضع الذي أبان ـ جل ثناؤه ـ أنه جعله علمًا لدينه بما افترض من طاعته ، وحرَّم من معصيته ، وأبان من فضيلته ، بما قرن بين رسوله مع الإيمان به ، فقال تبارك وتعالى : ﴿**فآمنوا بالله ورسوله ...**﴾[٣] .

---

(١) سورة الحجر : ٩ .

(٢) سورة المائدة : ٣ .

(٣) سورة النساء : ١٧١ .

وقال عز وجل :

**﴿ إنما المؤمنون الذين آمنوا بالله ورسوله وإذا كانوا معه على أمر جامع لم يذهبوا حتى يستأذنوه ...﴾**[١] .

فجعل كمال ابتداء الإيمان الذي ما سواه تبع له الإيمان بالله ثم برسوله معه »[٢] .

وقال الإمام الشوكاني :

«إنّ ثبوت حجية السنة المطهرة،واستقلالها بتشريع الأحكام ضرورة دينية،ولا يخالف في ذلك إلا من لا حظ له في الإسلام»[٣] .

ومن هذا المنطلق نجد الرسول الكريم صلى الله عليه وسلم يحث أمته على التمسك بسنته ، والعناية بها ، ويبين لها أنّ التمسك بسنته نجاة من الضلال ، وأنّ التوجه إليها بعد الفتور هداية ورشاد [٤] ،

---

(١) سورة النور : ٦٢ .

(٢) الرسالة : (ص ٧٣ ـ ٧٥) .

(٣) إرشاد الفحول : (ص ٢٩) .

(٤) ودليل ذلك حديث عبد الله بن عمرو مرفوعًا : « إن لكل عمل شِرَّة ...... الحديث » .

صحيح على شرط الشيخين رواه الطحاوي في مشكل الآثار (٢/٨٨) ، وأحمد (٢/١٨٨) ، وابن أبي عاصم في السنة (١/٢٨) .

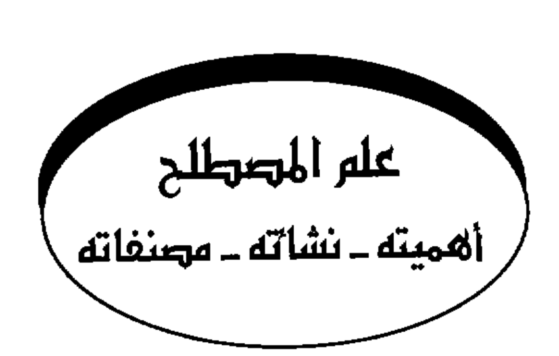
وأن المتمسك بها عند وقوع الفتن له أجر خمسين من الصحابة [١] وأنها من مرجحات الإمامة في الصلاة [٢]، وفي أمور أخرى ، ويبرأ صلى الله عليه وآله وسلم ممن رغب عنها [٣]، ولقد حفظت السنة في أماكن أمينة ومكينة ؛ حفظت في صدور رجال صدقوا ما عاهدوا الله عليه من صحابة فتابعين فأتباعهم، فمن بعدهم من علماء هذه الأمة الأفذاذ الذين تشبعت قلوبهم بحب رسولهم فحفظوا السنة ووعوها وعملوا بها، وتفيئوا ظلالها الوارفة، ثم أخرجوا لنا علمًا أصيلاً منها استخرجوه، وعليها بنوه، وحفاظًا لها أصّلوه وهو ما يسمى ( بعلم مصطلح الحديث ).

---

(١) حديث صحيح رواه المروزي في السنة (ص ٩)، وأبو داود (كتاب الملاحم ــ باب الأمر والنهي ــ ٤/ ٥١٢)، والترمذي (كتاب التفسير ـ باب ومن سورة المائدة ـ ٥/ ٢٥٧)، وقال: هذا حديث حسن غريب، وابن ماجة ( كتاب الفتن ــ باب قوله تعالى : ﴿يا أيها الذين آمنوا عليكم أنفسكم﴾ ــ ٢/ ١٣٣٠) وغيرهم.

(٢) دليل ذلك حديث « . . فإن كانوا في القراءة سواء فأعلمهم بالسنة. . الحديث ». رواه مسلم (كتاب المساجد ــ باب من أحق بالإمامة ــ ١/ ٤٦٥).

(٣) الحديث في ذلك رواه البخاري (كتاب النكاح ــ باب الترغيب في النكاح ٩/ ١٠٥)


علم المصطلح
أهميته - نشأته - مصنفاته

علم مصطلح الحديث يعد مفخرة للأمة الإسلامية، وصفحة مشرقة من صفحاتها الخالدة، الوضاءة، المليئة بالمآثر والمكرمات، والفضائل، فما عرفت أمة من الأمم كيف تخلد أخبار علمائها وعظمائها، وقادتها وأبطالها كما عرفته الأمة الإسلامية، ولا عرفت كيف تصحح تاريخ رجالها كما عرفته الأمة المحمدية بواسطة علمائها وحفاظها ومحدثيها، وهذا الأمر من الخيرية التي خصها الله به من بين بقية الأمم قال تعالى :

﴿كنتم خير أمة أخرجت للناس ..... ﴾الآية(١) .

ويمكن تلخيص أهمية هذا العلم الشريف في الأمور الآتية :

١ ـ علم المصطلح به يعرف صحيح السنة من سقيمها ومعلولها من سليمها، وحسبك بها من فائدة وثمرة فالمصطلح هو العلم الوحيد الذي تقف به على حال النقلة للحديث، وصفاتهم، وجرحهم وتعديلهم، وما تنضبط به أقوال الحفاظ في الرواة، ومدى سلامة السند والمتن من العلل، وبالتالي يتحقق بذلك الأخذ بقول الله تعالى :

﴿وما آتاكم الرسول فخذوه وما نهاكم عنه فانتهوا.... الآية ﴾(٢).

---

(١) سورة آل عمران : ١١٠.

(٢) سورة الحشر : ٧.

وبقوله سبحانه: ﴿ لقد كان لكم في رسول الله أسوة حسنة﴾[١] الآية إذ كيف يتم الاقتداء ، والأخذ بشيء من السنة، والتعويل عليه في الاستدلال والاستنباط، ونحن نجهل صحته من ضعفه ؟ ؟.

٢ ـ علم المصطلح يعد مفتاحًا لتحقيق نصوصٍ كثيرةٍ من العلوم، فهذا العلم يعتني (بأسانيد) الأحاديث، والأخبار، ولو تتبعنا كثيرًا من العلوم في المصادر القديمة لوجدناها نقلت إلينا بأسانيد، فالقرآن الكريم حمله رواةٌ في صدورهم، ونقلوه إلينا، وهم كثر، بلغ بهم العدد حد التواتر، ولا سبيل لمعرفة ما صح من الطرق إلا بأن ندرس سند ذلك الطريق، وتلك القراءة، كما قال الناظم في القراءة المقبولة المعتبرة عند العلماء :

فَكُلُّ ما وافقَ وَجْهَ نَحْوِ وكَانَ لِلرَسْمِ احتمالاً يَحْوِي
وصَحَّ إسْنَادًا هُوَ القُرآنُ فهذه الـثلاثـةُ الأرْكَـانُ[٢]

وفي العقيدة نجدها قد نقلت إلينا عن نبي هذه الأمة وسلفها بالأسانيد، فمثلاً : في إثبات الوجه لله عز وجل تقرأ في كتاب : «الأسماء والصفات»[٣] لأبي بكر البيهقي (ت ٤٥٩ هـ) في باب بيان الأسماء التي من أحصاها دخل الجنة، فتجد البيهقي يثبت لك العقيدة

(١) سورة الأحزاب : ٢١.

(٢) قالهما ابن الجزري (ت ٨٣٣) كما في طية النشر ( ص ٣).

(٣) الأسماء والصفات (١/ ١٥).

بالسند فيقول :

أخبرنا أبو عبد الله الحافظ، وأبو عبد الله إسحاق بن محمد بن يوسف بن يعقوب السوسي وأبو بكر أحمد بن الحسن القاضي، قالوا : حدثنا أبو العباس محمد بن يعقوب نا محمد بن خالد بن حلي نا بشر بن شعيب بن حمزة عن أبيه عن أبي الزناد عن الأعرج عن أبي هريرة قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: **«إن لله تسعةً وتسعينَ اسمًا، مِائةٌ إلا واحدًا، مَنْ أحصَاهَا دَخَلَ الجنَّة، إنَّه وِتْرٌ يُحِبُّ الوِتْرَ»**

فدراسة هذا السند ضرورية جدًا لدراسة مثل هذا الحديث الوارد في (العقيدة)، ودراسة السند تحتاج إلى علم المصطلح، وكذلك (التفسير) نقل إلينا بالأسانيد، كتفسير ابن جرير الطبري (ت ٣١٠ هـ)، وتفسير البغوي (ت ٥١٦ هـ ) [١] ، وكذا ( الفقه) ككتاب الأم إملاء الشافعي (ت ٢٠٤ هـ) و (التاريخ ) أيضًا لمصطلح الحديث عليه منةٌ ، وقد ألَّف الدكتور عثمان موافي كتاب «منهج النقد التاريخي الإسلامي والمنهج الأوروبي» وبيَّن فيه أثر قواعد علوم الحديث في الروايات التاريخية في نقدها وتمحيصها، وللدكتور أكرم ضياء العمري كتاب: «المجتمع المدني»، قصد به : محاولة تطبيق قواعد المحدثين في مصطلح الحديث لنقد الروايات التاريخية.

---

(١) مطبوعان.

بل وكتب اللغة والأدب نقلت إلينا بأسانيد، مثل كتاب «الأغاني» لأبي الفرج الأصبهاني، و«الأمالي» لأبي علي القالي، وقد ألّف الدكتور شرف الدين علي الراجحي كتاباً سماه: «مصطلح الحديث، وأثره على الدرس اللغوي عند العرب»[1] ذلك لأن علم المصطلح له منبعٌ دافقٌ ثَرٌّ لا ينضب، وهو : السنة المطهرة.

يقول د / محمد الصباغ : « تأثير الحديث النبوي على ثقافتنا العربية يفوق كل تصور، فلقد صبغت طريقته كل فنون ثقافتنا ومعارفنا، إنك تجد طريقة السند عمّت كل أنواع الكتب في مكتبتنا، من أدبية وتاريخية وغيرهما. . . »[2].

٣ ــ إيجاد ( الثقة ) في نفوس المسلمين بتحقيق وعد الله لهم بحفظ كتابه وسنة نبيه حيث قال سبحانه :

﴿**إنا نحن نزلنا الذكر، وإنا له لحافظون**﴾[3].

فهذه القواعد تعد من أهم الأمور التي حفظ الله بها السنة.

٤ ــ « إيجاد ( ملكةٍ ) عند الدارس لهذا الفن يتمكن بها من تمحيص الأخبار الواردة، من حديث وتاريخ وغيرهما. . . [4] »،

---

(١) طبع في مجلد.

(٢) الحديث النبوي (ص ١٦).

(٣) سورة الحجر : ٩.

(٤) مقدمة د / مصطفى الخن لتقريب النووي ( ص ١٨).

ويصير الدارس لهذا العلم دقيقًا في تعلمه وتعليمه لهذا العلم الشرعي بجميع فروعه، ولقد كان أحد شيوخي من المحدثين الأفاضل دائمًا يحثنا على تعلم علم الحديث، ويقول : تصبحون في يوم من الأيام حكامًا على أقوال الناس وأفعالهم لا محكومين.

أضف إلى ذلك : أنّ كثيرًا من الخلافيات في الفروع التي يبقى الكثير حائرًا عندها، يستطيع العالم وطالب العلم أن يرجح بين الأقوال بهذا العلم، وكلما رسخت قدمه في علم المصطلح ، كلما استطاع أن يسبر غور الخلاف بين الأقوال المختلفة، لأنه يراجع أصول المذاهب والأقوال ؛ بالرجوع إلى أدلتها بثبوتها أو عدم ثبوتها.

٥ ــ بيان منهج ( السلف ) من المحدثين، ودقتهم في وضع قواعد معتمدة على الكتاب والسنة، ومنهجيتهم في ذلك، وتنظيمهم، وتنسيقهم، ودقتهم لحفظ سنة خير البشر صلى الله عليه وآله وسلم، وزيادة الثقة بهم، بأمانتهم العلمية في نقل شريعة الله، وسنة رسوله صلى الله عليه وآله وسلم.

٦ ــ ثم إنَّ علم المصطلح ( تمهيدٌ ومقدمةٌ ) للعلماء والمتخصصين في جميع علوم الشريعة، ليقوموا ببناء علومهم على أصولٍ ثابتةٍ ، وقواعدَ راسخةٍ، فلا أحكام، ولا أقيسة، ولا اجتهاداتٍ تكون مصيبةً إذا لم تؤسس على نصوص القرآن والسنة الثابتة، والثبات لا يكون إلا بقواعد ثابتةٍ للنقد، والتمحيص النزيه، كقواعد مصطلح الحديث.

٧ ــ قواعد علم المصطلح التي وضعها أجدادنا المسلمون تعلم المنهجية في الحكم على الأخبار دون أن يكون تأثرٌ بأي اعتبار آخر غير تطبيق تلك القواعد [١]، وفي هذا تربيةٌ للمسلم عالمًا أو متعلمًا على الإنصاف، والعدل، وأنّ الحق أكبر من كل كبير [٢].

٨ ــ وبهذا العلم يبرِّيء العالم ذمته، ويسلم حين نقل حديث رسول الله من أن يشمله الوعيد الوارد في قول رسول الله صلى الله عليه وسلم :

« مَنْ حدَّث عنِّي بحديثٍ يُرَى [٣] أنَّه كَذِبٌ فهو أحدُ الكاذبِيَن» [٤]، وقوله صلى الله عليه وآله وسلم في الحديث المتواتر :

« مَنْ كَذَبَ عليَّ متَعَمِّدًا فَليَتَبَوأ مَقْعَدَهُ مِن النَّار » [٥].

---

(١) الحديث النبوي د / الصباغ ( ص ١٧).

(٢) كان عبد الجبار بن أحمد من فقهاء الشافعية، وكان ينظر كثيراً في مذهب الشافعي في الفروع والأصول، ولما وصل إلى قضية رأي الشافعي في عدم نسخ الكتاب بالسنة قال كلمةً حكيمةً قال : « الشافعي كبير والحق أكبر منه».

إرشاد الفحول ( ص ١٩١).

(٣) يرى : بضم الياء أو بفتحها : بمعنى : يظن أو يعلم.

شرح النووي (١/ ٦٥)، وإكمال إكمال المعلم (١/ ١٥).

(٤) رواه مسلم ( المقدمة ١/ ٩).

(٥) حديث متواتر، انظر قطف الأزهار (ص٢٣، ص ٢٧) ولقط اللآليء المتناثرة للزبيدي (ص ٢٦١ ــ ص ٢٨٢).

٩ ـ علم المصطلح « يعمل على تنقية الأذهان من الخرافات، وذلك أنَّ الإسرائيليين وغيرهم حاولوا نشر ما لديهم من الأقاصيص، والخرافات الكاذبة، والأباطيل، وهذه الأمور داء وبيل، يفت في عضد الشعوب، ويمزق الأمم.... » [١].

هذا وقد مرَّ علم مصطلح الحديث بمراحل تاريخية مهمة جدًا حتى كمل ونضج، وهذه المراحل تتلخص في التالي :

**المرحلة الأولى :**

وتمتد من أوائل القرن الأول الهجري إلى نهايته، وهو دور الصحابة رضي الله عنهم في وضع اللبنات الأولى لهذا العلم وذلك بحفظ السنة والتثبت حين أخذها وأدائها، ورحلاتهم في طلبها، ونقدهم لبعض حملتها.

**المرحلة الثانية :**

مرحلة تدوين السنة تدوينًا رسميًا، ومعها قواعد المصطلح منثورة مبثوثة فيها [٢].

---

(١) منهج النقد في علوم الحديث ( ص ٢٧).

(٢) صحيح البخاري (١/ ١٩٤)، والبداية والنهاية (٩/ ١٨٤).

المرحلة الثالثة :

تمتدّ هذه المرحلة تقريبًا من أواخر المائة الثانية إلى منتصف الرابعة، وقد أفردت في هذه المرحلة أنواع علوم الحديث بمصنفاتٍ مستقلةٍ كالعلل لعلي بن المديني ( ت ٢٣٤ هـ ) [١].

إذًا فعلم المصطلح في هذه المرحلة عبارة إمّا عن أنواع مستقلةٍ، في كتب متفرقةٍ، ومختلفةٍ، وإمًّا عن قواعد مبثوثة في كتب الحديث على اختلاف نوعية تصنيفها.

المرحلة الرابعة :

جمع قواعد المصطلح في كتاب واحد :

وتبتدأ هذه المرحلة من منتصف القرن الرابع إلى أوائل القرن السابع، عكف العلماء في هذه الفترة على كتب السابقين في قواعد الحديث والتي كانت التجربة الأولى في تدوين مصطلح الحديث، فجمعوا تلك القواعد المنثورة، والمتفرقة، والمستقلة بالتأليف في كتاب واحد، فأول من صنف تلك القواعد مجموعة هو :

١ ــ القاضي أبو محمد الحسن بن عبد الرحمن بن خلاد الرامهرمزي (ت ٣٦٠ هـ)، في كتابه العظيم « المحدث الفاصل بين

(١) طبع طبعتين : الأولى بتحقيق د / محمد مصطفى الأعظمي.
والأخرى بتحقيق د / عبد المعطي قلعجي.

الراوي والواعي»، قال عنه الحافظ الذهبي: « .... ما أحسنه من كتاب، قيل: إنّ السِّلفي كان لا يكاد يفارق كمّه، يعني في بعض عمره » [١].

وقال الحافظ ابن حجر في ترجمة شيخه إبراهيم بن أحمد التنوخي : « وقرأت عليه المحدث الفاصل بين الراوي والواعي لأبي محمد الحسن بن عبد الرحمن... وهو أول كتاب صنّف في علوم الحديث في غالب الظن، وإن كان يوجد قبله مصنفات مفردة في أشياء من فنونه، لكن هذا جمع ما جمع في ذلك في زمانه ثم توسعوا في ذلك [٢].

وقال عنه في النزهة : « لكنه لم يستوعب » [٣].

قلت : وقول الحافظ هذا لا ينقص من قدر الكتاب شيئًا لأنَّ أي كتاب يبتدأ به علم من العلوم لابد وأن يعتريه النقص، ولكن من يجيء بعده يتمم ما فاته، وهكذا حتى يبلغ العلم إلى الكمال والنضج

وقال الدكتور نور الدين العتر : وهو أكبر كتابٍ وضع في علوم الحديث حتى ذلك العصر... [٤].

(١) سير أعلام النبلاء (١٦/ ٧٣).

(٢) المجمع المؤسس بالمعجم المفهرس ( ق ٢٧ ـ ق ٢٨ ).

(٣) نزهة النظر ( ص ١٦).

(٤) منهج النقد ( ص ٥٦).

والكتاب جعله مصنفه في سبعة أجزاء متساوية الحجم تقريبًا، وقد حفظ لنا الرامهرمزي فيه نصوصًا تفرد بها، ولم ينقلها أحدٌ سواه [١].

يتكلم الرامهرمزي رحمه الله في هذا الكتاب عن فضل الناقل لسنة رسول الله صلى الله عليه وسلم، وفضل الطالب لها، والراغب فيها، والمستن بها، والنية في طلب الحديث، وأوصاف الطالب وآدابه والعالي والنازل، وصيغ التحمل، . . . وعن التبويب والتصنيف، وغير ذلك من أبواب المصطلح [٢].

وقد طبع الكتاب في مجلد ضخم بتحقيق الدكتور محمد عجاج الخطيب، طبعته دار الفكر ببيروت سنة ١٣٩١ هـ.

٢ ـ ثم تلاه في التصنيف الحاكم أبو عبد الله محمد بن عبد الله ابن البيّع النيسابوري (ت ٤٠٥ هـ) في كتاب سمّاه : «معرفة علوم الحديث». ذكر رحمه الله في مقدمة الكتاب سبب التأليف فقال: « إني لما رأيت البدع في زماننا كثرت، ومعرفة الناس بأصول السنن قلّت، مع إمعانهم في كتابة الأخبار، وكثرة طلبها على الإهمال، والإغفال، دعاني ذلك إلى تصنيف كتاب خفيف يشتمل على ذكر أنواع علم الحديث ، مما يحتاج إليه طلبة الأخبار، والمواظبون على كتابة الآثار، وأعتمد في ذلك سلوك الاختصار، دون الإطناب في الإكثار، والله

(١) مقدمة المحقق ( ص ٢٨، ٣٤، ٣٥ ).

(٢) مقدمة د / محمد رأفت على «الجامع» للخطيب (١/ ٦٢).

الموفق لما قصدته، والمانّ في بيـان ما أردته، إنه جـواد كريم، رؤوف رحيم »[١].

وقد ذكر الحاكم اثنين وخمسين نوعًا من أنواع علوم الحديث، قال ابن حجر : لكنه لم يهذب، ولم يرتب[٢] ، وقد ذكـر العلماء أن الحاكم فاته أمران في الكتاب:

١ ــ استيعاب أنواع الحديث.

٢ ــ تهذيب العبارات، وضبطها حتى يتضح المراد من التعريف[٣]

وقال طاهر الجزائري: «فيه فوائد مهمة، رائعة، ينبغي لطالبي هذا الفن الوقوف عليها. . . »، ثم لخصه في كتـابه: «توجيه النظر»[٤]،

---

(١) معرفة علوم الحديث (ص ٢).

(٢) نزهة النظر (ص ١٦).

(٣) انظر منهج النقد (ص ٥٩).

(٤) هذا الكتاب مـن نفـائس ما كتـبه المتأخـرون في علم المصطلـح، وقـد اعتمـد فيه مؤلفـه على كتب أصول الفقه، وأصول الحديث (ص ٢)، وخصوصًا كتاب مقدمة ابن الصلاح فمـن جاء بعده (ص ٦٨)، وقد قسمه مؤلفه إلـى ستة فصول رئيسة، وذكر بينها مسـائل في فروع المصطلح منشورة في الكتاب، وأطلق عليهـا ( فوائد ) تارة، و ( مطالب ) تارة أخرى ، كما أنه لخَّص كتابين مهمين وهما :

كـتاب الحاكم كما ذكر ( ص١٦٢ـ ص٢٠١)، وكتاب ( العلل ) لابن أبـي حـاتـم ( ص ٢٦٤ ـ ص ٢٨٢ )، وقد طبع الكتـاب في حياة مـؤلفه سنة ( ١٣٢٨ هـ )، ويقع الكتاب في مجلد ضخم يحتوي على أربعمائة وتسع عشرة صفحة.

وقد ذكره أيضًا ابن خلدون في مقدمته، وامتدحه وزكاه كثيرًا [١].

وقد طبع الكتاب في مجلد بتحقيق: معظم حسين، بمطبعة مجلس دائرة المعارف العثمانية بحيدر أباد الدكن بالهند سنة (١٣٨٥ هـ).

٣ ــ ثم تلاه أبو نعيم أحمد بن عبد الله الأصبهاني (ت٤٣٠ هـ) فعمل على كتابه (مستخرجًا) [٢] ، وأبقى أشياء للمتعقب [٣] ، وقد سمّاه الذهبي باسم : «علوم الحديث» [٤].

وقال الشيخ علي بن سلطان القاري : « زاد أبو نعيم على الحاكم أشياء ، واستدرك عليه ما فاته» [٥] .

٤ ــ ثم جاء بعدهم الخطيب أبو بكر أحمد بن علي بن ثابت البغدادي ( ت ٤٦٣ )[٦] ، فألف كتابًا في قوانين الرواية سماه : « الكفاية في قوانين الرواية » ، استوفى فيه البحث في قوانين الرواية،

---

(١) مقدمة ابن خلدون ( ص ٢٨١).

(٢) مستخرجًا : بفتح الراء مفعول عمل، وبكسر الراء، حال من فاعله، فهو منزلة اللازم حينئذ.

شرح نخبة الفكر (ص ١٠)، وإمعان النظر (ص ٥).

(٣) نزهة النظر (ص ١٦).

(٤) سير أعلام النبلاء (١٧/ ٤٥٦) والكتاب مفقود.

(٥) شرح نخبة الفكر (ص ١٠)، ولقط الدرر (ص ٢٣).

(٦) نزهة النظر (ص ١٦).

وأبان فيه عن أصولها، وقواعدها الكلية، ومذاهب العلماء فيما اختلفت آراؤهم [١] .

وقال الكتاني في كتابه : هو غايةٌ في بابه [٢] .

والكتاب يحتوي على مائةٍ وأربعين بابًا ـ مما صرَّح بتسميته بابًا ـ وأما ما لم يصرح بتسميته « بابًا » فهو تسعة وعشرون [٣] .

ومما ذكره في مقدمة الكتاب من أسباب التأليف، ومقاصد الكتاب قوله : ـ « وأنا أذكر بمشيئة الله تعالى وتوفيقه في هذا الكتاب ما بطالب الحديث حاجة إلى معرفته، وبالمتفقه فاقة إلى حفظه ودراسته، من بيان أصول علم الحديث وشرائطه، وأشرح من مذاهب سلف الرواة والنقلة في ذلك ما يكثر نفعه، وتعم فائدته، ويستدل به على فضل المحدثين، واجتهادهم في حفظ الدين، ونفيهم تحريف الغالين، وانتحال المبطلين... إلخ » [٤] .

وقد طبع الكتاب طبعتين، الأولى بالهند تحت إدارة جمعية دائرة المعارف العثمانية ، بحيدر آباد الدكن ، سنة ١٣٥٧ هـ ، وأشرف على تصحيحه مجموعة من العلماء ، ثم طبع ثانية بمطبعة السعادة

(١) منهج النقد (ص ٥٧) ، والمنهج الحديث (ص ٢٣).

(٢) الرسالة المستطرفة (ص ١٤٣).

(٣) الخطيب البغدادي وأثره (ص ٤١٥).

(٤) مقدمة الكفاية ( ص ٣٧).

بمصر بتحقيق وتعليق الأستاذين : عبد الحليم محمد عبد الحليم ، وعبد الرحمن حسن محمود.

٥ ـ الإلماع إلى معرفة أصول الرواية، وتقييد السماع [١] للقاضي عياض بن موسى اليحصبي (ت ٥٤٤ هـ). وهو كتاب لطيف [٢] ، مختصر مفيد جداً [٣] .

ذكر القاضي عياض الباعث له على تأليفه، ومادة كتابه باختصار، وأنَّ راغبًا رغب إليه في تلخيص فصول في معرفة الضبط، وتقييد السماع والرواية، وتبيين أنواعها، وما يصح وما يتزيف، وما يتفق من وجوهها، وما يختلف [٤] ، والكتاب مهم جداً في موضوعه، قد اعتنى المصنف رحمه الله فيه بأنواع التحمل، وأطلق فيها قلمه، وأمعن فيها النظر، واستقصى الكلام عن الإجازة خاصة، وما يتعلق بها، حتى إنه قال عن هذا الضرب من ضروب الرواية :

( وقد تقصينا وجوه الإجازة بما لم نسبق إليه ، وجمعنا فيه تفاريق ـ المجموعات، والمسموعات، والمشافهات، والمستنبطات )[٥] ،

---

(١) التعريف بالقاضي عياض لابنه (ص ١١٦)، ونزهة النظر (ص ١٧).

(٢) نزهة النظر (ص ١٧).

(٣) منهج النقد (ص ٥٧).

(٤) الإلماع (ص ٣، ٤).

(٥) الإلماع (ص ٢٥، ١٠٧)، ومقدمة الجامع للخطيب ١/ ٧٦، ٧٧.

والكتاب يتألف من مقدمة، وتسعة عشر بابًا.

وقد طبع الكتاب سنة ١٣٨٩ هـ، بتحقيق السيد أحمد صقر ونشرته دار التراث بالقاهرة، والمكتبة العتيقة بتونس.

٦ ـ إيضاح ما لا يسع المحدث جهله أو ما لا يسع المحدث جهله [١]، لأبي حفص عمر بن عبد المجيد الميانجي (ت ٥٨٠ هـ).

وهو جزء صغير [٢]، ورسالة مختصرة [٣].

ولم يسلك المصنف فيها طريقة التبويب، وإنما سردها سرداً بدون ذكرٍ لأبواب أو فصول، غير أنه ذكر في أثنائها اسم بابين فقط، وهما: (باب اللحن)، (وباب من يُروى عنه ومن لا يُروى عنه)، وموضوعات الكتاب مرتبةٌ كالتالي:

مقدمةٌ تشتمل على الحض على العلم، وبعض طرق التحمل، وصيغ الأداء، رواية الحديث بالمعنى، باب اللحن، باب من يُروى عنه ومن لا يُروى عنه، مراتب الحديث الصحيح، صفته، شروطه، عدد أحاديث صحيح البخاري، وصحيح مسلم، وموطأ مالك، المكثرون

(١) العقد الثمين (٦/ ٣٣٤)، وكشف الظنون (٢/ ١٥٧٥)، والرسالة المستطرفة (ص ١٤٣)، وقد وقع وهم للكتاني رحمه الله حيث فرق بين ما لا يسع المحدث جهله وبين الإيضاح وجعلهما لاثنين وهما لواحد: وهو أبو حفص المذكور.

(٢) نزهة النظر (ص ٧).

(٣) شرح النخبة للقاري (ص ١١).

في الرواية من الصحابة، تعريف كل من أنواع الحديث : الحسن، المشهور، الفرد، الغريب، الشاذ، المسند، المرسل، الموقوف، المنقطع، المقطوع، المعضل، ثم طفق يسرد الأحاديث بدون سند، وأكثرها ضعيف، وبعضها موضوع [١] .

وقد طبعت هذه الرسالة لأول مرة ببغداد سنة ١٣٨٧ هـ بشركة الطبع والنشر الأهلية، بتحقيق وتعليق : صبحي البدري السامرائي، وقدم لها بمقدمة تعادل حجم الرسالة أو تزيد.

بعد هذا العرض والسرد لأوائل الكتب المؤلفة في علم مصطلح الحديث، نلاحظ أنَّ من أبرز روّاد هذه الفترة الأولى للتأليف في هذا العلم جماعة هم: الرامهرمزي، والحاكم، والخطيب، والقاضي عياض، وتعد كتبهم من أوائل المصادر التي اعتمدها المتأخرون واستفادوا منها، إلا أنّ طابع الجمع في هذه التآليف بارز ظاهر [٢] ؛ الجمع للقواعد المتفرقة المنثورة، في مباحث مستقلةٍ، وكتب منفردةٍ لمن تقدم ذكرهم من المحدِّثين ولكنها خطوة مهدت السبيل لمن بعدهم، ويسرت سبل الجمع الرتيب، والتنسيق الدقيق ، وذلك على يدي الحافظ أبي عمرو بن الصلاح .

---

(١) الخطيب وأثره في علوم الحديث (ص ٤٤٦ ــ ص ٤٤٨) .

(٢) منهج النقد (ص ٥٨) .

٧ ــ علوم الحديث أو مقدمة ابن الصلاح [١] .

للحافظ أبي عمرو عثمان بن عبد الرحمن الشهرزوري (ت ٦٤٣ هـ).

جاء الحافظ ابن الصلاح في أوائل القرن السابع فوجد تلك الكتب المؤلفة في المصطلح، والتي جمعت من القواعد الاصطلاحية الحديثية الشيء الكثير، فنظر إليها نظرة الناقد البصير، وأعمل فيها فكره المستنير، واستخرج من البحار اللآليء والدرر المنتشرة فيها، فعمل منها عقدًا منظومًا، متناسقًا، رتيبًا.

وقد ذكر ابن الصلاح في كتابه هذا خمسةً وستين نوعًا، ولمقدمة ابن الصلاح ميزات على كتب من سبق، من أهم هذه الميزات ما يلي :

(١) هاتان التسميتان المشتهرتان في تسمية كتاب ابن الصلاح لا سيما عند المتأخرين .

اختصار علوم الحديث لابن كثير (ص١٩)، والمستطرفة (ص٢١٤) واسمه الأصلي : (معرفة أنواع علم الحديث ) .

المقدمة (ص ٧٦) ، وملء العيبة (ص ٢١٥) ، ومستفاد الرحلة (ص ٩٧) ، والقلصادي في رحلته (ص ٩٧) .

وسماه الواد آشي في برنامجه (ص٢٦٩) باسم مطول وهو: (معرفة أنواع الحديث ، وبيان أصوله ، وقواعده ، وإيضاح فروعه وأحكامه ، وكشف أسراره ، وشرح مشكلاته ، وإبراز نكته وفوائده ، وإبانة مصطلحات أهل الحديث ورسومهم ) .

١ ــ الاستنباط الدقيق لمذاهب العلماء، وقواعدهم، من أقوالهم المأثورة عنهم.

٢ ــ أنه ضبط التعاريف التي سبق بها، وحررها، وأوضح تعاريف لم يصرح بها من قبله.

٣ ــ أنه عقّب على أقوال العلماء بتحقيقاته، واجتهاداته.

٤ ــ تهذيب عبارات السابقين، والتنبيه على مواضع الاعتراض فيها [١].

وصدق قول النووي فيه حيث قال: «هو كتاب كثير الفوائد، عظيم العوائد» [٢].

وقال الحافظ ابن حجر فيه: «جمع لما ولي تدريس الحديث بالمدرسة الأشرفية كتابه المشهور، فهذّب فنونه، وأملاه شيئًا بعد شيء، فلهذا لم يحصل ترتيبه على الوضع المتناسب، واعتنى بتصانيف الخطيب المتفرقة، فجمع شتات مقاصدها، وضم إليها من غيرها نخب فوائدها، فاجتمع في كتابه ما تفرق في غيره، فلهذا عكف الناس عليه، وساروا بسيره، فلا يحصى كم ناظم له، ومختصر، ومستدرك عليه، ومقتصر، ومعارض له، ومنتصر» [٣].

---

(١) منهج النقد (ص ٥٧)، والمدخل إلى علوم الحديث (ص ٣٠).

(٢) الإرشاد (ق ٣/ب). (٣) نزهة النظر (ص ١٧).

فممن نظم مقدمة ابن الصلاح: الحافظ العراقي (ت ٨٠٦ هـ) في ألف بيت، وسمّاها التبصرة والتذكرة، كما قال هو عنها رحمه الله:

نَظَمْتُهَا تَبْصِرَةً لِلْمُبْتَدِي     تَذْكِرَةً لِلْمُنْتَهِي وَالْمُسْنِدِ

زاد فيها زيادات نافعة على مقدمة ابن الصلاح كما قال:

لَخَّصْتُ فِيهَا ابنَ الصّلاحِ أجْمَعَهْ     وَزِدتُهَا عِلْمًا تَرَاهُ مَوْضِعَهْ [١]

وقد تولى رحمه الله شرحها بنفسه في شرحين، مطول ومختصر، قال هو نفسه رحمه الله عنهما: «وشرعت في شرح لها ـ أي للألفية ـ متوسط، بسطته، وأوضحته، ثم رأيته كبير الحجم فاستطلته، ومللته، ثم شرعت في شرح لها متوسط غير مفرط، ولا مفرط، يوضح مشكلها ويفتح مقفلها، ما كثر فأمل، ولا قصر فأخل، مع فوائد لا يستغني عنها الطالب النبيه، وفرائد لا توجد مجتمعةً إلا فيه..» [٢].

وقد سار في ترتيب الأنواع في النظم وفي الشرح على نهج وترتيب ابن الصلاح في أغلب الأنواع، وقدَّم وأخَّر في بعض الأنواع كالمرفوع والمرسل، وقد أكمل الشرح يوم السبت التاسع والعشرين في شهر رمضان سنة إحدى وسبعين وسبعمائة [٣].

---

(١) انظر: الألفية (ص ١٦٩ ـ ضمن نفائس)، وقد فرغ من نظمها يوم الخميس ثالث جمادى الآخرة، سنة ثمان وستين وسبعمائة، انظر: شرح الألفية (٣/ ٢٨٠).

(٢) شرح العراقي فتح المغيث (١/ ٤، ٥).

(٣) شرحه (٣/ ٢٨٠).

هذا وقد طبع الشرح المختصر باسمين مختلفين، فقد طبع طبعتين: طبعةٌ بالقاهرة باسم «فتح المغيث» بعناية محمود ربيع، وطبعةٌ أخرى بالمغرب باسم: «التبصرة والتذكرة» بتحقيق وتعليق: محمد بن الحسين العراقي الحسيني، وليس هو اسم الشرح، وإنما هو اسم المنظومة نفسها، كما تقدم آنفًا عنه، وكما صرّح السخاوي بذلك أيضًا [1].

وكذلك شرح ألفية العراقي الحافظ شمس الدين محمد بن عبد الرحمن السخاوي (ت ٩٠٢ هـ)، بشرح جامع نافع، أبدع فيه إبداعًا كبيرًا، ويتميز هذا الشرح بالدقة، وقوة العبارة، وبتحرير مسائل الخلاف في المصطلح، وقد طبع طبعتين إحداهما بالمكتبة السلفية بالمدينة بتحقيق عبد الرحمن محمد عثمان، وهي طبعة كاملة في ثلاثة مجلدات، والثانية بالهند بتحقيق حبيب الرحمن الأعظمي، في مجلد واحد، وهي غير كاملة وصل فيها إلى أول مبحث المقابلة، وكلتا الطبعتين مملوءتان بالتصحيفات والأخطاء.

وممن نظمها أيضًا الحافظ السيوطي في قطر الدرر، وهي التي أقوم ـ بعون الله تعالى وتوفيقه ـ بتحقيق شرحها، وهي ألف بيت، نظمها السيوطي في خمسة أيام، كما صرّح بذلك رحمه الله حيث قال:

---

(١) فتح المغيث للسخاوي (ص ٧)، ومنهج النقد (ص٦٠)، والمنهج الحديث (ص٢٤).

نَظَمْتُهَا فِي خَمْسَةِ الأَيَّامِ     بِقُدْرَةِ الْمُهَيْمِنِ العَلاَّمِ [١] .

وقد فاقت هذه الألفيةُ ألفيةَ العراقي، في الجمع والترتيب والتنسيق، لأنَّ العراقي ساير الأصل ـ مقدمة ابن الصلاح ـ ومعلوم أنَّ مقدمةَ ابن الصلاح لم ترتب على الوجه المطلوب[٢] ، قال السيوطي:

فَائِقَةً أَلفِيَّةَ العِرَاقِي     فِي الجَمْعِ والإيجازِ واتِّسَاقِ [٣]

ولألفية السيوطي شروح عديدة، سيأتي ذكرها إن شاء الله تعالى في المبحث الخامس، من هذا القسم.

وممن اختصر (المقدمة) أيضًا الإمام النووي رحمه الله (ت٦٧٦ هـ) في كتابه : « إرشاد طلاب الحقائق إلى معرفة سنن خير الخلائق » [٤]

والكتاب اختصر فيه المؤلف مقدمة ابن الصلاح، والتزم عبارته، ولم يضف شيئًا كثيرًا، إلا إضافات يسيرة وجيزة ، وعلى الرغم من قلتها إلا أنها « هامةٌ ومفيدةٌ، واستدرك استدراكات على قلتها غاية في الجودة والإتقان » [٥] .

---

(١) ألفية السيوطي (ص ٢٨٩) .

(٢) نزهة النظر (ص ١٧) .

(٣) ألفية السيوطي (ص ٢) .

(٤) حققه أخي في الله ، ورفيق الطلب الأخ الشيخ / عبد الباري فتح الله الهندي ، في رسالة ماجستير ، بالجامعة الإسلامية بالمدينة ، وقد نوقش .

(٥) الإرشاد محققًا (١/ ٤٩) .

ثم اختصر كتابه الإرشاد في : «التقريب والتيسير في معرفة سنن البشير النذير»، وقد قام بشرحه السيوطي في «تدريب الراوي بشرح تقريب النواوي» [(١)] ، وقد طبع التقريب طبعات عديدة [(٢)] .

وممن اختصر معرفة أنواع علوم الحديث لابن الصلاح :

بدر الدين محمد بن إبراهيم بن جماعة (ت ٧٣٣ هـ) في كتابه : المنهل الروي في مختصر علوم الحديث النبوي [(٣)] .

وقد تميَّز الكتاب بوجود زياداتٍ على أصله، وبحسن ترتيبه، وتنسيقه، وقد طبع الكتاب ضمن مجلة معهد المخطوطات، الجزء الأول والثاني، من المجلد الحادي والعشرين، من عام (١٣٩٥ هـ) بتحقيق الدكتور محيي الدين عبد الرحمن رمضان.

واختصره أيضًا الحافظ إسماعيل بن عمر المشهور بابن كثير (ت ٧٧٤ هـ) ، في كتابه : «اختصار علوم الحديث»[(٤)] ، وهو مختصرٌ نافعٌ، استدرك فيه ابن كثير على ابن الصلاح أشياء كثيرة، وتعقبه عليها، وقد شرحه أحمد محمد شاكر في شرح جيد سماه : «الباعث الحثيث»، وقد طبع المختصر وشرحه.

---

(١) طبع بتحقيق عبد الوهاب عبد اللطيف .

(٢) طبعاته . ذخائر التراث (١/ ٥٩٣)

(٣) برنامج الواد آشي (ص٤٢)، وكشف الظنون (٢/ ١٨٨٤)، وهدية العارفين (٢/ ١٤٨)

(٤) ذيل طبقات الحفاظ للسيوطي (ص ٣٦١) ، ومقدمة الباعث (ص ١٣) .

وممن نكت على المقدمة لابن الصلاح الحافظان العراقي (ت ٨٠٦ هـ) وابن حجر (ت ٨٥٢ هـ)، فالعراقي في كتاب (التقييد والإيضاح لما أطلق وأغلق من كتاب ابن الصلاح)[1] ، وقد ذكر العراقي في مقدمة كتابه هذا الباعث له على تأليفه فقال : « . . . إلا أنّ فيه غير موضع قد خولف فيه، وأماكن أخر تحتاج إلى تقييدٍ وتنبيهٍ، فأردت أن أجمع عليه نكتًا تقيِّد مطلقه، وتفتح مغلقه ، وقد أورد عليه غير واحد من المتأخرين إيرادات ليست بصحيحة، فرأيت أن أذكرها، وأبين تصويب كلام الشيخ، وترجيحه . . . »[2] ، وقد فرغ من تبييض كتابه هذا يوم الأحد ، الحادي والعشرين من ذي القعدة الحرام ، سنة اثنتين، وثمانين وسبعمائة[3] .

وقد طبع الكتاب بتحقيق الشيخ محمد راغب الطباخ، وهي طبعة جيدة وعليها تعليقات مفيدة له سماها : المصباح، وطبع ثانية بتحقيق عبد الرحمن محمد عثمان، ونشرته المكتبة السلفية بالمدينة، ولكنها طبعةٌ مليئةٌ بالأخطاء.

ونكت[4] عليها الحافظ ابن حجر بكتابين كبير وهو (الإفصاح) أو

---

(١) ذيل تذكرة الحفاظ لابن فهد (ص ٢٣٠) ووقع الاسم فيه «التقييد والإصلاح»، وشذرات الذهب (٧/ ٢٥٦) ، والمستطرفة (ص ٢١٤) .

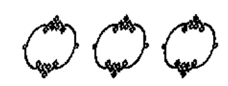
(٢) التقييد والإيضاح (ص ١١، ص ١٢) .

(٣) التقييد والإيضاح (ص ٤٧١) .

(٤) فتح الباري (١/ ٣٨٦) ، والنكت الظراف (١/ ٣٨٩) .

(النكت الكبرى)، وصغير وهو (النكت على كتاب ابن الصلاح) [1] وفيه فوائد جمة، وعلم غزير، ولم يكمله، وتبلغ نكته التي نكت بها على مقدمه ابن الصلاح مائة وتسعًا وعشرين نكتة [2]، ولو كمل لجاء كتابًا جامعًا حافلاً، وقد قام بتحقيقه شيخنا الدكتور ربيع بن هادي المدخلي في رسالةٍ تقدم بها لنيل الدكتوراة، وقد طبعته الجامعة الإسلامية بالمدينة في مجلدين.

وغير ذلك عشرات الكتب التي تابع العلماء فيها ابن الصلاح واستدركوا عليه، ورتبوا كلامه، وساروا في فلكه، ولكن لم يقلد العلماء ابن الصلاح فيما ذهب إليه في مقدمته في كل شيء من القواعد العلمية، بل اجتهدوا، وناقشوه في المسائل، فوافقوه تارة، أو خالفوه تارة.



(١) سيأتي إثبات هذا في الملحق رقم (١).

(٢) مقدمه د/ ربيع على النكت (١/ ٥٥).

# أسباب
# اختيار الموضوع

# أسباب
# اختيار الموضوع

١ ـ في نهاية السنة المنهجية بالدراسات العليا، وعندما كنا نتلقى العلم مع إخوةٍ في الله هم رفقة الدرب، وزملاء الطلب على شيخنا الفاضل الشيخ/ محمود ميرة الحلبي كان مما اقترحه علينا من مواضيع في المصطلح هو شرح ألفية السيوطي المسمى : بـ(**البحر الذي زخر في شرح ألفية الأثر**) فوافق هذا الاقتراح هوىً في النفس حيث كنت يومها متشوقًا لحفظ ألفية السيوطي، فوقع كلامه موقعه في قلبي فشرعت مستعينًا بالله لتحقيق البحر.

٢ ـ لأنَّ الكتاب يتعلق بعلم مصطلح الحديث الذي به يعرف الصحيح من السقيم، والمعلول من السليم، وعلم المصطلح من أهم الوسائل لحفظ حديث رسوله صلى الله عليه وآله وسلم، وروايته كما حدث به الرسول الكريم صلى الله عليه وسلم، وقد دعا النبي صلى الله عليه وسلم بالنضارة لمن سمع مقالته فأداها كما سمعها [1] ،

(١) حديث صحيح ، رواه أحمد (١/ ٤٣٧) ، وأبو داود (كتاب العلم باب فضل نشر العلم ٤/ ٦٨) ، والترمذي (كتاب العلم ـ باب ما جاء في الحث على تبليغ السماع ٥/ ٣٣) وقال : حسن ، وابن ماجه (المقدمة ـ باب من بلغ علمًا ـ ١/ ٨٤) عن زيد بن ثابت وغيره، ولفضيلة الشيخ العباد الأستاذ بالجامعة الإسلامية كتاب نفيس حول هذا الحديث روايةً ودرايةً .

فلعلني أحظى بدعوة نبينا صلى الله عليه وآله وسلم فأكون من الفائزين بتحقيق مثل هذا الكتاب.

٣ ــ القيمة العلمية للكتاب حيث إنه شرح لألفية السيوطي، الألفية التي ذاع صيتها، واشتهرت لدى العلماء والمتعلمين، وبهذا الشرح يقف القارئ على مراد السيوطي من النظم، لأنّ رب الدار أدرى بما فيها، ثم إنّ البحر يمثل آراء السيوطي في علم المصطلح التي استقر عليها، ولا يحاججني قارئ عجل فيقول: ولكنَّ للسيوطي كتابًا في المصطلح وهو : التدريب ؟ ؟ فأقول: مما لا شك فيه أن البحر ألَّفه السيوطي بعد التدريب، وقد ضمنه من الزيادات ما ليس في التدريب ـ كما بينت ذلك بالتفصيل في الموازنة بينهما ـ بل وضمنه من الزيادات، ما ليس في كتب المصطلح الأخرى، وهي على قلتها إلا أنها مفيدةٌ، ومهمةٌ في نفس الوقت، وهي لبنةٌ توضع في تشييد صرح علم المصطلح الشامخ.

٤ ــ أنّ هذا الشرح ـ الذي تكلم فيه السيوطي على سبعة عشر نوعًا ولم يكمله في أربعمائة ورقة ـ يعد موسوعة حديثية في مصطلح الحديث، تحتوي على أقوال العلماء في المصطلح إلى عصر السيوطي، بل أقول: لو كمل هذا الكتاب لعدّ أضخم كتاب يؤلف في علم المصطلح، وفي تحقيقه ونشره بعث له من الرمم، وإحياء له من العدم.

٥ ـ الوقوف على مصادر بعضها مفقود اليوم، وقد وقف عليها السيوطي واستفاد منها في البحر، بل ولخص وساق منها نصوصًا كثيرة، وفي هذا حفظ لتلك النصوص، كما أنّ في ذكره لتلك النصوص توثيقًا لها، وتصحيحًا لما وقع فيها من تصحيف في المطبوعات التي بين أيدينا، فلربما يصل إلينا نص غير واضح أو وقع فيه تصحيف فيأتي السيوطي وينقل من نسخته ذلك النص على صوابه.

وهناك أمثلة على ذلك [1] ، وإثباتًا لكتب كنا لا نظنها موجودة، مثل : النكت الكبرى لابن حجر.

٦ ـ الرغبة الشخصية في دراسة المصطلح دارسةً مقارنةً متأنيةً، عن طريق دراسة البحر، لاستخراج ما في بحر المصطلح من كنوز، بها يعرف المقبول من المردود من السنة.

كما أنّ علم المصطلح علم حببه الله إليّ منذ نعومة أظفاري، فما أحببت أن أسير في طريق السنة إلى الله بغير تلك القواعد التي تساعدني على فهمها، وتوضح لي معالمها، وفي هذا نفع لي ولغيري، حتى إنني كنت أحقق أوراق البحث ثم ألقيها بعد أيام لطلبة العلم بكلية الشريعة شرحًا وتوضيحًا للمنهج المقرر عندما كلفت بتدريس مادة المصطلح بها، فلله الحمد على ما أنعم وتكرم.

---

(١) انظر ملحق رقم (١) .

٧ ــ مكانة السيوطي رحمه الله لدى العلماء والمتعلمين في العلوم الشرعية كلها وخصوصًا علم مصطلح الحديث، ومنزلته المرموقة فيه، ومشاركاته الجديدة في هذا الفن، وهو ممن أثرى المكتبة الحديثية بالكتب المؤلفة في علم المصطلح وغيره، فتحقيق هذا الكتاب إحياءٌ لذكراه، رحمه الله، وإحياءٌ لجهوده الجبارة التي بذلها في خدمة السنة عمومًا، والمصطلح على وجه الخصوص.

٨ ــ الرغبة الشديدة والأكيدة مني في هذه المرحلة (الماجستير) أن أكتسب الخبرة بتحقيق المخطوطات، ولعلها أن تكون فاتحة خير في مستقبل الأيام إن شاء الله تعالى لخدمة تراث الأمة الإسلامية، ونفض غبار الزمن المتراكم عليه عنه.



# ثانياً :
# ترجمة السيوطي

بسم الله الرحمن الرحيم

قيَّض الله لحديث رسوله صلى الله عليه وسلم حفاظًا ثقاتٍ وعلماء مخلصين، حفظوا سنة نبيه ووعته عقولهم، فقاموا جادِّين بخدمتها والعناية بها وجمعها، وتمييز صحيحها من سقيمها، ومعلولها من سليمها، وذبّ الكذب عنها، ونشرها بين الناس والدعوة إليها حتى قال قائلهم :

مُنَايَ مِنَ الدُّنْيَا عُلُومٌ أَبُثُّهَا وَأَنْشُرُهَا فِي كُلِّ بَادٍ وحَاضِرِ
دُعَاءٌ إلى القُرْآنِ والسُّنَنِ التي تَنَاسَى رِجَالٌ ذِكْرَهَا فِي المَحَاضِرِ [(١)]

ومن هؤلاء الحفاظ الأعلام لحديث رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ومن المحدثين المبرزين المعنيين بهذا الشأن، الذين نفع الله بعلومهم عامة، وبعلم الحديث خاصة، ومن الذين أثروا المكتبة الحديثية، وجددوا ما اندرس من علم الحديث ذلك العالم العلامة والبحر الفهم الحافظ المصري السيوطي، الذي كان من «أعلم أهل زمانه بعلم الحديث وفنونه رجالا وغريبًا، ومتنًا، وسندًا، واستنباطًا للأحكام منه» [(٢)] .

---

(١) من قول ابن حزم . انظر : جذوة المقتبس (ص ٣١٠) ، والصلة (٢/ ٤١٧) ، وسير أعلام النبلاء (١٨/ ٢٠٦) .

(٢) شذرات الذهب (٨/ ٥٣) .

وشهـرة السيـوطي تغني عن أن يقوم طويلب علم مـثلي فيـترجم للسيوطي، إذ كيف يعرِّف بالبحر كالسيوطي ـ القائل عن نفسه :

...... عِلمي كَبَحْرٍ مِنَ الأمْوَاجِ مُلْتَطِمِ [1]

والقـائل : «لو شئت أن أكـتب في كل مسـألة مصنفًـا بأقوالـها وأدلتها النقلية والقياسية، ومـداركها ونقوضها وأجوبتها، والموازنة بين اختلاف المذاهب فيها لقدرت على ذلك من فضل الله، لا بحولي ولا بقوتي» [2] ـ، مثلي ولكن أسـوةً بالعلماء المعاصـرين، وبطلبة العلم الباحثين في مـثل هذه الرسائل فإنني أحبـبت أن أجلي بعض الجوانب من حيـاة السيوطي وأركـز على الجانب الحديثي من حـياته ومسـيرته العلميـة، وأنقل ومضات من حـياة ذلكم العـالم الفذ نستنيـر بها في مسيرتنا العلمية، وتكون مدخلاً لدراسةٍ حديثيةٍ .



(١) شطر بيت قاله السيوطي عن نفسه . انظر: الكواكب السائرة (١/ ٢٥٩) .

(٢) حسن المحاضرة (١/ ٣٣٩) .

# اسمه ونسبه

جلال الدين أبو الفضل عبد الرحمن بن كمال الدين أبي بكر بن محمد بن سابق الدين أبي بكر بن فخر الدين عثمان بن ناظر الدين محمد بن سيف الدين خضر بن نجم الدين أبي الصلاح أيوب بن ناصر الدين محمد بن الشيخ همام الدين الهمام بن الكمال بن ناصر الدين المصري الخضيري الأسيوطي[1] الطولوني الشافعي[2] ، وكان يلقب : بابن الكتب[3] أيضًا .

وينتهي نسبه إلى أسرة فارسية[4] ، وكانت هذه الأسرة تعيش قبل قدومها إلى مصر في حي «الخضيرية» في الجانب الشرقي من بغداد[5] واستقر بها المقام في أسيوط قبل مولد السيوطي .

---

(١) حسن المحاضرة (١/ ٣٣٥) .

(٢) البدر الطالع (١/ ٣٢٨) ، وفهرس الفهارس (٢/ ١٠١١) .

(٣) لأن أباه أمر أمه ـ وكانت أم ولد له ـ أن تأتيه بكتاب من بين الكتب ، فذهبت لتأتي به ففجأها المخاض وهي بين الكتب ، فوضعته بينها .
انظر : حاشية الأجهوري (ص ١٠) .

(٤) طبقات المفسرين له (ص ٢١) ، وحسن المحاضرة (١/ ٣٣٦) .

(٥) معجم البلدان (٣/ ١١٢) .

ولكنّ السيوطي يعود في مقامته التي تسمى « بطرز العمامة » فينفي عنه هذه النسبة العجمية فيقول : «ووالدي من خيار العرب ، لأنه من سلالة الصحابة . . . . » [١] .

قال أحمد الشرقاوي :

«عساه أن يكون بحث في نسبه فحقق ما خالف الرواية عن أبيه في كونه ينحدر من أصل عجمي» [٢] .

وأما أمه فهي عجمية بيقين كما ألمح هو في مقامته «طرز العمامة» إلى أنَّ أصلها من الجركس[٣] ، بينما ذكر الذين ترجموا له أنها أم ولد تركية [٤] .

«والأسيوطي أو السيوطي» هي نسبته البلدية ، نسبة إلى مدينة «أسيوط» ، قال عنها السيوطي نفسه في كتاب «لب اللباب» : «الأسيوطي بضم أوله والتحتية، وسكون السين، إلى أسيوط.

ويقال: سيوط، بلد بصعيد مصر .

---

(١) طرز العمامة في التفرقة بين المقامة والقمامة (ق ١٨/أ) .

(٢) مكتبة الجلال السيوطي (ص ١٢) .

(٣) طرز العمامة (ق ١٧/ب) ، ويطلق على الجركس أيضًا : (الأديغة) ، ويعودون من حيث الجنس إلى المجموعة الهندية الأوروبية ـ أي الجنس الآري ـ.
تاريخ القوقاز (ص ٦٩)، والمسلمون تحت السيطرة الشيوعية (ص٨٣) لمحمود شاكر.

(٤) النور السافر (ص ٥٤) ، والضوء اللامع (٤/ ٦٥) .

قلت : فيهما خمسة أوجه : ضم الهمزة، وكسرها، وإسقاطها ، وتثليث السين المهملة (أي بضم السين ، وفتحها، وكسرها) »[١] ، وتقع غربي النيل في صعيد مصر ، وهي أكبر مدن الصعيد ، وأهمها من الناحية الإدارية والتجارية[٢] .



(١) لب اللباب (ص ١٥) .

(٢) الفضائل الباهرة (ص ٥٦ ، ص ٦٢) ودائرة المعارف الإسلامية (٢/ ٣٠١) ، والسيوطي النحوي (ص ٥٧) .

## مولده ، ونشأته ، ودراسته

ولد السيوطي رحمه الله بعد المغرب ليلة الأحد ، مستهل رجب سنة تسع وأربعين وثمانمائة (٨٤٩ هـ) [(١)] .

« هيأ الله للسيوطي من أسباب النجاح في الحياة ما جعله آيةً في العلم، ونابغةً من نوابغه، أغرم به منذ صغره، فقد حباه الله تبارك وتعالى بمزيد من النبوغ المبكر ، وأنبته نباتًا حسنًا في وسطٍ علمي عريق » [(٢)] .

حُمل السيوطي في حياة أبيه إلى الشيخ « محمد المجذوب » فبرَّك عليه [(٣)] . وأحضره والده قبل موته وهو صغير مجلس الحافظ ابن حجر [(٤)] فشملته إجازته [(٥)] .

ثم توفي والده بعد ذلك وقد بلغ من العمر خمس سنوات وسبعة أشهر، وكان قد وصل إذ ذاك في القرآن إلى سورة التحريم [(٦)] ،

(١) حسن المحاضرة (١/ ٣٣٦) ، والضوء اللامع (٤/ ٦٥) ، والكواكب السائرة (١/ ٢٢٦)، والبدر الطالع (١/ ٣٢٨) .

(٢) السيوطي محدثًا (ص ٣٠٣) .

(٣) حسن المحاضرة (١/ ٣٣٦) .

(٤) شذرات الذهب (٨/ ٥٢) .

(٥) فهرس الفهارس (٢/ ١٠١١) .

(٦) الكواكب السائرة (١/ ٢٢٦) .

فـنشأ يتيمًا، وأسند والده وصايته إلـى نفر من كبار علماء عصره منهم العلامة « كمال الدين بن الهمام » ، فحفظ القرآن وكان دون الثامنة، ثم حفظ العمـدة، ومنهاج الفقه والأصول، وألفـية ابن مالك، وبدأ الاشتغالَ بالعلم عـلى وجه التحديد ابتـداءً من ربيع الأول سنة أربع وسـتين وثمانمائة ـ أي كـان عمـره آنذاك خـمس عشـرة سنة ـ ولازم الشيوخ من مبدأ طلبه للعلم فـأخذ (الفقه) عن «سراج الدين البلقيني» وعن ولده «علم الدين» ، و(الفرائض) عن «الشارمساحي» و(التفسير) عن «الشرف المنـاوي» ، وفي (العربية) و (الحـديث) عن «تقي الدين الشمني» و «محيي الدين الرومي» وعن غيرهم كثير [١] ، يحدثنا عن طرف من هذه البداية العلمية الموفقة فيقول :

«شـرعت في الاشتـغال بالعلم مـن مستهل سنة أربع وسـتين ، فأخذت الفقه والنحو عن جماعة من الشيوخ ، وأخذت الفرائض عن العلامة فرضي زمانه الشيخ شهاب الدين الشارمساحي . . .

قرأت عليه في شرحه على المجموع ، وأجزت بتدريس العربية في مستهل سنة ست وستين ، وقد ألفت في هذه السنة ، فكان أول شيء ألفته : شرح الاستعاذة والبسملة [٢] . . . » [٣] .

---

(١) حسن المحاضرة (١/ ٣٣٦، ٣٣٧) .

(٢) سماه : رياض الطالبين في شرح الاستعاذة والبسملة ، وهو مخطوط ، وله نسخ . دليل مخطوطات السيوطي رقم (٣٢) .

(٣) حسن المحاضرة (١/ ٣٣٧) .

وبالنسبة لنشأته الحديثية ، نجد السيوطي رحمه الله تتلمذ في الحديث على كبار علماء عصره في الحديث وغيره، قرأ عليهم أمهات كتب الحديث وكتب المصطلح من هؤلاء تقي الدين الشبلي [١] ، وتقي الدين بن فهد [٢] ، وشمس الدين السيرافي قرأ عليه صحيح مسلم ، وسعد الدين المرزباني مما قرأه عليه : ألفية العراقي، والتقي الشمني، قرأ عليه شرحه على نخبة الفكر، قال الغزى : قرأ عليه من الحديث وعلومه كثيرًا ، وقاسم بن قطلو بغا [٣] وغيرهم ، وسيأتي مزيد تفصيل في مبحث شيوخه وتلاميذه .

---

(١)حسن المحاضرة (١/ ٣٢٧) .

(٢) الضوء اللامع (٤/ ٦٦) .

(٣) الكواكب السائرة (١/ ٢٢٧) .

## شيوخه وتلاميذه

كان من حسن حظ السيوطي أن عاش في عصر كثر فيه العلماء الأعلام الذين نبغوا في علوم الدين على تعدد ميادينها[١] ، مما كان له كبير الأثر في ثقافة السيوطي ، وسعة اطلاعه .

ذكر السيوطي عدد شيوخه في كتابه حسن المحاضرة فقال : «وأما مشايخي في الرواية سماعًا وإجازةً فكثير أوردتهم في المعجم الذي جمعتهم فيه وعدتهم نحو مائة وخمسين » [٢] .

وذكر تلميذه الداودي في ترجمته أنهم واحد وخمسون شيخًا ، وقد رتبهم على حروف المعجم .

وقال ابن العماد الحنبلي[٣] : إنهم بلغوا مائة وواحدًا وخمسين شيخًا .

ونقل عنه تلميذه الشعراني في ذيل طبقاته الصغرى[٤] أنه قال : «أخذت العلم عن ستمائة نفس ، وقد نظمتهم في أرجوزة » .

---

(١) د / مصطفى الشكعة (ص ١٣) .

(٢) حسن المحاضرة (١/ ٣٣٩) .

(٣) شذرات الذهب (٨/ ٥٣) .

(٤) ذيل الطبقات الصغرى (ق ٣) بواسطة كتاب السيوطي النحوي (٧٠) .

وللسيوطي كتابٌ جمع فيه أسماء شيوخه مرتبين على حروف المعجم مع ترجمةٍ موجزةٍ لكل منهم سمَّاه : المنجم في المعجم[١] ، وقد بلغ عددهم فيه ثمانية وتسعين ومائة شيخ[٢] .

وذكر الخونساري[٣] : أنّ السيوطي أخذ عن غالب علماء عصره ، وبلغ مجموع شيوخه نحو ثلاثمائة شيخ .

وهذا اختلاف كبير ، ولعل ما ذكره الشعراني عنه من العدد هو مجموع شيوخه رجالاً ونساء، وما ذكره الداودي هم خاصة شيوخه، وأما من ذكرهم السيوطي في حسن المحاضرة فهم شيوخه في الحديث كما صرّح هو نفسه بذلك[٤] .

وجل شيوخه الذين ذكرهم في « المنجم » مصريون، وفيهم كثير من المكيين ، والمدنيين ، والشاميين ، وشيخ حلبي واحد ، هو العلامة «محمد بن مقبل» (ت ٨٧١ هـ) [٥] .

وقد انتهج السيوطي منهجًا سديدًا في التلقي من الشيوخ ـ عمومًا ـ ويمكن تقسيم منهجه إلى قسمين :

---

(١) دليل مخطوطات السيوطي رقم (٨٧٤) وقد طبع.

(٢) بإحصاء د/ عدنان محمد سلمان . كتاب السيوطي النحوي (ص ٧١) .

(٣) روضات الجنات (ص ٤١٥) .

(٤) حسن المحاضرة (١/ ٣٣٩) .

(٥) كتاب « السيوطي النحوي » (ص ٧١، ص ٧٢) .

١ ــ أنه كان يختار شيخًا واحدًا يجلس إليه ويلزمه فترةً من الزمن وقد يلازمه إلى أن ينتقل الشيخ إلى رحمة ربه .

٢ ــ أنه لم يحصر نفسه في شيوخ معينين لا يأخذ العلم إلا عنهم على الرغم من أنه كان شافعي المذهب[١] ، فنراه يأخذ عن (عز الدين الحنبلي) ( ت ٨٧٦ هـ ) [٢] ، و ( أمين الدين الأقصرائي الحنفي ) (ت ٨٨٠ هـ) [٣] .

ولم يكتف بعلم من العلوم ، بل ضرب في كلٍّ بحظٍّ وافر قال رحمه الله : «رزقت التبحر في سبعة علوم : التفسير ، والحديث ، والفقه ، والنحو ، والمعاني ، والبيان ، والبديع »[٤] .

هذا المنهج في التلقي عن المشايخ منهجٌ سليمٌ جدًّا ، يدل على عدل وإنصاف ، وسعة أفق ، وبراءة من وصمة التعصب .

ولم يكتف السيوطي رحمه الله بالرجال من الشيوخ بل تتلمذ على أيدي كبريات النساء الفقيهات المحدثات المعاصرات له مثل :

أم الهنا المصرية ، وعائشة بنت عبد الهادي ، وسارة بنت السراج ابن جماعة، وزينب بنت الحافظ العراقي، وأم الفضل بنت محمد

---

(١) الكواكب السائرة (١/ ٢٢٦) .

(٢) حسن المحاضرة (١/ ٣٣٨) .

(٣) حسن المحاضرة (١/ ٤٨٤) .

(٤) حسن المحاضرة (١/ ٣٣٨) .

المقدسي، وأم هاني بنت الهوريني، وأم الفضل بنت محمد المصرية وغيرهّن كثير [١] ممن كان لهن أبلغ الأثر في ثقافة السيوطي الحديثية.

وقد حرص السيوطي على أن يسجل أسماء مشايخه الذين أخذ عنهم العلم ، فصنف فيهم خمسة مصنفات وهي :

١ ـ حاطب ليل وجارف سيل .

٢ ـ زاد المسير في الفهرست الصغير .

٣ ـ أنشاب الكتب في أنساب الكتب .

٤ ـ المنتقى وهو المعجم الصغير .

٥ ـ المنجم في المعجم [٢] .

وبالنسبة لتلاميذه ، فقد كان لتصدي السيوطي رحمه الله للتدريس في وقت مبكر من حياته أثره في تخريج تلامذة كُثْرٍ على نمطه وَسَمْتِه فقد ابتدأ التدريس سنة ست وستين وثمانمائة [٣] ، واستمر في التدريس والتعليم إلى آخر عمره، حيث اعتزل الإفتاء والتدريس،

---

(١) حسن المحاضرة (١/ ٣٤٤) ، وكتاب السيوطي د / الشكعة (٢٥ ـ ٤٠ ) .

(٢) حسن المحاضرة ( ١/ ٣٤٤ ) ، وكتاب السيوطي النحوي (ص ٧٠، ص ٧١) ، ودليل مخطوطات السيوطي، الأرقام (٨٦٨، ٨٧١، ٨٨٦، ٢٣٩، ٨٧٤ ـ على الترتيب ) .

(٣) حسن المحاضرة (١/ ٣٣٧) .

وألف كتابين في ذلك :

١ ـ المقامة اللؤلؤية في الاعتذار عن الإفتاء والتدريس (مطبوع) [١]

٢ ـ التنفيس في الاعتذار عن ترك الإفتاء والتدريس[٢] ، وكانت كثرة تلاميذ السيوطي من أهم العوامل التي ساعدت على حفظ تراثه ونقله إلينا [٣] . ومن أبرز تلاميذ السيوطي وأشهرهم :

١ ـ شمس الدين أبو الحسن محمد بن علي الداودي ، كتب لشيخه ترجمةً حافلةً في مجلد ضخم (مطبوع) (ت ٩٤٥ هـ) [٤] .

٢ ـ شمس الدين محمد بن علي بن طولون (ت ٩٥٣ هـ) [٥] أطلق عليه أحمد تيمور : سيوطي الشام ، لمشابهته شيخه السيوطي في كثرة التصانيف [٦] .

٣ ـ الحافظ شمس الدين محمد بن يوسف الشامي الصالحي الدمشقي (ت ٩٤٢ هـ) [٧] .

---

(١) دليل مخطوطات السيوطي رقم (٧١٠) .

(٢) دليل مخطوطات السيوطي رقم (٧٩٧) .

(٣) السيوطي محدثًا د/ عتلم (ص ٣٠٧) .

(٤) الكواكب السائرة (٢/ ٧١) .

(٥) الكواكب السائرة (٢/ ٥٤) .

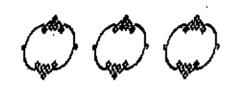
(٦) المؤرخون في مصر في القرن الخامس عشر (ص ٧٨) .

(٧) شذرات الذهب (٨/ ٢٥٠) ، وفهرس الفهارس( ٢/ ٣٩٣) .

٤ ـ ومؤرخ مصر محمد بن أحمد بن إياس (ت ٩٣٠ هـ) [1]

٥ ـ والحافظ شمس الدين محمد بن عبد الرحمن العلقمي . (ت ٩٦١ هـ) [2] .

٦ ـ وعبد القاهر بن محمد الشاذلي المصري الشافعي . (ت ٩٣٥ هـ ) [3] ، وغيرهم كثير .



(١) يذكره السيوطي في بدائع الزهور له بلفظة : (شيخنا) .
بدائع الزهور (٢/٣١٦، ٣٩١) .

(٢) شذرات الذهب (٨/٧٧) ، وفهرس الفهارس (٢/٢٠٦) ، وريحانة الألباب للشهاب الخفاجي (٢/٧٧) .

(٣) معجم المؤلفين (٥/٢٩٨) ، وكشف الظنون (١/٤٠٩) .

## رحلاتـــه

الرحلة في طلب العلـم، وفي كتابة حديث رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم منهج التزمه المسلمون ، والتزمه المحدثون خاصة منذ عهد الـرسول صلى الله صلى عليه وآلـه وسلـم ، فقد كانوا يقطعون الـفيافي والقِفَار ، وتمر عليهم الأيـام الطويلة ، وهم يرتحلون من بلدة إلى أخـرى ومن مكـان إلى آخر فـي سبيـل هذا العـلم الشـريف ، ولهدف سماع حديث رسول الله صلى الله عليه وآلـه وسلم وكَتْبِهِ ، وقد سار السيوطي رحمه الله على هذا السنن ، فـقد رحل إلى بلاد الشام ، والحجـاز ، واليمن ، والهند ، والمغـرب ، والتكرور [٢] ، وجاب مدن مـصر ، فنجده قد رحـل إلى الفيوم ، والإسكـندرية ، ودمياط، والمحلة، ونحوها، وكتب عن جـماعة: كالمحيوي بن السفيه

---

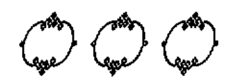
(١) حسن المحاضرة (١/ ٣٣٨) .

(٢) تكرور : برائـين مهملتين ، بـلاد تنسب إلى قبيـلة من السودان في أقـصى جنوب المغرب ، وأهلها أشبه بـالزنوج ، وكان كثير منهم يعيش بين نهـر النيجر وبحيرة تشاد ، وخاصة في (سـكو) ، وقد كانت بلاد التكرور إقليمًا واسـعًا يحتوي على المدن التـالية: مالـني، والسنغـال، وفولتا، والـنيجر، وسـاحل العاج، وتـوجو، وداهومي

معجم الـبلدان (٢/ ٣٨) ، وفتح الشكور (ص ٢٦) ، وطـبقات المفسرين للـسيوطي (ص ١٨)، ودائرة المـعارف الإسلاميـة (٥/ ٤٢٧) ومما ذُكر من إفـادات شيخنـا المحدث العلامة : حماد بن محمد الأنصاري .

والعلاء بن الجندي الحنفي، ثم سافر إلى مكة من البحر في ربيع الآخر سنة (٨٦٩ هـ) [١] ، فحج وشرب من ماء زمزم لأمور منها :

أن يصل في الفقه إلى مرتبة الشيخ سراج الدين البلقيني ، وفي الحديث إلى مرتبة الحافظ ابن حجر [٢] ، فأخذ قليلاً عن المحيوي عبد القادر المالكي ، وجاور سنة كاملة [٣] .



(١) الضوء اللامع (٤/ ٦٦) .

(٢) حسن المحاضرة (١/ ٣٣٨) .

(٣) دليل مخطوطات السيوطي (ص ١٦) .

## عقيدته

أحب في هذا الفصل أن أستطرد شيئًا ما ، لأهمية العقيدة أولا ، ولأن أغلب المعاصرين المترجمين للسيوطي مروا على عقيدته مرور عجل، ولم يعيروها الاهتمام المطلوب، ولم يقفوا عندها وقفة أهل السنة تجاه كل دخيل ومستهجن على العقيدة، وبعضهم دافع عن عقيدة السيوطي ، وبعضهم سكت ولم يتكلم[١] .

فمن المعاصرين الذين قاموا يدافعون عن عقيدة السيوطي :

١. د/ محمد جلال أبو الفتوح شرف قال :

«هذه الأدلة النقلية العقلية ـ لأقوال ساقها عن السيوطي في الأسماء والصفات ـ تؤكد موقف السيوطي من التوحيد لله ذاتًا، وصفاتًا، وتنزيهًا له عن الشريك والضد والند، وتعبر عن انتماء السيوطي إلى مذهب أهل السنة، وخاصة الأشاعرة[٢] ».

وهذا الكلام فيه أغاليط ، فالأشاعرة مخالفون لعقيدة أهل السنة في مبحث الأسماء والصفات، والسيوطي واحد منهم .

---

(١) سوى ما كتبه الخازندار ، والشيباني في مقدمتيهما لكتاب دليل مخطوطات السيوطي (ص ٧، ص ٨) .

(٢) كتاب السيوطي ومنهجه وآراؤه الكلامية (ص ٨٦) .

فأقول: كان السيوطي ـ عفا الله عنا وعنه ـ في العقيدة مفوضًا [١] أشعريًا ، صوفيًا .

فمما يدل على تفويضه في الأسماء والصفات ، وأشعريته ، أنّ له قصيدةً في التفويض قال فيها :

فَوِّض أَحَادِيْثَ الصِّفَاتِ ولا تُشَبِّهْ أوْ تُعَطِّلْ
إنْ رُمْتَ إلاَّ الخَوْضَ فِي تَحْقِيْق مُعْضِلَةٍ فَأَوِّلْ
إنَّ المُفَوِّضَ سَالِمٌ مِمَّا تَكَلَّفَهُ المُؤَوِّلْ

والغريب في الأمر أنّ بعض من ترجم له كابن العماد في الشذرات[٢] والغزى في الكواكب السائرة [٣] عندما مروا على كلام السيوطي هذا استحسنوه، وجوّدوه !! . والناظر في كتاب السيوطي :

---

(١) التفويض : هو تفويض معاني الصفات الخبرية إلى الله تعالى، مع القطع بأنّ الظاهر منها غير مراد ، وزعم أصحاب هذا المذهب الفاسد من المؤولين أنّ هذا مذهب السلف ، وليس كذلك ، فمذهب السلف تفويض الكيفية لا المعنى ، كما «قال مالك رحمه الله» : (الاستواء معلوم والكيف مجهول ) .
النصيحة في صفات الرب جل وعلا للواسطي (١/ ١٨١) ، والشرح والإبانة لابن بطة (ص ٢٢٩) ، وشرح العقيدة الطحاوية (ص ٢٣٩) وللدكتور رضا بن نعسان معطي كتاب لطيف ثمين في الموضوع سماه «علاقة الإثبات والتفويض بصفات رب العالمين» .

(٢) شذرات الذهب (٨/ ٥٤) .

(٣) الكواكب السائرة (١/ ٢٢٩) .

«متشابه الحديث» يرى أشعرية السيوطي، وكيف أنه أعمل مذهب الأشاعرة بالتأويل الباطل في أسماء الله وصفاته .

وأما ما يدل على تصوفه فهو شيء كثير من ذلك، أنه قال في حسن المحاضرة :

«أما جدي الأعلى همام الدين فكان من أهل الحقيقة، ومن مشايخ الطريق، وسيأتي ذكره في قسم الصوفية»[١] .

وحينما توفي والد السيوطي، كان عمره خمس سنوات، قام على تربيته وكفالته صديق لأبيه من الصوفية، وشمله بعنايته ورعايته[٢] .

فلا يستغرب حينما يشب وينشأ السيوطي نشأةً صوفيةً .

ومما يدل على بلوغه درجة رفيعة في التصوف عند الصوفية تدريسه، وإسماعه الحديث في «مشيخة التصوف» بتربة برقوق نائب الشام، التي بباب القرافة [٣] .

---

(١) حسن المحاضرة (١/ ٣٣٦) .

(٢) حسن المحاضرة (١/ ٣٣٦)، وكتاب مؤلفات السيوطي. عصام عبد الرؤوف ( ص ١٠٥ ) .

(٣) الضوء اللامع (٤/ ٦٧) ، وباب القرافة : اسم موضع بالقاهرة ، وبها مقبرة كبيرة يدفن فيها الموتى ، ويمر بها اليوم شارع يسمى شارع باب القرافة .
انظر : مساجد مصر (٢/ ١٠، ١٠٧، ١٤٩) ، وتاريخ المساجد الأثرية (١/ ٣٣، ٢٢٥، ٣١٥) والخطط للمقريزي (٢/ ٤٤٣) ، والخطط التوفيقية لمبارك (٢/ ٢٩٨) .

ذكر الشيخ عبد القادر الشاذلي فـي كتاب ترجمته أنه كان يقول : رأيت النبي صلى الله عليه وسلم يـقظة، فقال لي: يا شيخ الحديث، فقلت له: يا رسول الله أمن أهل الجنـة أنا ؟ قال : نعم، فقلت: من غير عذاب يسـبق؟ فقال صلى الله عليه وسلـم : لك ذلك، وقال له الشيخ عبد القادر: قلت له: يا سـيدي كم رأيت النبي صلى الله عليه وسلم يقظة ؟ فقال : بضعًا وسبعين مرة ! ! [١] .

قلت : وهذا ـ إن ثبت عـن السيوطي ـ فهو من تلبـيسات إبليس على أهل العلم، وإلا فما كان السيـوطي ولا أمثاله أفضل من صحابة رسول الله صلـى الله عليه وآله وسلـم وعلى الرغم مـن ذلك ما رآه أحد بعد موته يقظةً ! ! .

وقال أيضًا :

«حُملت في حياة أبي إلى الشيخ محمد المجذوب، رجل كان من كبار الأولياء بجوار المشهد النفيسي »[٢] .

---

(١) الكواكب السائرة (١/ ٢٢٩) .

(٢) حسن المحاضرة (١/ ٣٣٦).

والمشهد النـفيسي : هو قبرنفيسـة بنت الحسن بن زيد بن الحسن بـن علي بن أبي طالب، صالحة عالمة بالتفسير والحديث، وكانت تحفظ القرآن ت سنة (٣٠٨ هـ).

انظـر: الأعلام (ج ٨/ ٤٤، وأعلام الـنساء ٥/ ١٨٧ ) ودفنـت في دارها وهـو في القاهرة مشهور .

وقال في حسن المحاضرة : «فن الأصول والبيان والتصوف ـ وذكر كتبًا عديدةً منها ـ ».

١ ـــ تأييد الحقيقة العليّة [١] ، وتشييد الطريقة الشاذلية [٢] .

٢ ـــ الخبر الدال على وجود القطب والأوتاد والنجباء والأبدال[٣]

٣ ـــ المعاني الدقيقة في إدراك[٤] الحقيقة[٥] .

وألف رسالتين أيضًا يبرّيء فيهما ابن عربي ـ مُنكّرًا ـ وابن الفارض مما نسب إليهما سمَّى الأولى :

٤ ـــ تنبيه الغبي إلى تبرئة ابن عربي[٦] .

---

(١) دليل مخطوطات السيوطي رقم (٤٧٨) .

(٢) الطريقة الشاذلية : إحدى الطرق الصوفية، وتنسب إلى أبي الحسن علي بن عبد الله ابن عبد الجبار الشاذلي . نسبةً إلى قرية بأفريقيا ـ المغربي. نزيل الاسكندرية . مات سنة ٦٥٦ هـ .

انظر : نكت الهميان (ص ٢١٣) ، والأعلام (٤/ ٣٠٥) ، ومعجم المؤلفين (٧/ ١٣٧) .

(٣) دليل مخطوطات السيوطي رقم (٧٥٢) .

(٤) دليل مخطوطات السيوطي رقم (٥٩٥) .

(٥) حسن المحاضرة (١/ ٣٣٦) .

(٦) دليل مخطوطات السيوطي رقم (٧٨٤) ، وهذه الرسالة كتبها ردًا على من رد على ابن عربي في الفصوص .

والثانية سماها :

٥ ــ قمع المعارض[١] في نصرة ابن الفارض[٢] .

على الرغم من حكم كثير من علماء السلف عليهما بالكفر والزندقة[٣] .

وكذلك يزعم أنه كان يخطو خطوات وهو بمصر فإذا به ينتقل إلى مكة ، فيطوف بالكعبة ويصلي بها[٤] .

إلى غير ذلك من الخرافات والأساطير التي لا تؤيدها ولا تشهد لها عقيدة الإسلام النقية الخالصة المبرأة من ترهات المتصوفين، ومن ادعاءات المبطلين، وهذه الخرافات والبدع مما شوّه وجه الإسلام المشرق الوضّاء النقي، وجعل المسلمين في دبر أمم الأرض، وصيرهم

(١) دليل المخطوطات السيوطي رقم (٩٥٠) .

(٢) عمر بن علي بن المرشد الحموي الأصل المصري ، المعروف بابن الفارض، صوفي جَلْد، يقول بالاتحاد والوحدة ، وللبقاعي كتاب سماه : تنبيه الغبي بتكفير ابن الفارض وابن عربي مات سنة (٦٣٢ هـ) .

ميزان الاعتدال (٣/ ٢١٤) ، ولسان الميزان (٤/ ٣١٧) وتنبيه الغبي (ص ٥٤) ، ووفيات الأعيان(٣/ ٤٥٤)، وشذرات الذهب (٥/ ١٤٩) .

(٣) رسالة ابن تيمية في الرد على ابن عربي (ص ٢٠٤، ص ٢١٢) ، والفرقان (ص ١٠٠ ، ص١٠٢) وسير أعلام النبلاء (٢٢/ ٣٦٨) ، وميزان الاعتدال (٣/ ٦٦٠) ، وغاية الأماني (١/ ٣٨٥ ، ٤٨٨) .

(٤) والذي نقل عنه ذلك هو تلميذه محمد بن علي الحبّاك .

الكواكب السائرة (١/ ٢٢٩) .

أذلةً بعد عزةٍ ومَنعَةٍ بالعقيدة الإلهية الربانية السليمة المنزلة على نبينا محمد صلى الله عليه وآله وسلم، ونحن وإن كنا نستفيد من السيوطي ومن مؤلفاته، إلا أننا في هذه الأمور العقدية التي زلّ فيها السيوطي، وأخطأ فيها خطأ فادحًا تجاه العقيدة الإسلامية لا نوافقه عليها، بل نَحْذَرُها، ونُحَذِّرُ منها .

والذي يندى له الجبين، أنَّ من حول السيوطي من الناس كوالدته تأثروا به في عقيدة التصوف والخرافة وتابعوه عليها ، ومما يدل على ذلك أمور عملت من قبلهم بعد وفاته هي من مظاهر الوثنية، ومن عادات الخرافية، التي هي من أسباب نقمة الله على العباد، ومن أسباب رفع البركة من الأرض، ومن أسباب رفع النصر، وحلول العذاب بأهل الأرض، فماذا صنع الآخذون عن السيوطي بعد وفاته، والمتأثرون به، والمقلدون له في العقيدة ؟ ـ والتقليد فيها من البلايا والطامات ـ :

١ــ بنوا على قبره قبة[1] .

٢ ــ عمل له بعض الأمراء صندوقًا من خشب،وسترًا أسود مطرزًا بالأبيض بآية الكرسي .

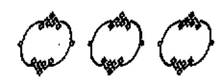
(١) قام أحمد تيمور بتحقيق موضع قبره وألف رسالة صغيرة في ذلك سماها : قبر السيوطي وتحقيق موضعه . طبعت بالمطبعة السلفية بمصر سنة ١٣٤٦ هـ .

٣ ــ بنت والدته على قبره بناء .

٤ ــ وقصد ضريحه للزيارة من سائر الأقطار للتبرك به من العلماء والأمراء .

٥ ــ كان الناس يقيمون له حضرة[١] كل أسبوع .

ثم اقتصروا على عمل مولد له كل عام في نصف شعبان في مدينة أسيوط[٢] ، وإنَّا لله وإنا إليه راجعون .



(١) الحضرة عند الصوفية بالنسبة للنبي صلى الله عليه وسلم هي اعتقاد حضوره مجلس الذكر عقب المولد، ولا أدري إن كانوا يعتقدون هذا في غير النبي صلى الله عليه وسلم أيضًا أم لا.

(٢) مقدمة تحقيق تدريب الراوي (١/ ٢٨، ٢٩) .

## تصديه للفتيا

تصدى السيوطي رحمه الله للفتيا من مستهل سنة إحدى وسبعين وثمانمائة[١] ، وذلك بعد أن استوى عوده وصلب في شتى أنواع العلوم، وكثر الطلاب من حوله، وانهالت عليه الأسئلة من كل مكان، فبدأ يفتي ويجيب، حتى إنّ السخاوي قال عنه: « ولو جيء إليه بفتيا وهو مشرف على الغرق لأخذها ليكتب عليها» [٢] .

ومن ثَمَّ كثرت أجوبته وفتاواه، وكتابه «الحاوي» فيه «اثنتان وثمانون فتيا معنونة، وفيه عدا الفتاوى المعنونة زهاء أربعمائة فتيا مغفلة من العناوين، أجاب بها في شتى الموضوعات المختلفة [٣] .

وظل يفتي إلى آخر عمره إلى أن اعتزل الإفتاء والتدريس، وذلك حين انقطع عن الناس في مسكنه بالروضة ، وكتب رسالة «التنفيس » [٤] .

---

(١) حسن المحاضرة (١/ ٣٣٨) .

(٢) الضوء اللامع (٤/ ٦٩) .

(٣) مكتبة السيوطي لأحمد الشرقاوي ( ص ١٧) .

(٤) شذرات الذهب ( ٨/ ٥٣) .

## خصوم السيوطي وموقفه منهم

قضى السيوطي فترةً من عمره في خصومةٍ حاميةٍ مع بعض أقرانه من أهل العلم، حيث تألبوا عليه، وطعنوا في طباعه، ومواهبه، وعلمه ومؤلفاته، وتحاملوا عليه، ورموه بما ليس فيه، فقام السيوطي يكيل لهم الصاع صاعين، وأطلق فيهم لسانه وقلمه، ولم يدع لهم مثلبةً إلا أظهرها، ولا نقيصةً إلا كشف عنها .

«وأصبح في عصر السيوطي معسكران، معسكر يقوده السخاوي، ويضم شمس الدين محمد الجوجري (ت ٨٨٩ هـ) ، وبرهان الدين إبراهيم بن الكركي (ت ٩٢٢ هـ) ، وأحمد بن محمد القسطلاني (ت ٩٢٣ هـ) وأحمد بن الحسين بن العليف المكي تلميذ الجوجري (ت ٩٢٦ هـ) ، وغيرهم .

وأما المعسكر الآخر الذي يقوده السيوطي فيضم الشيخ زين الدين القاسم الحنفي (ت ٨٧٩ هـ) ، والعلامة أمين الدين محيي الأقصرائي (ت ٨٨٠ هـ) . والشيخ فخر الدين عثمان الديمي (ت ٩٠٨ هـ)»[1] .

هذه الخصومات التي وقعت بين السيوطي وبين أقرانه جعلته يؤلف

---

(١) السيوطي النحوي د / عدنان السلمان (ص ٨٨) .

كتبًا ورسائل ومقامات يؤيد بها مذهبه ، وآراءه ، من هذه الرسائل :

١ ـ الكاوي على تاريخ السخاوي .

٢ ـ الدوران الفلكي .

٣ ـ الجواب الزكي عن قمامة ابن الكركي .

٤ ـ القول المجمل في الرد على المهمل .

٥ ـ الاستنصار بالواحد القهار .

٦ ـ نزول الرحمة في التحدث بالنعمة (مطبوع) .

٧ ـ طرز العمامة في التفرقة بين المقامة والقمامة .

٨ ـ الرد على من أخلد إلى الأرض (مطبوع) .

٩ ـ مسالك الحنفا ( مطبوع ).

١٠ ـ تنزيه الأنبياء عن تسفيه الأغبياء[1] ( مطبوع) .

وأشد ردود السيوطي على خصومه تمثلت في ردين :

أحدهما : عام، ينطبق على جميع خصومه وحاسديه ، وهو كتاب : نزول الرحمة.

(١) دليل مخطوطات السيوطي على الترتيب الأرقام ، (٨١٤، ٩٠٧، ٣١١، ٦٨٣، ٤٧٤، ٤١٣، ٩٣٩، ٣٢٥، ٤٧١، ٣٠٤) .

والآخر الخاص الذي رد به على السخاوي هو : الكاوي، وأقزع فيه الهجاء والتنقص للسخاوي حتى قال عنه فيه :

إن السخاوي جاهل متمخرق لا يرعوي عند الصواب إذا أثر

فإذا أشرت إلى كذوب أحمق فإلى السخاوي فهو كذاب أشر

وقد تراجع بعض خصوم السيوطي عن عدائه، واعتذروا إليه كما حدث للقسطلاني، وذلك حينما اعتزل السيوطي الناس، ولزم بيته، توجه إليه القسطلاني حافيًا إلى مسكنه في جزيرة الروضة (١) ، قاطعًا المسافة الطويلة بين القاهرة وجزيرة المقياس (٢) ، وهو على هذه الحال، ودق على السيوطي بابه، فقال للطارق : من أنت ؟ فقال : أنا القسطلاني، جئت إليك حافيًا ليطيب خاطرك، ولكنّ السيوطي لم يفتح له الباب، واكتفى بالرد عليه قائلاً : قد طاب (٣) .

وقد نتج عن هذه الخصومات بين السيوطي وخصومه أن قام كل فريق بتأييد رأيه وقوله بالمؤلفات والرسائل .

وعلى كل حال فما حدث بين الفريقين هو من باب كلام الأقران في بعضهم، وهو وإن كان غير معتبر، إلا أن كثيرًا من العلماء دافعوا

---

(١) اسم مكان بمصر ، انظر: الخطط للمقريزي (٢/ ١٨٥) .

(٢) الكواكب السائرة (١/ ٢٢٨) .

(٣) جلال الدين السيوطي . د/ الشكعة (ص ٨٣) .

عن السيوطي فيما هوجم به [١] ، وأنا أقول: كان الأولى لأولئك العلماء أن ينزِّهوا العلم عن مثل هذه الخصومات، وأن يوسِّعوا صدورهم لبعضهم، وأن يدفعوا بالتي هي أحسن، ولا مانع من أن تكون هناك مناقشات علمية هادئة ورسائل وردود ما دام الحق هو الغاية والهدف المنشود، على أن تكون الردود خالية من السباب والشتائم، وما يتنافى مع الأخلاق النبوية الكريمة، ورحم الله الجميع.



(١) البدر الطالع (١/ ٣٣٢ ـ ٣٣٤) ، والسيوطي النحوي ( ص ٩٠ ـ ص ١٠٧)، وكتاب جلال الدين السيوطي د/ الشكعة (ص ٨٢ ـ ص ١٠١) .

## المناصب التي تولاها السيوطي

السيوطي رحمه الله تعالى فضّل منصبًا يكون فيه قريبًا من العلم والتعليم ، فلم يجد إلا التدريس والإفتاء، ولذلك نجده تقلب في مناصب عديدة أغلبها كان « التدريس» ، ولكن حينما بلغ الأمر إلى المنافسة وإلى الحسد وإلى القيل والقال في شأن هذه المناصب، ترك السيوطي كل ذلك، وانصرف للتأليف والتصنيف .

١ ــ أول منصب تولاه السيوطي هو: أنه أجيز بتدريس العربية في مستهل عام ( ٨٦٦ هـ ) ، والذي أجازه هو شيخه تقي الدين الشمني [١] .

٢ ــ ثم تولى وظيفة التدريس «بالجامع الشيخوني» وقد ورثها عن والده، وقرر له ذلك الشيخ علم الدين البلقيني، وحضر تصديره الذي ألقاه عند تعيينه وجلوسه، وذلك سنة (٨٦٧ هـ) [٢] .

٣ ــ ورث عن والده وظيفة التدريس « بالجامع الطولوني» [٣] ،

---

(١) حسن المحاضرة (١/ ٣٣٧) .

(٢) حسن المحاضرة (١/ ٣٣٧) ، والضوء اللامع (٤/ ٦٦) .

(٣) الجامع الطولوني : هو جامع الأمير أحمد بن طولون بناه سنة ثلاث وستين ومائتين وهو موجود بالقاهرة اليوم .
انظر خطط المقريزي (٢/ ٢٦٥) .

الذي ابتدأ إملاء الحديث فيه [١] ، وذلك سنة (١٤٦٧ هـ) [٢] .

٤ ــ توليه مشيخة التصوف بتربة برقوق نائب الشام التي بباب القرافة .

٥ ــ تولى تدريس الحديث بالشيخونية [٣] بعد وفاة الشيخ فخر الدين المقسمي [٤] .

٦ ــ تولى مشيخة الخانقاه [٥] البيبرسية [٦] بعد وفاة الشيخ «جلال البكري» سنة (٨٩١ هـ) ، وبقي بها إلى سنة (٩٠٦ هـ) ، ثم عزل منها [٧] .

---

(١) ذيل طبقات الشعراني (ق ٤) ، وحسن المحاضرة (١/٣٣٨) .

(٢) دليل مخطوطات السيوطي (ص ٢٢) .

(٣) الشيخونية : هي إحدى المدارس الكبيرة بالقاهرة ، وقد كان تولي السيوطي لها أيام السلطان المملوكي الأشرف برسباي .
السيوطي للشكعة ( ص ٥٨ ، ص ٢٠) .

(٤) الضوء اللامع (٤/٦٧) .

(٥) الخانقاه أو الخانكاه: « كلمة فارسية، معناها : بيت، وهذه الخوانق حدثت في الإسلام في حدود الأربعمائة، وجعلت لتخلي الصوفية فيها لعبادة الله » ، وتعد مثل هذه الأماكن بؤراً للتصوف والخرافة . الخطط (٢/ ٤١٤) .

(٦) الخانقاه البيبرسية : بالقاهرة ، بناها الملك المظفر ركن الدين بيبرس .
الخطط (٢/٤١٦) .

(٧) تاريخ مصر لابن إياس (٢/ ٢٣٦) .

٧ ـ ولما تولى السلطان الغوري الحكم سأل السيوطي أن يكون شيخ مدرسته التي بناها فلم يقبل، فسأله أن يرتب له مرتبًا معينًا فلم يقبل، فسأله أن يعيده إلى مشيخة البيبرسية، رفض السيوطي كل ذلك، وكان إذا احتاج شيئًا باع بعض كتبه واعتاش بثمنه [١]، وبقي السيوطي ملازمًا بيته معتزلاً الناس إلى أن مات، وكان الأمراء والأغنياء يزورونه، ويعرضون عليه الأموال، فيردها عليهم ولا يقبلها منهم [٢].



(١) السنا الباهر ( ص ٨٩ ) .

(٢) تاريخ مصر لابن إياس (٤/ ٥ ـ ٦ ) ، وذيل طبقات الشعراني (ق ١٨ ، ق ٢١) .

# موقف السيوطي من الحكام والسلاطين

لقد كانت علاقة السيوطي مع الخلفاء العباسيين علاقة ودية، يسودها التفاهم والنصح، ولعل تلك العلاقة الطيبة ترجع إلى اعتقاده بوجوب أن تكون الخلافة في قريش [١] .

وقد سبق وأن عيّن والد السيوطي كبير قضاة الديار المصرية من قبل الخليفة، لكنه اعتذر وأنشد :

وَأَشَدُّ مِنْ نَيْلِ الوَزَارَةِ أنْ تَرَى    يَوْمًا يُرِيْكَ مَصَارِعَ الوُزَرَاءِ

وقد ألف السيوطي كتابين في فضل بني العباس :

١ ــ كتاب الأساس في فضل بني العباس [٢] .

٢ ــ ورفع الباس عن بني العباس [٣] .

وأما علاقة السيوطي مع سلاطين المماليك ممن حكم مصر، فقد كان فيها تحفظ شديد وحذر ! ! .

(١) كتاب جلال الدين السيوطي د / الشكعة (ص ١٠٦) .

(٢) دليل مخطوطات السيوطي رقم (٧٣٨) .

(٣) دليل مخطوطات السيوطي رقم (٧٥٦) .

فقد عاصر السيوطي خمسة عشر سلطانًا من سلاطين المماليك، واتصل ببعضهم على تعفف واعتزاز، ثم انقطع عنهم، وكتب في ذلك رسالة سماها « ما رواه الأساطين في عدم المجيء إلى السلاطين» [١] ، وقد طلبه أحد سلاطين المماليك مرارًا ليمثل بين يديه، فلم يحضر إليه، فقيل له: إنَّ بعض الأولياء كان يتردد إلى الملوك والأمراء في حوائج الناس ؟ فيقول : « اتباع السلف في عدم التردد عليهم أسلم » [٢] .



(١) مكتبة الجلال السيوطي (ص ٣٢) ، ودليل مخطوطات السيوطي رقم (٢٢٦) .

(٢) الكواكب السائرة (١/ ٢٢٨) .

# دعواه الاجتهاد
# وموقف المعاصرين له من ذلك

لقد عاش السيوطي حياة علمية حافلة ثَرَّةً بمختلف أنواع العلوم الإسلامية، ورزق حب العلوم كما قال هو عن نفسه: « إني رجل حبب إليَّ العلم، والنظر فيه، دقيقه، وجليله، والغوص على حقائقه، والتطلع إلى دقائقه، والفحص عن أصوله، وجبلت على ذلك. » [١]

وفعلاً لقد غاص السيوطي في العلم أصوله وفروعه حتى كملت عنده آلات الاجتهاد.

قال رحمه الله: «وقد كملت عندي آلات الاجتهاد بحمد الله تعالى، أقول ذلك تحدثًا بنعمة الله تعالى، لا فخرًا، وأي شيء في الدنيا حتى يطلب تحصيلها في الفخر، وقد أَزِفَ الرحيل، وبدا المشيب، وذهب أطيب العمر» [٢].

وبعد أن كملت عنده آلات الاجتهاد، ادعى الاجتهاد المطلق، وقد صرّح بذلك في كتب عديدة له منها:

١ ــ الرد على من أخلد إلى الأرض، وجهل أن الاجتهاد في كل عصر فرض [٣]. (مطبوع).

---

(١) تعريف الفئة بأجوبة الأسئلة المائة ـ ضمن الحاوي ـ (٢/ ٢٦٢).

(٢) حسن المحاضرة (١/ ٣٣٩).

(٣) الرد على من أخلد .... (ص ١١٦).

٢ ــ وفي الكوكب الساطع على جمع الجوامع [١] (مطبوع) .

٣ ــ وحسن المحاضرة [٢] (مطبوع) .

٤ ــ وطرز العمامة في التفرقة بين المقامة والقمامة (مخطوط) .

٥ ــ ومسالك الحنفا [٣] . ( مطبوع) .

٦ ــ وفي تحفة المجتهدين بأسماء المجددين [٤] (مخطوط) .

(وهي منظومة ادعى السيوطي فيها أنه مجدد المائة التاسعة)

قال فيها:

وهَذِه تَاسِـعَةُ المِئِيْنِ قَـدْ أَتَتْ ولا يُخْلَفُ ما الـهَادي وَعَدْ

وَقَـدْ رَجَـوْتُ أَنَّـنِي المُجَدِدُ فِيهَـا فَفَضْلُ الله لَـيْسَ يُجْحَـدْ

قال أبو الحسنات محمد عبد الحي اللكنوي في حواشيه على الموطأ: « والسيوطي حقيق بأن يعد من مجددي الملة المحمدية في بدء المائة العاشرة، وآخر التاسعة، كما ادعاه بنفسه» [٥] . وهذا التجديد وإن سلَّمنا به ، إلا أنه في غير العقيدة كما تقدم في «عقيدته» .

---

(١) الكوكب الساطع ( ص ) .

(٢) حسن المحاضرة (١/ ٣٣٩) .

(٣) مسالك الحنفا مطبوع ضمن الفتاوى (٢/ ٢٠٢) .

(٤) نقلها بكمالها د/ الشكعة في كتابه السيوطي (ص ١٢٢ ، ص ١٢٣) .

(٥) فهرس الفهارس (٢/ ١٠١٩) .

وقال الشيخ عبد الوهاب عبد اللطيف : « والحق أنّ السيوطي أهل للاجتهاد المطلق، وقد كملت عنده أدواته على ما اشترطه الأصوليون. . . . »[١] .

حينما ادعى السيوطي الاجتهاد المطلق نابذه معاصروه العداء، ورموه عن قوس واحدة، واجتمعوا وكتبوا له سؤالاً فيه مسائل أطلق الأصحاب فيها وجهين، وطلبوا منه ـ إن كان عنده أدنى مراتب الاجتهاد، وهو اجتهاد الفتوى ـ فليتكلم على الراجح من تلك الأوجه بدليل على قواعد المجتهدين، فرد السؤال من غير كتابة ، واعتذر بأنّ له اشتغالاً يمنعه من النظر في ذلك[٢] .

وقال الشمس الرملي عن والده أبي العباس الرملي أنه وقف على ثمانية عشر مسألة فقهية سئل عنها الجلال من مسائل الخلاف المنقولة، فأجاب عن نحو شطرها من كلام قوم متأخرين كالزركشي، واعتذر عن الباقي، بأنّ الترجيح لا يقدم عليه إلا جاهل، أو فاسق، قال الشمس: فتأملت فإذا أكثرها من المنقول المفروغ منه ! ! .

فقلت : سبحان الله، رجل ادعى الاجتهاد خفي عليه ذلك[٣] .

وعلى كل حال فواقع السيوطي، وما نقل إلينا من علمه،

---

(١) مقدمته على التدريب (١/ ٢٣) .

(٢) دليل مخطوطات السيوطي ( ص ١٨) .

(٣) فيض القدير (١/ ١٢) .

ومصنفــاته تشهد له بــالإمامة في علوم الــشريعة والتقــدم، وأنه عالم موسوعي ، حافظ جماع ، « له الباع الطــويل في العربية ، والتفسير بالمــأثور ، وجــمع المتــون ، والاطلاع عــلى كــثير مــن المؤلــفات ، والأجزاء ، والتآليف التي لم يطلع عليها علماء عصره » [١] .

ولكن يبقى سؤال يدور في خَلَدْ العــالم والمتعلم وهو : لماذا كان السيوطي شديد الاعــتداد بنفسه، مفاخرًا بعلمــه ـ حتى ولو بلغ درجة الاجتهاد كما قال ـ علماً بأنّ علــماء السلف مِمَّنْ مضى كانوا يكرهون تزكية النفس، ويكرهون الشهرة آخذين بقول الله تعالى :

﴿فَلا تُزَكُّوا أَنْفُسَكُمْ ....... ﴾[٢] الآية ؟

والجواب : «أن المتتبع لحياة السيوطي العلمية والاجتماعية يجد أنّ الرجل كان واقعًا تحت ضغوط التهجم المستمر من بعض علماء زمانه، وهو دائمًا متهم بالسرقة منهــم أو من غيرهم، وهو من كل الاتهامات بريء، فكان عــليه أن يدفع عن نــفسه تلك التــهم بشكل يكــاد يكون متواصلاً » [٣] ، فلعل هذا من الأسباب التي جعلته يظهر ما أظهر من دعوى الاجتهاد، وأن مخالفيه لم يبلغوا هذه المرتبة .

---

(١) دليل مخطوطات السيوطي ( ص ١٨) .

(٢) سورة النجم : الآية ٣٢ .

(٣) كتاب الجلال السيوطي د / الشكعة ( ص ١١٩) .

## هروبه من الحياة ووفاته

لما بلغ السيوطي أربعين سنة من عمره أخذ في التجرد للعبادة والانقطاع إلى الله تعالى، والاشتغال به صرفًا ، والإعراض عن الدنيا وأهلها، كأنه لم يعرف أحدًا منهم، وشرع في تحرير مؤلفاته، وترك الإفتاء والتدريس، واعتذر عن ذلك في مؤلف سماه: «التنفيس» [١] .

وأقام في روضة المقياس فلم يتحول منها إلى أن مات، لم يفتح طاقات بيته التي على النيل[٢] .

وقد أصيب في آخر عمره بمرض شديد، وهو ورم في ذراعه الأيسر [٣] ، توفي على إِثْرِه، وكانت وفاته رحمه الله في سحر ليلة الجمعة [٤] ، تاسع عشر جمادى الأولى، سنة إحدى عشر وتسعمائة [٥] ، في منزله بروضة المقياس، وقد استكمل من العمر إحدى وستين سنة، وعشرة أشهر، وثمانية عشر يومًا، وحضر جنازته

---

(١) دليل مخطوطات السيوطي رقم (٨٩٧) .

(٢) الكواكب السائرة (١/ ٢٢٨) ، وشذرات الذهب (٨/ ٥٣) .

(٣) يفسره لنا الطب الحديث بأنه: انسداد في الشريان .

المؤرخون في مصر ( ص ٧٩) .

(٤) ذيل الطبقات للشعراني ( ق ٢٢) ، والكواكب السائرة (١/ ٢٣١) .

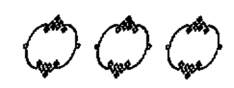
(٥) تاريخ مصر لابن إياس (٣/ ٦٣ ، ٤/ ٧٩) .

خلق عظيم، ودفن في قبر والده[١] ، في حوش قوصون، خارج باب القرافة [٢] ، المعروف اليوم عند العامة : بـ: بوابة السيدة عائشة .

قال الشعراني في ذيل الطبقات :

« ثم سمعت ناعيه ينعى موته، فحضرت الصلاة عليه عند الشيخ أحمد الأباريقي بـالروضة ، عقب صلاة الجمعة، في سـبيل المؤمنين، عند الجامع الجديد، بمصر العتيق [٣] » .

رحم الله السيوطي، وغفر له .



(١) كتاب السيوطي النحوي د/ السلمان ( ص ١١٦) .

(٢) شذرات الذهب (٨/ ٥٥) .

(٣) ذيل الطبقات (ق ٢٢، ق ٢ ) .

# المترجمون للسيوطي

١ ـ ترجم لنفسه في كتابه: «حسن المحاضرة» (١/ ٣٣٥ ـ ٣٤٤)

٢ ـ ترجم له تلميذه الداودي في مؤلف مستقل [١] .

٣ ـ وعبد القادر الشاذلي ـ في مؤلف مستقل سماه : بهجة العابدين [٢] .

٤ ـ الغزي ـ في الكواكب السائرة (١/ ٢٢٦ ـ ٢٣١) .

٥ ـ السخاوي ـ الضوء اللامع (٤/ ٦٥ ـ ٧١) .

٦ ـ ابن العماد ـ شذرات الذهب (٨/ ٥١ ـ ٥٥) .

٧ ـ ابن القاضي ـ درة الحجال (٣/ ٩٢) .

٨ ـ الشوكاني ـ البدر الطالع (١/ ٣٢٨ ـ ٣٣٥) .

٩ ـ ابن إياس ـ تاريخ مصر (٤/ ٥) .

١٠ ـ العيدروس ـ النور السافر ( ص ٥٤) .

١١ ـ صديق حسن خان ـ التاج المكلل ( ص ٣٤٩ ـ ص ٣٥١)

(١) انظر: فهرس الفهارس (٢/ ١٠٢٢) .

(٢) انظر: إيضاح المكنون (١/ ٢٠٢) ، وفهرس الفهارس (٢/ ١٠٢٢) .

١٢ ــ عبد الحي الكتاني ـ فهرس الفهارس (٢/ ١٠١٠ ـ ١٠٢٢)

١٣ ــ الشعراني ـ ذيل الطبقات (ق ١٨ ـ ق ٢٢) .

١٤ ــ جمال الدين الشبلي ـ السنا الباهر .

١٥ ــ الأسدي ـ طبقات الشافعية .

١٦ ــ عبد الغني النابلسي ـ الحقيقة والمجاز (ص ٣٥٣) .

١٧ ــ أبو العباس أحمد بن محمد الفاسي ـ الرحلة إلى الحجاز ( ص ٢٥٥) .



## ومن المعاصرين المفردين للسيوطي بالتأليف أو الذين تكلموا عن جوانب من علمه

١ ـ د / مصطفى الشكعة .

جلال الدين السيوطي مسيرته العلمية ومباحثه اللغوية .

٢ ـ د/ عدنان محمد السلمان .

السيوطي النحوي.

٣ ـ د/ أحمد عزت عبد الكريم .

السيوطي وعصره.

٤ ـ د/ حسنين محمد ربيع .

السيوطي مؤرخًا .

٥ ـ د/ عصام الدين عبد الرؤوف .

مؤلفات السيوطي .

٦ ـ د/ سيدة إسماعيل كاشف .

دراسة نقدية لكتاب حسن المحاضرة .

٧ ـ د/ علي حسني الخربوطلي .

دراسات نقدية لكتاب : تاريخ الخلفاء .

٨ ــ د/ أحمد عبد الرزاق .

المرأة في كتابات السيوطي .

٩ ــ د/ أحمد شلبي .

السيوطي والعلوم الدينية .

١٠ ــ د/ أحمد شلبي .

السيوطي والدراسات القرآنية .

١١ ــ د/ أحمد عمر هاشم .

السيوطي مفسرًا .

١٢ ــ د / عبد الكريم السيد عتلم .

السيوطي محدثًا .

١٣ ــ د/ عبدة الراجحي .

السيوطي والدرس اللغوي .

١٤ ــ د / مصطفى الشكعة .

السيوطي كاتبًا وأديبًا .

١٥ ــ د/ محمد جلال أبو الفتوح شرف .

جلال الدين السيوطي منهجه وآراؤه الكلامية .

١٦ ــ أحمد الخازندار ، ومحمد إبراهيم الشيباني .

دليل مخطوطات السيوطي وأماكن وجودها .

١٧ ــ أحمد الشرقاوي إقبال .

مكتبة الجلال السيوطي .

١٨ ــ يحيى إسماعيل أحمد .

في مقدمة تحقيقه لكتاب : أسباب ورود الحديث ـ للسيوطي .

١٩ ــ خليل الميس ( مدير أزهر لبنان) .

في مقدمة تحقيقه لكتاب ( الرد على من أخلد إلى الأرض ) للسيوطي .

٢٠ ــ إبراهيم محمد الجمل، ونشأت المصري .

في مقدمة تحقيقهما لكتاب ( مختصر الطب النبوي ) للسيوطي

٢١ ــ البسيوني مصطفى إبراهيم الكومي .

في مقدمة تحقيقه لكتاب السيوطي : تأويل الأحاديث الموهمة للتشبيه ، وتقع الدراسة في مائة صفحة .

---

( ملاحظة ) الرسائل من ٣ ــ ١٤ طبعت ضمن ندوة محاضرات عن السيوطي .

# ثالثاً :

# السيوطي محدثاً ،

# ودراسة كتبه في علم مصطلح الحديث

# معرفة السيوطي
# بعلم الحديث وتجديده إملاء الحديث

لقد كان السيوطي رحمه الله حافظًا، محدثًا، له معرفة بعلم الحديث رواية ودراية، قد حكم على نفسه بأنه رزق التبحر في علم الحديث[1] ، والحكم من أمثاله في وصف حقيقة مقبول .

وقال ابن العماد: «السيوطي : المسند الحافظ . . . كان أعلم أهل زمانه بعلم الحديث، وفنونه، ورجاله، وغريبه، واستنباط الأحكام منه، وأخبر عن نفسه أنه يحفظ مئتي ألف حديث، قال : ولو وجدت أكثر لحفظته »[2] .

وفي ثبت الشهاب أحمد بن قاسم البوني عن المترجم أنه حفظ ثلاثمائة ألف حديث .

وقال عنه تلميذه الشعراني في «طبقاته الصغرى» : «قد بيَّض ابن حجر لعدة أحاديث لم يعرف من خرجها، ولا مرتبتها، فخرجها الشيخ، وبين مرتبتها من حسن وضعف وغير ذلك، وأرسل شيخ الإسلام تقي الدين الأوجاقي أحاديث بيض لها الحافظ، ولم يعرف

(١) حسن المحاضرة (١/ ٣٣٨) .

(٢) شذرات الذهب (٨/ ٥٣) ، والكواكب السائرة (١/ ٢٢٨) .

مرتبـتها، وقلب رواتـها، فردها الشيـخ المترجَم إلى أصولـها، وبيّن مرتبتهـا، فذهب شيخ الإسلام إليه وقبل يـده، وقال : والله ما كنت أظن أنـك تعرف شـيئًا من هـذا فاجعـلنـي في حل، طـالما تغـديت وتعشيت بلحمك ودمك » [١] .

ولحفـظه ومـعرفـته بالحـديث وعـلومه، قـرر لتـدريس الحـديث بالشيخونية [٢] .



(١) فهرس الفهارس (٢/ ١٠١١) .

(٢) حسن المحاضرة (١/ ٣٣٧) ، والضوء اللامع (٤/ ٦٧) .

## تجديده سنة الإملاء

الإملاء للحديث سنة الحفاظ من المحدثين منذ القديم، يعقدون مجالس الإملاء، ويملون الأحاديث بأسانيدها ويشرحون غريبها، وألفاظها، ويبينون الفوائد المستقاة منها، ولم يجرؤ أحد على أن يعقد مثل هذه المجالس إلا إذا كان حافظًا متمكنًا من فنه وعلمه، وقد اندرس الإملاء بعد ابن الصلاح (ت ٦٤٣ هـ) ، حتى افتتحه ثانية كبار حفاظ عصرهم وهم : العراقي [١] ، وابن حجر [٢] ، ثم الحافظ السيوطي .

قال الغزي: «كان السيوطي يملي الحديث، ويجيب عن المتعارض منه بأجوبة حسنة » [٣] .

يحدثنا السيوطي نفسه عن هذا فيقول :

« وكان الإملاء درس بعد ابن الصلاح إلى أواخر أيام أبي الفضل العراقي، فافتتحه سنة (٧٩٦ هـ) ، فأملى أربعمائة مجلس وبضعة عشر مجلسًا إلى سنة موته سنة (٨٠٦ هـ) ، ثم أملى ولده إلى أن مات سنة (٨٥٢ هـ) أكثر من مجلس وكسرا ، ثم أملى شيخ الإسلام

(١) لحظ الألحاظ (ص ٢٣٣) .

(٢) ابن حجر ودراسة مصنفاته (ص ٢١٢ ـ ص ٢٢٧) .

(٣) الكواكب السائرة (١/٢٢٨) .

ابن حجر إلى أن مات سنة (٨٥٢ هـ) أكثر من ألف مجلس [١] ، ثم درس تسع عشرة سنة، فافتتحته أول سنة اثنين وسبعين، فأمليت ثمانين مجلسًا، ثم خمسين »[٢] .

وكان ذلك بالجامع الطولوني، حيث ورث عن والده التدريس به [٣] .

قال السيوطي : « جرت عادتنا بتخريج الإملاء وتحريره في كراسة ثم نملي حفظًا، وإذا نجز قابله المستملي معنا على الأصل، وذلك غاية الإتقان » [٤] .

وقد أنكر عليه بعض منافسيه وخصومه إملاء الحديث، لعدم جرأتهم على ذلك فرد عليهم السيوطي قائلاً :

**عاب الإملاء للحديث رجال قد سعوا في الضلال سعيًا حثيثا**
**إنما ينكر الأمالي قوم لا يكادون يفقهون حديثا[٥]**

(١) وفي ذيل تذكرة الحفاظ ( ص ٣٣٥) أنه أملى ما يقارب من ستة عشر وأربعمائة مجلس.

(٢) تدريب الراوي (٢/ ١٣٩) .

(٣) ذيل طبقات الشعراني(ق ٤) ، وحسن المحاضرة (١/ ٣٣٨) .

(٤) تدريب الراوي (٢/ ١٣٩) .

(٥) الكواكب السائرة (١/ ٢٣٠) ، وشذرات الذهب (٨/ ٥٥) .

كان السيوطي رحمه الله يملي الحديث يوم الجمعة اتباعًا للحفاظ المتقدمين كالخطيب البغدادي، وابن السمعاني، وابن عساكر، بخلاف ما كان عليه بعض المتأخرين مثل العراقي، وولده ، وابن حجر، فإنهم كانوا يملون يوم الثلاثاء [١] .

ولقد كان للسيوطي رحمه الله مشاركة جليلة فيما يتعلق بعلم الحديث دراية أو ما يسمى (بمصطلح الحديث) ، فقد أثرى المكتبة الإسلامية بمصنفات في علم المصطلح نفيسة، تحوي علمًا غزيرًا، وبصرًا ثاقبًا، وفهمًا دقيقًا، فنراه تارة يصنف في علوم الحديث مجموعة وتارة يؤلف في كل نوع على حدة، ومصنفاته في شتى العلوم وخاصة علم المصطلح يأخذ أغلبها طابع الجمع والنقل، ثم النقد والترجيح، بحكم حفظه وتأخر زمنه، وبهذا الأسلوب الذي سار عليه السيوطي حفظ لنا به كنوزًا من مصادر مفقودة ، ونصوصًا لم نعثر عليها إلا فيها، وفيما يلي أستعرض جهود السيوطي المشكورة العظيمة في مصطلح الحديث، وذلك بدراسة كتبه الخاصة المتعلقة بعلم المصطلح فقط، توثيقًا لها، وعرضًا لمحتوياتها، وبيانًا لموضوعاتها، وذكرًا لشيء من مقدماتها وخواتمها .



(١) ذيل طبقات الشعراني (ق ٤/ب) .

# المنهج في الكلام
# على
# كتب السيوطي في مصطلح الحديث

١ ــ توثيق نسبة الكتاب إليه، وذلك بالرجوع إلى التالي:

أ ــ معجم مؤلفاته .

ب ــ حسن المحاضرة .

جـ ــ المترجمين له .

٢ ــ نسخه الخطية ـ إن كان مخطوطًا ـ أو بيان طبعه ـ إن كان مطبوعًا ـ مع ذكر المحقق .

٣ ــ موضوع الكتاب، وصلته بعلم المصطلح .

٤ ــ مادة الكتاب (وصفها باختصار شديد) .



(1)

# تدريب الراوي
# في شرح تقريب النواوي

**أولاً : توثيق النسبة :**

١ ــ ذكره في معجم مؤلفاته (ص ٢٩) .

٢ ــ حسن المحاضرة (١/ ٣٤٠) .

٣ ــ وفهرس الفهارس (٢/ ١٠١٥) .

٤ ــ هدية العارفين (١/ ٥٣٧) .

٥ ــ مكتبة الجلال رقم (١٦٠) .

٦ ــ ودليل مخطوطات السيوطي رقم (١١٢) .

**ثانيًا : نسخه الخطية وطبعته :**

الكتاب قد اشتهر وانتشر في الآفاق، ولذلك كثرت نسخه الخطية فمنه بدار الكتب المصرية سبع مخطوطات منها تمت كتابتها عام (٨٩٠ هـ) .

ومنه بمكتبة الأزهر ست مخطوطات، منها واحدة تم نسخها عام (٩٧٧ هـ) .

وله نسخ أيضًا في الأماكن التالية :

ــ برلين (١٠٤٤ ، ١٠٤٥) .

ــ والإسكندرية ــ (٦) مصطلح الحديث .

ـ ومكتبة قوله (١/ ٨٩) .

ـ رامبور (١٢٥/ ٤) .

ـ المكتبة الوطنية باستنابول ـ فيض الله (٣٥٥) انظر مكتبة الجلال رقم (١٦٠)، ودليل مخطوطات السيوطي رقم (١١٢)، ومقدمة محقق الكتاب (١/ ٣٢ ـ ٣٥) وقد طبع الكتاب لأول مرة بالمطبعة الخيرية بالقاهرة سنة (١٣٠٧ هـ) بدون تحقيق ثم بالمدينة المنورة سنة (١٩٧٢ م) المكتبة العلمية بتحقيق عبد الوهاب عبد اللطيف . وهو في جزأين كبيرين .

وآخر طبعات الكتاب طبعة بتحقيق نظر الفاريابي، في مجلدين .

**ثالثًا : موضوع الكتاب:**

التدريب شرح لكتاب: « التقريب والتيسير لمعرفة سنة البشير النذير» لمحيي الدين أبي زكريا يحيى بن شرف النووي (ت ٦٧٦ هـ) وقد اختصره النووي نفسه من كتاب له أكبر هو «الإرشاد في مصطلح الحديث»، وكتاب النووي الإرشاد اختصر فيه كتاب «علوم الحديث» لابن الصلاح (ت ٦٤٣ هـ) [(١)] .

فالكتاب سلسلة علمية مكملة لجهود سبقت في علم مصطلح الحديث .

(١) انظر: مقدمة النووي في التقريب (١/ ٦١، ٦٢) .

رابعًا : مادة الكتاب :

الكتاب شرح واسع للتقريب شرح فيه السيوطي عبارات النووي وشرح غامض الكتاب، وناقش مصنفه في كل ما أورده، وذكر فيه أقوال الحفاظ المحدثين وغيرهم فيما يتعلق بالمصطلح، والكتاب شرح كامل للتقريب من أوله إلى آخره جمع فيه السيوطي مادة علمية غزيرة.

قال رحمه الله عن كتابه : «.... ومن أراد الزوائد والفوائد والأبحاث المونقة والفرائد فعليه بشرحنا على التقريب للشيخ محيي الدين النووي، فهو الكتاب الذي لم يؤلف في الفن أجمع منه .»[1]

وقد ذكر النووي خمسة وستين نوعًا في التقريب، وزاد السيوطي عليه سبعة وعشرين نوعًا ـ أي أوصلها إلى ثلاثة وتسعين نوعًا ـ والأنواع التي زادها السيوطي على ما ذكره النووي هي:

النوع ٦٦، ٦٧ : المعلق والمعنعن (٢/ ٣٨٦) .

النوع ٦٨ ، ٦٩ : المتواتر ، والعزيز (٢/ ٣٨٦) .

النوع ٧٠ : المستفيض (٢/ ٣٨٦) .

النوع ٧١ ، ٧٢ : المحفوظ والمعروف (٢/ ٣٨٦) .

(١) انظر: شرح ألفية العراقي ( ق ١/ أ ) .

النوع ٧٣ : المتروك (٢/ ٣٨٦) .

النوع ٧٤ : المحرف (٢/ ٣٨٦) .

النوع ٧٥ : معرفة أتباع التابعين (٢/ ٣٨٦) .

وهذه الأنواع العشرة أشار فقط إلى المواطن التي تقدم ذكرها فيه ثم :

النوع ٧٦، ٧٧ : رواية الصحابة والتابعين بعضهم عن بعض (٢/ ٣٨٦) .

النوع ٧٨ : ما رواه الصحابة عن التابعين عن الصحابة (٢/ ٣٨٨) .

النوع ٧٩ ، ٨٠ : معرفة من وافقت كنيته اسم أبيه وعكسه (٢/ ٣٨٩) .

النوع ٨١ : معرفة من وافقت كنيته كنية زوجه (٢/ ٣٩٠) .

النوع ٨٢ : معرفة من وافق اسم شيخه اسم أبيه (٢/ ٣٩١) .

النوع ٨٣ : معرفة من اتفق اسمه واسم أبيه وجده (٢/ ٣٩١) .

النوع ٨٤ : معرفة من اتفق اسمه واسم شيخه وشيخ شيخه (٢/ ٣٩١) .

النوع ٨٥ : معرفة من اتفق اسم شيخه والراوي عنه (٢/ ٣٩٣).



( ٢ )

# المَدْرَجُ إلى المُدْرَجِ

**١ ــ توثيق النسبة :**

ذكره في معجم مؤلفاته (ص ٢٩) .

ــ وحسن المحاضرة (١/ ٣٤٠) .

ــ البدر الطالع (١/ ٣٣١) .

ــ وفهرس الفهارس (٢/ ١٠١٥) .

ــ مكتبة الجلال السيوطي رقم (٦٠١) .

ــ دليل مخطوطات السيوطي رقم (٢٣٣) .

**٢ ــ نسخه الخطية :**

للكتاب نسختان مخطوطتان :

أ ــ دار الكتب المصرية ـ رقم ١٨٨٥ ـ حديث .

ب ــ جامعة اسطنبول ـ مجموع رقم (١٤٦١) .

( محقق الكتاب، ودليل مخطوطات السيوطي رقم ٢٣٣) .

وقد طبع الكتاب بتحقيق : صبحي البدري السامرائي طبعة الدار السلفية ـ بالكويت .

### ٣ ــ موضوع الكتاب وصلته بعلم المصطلح :

قال ابن حجر :

«المدرج : أن يدخل في حديث رسول الله صلى الله عليه وسلم شيء من كلام الرواة فيتوهم من سمع الحديث أن هذا كلام رسول الله صلى الله عليه وسلم »[1] .

وتكمن أهمية هذا النوع في علم المصطلح أنه فن يتم به التمييز بين كلام رسول الله صلى الله عليه وسلم وكلام الرواة .

### ٤ ــ مادة الكتاب ومحتواه :

الكتاب لخصه السيوطي من كتاب (تقريب المنهج بترتيب المدرج) للحافظ ابن حجر، واقتصر فيه على مدرج المتن فقط، وزاد على ما ذكره ابن حجر من الأحاديث .

وقد بلغ مجموع الأحاديث المذكورة في كتاب (المدرج) التي وقع فيها الإدارج سبعين حديثًا .

---

(١) نزهة النظر ( ص ٤٨ ) ، ومعرفة علوم الحديث للحاكم ( ص ٣٩ ) ، ومقدمة ابن الصلاح (ص ٨٦) ، والتقييد والإيضاح (ص ١٢٧) .

( ٣ )

# تذكرة المؤتسي
# فيمن حدث ونسي

**١ ــ توثيق النسبة :**

ــ ذكره السيوطي في فهرست مؤلفاته (ص ٢٩) .

ــ وحسن المحاضرة (١/ ٣٤٠) .

ــ والبدر الطالع (١/ ٣٣١) .

ــ وفهرس الفهارس (٢/ ١٠١٥) .

ــ وهدية العارفين (١/ ٥٣٧) .

ــ ومكتبة الجلال السيوطي رقم (١٦٢) .

ــ ودليل مخطوطات السيوطي رقم (١١٣) .

**٢ ــ طبعته :**

طبع الكتاب بتحقيق صبحي البدري السامرائي معتمدًا على نسخة خطية موجودة بالمكتبة الظاهرية ـ برقم (١١٢٦) حديث مجموع رقم (١٨/ ١٣١ ـ ١٣٦)، وقد طبعته الدار السلفية بالكويت ـ سنة (١٤٠٤ هـ ).

**٣ ــ موضوع الكتاب ، وصلته بعلم المصطلح :**

يتناول الكتاب موضوعًا من موضوعات المصطلح ألا وهو نسيان الراوي لحديثٍ حدَّث به راويا آخر، فنفاه الشيخ المحدث وقال ما حدثته به، أو ما تذكره ولم ينفه .

وقال ابن الصلاح :

«ومن روى حديثًا ثم نسيه لم يكن ذلك مسقطًا للحديث، وجاز العمل به عند جمهور أهل الحديث وجمهور الفقهاء والمتكلمين»[1] .

٤ ــ مادة الكتاب ومحتواه :

الكتاب مختصر من كتاب ( من حدث ونسي) للخطيب البغدادي وقد ذكر السيوطي فيه سبعة وثلاثين حديثًا أو أثرًا مع كل حديث أو أثر قصة نسيان راوي ذلك الحديث أو الأثر له .



(١) انظر: علوم الحديث لابن الصلاح ( ص ١٠٥ ) ، والكفاية (ص ٢٢١) .

( ٤ )

# التظريف في التصحيف

**أولاً : توثيق النسبة :**

١ ــ معجم مؤلفاته (ص ٢٦ ) .

٢ ــ كشف الظنون (١/ ١٤٥) .

٣ ــ هدية العارفين (١/ ٥٣٧) .

٤ ــ مكتبة الجلال رقم (١٨٣) باسم : التطريف .

٥ ــ ودليل مخطوطات السيوطي رقم (٦٢٥) .

**ثانيًا : نسخه الخطية :**

الكتاب عبارة عن أربع عشرة ورقة وتوجد له نسخة ببرلين برقم (١٦٦٤) «دليل مخطوطات السيوطي» .

وقد طبع مؤخرًا عام (١٤٠٩هـ)، بتحقيق د/ علي حسين البواب

**ثالثًا : موضوع الكتاب :**

يتعلق الكتاب بنوع مهم من أنواع علم المصطلح وهو : (التصحيف) ، وهو تغيير نقط الكلمة مع بقاء صورة الخط أو تغيير في الشكل، أو تغيير في الأحرف بإبدال حرف مكان حرف، كل ذلك يسمى تصحيفًا عند المتقدمين، والمتقدمون أيضًا من المحدثين يطلقون على التصحيف تحريفًا، وأما المحدثون المتأخرون كـ:ابن حجر

والسيوطي وغيرهما فيفرقون بين التصحيف والتحريف [١] .

قال السيوطي :

فَمَا يُغَيَّرْ نَقْطُهُ مُصَحَّفُ أَوْ شَكْلُهُ لا أَحْرُفٌ مُحَرَّفُ [٢]

**رابعًا : مادة الكتاب :**

الكتاب يحتوي على متون حديثية وقع التصحيف فيها، وقد ذكر السيوطي رحمه الله فيها الألفاظ المصحفة، وصوابها وقد رتب السيوطي الكتاب على حروف المعجم في مسانيد الصحابة، وجعل في كل مسند عددًا من أحاديث ذلك الصحابي، التي وقع فيها التصحيف وقد بلغت عدد المسانيد في الكتاب أربعة وثلاثين مسندًا وهي كالتالي:

١ ــ مسند أنس ( ق ١/أ) .

٢ ــ مسند البراء بن عازب (ق ٢/أ) .

٣ ــ مسند جابر بن عبد الله (ق٢/ب) .

٤ ــ مسند جرير بن عبد الله (ق ٣/أ) .

٥ ــ مسند جندب بن سفيان (ق٣/أ) .

٦ ــ مسند خريم بن فاتك (ق٣/ب) .

(١) انظر: الإرشاد (٢/ ٤٥٧) ، ونزهة النظر (ص ٤٧) ، وفتح المغيث (٣/ ٦٨) .

(٢) الألفية (ص ٢٠٣) .

٧ ــ مسند رافع بن خديج (ق٣/ ب) .

٨ ــ مسند رويفع بن خديج (ق٣/ ب) .

٩ ــ مسند سعد بن أبي وقاص (ق٣/ ب) .

١٠ ــ مسند [١] (ق٤/ أ) .

١١ ــ مسند طلحة بن عبيد الله (ق٤/ ب) .

١٢ ــ مسند عبد الله بن بشر (ق٤/ ب) .

١٣ ــ مسند عبد الله بن جرجس (ق٤/ ب) .

١٤ ــ مسند عبد الله بن عباس (ق٤/ ب) .

١٥ ــ مسند عبد الله بن عمر (ق٥/ أ) .

١٦ ــ مسند عبد الله بن عمرو (ق٥/ ب) .

١٧ ــ مسند عبد الله بن مسعود (ق٥/ ب) .

١٨ ــ مسند عثمان بن عفان (ق٦/ أ) .

١٩ ــ مسند عقبة بن عامر (ق٦/ أ) .

٢٠ ــ مسند علي بن أبي طالب (ق٦/ أ) .

٢١ ــ مسند عدي بن حاتم (ق٦/ ب) .

---

(١) فراغ في الأصل .

٢٢ ـ مسند عمران بن حصين (ق٧/ أ) .

٢٣ ـ مسند وابصة بن معبد (ق٧/ أ) .

٢٤ ـ مسند أبي أمامة (ق٧/ أ) .

٢٥ ـ مسند أبي أيوب الأنصاري (ق٨/ أ) .

٢٦ ـ مسند أبي ذر (ق٧/ ب) .

٢٧ ـ مسند أبي رفاعة (ق٧/ ب) .

٢٨ ـ مسند أبي سعيد (ق٨/ أ) .

٢٩ ـ مسند أبي قتادة (ق٨/ أ) .

٣٠ ـ مسند أبي موسى الأشعري (ق٨/ أ) .

٣١ ـ مسند أبي هريرة (ق٨/ ب) .

٣٢ ـ مسند أسماء (ق١٠/ ب) .

٣٣ ـ مسند حفصة (ق١٠/ ب) .

٣٤ ـ مسند عائشة (ق١١/ أ) .

٣٥ ـ مسند أم سلمة (ق١٢/ أ) .

٣٦ ـ مسند أم قيس بنت محصن (ق١٢/ ب) .

وبلـغ عدد أحاديـث الكـتاب خمـسمائـة حديـث. وقد اعتـمد السيوطي فيه على مصادر نفيسة من أهمها :

١ ــ الأمثال ـ للعسكري (ق ١/ب) .

٢ ــ الكنى ــ للحاكم (ق ١/ ب) .

٣ ــ الدلائل في غريب الحديث ـ للسرقسطي (ق٣/ب) .

٤ ــ تاريخ دمشق ـ لابن عساكر (ق٤/أ) .

٥ ــ شعب الإيمان ـ للبيهقي (ق٥/أ) .

٦ ــ والتصحيف ـ للعسكري (ق٥/ب) .

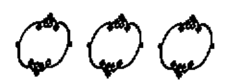
٧ ــ مراتب النحويين ـ لأبي الطيب البغوي (٥/ب) .

٨ ــ تاريخ ابن النجار (ق٧/أ) .

٩ ــ تاريخ إربل ـ لشرف الدين المستوفي (ق١٢/أ) .

١٠ ــ لغة الفقه السماع ـ للأزهري (ق١٣/أ) .

١١ ــ وغريب الحديث ـ لابن الجوزي (ق١٣/أ) .



( ٥ )

# التنقيح في مسألة التصحيح

**١ ــ توثيق النسبة :**

ــ ذكره في فهرست مؤلفاته (ص ٢٩) .

ــ كشف الظنون (١/ ٥٠٠) .

ــ وهدية العارفين (١/ ٥٣٧) .

ــ ومكتبة الجلال رقم (٢٠٧) .

ــ دليل مخطوطات السيوطي رقم (٨٩٨) .

**٢ ــ نسخه الخطية :**

الكتاب له نسخ خطية :

١ ــ بالظاهرية (١١٣٠) حديث .

٢ ــ دار الكتب المصرية (٥٧٤ ) مجاميع طلعت .

٣ ــ شستربيتي (٥٥٠٠) .

ــ دليل مخطوطات السيوطي رقم (٨٩٨ )

وقد طبع الكتاب بتحقيق الباحث : بدر العماش .

**٣ ــ موضوع الكتاب :**

الكتاب يتعلــق بقضية (تصحيح) الأحاديث، هل يقــبل التصحيح في الأزمنة المتأخرة أو لا يقبل .

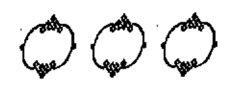
وهذه مسألة تتعلق بأول أقسام مصطلح الحديث وهو : الحديث الصحيح .

### ٤ ــ مادة الكتاب :

جُلُّ الكتاب يدور حول تصريح الحافظ ابن الصلاح (ت ٦٤٣هـ) بانسداد باب التصحيح في زمانه فما بعد .

ثم ساق السيوطي قول الطرف الآخر القائل بجواز التصحيح وهم النووي (٦٧٦ هـ)، وابن حجر (٨٥٢ هـ) وغيرهما من الحفاظ وذكر حجج وأدلة كل فريق .

ثم جمع بين رأي ابن الصلاح ورأي الحفاظ الآخرين بأن ابن الصلاح منع التصحيح لذاته من طريق واحدة، وأن كلام الآخرين يُحمل على جواز التصحيح بمجموع الطرق ـ أي الصحيح لغيره ـ ثم ساق مثالاً وهو حديث: «طلب العلم فريضة على كل مسلم» وأنه جمع له خمسين طريقًا، فصححه لمجموع طرقه .



( ٦ )

# قطر الدرر في شرح
# ألفية العراقي في الأثر

**١ ــ توثيق النسبة :**

ــ انظر : معجم مؤلفات السيوطي (ص ٢٩) .

ــ حسن المحاضرة (١/ ٣٤٠) .

ــ فهرس الفهارس (٢/ ١٠١٥) .

ــ هدية العارفين (١/ ٥٤٠) .

**٢ ــ نسخه الخطية :**

الكتاب له نسخ خطية في الأماكن التالية :

١ ــ نسخة بدار الكتب المصرية (٢٣٢٣٤ ب) .

٢ ــ برلين (١٠٨٣/ ٥) .

٣ ــ الأوقاف العراقية (٧٦٧، ١/ ٢٨٩٩)، مجاميع، الجبوري (١/ ٢٥٢) .

٤ ــ الظاهرية (١١٤٨) .

٥ ــ مكتبة الإسكوريال .

٦ ــ الأحمدية ـ بحلب (مصورة بالجامعة الإسلامية بالمدينة)

ـ دليل مخطوطات السيوطي رقم (١٨٦، ٢٠٧) :

وقد حقق هذا الشرح : عبد الله بن محمد الدرويش على نسختي

الظاهرية، والأحمدية [١].

## ٣ ـ موضوع الكتاب وصلته بعلم المصطلح :

الكتاب شرح لألفية العراقي التي نظمها في علم مصطلح الحديث والتي يقول في مطلعها :

يَقُولُ رَاجِي رَبِّهِ الْمُقْتَدِرِ ... عَبْدُ الرَحِيْم بْنُ الحُسَيْنِ الأَثَرِي
مِنْ بَعْدِ حَمْدِ الله ذي الآلاءِ ... عَلَى امْتِنَانٍ جَلَّ عَنْ إِحْصَاءِ
ثُمَّ صَلاَةٍ وَسَلاَمٍ دَائِمِ ... عَلَى نَبِيِّ الخَيْرِ ذي المَرَاحِمِ
فَهَذِهِ المَقَاصِدُ المُهِمَّةْ ... تُوْضِحُ مِنْ عِلْمِ الحَدِيْثِ رَسْمَهْ
نَظَمْتُهَا تَبْصِرَةً لِلْمُبْتَدِي ... تَذْكِرَةً لِلْمُنْتَهِي والْمُسْنِدِ
لَخَّصْتُ فِيهَا ابْنَ الصَّلاحِ أجْمَعَهْ ... وَزِدْتُهَا عِلْمًا تَرَاهُ مَوْضِعَهْ

وتعد هذه الألفية من الألفيات الجامعة القوية، المنظومة في علم المصطلح، وقد شرحها العراقي بشرح متوسط في كتاب التبصرة والتذكرة[٢] (مطبوع) وشرحها زكريا الأنصاري كذلك (مطبوع)، وشرحها السخاوي في شرح متين يعد من أهم ما صنف في علم مصطلح الحديث ألا وهو كتاب «فتح المغيث» (مطبوع).

---

(١) انظر : أخبار التراث العربي ـ معهد المخطوطات ـ العدد الحادي عشر ـ ربيع الآخر ـ جمادى الأولى (ص ٢٤).

(٢) وقد تقدم أن التبصرة والتذكرة اسم لمنظومة العراقي نفسه، أما اسم شرحه فهو : فتح المغيث أو شرح التبصرة والتذكرة، وما أثبته في المتن هو المشهور في اسم الكتاب بعد شرحه.

٤ ـ مادة الكتاب :

الكتاب شرح مختصرِ لألفية العـراقي، التزم السيوطي فيه عبارات وألفاظ النـظم، ولم يخرج في الغـالب عما أشار إليه الـعراقي وهو شرح كامل للألفية .

مثال من الشرح :

قال العراقـي: (نقل الحديث من الكـتب المعتمدة) هـذه ترجمة، (وأخذ متن من كتاب لعمل) به (أو احتجاج حيث ساغ) له ذلك (وقد جعل) ابن الصلاح .

(عرضًا ) أيْ: مقابلـة (له على) عدة (أصول) يشتـرط ليحصل الثقة به، ويؤمن مـن التبديل والتحريف، (وقال يحيـى النووي) يكفي مقابلته على (أصل فقط) لحصول المقصود بذلك . . .

(شرح الألفية ـ ق ٤/أ) .



( ٧ )

## - ريح النسرين -

## فيمن عاش من الصحابة مائة وعشرين

## أولاً : توثيق النسبة :

ـ انظر : معجم مؤلفات السيوطي (ص ٢٩) .

ـ وتدريب الراوي[1] .

ـ وفهرس الفهارس (٢/ ١٠١٦) .

ـ هدية العارفين (١/ ٥٣٩) .

## ثانيًا : نسخ الكتاب :

الكتاب عبارة عن ورقة ونصف في نسخة، وورقتين في نسخة أخرى، وله نسخ عديدة :

١ ـ الظاهرية (١١٤٥) حديث .

٢ ـ دار الكتب المصرية (٥٢١) مجاميع (٥٣٠) مجاميع .

٣ ـ شستربتي (٥١١٢، ٥٤٩١) .

٤ ـ مكتبة الإسكوريال .

٥ ـ الخزانة العامة بالرباط .

٦ ـ مخطوطات جامعة الكويت (٣٦٠٩ ، ٣٩٨٨ ) .

---

(١) بإحالة أحمد الشرقاوي .

انظر : مكتبة الجلال رقم (٣٥٧) ، وقد بحثت عن النص في التدريب فلم أقف عليه !! .

ـ دليل مخطوطات السيوطي رقم (٧٥٨ ) وقد طبع الكتاب [١].

## ثالثًا : موضوع الكتاب وصلته بعلم المصطلح :

الكتاب مؤلف في الصحابة الذي بلغوا من العمر مائة وعشرين أو تجاوزوا هذا السن، وهذا تصنيف فيه طرافة وفوائد وهو يدخل في مبحث (الصحابي وتعريفه) من المصطلح.

ومن فوائده الاصطلاحية : التفريق بين الصحابي والتابعي وعدم الخلط بينهما لتأخر وفاة الصحابي وفي ذلك تفريق بين المرسل والمسند، كذلك من فوائده علو الإسناد بالنسبة للآخذين عنهم من التابعين، كذلك يدخل ضمن باب في المصطلح مهم هو باب (السابق واللاحق) [٢] حيث يوجد بُعْدٌ زمني كبير بين هؤلاء المعمرين وبين الصحابة من أقرانهم الذين سمعوا من الرسول صلى الله عليه وسلم وسبق موتهم وفي هذا دفع عن أن يتوهم وقوع سقط في السند .

---

(١) انظر: مكتبة الجلال رقم (٣٥٧) .

(٢) للخطيب البغدادي كتاب السابق واللاحق، وقد طبع بتحقيق د/ محمد مطر الزهراني، نال به درجة الماجستير من الجامعة الإسلامية، بالمدينة المنورة .

**رابعًا : مادة الكتاب :**

الكتاب مختصر لكتاب سبق في هذا الموضوع وهو جزء لأبي زكريا بن منده « فيمن عاش من الصحابة مائة وعشرين سنة » اختصره السيوطي وزاد عليه ما فاته منهم، وقد بلغ عدتهم ثمانية عشر رجلاً وهم :

١ ــ حسان بن ثابت .

٢ ــ حكيم بن حزام .

٣ ــ أخو عبد الرحمن بن عوف .

٤ ــ حويطب بن عبد العزى .

٥ ــ سعد بن إياس البكري (عاش سبعة عشر ومائة سنة ) .

وهو مخضرم وليس بصحابي .

٦ ــ سعد بن جناد العوفي .

٧ ــ سعيد بن يربوع .

٨ ــ أبو شداد العماني .

٩ ــ عاصم بن عدي بن الجد بن عجلان .

١٠ ــ عبد خير بن يزيد، وقيل: بنُ يُحْمِدْ (مخضرم) .

١١ ــ اللجاج الغَطَفَانِي .

١٢ ــ مَخْرَمَة بن مِسْوَرْ بن نوفل .

١٣ ــ نافع بن سليمان العبدي .

١٤ ــ النابغة الجعدي .

١٥ ــ لبيد بن ربيعة .

١٦ ــ أوس بن مغرا .

١٧ ــ عدي بن حاتم الطائي .

١٨ ــ نوفل بن معاوية (عاش إلى أول خلافة يزيد) .

وقد نظمهم السيوطي نفسه في أبيات قال فيها :

وَقَدْ عَاشَ مَنْ صَحِبَ النَّبِيَّ جَمَاعَةٌ إلى مُنْتَهَى العُمْرِ الطَّبِيْعِي فَاعْدُدِ
حَكِيمٌ وَحَسَّانٌ حُوَيْطِبُ حَمْنَنٌ سَعِيْدُ بنُ يَرْبُوعٍ وَعَاصِمُ مَعْ عَدِي
وَمَخْرَمَةُ اللَجْلاجُ نَافِعُ نَابِغَةْ وَسَعْدٌ هُوَ العَوْفِيْ وَعَبْدُ بنُ يُحْمَدِ
كَذَاكَ أَبُو شَدَّادَ مُنْجِمعٌ فَخُذْ فَفِيهَا تَصَانِيفٌ حِسَانُ المَوْرِدِ

ويلاحظ أنه لم يذكر في النظم بعض المذكورين في الكتاب .

( ٨ )

# خلاصة

# الكتاب التالي للتلخيص

**أولاً : توثيق النسبة :**

ذكره في معجم مؤلفاته باسم :(حسن التلخيص لبيان التلخيص) (ص ٢٩) : ما يتعلق بمصطلح الحديث، ولم أقف على ذِكْرٍ له في غيره.

**ثانيًا : نسخه الخطية :**

الكتاب يحتوي على ست عشرة ورقة (١٣٩ ـ ١٥٤) ضمن مجموع ـ وهو موجود باستانبول ـ تركيا، ومصورته بالجامعة الإسلامية/ قسم المخطوطات برقم (١٨٤٥) .

**ثالثًا : موضوع الكتاب وصلته بعلم المصطلح :**

الكتاب يتعلق بما اتفق من أسماء المحدثين وأنسابهم، غير أن في بعضه زيادة، وهو يندرج ضمن (المتشابه)، بل هو أهم فروع المتشابه، وللخطيب البغدادي كتاب (تلخيص المتشابه) وهو الذي اختصر السيوطي ذيله.

قال السخاوي : وهو كتاب جليل [1] .

---

(١) انظر : مقدمة ابن الصلاح (ص ٥٦٥) ، والإرشاد (٢/٦١٩)، والخلاصة (ص ١٣٣) ، وفتح المغيث (٣/٢٥٩)، والخطيب وأثره في علوم الحديث (ص ١٧٤) .

## رابعًا : مادة الكتاب :

الكتاب اختصر فيه السيوطي كتاب الخطيب: (التالي لتلخيص المتشابه) وهو ـ أي كتاب التالي للتلخيص ـ جمع فيه الخطيب أسماء المحدثين وأنسابهم المتفقة في الخط، غير أن في بعضها زيادة حرف، وهو أربعة أجزاء [1] حديثية وقد قسم الخطيب الكتاب إلى فصلين، وتبعه السيوطي على ذلك، فذكر ـ أي السيوطي ـ :

(الفصل الأول) : ما وقعت فيه الزيادة في الأبناء دون الآباء كأحمد بن عبد الله، وحَمْد بن عبد الله، وقد رَتَّب أسماء الرواة في هذا الفصل على حسب الحروف الهجائية .

وقد استغرق هذا الفصل من (ق١/ أ) ـ (ق٩/ أ) .

و (الفصل الثاني) : ما وقعت فيه الزيادة في الآباء دون الأبناء كآدم بن سليمان، وآدم بن سليم، وقد رتب أسماء الرواة فيه أيضًا على الحروف الهجائية وَبَدْءُ هذا الفصل من (ق٩/ أ) إلى آخر الكتاب إلى (ق١٦/ ب) .

❁ ❁ ❁

(١) انظر: الخطيب البغدادي وأثره في الحديث (١٨٩ ـ ص ١٩١) .

# ( ٩ )

# الأزهار المتناثرة
# في الأحاديث المتواترة

**أولاً : توثيق النسبة :**

ذكره في معجم مؤلفاته (ص ٢٤) رقم (٢٤) باسم : «قطف الأزهار المتناثرة في الأخبار المتواترة» وكذا في التدريب (٢/ ١٧٩) ذكره في حسن المحاضرة (١/ ٣٤٣) .

وكشف الظنون (١/ ٧٣) .

ومكتبة الجلال للشرقاوي (ص ٦٣/ رقم ٤٠) .

ودليل مخطوطات السيوطي (ص٥١/ رقم ٨٦) .

**ثانيًا : نسخه وطبعته :**

الكتاب توجد له نسخ خطية ببتنا رقم (٣٩٤، ٣٩١) وبدار الكتب المصرية رقم (١٥١٣، ١٢٣) مجاميع .

وبليدن برقم (٤٧٤/ ٦) وبالأوقاف العراقية برقم (٥٧١، ٢، ٥٨٣١) مجاميع .

انظر: دليل مخطوطات السيوطي (ص٥١) . وقد طبع الكتاب سنة (١٣٧١ هـ) بالقاهرة ـــ بمطبعة دار التأليف ـ في جزء لطيف، وطبع طبعة ثانية بالمكتب الإسلامي بتحقيق الشيخ: خليل محيي الدين الميس سنة (١٤٠٥ هـ) .

### ثالثًا : موضوع الكتاب :

يتعلق الكتاب بأحد أهم أنواع علوم الحديث وأصحها، وهو المتواتر: وهو ما رواه جمع يستحيل تواطؤهم معه على الكذب .

قال السيوطي في ألفيته (ص ٤٤) :

وَمَا رَوَاهُ عَدَدٌ جَمٌّ يَجِبْ إِحَالَةُ اجْتِمَاعِهِمْ عَلَى الكَذِبْ
فَالمُتَوَاتِرُ وَقَوْمٌ حَدَّدُوا بِعَشْرَةٍ وَهُوَ لَدَيَّ أَجْوَدُ

انظر مقدمتي الزَبيدي، والكتاني في لقط اللالىء (ص١٥ ـ ص٢٢) ونظم المتناثر (ص٥ ـ ص ١٥) ، وتدريب الراوي (٢/ ١٧٦) وتوجيه النظر (ص ٣٤) .

### رابعًا : مادة الكتاب ومحتواه :

صنّف السيوطي كتابًا كبيرًا في الأحاديث المتواترة، وساق الأحاديث فيه بالأسانيد سماه : (الفوائد المتكاثرة في الأخبار المتواترة) ثم اختصره في كتابه هذا الذي أدرسه وسماه : (الأزهار المتناثرة في الأخبار المتواترة) ورتبه على الأبواب، ويحتوي على اثني عشر كتابًا، وعدد الأحاديث عشرة أحاديث ومائة حديث، كما صرّح بذلك السيوطي، وفي النسخة المطبوعة بلغ ترقيمها أحد عشر ومائة حديث، ومنهج السيوطي فيها أنه يسوقها محذوفة الأسانيد مع تخريجها، وذكر صحابييها .

# رابعاً :
# دراسة الكتاب

## موضوع الكتاب وأهميته

نظم السيوطي رحمه الله ألفيةً في علم مصطلح الحديث، جمع فيها قواعد هذا العلم، في أسلوب سهلٍ، سَلِسٍ، جَزْلٍ، وضمَّنها مقدمة ابن الصلاح، وزاد أضعاف ذلك، ووضع فيها ما وصل إليه علمه فيما يتعلق بمصطلح الحديث والأثر.

قال رحمه الله :

وَهَذِهِ أَلْفِيَّةٌ تَحْكِي الدُّرَرْ مَنْظُومَةٌ ضَمَّنْتُهَا عِلمَ الأَثَرْ [1]

وقال في شأنها في مطلع البحر : « ... احتوت على جميع علوم ابن الصلاح، وزوائد ألفية العراقي، وزادت بضعف ذلك.... ».

وقد سار في هذا النظم على منوال الحافظ العراقي في ألفيته، واقتبس منه، وسار على ترتيبه في الغالب إلا ما ندر ـ كما سيأتي تفصيله في الموازنة بين الألفيتين ـ ولم يكتف السيوطي بالسير على خطى العراقي، وإنما أضاف عليه في الألفية إضافات نفيسة قال عنها :

فَائِقَةٌ أَلْفِيَّةَ العِرَاقِي فِي الجَمْعِ والإيْجَازِ واتِّسَاقِ [2]

(١) انظر الألفية (ص ٢) .

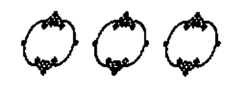
(٢) الألفية (ص ٢) .

وقد نظم الحافظ السيوطي ألفيته في خمسة أيام كما قال :

نَظَمْتُهَا فِي خَمْسَةِ الأَيَــَّـامِ بِقُدْرَةِ المُهَيْمِنِ العَلاَّمِ [1]

وسماها : «**نظم الدرر في علم الأثر**»، وقد تولى شرحها بنفسه في هذا الكتاب الذي أقوم بتحقيقه ، وسماه: أولاً «**قطر الدِرَرْ على نظم الدُرَرْ**» ، ثم استقر بعد ذلك على تسميته: « **البحر الذي زخر في شرح ألفية الأثر**» كما ذكر في مصطلح الكتاب .

إذاً فالكتاب شرح لألفيته في علم مصطلح الحديث .



(١) انظر: الألفية (ص ٢٨٩) .

## مادة الكتاب ومحتواه

احتوى الكتاب على مادة ثرّة تشتمل على نقول كثيرة جدًّا من أقوال الحفاظ الذين سبقوا السيوطي، وتقدموا على عصره، وقد نقل السيوطي رحمه الله هذه الأقوال من لدن الرامهرمزي إلى عصره، وحاول أن يستوعب الأقوال في كل فرعية يتطرق إليها، وفعلاً حقق هذا في غالب ما ذكره، فإنك قلما تجد قولاً في نوع من الأنواع لم يذكره السيوطي، حتى إنَّ المحقق للكتاب ليقع في حيرة من أمره، بأي شيء يعلق، وهو أمام بحر لا ساحل له .

وعلى كل حال فقد تبع الحافظ السيوطي الحافظ العراقي في الترتيب في الغالب، وهما قد تبعا ترتيب ابن الصلاح في كتابه [١] ، إلا أنهما افترقا عنه في أنواع بالتقديم والتأخير، وفي أنواع بالزيادة والاستدراك والتعقب .

وطريقته في شرح أبيات الألفية : هو أنه يذكر الأبيات ويرمز لها بـ (ص) ثم يبتديء شرحها، فيشرحها شرحًا موضوعيًا ويرمز للشرح بحرف (ش) وقد يناقش الأقوال في أثناء نقله لها، وفي الغالب فإنه يؤخر تعقيبه وتعليقه آخر الأقوال على قلةٍ فيما يضيفه ويزيده، ولكنه من القليل النفيس الذي لا تجده لغيره [٢] .

(١) أي مقدمة في علوم الحديث .

(٢) مثل ترجيحه لمعنى قول الترمذي : حسن صحيح (ق٢٠٢/أ) .

وقد حصرت إضافات السيوطي التي لم يذكرها غيره، في هذا الشرح فبلغت ستًا وثلاثين إضافة علمية، وهي كالتالي :

١ ــ تعليله لكلام أبي شامة في عدم جدوى البحث في الأسانيد في الأعصر المتأخرة (ق٧/ ب) .

٢ ــ ترجيحه لمعنى المتن (ق١٦/ ب) .

٣ ــ تنبيهه على أنه زاد على ألفية العراقي، وعلى المقدمة لابن الصلاح (ق١٨/ أ) .

٤ ــ ترجيحه لمذهب ابن الصلاح في إفادة إجماع الأمة على صحة حديث (ق٤٢/ أ) .

٥ ــ القول التاسع في أصح الأسانيد، عبد الرحمن بن القاسم عن أبيه (ق٤٢/ أ) .

٦ ــ مبدأ تدوين الفرائض، وأنها دوّنت قبل الأسانيد (ق٥٠/ أ) .

٧ ــ ذكر سبب اختلاف الروايات في صحيح البخاري (ق٤٤/ أ)

٨ ــ السيوطي يبين المراد من شرط البخاري ومسلم (ق٨١/ أ) .

٩ ــ دفاعه عن الغساني فيما أيد به الحاكم في مراده بقوله: (على شرطهما) (ق٨٤/ أ) .

١٠ ــ السيوطي يدافع عن ابن حجر، ويؤيده في أنَّ ما شرطه

الحاكم من إخراج الشيخين عن راويين فأكثر وإن كان منتقضًا في حق البعض فهو معتبر في البعض الآخر من الصحابة (ق٨٤/أ) .

١١ ــ توضيح السيوطي لمراد الميانجي من سوقه لكلام الحاكم في رواية اثنين من الصحابة عن النبي صلى الله عليه وسلم (ق٨٤/أ) .

١٢ ــ توفيق السيوطي بين قولي أبي سعيد البوشنجي: في أنَّ للبخاري كتابًا يحتوي على مائة ألف حديث صحيح، وبين قول الحافظ ابن حجر : للبخاري الجامع الكبير، والمسند الكبير، والمبسوط

قال السيوطي : «فلعل ما ذكره أبو سعيد أحد الكتب الثلاثة».

وهذا الجمع من السيوطي يأتي عقب نفي الزركشي لما ذكره أبو سعد (ق٩٧/ب) .

١٣ ــ تمني الحافظ ابن حجر: أن لو جمع كل راو حديث من تقدمه لوجد مؤلف ضخم لهم. جاء السيوطي مستدركًا عليه بأنّ ذلك يفوت ما هو أهم وأنفع، وهو تعدد الطرق (ق٩٨/ب) .

١٤ ــ ذكر جملة كتب له في الزوائد، وكتب اتبع منهج البيهقي في تأليفها (ق١٠٠/ب) .

١٥ ــ في قضية التصحيح في الأعصار المتأخرة، ناقض السيوطي رحمه الله الحافظين العراقي والزركشي، وقسّم مناقشته إلى شطرين، وهي مناقشه مفيدةٌ جدًّا لا تجدها في غيره . (ق١٠٠/ب) .

١٦ ــ يبين السيوطي مراد ابن الصلاح من الحفظ (ق١١٧/أ) .

١٧ ــ السيوطي يبين أنّ ابن الصلاح لم يسد باب التضعيف، والبحث في العلل، ويرد على الحافظ ابن حجر (ق١١٧/ب) .

١٨ ــ ويتعقب على الحافظ أيضًا في تعجبه من صنيع ابن الصلاح في الحكم بالخلل على جميع أسانيد المتأخرين (ق ١١٧/ب) .

١٩ ــ السيوطي يتعقب ابن جماعة، وابن حجر، ويقوي قول ابن الصلاح فيما يتعلق بالمنع من التصحيح لدى المتأخرين (ق١١٨/ب) .

٢٠ ــ ذكر مذهبه في الحكم على الأسانيد والمتون (ق١١٩/أ) .

٢١ ــ بيّن مذهب ابن الصلاح في التصحيح، وأنه إنما منع المطلق، دون الصحيح لغيره. (ق١١٩/ب) .

٢٢ ــ يفسر قول ابن الصلاح: «فإنا لا نتجاسر على جزم الحكم بصحته» (ق١١٩/ب) .

٢٣ ــ يفسر معنى قول ابن الصلاح: «فقد تعذر في هذه الأعصار الاستقلال بإدراك الصحيح» (ق١١٩/ب) .

٢٤ ــ مسألة التحسين للأحاديث، وإشارته إلى أنه لم يتعرض لها كل من سبقه وهم:

النووي، وابن جماعة، والبلقيني، والعراقي، والزركشي، وابن حجر، وهي من الفرائد، ومن الزوائد على كتب من تقدم في المصطلح (ق١١٩/ب) .

٢٥ ــ ذكر ضابط العصر الذي يمتنع فيه التصحيح (ق١٢٠/أ) .

٢٦ ــ ناقش قضية الحكم بالوضع في الأزمان المتأخرة هل هي ملحقة بالتصحيح والتحسين والتضعيف (ق١٢٠/ب) .

٢٧ ــ وفيما يتعلق بتعدد الأصول، لأخذ متن حديث، وفيما نقل عن ابن الصلاح في مقامين ظاهرهما التعارض، وهو إيجابه (العرض) على أصول، وقوله: (وينبغي)، ساق السيوطي أقوال ابن خير، وابن الصلاح، وابن جماعة، والزركشي، وابن حجر، ثم رجّح ما يراه في ذلك (ق١٣٢/أ) .

٢٨ ــ ذكره لرسالة أبي داود إلى أهل مكة بسنده إلى أبي داود. (ق١٧١/ب) .

٢٩ ــ استدراك السيوطي على ابن حجر في كتابه (القول المسدد) (ق١٨٩/أ) .

٣٠ ــ السيوطي يتعقب البقاعي في نكته لوهم وهم فيه، وهو نص عزاه لابن حجر وهو: «كانوا يقرعون بابه بالأظافير» ، وخطأه السيوطي في هذا العزو (ق٢٤٠/أ) .

٣١ ــ تعقب السيوطي لتقي الدين الشمني في شرحه منظومة أبيه، في نص نقله عن التبريزي (ق ٢٥٨/أ) .

٣٢ ــ تعقب السيوطي ابن حجر في بيان معنى قول مالك: «بلغني عن أبي هريرة» (ق ٢٦٥/أ) .

٣٣ ــ السيوطي يرد على تعريف الجعبري للمعضل وهو قوله : « المعضل .... ما حذف من سنده اثنان فأكثر مطلقًا من مكان أو أكثر .... » (ق٢٦٥/ب) .

٣٤ ــ ذكر السيوطي السبب في إطالة العلماء الكلام على المرسل، من مثل النووي، وابن حجر.

٣٥ ــ استدراك السيوطي على قول ابن حجر في: « أنّ المسند الذي يأتي من وجه آخر ليعضد المرسل ليس هو المحتج به، بل هو القابل للاعتبار » .

٣٦- السيوطي يدافع بشدة عن اعتضاد المرسل بالمرسل ويرد على من يقول بعدم فائدة الإرسال مع الإسناد ببيان بعض المصادر التي لم يقف عليها (ق٣٤٢/ب) .

بعد هذا العرض السريع لإضافات السيوطي في الكتاب نلاحظ أنّ إضافات السيوطي يمكن تصنيفها. كالتالي:

أولاً : جمع وتوفيق بين ما ظاهره التعارض[1] .

---

(١) انظر: الأرقام التالية : (٢، ٤، ١٢، ٢٦) .

ثانيًا : تنبيهات على مسائل[١] .

ثالثًا : زيادات مفيده زادها على كلام من سبقه [٢] .

رابعًا : دفاع عن الأئمة في مسائل يرجحها [٣] .

خامسًا : توضيح المشكل من أقوال الأئمة [٤] .

سادسًا : استدراك، وتعقب، ومناقشة لكلام من سبقه [٥] .

سابعًا : توثيقه لمصادر له ولغيره، وسياقه لرسالة أبي داود بسنده إلى مصنفها [٦] .

هذا فيما يتعلق بمنهجه في الإضافات والزوائد، وأما منهجه في النصوص المنقولة فهو كالتالي :

١ ــ يتميز السيوطي في نقله بالدقة والأمانة العلمية، فقد تتبعته من أول الكتاب إلى آخره ففي الغالب إذا نقل نصًا بلفظه فإنه يقول في مبدئه : «قال فلان» ثم يسوق النص، ويختمه بقوله : «انتهى»

---

(١) انظر الأرقام : (١، ٣) .

(٢) انظر الأرقام : (٦، ٧، ٨، ١٤، ٢٠، ٢٤، ٢٥، ٣٣) .

(٣) انظر الأرقام : (٩، ١٠، ٣٥، ٣٦) .

(٤) انظر الأرقام : (١١، ١٦، ١٧، ٢١، ٢٢، ٢٣) .

(٥) انظر الأرقام : (١٣، ١٥، ١٨، ١٩، ٢٩، ٣٠، ٣١، ٣٢، ٣٣، ٣٥ ).

(٦) انظر الأرقام : (١٥، ٢٨) .

وأما إذا نقل النصوص بمعناها فإنه لا يذيل بـ «انتهى»، وقد يخالف في ذلك أحيانًا .

٢ ـ أنه إذا نقل أقوال الأئمة ممن سبقه في مسألة فإنه يرتب في ـ الغالب ـ تلك الأقوال على حسب وفيات قائليها [(١)] ، وفي هذا فوائد جمة من أبرزها إعطاء تسلسل تاريخي للمسائل، وماذا أضاف المتأخر على المتقدم من زيادات، فكأن السيوطي رحمه الله بصنيعه هذا يعطينا موسوعة لأقوال الأئمة في علم مصطلح الحديث مسلسلة تاريخيًا .

ومن ناحية ترتيب الأنواع فإنه في غالبها يراعي ترتيب ابن الصلاح والعراقي، إلا أنه لم يلتزم ذلك، فنجده يقدم المتصل على المرفوع والموقوف، ويقدم ـ أيضًا ـ المعنعن على المعلق، ويؤخر المرسل

---

(١) انظر مثلا شرح قوله :

(تَسَاهَلَ الذي عَلَيْهَا اطْلَقَا صَحِيْحةً وَالدَّارِمِيْ والمُنْتَقَى)

من قسم الحسن في مسألة إطلاق الصحة على السنن الأربعة فإنه ذكر الأقوال كالتالي

١ ـ تسمية الحاكم (ت ٤٠٥ هـ) جامع الترمذي بـ: الصحيح .

٢ ـ ثم ذكر إطلاق الخطيب (ت ٤٦٣ هـ ) .

٣ ـ ثم قول أبي طاهر السِلفي (ت ٥٧٦ هـ) .

٤ ـ ثم قول النووي (ت ٦٧٦ هـ) .

٥ ـ ثم تعقب التبريزي (ت ٧٤٦ هـ) للنووي .

٦ ـ ثم ذكر إجابة الزركشي (ت ٧٩٤ هـ) .

٧ ـ ثم تخريج الحافظ ابن حجر (ت٨٥٢ هـ) للمسألة وهكذا نجد منهجه (ق١٧٩/أ).

فيذكره بعد المنقطع والمعضل هذا عند ابن الصلاح، وعند العراقي تجد السيوطي يقدم المنقطع والمعضل على المرسل وهكذا إن وافقهما في الكثير، إلا أنه خالف في أنواع أيضًا .

ولم يكمل السيوطي الكتاب، ولو كمل لكان أكبر كتاب صنّف في علم مصطلح الحديث والكتاب يعد (موسوعة في مصطلح الحديث) فيما كتبه فيه من الأنواع، ولم يستطع للأسف الشديد أن يكتب منه إلا سبعة عشر نوعًا وهي:

١ ــ الصحيح (ق١٩) .

٢ ــ الحسن (ق١٤٠) .

٣ ــ الضعيف (ق٢١٠) .

٤ ــ المسند (ق٢١٠) .

٥ ــ المرفوع (ق٢١٩) .

٦ ــ الموقوف (ق٢١٩) .

٧ ــ المقطوع (ق٢١٩) .

٨ ــ الموصول (ق٢٦٢) .

٩ ــ المنقطع (ق٢٦٢) .

١٠ ــ المعضل (ق٢٦٢) .

١١ ــ المرسل (ق٢٧٣) .

١٢ ــ المعلق (ق٣٨٤) .

١٣ ــ المعنعن (ق٤١٧) .

١٤ ــ الإخوة (ق٤٢٦) .

١٥ ــ الألقاب (ق٤٣٢) .

١٦ ــ المؤتلف والمختلف (ق٤٤٣) .

١٧ ــ المنسوب إلى خلاف الظاهر (ق٤٥٣) .

ثم إنّ الناظر في ترتيب السبعة عشر نوعًا يجد فيها أربعة أنواع بدءًا من (الإخوة) إلى (المنسوب إلى خلاف الظاهر) تذكر دائمًا في خاتمة كتب المصطلح وقد قدم السيوطي الكلام عليها، والتعليل لذلك هو أنّ السيوطي رحمه الله سطّر الكتاب، ولم يرتبه الترتيب المطلوب على أمل أن يبيضه إذا فرغ منه ويرتبه ولم يُقدر له ذلك .

ثم إنه رحمه الله كان في نيته أن يكمل هذا الشرح، ولم يُقدر له ذلك أيضًا، ومما يدل على ذلك قوله في هذا الشرح في أثناء كلامه عن الأحاديث المنتقده في الصحيحين وفي خاتمة هذا المبحث قال : ( .... وسأنبه عليهما في نوع الموضوع إن شاء الله ) .

# خامساً :

# شروح ألفية السيوطي

أ ـ شرحها محمد حجازي بن محمد بن عبد الله الشعراوي القلقشندي (ت ١٠٣٥ هـ)[1] بشرح متوسط سماه: «استقصاء الأثر بمنظومة علم الأثر»، وهي مخطوطة، تحتوي على تسع وثمانين ورقة، وعندي صورة منها عن أصلها الوحيد بمكتبة الشيخ أبي تراب الظاهري بجدة، وهو شرح اعتنى فيه مؤلفه بشرح ألفاظ الألفية وهو حريص على حل عبارات السيوطي، وتجلية مراده منها، وطريقته أنه يبتديء بإعراب ألفاظ الألفية، ثم يدخل في الناحية الموضوعية الاصطلاحية، وهو من أوسع وأحسن شروحها، بعد شرح المؤلف، بل لقد فاق المؤلف في ناحية الشرح التفصيلي لعبارات الألفية، كما يلاحظ ذلك أثناء شرحي للألفية ونقلي منه .

ب ـ «منهج ذوي النظر بشرح ألفية الأثر» لمحمد محفوظ بن عبد الله الترمسي (ت١٣٢٩ هـ) .

وهو شرح متوسط جيد نافع، وهو مطبوع في مجلد يحتوي على أكثر من ثلاثمائة صفحة، طبع بمكتبة مصطفى الحلبي بمصر .

جـ ـ «شرح ألفية السيوطي» لأحمد محمد شاكر، وهو شرح موجز مختصر، تكلم فيه أحمد شاكر رحمه الله على بعض مباحث الألفية، واعتنى بفروق النسخ من الألفية، وشرحها للترمسي، والكتاب طبع بمصر ـ وقامت بتصويره ونشره دار المعرفة ببيروت .

(١) له ترجمة في خلاصة الأثر (٤/ ١٧٤) .

د ــ «شرح ألفية السيوطي» لمحمد محيي الدين عبد الحميد رحمه الله، وهو شرح موضوعي للألفية، وهو أكبر من شرح أحمد شاكر ولكنه لم يعتن بالشرح التفصيلي لألفاظ الألفية .

وقد طبع الكتاب في مجلدة ضخمة من القطع الصغير، بالمكتبة التجارية الكبرى بمصر .

هـ ـ وشرحها أيضًا أبو محمد عبد الحق الهاشمي ـ والد أبي تراب الظاهري ـ فقد جمع الشيخ أبو محمد عبد الحق الهاشمي رحمه الله بين منظومات العراقي، والسيوطي، والصنعاني في كتاب سماه بـ«الفتح الرباني» ثم شرحه في كتاب سمّاه: «ظفر الأماني بشرح الأرجوزة المسماة بالفتح الرباني»، وهو مخطوط بمكتبة ابنه أبي تراب الظاهري، وحاولت الحصول عليه مرارًا، ولكنه لم يقدّر ذلك ! ! .

و ــ وللشيخ صالح الفلاني رحمه الله حاشية على ألفية السيوطي، ولم أعثر عليها [1] .

ز ــ «إسعاف ذوي الوطر بشرح نظم الدرر في علم الأثر» شرح محمد بن علي بن آدم الأثيوبي الولُّوِيّ .

وهو من أواخر ما طبع من شروح الألفية، طبعته مكتبة الغرباء الأثرية بالمدينة عام (١٤١٤ هـ) في مجلدين .

---

(١) انظر: الرسالة المستطرفة (ص ٥ ).

# سادساً :

# موازنة بين

# البحر وتدريب الراوي

المقارنة والموازنة بين الكتابين مهمة جدًّا، وتكمن أهميتها في بيان الفروق بينهما، وبماذا تميز كل كتاب عن الآخر، لا سيما ميزات (البحر الذي زخر) على التدريب لأنه صنفه بعده كما ذكر ذلك السيوطي نفسه في ألفيته فقال :

وَغَيْرُ هَذَا مِنْ تَرَاجِمٍ تُعَدْ ضَمَّنْتُهَا شَرْحِي عَنْهَا لا تُعَدْ

وما هو منهجه في كل كتاب، وما هي موارده في كل منهما ؟

وقد قمت بحمد الله تعالى وتوفيقه بعقد مقارنة دقيقة بين البحر والتدريب، وخرجت بالخلاصة التالية :

١ ــ أنَّ السيوطي صنف البحر بعد التدريب .

٢ ــ أنّ في الكتابين مادة علمية مشتركة، سواء فيما يتعلق بكلام السيوطي نفسه، أو فيما يتعلق بالمادة العلمية المنقولة أو فيما يتعلق بالمصادر المعتمدة .

٣ ــ أنّ الموارد التي اعتمد عليها في (البحر) أكثر من الموارد التي اعتمد عليها في (التدريب)، فما انفرد بذكره واعتمد عليه في (البحر) دون التدريب تسعةٌ وثمانون ومائة مصدر، وأما الموارد التي اعتمد عليها وذكرها في (التدريب) دون البحر فبلغت ثلاثةً وسبعين مصدرًا والمصادر المشتركة بين الكتابين بلغت خمسة وخمسين مصدرًا ـ علمًا بأنه لم يكمل البحر ـ .

٤ ــ أنّ السيوطي في كتابه (البحر) أضاف إضافات علمية ـ على قلتها ـ فإنها مهمة جداً، لأنها تبين ما استقر عليه السيوطي من آراء في المصطلح في كتاب متأخر عن كتاب له متقدم كالتدريب .

٥ ــ أنّ المادة العلمية في (البحر) أغزر منها في التدريب، على ضوء ما ذكره من أنواع في (البحر) .

٦ ــ أسلوب السيوطي في (البحر) غير أسلوبه في (التدريب)، فهو في التدريب متقيد بنص الإمام النووي في (التقريب)، فلذلك نجده لا يرتب الكلام في الباب الواحد، ولا في الفصل الواحد كترتيبه في (البحر) ، حيث يورد في (البحر) كلام المتقدم في المسألة ثم يعقبه بكلام المتأخر، ثم يذيل برأيه في المسألة، وهذا التذييل من السيوطي يُظْهر جليّاً أنه في (البحر) ليس بناقل فحسب، بل هو ناقد أيضًا .



# سابعاً :

# ميزات ألفية السيوطي

# على ألفية العراقي

للحافظ العراقي رحمه الله ألفية مشهورة، اعتنى بها العلماء حفظًا وشرحًا وتدريسًا، وقد قال مؤلـفها في مطلعها موضحًا منـهجه فيها، وما تضمنته من علم :

فَهَذِه المَقَـاصِـدُ المُهِمَّـة ... تُوْضِحُ مِنْ عِلْمِ الحَدِيْثِ رَسْمَهُ

نَظَمْتُهَـا تَبْصِرَةً لِلْمُبْتَـدِي ... تَذْكِـرَةً لِلْمُنْتَهِي وَالمُسْنِـد

لَخَّصْتُ فِيْهَا ابنَ الصَّلاحِ أَجْمَعَهْ ... وَزِدْتُهَا عِلْمًـا تَرَاهُ مَوْضِعَـه

وحينما يـسمع العالم أو طالب العـلم بها وبألفية السـيوطي فإنه يتشـوق إلى معرفة أي الألفـيتين أجمع علـمًا، وما الفرق بينـهما، لا سيما إذا كان ممن يـرغب في حفظ نظم يجمع قـواعد الحديث، ولذا أحببت أن أبين ميزات ألفية السيوطي عـلى ألفية العراقي بحكم تأخره عنه، وتصـنيفه لألفيته بـعد تصنيف العـراقي لألفيته، مع عقـد مقارنة سريعة بين الألفيتين من ناحية الجمع والزيادات .



### ثمرة المقارنة بين الألفيتين وميزات ألفية السيوطي :

١ ـ أن السيوطي رحمه الله جمع مادة علمية في ألفيته ـ كما قال ـ ليست موجودة في ألفية العراقي، فقد بلغت الإضافات التي أضافها السيوطي في ألفيته سبعين ومائتي إضافة علمية على ما ذكره العراقي، وهذا على حسب إحصائي وفهمي لأبيات الألفية وقد يأتي باحث آخر فيحصي ما لم أحص، ولكن هذا جهد المقل .

وبلغت الأبيات أو شطر الأبيات المزيدة على ألفية العراقي ثمانين وأربعمائة بيت أو شطر بيت .

وزاد أيضًا أنواعًا لم يذكرها العراقي بالكلية، كما أنّ العراقي ذكر في ألفيته تبعًا لابن الصلاح خمسة وستين نوعًا، في حين أنّ الأنواع التي ذكرها السيوطي في ألفيته سبعة وسبعين نوعًا .

٢ ـ صحة دعوى السيوطي رحمه الله في أنّ ألفيته أوجز من ألفية العراقي، حيث إنّ الأنواع التي نقص عدد أبياتها عن ألفية العراقي اثنان وثلاثون نوعًا، والأنواع التي جاءت فيها ألفية العراقي أوجز من ألفية السيوطي تسعةٌ وعشرون نوعًا .

والأنواع التي تساوى فيها عدد الأبيات في الألفيتين هي ثمانية أنواع .

# قسم التحقيق

ويشتمل على التالي :

١ ـ اسم الكتاب وتوثيق نسبته إلى المؤلف .

٢ ـ وصف مخطوطات الكتاب .

٣ ـ وصف نسخ الألفية وطبعاتها .

٤ ـ منهجي في تحقيق الكتاب .

# الفصل الأول

## اسم الكتاب

## وتوثيق نسبته إلى المؤلف

# الفصل الأول
## اسم الكتاب وتوثيق نسبته إلى المؤلف

اسم الكتاب كما سمّاه مؤلفه في مطلع[١] الشرح ـ ولا ينبئك خبير مثل مؤلفه ـ هو : (البحر الذي زخر في شرح ألفية الأثر)، ووصفه في أثناء الشرح بـ (المبسوطة) [٢] ، وذكره أيضًا في كتابه : (مصباح الزجاجة شرح سنن ابن ماجة) [٣] .

والكتاب للإمام السيوطي بلا ريب، ومما يوثق ويصحح صحة نسبة الكتاب إليه ما يلي :

أ ـ ذكر السيوطي وغيره لهذا الشرح، فقد ذكره السيوطي في معجم مؤلفاته (ص٢٩)، وفي حسن المحاضرة باسم : (قطر الدرر) وذكره أيضًا من العلماء :

١ ـ محمد أكرم النصربوري السندي (من علماء القرن الحادي عشر) في كتابه « إمعان النظر بشرح شرح نخبة الفكر» [٤] .

٢ ـ محمد حجازي بن عبد الله الشعراوي القلقشندي (ت ١٠٣٥ هـ) في كتابه «استقصاء الأثر» (ق٢٦/ب) .

(١) انظر: البحر (ق٢/ب) ، وكذا سماه في معجم مؤلفاته (ص٢٩) .

(٢) انظر: البحر (ق٢/ب) .

(٣) انظر: مصباح الزجاجة (ص٤) .

(٤) انظر: إمعان النظر : (ص ١٢ ، ٥٩ ، ٦٤ ، ٦٦ ، ٧٩ ، ١٨٩ ، ١٩٣) .

٣ ـ ومحمد حياة السندي (ت ١١٦٣هـ) في كتابه «منح الشكور في شرح فتح الغفور في تحقيق وضع اليدين على الصدور» (ص ٢٣)

٤ ـ ومحمد بن إسماعيل الصنعاني (ت ١١٨٢ هـ) في كتابه «توضيح الأفكار» (١/ ٨) .

٥ ـ وحسين بن محسن بن محمد الأنصاري اليماني (ت ١٣٢٧ هـ) في: «التحفة المرضية في حل بعض المشكلات الحديثية» (ص١٧٨).

٦ ـ وإسماعيل باشا البغدادي (ت ١٣٣٩هـ) في «هدية العارفين» (١/ ٥٣٦) .

٧ ـ ومحمد بن محمد مخلوف (ت ١٣٦٠ هـ) في كتابه : «شجرة النور الزكية» (ص ٥٢٠).

٨ ـ ومن المعاصرين الذين أكثروا النقل من الكتاب الشيخ محمد محمد السماحي رحمه الله في كتابيه «المنهج الحديث»، و«غيث المستغيث» [1] .

---

(١) انظر: المنهج الحديث :( ص ١٠، ١١، ١٢، ١٣، ١٨، ٢٠، ٢١، ٢٣، ٢٦، ٢٩، ٣١، ٥٠، ٥١، ٥٣، ٥٦، ٧١، ٨٥، ١٠١، ١١٩، ١٢٤، ١٣٤، ١٤٠، ١٥٣)، وغيث المستغيث : (ص ٤٠، ٤٤، ٦٠، ٩٦، ١٠٧، ١١٢، ١٥٩) .

٩ ــ وانظر: فهرس دار الكتب المصرية/ قسم مصطلح الحديث (ص ١٦٩)، ومكتبة الجلال للشرقاوي (رقم ٩٩)، ودليل مخطوطات السيوطي (رقم ١٠٠)، والسيوطي محدثًا (ص ٣٦٦).

ب ــ وجود خمس نسخ خطية للكتاب إحداها بالمحمودية، واثنتين بعارف حكمت، ورابعة بدار الكتب المصرية، والأخيرة نسخة الجزائر، كلها تثبت أنّ هذا الكتاب للسيوطي من حيث صفحة العنوان، والمحتوى، واختلاف أماكن الوجود.

جـ ــ ثم أسلوب السيوطي في الكتاب يؤكد أنّ الكتاب له، إذ طابع الجمع، والنقل، والتلخيص، ثم الإضافة والمناقشة ظاهرة على الكتاب، ومتفقة مع أسلوبه في بقية كتبه، وخصوصًا كتابه الشبيه بهذا الشرح وهو « تدريب الراوي في شرح تقريب النواوي ».

د ــ وأخيرًا نقول العلماء عنه من كتابه هذا في كتبهم التي ذكرتها في الفقرة الأولى، مما يثبت أنّ الكتاب له رحمه الله.

# الفصل الثاني
# وصف النسخ الخطية للكتاب

# الفصل الثاني
# وصف النسخ الخطية للكتاب

## النسخة الخطية الأولى :

وهي نسخة المكتبة المحمودية، ورمزت لها بـ ( م ) :

### ١ ــ نوع الخط :

خطها النسخ، وهو واضح وجميل .

### ٢ ــ تاريخ الخط :

كتبت سنة تسع وثلاثين ومائتين وألف هجري (١٢٣٩ هـ) .

### ٣ ــ الحجم والصفحات :

تحتوي هذه النسخة على سبع وأربعين وأربعمائة (٤٤٧) ورقة ذات وجهين، وقياس الصفحة الواحدة ٢٢ × ١٥ سم، وفي كل صفحة واحد وعشرون سطراً (٢١)، وكل سطر مكون من (٥ ـ ٨) كلمات.

### ٤ ــ وجودها :

بالمكتبة المحمودية بالمدينة النبوية برقم (٣٥٦) .

**٥ ــ محتواها ونهايتها :**

ينتهي الشرح بنهاية : « المنسوبين إلى خلاف الظاهر»، وكتب في نهاية الشرح :

«هذا آخر ما وجد من مسوّدة هذا الشرح بالتمام والكمال، والحمد لله رب العالمين على كل حال، ووافق فراغ هذه النسخة ضحوة يوم الأحد المبارك، ثامن شهر جمادى الآخرة سنة (١٢٣٩هـ) تسع وثلاثين ومائتين بعد الألف من هجرة سيدنا محمد صلى الله عليه وسلم على يد كاتبها الفقير الراجي عفو ربه القدير، الآخذ بالنواصي: عبد الوهاب الجوهري الدماصي بلدًا، المصري إقليمًا، الشافعي مذهبًا، الأزهري مجاورًا، القاهري موطنًا، غفر الله له ولوالديه، وللمسلمين آمين، ولمن طالع وقرأ في هذه النسخة، وعذره فيما أخطأه هو أو من أصلها، فالله غفور رحيم جواد كريم » .

**ملاحظة :**

قد كتب على صفحة العنوان ما يلي :

«مما تفضل به الملك القدير على عبده الحقير: محمد عابد بن أحمد علي السندي، غفر الله لهما ذنوبهما ، وستر عيوبهما آمين، ثم وقفه في ذي القعدة سنة (١٢٥٧هـ)، والنظر فيه لنفسه مدة حياته، ثم للأرشد من ذريته ذكرًا كان أو أنثى ـ إن كان له عقب ـ وإلا

فالأرشد من ذرية جده شيخ الإسلام: محمد (مهاد) [١] بن الحافظ يعقوب بن محمد الأنصاري السندي ـ ذكرًا كان أو أنثى ـ ينتفع بنظره الخاص والعام .

## النسخة الخطية الثانية :

وهي نسخة عارف حكمت، وقد رمزت لها بحرف (ب) :

**١ ـ نوع الخط :**

نسخ، جميل جدًّا، ومعلّم باللون الأحمر، والمذهب .

**٢ ـ تاريخ الخط :**

كتبت هذه النسخة عام ست وثلاثين ومائتين وألف (١٢٣٦ هـ) بخط: خير الدين النموني، وكذلك كتب عليها: بتحرير: حافظ محمود بن محمد خواجة .

**٣ ـ المحتوى والصفحات :**

تقع هذه النسخة في ثمان وثلاثين ومائتي (٢٣٨) ورقة مقاسها (٢٤ × ١٦ سم) ، وكل صفحة تحتوي على سبعة وعشرين (٢٧) سطرًا، وقد كتب في بعض الصفحات: وقف حكمة الله بن عصمة الله الحسيني .

---

(١) هكذا رسمت في الأصل، ولم أستطع قراءتها .

**٤ ــ وجودها :**

توجد بمكتبة عارف حكمت، فن أصول الحديث، تحت رقم (٢٨٣)، ورقم التصنيف (١٧/ ٢٣١) .

**٥ ــ نهاية النسخة :**

كذلك هذه النسخة تحتوي على السبعة عشر نوعًا ، وتنتهي بـ (المنسوب إلى خلاف الظاهر)، ونهاية الشرح: «أحمد بن محمد ابن عبد الكريم الجرجاني، كان يسكن بباب اليهود بجرجان، خالد الحذا» .

وكتب في نهاية النسخة :

« هذا آخر ما وجد من مسودة هذا الشرح، والحمد لله رب العالمين، على يد الفقير لله تعالى، وأحوجهم إلى جوده ومغفرته: خير الدين النموني بلدًا، المالكي مذهبًا، وحسبنا الله ونعم الوكيل وصلى الله على محمد وآله وصحبه أجمعين، حرره الفقير إلى الله الغني: حافظ محمود بن محمد خواجة في مكتب دكان الإسكدار الرابع عشر من جمادى الآخرة سنة ست وثلاثين ومائتين وألف، من هجرة من له العز والشرف» .

**ملاحظة :**

هذه النسخة أكثر النسخ خطأً، وتصحيفًا ، وسقطًا .

## النسخة الخطية الثالثة :

وهي نسخة عارف حكمت أيضًا، وقد رمزت لها بـ ( ع ) :

**١ ــ نوع الخط :**

خطّت بخط فارسي، جميل، وواضح .

**٢ ــ تاريخ الخط :**

خطّت سنة ثلاث وعشرين ومائتين وألف (١٢٢٣ هـ) .

نسخها أيضًا : خير الدين النموني .

**٣ ــ الحجم والصفحات :**

الكتاب عبارة عن اثنتين وخمسين ومائة (١٥٢) ورقة، وحجمها (٢٧ × ٢٨ سم )، وتحتوي كل صفحة على ما يقارب من (٣١ ـ ٣٣ سطرًا ) .

**٤ ــ وجودها :**

موجودة بمكتبة عارف حكمت، تحت فن أصول الحديث برقم (٢٨٢) ورقم التصنيف (١٦×٢٣١) .

**٥ ــ محتواها ونهايتها :**

وهذه النسخة أيضًا ختمت بنوع : (المنسوب إلى خلاف الظاهر)،

وختمت النسخة بما يلي:

«هذا آخر ما وجد من مسودة هذا الشرح، والحمد لله رب العالمين على يد الفقير إلى الله تعالى، وأحوجهم إلى جوده ومغفرته: خير الدين النموني بلدًا، المالكي مذهبًا، وحسبنا الله ونعم الوكيل، وغفر الله لمن قرأ، ودعا لكاتبها بالمغفرة آمين، وصلى الله على محمد وآله وصحبه أجمعين» .

وقد جعلت هذه النسخة الأصل الذي اعتمدت عليه؛ وذلك لقدم تاريخها، وقلة أخطائها .

## النسخة الرابعة :

وهي نسخة دار الكتب المصرية بمصر، ورمزت لها بـ ( د ) :

### ١ ــ نوع الخط :

خطّت بقلم معتاد قديم، ويميل خطها إلى الخط الفارسي .

### ٢ ــ وصف النسخة :

النسخة بها ترقيع، وتقطيع، وأثر خرق، وبأولها أربع صفحات تشتمل على أحكام شرعية في العبادات، ولا يعرف بالضبط تاريخ نسخها .

٣ ــ المحتوى والصفحات :

تقع النسخة في مجلد متوسط، يحتوي على خمس وسبعين ورقة، مقاسها (٢٢ × ١٥ سم)، ومسطرتها (٢٥) سطراً .

٤ ــ وجودها :

توجد بدار الكتب المصرية بالقاهرة ـ ضمن المؤلفات في مصطلح الحديث (١٠) حليم .

ملاحظة رقم (١) :

هذه النسخة أنقص النسخ، مع أنها أقل النسخ خطأ، وتنتهي إلى آخر الحديث الحسن، وبالتحديد عند مبحث : «صفات القبول» .

ملاحظة رقم (٢) :

نسختا ( ب )، ( ع ) تكثر فيهما عبارات الترضي والترحم والصلاة على الرسول صلى الله عليه وآله وسلم والسبب في ذلك يرجع ـ في نظري والله أعلم ـ إلى أنّ الناسخ واحد وهو : خير الدين النموني ونسخة ( م ) تذكر فيها هذه العبارات، وتكون ساقطة مرات أخرى .

وأما نسخة ( د ) فنلاحظ سقوط هذه العبارات منها غالبًا .

## النسخة الخامسة :

هي نسخة المكتبة الوطنية بالجزائر خطها مشرقي .

ومبتدؤها من (الصحيح) ، ومنتهاها إلى آخر (الحسن) ورمزت لها بـ ( ج ) .



# الفصل الثالث

## وصف نسخ الألفية المخطوطة والمطبوعة

## التي اعتمدتها في التحقيق

اعتمدت في تصحيح الأبيات المشروحة من الألفية، ومقابلتها على نسختين خطيتين، وخمس نسخ مطبوعة .

## ١ ــ النسخة الأولى المخطوطة :

وهي نسخة دار الكتب المصرية بالقاهرة، ورمزت لها بـ ( د ) .

### ١ ــ نوع الخط :

خطت بقلم معتاد، بخط جرامرد الناصري .

### ٢ ــ تاريخ الخط :

فرغ من كتابتها يوم الجمعة العاشر من شوال، سنة خمس وثمانين وثمانمائة (٨٨٥ هـ) .

### ٣ ــ المحتوى والصفحات :

تقع النسخة في سبعين (٧٠) صفحة، ومسطرتها خمسة عشر (١٥) سطرًا، وحجم الصفحة (١٧ × ١٢ سم) .

### ٤ ــ وجودها :

توجد هذه النسخة بدار الكتب المصرية ـ بالقاهرة ـ برقم (٢٨ ـ تيمور ) [١] .

---

(١) وتوجد بها أربع نسخ أخرى أيضًا، وقد أرسلت لهم في تصويرها، فلم يرسلوا إلا النسخة التيمورية!! . انظر: فهرس دار الكتب المصرية ـ قسم المصطلح ص ١٦٣ .

### ٥ ـ بداية النسخة ونهايتها :

النسخة ناقصة نقصًا يسيرًا من أولها، وأول ما فيها من الكلام على (الصحيح)، وبآخر النسخة سماع بخط المؤلف عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي، يفيد أنّ كاتب النسخة المذكورة قرأها عليه، وأنه أجاز له أن يرويها عنه وجميع مروياته ومؤلفاته .

وقد رمزت لهذه النسخة بـ ( د ) .

## ٢ ـ النسخة الثانية المخطوطة :

وهي النسخة مع شرحها «استقصاء الأثر»، وقد تقدم ذكرها أثناء مبحث شروح الألفية ، وقد رمزت لها بـ ( ق ) .

وهناك نسخة أيضًا بالمكتبة السليمانية بتركيا برقم ( ١٤٢ ) .

وأخرى حلبية مصورتها بالجامعة الإسلامية بقسم المخطوطات، ولم أقابل أبيات الألفية على جميع هذه النسخ لأنني اكتفيت ببعضها، ولأن أحمد شاكر قد اعتمد على نسخ متعددة، وأثبت الفروق في الحاشية، فلاحاجة لإجهاد النفس في تناول البعيد، والقريب كافٍ وشافٍ .

## طبعات الألفية

١ ــ طبعت بتحقيق أحمد شاكر رحمه الله، طبعة قديمة بمصر، وأعادت نشرها مصورة دار المعرفة ببيروت، وتتميز الطبعة بالعناية بفروق النسخ التي اعتمد عليها المحقق، ورمزت لها بـ ( ش ) .

٢ ــ وطبعت بدار الفكر من دون تعليق ولا تحقيق، ويخشى أن تكون مصورة عن نسخة المكتبة التجارية ـ التي سيأتي ذكرها ـ ورمزت لها بـ ( ن ) .

٣ ــ وطبعت بمطبعة الاستقامة على نفقة مصطفى محمد صاحب المكتبة التجارية الكبرى سنة (١٣٥٢ هـ) بدون تعليق أيضًا، طبعت تحت سلسلة (رسائل مفيدة) العدد رقم (٢)، ورمزت لها بـ (س) .

٤ ــ ثم طبعت بحاشية شرح محمد محفوظ الترمسي، وقد تقدم ذكرها ضمن شروح الألفية، ورمزت لها بـ ( ت ) .

٥ ــ وأخيرًا طبعت، وبحاشيتها شرح محمد محيي الدين عبد الحميد وتقدم ذكرها ضمن شروح الألفية، ورمزت لها بـ ( م ) .



# رابعاً:

# منهج التحقيق

# منهجي في التحقيق

قمت بعون الله تعالى وتوفيقه، وحـوله وقوته بالأعمال التالية في دراسة الكتاب وتحقيقه :

## أولاً الدراسة :

وقسمتها إلى سبعة أقسام ـ كما تقدم في خطة البحث.

## ثانيًا التحقيق :

ومنهجي فيه كالتالي:

### ١ ــ النص :

أ ــ قابلته على خمس نسخ خطية حرفًا حرفًا، وأثبت الفروق بين النسخ، وأيضًـا قابلت النصـوص المنقولة من المصـادرعلى أصولـها، وأثبت الفروق في الحواشي ـ إن وجدت ـ بين ما هو منقول، وما هو موجود في الأصل، وحاولت جاهدًا أن أخرج النص سليـمًا كما كتبه السيوطي، وأسـأل الله تعالى أن أكون قد وفقت لإخراجـه كما سطره المؤلف .

**ب ــ أما التصحيف والتحريف :**

فقد اتبعت منهج العسكري والسيوطي في التصحيف والتحريف الواقعين في النص، وهو أنّ كل ما تغير نقطه وشكله سميته تصحيفًا، وكل ما تغير رسمه وخطه سميته تحريفًا، وبعض المرات أتبع منهج الخطيب، وهو أنني أسمي المصحف والمحرف : (خطأ) كصنيع الخطيب في «الكفاية» .

جـ ــ إذا وقع تصحيف في كلمة بالمتن وتيقنت من ذلك فإنني أصلحها بالمتن، وأثبت الخطأ في الحاشية، مع ذكر الأدلة والقرائن التي تدل على الخطأ الواقع بالمتن..

د ــ إذا اختلفت النسخ في كلمة فإنني ألتزم بإثبات ما هو موجود في نسخة ( ع ) المعتمدة، مع ذكر فروق النسخ في الحاشية، إلا إذا كان المثبت بنسخة ( ع ) خطأ صريحًا، فحينئذ أعتمد في إثبات النص الصحيح بقية النسخ للمخطوطة .

**٢ ــ الألفية :**

أ ــ قابلت أبيات الألفية بنسختين خطيتين، وبست طبعات لها ـ كما تقدم قريبًا ـ .

ب ــ اعتمدت طبعة أحمد شاكر في الألفية في الترقيم، وفي ضبط الأبيات، وفي وضع الأهلة على الزيادات ، وذلك لأنّ أحمد

شاكر رحمه الله يعتني في تحقيقه باختلاف النسخ .

٣ ــ **تراجم الأعلام** : وقد انتهجت فيها المنهج التالي :

أ ــ أنقل أخصر وأجمع عبارةٍ تعرّف بالمترجم بعلمه وحفظه، هذا إذا كان حافظًا ثقةً أو إمامًا مشهورًا .

ب ــ وأما المتكلم فيهم فإنني أطيل النفس في الكلام عنهم، ثم أبين في النهاية ما ترجح لي فيهم من الأقوال ـ وذلك بعد المقارنة بين المصادر التي ترجمت له ـ .

جـ ــ عند ترجمة الأعلام فإنني أرتب كل ترجمة كالتالي :

١ ــ كنيته .

٢ ــ اسمه .

٣ ــ اسم أبيه .

٤ ــ جده .

٦ ــ نسبه .

٧ ــ ما قيل فيه من جرح وتعديل .

٨ ــ وفاته .

٩ ــ المصادر التي ترجمت له .

د ــ ضبط الأنساب : قمت بضبطها، وبيان أصل النسبة وإذا استعنت ببعض المصادر في ذلك (كالأنساب، واللباب، وعجالة المبتدي) فإنني أرتبها مع المصادر ترتيبًا زمنيًا، حسب وفيات المترجمين ـ هذا إذا ترجم له فيها ـ أما إذا لم يترجم له فيها فإنني أؤخر هذا المصدر إلى نهاية المصادر .

هـ ــ سنة وفاة المترجم: إذا وجدتُ بين المصادر في وفاته خلافًا ذكرته ـ في أثناء ذكر المصادر ـ ولا أثبت في صلب الترجمة عقبه إلا الراجح، وإذا لم يترجح لي منها شيء، ولم أقف على من رجح من الحفاظ، قلت ـ عقب الترجمة ـ : توفي سنة كذا، وقيل غير ذلك .

و ــ والمصادر التي ترجمت للعلم أقوم بترتيبها، فأقدم المصدر المنقول عنه ولو كان متأخر الوفاة، ثم أثني وأعقب ببقية المصادر بحسب وفيات مؤلفيها .

ز ــ أُنوِّع في مصادر المترجم، فلا أكتفي بجانب معين، فتارة أذكر مصادر تدل على حفظه، وتارة مصادر تدل على بلده أو مذهبه أو طبقته أو ما قيل فيه من جرح وتعديل . . . وهكذا .

ح ـ إذا ترجم السيوطي لعلم من الأعلام ـ كما في بعض المواطن فإنني أكتفي بذكر المصادر التي ترجمت له في الحاشية فقط .

ط ــ لا أترجم للصحابة رضي الله عنهم لشهرتهم، إلا من أبهم

منهم في سند أو غيره فأوضحه، وحتى لو ذكر اسمه والسياق والسباق لا يدلان على كونه صحابيًا فإنني في الحاشية أقول : صحابي جليل رضي الله عنه .

ي ــ أترجم للعلم عند أول موضع إلا إذا كان ذكره في الموضع الثاني أليق وأنسب فإنني أؤخره ، ولا أترجم له في الموضع الأول . ثم إذا تكرر فإني لا أذكر فيه شيئًا، وهو دليل على تقدم ترجمته، فإذا لم أقف على ترجمة له أصرح بذلك ولا أسكت .

### ٤ ــ المصادر والمراجع :

أ ــ اعتمدت في الغالب على طبعة واحدة ـ وهي المثبتة ضمن ثبت المصادر ـ ولكن إذا اختلفت الطبعات لأمور فإنني أنبه على ذلك في الحاشية، سوى «نكت ابن حجر» فإن العزو إليها على الطبعتين ، وكذلك «صحيح البخاري» اعتمدت فيه على طبعتي الحلبي(٤) مجلدات والسلفية « مع الفتح » .

ب ــ تكلمت على المصادر التي ذكرها السيوطي ـ النادر منها وبعض المشهور ـ فوثقت نسبتها إلى مؤلفيها،ووصفتها بإيجاز، وهل هي مطبوعة أو لا .

جـ ــ اصطلحت على تسمية المصدر المستقى منه بـ (الأصل)، وكلّ ما زدته منه على النص المنقول جعلته بين مربعين وما زدت من الأصول على النص المنقول إلا ما تمس الحاجة لذكره .

٥ ــ أعرف بأنواع علوم الحديث التي لم يذكرها السيوطي في كتابه «البحر» وذلك إذا أشار إليها في البحر .

٦ ــ النصوص التي ينقلها السيوطي لها صفتان :

١ ــ ينقل مع العزو ولا يعقب بـ (انتهى) .

٢ ــ ينقل مع العزو ويعقب ذلك بقوله : (انتهى).

ورأيته يزيد وينقص ويختصر في كلا الحالتين فلذلك أدقق معه أكثر فيما يقول عقبه: (انتهى)، وأتعقبه على الألفاظ المغيرة للمعاني، وإن تأكدت بأن الكلمة التي أبدل بها عبارة الأصل خطأً فإنني أبدلها بما في الأصل، وكذلك إن أضاف شيئًا أو نقص فإنني أشير ولا آتي بما في الأصل المنقول عنه، لأن منهج السيوطي معروف بالاختصار والتصرف .

وأما إذا كانت الأولى وهي التي لا يعقب الكلام بقوله: (انتهى) فإنني لا أدقق في الألفاظ المنقولة كتدقيقي في القسم المذكور آنفًا إلا إذا أتى المصنف بكلمة مخالفة تمامًا لما في الأصل، وأشير كذلك إلى مواضع الخلاف مع الأصل، ولا ألتزم نقل نص الأصل في الحاشية إذا كان المتروك كثيرًا .

وإذا كان المضاف على الأصل من السيوطي للتفسير والتوضيح، وما شابه ذلك فإني أضع ( ــ )، وأنبه في الحاشية بأنها من السيوطي

وأما الزيادات منه على النصوص فإنني أشير في الحاشية إلى كونها زيادة منه في وسط النص المنقول .

مثلاً : إذا حذف السيوطي عبارة الترضي عن الصحابة والصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم، وقول: (تبارك وتعالى) أو (عز وجل) عقب لفظ الجلالة، ووجدتها مثبتة في الأصل الذي نقل منه السيوطي فإنني أثبتها في المتن تأدبًا .

٧ ــ قمت بعزو الآيات القرآنية إلى سورها ، وأرقام آياتها .

٨ ــ تخريج الأحاديث: قمت بتخريج الأحاديث الواردة كالتالي

إذا كان الحديث في الصحيحين أو في أحدهما فإني أكتفي بالعزو إليهما، ولا أحيل على غيرهما، وقد أعزو إلى المسند وإلى الكتب الستة، وأما إذا كان الحديث في غير الصحيحين فإني أعزو وأخرج الحديث من السنن والمسانيد والمعاجم وغيرها من كتب السنة، وأهم شيء ركزت عليه في التخريج هو الحكم على كل حديث، فهو ثمرة التخريج .

٩ ــ أبيِّن معنى غريب الكلمات الواردة في النص .

١٠ ــ أنكِّت على المؤلف في بعض المسائل الاصطلاحية بما يقتضيه المقام، وفي بعض المواضع، ولا أستقصي كل المواضع لأن الكتاب كبير وضخم، والاستقصاء بالتنكيت على كل موضع يستغرق

وقتًا كبيرًا، وإنما هي لمسات، بمثابة نماذج من جهدي الضعيف لمعالجة بعض قضايا وفروع المصطلح التي أرى التعليق عليها ضروريًا، ولأن السيوطي كاد أن يستوعب أقوال العلماء في كل فرعية يتطرق إليها.

١١ ــ وضعت أرقامًا على جانب الصفحات هي أرقام النسخة الخطية، نسخة عارف حكمت المرموز لها بـ ( ع ) ليسهل الرجوع إلى الأصل حين الاحتياج إلى ذلك .

ثم ذيّلت الرسالة بالأمور التالية :

أ ــ بخاتمة وتشتمل على أهم النتائج التي توصلت إليها بعد دراستي للكتاب وتحقيقي له .

ب ــ وبثمانية أنواع من الفهارس وهي :

١ ــ فهرس للآيات القرآنية .

٢ ــ فهرس للأحاديث النبوية .

٣ ــ فهرس للأعلام .

٤ ــ فهرس للحواشي .

٥ ــ فهرس للبلدان والأماكن .

٦ ــ فهرس للكلمات الغريبة .

٧ ــ فهرس للمصادر والمراجع المعتمدة في التحقيق .

٨ ــ فهرس للموضوعات .

معرفة الصحيح من غيره على هذا
الحد عولت في النظم وعبرت بالمقبول ليشمل الحسن
الضد والقوانين جمع قانون مرادف للقاعدة
وهو امر كلي يتعرف منها احكام جزئياتها وقال
الحافظ ابن حجر اولى تعاريفه ان يقال معرفة
القواعد المعرفة بحال الراوي والمروي قال
وان شئت حذفت لفظ معرفة فقلت الى
اضح وفي عبارة له القواعد التي يتوصل بها
الى معرفة حال الراوي والمروي وهذا الحد
قريب من حد ابن جماعة بل حد ابن جماعة
احسن منه من جهة انه يدخل تحته احوال
السند التي حال الرجال كصيغ الادا بدليل
المغايرة بينهما في نوع المسلسل ولا يدخل ذلك
في حال الراوي والمروي لاختصاص المروي بالمتن
والتعبير بالعلم احسن من التعبير
لان المراد به الصناعة لا الوصف القايم بالعالم
وكذا في حدود ساير العلوم كما حررته في شرح هـ
الكوكب الساطع قال ابن الاكفاني
في ارشاده حد علم الحديث الخاص بالرواية
يشتمل على نقل اقوال النبي صلى الله عليه وسلم
وافعاله وروايتها وضبطها وتحرير الفاظها

وعلم

[illegible]

مصورة من نسخة دار الكتب المصرية


بسم الله الرحمن الرحيم
ولا حول ولا قوة إلا بالله العلي العظيم وصلى الله على محمد وآله وصحبه وسلم
الحمد لله مثبت أركان الدين بالنبيه وجعلهم خلفاء نبيه
واتباعه في الدنيا ويوم يدعى كل أناس بإمامهم وأمدهم بالتوفيق فشفى السقيم
الكلام بقويم كلامهم والصلاة والسلام على سيدنا محمد مفتح
الرسل الكرام وختامهم وخطيبهم يوم الجمع الأكبر وإمامهم
وعلى آله وصحبه وأشياعهم وخدامهم وبعد فإني نظمت
في علم الحديث ألفية سميتها نظم الدرر في علم الأثر كادت عقود الجوهر
بكون ما حوت على جميع العلوم ابن الصلاح وزوائد ألفية
العراقي وزادت ذلك تماما مع ما حوته من سلاسة النظم
وخلت من الحشو والتعقيب بذلك محلا لا اقتام فيه ولا إتمام
وفاقت مزورات هذا الفن جمعا ومنظوماته نظاما وقد كنت
أود لو وضعت عليها شرحا بسيطا وتعليقا محيطا فعاق عن ذلك
عوائق الدهر وطال التسويف من يوم إلى يوم ومن شهر إلى شهر
مع حاجة الطلاب إلى إيضاح خافيها وإدراك ما اشتملت عليه
قوافيها وإبراز [illegible] أودعتها فيها فنجزت لهم هذه العجالة
وسميتها وطر الدرر على نظم الدرر من قول القائل
سلام الإله وريحانه ورحمته وسما درر
غمام ينزل رزق العباد فأحيى البلاد وطاب الشجر
ثم استقر الحال على تسميته البحر الذي زخر في شرح ألفية الأثر

مصورة من نسخة عارف حكمت الأولى

معرفة القواعد المعرفة بحال الراوي والمروي. قال: وإنما حذفت لفظ معرفة
فقلت: القواعد إلى آخره. وفي عبارة له: القواعد التي يتوصل بها إلى معرفة حال
الراوي والمروي. وهذا الحد أقرب من حد ابن جماعة، بل حد ابن جماعة أحسن منه
من حيثية أنه يدخل تحته أحوال السند التي ليست من أحوال الرجال كصيغ الأداء
بدليل المغايرة بينهما في نوع المسلسل، ولا يدخل ذلك في حال الراوي والمروي لاختصاص
المروي بالمتن، والتعبير بالعلم أحسن من التعبير بالمعرفة؛ لأن المراد به الصناعة
لا الوصف القائم بالعالم، وكذا في حدود سائر العلوم كما حررته في شرح الكوكب
الساطع. ثم رأيت في كلام ابن الأكفاني في إرشاد القاصد: علم الحديث الخاص بالرواية
يشتمل على نقل أقوال النبي صلى الله عليه وسلم وأفعاله وروايتها وضبطها وتحرير
ألفاظها، وعلم الحديث الخاص بالدراية علم يعرف منه حقيقة الرواية وشروطها
وأنواعها وأحكامها وحال الرواة وشروطهم وأصناف المرويات وما يتعلق بها؛ فحقيقة
الرواية نقل السنة ونحوها وإسناد ذلك إلى من عزي إليه بتحديث أو إخبار أو غير
ذلك، وشروطها تحمل راويها لما يرويه بنوع من أنواع التحمل من سماع أو عرض أو إجازة ونحوها،
وأنواعها الاتصال والانقطاع ونحوهما، وأحكامها القبول والرد، وحال الرواة العدالة
والجرح، وشروطهم في التحمل والأداء، وأصناف المرويات من المسانيد والمعاجم
والأجزاء وغيرها أحاديث وآثارا وغيرهما، وما يتعلق بها هو معرفة اصطلاح أهلها.
وقال الكرماني في شرح البخاري: اعلم أن علم الحديث موضوعه ذات رسول
الله صلى الله عليه وسلم من حيث إنه رسول الله، وحده علم يعرف به أقوال
الرسول وأفعاله وأحواله، وغايته هو الفوز بسعادة الدارين. وهذا الحد
مع شموله لعلم الاستنباط غير محرر، ولم يزل شيخنا العلامة محيي الدين الكافيجي
يتعجب من قوله: إن موضوع علم الحديث ذات الرسول، ويقول: هذا أحرى
أن يكون موضوع الطب، والغاية التي ذكرها غاية كل علم شرعي، وهي الغاية
الأخروية، وليست الغاية التي تذكر في مبادئ العلوم إلا الغاية
الأخروية أو لازمها. أول من صنف في علم الحديث القاضي أبو محمد



الرامهرمزي، لكنه لم يستوعب، ثم الحاكم أبو عبد الله، وكتابه لم يهذب ولم يرتب، ثم أبو نعيم
الأصبهاني، ثم الخطيب فعمل في قوانين الرواية كتابا سماه الكفاية، وفي آدابها كتابا
سماه الجامع لآداب الشيخ والسامع، وقل فن من فنون الحديث إلا وقد صنف فيه
كتابا مفردا، حتى قال الحافظ أبو بكر ابن نقطة: كل من أنصف علم أن المحدثين بعده
عيال على كتبه. ثم ممن تأخر عنه القاضي عياض كتابه الإلماع، وأبو حفص الميانجي
جزءا سماه ما لا يسع المحدث جهله، وآخرون، إلى أن جاء الإمام تقي الدين ابن
الصلاح فجمع لما ولي تدريس الحديث بالمدرسة الأشرفية كتابه المشهور، فهذب
فنونه وأملاه شيئا فشيئا، واعتنى فيه بتصانيف الخطيب المتفرقة، فجمع شتات
مقاصدها، وضم إليه من غيرها نخب فوائدها، فاجتمع في كتابه ما تفرق في غيره، فلذلك

مصورة من نسخة عارف حكمت الثانية

التي ذكرها مدخول ولولا كلام المجد بن الأثير في مقدمة جامع الأصول لتلقوا
كلامه فيها بالقبول لقلة اهتمامهم بمعرفة هذا الشأن واسترواحهم
إلى تقليد المتقدم دون البحث والنظر لأعرضت عن تعقب كلامه
فأما القسم الأول الذي ادعى أنه شرط الشيخين فمنقوض بأنهما لم يشترطا
ذلك ولا يقتضيه تصرفهما وهو ظاهر بين لمن نظر في كتابيهما وأما زعمه
بأنه ليس في الصحيحين شيء من رواية صحابي ليس له إلا راو واحد فمردود
فإن البخاري أخرج حديث مرداس الأسلمي وليس له راو إلا قيس بن حازم
في أمثلة كثيرة مذكورة في أثناء الكتاب وأما قوله ليس في الصحيحين
من رواية تابعي ليس له إلا راو واحد فمردود أيضا فقد خرج البخاري
حديث الزهري عن عمر بن محمد بن جبير بن مطعم ولم يرو عنه غير
الزهري في أمثلة قليلة لذلك كعبد الله بن وديعة وربيعة بن
عطا وأما قوله إن الغرائب الأفراد ليس في الصحيحين منها شيء
فليس كذلك بل فيهما قدر مائتي حديث قد جمعها الحافظ ضياء الدين
المقدسي في جزء مفرد سماه غرائب الصحيح وأما قوله إنه ليس فيهما
من روايات من روى عن أبيه عن جده مع تفرد الابن بذلك عن أبيه فليس
المانع من إخراج هذا القسم في الصحيحين كون الرواية وقعت من الابن
عن الجد بل كون الراوي أو أبيه ليس على شرطهما وإلا ففيهما أو في أحدهما
من ذلك رواية علي بن الحسين بن علي عن أبيه عن جده ورواية محمد بن زيد
ابن عبد الله بن عمر عن أبيه عن جده ورواية أبي بن عباس بن سهل بن سعد
عن أبيه عن جده ورواية إسحق بن عبد الله بن أبي طلحة عن أبيه عن جده
ورواية الحسن وعبد الله ابني محمد بن علي بن أبي طالب عن أبيهما عن جدهما
ورواية حفص بن عاصم بن عمر بن الخطاب عن أبيه عن جده ورواية سعيد
ابن المسيب بن حزن عن أبيه عن جده وغير ذلك مما تفرد به بعضهم
وأما الأقسام المختلف فيها وليس في الصحيحين شيء منها الأول
كما قال نعم قد يخرجان منه في الشواهد وفي الثاني نظر يعلم من هذا

بسم الله الرحمن الرحيم

(ولاحول ولا قوة إلا بالله العلي العظيم، وصلى الله على محمد وآله وصحبه وسلم)[١]، [وبه ثقتي][٢].

الحمد لله ثبَّت أركان الدين بأئمة السنة، وجعلهم خلفاء نبيه، وأتباعه في الدنيا، ويوم يدعى كل أناس بإمامهم، وأمدهم بالتوفيق فشفى أليم الكلام بقويم كلامهم، والصلاة والسلام على سيدنا محمد مفتتح الرسُل الكرام وختامهم، وخطيبهم يوم الجمع الأكبر وإمامهم، وعلى آله وصحبه وأشياعه[٣] وخدامهم وبعد:

فإني نظمت في علم الحديث ألفية سميتها: «نظم الدرر في علم الأثر» كادت عقود الجواهر تكون [لأبياتها خداماً][٤]، احتوت على جميع علوم ابن الصلاح وزوائد ألفية العراقي، وزادت بضعف ذلك تمامًا مع ما حوته من سلاسة النظم، وخلت من الحشو والتعقيد[٥] [فبلغت][٦] بذلك محلاً لا قِسام فيه ولا تُسامى[٧]، وفاقت

(١) وكذلك في (ب)، وقد سقطت من بقية النسخ.

(٢) من (م)، وقد سقطت من بقية النسخ.

(٣) وفي (م): وأتباعه.

(٤) من (د)، وفي بقية النسخ كلمتان مطموستان.

(٥) وفي (ب): والتعقيب.

(٦) من (د)، وفي النسخ الثلاثة بياض.

(٧) القسام: بكسر القاف من القَسْم وهو النصيب والحظ، وقسيم الشيء هو شطره، =

مزورات[1] هذا الفن جميعًا، ومنظوماته نظامًا، وقد كنت أود لو وضعت عليها شرحًا بسيطًا[2] وتعليقًا محيطًا فعاق عن ذلك[3] عوائق الدهر، وطال التسويف من يوم إلى يوم، ومن شهر إلى شهر، مع حاجة الطلاب إلى إيضاح خافيها، وإدراك ما اشتملت عليه قوافيها، (وإبراز خبايا كنوز... زوائد تمها[4]) [أودعتها][5] فيها، فتخيرت[6] لهم هذه العجالة، وسميتها:/ «**قطر الدِرر[7] على نظم الدُرر**»، (أخذًا) من (ق١/أ) قول القائل:

---

وتسامى: من السنمو، وهو العلو والارتفاع، والمعنى: بلغت هذه المنظومة محلاً لا قسيم ولا شبيه لها في ميزاتها وصفاتها ولا يعلو عليها منظومة في بابها ونصابها، فهي عالية سامية.
انظر: مجمل اللغة (٣/ ٧٥٢)، ولسان العرب (١٢/ ٤٧٨، ٤٧٩)، وتاج العروس (٩/ ٢٦، ١٠/ ١٨٢).

(١) وفي (د): منشورات، ومزورات: من قولهم كلام مزوَّر أو محسن، والتزوير إصلاح الشيء،
وقال ابن زيد: «التزوير: التزويق والتحسين».
انظر: تاج العروس (٣/ ٢٤٧)، فكأنَّ المؤلف يريد أن يقول: وفاقت هذه المنظومة ما جمع في بابها فهي أجمع وأحسن.

(٢) فعيل بمعنى مفعول أي مبسوط موسع، لا كما انتشر بسيط بمعنى: قليل.

(٣) وفي (د): فحال دون ذلك.

(٤) من (د) وفيها بياض، وقد سقطت من النسخ.

(٥) من (ب).

(٦) من (ب) وقد سقطت من بقية النسخ.

(٧) وفي (د): قطر الدرر على نظم الدرر، والدِرر: بكسر الدال جمع دِرّة يقال للسحاب: =

سَــــلاَمُ الإلَـهِ وَرَيْحَــــانُـهُ وَرَحْـمَـتُــهُ وَسَـلاَمٌ[١] دِرَرْ
غَــمَــامٌ يُنَـزِّلُ رِزْقَ العِـبَــادِ فَـأَحْـيَـا البِــلاَدَ وَطَابَ الشَّـجَـرْ

ثم استقر الحال على تسميته:

«**البحر الذي زخر في شرح ألفية الأثر**» جعله الله خالصًا لوجهه الكريم، وسببًا للفوز[٢] بجنات النعيم، إنه البر الرحيم.

---

دِرّة: أي صبٌ واندفاقٌ، والدُرر جمع دُرّة، والدُرّة: اللؤلؤة العظيمة.

انظر: لسان العرب (٤/ ٢٨٠، ٢٨٢).

(١) في اللسان: (وسماء) بدل (وسلام)، والبيتان للنمر بن تولب.

انظر: لسان العرب (٤/ ٢٨٠)، وتاج العروس (٣/ ٢٠٦)، والشعر والشعراء لابن قتيبة (١/ ٣١٥)، وجمهرة أنساب العرب (ص ١٩٩).

(٢) وفي (ب)، (ج): بالفوز.

١- لله حَمْدي وإلَيْه أسْتَنِدْ وَمَا يَنُوبُ فَعَلَيْه أعْتَمِدْ

٢- ثُمَّ عَلَى نَبِيِّه مُحَمَّدِ خَيْرُ صَلاَةٍ وَسَلامٍ سَرْمَدِ

٣- وَهَذِه ألْفِيَّةٌ تَحْكِي الدُّرَرْ مَنْظُوْمَةٌ ضَمَّنْتُهَا عِلْمَ الأثَرْ

٤- فَائقةٌ[١] ألْفِيَّةَ العِرَاقِي فِي الجَمْعِ والإيْجَازِ واتِّسَاقِ

٥- والله يُجْرِي سَابِغَ الإحْسَانِ لِي ولَهُ ولِذَوِي الإيْمَانِ

## حد الحديث وأقسامه

٦- عِلْمُ الحَدِيث ذُو قَوَانِيْنَ تُحَدّْ يُدْرَى بِهَا أحْوَالُ مَتْنٍ وَسَنَدْ

٧- فَذَانِكَ المَوْضُوْعُ والمَقْصُوْدُ أنْ يُعْرَفَ المَقْبُولُ والمَرْدُوْدُ

ش:

بدأت بحد[٢] علم الحديث، [و][٣]موضوعه، وغايته: لشدة

---

(١) وفي طبعة الحلبي: فائقةً ـ بالنصب ـ (ص ٥).

(٢) (الحد): له معان في اللغة متقاربة، ومن أبرز هذه المعاني ما يلي: ـ

١ـ هو قول دال على ماهية الشيء.

٢ـ أو هو الفصل بين شيئين لئلا يختلط أحدهما بالآخر ـ أو ـ لئلا يتعدى أحدهما على الآخر.

٣ـ أو هو منتهى كل شيء.

انظر: التعريفات للجرجاني (ص٨٣)، ولسان العرب (٣/ ١٤٠).

(٣) من (ب)، (د).

الحاجة إليها، ليتصور الطالب ما يشرع فيه بالحد [الضابط][١] لمسائله الكثيرة ليكون على بصيرة من طلبه، فإنّ من عرف ما يطلب هان عليه ما يبذل[٢].

وأحسن حدوده: قول الشيخ عز الدين بن جماعة[٣]: «علم بقوانين يعرف بها أحوال السند والمتن. وموضوعه: المتن، والسند. وغايته: ـ معرفة الصحيح من غيره»[٤].

وعلى هذا الحد عوّلت في النظم وعبرت بالمقبول ليشمل الحسن أيضًا، والقوانين: جمع قانون مرادف للقاعدة وهو[٥] أمر كلي يتعرف منها أحكام جزئياتها.

وقال الحافظ ابن حجر[٦]: «أولى تعاريفه أن يقال/ : معرفة (ق ١/ أ)

---

(١) من (د)، وقد سقطت من بقية النسخ.

(٢) هذا تعليل غاية في الأهمية للتفصيل والتعليل في سبب تقديم «حد علم الحديث وما يتبعه» على بقية علوم الحديث، وهذا مما لم يذكره المصنف في تدريبه.

(٣) عز الدين محمد بن أبي بكر بن عز الدين عبد العزيز بن إبراهيم بن سعد الله بن جماعة، الشافعي، أستاذ الزمان وفخر الأوان، توفي سنة (٨١٩ هـ).
شذرات الذهب (٧/ ١٣٩ ـ ١٤١)، وحسن المحاضرة (١/ ٥٤٨)، وانظر (ص٢٣٩).

(٤) انظر تدريب الراوي (١/ ٤٠).

(٥) وفي (د): وهي، وهو تصحيف.

(٦) في كتابه «النكت على ابن الصلاح» (١/ ٢٢٥) ونص كلامه فيه: «معرفة القواعد التي يتوصل بها إلى معرفة حال الراوي والمروي» وتابعه على هذا التعريف السخاوي كما في فتح المغيث (ص٦).

القواعد المعرفة بحال الراوي والمروي، قال[١]: وإن شئت حذفت لفظ (معرفة) فقلت: (القواعد)[٢] إلى آخره».

وفي عبارة له: «القواعد التي [يتوصل][٣] بها إلى معرفة حال الراوي والمروي، وهذا الحد قريب من حد ابن جماعة، بل حد ابن جماعة أحسن منه من جهة أنه يدخل تحته أحوال السند التي (ليست)[٤] حال الرجال كصيغ الأداء بدليل المغايرة بينهما في نوع المسلسل[٥]، ولا يدخل ذلك في حال الراوي والمروي؛ لاختصاص المروي بالمتن، والتعبير بالعلم أحسن من التعبير بالمعرفة[٦]( )[٧]؛ لأن المراد به الصناعة، لا الوصف القائم بالعالم، وكذا في حدود سائر العلوم، كما حررته في شرح الكوكب الساطع[٨].

---

(١) سقطت من (ب).

(٢) ومن (ب)، وقد سقطت من بقية النسخ.

(٣) من (م) ومن النكت، وفي النسخ (يتصل).

(٤) سقطت من (م).

(٥) المسلسل: هو الحديث الذي تتابع فيه رجال الإسناد على صفة واحدة، أو حالة واحدة، قولية أو فعلية أو كليهما.
معرفة علوم الحديث (ص٢٩ ـ ص٣٤)، ومقدمة ابن الصلاح (ص٤٠١، ص٤٠٢)، والإرشاد (٢/ ٤٤٥ ـ ٤٤٩).

(٦) ومن (د).

(٧) بياض في جميع النسخ.

(٨) وهو شرح على نظمه لجمع الجوامع في أصول الفقه للسبكي.
انظر حسن المحاضرة (١/ ٣٤٣)، وكتاب دليل مخطوطات السيوطي (ص١١٩).

**فائــدة:**

قال ابن الأكفاني[(١)] في إرشاده: «(حد)[(٢)] علم الحديث الخاص بالرواية يشتمل على نقل[(٣)] أقوال النبي ﷺ، وأفعاله، [وروايتـها][(٤)]، وضبطها، وتحرير ألفـاظها، وعلم الحديث الخاص بالدراية: علم يعرف منه حقيقة الرواية، وشروطها، وأنواعها، وأحكامها، وحال [الرواة][(٥)] وشروطهم، وأصناف المرويات وما يتعلق بها فحقيقة الرواية نقل السنة ونحوها، وإسناد ذلك إلى من عزي إليه بتحديث أو إخبار وغير ذلك، وشروطها[(٦)]: تحمل راويها لما يرويه بنوعٍ[(٧)] من أنواع

---

(١) أبو عبد الله شمس الدين محمد بن إبراهيم بن ساعد الأنصاري، المعروف: «بابن الأكفاني»، السِنْجَاريَ ـ بكسر السين، وسكون النون، وفتح الجيم والراء، مدينة بالجزيرة ـ المصري الدار، فاضل، جمع أشتات العلوم.
توفي سنة (٧٩٤هـ).
(وكتابه) اسمه: «إرشاد القاصد إلى أسنى المقاصد»، ذكر فيه أنواع العلوم، وأصنافها، وهو مأخذ مفتاح السعادة لطاشكبري زادة، وقد طبع الكتاب ثلاث طبعات.
انظر: الوافي بالوفيات (٢/ ٢٥)، والأنساب (٧/ ٢٥٥)، والدرر الكامنة (٣/ ٣٦٦)، وكشف الظنون (١/ ٦٦)، وذخائر التراث (١/ ٤٥).

(٢) سقطت من (ب).

(٣) ليست موجودة في النص المنقول في التدريب.

(٤) من التدريب (١/ ٤٠)، وفي جميع النسخ: ورواتها.

(٥) وفي (ع): الرواية.

(٦) في (ع)، ومن التدريب (١/ ٤٠) وقد سقطت من بقية النسخ.

التحمل[١] بسماع[٢]، أو عرض[٣]، أو إجازة ونحوها، وأنواعها: الاتصال، والانقطاع ونحوها، وأحكامها[٤]: القبول والرد، وحال الرواة: العدالة والجرح، وشروطهم في التحمل والأداء، وأصناف المرويات [المصنفات][٥] من المسانيد[٦]، والمعاجم، والأجزاء وغيرها أحاديث

(٧) سقطت من(ب).

(١) قال القاضي عياض:

«اعلم أنّ طريق النقل، ووجوه الأخذ، وأصول الرواية على أنواع كثيرة، ويجمعها ثمانية ضروب، وكل ضرب منها له فروع وشعوب، ومنها ما يتفق عليه في الرواية والعمل، ومنها ما يختلف فيه...».

وهذه الوجوه هي: -

١ـ السماع. ٢ـ القراءة.

٣ـ المناولة. ٤ـ الكتابة.

٥ـ الإجازة. ٦ـ الإعلام.

٧ـ الوصية. ٨ـ الوجادة.

انظر: الإلماع (ص ٦٨ ـ ص ١٢١).

(٢) وفي تدريب الراوي: (من سماع). والسماع: هو أعلى مراتب التحمل عند الجمهور وهو سماع التلميذ من الشيخ مباشرة.

انظر الإلماع (ص ٦٩)، ومقدمة ابن الصلاح (ص ٢٤٥).

(٣) العرض: أن يعرض التلميذ ما يقرؤه على الشيخ.

الإلماع (ص ٦٨)، ومقدمة ابن الصلاح (ص ٢٤٨).

(٤) من التدريب لاتفاقهما مع المعنى، وفي بقية النسخ: وأحكام.

(٥) من التدريب (١/ ٤٠)، وفي بقية النسخ ليست موجودة.

(٦) (المسانيد): جمع (مسند)، وهو الكتاب الذي تذكر فيه الأحاديث على ترتيب الصحابة =

وآثارًا[١] أو غيرهما وما يتعلق بها، ومعرفة اصطلاح أهلها»[٢].

وقال الكرماني[٣] في شرح البخاري: «اعلم أنّ علم الحديث موضوعه ذات رسول الله ﷺ من حيث إنه رسول الله[٤]، وحدُّه: علم يعرف به أقوال الرسول، وأفعاله، وأحواله، وغايته: هو الفوز بسعادة الدارين».

---

= رضي الله عنه كمسند أحمد، وسواء كان الحديث صحيحًا أو حسنًا أو ضعيفًا، وترتب فيه أسماء الصحابة في الغالب على ما يلي:

١ـ على حروف الهجاء، وهو الأسهل.

٢ ـ أو على القبائل.

٣ ـ أو على حسب السابقة للإسلام.

٤ ـ أو الشرافة النسبية، أو غير ذلك.

وقد يقتصر في بعضها على حديث صحابي واحد كمسند (عائشة) رضي الله عنها لابن أبي داود ـ (مطبوع) ـ أو طائفة مخصوصة كمسند (المقلين من الأمراء والسلاطين) لتمام الرازي (طبع).

الرسالة المستطرفة (ص٦١)، ومنهج النقد (ص١٨٣)، وغيث المستغيث (ص١٠٤).

(١) من (د)، ومن التدريب (١/ ٤١).

(٢) وفي التدريب (١/ ٤٠): (وما يتعلق بها: هو معرفة اصطلاح أهلها).

(٣) محمد بن يوسف بن عَلي الكِرْمَاني، ثم البغدادي، اشتغل بالعلم، وتصدى لنشر العلم ببغداد ثلاثين سنة، توفي سنة (٧٨٦هـ)، واسم شرحه «الكواكب الدراري».
إنباء الغمر (٢/ ١٨٢)، والدرر الكامنة (٥/ ٧٧)، وشذرات الذهب (٦/ ٢٩٤).

(٤) وتابعه على هذا التعريف زكريا الانصاري.
انظر: فتح الباقي (١/ ٧).

وهذا الحد مع شموله لعلم الاستنباط غير محرر، ولم يزل شيخنا العلامة محي الدين الكافيجي[١] يتعجب من قوله «إنَّ موضوع علم الحديث ذات الرسول»، ويقول: هذا حري[٢] أن يكون موضوع [الطب][٣]، والغاية التي ذكرها هي غاية كل علم شرعي، وهي الغاية الأخروية وليست الغاية[٤] التي تذكر[٥] في مباديء العلوم التي الغاية[٦] الأخروية أثرها، أو لازمها.

**فائـــدة:**

أول من صنف في علم الحديث القاضي أبو محمد الرامهرامزي[٧]

---

(١) أبو عبد الله محي الدين محمد بن سليمان بن سعد بن مسعود الرومي، الحنفي، الكافيجي؛ من كبار العلماء بالمعقولات، عرف بالكافيجي لكثرة اشتغاله بالكافية في النحو، لازمه السيوطي أربع عشرة سنة. توفي سنة (٨٧٩هـ).
بغية الوعاة (١/ ١١٧)، وحسن المحاضرة (١/ ٢٣٧)، وشذرات الذهب (٧/ ٣٢٦).

(٢) وفي (د): جرى «الجيم».

(٣) وكذا في (ب)، وتدريب الراوي (١/ ٤١) و(م): (الطلب).
وكلامه هذا منقول من كتابه «مختصر في علوم الحديث». ذكره ونقل منه مختصراً السيوطي في تدريبه (١/ ٤١).

(٤) من (د)، وفي بقية النسخ: العادية.

(٥) وفي (ب): تذكرها.

(٦) وفي (م)، (ب) كلمة: (هي) قبل (الغاية)، وأرى بأنّ معنى العبارة مشكل بوجودها.

(٧) أبو محمد الحسن بن عبد الرحمن بن خلاد الرامهرمزي، الحافظ الإمام البارع. توفي سنة (٣٦٠هـ).
=

لكنه لم يستوعب، ثم الحاكم أبو عبد الله[1] وكتابه غير مهذب ولا مرتب[2]، ثم أبو نعيم الأصبهاني[3]، ثم الخطيب[4] فعمل في قوانين

---

الفهرست لابن النديم (ص ٢٢٦)، وتذكرة الحفاظ (٣/ ٩٠٥ ـ ٩٠٧)، وانظر ترجمته مفصلة في: مقدمة كتابه المحدث الفاصل تحقيق د/ محمد عجاج الخطيب، وكتابه اسمه «المحدث الفاصل بين الراوي والواعي».

(١) أبو عبد الله محمد بن عبد الله النيسابوري، المعروف بابن البيع، الحافظ الكبير إمام المحدثين، توفي سنة (٤٠٥هـ).
تذكرة الحفاظ (٣/ ١٠٣٩ ـ ١٠٤٥)، والبداية والنهاية (١١/ ٣٥٥)، وطبقات الحفاظ للسيوطي (ص٤٠٩ ـ ٤١١)، وكتابه اسمه: «معرفة علوم الحديث».

(٢)هذه عبارة الحافظ ابن حجر في «نزهة النظر» فقوله:(لم يهذب)أي بالتنقيح والتصحيح.
(ولا مرتب) أي: لم يرتب الحاكم الأبواب في مراتبها كما ينبغي. كذلك مما يؤخذ عليه رحمه الله في كتابه: أنه لم يستوعب بقية علوم الحديث ـ حيث ذكر اثنين وخمسين نوعًا فقط.
وعلى كل حال فكتابه لا يستغنى عنه، وهو من طلائع الكتب والمصادر المهمة التي تعد من أوائل ما ألف في مصطلح الحديث.
وقال طاهر الجزائري: «فيه فوائد رائقة، ينبغي لطالبي هذا الفن الوقوف عليها».
نزهة النظر (ص١٦)، وشرح النخبة للقاري (ص١٠)، وتوجيه النظر (ص١٦٢)، والمنهج الحديث (ص٢٢)، ومقدمة د/ محمد رأفت سعيد على الجامع (١/ ٦٣).

(٣) أبو نعيم أحمد بن عبد الله بن أحمد الأصبهاني، الحافظ الكبير، محدث العصر، مات سنة (٤٣٠هـ).
طبقات الشافعية للسبكي (٣/ ٧)، وميزان الاعتدال (١/ ١١١)، ولسان الميزان (١/ ٢٠١)، وكتابه مستخرج على كتاب الحاكم.
انظر: التدريب (١/ ٥٢)، وقواعد التحديث(ص٤١)،والرسالة المستطرفة (ص١٤٣).

(٤) أبو بكر أحمد بن علي بن ثابت، المعروف بـ:الخطيب البغدادي، الحافظ الإمام =

الرواية كتابًا سمّاه الكفاية، وفي آدابها كتابًا سمّاه الجامع لآداب الشيخ والسامع، وقلّ فن من فنون الحديث إلا وقد صنّف فيه كتابًا [مفردًا][(١)] حتى قال الحافظ أبو بكر بن نقطة[(٢)]: «كل من أنصف علم أنّ المحدثين بعده عيال على كتبه[(٣)]».

ثم ألف ممن تأخر عنه القاضي عياض[(٤)] كتابه (الإلماع)، وأبو

---

= محدث الشام والعراق، توفي سنة (٤٦٣هـ).

تذكرة الحفاظ (١/ ١١٣٥)، وانظر ترجمته بتوسع في: كتاب الخطيب البغدادي ليوسف العش، وكتاب موارد الخطيب للدكتور العمري، وكتاب الخطيب وأثره في علوم الحديث د/ الطحان.

(١) في (ع) وفي التدريب (١/ ٥٢)، وفي (م) بعزو، وفي بقية النسخ: مقروءًا.

(٢) أبو بكر محمد بن عبد الغني بن أبي بكر البغدادي الحنبلي، الحافظ الإمام محدث العراق، ونقطة جارية جد أبيه. توفي سنة (٦٢٩هـ).

انظر: طبقات الحفاظ (ص٤٩٦)، والوافي (٣/ ٢٦٧)، وشذرات الذهب (٥/ ١٣٣).

(٣) انظر: نزهة النظر (ص١٦)، واليواقيت والدرر للمناوي (ق١٥/ ب).

وقال أيضًا في كتابه الاستدراك (١/ ق٥/ أ): «وله مصنفات في علوم الحديث لم يسبق إلى مثلها، ولا شبهة عند كل لبيب أنّ المتأخرين من أصحاب الحديث عيال على أبي بكر الخطيب».

(٤) القاضي أبو الفضل عياض بن موسى بن عياض اليحصبي السبتي، إمام أهل الحديث في وقته. توفي سنة (٥٤٤هـ).

بغية الملتمس (ص ٤٢٥)، وطبقات المفسرين للداودي (٢/ ١٨)، وترجمته لابنه: أبي محمد (مطبوع).

حفص الميانجي[١] جزءًا سماه (إيضاح ما لا يسمع المحدث جهله) وآخرون إلى أن جاء الإمام تقي الدين ابن الصلاح[٢] فجمع لما ولى تدريس الحديث بالمدرسة الأشرفية[٣] كتابه المشهور، فهذّب فنونه، وأملاه شيئًا فشيئًا، واعتنى بتصانيف الخطيب المفرّقة فجمع شتات مقاصدها وضمّ [إليها][٤] فوائد من غيرها، فاجتمع في كتابه ما تفرّق في غيره، فعكف/ الناس عليه، واتخذوه أصلاً يرجع إليه، فلا يحصى كم ناظم له ومختصر، ومنكت!!. (ق١/ب)

---

(١) أبو حفص عمر بن عبد المجيد بن عمر القرشي الميانجي ـ هذه النسبة إلى موضعين ميانج وهو موضع بالشام والثاني: ميانه بلد بأذربيجان ولم يتبين لي إلى أيهما ينسب ـ والبعض يقول: الميانيش شيخ الحرم بمكة. توفي سنة (٥٨١هـ).
شذرات الذهب (٤/ ٢٧٢)، والأعلام (٥/ ٥٣).
وانظر في نسبته: الأنساب (١٢/ ٥١٣).

(٢) أبو عمرو تقي الدين عثمان بن صلاح الدين عبد الرحمن بن عثمان الشهرزوري (نسبة إلى شهرزور من أعمال إربل)، الشافعي الإمام الحافظ المفتي، شيخ الإسلام.
تذكرة الحفاظ (٤/ ١٤٣١)، وطبقات الشافعية لابن قاضي شهبة (٢/ ١٤٢)، والبداية والنهاية (٣/ ١٦٨).
وانظر ترجمته بتوسع في مقدمة عائشة عبد الرحمن لكتابه.

(٣) المدرسة الأشرفية، نسبة إلى الملك الأشرف بن نور الدين، لأنه هو الذي بناها، وتقع بدمشق.
انظر: الدارس (١/ ١٩).

(٤) من نزهة النظر (ص١٧)، وفي النسخ: إليه.

فممن اختصره: ـ النووي[1] في الإرشاد[2]، والتقريب والقطب القسطلاني[3] ، وابن دقيق العيد[4] في الاقتراح ، والمحب[5] إبراهيم ابن محمد الطبري[6] في الملخص والبرهان إبراهيم بن عمر

---

(١) أبو زكريا يحيى بن شرف بن مري الحزامي الحوراني الشافعي، الإمام الحافظ. توفي سنة (٦٧٦هـ).

تذكرة الحفاظ (٤/ ١٤٧٠)، والبداية والنهاية (١٣/ ٢٧٨)، وطبقات الشافعية للسبكي (٥/ ١٦٤).

(٢) حقق. وقد تقدمت الإشارة إليه في الدراسة.

(٣) قطب الدين أبو بكر محمد بن أحمد بن علي المصري القَسطلاَّني، نسبة إلى قسطلينة. قيل: بضم القاف وتخفيف اللام، وبعضهم ضبطها بفتح القاف وتشديد اللام من إقليم إفريقيا بالمغرب ـ الحافظ الإمام. توفي سنة (٦٨٦هـ).

حسن المحاضرة (١/ ٤١٩)، وشذرات الذهب (٥/ ٣٩٧)، والرسالة المستطرفة (ص١٢٣)، واسم كتابه: (المنهج المبهج عند الاستماع، لمن رغب في علوم الحديث على الاطلاع).

انظر: قواعد التحديث (ص٤١).

(٤) أبو الفتح محمد بن علي بن وهب القشيري المنفلوطي، الإمام الفقيه المجتهد، توفي سنة (٧٠٢هـ).

طبقات الحفاظ للسيوطي (٥١٣)، وشذرات الذهب (٦/ ٥)، والبدر الطالع (٢/ ٢٣١)، وكتابه الاقتراح مما أملاه على ابن الأثير.

انظر: الوافي (٤/ ١٩٣)، وقد طبع بتحقيق: قحطان الدوري.

(٥) وفي (ب): والمجيب، وهو تحريف.

(٦) أبو إسحاق إبراهيم بن محمد بن إبراهيم الطبري.

شيخ مكة في عصره، من علماء الشافعية، توفي سنة (٧٢٢هـ).

العقد الثمين (٣/ ٢٤٠)، والبداية والنهاية (١٤/ ١٠٣)، والمنهل الصافي (١/ ١٥٠)، =

الجعبري[١] في رسوم التحديث، والبدر بن جماعة[٢] في المنهل الروى، والعلاء بن النفيس المتطبّب[٣] في أصول علم الحديث، والبارزي[٤] في

---

= وكتابه ذكره التجيبي في مستفاد الرحلة (ص٣٩٣).

(١) أبو إسحاق إبراهيم بن عمر بن إبراهيم الجعبري، أبو إسحاق، عالم بالقراءات، من فقهاء الشافعية. توفي سنة (٧٣٢هـ).
البداية والنهاية (١٤/ ١٦٠)، والدرر الكامنة (١/ ١٥٠)، وطبقات الشافعية للسبكي (٦/ ٨٢).

(٢) بدر الدين أبو عبد الله محمد بن إبراهيم بن سعد الله بن جماعة الكناني الشافعي، قاضي، من العلماء بالحديث. توفي سنة (٧٣٣هـ).
البداية والنهاية (١٤/ ١٦٣)، والدرر الكامنة (٣/ ٢٨٠)، وفوات الوفيات (٢/ ١٧٤)، وحسن المحاضرة (١/ ٢٤٠).
وكتابه طبع: بمجلة معهد المخطوطات بجامعة الدول العربية المجلد (٢١) بتحقيق د. محي الدين رمضان.

(٣) هو علاء الدين بن النفيس، الطبيب المصري. كان فقيهًا على مذهب الشافعي، وكان مشاركًا في فنون.
قال السبكي: وأما الطب فلم أجد على وجه الأرض مثله. توفي سنة (٦٨٩هـ).
طبقات الشافعية للسبكي (٥/ ١٢٩)، وطبقات الشافعية للأسنوي (٢/ ٥٠٦)، والبداية والنهاية (١٣/ ٣١٣)، وحسن المحاضرة (١/ ٣١٣).

(٤) أبو القاسم هبة الله بن عبد الرحيم بن إبراهيم بن البارزي، الجهني الحموي.
حافظ للحديث، من أكابر فقهاء الشافعية. توفي سنة (٧٣٨هـ).
البداية والنهاية (١٤/ ١٨٢)، وطبقات السبكي (٦/ ٢٤٨)، وهدية العارفين (٦/ ٥٠٧).

مشكاة الأنوار، والذهبي[١] في الموقظة، والطيبي[٢] في الخلاصة، والتاج التبريزي[٣] في الكافي، [والعلاء التركماني[٤]، صلاح (الدين[٥])

(١) أبو عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان بن قايماز الذهبي، الإمام الحافظ. توفي سنة (٧٤٨هـ).

ذيل تذكرة الحفاظ (ص٣٤، ٣٤٧)، والبدر الطالع (٢/ ١١٠)، وما كتبه بشار عواد عن الإمام الذهبي في كتابه: «الذهبي ومنهجه»، وكتابه الموقظة طبع مؤخرًا (سنة ١٤٠٥هـ) بتحقيق عبد الفتاح أبو غدة، طبعة مكتب المطبوعات الإسلامية بحلب.

(٢) الحسين بن عبد الله بن محمد الطيبي، أحد كبار علماء الحديث وفقهائه. توفي سنة (٧٤٣هـ).

الدرر الكامنة (٢/ ١٥٦)، والبدر الطالع (١/ ٢٢٩)، وكشف الظنون (١/ ٧٢٠).

وقد طبع بتحقيق صبحي السامرائي ببغداد، برئاسة ديوان الأوقاف/ إحياء التراث الإسلامي عام ١٣٩١هـ.

(٣) أبو الحسين علي بن عبد الله بن الحسين الأردبيلي التبريزي، من علماء الشافعية. توفي سنة (٧٤٦هـ).

وكتابه (الكافي في علوم الحديث) مخطوط له نسخه باستنبول.

طبقات الشافعية للأسنوي (١/ ٣٢١)، والدرر الكامنة (٣/ ١٤٧)، وحسن المحاضرة (١/ ٣١٥).

(٤) أبو الحسن علي بن عثمان بن إبراهيم المارديني، قاضي الحنفية من علماء الحديث واللغة. توفي سنة (٧٥٠هـ).

الدرر الكامنة (٣/ ١٥٦)، والنجوم الزاهرة (١٠/ ٢٤٦)، وتاج التراجم (ص٤٤)، وكشف الظنون (٢/ ١١٦٢)، وفيهما: ذكر كتابه باسم: «مختصر مقدمة ابن الصلاح».

(٥) من أصول الترجمة، وقد سقطت من جميع النسخ.

وصلاح الدين العلائي هذا هو: هو أبو سعيد خليل بن كيكلدي العلائي.

قال الذهبي: «الإمام المفتي المحدث».

العلائي][(١)]، والعماد بن كثير[(٢)]، والسراج بن الملقن في المقنع[(٣)]، والسراج البلقيني[(٤)] في محاسن الاصطلاح، والعز بن جماعة[(٥)] في

= وقال ابن حجر: «صنف كتبًا كثيرةً جدًا، سائرةً مشهورةً نافعةً».
توفي بالقدس سنة (٧٦١هـ).
انظر: تذكرة الحفاظ (٤/ ١٥٠٧) ذكره ضمن شيوخه، والدرر الكامنة (٢/ ١٧٩)، والدارس (١/ ٥٩)، والبدر الطالع (١/ ٢٤٥).

(١) من (ب)، وفي بقية النسخ يوجد طمس، وكأن في العبارة سقطًا وأرى أنَّ صوابها هو: (وصلاح الدين العلائي).

(٢) أبو الفداء إسماعيل بن عمر بن كثير القيسي البصروي، الفقيه، الشافعي، الحافظ.
توفي سنة (٧٧٤هـ).
إنباء الغمر (١/ ٤٥)، والدرر الكامنة (١/ ١٥٣)، والدارس (١/ ٣٦).
واسم كتابه: «اختصار علوم الحديث».

(٣) سقطت كلمة: (ابن) من (م).
وابن الملقن هو: سراج الدين أبو حفص عمر بن علي بن أحمد، عرف بابن النحوي نسبة إلى أبيه العالم بالنحو، ونسب إلى زوج أمه بعد وفاة أبيه، فشهر (بابن الملقن)، لأنَّ هذا الشيخ كان يلقن القرآن، الإمام الحافظ. توفي سنة (٨٠٤ هـ).
ذيل تذكرة الحفاظ (ص١٩٧ ـ ص٣٦٩)، والضوء اللامع (٦/ ١٠٠).
وقد اختصر كتابه (المقنع) في (التذكرة) وقد حقق المقنع وطبع.

(٤) سراج الدين أبو حفص عمر بن رسلان بن نصير، الكناني، الشافعي الحافظ، الفقيه البارع. توفي سنة (٨٠٥هـ).
إنباء الغمر (٥/ ١٠٧)، وطبقات الحفاظ للسيوطي (ص٥٣٨)، والبدر الطالع (١/ ٥٠٦)، وشذرات الذهب (٧/ ٥١)، وقد طبع كتابه بتحقيق عائشة عبد الرحمن بحاشية مقدمة ابن الصلاح.

(٥) عز الدين محمد بن أبي بكر بن عبد العزيز بن جماعة عز الحموي، الشافعي العلامة =

الإقناع، وشيخنا العلامة الكافيجي في المختصر[1].

ومن نظمه: الخويي[2]، والتجيبي[3]،

= المتفنن الأصولي النحوي. توفي سنة (٨١٩هـ).
بغية الوعاة (١/ ٦٣)، والضوء اللامع (٧/ ١٧١)، والبدر الطالع (٢/ ١٤٧)، حسن المحاضرة (١/ ٣١٧).
وقد ذكر السيوطي في البغية أنَّ له كتابين في المصطلح يتعلقان بمقدمة ابن الصلاح،
أحدهما: «شرح علوم الحديث لابن الصلاح».
والآخر: «المنهج السوي شرح المنهل الروي» في علوم الحديث لجد والده.
والذي أرجحه: أنَّ الكتاب الثاني هو الذي سماه السيوطي بـ(الإقناع).

(١) وذكره المصنف أيضًا في كتابه بغية الوعاة (١/ ١١٨)، ووصفه بقوله: مختصر في علوم الحديث.

(٢) أبو عبد الله محمد بن أحمد بن خليل الخويّي - بضم الخاء وفتح الواو، وتشديد الياء المنقوطة باثنتين من تحتها - شمس الدين، كان من أكابر علماء الأعلام. توفي سنة (٦٩٣هـ).
البداية والنهاية (١٣/ ٣٣٧)، والوافي بالوفيات (٢/ ١٣٧)، وحسن المحاضرة (١/ ٥٤٣) وشذرات الذهب (٥/ ٤٢٣)، والأنساب (٥/ ٢٣٦)، والنسبة إلى (خويي) أحد بلاد آذربيجان، وكتابه اسمه «أقصى الأمل والسول في علوم حديث الرسول».

(٣) أبو عثمان سعد بن أحمد بن ليون التجيبي الأندلسي، المالكي، العلامة، المصنف المحدث، من شيوخ لسان الدين بن الخطيب توفي شهيدًا في الطاعون سنة (٧٥٠هـ).
ونظمه المشار إليه قال عنه أبو العباس التنبكتي (ت١٠٣٢هـ): وحفظت بعض منظومته في الحديث.
نفح الطيب (٥/ ٥٤٣)، ونيل الابتهاج (ص١٢٣، وص١٢٤)، وشجرة النور الزكية (ص٢١٤)، وهدية العارفين (١/ ٣٨٥).

والعراقي[١]، والبرشنسي[٢].

ومن المنكتين عليه: ابن اللبان[٣]، ومغلطاي[٤]، والعراقي،

---

(١) أبو الفضل زين الدين عبد الرحيم بن الحسين بن عبد الرحمن العراقي، الحافظ الإمام الكبير. توفي سنة (٨٠٦هـ).
طبقات الحفاظ للسيوطي (ص٥٣٩)، وشذرات الذهب (٧/ ٥٥)، وأنباء الغمر (٥/ ١٧٠)، ومنظومته تسمى «التبصرة والتذكرة»، وهي مطبوعة.

(٢) هو محمد بن عبد الرحمن بن عبد الخالق المصري، الشافعي. محدث، صوفي. توفي سنة (٨٠٨هـ)، وقد تصحف اسمه كثيراً في البحر.
ومنظومته سماها: «المورد الأصفى في علم حديث المصطفى» وله شرح عليها.
شذرات الذهب (٧/ ٧٩)، والضوء اللامع (٧/ ٢٩٠)، ومعجم المؤلفين (١٠/ ١٤٢) وهدية العارفين (٢/ ٧٧٧).

(٣) محمد بن أحمد بن عبد المؤمن الأسعردي ثم الدمشقي، شمس الدين بن اللبان. نزيل القاهرة. مفسر من علماء العربية. توفي سنة (٧٤٩هـ).
الدرر الكامنة (٣/ ٤٢٠)، وطبقات الشافعية للسبكي (٥/ ٢١٣)، وشذرات الذهب (٦/ ١٦٣).

(٤) مغلطاي بن فليج البكجري الحنفي الحكري، الحافظ علاء الدين صاحب التصانيف. توفي سنة (٧٦٢هـ).
الدرر الكامنة (٥/ ٢٢٢)، وطبقات الحفاظ (ص٥٣٤)، وشذرات الذهب (٦/ ٣٠٩).

(٥) الزركشي محمد بن بهادر بن عبد الله، التركي الأصل، المصري المولد والوفاة، بدر الدين الزركشي، عالم بفقة الشافعية والأصول. توفي سنة (٧٩٤هـ).
الدرر الكامنة (٤/ ١٧)، وشذرات الذهب (٦/ ٣٣٥).
ورد اسمه في بعض المراجع محمد بن عبد الله بن بهادر، كما في كشف الظنون (ص١٢٥)، والرسالة المستطرفة (ص١٩٠).

والزركشي[٥] والأبناسي[١]، والعز بن جماعة[٢]، والحافظ ابن حجر[٣].

وقال: إنه لم يحصل[٤] ترتيبه على الوضع اللائق بأن يذكر ما يتعلق بالمتن وحده، وما يتعلق بالسند وحده، وما يشتركان فيه، وما

= وقد قام بتحقيقه أخي في الله ورفيق الطلب الشيخ زين العابدين بلفريج المغربي وقد نوقش بتاريخ ١٤/ربيع الأول/ عام ١٤٠٦هـ ونال بها الماجستير بتقدير (ممتاز).

(١) أبو إسحاق إبراهيم بن موسى بن أيوب برهان الدين الأبناسي ـ نسبة إلى أبناس من قرى الوجه البحري المصري. فقيه شافعي. توفي سنة (٨٠٢هـ).
الضوء اللامع (١/ ١٧٢)، وحسن المحاضرة (١/ ٤٣٧)، وشذرات الذهب (٧/ ١٣)
وكتابه اسمه «الشذا الفياح».

(٢) وقد سماه المصنف في كتابه بغية الوعاة (١/ ٦٣) باسم: «شرح علوم الحديث لابن الصلاح».

(٣) أبو الفضل أحمد بن علي بن محمد الكناني العسقلاني ثم المصري، الشافعي.
إمام الحفاظ في زمانه، وحافظ الديار المصرية بل حافظ الدنيا مطلقًا. توفي سنة (٨٥٢هـ).
طبقات الحفاظ للسيوطي (ص ٥٤٧)، وذيل تذكرة الحفاظ له (ص ٣٨٠)، وشذرات الذهب (٧/ ٢٧٠).
وقد أفرد له السخاوي كتابا في ترجمته سماه: «الجواهر والدرر في ترجمة شيخ الإسلام ابن حجر»، وكتب د/ شاكر محمود عبد المنعم دراسةً عن الحافظ ابن حجر وموارده في الإصابة، وقد صدر منها مجلد ضخم يقع في أكثر من ثمانمائة صفحة.

(٤) وفي (م): لم يصل.

بكيفيــة التحمل والأداء وحده وما يختص بصــفات الرواة وحده[١] لأنه جمع متفــرقات هذا الفن من كتب مطوّلة[٢] في هذا الحــجم اللطيف (ورأى أنّ)[٣] تحصيله، (وإلقاءَه)[٤] إلى طالبيه أهم من تأخير ذلك إلى تحصيل العناية التامة بحسن ترتيبه.

قال: وقد رأيت بخط صاحبه المحدث فخر الدين عمر بن يحيى الكرخي[٥] ما يصــرح بأنّ[٦] الشــيخ كان إذا حــرر نوعًــا من الأنواع،

---

(١) قال الحافظ ابن كثير: «فرَّق بين متماثلاتٍ يغني بـعضها عن بعض، وكان اللائق ذكر كل نوع إلى جانب ما يناسبه».
وقال د/ نور الدين عتر: «الأنواع لم ترتب في كتاب ابن الصلاح على نظام مطرد، فتراه يبحث في نــوع يتعلق بالسند مثلاً، ثم ينتقل إلى نوع يتعلق بــالمتن أو بهما معًا».
اختصار علوم الحديث (ص٢١)، ومنهج النقد (ص٦١)، والمنهج الحديث (ص٢٤).

(٢) من التدريب (١/ ٥٣)، وفي النسخ: بطوله.

(٣) وكذا في (د)، وقد سقطت من (م)، (ب).

(٤) سقطت من بقية النسخ.

(٥) كل من ترجمه نسبه بالجيم لا بالخاء فـقال (الكرجي)،وهو عمر بن يحيي بن عمر فخر الدين الكرجي الفقيه، نزيل دمشق.
ولد بالكرج ـ وهي بلدة بالعراق ـ ولزم الشيخ ابن الصلاح توفي سنة (٦٩٠هـ).
طبقــات الشافــعيــة للسبكي (٥/ ١٤٥)، وبرنامج الــتجيــبي (ص ١٤٠)، وبرنامج الوادي آشي (ص ٢٨٨)، وبلدان الخلافة الشرقية (ص ٥١).

(٦) وفي (ع): فإنّ.

واستوفى التعريف به وأورد أمثلة وما يتعلق به، أملاه، ثم انتقل إلى تحرير نوع آخر، ولهذا احتاج إلى سرد أنواعه في خطبة الكتاب لأنه صنفها بعد فراغه من إملائه ليكون عنواناً للأنواع، ولو كانت محررة الترتيب على الوجه المناسب ما كان في سرده للأنواع في الخطبة كثير فائدة، وقد تبعه على هذا الترتيب جماعة[١] وغيره آخرون[٢].

**فائدة:**

قال الحازمي في العجالة[٣]: «علم الحديث يشتمل على أنواع

(١) منهم النووي في التقريب والإرشاد، والطيبي في الخلاصة، والعراقي، وابن حجر ـ مع اختلاف يسير في ترتيب بعض الأنواع ـ.

(٢) وقد تنبه أيضًا كثيرٌ ممن اختصر كتابه لهذا الخلل الواقع في أصل تأليف ابن الصلاح ووضعه، فمثلاً: نجد ابن جماعة (ت٧٣٣هـ) ـ وهو ممن اختصر المقدمة ـ في المنهل الروي يقسم كتابه تقسيمًا آخر، ويعيد ترتيب الأنواع ترتيبًا جديداً، فقد رتبه على (مقدمة)، (وأربعة أطراف).

فخصَّ (المقدمة) بتعريف مصطلحات أهل هذا الفن وهي: المتن، والسند، والحديث، والخبر، ثم (الطرف الأول) تكلم فيه على المتن وأقسامه، وأنواعه، و(الطرف الثاني) الكلام على السند وما يتعلق به، و(الطرف الثالث) تكلم على تحمل الحديث، وطرقه، وكتابته وضبطه، وروايته، وآداب طالبه، ثم (الطرف الرابع) في أسماء الرجال، وما يتعلق به. وهذا تقسيم وترتيب حسن جداً.

وممن استفاد من المقدمة وغيرها، وأبدع في العرض والسرد والترتيب ـ مع الاختصار والإيجاز في العبارة ـ من المتأخرين الحافظ ابن حجر في النخبة والنزهة.

(٣) انظر: عجالة المبتدي وفضالة المنتهي (ص ٣).

كثيرة تبلغ مائة كل نوع منها علم مستقل لو أنفق الطالب فيه عمره لم يدرك نهايته».

والذي ذكره ابن الصلاح منها خمسة [وستين][١] نوعًا، ثم قال[٢]:

وليس ذلك بآخر الممكن في ذلك فإنه قابل للتنويع إلى ما لا يحصى إذ لا تحصى أحوال رواة الحديث وصفاتهم ولا أحوال متون الحديث وصفاتها وما من حالة فيها ولا صفة إلا وهي بصدد أن تفرد بالذكر وأهلها، فإذاً هي نوع على حياله»[٣] انتهى[٤].

قال ابن حجر[٥]: «وقد أخل ابن الصلاح[٦] بأنواع مستعملةٍ عند أهل الحديث تتعلق بالحديث وبصفات الرواة، وذكر أيضًا أنواعًا في ضمن نوع، كإدماجه[٧] المعلق في نوع المعضل، والمتواتر والغريب والمشهور والعزيز[٨] في نوع واحد، ووقع له عكس ذلك، وهو تعديد

---

(١) هذا التصويب مني، وفي النسخ: وستون.

(٢) يعني ابن الصلاح.

(٣) وكذا في (م)، وفي (ب): حاله، والصحيح ما أثبت.

(٤) انظر مقدمة ابن الصلاح (ص ٨١).

(٥) النكت (١/ ٢٣٢)، وقد نقل السيوطي كلامه بالمعنى كعادته.

(٦) سقطت من (ب).

(٧) من (ب).

(٨) (العزيز): العزيز في اللغة من (عزّ) (يَعِز) بكسر عين مضارعه ـ سمي به: لقلة وجوده أو من (عزّ) (يَعَزُّ) ـ بفتحها ـ لكونه قوي بمجيئه من طريق آخر، ومنه قوله تعالى ﴿فعززنا بثالث﴾.

أنواع وهي متحدة».

قال الزركشي: فإنَّ الإرسال الخفي[1] نوع من المرسل أوالمنقطع[2]، وكذا المدرج[3] نوع من التدليس[4]،

= وفي اصطلاح المحدثين: العزيز ما رواه اثنان من الرواة، ولو في طبقة واحدة.
نزهة النظر (ص٢٥)، وفتح المغيث (٣/ ٣٠)، ومقدمة ابن الصلاح (ص٣٩٥).

(١) المرسل الخفي: رواية الراوي عمن عاصره ولم يلقه. وهو من أقسام الضعيف.
مقدمة ابن الصلاح (ص٤٢)، وفتح المغيث (٣/ ٧٩).

(٢) قال ابن كثير: «وهو يعم المنقطع والمعضل».
وقال المناوي: «وبينه وبين المنقطع عموم مطلق، فكل مرسل خفي منقطع، ولا عكس».
وقال د/ العتر: «وهو نوع من المنقطع إلا أنَّ الانقطاع فيه خفي، لما أنَّ تعاصر الراويين يوهم اتصال السند بينهما».
اختصار علوم الحديث (ص١٧٧)، واليواقيت والدرر (ق٥٩/ب)، ومنهج النقد (ص٣٦٤).

(٣) المدرج: اسم مفعول من «أدرج».
وفي الأصطلاح قال الذهبي: هي ألفاظ تقع من بعض الرواة، متصلة بالمتن لا يبين للسامع إلا أنها من صلب الحديث، ويدل دليل على أنها من لفظ راوٍ.
قلت: وقد يقع الإدراج في السند.
مقدمة ابن الصلاح (ص ٢٠٨)، والاقتراح (ص ٢٢٣)، والخلاصة (ص ٤٩).

(٤) القاسم المشترك بين الإدراج والتدليس هو اللبس والإيهام الواقعان في كل منهما، وغالبًا ما يجتمعان في تدليس الإسناد، وفي القسم الرابع منه بالذات.
قال ابن حجر ـ وهو يعدد أقسام مدرج الإسناد ـ: (رابعها) أن يكون المتن عند الراوي إلا طرفًا منه، فإنه لم يسمعه من شيخه فيه، وإنما سمعه من واسطة بينه =

والأفــراد[١] ترجع إلى (الشاذ، وزيادة)[٢] الثقة[٣].

= وبين شيخه، فيدرجه بعض الرواة عنه [بلا] تفصيل.
قال: وهذا مما يشترك فيه الإدراج والتدليس.
قلت: وإذا كان هذا القسم إدراجه عن عمد وقصد، يصير بإدراجه وتدليسه حراماً على فاعله.
قال أحمد شاكر: «وأما ما كان من الراوي عن عمد، فإنه حرام كله على اختلاف أنواعه، باتفاق أهل الحديث، والفقه والأصول وغيرهم، لما يتضمن من التلبيس والتدليس».
انظر: نكت ابن حجر (٢/ ٨٣٤)، وتوضيح الأفكار (٢/ ٦٧)، وتوجيه النظر (ص١٧٣)، والباعث الحثيث (ص٧٧).

(١) الأفراد: جمع فرد وهو الحديث الذي انفرد به راويه على أي وجه من وجوه التفرد.
قال ابن حجر: الغريب والفرد مترادفان لغةً واصطلاحًا، إلا أنّ أهل الاصطلاح غايروا بينهما من حيث كثرة الاستعمال وقلته، فالفرد أكثر ما يطلقونه على الفرد المطلق، والغريب أكثر ما يطلقونه على الفرد النسبي، وهذا من حيث إطلاق الاسمية عليهما، وأما من حيث استعمالهم الفعل المشتق فلا يفرقون.
معرفة علوم الحديث (ص ٩٦)، ومحاسن الاصطلاح (ص ١٩٣)، ونزهة النظر (ص ٢٨)، وخلاصة الفكر (ص ١٠٥)، وألفية السيوطي (ص ٤٢، ٤٣) ومنهج ذوي النظر (ص ٦٥، ٦٦)، والوسيط (ص ٣٦٩).
ووجه دخول (الإفراد) في الشاذ وزيادة الثقة هو التفرد الحاصل في جميعها، إلا أنّ في الشاذ تفرد ثقة بمخالفة، وفي زيادة الثقة تفرد ثقة بلا مخالفة.

(٢) سقطت من (م).

(٣) زيادة الثقة: هي ما ينفرد به ثقة في رواية الحديث من لفظةٍ أو جملةٍ في السند أو في المتن.
مقدمة ابن الصلاح (ص ١٨٥)، وشرح أحمد شاكر للألفية (ص ٥٣)، والكفاية (ص ٥٩٧)، وفتح المغيث (ص ٢٠٨).

قال: ويجاب أنه لما كان في مقام تعريف الجزئيات انتفى التداخل لاختلاف حقائقها في أنفسها بالنسبة إلى [الاصطلاح][1] وإن كانت ترجع إلى قدر مشترك وقد زاد البلقيني في محاسن الاصطلاح [خمسة أنواع][2] على ما ذكره ابن الصلاح.

وزاد الزركشي في نكته أنواعًا أخر.

وزاد الحافظ ابن حجر في نكته ونخبته أنواعًا، وزدت أنواعًا[3] فتمت مائةً، [كما][4] قال الحازمي، وهذا فهرستها:

الصحيح، الحسن، (الجيد، القوي)[5]، الثابت، الصالح، [المجوّد][6]، المستقيم، الضعيف، المسند، المرفوع، الموقوف، المقطوع، الموصول، المرسل، المراسيل[7] التي في حكم المسانيد، المنقطع، المعضل، المعلق، المعنعن، التدليس،

---

(١) من (د)، وفي بقية النسخ: الإصلاح.

(٢) من (د)، وقد سقطتا من بقية النسخ.

(٣) الذي زاده المصنف على ابن الصلاح في تدريبه ثمانية وعشرون نوعاً، فصار عدد الأنواع في التدريب ثلاثة وتسعين نوعاً.

(٤) من (ب)، (د)، وفي (م)، (ع): قال.

(٥) وكذا في (ب)، وقد سقطت من بقية النسخ.

(٦) من (د)، وفي النسخ الباقية: المجرد.

(٧) وفي (ب): المراسل.

الإرسال الخفي، المزيد في متصل الأسانيد، الشاذ، المحفوظ، المنكر، المعروف، المتروك، الأفراد، الغريب، العزيز، المشهور، المستفيض، المتواتر، الاعتبار، والمتابعات، والشواهد، (و)[١] زيادات الثقات، المعل، المضطرب، المقلوب، المدرج، الموضوع، من تقبل[٢] روايته ومن ترد، مراتب الجرح والتعديل، تحمل الحديث، كتابة الحديث، (رواية الحديث، آداب المحدث، آداب طالب الحديث، العالي والنازل، المسلسل، غريب ألفاظ الحديث)[٣]، المصحف، المحرف، الناسخ والمنسوخ، مختلف الحديث، أسباب الحديث، معرفة الصحابة، معرفة التابعين وأتباعهم، رواية الأكابر عن الأصاغر، رواية الصحابة عن التابعين، [رواية الصحابة عن التابعين][٤] عن الصحابة، رواية الأقران، المدبج، الإخوة والأخوات، رواية الأبناء عن الآباء، رواية الآباء عن الأبناء، السابق واللاحق، من روى عن شيخ ثم روى عنه بواسطة، من لم يرو عنه إلا واحد، من لم يرو إلا عن واحد، من لم يرو إلا حديثًا واحدًا، الأسانيد التي لم يرو [بها][٥] إلا حديث واحد، من ذكر بنعوت متعددة، أفراد العلم، الأسماء

---

(١) سقطت من (ب)، (د).

(٢) وفي (ب): يقبل بالياء.

(٣) وكذا في (ب)، وقد سقطت من (م).

(٤) من (د).

(٥) التصويب من عندي، وفي النسخ: يرويها.

والكنى، من وافقت كنيته اسم أبيه، عكسه، من وافقت كنيته اسمه، من وافقت كنيته [كنية][(١)] [زوجته][(٢)]، من وافق اسمه اسم أبيه أو مع جده، من وافق اسمه اسم شيخه (أو مع شيخه)[(٣)]، من وافق اسم أبيه [اسم][(٤)] شيخه، من وافق اسم شيخه اسم الراوي عنه، من وافق لفظ اسمه نسبه[(٥)]، الأسماء التي تلفظ، النسب، الألقاب، المؤتلف والمختلف، المتفق والمفترق، المتشابه، المشتبه، المقلوب، من نسب إلى غير أبيه، النسبة التي على خلاف الظاهر، المبهمات، معرفة الثقات (والضعفاء)[(٦)]، ومن خلط من الثقات، طبقات الرواة، الأوطان والبلدان، والموالي، التاريخ.

[فهذه][(٧)] بضع وتسعون، (ومن)[(٨)] الأنواع التي زادها البلقيني والزركشي:

رواية الصحابة عن الصحابة، والتابعين عن التابعين ـ وهما داخلان

---

(١) من (د)، وفي (م): اسم، وقد سقطت من (ب)، (ع).

(٢) من(د)، وفي بقية النسخ: زوجه.

(٣) سقطت من (م).

(٤) من (د)، وقد سقطت من بقية النسخ.

(٥) بين الكلمتين في (م)، (ب)، زيادة: (اسم)، وقد سقطت من (ع).

(٦) سقطت من (م).

(٧) من (د)، وفي بقية النسخ: بهذه.

(٨) من (د)، وقد سقطت الواو من بقية النسخ.

في رواية الأقران ــ ومعرفة من اشترك من رجال الإسناد في بلد أو إقليم ــ وهو داخل في نوع الأوطان ــ ومعرفة تاريخ المتون ــ وهذا لا بأس به ــ ومعرفة الأوائل والأواخر، ومعرفة ثقات الرواة، وهذا داخل في مراتب الجرح والتعديل مع نوع الثقات والضعفاء، ومعرفة الأصح مطلقًا أو في الباب، والجمع بين معنى الحديث والقرآن، ومعرفة الأماكن (وضبطها)[1] وهذا يدخل في الغريب، ومعرفة [الكلمات][2] التي اخترعها ﷺ، [فينتقى][3] من هذه تكملة المائة.

**(فائدة): في حد المحدث والحافظ:**

قال التاج بن يونس[4] في شرح التعجيز: «إذا أوصى للمحدث تناول من [علم][5] (طرق)[6] إثبات الحديث وعدالة رجاله، لأنّ من

---

(١) وكذا في (ب)، وقد سقطت من بقية النسخ.

(٢) من (د)، وفي بقية النسخ: الكلام.

(٣) من (د)، وفي بقية النسخ: فيتبقى.

(٤) تاج الدين عبد الرحيم بن محمد بن عماد الدين بن يونس، الشافعي كان فقيهًا أصوليًا فاضلاً. توفي سنة (٦٧١هـ).
طبقات الشافعية للأسنوي (٢/ ٥٧٤)، وتذكرة الحفاظ (٤/ ١٤٣)، وفيه ورد اسمه: عبد الرحمن، وشذرات الذهب (٥/ ٣٣٢)، واسم الشرح: «التطريز في شرح التعجيز» (في فروع الشافعية) كما في الأعلام (٣/ ٣٤٨).

(٥) من (د).

(٦) وفي (ب): طريق.

اقتصر على السماع فقط ليس بعالم».

وكذا قال السبكي[١] في شرح المنهاج[٢].

وقال الزركشي: «أما الفقهاء فاسم المحدث عندهم لا يطلق إلا على من حفظ متون الحديث، وعلم عدالة رجاله وجرحها دون المقتصر على السماع»[٣].

وأخرج ابن السمعاني[٤] في تاريخه عن أبي نصر الحسيني بن عبد الواحد الشيرازي[٥] قال:

العالم: الذي يعرف المتن والإسناد جميعًا، والفقيه: الذي يعرف[٦]

---

(١) أبو الحسن علي بن عبد الكافي بن علي السبكي، تقي الدين، شيخ المسلمين في زمانه. توفي سنة (٧٥٦هـ)، وشرحه يسمى: «الابتهاج في شرح المنهاج».
طبقات الشافعية للسبكي (٦/ ١٤٦)، والدرر الكامنة (٣/ ١٣٤)، وحسن المحاضرة (١/ ٣٢٠).

(٢) انظر: نكت الزركشي (ص٤٨) في القسم المطبوع، وفهرس الفهارس (١/ ٧٢).

(٣) بحثت في نكته فلم أقف على هذه العبارة، ونقلها السيوطي بلفظها في: التدريب (١/ ٤٣) وفيه بدلاً من الحديث: سند الحديث.

(٤) تاج الإسلام أبو سعيد عبد الكريم بن محمد بن منصور التميمي السمعاني المروزي.
قال الذهبي: كان ثقة حافظًا حجة واسع الرحلة. توفي سنة (٥٦٢هـ).
وتارخيه يعرف بـ «تاريخ مرو» وله كتاب آخر في التاريخ ذيّل به تاريخ بغداد.

(٥) لم أقف له على ترجمة فيما بين يدي من مصادر، ولكن ذكره السمعاني في كتابه «الأنساب» (٨/ ٢٢٣).

(٦) وفي التدريب (١/ ٤٤): يعلم.

المتن، (ولا يعرف الإسناد)[١]، والحافظ: الذي يعرف الإسناد[٢]، ولا يعرف المتن[٣]، والراوي: الذي لا يعرف المتن ولا يعرف الإسناد»[٤].

وقال أبو شامة[٥] في كتاب البعث[٦]: «علوم الحديث الآن ثلاثة!! (أشرفها): حفظ متونها[٧]، ومعرفة غريبها، [وفقهها][٨]، [والثاني]: حفظ أسانيدها[٩]، ومعرفة رجالها، وتمييز صحيحها من سقيمها، وهذا كان مهمًا، وقد كفيه المشتغل بالعلم بما صنف فيه وألف[١٠] من

---

(١) سقطت من (د).

(٢) نكت الزركشي (ق٧/أ).

(٣) سيأتي بعد صفحات قول ابن حجر في أنّ الحافظ لا حظّ له في اسم الحفاظ إلا بعد أن يجمع بين الحفظ والمعرفة للمتون، والحفظ للأسانيد والتصحيح والتضعيف.

(٤) نقل الزركشي هذا الكلام بنصه ماعدا تعريف الراوي في نكته (ق٧/أ).

(٥) هو أبو القاسم عبد الرحمن بن إسماعيل بن إبراهيم المقدسي ثم الدمشقي الشافعي المقريء النحوي، الإمام الحافظ العلامة، توفي سنة (٦٦٥هـ).
تذكرة الحفاظ (٤/ ١٤٦٠)، وطبقات الشافعية لابن قاضي شهبة (٢/ ١٦٩)، وطبقات المفسرين للداودي (١/ ٢٦٣).

(٦) وفي نكت ابن حجر (١/ ٢٢٨): المبعث.

(٧) وفي (د): متونه.

(٨) من النكت لابن حجر (١/ ٢٢٩)، ومن التدريب (١/ ٤٤) وفي النسخ كلها: ولفظها.

(٩) من النكت ابن حجر (١/ ٢٢٩)، وفي النسخ: أسانيده.

(١٠) في نكت الحافظ زيادة: فيه.

الكتب، فلا فائدة تدعو إلى تحصيل ما هو حاصل، (والثالث): جمعه، وكتابته، وسماعه، وتطريقه[١]، وطلب العلو فيه والرحلة إلى البلدان، والمشتغل بهذا مشتغل [عما][٢] هو الأهم من علومه النافعة [فضلاً عن العمل به[٣]، الذي هو المطلوب الأول وهو العبادة[٤]] إلا أنه لا بأس به لأهل البطالة[٥] لما فيه من بقاء سلسلة الإسناد المتصلة بأشرف البشر، قال: ومما يزهد في ذلك أنّ فيه يتشارك الكبير والصغير، والفدم[٦]، والباهم[٧]، والجاهل والعالم.

وقد قال الأعمش: حديث يتداوله الفقهاء خير من حديث يتداوله الشيوخ.

---

(١) التطريق هو: البحث عن طرق الحديث ومخارجه.
اللسان (١٠/ ٢٢١)، وتاج العروس (٦/ ٤١٨)، ومختار الصحاح (ص٣٩١).

(٢) من التدريب (١/ ٤٤)، وفي النسخ: بما.

(٣) من (د).

(٤) من النكت لابن حجر (١/ ٢٢٩)، وفي النسخ بلفظ: «فضلاً عن العمل به الذي هو المطلوب الأصلي».

(٥) وفي النكت لابن حجر (١/ ٢٢٩): للبطالين، والبَطالة بالفتح، بطل يبطل بطالة وبطالة أي: (تعطل) فهو بطال.
لسان العرب (١١/ ٥٧)، وتاج العروس (٧/ ٢٢٩).

(٦) الفدم من الناس: العيي عن الحجة والكلام مع ثِقَل ورَخَاوةٍ وقلة فهم.
لسان العرب: (١٢/ ٤٥٠).

(٧) الباهم: صفة للشخص المغلق، الذي لا يميز.
الفاخر: (ص٥٠)، ولسان العرب (١٢/ ٥٧).

ولام إنسان الإمام أحمد في حضور مجلس الشافعي وتركه مجلس سفيان بن عيينة!!

فقال له أحمد: اسكت فإن فاتك حديث بعلو تجده بنزول، ولا يضرك، وإن فاتك عقل هذا الفتى أخاف أن لا تجده[1].

قال ابن حجر: «وفي بعض ما قاله نظر! فإنّ قوله في الفن الثاني: (إنه قد كفيه المشتغل بما صنف فيه) قد أنكره أبو حفص[2] ابن الزبير وغيره، فإنه إن كان التصنيف في الفن يوجب [الاتكال][3] على ذلك وعدم الاشتغال به، فالقول كذلك في الفن الأول، فإنّ فقه الحديث وغريبه لا يحصى كم ألف فيه، بل [لو ادعى مدع أن][4] المؤلفات فيه أكثر[5] من التصانيف في تمييز الرجال والصحيح والسقيم، [لما أبعد بل ذلك هو الواقع][6]. فإن كان الاشتغال بالأول مهمًا فالثاني كذلك، بل أهم!! فإنه [المرقاة][7] إلى الأول[8]».

---

(١) انظر الجرح والتعديل (٧/ ٢٠٣)، وحلية الأولياء (٩/ ٨٩)، ومناقب الشافعي للبيهقي (١/ ٣٣٩).

(٢) وفي التدريب (١/ ٤٤): أبو جعفر.

(٣) وفي (ب): الاشكال، وهو تصحيف.

(٤) من الأصل (١/ ٢٣٠)، وقد سقطت من النسخ.

(٥) وفي الأصل (١/ ٢٣٠): أجمع.

(٦) من الأصل (١/ ٢٣٠)، وليست موجودة في النسخ.

(٧) وفي (ب): الرفاق، وهو تحريف.

(٨) انظر: نكت ابن حجر (١/ ٢٢٩، ٢٣٠).

(قلت): كأنَّ مراد أبي شامة أنَّ الأمر الثاني كفيه المشتغل عن أن ينظر فيه بنفسه، يجتهد ليميز الرجال باجتهاده، ويصحح ويضعف بنقده كما كان السلف الأول يفعلون قبل التدوين، فإنَّ هذا أمر قد دوِّن، وانقطع التصحيح والتضعيف والتعديل والتجريح في هذه الأعصار[1]، وصار الأمر مقلدًا فيه الكتب المدونة في ذلك، بخلاف الكلام في معاني الأحاديث، واستنباط الأحكام منها، والجمع بين مختلفها، وإيضاح مشكلها فإنه بحر لا ساحل له، فلا يزال يفتح لعالم بعد آخر من الاستنباطات والمعاني الدقيقة في الأحاديث ما لم يسبق إليه، ولا حام طائر من قبله عليه[2] فتأمل!!.

ثم قال ابن حجر: «والحق أنَّ كلاً منهما في علم الحديث مهم ولاشك أنَّ من جمعهما حاز القدح المعلى[3] مع قصور فيه إن أخل بالثالث ومن أخل بهما فلا حظَّ له في اسم الحفاظ، ومن أحرز الأول وأخل بالثاني كان بعيدًا من اسم المحدث عرفًا، ومن أحرز الثاني وأخل بالأول لم يبعد عنه اسم المحدث؛ ولكن فيه نقص

---

(١) للمصنف رسالة سماها: التنقيح في مسألة التصحيح، رجَّح فيها جواز التصحيح بمجموع الطرق ، وهو ما يسمى بالصحيح لغيره، وأما الصحيح لذاته فمنع منه، وسيأتي تفصيل لهذه المسألة أثناء الكلام على الحديث الصحيح.

(٢) وفي (ب) : علمه.

(٣) وفي (م): القلبي، وفي (ب): العليا.

بالنسبة إلــى الأول، ومن جمعهمــا مع الثالث فهو أوفــر منهما، ومن اقتــصر على الثالث فــهو أحسن حــظًا، ومن جمع الثلاثة فــهو فقــيه محدث كامل، ومن انفرد باثنين منها كان دونه، إلا أنّ من اقتصر على الثاني والثالث فهو محدث صــرف لا حظَّ له في اسم الفقيه، كما أنّ من انفــرد بالأول فلا حظَّ له في اسم المــحدث، ومن انفــرد بالأول والثالث[1] [فهل][2] يسمى محدثًا؟ فيه بحث» انتهى[3].

وقال التــاج بن السبكي[4] في كتابه [مــعيد][5] النعم: «مــن الناس فرقــة ادعت الحديث فكــان قصارى أمــرها النظر في مــشارق الأنوار

---

(١) وفي التدريب (١/ ٤٥): الثاني.

(٢) من (ب)، وفي بقية النسخ : فهو.

(٣) النكت لابن حجر: (١/ ٢٣٠)، وقد نقله السيوطي بمعناه.

(٤) أبو نصر تاج الدين عبد الوهاب بن علي بن عبد الكافي السبكي.
كتب عن نفسه: «أنا اليوم مجتهد الدنيا على الإطلاق».
قال السيوطي: «وهو مقبول فيما قال عن نفسه».
توفي سنة (٧٧١ هـ).
حسن المحــاضرة (١/ ٣٢٨)، والدرر الكامنة (٣/ ٣٩)، والنجوم الزاهرة (١١/ ١٠٨)
وشذرات الذهب (٦/ ٢٢١)، والبدر الطالع (١/ ٤١٠).

(٥) وفي (ب)، (ع): مفيد بالفاء ، والصواب ما أثبته .

للصغاني[١]، فإن ترقّت[٢] فإلى مصابيح البغوي فظنت أنها [بهذا][٣] القدر تصل إلى درجة المحدثين، وما ذاك إلا لجهلها[٤] بالحديث، فلو حفظ من ذكرناه هذين الكتابين عن ظهر قلب، وضم إليهما[٥] من المتون مثليهما لـم يـكن محدثًا ولا يصير بذلك محدثًا حتى يلج الجمل في سم الخياط، فإن[٦] رامت بلوغ الغاية في الحديث على زعمها اشتغلت بجامع الأصول[٧] لابن الأثير، فإن/ ضمت إليه كتاب علوم الحديث لابن الصلاح أو مختصره المسمى بالتقريب والتيسير للنووي (ق ٢/أ)

---

(١) اسم كتابه كاملاً: «مشارق الأنوار النبوية من صحاح الأخبار المصطفوية»، وهو كتاب مؤلف للجمع بين الصحيحين، وله شروح كثيرة جداً.
الرسالة المستطرفة (ص ١٧٣)، وكشف الظنون (٢/١٦٨٨ـ ١٦٩٠) وقد طبع الكتاب ثلاث طبعات الأولى في بمبى سنة (١٢٩٢هـ)، والثانية بالكنهو سنة (١٣٠١هـ)، والثالثة مع شرح ابن مالك عليه بالأستانة سنة (١٣١١هـ).

(٢) في معيد النعم (ص ٨١): فان ترفّعت ارتقت.

(٣) وكذا في (ب)، وفي (م) بغير الباء.

(٤) وفي (ب): بجهلها.

(٥) وفي (م): إليها.

(٦) من معيد النعم (ص ٨٢)، وفي (م): فإذا.

(٧) جامع الأصول من أحاديث الرسول(ﷺ)، لأبـي السعادات مجد الدين المبارك ابن محمد المعروف بـ: «ابن الأثير».
جمع في هذا الكتاب أصول الكتب الستة، وهي صحيحا البخاري ومسلم، والموطأ، وسنن أبي داود، والترمذي، والنسائي، وسار على منهج رزين السرقسطي في كتابه: «التجريد للصحاح والسنن» إلا أنه زاد عليه زيادات كثيرة.
=

للنووي ونحو ذلك، وحينئذ ينادى من انتهى إلى هذا المقام محدث[١] المحدثين، وبخاري العصر، وما ناسب[٢] هذه الألفاظ الكاذبة فإن من ذكرناه لا يعد محدثًا بهذا القدر، إنما المحدث من عرف الأسانيد والعلل وأسماء الرجال، والعالي والنازل، وحفظ[٣] مع ذلك جملة مستكثرة من المتون، وسمع الكتب الستة، ومسند أحمد، وسنن البيهقي، ومعجم الطبراني، وضم إلى هذا القدر ألف جزء من الأجزاء الحديثية هذا أقل درجاته فإذا سمع ما ذكرناه، وكَتَبَ الطِبَاق[٤] ودار على الشيوخ، وتكلم في العلل، والوفيات، والأسانيد كان في أول

---

الرسالة المستطرفة (ص١٧٤)، وكشف الظنون (١/ ٥٣٥-٥٣٧) وقد طبع الكتاب في عشر مجلدات بتحقيق: عبد القادر الأرناؤوط، وعمل له فهارس في مجلدين ضخمين : يوسف الزبيبي.

(١) وفي (م): بمحدث المحدثين.

(٢) وفي (ب): وناسب.

(٣) سقطت من (ب).

(٤) الطباق: على زنة (فِعال)، وهي جمع تكسير للكثرة ،(لطبقةٍ) على زِنة (فَعَلَة) كَرَقَبة، والمراد بِكَتْبِ الطباق هو كَتْبُ الحديث وجمعه في أجزاء حديثية أو كتب، ومما يستأنس به على ذلك قول لابن نقطة ضمن تجريحه لبقاء بن أبي العليق (ت١٠٦هـ).

قال: «دجال ،زور ألف (طبقة)على عبد الوهاب الأنماطي،وابن خيرون،وكشط أسماء، وألحق أسماء».

تاريخ الإسلام (ج١٨/ ق١/ ٥٥ ، ٥٦)،والعجالة النافعة (ص٢٢- ص٣٢)، والحطة (ص١٢٣).

درجات المحدثين، ثم يزيد الله من[١] يشاء ما يشاء[٢].

وقال في موضع آخر منه[٣]: «ومن الناس طائفة طلبت الحديث وجعلت دأبها السماع على المشايخ، ومعرفة العالي[٤] والنازل، وهؤلاء هم المحدثون على الحقيقة إلا أنَّ كثيرًا منهم يجهد نفسه في (تهجي)[٥] الأسماء والمتون، وكثرة السماع من غير فهم لما يقرؤونه، ولا تتعلق فكرته بأكثر من أني حصلت جزء ابن عرفة[٦] عن سبعين شيخًا، وجزء الأنصارى عن كذا شيخًا، جزء ابن فيل، وجزء البطاقة[٧]، (نسخة أبي مسهر[٨]) وأنحاء ذلك، وإنما كان السلف[٩] يسمعون فيقرؤون فيرحلون فيفسرون ويحفظون فيعملون.

---

(١) وفي(ب): لمن.

(٢) معيد النعم للسبكي (ص٨١ - ص٨٣).

(٣) معيد النعم للسبكي (ص٨٩).

(٤) في معيد النعم (ص٨٩): العالي من المسموع.

(٥) وكذا في الأصل (ص٨٩)، و(ب)، وفي (م): هجي.

(٦) طبع الكتاب مؤخرًا، سنة(١٤٠٦هـ) بتحقيق عبد الرحمن بن عبد الجبار الفريوائى، طبعته دار الأقصى بالكويت.

(٧) انظر للتعريف بهذه الأجزاء: الرسالة المستطرفة (ص٧٠, ٨٩, ٩٠).

(٨) من الأصل (ص٨٩)، وقد سقطت من جميع النسخ.

(٩) في(ب)، (ع): يرحلون يسمعون، وترتيب العبارة: يسمعون فيعون فيرحلون فيقرؤون فيحفظون فيعملون. كما في الأصل (معيد النعم ص٨٩).

وقال ابن حبان[1]: «كل مشتغل بعلم من العلوم فلابد أن يتحقق به أو يكثر منه إلا أهل (الحديث فإنَّ أكثرهم عوام)[2] ولم يتمثل أحد منهم بين يدي عالم، ولا مقرئ، ولا فقيه، ولا نحوي، ولا لغوي ولا أديب، ولا أصولي، [إنما ينشأ][3] الواحد منهم، وقد علم الخط من الكتاب فيعلقه عامي مثله بسماع الحديث، وتطول قراءته بحيث يحصل له أنه إذا قال: قال رسول الله ﷺ يقوله بالرفع، وإذا قال: إنّ رسول الله ﷺ فيقوله بالنصب من كثرة ما يرد له ذلك في قراءة الحديث، فإذا أكثر من السماع لحقه[4] من الزهو والكبر ما جعله يعلو به على الأفاضل والعلماء وصار له تمييز على الصبيان (الذي يسمعهم)[5] وأكثر علمه [أن يعرف][6] أنّ الجزء الفلاني يرويه الشيخ العامي [فلان][7]، وأنّ [فلانة][8] انفردت بالسماع عن فلان، وأنّ فلانًا

---

(١) أبو حاتم محمد بن حبان بن أحمد التميمي البستي، الإمام الحافظ.
قال الخطيب: كان ثقة نبيلاً فهمًا. توفى سنة(٣٥٤هـ).
تذكرة الحفاظ (٣/ ٩٢٠)، وميزان الاعتدال (٣/ ٥٠٦)، ولسان الميزان (٥/ ١١٢).

(٢) ضرب على هذا السطر في(ع).

(٣) من (د)، وفي(م)، (ع): إلا بما شاء، وفي(ب): نشاء.

(٤) من(د) ، وفي بقية النسخ: لغة.

(٥) سقطت من(د).

(٦) من(د)، وقد سقطت من(م).

(٧) من(ب)، (د)،وفي(م): فلاني.

(٨) من(ب)، وفي(م): ثلاثة.

آخر من حدث بالإجازة عن فلان ونحو ذلك من غير حفظ الإسناد[١] ولا متن ولا بحث في مشكل، والفاضل منهم الكبير القدر الذي يفرق بين بعض ما يشكل [كعيينة وعتيبة][٢]، وبريد ويزيد، وهيهات ليس علم الحديث هذا، ألا[٣] ترى إلى محدثي الصدر الأول كيف كانوا!! كـ: سفيان الثوري، والأوزاعي، وشعبة، وابن معين، وأنظارهم»، ولبعضهم[٤]:

إنَّ الذي يَرْوِي وَلَكِنَّهُ يَجْهَلُ مَا يَرْوِي وَمَا يَكْتُبُ
كَصَخْرَةٍ [تَنْبُعُ أَمْوَاهُهَا[٥]] فتَسْقِي الأَرَاضِيَ وَهِيَ لاَتَشْرَبُ[٦]

وقال آخر:

وَمُحَدِّثٌ قَدْ صَارَ غَايَةُ عِلْمِهِ أَجْزَاء يَرْوِيْهَا عَن الدِّمْيَاطِي
وَفُلانَةٌ تَرْوِي حَدِيْثاً عَالِياً وَفُلانُ يَرْوِيَ ذَاكَ عَنْ أَسْبَاطِ

---

(١) من(د).

(٢) من(د)، وفي بقية النسخ: كهيئةوغيبة.

(٣) وفي(ب)، (ع): إلى.

(٤) هو أبو الحسن علي بن إبراهيم بن سلمة بن بحر القطان القزويني، أديب فاضل محدث حافظ. توفي سنة(٣٤٥هـ).
معجم الأدباء(١٢/٢١٨)، وطبقات المفسرين للداودي (١/ ٣٨٢).

(٥) من(د)، والتدريب(١/ ٤٧)، والنكت للزركشي(ق٦/أ) وفي(م): تتبع أفواهها، وفي(ب): نبيع.

(٦) انظر: نكت الزركشي(ق٦/أ).

وَالفَـرْقُ بَيْنَ غَرِيْـبهم وَعَـزِيْزهم　　وافْـصِحْ عَنِ الخَـيَّـاطِ والحَنَّاطِ
وَأَبو فُـلانٍ مَا اسْـمُـه وَمَنِ الذي　　بَـيْـنَ الأنـامِ مُـلَـقَّـبٌ بِـسـنـاطِ
وَعُلُومُ دِيْـنِ الله نَادَتْ جَـهْــرةً　　هَذَا زَمَــانٌ فِــيْــهِ طَيٌّ بِسَــاطِي

وقـال أبو طالب[1] المكي في كـتاب قـوت القلوب: «قد اخـتلط الأمر في هذا الـزمان فصـار المتكلمون يُدْعـون علماء، (والقـصاص يسمون عـارفين، والرواة النقلة يقال علماء من غيـر/ فقه في دين ولا بصيرة في فن)[2]»[3]. (ق ٢/ب)

وقال الغزالي[4] في الإحياء في (باب: أصناف المغـترين): «وفرقة أخـرى استـغـرقوا أوقـاتهم في علم الحـديث ـ أعني في سـماعـه،

---

(١) أبو طالب محمد بن علي بن عطية، المعروف بـ (المكي)، الزاهد الواعظ. توفي سنة (٣٨٦هـ).
واسم كتـابه بالكامل «قوت القلوب في مـعاملة المحبـوب ووصف طريق المريد إلى مقام التوحيد» ذكر فيه أشياء منكرة مستشنعة في الصفات.
تاريخ بغداد (٣/ ٨٩)، وميزان الاعتدال (٣/ ٦٥٥)، وكشف الظنون (٢/ ١٣٦١).
(٢) العبارة بين القوسين سقطت من(د).
(٣) قوت القلوب (٢/ ٣٨) بالمعنى.
(٤) أبو حامد محمد بن محمـد بن الغزالي الطوسي، الشيخ الإمام، له أمور في العقيدة خالف فيها مذهب السلف. توفي سنة (٥٠٥هـ).
تبيين كذب المفتري لابن عساكر (ص٢٩١ ـ ٣٠٦)، (سير أعلام النبلاء ـ ١٩/ ٣٢٢ ـ ٣٤٦)، وشذرات الذهب (٤/ ١٠).

[وجمع[1]] الروايات الكثيرة منه، وطلب الأسانيد الغريبة العالية [فهمة[2]] أحدهم أن يدور في البلاد[3]، ويرى الشيوخ ليقول[1]: أنا

(١) من(د)، ومن الإحياء (٢٠٣٨/١١)، وفي بقية النسخ: جميع.

(٢) من الإحياء (٢٠٣٨/١١)، وفي النسخ: فهم.

(٣) هذة ليست مثلبة حتى يعيب الغزالى بها من حفظ الله بهم سنة نبيه . . . وكيف يعيب رحلتهم، والله تعالى قد فتح لهم باب الرحلة فقال: ﴿وَمَا كَانَ ٱلۡمُؤۡمِنُونَ لِيَنفِرُواْ كَآفَّةٗ ...﴾ [التوبة: ١٢٢]. وفتحه لهم صاحب السنة العصماء ﷺ فقال: «من سلك طريقًا... الحديث»، وكيف ينكر عليهم رحلاتهم، وهذا عكرمة مولى ابن عباس يفسر قول الله تعالى: ﴿العابدون الحامدون السائحون ...﴾ فيقول: هم طلبة الحديث.

ويقول إبراهيم بن أدهم: «إنَّ الله تعالى يرفع البلاء عن هذه الأمه برحلة أصحاب الحديث».

وقال الشعبي: «لولا أنَّ رجلاً سافر من أقصى الشام إلى أقصى اليمن فحفظ كلمة تنفعه فيما يستقبله من عمره، رأيت أنَّ سفره لا يضيع».

وقال أبو الفضل العباس بن محمد الخراساني:

رَحَلْتُ أَطْلُبُ أَصْلَ العلمِ مُجْتَهِدًا ... وَزِينَةُ المَــرْءِ فــي الدُّنْيا الأحَادِيثُ

لا يَطْلُبُ العِلْـمَ إلا بَــاذِلٌ ذَكَـرٌ ... وَلَيْــسَ يَبْغَضُــهُ إلا المَخَـانِيثُ

وحتى لو وجد من هؤلاء المحدثين من لا يفقه ما يرويه فإنَّ هذا ليس مدعاة لهذه الحملة التي حملها المتكلمون ومنهم الغزالي فإنَّ النبي ﷺ قد أمر بالتبليغ عنه ولو آية، فقال: «بلِّغوا عني ولَوْ آيَةً»، وقال: «فَلْيُبَلِّغِ الشَاهدُ منكُم الغَائب» ولولا هؤلاء النقلة من المحدثين لما استطاع أحد أن يستنبط فقهًا ولا أن يبني حكمًا، وما أصدق قول أبي الحسن الأرمنازي حيث قال في مدح أهل الحديث ورواته:

ألاَ إنَّ خَيْرَ النَّاس بَعْدَ مُحَمَّد ... وَأصْحَابه والتَابعِيْنَ بإحْسَان

أُنَاسٌ أَرَادَ الله إِحْيَاءَ دِيْنِهِ ... بحفْظِ الذي يُرْوَى عن الأوَلِ والثَاني

الرحلة للخطيب (ص٤٦، ٤٧، ٤٩)، والعالي والنازل (ص٥٤)، وشرف أصحاب =

أروي عن فلان، ولقد لقيت[2] فلانًا، ومعي من الأسانيد ما ليس مع غيري!! [وغرورهم][3] من وجوه منها:

أنهم كحملة الأسفار [فإنهم][4] لا يصرفون العناية إلى فهم معاني السنة فعلمهم قاصر، وليس معهم إلا النقل، ويظنون أنّ ذلك يكفيهم.

**(ومنها)**: أنهم إذا لم يفهموا معانيها لا يعملون بها، وقد يفهمون بعضها أيضًا ولا يعملون به[5].

**(ومنها)**: أنهم يتركون العلم الذي هو فرض [عين][6] وهو معرفة معالجة القلب ويشتغلون بتكثير الأسانيد وطلب العالي[7] منها ولا حاجة بهم إلى شيء من ذلك[8].

= الحديث للخطيب (ص ٣ - ص٥)، وشعار أصحاب الحديث لأبي أحمد الحاكم، ومكانة أهل الحديث د/ ربيع بن هادى.

(١) من(د)، وفي بقيه النسخ: فيقول.

(٢) وفي الإحياء (١١/ ٢٠٣٨): رأيت.

(٣) من (د)، ومن الإحياء، وفي بقيه النسخ: وعزروهم.

(٤) وفي(ب)، (ع): كأنهم.

(٥) من(د)، ومن الإحياء (١١/ ٢٠٣٨)، وقد سقطت من النسخ الثلاثة.

(٦) من الإحياء (١١/ ٢٠٣٨)، وفي(م): عليهم، وفي (ب)، (ع)، (د): عينهم.

(٧) وفي(ب): المعاني.

(٨) هذه شبهة كثير من المتكلمين و المتصوفين دعوى أنّ العناية بالحديث، وجمع طرقه لا تعلق لها بالقلوب، ولا بمعالجة القلوب، وأنّ القلوب تعالج بالنظر وحده وبالتفكر =

(**ومنها**): وهو[١] الذي أكب عليـه أهل[٢] الزمـان أنهم أيضًـا لا يقومون بشرط السماع فإنَّ السماع بمجرده وإن لم يكن له فائدة ولكنه مهم في نفسه للوصـول إلي إثبات الحديث إذ التـفهم بعـد الإثبات والعمل بعد التفهـم، فالأول السماع، ثم الفهم[٣]، ثم الحفظ، ثم

---

= وحده، وهذا من تلبيسات إبليس.

قال ابن القيم رحـمه الله: «ومن كيد الشيطان بأصحـاب الآراء والتصوف أن ألقى على ألسنتـهم أن كلام الله ورسـوله ظواهر لفظيـة لا تفيـد اليقـين .. ومن كيـد الشيطان بهم أيضًـا ما أوحاه إليهم: أنَّ وراء العلم طريقـاً إن سلكوه أفضى بهم إلى كشف العيان، وأغناهم عن التقيـد بالسنة والقرآن، فحسَّن لهم رياضة النفوس وتهذيبـها .. والعمل على تفـريغ القلب، وخلوِّه من كل شيء، حتى ينتقش فـيه الحق بلا واسطة تعلم، فلما خلا من صورة العلم الـذي جاء به الرسول نقش فيه الشيطان بحسب ما هو مستعد له من أنواع الباطل».

فالاشتغال بعلوم الحديث، ونقله بأسانيـده ترقيق للقلوب المؤمنة لأن الحديث كما قال الخطيب: «يشـتمل على معـرفة أصول التـوحيد، وبـيان ما جـاء من الوعد والوعيد، وصفـات رب العالمين تعالى عن مقالات الملحدين، والإخـبار عن صفة الجنة والنار، من صنوف العـجائب، وعظيم الآيات، وذكـر الملائكة المـقربين، ونعت الصافين والمسبحين».

إغاثـة اللهفـان ( ١/ ١٣٩ )، وشرف أصحـاب الحديـث ( ص٣)،ومعرفـة علوم الحديث(ص٧٦)،و مكانة أصحاب الحديث(ص٤٨).

(١) وفي (ب): هو بغير واو أولى.

(٢) سقطت من (ب).

(٣) وفي الإحياء: التفهم.

العمل، ثم [النشر][1]، وهؤلاء اقتصروا من الجملة على السماع، ثم تركوا حقيقة السماع فترى الصبي في مجلس الشيخ والحديث يقرأ والشيخ ينام، والصبي يلعب ثم يكتب اسم الصبي في السماع، فإذا كبر تصدى يُسمع[2] منه، والبالغ الذي يحضر ربما يغفل ولا يسمع ولا يصغي، ولا يضبط، وربما يشتغل بحديث وينسخ[3]، والشيخ الذي يقرأ عليه لو صحَّف وغيَّر ما يقرأ عليه لم يشعر به، ولم يعرفه، وكل ذلك جهل وغرور إذ الأصل في الحديث أن يسمعه من رسول الله ﷺ ([فيحفظه][4] كما سمعه (من رسول الله ﷺ[5]))، [ويرويه][6] كما [حفظه[7]]، فتكون الرواية عن الحفظ والحفظ عن السماع فإن عجزت عن سماعه من رسول الله ﷺ سمعته من الصحابة أو التابعين، وصار سماعك عن الراوي كسماع من يسمع من رسول الله ﷺ، وهو: أنْ [تُصغي[8]] [التسمع[9]]، فتحفظ، وتروي كما حفظت،

---

(١) من الإحياء: (١١/٢٠٣٨)، وفي النسخ: السر.

(٢) وفي الإحياء: ليسمع.

(٣) وفي الإحياء: أو نسخ.

(٤) وفي (م): فتحت، وفي (ب): متحفظ، والتصحيح من الإحياء (١١/٢٣٩).

(٥) سقطت من (د).

(٦) من الإحياء (١١/٢٠٣٩)، ومن(د)، وفي بقية النسخ: وترويه.

(٧) من الإحياء (١١/٢٠٣٩) و (د)، وفي بقيه النسخ: حفظته.

(٨) من الإحياء، (د) وفي (ع) : أن يصغي.

(٩) من الإحياء (١١/٢٠٣٩)، وقد سقطت، وفي (د): ليحفظ ويروي.

وتحفظ كما سمعت بحيث لا تغير منه حرفًا ولو غير غيرك منه حرفًا وأخطأ علمت خطأه، إلى أن قال: وصحة السماع لا تعرف من قول المحدثين، لأنه ليس من علمهم، بل من علم [علماء الأصول[1]] بالفقه، ولو سمعوا على الشرط لكانوا مغرورين في اقتصارهم على النقل، وفي إفناء أعمارهم في جمع الروايات والأسانيد، وإعراضهم عن مهمات الدين، ومعرفة معاني الأخبار، بل الذي يقصد من الحديث سلوك طريق الآخرة، وربما يكفيه الحديث الأول الواحد عمرًا كما روي عن بعض الشيوخ أنه حضر مجلس السماع، فكان أول حديث رُوي: قوله ﷺ: «**مِنْ حُسْنِ إسلامِ المَرْءِ تَرْكُهُ مَا لاَ يَعْنِيْه**[2]». فقام وقال: يكفيني هذا حتى أفرغ منه، ثم أسمع غيره،

---

(١) من الإحياء (١١/ ٢٠٤٠)، وفي النسخ: من علم أصول الفقه.

(٢) الحديث صحيح. و قد ورد من طرق عديدة:

فمن طريق حجاج بن دينار عن شعيب بن خالد عن حسين بن علي مرسلاً بلفظ: «**إنَّ مِنْ حُسْنِ إسْلامِ المَرْءِ قِلةَ الكَلامِ فِيمَا لايعنيه**». رواه مالك (كتاب حسن الخلق ـ باب ما جاء في حسن الخلق ـ ٢/ ٩٠٣)، وبنحوه الإمام أحمد (١/ ٢٠١)، ورواه الطبراني في الكبير (٣/ ١٣٨ـ رقم ٢٨٨٦)، والصغير (٢/ ١١١) مرفوعًا عن علي بن الحسين عن أبيه.

ومن حديث الزهري عن أبي سلمة عن أبي هريرة مرفوعًا رواه الترمذي (كتاب الزهد ـ باب حدثنا سليمان بن عبد الجبار ـ ٤/ ٥٥٨) وقال عقبه: وهكذا روى غير واحد من أصحاب الزهري عن الزهري عن علي بن حسين عن النبي ﷺ نحو ذلك حديث مالك مرسلاً ،وهذا عندنا أصح من حديث أبي سلمة عن أبي هريرة وعلي بن حسين لم يدرك علي بن أبي طالب ،و ابن ماجة (كتاب الفتن ـ باب =

فهكذا يكون سماع الأكياس الذين يحذرون الغرور»[1].

وقال الخطيب في الكفاية[2]: «قد استفرغت طائفة من أهل زماننا وسعها في كَتْب الأحاديث [والمثابرة][3] على جمعها من غير أن يسلكوا ـ مسلك المتقدمين وينظروا نظر السلف [الماضين][4] في حال الراوي والمروي وتمييز سبيل المرذول[5] والمرضي واستنباط [ما في][6] السنن من الأحكام وإثارة المستودع فيها من الفقه بالحلال والحرام، بل

= كف اللسان عن الفتنة ـ (٢/ ١٣١٥)، والخطيب في تاريخه (٤/ ٣٠٩)، و الحديث عزاه السيوطي في الجامع الصغير: للحاكم في الكنى من طريق «أبي بكر الصديق»، والشيرازي في الألقاب من طريق «أبي ذر»، وللحاكم في تاريخ نيسابور من طريق «علي بن أبي طالب»، وللطبراني في الصغير (٢/ ٤٣)، والأوسط من طريق «زيد ابن ثابت» بإسناد ضعيف.

قال الهيثمي (٨/ ١٨): ورجال أحمد، والكبير ثقات.

وصححه ابن عبد البر، والسيوطي، ومن المعاصرين الألباني وحسنه النووي.

انظر: فيض القدير (٦/ ١٣)، والتيسير (٣/ ٣٠٩)، وصحيح الجامع الصغير (٥/ ٢١٦).

(١) انظر إحياء علوم الدين (١١/ ٢٠٣٨ـ ٢٠٤١).

(٢) الكفاية (ص٣٢).

(٣) من الكفاية (ص٣٢)، وفي النسخ: المنابرة.

(٤) من الكفاية (ص٣٢)، و في م، ع، د: المبرزين، وفي (ب): والمبرزين.

(٥) وكذا في(ب)، وفي الأصل: الرذول.

(٦) من الكفاية (ص٣٢)، وفي النسخ: من.

{قنعوا}[١] من الحديث باسمه، واقتصروا على كَتْبه في الصحف[٢] ورسمه، فهم جهلة[٣] أغمار[٤]، {وحملة}[٥] أسفار، قد تحملوا المشاق الشديدة، وسافروا[٦] إلى البلدان البعيدة، {وهان عليهم الدأب والكلال[٧]، واستوطئوا مراكب الحل والارتحال، وبذلوا الأنفس والأموال، وركبوا المخاوف والأهوال، شعث الرؤوس، شحب الألوان، خمص[٨] البطون، نواحل الأبدان[٩]}، يقطعون أوقاتهم بالسير في البلاد طلبا لما علا من الإسناد، لا يريدون شيئًا سواه

---

(١) من (ب)، وقد سقطت من (م).

(٢) وفي(د): في صحفه.

(٣) من الكفاية (ص٣٢)، وفي النسخ الأربعة زيادة: جهله.

(٤) الأغمار: جمع (غُمر) بالضم، وهو الجاهل الغرّ الذي لم يجرّب الأمور.
لسان العرب (٥/ ٣٢)، وتاج العروس (٣/ ٤٥٣).

(٥) من الكفاية (ص٣٢)، (د) وفي بقيه النسخ: لحم.

(٦) وفي (ب)، (ع): وسافرا ـ بالتثنية ـ.

(٧) الدأب: هو السوق الشديد، والطرد للدابة، وأدأب الرجل الدابة إدآبا إذا أتعبها.
والكَلال: من كَلَّ يكلّ، وكللت من المشي أكلّ كلالاً، وكلالة، أي: أعييت.
والمعنى: هان على هؤلاء المذكورين التعب، والنصب، والإعياء.
لسان العرب (١/ ٣٦٩، ١١/ ٥٩١).

(٨) الخَمْصُ، والخَمَصُ، والمَخْمَصَةُ: الجوع، وهو خلاء البطن من الطعام، والمعنى: أي: خالية بطونهم من الطعام، لما هم فيه من الفقر.
لسان العرب (٧/ ٣٠)، وتاج العروس (٤/ ٣٩٠).

(٩) من الكفاية (ص٣٢)، وقد سقطت من النسخ الأربعة (ص ٢٤٥).

ولا يبتغون[١] إلا إياه، يحملون عن من لا تثبت عدالته، ويأخذون[٢] ممن لا تجوز أمانته ويروون/ عن من لا يعرفون صحة حديثه، [ولا يتيقن ثبوت سماعه[٣]] ويحتجون بمن لا يحسن قراءة [صحيفته[٤]]، ولا يقوم بشيء من شرائط الرواية، ولا يفرق[٥] بين السماع والإجازة، ولا يميز بين المسند والمرسل، والمقطوع والمتصل، [ولا يحفظ اسم شيخه الذي حدثه حتى يستثبته من غيره[٦]]، ويكتبون عن الفاسق[٧] [في فعله، المذموم في مذهبه، ومن المبتدع في دينه[٨]]، فجرّ هذا الفعل منهم للوقيعة في سلف العلماء، وسهل[٩] طريق الطعن عليهم لأهل البدع والأهواء حتى ذم الحديثَ وأهلَه بعضُ من ارتسم بالفتوى في الدين، ورأى عند إعجابه بنفسه أنه أحد الأئمة المجتهدين، بصدوفه عن الآثار إلى الرأي المرذول، وتحكمه في الدين[١٠] برأيه[١١] المعلول

(ق٣/أ)

---

(١) وفي (د): ولا يتبعون.

(٢) وفي نسخه من نسخ الكفايه، وكذلك في النسخ: ويسمعون.

(٣) من الكفاية (ص ٣٣)، وقد سقطت من بقية النسخ.

(٤) من الكفاية (ص٣٣) و(ب)، وفي (م)، (ع): صحيفة.

(٥) وفي (د) : ولا يفرقون .

(٦) من الكفاية (ص٣٣)، وقد سقطت من جميع النسخ .

(٧) من الكفاية (ص٣٣)، وفي جميع النسخ: عن الفاسق والمبتدع.

(٨) من الكفاية (ص٣٣)، و قد سقطت من النسخ جميعها .

(٩) وفي (ب) : سبيل .

(١٠) سقطت من: ب.

(١١) وفي (د)، ونسخة أخرى من الكفاية: باجتهاده.

وذلك منه غاية الجهل ونهاية التقصير عن مرتبة الفضل، [ينتسب[1]] إلى قوم [تهيبوا كد الطلب[2]]، ومعاناة ما فيه من الشقة والنصب، وأعيتهم الأحاديث أن يحفظوها، واختلفت عليهم الأسانيد ولم يضبطوها، فجانبوا ما استثقلوا[3]، وعادَوا ما جهلوا، وآثروا البدعة، واستلذوا الراحة، ثم تصدروا [في][4] المجالس قبل الحين الذي يستحقونه، وأخذوا أنفسهم بالطعن على العلم الذي لا يحسنونه[5]، إن تعاطى أحدهم رواية حديث فمن صحف ابتاعها من غير سماع لها، ولا معرفةٍ بحال ناقلها، وإن[6] حفظ شيئًا منها خلط الغث والسمين، وألحق الصحيح بالسقيم، وإن قُلِبَ عليه إسناد خبر[7] أو سُئل[8] عن علةٍ تتعلق بأثر تحيَّر واختلط وعبث بلحيته [وامتخط[9]] توريةً عن مستور جهالته فهو كالحمار في طاحونته، ثم رأى ممن يحفظ

---

(١) من الكفاية (ص٣٣)، وفي بقية النسخ: يتسبب.

(٢) من الكفاية (ص ٣٣)، وفي (م)، (ب)، (ع): يهيبوا كذا طلب، وفي (د): بياض.

(٣) وفي (ب): ما اشتغلوا.

(٤) من (د).

(٥) ومن الكفاية (ص٣٣)، و(د)، وفي (م)، (ب): يحسبونه .

(٦) وفي(ب): فان.

(٧) وفي (ب): جزء.

(٨) وفي (ب): سبيل.

(٩) سقطت من (م).

الحديث ويعانيه، ما ليس في وسعه الجريان فيه، فلجأ إلى الازدراء بفرسانه، واعتصم بالطعن على الراكضين في ميدانه، كما أخبرنا أبو بكر محمد بن عمر[1] بن جعفر الخرقي[2] [أنا[3]] أحمد بن جعفر ابن محمد بن سلم الخُتُّلي[4] نا[5] أبو العباس أحمد بن علي الأبَّار[6] قال

---

(١) وفي (ب): عمران.

(٢) أبو بكر محمد بن عمر بن جعفر الخِرقي ـ بكسر ففتح وقد تصفحت في الأصل إلى الحرقي ـ يعرف بـ: ابن درهم أو بـ: الدرهمي، سمع أبا بكر بن خلاد النصيبي، وأبا بكر بن مالك القطيعي، وغيرهما.

قال الخطيب: «كتبنا عنه، وكان صدوقًا». توفي سنة(٤٣٠).

تاريخ بغداد (٣/ ٣٨)، والأنساب للسمعاني (٥/ ٣٤٠).

(٣) من الكفاية (ص٣٤)، و(د)، وفي( م)، (ب)، (ع): أن.

(٤) أبو بكر أحمد بن جعفر بن محمد الخُتُّلي ـ بضم الخاء وتشديد التاء ـ كتب عنه الدارقطني.

قال بالخطيب البغدادي: «كان صالحًا دينًا، مكثرًا، ثقةً ثبتًا. كتب في القراءات أمرًا عظيمًا، والتفاسير». توفي سنة(٣٦٥هـ).

والختلي: نسبة إلى قرية على طريق خراسان إذا خرجت من بغداد.

تاريخ بغداد (٤/ ٧١)، والأنساب (٥/ ٤٤، ٤٦).

(٥) وفي الكفاية (ص٣٤): قال: حدثنا.

(٦) أبو العباس أحمد بن علي بن مسلم النخشبي، المعروف بـ: الأبار سكن بغداد، وحدث بها عن مسدد وغيره.

قال الخطيب: «كان ثقةً، حافظًا، متقنًا، حسن المذهب». مات سنة (٢٩٠هـ).

والأبار: بفتح الألف وتشديد الباء: نسبة إلى عمل الإبر، وهي جمع الإبرة التي يخاط بها الثوب.

=

رأيت بالأهــواز[١] رجلاً قد حف[٢] شاربه وأظنه قد اشترى كتبًا، وقعد[٣] للفتيا، فذكروا أصحاب الحديث، فقال: ليسوا بشيء، [وليس][٤] يساوون شيئًا، فقلت له: أنت لا تحسن تصلي!!. قال: أنا؟؟ قلت: نعم، قلت: إيش تحفظ عن رسول الله ﷺ اذا افتتحت الصلاة ورفعت يديك؟؟ فسكت، [قلت له: وإيش تحفظ عن رسول

= تاريخ بغداد (٤/ ٣٠٦)، وطبقات الحنابلة (١/ ٥٢)، وتذكرة الحفاظ (٢/ ٦٣٩)، وسير أعلام النبلاء (١٣/ ٤٤٣)، واللباب(١/ ٢٣).

(١) آخرها زاي، وهي جمع: (هَوْز)، وهي كلمة تنطق بالعربية أصلاً: (حَوْز)، ثم استعملها الفرس فقلبوا الحاء إلى هاء على عادتهم في ذلك، فقالوا: (هوز) وهي إلى اليوم تسمى (بالأهواز) أو إقليم (خوزستان).

معجم البلدان (١/ ٢٨٤)، وبلدان الخلافة (ص ٢٦٧)، وأطلس العالم المصور مادة (إيران).

(٢) حفّ شاربه، يحفه حفًّا أي أحفاه ومنه حديث: «حُفُّوا الشَارِبَ...»، وهو: المبالغة في قصه أو هو مأخوذ من حافتي الشيء، أي: جانبيه وطرفيه، وعلى هذا يكون معنى حفّ الشارب أي: قص ما زاد على حافتيه أي: من جهة الفم، ويؤيده حديث المغيرة بن شعبة أن النبيﷺ قال له ـ وقد وفي شاربه ـ: «أقصه لك على سواك» .وهو حديث صحيح عند أبي داود وفي الشمائل للترمذي.

لسان العرب (٩/ ٥٠ )، وتاج العروس (٦/ ٧٢)، والنهاية لابن الأثير (١/ ٤١٠)، ومختصر شمائل الترمذي للألباني (ص٩٤).

(٣) من(م)، و(ب)، (ع) وفي الكفاية (ص٣٤)،و(د): وتعبأ.

(٤) من الكفاية (ص٣٤)، ومن(ب)، (د) ،وفي(م)، (ع) :وليسوا.

الله ﷺ إذا وضعت يديك على ركبتيك؟ فسكت][1]!! قلت: فإيش تحفظ عن رسول الله ﷺ إذا سجدت؟؟ فسكت!! قلت: مالك لا [تكلم][2]؟ ألم أقل لك: إنك لا تحسن تصلي!!. أنت إنما قيل لك تصلي الغداة ركعتين، والظهر أربعًا فالزم ذا خيرًا لك من أن تذكر أصحاب الحديث فلست بشيء ولا تحسن شيئًا.

فهذا المذكور مثله في[3] الفقهاء كمثل من تقدم ذكرنا له ممن انتسب إلى الحديث ولم يعلق به منه غير سماعه وكتبه دون نظره في أنواع علمه.

وأما المحققون فيه والمتخصصون به فهم الأئمة والعلماء، والسادة[4] الفقهاء، أهل الفضل والفضيلة والمرتبة الرفيعة، حفظوا على الأمة أحكام الرسول، وأخبروا عن أنباء[5] التنزيل، وأثبتوا ناسخه ومنسوخه، وميزوا محكمه ومتشابهه، ودوَّنوا أقوال النبي ﷺ وأفعاله، وضبطوا على اختلاف الأمور، (أحواله)[6] في يقظته ومنامه وقعوده وقيامه

---

(١) سقطت من (م).

(٢) من الكفاية (ص٣٤)، و (د)، وفي بقية النسخ: لا تتكلم ـ بتائين ـ.

(٣) من (ب)، (ع)، ومن الكفاية (ص٣٤)، وفي (م): من

(٤) وفي (ب) بغير واو.

(٥) من الكفاية (ص٣٥)، وفي (ب): أنها.

(٦) سقطت من (ب).

وملبسه ومركبه ومأكله ومشربه، حتى القلامة من ظفره ما كان يصنع بها[١]، والنخامة من فيه كيف كان يلفظها، وقوله عند كل فعل يحدثه [ولدى][٢] كل موقف يشهده تعظيمًا لقدره ﷺ ومعرفة لشرف ما ذكر عنه وعُزي إليه، وحفظوا مناقب صحابته ومآثر عشيرته، وجاءوا بسير الأنبياء ومقامات الأولياء، واختلاف الفقهاء، ولولا عناية أصحاب الحديث بضبط السنن وجمعها واستنباطها من معادنها، والنظر في طرقها لبطلت الشريعة وتعطلت أحكامها [ إذ ][٣] كانت مستخرجة من الآثار المحفوظة، ومستفادة من السنن المنقولة، فمن عرف/ للإسلام[٤] حقه، وأوجب للدين حرمته أكبر أن يحتقر من (ق ٣/ ب) عظَّم الله تعالى شأنه وأعلى [مكانته[٥]] وأظهر حجته، وأبان فضيلته ولم يرتق بطعنه إلى حزب الرسول وأتباع الوحي وأوعية الدين وخزنة[٦] العلم الذين ذكرهم الله تعالى في كتابه فقال: ﴿وَالَّذِينَ

---

(١) روي أنّ النبي ﷺ كان إذا احتجم أو أخذ من شعره أو من ظفره ذهب به إلى البقيع فدفنه، والحديث رواه أبو الشيخ في كتاب أخلاق النبي (ص٢٥٨)، وهو غير ثابت بهذا السند، لأن فيه ـ يعقوب بن الوليد الأزدي كذبه الإمام أحمد وغيره ـ كما في التقريب (٣٨٧).

(٢) من الكفاية (ص٣٥)، وفي النسخ الأربعة: وكذا.

(٣) من الكفاية (ص٣٥)، وفي (م): إذا.

(٤) وفي (م): الإسلام.

(٥) من (د)، وفي النسخ: مكانه.

(٦) وفي (ب): وخدمة.

اتَّبَعُوهُم بِإِحْسَانٍ رَّضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ وَرَضُوا عَنْهُ﴾ [(١)]، وكفى المحدث شرفًا أن يكون اسمه مقرونًا باسم رسول الله ﷺ وذكره متصلاً بذكره ﴿ذَلِكَ فَضْلُ اللَّهِ يُؤْتِيهِ مَن يَشَاءُ وَاللَّهُ ذُو الْفَضْلِ الْعَظِيمِ﴾ [(٢)] والواجب على من خصه الله تعالى بهذه المرتبة وبلغه إلى هذه المنزلة أن يبذل مجهوده في تتبع آثار رسول الله ﷺ، وسننه، وطلبها من مظانها وحملها عن[(٣)] أهلها والتفقه بها، والنظر في أحكامها، والبحث عن معانيها والتأدب بآدابها، وينصرف عن ما يقل نفعه وتبعد فائدته، من طلب الشواذ والمنكرات وتتبع الأباطيل والموضوعات، ويوفي الحديث حقه في الدراسة والحفظ والتهذيب والضبط، ويتميز [بما تقتضيه حاله][(٤)]، [ويعود][(٥)] عليه [زينه][(٦)] وجماله، فقد أخبرنا أبو بكر أحمد بن محمد بن أحمد بن غالب الخوارزمي[(٧)] قال: قُرِيء على أبي أحمد الحسين بن علي

---

(١) سورة التوبة: آية ١٠٠.

(٢) سورة الجمعة: آية ٤.

(٣) وفي (ب): على.

(٤) من الكفاية (ص ٣٥)، وفي النسخ: لما يقتضيه حاله.

(٥) من الكفاية (ص ٣٥)، وفي النسخ: وتعود.

(٦) من الكفاية (ص ٣٥)، وفي النسخ: زينته.

(٧) هو البرقاني، وستأتي ترجمته في قسم الحديث الصحيح في أثناء الكلام على المستخرجات.

التميمي[١] وأنا أسمع حدثكم محمد بن المسيب[٢] نا أبو الخصيب[٣] المصيصي[٤] إملاء قال: سمعت سعيد بن المغيرة[٥] يقول: سمعت

---

(١) أبو أحمد الحسين بن علي بن محمد المعروف بـ: حسينك.
قال أبو بكر البرقاني عنه: «كان ثقةً جليلاً، وكان من أثبت الناس وأنبلهم».
مات سنة (٣٧٥هـ).
تاريخ بغداد (٨/ ٧٤)، ونزهة الألباب (ق٣٧/ ب).

(٢) أبو عبد الله محمد بن المسيب بن إسحاق النيسابوري الأرغياني الإسفنجي، الحافظ، العابد، كان من الجوالين في طلب الحديث. مات سنة (٣١٥هـ).
سير أعلام النبلاء (١٤/ ٤٢٢)، وتذكرة الحفاظ (٣/ ٧٨٩)، والبداية والنهاية (١١/ ١٥٧)، وشذرات الذهب (٢/ ٢٧١).

(٣) ذكر الذهبي في سير أعلام النبلاء (١٤/ ٤٢٣) من ضمن شيوخ محمد بن المسيب المتقدم: سعيد بن رحمة المصيصي ولم أقف له على ترجمة فيما بين يدي من كتب الرجال لا بهذا الاسم، ولا بكنية: أبي الحصيب!!. فلعله هو صاحب الكنية.

(٤) من الكفاية (ص٣٦)، وفي النسخ: أبو الحصيب الصيصي، والمصيصي ـ بكسر الميم والياء المنقوطة باثنتين من تحتها بين الصادين المهملتين، الأولى مشددة، هذه النسبة إلى بلدة كبيرة يقال لها: المصيصة، وتقع على نهر جيحان، وموقعها بالتسمية الحديثة في جنوب غرب تركيا، ولا وجود لها على الخارطة اليوم.
الأنساب للسمعاني (١٢/ ٢٩٧)، ومعجم البلدان (٥/ ١٤٤)، ولكنه قال: «المصيصة» ـ بالفتح ثم الكسر ـ وبلدان الخلافة (ص١٦٢)، وأطلس العالم (ص٣٩).

(٥) (س) أبو عثمان سعيد بن المغيرة الصياد المصيصي، وثقه: أبو حاتم، وابن حبان وقال: ربما أغرب ـ والذهبي، وابن حجر، من العاشرة. مات في حدود العشرين.
تهذيب التهذيب (٤/ ٨٨)، والجرح والتعديل (٤/ ٦٧) والكاشف (١/ ٣٧٣)، وتقريب التهذيب (ص١٢٦).

مخلد بن الحسين[١] يقول: «إن كان الرجل يسمع العلم اليسير فيسود به أهل زمانه، يعرف ذلك في صدقه وفي ورعه، وإنه ليروي اليوم خمسين ألف حديث لا تجوز شهادته على قلنسوة».

وقال الشيخ تقي الدين السبكي: «سألت الحافظ جمال الدين المزي[٢] عن حد الحافظ الذي إذا انتهى إليه الرجل جاز أن يطلق عليه الحافظ؟ قال: «يرجع إلى أهل العرف!». فقلت: وأين أهل العرف؟ قليل جدًا!.

قال: أقل ما يكون، [أن يكون][٣] الرجال الذين يعرفهم ويعرف تراجمهم وأحوالهم وبلدانهم أكثر من الذين لا يعرفهم ليكون الحكم للغالب»!.

---

(١) (مق س) أبو محمد مخلد بن الحسين ـ بالضم ـ الأزدي، الرملي البصري، نزيل المصيصة. ثقة، فاضل. مات سنة (٢٩١هـ).
التقريب (ص٣٣١)، وطبقات ابن سعد (٧/ ٤٨٩)، والمعرفة والتاريخ (١/ ١٨١)، والجرح والتعديل (٨/ ٣٤٧)، وسير أعلام النبلاء (٩/ ٢٣٦).

(٢) أبو الحجاج جمال الدين يوسف بن عبد الرحمن بن يوسف القضاعي، الحلبي، المزي ــ نسبة إلى المزة بكسر الميم قريه بظاهر دمشق ــ، كان أحفظ أهل زمانه، وكان إمامًا في اللغة دينًا خيرًا. توفي سنة (٧٤٢هـ).
طبقات الشافعية للأسنوي (٢/ ٤٦٤)، والدرر الكامنة (٥/ ٣٣٣)، والبدر الطالع (٢/ ٣٥٣).

(٣) من (د)، وقد سقطت من بقية النسخ.

فقلت: هذا عزيز في هذا الزمان أدركت أنت[١] أحدًا كذلك ؟

فقال: «ما رأينا مثل الشيخ شرف الدين الدمياطي[٢]، ثم قال: وابن دقيق العيد كان له في هذا مشاركة جيدة، ولكن أين الثرى من الثريا[٣]!!.

فقلت: كان يصل إلى هذا الحد؟.

قال: ما هو إلاَّ كان يشارك مشاركةً جيدةً في هذا ـ أعني في الأسانيد ـ وكان في [المتون][٤] أكثر لأجل الفقه والأصول[٥].

---

(١) وكذا في (ب).

(٢) أبو محمد شرف الدين عبد المؤمن بن خلف بن أبي الحسن، التوني ـ نسبة إلى (تونة) جزيرة قرب دمياط شمال مصر ـ الدمياطي، الشافعي، العالم الحافظ النسابة، شيخ المحدثين. توفي سنة (٧٠٥هـ).

البداية والنهاية (١٤/ ٤٠)، وتذكرة الحفاظ (٤/ ١٤٧٧)، والبدر الطالع (١/ ٤٠٣)، ومعجم البلدان (٢/ ٦٢)، وأطلس العالم (ص٥٢/ مصر).

(٣) كلام المزي رحمه الله هذا لا ينقص من قدر ابن دقيق العيد، فقد وصفه بالحفظ كل من الذهبي، وابن كثير، والسيوطي.

تذكرة الحفاظ (٤/ ١٤٨١)، والبداية والنهاية (١٤/ ٢٧)، وطبقات الحفاظ (ص٥١٣).

(٤) من التدريب (١/ ٤٨)، وفي جميع النسخ: الفنون وهو تحريف.

(٥) أي: أن ابن دقيق العيد رحمه الله كان ماهراً في الفقه وأصوله مجوِّدًا فيهما أكثر من الحديث وأصوله.

قال عنه الذهبي من هذه الناحية: الفقيه المجتهد.. له اليد الطولى في الأصول.

وقال الشيخ فتح الدين ابن سيد الناس[1]: «المحدث في عصرنا من اشتغل بالحديث رواية ودراية، وجمع واطلع على كثير من الرواة

---

= قلت: وقد تفقه في مذهبي مالك والشافعي، وأفتى فيهما، وكُتُبُه التي صنفها في الفقه وأصوله هي الأكثر والأغلب، مما صنفه في ذلك:

(الإلمام)، وشرح بشرح خرج منه مجلدان فقط.

(الإمام) في الأحكام، قال عنه الذهبي: لو كمل تصنيفه وتبييضه لجاء في خمسة عشر مجلدًا، وقال غيره: لجاء في عشرين مجلدًا.

وشرح بعض (مختصر ابن الحاجب) «في فقه المالكية».

قال الذهبي عنه: لم أر في كتب الفقه مثله.

وشرح (مختصر التبريزي) في فقه الشافعية.

وشرح (مقدمة المطرز) في أصول الفقه.

وعلى كل حال فقد كان مشاركاً كما قال المزي.

وكما قال الصفدي: «كان إمامًا، متفننا، محدثًا، مجودًا، فقيهًا، مدققًا، أصوليًا، أديبًا، نحويًا».

تذكرة الحفاظ (٤/ ١٤٨١)، والبداية والنهاية (١٤/ ٢٧)، وطبقات السبكي (٦/ ٢)، والوافي (٤/ ٩٤)، والبدر الطالع (٢/ ٢٢٩).

(١) أبو الفتح فتح الدين محمد بن محمد بن محمد بن سيد الناس اليعمري الأندلسي الإشبيلي ثم المصري الشافعي المحدث الحافظ الأديب البارع صاحب التصانيف.

توفي سنة (٧٣٤هـ).

الرد الوافر لابن ناصر الدين (ص٢٦)، وتذكرة الحفاظ (٤/ ١٥٠٣)، والدرر الكامنة (٤/ ٢٧٩).

والروايات في عصره[1]، وتميّز في ذلك حتى عرف فيه خطه، واشتهر فيه ضبطه[2]، فإن توسع في ذلك حتى عرف شيوخه وشيوخ شيوخه

---

(١) قلت: خلاصة ما ذكره السيوطي رحمه الله فيما يتعلق بحد المحدث، أنه ذكر أربعة أقوال في ذلك، وهي: لابن حبان، وابن سيد الناس، والسبكي، والزركشي، وهذه الأقوال يمكن تلخيص ما تضمنته في حد المحدث وصفته في التالي:

١ـ المحدث هو الآخذ من أفواه الشيوخ.

٢ـ الذي يحفظ كثيراً من الأحاديث بأسانيدها، ومتونها، ويعرف غريبها.

«ابن حبان» و«الزركشي».

٣ـ المشتغل بعلم الحديث رواية ودراية.

٤ـ جمع واطلع على كثيرٍ من الرواة والروايات في عصره.

«ابن سيد الناس».

٥ـ العليم بالعلل، والعالي والنازل.

٦ـ سمع الكتب الستة، ومسند أحمد، وسنن البيهقي، ومعجم الطبراني وضم إلى ذلك ألف جزء من الأجزاء الحديثية.

٧- وأن يسمع كتب الطبقات، والوفيات، والأسانيد.

«التاج السبكي»

٨ـ العليم بعدالة الرجال، وجرحهم، دون المقتصر على السماع.

«الزركشي».

(٢) قال د. نور الدين عتر:

«أي: صار يقصد للإفادة في الحديث، ورواته، حتى اشتهر بذلك، وعرف خطه لكثرة ما يكتب من الأجوبة على أسئلة الناس».

انظر: منهج النقد (ص٦٨).

طبقـةً بعد طبقـة، بحيث يكون ما يعـرفه من كل طبقـة أكثر [مـما][1] يجهله منها، فهذا هو الحافظ[2].

قال: «وأمَّا ما حكي عن المتقدمين من قولهم: كنّا لا نعد صاحب حـديث من لم يكتب عـشـرين ألف حـديث في الإمـلاء[3]، فذلك بحسب أزمنتهم».

---

(١) من (د)، وفي بقية النسخ: ممن.

(٢) هناك من يسوي بين المحدث والحافظ.
قال القاسمي: «فأما الحافظ فهو مرادف للمحدث عند السلف».
إلا أنَّ المشهور بين المحدثين هو التفرقة بينهما، وأن الحافظ أعلى من المحدث.
قواعد التحديث (ص٧٧)، ومنهج النقد (ص٦٨).

(٣) هذا العدد قليل بالنسبة لما ورد عن المتقدمين من الحفاظ في قدر ما كتبوه، فقد قال يحيي بن معين: كتبت بيدي من هذه ـ أي الأحاديث ـ ستمائة ألف حديث.
وروى محمـد بن نصر المروزي الطبـري عنه أنه قال: قـد كتبت بيـدي ألف ألف حديث.
ولا تعارض بين هذا وسابقه لاختلاف الوقت بين القولين.
وقال أبو زرعـة الرازي: «كتبت عن إبراهيم بن موسى الرازي مـائة ألف حديث، وعن أبي بكر بن أبي شيبة مائة ألف حديث».
وقال أبو بكر بن أبي دارم: «كتبت بأصبعي عـن أبي جعفر الحضرمي ـ مطين ـ مائة ألف حديث».
وأما ما حفظوه فهو أكثر من ذلك بكثير.
الجامع (٢/ ٢٣٦، ٢٣٧)، وأبو زرعة وجهوده (١/ ٢٠٧، ٢٠٨)، ويحيى بن معين وكتابه التاريخ (١/ ٥٤).

وسأل الحافظ ابن حجر شيخه الحافظ أبا الفضل [العراقي][(١)]: ما يعد سيدي في الحد الذي إذا بلغه الطالب في هذا الزمان استحق أن يسمى حافظًا؟ وهل يتسامح بنقص بعض الألفاظ التي ذكرها المزي، وأبو الفتح في ذلك لنقص زمانه أم لا؟ فأجاب « الاجتهاد في ذلك يختلف[(٢)] باختلاف غلبة الظن في وقت بلوغ بعضهم [للحفظ][(٣)]، وغلبته في وقت آخر، وباختلاف من يكون كثير [المخالطة][(٤)] للذي يصفه ـ بذلك، وكلام المزي فيه [أضيق][(٥)] بحيث لم يسم من رآه بهذا الوصف إلا الدمياطي، وأما كلام أبي الفتح فهو أسهل بأن ينشط بعد معرفة شيوخه إلى شيوخ شيوخه وما فوق، ولاشك أنّ جماعةً من الحفاظ المتقدمين/ كان شيوخهم التابعين، أو أتباع التابعين، وشيوخ شيوخهم الصحابة أو التابعين، فكان الأمر في ذلك الزمان أسهل، باعتبار تأخر الزمان، فإن اكتفى بكون الحافظ يعرف شيوخه وشيوخ شيوخه أو طبقة أخرى فهو سهل لمن جعل فيه ذلك دون غيره من حفظ المتون والأسانيد، ومعرفة أنواع علوم الحديث كلها، ومعرفة الصحيح من السقيم، والمعمول به من غيره، واختلاف العلماء، واستنباط الأحكام، فهو أمر ممكن بخلاف ما ذكر من (ق٤/أ)

---

(١) من (ب)، (د)، وفي (ع): القرافي.

(٢) وفي (ب) تختلف.

(٣) من (ب)، (د)، وفي (م): للتحفظ.

(٤) من (د)، وفي بقية النسخ: المحافظة.

(٥) من (ب)، (د)، وفي (م) كلمة غير واضحة.

جميع ما ذكر، فإنه يحتاج إلى فراغ وطول عمر، وانتفاء الموانع وقد روي عن الزهري أنه قال: لا يولد الحافظ إلا في كل أربعين سنة!!.

فإن صح كان المراد رتبة الكمال في الحفظ، والإتقان، وإن وجد في زمانه من يوصف بالحفظ، وكم من حافظ وغيره أحفظ منه» انتهى.

وقال البخاري[١] في تاريخه[٢]: «قال ابن مهدي[٣]: لا يكون الرجل إمامًا في الحديث حتى لا يحدث عن كل أحد، ولا يكون إمامًا في الحديث حتى لا يحدث بكل شيء يسمع، والحفظ الإتقان».

وقال أبو زرعة[٤]: «الإتقان أكبر[٥] من حفظ السرد».

---

(١) أبو عبد الله محمد بن إسماعيل بن إبراهيم الجعفي بالولاء البخاري الحافظ الإمام في علم الحديث صاحب الجامع الصحيح والتاريخ توفي سنة (٢٥٦هـ).
وفيات الأعيان (٤/ ١٨٨)، وتاريخ بغداد (٢/ ٤)، وتذكرة الحفاظ (٢/ ٥٥٥).

(٢) بحثت عن النص فيه فلم أقف عليه!!

(٣) أبو سعيد عبد الرحمن بن مهدي بن حسان، اللؤلؤي البصري، الحافظ الكبير أحد أركان الحديث بالعراق. توفي سنة (١٩٨هـ).
تذكرة الحفاظ (١/ ٣٢٩)، وتهذيب التهذيب (٦/ ٢٧٩)، وشذرات الذهب (١/ ٣٥٥).

(٤) أبو زرعة عبيد الله بن عبد الكريم بن يزيد القرشي مولاهم الرازي، الإمام الحافظ، أحد الأعلام الأئمة. توفي سنة (٢٦٤هـ).
تذكرة الحفاظ (٢/ ٥٥٧)، وخلاصة التذهيب (٢/ ١٩٥)، وانظر ترجمته بتوسع فيما كتبه عنه شيخنا الدكتور سعدي الهاشمي في كتابه:
«أبو زرعة الرازي وجهوده في السنة النبوية»، وقد طبعته الجامعة الإسلامية بالمدينة، عام (١٤٠٢هـ).

(٥) وفي تدريب الراوي (١/ ٤٩): أكثر.

وقال عبد المؤمن بن خلف النسفي[١]: سألت أبا علي صالح بن محمد[٢] قلت: يحيى بن معين[٣] هل يحفظ؟ قال: لا[٤]، إنما كان عنده

---

(١) أبو يعلى عبدالمؤمن بن خلف بن طفيل النسفي، التميمي، الحافظ الإمام، كان من علماء الظاهرية، شديد الحط على أهل القياس. توفي سنة (٣٤٦هـ).
تذكرة الحفاظ (٣/ ٨٦٦)، وسير أعلام النبلاء (١٥/ ٤٨٠)، وشذرات الذهب (٢/ ٣٧٣).

(٢) أبو الأشرس صالح بن محمد بن عمرو الأسدي مولى أسد بن خزيمة، يكنى أبا علي، ويلقب جزرة، وكان حافظًا عارفًا من أئمة الحديث. توفي سنة (٢٩٣هـ).
تاريخ بغداد (٩/ ٣٢٢)، وتذكرة الحفاظ (٢/ ٦٤١)، نزهة الألباب (ق٣١/ ب).

(٣) من التدريب (١/ ٤٩)، وفي النسخ كلها: ابن معتز، وهو تصحيف وهو أبو زكريا - يحيى بن معين بن عون المري، مولاهم البغدادي، الإمام الفرد سيد الحفاظ.
وقال النسائي: أبو زكريا الثقة المأمون أحد الأئمة في الحديث. توفي سنة (٢٣٣هـ).
تذكرة الحفاظ (٢/ ٤٢٩)، وتاريخ بغداد (١٤/ ١٧٧)، وانظر ترجمته بتوسع فيما كتبه عنه د. أحمد محمد نور سيف في مقدمته لكتابه التاريخ.

(٤) كلام «صالح جزرة» هذا ينفي الحكم (بالحفظ) عن يحيى بن معين وليس الأمر كذلك فيحيى بن معين إمام حافظ، كما صرح بذلك غير واحد من الأئمة.
قال ابن حبان: «.. جمع السنن، وكثرت عنايته بها، وجمعه وحفظه إياها، حتى صار عَلَمًا يقتدى به».
وقال الخطيب: «كان إمامًا ربانيًا، عالمًا، حافظًا، ثبتًا، متقنًا".
وقال الذهبي عنه: «الإمام الفرد، سيد الحفاظ» وكذا حكم عليه ابن عبدالهادي، والسيوطي.
الثقات لابن حبان (٩/ ٢٦٢)، وتاريخ بغداد (١٤/ ١٧٧)، وتذكرة الحفاظ (١/ ٤٢٩)، وتذكرة الحفاظ لابن عبدالهادي (ق٥٦/ أ)، وطبقات الحفاظ للسيوطي.

معرفة[١].

قلت: فابن المديني[٢] كان يحفظ؟ قال: نعم ويعرف.

وقال الحافظ ابن حجر[٣]: "كان البلقيني كثير الاستحضار[٤] للحديث، فكان إذا اجتمع مع العراقي، ووقع شيء، بادر البلقيني إلى

---

= (ص١٨٥)، وتهذيب التهذيب (١١/ ٢٨٣ ـ ٢٨٨)، ورسالة في علوم الحديث للطائي (ص٦٢).

(١) هذا الكلام من صالح جزرة يفيد التفرقة بين الحفظ والمعرفة، وسيأتي قول ابن حجر، الذي يثبت فيه: أنّ الحفظ في الأصل هو: المعرفة.

(قلت): لاسيما بعض الحفاظ المتقدمين، فقد كان حفظهم عن معرفة، مثل الإمام أحمد، والبخاري، ومسلم وغيرهم.

(٢) أبو الحسن علي بن عبدالله بن جعفر السعدي مولاهم، ويعرف بـ: ابن المديني، بصري الدار، وهو أحد أئمة الحديث في عصره، والمقدم على حفاظ وقته.

توفي سنة (٢٣٤هـ).

تاريخ بغداد (١١/ ٤٥٨)، وتذكرة الحفاظ (٢/ ٤٢٩)، وتهذيب الأسماء (١/ ٣٥٠).

(٣) بحثت عن كلامه هذا في نكته فلم أقف عليه!!.

(٤) وممن شهد له بذلك أيضًا: ابن العماد حيث قال: «كان أعجوبة زمانه حفظًا، واستحضارًا».

قال برهان الدين المحدث: «رأيته فريد دهره، فلم تر عيني أحفظ للفقه، ولأحاديث الأحكام منه، ولقد حضرت دروسه وهو يقرىء مختصر مسلم للقرطبي، يتكلم على الحديث الواحد من بكرة إلى قريب الظهر، وربما أذن الظهر، ولم يفرغ من الحديث الواحد، واعترفت له جميع الأقطار بالحفظ وكثرة الاستحضار».

وأيضًا مما يدل على حفظه، وسرعة استحضاره، أنه أول ما دخل الكاملية، طلب =

إيراد الأحاديث، فيظن من لا خبرة له أنه أحفظ من العراقي وليس كذلك، إنما الحفظ المعرفة[١].

وقال الخطيب في الجامع[٢]: «الوصف [بالحفظ إلى أهل الحديث خاصة، وهو نعت[٣] لهم لا يتعداهم ولا يوصف به على الإطلاق][٤] أحد سواهم[٥]، [فهي[٦]] أعلى صفات المحدثين، [وأسمى[٧]] درجات

---

= من ناظرها بيتًا، فامتنع، واتفق مجيء شاعر الناصر بقصيدة، وأنشده إياها بحضرة البلقيني، فقال للناظر: قد حفظتها، فقال له الناظر: إن كان كذلك أعطيتك بيتًا، فأملاها له من حفظه جميعها، فأعطاه البيت.

وقال الشوكاني: «فاق بذكائه، وكثرة محفوظاته، وسرعة فهمه» رحمه الله رحمة واسعة شذرات الذهب (٧/ ٥١، ٥٢)، والبدر الطالع (١/ ٢٥٤).

(١) هذه القصة نقلها ابن العماد في شذرات الذهب (٧/ ٥٦)، معزوة إلى الهيثمي لا إلى البلقيني، ولم يسندها إلى ابن حجر، بل ذكرها من قوله هو.

(٢) انظر: الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع (٢/ ٢٣٣)، في مبحث «من يجوز إطلاق اللفظ في وصفه وتسميته بالحفظ».

(٣) من النسخ، وفي (م): نعمة.

(٤) من الجامع، وقد سقطت من النسخ.

(٥) من الجامع (٢/ ٢٣٣)، وفي بقية النسخ: «... به أحد من أرباب العلوم سواهم..».

(٦) من الجامع (٢/ ٢٣٣)، ومن (د)، وفي بقية النسخ: فهو.

وفي الجامع كلام يقرب من أربعة أسطر قبل هذا الضمير أسقطه السيوطي اختصاراً على عادته في نقل النصوص.

(٧) من الجامع (٢/ ٢٣٣)، وفي (م)، (ب)، (ع): وأعلى، وفي (د): وأسنى.

الناقلين، من وجدت فيه قبلت أقاويله، وسلم له تصحيح الحديث وتعليله، [غير][1] أن المستحقين لها يقل عددهم[2]، ويعز بل يتعذر وجودهم».

وقال الحافظ ابن حجر في نكته:

«للحافظ في عرف المحدثين شروط إذا اجتمعت في الراوي سمَّوه حافظًا وهي:

[١] الشهرة بالطلب.

[٢] والأخذ من أفواه الرجال لا من الصحف.

[٣] والمعرفة بطبقات الرواة[3] ومراتبهم[4].

[٤] والمعرفة بالتجريح والتعديل[5].

[٥] وتمييز الصحيح من السقيم، حتى يكون ما يستحضره من ذلك أكثر مما لا يستحضره، مع استحضار الكثير من المتون، فهذه الشروط

---

(١) من الجامع (٢/ ٢٣٣)، وفي (م): بأن.

(٢) وفي الجامع (٢/ ٢٣٣): معدودهم.

(٣) أي: يعرف سني وفياتهم، ويميز الصحابة من التابعين من غيرهم.

(٤) أي: كما قال الخطيب البغدادي: «يعرف الفرق بين قولهم: فلان حجة، وفلان ثقة، ومقبول، ووسط، ولا بأس به، وصدوق، وصالح، وشيخ، ولين، وضعيف، ومتروك، وذاهب الحديث». الخ.

انظر: الجامع (٢/ ٢٣٤).

(٥) هذه الجملة كلها متقدمة على التي قبلها في النسخ الأربعة.

إذا اجتمعت في الراوي سموه حافظًا»[١].

وقال في كتاب الألقاب[٢]: «الحافظ لقب من مَهَرَ[٣] في معرفة الحديث[٤]، واشتهر به من المحدثين عبدالغني المقدسي وفي أولاده كثير

---

(١) نكت ابن حجر (١/٢٦٨).

(٢) نزهة الألباب في الألقاب (ق٣٣/ب) وفيه بعد قوله (في معرفة الحديث): ولقب به عبد المجيد الخليفة بمصر.

(٣) وفي (د): شهر.

(٤) هذا آخر نص ذكره المصنف فيما يتعلق (بالحافظ)، ويتلخص مما سبق في (حد) الحافظ (وصفته) ما يلي:

١ـ أن يكون الرجال الذين يعرفهم، ويعرف تراجمهم، وأحوالهم وبلدانهم أكثر من الذين لا يعرفهم ليكون الحكم للغالب. "المزي".

قال السيوطي في ألفيته (ص١٨٣):

وصرَّح المِزِّيُّ أَنْ يَكُونَ مَا ... يَفُوتُهُ أَقَلَّ مِمَّا عَلِمَا

٢ـ من حفظ المتون، وعرف غريبها، وفقهها.

٣ـ حفظ الأسانيد، وعرف رجالها، وميَّز صحيحها من سقيمها.

٤ـ جمع الأحاديث، وكتبها، وسمعها، وعلا سنده فيها، ورحل إلى البلدان. «أبو شامة»، و«ابن حجر».

٥ـ الحافظ: هو المتقن. «عبدالرحمن بن مهدي».

٦ـ الحافظ: هو العارف.

٧ـ المشهور بالطلب.

٨ـ الآخذ من أفواه الرجال لا من الصحف.

٩ـ العارف بطبقات الرواة، ومراتبهم.

١٠ـ العارف بالجرح والتعديل. «الحافظ ابن حجر».

أما ما يتعلق بقدر حفظ الحافظ من الأحاديث، فقد اختلفت الآراء باختلاف =

ممن يقال له: ابن الحافظ»(١).

= الواردة في ذلك والوقائع.
قال الحاكم: «كان الواحد من الحفاظ يحفظ خمسمائة ألف حديث».
وتقدم أنَّ البعض يرى ألا يقل المحفوظ عن عشرين ألف حديث، وأما الوقائع فأبو زرعة كان يحفظ ستمائة ألف حديث، وورد عنه في حفظه تفصيل آخر.
قال أبو زرعة: «أحفظ مائة ألف حديث كما يحفظ الإنسان ﴿ قل هو الله أحد ﴾، وفي المذاكرة ثلاثمائة ألف حديث».
وقال أبو بكر محمد بن عمر الرازي الحافظ: «لم يكن في هذه الأمة أحفظ من أبي زرعة الرازي، كان يحفظ سبعمائة ألف حديث وكان يحفظ مائةً وأربعين ألفًا في التفسير والقراءات».
وكان الإمام أحمد يحفظ ألف ألف حديث، والبخاري كان يحفظ مائتي ألف حديث غير صحيح، ومائة ألف حديث صحيح.
وكان إسحاق بن راهوية يقول: «أحفظ سبعين ألف حديث من ظهر قلبي صحيحة، وأحفظ أربعة آلاف حديث مُزوَّرة».
وكان عبدان حافظًا لمائة ألف حديث.
بعد دراسة هذه الأقوال والوقائع تبيَّن لي أنَّ الاختلاف في كمية المحفوظ تختلف بحسب الأعراف والأزمنة، كما أشار إلى نحو من هذا ابن سيد الناس قريبًا، وأيضاً هذا التفاوت يدل على أنَّ الحفظ درجات، وذلك بحسب قدر وكمية المحفوظ.
الحث على الحفظ لابن الجوزي (ص٢٦، ٣١، ٤٥، ٤٦، ٥٨)، وتلقيح فهوم أهل الأثر (ص٣٦١)، وتذكرة السامع لابن جماعة (ص ٢٠٦، ٢٠٧)، وشرح علل الترمذي (١/ ٢١٨ - ٢٣٢)، وأبو زرعة وجهوده د/ الهاشمي (١/ ٢٠٧)، وعلوم الحديث د/ صبحي الصالح (ص٧٩).

(١) منهم: أبو الفتح عبد الغني المقدسي ثم الدمشقي، ويلقب عز الدين.
توفي سنة (٦١٣هـ).
تذكرة الحفاظ (٤/ ١٤٠٨)، وذيل طبقات الحنابلة (٢/ ١٨٥).

٨- والسَّنَدُ الإخْبَارُ عَنْ طَرِيقِ مَتْنٍ كَالإسْنَادِ لَدَى الفَرِيقِ[١]

٩- وَالمَتْنُ مَا انْتَهَى إليْهِ السَّنَدُ مِنَ الكَلامِ وَالحَدِيثِ قَيَّدوا[٢]

(ش):

قال البدر بن جماعة[٣] والطيبي[٤]: «السند الإخبار عن طريق المتن»

زاد البدر بن جماعة: «[وهو مأخوذ[٥]] إما: من السند: وهو ما ارتفع وعلا عن سفح الجبل[٦].

قال النابغة[٧]:

يَا دَارَ مَيَّةَ بِالعَلْيَاءِ فَالسَّنَدِ[٨].

---

(١) وفي (ش) من الألفية، وكذلك في الاستقصاء: لدى فريق.

(٢) وفي (ش) (ص٣): حددوا.

(٣) في المنهل الروي (١/ ٤٨) من المجلد (٢١) من مجلة معهد المخطوطات التابع لجامعة الدول العربية القاهرة.

(٤) الخلاصة في أصول الحديث ص٣٠.

(٥) من المنهل الروي (١/ ٤٨)، وفي (م)، (ب): واحدة، وفي (ع)، (د): وأخذه.

(٦) لسان العرب (٣/ ٢٢٠)، وتاج العروس (٢/ ٣٨١).

(٧) أبو أمامة ويقال: أبو ثمامة زياد بن معاوية الذبياني شاعر جاهلي من أهل الحجاز من الطبقة الأولى، توفي سنة (١٨هـ).

الشعر والشعراء لابن قتيبة (ص٦١)، ومعجم الشعراء للمرزباني (ص١٩١)، والأغاني (١١/ ٣٨).

(٨) الأغاني (١١/ ٢٨)، وطبقات الشعراء (ص٦٦).

وهذا البيت من إضافات السيوطي، وليس موجودًا في المنهل ولا الخلاصة.

لأنَّ المُسْنِدَ يرفعه إلى قائله، أو[1] من قولهم: فلان سَنَدْ أي معتمد[2]، فسمي الإخبار عن طريق المتن سندًا لاعتماد الحفاظ في صحة الحديث وضعفه عليه» انتهى.

والحد المذكور للسند ذكره ابن الحاجب[3] في مختصره[4] قال: (قال)[5] القاضي تاج الدين السبكي في شرحه[6]: «وعندي لو قال طريق المتن كان أولى».

والإسناد: رفع الحديث إلى قائله، كذا في الصحاح[7].

---

(١) وفي (ب): و.

(٢) جاء في تاج العروس (٢/ ٣٨١): "والسند معتمد الإنسان، كالمستند، وهو مجاز، ويقال: سَيِّدٌ سَنَدٌ».

(٣) أبو عمرو عثمان بن عمر بن أبي بكر، الدوَّاني ثم المصري، الملقب جمال الدين المعروف بـ: ابن الحاجب.
كان والده حاجبًا للأمير، الفقيه المالكي العلامة، كان أحسن خلق الله ذهنا، وكان ثقة حجة. توفي سنة (٦٤٦هـ).
وفيات الأعيان (٣/ ٢٥٠)، والبداية والنهاية (١٣/ ١٧٦)، وبغية الوعاه (٢/ ١٣٤).

(٤) مختصر ابن الحاجب (ص٦٧).

(٥) سقطت من (د).

(٦) سمَّاه: رفع الحاجب عن شرح مختصر ابن الحاجب.
البدر الطالع (١/ ٤١٠)، ومعجم المؤلفين (٦/ ٢٢٦).

(٧) الصحاح للجوهري (١/ ٤٨٧).
وكذلك قال ابن الجزري «لكن المحدثون يستعملون السند والإسناد بمعنى واحد».
انظر: تذكرة العلماء (ق٦/ ب).

قال الطيبي[١]: «وهما متقاربان في معنى اعتماد الحفاظ في صحة الحديث وضعفه».

(ق٤/ب) وقال ابن جماعة[٢]: «المحدثون يستعملون/ السند والإسناد لشيء واحد».

وهو معنى قولي: «كالإسناد لدى الفريق»، وأمّا بالنظر إلي غير صناعة الحديث، فالإسناد: مصدر، والسند: اسم مصدر أو وصف.

وقال الزركشي[٣]: «الأصل في الحرف راجع إلى [المُسْنَد[٤]] وهو الدهر فيكون معنى إسناد الحديث اتصاله بالرواية اتصال أزمنة الدهر ببعضها [البعض]»[٥].

وأما المتن فهو: ما ينتهي إليه غاية السند من الكلام [قاله[٦]] ابن جماعة.

---

(١) في الخلاصة (ص٣) ونص عبارته: «... فعلى هذا الإسناد والسند يتقاربان في معنى الاعتماد».

(٢) في المنهل الروي (ص٤٨، جـ٢١) من مجلة معهد المخطوطات.

(٣) نكت الزركشي (ق٩١/أ)، وقد ذكر البلقيني في محاسن الاصطلاح (ص١٩) هذا الكلام قائلا: «وفي أدب الرواية للحفيد: أسندت الحديث أسنده...» ثم ذكر كلام الزركشي هذا.

(٤) من (م)، (ب)، ومن محاسن الاصطلاح (ص١١٩) وفي بقية النسخ: السند.

(٥) في (ب)، (ع): ببعض، وفي (د): في بعضها البعض.

(٦) وفي (م): قال.

وقال الطيبي: «هو ألفاظ الحديث التي يتقوم بها المعاني[1]».

قال ابن جماعة: «وأخذه من المماتنة، وهي المباعدة[2] في الغاية لأن المتن غاية السند، أو من متنت الكبش، إذا شققت جلدة بيضته، واستخرجتها، وكأن[3] المُسْنِدْ [استخرج المتن بسنده، أو من المتن، وهو: ما صلب وارتفع من الأرض، لأنَّ المُسْنِدَ يقويه بالسند، ويرفعه إلى قائله[4]]، أو من: تمتين القوس (بالعصب، وهو: شدها به، وإصلاحها[5])، لأنّ المُسْنِد يقوي الحديث بسنده». انتهى.

(**قلت**): الأولى الثالث، وهو اشتقاقه من متن الأرض وهو المرتفع منها لأنه متميز [بصلابته][6] عن سواه، وكذلك متن الحديث متميز عن الإسناد، وهو أقوى منه، لأنه المقصود بالذات، والإسناد وسيلة إليه، ويجوز أخذه من متن السهم وهو ما دون الريش منه إلى وسطه لأنه [تال للقدر الذي[7]] فيه الريش، كما أنَّ متن الحديث تال[8]

---

(١) الخلاصة (ص٣٠) ولفظه: «فمتن الحديث ألفاظه التي تتقوم بها المعاني».

(٢) من المنهل الروي (ص٤٨)، وفي النسخ: المساعدة.

(٣) من الأصل (ص٤٨)، وفي النسخ: فكأن.

(٤) من الأصل (ص٤٨)، وقد سقطت من النسخ.

(٥) من (د)،ومن الأصل (ص٤٨)، وفي بقية النسخ: «..أو من تمتين القوس، وهو شدها بالعصب، وإصلاحها»، وفي (د): «..أي: شدها بالعصب».

(٦) سقطت من (م)، وفي (ب): بثلاثة.

(٧) من (د)، وفي بقية النسخ كلمات غير واضحة.

(٨) وفي (ب): قال.

للإسناد، ومعقب له، ويقال: (مَتُن الشيء) بالضم متانة فهو متين أي صلب[١]، ومتنا الظهر مكتنفا[٢] الصلب عن يمين[٣] وشمال، ورجل متن بين [الرجال[٤]]، أي صلب، فأكثر صيغ المادة راجعة إلى معنى الصلابة والقوة، فكذا اخترنا الأخذ منه.

وقولي[٥]: (الحديث قيدوا) يأتي شرحه مع ما بعده.

---

(١) وفي (ب): صلبت.

(٢) وفي (ب): كنفتا، ومعني الكلمة أي: جانبا الصلب. انظر لسان العرب (٩/ ٣٠٨).

(٣) وفي الأصل، (ب): يمينا.

(٤) في (م)، (ع): الرجل، والصواب من: (ب).

(٥) وفي (م)، (ب): قولي بغير واو.

١٠- بِمَا أُضِيفَ لِلنَّبِي قَوْلاً أَوْ فِعْلاً وَتَقْرِيرًا وَنَحْوهَا حَكَوا[1]

١١- وَقِيلَ لاَ يَخْتَصّ بِالْمَرفُوعِ بَلْ جَاءَ لِلمَوْقُوفِ وَالمَقْطُوعِ

١٢- فَهُوَ عَلَى هَذَا مُرَدِفُ الخَبَرِ وَشَهَّرُوا شُمُولَ هَذَيْنِ الأثَرْ[2]

(ش): الحديث لغة: على خلاف القديم، ثم نقل (من)[3] العرف[4] العام إلى الخبر قليلاً كان أو كثيرًا، لأنه يحدث شيئًا فشيئًا ثم خص [في][5] عرف الشرع بما يضاف إلى النبي ﷺ قولاً أو فعلاً أو تقريرًا[6].

قال ابن حجر[7]: «وكأنه أريد به مقابلة القرآن، لأنه قديم»[8].

---

(١) وفي (ش): رووا (ص٣).

(٢) وفي (ت): وشّهروا ردف الحديث والأثر (ص ٨).

(٣) سقطت من (ب).

(٤) وفي (ب): المعرف.

(٥) من (ب)، وفي (م): لي.

(٦) المنهل الروي (ص٤٩)، والخلاصة (ص٣٠)، والكواكب الدراري (١/ ١٢)، وقواعد التحديث (ص٦١).

(٧) نقله السيوطي في التدريب (١/ ٢٤٢)، وعزاه للحافظ في الفتح، وبحثت عنه في مواضع من الفتح، وكذا في كتاب عقيدة التوحيد لأحمد عصام الكاتب في الباب الخامس فيما يتعلق بكلام الله (٢٠٧ ـ ٢٢٠) فلم أقف عليه.

(٨) لم يرد عن السلف وصف القرآن: (بالقِدَمْ)، والمعتزلة هم الذين ابتدعوا هذا القول، وأول من قاله منهم هو عبد الله بن سعيد بن كلاب، فإن قال قائل: ورد عن أبي هريرة ﷺ حديث يحمل هذا المعنى؟ فأقول: حديث أبي هريرة ﷺ روي بلفظ مرفوع إلى النبي ﷺ قال: «لقي آدم موسى صلى الله عليهما فقال موسى: أنت =

آدم الذي خلقك الله بيده؟ وأسكنك جنته؟ قال آدم عليه السلام: أنت موسى الذي اصطفاك الله برسالته، وكلمك، وقربك نجيًا؟ قال: نعم، قال: فأنا أقدم أم الذكر؟ قال: بل الذكر، قال رسول الله ﷺ فحج آدم موسى ـ ثلاثا ـ».

رواه أحمد (٢/ ٤٦٤)، والطبراني في الكبير (رقم ١٦٦٣)، والدارمي في الرد على الجهمية (ص٨٦)، واللالكائي (٢/ ٢٢٥)، والنجاد في الرد على من يقول بخلق القرآن (ص٤٢).

كلهم من طريق حماد بن سلمة عن عمار بن أبي عمار عن أبي هريرة به.

قال الألباني: إسناده صحيح. كما في الصحيحة (٢/ ٦١٢).

قلت: والحديث وإن صَحح إسنادَه الشيخ الألباني إلا أنّ في نفسي من زيادة عمار في (قدم الذكر) شيئًا، لأنّ عمارًا على الرغم من توثيق أحمد، وأبي داود، وأبي زرعة، وأبي حاتم، وابن حبان له، ورضى الذهبي بهذا التوثيق إلا أن ابن حبان قال: «كان يخطيء».

وقال ابن حجر: صدوق ربما أخطأ.

وقد تفرد عمار بهذه اللفظة دون عشرة من الرواة رووا الحديث، ولم يذكروها، ولو سلمنا بصحة الحديث فإنّ الحديث ومعناه لا يدلان على كون القرآن الذي بين أيدينا قديمًا، وإنما يقصد بهذا الحديث: أنّ جنس الكلام قديم.

قال ابن تيميه رحمه الله:

«من اعتقد أنّ المِداد الذي في المصحف، وأصوات العباد قديمة أزلية فهو ضال، مخطيء، مخالف للكتاب والسنة، وإجماع السابقين الأولين، وسائر علماء الإسلام، ولم يقل أحد قط من علماء المسلمين إن ذلك قديم».

وقال أيضًا: «. . . لفظ القديم. . ليس مأثورًا عن السلف. . ».

شرح الطحاوية (ص١٨٨)، ورسالة حروف القرآن لابن تيمية (ص٤٠٣)، وكلامه ضمن الفتاوى (٩) قسم القرآن كلام الله (١٢/ ٢٣٧، ٢٤١)، ومقالات الإسلاميين (٢/ ٢٥٧).

وقد أورد على حصر[1] المضاف في الثلاثة المذكورة، كحديث **«أنه همَّ بقلب الرداء في الاستسقاء فثقل عليه»**[2].

---

(١) وفي (ب): حضر.

(٢) من شرح نخبة الفكر للقاري (ص١٧)، وفي النسخ كلمات غير واضحة، وحديث (قلب الرداء هذا) ورد باللفظ التالي:

عن عبدالله بن زيد ﵁ قال: استسقى رسول الله ﷺ، وعليه خميصة له سوداء، فأراد رسول الله ﷺ أن يأخذ بأسفلها فيجعله أعلاها، فلما ثقلت قلبها على عاتقه.

رواه أبو داود (كتاب الصلاه ـ باب جماع أبواب صلاة الاستسقاء وتفريعها ١/ ٦٨٦)، واللفظ له، والحاكم (١/ ٣٢٧) بنحوه.

وقال: اتفقا على إخراج حديث عباد بن تميم، ولم يخرجاه بهذا اللفظ، وهو صحيح على شرط مسلم.

وقال الذهبي: على شرط مسلم، وأخرجاه بلفظ آخر، والبيهقي (٣/ ٣٥١)، والطحاوي في شرح معاني الآثار (١/ ٣٢٤) كلهم من طريق عبد العزيز عن عمارة ابن غزية عن عباد بن تميم عن عبد الله بن زيد به.

وأصل الحديث بغير لفظة: (قلب الرداء) أخرجه البخاري (كتاب الاستسقاء ـ باب تحويل الرداء في الاستسقاء ٢/ ٤٩٧).

ومسلم في (كتاب صلاة الاستسقاء ـ الأحاديث ١ ـ ٤ ـ ٢/ ٦١١)، وغيرهما من طرق عن عبد الله بن أبي بكر، وأبي بكر بن محمد بن عمرو، وابن شهاب كلهم عن عباد بن تميم بنحو حديث البخاري.

قلت: فلفظة (ثقل عليه) تفرد بروايتها «عمارة بن غزية» وهو ثقة، وثقه أحمد، وأبو زرعة، وابن سعد، والدارقطني، وابن حبان، والعقيلي.

(انظر تهذيب التهذيب ـ ٧/ ٤٢٣).

والحديث صحيح على شرط مسلم كما قال الحاكم والذهبي.

(والخميصة): هي ثوب خزٍ أو صُوفٍ مُعْلَمْ. انظر: النهاية (٢/ ٨١).

وأجيب بأنه داخل في قسم الفعل، [فإن][1] الهمَّ فعل القلب[2]، وأورد أيضًا الأحاديث المتعلقة بصفاته ﷺ كحديث أبي الطفيل: «كان أبيض مقصدا[3]»[4] ونحو ذلك فإنها أحاديث مرفوعة بإجماع المحدثين، وليست داخلة في الثلاثة (المذكورة)[5]، فلهذا قلت: (ونحوها) مريدًا به ذلك، وقد علم مما ذكر ترادف الحديث والمرفوع وذهبت طائفة إلى أنّ الحديث يطلق على [غير[6]] المرفوع أيضًا من الموقوف والمقطوع، كما يطلق الخبر على الثلاثة، فهما مترادفان على هذا، والخبر أعم على الأول، وذهب آخرون إلى اختصاص الحديث بالمرفوع، والخبر بغيره، ولهذا يقال لمن يشتغل بالسنة: محدث، وبالتواريخ ونحوها: أَخْبَاري[7]، فهما على هذا متباينان،

---

(١) من شرح نخبة الفكر لعلي القاري (ص١٧)، وفي (م): فإنه.

(٢) انظر: لسان العرب (١٢/ ٦٢٠)، وتاج العروس (٩/ ١١)، والمصباح المنير (٢/ ٦٤١)، ومختار الصحاح (ص٦٩٩).

(٣) وفي (ب): مقصد.

(٤) الحديث أخرجه مسلم (كتاب الفضائل/ باب كان النبي ﷺ أبيض مليح الوجه ٤/ ١٨٢٠)، وأحمد (٥/ ٤٥٤)، والخطيب في الكفاية (ص٢١٩)، كلهم عن أبي الطفيل بلفظ: «... كان أبيض، مليحًا مقصدًا».
ومعنى (مقصداً): أي ليس بالجسيم ولا الضئيل.
انظر: لسان العرب (٣/ ٣٥٤)، وانظر: سبل الهدى والرشاد (٢/ ١٦).

(٥) سقطت من (ب).

(٦) من (د)، وقد سقطت من بقية النسخ.

(٧) الأَخْبَاري: بفتح الألف، وسكون الخاء المعجمة، وفتح الباء وفي آخرها الراء، هذه =

وأما الأثر فذكر النووي في تقريبه[١] عن كل المحدثين: «أنه يطلق على المرفوع والموقوف».

زاد ابن حجر: «والمقطوع»[٢].

ونقل ابن الصلاح[٣] عن فقهاء خراسان أنهم يخصونه ـ بالموقوف، والخبر بالمرفوع[٤].

قال الزركشي[٥]: «ويساعدهم في ذلك كلام الإمام[٦] الشافعي رضي الله تعالى[٧] عنه على [ما استقرأته[٨]]، فإنه غالبًا يطلق الأثر

---

= النسبة إلى الأخبار، والنسبة إلى الجمع على لفظه جائز عند بعض أهل العلم، وخرج عليه قول الناس: فرائضي وكتبي.
الأنساب (١/ ١٣٠)، وهمع الهوامع (ص١٩٧).

(١) التقريب ص٥١، ولفظه «وعند المحدثين كله يسمى أثرًا» ولفظه في الارشاد: «وأهل الحديث يطلقون الأثر على المرفوع والموقوف» (١/ ٥٢).

(٢) انظر: نزهه النظر (ص٥٧).
قال القاري: «واعلم أنَّ الفقهاء يستعملون الأثر في كلام السلف والخبر في حديث الرسول ﷺ، وقيل: الخبر والحديث ما جاء عن النبي ﷺ، والأثر أعم منهما، وهو الاظهر». انظر: شرحه على النخبة (ص١٩٠).

(٣) مقدمة ابن الصلاح (ص١٢٣).

(٤) وفي (ب): المرفوع.

(٥) نكت الزركشي (ق٦٣/ب).

(٦) من (م)، وقد سقطت من بقيه النسخ.

(٧) من (م)، وقد سقطت من بقية النسخ.

(٨) من الأصل (ق٦٣/ب)، وفي (ب): استقويته، وفي بقية النسخ: استقرأه.

على كلام الصحابة، والحديث على قول النبي ﷺ[1]، قال: وهو تفريق/ حسن». (ق٥/أ)

وفي الكفاية للخطيب[2] من حديث جعفر بن محمد عن أبيه عن جده مرفوعًا «**ما جاء عن الله تعالى[3] فهو فريضة، وما جاء عني فهو [حتم][4] كالفريضة، وما جاء عن أصحابي فهو سنة، وما جاء عن أتباعهم فهو أثر، وما جاء عن من هو دونهم فهو بدعة[5]**».

**(فائـــدة):**

قال الزركشي[6]: «يخرج من كلام اللغويين وغيرهم أنَّ مادة (الأثر) تدور على ثلاثة معان:

(أحدها) البقية، واشتقاقه من: أثرت الشيء آثره أثرة وأثارة[7] كأنها

---

(١) انظر على سبيل المثال «الرسالة» (ص٢١٨، ٥٠٨).

(٢) قرأت الكتاب من أوله إلى آخره فما وقفت على هذا الحديث!!.

(٣) سقطت من (ب)، (ع).

(٤) وكذا في (ب)، (م).

(٥) ميزان الاعتدال (٢/ ٦٠٣)، ولسان الميزان (٤/ ٤)، والحديث موضوع، والمتهم بوضعه هو: عبدالرحيم بن حبيب الفاريابي.
انظر ترجمته في:
المجروحين (٢/ ١٦٣)، والكشف الحثيث (ص٢٦١)، وتنزيه الشريعة (١/ ٧٩).

(٦) في نكته (ق٦٣/ ب).

(٧) من النكت، ومن (د)، وقد سقطت من بقيه النسخ.

بقية تستخرج فتثار[١]، ومنه قوله: ﴿أَوْ أَثَارَةٍ مِنْ عِلْمٍ﴾[٢] أي بقية منه.

وجعل العلم السخاوي[٣] في شرح المفصل: آثار[٤] رسول الله ﷺ من هذا، فقال: الأثر هو الباقي من الديار، وقالوا لسنن رسول الله ﷺ: آثار لأنها بقيت بعده». انتهى[٥].

وفي الصحاح[٦]: «الأَثَر ـ بالتحريك ـ، ما بقي من رسم [الشيء[٧]]، وضربة السيف، وسنن النبي ﷺ آثاره».

(الثاني) من الأثر الذي هو الرواية[٨]، ومنه[٩] قولهم: هذا

---

(١) انظر: لسان العرب (٤/ ٥)، وتاج العروس (٣/ ٤).

(٢) من الآية رقم (٤)، من سورة الأحقاف.

(٣) علم الدين أبو الحسن علي بن محمد بن عبد الصمد، الهَمْدَانِي، المصري السخاوي، شيخ القراء والأدباء. كان إمامًا في العربية بصيراً باللغة.
توفي سنة (٦٤٣هـ).
وكتابه هو: «شرح المفصل للزمخشري» في أربع مجلدات.
سير أعلام النبلاء (٢٣/ ١٢٢)، ومعجم الأدباء (١٦/ ٢٩٥)، وإنباه الرواة للقفطي (٢/ ٣١١)، ومرآة الزمان (٨/ ٢٥٨)، وطبقات القراء للذهبي (٢/ ٥٩٦)، وحسن المحاضرة (١/ ٤١٢).

(٤) وفي نكت الزركشي (ق٦٣/ ب): سنن.

(٥) أي كلام العلم السخاوي، والقائل هو الزركشي.

(٦) انظر: الصحاح للجوهري (٢/ ٥٧٥)، ومختار الصحاح (ص٥).

(٧) من (ب)، وفي (م): النبي.

(٨) انظر: لسان العرب (٤/ ٦)، وتاج العروس (٣/ ٥).
ولفظه: «الأثر نقل الحديث عن القوم، وروايته».

(٩) وفي (ب): ومنهم.

الحديث يؤثر عن فلان.

قال في الصحاح[١]: «الأَثْر: ـ يعني بسكون المثلثة ـ مصدر قولك: أثرت الحديث أثرة[٢] إذا ذكرته عن غيرك، ومنه قيل: حديث مأثور، أي ينقله خلف عن سلف، وفي الحديث: «أنَّ النبي ﷺ سمع عمر يحلف بأبيه فنهاه عن ذلك، قال عمر: فما [حلفت[٣]] به ذاكرًا ولا آثرًا» أي مخبرًا عن غيري أنه حلف به[٤].

(الثالث) من الأثر يعني: العلامة[٥].

قال المبرد[٦]: «قالوا الإثارة: للشيء الحسن البهي في العين،

(١) انظر: الصحاح للجوهري (٢/ ٥٧٥)، ومختار الصحاح (ص٥).

(٢) ليست في الصحاح.

(٣) من (د)، وفي بقية النسخ: حلف.

(٤) الحديث رواه البخاري في (كتاب الأيمان والنذور ـ باب لا تحلفوا بآبائكم ١١/ ٥٣٠)، ومسلم في (كتاب الأيمان ـ باب النهي عن الحلف بغير الله تعالى ٣/ ١٢٦٦) كلاهما من طريق ابن شهاب عن سالم عن ابن عمر عن عمر به.
قال الحافظ ابن حجر في شرح هذا الحديث: (ولا آثِرًا) بالمد، وكسر المثلثة أي: حاكيًا عن الغير، أي: ما حلفت بها، ولا حكيت ذلك عن غيري.
انظر: فتح الباري (١١/ ٥٣٢).

(٥) قاله الزجاج. انظر: لسان العرب (٤/ ٧)، وتاج العروس (٣/ ٦).

(٦) أبو العباس محمد بن زيد بن عبد الأكبر الأزدي البصري، المبرد، إمام العربية ببغداد في زمانه، وكان فصيحًا بليغًا مفوهًا، ثقةً أخباريًا، علامةً.
توفي سنة (٢٨٥هـ).
بغية الوعاة (١/ ٢٦٩)، وتاريخ بغداد (٣/ ٣٨٠)، ووفيات الأعيان (٤/ ٣١٣).

فيقال للناقة: ذات أثارة[1]، إذا كانت ممتلئة.

ووجه الاستعارة منه في الأحاديث ظاهرة[2].

**«تنبيه»**:

جميع الأبيات السبعة المذكورة في الترجمة من [زياداتي[3]]، إلا النصف الأخير فإنه في الألفية في مبحث الموقوف.

---

(١) وردت كلمة (الأثارة) بفتح الهمزة هكذا:

(الأثارة)، قال صاحب اللسان: «وسمنت الإبل والناقة على أثارة، أي: على عتيق شحم كان قبل ذلك».

انظر: لسان العرب (٤/٧).

(٢) بحثت في: الكامل، والمقتضب، والتعازي والمراثي للمبرّد، في مظان كلمة (الأثر) فيها فلم أقف على كلامه هذا!!.

(٣) من (د)، وفي بقيه النسخ: زيادتي.

١٣- وَالأكْثَرونَ قَسَّمُوا هَذِي السُّنَنْ إلى صَحِيْحٍ وَضَعِيْفٍ وَحَسَنْ

(ش):

قال الخطابي[1] في معالم السنن:

«الحديث ينقسم عند أهله على ثلاثة أقسام:

صحيح، وحسن، و[سقيم][2]».

ووجَّه غيرُه الحصر: بأنَّ الحديث إما: مقبول أو مردود، والثاني الضعيف، والأول إما أن يشتمل من صفات القبول[3] على أعلاها أو لا، والأول الصحيح، والثاني الحسن، أورد عليه أمور:

(أحدها) الموضوع، وأجيب: بأنه ليس في الحقيقة بحديث اصطلاحًا، بل بزعم واضعه.

(الثاني) أنَّ المردود[4] مراتبه متفاوته، فمنه ما يصلح للاعتبار، ومنه ما لا يصلح، فكان ينبغي عده قسمين كما عُدَّ المقبول قسمين بحسب تفاوته، وأجيب بأنّ الصالح للاعتبار داخل في قسم المقبول،

---

(١) أبو سليمان حَمْد بن محمد بن ابراهيم بن الخطاب البستي، الخطابي، إمام فاضل كبير الشأن، جليل القدر، صاحب التصانيف الحسنة. توفي سنة (٣٨٨هـ).
الأنساب للسمعاني (٥/١٥٨)، والبداية والنهاية (١١/٢٣٦) وشذرات الذهب (٣/١٢٧)، ووقع اسمه فيهما: حمد بن إبراهيم.

(٢) من معالم السنن (١/١١)، وفي النسخ الأربعة: وضعيف.

(٣) وفي (ب): المقبول.

(٤) سقطت من (د).

قسم الحسن لغيره وإن نظر إليه باعتبار ذاته فهو أعلى مراتب الضعيف، وقد تفاوت [مراتب الصحيح والحسن، ولم تتنوع أنواعًا، فكذا][1] مراتب الضعيف.

(الثالث) قال ابن كثير: هذا التقسيم إن كان بالنسبة إلى ما في نفس الأمر فليس إلا صحيح [أو ضعيف[2]]، أو [بالنسبة[3]] إلى اصطلاح المحدثين فهو منقسم عندهم إلى أكثر من ذلك[4]، كمرفوع[5]، ومرسل، ومتصل، ومعضل إلى غير ذلك، وأجيب بأن المراد الثاني، والكل راجع إلى هذه الثلاثة.

والتحقيق كما قال الزركشي: "أن للحديث أقسامًا نوعيةً، وأقسامًا صنفية[6]، فتقسيمه إلى صحيح وحسن وضعيف نوعي، وإلى مرفوع وموقوف وكذا وكذا صنفي[7].

---

(١) من (ب)، وقد سقطت من (م).

(٢) من اختصار علوم الحديث (ص٢١)، وفي النسخ الأربعة: وكذب.

(٣) من الأصل، وقد سقطت من النسخ.

(٤) اختصار علوم الحديث لابن كثير (ص٢١).

(٥) وفي (ب): فمرفوع.

(٦) النوع: كل ضرب من الشيء، وكل صنف من كل شيء كالثياب والثمار وغير ذلك، والصنف: بالكسر والفتح ـ لغة فيه ـ النوع والضرب من الشيء.
وقال الليث: الصنف طائفة من كل شيء، وكل ضرب من الأشياء صنف على حده.
تاج العروس (٥/ ٥٣٢)، (٦/ ١٦٨)، ولسان العرب (٨/ ٣٦٤)، (٩/ ١٩٨).

(٧) من نكت الزركشي (ق١١/أ) ولفظه: «فقسم أقسامه إلي قسمين، نوعية وصنفية.
قال: فالنوعية ثلاثه: الصحيح والحسن والضعيف،
والصنفية: المسند، المتصل، المرفوع، الموقوف، المقطوع، المنقطع إلى آخره».

(والرابع): قال العراقي في نكته[١]: «لم أر من سبق الخطابي إلى تقسيمه المذكور[٢] إلا أنه نقله عن أهل الحديث، وهو إمام ثقة، فتبعه ابن الصلاح».

(الخامس) قال [الحافظ ابن حجر][٣]: «قول ابن الصلاح كقول الخطابي عند أهل الحديث من [العام][٤] الذي أريد به الخصوص، أي الأكثر أو الأعظم أو الذي استقر عليه اتفاقهم بعد الاختلاف، فقد ذهب[٥] طائفة إلى أنّ الحديث قسمان فقط، صحيح، وضعيف/ ، (ق٥/ب) وأن الحسن مندرج في أنواع الحديث[٦]، وعلى هذا [أيضًا[٧]] يحمل

(١) انظر: التقييد والايضاح (ص١٩)، وقد نقل السيوطي الكلام بمعناه.

(٢) قلت: بل قد سبقه الترمذي رحمه الله إلى تقسيم الحديث إلى ثلاثه أقسام كما نصَّ على ذلك ابن تيمية وابن رجب وغيرهما.

انظر: مجموع فتاوي ابن تيمية (١٨/ ٢٣)، وشرح علل الترمذي لابن رجب (ص٢٥٨)، وقواعد التحديث للقاسمي (ص١٠٣).

(٣) من (د)، وفي بقيه النسخ: قال. وكلام الحافظ هذا لم أقف عليه في النكت المحققة المطبوعة، فلعله من نكته الكبري.

(٤) من (د)، وفي بقيه النسخ: المقام.

(٥) وفي (د): ذهبت.

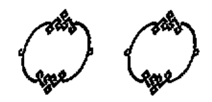
(٦) قال السخاوي بعد أن ذكر التقسيم الثلاثي المذكور:

«وذلك بالنظر لما استقر اتفاقهم بعد الاختلاف عليه، وإلا فمنهم... من يدرج الحسن في الصحيح لاشتراكهما في الاحتجاج، بل نقل ابن تيمية إجماعهم إلا الترمذي خاصة».

فتح المغيث (ص١٠)، وفتاوى ابن تيمية (١٨/ ٢٣)، وقواعد التحديث (ص٧٩).

(٧) من (د).

قول العراقي: (وأهل هذا الشأن قسموا السنن[١]) وقولي (والأكثرون) سالم من ذلك يصرح بالخلاف.



(١) انظر: ألفية العراقي (ص١٦٩) ضمن مجموعة نفائس.

## الصحيح

١٤- حَدُّ الصَّحِيْح: مُسْنَدٌ بِوَصْلِه بِنَقْلِ عَدْلٍ ضَابِطٍ عَنْ مِثْلِه

١٥- وَلَمْ يَكُنْ شَذّ[1] وَلا مُعَلّلا ..........................

ش: الصحيح: فعيل بمعنى فاعل من الصحة، وهي حقيقة في الأجسام مجاز في غيرها[2]، وجمع الصحيح صحاح بكسر أوله، كظريف [وظراف[3]]، وكريم وكرام.

وأما صَحاح ـ بفتح أوله ـ فمفرد ينعت به الصحيح، ومثله بريء وبراء.

وحد الصحيح عند أهل الفن[4]:

---

(١) وفي (ش): شذا، وقال أحمد شاكر رحمه الله: الأصل شاذًا، وحذفت الألف الأولى لضرورة البحر. الألفية (ص٣).

(٢) قال السخاوي:ـ «من باب الاستعارة بالتبعية، لكونه خروجًا عن الغرض».
وقال الصنعاني: «واستعمالها في غير الأجسام مجاز واستعارة».
فتح المغيث (ص١١)، وإسبال المطر (ص٣٣).

(٣) وفي (ع): وظرف.

(٤) من أقدم من وقفت عليه عَرَّف الصحيح ـ على نقص في التعريف ـ هو الإمام الشافعي، ولكنه عبَّر عنه بالثبوت، قال رحمه الله: «إذا روى الثقة عن الثقة حتى ينتهي إلى رسول الله ﷺ فهو ثابت».
تذكرة العلماء (ق٤٦/أ)، والتبصرة والتذكرة (١/ ١٢)، والرسالة (ص٣٧٠) بمعنى الكلام المنقول عنه.

الذي يتصل إسناده[١]، بنقل العدل الضابط[٢]، عن العدل الضابط إلى منتهاه[٣]، ولا يكون شاذًا، ولا معللاً[٤].

هذه عبارة ابن الصلاح في حده[٥].

[فالمسند جنس[٦]]، والاتصال قيد يخرج: المرسل، والمنقطع، والمعضل، والمعلق، والمدلس[٧].

---

(١) وفي (م)، (ب)، (ع) زيادة: (المسند) بعد قوله: إسناده.

(٢) كان الأخصر أن يقول: بنقل الثقة، لأنه من جمع العدالة والضبط، والتعاريف تصان عن الإسهاب، قاله المصنف في تدريبه، ويرد عليه: (بأنّ الثقة قد يطلق على من كان مقبولاً، وإن لم يكن تام الضبط، والمعتبر في حد الصحيح إنما هو تام الضبط».

قال الصنعاني: «ويؤخذ من هذا أنه إذا قيل: فلان ثقة يخطيء، ففيه مناقضة».

تدريب الراوي (١/ ٦٣)، وتوضيح الأفكار (١/ ٨)

وتوجيه النظر (ص٦٩).

(٣) أي: بأن ينتهي إلى النبي ﷺ فيكون مرفوعاً أو إلى الصحابي فيكون موقوفًا أو إلى من دونه.

(٤) قال الطيبي: «هذه الأوصاف احتراز عن الحسن والضعيف».

وقال ابن جماعة: «فكل حديث جمع هذه الشروط فمتفق عليه».

الخلاصة (ص٣٥)، والمنهل الروي (ص٥١).

(٥) مقدمة ابن الصلاح (ص٨٢).

(٦) من (د)، وفي بقيه النسخ: فالمسند حسن، وهو تحريف.

(٧) أو قل: بالاتصال يخرج كل حديث لم يتصل إسناده على أي وجه كان.

انظر: الخلاصة (ص٣٥)، وتوحيه النظر (ص٦٩).

ونقل العدل[1] يخرج: ما نقل مجهول عينًا أو حالاً أو معروف بالضعف[2].

والضابط[3]: يخرج ما نقله مغفل كثير الخطأ.

---

(١) العدالة: ملكة تحمل صاحبها على ملازمة التقوى والمروءة، والعدل هو: المسلم، البالغ، العاقل، الخالي من أسباب الفسق وخوارم المروؤة، قال السيوطي:ـ

لِنَاقِلِ الأَخْبَارِ شَرْطَانِ هُمَا عَدْلٌ وَضَبْطٌ أَنْ يَكُونَ مُسْلِمَا
مُكَلَّفاً لَمْ يَرتَكِبْ فِسْقًا وَلاَ خَرْمَ مُرُوءة وَلاَ مُغَفَّلا

قلت: هكذا يطلق الحافظ في شرط العدالة (بعدم ارتكاب فسق)، وقد وقفت على قولة للشافعي فيها تفصيل للعدل قال رحمه الله: «لو كان العدل من لم يذنب لم نجد عدلاً، ولو كان كل ذنب لا يمنع من العدالة لم نجد مجروحًا، ولكن من ترك الكبائر، وكانت محاسنه أكثر من مساويه فهو عدل».

قال الصنعاني: «وهو قول حسن».

فتح المغيث (ص١٢)، وتوجيه النظر (ص٦٩)، وقواعد التحديث (ص٧٩)، وآداب الشافعي لابن أبي حاتم (ص٣٠٦) وإسبال المطر (ص٣٥)، ومنهج النقد (ص٣٥).

(٢) أو المجروح بفسق أو كفر أو بدعة أو بنوع جرح.

غيث المستغيث (ص٢٩)، والخلاصة (ص٣٥).

(٣) قال الطيبي: «الضابط هو: الحافظ المتيقظ ـ لا الشاك ـ في حالتي التحمل والأداء، فإنّ الناقل إذا كان فيه نوع قصور عن درجة الإتقان دخل حديثه في حد الحسن، وإذا نزلت درجته عن ذلك ضعف حديثه»، وقد عبَّر الذهبي عن الضبط بالإتقان، وقيّد الحافظ ابن حجر الضبط بالضبط التام «إشارةً إلى الرتبة العليا في بذلك»، قلت: لأنَّ الحسن لذاته يشترط توفر الصفة الدنيا من الضبط في راوية.

وللضبط أربع صور عند المحدثين وهي:

والباقي[1] يخرج: الشاذ، والمعلل[2]، وها هنا أمور:

=

١ ـ تام الضبط. ٢ ـ خفيفه.
٣ ـ كثير الغلط. ٤ ـ من غلطه أكثر من حفظه.
فالصورة الأولى والثانية تدخلان ضمن المقبول، إلا أنَّ الثانية تندرج ضمن الحسن، والثالثة والرابعة تدخلان ضمن المردود.
والضبط ضبطان ـ باعتبار الحفظ وعدمه ـ ضبط صدر، وهو أن يثبت الراوي ما سمعه بحيث يتمكن من استحضاره متى شاء، وضبط كتاب وهو صيانته لديه منذ سمع فيه وصححه إلى أن يؤدي منه قاله الحافظ ابن حجر.
الخلاصة (ص٣٥)، والموقظة (ص٢٤)، ونزهة النظر (ص٢٩) وفتح الباقي (١/ ١٤)، وإمعان النظر (ص٤٨)، وحاشية الأجهوري (ص١٧)، وتوضيح الأفكار (١/ ١٢).

(١) وهناك قيد آخر ذكره الذهبي في صفة رواة الصحيح وهو: عدم التدليس، هذا عند أهل الحديث، وغيرهم يشترط في قيد الصحيح قيودًا أخرى كاشتراط العدد في الرواية كما حكاه الحازمي عن بعض متأخري المعتزلة، وعند البعض: الصحيح ما يجب العمل به، وغيره ما لا تكليف علينا في العمل به، وضعفهما ظاهر.
الموقظه (ص٢٤)، وشروط الأئمة الخمسة (ص٦٢)، والتقييد والإيضاح (ص٢٠، ص٢١)، وتذكرة العلماء (ق٤٦/أ).

(٢) تعقب ابن دقيق العيد ابن الصلاح في تقييده الصحيح بقيد الشذوذ والعلة فقال: «ولو قيل في هذا الحديث الصحيح المجمع على صحته هو كذا وكذا إلى آخره لكان حسنًا ، لأنَّ من لا يشترط مثل هذه لا يحصر الصحيح في هذه الأوصاف، ومن شرط الحد أن يكون جامعًا مانعًا».
قلت: يشير ابن دقيق العيد إلى ما صرّح به في مطلع الاقتراح في مبحث الصحيح من أنَّ الفقهاء والأصوليين لا يشترطون ما ذكره ابن الصلاح من نفي العلة والشذوذ، فقوله: من لا يشترط، يشير إلى الفقهاء والأصوليين، ثم وقفت على =

.........................................................................................

---

كلام للحافظ العراقي ردَّ به تعقب ابن دقيق هذا فقال: «والجواب أنَّ من يصنف في علم الحديث إنما يذكر الحدّ عند أهله لا عند غيرهم.... وكون الفقهاء والأصوليين لا يشترطون في الصحيح هذين الشرطين، لا يفسد الحد عند من يشترطهما، على أن المصنف قد احترز عن خلافهم، وقال بعد أن فرغ من الحد، وما يحترز به عنه، فهذا هو الحديث الذي يحكم له بالصحة بلا خلاف بين أهل الحديث.

فقد احترز المصنف عما اعترض به عليه، فلم يبق للاعتراض وجه.

وردَّ الصنعاني أيضًا على ابن دقيق فقال: «.. اصطلاح الفقهاء في صحة الحديث غير اصطلاح المحدثين، إذ المحدثون يشترطون خلّوه من العلة مطلقًا، والفقهاء يشترطون خلوه من العلة القادحة، فهو باصطلاحهم أخص منه باصطلاح الفقهاء، وإذا كان كذلك فلا يتم جمع الخاص والعام في رسم واحد، فاعتراض الشيخ تقي الدين على رسم المحدثين بأنه غير موافق لاصطلاح الفقهاء غير وارد، بل لابد من مخالفة الرسمين لاختلاف الاصطلاحين».

الاقتراح (ص١٥٥)، والتقييد والايضاح (ص٢٠)، وتوضيح الأفكار (١/ ١٣).

**(الأول) :**

قيل: في كلام ابن الصلاح إطناب، لأن المسند كما سيأتي[١] خاص بالموصول أي[٢] فلا يصلح كونه جنسًا، والموصول فصلاً، والجواب عندي من وجهين:

**أحدهما:**

أنّ ابن الصلاح أراد شمول الحد على كل قول، لأنه سيأتي قول: إنّ المسند يطلق على المرفوع غير الموصول أيضًا .

**الثاني:**

أنّ المراد بالمسند الذي أسند أي: روي بإسناد، كما هو أحد [تعريفات][٣] المسند، فإنها ثلاثة[٤] [أنواع][٥] ؛ (النوع)[٦] المصطلح على

(١) من (م)، (د)، وفي (ب): يأتي .
(٢) من (م)، (د)، وقد سقطت من (ب) .
(٣) من (د)، وفي بقية النسخ كلمات غير واضحة .
(٤) انظر : مقدمة ابن الصلاح (ص١١٧)، واختصار علوم الحديث (ص٤٤، ص٤٥)، وفتح المغيث (ص١٠٠)، وتوضيح الأفكار (٢٥٨/١)، وإمعان النظر (ص٢١٥) .
(٥) من (د)، وقد سقطت من بقية النسخ .
(٦) سقطت من (د) .

تسميته بذلك [هو][1] المرفوع المتصل[2] والمروي بإسناد مطلقًا[3] مرفوعًا، أو غيره [أو موصولاً][4] ، والكتاب المفرد لما رواه [الصحابة][5] كمسند أحمد، وغيره[6] .

---

(١) من (د)، وفي بقية النسخ : وهو .

(٢) كما شرطه الحاكم، وحكاه ابن عبد البر عن قوم، ورجحه الحافظ ابن حجر، والسخاوي.

وقال المحب الطبري في المختصر بشأن تقييد المسند بالاتصال والرفع: «إنه أصح إذ لا تمييز إلا به».

قال السخاوي: «يعني لكون قائله لحظ فيه الفرق بينه وبين المتصل والمرفوع من حيثية أنّ المرفوع ينظر فيه إلى حال المتن مع قطع النظر عن الإسناد اتصل أم لا، والمتصل ينظر فيه إلى حال الإسناد مع قطع النظر عن المتن مرفوعًا كان أو موقوفًا، والمسند ينظر فيه إلى الحالين معًا ».

معرفة علوم الحديث (ص١٧)، والتمهيد (١/ ٢١)، وفتح المغيث (ص ١٠١، ص ١٠٢)، والنخبة النبهانية (ص ١٨)، والمصباح (ص١٧) .

(٣) هذا تعريف الخطيب البغدادي للمسند، ونصه قال:

«وصفهم الحديث بأنه مسند يريدون أنّ إسناده متصل بين راويه وبين من أسند عنه إلا أنّ أكثر استعمالهم هذه العبارة هو فيما أسند عن النبي صلى الله عليه وسلم خاصة . . . »، وعلى هذا فكأنّ الخطيب ـ رحمه الله ـ يسوي بين المسند والمتصل .

وهناك تعريف ثالث للمسند، وهو لابن عبد البر قال رحمه الله:

«هو ما رفع إلى النبي صلى الله عليه وسلم خاصة» .

الكفاية (ص٥٨)، والتمهيد (١/ ٢١)، واختصار علوم الحديث (ص٤٥) .

(٤) من (د) ، وقد سقطت من بقية النسخ .

(٥) من (د)، وقد سقطت من بقية النسخ .

(٦) انظر : هدي الساري (١/ ٦)، والرسالة المستطرفة (ص٧)، وقواعد التحديث (ص٢٠٢)، ومنهج النقد (ص٣٢٧) .

فأراد بالمسند في الحدّ المعنى الثاني[١] .

وهذا أقعد، وهو مرادي في النظم، والباء في قولي (بوصله) للمصاحبة[٢] ـ أي حالة كونه موصولاً ـ والضمير إما للإسناد المفهوم[٣] من مسند أو للفظ مسند يراد به الإسناد، فإنه يأتي مصدراً، كما قيل به في قول ابن مالك[٤] : (ومسند للاسم تمييز حصل)[٥] .

---

(١) وقد اعترض على ابن الصلاح أيضًا في قوله: (المسند الذي يتصل إسناده . . . إلخ) بأنه لو قال: ( المسند المتصل) لاستغني عن تكرار لفظ الإسناد، وقد أجاب الحافظ ابن حجر عن ذلك فقال:

« والجواب عن ذلك: أنه أراد وصف الحديث المرفوع، لأنه الأصل الذي يتكلم عليه، والمختار في وصف المسند . . . أنه الحديث الذي يرفعه الصحابي، مع ظهور الاتصال في باقي الإسناد، فعلى هذا لابد من التعرض لاتصال الإسناد في شرط الصحيح» .

انظر: نكت ابن حجر (١/ ٢٣٤) .

(٢) أي الباء في قوله: (بوصله) .

(٣) وفي (د): المفهم .

(٤) أبو عبد الله جمال الدين محمد بن عبد الله بن عبد الله بن مالك الطائي الجياني الشافعي النحوي، العلامة، إمام النحاة، وحافظ اللغة، نزيل دمشق .

توفي سنة (٦٧٢ هـ) .

بغية الوعاة (١/ ١٣٠)، وطبقات الشافعية للسبكي (٥/ ٢٨) والبداية والنهاية (١٣/ ٢٦٧)

(٥) الألفية مع شرح ابن عقيل (١/ ١٦)، والبهجة المرضية (ص٤، ص٥) .

فيكون استخدامًا[١]، أو[٢] مرادًا به: ما دل عليه - أي اسم المفعول - لأنّ وصل المسند وصل لإسناده، فإن قلت: الحدود تصان عن الاستخدامات واللوازم .

قلت: الجواب من وجهين:

**أحدهما :**

أنّ ذلك حيث اقتضت خفاءً بخلاف ما كان المراد معها واضحًا، وقد صرَّح الغزالي[٣] وغيره بجواز إدخال المجازات والمشتركات في الحدود إذا اتضح المراد منها [ولم يلتبس][٤] .

**الثاني:**

إنا معاشر أهل الحديث والفقه والبلاغة لا نقول في التعاريف على حدود المناطقة.

---

(١) الاستخدام: من الألفاظ البلاغية ومن أبواب المحسنات المعنوية وهو: ذكر لفظ مشترك بين معنيين، يراد به أحدهما، ثم يعاد عليه ضمير أو إشارة بمعناه الآخر، كقوله تعالى ﴿فمن شهد منكم الشهر فليصمه﴾ أريد أولاً بالشهر الهلال، ثم أعيد عليه الضمير أخيراً بمعنى أيام رمضان .

انظر: جواهر البلاغة (ص٣٦٤)، ومعجم المصطلحات البلاغية (١/ ١١٦) .

(٢) وفي (ب) : ومرادًا .

(٣) انظر: المستصفى (١/ ١٦) .

(٤) من (د)، وفي بقية النسخ: ومن لم يلبس .

قال الإمام أبو الحسن بن الحصار(١) المالكي في كتابه «الناسخ والمنسوخ» بعد أن ذكر اختلاف الناس في حد النسخ :

«قد بلغ مالك وأضرابه من علماء المتقدمين مبلغ الإمامة في الدين، ولم يتكلف أحد منهم حداً، وربما لو تكلف له لم يسلم (له)(٢) وكذلك البخاري ومسلم وأضرابهم لو كلفوا حد الحديث أو المحدث لم يأتوا به، وقد نفعهم الله تعالى بما عَلِموه وعلّموه، ولو كان في الحد خير لنطق به القرآن أو جاء على [لسان](٣) رسول الله صلى الله عليه وسلم» انتهى.

فكذلك(٤) إنا(٥) نقول على ما تقتضيه(٦) البلاغة، وأساليب العرب في الخطابات التي ورد بها القرآن، وأفانينها(٧) الرائعة المأخوذة(٨) من

---

(١) أبو الحسن علي بن محمد بن محمد بن إبراهيم الأنصاري الخزرجي الأندلسي الأصل، الشامي المنشأ، المعروف بـ: ابن الحصّار ـ بفتح الحاء المهملة، وتشديد الصاد المهملة وفتحهاـ .

الفقيه المالكي العالم المحصل المتقن. تُوفي سنة (٦١١ هـ).

للمنذري (٢/٣٠٩)، وشجرة النور الزكية (ص١٧٣/ من الطبقة ١٣) .

(٢) سقطت من (ب) .

(٣) من (د) .

(٤) وفي (ب) : فلذلك .

(٥) وفي (د): أنا .

(٦) وفي (ب)، (ع): يقتضيه .

(٧) الأفانين: الأساليب، وهي أجناس الكلام وطرقه . لسان العرب (١٣/٣٢٨) .

(٨) وفي (ب) : الرابعة المأخورة .

إدمان النظر في أسرار الكتاب العـزيز، والكتب المؤلفة في [إعجازه][1] وبدائعه، والتبحر فيها.

وقد روينا بإسنادنا من طريق: حرمـلة قال سمعت الشافعي رضي الله (تعالى)[2] عنه يقول:

«ما جهل الناس ولا اختلفوا إلا لتركهم لسان العرب، وميلهم إلى لسان أرسطاطاليس»[3].

**الأمر الثاني:**

قيل: بقي عليه أن يقول: بعلة قادحة.

(ق٦/أ) وأجيب بأنه لا حاجة إليه، لأن المعـلل هو ما فيه علة قادحة[4] / كما سيأتي في مبحثه، وما فيه علة غير قادحة لا يسمى[5] معللاً.

---

(١) من (د)، وفي(ب): المجاورة، وليست واضحة في بقية النسخ .

(٢) سقطت من (د) .

(٣) أرسطاطاليس ـ ويكتب أيضًا : أرسطو ـ المجدوني، فيلسوف الروم، وطبيبها : طبقـات الأطباء لابن جلجـل (٢٥)، وتاريخ الأطباء والـفلاسفة لإسحاق بـن حنين (ص١٦٨) .

(٤) قال الطيبي : « . . . . لا يخفى على الضابط الحازم مثل تلك القادحة ». وقال الصنعاني : «المعل ما فيه علة قادحة خفية، ولا يكون معللاً إلا إذا اشتمل على علة موصوفة بالوصفين ». الخلاصة (ص٣٥) ، وإسبال المطر (ص٣٧) .

(٥) وفي (م)، (ب): لا تسمى .

قال الحافظ ابن حجر :

«لكن من غير عبارة ابنِ الصلاح فقال (من غير شذوذ ولا علة) احتاج أن يصف العلة بكونها قادحة، وبكونها خفيّة[١]، وقد ذكر العراقي [في][٢] ألفيته[٣] الوصف الأول، وأهمل الثاني، ولابد منه» انتهى[٤] .

فعبارة[٥] النظم أحسن من أصله من وجهين: (الاختصار)[٦] ، والدلالة على الوصف الثاني، ونظير ذلك ما أشار إليه الحافظ أيضًا أن قول[٧] الخطابي: الصحيح ما اتصل سنده وعدلت نقلته[٨] مغن عن

---

(١) قال زكريا الأنصاري: «ومن قيدها بكونها خفية لم يرد إخراج الظاهرة، لأن الخفية إذا أثرت، فالظاهرة أولى» ، انظر : فتح الباقي (١/ ١٤) .

(٢) من (د) ، وفي بقية النسخ : من ألفيته .

(٣) وذلك قوله :

عن مِثْلِهِ مِن غَيْرِ مَا شُذُوْذِ وَعِلَّةٍ قَادِحَةٍ فَتُوْذِي

ألفية العراقي( ص ١٦٩) .

(٤) لا يوجد هذا النص في النكت المحققة المطبوعة، ولعلها في الكبرى، ولكنّ رأيه في تقييد العلة بالقيدين المذكورين ذكره في النزهة (ص٢٩) .

(٥) وفي (ب) : بعبارة .

(٦) سقطت من (م) .

(٧) وفي (د) : مراد.

(٨) معالم السنن (١/ ١١)، وانظر: إسبال المطر (ص٣٣) فيما يتعلق بالعدالة والتعديل، ففيه كلام نفيس لم أقف على مثله لغيره، وذكر مصنفه أنّ له كتابًا خاصًا بالعدالة سماه : «ثمرات النظر في علم الأثر» .

التصريح باشتراط ضبط الراوي لأنّ المعدّل من عدَّله النقاد، (أي وثّقوه)[١] وإنما يوثقون من اجتمع فيه العدالة والضبط معًا، بخلاف من ذكر [بدل][٢] المعَدَّل العَدْل، فإنه يحتاج[٣] إلى زيادة وصف الضبط .

**الأمر الثالث:**

قيل: بقي[٤] عليه أن يقول: (ولا منكر) كما زاده التاج التبريزي.

وأجيب بالاستغناء عنه، لأنّ المنكر عند ابن الصلاح بمعنى الشاذ، وعند غيره أسوأ حالاً منه، فاشتراط نفي الشذوذ يقتضي اشتراط نفيه بطريق الأولى، (قاله الحافظ ابن حجر[٥] في نكته)[٦] .

**الرابع:**

قال الزركشي: «اشتراط نفي الشذوذ ليس متفقًا عليه، بل مختلف فيه، والتحقيق أنّ الشاذ الذي يخالف الصحيح، هو الشاذ المنكر

---

(١) سقطت من (د) .

(٢) من (د) ، وفي بقية النسخ : فدل .

(٣) قال العراقي: « ولا شك أنّ ضبط الراوي لابد من اشتراطه، لأنّ من كثر الخطأ في حديثه وفحش استحق الترك وإن كان عدلاً » .

التبصرة والتذكرة (١/ ١٣)، وتوجيه النظر (ص٦٩) .

(٤) وفي (ب) : نفي .

(٥) نكت ابن حجر (١/ ٢٣٧) بالمعني .

(٦) ليست موجودة في (د) .

والذي لم ينجبر شذوذه بشيء من الأمور[1] ».

وقال الحافظ ابن حجر في نكته: «المراد بالشذوذ هنا مخالفة الراوي من هو أحفظ منه أو أكثر كما فسره الشافعي، لا مطلق تفرد الثقة[2] كما فسره الخليلي[3] ، فافهم ذلك[4] .

وللمخالفة شرط يأتي في نوع زيادة الثقة .

الخامس:

قال الحافظ ابن حجر: « (أيضًا)[5] ما اشترطوه من نفي الشذوذ مشكل فإنه إذا اتصل الإسناد وكانت رواته[6] عدولاً وضابطين[7] ،

---

(١) انظر: نكت الزركشي: (ق١٣/ب) .

(٢) نص الخليلي قال: «الذي عليه حفاظ الحديث: أنّ الشاذ ما ليس له إلا إسناد واحد يشذ بذلك ثقة كان أو غير ثقة، فما كان عن غير ثقة فمتروك لا يقبل، وما كان عن ثقة، يتوقف عنه ولا يحتج به» .
مقدمة ابن الصلاح (ص١٧٣)، والمنهل الروي (ص٦٦)، والموقظة (ص٤٢)، وفتح المغيث (ص٩٣)، واليواقيت والدرر (ق٤٦/أ)، وتوجيه النظر (ص١٨٣) .

(٣) أبو يعلي الخليل بن عبد الله بن أحمد القزويني، مصنف كتاب «الإرشاد في معرفة المحدثين»، القاضي، كان ثقة حافظًا عارفًا بكثير من علل الحديث ورجاله، توفي سنة (٤٤٦ هـ) .
تذكرة الحفاظ (٣/ ١١٢٣)، وشذرات الذهب (٣/ ٢٧٤) .

(٤) نكت ابن حجر (١/ ٢٣٦) .

(٥) سقطت من (د) .

(٦) وفي (م)، (ب): وكانت رواية عدلاً .

(٧) وفي (د): ضابطين (بغير واو).

وانتفت عـنه العلل الخفـية، فما المانع مـن الحكم بصحتـه وإن خالف رواية من هو أكـثر وأوثق[١] ، فمثل هذا لا يسـتلزم الضعف[٢] ، بل يكون من باب صحيح [وأصح][٣] ».

قال: «ولـم أر في كـلام أحد مـن[٤] أئمة الحـديث اشتراط نـفي الشذوذ المُعبَّر عنه بالمخالفة، وإنما الموجود في تصرفاتهم [تقدُّم][٥] بعض ذلك علـى بعض في الصـحة، وأمثلة ذلك مـوجودة في الصحـيحين وغيرهما.

فمنها:

أنهما أخرجا قصة «جمل جابر»[٦] من طرق، وفيها اخـتلاف كثير في مقدار الثـمن، واشتراط ركوبه، وقد رجَّح البخـاري الطرق التي فيها الاشتراط عـلى غيرها، مع تخريجه للأمـرين، ورجَّح أيضًا كون

---

(١) ولا يرد على ابن الصلاح هذا، لأن التعريف المتقدم للصحيح المجمع على صحته كما مرّ لا مطلقًا .

انظر: فتح الباقي (١/ ١٤) .

(٢) وفي (ب) : الضعيف .

(٣) من التدريب (١/ ٦٥)، وفي بقية النسخ : واضح .

(٤) من (د) ، وقد تكررت في بقية النسخ .

(٥) وفي (ب) ، (ع): تقديم.

(٦) أخرجه البـخاري في (كتاب البيـوع ـ باب شراء الدواب والحميـر ـ ٣/ ١٠)، ومسلم (كتاب المساقاة ـ باب بيع البعير واستثناء ركوبه رقم ١٠٩) .

الثمن أوقية مع تخريجه ما يخالف ذلك .

ومنها: أن مسلمًا[1] أخرج حديث مالك عن الزهري عن عروة عن عائشة (رضي الله تعالى عنها)[2] في الاضطجاع قبل ركعتي الفجر، وقد خالفه عامة أصحاب الزهري كمعمر، ويونس، وعمرو ابن الحارث، والأوزاعي، وابن أبي ذئب، وشعيب، (وغيرهم)[3] ، عن (الزهري)[4] ، فذكروا الاضطجاع بعد ركعتي الفجر قبل صلاة الصبح، ورجَّح جمع من الحفاظ روايتهم على رواية مالك، ومع ذلك فلم يتأخر أصحاب الصحيح عن إخراج حديث مالك في كتبهم، ثم قال : فإن قيل: يلزم أن يسمي الحديث صحيحًا ولا يعمل به ؟؟ .

قلنا: لا مانع من ذلك إذ ليس كل صحيح يعمل به بدليل المنسوخ

السادس:

قال الحافظ:

« أيضًا إذا قلنا باشتراط نفي الشذوذ، فينبغي أن لا يتوقف في الحكم بصحة الحديث على تبين انتفائه، بل يحكم للحديث بالصحة

---

(١) أخرجه في صحيحه في (كتاب المسافرين ـ باب صلاة الليل ـ رقم ١٢١) .

(٢) سقطت من (د) .

(٣) سقطت من (م) .

(٤) سقطت من (ب) .

أولاً إذا وجدت الشروط ما لم[1] يظهر بعد ذلك أن فيه شذوذاً[2] لأن[3] الأصل عدم الشذوذ، وكون ذلك أصلاً مأخوذٌ من عدالة الراوي وضبطه لأن الأصل (أنه)[4] حفظ ما روى حتى يتبين خلافه»[5] .

## السابع:

[هذا حد الصحيح لذاته][6] ، أما الصحيح لغيره فغير داخل في الحد، ولذلك صور: الحسن إذا روي من غير وجهٍ كما سيأتي، وما تلقته[7] العلماء بالقبول، ولم يكن له إسناد صحيح، فيما ذكره طائفة، منهم ابن عبد البر[8] ومثّله بحديث جابر رضي الله تعالى عنه:

---

(١) وفي (د) : ولم .

(٢) وفي (ب): شذوذ .

(٣) وفي (ب) : إلا أنّ.

(٤) سقطت من (ب) .

(٥) التنبيه الخامس والسادس من كلام ابن حجر لا يوجدان في النكت المحققة، فلعلهما من الكبرى (الإفصاح) .

(٦) وفي (ب)، (ع)، (د): هذا الحد للصحيح لذاته .

(٧) وفي (ب): ما للقته .

(٨) أبو عمر يوسف بن عبد الله بن محمد بن عبد البر النَّمري .
فقيه، حافظ، مكثر . وكان يميل في الفقه إلى أقوال الشافعي .
توفي سنة (٤٦٣ هـ) .
جذوة المقتبس (ص٣٦٧) والصلة (٢/ ٦٧٧) ، وبغية الملتمس (ص٤٨٩) ، ووردت سنة وفاته في الجذوة والبغية (٤٦٠ هـ) .

**«الدينار أربعة وعشرون قيراطًا»**[١] ،/ واشتهر عند أئمة الحديث (ق٦/أ) بغير نُكْرٍ منهم، فيما ذكره الأستاذ[٢] أبو إسحاق الإسفراييني[٣] وابن فورك[٤] كحديث: **«في الرقة ربع العشر»**[٥] .

---

(١) لم أقف عليه! !.

(٢) وهي (ب) : الإسناد ، وهو تحريف .

(٣) أبو إسحاق إبراهيم بن محمد بن إبراهيم بن مهران الإسفراييني نسبة إلى إسفرايين بليدة بنواحي نيسابور ـ الملقب بـ: ركن الدين، الفقيه الشافعي المتكلم الأصولي.
توفي سنة (٤١٨ هـ ) .
وفيات الأعيان (١/ ٢٨)، والبداية والنهاية (١٢/ ٢٤)، والأنساب (١/ ٢٢٣)، وطبقات الشافعية للسبكي (٣/ ١١١) .

(٤) أبو بكر محمد بن الحسن بن فورك ـ (بضم الفاء وفتح الراء) ـ الأنصاري الأصبهاني فقيه، أصولي، متكلم .
توفي سنة (٤٠٦ هـ) .
طبقات الشافعية للسبكي (٣/ ٥٢)، والوافي بالوفيات (٢/ ٣٤٤)، وشذرات الذهب (٣/ ١٨١) .

(٥) الرِقّة: الفضة. انظر: النهاية في غريب الحديث (٢/ ٢٥٤) .
والحديث أخرجه الإمام أحمد في مسنده (١/ ١٢) من حديث أنس بن مالك: أنّ أبا بكر رضي الله عنه كتب لهم : إنّ هذه فرائض الصدقة التي فرض رسول الله صلى الله عليه وسلم . . . الحديث .
وهو حديث حسن لأنّ رجاله ثقات سوى ثمامة بن عبد الله بن أنس، قال الحافظ عنه : صدوق .
انظر : التقريب (ص٥٢) .

وحديث: «**لا وصية لوارث**»[١] ، أو[٢] وافقه[٣] آية من القرآن، أو بعض[٤] أصول الشريعة، حيث لم يكن في سنده كذاب فيما[٥] ذكره ابن الحصار .

**الثامن:**

قال الحافظ في نكته : «زاد الحاكم في علوم الحديث في شرط الصحيح أن يكون راويه مشهورًا بالطلب، وصفة[٦] الشهرة قدر زائد على مطلق الشهرة التي [تخرجه][٧] عن[٨] الجهالة .

---

(١) الحديث صحيح: أخرجه أبو داود (كتاب البيوع ـ باب في تضمين العارية ٣/ ٨٢٤) والترمذي (كتاب الوصايا ـ باب ما جاء لا وصية لوارث ٤/ ٤٣٤)، وقال: حسن صحيح، وابن ماجة (كتاب الوصايا ـ باب لا وصية لوارث ٢/ ٩٠٥)، وأحمد (٥/ ٢٦٧) ، والبيهقي في سننه الكبرى (كتاب الوصايا ـ باب نسخ الوصية للوالدين ٦/ ٢٦٤)، كلهم من حديث أبي أمامة رضي الله عنه إلا الترمذي فمن حديث عمرو بن خارجة رضي الله عنه ، وروي الحديث من طرق أخرى عن صحابة آخرين .

وانظر : «إرواء الغليل» للألباني (٦/ ٨٧ ـ ٩٦).

(٢) وكذا في (ب)، وفي (م): لو .

(٣) وفي (د) : أو وافق .

(٤) من (ب)، وفي (م) : لا بعض .

(٥) وفي (ب): كذا .

(٦) وفي الأصل (١/ ٢٣٨) : وهذه .

(٧) من الأصل (١/ ٢٣٨) ، وفي النسخ : تخرج .

(٨) وفي الأصل (١/ ٢٣٨) : من .

واستدل الحاكم على اشتراط ذلك بما أسنده عن عبد الله بن عون[١] قال: «لا يؤخذ العلم [إلا][٢] ممن شهد له عندنا بالطلب، والظاهر من تصرف صاحبي[٣] الصحيح اعتبار ذلك إلا حيث يحصل للحديث طرق كثيرة»[٤] .

**التاسع:**

نازع بعضهم في تعريف الصحيح والحسن والضعيف بحد أو رسم، وقال:

«والذي يقتضيه كلام القدماء أنه لا يعرف بذلك، بل [بما][٥] نص عليه أئمة الحديث في كتبهم، إما بالتصريح في كل حديث كدأب

---

(١) (ع) هو أبو عون عبد الله بن عون بن أرطبان المزني مولاهم البصري الحافظ الإمام، شيخ أهل البصرة .
قال ابن مهدي: ما كان بالعراق أعلم بالسنة من ابن عون .
توفي سنة (١٥١ هـ) .
تذكرة الحفاظ (١/ ١٥٦)، وطبقات ابن سعد (٧/ ٢٦١)، والجرح والتعديل (٥/ ١٣٠)، وسير أعلام النبلاء (٦/ ٣٦٤)، وتهذيب التهذيب (٦/ ٣٦٤) .

(٢) وفي (م) : عمن .

(٣) وفي (د): صاحب .

(٤) نكت ابن حجر (١/ ٢٣٨)، ونص الحافظ: «إلا أنهما حيث يحصل للحديث طرق كثيرة يستغنون بذلك عن اعتبار ذلك » .

(٥) سقطت من (م) ، (ب) .

الترمذي[١] ، أو بالتزام ذكر الصحيح، كالبخاري ومسلم[٢] ، وابن خزيمة[٣] ، وابن حبان ».

---

(١) أبو عيسى محمد بن عيسى بن سورة السلمي الترمذي الضرير الإمام الحافظ مصنف الجامع والعلل .

توفي سنة (٢٧٩ هـ) .

تذكرة الحفاظ (٢/ ٦٣٣)، وتهذيب التهذيب (٩/ ٣٨٧)، والبداية والنهاية (١١/ ٦٦) .

(٢) أبو الحسين مسلم بن الحجاج بن مسلم القشيري النيسابوري أحد الأئمة من حفاظ الحديث، وهو صاحب المسند الصحيح .

توفي سنة (٢٦١ هـ) .

تاريخ بغداد (١٣/ ١٠٠)، وفيات الأعيان (٥/ ١٩٤)، وتهذيب التهذيب (١٠/ ١٢٦) .

(٣) أبو بكر محمد بن إسحاق بن خزيمة السلمي النيسابوري، الحافظ الكبير إمام الأئمة، انتهت إليه الإمامة والحفظ في عصره بخراسان .

توفي سنة (٣١١ هـ) .

تذكرة الحفاظ (٢/ ٧٢٠)، والبداية والنهاية (١١/ ١٤٩)، وشذرات الذهب (٢/ ٢٦٢) .

قال الزركشي: «وأيًّا ما كان [فالتحديد][1] [مقتنص][2] من استقراء كلامهم في ذلك، فلا معنى لإنكاره»[3].

**[فائدة]**[4]:

[قال][5] الخطيب في الكفاية[6]: «عن محمد بن يحيى الذهلي[7] قال: لا يجوز الاحتجاج إلا بالحديث الموصول[8] غير المنقطع الذي ليس فيه رجل مجهول، ولا رجل مجروح.

ورُوي من طريق آخر:

«لا يثبت[9] الخبر عن النبي صلى الله عليه وسلم (حتى يرويه ثقة

---

(١) من (د)، وفي النسخ: في التحديد.

(٢) من (د).

(٣) انظر: نكت الزركشي (ق١٣/أ).

(٤) من (ب)، وقد سقطت من (م).

(٥) وفي (ب)، (ع): روى.

(٦) الكفاية (ص٥٦/باب معرفة الخبر المتصل الموجب للقبول والعمل).

(٧) أبو عبد الله محمد بن يحيى بن عبد الله النيسابوري الذهلي مولاهم، أحد الأئمة العراقيين، والحفاظ المتقنين. توفي سنة (٢٥٨ هـ).
تاريخ بغداد (٣/ ٤١٥)، وذكر وفاته سنة (٢٥٧ هـ)، وتذكرة الحفاظ (٢/ ٥٣٠)، وشذرات الذهب (٢/ ١٣٨).

(٨) وفي الكفاية (ص٥٦): الموصل، وكذا في (د).

(٩) وفي (ب): لا تثبت، وفي الكفاية (ص٥٦): لا يكتب.

عن ثقة حتى يتناهى الخبر إلى النبي صلى الله عليه وسلم بهذه الصفة)[1] ولا يكون فيهم رجل مجهول ولا رجل مجروح »[2] .



(١) سقطت من (د) .

(٢) من (م) ، وقد سقطت من بقية النسخ .

١٥- .... ..... ...... والحُكْمُ بالصِّحَّةِ والضَّعْفِ عَلَى

١٦- ظَاهِرِه لا القَطْعِ [1] إلا مَا حَوَى كِتَابُ مُسْلِمٍ أَو الجُعْفِي سِوَى

١٧- مَا انتَقَدُوا فَابْنُ الصَّلاحِ رَجَّحَا قَطْعاً بِهِ وكَمْ إمَـــامٍ جَنَحَا

١٨- والنَّوويْ رَجَّحَ فِي التَّقْرِيبِ ظَنّاً بِهِ، والقَطْعُ ذُوُ تَصْوِيْبِ

ش:

إذا قيل: هذا حديث صحيح، فالمراد بحسب الظاهر، وما اقتضاه إسناده، لا أنه مقطوع به في نفس الأمر، [لجواز[2]] الخطأ والنسيان على الثقة، وكذا إذا قيل: حديث ضعيف فالمراد أنّه لم يصح إسناده فحكم بضعفه، عملاً بظاهر الإسناد لا أنه كذب في نفس الأمر [لجواز[3]] صدق الكاذب وإصابة من هو كثير الخطأ، هذا في غير ما أخرجه البخاري ومسلم أو أحدهما في الصحيح، أما هو فذهب[4] ابن الصلاح[5] إلى أنه مقطوع بصحته[6] لإجماع

(١) وفي (س) من الألفية: القطع - بالضم - .

(٢) من (د)، ومن التدريب (١/ ٧٥)، وفي (م)، (ب)، (ع): بجواز .

(٣) من (د)، والتدريب (١/ ٧٥)، وفي بقية النسخ: بجواز .

(٤) وفي (ب): مذهب .

(٥) مقدمة ابن الصلاح (ص١٠٠ - ص١٠١)، وقد اختصر السيوطي رحمه الله في نقله كعادته .

(٦) قد سبقه في هذا الحكم على ما أخرجاه أبو الفضل محمد بن طاهر المقدسي، وأبو نصر عبد الرحيم بن عبد الخالق بن يوسف والسِلفي، وحكاه ابن تيمية عن =

الأمة[1] على تلقيه [بالقبول[2] ]، قال:

«سوى أحرف يسيرة تكلم عليها بعض أهل [النقد[3] ] خلافًا لمن نفى ذلك وقال: إنه لا يفيد إلا الظن وإنما تلقته الأمة بالقبول لأنه

= أهل الحديث، وعن السلف، وعن جماعة كثيرة.
التقييد والإيضاح (ص٤١)، وفتح المغيث (ص٤٧)، وفتاوى ابن تيمية (١٣/ ٣٥٠)، وقواعد التحديث (ص٨٥)، والحديث حجة بنفسه (ص٥٩).

(١) يقصد (بالأمة) علماؤها ومجتهدوها، لأنهم هم المعتبرون في الإجماع.
إسبال المطر (ص٢٩)، وحاشية الأجهوري على البيقونية (ص٢٠)، وتوجيه النظر (ص١٢٩).

(٢) وقد اعترض الإمام الصنعاني على دعوى الإجماع هذه فقال: «يقال عليه لابد من إقامة البينة على هذه الدعوى، وهذه هي دعوى الإجماع الذي قال فيه أحمد ابن حنبل: إنّ من ادعاه فهو كاذب، ثم إنه يغلب في الظن أو يحصل القطع بأنّ في مجتهدي الأمة من لا يعرف أحاديث الصحيحين فإنّ معرفتهما بخصوصهما ليست شرطًا في الاجتهاد قطعًا بل صرَّح إمام الشافعية الغزالي أنه يكفي فيه سنن أبي داود وصرَّح السيد محمد في كتابه: « القواعد » أنه يكفي فيه التلخيص الحبير، فكيف تروج دعوى أنّ كل مجتهد في مشارق الأرض ومغاربها، وجنوبها، ومدنها قد فتش عن كل فرد فرد من أحاديث الصحيحين، ثم تلقاه بالقبول، بأن يكون عاملاً به أو متناولاً له، إذ هي معنى (التلقي بالقبول) عند أهل الأصول».
إسبال المطر (ص٣٠)، وحواشي الأجهوري (ص٢٠).

(٣) من (د)، وفي بقية النسخ: النقل. مثل الإمام الحافظ عمر بن علي الدارقطني (ت٣٨٥ هـ)، وأبي علي الجياني الغساني «في جزء العلل من التقييد» (ت ٤٩٨ هـ) وأبي مسعود الدمشقي (ت٤٠٠ هـ). هدي الساري (ص٣٤٦ هـ).

يجب عليهم العمل بالظن، والظن قد يخطئ». قال: «وقد كنت أميل إلى هذا وأحسبه قويًا ثم بان لي أن القطع هو الصحيح، لأن ظن من هو معصوم من الخطأ لا يخطيء، والأمة في إجماعها معصومة من الخطأ، ولهذا كان الإجماع المبني على الاجتهاد حجةً مقطوعًا بها».

ولهذا قال إمام الحرمين[١]:

«لو حلف إنسان بطلاق امرأته: [أن[٢]] ما في الصحيحين[٣] مما[٤] حكم[٥] بصحته من قول النبي صلى الله عليه وسلم لما ألزمته الطلاق[٦]

---

(١) أبو المعالي عبد الملك بن عبد الله بن يوسف الجويني، الفقيه الشافعي، الملقب ضياء الدين، المعروف بـ: إمام الحرمين، أعلم المتأخرين من أصحاب الإمام الشافعي على الإطلاق، وكان قليل الرواية للحديث، معرضًا عنه. توفي سنة (٤٧٨ هـ).
وفيات الأعيان (٣/ ١٦٧)، والأنساب للسمعاني (٣/ ٤٣٠) وطبقات الشافعية للحسيني (ص١٧٤).

(٢) وفي (ع): أما، وفي بقية النسخ: ما (بدون أنّ) وما أثبته من المنهاج شرح مسلم للنووي (١/ ١٩).

(٣) وفي المنهاج شرح مسلم (١/ ١٩): أنّ ما في كتابي البخاري ومسلم.

(٤) وفي (ب): بما.

(٥) وفي (ب): حكاه:

(٦) ذكر ابن الصلاح في مقدمته (ص٩٨) عن الحافظ أبي نصر الوائلي السجزي - بكسر السين وسكون الجيم وفي آخرها زاي هذه النسبة إلى سجستان على غير قياس - في صحيح البخاري أنه قال في أحاديثه:
«أجمع أهل العلم الفقهاء وغيرهم أنّ رجلاً لو حلف بالطلاق أنّ جميع ما في =

لإجماع علماء المسلمين على صحته»[1] .

قال: وإن قال قائل: إنه لا يحنث[2] ولو لم يجمع المسلمون على صحتهما للشك في الحنث، فإنه لو حلف بذلك في حديث ليس هذه صفته لم يحنث وإن كان رواته فساقًا[3] [فالجواب][4] :

إن المضاف للإجماع هو القطع بعدم الحِنث ظاهرًا وباطنًا، وأما عند (الشك فعدم)[5] الحنث محكوم به ظاهرًا مع احتمال وجوده

---

= كتاب البخاري مما روي عن النبي صلى الله عليه وسلم قد صحَّ عنه، ورسول الله صلى الله عليه وسلم قاله لا شك فيه، أنه لا يحنث والمرأة بحالها في حبالته» ـ أي في عصمته ـ .

وقال ابن الجزري :

«المراد: مقاصد الكتاب، ومتون الأبواب دون التراجم، لأنّ في بعضها ما ليس كذلك» .

قلت: يعني وجد في بعضها ضعيف لأنها ليست من شرطه .

مقدمة ابن الصلاح (ص٩٨)، وتذكرة العلماء (٥٠/ب)، وقواعد التحديث (ص٨٥)، واللباب (٢/ ١٠٤) .

(١) كلام إمام الحرمين هذا لم يذكره ابن الصلاح، وإنما ذكره النووي في شرح مسلم (١/ ١٩) .

(٢) الحِنْثُ: الخُلْفُ في اليمين، حَنِثَ في يمينه حِنْثًا وحَنَثًا: لم يبرَّ فيها .
لسان العرب (٢/ ١٣٨)، والمخصص (٤/ السفر ١٣/ ١١٦) .

(٣) في المنهاج شرح مسلم (١/ ٢٠) : وإن كان روايه فاسقًا .

(٤) من (ب) ، وفي (م)، (ع): كالجواب .

(٥) سقطت من (م) .

باطنًا حتى يستحب الرجعة[١] .

وقال النـووي في التقـريب[٢] وغيره[٣] : «خـالف ابـن الصـلاح المحققون والأكثرون، فقالوا: إنه يفيد الظن ما لم يتواتر».

زاد في شرح مسلم[٤] : «لأنَّ ذلك شأن الآحاد ولا فـرق في ذلك بين الشيخين وغيرهما، وتلقي الأمة بالقبول إنما أفاد وجوب العمل بما فيها من غير توقف على النظر فيـه، بـخـلاف غيره فلا يعمل بـه حتى ينظر فيـه، ويوجـد فيــه شروط الـصحيـح[٥] ولا يلزم عن إجــماع الأمـة على العمـل بما فيهما[٦] إجماعهم علـى القطع [بأنه[٧]] كلام

(١) لم أقف عـلى كلام ابن الصلاح رحـمه الله في المقدمة، وإنمـا نقله عنه الـنووي في كتابه المنهاج شرح مسلم (١/ ٢٠) .

(٢) التقـريب (ص٠٤)، والإرشاد (١/ ٢٨) ، ونصه فيـه : « وهذا الذي اختاره الـشيخ خلاف الذي اختاره المحققون والأكثرون» .

(٣) مقدمة المنهاج (١/ ١٩) .

(٤) المنهاج شرح مسلم (١/ ٢٠)، وقد نقل المؤلف كلام النووي بمعناه .

(٥) رد عليه الشيخ علي القاري فقال: «وهو لظاهره غير مستقيم، لأنّ مراده إن كان أعم من المجتهد وغيره ففيه: أنّ المجتهد لا يجـب عليه أن يقلد غيره، وإن كان مقصوده المقلد فليس لـه إلا أن يتبع مجتهده، اللهم إلا أن يقال: مراده المـقلد المجتهد وفي المذهب، فإنه إذا لم ير نصًا عن إمامه فله أن يقلد الشيخين في تصحيحهما، ويبني عليه مسألةً فرعيةً ». شرح نخبة الفكر (ص٤٣) .

(٦) وفي (ب): بما فيها .

(٧) من المنهاج شرح مسلم (١/ ٢٠)، وفي النسخ: بأنّ .

النبي[١] صلى الله عليه وسلم»[٢] .

قال: «وقد اشتد إنكار ابن برهان[٣] على من قال بما قاله الشيخ، وبالغ في تغليظه» انتهى.

وكذا عاب ابن عبد السلام[٤] على ابن الصلاح هذا القول، وقال: «إنّ بعض المعتزلة يرون أنّ الأمة إذا عملت بحديث اقتضى ذلك القطع بصحته»، قال: «وهو مذهب رديء» [٥] .

---

(١) وقد أجيب عنه بأنّ الإجماع على الأول يوجب الإجماع على الثاني، وظن الإجماع لا يخطيء، لأنّ الأمة معصومة عن الخطأ في إجماعها.
انظر: حاشية إمعان النظر (ص٣٤).

(٢) وفي (ب) بعد الصلاة والتسليم : قاله .

(٣) هو أبو الفتح أحمد بن علي بن محمد الوكيل، المعروف بـ: ابن برهان ـ بفتح الباء الموحدة، وسكون الراء، وبعد الهاء ألف ونون ـ الفقيه الحنبلي ثم الشافعي برع في المذهب وفي الأصول، وكان هو الغالب عليه . مات سنة (٥٢٠ هـ) .
وفيات الأعيان(١/ ٩٩)، وطبقات الشافعية للأسنوي (١/ ٢٠٧)، والبداية والنهاية (١٢/ ١٩٦) .

(٤) عبد العزيز بن عبد السلام بن أبي القاسم بن الحسن الشهير بـ: العز بن عبد السلام الإمام العلامة وحيد عصره، سلطان العلماء. لقبه بذلك تلميذه ابن دقيق العيد ـ السلمي الدمشقي ثم المصري، الشافعي . توفي سنة (٦٦٠ هـ) .
شذرات الذهب (٥/ ٣٠١)، والبداية والنهاية (١٣/ ٢٣٥)، وسمّى جده «القاسم» ، وطبقات الأسنوي (٢/ ١٩٧).

(٥) وفي (م) : روى .

وقال البلقيني في محاسن الاصطلاح:

«ما قاله النووي، وابن عبد السلام ومن تبعهما ممنوع، فقد نقل بعض الحفاظ المتأخرين [رحمهم الله][(١)] مثل [قول ابن الصلاح][(٢)] عن جماعة من الشافعية كالإسفرايينين أبي أسحاق وأبي[(٣)] حامد[(٤)]، (والقاضي أبي الطيب[(٥)])، والشيخ[(٦)] أبي إسحاق الشيرازي، و[(٧)] السَرْخسي[(٨)] (من الحنفية)[(٩)]، والقاضي عبد الوهاب من

---

(١) من المحاسن (ص ١٠١)، وقد سقطت من النسخ .

(٢) سقطت من (م) .

(٣) من محاسن الاصطلاح (ص ١٠١)، وفي النسخ: كأبي إسحاق .

(٤) أبو حامد أحمد بن محمد بن أحمد الإسفراييني، إمام الشافعية في زمانه.
توفي سنة (٤٠٦ هـ) .
البداية والنهاية (١٢/ ٢)، وتاريخ بغداد (٤/ ٣٦٨)، وطبقات الشافعية للأسنوي (١/ ٥٧) .

(٥) وفي (ب): أبي الطبيب، وهو خطأ .

(٦) من (د)، وفي بقية النسخ : وتلميذه .

(٧) من المحاسن( ص ١٠١) ، وفي النسخ : وعن .

(٨) أبو بكر شمس الأئمة محمد بن أحمد بن أبي سهل السرخسي ـ نسبة إلى سَرَخْس بفتح السين وفتح الراء وسكون الخاء بلدة قديمة من بلاد خراسان ـ كان إمامًا علامة من كبار علماء الأحناف . توفي سنة (٤٣٨ هـ) .
الفوائد البهية (ص١٥٨)، وتاج التراجم (ص ١٥٥) .

(٩) سقطت من (ب) .

المالكية، [وجماعة من الحنابلة][1] كأبي يعلى[2]، وأبي الخطاب[3]، وابن الزاغوني[4]، وأكثر أهل الكلام من الأشعرية وغيرهم منهم ابن فورك، وأهل الحديث قاطبة، ومذهب السلف عامة[5]، بل بالغ (ابن طاهر)[6] المقدسي في «صفوة التصوف» فألحق به ما كان على

---

(١) سقطت من (م)، (ب)، (ع)، وفي (د) أخرت بعد قوله: وابن الزغواني.

(٢) أبو يعلى بن الفراء، شيخ الحنابلة، القاضي الحبر محمد بن الحسين بن محمد بن خلف البغدادي، صاحب التصانيف وفقيه العصر. توفي سنة (٤٥٨ هـ).
شذرات الذهب (٣/ ٣٠٤)، وطبقات الحنابلة (٢/ ١٩٣)، وذكر وفاته فيه سنة (٣٩٠ هـ).

(٣) أبو الخطاب محفوظ بن أحمد بن الحسن الكلْوَاذَاني ـ بفتح أولها وسكون اللام وفتح الواو وسكون الألفين بينهما ذال معجمة مفتوحة وفي آخرها نون، هذه النسبة إلى كلواذان وهي من قرى بغداد، وكان بينها وبين بغداد فرسخ واحد، ولا وجود لها اليوم ـ، البغدادي، الفقيه، أحد أئمة المذهب وأعيانه. توفي سنة (٥١٠ هـ).
ذيل طبقات الحنابلة (٣/ ١١٦)، والنجوم الزاهرة (٥/ ٢١٢)، واللباب (٣/ ١٠٧).

(٤) أبو الحسن علي بن عبيد الله بن نصر بن الزاغوني ـ بفتح الزاي وسكون ألف وضم الغين المعجمة، وسكون الواو، وفي آخره نون، هذه النسبة إلى قرية زاغونة من أعمال بغداد، الفقيه شيخ الحنابلة. توفي سنة (٥٢٧ هـ).
شذرات الذهب (٤/ ٨٠)، والبداية والنهاية (١٢/ ٢٠٥)، ووقع فيه تسمية أبيه بـ: عبد الله، واللباب (٢/ ٥٣).

(٥) إلى هنا ذكر المؤلف كلام البلقيني بنصه في محاسن الاصطلاح (ص ١٠١) ثم بعد ذلك ذكر كلام البلقيني بالمعنى.

(٦) من الأصل (ص١٠١)، ومن التدريب (١/ ١٣٣)، وفي النسخ: منن ظاهر، وهو تحريف.

شرطهما وإن لم يخرجاه» انتهى .

وقد أشرت إلى ذلك بقولي من زيادتي: (وكم إمام جنحا) وعبارة ابن فورك فيما نقله إمام الحرمين في البرهان:

«الخبر الذي تلقته الأمة بالقبول مقطوع بصحته فإن[١] اتفقوا على العمل به لم يقطع بصدقه، وحُمل الأمر[٢] على اعتقادهم وجوب العمل بخبر الواحد، وإن تلقوه بالقبول قولاً وفعلاً [٣] حكم بصدقه قطعًا»[٤] .

وعبارة الأستاذ أبي إسحاق الإسفراييني[٥] : «أهل الصنعة مجمعون على أنّ الأخبار التي اشتمل عليها الصحيحان مقطوع بها عن صاحب الشرع، وإن حصل الخلاف في بعضها فذلك خلاف في طرقها وكثرة رواتها » .

قال ابن حجر: وكأنه يشير بذلك إلى ما نقده بعض الحفاظ» .

[و][٦] قال الحافظ في نكته[٧] على ابن الصلاح:

---

(١) وفي (ب): وإن.

(٢) من (د)، وفي النسخ : الأثر .

(٣)وفي بعض نسخ البرهان: وقطعا .

(٤) انظر البرهان للجويني (١/ ٥٨٥) بتصرف .

(٥) وفي (م): الإسفرائييني ـ بالهمزة .

(٦) من (ب).

(٧) نكت ابن حجر (١/ ٣٧٤)، وقد نقل المصنف كلامه بالمعنى.

«ما ذكره النووي من مخالفة الأكثرين والمحققين[١] غير متجه فقد وافق ابن الصلاح أيضًا جماعة، منهم من المحدثين: أبو عبد الله الحميدي[٢] ، وأبو بكر الجوزقي[٣] ، وأبو الفضل بن طاهر[٤] ، وأبو نصر بن يوسف[٥] ، بل نقله ابن تيمية عن أهل الحديث قاطبة».

---

(١) نقل الشيخ طاهر الجزائري عبارة ابن حجر بلفظ :

« ما ذكره النووي مسلم من جهة الأكثرين، أما المحققون فلا ، فقد وافق ابن الصلاح أيضًا محققون» . توجيه النظر (ص١٢٧) .

(٢) أبو عبد الله محمد بن أبي نصر فتوح بن عبد الله الأزدي الحميدي الأندلسي المَيُورَقي ـ بفتح الميم، وضم الياء وفتح الراء نسبة إلى ميورقة جزيرة بالأندلس ـ الحافظ المشهور، أصله من قرطبة من كبار تلامذة ابن حزم. توفي سنة (٤٨٨ هـ) .

وفيات الأعيان (٤/ ٢٨٢)، الصلة لابن بشكوال (٢/ ٥٦٠)، وتذكرة الحفاظ (٤/ ١٢١٨) .

(٣) أبو بكر محمد بن عبد الله بن محمد الجوزقي ـ نسبة إلى جوزق قرية من قرى نيسابور ـ الشيباني، المعدل، الحافظ، الإمام، محدث نيسابور، توفي سنة (٣٨٨ هـ) تذكرة الحفاظ (٣/ ١٠١٤)، وطبقات الشافعية للأسنوي (١/ ٣٥٣)، وشذرات الذهب (٣/ ١٢٩) .

(٤) أبو الفضل محمد بن طاهر بن علي المقدسي، ويعرف بـ: ابن القيسراني الشيباني، الحافظ العالم المكثر الجوال، كان صوفيًا.

قال ابن عساكر: «مصنفاته كثيرة، لكنه كثير الوهم، وله شعر حسن وكان لا يحسن النحو» . توفي سنة (٥٠٧ هـ) .

تذكرة الحفاظ (٣/ ١٢٤٢)، وفيات الأعيان (٤/ ٢٨٧) وشذرات الذهب (٤/ ١٨).

(٥) أبو نصر عبد الرحيم بن عبد الخالق بن أحمد اليوسفي، روى عن بيان وجماعة وكان خياطًا دينًا .

=

وقال في شرح النخبة: « الخبر المحتف بالقرائن يفيد[١] العلم، خلافًا لمن أبى ذلك.

قال وهو أنواع:

(منها) ما أخرجه الشيخان في صحيحيهما مما لم يبلغ حد التواتر[٢]، فإنه احتف[٣] به قرائن:

( منها ) : جلالتهما في هذا الشأن، وتقدمهما في تمييز الصحيح على غيرهما، وتلقي العلماء لكتابيهما بالقبول[٤]، وهذا التلقي وحده أقوى في إفادة العلم[٥] من مجرد كثرة الطرق[٦]،

---

= توفي بمكة وله سبعون سنة وذكره ابن العماد ضمن وفيات (سنة ٥٧٤ هـ) . شذرات الذهب (٢٤٨/٤)، ولم أقف له على ترجمة في غيره .

(١) وفي (ب): نفيد .

(٢) وفي الأصل (ص٢٦) : المتواتر .

(٣) وفي الأصل (ص٢٦): احتفت .

(٤) قال القاضي محمد أكرم النصربوري : «اقتضاء التلقي مع الجلالة والتقدم المذكورين لإفادة العلم ليس بضروري، فلابد لمن ادعاه من بيانه بالدليل، وما سيجيء من الأدلة على اقتضاء التلقي لها مدخول كما ستعرف» .

قلت: نعم، ليس هو بدليل مستقل، وإنما هو من المرجحات والقرائن لإفادة العلم. إمعان النظر (ص٣٣)، وإرشاد الفحول (ص٤٨)، ومنتهى السؤل والأمل (ص٧٢).

(٥) قال الصنعاني : «وقد أشار النووي أنّ مزية الصحيحين على غيرهما وجوب العمل بما فيهما من غير توقف على النظر فيه، فهذه هي المزية لا ما قاله ابن حجر في أنها إفادة العلم» انظر : إسبال المطر (ص٢٤) .

(٦) وفي الأصل (ص٢٦) : لطرق القاصرة عن التواتر .

إلا أنّ هذا مختص[١] بما لم ينتقده[٢] أحد[٣] من الحفاظ[٤]، وبما لم يقع التجاذب[٥] بين[٦] مدلوليه[٧] حيث لا

(١) وفي الأصل (ص٢٦) : يختص .

(٢) ومن (د)، وفي الأصل (ص٢٦): ينقده، وفي (م): يتعده، وفي (ب) : يتقيده .

(٣) كالإمام الدارقطني، حيث انتقد مائتين وعشرة من أحاديث الكتابين، وفيه إشارة إلى أنّ العلماء لم يتلقوا كل ما في الكتابين بالقبول .

قال الشيخ طاهر الجزائري: «وهواحتراز حسن» .

إمعان النظر (ص١٤)، وشرح القاري (ص ٤٢)، وتوجيه النظر (ص٩٥، ص١٢٥)

(٤) بعدها في الأصل (ص٢٦) : مما في الكتابين .

(٥) أي: التخالف كما في نسخةٍ، والمراد التعارض. قاله علي القاري .

انظر : شرح النخبة للقاري (ص٤٣) .

(٦) وفي (ب) : من .

(٧) بعدها في الأصل (ص٢٦) : مما وقع .

وقوله (بين مدلوليه) قال الشيخ قاسم بن قطلوبغا: «لا حاجة إلى هذا، لأن الكلام في إفادة العلم بثبوت الخبر، لا في إفادة العلم بمضمونه».

قال النصربوري: «مراد المصنف بالتجاذب بين المدلولين ما لا يمكن وقوعه في نفس الأمر، بأن يكون في غير الأحكام مثلاً، إذ لا نسخ فالواقع أحدهما قطعًا فلا يمكننا الجمع بينهما وإن أمكن وقوعهما بطريق التقدم والتأخر كالتجاذب في الأحكام حيث لا يمكن الجمع» .

قلت: وسبب إيراد الحافظ ابن حجر لهذا الاستثناء قد بينه القاري فقال:

«والظاهر أنه إنما احتاج إلى استثناء ذلك لأنه لما ادعى أنّ العلم اليقيني يحصل بما في الكتابين، ولا شك أنّ فيهما ما يوجب التناقض، فاضطر إلى هذا القول ليتم مقصوده ».

ترجيح[١] ، لاستحالة أن يفيد المتناقضان العلم بصدقهما من غير ترجيح لأحدهما على الآخر، وما عدا ذلك[٢] فالإجماع حاصل

---

= قلت: هذا إذا كان التجاذب بين مدلولين في الصحيحين، ولكن ما الحكم إذا كان التجاذب بين مدلول ما في الكتابين مع ما ذكره غيرهما ؟؟ .

أجاب عن ذلك أيضًا علي القاري فقال:

«إذا كان مدلول ما في الكتابين مخالفًا لما ذكره غيرهما من الخبر المحتف بالقرائن ينبغي ألا يفيد شيئًا منهما العلم، ويمكن أن يتكلف ويحمل كلامه على ما يشمله بأدنى اعتناء» .

اليواقيت والدرر (ق٢٩/أ)، وإمعان النظر (ص٣٥)، وشرح نخبة الفكر للقاري (ص٤٣) .

(١) بأن يكون أحدهما ناسخًا والآخر منسوخًا أو بأن يكون لأحد مدلوليه تقوٍ بمدلول مذهبٍ آخر. قاله القاري.

وقال القاضي النصربوري : «لا يخفى أنه إن وجد الترجيح فالمرجوح لا يفيد العلم، وإن لم يوجد فالحديثان لا يفيدان العلم وعلى كل تقدير فقد وجد في الصحيحين ما لا يفيد العلم، فينبغي ترك التقييد بقوله: حيث لا ترجيح » .

انظر: شرح القاري (ص ٤٣) ، وإمعان النظر (ص٣٥).

(٢) من المستثنيات مما لم يذكره الحافظ ابن حجر أمور ذكرها أهل العلم وهي:

١ ــ ما وقع مخالفًا لحديث أقوى منه، ولو كان في غير الصحيحين .

٢ ــ وخبر الواحد في موضع البلوى .

٣ ــ وما لم يعمل به راويه .

قلت: « قولهم « في موضع البلوى » أي أنه لو كان ثابتًا لاشتهر وعم العلم به، وهذا الرأي في خبر الآحاد هو رأي بعض المتكلمين والأصوليين، وإلا فالذي يجب أن يعتقده المسلم هو أنّ أحاديث الآحاد حجة في العقائد والأحكام، وأنها =

[على][1] تسليم صحته .

(وما قيل من أنَّهم)[2] إنما اتفقوا على وجوب العمل به لا على صحته[3] ، ممنوع[4] لأنهم [إنما][5] اتفقوا على وجوب العمل بكل ما صح ولو لم يخرجاه[6] ، فلم يبق للصحيحين في هذا مزية، والإجماع حاصل على أنّ لهما مزية فيما يرجع إلى نفس الصحة[7] ، قال: ويحتمل أن يقال: إنّ المزية المذكورة كون أحاديثهما أصح الصحيح، قال:

---

= قطعية الثبوت وليست بظنية كما يقول البعض ، وهذا البحث كبير، راجعه في مظانه » .

انظر : إمعان النظر(ص٣٧)، واليواقيت والدرر (ق٢٩/ ب)، وقواعد التحديث (ص٨٧)، وتوجيه النظر (ص١٣٢)، وإعلام الموقعين (٤/ ٢٣٥)، وأصول السرخسي (١/ ٣٦٨)، والمستصفى (١/ ١٧١) وتخريج الفروع للزنجاني (ص٦٢)، والحديث حجة بنفسه للألباني (ص٤٥ ــ ص٥٧) .

(١) من الأصل (ص٢٧)، وقد سقطت من النسخ .

(٢) وفي الأصل (ص٢٧): فإن قيل .

(٣) وفي الأصل (ص٢٧): على صحة معناه .

(٤) وفي الأصل (ص٢٧): وسند المنع .

(٥) من (ب)، وقد سقطت من النسخ .

(٦) وفي الأصل (ص٢٧): الشيخان .

(٧) في الأصل (ص٢٧) كلام طويل بقدر ثلاثة أسطر أسقطه السيوطي، ولم يذكره .

(ومنها)[١] المشهور[٢] إذا كانت لـه طرق متبـاينة سالمة مـن ضعف الرواة[٣] والعلل، وممن صـرَّح بإفـادته العلم[٤] الأستـاذ أبو منصور[٥] البغدادي[٦] .

زاد في نكته: «والإسفراييني وابن فورك»[٧] .

---

(١) أي: من أنواع الخبر الذي احتفت به القرائن .

(٢) المشهور: اسم مفعول من شهـرت الأمر ـ من باب قطع ـ إذا أعلنته وأوضحته، وعند المحدثين: هو ما رواه في كل طبقة ثلاثة فأكثر، من غير أن ينتهي إلى التواتر.
قال السيوطي رحمه الله:

وَسْمَ لعـزيـزِ والذي رَوَاهُ ثـلاثَـةٌ مَشْهُـورُنـا رآهُ

ويطلق المشهور أيضًا على الحديث الذي اشتهر بين الناس، قال السيوطي :

وَيُطْلَقُ المَشْهُوْرُ لِلَّذِي اشتَهَرَ فِي النَّاسِ مِنْ غَيْرِ شُرُوْطٍ تُعْتَبَرْ

انظر: الخلاصـة (ص٥٠)، ومحـاسن الاصطلاح (٣٨٩)، وجـواهر الأصـول (ص٣٣)، ونزهة النظر (ص٢٣)، ومنهج ذوي النظر (ص٦٧، ص٦٨) .

(٣) من نزهة النظر (ص٢٧)، وفي النسخ: الرواية .

(٤) وفي الأصل (ص٢٧): النظري .

(٥) أبو منصور عبد عبـد القاهر بن طاهر بن محمد التميمي الإسفـراييني البغدادي تلميذ أبي إسحاق الإسفراييني (ت ٤٢٩هـ).
سير أعلام النبلاء (١٧/ ٥٧٢، ٥٧٣).

(٦) وفي النزهة (ص٢٧) عبارة: « والأستاذ ابن فورك» بعـد كلمة البغدادي ولعل النسخة من النزهة التي اعتـمد عليها السـيوطي قد سقط منهـا هاتان الكلمتان أو أنه حـذفها مختصرًا لأنه نقل العبارة في التدريب (١/ ١٣٤): وذكر (ابن فورك) .

(٧) نكت ابن حـجـر (١/ ٣٧٢، ٣٧٥)، وقد ذكـر ابن فـورك في شـرح النخبـة أيضًـا (ص٢٧) .

قال: ومنها المسلسل بالأئمة الحفاظ حيث لا يكون غريبًا كحديث يرويه أحمد مثلاً ويشاركه فيه غيره عن الشافعي رضي الله تعالى عنه[1]، ويشاركه فيه غيره عن مالك[2] فإنه يفيد العلم [عند سامعه[3] بالاستدلال من جهة جلالة راويه[4].

قال: وهذه الأنواع التي ذكرناها لا يحصل العلم][5] فيها إلا [للمتبحر][6] في الحديث[7]، العارف بأحوال الرواة والعلل[8] وكون غيره لا يحصل[9] له العلم[10] لقصوره عن الأوصاف المذكورة، لا ينفي حصول العلم للمتبحر[11] المذكور[12] » انتهى.

---

(١) من (م) وقد سقطت من بقية النسخ، وليست في الأصل (ص٢٧).

(٢) وفي الأصل (ص٢٧): ابن أنس.

(٣) من الأصل (ص٢٧)، وفي النسخ: سامعيه.

(٤) وفي الأصل (ص٢٧): رواته، وقد أسقط السيوطي بعدها أربعة أسطر.

(٥) سقطت من (م)، وفي الأصل (ص٢٧): لا يحصل العلم بصدق الخبر منها.

(٦) من (د)، وفي النسخ: المتبحر.

(٧) وفي الأصل (ص ٢٧): إلا للعالم بالحديث، المتبحر فيه.

(٨) وفي الأصل (ص٢٧): المطلع على العلل.

(٩) وفي (ع): لا يحصل إلا العلم فيها.

(١٠) وفي (ب): لا العلم، وهو خطأ، وفي الأصل (ص٢٧)، بعد كلمة العلم: بصدق ذلك.

(١١) من النكت، وفي النسخ: أعداد.

(١٢) نزهة النظر (ص٢٧).

وفي نكت الزركشي[١] : «قال بعض المتأخرين: قد تكلم جماعة من الحفاظ على بعض أحاديثهما فأين التلقي بالقبول !! وفيهما التعارض، والقطعي لا تعارض فيه، ونقل عن ابن برهان الأصولي أنه أنكر القول بأنّ عمل الأمة بحديث يقتضي القطع به».

وأيضًا: فإنا نقطع بالفرق بين حديث **«إنما الأعمال بالنيات»**[٢] ، وهو من [أشهر][٣] المتفق عليه، وبين غزاة النبي صلى الله عليه وسلم بدرًا وأحدًا وحنينًا، والعِلْمِيَّات لا تتفاوت[٤] حتى يظهر الفرق بين بعض آحادها وبعض، وإذا كانت خطبة حجة الوداع[٥] لم يحصل

---

(١) نكت الزركشي (ق٤٠/أ) .

(٢) أخرجه البخاري (كتاب الإيمان ـ باب كيف كان بدء الوحي ـ ١/ ٥) .
ومسلم (كتاب الإمارة ـ باب قوله صلى الله عليه وسلم «إنما الأعمال بالنية» ـ ٣/ ١٥١٥/ رقم ١٩٠٧) .

(٣) وفي (ب)، (ع): اشتهر .

(٤) وكذا في (د)، وفي (م): يتفاوت، وفي (ب): تفاوت.

(٥) الحديث في خطبة حجة الوداع:
أخرجه مسلم (كتاب المناسك ـ باب حجة النبي صلى الله عليه وسلم ـ / ٨٨٧/ رقم ١٤٧).
وأبو داود (كتاب المناسك ـ باب صفة حجة النبي ـ ٢/ ٤٥٥).
وأحمد (٥/ ٧٢)، والدارمي (كتاب مناسك الحج ـ باب سنة الحج ١/ ٣٧٥) .
كلهم من طريق جعفر بن محمد عن أبيه عن جابر رضي الله عنه، إلا أحمد فأخرجه من طريق أبي حرة الرقاشي عن عمه .

العلم بوقوعها، بل هي في [أعداد][1] الآحاد، مع وقوعها في العالم المجتمعين في الحج !! فما الظن ببقية الأخبار التي لم يسمعها إلا واحدٌ أو اثنان[2].

قال: والحق أن [أحاديث][3] الصحيحين تفيد الظن القوي واحتجاجه على ذلك: بأن تلقي الأمة بالقبول والعمل به عند عدم المعارض يقتضي القطع، فهذه الحجة لا تختص[4] بالصحيحين، وقد تلقت الأمة الكتب الخمسة أو الستة بالقبول وسيأتي نقل الإجماع في ذلك، وأيضًا فقوله[5]: (إنّ الأمة تلقت الكتابين بالقبول) ! !،

إن أراد كل الأمة فلا يخفى فساده لأنّ الكتابين إنما صنفا في [المائة][6] الثالثة بعد عصر الصحابة، والتابعين، وتابعيهم وأئمة المذاهب المتبعة، ورؤوس حفاظ الأخبار، ونقاد الآثار، وإن أراد بالأمة الذين وجدوا بعد الكتابين فهم بعض الأمة لا كلهم، فلا يستقيم دليله الذي قرره من تلقي الأمة وثبوت العصمة لهم، والظاهرية: إنما

---

(١) من النكت، وفي النسخ: أعداد.

(٢) وفي النكت: «أو اثنين».

(٣) وفي (ب)، (ع): آحاد.

(٤) وفي (ب): لا يختص.

(٥) وفي (ب): بقوله.

(٦) وفي (م)، (ب)، (د): الآية، وفي (ع): ضيقًا، وما أثبته من نكت الزركشي (ق٤٠/ب).

يعتدون بإجماع الصحابة خاصة[1] . وأيضًا : فإن أراد أنّ كل حديث منها تلقوه بالقبول فهو غير مستقيم فقد تكلم جماعة من الحفاظ في أحاديث منها كالدارقطني[2]، بل ادعى ابن حزم[3] أن فيهما حديثين

---

(١) انظر: الأحكام لابن حزم (٤/ ٥٠٩)، ونصه: «قال سليمان وكثير من أصحابنا: لا إجماع إلا إجماع الصحابة رضي الله عنهم..» .

والعجب من ابن حزم رحمه الله بينما نجده هنا ينفي إجماع غير الصحابة، نجده يثبت الإجماع في كتابه مراتب الإجماع (ص٧) فيقول: «أما بعد فإنّ الإجماع قاعدة من قواعد الملة الحنيفية، يرجع إليه ويفزع نحوه، ويكفر من خالفه إذا قامت عليه الحجة بإجماع ـ إلى أن يقول ـ : وصفة الإجماع هو ما تيقن أنه لا خلاف فيه بين أحدٍ من علماء الإسلام، وإنما نعني بقولنا (العلماء) من حفظ عنه الفتيا من الصحابة، والتابعين، وتابعيهم ، وعلماء الأمصار، وأئمة أهل الحديث، ومن تبعهم ....» .

(٢) في كتابه «الإلزامات والتتبع» ، والدارقطني هو : أبو الحسن علي بن عمر بن أحمد الدارقطني ـ نسبة إلى دار قطن محلة ببغداد ـ كان فريد عصره. انتهى إليه علم الأثر والمعرفة بعلل الحديث وأسماء الرجال وأحوال الرواة . توفي سنة (٣٨٥ هـ) .

تاريخ بغداد (١٢/ ٣٤)، وطبقات الشافعية (٢/ ٣١٠)، وتذكرة الحفاظ (٣/ ٩٩١)، والأنساب (٥/ ٢٧٣) .

(٣) أبو محمد علي بن أحمد بن سعيد بن حزم الفارسي الأصل، الأموي الترمذي القرطبي الظاهري، الحافظ، الفقيه، كان أجمع أهل الأندلس قاطبة لعلوم الإسلام، وكان شافعيًا ثم انتقل إلى القول بالظاهر . توفي سنة (٤٥٦ هـ) .

تذكرة الحفاظ (٣/ ١١٤٦)، وجذوة المقتبس (ص٣٠٨) ووقع فيه اسمه علي بن سعيد، ووفيات الأعيان (٣/ ٣٢٥)، وقد ألف في ترجمته بتوسع كل من الأستاذين/ سعيد الأفغاني، ومحمد أبو زهرة في كتابين.

موضوعين[1] !! ولكن الحفاظ انتقدوه عليه[2] ، وقد اتفق البخاري ومسلم على إخراج حديث محمد بن بشار بندار وأكثرا من الاحتجاج به، وتكلم فيه غير واحد من الحفاظ وغير ذلك من رجالهما الذين تكلم فيهم، فتلك الأحاديث عند هؤلاء لا يتلقونها بالقبول، وإن أراد أن غالب ما فيها سالم من ذلك لم يبق له حجة، فإنه إنما احتج بتلقي الأمة وهي معصومة على ما قرره.

وأيضًا [فقد][3] حكى[4] فيما سبق عن أبي علي الحافظ: أن كتاب مسلم أصح وورد عليه فيه القول فقد أجرى فيهما الترجيح، والترجيح لا يكون مع القطعي بصحة الإجماع على أنه صلى الله عليه وسلم قاله.

[وأيضًا][5] فينتقض بفعل العلماء في سالف الأعصار من تعرضهم

(١) وهما ضمن رسالة صغيرة ألفها ابن حزم، وقام بتحقيقهما أبو عبد الرحمن بن عقيل، وطبعت في مجلة (عالم الكتب) ـ المجلد الأول ـ العدد الرابع (ص٥٩٢ ـ ص٥٩٥)

(٢) وسيأتي الكلام على الحديثين (ص٦٣٧، ص ٦٣٨ ) . وقد توسع د/ خليل ملا خاطر في كتابه مكانة الصحيحين (٣٨٧ ــ ٤٦٨) في الرد على ابن حزم بطعنه في هذين الحديثين .

(٣) من (ب)، وقد سقطت من (م) .

(٤) انظر : مقدمة ابن الصلاح (ص ٩٠) .

(٥) من نكت الزركشي (ق٤٠/ب)، ومن (د)، وقد سقطت من بقية النسخ .

لأحاديث الصحيحين وترجيح بعضها على بعض باعتبار من سلم[١] من الكلام على من لم [يسلم] منه وغير ذلك من وجوه الترجيحات، فلو كان الجميع مقطوعًا به لانسدّ باب الترجيح، فهذا يعارض الإجماع الذي قاله ابن الصلاح، [أسلمنا دعوى الإجماع][٢]، لكن نمنع [تناوله][٣] محل النزاع لأنّ / ابن الصلاح بنى صحته على أنّ الأمة إذا (ق٨/أ) ظنت شيئًا لزم أن يكون في نفس الأمر، فيكون عنده الظن المجمع عليه بضميمة الإجماع معلومًا وإلا لم يتم له مقصده، ونحن نمنع ذلك ونقول: إنما منعناه[٤] أنها إذا [أجمعت][٥] على شيء أنه مظنون وظنها معصوم لئلا يلزم خطؤها في ظنها، وحينئذ لا يلزم ما قاله .

قال الزركشي: «هذا حاصل ما ردوا به» .

(قال)[٦] : «واعلم أنّ هذاالذي قاله ابن الصلاح هو قول جماهير الأصوليين من أصحابنا وغيرهم ، ( و )[٧] قد جزم به الأستاذ أبو إسحاق الإسفراييني».

---

(١) من نكت الزركشي (ق٤٠/ب)، ومن (د)، وقد سقطت من بقية النسخ .

(٢) سقطت من (م) .

(٣) من نكت الزركشي (ق٤٠/ب)، وفي النسخ : تناول .

(٤) وفي (م): معناه .

(٥) من نكت الزركشي (ق٤٠/أ)، وفي النسخ: اجتمعت .

(٦) من السيوطي، وليست في النكت .

(٧) ليست في النكت .

فقال في كتابه أصول الفقه: «الأخبار التي في الصحيحين مقطوع بصحة أصولها ومتونها، ولا يحصل الخلاف فيها بحال[١]، وإن حصل في (بعضها)[٢] فذلك اختلاف في طرقها أو رواتها، فمن خالف حكمه خبرًا منها وليس له تأويل سائغ للخبر نقضنا حكمه، لأن هذه الأخبار تلقتها[٣] الأمة بالقبول».

هذا لفظه، وجزم به أيضًا القاضي أبو الطيب الطبري[٤] في شرح الكفاية، والشيخ أبو إسحاق[٥] في اللمع، وسليم

---

(١) من النكت للزركشي (ق٤١/أ)، (د)، وفي (م): بحلال، وفي (ب): بخلال.

(٢) سقطت من النكت للزركشي.

(٣) وفي (ب): تلقته.

(٤) أبو الطيب طاهر بن عبد الله بن طاهر الطبري من طبرستان ثم البغدادي، الفقيه الشافعي. توفي سنة (٤٥٠ هـ).
تاريخ بغداد (٩/٣٥٨)، وطبقات الفقهاء للشيرازي (ص١٢٧)، وطبقات الشافعية للسبكي (٣/١٧٦).

(٥) هو أبو إسحاق إبراهيم بن علي بن يوسف الشيرازي الفيروزابادي - منسوب إلى فيروزاباد - بالفتح - بُليدة من بلاد فارس وتقع الآن في الجنوب الغربي من إيران، الإمام المحقق المتقن. توفي سنة (٤٧٢ هـ).
تهذيب الأسماء واللغات للنووي (٢/١٧٢)، وطبقات الشافعية للسبكي (٣/٨٨)، والبداية والنهاية (١٢/١٢٤)، وكتابه اللمع في أصول الفقه، وهو مطبوع.
كشف الظنون (٢/١٥٦٢)، وذخائر التراث (١/٦٣٠).

الرازي[١] في التقريب، وحكاه إمام الحـرمين عن الأستاذ أبي بكر[٢] بن فورك[٣]، ونقله الغزالي عن الأصوليين[٤]، ونقله [الكيا][٥] الطبري في كتابه المسمى بـ«تلويح مدارك الأحكام» عن الأكثرين .

قال: «لأنّ الأمـة لا يجوز أن تطبق[٦] على التصديق بالكذب لأنّ في ذلك إجماعًا على الباطل وهو منفي[٧] عنها» .

وقال [أبو المظفر][٨] بن السمعاني[٩] في القواطع : « خـبر الواحد قد يوجب العلم في مواضع منها:

---

(١) أبو الفتح سليم بن أيوب بن سليم ـ بالتصغير فيهما ـ الرازي الفقيه الشافعي الأديب . توفي سنة (٤٤٧ هـ) .
وفيات الأعيان (٢/ ٣٩٧)، وطبقات الفقهاء للشيرازي (ص١٣٢)، وشذرات الذهب (٣/ ٢٧٥)، واسم كتابه: « التقريب في الفروع».
كشف الظنون (١/ ٤٦٦) .

(٢) وفي (م): أبو بكر.

(٣) انظر: البرهان (١/ ٥٨٥) .

(٤) بحثت في كتبه: المستصفى، وشفاء الغليل ، والمنخول، فلم أقف على هذا النقل !!

(٥) من النكت للزركشي (ق٤١/أ)، (د) .

(٦) وفي النكت للزركشي (ق٤١/أ): تنطق .

(٧) وفي (ب): معفي .

(٨) من نكت الزركشي (ق٤١/ب) .

(٩) أبو المظفر منصور بن محمد التميمي السمعاني المروزي الحنفي ثم الشافعي . برع في مذهب أبـي حنيفة ثم صـار إلى مذهب الشـافعي، فاضطـربت مرو لذلك. توفي سنة (٤٨٩ هـ) .

أن تتلقاه العلماء بالقبول والعمل به فيقطع[١] بصدقه».

قال: «وسواء في ذلك عمل الكل[٢] أو البعض، خبر «حمل بن مالك في الجنين»[٣]، وخبر ابن عوف في «الجزية من المجوس»[٤]، وخبر أبي هريرة في «تحريم نكاح المرأة على عمتها وخالتها»[٥].

ثم قال بعد ذلك: «ذهب أكثر أصحاب الحديث إلى أنّ الأخبار

---

= وكتابه القواطع هذا قال عنه السبكي: لا أعرف في أصول الفقه أحسن منه ولا أجمع.

طبقات الشافعية للأسنوي (٢/ ٣١)، وطبقات الشافعية لابن شهبة (١/ ٢٩٩)، وطبقات الشافعية للسبكي (٤/ ٢١)، وطبقات المفسرين للداودي (٢/ ٣٣٩).

(١) وفي (د): فنقطع.

(٢) من نكت الزركشي (ق٤١/ ب)، وفي النسخ: كل.

(٣) أخرجه أبو داود (كتاب الديات - باب دية الجنين - ٤/ ٦٩٨)، والنسائي (كتاب القسامة - باب قتل المرأة بالمرأة - ٨/ ٢١)، وابن ماجة (كتاب الديات - باب دية الجنين - ٢/ ٨٨٢) كلهم من طريق ابن جريج حدثني عمرو بن دينار أنه سمع طاووسًا عن ابن عباس عن عمر عن حمل بن مالك، وهو حديث صحيح.

(٤) الحديث أخرجه البخاري (كتاب الجزية - باب الجزية والموادعة مع أهل الحرب - ٢/ ٢٠٠)، وأبو داود (كتاب الخراج - باب في أخذ الجزية من المجوسي - ٣/ ٤٣١)، والترمذي (في كتاب السير باب ما جاء في أخذ الجزية من المجوس - ٤/ ١٤٦)، وعزاه المزي للسنن الكبرى للنسائي (كتاب السير - ٣/ ١١٣).

انظر: تحفة الأشراف (٧/ ٢٠٨).

(٥) أخرجه البخاري (كتاب النكاح - باب لا تنكح المرأة على عمتها - ٣/ ٢٤٥)، ومسلم (كتاب النكاح - باب تحريم الجمع بين المرأة وعمتها ٢/ ١٠٢٨ - رقم ٣٣)، =

التي حكم أهل الصنعة بصحتها، ورواها الثقات الأثبات موجبة للعلم» .

وقال القاضي عبد الوهاب[1] في الملخص:

«إذا تلقت الأمة الخبر بالقبول وصدّقت به فهو دليل على صحته لقيام الدليل على انتفاء الخطأ في[2] إجماعها - ولم يحك في ذلك خلافًا - إلى أن قال : فقد[3] تبين[4] موافقة ابن الصلاح للجمهور، وهو لازم للمتأخرين فإنهم صححوا أنّ خبر الواحد إذا احتفت به القرائن أفاد القطع ، واختاره الإمام ، والغزالي ،

= وأبو داود (كتاب النكاح - باب ما يكره أن يجمع بينهن من النساء - ٢/ ٥٥٣)، والترمذي (كتاب النكاح باب لا تنكح المرأة على عمتها - ٣/ ٤٢٣).
والنسائي (كتاب النكاح - باب الجمع بين المرأة وعمتها - ٦/ ٩٦).
وابن ماجة (كتاب النكاح - باب لا تنكح المرأة على عمتها ولا على خالتها - ١/ ٦٢١) .

(١) أبو محمد عبد الوهاب بن علي بن نصر التغلبي البغدادي الفقيه المالكي .
كان فقيهًا أديبًا شاعرًا . توفي سنة (٤٢٢ هـ) .
وفيات الأعيان (٣/ ٢١٩)، والديباج المذهب (٢/ ٢٦)، وفيه أنه توفي سنة (٤٣٠هـ)، وطبقات الفقهاء للشيرازي (ص١٦٨)، وشذرات الذهب (٣/ ٢٢٣)، وفهرس ابن خير (ص٢٥٦)، وبرنامج المجاري (ص١٠٣) .

(٢) وفي (م) : من .

(٣) وفي (م): وقد .

(٤) وفي (ب): بين .

والآمدي[1] ، وابن الحاجب، وغيرهم[2] » انتهى.

وقال الحافظ ابن حجر في نكته: «فيما قاله النووي في شرح مسلم نظر!! وذلك أن ابن الصلاح لم يقل: إنّ الأمة [أجمعت][3] على العمل بما فيهما، وكيف يسوغ له أن يطلق ذلك والأمة لم تجمع على العمل بما فيهما، لا من حيث الجملة، ولا من حيث التفصيل،

(١) أبو الحسن علي بن أبي علي بن محمد التغلبي وبعضهم ينسبه فيقول: الثعلبي، الملقب سيف الدين الآمدي ـ بالهمزة الممدودة ـ والميم المكسورة، وبعدها دال مهملة ـ نسبة إلى آمد وهي مدينة في ديار بكر وتقع الآن في جنوب تركيا ـ ثم الحموي ثم الدمشقي الفقيه الأصولي حسده جماعة من فقهاء البلاد وتعصبوا عليه ونسبوه إلى فساد العقيدة وانحلال الطوية، والتعطيل ومذهب الفلاسفة.

وقال الذهبي: الآمدي المتكلم صاحب التصانيف . . . قد نفي من دمشق لسوء اعتقاده، وصح عنه أنه كان يترك الصلاة.

وقال الحافظ ابن كثير: وقد تكلموا فيه بأشياء الله أعلم بصحتها، والذي يغلب على الظن أنه ليس لغالبها صحة .

قال الحافظ ابن حجر: وقد بالغ التاج السبكي في الحط على الذهبي في ذكره الآمدي والفخر الرازي في هذا الكتاب.

وقال: هذا مجرد تعصب .

وفيات الأعيان (٣/ ٢٩٣)، وطبقات الشافعية للسبكي (٥/ ١٢٩) والبداية والنهاية (١٣/ ١٤٠)، وطبقات الشافعية لابن قاضي شهبة (٢/ ٩٩)، وميزان الاعتدال (٢/ ٢٥٩)، واللسان (٣/ ١٣٤)، حسن المحاضرة (١/ ٥٤١)، وشذرات الذهب (٥/ ١٤٤).

(٢) نكت الزركشي (ق ٤/ أ ـ ق٤١/ ب) .

(٣) من الأصل (١/ ٣٧١) وفي كل النسخ : اجتمعت .

لأنّ فيهما أحاديث ترك العمل بما {دلت}[1] عليه لوجود معارض من ناسخ أو مخصص، وإنما نقل ابن الصلاح: أنّ الأمة أجمعت على تلقيهما بالقبول من حيث الصحة.

ويؤيد ذلك أنه قال في شرح مسلم ما نصه [2] : «ما اتفقا[3] عليه مقطوع بصدقه لتلقي الأمة {له}[4] بالقبول، وذلك يفيد العلم النظري، وهو في إفادة[5] العلم كالمتواتر، إلا أنّ المتواتر يفيد العلم الضروري وتلقي الأمة بالقبول يفيد العلم النظري» .

إلى أن قال:

«وذكر ابن تيمية في توجيهه[6] {مقال}[7] ابن الصلاح: إنّ إجماع الأمة معصوم عن[8] الخطأ في الباطن، وإجماعهم على تصديق المخبر به كإجماعهم على وجوب العمل به، والواحد منهم

---

(١) من (د)، وفي بقية النسخ: بما أدلت .

(٢) انظر: المنهاج (١/ ٢٠)، وفي نكت ابن حجر (١/ ٣٧١): ما صورته .

(٣) وفي (ب): ما بينا ، وهو خطأ .

(٤) من (د).

(٥) من المنهاج (١/ ٢٠) .

(٦) نقل عن ابن تيمية رحمه الله كلام بهذا المعنى.

انظر: المسودة لآل تيمية (ص٢٤) .

(٧) التصويب من عندي، وفي (ب)، (ع)، (د): فقاله، وفي (م): فقال.

(٨) وفي (ب): من .

وإن [جاز عليه][1] أن يصدق في نفس الأمر على من هو كاذب أو [غالط][2] فمجموعهم معصوم عن هذا، كالواحد من أهل التواتر يجوز عليه مجرد [3] الكذب[4] والخطأ [أو][5] مع انضمامه إلى أهل التواتر ينتفي الكذب والخطأ عن مجموعهم ولا فرق» .

ثم قال الحافظ:

ولا شك [أنّ][6] إجماع الأمة على القول بصحة الخبر أقوى في إفادة العلم من مجرد / كثرة الطرق، (ومن القرائن المحتفة[7] التي صرَّح بإفادتها العلم الإمامان، والغزالي، والآمدي، وابن الحاجب، ومن تبعهم)[8] .

(ق٨/ب)

قال: «ثم بعد تقرير ذلك كله (لا نقول)[9] : إنّ هذه الأشياء تفيد

---

(١) من الأصل (١/ ٣٧٧)، وفي (د): جار على، وفي (م،ب،ع): وانّ عليه.
(٢) من الأصل (١/ ٣٧٧)، وفي (د): غالا، وفي (ب): أو بماله، وفي (م)، و(ع): عالة .
(٣) من (ب)، وفي(م): بمجرد .
(٤) لأنه لا يشترط في آحاد المتواتر العدالة .
فتح المغيث (٣/ ٣٥)، وقواعد التحديث (ص١٤٧)، والمستصفى (١/ ١٤٠) .
(٥) من (د)، وفي (م): المجمعة، وفي (ب): المختصة، وفي (ع): المحققة.
(٦) من الأصل (١/ ٣٧٨)، وفي النسخ كلها: إنّ .
(٧) من (د) ، وفي الأصل (١/ ٣٧٨): لم يقل ابن الصلاح ولا من تقدمه.
(٨) ليست من الأصل .
(٩) من (د) ، وفي الأصل (١/ ٣٧)، ولم يقل ابن الصلاح ولا من تقدمه .

العلم القطعي كما يفيده [الخبر][1] المتواتر، لأنّ المتواتر يفيد العلم الضروري الذي لا يقبل التشكيك، وما عداه مما ذكر يفيد العلم النظري الذي يقبل التشكيك، ولهذا تختلف[2] إفادة العلم عن الأحاديث التي عللت من [3] الصحيحين»[4] انتهى[5] .

وقال ابن كثير[6] : «وأنا مع ابن الصلاح فيما عوّل عليه، وأرشد إليه»[7] .

---

(١) من الأصل (١/ ٣٧٩) .

(٢) وفي (ب) : يختلف، وفي الأصل (١/ ٣٧٩) تخلفت .

(٣) وفي الأصل (١/ ٣٧٩): في .

(٤) قال الحافظ ابن حجر : «والخلاف في التحقيق لفظي، لأنّ من جوّز إطلاق العلم قيده بكونه نظريًا، وهو الحاصل عن الاستدلال، ومن أبى الإطلاق خصّ لفظ العلم بالمتواتر، وما عداه عنده كله ظني، لكنه لا ينفي أنّ ما احتف بالقرائن أرجح مما خلا عنها» .
ورد عليه تلميذه قاسم بن قطلوبغا فقال: «التحقيق خلاف هذا التحقيق».
ورد عليه أيضًا المناوي والقاري، والنصربوري في قوله (الخلاف لفظي)، وقالوا: الخلاف معنوي، وزاد المناوي: «نعم، إن أراد الإطلاق بالعلم العلم الذي يفيد التواتر، وهو الضروري كان الخلاف لفظيًا» .
نزهة النظر (ص٢٦) ، وشرح القاري للنخبة (ص٥٦)، واليواقيت والدرر (ق٢٩/ ب)، وإمعان النظر (ص٣٣)، وفتح المغيث (ص٤٨) .

(٥) انظر: نكت ابن حجر (١/ ٣٧٤ ـ ٣٧٩) .

(٦) انظر: اختصار علوم الحديث (ص٣٥) .

(٧) قال أحمد شاكر : «اختلفوا في الحديث الصحيح: هل يوجب العلم القطعي اليقيني أو الظني؟ وهي مسألة دقيقة تحتاج إلى تحقيق، أما الحديث المتواتر لفظًا أو معنىً =

قلت: وهو الذي أختاره[1] أيضًا، وقد أشرت إلى ترجيحه بقولي من زيادتي: (والقطع ذو تصويــب)، وقولي: (سوى ما انتــقدوا) من زيادتي أيضًا.

---

= قطعي الثبوت لا خلاف في هذا بين أهل العلم، وأما غيره من الصحيح فذهب بعضهم إلى أنه لا يفيد القطع بل هو ظني الثبوت».

قلت: من هؤلاء البعض الذين أشار إليهم أحمد شاكر: ابن برهان، والعز بن عبد السلام والنووي كما تقدم.

قال: «وذهب غيرهم إلى أنه يفيد العلم اليقيني، وهو مذهب داود الظاهري، والحسين بن علي الكرابيسي، والحارث بن أسد المحاسبي، وحكاه ابن خويز منداد عن مالك، وهو الذي اختاره، وذهب إليه ابن حزم.

قال في الإحكام: «إنّ خبر الواحد العدل عن مثله إلى رسول الله يوجب العلم والعمل معًا». ثم أطال في الاحتجاج له، والرد على مخالفيه في بحثٍ نفيس.

الباعث الحثيث (ص٥٣٥، ص٥٣٦)، والمستصفى (١/ ١٤٥)، والوصول إلى الأصول (٢/ ١٧٢)، والإحكام (١/ ١٠٧ ـ ١٣٤).

(١) وحكاه ابن تيمية عن أهل الحديث وعن السلف، وعن جماعة كثيرة من الشافعية والحنابلة والحنفية والأشاعرة.

قال صديق حسن خان رحمه الله: «... خبر الواحد إذا وقع الإجماع على العمل بمقتضاه فإنه يفيد العلم، لأنّ الإجماع عليه قد صيَّره من المعلوم صدقه، وهكذا خبر الواحد إذا تلقته الأمة بالقبول فكانوا بين عامل به، ومتأول له (التأويل فرع القبول) ومن هذا القسم أحاديث صحيحي البخاري ومسلم» يعني في إفادة العلم، وهو الذي أقول به، وأرجحه أيضًا، وهو مقتضى الإنصاف والعدل.

فتاوى ابن تيمية (١٨/ ١٧)، وإسبال المطر (ص٢٣)، وحاشية إمعان النظر (ص٣٤) وتوجيه النظر (ص١٢٥ ـ ١٣٧)، وقواعد التحديث (ص٨٥)، وكتاب وجوب الأخذ بخبر الآحاد، والحديث حجة بنفسه (ص٥٧ ـ ص٦٣)، ومكانة الصحيحين (ص ١٦٥).

١٩ - (ولَيْس[١] شَرْطًا عَدَدٌ ومَنْ شَرَط    رِواية اْثْنَيْنِ فَصَاعِدًا غَلَط

شـ: الجمهور: أنه لا يشترط في الصحيح عدد، فيحكم بصحة خبر الواحد إذا كان عدلاً ضابطًا على ما تقدم .

وذهب المعتزلة إلى اشتراط العدد كالشهادة، وردوا خبر الواحد، ووافقهم من المحدثين إبراهيم بن عُلَيَّة[٢] ، إلا أنه مهجور القول عند الأئمة لميله إلى الاعتزال، وفي كلام الحاكم إشارة إليه[٣] ، وجزم به ابن الأثير[٤] في مقدمة جامع الأصول[٥] .

وقال أبو علي الجبائي[٦] : «لا يقبل الخبر إذا رواه العدل الواحد

---

(١) وفي (ش) من الألفية: (ليس) بدون واو، وكذلك في استقصاء الأثر .

(٢) أبو إسحاق إبراهيم بن إسماعيل بن عُلَيَّة، البصري، الأسدي، قال الشافعي: ابن علية ضال يضل الناس، وبنحوه قال أحمد .

وقال الذهبي: «جهمي هالك، كان يناظر، ويقول بخلق القرآن» مات سنة (٢١٨هـ) تاريخ بغداد (٦/ ٢٠)، وميزان الاعتدال (١/ ٢٠)، ولسان الميزان (١/ ٣٤) .

(٣) يعني إلى اشتراط العدد في الصحة .

انظر: معرفة علوم الحديث (ص٦٢) .

(٤) أبو السعادات المبارك بن محمد بن محمد الشيباني مجد الدين الجزري، الأربلي، الشافعي المشهور بـ: ابن الأثير، من مشاهير العلماء. توفي سنة (٦٠٦ هـ) .

بغية الوعاة (٢/ ٢٧٤)، وطبقات الشافعية للسبكي (٥/ ١٥٣) والبداية والنهاية (١٣/ ٥٤) .

(٥) انظر: مقدمة جامع الأصول (ص ١٦٠ ، ص ١٦١) .

(٦) أبو علي محمد بن عبد الوهاب بن سلاَّم الجُبَّائي ـ بضم وتشديد نسبة إلى قرية =

إلا إذا انضم إليه خبر عدل آخر، وعضده موافقة ظاهر الكتاب أو ظاهر خبر آخر، أو يكون[1] منتشراً بين الصحابة، أو عمل به بعضهم، حكاه أبو الحسين[2] البصري في المعتمد[3] ، واحتجوا بقضية ذي اليدين [ فإنه صلى الله عليه وسلم توقف في خبره حتى تابعه عليه غيره حيث قال : «كما يقول ذو اليدين؟؟» ][4] فقالوا: نعم، رواه الشيخان[5] ، وبأن أبا بكر لم يقبل خبر المغيرة رضي الله تعالى عنهما : « أنه صلى الله عليه وسلم أعطى الجدة السدس» وقال: هل معك [غيرك][6] فوافقه محمد بن مَسلمة الأنصاري فأنفذه

---

= بالبصرة ـ البصري المعتزلي، بل هو رأس المعتزلة ـ الفرقة الضالة ـ هلك سنة (٣٠٣ هـ) .

لسان الميزان (٥/ ٢٧١)، وفيات الأعيان (٤/ ٢٦٧)، وشذرات الذهب (٢/ ٢٤١)، ومقالات الإسلاميين (ص٢٣٦) ، والملل والنحل للشهرستاني (١/ ٧٨) ، والتنبيه (ص٣٩، ص٤٠) .

(١) من (ب)، وفي (م) : ويكون .

(٢) وفي التدريب (١/ ٧٣) : أبو الحسن .

(٣) المعتمد (١/ ٦٢٢)، ونقله ابن الحاجب في مختصره، ورد عليه فقال: « وأما ما ليس من الشروط فالعدد خلافًا للجبائي» .

(٤) وكذا في (ب)، (د) وفيها: توقف، وفي بقية النسخ: وقف .

(٥) البخاري (كتاب الصلاة ـ باب إذا سلم في ركعتين ـ ١/ ٢١٢)، ومسلم (كتاب المساجد ـ باب السهو ـ ١/ ٤٠٣) ـ رقم ٩٧) .

(٦) من (د) ، وفي النسخ : وغيره .

لها أبو بكر، رواه أبو داود[1] ، وبأنّ عمر لم يقبل خبر أبي موسى الأشعري رضي الله تعالى عنهما أنه صلى الله عليه وسلم قال: « **إذا استأذن أحدكم ثلاثًا فلم يؤذن له فليرجع**»، وقال: أقم عليه البينة، فوافقه أبو سعيد الخدري، رواه الشيخان[2] ، وأجاب الأولون: بأنّ قصة ذي اليدين إنما حصل التوقف في خبره لأنه أخبر عن فعله صلى الله عليه وسلم ، وأمر الصلاة لا يرجع المصلي فيه إلى خبر غيره، بل لو بلغوا [حد][3] التواتر فلعله (إنما تذكر عند إخبار)[4] غيره وقد بعث

---

(١) في (كتاب الفرائض ـ باب في الجدة ـ ٣/ ٣١٦)، وأخرجه الترمذي (كتاب الفرائض ـ باب ما جاء في ميراث الجدة ـ ٤/ ٤١٩) ومالك في (كتاب الفرائض ـ باب ميراث الجدة ـ ٢/ ٥١٣)، وابن ماجة (كتاب الفرائض ـ باب ميراث الجدة ٢/ ٩٠٩/ ٢٧٢٤) وابن الجارود (باب ما جاء في المواريث ـ رقم ٩٥٩) ، والبيهقي (٦/ ٢٣٤)، وأبو يعلى (١/ ١١٢)، وعبد الرزاق (رقم ١٩٠٨٣) وغيرهم . . . كلهم من طريق قبيصة بن ذؤيب قال: جاءت الجدة . . الحديث .
قال الحافظ ابن حجر في التلخيص (٣/ ٨٢) : «وإسناده صحيح لثقة رجاله، إلا أنّ صورته مرسل، فإنّ قبيصة لا يصح له سماع من الصديق، ولا يمكن شهوده للقصة . . ، وقد أعله عبد الحق تبعًا لابن حزم بالانقطاع . . ».
فالحديث ضعيف لانقطاع سنده، وقد أخرجه الدارمي (٢/ ٢٥٩) من طريق يزيد بن هارون أنا الأشعث عن الزهري قال: جاءت إلى أبي بكر. . الحديث، وهو معضل

(٢) البخاري (كتاب الاستئذان ـ باب التسليم والاستئذان ـ ٤/ ٨٨)، ومسلم (كتاب الآداب ـ باب الاستئذان ـ ٣/ ١٦٩٤ ـ رقم ٣٤) .

(٣) من (د) ، وفي النسخ : أحد، وهو خطأ .

(٤) من (د) ، وفي النسخ : إنما يذكر عند أخبار .

(رسول الله)[(١)] صلى الله عليه وسلم رسله واحـدًا واحدًا، إلى الملوك، ووفد عليـه الآحاد من القبائل فـأرسلهم إلى قبائلهم، وكانـت الحجة قائمة بأخبارهم عنه مع (عدم)[(٢)] اشتراط التـعدد وأما توقف أبي بكر وعمر (رضي الله تعـالى عنهما)[(٣)] فلإرادة التثبت[(٤)] [لا][(٥)] لعدم قبول خبـرالواحد، وقد قال عـمر في خبـر الاستئـذان: إنما سمعت شيـئًا فأحببت أن أتثبت[(٦)] ، رواه مسلم[(٧)] ، وقد[(٨)] قبل أبو بكر خبر عائشة رضي الله تعـالى عنهمـا وحدها في قَـدْر كفن النبي صلى الله علـيه وسلم[(٩)] وقبل عمـر خبر ابن عوف رضي الله تعالى عنهـما وحده في

---

(١) سقطت من (د) .

(٢) سقطت من (د) .

(٣) سقطت من (د) .

(٤) وفي (ب) : التثبيت .

(٥) من (د) .

(٦) وفي (د): أثبت .

(٧) رواه البخاري (كتاب الاستئذان ـ باب التـسليم والاستئذان ـ ١١/ ٢٦) ومسلم (كتاب الآداب ـ باب الاستئذان ـ ٣/ ١٦٩٦/ ٣٧) ، وأبو داود (كتاب الآداب ـ باب كم مرة يسلم الرجل ـ ٥/ ٣٧)، والبخاري أيضًا في الأدب المفرد (٢/ ٥٣١) كلهم من طرق عن أبي موسى رضي الله عنه به .

(٨) من هنا إلى قوله : (أصح من غـيره . . ) في باب «الحكم على السند» قـد سقط من نسخة (د) .

(٩) قالت عائشة رضي الله عنها: دخلت على أبي بكر رضي الله عنه فقال: في كم كفنتم النبي صلى الله عليه وسلم ؟ قالت: في ثلاثة أثواب بيض سحولية ليس فيها قميص ولا عمامة . . . . الحديث .

=

أخذه الجـزية من المجوس أخـرجه البـخاري[١] ، وفي الـرجوع عـن البلد[٢] الذي فيه الـطاعون أخرجه الشـيخان[٣]، وخبر الضـحاك بن سفيان في تـوريث امرأة أشيم[٤] من دية زوجهـا أخرجه أبو داود[٥] ،

---

= رواه البخـاري في (كتاب الجـنائز ـ باب مـوت يوم الإثنين ـ ٣/ ٢٥٢) ، ومـسلم (كتاب الجنائز ـ بـاب في كفن الميت ٢/ ٦٥٠) ولـيس فيه سؤال أبي بـكر لها، ومالك (١/ ٢٢٤)، وأحمد (٦/ ١١٨) .

فأما البخاري وأحمد فروياه من حديث هشام بن عروة عن أبيه عن عائشة به.

ومسلم رواه من حديث أبي سلمة عن عائشة .

وأما مالك فـرواه مسندًا وليس فيه ذكـر أبي بكر، وأخرى بلاغًا بذكـر أبي بكر، وسحولية : بالفتح منسوب إلى السَّحول ، وهي حرفة تقصير الثياب ودقها .

وأما بالضم فهو جمع سحل، وهو الثوب الأبيض النقي .

مجمل اللغة لابن فارس (٢/ ٤٨٨) ، والنهاية (٢/ ٣٤٧)، ولسان العرب (٥/ ١٠٤)

(١) البخـاري (كتاب الجزية والمـوادعة ـ باب الجزيـة والموادعة مع أهل الـذمة والحرب ـ ٦/ ٢٥٧) .

(٢) وفي (ب): البلدان .

(٣) أخرجه البخاري (كتاب الطب ـ باب ما يذكر في الطاعون ـ ٤/ ١٤)، ومسلم (كتاب السلام ـ باب الطاعون والطيرة ـ ٤/ ١٧٤٠/ رقم ٩٨) .

(٤) أَشْيَم: بوزن أحمد، الضِبابي ـ بكسر المعجمة ، بعدها موحدة ، وبعد الألف أخرى ـ صحابي جليل رضي الله عنه .

الإصابة (١/ ٥٢)، والتجريد (ص٢٤)، وأسد الغابة (١/ ١١٩) .

(٥) أخرجـه في (كتـاب الفرائض ـ بـاب في المرأة تـرث من دية زوجـها ـ ٣/ ٣٣٩)، والترمذي (كتاب الفرائض ـ باب ماجاء في ميراث المرأة من دية زوجها ـ ٤/ ٤٢٥) وقال: هذا حديث حسن صحيح) .

=

وخبر حَمَل[١] بن مالك بن النابغة في الغرة[٢] أخرجه البيهقي[٣]، وقبل عثمان خبر الفريعة أخت أبي سعيد الخدري رضي الله تعالى عنهم في سكنى المعتدة عن الوفاة أخرجه البيهقي[٤]، وقبل علي خبر الصديق رضي الله تعالى عنهما في صلاة ركعتين لمن أذنب أخرجه

---

= وابن ماجة (كتاب الديات ـ باب الميراث من الدية ـ ٢/ ٨٨٣) وعزاه المزي للنسائي في السنن الكبرى (كتاب الفرائض/ كما في تحفة الأشراف ١/ ١٧) كلهم من طريق ابن عيينة عن الزهري عن سعيد بن المسيب قال: كان عمر يقول: الدية للعاقلة حتى قال له الضحاك .... الحديث، وهو حديث صحيح، وقد صححه الذهبي.

انظر : التجريد (ص ٢٤) .

(١) حَمَل: بمهملة ، وميم مفتوحتين، صحابي جليل رضي الله عنه .
المغني (ص٨١)، والتجريد (ص١٤٠)، والإصابة (١/ ٣٥٥) .

(٢) من (ب) ، وفي (م): الغرة .

(٣) السنن الكبرى (٨/ ١١٢)، وقد تقدم تخريجه (ص٣٥٦) .

(٤) السنن الكبرى (٧/ ٤٣٤) (كتاب العدد ـ باب سكنى المتوفي عنها زوجها، واسمها كاملا: الفريعة ـ بالتصغير ـ بنت مالك بن سنان الأنصارية)، والحديث أخرجه أيضًا أبو داود (كتاب الطلاق ـ باب المتوفي عنها تنتقل ـ ٢/ ٧٢٣).
والترمذي (كتاب الطلاق ـ باب ما جاء أين تعتد المتوفي عنها زوجها ـ ٣/ ٤٩٦)، وقال : حسن صحيح .
والنسائي (كتاب الطلاق ـ باب مقام المتوفي عنها زوجها ٦/ ١٩٩) .
كلهم من طريق سعد بن إسحاق بن كعب بن عجرة، عن عمته زينب بنت كعب ابن عجرة أنّ الفريعة ..... الحديث ، رجاله ثقات، وقد رميت زينب بالجهالة ولا يثبت .

الأربعة[1] ، وابن حبان/ ، وقد استدل الشافعي[2] رضي الله عنه (ق٩/أ)
وغيره على قبول خبر الواحد بحديث الصحيحين[3] عن ابن عمر
رضي الله تعالى عنهما : (بينما الناس بقباء في صلاة الصبح إذ أتاهم
آت فقال: النبي صلى الله عليه وسلم قد أنزل عليه[4] الليلة قرآن وقد
أمر أن نستقبل الكعبة فاستقبلوها، وكانت وجوههم إلى الشام
فاستداروا للكعبة ) .

---

(١) أبو داود في (كتاب الصلاة ـ باب الاستغفار ـ ٢/ ١٨٠)، والترمذي (كتاب تفسير القرآن ـ باب ومن سورة آل عمران ـ ٥/ ٢٢٨)، وابن ماجة (كتاب إقامة الصلاة ـ باب ما جاء في أنّ الصلاة كفارة ـ ٢/ ٤٤٦) ، وغيرهم كلهم من طريق عثمان بن المغيرة عن علي بن ربيعة عن أسماء بن الحكم الفزاري قال: سمعت عليًا . . . الحديث ورجاله ثقات سوى الفزاري قال عنه الحافظ: صدوق، والحديث صححه المزي، وجوّد سنده موسى بن هارون ، وحسنه ابن عدي، واستنكره البخاري، وممن صححه من المحدثين المعاصرين الألباني .
تهذيب التهذيب (١/ ٢٦٧)، والميزان (١/ ٢٥٥) ، وصحيح الترغيب والترهيب للألباني (١/ ٢٨٤) .

(٢) الإمام أبو عبد الله محمد بن إدريس بن العباس الشافعي القرشي ثم المطلبي المكي الغَزِّي ، عالم العصر،ناصر الحديث، فقيه الملة، توفي سنة (٢٠٤ هـ) .
سير أعلام النبلاء (١٠/ ٥ ـ ٩٩)، وآداب الشافعي ومناقبه لابن أبي حاتم، والانتقاء لابن عبد البر (ص٦٦)، ومناقب الشافعي للبيهقي .

(٣) أخرجه البخاري (كتاب الصلاة ـ باب التوجه نحو القبلة ـ ١/ ٨٣)، ومسلم (كتاب المساجد ـ باب تحويل القبلة ـ ١/ ٣٧٥/ ١٣).

(٤) وفي (م) : على .

قال الشافعي [رضي الله تعالى عنه][1] :

«فقد تركوا جهة[2] كانوا عليها بخبر واحد ولم ينكر ذلك عليهم صلى الله عليه وسلم» ، وبحديث الصحيحين[3] عن أنس رضي الله تعالى عنه:

«إني لقائم أسقي أبا طلحة وفلانًا وفلانًا إذ دخل رجل فقال: هل بلغكم الخبر؟ قلنا: وما ذاك؟ قال: حُرِّمت الخمر، قال : أهرق هذه القلال[4] يا أنس قال: فما سألوا عنها ولا راجعوها بعد خبر الرجل»، وبحديث إرساله عليًا رضي الله تعالى عنه إلى الموقف بقوله سورة براءة أخرجه الترمذي[5] وحسنه، وبحديث يزيد بن شيبان: كنا

---

(١) سقطت من (ع) .

(٢) سقطت من (ب) .

(٣) البخاري (كتاب التفسير ـ سورة المائدة ـ ٣/ ١٢٥) ، ومسلم (كتاب الأشربة ـ باب تحريم الخمر ـ ٣/ ١٥٧١/ رقم ٥) .

(٤) القلال : جمع قلة، وهي الجرة العظيمة .
تاج العروس(٨/ ٨٥)، والفائق (٣/ ٢٢٤)، والنهاية (٤/ ١٠٤) .

(٥) في جامعه (كتاب تفسير القرآن ـ باب ومن سورة التوبة ـ ٥/ ٢٧٥) وقال: حسن غريب من حديث أنس، وأخرجه أيضًا أحمد (١/ ٣)،الأول من حديث أنس، ورجاله ثقات سوى سماك بن حرب .
قال الحافظ عنه في التقريب: صدوق . . . تغير بآخره فكان ربما يلقن (ص١٣٧)، والثاني من طريق أبي بكر الصديق وفيه أبو إسحاق السبيعي، وهو تابعي ثقة، وصفه النسائي وغيره بالتدليس، واختلط بآخره ـ وقد عنعن في هذا السند .

بعرفة فأتانا ابن مربع[١] الأنصاري[٢] فقال: إني رسول رسول الله صلى الله عليه وسلم إليكم يأمركم أن تقفوا على مشاعركم هذه . أخرجه الأربعة[٣] وحديث الصحيحين[٤] عن سلمة بن الأكوع رضي الله تعالى عنه بعث رسول الله صلى الله عليه وسلم يوم عاشوراء رجلاً من أسلم ينادي في الناس: إن اليوم يوم عاشوراء فمن كان أكل

---

= طبقات المدلسين لابن حجر (ص١١)، والمدلسون (ص٨٩) للشيخ حماد الأنصاري.
فالحديث حسن كما قال الإمام الترمذي رحمه الله، لأنّ الكلام في سماك لا يضر، وإنما ضعف في روايته خاصة عن عكرمة، كما أنّ حديث أبي بكر شاهد لحديث أنس.

(١) وفي (ب) : الباء مشددة ، وفي التقريب (ص١١٤) بكسر الميم وسكون الراء بعدها موحدة مفتوحة .

(٢) (أ) هو زيد أو يزيد بن مربع بن قيظي، صحابي جليل رضي الله عنه .
التقريب (ص١١٤)، والتجريد (ص١٤٠)، والإصابة (٣/ ٦٦٢) وتهذيب التهذيب (٣/ ٤٢٥) .

(٣) أبو داود (كتاب المناسك ـ باب موضع الوقوف بعرفة ـ ١/ ٤٦٩)، والترمذي (كتاب الحج ـ باب ما جاء في الوقوف بعرفات والدعاء بها ٣/ ٢٢١). وقال: حديث حسن صحيح، والنسائي (المناسك ـ باب رفع اليدين في الدعاء بعرفة ـ ٥/ ٢٥٥)، وابن ماجة (كتاب المناسك ـ باب الموقف بعرفات ٢/ ١٠٠١) كلهم من طريق سفيان بن عيينة عن عمرو بن دينار، عن عمرو بن عبد الله بن صفوان عن يزيد بن شيبان قال: كنا وقوفًا . . . والحديث رجاله ثقات غير عمرو بن عبد الله .
قال الحافظ عنه: صدوق .

(٤) البخاري (كتاب الصوم ـ باب إذا نوى بالنهار صومًا ـ ١/ ٣٢٩)، ومسلم (كتاب الصيام ـ باب من أكل في عاشوراء فليكف بقية يومه ٢/ ٧٩٨/ رقم الحديث ١٣٥)

فلا يأكل شيئًا . . الحديث، وبحديث: « **نضَّر الله امرأ سمع مقالتي فوعاها فأداها** » وفي لفظ : « **فاستمع منا حديثًا فبلَّغه غَيْرَه** » أخرجه الأربعة[١] .

قلت: ويستدل له من القرآن بقوله تعالى: ﴿**إن جاءكم فاسق بنبأ فتثبتوا**﴾[٢] فأمر بالتثبيت[٣] عند إخبار الفاسق، ومفهومه أنه لا يجب التثبيت[٤] عند إخبار العدل، وذلك صادق بالواحد لأن سبب نزول الآية إخبار الوليد بن عقبة[٥] عن بني المصطلق أنهم ارتدوا ومنعوا

---

(١) أبو داود ـ(كتاب العلم ـ باب فضل نشر العلم ـ ٤/ ٦٨)، والترمذي (كتاب العلم ـ باب ما جاء في الحث على تبليغ السماع ٥/ ٣٣ ـ وقال: حديث حسن) .
والنسائي في الكبرى (كتاب العلم) .
تحفة الأشراف( ٣/ ٢٠٦)، والحديث أخرجه أحمد (١/ ٤٣٧)، والدارمي (١/ ٦٥)، وأبو داود والترمذي من حديث زيد بن ثابت، وابن ماجة والدارمي من حديث جبير بن مطعم وأحمد من طريق عبد الله بن مسعود، والحديث صحيح،و للشيخ العبّاد الأستاذ بالجامعة الإسلامية بالمدينة النبوية مؤلَّف مستقل، في جمع طرق هذا الحديث

(٢) سورة الحجرات : ٦.
وقراءة فتثبتوا لحمزة والكسائي وخلف كما في تقريب النشر (ص١٠٦). وفي (ب): فتبينوا .
(٣)، (٤) هكذا بإثبات الياء في (م)، (ب)، (ع)، وقد سقطت الصفحة الموجودة بها الكلمة من (د)، ولعل (التثبت) أصوب .
(٥) من المسند (٤/ ٢٧٩)، وفي النسخ : ابن عيينة .

الزكاة، واعتماد النبي ﷺ على خبره[١]، وقيل: إن اشتراط رواية اثنين عن اثنين مذهب صاحبي الصحيحين نقله ابن العربي[٢] في شرح

---

(١) الحديث روي عن النبي صلى الله عليه وسلم من طرق:

فعن الحارث بن ضرار، وعلقمة بن ناجية، وجابر بن عبد الله، وأم سلمة، وابن عباس.

أخرجه أحمد (٤/ ٢٧٩)، وابن جرير (٢٦/ ١٢٣)، والطبراني في الأوسط، وابن أبي حاتم وابن مندة، وابن مردوية، وإسحاق وابن عساكر « كما ذكره السيوطي».

قال ابن حجر: وسند إسحاق والطبراني فيه موسى بن عبيدة وهو ضعيف.

وذكر سند ابن مردويه فقال: من طريق عبد الله بن عبد القدوس عن الأعمش عن موسى بن المسيب عن سالم بن أبي الجعد عن جابر.

وحكم السيوطي على سند ابن أبي حاتم، وابن منده، وابن مردويه بأنه (جيد).

قلت: ورواه أحمد وابن أبي حاتم والطبراني من طريق محمد بن سابق ثنا عيسى بن دينار ثني أبي أنه سمع الحارث بن أبي ضرار الخزاعي رضي الله عنه يقول ..... الحديث.

وسنده ثقات سوى محمد بن سابق هو التميمي من رجال البخاري ومسلم وأصحاب السنن سوى ابن ماجة قال عنه الحافظ: صدوق.

فالحديث (حسن) إن شاء الله.

الدر المنثور (٧/ ٥٥٥)، والكاف الشاف (٤/ ٣٦٠)، ولباب النقول (ص١٩٦) وتهذيب الكمال (٧/ ق١٢٠٦/ أ) والتقريب (ص٢٩٨)، وتفسير ابن كثير (٤/ ٢٠٩).

(٢) القاضي أبو بكر محمد بن عبد الله بن محمد بن العربي المعافري الإشبيلي.

فقيه حافظ عالم أصولي محدث مشهور وأديب رائق. توفي سنة (٥٤٣ هـ).

بغية الملتمس (ص٩٢)، وتذكرة الحفاظ (٤/ ١٢٩٤)، وانظر ترجمته بتوسع لعمار الطالبي في كتابه «آراء أبي بكر بن العربي الكلامية» واسم شرحه فيه: « المسالك =

الموطأ[١] ، ورده ابن رشيد[٢] وغيره بأنه لم يوجد عنهما نص بذلك، وإن أخذنا[٣] بالاستقراء فباطل فإنّ أول حديث في البخاري[٤] وهو حديث (النية) تفرد به عمر رضي الله عنه عن النبي ﷺ ، وتفرد به علقمة عن عمر، ومحمد بن إبراهيم عن علقمة، ويحيى بن سعيد عن محمد.

وأعجب من ذلك ما ذكره الميانجي في كتاب: ما لا يسع المحدث جهله : « إنّ شرط الشيخين في صحيحيهما أن لا يدخلا فيه إلا ما صح عندهما، وذلك ما رواه عن النبي ﷺ اثنان فصاعدا[٥] ، وما نقله عن كل واحد من الصحابة أربعة من التابعين فأكثر، وأن يكون

---

= في شرح موطأ الإمام مالك»، والديباج المذهب (٢/ ٢٥٢)، ونفح الطيب (٢/ ٢٤٢) وسمى الشرح : «ترتيب المسالك في شرح موطأ مالك» .

(١) وفي شرحه لصحيح البخاري أيضًا .
انظر : نزهة النظر (ص ٢٤) .

(٢) أبو عبد الله محمد بن عمر بن محمد بن رشيد الفهري، ويعرف بـ: ابن رُشيد من أهل سبَتة ، الخطيب المحدث المتبحر في علوم الرواية والإسناد ، توفي سنة (٧٢١ هـ) .
الديباج المذهب (٢/ ٢٩٧)، وبغية الوعاة (١/ ١٩٩)، والبدر الطالع (٢/ ٢٣٤) .

(٣) وفي (ب)، (ع) : وإن أخذ .

(٤) انظر: الجامع الصحيح (كتاب الإيمان ـ باب كيف بدء الوحي ـ ١/ ٥) .

(٥) وادعى ابن حبان نقيض هذه الدعوى فقال: إنّ رواية اثنين عن اثنين إلى أن ينتهي لا توجد أصلاً . =

عن كل واحد من التابعين أكثر من أربعة»[1] .

قال الحافظ ابن حجر: « وهذا كلام من لم يمارس الصحيحين أدنى ممارسة، فلو قال قائل: ليس من الكتابين حديث واحد بهذه الصفة لما أبعد، ونقل الاستاذ أبو منصور البغدادي أنّ بعضهم اشترط في قبول الخبر أن يرويه[2] ثلاثة عن ثلاثة إلى منتهاه، واشترط بعضهم أربعة عن أربعة، وبعضهم خمسة عن خمسة، وبعضهم سبعة عن سبعة»[3] انتهى.

وقال الحافظ ابن حجر في نكته: «رأيت في تصانيف الجاحظ[4] -

---

= قال ابن حجر: إن أراد به أنّ رواية اثنين فقط عن اثنين فقط لا توجد أصلاً فيمكن أن يسلم. وأما صورة العزيز الذي حررناه فموجودة بألا يرويه أقل من اثنين عن أقل من اثنين .

نزهة النظر (ص ٢٥)، وإمعان النظر (ص ٢٧) .

(١) انظر: ما لا يسع المحدث جهله (ص٩) .

(٢) من (ع) .

(٣) لا يوجد هذا النقل في النكت المحققة، فلعله من الكبرى .

(٤) أبو عثمان عمرو بن بحر بن محبوب الجاحظ المصنف الحسن الكلام، أحد شيوخ المعتزلة، وكان من أهل البصرة .

قال ثعلب: ليس بثقة ولا مأمون.

وقال الذهبي: وكان من أئمة البدع .

وقال ابن حجر: سبحان من أضله على علم . توفي سنة (٢٥٥ هـ) .

تاريخ بغداد (١٢/ ٢١٢)، وميزان الاعتدال (٣/ ٢٤٧)، ولسان الميزان (٤/ ٣٥٥)، ووفيات الأعيان (٣/ ٤٧٠).

أحد المعتزلة ـ أنّ الخبر لا يصح عندهم إلا إن رواه أربعة»[1] .

وقيل: يشترط رواية اثنين فيما عمل فيه الأكثر بخلافه، لأنّ عمل الأكثر حجة مقدمة عليه كعمل الكل .

وقيل: يشترط فيما عمل فيه أهل المدينة بخلافه وعليه المالكية ولهذا ردوا حديث «خيار المجلس»[2] .

وقيل: يشترط فيما يعم به البلوى وعليه الحنفية، ولهذا ردوا حديث «نقض الوضوء بمس الذكر»[3] .

---

(١) نكت ابن حجر (١/ ٢٤٢) .

(٢) حديث صحيح أخرجه البخاري (كتاب البيوع ـ باب البيعان بالخيار ـ ٢/ ١٢) .
ومسلم (كتاب البيوع ـ باب الصدقة في البيع ـ ٣/ ١١٦٤/ رقم ٤٦) .
وأبو داود (كتاب البيوع ـ باب في خيار المتبايعين ـ ٣/ ٧٣٢).
والترمذي (كتاب البيوع ـ باب ما جاء في البيعين بالخيار ما لم يتفرقا ـ ٣/ ٥٣٩) .
والنسائي (كتاب البيوع ـ باب وجوب الخيار ـ ٧/ ٢٤٧) .
وابن ماجة (كتاب التجارات ـ باب البيعان مختلفان ـ ٢/ ٢٣٧) .
كلهم عن حكيم بن حزام رضي الله عنه عن النبي صلى الله عليه وسلم قال:
« البيعان بالخيار ما لم يتفرقا . . . الحديث»، وابن ماجة من حديث سمرة .

(٣) أخرجه أحمد (٦/ ٤٠٦)، وأبو داود (كتاب الطهارة ـ باب الوضوء من مس الذكر ـ ١/ ١٢٥) .
والترمذي (كتاب الطهارة ـ باب الوضوء من مس الذكر - ١/ ١٢٦) وقال: هذا حديث حسن صحيح .
والنسائي (كتاب الغسل ـ باب الوضوء من مس الذكر ـ ١/ ٢١٦) .

وقيل: يشترط في ابتداء النصب بخلاف (ثوامنها)[1] ، وقيل: يشترط/ في الحدود لأنها تدرأ بالشبهة وعليه الكرخي، وقيل: يشترط (ق٩/ب) رواية أربعة في خبر الزنا كالشهادة عليه، وعليه عبد الجبار[2] من المعتزلة، وهذه الأقوال كلها داخلة في قولي (فصاعدًا)، والبيت كله من زيادتي .

## (فائدة) :

قال علي بن أبي طالب رضي الله تعالى عنه: «كنت إذا حدثني أحد عن النبي صلى الله عليه وسلم استحلفته فإن حلف لي صدقته»[3] أخرجه أحمد، والأربعة، وابن حبان .

---

= وابن ماجة (كتاب الطهارة ـ باب الوضوء من مس الذكر ـ ١/ ١٦١) .
والدارمي (١/ ١٥٠)، كلهم عن بسرة بنت صفوان أنها سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول : « من مس ذكره فليتوضأ » وهذا اللفظ للأول منهم، والحديث صححه أحمد والدارقطني وابن معين .
انظر : نيل الأوطار (١/ ٢٣٣) .

(١) هكذا في النسخ .

(٢) أبو الحسين عبد الجبار بن أحمد بن عبد الجبار الهَمْداني الأسدابادي القاضي، إمام أهل الاعتزال في زمانه، وكان شافعيًا في الفروع. توفي سنة (٤١٥ هـ).
طبقات الشافعية للسبكي (٣/ ٢١٩)، وتاريخ بغداد (١١/ ١١٣)، وميزان الاعتدال (٢/ ٥٣٣)، ولسان الميزان (٣/ ٣٨٦) .

(٣) وهو شطر من حديث صلاة ركعتين للتوبة تقدم تخريجه .

قال الحافظ ابن حجر في نكته:

«وهذا الصنع في الاستحلاف[١] أنكر البخاري صحته عن علي[٢]، وعلى تقدير ثبـوته فهو مذهب تفرد به، والحامل له عـلى ذلك المبالغة في الاحتياط»[٣] انتهى.

---

(١) وفي الأصل (١/ ٢٤٧) بلفظ: «وأما صنيع علي في الاستحلاف».

(٢) فقال كما في الـتاريخ الكبير (٢/ ٥٤) في ترجمة أسمـاء بن الحكم الفزاري روى عن علي قال: كنت إذا حدثني رجل عن النبي صلـى الله عليه وسلم حلفته، فإذا حلف لي صدقـته قال - أي البـخاري - : وقد روى أصحـاب النبي صلى الله عليـه وسلم بعضهم عن بعض فلم يحلف بعضهم بعضًا.

وقال المزي عقب كلام البخاري هذا: « هـذا لا يقدح في صحة الحديث، لأنّ وجود المتابعـة ليس شرطًا في صحـة كل حديث صحـيح، على أنّ له متابعًـا »، وذكر له متابعات . . .

قال الحافظ ابن حجر عقب كلام المزي هذا:

« والمتابعات التي ذكرها لا تشد هذا الحديث شيئًا لأنها ضعيفة جدًا، ولعل البخـاري إنمـا أراد بعدم المتابعة في الاستحـلاف أو الحـديث الآخـر الـذي أشـار إلـيه . . . ».

وتبع العقيلي البخاري في إنكار الاستـحلاف، قال العقيلي: وقد روى علي عن عمر ولم يستحلفه . . . . وقد روى أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم بعضهم عن بعض ، فلم يحلف بعضهم بعضًا .

تهذيب التهذيب (١/ ٢٦٨)، والضعفاء للعقيلي (١/ ١٠٦) .

(٣) نكت ابن حجر (١/ ٢٤٧) .

وقال أبو حيان[١] في تفسيره عن علي رضي الله عنه أنه كان يُحلِّف ـ الشاهد والراوي إذا اتهمهما[٢] .

وقال الغزالي في المنخول في الرد على من أنكر قبول خبر الواحد: فإن قيل: روي أنّ عليًا كان يُحلِّف الراوي [علنًا][٣] ، قلنا: فحلِّفوا أنتم واقبلوا، ثم كان يحلفه عند التهمة، وكان لا يحلف[٤] أعيان الصحابة[٥] ». انتهى.

**(فائدة):** قوله (عدد) اسم ليس، و(شرطًا)خبر مقدم لأنه محط الفائدة و(من) مبتدأ و(غلط) بفتح اللام خبر مبتدأ محذوف ـ أي فهو غلط ـ [والجملة خبر من][٦] ، (فصاعدًا) نعت على الحال، والفاء في مثله على تقدير فذهب صاعدًا[٧] .

---

(١) أبو حيان علي بن محمد بن العباس التوحيدي ـ بالحاء المهملة نسبة إلى نوع من التمر يسمى التوحيد (شيرازي الأصل وقيل: نيسابوري ، واسطي ). كان متفننًا في جميع العلوم، معتزليًا، شيخ الصوفية، فيلسوف الأدباء. توفي سنة (٣٨٠ هـ)، وقيل غير ذلك .

بغية الوعاة (٢/ ١٩٠)، وتهذيب الأسماء للنووي (٢/ ٢٢٣)، طبقات الشافعية للأسنوي (١/ ٣٠١) .

(٢) وفي (ب): إذا اتهما .

(٣) من المنخول (ص٢٥٦) .

(٤) وفي (ب) بعد كلمة لا يحلف: عند.

(٥) المنخول (ص٢٥٦) .

(٦) سقطت من (م) .

(٧) وفي (ب) : فصاعدًا .

٢٠ - والوَقْفُ عَنْ حكمٍ[١] لِمَتْنٍ أَوْ سَنَدْ بِـأَنَّه أَصَحُّ مُطْلَقًا أَسَدْ

(ش): المختار أنه لا يحكم على إسناد بأنه أصح الأسانيد مطلقًا، ولا على متن بأنه أصح الأحاديث مطلقًا، لأنّ ذلك مرتب على تمكن الإسناد من شروط الصحة، ويعز وجودًا على درجات القبول في كل واحد واحد من رجال الإسناد، والكائنين في ترجمة واحدة[٢]، ولهذا اضطرب[٣] من خاض في ذلك إذ[٤] لم يكن عندهم استقراء تام،

(١) وفي (ت): بالحكم .

(٢) قال السخاوي: « إذ لا يعلم أو يظن أنّ هذا الراوي حاز أعلى الصفات حتى يوازي بينه وبين كل فردٍ فرد من الرواة بأن يكون هذا الراوي أكمل رواة الأحاديث عدالةً وضبطًا بالنسبة إلى كل راوٍ في الدنيا للحديث النبوي» .
فتح المغيث (ص١٦)، وتوضيح الأفكار (١/ ٣٠) .

(٣) ويعترض على إثباته هذا الاضطراب :
«بأنّ الحاكم وغيره ذكروا أن هذا بالنسبة إلى الأمصار أو إلى الأشخاص، وإذا كان كذلك فلا يبقى خلاف بين هذه الأقوال» .
وقد ردّ هذا الاعتراض الحافظ العراقي فقال:
« ليس بجيد، لأنّ الحاكم لم يقل: إنّ الخلاف مقيد بذلك، بل قال: لا ينبغي أن يطلق ذلك، وينبغي أن يقيد بذلك، فهذا لا ينفي الخلاف المتقدم » .
قلت:
ووقوع الاضطراب بين أقوال العلماء في ذلك لاختلاف اجتهادهم .
التقييد والإيضاح (ص١٠ـ طبعة راغب)، وفتح المغيث (ص١٦)، وتذكرة العلماء (ق/٤٦/أ) ، وتوضيح الأفكار (١/ ٣٠) .

(٤) من التدريب (١/ ٧٦)، وفي النسخ : إذا .

وإنما رجح كل منهم بحسب ما قوي عندهم[١] ، وخصوصًا إسناد بلده لكثرة اعتنائه به، كما روى الخطيب في الجامع[٢] من طريق أحمد بن سعيد الدارمي[٣] سمعت محمود بن غيلان يقول[٤] : قيل لوكيع بن الجراح: هشام بن عروة، عن أبيه، عن عائشة رضي الله تعالى عنها، وأفلح بن حميد عن القاسم عن عائشة، وسفيان، عن منصور[٥] ، عن إبراهيم، عن الأسود عن عائشة!! أيهم أحب إليك؟ قال: لا يعدل[٦] بأهل بلدنا أحد[٧] .

قال أحمد بن سعيد[٨] : (وأما أنا فأقول)[٩] : هشام بن عروة عن

---

(١) وفي التدريب (١/ ٧٦): عنده .

(٢) الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع (٢/ ٣٥٨) .

(٣) (خ م د ت ق) أبو جعفر أحمد بن سعيد بن صخر الدارمي، السَرَخْسِي، ثقة حافظ، مات سنة (٢٥٣ هـ) .

التقريب (ص١٣)، وتذكرة الحفاظ (٢/ ٥٤٨)، وتهذيب التهذيب (١/ ٣١) .

(٤) (خ م ت ق س) أبو أحمد محمود بن غيلان العدوي، مولاهم المروزي، نزيل بغداد، ثقة، مات سنة (٢٣٩ هـ) .

التقريب (ص٣٣٠)، والتاريخ الكبير (٧/ ٤٠٤)، وتاريخ بغداد (١٣/ ٨٩)، وتذكرة الحفاظ (٢/ ٤٧٥)، وسير أعلام النبلاء (١٢/ ٢٢٣) .

(٥) سقطت من التدريب (١/ ٧٦) .

(٦) وفي الجامع: لا تعدل، وفي التدريب (١/ ٧٦): لا نعدل.

(٧) وفي (ع): أحدًا .

(٨) هو الدارمي .

(٩) من الجامع للخطيب (٢/ ٣٥٨)، وفي (م)، (ب)، (د): فإما أن أنا أقول.

أبيه عن[١] عائشة أحبُّ إليَّ هكذا رأيت أصحابنا يقدمون.

فالحكم[٢] حينئذ على إسناد معين بأنه أصح على الإطلاق مع عدم اتفاقهم، ترجيح بغير مرجح.

قال الحافظ ابن حجر: « مع أنه يمكن للناظر المتقن ترجيح بعضها على بعض من [حيث][٣] حفظ الإمام الذي رجح، وإتقانه وإن لم يتهيأ ذلك على الإطلاق، [فلا][٤] يخلو النظر فيه من فائدة، لأنّ مجموع ما نقل عن الأئمة في ذلك يفيد ترجيح التراجم التي حكموا لها بالأصحية على ما لم يقع له حكم من أحد منهم»[٥].

**(تنبيه):**

عبارة ابن الصلاح[٦]: «ولهذا[٧] نرى الإمساك عن الحكم لإسناد أو حديث بأنه أصح على الإطلاق».

قال العلائي، والحافظ في نكته: «أما الإسناد فقد صرح جماعة

---

(١) وفي (ع) قبل عن يوجد: كما.

(٢) من التدريب (١/ ٧٦).

(٣) من الأصل.

(٤) من التدريب (١/ ٧٦)، وفي النسخ: ومالا.

(٥) نكت ابن حجر (١/ ٢٤٩) بالمعنى.

(٦) انظر مقدمته (ص٨٤).

(٧) وفي (ب): وبهذا.

بذلك، وأما الحديث فلا يحفظ عن أحد من أئمة الحديث أنه قال: حديث كذا أصح الأحاديث على الإطلاق، لأنه لا يلزم من كون الإسناد أصح من غيره، أن يكون المتن المروي به أصحَّ من المتن المروي بالإسناد المرجوح، لاحتمال انتفاء العلة عن الثاني ووجودها في الأول، أو كثرة المتابعات وتوافرها على الثاني [دون الأول][1] فلأجل ذلك ما خاض الأئمة إلا في الحكم على الإسناد خاصة، وليس الخوض فيه بممتنع لأنّ الرواة[2] قد ضبطوا، وعرفت أحوالهم، وتفاوت مراتبهم، فأمكن/ الاطلاع على الترجيح بينهم[3]، قال[4] : وللناظر المتقن في ذلك ترجيح بعضها على بعض ولو من حيث رجحان حفظ الإمام الذي رجح ذلك الإسناد على غيره[5] » انتهى. (ق١٠/أ)

وقد اقتصر (النووي)[6] في التقريب[7] ، والعراقي في الألفية[8] على ذكر الإسناد، وحذفوا الحديث كأنه لذلك.

---

(١) سقطت من (م ).

(٢) من (د) .

(٣) وكذا في (د) .

(٤) وكذا في (ب) .

(٥) انظر: نكت ابن حجر (١/ ٢٤٧ ، ٢٤٨) .

(٦) سقطت من بقية النسخ .

(٧) انظر: التقريب (ص٤١) .

(٨) انظر الألفية (ص١٦٩)، وهو قوله:

إمْسَاكُنَا عَن حُكْمِنا على سَنَد ... بأنَّه أصَحُّ مُطْلَقًا وَقَدْ

لكن قال الحافظ ابن حجر في موضع آخر :

«سيأتي أنّ من لازم ما قاله بعضهم إنّ أصح الأسانيد ما رواه أحمد[١] عن الشافعي، عن مالك[٢] عن نافع[٣] عن ابن عمر أن يكون أصح الأحاديث الذي رواه أحمد بهذا الإسناد فإنه لم يرو في مسنده به غيره فيكون أصح الأحاديث على رأي من ذهب إلى ذلك» .

[قلت][٤] : وقد جزم بذلك العلائي نفسه في عوالي مالك فقال

(١) أبو عبد الله أحمد بن محمد بن حنبل الذهلي الشيباني المروزي ثم البغدادي، أحد الأئمة الأعلام، وإمام المحدثين .
توفي سنة (٢٤١ هـ) .
سير أعلام النبلاء (١١/ ١٧٧)، وتاريخ بغداد (٤/ ٤١٢)، وطبقات الحنابلة (١/ ٤)، وسيرة الإمام أحمد لابنه صالح، ومناقب الإمام أحمد لابن الجوزي .

(٢) أبو عبد الله مالك بن أنس بن مالك، الأصبحي المدني، الإمام الحافظ، الفقيه، إمام دار الهجرة، توفي سنة (١٧٩ هـ) .
تذكرة الحفاظ (١/ ٢٠٧)، والمنتخب من كتاب ذيل المذيل للطبري (ص ٦٥٩)، والانتقاء (ص٩ ـ ص٦٣)، وسير أعلام النبلاء (٨/ ٤٣) .

(٣) أبو عبد الله نافع القرشي ثم العدوي، العمري، مولى ابن عمر الإمام الثبت، عالم المدينة، توفي سنة (١١٧ هـ) .
سير أعلام النبلاء (٥/ ٩٥)، وتذكرة الحفاظ (١/ ٩٩)، والبداية والنهاية (٩/ ٣١٩)، وتهذيب التهذيب (١٠/ ٤١٢) .

(٤) من (د) .

في الحديث المذكور إنه أصح حديث في الدنيا[١] [فلهذا][٢] ذكرت المتن في النظم مزيدًا على الألفية .

(تنبيه):

قال الحافظ في نكته الكبرى[٣] المسماة بـ: الإفصاح: « قول ابن الصلاح : ( نرى الإمساك ) قول بالوقف عن القول لا بعدم القول» .

---

(١) بغية الملتمس (ص٩٥) ونصه: « هذا حديث عزيز الوجود، ليس في الدنيا أصح منه، فقد تقدم قول الإمام البخاري رحمه الله: «أصح الأسانيد كلها مالك عن نافع عن ابن عمر» فكيف وقد زيد بهذين الإمامين أيضًا الشافعي وأحمد بن حنبل رحمة الله عليهم ».

(٢) من (د)، وفي بقية النسخ: فلقد .

(٣) اسم الكتاب كاملاً : (الإفصاح بتكميل النكت على ابن الصلاح)، وهذه النكت أصلها أنّ الحافظ ابن حجر كان يقرأ على شيخه العراقي الفوائد التي جمعها على مصنف ابن الصلاح، وكان يعلق ما يراه مناسبًا على كلام شيخه وعلى مقدمة ابن الصلاح، ثم رأى أن يفرد النكت على شيخه وعلى ابن الصلاح بمؤلف مستقل سماه ( النكت على مقدمة ابن الصلاح ) .

انظر: مقدمة د/ ربيع بن هادي، على النكت (ص٤٥)، وكشف الظنون (٢/ ١١٦٢)، والرسالة المستطرفة (ص٢١٤)، ودراسة د/ شاكر محمود عبد المنعم لابن حجر (١/ ٣٠٤) وجزم بأن النكت التي حققها د/ربيع حاوية لنكت الحافظ على شيخه وعلى ابن الصلاح وهي التي تسمى بـ: الإفصاح، والذي أرجحه وأختاره أن للحافظ ابن حجر كتابين نكّت بهما على ابن الصلاح وعلى شيخه العراقي .

٢١ - وآخَرُونَ حَكَمُوا فَاضْطَرَبُوا    لِفَوْقِ عَشْرٍ ضُمِّنَتهَا الكُتُبُ

٢٢ - فَمَالِكٌ عَنْ نَافِعٍ عَنْ سَيِّدِهِ[١]    وَزِيْدَ مَا لِلشَّافِعِي فَأَحْمَدِهِ[٢]

اضطرب الخائضون في الحكم بأصح الأسانيد على أقوال بضعة عشر:

**(أحدها)**: وعليه البخاري[٣] أن أصحها[٤] ما رواه مالك عن نافع عن ابن عمر (رضي الله عنهما)[٥] للمعلوم من سعة علم ابن عمر

= أحدهما: الكبرى وهي المسماة بـ: الإفصاح.

والأخرى: الصغرى وهي التي حققها د/ ربيع، ودليلي على ذلك أمران:

١ ـ تصريح السيوطي هنا بالتفرقة بين النكت الكبرى (الإفصاح) والنكت الصغرى المحققة.

٢ ـ النصوص التي يوردها السيوطي ويعزوها إلى النكت لابن حجر، سواء يصرح بأنها الكبرى أو لا يصرح، ثم لا نجد هذه النصوص في النكت يدل دلالة واضحة على أنها مقتبسة من الكبرى (الإفصاح)، وقد سبق الكلام بالتفصيل على المسألة في قسم الدراسة. وقد رجح الشيخ أحمد عصام الكاتب ما رجحته وقال: و الظاهر أنهما كتابان.

انظر: مقدمته لكتاب عقيدة التوحيد في فتح الباري (ص٦٥).

(١) يعني ابن عمر رضي الله عنهما.

(٢) يعني أحمد بن حنبل رضي الله عنه.

(٣) معرفة علوم الحديث (ص٥٣)، ومقدمة ابن الصلاح (ص٨٥)، والاقتراح (ص١٥٨) واختصار علوم الحديث (ص٢٢)، وتوضيح الأفكار (١/ ٣٠).

(٤) وفي (م): أصحهما.

(٥) سقطت من (د).

وزيادة ضبطه وإتقانه وورعه، ونافع مولاه من أثبت أصحابه، حتى فضّله النسائي [في][1] أحاديث[2] على ابنه سالم[3] الذي هو أحد الفقهاء السبعة، ومالك نجم السنن لا يسأل عنه لجلالته[4].

وقد قال النسائي[5]: «أثبت أصحاب[6] نافع مالك، ثم أيوب، ثم عبيد الله بن عمر، ثم عمر بن نافع، ثم يحيى بن سعيد[7]، ثم ابن [عون][8] ثم صالح بن كيسان، ثم موسى بن عقبة، ثم ابن جريج، ثم كثير بن فرقد، ثم الليث بن سعد، ثم أصحابه على طبقاتهم».

---

(١) من (د)، وفي بقية النسخ: من.

(٢) وهي ثلاثة أحاديث أولها حديث «فيما سقت السماء والأنهار والعيون».

(٣) انظر: سير أعلام النبلاء (٥/ ١٠٠)، وتهذيب التهذيب (١٠/ ٤١٤).

(٤) وفي (م): بجلالته.

(٥) انظر:
تهذيب التهذيب (١٠/ ٤١٤)، وسير أعلام النبلاء (٥/ ٩٩).

(٦) بالنسبة لمعرفة ما قيل عنهم «أثبت الأصحاب».
انظر: شرح علل الترمذي من (ص٣٣٣ ــ ص٣٩٣).

(٧) وفي (ب): ثم يحيى ثم يحيى بن سعيد.

(٨) من (د)، وفي النسخ: ابن عوف ـ وهو تصحيف، ولا يعرف من أصحاب نافع وممن أخذ عنه رجل يسمى ابن عوف، وإنما هو: عبد الله بن عون الراوي المشهور الذي روى له أصحاب الكتب الستة.

[روى][1] الخطيب في الكفاية[2] : «عن يحيى بن [بكير][3] أنه قال لأبي زرعة الرازي: « يا أبا زرعة ليس ذا زعزعة[3] عن زوبعة[5] ، [إنما][6] ترفع السنن[7] فتنظر إلى النبي صلى الله عليه وسلم والصحابة[8] ، حدثنا مالك، عن نافع عن ابن عمر»، وهذه الترجمة بها في الكتب الستة، والجوامع[9] ، والمسانيد الجم الغفير.

---

(١) من (د).

(٢) الكفاية (ص٥٦٥ ـ باب ذكر المحفوظ عن أئمة أصحاب الحديث في أصح الأسانيد)

(٣) وفي (م)، (ع): نكير وهو تصحيف .

(٤) الزعزعة: تحريك الشيء، والزَّعزع: اسم للريح إذا حرَّكت الأغصان تحريكًا شديدًا وقلعت الأشجار ، والزوبعة: ريح تدور في الأرض لا تقصد وجهًا واحدًا تحمل الغبار وترتفع إلى السماء كأنه عمود، ومعناه والله أعلم: أي أن هذا السند بلغ من الصحة والقوة مبلغًا بحيث لا يُعد سندًا ضعيفًا محركًا مهزوزًا ، بل هو مسند ثابت ليس فيه متكلم فيه .
لسان العرب (٨/ ١٤٠، ١٤١)، وفقه اللغة (ص٢٧٣) .

(٥) وفي (ب): زربعة .

(٦) من الأصل (ص٥٦٥)، وفي النسخ: أيما .

(٧) وفي (ب): إنما ترفع الشيء. ولم يظهر لي معنى للعبارة بما هو مثبت في النسخ، ولعل في العبارة تصحيفًا، والصواب هو: (إنما ترفع السند فتنظر إلى النبي صلى الله عليه وسلم ).
والمعنى على هذا: أي أن رجال السند المذكور بلغوا غاية في الإمامة والحفظ والثقة، فما أن ترفع ذلك السند إلى النبي ﷺ حتى لكأنك ترى النبي صلى الله عليه وسلم وأصحابه للقطع بصحة السند المذكور، بل لكونه من أصح الأسانيد.

(٨) وفي الكفاية (ص٥٦٥): وأصحابه بين يديه .

(٩) وكذا في (د)، وفي (م)، (ب): الجامع .

قال ابن الصلاح[١] : «وبنى الإمام أبو منصور عبد القاهر بن طاهر التميمي[٢] على ذلك أنّ أجلَّ الأسانيد: الشافعي عن مالك عن نافع عن ابن عمر، واحتج بإجماع أصحاب الحديث، على أنه لم يكن في الرواة عن مالك أجلُّ من الشافعي، وفي مسند الشافعي[٣] من ذلك [شيء][٤] كثير»[٥] ، وليس في الكتب الستة من هذه الترجمة شيء ولا في[٦] مسند أحمد سوى الحديث الآتي، وبنى عليه بعض المتأخرين[٧] .

(١) انظر: مقدمة ابن الصلاح (ص٨٦) .

(٢) أبو منصور عبد القاهر بن طاهر بن محمد التميمي البغدادي فقيه أصولي من أئمة الأصول، وكان ماهراً في فنون عديدة خصوصًا علم الحساب. توفي سنة (٤٢٩ هـ) بغية الوعاة (٢/ ١٠٥)، والتحبير (١/ ٤٦٥)، ووفيات الأعيان، (٣/ ٢٠٣)، وتذكرة الحفاظ (٣/ ١١٠٠) عرَضًا .

(٣) مسند الشافعي ( ص٩ ، ٢١ ، ٣٣ ، ٥٢ ، ٧٣ ، ٩٢ ، ٩٣ ، ١٦٨ ، ١٧٢ ، ٣٢٣ ، ٣٨٧ ) .

(٤) من (ب).

(٥) ما سيأتي من كلام ابن حجر لا يوجد بهذا اللفظ في النكت المحققة، وإنما يوجد بعضه كما ستأتي الإشارة إليه، وبعضه يوجد منه بالمعنى دون اللفظ، فلعل النص في النكت الكبرى .

(٦) سقطت من (ب) .

(٧) وهذا الإجمال سيأتي تفصيله بعد ذكره الحافظ ابن حجر .

وعبارة ابن حجر في نكته[١] : «وبنى الإمام صلاح الدين العلائي وغيره على ذلك، أنّ أجلها ما رواه أحمد بن حنبل عن الشافعي عن مالك»[٢] لاتفاق أهل الحديث على أن أجل من أخذ عن الشافعي من أهل الحديث الإمام أحمد، وتُسمى هذه الترجمة سلسلة الذهب، «وليس في مسند أحمد على كبره بهذه[٣] الترجمة سوى حديث واحد، وهو في الواقع أربعة أحاديث جمعها وساقها مساق الحديث الواحد»[٤]، بل لم يقع لنا على هذه الشريطة غيرها ولا خارج المسند.

قال الإمام أحمد[٥] : [ثنا][٦] محمد بن إدريس الشافعي [ رحمه الله ][٧] أنا[٨] مالك عن نافع عن ابن عمر رضي الله تعالى عنهما أنّ رسول الله صلى الله عليه وسلم قال: «**لا يبع[٩] بعضكم على بيع**

---

(١) ما سيأتي من كلام ابن حجر لا يوجد بهذا اللفظ في النكت المحققة، وإنما يوجد بعضه كما ستأتي الإشارة إليه، وبعضه يوجد منه بالمعنى دون اللفظ، فلعل النص في النكت الكبرى .

(٢) ما بين القوسين موجود بلفظه في النكت المحققة (١/ ٢٦٦) .

(٣) من (د)، ومن التدريب (١/ ٧٨)، وفي (ب): على كثيرة بهذه .

(٤) ما بين القوسين موجود بلفظه في النكت المحققة (١/ ٢٦٦) .

(٥) المسند (٢/ ١٠٨) .

(٦) من (د)، وفي (ب) و (ع): بن.

(٧) من المسند (٢/ ١٠٨)، وقد سقطت من بقية النسخ .

(٨) من (ب) والمسند (١/ ١٠٨)، وفي (م): أن.

(٩) وفي (ب): يبيع .

**بعض، ونهى عن النجش، وعن بيع حَبَلِ الحَبَلَة ، ونهى عن المزابنة»** .

والمزابنة: بيع الثَمر بالتَمْر كيلاً، وبيع الكَرْمِ بالزَبيب كيلا .

أخرجه البخاري[1] مفرقًا من حديث مالك / ، وأخرجه مسلم[2] (ق١٠/ب) من حديث مالك إلا النهي عن حبل الحبلة فأخرجه من وجه آخر .

**(تنبيه):**

اعترض مغلطاي على [ أبي ][3] منصور في ذكره الشافعي برواية

---

(١) لفظه: «لا يبع بعضكم على بيع بعض. . . ». أخرجها البخاري (كتاب البيوع - باب النهي عن تلقي الركبان - ٢/١٩)، والنهي عن النجش أخرجه في (كتاب البيوع - باب النجش - ٢/١٧). والنهي عن بيع حبل الحبلة (كتاب البيوع - باب بيع الغرر وحبل الحبلة - ٢/١٧)، والنهي عن المزابنة (كتاب البيوع - باب بيع الزبيب بالزبيب - ٢/ ٢٠) .

(٢) مسلم أخرج حديث النهي عن النجش في (كتاب البيوع - باب تحريم بيع الرجل على بيع أخيه . . . . . . ٣ /١١٥٦ / رقم ١٣ )، وحديث النهي عن المزابنة أخرجه في (كتاب البيوع - باب تحريم بيع الرطب بالتمر - ٣/ ١١٧١ رقم ٧٢)، وحديث: لا يبع بعضكم على بيع بعض، في (كتاب البيوع - باب تحريم بيع الرجل على بيع أخيه - ٣ / ١١٥٤ / رقم ٧ ).

وأما حديث: حبل الحبلة، فأخرجه (في كتاب البيوع - باب تحريم بيع حبل الحبلة -٣/١١٥٣ / رقم ٥) ، من طريق ليث عن نافع عن عبد الله عن رسول الله صلى الله عليه وسلم الحديث .

(٣) في النسخ: ابن، وفي التدريب (١/ ٧٩): التميمي، وهو أبو منصور التميمي الذي تقدم ذكره آنفاً .

أبي حنيفة[١] عن مالك، إن نظرنا إلى الجلالة ، وبابن وهب[٢] والقعنبي[٣] إن نظرنا إلى الإتقان فإنهما عند المحدثين أوثق وأتقن[٤] من جميع من روى عن مالك»[٥] .

وقال البلقيني في محاسن الاصطلاح[٦] : « أما أبو حنيفة فهو وإن

---

(١) أبو حنيفة النعمان بن ثابت بن كاوس، والذهبي قال: ابن زوطى، وغيره يقول: ابن النعمان، التيمي، إمام أصحاب الرأي، وفقيه أهل العراق، ذو الرتبة الشريفة والدرجة المنيفة، توفي سنة (١٥٠ هـ) .
تاريخ بغداد (١٣/ ٣٢٢)، ومناقب أبي حنيفة للذهبي، والانتقاء لابن عبد البر (ص١٢٢) وأخبار أبي حنيفة للصيمري، والجواهر المضيئة للقرشي (١/ ٤٩) .

(٢) وفي (ب): بابن. بدون واو .
أبو محمد عبد الله بن وهب بن مسلم، القرشي بالولاء، الفقيه المالكي المصري، أحد أئمة عصره، وصحب الإمام مالك بن أنس ـ رضي الله عنه ـ عشرين سنة، توفي سنة (١٩٧ هـ) .
وفيات الأعيان (٣/ ٣٦)، وطبقات الفقهاء للشيرازي (ص١٥٠)، وترتيب المدارك (٣/ ٢٢٨)، والديباج المذهب (١/ ٤١٢).

(٣) أبو عبد الرحمن عبد الله بن مسلمة بن قعنب القعنبي الحارثي، نزيل البصرة .
قال أبو حاتم: ثقة حجة، روى عنه البخاري مائة وثلاثة وعشرين حديثًا، ومسلم سبعين حديثًا، توفي سنة (٢٢١ هـ) .
تهذيب التهذيب (٦/ ٣١)، والأنساب (١٠/ ٤٦٨)، وتذكرة الحفاظ (١/ ٣٨٣) .

(٤) وكذا جاء تقديم ابن وهب في مالك عن أحمد بن صالح، ومحمد بن عبد الحكم، وابن بكير وغيرهم، وكذا قدم القعنبيَ أبو حاتم والنسائي .
ترتيب المدارك (٣/ ٢٣٢)، والتهذيب (٦/ ٣١).

(٥) هذا الاعتراض ذكره ابن حجر في نكته (١/ ٢٦٣) بنحو ما ذكر .

(٦) محاسن الاصطلاح (ص٨٦) .

روى عن مالـك كما ذكره الـدارقطني، لـكن لم تشـتهر روايتـه عنه كاشتهار[١] رواية الشافعي[٢] [رضي الله تعالى عنهم أجمعين][٣] ، وأما ابن وهب والقعنبي فأين تقع رتبتهما من رتبة الشافعي».

وقال العراقي[٤] : ـ فيما رأيته بخطه ـ روايـة أبي حنيفة عن مالك فيما ذكره الدارقطني في غرائبه[٥] وفي المدبج ليست من[٦] روايته عن نافـع عن ابن عـمر، والمسـألة مفـروضة في ذلـك قال: نعـم، ذكر الخطيب حديثًا كذلك في الرواية عن مالك[٧] .

---

(١) وفي (ب): كاشهار .

(٢) وفي (م) تقدم كلام البلقيني هذا على كلامه المذكور: (أما أبو حنيفة . . . .).

(٣) من محاسن الاصطلاح (ص٨٦)، وقد سقطت من النسخ .

(٤) انظر: التقييد والإيضاح (ص١١)، وقد سقطت هذه العبارة من النسخة السلفية .

(٥) يعرف بـاسم: غرائب مـالـك ( أي الأحاديث الغرائب التي ليست في الموطأ ) .
قال ابن عبد الهادي: وهو كتاب ضخم، الرسالة المستطرفة (ص٢١٣).
والحديث لم أقف عليه في غرائب الدارقطني وإنما أشار إليه الخطيب في تاريخ بغداد (٤٤٥/١٢).
ورواه الدارقطني عن ابن مـخلد، فقال عن حماد بن أبي حنيفة عـن أبي حنيفة عن مـالـك عن عبد الله بن الفضل عن نافـع بن جبير بن مطعم عـن ابن عباس عن النبي صلى الله عـليه وسلم قال: « الأيِّم أحقُ بنفسهـا مِن وليِّها ، والبِكْر تُستأذنُ في نفسها وصَمْتُها إقرارها ».

(٦) وفي (ب): في .

(٧) من طريق إسماعيل بن حماد بن أبي حنيفة عن أبي حنيفة عن مالك . . . الحديث بنحو ما تقدم سندًا ومتنًا . انظر: تاريخ بغداد (٣٧٦/٥) .

وقال الحافظ ابن حجر: «أما اعتراضه بأبي حنيفة فلا يحسن، لأنّ أبا حنيفة لم تثبت روايته عن مالك، وإنما أوردها الدارقطني ثم الخطيب لروايتين وقعتا لهما عنه بإسنادين فيهما مقال[١] ».

وأيضًا فإنّ رواية أبي حنيفة عن مالك إنما هي فيما ذكره في المذاكرة ولم يقصد الرواية عنه كالشافعي الذي لازمه مدة طويلة وقرأ عليه الموطأ بنفسه.

وأما اعتراضه بابن وهب والقعنبي، فقد قال الإمام أحمد:

إنه سمع الموطأ من الشافعي بعد سماعه له من ابن مهدي الراوي له عن مالك بكثرة، قال: لأني رأيته فيه ثابتًا[٢] ، ولا يشك أحد أنّ ابن مهدي أعلم بالحديث من ابن وهب والقعنبي، فما أدري من أين وجد[٣] النقل عن المحدثين أن ابن وهب والقعنبي أثبت أصحاب مالك»[٤] .

---

(١) ففي سند الدراقطني حماد بن أبي حنيفة ضَعَّفه ابن عدي وغيره من قبل حفظه.
وقال الذهبي: مقل ضعيف الحديث على الرغم من أنّ ابن خلكان قال في ترجمته: وكان من الصلاح والخير على قدم عظيم.
ميزان الاعتدال (١/ ٥٩٠)، ولسان الميزان (٢/ ٣٤٦)، والمغني للذهبي (١/ ١٨٨)، وفيات الأعيان (٢/ ٢٠٥).

(٢) وفي التدريب (١/ ٨٠): ثبتا.

(٣) وفي (ب): وحد.

(٤) انظر: نكت ابن حجر (١/ ٢٦٣، ٢٦٤) بتصرف.

وأخرج «ابن عدي[1] في مقدمة[2] (كتاب)[3] الكامل[4] عن عبد الله ابن محمد بن جعفر القزويني: حدثنا صالح بن أحمد بن حنبل قال: سمعت أبي يقول: سمعت الموطأ من محمد بن إدريس الشافعي لأنني رأيته فيه ثبتًا، وقد سمعته من جماعة قبله».

وفي «الإرشاد[5] للخليلي» قال أحمد بن حنبل: «كنت سمعت الموطأ من بضعة عشر رجلاً من حفاظ أصحاب مالك فأعدته على الشافعي لأنني وجدته أقومهم».

---

(١) أبو أحمد عبد الله بن عبد الله بن عدي الجرجاني، ويعرف بـ: ابن القطان، الإمام الحافظ الكبير. توفي سنة (٣٦٥ هـ).
تذكرة الحفاظ (٣/ ٩٤٠)، وتاريخ جرجان للسهمي (ص٢٦٦)، وطبقات الشافعية للسبكي (٢/ ٢٣٣)، وشذرات الذهب (٣/ ٥٠).

(٢) وفي (ب): مقدمته.

(٣) سقطت من (د).

(٤) الكامل في ضعفاء الرجال (١/ ١٢٥).

(٥) «الإرشاد في معرفة المحدثين» هكذا سماه الذهبي، وابن العماد، وسماه حاجي خليفة، والكتاني: «الإرشاد في علماء البلاد»... ورتبه الشيخ قاسم بن قطلوبغا (ت ٨٧٩ هـ) على الحروف.
وانظر النص المنقول (ق١٥/أ) من منتخب الإرشاد للسلفي.
تذكرة الحفاظ (٣/ ١١٢٣) وسير أعلام النبلاء (١٧/ ٦٦٦)، ودول الإسلام (١/ ٢٦٢)، وشذرات الذهب (٣/ ٢٧٤)، وكشف الظنون (١/ ٧٠)، والرسالة المستطرفة (ص١٣٠).

قال الحافظ: «فعلل إعادته لسماعه وتخصيصها بالشافعي بأمر يرجع إلى التثبت، ولا شك أنّ الشافعي أعلم بالحديث من ابن وهب والقعنبي، قال: نعم، أطلق ابن المديني، والنسائي[1] أنّ القعنبي أثبت الناس في الموطأ والظاهر أنّ ذلك بالنسبة إلى الموجودين عند إطلاق هذه المقالة، فإنّ القعنبي عاش بعد الشافعي [مدة][2]».

قال: ويؤيد ذلك معارضة هذه المقالة بمثلها، فقد قال ابن معين[3] مثل ذلك في عبد الله بن يوسف التنيسي[4]، قال: ويحتمل أن يكون وجه [التقديم][5] من جهة أنه سمع كثيرًا من الموطأ من لفظ مالك بناء على أنّ السماع من لفظ الشيخ أتقن من القراءة عليه[6]، وأما ابن وهب فقد قال غير واحد: إنه كان غير جيد التحمل فيحتاج إلى

---

(١) أبو عبد الرحمن أحمد بن شعيب بن علي النسائي ـ بفتح النون والسين وبعد الألف همزة وياء النسب هذه النسبة إلى مدينة بخراسان يقال لها (نسا) ـ الخراساني القاضي الحافظ الإمام صاحب السنن، توفي سنة (٣٠٣ هـ).
تذكرة الحفاظ (٢/ ٦٩٨)، وتهذيب التهذيب (١/ ٣٦)، واللباب (٣/ ٣٠٧)، والمغني في ضبط أسماء الرجال (ص٢٦١).

(٢) من (د).

(٣) ذكر ذلك الحافظ في تهذيبه (٦/ ٨٧) ونص عبارته قال ابن معين: ما بقي على أديم الأرض أحد أوثق في الموطأ من عبد الله بن يوسف، وقال أيضًا: أوثق الناس في الموطأ القعنبي ثم عبد الله بن يوسف أ.هـ.

(٤) وفي (ب): النفيس وهو تصحيف.

(٥) من (ب)، وفي النسخ: التقدم.

(٦) انظر: الإلماع (ص٦٩)، ومقدمة ابن الصلاح (ص٢٤٥).

صحة النقل عن أهل الحديث أنه كان أتقن الرواة عن مالك[١] ، نعم كان كثير اللزوم له، قال: العجب من [ترديد][٢] المعترض بين [الأجلية والأتقنية][٣] ، وأبو منصور إنما عبَّر بأجل، ولا يشك أحد أنّ الشافعي أجل من هؤلاء لما اجتمع له من الصفات العلية الموجبة لتقدمه[٤] ، وأيضًا فزيادة إتقانه لا يشك فيها من له علم بأخبار الناس، فقد كان أكابر المحدثين/ يأتونه فيذاكرونه بأحاديث أشكلت عليهم (فيبين)[٥] (ق١١/أ) لهم ما أشكل، ويوقفهم على علل غامضة، فيقومون وهم يتعجبون، وهذا لا ينازع فيه إلا جاهل أو متغافل، قال: لكن في إيراد كلام أبي منصور في هذا الفصل نظر !! لأنّ الكلام[٦] في ترجيح ترجمة مالك عن نافع عن ابن عمر على غيرها إن كان المراد به ما وقع في الموطأ فرواته فيه سواء من حيث الاشتراك في رواية مالك الأحاديث، ويتم ما عبر به أبو منصور من أنّ الشافعي أجلهم، وإن كان المراد به أعم من ذلك، فلا شك أنّ عند كثير من أصحاب مالك من حديثه خارج

---

(١) وجدت كلامًا بهذا المعنى فيما يتعلق بالموطأ منقولاً عن محمد بن عبد الحكم ويحيى ابن بكير قالا: «عبد الله بن وهب أثبت الناس في الموطأ».
ترتيب المدارك (٣/ ٢٨٢)، والديباج المذهب (١/ ٤١٤).

(٢) من التدريب (١/ ٨١)، وفي (د) : تزوير، وفي (ع): تزيد .

(٣) من التدريب (١/ ٨١)، وفي الأصل : « الأجلة ، والأتقية» .

(٤) وفي التدريب (١/ ٨١): لتقديمه .

(٥) سقطت من (م) .

(٦) والعبارة في التدريب (١/ ٨١): لأنّ المراد بترجيح .

الموطأ ما ليس عند الشافعي، فالمقام على هذا مقام تأمل، وقد نوزع في أحمد بمثل ما نوزع في الشافعي من زيادة الممارسة والملازمة لغيره كالربيع مثلاً، ويجاب بمثل[١] ما تقدم .

« **فوائد** » :

**الأولى:**

تقدم عن أحمد أنه سمع الموطأ من الشافعي، وفيه من روايته عن نافع عن ابن عمر العدد الكثير، ولم يتصل لنا منه[٢] إلا الحديث السابق[٣] ، قال الحافظ في أماليه: فلعله لم يحدث به عنه تامًا، أو حدث به وأبلغ[٤] .

**الثانية:**

زعم الخليلي في الإرشاد[٥] ـ في الحديث المذكور[٦] ـ أنه[٧] لم يروه عن مالك إلا الشافعي، قال: (وكان يسأله)[٨] عنه الأئمة، كذا

(١) وفي (ب): مثل .

(٢) وفي بقية النسخ: منها .

(٣) تقدم (ص ٣٩٠).

(٤) وفي (د): وانقطع .

(٥) الإرشاد (١/ ٢٣٢) .

(٦) تقدم ذكره .

(٧) من (د): ، وفي بقية النسخ: وأنه بواو .

(٨) وفي (د): وكانت تسأله .

نقله الزركشي في نكته[١] ، وليس كما قال فإنّ البخاري أخرج الجملة الأولى من طريق عبد الله بن يوسف، وإسماعيل بن أبي أويس[٢] ، وأخرجه مسلم[٣] من طريق يحيى بن يحيى، وأبو داود من طريق القعنبي والنسائي عن قتيبة، وابن ماجه عن سويد بن سعيد ستتهم عن مالك[٤] ، وقصة «النهي عن النجش»[٥] أخرجها البخاري عن القعنبي، وقتيبة، ومسلم عن يحيى بن يحيى، وابن ماجه عن مصعب بن عبد الله الزبيري، وأبي [حذافة][٦] أحمد بن سليمان[٧] [السهمي][٨] خمستهم عن مالك، وقصة «النهي عن حبل الحبلة»[٩] أخرجها البخاري عن عبد الله بن يوسف وأبو داود عن القعنبي ،

---

(١) نكت الزركشي (ق١٨/ب) .

(٢) أخرجه البخاري (كتاب البيوع ـ باب لا يبيع على بيع أخيه ٢/١٦) .

(٣) تقدم تخريج ألفاظ الحديث (ص ٣٩٠، ص ٣٩١).

(٤) أبو داود (كتاب البيوع ـ باب في التلقي ـ ٣/٧١٦).
والنسائي (كتاب البيوع ـ باب بيع الرجل على بيع أخيه ـ ٧/٢٥٨) .
وابن ماجه (كتاب التجارات ـ باب لا يبيع الرجل على بيع أخيه ٢/٧٣٣) .

(٥) أخرجها البخاري من طريق القعنبي تقدمت (ص٣٩٧)، ومن طريق قتيبة (كتاب الحيل ـ باب ما يكره من التناجش ـ ٤/٢٠٤)، ومسلم تقدم تخريجه .

(٦) وفي (ع): حذامة، وفي بقية النسخ: أبو خدامة وهو تصحيف والصواب من السنن (٢/٧٣٤) .

(٧) وفي (د) : إسماعيل .

(٨) من (ب) .

(٩) طريق البخاري تقدم الكلام عليها، وأبو داود (كتاب البيوع ـ باب في بيع الغرر ـ ٣/٦٧٢)، والنسائي (كتاب البيوع ـ باب بيع حبل الحبلة ـ ٧/٢٩٣) .

والنسائي من طريق ابن القاسم ثلاثتهم عن مالك، وقصة « النهي عن المزابنة»[1] أخرجها البخاري عن إسماعيل بن أبي أويس، وعبد الله بن يوسف، ومسلم عن يحيى بن يحيى، والنسائي [ عن قتيبة][2] أربعتهم عن مالك وبعد هذا كله فالأحاديث الأربعة في الموطأ[3] ، فكيف يقال: إن الشافعي تفرد بها عن مالك !! .

**الثالثة:**

ألف الحازمي[4] جزءًا سماه «سلسلة الذهب» فيما رواه أحمد عن

---

(١) طريق البخاري عن إسماعيل بن أبي أويس تقدم الكلام عليها ، وطريق عبد الله بن يوسف أخرجها (في كتاب البيوع ـ باب بيع المزابنة ـ ٢/ ٢٢) .
وطريق مسلم تقدمت، والنسائي (كتاب البيوع ـ باب بيع الثمر بالتمر ـ ٧٠/ ٢٦٦)

(٢) من (ب)، (د) .

(٣) ١ـ حديث المزابنة في الموطأ (كتاب البيوع ـ باب ماجاء في المزابنة ـ ٢/ ٦٢٤) .
٢ ـ حديث النهي عن بيع حبل الحبلة في (كتاب البيوع ـ باب ما لا يجوز من بيع الحيوان ـ ٢/ ٦٥٣) .
٣ ـ وحديث النجش في (كتاب البيوع ـ باب ما ينهى عنه من المساومة والمبايعة ـ ٢/ ٦٨٤) .
٤ ـ وحديث النهي عن بيع البعض . . . في (كتاب البيوع ـ باب ما ينهى عنه من المساومة ـ ٢/ ٦٨٣) .

(٤) أبو بكر محمد بن موسى بن عثمان الحازمي ـ نسبة إلى جده حازم ـ الهمذاني، الإمام الحافظ البارع النسابة، توفي سنة (٥٨٣ هـ) .
تذكرة الحفاظ (٤/ ١٣٦٣)، ووفيات الأعيان (٤/ ٢٩٤)، وطبقات الشافعية للسبكي (٤/ ١٨٩) .

الشافعي عن مالك من غير تقييد بروايته عن نافع عن ابن عمر، (ولم يقع من ذلك)[١] غير الأربعة السابقة سوى خمسة أحاديث وأثر وهي ما أخرجه أحمد[٢] عن الشافعي عن مالك عن الزهري عن عبد الرحمن بن كعب بن مالك عن أبيه قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: «**نسمة المؤمن طائر يعلق في شجر[٣] الجنة، حتى يرجعه الله [تبارك وتعالى][٤] إلى جسده يوم يبعثه**»[٥].

وأخرج الحازمي في الجزء المذكور من طريق صالح بن أحمد بن حنبل[٦] حدثنا أبي حدثنا الشافعي عن مالك: سمعت

(١) سقطت من (ب).

(٢) المسند (٣/ ٤٥٥).

(٣) من المسند (٣/ ٤٥٥)، ومن (د)، وفي (م)، (ع): معلق بشجر، وفي (ب): طائر معلق من شجر الجنة.

(٤) من المسند (٣/ ٤٥٥)، وقد سقطت من النسخ.

(٥) والحديث في الموطأ (كتاب الجنائز - باب جامع الجنائز - ١/ ٢٤٠)، وأخرجه أيضًا النسائي (كتاب الجنائز - باب أرواح المؤمنين - ٤/ ١٠٨) وابن ماجه (كتاب الزهد - باب ذكر القبر والبلى - ٢/ ١٤٢٨) الأول: عن قتيبة بن سعيد، والثاني: عن سويد بن سعيد كلاهما عن مالك بمثل ما تقدم، وفيه عبد الرحمن بن كعب مدني ثقة من كبار التابعين كما في التقريب (ص٢٠٨)، والحديث رجاله ثقات رجال البخاري ومسلم سوى الإمام الشافعي، فقد روى له البخاري تعليقًا. والحديث صحيح.

(٦) أبو الفضل صالح ابن الإمام أحمد بن محمد بن حنبل الشيباني البغدادي، أكبر أولاد الإمام أحمد، قاضي أصبهان.

=

محمد بــن عجلان[1] يقــول: « إذا أخطــأ العــالم «لا أدري» أصــيبــت مقاتله[2] » .

وأخرجه[3] ابن الصلاح في أدب الفتيا، ثم قال: هذا إسناد جليل عزيز جدًا لاجتماع أئمة المذاهب الثلاثة بعضهم عن بعض[4] .

= قال ابن أبي حاتم صدوق ثقة، توفي سنة (٢٦٦ هـ)، وقيل غير ذلك .
الجرح والتعديل (٤/ ٣٩٤)، وطبقات الحنابلة (١/ ١٧٣)، وتهذيب تاريخ دمشق (٦/ ٣٦٤)، وشذرات الذهب (٢/ ١٤٩).

(١) (٤م خت) أبو عبد الله محمد بن عجلان المدني القرشي، مولى فاطمة بنت الوليد ابن عتبة ، توفي سنة (١٤٨ هـ) .
وهو صدوق إلا أنه اختلطت عليه أحاديث أبي هريرة، وهذا الاختلاط في أحاديث أبي هريرة ليس على إطلاقه فقد قال ابن حبان: « .... ما قال ابن عجلان عن سعيد عن أبيه عن أبي هريرة فذاك مما حمل عنه قديمًا قبل اختلاط صحيفته عليه، وما قال عن سعيد عن أبي هريرة فبعضها متصل وبعضها منقطع .... »، وفيه كلام للأئمة لا يضر، وهو صدوق حسن الحديث إن شاء الله كما قال الذهبي .
الثقات لابن حبان (٧/ ٣٨٦)، والمغني (٢/ ٦١٣)، وديوان الضعفاء (ص٢٨٢)، والكاشف (٣/ ٧٧)، وتهذيب التهذيب (٩/ ٣٤١) .

(٢) وفي (م) : مقابلته، وفي ( ب ) : معاملـه ، والتصويب من ( د )، والقولة هذه لابن عجلان روى ابن حبان قولة عنه بلفظ: «إذا أغفل العالم«لا أدري»أصيبت مقالته »، قلت: ولعل الكلمة الأخيرة تصحفت عن (مقاتله) .
انظر: الثقات (٧/ ٣٨٨) .

(٣) من (د)، وفي بقية النسخ: بغير واو .

(٤) وفي (ب): لبعض .

الرابعة:

قال الزركشي في نكته[١] : « قال بعض الفضلاء: قلت للحافظ جمال الدين المزي: قال أحمد بن حنبل: سمعت الموطأ من [بضعة عشر][٢] من حفاظ أصحاب مالك فأعدته على الشافعي لأني وجدته أقومهم، فكيف اختار/ رواية ابن مهدي ويحيى بن يحيى[٣] ، (ق١١/ب) والبخاري رواية عبد الله بن يوسف[٤] ، وأبو داود رواية عبد الله بن مسلمة القعنبي، والنسائي رواية قتيبة بن سعيد[٥] ، وكيف لم يروه[٦]

(١) النكت (ق١٩/أ) .

(٢) من النكت (ق١٩/أ)، ومن (د)، وفي بقية النسخ: سبعة .

(٣) أبو محمد يحيى بن يحيى بن كثير الليثي الفقيه، أصله من البربر، وكان مالك يسميه عاقل الأندلس، وهو أحد رواة الموطأ عن مالك. توفي سنة (٢٣٤ هـ) .
جذوة المقتبس (ص٣٨٢)، ووفيات الأعيان (٦/ ١٤٣)، وتهذيب التهذيب (١١/ ٣٠٠) .

(٤) أبو محمد عبد الله بن يوسف التنيسي ـ بمثناة ونون ثقيلة بعدها تحتانية ثم مهملة ـ الكلاعي ـ بفتح الكاف وآخرها عين مهملة ـ .
أصله من دمشق، ثقة، متقن، من أثبت الناس في الموطأ، توفي سنة (٢١٨ هـ) .
تقريب التهذيب (ص١٩٤)، والأنساب للسمعاني (٣/ ٩٨)، وتذكرة الحفاظ (١/ ٤٠٤)، وتهذيب التهذيب (٦/ ٨٦)، ومعجم البلدان (٢/ ٥١) .

(٥) أبو رجاء قتيبة بن سعيد بن جميل الثقفي، مولاهم، من أهل بغلان وهي قرية من قرى بلخ. وثقه ابن معين وأبو حاتم والنسائي وابن حجر، توفي سنة (٢٤٠ هـ) .
تهذيب التهذيب (٨/ ٣٥٩)، والتقريب (ص٢٨١)، وتاريخ بغداد (١٢/ ٤٦٤) .

(٦) وفي (ب): لم يرو .

أصحاب هذه[1] الكتب من طريق الشافعي ؟؟ فلم يذكر الجواب ».

قلت: الجواب ما أشار إليه غيره أنهم سوى أحمد لو رووه من طريق الشافعي لكان بينهم وبين مالك فيه رجلان، الراوي عن الشافعي والشافعي، فإنهم لم يدركوه، فإنّ البخاري أقدم أصحاب الكتب الستة، وكان عمره وقت وفاة الشافعي عشر سنين فلم يكن إذ ذاك طلب العلم، فعدلوا إلى الرواية عن من أدركوه من أصحاب مالك [طلبًا][2] لعلو الإسناد، وأما أحمد فكأنه اختار رواية ابن مهدي ويحيى بن يحيى لكونها من بلاده . . . وكثرة ممارسته لهما، فإن الشافعي إنما قدم بلاده طارئًا ولم يكن منها ،ثم أسرع الخروج منها، مع تقدم وفاة ابن مهدي بست سنين، وذلك من وجوه العلو عند المحدثين .

الخامسة :

الحديث الذي رواه أبو حنيفة عن مالك أخرجه الخطيب في الرواية[3] عن مالك قال : أنا محمد بن علي بن أحمد الصِلحِي[4]

---

(١) من (د)، وليست موجودة لا في النكت ولا في بقية النسخ .

(٢) من (د)، وفي بقية النسخ: طلب .

(٣) هكذا في النسخ، ولم يظهر لي المعنى، ولم أقف على كلام الخطيب في الكفاية، وهو ما تبادر إلى ذهني في العزو !! .

(٤) أبو العلاء محمد بن علي بن أحمد الواسطي، الصِلحِي ـ بكسر الصاد والحاء المهملتين بينهما اللام الساكنةـ هذه النسبة إلى فم الصلح، وهي بلدة على دجلة . =

ثنا أبو زرعة أحمد بن الحسن بن علي الرازي[1] ثنا علي بن محمد بن مهروية[2] ثنا المسجر بن الصلت[3] حدثنا القاسم[4] بن الحكم

= قال الذهبي: المسند البقية ، وقال السمعاني: المقرئ . مات سنة (٤٣١ هـ) .
تاريخ بغداد (٣/ ٩٥)، والأنساب (٨/ ٣٢٥)، وتذكرة الحفاظ (٤/ ١٤٨٩) .

(١) أبو زرعة أحمد بن الحسن بن علي الرازي الصغير، قال الذهبي: الإمام الحافظ، الرحال، الصدوق .
وقال الخطيب : كان حافظًا ثقةً متقنًا . مات سنة (٣٧٥ هـ) .
سير أعلام النبلاء (١٧/ ٤٦)، وتذكرة الحفاظ (٣/ ٩٩٩)، وتاريخ بغداد (٤/ ١٠٩)، وشذرات الذهب (٣ / ٨٤ )، ولشيخنا الدكتور/ سعدي الهاشمي حفظه الله بحث مستقل في الرواة الذي يكنون «بـ: أبي زرعة» بلغ عددهم فيه سبعة وثمانين رجلا. انظر: مجلة الجامعة الإسلامية (العدد ٥٨ ـ السنة ١٥) .

(٢) أبو الحسن علي بن محمد بن مهروية القزويني .
قال الذهبي: المحدث الإمام الرحال الصدوق . توفي سنة (٣٣٥ هـ) .
سير أعلام النبلاء (١٥/ ٣٩٦)، وتاريخ بغداد (١٢/ ٦٩)، وتاريخ جرجان (ص٢٦٣)، ولسان الميزان (٤/ ٢٥٧).

(٣) أبو الضحاك المسجِّر بن الصلت العبدي هكذا سماه المزي فيمن روى عن القاسم بن الحكم العرني ، ولم أقف على ترجمة له .

(٤) (بخ ت) أبو أحمد القاسم بن الحكم بن كثير العرني ـ بضم المهملة، وفتح الراء، بعدها نون ـ قاضي همدان، وثقه أحمد ويحيى، وأبو خيثمة ، وخلف بن سالم، ومحمد بن عبد الله بن نمير، وابن حبان .
وقال أبو زرعة: «صدوق» وكذا قال ابن حجر، وزاد: «فيه لين».
وقال أبو حاتم : «محله الصدق» .
والذي أختاره ما قاله ابن حجر وهو أنه: (صدوق فيه لين) لأنّ الذي أخرجه عن مرتبة الثقات هو تفسير الجرح الذي فيه حيث قال أبو نعيم: كانت فيه غفلة . =

العُرَني[1] أنا أبو حنيفة عن مالك عن نافع عن ابن عمر قال: «أتى كعب بن مالك النبي صلى الله عليه وسلم فسأله عن راعية له كانت ترعى من غنمه فتخوفت على شاة الموت فذبحتها بحجر، فأمر النبي صلى الله عليه وسلم بأكله[2]» .

قال الخطيب: «كذا قال عن نافع عن ابن عمر وهو خطأ[3]»،

---

= وقال العقيلي: في حديثه مناكير لا يتابع على كثير من حديثه .
قلت: وهذا التفسير للجرح من العقيلي متطابق مع قاعدة ابن حجر في التليين فتأمل التقريب (ص٢٧٨)، وتهذيب التهذيب (٨/ ٣١١)، وميزان الاعتدال (٣/ ٣٧٠)، والجرح والتعديل (٧/ ١٠٩) .

(١) من (ب)، (ع)، وفي بقية النسخ: العربي .

(٢) الحديث أخرجه البخاري في (كتاب الذبائح والصيد ـ باب ما أنهر الدم من القصب والمروة والحديد ـ ٩/ ٦٣٠)، وابن ماجة (كتاب الذبائح ـ ٢/ ١٠٦٢)، ومالك (كتاب الذبائح ـ باب ما يجوز من الذكاة في حال الضرورة ـ ٢/ ٤٨٩)، وأحمد (٢/ ٧٦) وابن الجارود في المنتقى (ص٣٠١)، والدارمي (٢/ ٩).
فأما البخاري وابن ماجه فروياه من طريق عبيد الله عن نافع عن ابن لكعب بن مالك عن أبيه أنّ امرأة . . . الحديث .
ورواه مالك من حديث نافع عن رجل من الأنصار عن معاذ بن سعد أو سعد بن معاذ أن جارية . . . . . الحديث بنحوه .
ورواه أحمد وابن الجارود والدارمي من طريق يزيد بن هارون عن يحيى بن سعيد عن نافع عن ابن عمر أن جارية لكعب بن مالك . . . . . بنحوه .

(٣) قلت: هذه التخطئة ليست بجيدة من الخطيب فيما يبدو لي، لأنّ هذه الرواية وإن لم تثبت من طريق أبي حنيفة فإنها ثابتة من طريق يزيد بن هارون عن يحيى بن سعيد عن نافع عن ابن عمر كما تقدم آنفًا .

والصواب عن نافع عن رجل من الأنصار عن معاذ بن سعد أو سعد بن معاذ أنّ جارية لكعب بن مالك كانت ترعى غنمًا ..... الحديث .

وهذا[١] الإسناد رواه أصحاب الموطأ عن مالك، وأما الحديث الذي أشار إليه العراقي فأخرجه الحاكم[٢] في [ ][٣] قال: حدثنا أبو جعفر أحمد بن عبيد بن إبراهيم الحافظ[٤] ثنا محمد ابن الضحاك[٥] حدثنا عمر بن عبد الرحيم بن أبي الورد[٦] ثنا بكار[٧] بن الحسن[٨] ثنا إسماعيل بن حماد بن أبي حنيفة[٩]

---

(١) وفي (ب)، (د): وبهذا .

(٢) لم أقف على الحديث في المستدرك في بابي النكاح والطلاق !!.

(٣) بياض في النسخ بقدر كلمتين، ولعل الساقط كلمة: المستدرك .

(٤) أبو جعفر أحمد بن عبيد بن إبراهيم الأسدي، الهَمَذَاني، الإمام المحدث الحجة الناقد، توفي سنة (٣٤٢ هـ) .

سير أعلام النبلاء (١٥/ ٣٨٠)، والعبر (٢/ ٢٥٩) ، وفيه: أحمد بن عبيد الله، وشذرات الذهب (٢/ ٣٦١) .

(٥، ٦) لم أقف على ترجمتيهما .

(٧) بكار بن عثمان العنبري، الفقيه الحنفي، مات سنة (٢٣٣ هـ) .

أخبار أصبهان لأبي نعيم (١/ ٢٣٧)، والوافي بالوفيات (١٠/ ١٨٧) .

(٨) وفي (ب): شكار بن الحسن .

(٩) إسماعيل بن حماد بن أبي حنيفة الكوفي القاضي، حفيد الإمام، ضعفه ابن عدي فقال: « ليس له من الرواية شيء، ليس هو ولا أبوه حماد ولا جده أبو حنيفة من أهل الروايات، وثلاثتهم في جملة الضعفاء ».

=

عن أبيه [1] عن أبي حنيفة عن مالك بن أنس عن عبد الله بن الفضيل عن نافع بن جبير عن ابن عباس قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: «الأَيِّمُ أحقُّ بِنَفْسِهَا مِنْ وَلِيِّهَا»[2] .

= قلت: كلام ابن عدي في الإمام أبي حنيفة ليس بصحيح مع توثيق أئمة كبار له من أمثال علي بن المديني، وشعبة، ويحيى بن معين وقال: كان أبو حنيفة ثقة لا يحدث بالحديث إلا بما يحفظه، ولا يحدث بما لا يحفظ، وقال مرة: كان ثقة صدوقًا .

وقال صالح جزرة، ومطين في إسماعيل: ليس بثقة .

وقال ابن حجر: تكلموا فيه، وقال أيضًا: وهو من دعاة المأمون في المحنة بخلق القرآن ، وكان يقول في دار المأمون: هو ديني ودين أبي وجدي، وكذب عليهما ، مات سنة (٢١٢ هـ) .

الكامل لابن عدي (١/ ٣٠٨)، وأخبار أبي حنيفة للصيمري (ص٨٠)، وتاريخ بغداد (٦/ ٢٤٣ ـ ٢٤٥)، وديوان الضعفاء (ص٢٠)، والمغني (١/ ٨٠)، ولسان الميزان (١/ ٣٩٨)، وتهذيب التهذيب (١/ ٢٩٠) والجواهر المضيَّة (١/ ٤٠٠)، وتاج التراجم (ص١٧)، والفوائد البهية (ص٤٦)، وقد وثقة أصحاب الكتب الثلاثة الأخيرة، والمختار عندي فيه ما أثبته .

(١) أبوه : هو حماد بن أبي حنيفة النعمان بن ثابت الكوفي .

قال الذهبي: ضعفه ابن عدي وغيره من قبل حفظه .

قلت: ونص ابن عدي قال: لا أعلم له رواية مستوية فأذكرها.

وقال في ديوانه: مقل ضعيف الحديث، ولم يذكر ابن أبي حاتم فيه جرحًا ولا تعديلاً .

الميزان (١/ ٥٩٠)، والكامل (٢/ ٦٦٩)، وديوان الضعفاء (ص٧٣)، ولسان الميزان (٢/ ٣٤٧) .

(٢) الحديث مروي من طرق عن مالك: فمالك (٢/ ٥٢٤)، وأحمد (١/ ٢١٩) ومسلم (كتاب النكاح ـ باب استئذان الثيب ـ ٢/ ١٠٣٧) .

٢٣- وَابن شِـهَـابٍ عَنْ عَـلِيٍّ عَـن أَبهْ   عَنْ جَـدِّهِ أَوْ سَـالِمٍ عَـمَن[١] نَبِـهْ

٢٤- أَوْ عَنْ عُـبَيْدِ الله عَنْ حَـبْرِ البَـشَرْ   هَوَ ابـنُ عَبَّـاسٍ وَهَذَا عَـنْ عُمَـرْ

٢٥- وَشُـعْـبَـةٌ عَـنْ عَـمْـرِو بـن مُـرَّة   عَـنْ مُـرَّةٍ عَـنِ ابـن قَـيْسٍ كَـرَّهْ

٢٦- أو[٢] مَـا رَوَى شُـعْبَـةُ عَنْ قَـتَـادَهْ   إلى[٣] سَـعِـيْدٍ عَـنْ شُيُـوْخٍ سَـادَهْ

٢٧- ثُمَّ ابنُ سِيْرِينَ عَنِ الحبر[٤] العَلِي   عَـبِيـدَةٍ بِـمَـا رَوَاهُ عَـنْ عَـلِـيْ

٢٨- كَذَا ابنُ مِـهْرَانَ عَنِ إبْرَاهِـيْمَ عَنْ   عَلْقَمَةٍ عَنِ ابـنِ مَسْعُودِ[٥] الحَسَن

٢٩- وَوَلَـدُ الـقَـاسِـمِ عَـنْ أَبِـيْـهِ عَـنْ   عَـائِـشَـةٍ وَقَـالَ قَـوْمٌ ذُوْ فِطَـنِ[٦]

## القول الثانــي:

إنَّ أصح الأسانيد ما رواه ابن شهاب الزهري[٧] عن زين العابدين

---

(١) هكذا في جميع نسخ الألفية، وفي نسخ البحر: على من.

(٢) وفي (م): وما.

(٣) هكذا في جميع نسخ الألفية، وفي نسخ البحر: أبي سعيد وهو تصحيف.

(٤) وفي (ب): خير.

(٥) هكذا في (ت)، (س)، (ش)، وفي (د): ابن مسعودٍ (بالتنوين).

(٦) وفي (ت): فطن ــ بفتح الفاء مع الطاء ــ.

(٧) أبو بكر محمد بن مسلم بن عبيد الله القرشي الزهري المدني الإمام أعلم الحفاظ.

وقال ابن عساكر: «أحد الأعلام من أئمة الإسلام»، توفي سنة (١٢٤ هـ)، وسيذكر المصنف ترجمته مفصلة.

تذكرة الحفاظ (١/ ١٠٨)، وترجمة له مقتطعة من تاريخ ابن عساكر بتحقيق شكر الله بن نعمة الله قوجاني، وتهذيب التهذيب (٩/ ٤٤٥).

علي بن الحسين[١] عن أبيه الحسين عن أبيه علي بن أبي طالب رضي الله تعالى عنه، وعليه عبد الرازق[٢] فيما رواه أبو نعيم في المدخل، وأبو بكر بن أبي شيبة[٣] فيما رواه الحاكم[٤] / . (ق ١٢/ أ)

قال ابن سعد[٥] : «كان علي ابن الحسين ثقةً مأمونًا كثير الحديث

---

(١) أبو الحسن علي بن الحسين بن علي بن أبي طالب، المعروف بـ: زين العابدين ويقال له: علي الأصغر، توفي سنة (٩٤ هـ)، وقيل (٩٥ هـ) وستأتي أقوال أهل العلم عنه.
وفيات الأعيان (٣/ ٢٦٦)، وذيل المذيل لابن جرير (ص ٦٢٩)، وتهذيب التهذيب (٧/ ٣٠٤).

(٢) أبو بكر عبد الرزاق بن همام بن نافع الحميري مولاهم الصنعاني، الحافظ الكبير، صاحب التصانيف، توفي سنة (٢١١ هـ).
تذكرة الحفاظ (١/ ٣٦٤)، والطبقات الكبرى لابن سعد (٥/ ٥٤٨)، وسير أعلام النبلاء (٩/ ٥٦٣)، وميزان الاعتدال (٢/ ٦٠٩).

(٣) أبو بكر عبد الله بن محمد بن أبي شيبة إبراهيم بن عثمان العبسي، مولاهم الكوفي، الإمام العلم، سيد الحفاظ، صاحب الكتب الكبار «المسند»، و«المصنف»، و«التفسير». توفي سنة (٢٣٥ هـ).
سير أعلام النبلاء (١١/ ١٢٢)، وطبقات خليفة (ص ١٧٣)، والجرح والتعديل (٥/ ١٦٠)، وتاريخ بغداد (١٠/ ٦٦)، وتذكرة الحفاظ (٢/ ٤٣٢).

(٤) معرفة علوم الحديث للحاكم (ص ٥٣)، وانظر مقدمة ابن الصلاح (ص ٨٥)، ومحاسن الاصطلاح (ص ٨٥)، وعزاه للنسائي أيضاً، والتبصرة والتذكرة (١/ ٢٦) وفتح المغيث (١/ ١٩).

(٥) وفي (ب): ابن سعيد وهو تصحيف، وقوله هذا في الطبقات الكبرى (٥/ ٢٢٢).

عاليًا[١] رفيعًا ورعًا».

وقال الزهري: «لم أدرك من أهل البيت أفضل منه، وما رأيت أحدًا [كان] أفقه منه»[٢].

وقال أبو حازم[٣]: «ما رأيت هاشميًا أفضل من علي بن الحسين»

وقال مالك: لم يكن في أهل بيت رسول الله ﷺ مثل علي ابن الحسين، وهو ابن أمةٍ حتى إنَّ قريشًا رغبت في أمهات الأولاد واتخاذهن بعد زهادة فيهن حين ولد الحسين بن علي، والقاسم بن محمد بن أبي بكر الصديق، وسالم بن عبد الله بن عمر.

وقال رجل[٤] لسعيد بن المسيب[٥]: «ما رأيت أحدًا أورع من فلان! قال: هل رأيت علي بن الحسين؟ قال: لا، قال: ما رأيت أورع منه».

---

(١) وفي (ب): عالبًا، وهو تصحيف.

(٢) تهذيب الكمال (ق ٩٧١/ ب)، وتهذيب التهذيب (٧/ ٣٠٥).

(٣) تهذيب الكمال (ق ٩٧١/ ب)، وتهذيب التهذيب (٧/ ٣٠٥).

(٤) تهذيب الكمال (٦/ ق ٩٧١/ ب)، والتهذيب (٧/ ٣٠٥).

(٥) أبو محمد سعيد بن المسيب بن حَزْن، المخزومي، السلمي، فقيه المدينة، أجل التابعين، توفي سنة (٩٤ هـ).
تذكرة الحفاظ (١/ ٥٤)، وطبقات ابن سعد (٥/ ١١٩)، والمعرفة والتاريخ (١/ ٤٦٨)، وسير أعلام النبلاء (٤/ ٢١٧)، وتهذيب التهذيب (٤/ ٨٤).

وقال جويرية[١] بن أسماء: «ما أكل علي بن الحسين بقرابته من رسول الله ﷺ درهماً قط، وكان يصلي في كل يوم وليلة ألف ركعة[٢] إلى أن مات[٣]، وأما الزهري فأول من دوّن الحديث[٤]، ورأس حفاظ الإسلام».

قال ابن منجوية[٥] : «كان من أحفظ أهل زمانه وأحسنهم (سياقًا

---

(١) وفي (ب): جوبرة، وفي (د): وقالت جويرة بن أسماء، وفي بقية النسخ جويرة كذلك، وهو تصحيف، والصواب ما أثبته وهو جويرية ـ تصغير جارية ـ ابن أسماء الضبعي ـ بضم المعجمة وفتح الموحدة ـ البصري، صدوق.
التقريب (ص ٥٨)، والتهذيب (٧/ ٣٠٥)، والمغني للفتني (ص ٦٤).

(٢) وذكر ذلك مالك عنه أيضًا. انظر: سير أعلام النبلاء (٤/ ٣٩٢).

(٣) انظر: جامع بيان العلم (١/ ٩١) وسيأتي قول المصنف في هذه المسألة حيث قال:

أَوَّلُ جَامِعِ الحَدِيْثِ وَالأَثَرْ ابْنُ شِهَابٍ آمِراً لَـهُ عُمَرْ

ولا يفهم منه أنَّ الحديث لم يدوَّن قبل، بل دوِّن من عصر الصحابة ولكنه دوّن في عصر ابن شهاب تدوينًا رسميًا بأمرٍ من عمر بن عبد العزيز.
انظر: المحدث الفاصل (ص ٣٦٣ - ٣٧٨)، والسنة قبل التدوين (ص ٣٣٢).

(٤) وذكر ذلك عنه أيضًا مالك. انظر: سير أعلام النبلاء (٤/ ٣٩٢).

(٥) أبو بكر أحمد بن علي بن محمد بن منجوية الأصبهاني اليزدي ـ بفتح الياء وسكون الزاي، وبعدها دال مهملة، هذه النسبة إلى مدينة يزد من أعمال فارس ـ نزيل نيسابور ومحدثها، الحافظ، كان إمامًا في علم الحديث، توفي سنة (٤٢٨ هـ).
تذكرة الحفاظ (٣/ ١٠٨٥)، وشذرات الذهب (٣/ ٢٣٣)، واللباب (٣/ ٤١١).

لمتون)[١] الأخبار، وكان فقيهًا فاضلاً»[٢] .

وقال عمرو بن دينار[٣]: «ما رأيت أنص[٤] للحديث من الزهري»[٥].

وقال معمر[٦]: «[قال][٧] عمر بن عبد العزيز[٨]: ائتوا ابن شهاب

---

(١) وفي (ب): نسبًا فالمتون.

(٢) تهذيب الكمال (٧/ ق ١٢٧٦/ أ).

(٣) أبو محمد عمرو بن دينار الجمحي مولاهم المكي الأثرم، الإمام الحافظ عالم الحرم، توفي سنة (١٢٦ هـ).
تذكرة الحفاظ (١/ ١١٣)، وتقريب التهذيب (ص ٢٥٩)، وتهذيب التهذيب (٨/ ٢٨).

(٤) وفي (ب): أيضًا.

(٥) انظر: جزء الزهري من تاريخ ابن عساكر (ص ٩٦)، وتهذيب الكمال (٧/ ق ١٢٧٦/ أ)، وتهذيب التهذيب (٩/ ٤٤٨).

(٦) أبو عروة معمر بن راشد الأزدي مولاهم البصري، نزيل اليمن، الإمام الحجة الحافظ أحد الأعلام وعالم اليمن، توفي سنة (ص ١٥٣ هـ).
تذكرة الحفاظ (١/ ١٩٠)، وسير أعلام النبلاء (٧/ ٥)، والطبقات الكبرى (٥/ ٥٤٦)، تاريخ خليفة (ص ٤٢٦)، والمعرفة والتاريخ (١/ ١٣٩)، وفيه أن وفاته سنة (١٥٢ هـ)، والجرح والتعديل (٨/ ٢٥٥)، وفيه أن وفاته سنة (١٥٤ هـ).

(٧) من (ب) و (د).

(٨) أمير المؤمنين أبو حفص عمر بن العزيز بن مروان القرشي الأموي المدني ثم المصري، الخليفة الزاهد الراشد، أشج بني أمية، توفي سنة (١٠١ هـ).
سير أعلام النبلاء (٥/ ١١٤)، وطبقات ابن سعد (٥/ ٣٣٠)، وفوات الوفيات (٣/ ١٣٣)، وتهذيب التهذيب (٧/ ٤٧٥)، وقد أفرد ترجمته بالتأليف كل من ابن عبد الحكم، وابن كثير، وابن الجوزي وكلها مطبوعة.

فإنه لم يبق أحد أعلم بسنة ماضية [منه][(١)]».

قال معمر: «وإنَّ الحسن [وضرباءه][(٢)] لأحياء يومئذ»، وهذه الترجمة ليس بها في الكتب الستة سوى حديثين:

حديث: «**كان لي شارف**[(٣)] **من نصيبي من المغنم يوم بدر**». الحديث بطوله أخرجه الشيخان، وأبو داود[(٤)].

وحديث: «**أنَّ النبي ﷺ طرقه وفاطمة ليلاً فقال: ألا تصليان؟!**» الحديث[(٥)] أخرجه الشيخان، والنسائي.

---

(١) من (د)، وفي بقية النسخ: عنه، وهذا القول مروي في كتاب الزهري من تاريخ دمشق (ص ١١١)، وتهذيب الكمال (٧/ ق ١٢٧٦/ أ)، وتهذيب التهذيب (٩/٤٤٩).

(٢) من (د) وفي بقية النسخ: وفروعه. وفي كتاب الزهري من تاريخ دمشق (ص١١١): ونظراؤه.

(٣) هي الناقة المسنة.
النهاية (٢/ ٤٦٢)، وإصلاح خطأ المحدثين للخطابي (ص ٦٢)، ولسان العرب (٩/ ١٧٣).

(٤) فالبخاري في (كتاب المغازي ــ باب حدثني خليفة ــ ٣/ ١٠)، ومسلم (كتاب الأشربة ــ باب تحريم الخمر ــ ٣/ ١٥٦٨/ رقم الحديث ١، ٢)، وأبو داود (كتاب الخراج والإمارة ــ باب في بيان مواضع قسم الخمس وسهم ذي القربى ــ ٣/ ٣٨٩).

(٥) أخرجه البخاري (كتاب الصلاة ــ باب تحريض النبي ﷺ على صلاة الليل ــ ١/ ١٩٧)، ومسلم (كتاب صلاة المسافرين ــ باب ما روي فيمن نام الليل حتى أصبح =

## القول الثالث:

إنَّ أصح الأسانيد ما رواه «الزهري عن سالم بن عبد الله بن عمر[١] عن أبيه وعليه إسحاق بن راهوية[٢] ، وأحمد بن حنبل»[٣] .

وسالم: أحد فقهاء المدينة السبعة الآتي ذكرهم في نوع التابعين، كان من أفضل أهل زمانه علمًا وتقى.

---

= ـ ١/ ٥٣٧/ رقم ٢٠٦)، والنسائي (كتاب الصلاة ـ باب الترغيب في قيام الليل ـ ٣/ ٢٠٥)، واللفظ الذي ساقه المؤلف للبخاري، ولمسلم والنسائي: «ألا تصلون..» الحديث.

(١) أبو عمرو أبو عبد الله سالم بن عبد الله بن أمير المؤمنين عمر بن الخطاب، القرشي، العدوي، المدني، الإمام الزاهد الحافظ، مفتي المدينة، توفي سنة (١٠٦هـ).
سير أعلام النبلاء (٤/ ٤٥٧)، والطبقات الكبرى (٥/ ١٩٥)، وطبقات الفقهاء للشيرازي (ص ٦٢)، وتذكرة الحفاظ (١/ ٨٨).

(٢) أبو يعقوب إسحاق بن إبراهيم بن مخلد، الحنظلي المروزي، المعروف بـ: ابن راهوية، أحد أئمة المسلمين وعلم من أعلام الدين، توفي سنة (٢٣٨ هـ)، وقيل غير ذلك.
وفيات الأعيان (١/ ١٩٩)، وتاريخ بغداد (٦/ ٣٤٥)، وتذكرة الحفاظ (٢/ ٤٣٣٠) وتهذيب التهذيب (١/ ٢١٦).

(٣) معرفة علوم الحديث للحاكم (ص ٥٤)، ومقدمة ابن الصلاح (ص ٨٤)، وشرح التبصرة والتذكرة (١/ ٣١)، وفتح الباقي (ص ٣١)، وفتح المغيث (ص ٢١).

وقال النسائي[١] : «سالم أجل من نافع».

وقال عثمـان بن سعيد الدارمي[٢] : «قلت لابن معـين: نافع عن ابن عمر أحب إليك أو سالم؟؟ فلم يـفضل، قلت: فنافع أو عبد الله ابن دينار؟؟ قال: ثقات ولم يفضل»[٣] .

وقال حرب بن إسماعيل[٤] : «قلت لأحمد بن حنبل: إذا اختلف سالم ونافع في ابن عمر من أحب إليك؟ قال: ما أتقدم عليهما[٥]».

وهذه الترجمة بها في الكتب الستة الجم الغفير[٦] .

---

(١) تهذيب الكمال (٣/ ق ٤٥٨)، وسير أعلام النبلاء (٤/ ٤٦٣).

(٢) أبو سعيد عثمان بن سعيد بن خالد السجستاني الدارمي، الحافظ محدث هراة، وأحد الأعلام الثقات، توفي سنة (٢٨٠ هـ).
طبقات الشافعية للسبكي (٢/ ٥٥)، وفيه سنة الوفاة (٢٥٥ هـ)، وطبقات الحنابلة (١/ ٢٢١)، وتذكرة الحفاظ (٢/ ٦٢١).

(٣) تاريخ الدارمي عن يحيى بن معين (ص ١٥١)، والجرح والتعديل (٤/ ١/ ٤٥٢)، وتهذيب الكمال (٨/ ق ١٤١٣/ أ)، وتهذيب التهذيب (١٠/ ٤١٤).

(٤) أبو محمد حرب بن إسماعيل بن خلف الحنظلي الكرماني، الفقيه الحافظ صاحب الإمام أحمد، توفي سنة (٢٨٠ هـ).
تذكرة الحفاظ (٢/ ٦١٣)، وطبقات الحنابلة (١/ ١٤٥)، والأنساب (١١/ ٥٦٢)، وتهذيب ابن عساكر (٤/ ١٠٨).

(٥) انظر: تهذيب التهذيب (١٠/ ٤١٤).

(٦) انظر: تحفة الأشراف (٥/ ٣٦٥ - ٤١٠).

## القول الرابع:

ان أصح الأسانيد: الزهري، عن عبيد الله بن عتبة[١] عن ابن عباس عن عمر قاله النسائي، وحكاية هذا القول والقولين بعده من زيادتي.

وعبارة النسائي فيما نقله صاحب تهذيب الكمال[٢]: «أحسن أسانيد تروى عن رسول الله ﷺ أربعة:

الزهري عن علي بن الحسين عن الحسين [ابن علي][٣] عن علي [ابن أبي طالب] عن النبي ﷺ[٤].

والزهري عن عبيد الله بن عبد الله بن عتبة بن مسعود عن ابن عباس عن عمر عن النبي ﷺ.

وأيوب عن محمد بن سيرين عن عبيدة عن علي عن النبي ﷺ.

---

(١) أبو عبد الله عبيد الله بن عبد الله بن عتبة بن مسعود، الهذلي المدني الضرير، الفقيه العَلَم، أحد الفقهاء السبعة. مات سنة (٩٨ هـ).
تذكرة الحفاظ (١/ ٧٨)، والطبقات الكبرى (٥/ ٢٥٠)، وتهذيب التهذيب (٧/ ٢٣) وطبقات الشيرازي (ص ٦٠).

(٢) تهذيب الكمال (٧/ ق ٢٧٦ ١/ أ).

(٣) تهذيب الكمال (٧/ ق ٢٧٦ ١/ أ).

(٤) تهذيب الكمال (٧/ ق ٢٧٦ ١/ أ).

ومنصور عن إبراهيم عن علقمة عن ابن مسعود عن النبي ﷺ».

وهذا يدل على أنَّ النسائي لم يحكم بالأصح مطلقًا بل إما مقيدًا بصحابي، أو على إرادة: «من أصح» وكذا يحمل عبارة غيره فيكون كل ما حكم عليه [بالأصحية][1] متساويا.

وقد أشار الزركشي[2] إلى شيء من ذلك فقال بعد أن نقل القول الثالث[3] عن إسحاق وأحمد: «لعلهما أرادا أصح بالنسبة إلى أسانيد الحجاز فقد روى الحاكم في المستدرك[4] عن إسحاق بن راهوية قال: إذا كان الراوي عن عمرو ابن شعيب[5] ثقة فهو كأيوب عن نافع عن ابن عمر[6]، وهذا يدل على جلالة الإسناد/ المشبَّه به عنده.

---

(١) من (ب).

(٢) انظر: نكت الزركشي (ق ١٧/ ب).

(٣) وفي (م): القول الرابع، وهو خطأ قد تقدم أنه القول الثالث المنقول عن إسحاق وأحمد.

(٤) المستدرك (كتاب العلم ـ ١/ ١٠٥).

(٥) أبو إبراهيم عمرو بن شعيب بن محمد بن عبد الله بن عمرو بن العاص القرشي السهمي، فقيه أهل الطائف ومحدثهم.
قال الحافظ في التقريب: «صدوق».
وقال الذهبي: «حديثه حسن وفوق الحسن». توفي سنة (١١٨ هـ).
تهذيب التهذيب (٨/ ٤٨)، وسير أعلام النبلاء (٥/ ١٦٥)، والتقريب (ص ٢٦٠) والمغني (٢/ ٤٨٤)، وتاريخ خليفة (ص ٣٤٩)، وطبقاته (ص ٢٨٦)، والجرح والتعديل (٦/ ٢٣٨)، وميزان الاعتدال (٣/ ٢٦٣).

(٦) من (د) وفي بقية النسخ: عن ابن عمرو.

وقال أحمد في حـديث رواه عن يحيى بن سعيد[١] القطان[٢] عن (ق ١٢/ ب) سفيان الثوري[٣] عن سليمان التيمي[٤] عن الحارث بن سويد[٥] عن علي: ليس بالكوفة أصح من هذا الإسناد.

قال: «فهذا يدل على أنَّ كلامه مخصوص بالحجاز».

---

(١) وكذا في (د).

(٢) أبو سعيد يحيى بن سعيد بن فروخ التميمي مولاهم البصري القطان.
قال ابن سعد: «كان ثقة مأمونًا رفيعًا حجةً»، توفي سنة (١٩٨ هـ).
الطبقات الكبرى (٧/ ٢٩٣)، وتاريخ بغداد (١٤/ ١٣٥)، وتذكرة الحفاظ (١/ ٢٩٨)، وتهذيب التهذيب (١١/ ٢١٦).

(٣) أبو عبد الله سفيان بن سعيد بن مسروق الثوري الكوفي، الإمام الحافظ.
قال شعبة وابن عيينة وابن معين وغيرهم: «سفيان أمير المؤمنين» في الحديث، توفي سنة (١٦١ هـ).
تهذيب التهذيب (٤/ ١١١)، وتقدمة الجرح والتعديل (١/ ٥٥ - ١٢٦)، وتذكرة الحفاظ (١/ ٢٠٣).

(٤) أبو المعتمر سليمان بن طرخان، القيسي مولاهم البصري، التيمي ــ ولم يكن تيميًا بل نزل فيهم ــ حافظ ثقة كثير الحديث، وكان من العباد، توفي سنة (١٤٣هـ).
الطبقات الكبرى (٧/ ٢٥٢)، وتذكرة الحفاظ (١/ ١٥٠)، وسير أعلام النبلاء (٦/ ١٩٥)، وتهذيب التهذيب (٤/ ٢٠١).

(٥) أبو عائشة الحارث بن سويد التيمي الكوفي، عظَّم أحمد شأنه ووثقه ابن معين وغيره. مات في آخر خلافة ابن الزبير.
خلاصة تذهيب تهذيب الكمال (١/ ١٨٣)، والطبقات الكبرى (٦/ ١٦٧)، وسير أعلام النبلاء (٤/ ١٥٦).

وهذه الترجمة ليس بها في الكتبة الستة سوى أربعة أحاديث:

١- حديث «السقيفة». أخرجه الستة[1].

٢- وحديث «**لما مات عبد الله بن أُبَيّ بن سلول دعي له رسول الله ﷺ ليصلي عليه**» الحديث. أخرجه البخاري، والترمذي والنسائي[2].

٣- وحديث «**لا تُطْرُونِي كما أطْرت النصارى عيسى بن مريم**» الحديث. أخرجه البخاري، والترمذي في الشمائل[3] وهو طرف من حديث السقيفة.

---

(١) البخاري في (كتاب المظالم ــ باب ما جاء في السقائف ــ ٢/ ٦٩)، ومسلم (كتاب الحدود ــ باب رجم الثيب في الزنى ــ ٣/ ١٣١٧/ رقم ١٥)، وأبو داود (كتاب الحدود ــ باب في الرجم ــ ٤/ ٥٧٢/ رقم ٤٤١٨)، والترمذي (كتاب الحدود ــ باب ما جاء في تحقيق الرجم ــ ٤/ ٣٨)، والنسائي في الكبرى (٤/ ٦ ــ انظر: تحفة الأشراف ٨/ ٤٩)، وابن ماجة (كتاب الحدود ــ باب الرجم ــ ٢/ ٨٥٣).

(٢) البخاري (كتاب الجنائز ــ باب ما يكره من الصلاة على المنافقين ١/ ٢٣٧)، والترمذي (كتاب التفسير ــ باب ومن سورة التوبة ــ ٥/ ٢٧٩)، وقال: حديث حسن صحيح غريب، والنسائي في الكبرى ــ تحفة الأشراف ــ (٨/ ٤٩).

(٣) البخاري (كتاب أحاديث الأنبياء ــ باب ﴿واذكر في الكتاب مريم﴾ ــ ٢/ ٢٥٤)، والترمذي (كتاب الشمائل ــ باب ما جاء في رسول الله ﷺ ــ ص ١٧٣).

٤- وحديث «لما قدم عيينة بن حصن نزل على ابن أخيه الحر[١] ابن قيس» الحديثَ موقوف، أخرجه البخاري[٢] .

## القول الخامس:

روى الخطيب في الكفاية عن وكيع[٣] قال: «لا أعلم في الحديث شيئًا أحسن إسنادًا من هذا: شعبة عن عمرو بن مرة بن عبد الله بن طارق عن مرة بن شراحيل عن أبي موسى الأشعري»[٤].

(مرة)[٥] : كان يعرف بمرة الطيب، ومرة الخير ـ لعبادته ـ

---

(١) بضم الحاء المهملة.

انظر: الإكمال لابن ماكولا (٢/ ٩٢، ٩٣).

(٢) أخرجه في (كتاب الاعتصام ـ باب الاقتداء بسنن رسول الله ﷺ ـ ٤/ ٢٥٨).

(٣) أبو سفيان وكيع بن الجراح بن مليح الرؤاسي ـ بالهمز والتشديد ـ الكوفي الإمام الحافظ محدث العراق، توفي سنة (١٩٧ هـ).

تذكرة الحفاظ (١/ ٣٦٠)، والطبقات الكبرى (٦/ ٣٩٤)، وتاريخ بغداد (١٣/ ٤٦٦)، وتهذيب التهذيب (١١/ ١٢٣)، واللباب (٢/ ٤٠).

(٤) الكفاية (١٣/ ٥٦٤)، باب ذكر المحفوظ عن أئمة أصحاب الحديث في أصح الأسانيد.

(٥) توفي في حدود سنة (٩٠ هـ).

انظر: ترجمته في الطبقات الكبرى (٦/ ٢٣٠)، وتذكرة الحفاظ (١/ ٦٧)، وتهذيب التهذيب (١٠/ ٨٨)، وطبقات المفسرين للداودي (٢/ ٣١٧).

هَمْداني كوفي، يكنى أبا إسماعيل، سجد حتى أكل التراب جبهته، (وعمرو بن مرة مرادي)[1] ، كوفي، يكنى أبا عبد الله.

قال سفيان بن عيينة[2]: «قلت لِمسْعر[3]: من أفضل من أدركت؟؟ قال: عمرو بن مرة»[4] .

وقال ابن مهدي: «حفاظ الكوفة أربعة: عمرو بن مرة،

---

(١) توفي سنة (١١٨ هـ).
طبقات خليفة (ص ١٦٣)، وتاريخه (ص ٣٤٩)، والمعرفة والتاريخ (٢/ ٦١٥)، والجرح والتعديل (٦/ ٢٥٧)، وسير أعلام النبلاء (٥/ ١٩٦)، وتهذيب التهذيب (٨/ ١٠٢).

(٢) أبو محمد سفيان بن عيينة بن أبي عمران الهلالي الكوفي ثم المكي الإمام الكبير، حافظ العصر، محدث الحرم، توفي سنة (١٩٨ هـ).
سير أعلام النبلاء (٨/ ٤٠٠)، والطبقات الكبرى (٥/ ٤٩٧)، والمعرفة والتاريخ (١/ ٦٤٥)، وتذكرة الحفاظ (١/ ٢٦٢)، وتهذيب التهذيب (٤/ ١١٧).

(٣) أبو سلمة مِسْعر ـ بكسر أوله وتخفيف ثانيه ـ ابن كدام بن ظهير الهلالي الكوفي الأحول الإمام الحافظ الثبت، شيخ العراق، توفي سنة (١٥٥ هـ)، وقيل سنة (١٥٣ هـ).
سير أعلام النبلاء (٧/ ١٦٣)، والطبقات الكبرى (٦/ ٣٦٤)، وطبقات خليفة (ص١٦٨)، وتاريخ خليفة (ص ٤٢٦)، والمعرفة والتاريخ (١/ ١٤١)، وتذكرة الحفاظ (١/ ١٨٨).

(٤) انظر: المعرفة والتاريخ (٢/ ٦١٦).

ومنصور[١]، وسلمة بن كهيل[٢]، وأبو حصين[٣]» .

وقال أيضًا: «أربعة بالكوفة لا يختلف في حديثهم، فمن اختلف عليهم فهو مخطيء، منهم عمرو بن مرة»[٤] .

وقال شعبة: «ما رأيت أحدًا من أصحاب الحديث إلا يدلس[٥]، إلا عبد الله بن عون، وعمرو بن مرة»[٦] .

وهذه الترجمة ليس بها في الكتب الستة سوى حديث واحد وهو

---

(١) هو ابن المعتمر، تقدم.

(٢) أبو يحيى سلمة بن كهيل بن حصين الحضرمي التِنْعِي ـ بكسر المثناه الفوقانية وسكون النون ـ الكوفي، تابعي ثقة ثبت في الحديث، وكان فيه تشيع قليل.
توفي سنة (١٢٢ هـ)، وقيل غير ذلك.
تهذيب التهذيب (٤/ ١٥٥)، والطبقات الكبرى (٦/ ٣١٦)، والمعرفة والتاريخ (٢/ ٦٤٨)، والجرح والتعديل (٤/ ١٧٠).

(٣) أبو حصين ـ بفتح المهملة ـ عثمان بن عاصم بن حصين الأسدي الكوفي، ثقة ثبت سني وربما دلس. مات سنة (١٢٧ هـ).
تقريب التهذيب (ص ٢٣٤)، والجرح والتعديل (٦/ ٢٤٠)، وسير أعلام النبلاء (٥/ ٤١٢)، وتهذيب التهذيب (٧/ ١٢٦).

(٤) تهذيب التهذيب (٤/ ١٥٦).

(٥) وفي (ب): من أصحاب الأندلس، وهو تحريف.

(٦) سير أعلام النبلاء (٥/ ١٩٧).
وقال الأرناؤوط معلقًا عليه: «هذا من مبالغات شعبة فإنَّ كثيرًا من المحدثين غيرهما لا يوصفون بالتدليس كما يعلم من مراجعة كتب التراجم».

حديث: «كَمُلَ[1] مِن الرِّجَال كَثِير» الحديث. أخرجوه إلا أبو داود[2].

## القول السادس:

قال حجاج بن الشاعر[3]: «أصح الأسانيد شعبة[4] عن قتادة[5] عن

---

(١) يقال: كَمُلَ، بفتح الميم وضمها وكسرها ثلاث لغات مشهورات، والكسر ضعيف.
الدرر المبثثة للفيروزآبادي (ص ١٧٥)، ولسان العرب (١١/ ٥٩٨)، والمنهاج شرح صحيح مسلم (١٥/ ١٩٨).

(٢) أخرجه البخاري (كتاب الأنبياء ــ باب قول الله تعالى ﴿ وضرب الله مثلاً ... ﴾ الآية ــ ٢/ ٢٤٨)، ومسلم (كتاب فضائل الصحابة ــ باب فضائل خديجة ــ ٤/ ١٨٨٦)، والترمذي (كتاب الطعام ــ باب ما جاء في فضل الثريد ــ ٤/ ٢٧٥)، وقال: «حسن صحيح»، وابن ماجة (كتاب الأطعمة ــ باب فضل الثريد على الطعام ٢/ ١٠٩١).

(٣) وفي (ب): ابن شاعر، وهو أبو محمد حجاج بن يوسف بن حجاج، واشتهر باسم حجاج بن الشاعر، الثقفي، البغدادي.
قال ابن أبي حاتم: «كان من الحفاظ ممن يحسن ــ الحديث ويحفظه»، توفي سنة (٢٥٩ هـ).

الجرح والتعديل (٣/ ٢١)، وتاريخ بغداد (٨/ ٢٤٠)، وتذكرة الحفاظ (٢/ ٥٤٩).

(٤) أبو بسطام شعبة بن الحجاج بن الورد، الأزدي العتكي، مولاهم الواسطي، الإمام الحافظ أمير المؤمنين في الحديث، عالم أهل البصرة وشيخها، توفي سنة (١٦٠ هـ).
سير أعلام النبلاء (٧/ ٢٠٢)، والطبقات الكبرى (٧/ ٢٨٠)، والمعرفة والتاريخ (٢/ ٢٨٣)، وتذكرة الحفاظ (١/ ١٩٣)، وذكر من يعتمد قوله في الجرح والتعديل (ص ١٦٢)، وتهذيب التهذيب (٤/ ٣٣٨)، والمتكلمون في الرجال للسخاوي (ص ٨٨).

(٥) أبو الخطاب قتادة بن دعامة السدوسي. =

سعيد بن المسيب» ـ بمعنى عن شيوخه ـ هذه عبارة الحافظ ابن حجر في نكته على ابن الصلاح[١] .

وعبارة الحاكم: «قال الحجاج اجتمع أحمد بن حنبل وابن معين وابن المديني في جماعة فتذاكروا[٢] أجود الأسانيد فقال رجل منهم: أجود الأسانيد شعبة عن قتادة عن سعيد بن المسيب عن عامر أخي أم سلمة[٣] عن أم سلمة[٤] ».

ثم نقل عن أحمد ما سبق عنه[٥]، وعن ابن معين ما سيأتي[٦]، وسعيد

= قال ابن سعد: «كان ثقة مأمونًا حجة في الحديث، وكان يقول بشيء من القَدَرْ»، توفي سنة (١١٨ هـ).

الطبقات الكبرى (٧/ ٢٢٩)، والجرح والتعديل (٧/ ١٣٣)، ووفيات الأعيان (٤/ ٨٥)، وتذكرة الحفاظ (١/ ١٢٢)، وتهذيب التهذيب (٨/ ٣٥١).

(١) انظر: نكتب ابن حجر (١/ ٢٥٠).

(٢) وكذا في نسخ أخرى لمعرفة علوم الحديث، وفي النسخة المطبوعة: فذكروا.

(٣) عامر بن أبي أمية بن المغيرة المخزومي، صهر النبي ﷺ ، أخو أم المؤمنين أم سلمة، أسلم يوم الفتح، وعدّه البخاري وخليفة ويعقوب بن سفيان وابن أبي حاتم وابن أبي خيثمة وابن حبان من التابعين، ودفع ذلك ابن حجر وأثبت صحبته وكذا ابن الأثير، ولم أقف على سنة وفاته.

الإصابة (٢/ ٢٤٨)، والجرح والتعديل (٦/ ٣١٩)، والثقات (٥/ ١٨٧)، وأسد الغابة (٣/ ١١٨)، وتهذيب التهذيب (٥/ ٦١).

(٤) انظر: معرفة علوم الحديث للحاكم (ص ٥٤).

(٥) انظر (ص ٤١٥).

(٦) انظر (ص ٤٣٣).

له رواية، عن أم سلمة بلا واسطة، وعن عامر عنها[١]، وعامر له صحبة، وليس في الكتب الستة من ترجمة شعبة عن قتادة (عن سعيد، عن عامر، عن أم سلمة شيء إلا ما في النسائي من طريق سعيد[٢] بن أبي عروبة، عن قتادة، عن سعيد بن المسيب)[٣]، عن عامر عن أم سلمة «**أن النبي ﷺ كان يُصْبِحُ جُنُبًا ثُمَّ يُصْبِحُ صَائِمًا**»[٤].

وقال المزي في الأطراف: «تابعه شعبة عن قتادة»[٥].

وأما ترجمة شعبة عن قتادة عن سعيد عن شيوخه ففي الصحيحين، وأبي داود، والنسائى من هذا الطريق، عن سعيد، عن ابن عباس حديث: «**العَائِدُ فِيْ هِبَتِهِ كَالعَائِدِ فِي قَيْئِهِ**»[٦].

---

(١) انظر: روايته عن عامر، وعن أم سلمة. تهذيب الكمال (٣/ ق ٥٠١/ أ).

(٢) أبو النضر سعيد بن أبي عروبة مهران اليشكري مولاهم البصري، ثقة، حافظ، كثير التدليس، واختلط، وكان من أثبت الناس في قتادة، مات سنة (١٥٦ هـ).
تقريب التهذيب (ص ١٢٤)، وتذكرة الحفاظ (١/ ١٧٧)، وتهذيب التهذيب (٤/ ٦٣)، والاغتباط (ص ٣٧٤)، وطبقات المدلسين لابن حجر (ص ٧)، وعدَّه في الطبقة الثانية، والمدلسون لحماد الأنصاري (ص ٦٥).

(٣) من (د)، وقد سقطت من (ع).

(٤) لم أقف على الحديث في السنن الصغرى للنسائي فلعله يكون في الكبرى.

(٥) انظر: تحفة الأشراف (١٣/ ١٣).

(٦) رواه البخاري (كتاب الهبة ـ باب لا يحل لأحد أن يرجع في هبته وصدقته ـ ٢/ ٩٦)، ومسلم (كتاب الهبات ـ باب تحريم الرجوع في الصدقة والهبة ـ ٣/ ١٢٤١) وأبو داود (كتاب البيوع والإجارات ـ باب الرجوع في الهبة ـ ٣/ ٨٠٨)، =

وفي أبي داود[١] من هذا الطريق[٢]، عن سعيد عن سعد بن عبادة حديث: «**أيُّ الصدَقَةِ أفْضَلُ؟ قال: الماَء**».

قلت: ولو قيل بدل شعبة سعيد بن أبي عروبة عن قتادة، عن سعيد بن المسيب، عن شيوخه لم يبعد.

فقد قال ابن معين[٣]: «أثبت الناس في قتادة سعيد بن أبي عروبة، وهشام الدستوائي[٤]، وشعبة».

---

= والنسائي (كتاب الهبة ــ باب رجوع الوالد فيما يعطي ولده ــ ٦/ ٢٦٦)، ولم يعز المصنف الحديث لابن ماجة، فقد رواه أيضًا في (كتاب الهبات ــ باب الرجوع في الهبة ــ ٢/ ٧٩٧)، وأحمد في مسنده (١/ ٣٤٢).

(١) السنن (كتاب الزكاة ــ باب فضل سقي الماء ــ ٢/ ٣١٣) بلفظ: «**أي الصدقة أعجب إليك**».. الحديث.

(٢) يعني طريق قتادة عن سعيد به.

(٣) انظر: تاريخ ابن معين (٢/ ٢٠٥)، وتهذيب التهذيب (٤/ ٦٣).

(٤) أبو بكر هشام بن أبي عبد الله سنبر، البصري الرَّبعي، الدَسْتُوائي ــ بفتح الدال وسكون السين المهملتين، وضم التاء ــ لأنه كان يتَّجر في القماش الذي يجلب من دستوا (بليدة من أعمال الأهواز، وتقع اليوم بشمال غرب إيران، وأما الأهواز فتسمى الأحواز، وهي عاصمة إقليم عربستان في الوقت الحاضر).

الحافظ الحجة، رمي بالقدر، توفي سنة (١٥٤ هـ).

سير النبلاء (٧/ ١٤٩)، وتقريب التهذيب (ص ٣٦٤)، والحلية لأبي نعيم(٦/ ٢٧٨)، وتذكرة الحفاظ (١/ ١٦٤)، وتهذيب التهذيب (١١/ ٤٣)، وللنسبة: معجم البلدان (٢/ ٤٥٥)، وبلدان الخلافة (ص ٢٥٥).

(ق ١٣/ أ) وقال أبو عوانة[1] :/ «ما كان عندنا في ذلك الزمان أحد أحفظ من سعيد بن أبي عروبة».

وقال أبو داود الطيالسي[2] : «كان سعيد بن أبي عروبة أحفظ أصحاب [قتادة]»[3] .

وقال أبو حاتم[4] : «سعيد أعلم الناس بحديث قتادة».

وقال أبو زرعة: «أثبت أصحاب قتادة هشام، وسعيد»[5] .

وفي البخاري[6] من رواية سعيد عن قتادة عن سعيد بن المسيب

---

(١) أبو عوانة وضاح بن عبد الله مولى يزيد بن عطاء اليشكري الواسطي البزاز، الإمام الحافظ الثبت محدث البصرة، توفي سنة (١٧٦هـ).
سير أعلام النبلاء (٨/ ١٩٣)، وتاريخ ابن معين (٢/ ٦٢٩)، والجرح والتعديل (٩/ ٤٠)، وتقريب التهذيب (ص ٣٦٩)، وتهذيب التهذيب (١١/ ١١٦).

(٢) أبو داود سليمان بن داود بن الجارود الطيالسي البصري، ثقة، حافظ غلط في أحاديث، توفي سنة (٢٠٤ هـ)، وقيل غير ذلك.
تقريب التهذيب (ص ١٣٣)، وتاريخ ابن معين (٢/ ٢٢٩)، والطبقات الكبرى (٧/ ٢٩٨)، وتاريخ بغداد (٩/ ٢٤)، وتذكرة الحفاظ (١/ ٣٥١).

(٣) وفي (ع): أبي قتادة.

(٤) أبو حاتم محمد بن إدريس بن المنذر، الحنظلي الرازي، كان أحد الأئمة الحفاظ الأثبات، توفي سنة (٢٧٧ هـ).
تاريخ بغداد (٢/ ٧٣)، وتذكرة الحفاظ (٣/ ٥٦٧)، وتهذيب التهذيب (٩/ ٣١).

(٥) انظر مصدر هذه الأقوال: تهذيب التهذيب (٤/ ٦٣، ٦٤).

(٦) البخاري (كتاب المغازي ــ باب غزوة الحديبية ــ ٣/ ٤٢).

عن جابر: «**أنهم كانوا خمس عشرة مائة الذين بايعوا النبي ﷺ يوم الحديبية**».

وفي النسائي[١] من هذا الطريق، عن سعيد، عن أبي سعيد الخدري «**أنَّ النبي ﷺ اسْتَعْمَلَ رَجُلاً عَلَى خَيْبَرَ فَجَاءَ بتمر جَنِيْب**»[٢] الحديث.

وفيه من هذا الطريق عن [سعيد][٣] عن ابن عمر.

وحديث: «**لا يَنْظُرُ الله إلى امرأةٍ لا تَشْكُرُ لِزَوْجِهَا وَهِيَ لا تَسْتَغْنِي عَنْه**»[٤].

وحديث: «**أنه ﷺ دَخَلَ عَلَى جُوَيْرِيَة**[٥] **يَوْمَ الجُمُعَة وَهِيَ صَائِمَة**[٦]» الحديث.

---

(١) النسائي (كتاب البيوع ـ باب بيع التمر بالتمر متفاضلاً ـ ٧/ ٢٧١)، والحديث أخرجه البخاري أيضاً (كتاب البيوع ـ باب إذا أراد بيع تمر بتمر خير منه ـ ٢/ ٢٤)، ومسلم (كتاب المساقاة ـ باب بيع ـ الطعام مثلاً بمثل ـ ٣/ ١٢١٥).

(٢) الجنيب: نوع جيد معروف من أنواع التمر. النهاية (١/ ٣٠٤).

(٣) من (د).

(٤) أخرجه النسائي في السنن الكبرى ـ كتاب عشرة النساء ـ (٤٦/ ١).
انظر: تحفة الأشراف (٦/ ٣٠٠).

(٥) من التحفة للمزي (٤/ ٣٠٠)، وفي النسخ: جويرة وهو تصحيف.

(٦) النسائي (السنن الكبرى كتاب الصيام ـ ٥٤/ ١).
انظر: تحفة الأشراف (٦/ ٣٠٠).

## القول السابع:

أنَّ أصحها ما رواه محمد بن سيرين، عن عبيدة بن عمرو السلماني عن علي بن أبي طالب رضي الله تعالى عنه، وعليه ابن المديني، والفلاس[1] وسليمان[2] بن حرب[3].

إلا أنَّ سليمان قال: «أجودها أيوب السختياني عن ابن سيرين، [وابن][4] المديني: عبد الله بن عون[5]، عن ابن سيرين»

---

(١) أبو حفص عمرو بن علي بن بحر الباهلي البصري الصيرفي الفلاَّس، الإمام المجود الناقد.

وقال النسائي: «ثقة حافظ، صاحب حديث»، توفي سنة (٢٤٩ هـ).

سير أعلام النبلاء (١١/ ٤٧٠)، والجرح والتعديل (٦/ ٢٤٩)، وتاريخ بغداد (١٢/ ٢٠٧)، وتذكرة الحفاظ (٢/ ٤٨٧)، وتهذيب التهذيب (٨/ ٨٠).

(٢) وكذا في (ب)، (ع)، وفي (م): وسلمان، وهو أبو أيوب سليمان بن حرب بن بجيل، الأزدي الواشحي ـ بمعجمة ثم مهملة ـ البصري القاضي بمكة، ثقة إمام حافظ، توفي سنة (٢٢٤ هـ).

تقريب التهذيب (ص ١٣٣)، والطبقات الكبرى (٧/ ٣٠٠)، والجرح والتعديل (٤/ ١٠٨)، والمعجم المشتمل (ص ١٣٣)، وسير أعلام النبلاء (١٠/ ٣٣٠)، وتهذيب التهذيب (٤/ ١٧٨).

(٣) الاقتراح (ص ١٦٠، ص١٦١)، وشرح التبصرة والتذكرة (١/ ٢٧)، وفتح المغيث (ص ١٩)، وخلاصة الفكر (ص ٦٦)، وتوضيح الأفكار (١/ ٣٢).

(٤) من (د).

(٥) وفي (م): عوف.

حكاه ابن الصلاح[١] .

قال: ابن سيرين: «ما رأيت رجلاً أشد توقيًا من عبيدة»[٢] .

وقال العجلي[٣]: «كان ابن سيرين من أروى الناس، عن عبيدة»[٤].

وقال يعلى بن منصور: سألت إسماعيل بن علية[٥] ، عن حفاظ البصرة[٦] ، فذكر أيوب، وابن عون، وسليمان التيمي، وهشام الدستوائي، وسليمان بن المغيرة[٧] » .

---

(١) مقدمة ابن الصلاح (ص ٨٤).

(٢) انظر: تهذيب التهذيب (٧/ ٨٤).

(٣) أبو الحسن أحمد بن عبد الله بن صالح العجلي الكوفي نزيل طرابلس المغرب، الإمام الحافظ، توفي سنة (٢٦١ هـ).
تذكرة الحفاظ (٢/ ٥٦٠)، وتاريخ بغداد (٧/ ٢١٤)، والوافي بالوفيات للصفدي (٧/ ٧٩)، وشذرات الذهب (٢/ ١٤١).

(٤) انظر: تهذيب التهذيب (٧/ ٨٤).

(٥) أبو بشر إسماعيل بن إبراهيم بن مقسم، الأسدي مولاهم البصري المعروف بـ: ابن علية، ثقة حافظ، توفي سنة (١٩٣ هـ).
تقريب التهذيب (ص ٣٢)، والطبقات الكبرى (٧/ ٣٢٥)، والجرح والتعديل (٢/ ١٥٣)، وتاريخ بغداد (٦/ ٢٢٩)، وطبقات الحنابلة لابن أبي يعلى (١/ ٩٩)، وتهذيب التهذيب (١/ ٢٧٥).

(٦) انظر: تهذيب التهذيب (٤/ ٢٠٢)، (١١/ ٤٤).

(٧) أبو سعيد سليمان بن المغيرة، القيسي مولاهم البصري، الإمام الحافظ الثبت، توفي سنة (١٥٦ هـ).

=

وقال ابن معين: «أيوب أثبت من ابن عون[1]».

وفي الكتب الخمسة بهذه الترجمة ستة أحاديث وأثران موقوفان!!

منها من رواية ابن عون[2]، وأيوب حديث: «الخَوَارِجِ فِيهِمْ رَجُلٌ مُخْدَجُ اليَدِ» الحديث. أخرجه مسلم[3].

ومن رواية ابن عون وحده حديث: «شَكَتْ فَاطِمَةُ [مَجْلَ][4] يَدَيْهَا مِنَ الطَّحْنِ» [الحديث][5].

---

= تذكرة الحفاظ (١/ ٢٢٠)، والطبقات الكبرى (٧/ ٢٨٠)، وطبقات خليفة (ص ٢٢٢)، وتاريخه (ص ٤٤٥)، والجرح والتعديل (٤/ ١٤٤)، وتهذيب التهذيب (٤/ ٢٢٠).

(١) وفي (م): ابن عوف وهو تصحيف، ولم أقف على هذا الكلام من قول ابن معين بل من كلام ابن أبي خيثمة، قال: «ثقة، هو أثبت من ابن عون».
انظر: تهذيب التهذيب (١/ ٣٩٨).

(٢) وفي (م): ابن عوف.

(٣) مسلم (كتاب الزكاة ــ باب التحريض على قتل الخوارج ـ ٢/ ٧٤٧).
ومخدج اليد: أي ناقصها انظر: النهاية (٢/ ١٣).

(٤) من الأصل، وفي النسخ: حل، وهو تحريف.
و(المجل) من مجلت يده تمجل: إذا ثخن جلدها وتعجَّر، وظهر فيها ما يشبه البثر، وتنفطت، وتكوّن بين الجلد واللحم ماء، من العمل بالأشياء الصلبة الثخينة.
مجمل اللغة (٣/ ٨٢٣)، والمخصص (١/ السفر الثاني/ ١١)، والنهاية (٤/ ٣٠٠).

(٥) من (د).

أخرجه الترمذي، والنسائي[1]، والباقي من رواية غيرهما[2] .

## القول الثامن:

أنَّ أصحها سليمان بن مِهْران الأعمش[3] عن إبراهيم بن يزيد النخعي عن علقمة بن قيس[4] عن ابن مسعود، وعليه ابن معين فيما

(١) الترمذي (كتاب الدعوات ـ باب ما جاء في التسبيح والتكبير والتحميد عند المنام ـ ٥/ ٤٧٧)، وقال: حديث حسن غريب من حديث ابن عون، والنسائي (في الكبرى ـ كتاب عشرة النساء / ٦٥ ). انظر: تحفة الأشراف (٧/ ٤٣١).

(٢) انظر: تحفة الأشراف (٧/ ٤٢٩ - ٤٣٢).

(٣) أبو محمد سليمان بن مهران ـ بكسر الميم ـ الكاهلي الكوفي الأعمش، أحد الأئمة الثقات عداده في صغار التابعين، ما نقموا عليه إلا التدليس، وربما دلس عن ضعيف ولا يدري به فمتى قال: حدثنا، فلا كلام ومتى قال: عن، تطرق إليه احتمال التدليس إلا في شيوخ له أكثر عنهم كالنخعي، وأبي صالح السمان وأبي وائل، وعده ابن حجر في الطبقة الثانية من المدلسين وفي النكت عدّه في الثالثة، توفي سنة (١٤٨ هـ).
ميزان الاعتدال (٢/ ٢٢٤)، والطبقات الكبرى (٦/ ٣٤٢)، والجرح والتعديل (٤/ ١٤٦)، وتذكرة الحفاظ (١/ ١٥٤)، وتهذيب التهذيب (٤/ ٢٢٢)، وطبقات المدلسين لابن حجر (ص ٧)، والمدلسون لحماد الأنصاري (ص ٦٧)ـــ من مجلة الجامعة الإسلامية، ونكت ابن حجر (٢/ ٦٤٠).

(٤) أبو شبل علقمة بن قيس بن عبد الله النخعي الكوفي، ثقة، ثبت، فقيه عابد، توفي بعد الستين وقيل: بعد السبعين.
تقريب التهذيب (ص ٢٤٣)، وطبقات ابن سعد (٦/ ٨٦)، والمعرفة والتاريخ (٢/ ٥٥٢)، وتاريخ بغداد (١٢/ ٢٩٦)، وتذكرة الحفاظ (١/ ٤٥)، وتهذيب التهذيب (٧/ ٢٧٦).

رواه الحاكم[1] وفي الكتب الستة بهذه الترجمة أكثر من عشرين حديثًا[2] .

## القول التاسع:

قال ابن معين: «عبد الرحمان بن القاسم[3] عن أبيه عن عائشة ليس إسناد أثبت من هذا»، أسنده الخطيب في الكفاية[4] .

قال الحافظ ابن حجر: «فعلى هذا لابن معين قولان»[5] .

قلت: بل الحمل على إضمار (من) أولى، وأنَّ المراد بقولهم

---

(١) انظر: معرفة علوم الحديث للحاكم (ص ٥٤)، ومقدمة ابن الصلاح (ص ٨٤)، وشرح التبصرة والتذكرة (١/ ٢٩)، واختصار علوم الحديث (ص ٢٢).

(٢) انظر: تحفة الأشراف (٧/ ٩٦ - ١٠٥).

(٣) أبو محمد عبد الرحمن بن القاسم بن محمد بن أبي بكر الصديق التيمي المدني، من سادات أهل المدينة فقهًا وعلمًا وديانةً وفضلاً وحفظًا، توفي سنة (٣١ هـ).
تهذيب التهذيب (٦/ ٢٥٤)، وطبقات خليفة (ص ٢٦٨)، والتاريخ الصغير للبخاري (ص ١٤٣)، والجرح والتعديل (٥/ ٢٧٨)، وتذكرة الحفاظ (١/ ١٢٦)، وتهذيب التهذيب (٦/ ٢٥٤).

(٤) الكفاية (ص ٥٦٣).

(٥) لا يوجد هذا النص لابن حجر في النكت المطبوعة، وإنما ذكر القولين عن ابن معين. انظر: النكت (١/ ٢٥٠، ٢٥٢).

أصح الأسانيد كذا أنه من جملة أصحها، فيكون كل ما قيل فيه ذلك من الموصوف بالأصحية والجميع متساوية أو متقاربة بحيث لا يكون [بينها][(١)] كبير تفاوت، وهذه الترجمة بها في الكتب الستة عدد [كثير][(٢)]، وحكاية هذا القول من زيادتي.

## القول العاشر:

قال سليمان بن داود الشاذكوني[(٣)]: «أصح الأسانيد[(٤)]: يحيى بن

---

(١) من (د)، وفي (ب): عنها، وفي (م)، (ع): بينهما.

(٢) من (ب)، (د)، (ع)، وقد سقطت من (م).
انظر: تحفة الأشراف (١٢/ ٢٦٤ - ٢٧٩).

(٣) أبو أيوب سليمان بن داود المنقري الشاذكوني ـ كان أبوه يتجر ويبيع المضرّبات الكبار التي تسمى باليمن شاذكونة فنسب إليها ـ البصري الحافظ، كذبه ابن معين وصالح جزرة، والإمام أحمد وغيرهم من الحفاظ.
وقال أبو حاتم: متروك. توفي سنة (٢٣٤ هـ).
لسان الميزان (٣/ ٨٤)، والجرح والتعديل (٤/ ١١٤)، وتاريخ بغداد (٩/ ٤٠)، والمغني للذهبي (١/ ٢٧٩)، وتذكرة الحفاظ (٢/ ٤٨٨)، وتنزيه الشريعة (١/ ٦٤).
(فائدة): الشاذكونة: بفتح الذال المعجمة أو المهملة، وضم الكاف هي: ثياب غلاظ.
انظر: تاج العروس (٩/ ٢٥٢).

(٤) وفي (ب): سليمان بن داود أن ذكر في أصح الأسانيد.

أبي كثير[١] عن أبي سلمة[٢] عن أبي هريرة»، حكاه الحاكم[٣]، وبها في الكتب الستة العدد الكثير[٤].

## القول الحادي عشر:

قال خلف بن هشام البزار[٥]: «سألت أحمد بن حنبل: أي

---

(١) أبو نصر يحيى بن أبي كثير ـ واسم أبي كثير صالح بن المتوكل ـ الطائي مولاهم اليمامي من صغار التابعين، ثقة، ثبت، لكنه يدلس ويرسل كثيرًا، ويقال: لم يصح له سماع من صحابي، ووصفه النسائي بالتدليس، وعده ابن حجر في الطبقة الثانية من المدلسين، توفي سنة (١٣٢ هـ).
تقريب التهذيب (ص ٣٧٨)، وطبقات المدلسين له (ص ٨)، وتذكرة الحفاظ (١/ ١٢٨)، وتهذيب التهذيب (١١/ ٢٦٨)، والمدلسون للأنصاري (العدد ٥/ السنة الأولى / ص ١٠١)، ولاسم أبي كثير انظر: تحفة الأشراف (١١/ ٦٤).

(٢) أبو سلمة بن عبد الرحمن بن عوف الزهري المدني، قيل: اسمه عبد الله وقيل: إسماعيل، ثقة مكثر، كان من كبار أئمة التابعين، توفي سنة (٩٤ هـ).
التقريب (ص ٤٠٩)، وتذكرة الحفاظ (١/ ٦٣)، وتهذيب التهذيب (١٢/ ١٥).

(٣) في معرفة علوم الحديث (ص ٥٤)، والخطيب في كفايته (ص ٥٦٤).

(٤) انظر: تحفة الأشراف (١١/ ٦٣ - ٨٢).

(٥) أبو محمد خلف بن هشام بن ثعلب البغدادي البزار المقريء، الإمام الحافظ الحجة المقري، وله اختيار في الحروف صحيح ثابت ليس بشاذ، توفي سنة (٢٢٩ هـ).
سير أعلام النبلاء (١٠/ ٥٧٦)، وطبقات ابن سعد (٧/ ٣٤٨)، وتاريخ بغداد (٨/ ٣٢٢)، والمعجم المشتمل (ص ١١٥)، ومعرفة القراء للذهبي (١/ ١٧١)، وتهذيب التهذيب (٣/ ١٥٦).

الأسانيد أثبت»؟ قال: «أيوب عن نافع عن ابن عمر»[١] .

فإن كان من رواية حماد بن زيد[٢] عن أيوب فيالك[٣] .

قال الحافظ ابن حجر: «[فلأحمد][٤] قولان».

قلت: والجواب كما تقدم، وبها في الكتب الستة عدد كثير[٥] .

## القول الثاني عشر:

قال ابن المبارك[٦] / ، والعجلي: «أرجح الأسانيد وأحسنها: (ق ١٣/ ب)

---

(١) وقد تقدم قول إسحاق بن راهوية في بيان جلالة هذا السند .

(٢) أبو إسماعيل حماد بن زيد بن درهم الأزدي الجهضمي البصري، ثقة ثبت فقيه، توفي سنة (١٧٩ هـ)، وقيل غير ذلك.
تقريب التهذيب (ص ٨٢)، وطبقات ابن سعد (٧/ ٢٨٦)، وتاريخ خليفة (ص ٣٢١)، وحلية الأولياء (٦/ ٢٥٧)، وتذكرة الحفاظ (١/ ٢٢٨)، وتهذيب التهذيب (٣/ ٩).

(٣) وفي (ب)، (ع): فبالك، وهو تصحيف.

(٤) من (ع).

(٥) انظر: تحفة الأشراف (٦/ ٦٠ - ٨٢).

(٦) أبو عبد الرحمن عبد الله بن المبارك بن واضح الحنظلي مولاهم المروزي، فخر المجاهدين، الإمام الحافظ العلامة، قدوة الزاهدين، توفي سنة (١٨١ هـ).
تذكرة الحفاظ (١/ ٢٧٤)، وتاريخ خليفة (ص ١٤٦)، والجرح والتعديل (٥/ ١٧٩)، وحلية الأولياء (٨/ ١٦٢)، وتاريخ بغداد (١٠/ ١٥٢)، وتهذيب التهذيب (٥/ ٣٨٢).

سفيان الثوري، عن منصور، عن إبراهيم، عن علقمة، عن ابن مسعود» وكذا رجحه النسائي كما تقدم[1]، وليس في الكتب [الستة][2] [بها][3] سوى حديث واحد في «لعن الواشمات»[4] وفيها[5]

---

(١) انظر (ص ٤٣٨).

(٢) من(د).

(٣) من (د)، (ع).

(٤) أخرجه البخاري (كتاب اللباس ــ باب المستوشمة ــ ٤/ ٤٤)، ومسلم (كتاب اللباس ــ باب تحريم فعل الواصلة والمستوصلة ــ ٣/ ١٦٧٨)، وأبو داود (كتاب الترجل ــ باب صلة الشعر ــ ٤/ ٣٩٦)، والترمذي (الأدب ــ باب ما جاء في الواصلة والمستوصلة ــ ٥/ ١٠٤)، وقال: «حسن صحيح، والنسائي (كتاب الزينة ــ باب المتنمصات ــ ٨/ ١٤٦)، وابن ماجة (كتاب النكاح ــ باب الواصلة والواشمة ــ ١/ ٦٤٠).

كلهم من طريق سفيان عن منصور عن إبراهيم عن علقمة عن عبد الله إلا أنَّ أبا داود رواه من طريق جرير عن منصور به، ولفظ الحديث عند البخاري عن عبد الله ابن مسعود ﵁ قال: **«لَعَنَ الله الواشمَات والمُسْتَوشِمَات والمُتَنَمِّصَات والمُتَفَلِّجَات للحُسن، المُغَيِّرَاتِ خَلْقَ الله، مالي لا أَلعنُ مَنْ لَعَن رسول الله ﷺ وهو في كتاب الله»**.

والوشم: هو الغرز والنقش، وهو ما تجعله المرأة على ذراعها بالإبرة ثم تحشوه بالنؤور ــ على وزن صبور ــ وهو حجر كالأثمد.

والنمص: في الأصل هو النتف، ومعنى النامصة: هي التي تنتف الشعر من وجهها، والمتنمصة: التي تأمر من يفعل بها ذلك.

مجمل اللغة (٤/ ٨٨٦، ٩٢٦)، والمخصص (٤/ ٥٧)، والنهاية (٥/ ١١٩)، والفائق (٤/ ٢٦، ٢٧).

(٥) انظر: تحفة الأشراف (٧/ ١٠٩، ١١٠).

من ترجمة منصور فما فوقه بدون سفيان الثوري أحاديث يسيرة دون العشرة.

## القول الثالث عشر:

قال أبو حاتم الرازي: «يحيى بن سعيد القطان عن عبيد الله بن عمر[1] عن نافع عن ابن عمر كأنها الدنانير، كأنك تسمعها من رسول الله ﷺ[2] »، وبها في الكتب الستة العدد الكثير[3] .

## القول الرابع عشر:

قال ابن معين[4]: «أرجحها يحيى بن سعيد عن عبيد الله بن عمر عن ابن القاسم عن عائشة»، وفي الكتب الستة بها حديثان؛ حديث «العُسَيْلَة»[5]. أخرجه البخاري والنسائي، وحديث

---

(١) أبو عثمان عبيد الله بن عمر بن حفص بن عاصم بن أمير المؤمنين عمر بن الخطاب، أحد الفقهاء السبعة، الإمام الحافظ الثبت، العدوي، المدني، مات سنة (١٤٧ هـ).

تذكرة الحفاظ (١/ ١٦٠)، والتقريب (ص ٢٢٦)، وتهذيب التهذيب (٧/ ٣٨).

(٢) انظر: محاسن الاصطلاح (ص ٨٧)، والتدريب (١/ ٨٢).

(٣) انظر: تحفة الأشراف (٦/ ١٧٢ - ١٨٥).

(٤) انظر: معرفة علوم الحديث للحاكم (ص ٥٥)، ومحاسن الاصطلاح (ص ٨٦)، والتبصرة والتذكرة (١/ ٣١)، وتدريب الراوي (١/ ٨١).

(٥) أخرجه البخاري (كتاب الطلاق ـ باب من أجاز طلاق الثلاث ٣/ ٢٧٠)، والنسائي (كتاب الطلاق ـ باب إحلال المطلقة ثلاثًا والنكاح الذي يحل به ـ ٦/ =

«بئسما[1] عدلتمونا بالكلب والحمار» {الحديث}[2] أخرجه البخاري وأبو داود والنسائي.

وقولي: (وقال قوم ذو فطن) يأتي شرحه مع ما بعده.

---

= ١٤٨)، والحديث أخرجه أيضًا مسلم في صحيحه (كتاب النكاح ـ باب لا تحل المطلقة ثلاثًا لمطلقها ـ ٢/ ١٠٥٧/ رقم ١١٥)، ولفظ الحديث عند البخاري عن عائشة: «**أن رجلاً طلق امرأته ثلاثًا فتزوجت فطلق، فسئل النبي ﷺ: أتحل للأول؟؟ قال: لا حتى يذوق عسيلتها كما ذاق الأول**».

والعُسيلة: تصغير (عسل) عند من يؤنثها.

والمعنى قال ابن الأثر: «شبه لذة الجماع بذوق العسل، فاستعار لها ذوقًا.. وإنما صغّره إشارة إلى القدر القليل الذي يحصل به الحل».

انظر: النهاية (٣/ ٢٣٧).

(١) وكذلك في (د).

(٢) من (د)، والحديث أخرجه البخاري (كتاب الصلاة ـ باب هل يغمز الرجل امرأته عند السجود لكي يسجد ـ ١/ ١٠٠)، وأبو داود (كتاب الصلاة ـ باب من قال المرأة لا تقطع الصلاة ـ ١/ ٤٥٧)، والنسائي (كتاب الطهارة ـ باب ترك الوضوء من مس الرجل امرأته من غير شهوة ـ ١/ ١٠٢)، ولفظ الحديث عند الأول منهم عن عائشة ﵂ قالت: «**بِئْسَمَا عَدَلْتُمُونَا بِالكَلْبِ والحمَارِ، لَقَدْ رَأَيْتُنِي وَرَسُولُ الله ﷺ يُصَلِّي وأَنَا مُضْطَجِعَةٌ بَيْنَهُ وَبَيْنَ القِبْلَةِ، فإِذَا أَرَادَ أَنْ يَسْجُدَ غَمَزَ رِجْلِي فَقَبَضْتُهُمَا**». =

٣٠- لا يَنْبَغي التَّعْميمُ في الإسنَادِ بَلْ خُصَّ بالصحبِ أوِ البلادِ

٣١- فَأَرْفَعُ الإسْنَادِ للصدِّيقِ مَا ابْنُ أَبِي خَالِدِ عن قَيْسٍ نَمَا

٣٢- وَعُمَرٌ فَابْنُ شِهَابٍ بَدِّه[1] عَنْ سَالِمٍ عن أَبِهِ عَنْ جَدِّهْ

٣٣- وأَهْلُ[2] بَيْتِ المُصْطَفَى جعْفَرُ عَنْ آبَائِهِ إنْ عَنْهُ رَاوٍ مَا وَهَنْ

٣٤- ولأَبي هُرَيْرَةَ الزُّهْرِيُّ عَنْ سَعِيْد [أو][3] أَبُو الزِّنَادِ حَيْثُ عَنْ

٣٥- عَنِ اعْرَجٍ وَقِيْلَ حَمَّادٌ بِمَا أَيُّوبُ عَنْ مُحَمَّدٍ لَهُ نَمَى

٣٦- [لِمَكةَ][4] سُفْيَانُ عَنْ عَمْرٍو وَذَا عَنْ جَابِرٍ وَلِلْمَدِينَةِ خُذَا

٣٧- ابنُ أَبِي حَكِيْمٍ عَنْ عَبِيْدَةَ الحَضْرَمِيّ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ

٣٨- وَمَارَوَى مَعْمَرُ عن هَمَّامٍ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ أَصَحُّ لِلْيَمَنْ

٣٩- لِلْشَامِ الأوزَاعِيُّ عَنْ حَسَّانَا عَنِ الصِّحَابِ فَائِقٌ اتْقَانَا

٤٠- وَغَيْرُ هَذَا مِنْ تَرَاجِمٍ تُعَدْ ضَمَّنْتُها شَرْحِيَ عَنْهَا لا تُعَد

هذه الأبيات كلها من زيادتي إلا المصراع الأول .

قال[5] الحاكم[6] ــ بعد حكاية الأقوال في أصح الأسانيد ــ:

---

(١) وفي (س) : بدئه.

(٢) وفي (س): وأهلِ.

(٣) من (ع)، (د)، (ش).

(٤) من (د) وفي بقية النسخ: بمكة ــ بالباء ــ .

(٥) وفي (ب): وقال.

(٦) انظر: معرفه علوم الحديث ص ٥٤، ص ٥٥، وقد نقل المؤلف كلام الحاكم مع شيء من التصرف.

«ذكر كل واحد منهم[١] ما أدى إليه اجتهاده في ذلك، ولكل صحابي رواة من التابعين، ولهم أتباع وأكثرهم ثقات، فلا يمكن أن يقطع بالحكم في أصح الأسانيد لصحابي واحد بل ينبغي تخصيص القول في أصح الأسانيد بصحابي أو بلد مخصوص بأن يقال: أصح إسناد فلان أو الفلانيين كذا ولا يعمم[٢] .

قال: فأصح أسانيد أبي بكر الصديق: إسماعيل بن أبي خالد[٣] عن قيس بن أبي حازم عنه، وبها في مسند أحمد والسنن الأربعة حديث واحد[٤] في ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا عَلَيْكُمْ أَنفُسَكُمْ﴾ [المائدة: ١٠٥] ولم أقف له على ثان إلى الآن في شيء من كتب الحديث.

---

(١) وفي (م)، (ع) بعد كلمة (منهم) زيادة: ضمهم.

(٢) هذا التقييد الذي قال به الحاكم قال به كل من ابن الصلاح والعراقي وابن كثير والسخاوي، وزاد السخاوي بيان العلة من عدم التعميم فقال: «... لأنه حصر في باب واسع جداً شديد الانتشار، والحاكم فيه على خطر من الخطأ والانتقاض والتقييد بالصحابي أو بالبلد أقل انتشاراً أو أقرب إلى حصر».
انظر: مقدمة ابن الصلاح (ص ٨٤)، والتبصرة والتذكرة (١/ ٣٠)، وفتح المغيث (ص ٢١).

(٣) (ع) أبو عبد الله إسماعيل بن أبي خالد الأحمسي مولاهم البجلي، ثقة ثبت حافظ، توفي سنة (١٤٦هـ).
التقريب ص ٣٣، وطبقات ابن سعد (٦/ ٣٤٤)، وتذكرة الحفاظ (١/ ١٥٣)، وتهذيب التهذيب (١/ ٩١).

(٤) أخرجه أحمد في المسند (١/ ٢)، وأبو داود (كتاب الملاحم ـ باب الأمر والنهي ـ ٤/ ٥٠٩)، والترمذي (كتاب الفتن ـ باب ما جاء في نزول العذاب ـ ٤/ ٤٦٧)، =

«وأصح أسانيد عمر بن الخطاب: الزهري عن سالم عن أبيه عن جده»[١] ، وبها في الكتب الستة أحاديث[٢] .

وقال [ابن حزم][٣] : «أصح طريق تروى في الدنيا عن عمر: الزهري، عن السائب بن يزيد[٤] عنه»، وليس في الكتب الستة بها [شيء][٥] سوى أثر موقوف في الطلاء[٦] . أخرجه النسائي[٧] .

---

= وقال: حديث صحيح، والنسائي في (الكبرى/ كتاب التفسير ــ ٥/ ٣٠٣، كما في تحفة الأشراف)، وابن ماجه (كتاب الفتن ــ باب الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر ــ ٢/ ١٣٢٧) .

(١) اكتفى السيوطي رحمه الله بذكر مثالين مما ذكره الحاكم، وإلا فإنه ذكر ثلاثة عشر سندًا مما يقال عنه: إنه من أصح الأسانيد.

(٢) تقدم الكلام على هذا السند في (ص ٤٢٩).

(٣) من (د)، وفي بقية النسخ: ابن حزام.

(٤) (ع) السائب بن يزيد بن سعيد الكندي، وقيل غير ذلك في نسبه، يعرف بـ:ابن أخت النمر صحابي صغير، وله أحاديث قليلة، وهو آخر من مات بالمدينة من الصحابة.
التقريب (ص ١١٦)، والمعرفة والتاريخ (١/ ٣٥٨)، والاستيعاب (٢/ ١٠٥)، وأسد الغابة (٢/ ٣٢١).

(٥) من (د)، وقد سقطت من بقية النسخ.

(٦) وفي (ب): في الطلاق وهو تصحيف.

(٧) أخرجه في سننه (كتاب الأشربة ــ باب الأخبار التي اعتل بها من أباح الشراب ــ ٨/ ٣٢٦)، وفي الكبرى أيضاً (كتاب الوليمة ــ ٣/ ١٢٧ ــ انظر: تحفة الأشراف ــ ٨/ ٢٢).

قال الحاكم[١] : «وأصح أسانيد أهل البيت جعفر بن محمد بن علي بن الحسين بن علي[٢] عن أبيه[٣]، عن جده، عن علي[٤] ﷺ إذا كان الراوي عن جعفر ثقة[٥]» هذه عبارته، ووافقه من نقلها[٦] وفيها نظر!! فإنَّ الضمير في (جده) إن عاد إلى جعفر/ فجده علي لم يسمع من علي بن أبي طالب (ﷺ)[٧] أو إلى (محمد) فهو لم يسمع من

(ق ١٤/أ)

(١) انظر: معرفة علوم الحديث (ص ٥٥).

(٢) (بخ م ٤) أبو عبد الله جعفر بن محمد بن علي بن الحسين بن علي بن أبي طالب الهاشمي، المعروف بالصادق، صدوق فقيه إمام، مات سنة (١٤٨هـ).
التقريب (ص ٥٦)، والجرح والتعديل (٢/ ٤٨٧)، وتذكر الحفاظ (١/ ١٦٦)، وتهذيب التهذيب (٢/ ١٠٣).

(٣) (ع) أبو جعفر الباقر محمد بن علي بن الحسين بن علي بن أبي طالب، ذكره النسائي في فقهاء أهل المدينة من التابعين.
وقال ابن سعد: كان ثقة كثير الحديث، وليس يروي عنه من يحتج به، توفي سنة (١١٨هـ).
تهذيب التهذيب (٩/ ٣٥٠)، وطبقات ابن سعد (٥/ ٣٢٠)، وطبقات الفقهاء للشيرازي (ص ٦٤)، وتذكر الحفاظ (١/ ١١٧)، وسير النبلاء (٤/ ٤٠١).

(٤) سقطت من (ب).

(٥) أي إلا عن القول في البيعة (الأعظمي ــ حاشية فتح المغيث ١/ ١٤).

(٦) كالبلقيني، والعراقي.
انظر: محاسن الاصطلاح (ص ٨٦)، والتبصرة (١/ ٣١).

(٧) سقطت من (د).

الحسين، وحكى الترمذي في [الدعوات][١] عن سليمان بن داود الهاشمي[٢] أنه قال في رواية الأعرج[٣] عن عبيد الله بن أبي رافع[٤] عن علي: «هذا الإسناد مثل الزهري، عن سالم عن أبيه[٥]»، وتقدم[٦] كلام أحمد في أصح إسناد عنه بالكوفة.

ثم قال الحاكم: وأصح أسانيد أبي هريرة: الزهري عن سعيد بن المسيب عنه، وروي قبل[٧] عن البخاري: أبو الزناد[٨] عن الأعرج

---

(١) وكذا في (ب)، وقد سقطت من (م).

(٢) (عخ ٤) أبو أيوب سليمان بن داود بن علي البغدادي الهاشمي، الفقيه، ثقة جليل، قال أحمد بن حنبل: يصلح للخلافة، توفي سنة (٢١٩ هـ).
التقريب ص ١٣٣، وتاريخ بغداد (٩/ ٣١)، وتهذيب التهذيب (٤/ ١٨٧).

(٣) (ع) أبو داود عبد الرحمن بن هرمز الأعرج، المدني، ثقة، ثبت عالم، توفي سنة (١١٧هـ).
التقريب ص ٢١١، وطبقات ابن سعد (٥/ ٢٨٣)، والجرح والتعديل (٥/ ٢٩٧)، وتذكرة الحفاظ (١/ ٢٩٧)، وتهذيب التهذيب (٦/ ٢٩٠).

(٤) (ع) عبيد الله بن أبي رافع المدني مولى رسول الله ﷺ كان كاتب علي وهو ثقة من الثالثة، ولم أقف على سنة وفاته.
التقريب (ص ٢٢٤)، والثقات (٥/ ٦٨)، وتاريخ بغداد (١٠/ ٣٠٤)، وتهذيب التهذيب (٧/ ١٠).

(٥) انظر جامع الترمذي (كتاب الدعوات ــ باب رقم ٣٢ منه ــ ٥/ ٤٨٨).

(٦) انظر ص ٤١٥.

(٧) يعني الحاكم في معرفة علوم الحديث (ص ٨٣).

(٨) (ع) هو أبو عبد الرحمن عبد الله بن ذكوان القرشي المدني المعروف بأبي الزناد، ثقة فقيه، مات سنة (١٣٠هـ) وقيل بعدها.
التقريب (ص ١٧٢)، والجرح والتعديل (٥/ ٤٩)، وسير النبلاء (٥/ ٤٤٥)، =

(عنه، وروى الهروي[1] في ذم الكلام[2] بسنده عن البخاري قال: «أبو الزناد عن الأعرج[3]) عن أبي هريرة (ديباج خسرواني)[4] ».

وحكى غيره عن ابن المديني: من أصح الأسانيد: «حماد بن زيد عن أيوب عن محمد بن سيرين عن أبي هريرة»، وفي الكتب الستة بالتراجم الثلاثة العدد الكثير[5] .

قال الحاكم: «وأصح أسانيد ابن عمر: مالك عن نافع عنه».

---

= وتهذيب التهذيب (٥/ ٢٠٣).

(١) أبو إسماعيل عبد الله بن محمد بن علي الهروي الأنصاري كان يدعى شيخ الإسلام وكان إمام أهل السنة بهَراة ــ بالفتح ــ: مدينة من أمهات مدن خراسان، ويسمى خطيب العجم وكان شديداً على الأشعرية، توفي سنة (٤٨١هـ).
طبقات الحنابلة (٢/ ٢٤٧)، وتذكرة الحفاظ (٣/ ١١٨٣)، وطبقات المفسرين (١/ ٢٤٩)، ومعجم البلدان (٥/ ٣٩٦).

(٢) انظر ذم الكلام للهروي (ق ٥/ أ).

(٣) سقطت العبارة بكاملها من (ب).

(٤) وفي (م)، (ب)، (د): حرواني وهو تحريف.
وفي تاج العروس، والخسرواني: نوع من الثياب المصنوعة من الديباج تنسب إلى خسروشاه أو خسرو بن أنو شروان أحد ملوك العجم.
أساس البلاغة (ص ١١٠)، وتاج العروس (٣/ ١٧٦)، وتكملة المعاجم العربية (٤/ ٩٣، ٩٤).

(٥) انظر تحفة الأشراف (١١/ ٥٠ - ٧١).

وأصح أسانيد عائشة عبيد الله بن عمر [عن][١] القاسم عنها.

قال ابن معين: «هذه ترجمة مشبكة بالذهب»[٢]، وبها في الكتب الستة ثمانية[٣] أحاديث[٤].

قال: ومن أصح الأسانيد: الزهري عن عروة[٥] عنها[٦].

(قلت): هذا تصريح لما[٧] قدمته من أنَّ كلامهم على إضمار (من).

---

(١) من معرفة علوم الحديث (ص ٥٥)، وفي النسخ: (ابن القاسم).

(٢) انظر: معرفة علوم الحديث للحاكم (ص ٥٥).

(٣) وفي (ب): ثابتة.

(٤) انظر: تحفة الأشراف (١٢/ ٢٨٠ - ٢٨٣)، فقد ذكرها، وتقدم (ص ٤٣٩، ص ٤٤٠) ذكر اثنين من الأحاديث الثمانية المشار إليها، وهما من رواية يحيى بن سعيد القطان عن عبيد الله به.

(٥) (ع) أبو عبد الله عروة بن الزبير بن العوام بن خويلد القرشي الأسدي المدني، ابن عمة النبي ﷺ صفية، الإمام عالم المدينة، الفقيه، أحد الفقهاء السبعة، توفي سنة (٩٣ هـ)، وقيل غير ذلك.
سير النبلاء (٤/ ٤٢١)، وطبقات ابن سعد (٥/ ١٧٨)، وتهذيب التهذيب (٧/ ١٨٠)، وانظر سيرته بتوسع في مقدمة كتاب مغازي رسول الله ﷺ لعروة ـ جمع الأعظمي (ص ٣٠ - ٥٩).

(٦) وفي الكتب الستة بهذه الترجمة عدد كبير جداً.
انظر: تحفة الأشراف (١٢/ ٢٦ - ١١٨).

(٧) وفي (ب): بما قدمته.

قال: «وأصح أسانيد ابن مسعود: الثوري[1] عن منصور عن إبراهيم عن علقمة[2] عنه[3]».

وأصح أسانيد أنس بن مالك: [مالك][4] عن الزهري عنه[5].

قال الحافظ ابن حجر في نكته: «وهذا مما ينازع فيه!! فإنَّ قتادة وثابتاً[6] البناني [أعرف][7] بحديث أنس من الزهري ولهما من

---

(١) (ع) أبو عبد الله سفيان بن سعيد بن مسروق الثوري الكوفي، ثقة حافظ، فقيه، عابد، إمام، حجة . . . وكان ربما دلس. قلت: وتدليسه لا يضر لإمامته وقلة تدليسه. مات سنة (١٦١ هـ).
التقريب (ص ١٢٨)، وتقدمة الجرح والتعديل (١/ ٥٥ - ١٢٦)، وتذكرة الحفاظ (١/ ٢٠٣)، وتعريف أهل التقديس (ص ٢٣).

(٢) الثوري هو سفيان، ومنصور بن المعتمر، وإبراهيم: ابن يزيد النخعي وعلقمة: هو ابن وقاص الليثي.

(٣) تقدم (ص ٤١٨، ص ٤٣٨) كلام النسائي عن هذا السند وكونه من أحسن الأسانيد، وانظر لمعرفة المرويات بهذا السند في الكتب الستة تحفة الأشراف (٧/١٠٨، ١٠٩)

(٤) من التدريب (١/ ٨٤).

(٥) وذكر المزي بأن المرويات في الكتب الستة بهذا السند تسعة وتسعون حديثًا.
انظر: تحفة الأشراف (١/ ٣٧٥ - ٤٠١).

(٦) (ع) أبو محمد ثابت بن أسلم البُناني ـ بضم الموحدة ونونين مخففتين ـ البصري ثقة عابد، مات سنة بضع وعشرين ومائة.
التقريب (ص ٥٠)، والجرح والتعديل (٢/ ٤٤٩)، وتذكرة الحفاظ (١/ ١٢٥)، وتهذيب التهذيب (٢/ ٢).

(٧) من (د)، وفي بقية النسخ: أعرب، وفي النكت (١/ ٢٥٩): أقعد وأسعد.

[الرواة][١] جماعةٌ: فأثبت أصحاب ثابت: حماد بن زيد، وقيل: حماد بن سلمة[٢] وأثبت أصحاب قتادة: شعبة، وقيل: هشام الدستوائي[٣].

وقال البزار[٤]: «رواية علي بن الحسين بن علي، عن سعيد بن المسيب، عن سعد بن أبي وقاص أصح إسناد[٥] يروى عن سعد»، وليس في الكتب الستة بهذه الترجمة شيء.

---

(١) من (د)، وفي بقية النسخ: الرواية.

(٢) (خت م ٤) أبو سلمة حماد بن سلمة بن دينار البصري، ثقة عابد، أثبت الناس في ثابت، وتغير حفظه بآخره.
مات سنة (١٦٧ هـ).
التقريب (ص ٨٢)، والمعرفة والتاريخ (٢/ ١٩٣)، وتذكرة الحفاظ (١/ ٢٠٢)، وميزان الاعتدال (١/ ٥٩٠)، وبغية الوعاة (١/ ٥٤٨).

(٣) نكت ابن حجر (١/ ٢٥٩).

(٤) أبو بكر أحمد بن عمرو بن عبد الخالق العتكي، المعروف بـ: البزار، من أهل البصرة، كان ثقة حافظًا، صنف المسند، وتكلم على الأحاديث وبين عللها.
وقال الدارقطني: «ثقة يخطيء ويتكل على حفظه»، توفي سنة (٢٩٢ هـ).
تاريخ بغداد (٤/ ٣٣٤)، وتذكرة الحفاظ (٢/ ٦٥٣)، والوافي بالوفيات (٧/ ٢٦٨)، ولسان الميزان (١/ ٢٣٧).

(٥) وفي (د): أصح أسانيد يروي.

وقال الحافظ ابن حجر[1] في [علم الدين][2] [عيسى][3] [ابن الحضرمي[4] بن كلثوم][5] بن زياد بن ناجية بن الحارث، عن جده كلثوم، عن أبيه، عن جده ناجية[6] حديثه في المعرفة، وهو أصح

(١) لا يوجد هذا النص في النكت المطبوعة.

(٢) من (د)، وفي (ع): الرئيسي، وهو تصحيف، وفي بقية النسخ كلمة غير مقروءة.

(٣) وفي (م) كلمة غير واضحة.

(٤) عيسى بن الحضرمي المصطلقي، روى عن الزهري وعن جده كلثوم بن ناجية بن الحارث.

قال أبو حاتم: لا بأس به.

الجرح والتعديل (٦/ ٢٧٤)، ولم أقف على كتاب ترجم له صاحبه فيه غيره!!

(٥) من (د)، وقد سقطت من جميع النسخ.

(٦) هكذا أورد السيوطي هذا السند نقلاً عن ابن حجر، فعلى هذا يكون الضمير في (جده) عائداً إلى (عيسى)، وفي (أبيه) عائداً إلى (كلثوم) فيكون (أبوه) زياداً، وفي (جده) عائداً إلى كلثوم أيضاً فيكون جده (ناجية بن الحارث).

فأما (عيسى) فقد تقدمت ترجمته آنفاً، وأما (كلثوم بن زياد) فأظن أنه قد وقع في الاسم تصحيف، لأنني لم أقف على ترجمة لكلثوم بن زياد في جميع كتب الرجال التي بين يدي سوى ما ذكره ابن أبي حاتم في الجرح والتعديل (٧/ ١٦٤)، حيث ذكر راويا يسمى: أبا عمرو كلثوم بن زياد ولم يذكره بجرح ولا تعديل، والذي ظهر لي في تعيين «كلثوم» أنه كلثوم بن علقمة بن ناجية، ويسمى: كلثوم بن المصطلق وعداده في ثقات التابعين كما ذكره ابن حبان.

(وأبوه) هو علقمة بن ناجية ـ كما ذكره ابن حجر في ترجمة ابنه كلثوم ـ ولم أقف على ترجمة له!

وأما (جده) فهو: ناجية بن الحارث الخزاعي صحابي، جعله أحمد في مسنده (٤/ ٣٣٣) صاحب بدن رسول الله ﷺ.

إسناد بهذه[1] الترجمة.

قال الحاكم[2]: وأصح أسانيد المكيين: سفيان بن عيينة عن عمرو ابن دينار عن جابر بن عبد الله، وبها في الكتب الستة عدد كثير[3].

وقال أحمد بن صالح المصري[4]: «أثبت أسانيد أهل المدينة: إسماعيل بن أبي حكيم المدني[5] مولى عثمان، عن عبيدة بن سفيان الحضرمي[6]، عن أبي هريرة»: أخرجه ابن شاهين[7] في

= الجرح والتعديل (٦/ ٢٧٤، ٧/ ١٦٣، ١٦٤)، وثقات ابن حبان (٥/ ٣٣٥)، وأسد الغابة (٥/ ٢٩٥)، وتهذيب التهذيب (٨/ ٤٤٣)، والإصابة (٣/ ٥٤٢).

(١) وفي (ب)، (د): لهذه.

(٢) معرفة علوم الحديث ص ٥٥.

(٣) انظر: تحفة الأشراف (٢/ ٢٥٢ - ٢٥٨).

(٤) (خ د تم) أبو جعفر أحمد بن صالح المصري الطبري، ثقة حافظ، وقال الذهبي: الرجل حجة ثبت، لا عبره بقول من نال منه، توفي سنة (٢٤٨ هـ).
التقريب (ص ١٣)، وتذكرة الحفاظ (٢/ ٤٩٥)، والجرح والتعديل (٢/ ٥٦)، وتهذيب التهذيب (١/ ٣٩).

(٥) (م د س ق) إسماعيل بن أبي حكيم القرشي، مولاهم المدني، ثقة، مات سنة (١٣٠ هـ).
التقريب (ص ٣٣)، والثقات لابن حبان (٦/ ٣٦)، وتهذيب التهذيب (١/ ٢٨٩).

(٦) (م ع) عبيدة بن سفيان بن الحارث الحضرمي المدني، ثقة.
وقال ابن سعد: كان شيخاً قليل الحديث، من الثالثة.
التقريب (ص ٢٣٠) وطبقات ابن سعد (٥/ ٢٥٢)، وتهذيب التهذيب (٧/ ٨٣).

(٧) الحافظ الإمام أبو حفص عمر بن أحمد بن عثمان البغدادي، الواعظ المعروف بابن =

الثقات[١] وبها في الستة حديث واحد: «كُلُّ ذِي نَابٍ مِنَ السِبَاعِ فَأَكْلُهُ حَرَامٌ» أخرجه مسلم، والنسائي، وابن ماجه[٢].

قال الحاكم: وأصح أسانيد اليمانيين: معمر عن همام[٣] عن أبي هريرة.

وبها في الستة الجم الغفير[٤].

---

= شاهين ـ وشاهين أحد أجداد جده لأمه ـ محدث العراق.

قال الدارقطني: ابن شاهين يلح على الخطأ، وهو ثقة.

وقال الداودي: ثقة يشبه الشيوخ إلا أنه كان لحاناً، ولا يعرف الفقه. توفي سنة (٣٨٥ هـ).

تذكرة الحفاظ (٣/ ٩٨٧)، ولسان الميزان (٤/ ٢٨٣)، وتاريخ بغداد (١١/ ٢٦٥)، وطبقات المفسرين للداودي (٢/ ٢).

(١) الثقات (ص ٢٧)، وكمال العبارة بعد قوله: أثبت أسانيد أهل المدينة: (وإسماعيل له شأن).

(٢) أخرجه مسلم (كتاب الصيد والذبائح ـ باب تحريم أكل كل ذي ناب من السباع ـ ٣/ ١٥٣٤/ رقم ١٥)، والنسائي (كتاب الصيد ـ باب تحريم أكل السبع ـ ٧/ ٢٠٠)، وابن ماجه (كتاب الصيد ـ باب أكل كل ذي ناب من السباع ـ ٢/ ١٠٧٧).

(٣) (ع) أبو عتبة همام بن منبه بن كامل الصنعاني، أخو وهب، ثقة مات سنة (١٣٢هـ). التقريب (ص ٣٦٥)، وتاريخ ابن معين (٢/ ٦٢٥)، وطبقات فقهاء اليمن للجعدي (ص ٥٧)، وتهذيب التهذيب (١١/ ٦٧).

(٤) انظر تحفة الأشراف (١٠/ ٣٩٤ - ٤١٢).

وأثبت أسانيد الشاميين: الأوزاعي[١]، عن حسان بن عطية[٢]، عن الصحابة. وليس في الستة بهذه الترجمة شيء.

وقال الحافظ ابن حجر[٣]:

«هذا مما خولف فيه فقد رجّح بعض أئمتهم رواية سعيد بن عبد العزيز[٤]، عن ربيعة بن يزيد[٥]، عن أبي إدريس

---

(١) (ع) أبو عمرو عبد الرحمن بن عمرو بن أبي عمرو الأوزاعي الفقيه، ثقة جليل.
وقال ابن مهدي: ما كان أحد بالشام أعلم بالسنة من الأوزاعي.
مات سنة (١٥٧هـ).
التقريب(ص ٢٠٧)، وطبقات الفقهاء للشيرازي(ص ٧٦)، وتهذيب الأسماء واللغات (١/ ٢٩٨)، والبداية والنهاية (١٠/ ١١٥)، وتهذيب التهذيب (٦/ ٢٣٨).

(٢) (ع) أبو بكر حسّان بن عطية المحاربي مولاهم، الدمشقي، ثقة، عابد، مات بعد العشرين ومائة.
التقريب (ص ٦٨)، وتاريخ الفسوي (٢/ ٣٩٣)، والجرح والتعديل (٣/ ٢٣٦)، وحلية الأولياء (٦/ ٧٠)، وتهذيب التهذيب (٢/ ٢٥١)، وتهذيب تاريخ دمشق (٤/ ١٤٤).

(٣) انظر انكت ابن حجر (١/ ٢٦٠).

(٤) (بخ م ٤) أبو محمد سعيد بن عبد العزيز التنوخي، ثقة إمام، فقيه أهل الشام مع الأوزاعي وبعده، وسواه أحمد بالأوزاعي، لكنه اختلط في آخر عمره.
مات سنة (١٦٧ هـ) وقيل بعدها.
طبقات الفقهاء للشيرازي (ص ٧٦)، والتقريب (ص ١٢٤)، وتذكرة الحفاظ (١/ ٢١٩)، وميزان الاعتدال (٢/ ١٤٩)، والاغتباط (ص ٣٧٤)، ضمن الكمالية.

(٥) (ع) أبو شعيب ربيعة بن يزيد الدمشقي، الإيادي ـ بكسر الألف وفتح الياء المنقوطة =

الخولاني[١] عن أبي ذر[٢]».

وبها في الستة حديث واحد: «**يَا عِبَادِي إِنِّي حَرَّمْتُ الظلْمَ عَلَى نَفْسِي**» الحديث. أخرجه مسلم[٣].

قال الحاكم[٤]: «وأثبت أسانيد المصريين: الليث بن سعد[٥] عن

---

= باثنتين من تحت وفي آخرها الدال المهملة ـ القصير، ثقة عابد. مات سنة (١٢١هـ).
التقريب (ص ١٠٢)، وطبقات ابن سعد (٧/ ٤٦٥)، والجرح والتعديل (٣/ ٤٧٤)، وسير النبلاء (٥/ ٢٣٩)، وتهذيب التهذيب (٣/ ٢٦٤)، واللباب (١/ ٩٦).

(١) (ع) أبو إدريس عائذ الله بن عبد الله الخولاني، ولد في حياة النبي ﷺ يوم حنين وسمع من كبار الصحابة، كان عالم الشام بعد أبي الدرداء. مات سنة (٨٠ هـ).
التقريب (ص ١٦٢)، وأخبار القضاة لوكيع (٣/ ٢٠٢)، والاستيعاب (٤/ ١٦)، وأسد الغابة (٦/ ٨)، وتهذيب التهذيب (٥/ ٨٥)، وتهذيب ابن عساكر (٧/ ٢٠٦).

(٢) هو جندب بن جنادة الصحابي الجليل رضي الله عنه.

(٣) مسلم (كتاب البر والصلة والآداب ـ باب تحريم الظلم ـ ٤/ ١٩٩٤/ رقم ٥٥).

(٤) انظر معرفة علوم الحديث للحاكم (ص ٥٧).

(٥) (ع) أبو الحارث الليث بن سعد الإمام الحافظ، شيخ الديار المصرية الفهمي مولاهم الأصبهاني الأصل، المصري، إمام حجة، كثير التصانيف. توفي سنة (١٧٥ هـ).
تذكرة الحافظ (١/ ٢٢٤)، وذكر أخبار أصبهان لأبي نعيم (٢/ ١٦٨)، وتاريخ بغداد (١٣/ ٣)، وتهذيب التهذيب (٨/ ٤٥٩).

يزيد بن أبي حبيب[١] ، عن أبي الخير[٢] عن عقبة بن عامر».

وبها في الستة أحاديث[٣] .

«وأثبت أسانيد الخراسانيين: الحسين بن واقد[٤] ، عن عبد الله بن بريدة[٥] عن أبيه[٦] ».

---

(١) (ع) أبو الحارث يزيد بن أبي حبيب سويد، الأزدي المصري، فقيه مصر وشيخها ومفتيها، وقال الحافظ ابن حجر: «ثقة، فقيه وكان يرسل»، مات سنة (١٢٨ هـ).
حسن المحاضرة (١/ ٢٩٩)، والتقريب (ص ٣٨١)، وثقات ابن حبان (٥/ ٥٤٦)، وسير أعلام النبلاء (٦/ ٣١)، وتهذيب التهذيب (١١/ ٣١٨).

(٢) (ع) أبو الخير مرثد بن عبد الله اليَزَني ـ بفتح التحتانية والزاي، بعدها نون نسبة إلى ذي يزن بطن من حمير ـ المصري، ثقة فقيه. مات سنة (١٩٠ هـ).
التقريب (ص ٣٣١)، وطبقات ابن سعد (٧/ ٥١١)، واللباب (٣/ ٤١١)، وتذكرة الحفاظ (١/ ٧٣)، وتهذيب التهذيب (١٠/ ٨٢)، وحسن المحاضرة (١/ ٢٩٦).

(٣) انظر: تحفة الأشرف (٧/ ٣١٦ - ٣٢١).

(٤) (خت م) أبو عبد الله الحسين بن واقد المروزي القاضي، ثقة له أوهام.
مات سنة (١٥٩ هـ).
التقريب (ص ٧٥)، وتاريخ ابن معين (٢/ ١١٩)، والثقات لابن حبان (٦/ ٢٠٩)، وتهذيب التهذيب (٢/ ٣٧٣).

(٥) (ع) أبو سهل عبد الله بن بريدة بن الحصيب الأسلمي المروزي قاضي مرو، وعالم خراسان. توفي سنة (١١٥ هـ).
تذكرة الحفاظ (١/ ١٠٢)، والجرح والتعديل (٥/ ١٣)، وتهذيب التهذيب (٥/١٥٧)، وتهذيب دمشق (٧/ ٣٠٩).

(٦) أبوه: بريدة بن الحصيب الأسلمي صحابي مشهور.

وبها في مسلم والأربعة أحاديث[١] .

قال الزركشي: «وقد ذكر مثل/ مقالة الحاكم الأستاذ أبو منصور البغدادي في كتابه المسمى بـ «تحصيل أصول الفقه»، فقال بعد ذكره الأقوال السابقة: وأكثر أئمة الحديث أنَّ لكل واحد من الصحابة أتباعًا يختصون به، وللرواية عنه طرق بعضها أصح من بعض، ثم ذكر ما ذكره الحاكم بحروفه من [غير][٢] عزو إليه، وكذا[٣] فعل الإمام أبو المظفر بن السمعاني في كتاب[٤] «القواطع في أصول الفقه»[٥] ، وكان جماعة لا يقدمون على حديث الحجازيين (شيئًا)[٦] حتى قال مالك: «إذا خرج الحديث عن الحجاز انقطع نخاعه»[٧] .

(ق ١٤/ب)

وقال الشافعي: «إذا لم يوجد للحديث في الحجاز أصل ذهب

---

(١) انظر تحفة الأشراف (٢/ ٨٠ - ٨٣).

(٢) من (د)، وقد سقطت من بقية النسخ.

(٣) وفي (د )، (ج) : وكذلك.

(٤) وفي (ب)، (ج): كتابه.

(٥) انظر: نكت الزركشي (ق ٢٠/ ب).

(٦) سقطت من (د) ، (ج).

(٧) ونقل الخطيب عنه قولة مشابهة، قال مالك رحمه الله: «إذا جاوز الحديث الحرمين ضعف سماعه». الجامع (٢/ ٣٤٣).

نخاعه»[١] حكاه الأنصاري في كتاب ذم الكلام[٢] .

وعنه أيضاً: كل حديث [جاء[٣]] من العراق، وليس له أصل في الحجاز فلا تقبله، وإن كان صحيحاً ما أريد إلا نصيحتك[٤] .

وقال الزركشي: «نقل عن مالك أنه كان لا يحتج بأحاديث أهل العراق، وهو القول القديم للشافعي، فإنه سئل[٥] : إذا روى[٦] سفيان عن منصور عن علقمة عن عبد الله حديثاً أنحتج به؟[٧] . فقال: إن لم يكن له أصل بالحجاز، وإلا فلا. ثم إن الشافعي رجع عن ذلك [٨] ،

---

(١) والأثر أخرجه ابن أبي حاتم في آداب الشافعي ومناقبه (ص ٢٠٠) بلفظ: «إذا جاوز الحديث الحرمين فقد ضعف نخاعه».
وأخرجه أيضاً الخطيب في الجامع (٢/ ٣٤٣)، والذهبي في السير (١٠/ ٢٥).
قال أبو محمد ـ يعني ابن أبي حاتم ـ: قال بعض أهل المدينة: النخاع: الخيط الذي في الصلب بين الفقار، أبيض شبه المخ أ هـ.
وانظر أيضاً: لسان العرب (٨/ ٣٤٨).

(٢) بحثت في الكتاب كله بأجزائه السبعة فلم أقف عليه.

(٣) وقد سقطت من (م).

(٤) انظر: سير أعلام النبلاء (١٠/ ٢٤).

(٥) وفي (ب) : سبيل، وهو تصحيف.

(٦) من (م) ، (ج)، وفي بقية النسخ: إذا روى عن سفيان.

(٧) وفي (ب) : احتج به.

(٨) وصحح ما ثبت إسناده لهم حيث قال: من عرف من أهل العراق، ومن أهل بلدنا بالصدق والحفظ قبلنا حديثه، ومن عرف منهم ومن أهل بلدنا بالغلط رددنا حديثه =

وقال لأحمد[١] : إذا صح الحديث فأخبرني به حتى أذهب إليه شاميًا كان أو بصريًا[٢] أو كوفيًا، ولم يقل: مكيًا أو مدنيًا لأنه كان يحتج به قبل هذا[٣] . انتهى».

وقال مسعر: قلت [لحبيب][٤] بن أبي ثابت[٥] :

= انظر خبر رجوعه وقوله هذا: معرفة السنن والآثار للبيهقي (١/ ق ١٣/ أ)، وسير أعلام النبلاء (١٠/ ٢٤).

(١) وفي (ج): أحمد.
وانظر: آداب الشافعي (ص ٩٤)، والانتقاء (ص ٧٥)، وحلية الأولياء (٩/ ١٧٠)، وطبقات الحنابلة (١/ ٦، ٢٨٢)، وتذكرة السامع (ص ٢٩)، وسير أعلام النبلاء (١٠/ ٣٣).

(٢) وفي (د)، (ج)، أو مصريًا.

(٣) قال البيهقي: إنما أراد أحاديث العراق، أما أحاديث الحجاز فالشافعي أعلم بها من غيره. انظر: الوافي بالوفيات (٢/ ١٧٣).
قلت: وهذا من إمامته وجلالته وعدله وإنصافه رحمه الله، وهذا الذي جعله واسع الاطلاع في مرويات وأحاديث أهل الأمصار كما قال البيهقي رحمه الله: «ولهذا كثر أخذه بالحديث، وهو أنه جمع علم أهل الحجاز والشام واليمن والعراق، وأخذ بجميع ما صح عنده، من غير محاباة منه، ولا ميل إلا ما استحلاه من مذهب أهل بلده..».
انظر: حاشية آداب الشافعي ومناقبه (ص ٩٥)، وكذا كلام البيهقي هذا إيقاظ الهمم (ص ١٠٢).

(٤) من (د)، (ج)، وفي بقية النسخ: جندب، وهو تصحيف.

(٥) (ع) أبو يحيى حبيب بن أبي ثابت بن قيس، الأسدي مولاهم، الكوفي ثقة فقيه جليل، وكان كثير الإرسال والتدليس، وعده ابن حجر في الثالثة من طبقات =

«أيما أعلم بالسنة أهل الحجاز أم أهل العراق؟ فقال: بل أهل الحجاز»[١].

وقال الزهري: «إذا (سمعت)[٢] بالحديث العراقي [فاردد به ثم اردد به][٣]»، وقال[٤] طاوس[٥]: «إذا حدثك العراقي مائة حديث فاطرح تسعة [وتسعين][٦]».

---

= المدلسين، توفي سنة (١٩٩ هـ).

التقريب (ص ٦٣)، وطبقات المدلسين (ص ٩)، وطبقات ابن سعد(٦/ ٣٢٧)، والمراسيل لابن أبي حاتم (ص ٢٨)، وتاريخ الفسوي (٢/ ٢٠٤)، وتذكرة الحفاظ (١/ ١١٦)، وتهذيب التهذيب (٢/ ١٧٨).

(١) معرفة السنن والآثار (١/ ق ١٣/ ب).

(٢) وفي (م): سميت.

(٣) من تاريخ دمشق لابن عساكر (جـ ١/ ق ٦٩)، وفي جميع النسخ (فازود به) ولم أقف على معنى لكلمة (فازود) بالزاي في كتب اللغة التي بين يدي، وفي (ج)، التدريب (١/ ٨٥) (فارود به)، ومما يؤيد ما أثبته بلفظ (الرد) أن الزهري يضعف أحاديث أهل العراق.

انظر: طبقات ابن سعد (٦/ ٣٤٢).

(٤) وفي (م): قال ــ بغير واو ــ.

(٥) (ع) أبو عبد الرحمن طاووس بن كيسان الفارسي اليمني الجندي ــ بفتح الجيم والنون وفي آخرها دال مهملة، وهذه النسبة إلى الجند، وهي بلدة مشهورة باليمن ــ الفقيه القدوة عالم اليمن، تابعي مشهور. مات سنة (١٠٦ هـ).

سير أعلام النبلاء (٥/ ٣٨)، وطبقات ابن سعد (٥/ ٥٣٧)، واللباب (١/ ٢٤١)، وتهذيب التهذيب (٥/ ٨).

(٦) من (د)، وفي بقية النسخ: وتسعون.

وقال هشام بن عروة: إذا حدثك العراقي بألف حديث فألق تسعمائة وتسعين، وكن من الباقي في شك.

وقال الزهري: إنَّ في حديث أهل الكوفة دغلاً كثيراً[1].

وقال ابن المبارك: حديث أهل المدينة أصح، وإسنادهم أقرب.

وقال الخطيب: «أصح طرق السنن ما يرويه أهل الحرمين مكة والمدينة فإن التدليس فيهم قليل، والكذب ووضع الحديث عندهم عزيز، ولأهل اليمن روايات جيدة، وطرق صحيحة إلا أنها قليلة،

---

(١) فَصَّل أحمد بن حنبل أكثر في سبب إعراض السلف عن أحاديث أهل العراق فقال: «وإنما رغب بعض السلف عن رواية أهل العراق لما ظهر من المناكير والتدليس في روايات بعضهم، ثم قام بهذا العلم جماعة منهم ومن غيرهم، فميزوا أهل الصدق من غيرهم، ومن دلس ممن لم يدلس، وما دلس فيه مما لم يدلس، وصنفوا فيه الكتب حتى أصبح من عمل في معرفة ما عرفوه، وسعى في الوقوف على ما علموه على خبرة من دينه وصحة مما يجب الاعتماد عليه من سنة نبيه ﷺ، فللَّه الحمد والمنة، وبه التوفيق والعصمة».
ساقه البيهقي بإسناده إلى أحمد.
انظر: معرفة السنن والآثار (١/ ق ١٣/ أ).
إذاً فالعمدة في القبول وعدم القبول هو: الصحة، وبعضهم قيَّد بتقييد آخر، روى ابن عساكر بسنده إلى سليمان بن موسى قال: إن جاءنا العلم من الحجاز عن الزهري قبلناه، وإن جاءنا من الشام عن مكحول قبلناه وإن جاءنا من الجزيرة عن ميمون قبلناه، وإن جاءنا من العراق عن الحسن قبلناه.
انظر: ترجمة الزهري مستلة من تاريخ دمشق (ص ١٣٢، ص ١٣٣).

ومرجعها إلى الحجاز أيضاً، ولأهل البصرة من السنن الثابتة بالأسانيد الواضحة ما ليس لغيرهم مع إكثارهم، والكوفيون مثلهم في الكثرة غير أنَّ رواياتهم كثيرة الدغل[١] ، قليلة السلامة من العلل[٢] ، وحديث الشاميين أكثره مراسيل، ومقاطيع، وما اتصل منه مما أسنده الثقات فإنه صالح، والغالب عليه ما يتعلق بالمواعظ[٣] .

وقال ابن تيمية[٤] : «اتفق أهل العلم بالحديث على أنّ أصح الأحاديث ما رواه أهل المدينة ثم أهل البصرة ثم أهل الشام».

---

(١) الدغل: بالتحريك: الفساد، والمعنى أدخلوا في مروياتهم ما يخالفها ويفسدها.
اللسان (١١/ ٢٤٤)، والنهاية (٢/ ١٢٣).

(٢) وليس معنى ذلك أنه قد فقدت الثقة بعلم أهل العراق، نعم: راجت الموضوعات في العراق بنطاق واسع للأدوار السياسية التي مر بها العراق، ولكن ليس معنى ذلك أنه قد استغني عن علم أهلها ومروياتهم، فقد هبط بالكوفة وحدها ثلاثمائة من أصحاب الشجرة وسبعون من أهل بدر، وكان منهم عبد الله بن مسعود، وقد أنصف ابن تيمية حينما قال ــ بعد أن ذكر كذب أهل الكوفة ــ: «ومع هذا فقد كان في الكوفة وغيرها من الثقات الأكابر كثير».
طبقات ابن سعد (٦/ ٩)، والمنتقى من منهاج الاعتدال (ص ٨٨)، وبحوث في تاريخ السنة (ص ٢٦، ٢٧).

(٣) من الجامع (٢/ ٣٤٣، ٣٤٤)، وفي (ب): المواعيظ.

(٤) الشيخ الإمام العلامة الحافظ الناقد شيخ الإسلام أبو العباس أحمد بن عبد الحليم ابن عبد السلام بن عبد الله الحراني، توفي سنة (٧٢٨ هـ).
تذكرة الحفاظ (٤/ ١٤٩٦)، والكواكب الدرية، والذيل على طبقات الحنابلة (٤/ ٣٨٧)، والدرر الكامنة (١/ ١٥٤)، وطبقات المفسرين للداودي (١/ ٤٥).

فوائـــد:

الأولـــى:

قال أبو بكر [البرديجي][(١)] : الأحاديث[(٢)] الصحاح التي أجمع أهل الحديث على صحتها من (جهة النقل)[(٣)] مثل:

(الزهري عن سالم عن أبيه عن عمر)، والزهري عن سالم عن أبيه عن النبي ﷺ من رواية مالك، وابن عيينة، [ومعمر][(٤)]،

---

(١) وفي (ب): البرزنجي، وفي (ع): البرذنجي، وفي (ج): البردنجي، وهو تصحيف، والبرديجي: هو أبو بكر أحمد بن هارون بن روح البرذعي ـ نسبة إلى (برذعة) بلدة بأقصى أذربيجان، ويعرف بالبرديجي ـ بفتح الباء الموحدة وسكون الراء، وبعدها الدال المهملة، وبعدها الياء المثناة وفي آخرها جيم ـ هذه النسبة إلى (برديج) وهي بليدة بأقصى أذربيجان ـ نزيل بغداد، كان ثقة فاضلاً فهمًا حافظًا، توفي سنة (٣٠١هـ).

تاريخ بغداد (٥/ ١٩٤)، والأنساب (٢/ ١٤٨)، واللباب (١/ ١٣٦)، وتذكرة الحفاظ (٢/ ٧٤٦).

(٢) وفي (ب): أحاديث الصحاح.

(٣) ونص العبارة في التدريب (١/ ٨٦): «أجمع أهل الفضل على صحة أحاديث الزهري عن سالم ...» والجمل التي بين الأقواس غير موجودة في التدريب.

(٤) من (د)، (ج)، وفي بقية النسخ: والمعمر.

(والزبيدي)[١] ، وعقيل[٢] ، والأوزاعي، ما لم يختلـف فيه، فإذا وقع الاختلاف في مثل هذا بين هـؤلاء الذين ذكرناهم توقف عنه[٣]، وقد خالف نافـع سالمًا في أحاديث، قـال: ومثل: الزهري عن سعـيد بن المسـيب عن أبي هريـرة. ومثل: الـزهري عن أبي سلـمة[٤] عن أبـي هريرة. من رواية الأوزاعي وهشام مـا لم يقع الاختلاف والاضطراب فيه».

---

(١) (خ م د.س ق) وفـي (د) والزبيـــري بالــراء، والصـواب ما أثبته، والزبـيـدي هـو أبـــو الهذيل محمد بن الوليد بن عامر الزبيدي ــ بالزاي والموحدة مصغر ــ الحمصي القاضـي، ثقة ثبت مـن كبار أصحـاب الزهري، مات سـنة (١٤٦ هـ)، وقيل غـير ذلك.

التقريب (ص ٣٢٢)، والمعرفة والـتاريخ (١/ ١٣١)، والجرح والتعديل (٨/ ١١١)، وتذكـرة الحفاظ (١/ ١٦٢)، والـوافي بالوفـيات (٥/ ١٧٤)، وتهـذيب التهـذيب (٩/ ٥٠٢).

(٢) (ع)، أبو خالد عـقيل بن خالد بن عقـيل الأموي الأيلي، من موالي عـثمان ﷺ، الحافظ الحجة، وثقه غير واحد من الحفاظ، مات سنة (١٤٤ هـ).

تذكـرة الحـفاظ (١/ ١٦١)، وتاريـخ ابن مـعين (٢/ ٤١١)، وتهـذيب التـهـذيب (٧/ ٢٥٥).

(٣) وفي (د): عنهم.

(٤) (ع) أبو سلـمة بن عـبد الرحـمن بن عـوف الزهري المدني، الحـافظ أحـد الأعلام بالمدينة، ثقة مكثر، مات سنة (٩٤ هـ).

التقـريب (ص ٤٠٩)، وسير النبـلاء (٤/ ٢٨٧)، وطبقات ابن سـعد (٥/ ١٥٥)، وتذكرة الحفاظ (١/ ٥٩)، وتهذيب التهذيب (١٢/ ١١٥).

قال الحافظ ابن حجر:

«وقضية ذلك أن يجري هذا الشرط في جميع ما تقدم، فيقال: (ق ١٥/ ١) إنما يوصف بالأصحية حيث لا يكون هناك مانع من اضطراب/ أو شذوذ[(١)]».

**الثانيــة:**

جمع الحافظ أبو الفضل العراقي الأحاديث التي وقعت في المسند لأحمد والموطأ (بالتراجم) الخمسة التي حكاها هو في ألفيته[(٢)]، وهي[(٣)] المطلقة، وبالتراجم التي حكاها الحاكم[(٤)]، وهي المقيدة[(١)]،

---

(١) لا يوجد كلام الحافظ هذا في نكته المطبوعة ولا في النزهة فلعله من نكته الكبرى.

(٢) وهي قوله في الألفية:

| | | |
|---|---|---|
| ١- | خاض به قوم فقيل مالك | عن نافع بما رواه الناسك |
| ٢- | مولاه واختر حيث عنه يسند | الشافعي قلت: وعنه أحمد |
| ٣- | وجزم ابن حنبل بالزهري | عن سالم أي عن أبيه البر |
| ٤- | وقيل زين العابدين عن أبه | عن جده وابن شهاب عنه به |
| ٥- | أو فابن سيرين عن السلماني | عنه أو الأعمش عن ذي الشأن |
| ٦- | النخعي عن ابن قيس علقمة | عن ابن مسعود ولم من عممه |

(انظر: الألفية ص ١٦٩، ص ١٧٠ ـ مع مجموعة نفائس)

(٣) وفي (د): وفي.

(٤) ونص العبارة في التدريب (١/ ٨٧): «جمع الحافظ العراقي في الأحاديث التي وقعت في المسند لأحمد والموطأ بالتراجم الخمسة التي حكاها المصنف، وهي المطلقة، وبالتراجم التي حكاها الحاكم وهي المقيدة .. إلخ».

المقيدة[1] ، ورتبها على أبواب الفقه وسماها تقريب[2] الأسانيد[3] .

قال الحافظ ابن حجر: «وقد أخلى كثيراً من الأبواب لكونه لم يجد فيها بتلك الشريطة، وفاته أيضًا جملة من الأحاديث على شرطه لكونه[4] تقيّد بالكتابين [للغرض][5] الذي أراده من [كون][6] الأحاديث المذكورة تصير متصلة [الإسناد][7] ، مع الاختصار البالغ، قال: ولو قدر أن يتفرغ عارف [بجمع][8] الأحاديث الواردة [لجميع][9] التراجم المذكورة من غير تقييد بكتاب ويضم إليها[10] التراجم المزيدة عليها[11]

---

(١) وهي ثلاثة عشر سندًا قيدها الحاكم بالصحابة والبلدان.
انظر: معرفة علوم الحديث (ص ٥٥، ٥٦).

(٢) من (ع)، (د)، وفي (م)، (ب): بقريب.

(٣) وقد طبع الكتاب بتحقيق جمعية النشر والتأليف الأزهرية، نشر دار المعارف ـ سورية ـ حلب ـ وبحاشيته طرح التثريب شرح التقريب، شرح للكتاب نفسه له ولابنه أبي زرعة، والكتاب طبع في ثمانية أجزاء في أربعة مجلدات.

(٤) وفي (ب): لأنه.

(٥) من (د)، (ج)، وفي بقية النسخ: للحرص، وهو تصحيف.

(٦) من (د)، وفي بقية النسخ: لكون.

(٧) من (ب)، (د)، (ج)، وفي بقية النسخ: الأسانيد.

(٨) من (د)، وفي بقية النسخ: بجميع .

(٩) من (د)، وفي بقية النسخ: بجميع.

(١٠) وفي (ج): عليها.

(١١) وفي (د)، (ج): المزيدة عليه.

لجاء[1] كتابًا حافلاً حاويًا لأصح (الصحيح)[2] »[3] .

[الثالثة][4] :

مما يناسب هذه المسألة أصح الأحاديث المقيدة كقولهم: (أصح شيء[5] في الباب كذا)، وهذا يوجد في جامع الترمذي كثيرًا، وفي تاريخ البخاري[6] وغيرهما.

وقال النووي في الأذكار[7] :«لا يلزم من هذه العبارة صحة الحديث فإنهم يقولون: (هذا أصح ما جاء في الباب) وإن كان ضعيفًا ومرادهم أرجحه أو أقله[8] ضعفًا»، ذكر ذلك[9] [عقب][10] قول

---

(١) سقطت من (ب).

(٢) سقطت من (م).

(٣) لا يوجد كلام الحافظ ابن حجر هذا في النكت المطبوعة ولا في النزهة فلعله في الإفصاح.

(٤) من (د)، (ج)، وقد سقطت من (م)، (ب)، وفي (ع): قوله.

(٥) من (د)، (ج)، وفي بقية النسخ: من.

(٦) انظر: التاريخ الكبير (١/ ص ٨٨ ـ رقم ٢٤٦، ص ١٠٢ ـ رقم ٢٨٧، ص ١٣٢ - رقم ٣٩٩، ص ٤٤٠ ـ رقم ١٤١١).

(٧) الأذكار (ص ١٥٨).

(٨) وفي (د): وأقله.

(٩) سقطت من (م)، (ب).

(١٠) من (د)، وفي بقية النسخ: عقيب.

الدارقطني: «أصح شيء في فضائل السور فضل قل هو الله أحد[١]، وأصح شيء في فضائل الصلوات فضل صلاة التسبيح[٢]»، وهذه أمثلة

---

(١) ورد في فضلها أحاديث فمنها:

١- حديث «والذي نفسي بيده إنها لتعدل ثلث القرآن» أخرجه البخاري (كتاب فضائل القرآن ــ باب فضل قل هو الله أحد ــ ٩/ ٥٨ سلفية)، وأبو داود (كتاب الصلاة ــ باب في سورة الصمد ــ ٢/ ١٥٢) كلاهما من حديث أبي سعيد، والنسائي في (كتاب فضائل القرآن ص ٨٢) من حديث قتادة بن النعمان ﷺ.

٢- ومنها حديث: «أيعجز أحدكم أن يقرأ ثلث القرآن . . . الحديث» أخرجه البخاري (كتاب فضائل القرآن ــ باب فضل قل هو الله أحد ــ ٩/ ٥٨) عن أبي سعيد الخدري ﷺ، ومسلم (كتاب صلاة المسافرين ـــ باب فضل قراءة قل هو الله أحد ١/ ٥٥٦) من حديث أبي الدرداء ﷺ.

وغير ذلك من الأحاديث الواردة في فضلها.

وانظرأيضاً: التذكار للقرطبي (ص ٢٨٠)، وتحفة الذاكرين (ص ٢٧٤).

(٢) الحديث مروي من طريق أحد عشر صحابياً وهم:

١- ابن عباس. ٢- العباس.

٣- الفضل بن عباس. ٤- ابن عمر.

٥- علي بن أبي طالب. ٦- جعفر بن أبي طالب.

٧- عبد الله بن جعفر. ٨- أبو رافع.

٩- أم سلمة. ١٠- عبد الله بن عمرو.

١١- رجل من الأنصار.

أخرجه أبو داود (كتاب الصلاة ــ باب صلاة التسبيح ــ ٢/ ٦٧)، والترمذي (كتاب الصلاة ــ باب ما جاء في صلاة التسبيح ــ ٢/ ٣٠٤٧)، وابن ماجه (كتاب إقامة الصلاة ــ باب ما جاء في صلاة التسبيح ـــ ١/ ٤٤٢)، وابن خزيمة (٢/ ٢٢٣)، =

..........................................

= والحاكم (١/ ٣١٩)، والبيهقي (٣/ ٥٢)، والطبراني في الكبير (١١/ ١٦١)، وأبو نعيم في قربان المتقين (كما في اللآلئ ــ ٢/ ٤٠)، وغيرهم كثير من طرق كثيرة والحديث صحيح بمجموع طرقه.

وقد صححه جماعة من المحدثين منهم:

المنذري، والآجري، وأبو داود، وأبو الحسن المقدسي، وابن ناصر الدين، والحاكم، والبيهقي، وابن حجر، ومن المحدثين المعاصرين الألباني.

انظر: صحيح الجامع (٦/ ٢٩٤).

وأفرد طرق الحديث في كتاب مستقل كل من:

ابن مندة (كما في اللآلئ ــ ٢/ ٣٢)، والدارقطني (كما في إتحاف السادة ــ ٣/ ٤٧٧).

والخطيب البغدادي كما في (تذكرة الحفاظ ــ ٣/ ١١٤٠).

وأبو سعد السمعاني أيضاً في (تذكرة الحفاظ ــ ٤/ ١٣١٧).

وأبو موسى المديني كما في (إتحاف السادة ــ ٣/ ٤٨١).

والتاج السبكي كما في (إتحاف السادة ــ ٣/ ٤٨١).

وابن ناصر الدين كما في (لحظ الألحاظ ص ٣٢٢) وقد طبع كتابه.

وابن حجر كما في (أجوبته عن أحاديث المصابيح ٣/ ١٧٩٧).

والسيوطي (انظر: كتاب دليل مخطوطات السيوطي (ص ٥٩/ رقم ١٧)، وأخيراً أُلف في صلاة التسبيح جزء مفيد، جمع مؤلفه كل ما يتعلق بصلاة التسبيح من ناحية حديثية وفقهية وهو كتاب: (التنقيح لما جاء في صلاة التسبيح) لجاسم بن سليمان الفهيد الدوسري، ومنه استفدت كثيراً مما كتبت آنفًا، فانظره فإنه جزء نفيس.

والحكم بالأصحية لصلاة التسبيح فيه نظر؛ لأن الحديث وإن صح ففي فضائل بقية الصلوات ما هو أصح !!

منثورة[١] من ذلك[٢] :

**(حديث)** الحسين (بن علي)[٣] : «البخيل من (ذكرت)[٤] عنده فلم يصل علي» أخرجه ابن حبان، وقال: هذا أشبه شيء رواه الحسين بن علي عن النبي ﷺ[٥] .

**(حديث)** عبد الله بن زيد بن عبد ربه في «الأذان» قال الترمذي

(١) وكذا في (ج)، (د)، وفي (م)، (ب)، (ع): منشورة.

(٢) هذه الأمثلة التي سيذكرها المصنف رحمه الله غير مذكورة في التدريب.

(٣) سقطتا من (ب).

(٤) سقطت من (ب).

(٥) انظر: موارد الظمآن (ص ٥٩٤)، ولم يذكر فيه كلام ابن حبان على الحديث، والحديث أخرجه الترمذي في جامعه (كتاب الدعوات/ باب قول الرسول ﷺ رغم أنف رجل ٥/ ٥٥٠)، وقال: حديث حسن صحيح غريب، وإسماعيل القاضي في فضل الصلاة على النبي ﷺ (ص ٤١).
وابن السني في عمل اليوم والليلة (ص ١٤٧ رقم ٣٨٤).
والحاكم في المستدرك (١/ ٥٤٩) وقال: صحيح الإسناد ووافقه الذهبي، كلهم من طريق سليمان بن بلال عن عمارة بن غزية عن عبد الله بن علي بن الحسين بن علي ابن أبي طالب عن حسين بن علي بن أبي طالب مرفوعاً.
والحديث عزاه الهيثمي في المجمع (١٠/ ١٦٤) للطبراني، وقال: فيه يحيى بن عبد الحميد الحمّاني وهو ضعيف ولكن متابعة الحديث الذي قبله قد تقويه أهـ.
والحديث صححه الألباني بمجموع طرقه وشواهده.
انظر: حاشية مشكاة المصابيح (١/ ٢٩٤)، وحاشية فضل الصلاة على النبي (ص ٣٩) إلى (ص ٤٤).

وغيره: هو أصح شيء رواه عبد الله بن زيد[1] [رضي الله عنه].

(**حديث**) كثير بن زيد[2] عن ربيح[3] بن عبد الرحمن بن أبي

---

(١) وهو حديث رؤية عبد الله بن زيد رضي الله عنه للأذان في المنام. . الحديث أخرجه الترمذي في جامعه (كتاب الصلاة ـ باب ما جاء في بدء الأذان ـ١/ ٣٦١)، وقال: «حديث حسن صحيح ولا نعرف له ـ يعني عبد الله بن زيد ـ عن النبي صلى الله عليه وسلم شيئًا يصح إلا هذا الحديث الواحد في الأذان».
قلت: والفرق واضح بين ما نقله السيوطي وبين ما قاله الترمذي نصاً ـ فإنَّ عبارة السيوطي تفيد بأن أصح ما رواه عبد الله بن زيد حديث الأذان، وأن هناك ما هو دونه في الصحة من طريقه.
وأما عبارة الترمذي فتفيد نفي الصحة عن كل مرويات عبد الله بن زيد رضي الله عنه عنه سوى حديث الأذان هذا، وإلى هذا المعنى الثاني ذهب ابن عدي فقال: «لا نعرف له شيئاً يصح غيره»، وجزم البغوي بأن ما له غير حديث الأذان، ودفع كل هذه الدعاوي الحافظ ابن حجر فقال: «أطلق غير واحد أنه ليس له غيره وهو خطأ، فقد جاءت عنه عدة أحاديث ستة أو سبعة جمعتها في جزء مفرد».
الإصابة (٢/ ٣١٢)، والتلخيص الحبير (١/ ١٩٧، ١٩٨)، وتعليق أحمد شاكر على الترمذي (١/ ٣٦١).

(٢) (د ت ق) أبو محمد كثير بن زيد الأسلمي المدني ابن مافنّة ـ بفتح الفاء وتشديد النون ـ صدوق يخطيء، مات في آخر خلافة المنصور، وكانت وفاته سنة (١٥٨هـ).
التقريب (ص ٢٨٤)، وميزان الاعتدال (٣/ ٤٠٤)، والمغني (٢٠/ ٥٣٠)، وتهذيب التهذيب (٨/ ٤١٣).

(٣) وفي (ب): ذبيح وهو تحريف.

سعيد[١] : «لا وُضُوءَ لِمَنْ لَمْ يَذْكُرِ اسْمَ اللهِ عَلَيْهِ»[٢] .

قال إسحاق بن راهوية: «هو أصح ما في الباب».

---

(١) (د م ت ق) ربيح ــ بموحدة وبمهملة مصغرًا ــ ابن عبد الرحمن بن أبي سعيد الخدري المدني، ويقال: اسمه سعيد، وربيح لقب، مقبول.
وقال أحمد: «ليس بمعروف».
وقال البخاري: «منكر الحديث».
وقال ابن عدي: «أرجو أنه لا بأس به».
التقريب (ص ١٠٠)، وميزان الاعتدال (٢/ ٣٨)، وتهذيب التهذيب (٣/ ٢٣٨).

(٢) الحديث أخرجه الترمذي (كتاب الطهارة ــ باب ما جاء في التسمية عند الوضوء ــ ١/ ٣٧)، وقال أحمد بن حنبل: «لا أعلم في هذا الباب حديثاً له إسناد جيد».
(قلت): وفي سنده أبو ثفال، ورباح بن عبد الرحمن، قال أبو حاتم وأبو زرعة عنهما: مجهولان. وفيه أيضاً يزيد بن عياض، قال النسائي: متروك، وكذبه مالك.
ومن هذا الوجه أخرجه ابن ماجه (كتاب الطهارة ــ باب ما جاء في التسمية في الوضوء ١/ ١٤٠)، وأخرجه من حديث أبي هريرة أيضًا وفيه يعقوب بن سلمة الليثي قال الحافظ: مجهول، وأبوه لين الحديث، ومن حديث سهل بن سعد أيضًا وفيه عبد المهيمن بن عباس وهو ضعيف، وأخرجه الدارمي في سننه (كتاب الوضوء ــ باب التسمية ــ ١/ ١٤١)، من طريق أبي سعيد بمثل حديث الباب وفيه كثير وربيح وقد تقدم الكلام عليهما (ص ٤٩٩)، والبيهقي في السنن الكبرى (كتاب الطهارة ــ باب التسمية على الوضوء ــ ١/ ٤٣)، من حديث أبي سعيد، وسعيد بن زيد، وأبي هريرة من طريقين أحدهما تقدم الكلام عليه عند ذكر سند ابن ماجه والثاني من طريق محمد الظفري وليس بالقوي، والدارقطني في سننه (كتاب الطهارة ــ باب الحث على التسمية) من حديث أبي هريرة.
=

(حديث) عبيد الله بن مقسم[(١)] عن جابر بن عبد الله رضي الله [تعالى][(٢)] عنهما: أنَّ النبي ﷺ سُئل عن ماء البحر؟ فقال: «الطَّهُور ماؤه الحِلُّ مَيْتَتُه».

---

= والحديث أخرجه خلق غير هولاء من حديث من ذكر من الصحابة ومن حديث عائشة، وأبي سَبْرة ــ بفتح المهملة وسكون الموحدة ــ وعلي، وأنس ﷺ أجمعين.
قال الحافظ ابن حجر: «والظاهر أن مجموع الأحاديث يحدث منها قوة على أن له أصلاً».
وقال ابن أبي شيبة: «ثبت لنا أن النبي ﷺ قاله».
وقال ابن سيد الناس: «لا يخلو هذا الباب من حسن صريح وصحيح غير صريح».
وقال الشوكاني: «لا شك أنها ــ أي طرق الحديث ــ جميعًا تنتهض للاحتجاج بها، بل مجرد حديث أبي هريرة ينتهض لأنه حسن، فكيف إذا عضد بهذه الأحاديث الواردة في معناه».
وقال الألباني: «ثم إن في هذا الإسناد ضعفًا، ولكنه يتقوى بالشواهد التي قبله لا سيما ولحديث أبي هريرة طريقان».
قلت: فالحديث بمجموع طرقه يدل على أن له أصلاً، وأنه لا ينزل عن درجة الحسن إن شاء الله تعالى.
التلخيص الحبير (١/ ٧٢ - ٧٥)، ونيل الأوطار (١/ ١٥٩ - ١٦١)، ومشكاة المصابيح (١/ ١٢٧ - ١٢٨).

(١) (خ م د س ق) عبيد الله بن مقسم القرشي مولى ابن أبي نمر المدني، وثقه أبو داود والنسائي وأبو حاتم وابن حبان، من الرابعة.
انظر: تهذيب التهذيب (٧/ ٥٠)، والتقريب (ص ٢٢٧)، والمعرفة والتاريخ (٢/ ٤٧٣)، والثقات (٥/ ٧٣).

(٢) من (ع)، (ج).

قال أبو علي بن السكن[١] : هو أصح ما روي في هذا الباب[٢] ، ذكره الحافظ ابن حجر في تخريج الرافعي[٣] .

**(حديث)** ابن عمر رضي الله عنهما: **«لا تُقْبَلُ صَلاةٌ بَغْيرِ طَهُورٍ، وَلا صَدَقَةٌ مِنْ غُلُولٍ»** قال الترمذي: هذا الحديث أصح شيء في هذا الباب وأحسن[٤] .

---

(١) أبو علي سعيد بن عثمان بن سعيد بن السكن المصري البزار الحافظ الحجة.
توفي سنة (٣٥٣ هـ).
تهذيب تاريخ دمشق (٦/ ١٥٦)، وتذكرة الحفاظ (٣/ ٩٣٧).

(٢) الحديث أخرجه أحمد (١/ ٣٧٣)، وابن ماجه (كتاب الطهارة ــ باب الوضوء بماء البحر ــ ١/ ١٣٧)، والدارقطني (باب في ماء البحر ــ ١/ ٣٤) وغيرهم من طريق عبيد الله بن مقسم عنه، وهذا الطريق يعتبر متابعة لرواية أبي الزبير عن جابر فيما أخرجه الطبراني في الكبير (٢/ ٢٠٣/ رقم ١٧٥٩)، والدارقطني (١/ ٣٤)، والحاكم (١/ ١٤٣).
والحديث من رواية ابن جريج عن أبي الزبير به، قال في البدر المنير (١/ ٧/ ١): وهذا سند على شرط الصحيح إلا أنه يخشى أن يكون ابن جريج لم يسمعه من أبي الزبير فإنه مدلس، وأبو الزبير مدلس أيضاً، وقد عنعنا في هذا الحديث.
حاشية الطبراني (٢/ ٢٠٣).
قلت: انتفى تدليس أبي الزبير بمتابعة عبيد الله بن مقسم له، والحديث حسن إن شاء الله

(٣) هو التلخيص الحبير، وقد تقدم العزو إليه.

(٤) أخرجه الترمذي (كتاب الطهارة ــ باب ما جاء لا تقبل صلاة بغير طهور ١/ ٦)، ومسلم (كتاب الطهارة ــ باب وجوب الطهارة ــ للصلاة ١/ ٢٠٤)، وأبو داود (كتاب الطهارة ــ باب فرض الوضوء ــ ١/ ٤٩) من حديث علي، وأسامة بن =

(حديث)[1] علي ﷺ: «مِفْتَاحُ الصَلاةِ الطَهُور، وتَحْرِيمُهَا التَّكبير، وتَحليلُهَا التَسْليم» قال الترمذي: هذا الحديث أصح شيء في هذا الباب وأحسن[2].

---

= عمير الهذلي، والنسائي (كتاب الطهارة ــ باب فرض الوضوء ــ ١/ ٨٧) من حديث أسامة بن عمير وحده، وابن ماجه (كتاب الطهارة ــ باب لا يقبل الله صلاة بغير طهور ١/ ١٠٠).

وقول الترمذي في حديث ابن عمر: (أصح شيء في هذا الباب) فيه نظر، لأنه أشار إلى حديث أبي هريرة، وحديثه أخرجه البخاري (كتاب الوضوء ــ باب لا تقبل صلاة بغير طهور ــ ١/ ٢٣٤)، ومسلم (كتاب الطهارة ــ باب وجوب الطهارة للصلاة ــ ١/ ٢٠٤ ــ رقم ٢) بلفظ: «لا تقبل صلاة أحدكم إذا أحدث حتى يتوضأ».

(١) حديث علي سقط بكماله من نسخة (د).

(٢) أخرجه في جامعه (كتاب الطهارة ــ باب ما جاء أنَّ مفتاح الصلاة الطهور ١/ ٨/ رقم ٣)، وأبو داود (كتاب الطهارة ــ باب فرض الوضوء ١/ ٤٩/ رقم ٦١)، وابن ماجه (كتاب الطهارة ــ باب مفتاح الصلاة الطهور ١/ ١٠١/ رقم ٢٧٥)، والدارمي (كتاب الصلاة والطهارة ١/ ١٤٠/رقم ٦٩٣)، وأحمد في مسنده (١/ ١٢٣) كلهم من طريق عبد الله بن محمد بن عقيل، عن محمد بن الحنفية عن علي به.

قال الشيخ أحمد شاكر في تعليقه على جامع الترمذي (١/ ٩) ــ بعد أن ساق قول الترمذي: (أصح شيء في هذا الباب وأحسن) ـ قال: هذا هو الصواب، ورجح القاضي أبو بكر بن العربي حديث جابر، وهو غير جيد، فإنَّ حديث جابر رواه أحمد برقم (١٤٧١٥/ ٣/ ٣٤٠) من طريق أبي يحيى القتات وهو صدوق ـ في حديثه لين أ.هـ.

قلت: وكذلك حديث (علي) فيه عبد الله بن محمد بن عقيل وهو صدوق ـ في =

(حديث) أنس رضي الله [تعالى][1] عنه: «أن النبي ﷺ كَانَ إذَا دَخَلَ الخَلاءَ قال: «**اللهُمَ إني أَعُوذ بِكَ من الخُبُثِ والخَبَائث**».

قال الترمذي: «هو أصح شيء في هذا الباب وأحسن»[2].

---

= حديثه لين كما قال الحافظ في التقريب (ص ١٨٨)، ولكن يبقى كلام أحمد شاكر رحمه الله تبعًا للترمذي صحيحًا ولكن بغير العلة التي ذكرها وإنما بسبب آخر، وهو أن حديث علي ﷺ رجال سنده مخرج لهم في البخاري ومسلم سوى أن هناد بن السري أخرج له البخاري في خلق أفعال العباد، وسبب ثان هو أن سند حديث جابر فيه سليمان بن قَرْم ــ بفتح القاف وسكون الراء ــ ابن معاذ البصري النحوي سيئ الحفظ يتشيع (ص ١٣٥)، والحديث بسند علي حسن كما قال المباركفوري رحمه الله.

انظر: (تحفة الأحوذي ١/ ٤٠).

(١) سقطت من (م)، (ب).

(٢) الحديث أخرجه الترمذي (كتاب الطهارة ــ باب ما يقول إذا دخل الخلاء ــ ١/ ١٠) وقال بعد أن ساق طريقًا آخر لحديث أنس من رواية حماد بن زيد عن ابن صهيب عنه به، قال: «هذا حديث حسن صحيح» وحديث أنس هذا أخرجه أحمد (٣/ ٩٩)، والبخاري (كتاب الوضوء ــ باب ما يقول عند الخلاء ــ ١/ ٢٤٢)، ومسلم (كتاب الحيض باب ما يقول إذا أراد دخول الخلاء ــ ١/ ٢٨٣/ رقم ١٢٢)، وأبو داود (كتاب الطهارة ــ باب ما يقول الرجل إذا دخل الخلاء ــ ١/ ١٥)، والنسائي (كتاب الطهارة ــ باب القول عند دخول الخلاء ١/ ٢٠)، وابن ماجه (كتاب الطهارة ــ باب ما يقول الرجل إذا دخل الخلاء ١/ ١٠٩/ رقم ٢٩٨).

قلت: والحديث مروي من طرق عن صحابة فمن حديث علي أخرجه الترمذي وابن ماجه كلاهما عن الحكم بن عبد الله النصري ــ بالنون ــ وقد وقع في نسخة ابن ماجه المطبوعة تصحيف فأبدل (بالبصري) بالباء وهو تصحيف فليس هناك من =

............................................................................................................

تلامذة أبي إسحاق من يسمى الحكم البصري، بل الصحيح هو الحكم بن عبد الله النصري ــ بالنون ــ قال الحافظ عنه: مقبول، وفيه أيضاً أبو إسحاق السبيعي وهو مدلس، وقد عنعن.

انظر: تهذيب الكمال (٦/ ١٠٤٩/ أ)، والتقريب (ص ٧٩)، وطبقات المدلسين لابن حجر (ص ١١).

ومن حديث زيد بن أرقم عند أبي داود وابن ماجه وفيه قتادة السدوسي عن النضر ابن أنس عن زيد به وقتادة مدلس وقد عنعن، وهو من المرتبة الثالثة في المدلسين.

انظر: طبقات ابن حجر (ص ١١)، ومن حديث ابن مسعود رواه الإسماعيلي في معجمه، وقال العيني: بإسناد جيد، ومن حديث جابر، وقال المباركفوري: لم أقف عليه، وكذلك أقول: فإنني بحثت عنه فلم أقف عليه.

وبعد بيان علل هذه الطرق وبيان رتبة ثبوتها، وأنها دون الصحة، تبين صحة قول الترمذي في أن حديث أنس المروي عند الشيخين أصح شيء وأحسن، وكذلك تبين لنا صحة حكم الترمذي على حديث أنس من طريق أخرى عنه: حسن صحيح، وهو عين ما فصلته وبينته، فالحديث من طريق أنس صحيح، ومن طريق ابن مسعود حسن، وهذا عند من يذهب إلى أن معنى قول الترمذي: (حسن صحيح) أي حسن باعتبار طريق وصحيح باعتبار طريق آخر.

انظر: مقدمة ابن الصلاح (ص ١١٣)، والتبصرة والتذكرة (١/ ١٠٨)، وفتح المغيث (ص ٩١).

(حديث) أبي أيوب الأنصاري[١] : «إذا أَتَيْتُم الغَائطَ فَلا تَسْتَقْبِلُوا القِبْلَةَ بِغَائطٍ وَلا بَولٍ وَلا تَسْتَدْبِرُوهَا وَلَكن شَرِّقُوا أو غَرِّبُوا».

قال الترمذي: هو أحسن شيء في هذا الباب [وأصح[٢]].

(١) الحديث أخرجه الترمذي (كتاب الطهارة ــ باب ما يقول إذا خرج من الخلاء ــ ١/ ١٣) والحديث من طريق أبي أيوب أخرجه البخاري (كتاب الطهارة ــ باب لا تستقبل القبلة بغائط أو بول ١/ ٢٤٥)، ومسلم (كتاب الطهارة ــ باب الاستطابة ١/ ٢٢٤/ رقم ٥٩)، وأحمد (٥/ ٤١٥)، وغيرهم. والحديث مروي عن صحابة آخرين منهم عبد الله بن الحارث، وحديثه عند ابن ماجة (كتاب الطهارة ــ باب النهي عن استقبال القبلة ١/ ١١٥)، وإسناده صحيح، وحديث معقل بن أبي معقل أخرجه أبو داود (كتاب الطهارة ــ باب كراهية استقبال القبلة ١/ ١٧)، وابن ماجه (كتاب الطهارة ــ باب النهي عن استقبال القبلة ــ ١/ ١١٦) كلاهما عن عمرو بن يحيى المازني، عن أبي زيد عن معقل به، وأبو زيد قيل: اسمه الوليد، مولى بني ثعلبة.

قال ابن حجر: مجهول كما في التقريب (ص ٤٠٧)، ومن حديث أبي هريرة عند مسلم (كتاب الطهارة ــ باب الاستطابة ١/ ٢٢٤/ رقم ٦٠) ومن حديث سهل ابن حنيف أخرجه الدارمي (كتاب الطهارة ــ باب النهي عن استقبال القبلة بغائط أو بول (١/ ١٣٥)، وفيه عبد الكريم بن أبي المخارق، وهو ضعيف. التقريب (ص ٢١٧).

وبهذا يتبين أن حديث أبي أيوب هو أصحها وأحسنها كما قال الترمذي رحمه الله، على الرغم من أن هناك طرقًا صحيحة ولكنها دون الطريق المختارة التي عبّر الترمذي عنها بقوله: «أصح شيء في هذا الباب وأحسن».

(٢) من (د)، (ج)، ومن جامع الترمذي (١/ ١٤)، وقد سقطت من بقية النسخ.

(حديث) عائشة ﵂: «مَنْ حَدَّثَكُم أنَّ النبي ﷺ كَانَ يَبُوْلُ قَائِمًا فلا تُصدِّقُوه مَا كَانَ يَبُوْلُ إلا قَاعِدًا».

قال الترمذي: «هو أحسن شيء في هذا الباب وأصح»[1].

---

(١) أخرجه الترمذي (كتاب الطهارة ـ باب ما جاء في النهي عن البول قائماً ١/ ١٧)، وأحمد في مسنده (٦/ ١٣٦)، والنسائي (كتاب الطهارة باب البول في البيت جالساً ١/ ٢٦)، وابن ماجه (كتاب الطهارة وسننها ـ باب البول قاعدًا ـ ١/ ١١٢/ رقم ٣٠٧)، والبيهقي (١/ ١٠٢)، وفيه متابعة إسرائيل لشريك عن المقدام، كلهم من طريق شريك عن المقدام بن شريح بن هانيء عن أبيه عن عائشة به سوى ما تقدم عن البيهقي، وفيه شريك هو ابن عبد الله النخعي القاضي، صدوق يخطيء كثيرًا. تغير حفظه منذ ولي القضاء بالكوفة، وهو يدلس أيضًا من الطبقة الثانية من المدلسين، وقد روي له مسلم في المتابعات.

انظر: التقريب (ص ١٤٥)، وطبقات المدلسين (ص ٧).

قال الترمذي: «وفي الباب عن عمر، وبريدة، وعبد الرحمن بن حسنة».

قلت: أما حديث عمر فأخرجه ابن ماجه (كتاب الطهارة ـ باب في البول قاعدًا ـ ١/ ١١٢/ رقم ٣٠٨)، والبيهقي (كتاب الطهارة ـ باب البول قاعد ١/ ١٠٢) كلاهما عن عبد الكريم بن أبي أمية عن نافع عن ابن عمر عن عمر به، وعبد الكريم ضعيف. التقريب (ص ٢١٧)، وحديث بريدة أخرجه البزار.

قال الشوكاني: «وحديث بريدة في هذا غير محفوظ». انظر: النيل (١/ ١٠٧).

وعن جابر أخرجه ابن ماجه (كتاب الطهارة ـ باب في البول قاعداً ـ/ ١١٢) ، وفيه عدي بن الفضل.

قال فيه ابن معين وأبو حاتم: «متروك». كما في الميزان (٣/ ٦٢).

وحديث عائشة صححه الألباني، وقال: على شرط مسلم. الإرواء (١/ ٩٥/ رقم ٥٧).

قال ابن أبي حاتم[١] في فضائل قزوين[٢] : حدثنا أبو زرعة حدثنا أبو نعيم حدثنا بشير بن سلمان[٣] حدثني رجل قال: قال رسول الله ﷺ : «**اغزوا قزوين فإنه من أعلى أبواب الجنة**»[٤] .

---

(١) أبو محمد عبد الرحمن بن أبي حاتم محمد بن إدريس التميمي الحنظلي، الإمام ابن الإمام، الحافظ ابن الحافظ، توفي سنة (٣٢٧ هـ).
فوات الوفيات (٢/ ٢٨٧)، وطبقات الحنابلة (٢/ ٥٥)، وتذكرة الحفاظ (٣/ ٨٢٨)، ولسان الميزان (٣/ ٤٣٢).

(٢) رواه عنه الرافعي في كتابه التدوين في أخبار قزوين (ق ١/ ب).

(٣) هكذا هو مثبت أيضاً في تهذيب التهذيب (١/ ٤٦٥)، والذي أثبته السيوطي في جامعه الصغير نقلاً عما ذكر من مصادر هو بشر بن سلمان، ووافقه على ذلك المناوي وكذلك في التدوين (ق ١/ ب)، وقال المناوي: بشر ـ بكسر الموحدة وسكون المعجمة ـ ابن سلمان الكوفي، وكذلك العزيزي، ولكن ابن حجر ذكره في التقريب (كما في النسخة الهندية والمحققة)، والمزي في تهذيب الكمال كما في النسخة الخطية ذكراه باسم: بشير بن سليمان، وعلى كل حال فقد اتفقوا في تعيين عينه وهو أنه والد الحكم، وقد روى له (بخ م ٤) (ووثقه) أحمد، وابن معين، والعجلي، وابن حبان، وابن حجر وزاد: يغرب.
وقال أبو حاتم، والذهبي: صالح الحديث، وزاد الأخير: وفيه لين.
وقال ابن سعد: كان شيخًا قليل الحديث، وقال البزار: حدث بغير حديث، لم يشاركه فيه أحد، قلت: وربما لينه الذهبي لقلة حديثه وإغرابه فيها فلا يشاركه فيها أحد. من السادسة.
تاريخ ابن معين (٢/ ٦٠)، وطبقات ابن سعد (٦/ ٣٦٠)، وميزان الاعتدال (١/ ٣٢٩)، وتهذيب التهذيب (١/ ٤٦٥)، والتقريب (ص ٤٦)، وفيض القدير (٢/ ١٨)، والتيسير للعزيزي (١/ ٢٥٤).

(٤) نقله عنه السيوطي في الجامع الصغير، ورمز له بالضعف. كما سيأتي.
انظر: فيض القدير (٢/ ١٨).

قال الرافعي[١] في تاريخه[٢] : «قدمت هذا الحديث على إرساله لأن الخطيب قال: حدثنا أحمد بن محمد بن داود الواعظ حدثني إسحاق بن محمد سمعت أبا زرعة الرازي يقول: ليس في قزوين (ق ١٥/ ب) حديث أصح/ من هذا[٣] )».

---

(١) أبو القاسم عبد الكريم بن محمد بن عبد الكريم الرافعي القزويني، الإمام العلامة صاحب شرح الوجيز الذي لم يصنف في المذهب مثله، توفي سنة (٦٢٣ هـ).
فوات الوفيات (٢/ ٣٧٦)، وطبقات السبكي (٥/ ١١٩)، وطبقات الشافعية للإسنوي (١/ ٥٧١)، وطبقات الشافعية لابن شهبة (٢/ ٩٤)، وطبقات المفسرين (ص ٧٠).

(٢) كتابه في التاريخ سماه: التدوين في أخبار قزوين. انظره (ق ١/ ب).

(٣) العبارة بين القوسين سقطت من نسخة (د)، والحديث عزاه السيوطي في جامعه الصغير إلى الخليلي في «تاريخ قزوين» أيضاً، وحكم عليه بالضعف، ووافقه على ذلك المناوي، وقال ـ بعد أن ساق كلام أبي زرعة ـ: أي ليس في الأخبار الواردة في فضل قزوين خبر أصح منه ولا يلزم من هذا كونه صحيحًا ولا حسنًا. أ.هـ.
وكذلك وافقه العزيزي، والحفني، والألباني.
انظر: فيض القدير (٢/ ١٨)، والسراج المنير (١/ ٢٥٤)، وحاشية الحفني عليه، وضعيف الجامع الصغير (١/ ٣١٠)، وقوله (أصح من هذا) مع كونه ضعيفًا، لأن غالب ما روي من كون قزوين باب من أبواب الجنة موضوعات مختلقات، فالحديث بالنسبة لهذه المختلقات يعتبر أصح منها لأن الضعيف أرفع بكثير من الموضوع.
انظر: تنزيه الشريعة (٢/ ٦٢، ٦٣، ٦٤).

## الـرابعــة:

قال يعقوب بن سفيان[١] : «لا أعلم في جميع الـكتب كتابًا أصح من كتــاب عمرو بن حزم، وقد كــان الصحابة والتــابعون[٢] يرجعون إليه، ويدعون أرائهم»، أسنده ابن عساكر[٣] في تاريخه[٤] .

---

(١) أبو يوسف يعقوب بن سفيان بن جوّان الـفارسي الفسوي، قال الحاكم: هو إمام أهل الحديث بفارس، محدث كـبير القدر، وقد كانت وفاته قبل أبـي حاتم بشهر، توفي سنة (٢٧٧ هـ).

البدايـة والنهاية (١١/ ٥٩)، والجـرح والتعـديل (٩/ ٢٠٨)، وتذكرة الحـفاظ (٢/ ٥٨٢)، وما كتبه الدكتور العمري عنه في مقدمة تحقيقه لكتابه المعرفة والتاريخ.

(٢) وفي (ب): والتابعين وهو لحن.

(٣) أبو القاسم علي بن الحسن بن هبة الله، المعروف بابن عساكر، الدمشقي، الملقب بـ«ثقة الدين»، كان محدث الشام في وقته، ومن أعيان الفقهاء الشافعية.

توفي سنة (٥٧١ هـ).

وفيـات الأعيان (٣/ ٣٠٩)، وطبـقات السـبكي (٤/ ٢٧٣)، وتذكرة الحـفاظ (٣/ ١٣٢٨).

(٤) ونقلهـا عنه الحافظ ابن حـجر في التلخـيص الحبيـر (٤/ ١٨) وكمال عبـارته: فإنّ أصحاب رسول الله ﷺ والتابعين يرجعون إليه ويدعون رأيهم. أ. هـ.

والحديث أخـرجه النسائـي (كتاب القســامة ــ باب ذكـر حديث عمرو بـن حزم في العقــول واختلاف الناقلين له ٨/ ٥٧)، والـدارمي (كتاب الديات ــ بـاب القود بين الرجال والنســاء ٢/ ١١٠)، والحاكم (١/ ٣٩٥)، والبيهـقي (٨/ ٢٨)، من طريق الحكم بن مـوسى قال: حدثنا يحـيى بن حمزة عـن سليمان بن داود قـال: حدثني الزهري عن أبي بكـر بن محمد بن عـمرو بن حزم عن أبيه عـن جدّه أنّ رسول الله =

الخامسة:

(روى الخطيب)[1] في الجامع[2] من طريق عبد الرحمن بن أبي حاتم قال: حدثنا يونس بن عبد الأعلى قال: قال لي الشافعي (رضي

---

= ﷺ كتب إلى أهل اليمن . . الحديث، وفيه ذكر الفرائض والسنن والديات.
قال أبو داود: قد أُسْنِدَ هذا الحديث ولا يصح، والذي في إسناده سليمان بن داود: وهم، وإنما هو سليمان بن أرقم.
(قلت): وهو ضعيف. كما في التقريب (ص ١٣٢).
وقال ابن حزم: صحيفة عمرو بن حزم منقطعة لا تقوم بها حجة.
وقال الألباني: أما حديث عمرو بن حزم فهو ضعيف فيه سليمان بن أرقم وهو ضعيف جدًا، وقد أخطأ بعض الرواة فسماه سليمان بن داود وهو الخولاني وهو ثقة، وبناء عليه توهم بعض العلماء صحته وإنما هو ضعيف، وروي من حديث أبي بكر بن حزم مرسلاً وهو ضعيف أيضًا لإرساله. أ.هـ.
(قلت): والذي تبين لي من صنيع الألباني أنه لا يضعف الحديث بجميع ألفاظه بل يصحح بعضها للشواهد والمتابعات.
قال الحافظ ابن حجر: وقد صحح الحديث بالكتاب المذكور جماعة من الأئمة لا من حيث الإسناد بل من حيث الشهرة منهم الشافعي وابن عبد البر والعقيلي، وقبلهم عمر بن عبد العزيز والزهري.
انظر: التلخيص الحبير (٤/ ١٧ - ١٨)، وإرواء الغليل (١/ ١٥٨)، (٧/ ٢٦٨، ٣٠٠، ٣٠٣).

(١) سقطت من (ب).
(٢) الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع (٢/ ٢٢٥).

الله تعالى عنه)[١] : «(ليس)[٢] في المغازي أصح من كتاب موسى بن عقبة[٣] مع صغره، وخلوه[٤] من أكثر ما يذكر في[٥] كتب غيره[٦] ».

---

(١) من (ب).

(٢) سقطت من (ب).

(٣) أبو محمد موسى بن عقبة بن أبي عياش، القرشي مولاهم الأسدي، الإمام الثقة الكبير، وكان بصيراً بالمغازي النبوية، ألفها في مجلد، فكان أول من صنف في ذلك. توفي سنة (١٤١ هـ).
انظر: سير أعلام النبلاء (٦/ ١١٤)، والجرح والتعديل (٨/ ١٥٤)، والثقات لابن حبان (٥/ ٤٠٤)، وتذكرة الحفاظ (١/ ١٣٨)، وتهذيب التهذيب (١٠/ ٣٦٠).

(٤) وفي (ب): وحلوه وهو تصحيف.

(٥) وفي (م): من.

(٦) قال بنحو قولة الشافعي: مالك بن أنس ويحيى بن معين وغيرهما، وهذا الكتاب قال عنه الذهبي: «مغازي موسى بن عقبة في مجلد ليس بالكبير، وغالبها صحيح، ومرسل جيد، ولكنها مختصرة تحتاج إلى زيادة بيان وتتمة».
انظر: سير النبلاء (٦/ ١١٦).
وقد روى كتابه في المغازي ابن أخيه إسماعيل بن عقبة (المتوفي سنة ١٥٨ هـ).
انظر: طبقات ابن سعد (٥/ ٣١٠)، والقطعة الباقية من المغازي توجد ببرلين، برقم (١٥٥٤) الأوراق (٧٤ - ٧٧)، وقد حققها المستشرق ساخاو، واختصر بعنوان «كتاب الدرر في اختصار المغازي والسير» لابن عبد البر (٦٤٣ هـ)، وممن نقل من مغازي ابن عقبة واستفاد منه ابن حجر في الإصابة، وابن سيد الناس في عيون الأثر. انظر: تاريخ التراث (١/ ٤٥٨).

٤١- أَوَّلُ جَـامعِ الحَـديثِ وَالأَثَر    ابنُ شِهَـابٍ آمِراً[١] لَهُ عُمَـرْ

٤٢- وَأَوَّلُ الجَـامعِ لِلأَبْـوابِ    جَمَاعَـةٌ في العَصْـرِ ذُو اقْتِـرَابِ

٤٣- كـابنِ جُـرَيجٍ وَهُشَـيْمٍ مَـالكِ    وَمَـعْـمَـرٍ وَوَلَدِ المُـبَـارَكِ

هذه الأبيات من زيادتي.

اعلم أن الآثار كانت في عصر الصحابة وكبار التابعين غير مدوَّنة[٢]، ولا مرتبة؛ لسيلان أذهانهم، وسعة حفظهم، ولأنهم كانوا نهوا أولاً عن كتابتها كما في حديث مسلم[٣] خشية اختلاطها بالقرآن، ولأن أكثرهم كان لا يحسن الكتابة[٤]، وقد أراد عمر بن الخطاب

---

(١) وكذا في (ب)، (ج)، وفي بقية النسخ: آمرٌ.

(٢) يعني تدوينًا رسميًا، وإلا فقد ثبت تدوين الآثار في عهد النبي ﷺ كما في قصة أبي شاه وغيرها، ووقع تدوين الحديث والآثار من قبل بعض الصحابة كعبد الله ابن عمرو وغيره.
انظر: المحدث الفاصل (ص ٣٦٣)، ومقدمة ابن الصلاح (ص ٢٩٦)، والتجريد (ص ١٧٦)، وكتاب السنة قبل التدوين لمحمد عجاج الخطيب (ص ٣٠٣ - ص٣٠٩).

(٣) أخرجه مسلم في صحيحه (كتاب الزهد والرقائق ـ باب التثبت في الحديث وحكم كتابة العلم ـ ٤/ ٢٢٩٨ ـ رقم ٧٢) عن أبي سعيد الخدري أنَّ رسول الله ﷺ قال: «**لا تكتبوا عني، ومن كتب عني غير القرآن فليمحه...**».

(٤) مع ثبوت معرفة كثير منهم للكتابة، وكتابة بعضهم للحديث، فقد كان لرسول الله ﷺ كتاب للوحي بلغوا أربعين كاتبًا، وكتاب للصدقة، وكتاب للمداينات، والمعاملات، وكتاب للرسائل.

=

(رضي الله تعالى[1] عنه[2]) في زمن خلافته تدوينها فلم يقدر[3] له ذلك.

قال ابن سعد في الطبقات[4]: «[أنا][5] قبيصة بن عقبة ثنا[6] سفيان، عن معمر عن الزهري قال: أراد عمر بن الخطاب أن يكتب السنن فاستخار الله تعالى شهرًا، ثم أصبح وقد عزم له، فقال: (قد)[7] ذكرت قومًا كتبوا كتابًا فأقبلوا عليه، وتركوا كتاب الله تعالى».

---

= وقد تبرع بعض الذين يعرفون الكتابة والقراءة بتعليم إخوانهم، ومن أوائل هؤلاء المعلمين سعد بن الربيع الخزرجي، وبشير بن سعد بن ثعلبة، وأبان بن سعيد بن العاص وغيرهم، إلى جانب وجود الكتاتيب.

روى عثمان بن عبيد الله قال: «رأيت أبا هريرة يصفِّر لحيته ونحن في الكتاب. ولغزوة بدر أثر في انتشار القراءة والكتابة حينما أذن رسول الله ﷺ لأسرى بدر بأن يفدي كل كاتب منهم نفسه بتعليم عشرة من صبيان المدينة الكتابة والقراءة». أ.هـ. مختصرًا من كتاب السنة قبل التدوين (ص ٢٩٨ - ص ٣٠٠)، وفي رؤية عثمان بن عبيد الله لأبي هريرة.

انظر: الجرح والتعديل (٦/ ١٥٦)، ودفاع عن أبي هريرة (ص ٢٩٧).

(١) وكذا في (ب).

(٢) سقطت من (د).

(٣) وفي (م): تقدر (بمثناتين فوقيتين).

(٤) الطبقات الكبرى لابن سعد (٣/ ٢٨٦).

(٥) من (ب)، (د)، (ج)، وفي (م)، (ع): أما.

(٦) وكذا في (م)، وفي بقية النسخ: أنا.

(٧) سقطت من (د).

وقال الهروي في ذم الكلام: «أخبرنا محمد بن عبد الله بن داود[١]، أنا الحسن[٢] بن محمد، [ثنا][٣] علي بن محمد بن عيسى[٤]، ثنا أبو اليمان، أخبرني شعيب[٥]، عن الزهري أخبرني عروة بن الزبير: أن عمر بن الخطاب (رضي الله تعالى عنه)[٦] أراد أن يكتب السنن واستشار[٧] فيها أصحاب رسول الله ﷺ فأشار عليه عامتهم بذلك، فلبث عمر شهرًا يستخير الله تعالى في ذلك شاكًا فيه، ثم أصبح يومًا وقد عزم الله (تعالى)[٨] له فقال: إني كنت ذكرت لكم من كتابة السنن ما قد علمتم، ثم تذكرت فإذا أناس من أهل الكتاب من قبلكم قد كتبوا مع كتاب الله [تعالى][٩] كتبًا[١٠] فأكبوا عليها وتركوا (كتاب

---

(١) وفي الأصل (ق ١٢/ أ) بعدها: بن بهرام، وليست موجودة في النسخ.

(٢) وفي الأصل (ق ١٢/ أ): الحسين بن محمد بن أحمد بن زياد.

(٣) من (م)، ومن الأصل (ق ١٢/ أ)، وفي جميع النسخ: أنا.

(٤) وفي (د): أنا.

(٥) وفي (د): سعيد.

(٦) سقطت من (د)، وفي الأصل (ق ١٢/ ١٢): رضي الله عنه.

(٧) وفي (ب): فاستشار.

(٨) سقطت من (د).

(٩) من (د).

(١٠) وفي (ب): كتابًا.

الله تعالى)[١]، وإني (والله لا ألبس[٢] كتاب الله بشيء) فترك كتابة السنن»[٣].

قال بعض المتأخرين: «ليته دونها فإنها كانت تتواتر إلى الصحابة كما تواترت الكتب المصنفة عن أربابها [فيقطع][٤] بصحتها دون [الرحيل][٥] فيها، فلما كان زمن عمر بن عبد العزيز على رأس المائة أمر بتدوين الحديث».

قال البخاري في صحيحه[٦] في «أبواب العلم»[٧]: «وكتب عمر

---

(١) سقطت من (ب).

(٢) من اللّبْس أو اللّبَس: وهو اختلاط الأمر، ومعنى قول الفاروق رضي الله عنه أي: لا أخلط مع كتاب الله شيئًا.
انظر: مجمل اللغة (٣/ ٨٠١)، ولسان العرب (٦/ ٢٠٤).

(٣) انظر: ذم الكلام للهروي (ق ١٢/ أ) وقد نقل السيوطي الأثر بالمعنى، وأخرج هذا الأثر الخطيب البغدادي في (تقييد العلم ص ٥٠) أيضًا، وابن عبد البر في جامع بيان العلم (١/ ٧٧) ولفظه: «والله إني لا أشوب كتاب الله بشيء أبدًا».
وروي عن عمر رضي الله عنه أيضًا تحريقه لبعض ما كتب في عهده.
انظر: تقييد العلم (ص ٥٢)، وكذلك روي عن أبي بكر الصديق رضي الله عنه كما في تذكرة الحفاظ (١/ ٥).
ولكن قال الذهبي ـ في هذا الأثر عن أبي بكر ـ: «لا يصح».

(٤) من (د)، وفي بقية النسخ: فقطع.

(٥) من (د)، وفي (ج): الدخيل، وبقية النسخ: الرجل وهو تحريف.

(٦) البخاري في صحيحه (كتاب العلم ـ باب كيف يقبض العلم ـ ١/ ١٩٤).

(٧) سقطت من (ب).

ابن عبد العزيز[(١)] إلى أبي بكر بن حزم[(٢)] : انظر ما كـان من حديث رسول الله ﷺ فاكتبه، فإني خفت دروس العلم وذهاب العلماء».

[و][(٣)] أخرجه أبو نعيم في تاريخ أصبهان[(٤)] بلفظ: «كتب عمر بن عبد العزيز إلى الآفاق: انظروا حديث رسول الله ﷺ فاجمعوه».

وقال[(٥)] مالك في الموطأ رواية محمد بن الحسن: أنا[(٦)] يحيى بن سعيد[(٧)] أن عمر بن عبد العزيز كتب إلى أبي بكر بن محمد بن عمرو ابن حزم: أن انظر[(٨)] ما كان من حـديث رسول الله ﷺ أو سنة أو

---

(١) انظر فتح الباري (١/ ١٩٤).

(٢) أبو بكر بن محمد بن عمرو بن حزم الأنـصاري، ينسب إلى جد أبيه ولجده عمرو صحبة، ولأبيه محمد رؤية، وأبو بكر تابعي فقيه استعمله عمر بن عبد العزيز على إمرة المدينة وقضائها. توفي سنة (١٢٠ هـ).

الثـقات لابن حـبـان (٥/ ٥٦١)، وتهذيب التـهذيـب (١٢/ ٣٨)، وتاريخ خليفـة (ص٣١١).

(٣) من (د).

(٤) أخبار أصبهان (١/ ٣١٢)، وتمام العبارة فيه:

«. . . . واحفظوه فإني أخاف دروس العلم وذهاب العلماء».

(٥) وفي (ب): وكان؛ وهو تصحيف.

(٦) وفي (م): ثنا.

(٧) هو الأنصاري.

انظر: تهذيب التهذيب (١١/ ٢٢٢)، وإسعاف المبطأ (ص ٣٠).

(٨) وفي (ب): انظر ــ بدون أن ــ.

حديث (عمر)[1] أو نحو هذا فاكتبه[2] لي؛ فإني قد خفت دروس العلم، وذهاب العلماء.

وأخرج ابن عبد البر في التمهيد[3] من طريق ابن وهب قال: سمعت مالكًا يقول: «كان عمر بن عبد العزيز يكتب إلى الأمصار يعلمهم السنن والفقه، ويكتب إلى المدينة يسألهم عن ما مضى، وأن يعملوا بما[4] عندهم، ويكتب إلى أبي بكر بن عمرو بن حزم أن يجمع السنن، ويكتب إليه بها، فتوفي عمر وقد كتب ابن حزم كتبًا قبل أن يبعث بها إليه».

(ق ١٦/ أ) وقال الهروي في ذم/ الكلام: «لم تكن الصحابة ولا التابعون يكتبون الحديث[5] إنما كانوا يؤدونها لفظًا ويأخذونها حفظًا إلا كتاب

(١) سقطت من (د).

(٢) وفي (م): واكتبه.

(٣) التمهيد (١/ ٨٠).

(٤) وفي (م): بها.

(٥) هذا النفي ليس على إطلاقه، فقد ثبت أن بعض الصحابة كان يكتب الحديث مثل عبد الله بن عمرو بن العاص.
قال أبو هريرة: «ما من أصحاب النبي ﷺ أحد أكثر حديثًا عنه مني، إلا ما كان من عبد الله بن عمرو فإنه كان يكتب ولا أكتب». رواه البخاري (كتاب العلم ــ باب كتابة العلم ــ ١/ ٢٠٦).
قال ابن رجب: «اعلم أن العلم المتلقى عن النبي ﷺ من أقواله وأفعاله كان الصحابة ﷺ في زمن نبيهم ﷺ يتداولونه بينهم حفظًا له ورواية، ومنهم من =

الصدقات[١] ، والشيء اليسير الذي يقف عليه الباحث بعد الاستقصاء حتى خيف عليه الدروس، وأسرع في العلماء الموت، أمر [أمير][٢] المؤمنين عمر بن عبد العزيز أبا بكر الحزمي فيما كتب إليه: «أن انظر ما كان من سنة أو حديث (عمر)[٣] فاكتبه»[٤] .

ثم أخرجه من طريق عبيد الله بن عمرو عن يحيى بن [سعيد][٥] عن عبد الله بن دينار فذكره[٦].

---

= كان يكتب كما تقدم في كتاب العلم عن عبد الله بن عمرو بن العاص رضي الله عنهما».
علل ابن رجب (١/ ٣٦).
وانظر موضوع التدوين بتوسع في: تقييد العلم (ص ٧٤ - ص ١٠٣)، والعلم لزهير بن حرب (ص ١٩٢)، والسنة قبل التدوين (ص ٣٤٣ - ص ٣٦٠).

(١) فقد كتب رسول الله ﷺ كتاب الصدقات والديات والفرائض والسنن لعمرو بن حزم وغيره.
انظر: جامع بيان العلم (١/ ٨٥)، وتقييد العلم للخطيب (ص ٧٢)، وتاريخ بغداد له (٨/ ٢٢٨)، وإعلام السائلين (ص ١٣٥).

(٢) من (د)، (ج)، وقد سقطت من بقية النسخ.

(٣) سقطت من (د).

(٤) وهناك رواية أخرى غير ما ذكره المؤلف وهي: أنَّ عمر بن عبد العزيز كتب إلى أبي بكر بن محمد عمرو بن حزم أن يكتب له العلم من عند عمرة بنت عبد الرحمن، والقاسم بن محمد فكتبه له.
انظر: مقدمة الجرح والتعديل (ص ٢١)، وتقييد العلم (ص ١٠٥).

(٥) من الأصل (ق ٧٠/ ب)، وفي النسخ: يحيى بن شعبة.

(٦) انظر: ذم الكلام للهروي (ق ٧٠/ ب).

قال في فتح الباري[١] : «يستفاد من هذا ابتداء تدوين الحديث النبوي»[٢]، ثم أفاد أن أول من دونه بأمر عمر بن عبد العزيز ابن شهاب الزهري، وقد رأيته مسندًا.

قال أبو نعيم في الحلية[٣]: حدثنا سليمان بن أحمد[٤]، أنا أحمد بن يحيى[٥] ثعلب[٦]، ثنا الزبير بن بكار[٧] حدثني محمد بن الحسن بن زبالة[٨]

---

(١) فتح الباري (١/ ١٩٤).

(٢) أي: تدوينًا رسميًا.

(٣) حلية الأولياء (٣/ ٣٦٣).

(٤) هو أبو القاسم الطبراني. تقدمت ترجمته.

(٥) من أصول الترجمة وفي النسخ: بن ثعلب، وهو تصحيف.

(٦) أبو العباس أحمد بن يحيى بن يزيد الشيباني مولاهم البغدادي المعروف بـ:ثعلب.
قال الذهبي: «العلامة المحدث، شيخ اللغة والعربية، المقدم في الكوفيين».
توفي سنة (٢٩١ هـ).
تذكرة الحفاظ (٢/ ٦٦٦)، وتاريخ بغداد (٥/ ٢٠٤)، ووفيات الأعيان (١/ ١٠٢)، وبغية الوعاة (١/ ٢٨٦).

(٧) (ق) أبو عبد الله الزبير بن بكار بن عبد الله الأسدي المدني قاضي مكة، ثقة، مات سنة (٢٥٦ هـ).
التقريب (ص ١٠٦) وقد وقع في نسختي التقريب الهندية والمحققة تحريف وهو أنه مثبت فيهما: (قاضي المدينة) وليس كذلك، وتاريخ بغداد (٨/ ٤٦٧)، ومعجم الأدباء (١١/ ١٦١)، والعقد الثمين (٤/ ٤٢٧)، وسير أعلام النبلاء (١٢/ ٣١٢)، وشذرات الذهب (٢/ ١٣٣).

(٨) محمد بن الحسن بن زبالة ــ بفتح الزاى وتخفيف الموحدة ــ المخزومي المدني، كذبوه، مات قبل المائتين.

عن مالك بن أنس قال: «أول من دوَّن العلم[1] ابن شهاب».

وقد جمع أيضاً الشعبي[2]، فقد روي عنه أنه قال: هذا باب من الطلاق جسيم، ورويت الأبواب أيضاً عن غيره ممن هو أقدم منه.

أخرج الرامهرمزي[3] في كتاب المحدث الفاصل[4]، والخطيب

= التقريب (ص٢٩٤)، وتاريخ ابن معين (٢/ ٥١٠)، والكامل لابن عدي (٦/ ٢١٨٠) وأحوال الرجال للجوزجاني (ص ١٣٥)، وتنزيه الشريعة (١/ ١٠٣).

(١) سقطت من (ب).

(٢) (ع) أبو عمرو عامر بن شراحيل الشعبي ـ بفتح المعجمة ـ ثقة، مشهور فقيه فاضل.
قال مكحول: «ما رأيت أفقه منه». توفي سنة (١٠٣ هـ).
التقريب (ص ١٦١)، وطبقات ابن سعد (٦/ ٢٤٦)، والمعرفة والتاريخ (٢/ ٥٩٢) وأخبار القضاة لوكيع (٢/ ٤١٣)، وتذكرة الحفاظ (١/ ٧٤)، وطبقات فقهاء اليمن للجعدي (ص ٥٠).

(٣) أبو محمد الحسن بن عبد الرحمن بن خلاد الفارسي الرامهرمزي الحافظ الإمام القاضي، توفي سنة (٣٦٠ هـ).
تذكرة الحفاظ (٣/ ٩٠٥)، والفهرست لابن النديم (ص ٢٢٠)، والأنساب (٦/ ٤٧)، وطبقات الحفاظ للسيوطي (ص ٣٦٩).

(٤) الذي هو مثبت في جميع النسخ بالضاد المعجمة، وكذلك سماه المناوي: (المحدث الفاضل).
انظر: اليواقيت والدرر (ق ١٤/ أ) والمشهور لدى العلماء الذين ترجموه باسم «المحدث الفاصل بين الراوي والواعي» بالصاد المهملة وهو الذي أثبته.
انظر: تذكرة الحفاظ (٣/ ٩٠٥)، والفهرست (ص ٢٢٠)، والأعلام (٢/ ١٩٤)، =

في الجامع عن الحسين بن حميد بن الربيع[١] قال: «قيل لوكيع: أنت تطلب الآخرة تصنف الأبواب، فتقول: باب كذا، وباب كذا، فقال: حدثني إسماعيل بن أبي خالد عن الشعبي قال: باب من الطلاق جسيم، إذا اعتدت المرأة ورثت»[٢].

وقال سعيد بن منصور[٣] في سننه[٤]: ثنا هشيم ثنا[٥] زكريا[٦] عن

---

= ومعجم المؤلفين (٣/ ٢٣٥)، وسماه: (الفاصل بين الراوي والواعي)، وكذلك هو مثبت في نسختي كوبريلي، وسوهاج الخطيتين من نسخ المحدث الفاصل.
انظر: مقدمة د/ محمد عجاج الخطيب على كتاب المحدث الفاصل.

(١) الحسين بن حميد بن الربيع الكوفي الخزاز، كذبه مطين.
قال ابن عدي: «والحسين .. عندي متهم فيما يرويه كما قال مطين».
مات سنة (٢٨٢ هـ).
ديوان الضعفاء (ص ٦٢)، وميزان الاعتدال (١/ ٥٣٣)، ولسان الميزان (٢/ ٢٨٠) والكامل لابن عدي (٢/ ٧٧٧)، والكشف الحثيث (ص ١٤٩)، وتنزيه الشريعة (١/ ٥٢).

(٢) أخرجه الرامهرمزي في المحدث الفاصل (ص ٦٠٩ ـ التبويب في التصنيف)، والخطيب في الجامع (٢/ ٣٤٢ ـ مبحث الأثر في ثبوت الأبواب).

(٣) أبو عثمان سعيد بن منصور بن شعبة الخراساني، نزيل مكة، ثقة مصنف. توفي سنة (٢٢٧ هـ).
التقريب (ص ١٢٦)، وطبقات ابن سعد (٥/ ٥٠٢)، والمعجم المشتمل (ص١٢٩)، والعقد الثمين (٤/ ٥٨٦)، وتهذيب التهذيب (٤/ ٨٩).

(٤) السنن لسعيد بن منصور (القسم الثاني ـ المجلد الثالث ـ ص ٤٥ ـ كتاب الطلاق).

(٥) وفي الأصل: أنا.

(٦) (ع) أبو يحيى زكريا بن أبي زائدة خالد ويقال: هبيرة بن ميمون بن فيروز، =

الشعبي قال: «باب من الطلاق جسيم، إذا ورثت المرأة اعتدت».

(قوله) الرامهرمزي من طريق مجالد عن الشعبي قال: «باب من الفقه جسيم، إذا اعتدت المرأة ورثت»[1].

[وأخرج][2] الخطيب في الجامع[3] عن خالد بن دينار قال: «قلت لأبي العالية: أعطني كتابك، قال: ما كتبت إلا باب الصلاة، وباب الطلاق».

(قوله)[4] من طريق عبد الله بن أحمد بن حنبل، عن أبيه، عن عبد الرحمن بن مهدي، عن حماد بن زيد، عن ابن عون، عن

---

= الهمداني، الوادعي، الكوفي، ثقة، كان يدلس، وسماعه من أبي إسحاق بآخرة، مات سنة سبع أو ثمان أو تسع، وأربعين ومائة.
التقريب (ص ١٠٧)، وطبقات ابن سعد (٦/ ٢٤٧)، وتاريخ خليفة (ص ٤٢٥)، ومشاهير علماء الأمصار (ص ١٧٠)، وسير أعلام النبلاء (٦/ ٢٠٢)، وتعريف أهل التقديس (ص ٦٢).

(١) أي: ترث المرأة من زوجها إذا طلقها وهو مريض بعد انقضاء عدتها، كما قضى بذلك عثمان بن عفان ﷺ لزوجة عبد الرحمن بن عوف، ولنساء ابن مكمل، وللأنصارية زوجة حبان، وبه قال الزهري أيضًا.
انظر: الموطأ (٢/ ٥٧١، ٥٧٢)، والمنتقى للباجي (٤/ ٨٥).

(٢) من (د)، (ج).

(٣) انظر: الجامع (٢/ ٣٤٢ ـ مبحث الأثر في ثبوت الأبواب).

(٤) من (د)، وفي (ج): وأخرج.

محمد قال: «سألت عبيدة عن مائة باب، قلت: حدثنا[١] منها، قال: [لا تحضرني][٢]».

مات الشعبي سنة ثلاث أو أربع ومائة[٣].

ومات أبو العالية[٤] قبله سنة تسعين.

ومات عبيدة قبلهما سنة اثنين وسبعين[٥].

قلت: وقد وقع تدوين الفرائض قبل ذلك، فأخرج البيهقي[٦] في

---

(١) وفي (ب): حديثًا.

(٢) من (د)، (ج)، وفي بقية النسخ: لا تحضروني، وفي الأصل: لا يحضرني.

(٣) انظر: تاريخ خليفة (ص ٣٣٠)، والوفيات لابن قنفذ (ص ١٠٥)، وذكر وفاته سنة (١٠٥ هـ).

(٤) (ع) أبو العالية رفيع ـ بالتصغير ـ ابن مهران الرياحي ـ بكسر الراء والتحتانية ـ ثقة كثير الإرسال. مات سنة (٩٠ هـ).
التقريب (ص ١٠٤)، وطبقات ابن سعد (٧/ ١١٢)، والزهد لأحمد (ص ٣٠٢)، وطبقات الفقهاء للشيرازي (ص ٨٨)، وتذكرة الحفاظ (١/ ٥٨)، وسير النبلاء (٤/ ٢٠٧)، وما يتعلق بإرساله.
انظر: جامع التحصيل (ص ٢٨٦).

(٥) انظر: طبقات خليفة (ص ١٤٦)، والوفيات لابن قنفذ (ص ٩٧).

(٦) أبو بكر أحمد بن الحسين بن علي البيهقي ـ نسبة إلى بيهق قرى مجتمعة بنواحي نيسابور ـ الفقيه الشافعي الحافظ الكبير، من كبار أصحاب الحاكم أبي عبد الله توفي سنة (٤٦٨ هـ).
وفيات الأعيان (١/ ٧٥)، وطبقات الشافعية للسبكي (٣/ ٣)، وسير أعلام النبلاء (١٣/ ٥٧٩)، وتذكرة الحفاظ (١/ ١١٣٢)، ومعجم البلدان (١/ ٥٣٧)، وبيهق تتبع اليوم ما كان يعرف سابقًا بجمهورية الاتحاد السوفيتي.
انظر: بلدان الخلافة (ص ٤٣٢)، وأطلس العالم (ص ٧٠، ٧١).

سننه[1] من طريق جعفر بن برقان قـال: «سمعت الزهري يقول: لولا أن زيد بـن ثـابت كتب الفرائـض لرأيـت أنـها ستـذهب مـن الناس»[2].

وأما الجمع مـرتبًا على الأبواب فوقع في منتصـف القرن الثاني، فأول من جـمـع كذلك : ابـن جريج[3] بمكة[4] ، ومـالك أو ابـن

---

(١) السنن الكبرى (كتاب الفرائض ـ باب ترجـيح قول زيد بن ثابت على قول غيره ـ ٦/ ٢١٠).

(٢) كتاب الفرائض وقع لابن خير (ت ٥٧٥ هـ) إجازة.
انظر: فهـرسه (ص ٢٦٣)، ولم يبق هذا الكتـاب بتمامـه ولكن بقيت منه أقسام منثورة فـيها قسم حـفظه لنا شرح أبي الزناد عبـد الله بن ذكوان (ت ١٣١ هـ) في كتاب الـسنن الكبرى للبيهـقي (٦/ ٢١٠ - ٢٦٠)، ورسالة في الفرائض وجـهها زيد إلى معاوية بقي منها قسم في السنن الكبرى للبيهقي (٦/ ٢٤٧).
انظر: تاريخ التراث العربي (٢/ ١٨).

(٣) (ع) فقيه الحرم أبو الوليد أو أبو خالد عبد الملك بن عبد العزيز بن جريج الرومي الأموي مـولاهم، المكي، الفقـيه، الإمام الحـافظ، وكان يدلس، من الثـالثة من طبقات المدلسين، توفي سنة (١٥٠ هـ).
تذكرة الحـفاظ (١/ ١٦٩)، والجرح والتعـديل (٥/ ٣٥٦)، والعقد الثـمين (٥/ ٥٠٨)، وتهذيب التهذيب (٦/ ٤٠٢)، وطبقات المدلسين لابن حجر (ص ١٠).

(٤) لم يعثر على كتاب ابن جريج المعروف بـ (السنن)، وتوجد من أحاديثه مجموعة بتهذيب أبي عـبد الله محمد بن مخلد بـن حفص العطار (ت ٣٣١ هـ) بعنوان «ما رواه الأكابر عن مالك بن أنس، ويحيى الأنصاري، وابن جريج» الظاهرية مجموع ١٧/٩٨ (القسم الأول من ٢٠٢ أ ـ ٢٠٩ ب، في القرن السادس الهجري) أ. هـ.
وتوجد منه نسخة مصورة بقسم المخطوطات بالجامعة الإسلامية.
انظر: تاريخ التراث (١/ ١٣٠).

إسحاق[1] بالمدينة[2] ، وهشيم[3] بواسط ، ومعمر[4] باليمن ،

---

(١) (خت ٤) أبو بكر محمد بن إسحاق بن يسار، المطلبي مولاهم المدني، نزيل العراق، إمام المغازي، صدوق يدلس من الرابعة ورمي بالتشيع والقدر، توفي سنة (١٥٠هـ).

التقريب (ص ٢٩٠)، وطبقات ابن سعد (٧/ ٣٢١)، وتاريخ خليفة (ص ١٦)، والجرح والتعديل (٧/ ١٩١) ، ومقدمة عيون الأثر (١/ ٩) ، وميزان الاعتدال (٣/ ٤٦٨)، وطبقات المدلسين (ص ١٤).

(٢) كتابه (المغازي) وصل إلينا قسم كبير منه برواية يونس بن بكير الشيباني (ت١٩٩هـ)، توجد منه نسخة بفاس (٢٠٢)، ونسخة بقونية بتركيا، ونسخة في الرباط (١٧١٣) وثالثة في الظاهرية (مجموع ١١٠ ـ الأوراق ١٥٨ ـــ ١٧٤)، وقد حقق المجلد الأول منه د/ محمد حميد الله سنة ١٩٨١م.

انظر: تاريخ التراث العربي (١/ ٤٦١).

(٣) (ع) أبو معاوية هشيم ـ بالتصغير ـ بن بَشير ـ بوزن عظيم ـ ابن القاسم بن دينار السلمي الواسطي.

ثقة ثبت كثير التدليس ـ من الثالثة من طبقات المدلسين ـ والإرسال الخفي.

مات سنة (١٣٣ هـ).

التقريب (ص ٣٦٥)، والمعرفة والتاريخ (١/ ١٧٤)، والمراسيل لابن أبي حاتم (ص ٢٣١)، وتاريخ بغداد (١٤/ ٨٥)، وسير النبلاء (٨/ ٢٥٥)، وتذكرة الحفاظ (١/ ٢٤٨)، وطبقات المدلسين (ص ١٢).

(٤) كتابه (الجامع) في الحديث، وقد روى هذا الكتاب تلميذه عبد الرزاق وأضاف إليه أحاديث أخرى وجعل الكتاب ملحقًا بكتابه المصنف، وللجامع ثلاث نسخ بتركيا، ورابعة بالرباط.

انظر: تاريخ التراث (١/ ٤٦٥)، وعزا مقتبسات من الكتاب للإصابة لم أقف عليها.

وابـن المبارك بخراسان[١] ، والربيع بن صَبيح[٢] أو سعـيد بن أبي عروبة أو حـماد بن سلـمة[٣] بالبصرة، وسـفيـان الثوري[٤] بالكوفة،

---

(١) كتابه (المسند) برواية الحسن بن سفيان الفسوي (ت ٣٠٣ هـ) ويوجد منه الجزء الثاني والثالث بالظاهرية (مجموع ١٨/ ٥ ـ من ١٠٧ أ ـ ١٢٤ ب)، وقد حقق الجزأين طالبان من كلية الشريعة بالجامعة الإسلامية عام (١٤٠٢ هـ).

(٢) (خت ت ق) الربيع بن صبيح ـ بفتح المهملة ـ السعدي البصري صدوق سيء الحفظ، وكان عابدًا مجاهدًا. مات سنة (١٦٠ هـ).

التقريب (ص ١٠١)، وطبقات ابن سعد (٧/ ٢٧٧)، وتاريخ خليفة (ص ٤٣٠)، والجرح والتعديل (٣/ ٤٦٤)، وحلية الأولياء (٦/ ٣٠٤).

(٣) وكتابه اسمه (المصنف).

انظر: الرسالة المستطرفة (ص ٤٠)، وقال أبو داود: «لم يكن لحماد بن سلمة كتاب إلا كتاب قيس بن سعد».

انظر: تذكرة الحفاظ (١/ ٢٠٣)، وقد كتب حديثه ثمانية عشر تلميذًا.

انظر: دراسات في الحديث النبوي للأعظمي (ص ٢٤٤).

(٤) ألف الثوري كتبًا عديدةً، ذكر منها ابن النديم: كتاب الجامع الكبير، والجامع الصغير، وكتاب الفرائض.

انظر: الفهرست (٣١٥)، وفهرسة ابن خير (ص ١٣٦)، ومسند الثوري تأليف أبي بشر الدولابي.

انظر: برنامج الوادي آشي (ص ٢٠٥)، والجزء الرابع من حديث شعبة والثوري مما أغرب به أحدهما على الآخر للنسائي.

انظر: برنامج التجيبي (ص ٢١٩)، وطبع له تفسير في مجلد واحد ـ برواية أبي جعفر عن النهدي عنه ـ في الهند سنة (١٣٨٥ هـ) في هندستان برانتنك وركس، رامبور.

والأوزاعي[١] بالشام، وجرير بن عبد الحميد[٢] بالري[٣].

قال الحافظان العراقي، وابن حجر: «وكان هؤلاء في عصر واحد فلا يُدرى أيهم أسبق» ثم [تلا][٤] المذكورين كثير من أهل عصرهم،

---

(١) للأوزاعي كتب عديدة والذي ذكره ابن النديم منها كتابين: كتاب (السنن) في الفقه، وكتاب (المسائل في الفقه)، ووصل إلينا من الكتابين مقتبسات، ومن هذه المقتبسات ما هو موجود في كتاب أبي يوسف الذي ألفه في الرد على سير الأوزاعي، وقد طبع مع الأم للشافعي، وطبع مستقلاً في مجلدة، وحققه أبو الوفا الأفغاني، وكذلك نقل بعض ما في كتب الأوزاعي ابن أبي حاتم في كتابه الجرح والتعديل مقدمة الجرح والتعديل (١٨٧ - ٢٠٢). وهي عبارة عن رسائل تضم رأيه الفقهي.
انظر: الفهرست لابن النديم (ص ٣١٨)، والرد على سير الأوزاعي لأبي يوسف نشرته لجنة إحياء المعارف النعمانية بالهند، وتاريخ التراث العربي (٢/ ٢٢٠)، ودراسات في الحديث النبوي للأعظمي (ص ٢٧٨)، وقد كتبت رسالة دكتوراه باسم (فقه الأوزاعي) أعدها د/ الجبوري.

(٢) (ع) جرير بن عبد الحميد بن قرط ـ بضم القاف وسكون الراء ـ بعدها طاء مهملة، الضبي، الكوفي، نزيل الري، وقاضيها، ثقة صحيح الكتاب، قيل: كان في آخر عمره يهم من حفظه، مات سنة (١٨٨ هـ).
التقريب (ص ٥٤)، والتاريخ لابن معين (٢/ ٨١)، وتاريخ بغداد (٧/ ٢٥٣)، ودول الإسلام (١/ ١١٩)، وطبقات القراء لابن الجزري (١/ ١٩٠).

(٣) كتب عن الأشعث ومغيرة ومنصور وشيوخ آخرين
وقال ابن عمار: «وكانت كتبه صحاحًا، وكتب عنه الحديث خمسة تلاميذ».
تاريخ بغداد (٧/ ٢٥٦)، والميزان (١/ ٣٩٤)، وتهذيب التهذيب (٢/ ٧٦)، ودراسات في الحديث النبوي للأعظمي (ص ٢٣٦).

(٤) من (د)، (ج)، وفي (م)، (ع): بين، وفي (ب): بقي.

وكانت كتب هؤلاء ممزوجًا فيها الأحاديث بأقوال الصحابة، وفتاوى التابعين إلى رأس المائتين، فرأى بعض الأئمة أن يفرد[١] أحاديث النبي[٢] ﷺ خاصة، فصنف[٣] عبيد الله بن موسى [العبسي][٤] الكوفي[٥] مسنداً، وصنف مسدد البصري[٦] مسندًا[٧] وأسد ابن موسى الأموي[٨]

---

(١) وفي (د): تفرد.

(٢) وفي (د): أحاديث رسول الله ﷺ.

(٣) وفي (م): وصنف.

(٤) من (د)، وفي (ب): عبد الله بن موسى العقبي، وفي (م)، (ع)، (ج): العتبي، والصواب ما أثبته.

(٥) (ع) أبو محمد عبيد الله بن موسى بن باذام العبسي الكوفي، ثقة كان يتشيع. مات سنة (٢١٣ هـ).
التقريب (ص ٢٢٧)، وتاريخ ابن معين (٢/ ٣٨٤)، وطبقات ابن سعد (٦/ ٤٠٠) وتذكرة الحفاظ (١/ ٣٥٣)، وتهذيب التهذيب (٧/ ٥٠).
وكتابه (المسند) ذكره الكتاني في الرسالة المستطرفة (ص ٦٢).

(٦) (خ د ت س) أبو الحسن مسدد بن مسرهد بن مسربل الأسدي البصري، الإمام الحافظ أحد أعلام الحديث، توفي سنة (٢٢٨ هـ).
سير النبلاء (١٠/ ٥٩١)، وطبقات ابن سعد (٧/ ٣٠٧)، وترتيب ثقات العجلي للسبكي (ق ٣٧/ ب)، والإكمال (٧/ ٢٤٩)، والمعجم المشتمل (ص ٢٨٩)، والكاشف (٣/ ١٣٦).

(٧) وهو مجلد لطيف، وله آخر قدره ثلاث مرات، وفيه كثير من الموقوف والمقطوع.
الرسالة المستطرفة (ص ٦٢)، وهدية العارفين (٦/ ٤٢٨).

(٨) (خت د س) أسد بن موسى بن إبراهيم بن الوليد الأموي، أسد السنة، صدوق يغرب، فيه نصب، مات سنة (٢١٢ هـ).
التقريب (ص ٣١)، والجرح والتعديل (٢/ ٣٣٨)، وتذكرة الحفاظ (١/ ٤٠٢)، =

ونعيم بن حماد الخزاعي المصري [(١)] ثم اقتفى الأئمة آثارهم، فقل إمام من الحفـاظ إلا وصنف أحاديـثه[(٢)] علـى المسانيد كـأحمـد بن حنبل[(٣)]

---

= وحسن المحاضرة (١/ ٣٤٦).

له كتاب (الزهد) توجد منه نسختان: نسخة في الظاهرية (مجموع ١٠٠/ ١، من ١ أ ــ ١٩ ب)، وأخرى في برلين (١٥٥٣) (١٤ ورقة).

انظر: تاريخ التراث (١/ ٥٧٤).

(١) (خ مق د ت ق) أبو عبـد الله نعيم بن حمـاد بن معـاوية الخزاعي المروزي، نزيل مصـر، صدوق، يخطـيء كثيـرًا، فقـيه عـارف بالفرائض، مـات سنة (٢٢٨ هـ) بسامـراء، وقد مات في السجن بـعد أن ابتلى بمحنة خلق القرآن فـثبت، ولم يقل بخلق القرآن.

التقريب (ص ٣٥٩)، وطبقات ابن سعد (٧/ ٥١٩)، وتاريخ بغداد (١٣/ ٣٠٦)، وتذكرة الحفـاظ (٢/ ٤١٨)، وميزان الاعتدال (٤/ ٢٦٧)، وحـسن المحاضرة (١/ ٣٤٧).

وكتابه (الفتن)، نسخة منه موجودة بالمتحف البريطاني (المخطوطات الشرقية ٩٤٤٩) وهي نسخـة ناقصة تحتوي عـلى خمسة أقســام فقط، وعاطف (٦٠٢) بتـركيا وهي نسخة غـير مسندة، ويقوم بتحـقيقه على نسخـة ألمانية مصورة عن نسخـة في تركيا كاملة د/ عبد الفتاح الحلو.

انظر: تاريخ التراث (١/ ١٥٤).

(٢) وفي (د): حديثه.

(٣) كـتابه المسـند طبع في ست مجـلدات طبعـة المطبـعة (الأمـيـرية سنة ١٣١٣ هـ/ القاهرة)، وطبع في سـبعة عشر جـزءًا بتحقيق أحمـد شاكر، وطبعـة ثالثة بشرح أحمد البنا الساعاتي وترتيبه سماه «الفتح الرباني».

وإسحاق بن راهوية(١) ، وابن أبي شيبة(٢) وغيرهم.

---

(١) وكتابه يسمى المسند ـ مخطوط بدار الكتب المصرية (٢/ ١/ ١٤٦) (حديث ٤٥٤ ـ مجلد ٤)، ونسخة ناقصة في الظاهرية/ عام (٩٤٠١) (٩ ورقات).
انظر: تاريخ التراث (١/ ١٦٤).

(٢) ابن أبي شيبة هو: أبو بكر عبد الله بن محمد (وقد تقدم)، له المسند كما ذكر الحافظان، وهو مرتب على مسانيد الصحابة، وقد ذكره «ابن خير» في فهرسه، وهو مرتب على أسماء الصحابة كما عنون بذلك ابن خير فقال: «ومن المسانيد المخرَّجة على أسماء الصحابة ﷺ» فذكر المسند.
قال ابن عبد البر: «لم يكن عند سعيد بن نصر الجزء الأول من المسند، فيه حديث أبي بكر، وعمر، وعثمان ﷺ فقرأته على أبي القاسم عبد الوارث بن سفيان عن قاسم بن أصبغ، ووهب بن مسرة، وابن أبي دليم كلهم عن ابن وضاح عن ابن أبي شيبة، وزاد «ابن عطية» عنه ـ أي عن ابن عبد البر ـ قال: وهو عشرون كتابًا». أهـ.
وله (المصنف): رتبه على الأبواب الفقهية، وجمع فيه الأحاديث، وآثار الصحابة، وفتاوى التابعين، وأتباع التابعين.
قال ابن كثير فيه: «..المصنف الذي لم يصنف أحد مثله قط، لا قبله ولا بعده».
وقد طبع المصنف في خمسة عشر مجلداً، بالدار السلفية ـ بومباي ـ الهند سنة (١٣٩٩هـ)، وأولى قبلها سنة (١٣٨٦هـ)، ولكنها ناقصة.
ولم يصب من سوى بين الكتابين كسزكين لأمور:
١- ما ذكرته من النقل آنفًا.
٢- تصريح الإمام الذهبي في كتابيه السير والتذكرة بأن لابن أبي شيبة المصنف والمسند.
٣- وجود قطعة كبيرة من المسند مصورة بمكتبة الجامعة الإسلامية قسم المخطوطات.
=

وقال الرامهرمزي في كتاب المحدث الفاصل[١] : «أول من صنف وبوب فيما أعلم : الربيع/ بن صَبيح بالبصرة، ثم سعيد[٢] (ق ١٦/ ب) ابن أبي عروبة بها، وخالد بن جميل الذي يقال له: العبد، ومعمر ابن راشد باليمن، وابن جريج بمكة، ثم سفيان الثوري بالكوفة، وحماد بن سلمة بالبصرة، وصنف سفيان بن عيينة بمكة[٣] ، والوليد

= انظر: فهرس ابن عطية (ص ٦٦)، وفهرس ابن خير (ص ١٣٧)، والبداية والنهاية (١٠/ ٣١٥)، وسير أعلام النبلاء (١١/ ١٢٢)، وتذكرة الحفاظ (٢/ ٤٣٢)، وتاريخ التراث (١/ ١٦١)، والرسالة المستطرفة (ص ٤٠).

(١) المحدث الفاصل (ص ٦١١).

(٢) وفي (د): سعد.

(٣) لابن عيينة أجزاء حديثية عديدة فمنها ما وقع إجازة للقاسم بن يوسف التجيبي (ت ٧٣٠ هـ)، ووقع لمحمد بن جابر الوادي آشي (ت ٧٤٩ هـ).
انظر: برنامج التجيبي (ص ٢٢٩)، وبرنامج الوادي آشي (ص ٢٤٥).
قال الذهبي: «وعند عبد الرحمن سبط الحافظ السلفي من عواليه جملة: منها جزء ابن عيينة رواية المروزي عنه، وهذا الجزء في عشر ورقات، وقد حققه أحد طلبة كلية الحديث بالجامعة الإسلامية بالمدينة عام (١٤٠٢ هـ - ١٤٠٣ هـ)، وجزء علي ابن حرب برواية العبادان عنه، وجزءان لعلي بن حرب برواية أبي جعفر الطائي، والثقفيات، وقد جمع عوالي ابن عيينة أبو عبد الله بن مندة، وأبو عبد الله الحاكم، وبعدهما أبو إسحاق الحبال».
انظر: سير النبلاء (٨/ ٤١٠).
كما بقيت أوراق من حديثه في: شهيد علي (٥٤٦/ ١)، وفي الظاهرية مجموع (١٨/ ١٢، ٥٩١)، وفي دار الكتب المصرية (١/ ١٠٥)، وبقي جزء من حديثه في ست ورقات في مكتبة الشيخ سليمان بن صالح البسام الخاصة بعنيزة. =

ابن مسلم[١] بالشام ، وجرير بن عبد الحميد بالري ، وعبد الله

= انظر: تاريخ التراث (١/ ٤٠١)، وبحوث في تاريخ السنة (٢٢٩)، ولابن عيينة أيضًا كتاب (التفسير) ذكره السمعاني في الأنساب (٥/ ٤٣٩)، وابن النديم في الفهرست (ص ٣١٦).

وقال سزكين: «استخدمه ابن حجر في الإصابة (٢/ ٥١٥، ٣/ ٤٥١) والثعلبي في الكشف والبيان».

انظر: تاريخ التراث (١/ ١٤٠)، ودراسات في الحديث (ص ٢٦٢).

ثم إنَّ ابن خير ذكر بأن له (المصنف) في ثمانية عشر جزءًا. ذكره ابن خير في فهرسه (ص ١٣٤)، وذكر الكتاني بأن له (الجامع)، وبأنه من أول الكتب المصنفة في الإسلام.

انظر: الرسالة المستطرفة (ص ٩، ص ٤١)، وذكر البغدادي بأن له (السنن) في الحديث.

انظر: هدية العارفين (٥/ ٣٨٧).

وذكر ابن خير أيضًا بأن لأبي بشر الدولابي مسندًا لحديث سفيان بن عيينة. الفهرس (ص ١٤٧)، وأن مسند الحميدي رواه عن سفيان بن عيينة.

الفهرس (ص ١٤٤).

(١) (ع) أبو العباس الوليد بن مسلم القرشي مولاهم الدمشقي، ثقة، لكنه كثير التدليس والتسوية من الرابعة من طبقات المدلسين، مات سنة (١٩٤ هـ).

التقريب (ص ٣٧)، وتاريخ ابن معين (٢/ ٦٣٤)، وطبقات ابن سعد (٧/ ٤٧٠)، وتاريخ الفسوي (٢/ ٤٢٠)، وتذكرة الحفاظ (١/ ٣٠٢)، وميزان الاعتدال (٤/ ٣٤٧)، وطبقات المدلسين (ص ١٤).

وبالنسبة لما صنفه، قال ابن جوصاء الحافظ: «لم نزل نسمع أنه من كتب مصنفات (الوليد) صلح أن يلي القضاء، وهي سبعون كتابًا».

قال الذهبي: «كتبه أجزاء، ما أظن فيها ما يبلغ مجلدًا». =

ابن المبارك [بمرو][1] بخراسان، وهشيم بن بشير بواسط[2]، وصنف في هذا العصر بالكوفة: ابن أبي زائدة[3]، وابن فضيل[4]،

= سير أعلام النبلاء (٩/ ٢١٥)، وتذكرة الحفاظ (١/ ٣٠٣)، وله كتاب (المغازي)، و(السنن في الفقه) ذكرهما ابن النديم في الفهرست (ص ١٥٩، ٣١٨)، والبغدادي في هدية العارفين (٦/ ٥٠٠).

(١) من المحدث الفاصل (ص ٦١٢)، وقد سقطت من النسخ.

(٢) قال عنه ابن حبان: «... ممن كثرت عنايته بالآثار وجمعه للأخبار حتى حفظ وصنف...».
انظر: مشاهير علماء الأمصار (ص ١٧٧)، وكتب عنه الحديث ثمانية، منهم: أحمد ابن حنبل.
انظر: دراسات في الحديث النبوي (ص ٣١٨)، وله من الكتب كتاب (الصلاة) ذكره أبو نعيم في أخبار أصبهان (١/ ١١٨) هذا بإحالة الأعظمي، وقد بحثت عنه بنفسي فلم أجده، وكتاب (التفسير) وكتاب (القراءات)، وكتاب (السنن في الفقه).
انظر: الفهرست لابن النديم (ص ٣١٨)، وهدية العارفين للبغدادي (٦/ ٥١٠).

(٣) (ع) أبو سعيد يحيى بن زكريا بن أبي زائدة الهمداني الوادعي مولاهم الكوفي، الحافظ الثبت المتقن، صاحب أبي حنيفة، توفي سنة (١٨٢ هـ).
تذكرة الحفاظ (١/ ١٦٧)، والفهرست لابن النديم (ص ٣٦)، وتاريخ بغداد (١٤/ ١١٤)، وميزان الاعدال (٤/ ٣٧٤)، وتهذيب التهذيب (١١/ ٢٠٨).
له كتاب (السنن في الحديث)، وكتاب (الشروط والسجلات).
انظر: هدية العارفين (٦/ ٥١٣).

(٤) (ع) أبو عبد الرحمن محمد بن فضيل بن غزوان ــ بفتح المعجمة وسكون الزاي ــ الضبي مولاهم الكوفي، صدوق عارف رمي بالتشيع، مات سنة (١٩٥ هـ).
التقريب (ص ٣١٥)، والفهرست لابن النديم (ص ٣١٦)، والكاشف (٣/ ٨٩)، وتذكرة الحفاظ (١/ ٣١٥)، وتهذيب التهذيب (٩/ ٤٠٥). =

ووكيع[١]، ثم صنف عبد الرزاق[٢] باليمن، وأبو قرة موسى بن طارق، [وتفرد][٣] بالكوفة أبو بكر بن أبي شيبة [بتكثير][٤] الأبواب، وجودة الترتيب، وحسن التأليف[٥]».

---

= وله من الآثار: كتاب (تفسير القرآن)، و(الدعاء)، و(الزكاة) ويعرف بـ: (السنن) وهو مرتب على كتب الفقه، و(الزهد)، و(الصلاة)، و(الصيام)، و(الطهارة).
انظر: الفهرست لابن النديم (ص ٣١٦)، وهدية العارفين (٦/ ٩).

(١) له كتاب الزهد ـ مخطوط بالظاهرية (عام ـ رقم ١٠٣٣ ـ حديث ٢٤٢) وقد طبع الكتاب في ثلاث مجلدات بتحقيق عبد الرحمن بن عبد الجبار الفريوائي، سنة (١٤٠٤هـ) بمكتبة الدار ـ بالمدينة، ومجموعة من (أحاديثه) بفيض الله ـ (٥٠٧/ ١)، و(المصنف): ذكره ابن خير في فهرسه (ص ١٢٦)، واقتبس منه أحمد بن حنبل في مسنده (١/ ٣٠٨)، وابن حجر في الإصابة (١/ ٤٣٤)، و(التفسير) استخدمه الثعلبي في الكشف والبيان (ق ٤/ ب)، وله (السنن). ذكره ابن النديم والبغدادي، وكتاب (المعرفة والتاريخ).
انظر: الفهرست لابن النديم (ص ٣١٧)، وهدية العارفين (٦/ ٥٠٠)، وتاريخ التراث (١/ ١٤١).

(٢) له (المصنف) طبع في أحد عشر مجلداً طبعه المجلس العلمي ـ جوهانسبرغ ـ جنوب أفريقيا، و(التفسير) ورجح سزكين أنه صورة معدلة عن كتاب معمر بن راشد، وكتاب (الصلاة) في الظاهرية مجموع (٩٤)، وكتاب (الأمالي في آثار الصحابة) بالظاهرية مجموع (٣/ ٣).
انظر: تاريخ التراث (١/ ١٤٥).

(٣) من (د)، وقد سقطت من بقية النسخ.

(٤) من (د)، ومن المحدث الفاصل (ص ٦١٤)، وفي بقية النسخ: تكثير.

(٥) سقطت من (د).

وذكر علي بن المديني أصحاب التصنيف بعد أن قال: «نظرت فإذا الإسناد يدور على ستة فلأهل المدينة ابن شهاب، ولأهل مكة[(١)] عمرو بن دينار، ولأهل البصرة قتادة ويحيى بن أبي كثير، ولأهل الكوفة أبو إسحاق السبيعي[(٢)] والأعمش، ثم صار علم هؤلاء الستة إلى[(٣)] أصحاب الأصناف[(٤)]، فممن صنف من أهل المدينة مالك ومن أهل مكة ابن جريج وسفيان بن عيينة، ومن أهل البصرة سعيد بن أبي عروبة، وحماد بن سلمة، وأبو عوانة الوضاح، وشعبة[(٥)]، ومعمر بن

---

(١) وفي (ب): المكة وهو تصحيف.

(٢) (ع) أبو إسحاق عمرو بن عبد الله بن ذي يحمد، الهمداني الكوفي، الحافظ شيخ الكوفة وعالمها ومحدثها اختلط بآخره، وكان يدلس، وهو من المرتبة الثالثة من مراتب المدلسين، مات سنة (١٢٧ هـ).
سير أعلام النبلاء (٥/ ٣٩٢)، وطبقات ابن سعد (٦/ ٣١٣)، والجرح والتعديل (٦/ ٢٤٢)، والاغتباط (ص ٣٨١)، وطبقات المدلسين لابن حجر (ص ١٦).

(٣) سقطت من (ب).

(٤) روى هذا الخبر أيضًا ابن أبي حاتم عن علي بن المديني.
انظر: مقدمة الجرح والتعديل (ص ١٢٩)، وبنحو هذا القول عن علي رواه الخطيب في الجامع (٢/ ٣٤٦).

(٥) توجد مجموعة من أحاديثه في كتاب (غرائب أحاديث شعبة) لمحمد بن المظفر البزاز (ت ٣٧٩ هـ) نسخة في فيض الله (٥٠٦/ ١)، وبالظاهرية مجمع (٩٤/ ١)، وقد حقق الكتاب الأخ بدر البدر ــ أحد خريجي كلية الحديث بالجامعة الإسلامية عام (١٤٠١ هـ)، وقد جمع أحاديثه أيضًا الحسن بن أحمد البزاز (ت ٤٢٦ هـ). الظاهرية مجمع (٩٠).
انظر: تاريخ التراث (١/ ١٣٢).

راشد، ومن أهل الكوفة سفيان الثوري، ومن أهل الشام الأوزاعي، ومن أهل واسط هشيم بن بشير».

قال ابن المديني: «ثم انتهى علم هؤلاء الستة وعلم الإثنى عشر إلى ستة نفر: يحيى بن سعيد القطان، ويحيى بن زكريا بن أبي زائدة، ووكيع بن الجراح وعبد الله بن المبارك، وعبد الرحمن بن مهدي، ويحيى بن آدم[1]».

قال بعض أهل الدراية: «ثم صار علم هؤلاء كلهم إلى رجل واحد وهو[2] يحيى بن معين[3]». انتهى.

---

(١) (ع) أبو زكريا يحيى بن آدم بن سليمان الكوفي، مولى بني أمية، ثقة حافظ فاضل، مات سنة (٢٠٣ هـ).
وهو صاحب كتاب (الخراج)، طبع باعتناء ونشر د. ث. و جوينبول بمطبعة بريل في ليدن عام (١٣١٤هـ - ١٨٩٦م).
وطبعة ثانية بتحقيق أحمد شاكر ـ رحمه الله ـ بالقاهرة ـ المطبعة السلفية ـ سنة (١٣٤٧هـ - ١٩٢٨م).
وثالثة بنشر: بن شمش، بليدن ـ بريل ـ عام (١٩٥٨م)، وقد نشرته دار المعرفة ـ ببيروت ـ تصويراً.
التقريب (ص٣٧٣)، وتاريخ ابن معين (٢/ ٦٣٩)، وطبقات ابن سعد (٦/ ٤٠٢)، وترتيب ثقات العجلي للسبكي (ق ٤٢/ ب)، وسير النبلاء (٩/ ٥٢٢).

(٢) وقد نقل المصنف هذا القول بالمعنى، وفي الأصل قبل قوله: وهو يحيى بن معين عبارة: «ولم ينتفع الناس به وهو...» المحدث الفاصل (ص ٦٢٠)، وانظر لقولة علي بن المديني المتقدمة: تقدمة الجرح والتعديل (ص ٢٣٤، ٢٣٥)، وتاريخ بغداد (١٤/ ١٧٨)، وتذكرة الحفاظ (٢/ ٤٣٠).

(٣) قال علي بن المديني: «لا نعلم أحداً من لدن آدم كتب من الحديث ما كتب يحيى ابن معين، وقد قدرت مكتبته بعد موته بثلاثين قمطراً، والقِمَطْر على زنة هِزَبْر =

وقال الدارقطني[1]: «أول من صنف من البصريين سعيد بن أبي عروبة، وحماد بن سلمة، وصنف ابن جريج، ومالك، وكان ابن أبي ذئب صنف موطأ ولم يخرج[2]، والأوزاعي، والثوري، وابن عيينة».

وقال الخطيب في الجامع: «لم يكن العلم مدونًا أصنافًا، ولا مؤلفًا كتبًا وأبوابًا[3] في زمن المتقدمين من الصحابة والتابعين، وإنما

---

= وهو: ما يصان فيه الكتب، وينسج من قصب. وعشرين حُبًّا ــ وعاء من الفخار يوضع فيه الماء.

من كتبه: (التاريخ) طبع في (٤ مجلدات مع التحقيق والدراسة)، (وكلامه في الرجال) رواية الدقاق، و(تاريخ في تجريح الرواة وتعديلهم) برواية الدارمي، وهذه الكتب طبعت بتحقيق د/ أحمد محمد نور سيف ــ طبعه مركز البحث العلمي بجامعة أم القرى بمكة، و(معرفة الرجال) لابن محرز عنه، و(سؤالات ابن الجنيد) عنه، و(جزء في حديث الصوفي) عنه، و(جزء المروزي) عنه، و(جزء الشيباني).

انظر: تاريخ بغداد (١٤/ ١٨٢)، وطبقات الحنابلة (١/ ٤٠٥)، وتهذيب الأسماء (٢/ ١٥٧)، والرسالة المستطرفة (ص١٢٩)، ومقدمة د/ محمد نور سيف على كتاب التاريخ برواية الدارمي (١/ ٦٠، ٦١)، وتاج العروس (٣/ ٥٠٦) لكلمة: قمطر.

(١) سير أعلام النبلاء (٧/ ١٤٧).

(٢) ذكر ابن النديم بأن له (السنن)، ويحتوي على كتب الفقه مثل الصلاة والطهارة والصيام والزكاة والمناسك وغير ذلك. الفهرست (ص ٣١٥)، ويبدو أنه صنف الموطأ قبل موطأ مالك، وليس بواضح هل كتاب (الموطأ) هو نفس كتاب (السنن) الذي ذكره ابن النديم أو هو كتاب آخر؟ وقد بقي كتاب (الموطأ) لعدة قرون.

انظر: دراسات في الحديث النبوي الأعظمي (ص ٣٠٦).

(٣) وفي (ب): وأبواب.

فعل ذلك [من][1] بعدهم ثم حذا المتأخرون حذوهم، واختلف في المبتديء بتصنيف الكتب، والسابق إلى ذلك !! فقيل: هو سعيد بن أبي عروبة، وقيل: هو ابن جريج»، ثم أسند [عن][2] عبد الرحمن بن يوسف بن [خراش][3] قال: «سعيد بن أبي عروبة[4] كان حافظًا، يقال إنه أول من صنف الكتب».

وأسند عن عبد الرزاق قال: «أول من صنف الكتب ابن جريج، [وصنف][5] الأوزاعي[6] حين قدم على يحيى بن أبي كثير كتبه[7]».

---

(١) من (د)، وفي بقية النسخ: كمن.

(٢) من (ج)، وفي (ب)، (ع): عمن، وفي (م): عمر، وسقطت من (د).

(٣) من (ب)، ومن الأصل وفي (ج): حراس بسين، وفي بقية النسخ: حراش بحاء مهملة. وابن خراش هو أبو محمد عبد الرحمن بن يوسف بن خراش، الحافظ.
قال عبدان: «حدث بمراسيل وصلها ومواقيف رفعها».
وقال أبو زرعة: «كان رافضيًا».
وقال الذهبي: «هذا والله الشيخ المعثر الذي ضل سعيه، فإنه كان حافظ زمانه، وله الرحلة الواسعة، والاطلاع الكثير، والإحاطة، وبعد هذا فما انتفع بعلمه، فلا عتب على حمير الرافضة»، توفي سنة (٢٣٨ هـ).
انظر: ميزان الاعتدال (٢/ ٦٠٠)، ولسان الميزان (٣/ ٤٤٤)، وتاريخ بغداد (١٠/ ٢٨٠)، وتذكرة الحفاظ (٢/ ٦٨٤).

(٤) وفي (م): سعيد بن أبي صالح.

(٥) من (ج).

(٦) من (د)، وفي بقية النسخ: والأوزاعي.

(٧) وفي (م): كتب.

وأسند عن سفيان قال: «{سمعت ابن جريج يقول: ما دون العلم تدويني أحد».

وأسند من طريق يعقوب بن سفيان قال:}[1] «سمعت {يوسف[2] ابن محمد}[3] أو غيره[4] من المكيين قال: خرج ابن جريج إلى باديتهم {فصنف}[5] كتبه على ورق العُشَر[6] ـ وهو نبت بالحجاز ـ ثم حوّلها في البياض، ({فكان}[7] إذا قدم مكة فحدَّث حمل إليه كتابه)[8] فيقول: أفدني!! ما كان في هذه الأبواب».

قال الخطيب: «وكان ممن سلك طريق ابن جريج في التصنيف

---

(١) من (د)، وقد سقطت من النسخ الثلاثة.

(٢) يوسف بن محمد بن إبراهيم العطار المكي، مفتي مكة.
انظر: العقد الثمين (٧/ ٤٩٠)، والمعرفة والتاريخ (١/ ٧٠٢).

(٣) من (د)، (ج)، ومن الأصل، وفي بقية النسخ: محمد بن يوسف بن محمد.

(٤) وفي (ب): وغيره.

(٥) وفي (م): وصنف، وفي (ب): مصنف، وفي (ع): وصنف الأوزاعي.

(٦) العُشَرُ: كَصُرَدْ، شجر مثل القطن... يحشى في المخاد لنعومته، وهو من كبار الشجر، وله صمغ حلو، وهو عريض الورق، ينبت صعداً في السماء.
انظر: تاج العروس (٣/ ٤٠٣)، ومجمل اللغة (٣/ ٦٧٠).

(٧) من (د)، (ج)، وفي (م)، (ع): وكان، وفي (ب): كان.

(٨) هكذا في جميع النسخ، وفي الأصل: (فكان إذا قدم مكة فحدث حمل إليه كتابه فيقول: أفدني ما كان في هذه الأبواب).
انظر: الجامع (٢/ ٣٣٨).

«واقتفى أثره في التأليف من أهل عصره سوى الأوزاعي، وابن أبي عروبة الربيعُ بن صبيح بالبصرة، وشعبة بن الحجاج، وحماد ابن سلمة[1] بها أيضًا، ومعمر باليمن، وسفيان الثوري بالكوفة، وصنَّف مالك موطأه[2] في ذلك الوقت بالمدينة، ثم من[3] بعد هؤلاء ـ سفيان بن عيينة بمكة وهشيم بن بشير بواسط[4]، وجرير بن عبد الحميد [بالري][5]، وعبد الله بن المبارك بخراسان، ووكيع بن الجراح ويحيى بن زكريا بن أبي زائدة[6]، ومحمد بن فضيل[7] بن غزوان بالكوفة، وعبد الله بن وهب بمصر[8]، والوليد بن مسلم بدمشق ثم

---

(١) وفي (ب): بن أسلم، وهو تصحيف.
(٢) وفي (ب): موطأ.
(٣) سقطت من (ب).
(٤) وفي (ب): بواسطة، وهو تصحيف.
(٥) من (ج)، ولكن فيها: (ابن عبد الله) بدل (ابن عبد الحميد).
(٦) وفي (م): بن أبي وائل.
(٧) وفي (ب): ابن فضل.
(٨) له من الآثار: كتاب (الموطأ) ذكره ابن عطية في فهرسه (ص ١٠٠).
قال الذهبي: «موطأ ابن وهب كبير ولم أره، وذكر البغدادي بأن له (موطأ صغيرًا)، وآخر (كبيرًا)، و(أهوال القيامة)، و(تفسير القرآن) و(الجامع في الحديث) وقد طبع في أربعة أجزاء و(المجالسات عن مالك)، و(البيعة)، و(المناسك)، و(المغازي)، و(الردة)، و(تفسير غريب الموطأ)».
انظر: سير النبلاء (٩/ ٢٢٥)، وهدية العارفين (٥/ ٤٣٨).

من بعدهم عـبد الرزاق بن همام، وأبو قرة مـوسى بن طارق باليمن وروح بن عبادة بالبصرة[١]، ثم اتسعت التصانيف، وكثر أصحابها في سائر الأمصار»[٢].

وقال ابن الأثير ـ في مقـدمة جامع الأصول[٣]ـ:/ «ما زال هذا العلم من عهد رسول الله ﷺ أشرف العلوم وأجلها لدى الصحابة والتابعـين بعدهم، وتابع التـابعين خلفـًا بعد سلف، لا يشـرف أحد منهم بعد حفظ كتاب الله تعالى إلا بقدر ما يحفظ منه، ولا يعظم في النفوس إلا بحسب (ما يسمع من الحديث)[٤]، فتوفرت الرغبات فيه، وانعكفت[٥] الهمم على تعلمه، حتى لقد كان أحدهم يرحل المراحل (ق ١٧/ أ)

---

(١) (ع) أبو محمد رَوْح ـ بفتح الراء وسكون الواو وإهمال الحاء ـ ابن عبادة بن العلاء القيسي، البصري، ثقة فاضل له تصانيف وهي: كتاب (التفسير) استفاد منه الثعلبي برواية أبي الأزهر.
انظر: تهذيب التهذيب (١/ ١١)، و(الكشف والبيان)، وله (السنن والأحكام).
قال البغـدادي: «في مائة ألف حديث». كما في سـير النبلاء (٩/ ٤٠٥)، وهدية العارفين (٥/ ٣٧١)، وتاريخ التراث (١/ ٦٦)، مات سنة (٢٠٥ هـ) أو (٢٠٧ هـ).
وانظر: ترجمته في التقـريب (ص ١٠٤)، وتاريخ ابن معين (٢/ ١٦٨)، وطبقات ابن سعد (٧/ ٢٩٦)، وتاريخ بغداد (٨/ ٤٠١)، وتذكرة الحفاظ (١/ ٣٤٩).

(٢) انتهى مختصراً من الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع (٢/ ٣٣٩).

(٣) مقدمة جامع الأصول (١/ ٣٩).

(٤) وفي الأصل (١/ ٣٩): إلا بحسب ما يُسْمَعُ من الحديث عنه.

(٥) وفي الأصل (١/ ٣٩): (وانقطعت).

ذاوت العـدد، [ويقطع][١] الفيـافي والمفاوز[٢]، ويجـوب البلاد شـرقًا وغربًا في طلب حديث واحد ليـسمعه[٣] من راويه، فـمنهم من يكون البـاعث له على الرحلة طلب ذلك الحـديث لذاته، ومنهم من يقـرن بتلك الرغبة[٤] سمـاعه من ذلك الـراوي بعينه إمـا لثقـته[٥] في نفـسه وصدقـه في نقله، وإما لعلو إسناده، فـانبعـثت العزائم إلى تحـصيله، وكان اعـتمادهم أولاً على الحـفظ والضبط في القلوب والخواطر غـير ملتفتين إلى ما يكتبونه، ولا معولين على ما يسطرونه محافظة على هذا العلم، فلما انتـشر الإسلام، واتسـعت البلاد وتفرقت الصـحابة في الأمصار[٦]، وكثرت الفتوح، ومات معظم الصحابة، وتفرقت أتباعهم وقل الضبط، احـتاج العلمـاء إلى تدوين الحديث وتقـييده بـالكتابة، ولعمري إنها الأصل فـإن الخاطر يغفل[٧] ، والذهن يغـيب، والذكر

---

(١) من (د)، (ج)، وفي بقية النسخ: وتقطع.

(٢) الفيافي: جمع (فيفاه) وهي: المفازة التي لا ماء فيها مع الاستواء والسعة.
والمفاوز: جمع مفازة: وهي البرية القفر، المتسعة الخالية.
انظر: لسان العرب (٩/ ٢٧٤، ٥/ ٣٩٢).

(٣) وفي (م): يسمعه.

(٤) وفي (ب): الرغبات.

(٥) وفي (ب): لتفننه.

(٦) وفي (ج): الأقطار.

(٧) وفي (ب): تغفل.

يهمل، والقلم[١] يحفظ ولا ينسى، فانتهى الأمر إلى زمن جماعة من الأئمة مثل: عبد الملك بن جريج، ومالك بن أنس وغيرهما ممن[٢] كان في عصرهما فدوّنوا الحديث حتى (قيل)[٣] : إن أول كتاب صنف في الإسلام كتاب ابن جريج، وقيل: موطأ مالك، وقيل: إن أول من صنف وبّوب الربيع بن صبيح بالبصرة ثم انتشر جمع الحديث وتدوينه وكثر ذلك إلى أن دوّن البخاري ومسلم صحيحيهما ثم زاد انتشار هذا النوع من التصنيف والجمع وكثر في أيدي المسلمين وبلادهم وتفرقت أغراضهم وتنوعت مقاصدهم، إلى أن انقرض ذلك العصر الذي كانا فيه عن جماعة من الأئمة العلماء[٤] قد جمعوا وألّفوا مثل أبي داود[٥]، والترمذي، والنسائي وغيرهم من العلماء الذين لا يحصون كثرة، وكأن ذلك العصر خلاصة العصور في تحصيل هذا العلم وإليه المنتهى ثم من بعده نقص الطلب، وقل الحرص، وفترت الهمم، وكذلك[٦] كل نوع من أنواع العلوم والصنائع والدول وغيرها فإنه مبتديء[٧] قليلاً

---

(١) من (د)، وفي بقية النسخ: العلم.

(٢) وفي (د): مما.

(٣) من الأصل (١/ ٤٠)، (ج)، وفي النسخ: حتى أن قيل.

(٤) وفي (د) قبل هذه الكلمة: وهم.

(٥) وفي (د): تقدم ذكر الترمذي عليه.

(٦) سقطت من (د).

(٧) وفي الأصل (١/ ٤٢): يبتديء.

قليلاً ولا يزال ينمو[١] ويزيد ويعظم إلي أن يصل إلى غاية في منتهاه، ويبلغ إلى أمد هو أقصاه، ثم يعود فكانت غاية هذا العلم انتهت إلى البخاري ومسلم ومن كان في عصرهما من علماء الحديث، ثم نزل وتقاصر إلى زماننا هذا وسيزداد تقاصراً والهمم قصوراً». انتهى.

وقال أبو طالب المكي في كتاب قوت القلوب[٢]: «هذه المصنفات من الكتب حادثة بعد (سنة)[٣] عشرين أو ثلاثين ومائة، ويقال: إن أول ما صنف[٤] في الإسلام كتاب ابن جريج في الآثار وحروف من التفاسير بمكة، ثم كتاب معمر بن راشد الصنعاني باليمن، جمع فيه سننًا منشورة[٥] مبوبة[٦] ثم كتاب الموطأ بالمدينة لمالك في الفقه، ثم جمع ابن عيينة كتاب الجامع، والتفسير في أحرف من علم القرآن، وفي الأحاديث المتفرقة، وجامع سفيان الثوري صنفه[٧] أيضًا في هذه المدة، وقيل: إنها صنفت سنة ستين ومائة). انتهى[٨].

---

(١) وفي (ب): ينمي، وفي (ج): ينمى.

(٢) لم أقف على هذا النص في «قوت القلوب».

(٣) سقطت من (ج).

(٤) وفي (م): من.

(٥) وفي (ع): منثورة بالثاء المثلثة.

(٦) وفي (ع): محيرة.

(٧) وفي (ب): وصنفه.

(٨) تقدم ذكر هذه الكتب (ص ٤٩٦ ـ ٤٩٩).

وقال الدارقطني[١] : «أول من صنف مسندًا نعيم بن حماد».

قال الخطيب: «وقد صنف أسد بن موسى مسندًا، وكان أكبر (من نعيم)[٢] سنًا وأقدم سماعًا فيحتمل أن يكون نعيم سبقه في حداثته».

وفي تهذيب الكمال[٣]: «قال أبو الحسن [الميموني][٤] عن أحمد ابن حنبل: أول من عرفناه يكتب المسند نعيم بن حماد».

وقال الخطيب: «(يقال)[٥]: إنَّ أول من جمع المسند وصنفه نعيم ابن حماد».

(ق ١٧/ ب)

وقال/ الحاكم: «أول من صنف المسند على تراجم الرجال في الإسلام عبيد الله بن موسى العَبْسي، وأبو داود الطيالسي»[٦].

وقال العراقي[٧] : «يقال إن أول مسند صنف مسند الطيالسي».

---

(١) لم أقف على هذه العبارة من قولة الدارقطني، وإنما وقفت عليها من قولة الخطيب البغدادي وسيأتي ذكرها.
انظر: تاريخ بغداد (١٣/ ٣٠٦)، وسير أعلام النبلاء (١٠/ ٥٩٧).

(٢) سقطت من (ب).

(٣) انظر: تهذيب الكمال (٨/ ١٤٢٧/ أ).

(٤) من (د)، (ج)، وفي بقية النسخ: اليموني.

(٥) سقطت من (د).

(٦) انظر: سير أعلام النبلاء (٩/ ٥٥٤).

(٧) انظر: التبصرة والتذكرة (١/ ١٠٦).

قيل: والذي حمل قائل هذا القـول عليه (تقدم عصر أبي)[١] داود على أعصار من صنف المسانيد، وظن[٢] أنه هو الذي صنفه[٣] وليس كذلك فإنما هو من جمع[٤] بعض الحفاظ الخرسانيين[٥] جمع فيه ما رواه يونس بن حبيب[٦] خاصة عنه[٧]، وشذ عنه كثير منه[٨].

---

(١) سقطت بكمالها من (ب).

(٢) وفي (ج): فظن.

(٣) وفي (م): صنف.

(٤) في (م): من جميع.

(٥) منهم أبو مسعود الرازي.
قال الخطيب البـغدادي: «قال لنا أبو نعـيم: صنَّف أبو مسـعـود الرازي ليونس بن حبيب مسند أبي داود الطيالسي».
انظر: سير أعلام النبلاء (٩/ ٣٨٢).

(٦) أبو بشر يونس بن حبيب بن عـبد القاهر، مولاهم الأصبهاني، المـحدث الحجة، كان من أروى الناس عن أبي داود الطيالسي، مات سنة (٢٦٧ هـ).
سير أعلام النـبلاء (١٢/ ٥٩٦)، وأخبار أصبهان (٢/ ٣٤٥)، والجـرح والتعديل (٩/ ٢٣٧)، وغاية النهاية في طبقات القراء (٢/ ٤٠٦).

(٧) وهي الأحاديث التي سمعها منه في مجالس متعددة.
قال الذهبي: «سمع يونس بن حبيب عدة مجالس مفرّقة فهي المسـند الذي وقع لنا».
سير أعلام النبلاء (٩/ ٣٨٢).

(٨) أي كثير من أحاديث أبي داود حتى قـال البقاعي رحمه الله في نكته: «.. ولأبي داود من الأحاديث التي لم تدخل هذا المـسند قدره ـ أي قدر المسند الذي جـمعه يونس بن حبيب أو أكثرـ، بل قد شذَّ عنه ـ يعني عن بعض حفاظ الخراسانيين ـ كثير من رواية يونس عن أبي داود».
انظر: نكت البقاعي (ق ٨١/ ب)، وفتح المغيث (ص ٨٦).
وقد طبع كتاب أبي داود الطيالسي.

وقال ابن عدي[١]: يقال إنَّ يحيى الحماني أول من صنف المسند [بالكوفة، وأول من صنف المسند بالبصرة مسدد، وأول من صنف المسند][٢] بمصر[٣] أسد السنة، وأسدٌ قبلهما، وأقدم [موتاً][٤].

وقال العقيلي[٥]: «عن علي بن عبد العزيز، سمعت يحيى الحِمَّاني[٦] يقول: لا تسمعوا كلام[٧] أهل الكوفة فيَّ؛ فإنهم يحسدونني

---

(١) انظر: تهذيب التهذيب (١١/ ٢٤٨، ١٠/ ١٠٩)، وكذلك قال ابن دقيق العيد في شأن أسد بن موسى الأموي: «إنه أول من صنف المسند».
انظر: سير أعلام النبلاء (١٠/ ١٦٤).

(٢) من (د)، وقد سقطت من بقية النسخ.

(٣) وفي (م): عصراً.

(٤) من (د)، وفي (ج): منهما، وفي بقية النسخ: منها.

(٥) أبو جعفر محمد بن عمرو بن موسى العقيلي الحجازي، الإمام الحافظ الناقد، مصنف كتاب (الضعفاء)، توفي سنة (٣٢٢ هـ).
سير أعلام النبلاء (١٥/ ٢٣٦)، وتذكرة الحفاظ (٣/ ٨٣٣)، والوافي بالوفيات (٤/ ٢٩١).

(٦) وفي (د): ابن الحماني.
والحماني هذا هو: يحيى بن عبد الحميد بن عبد الرحمن الحِمَّاني ـ بكسر المهمة، وتشديد الميم ـ الكوفي، حافظ، إلا أنهم اتهموه بسرقة الحديث.
مات سنة (٢٢٨ هـ).
التقريب (ص ٣٧٧)، وطبقات ابن سعد (٦/ ٤١١)، وتاريخ بغداد (١٤/ ١٦٧)، والأنساب (٤/ ٢٣٨)، والرسالة المستطرفة (ص ٦٢).

(٧) وفي (د): لكلام.

لأني أول من جمع المسند»[١] .

وكانت وفـاة أسد سنة اثنتي عشرة ومـائتين[٢] ، ومات[٣] نعيم، ومسدد والحِمَّاني جميعًا سنة (ثمان وعشرين[٤] والعبسي سنة)[٥] ثلاث عشرة[٦] والطيالسي سنة ثلاث ومائتين[٧] .

---

(١) انظر: الضعفاء للعقيلي (٤/ ٤١٤).

(٢) وفي (م): سنة عشرة ومائتين، وما أثبته هو الصواب.

انظر: تهذيب التهذيب (١/ ٢٦٠).

(٣) سقطت من (د).

(٤) أي: ومائتين.

انظر: تهذيب التهذيب (١٠/ ٤٦٢)، وتاريخ خليفة (ص ٤٧٩).

(٥) سقطت من بقية النسخ.

(٦) ومائتين.

(٧) هكذا ذكر ابن سعد في طبقـاته (٧/ ٢٩٨)، وأرّخ سنة وفاته عمرو بن علي الفلاس وخليفة بن خياط، وابن حجر سنة أربع ومائتين.

انظر: تاريخ خليـفة (ص ٤٧٢)، وطبـقاته (ص ٢٢٧)، وتهـذيب التهـذيب (٤/ ١٨٥).

٤٤- وَأَوَّلُ الجَامِعِ بِاقْتِصَارِ عَلَى الصَحِيحِ فَقَطْ[1] البُخَارِي

(ش): قال (الإمام)[2] ابن الصلاح: «أول من صنف في الصحيح البخاري»[3] وعبارة النووي في التقريب: (في الصحيح المجرد)[4]، والسبب في ذلك: ما رواه عنه إبراهيم بن معقل النسفي[5] قال: كنا عند إسحاق بن راهوية فقال: لو جمعتم كتابًا مختصرًا لصحيح سنة

---

(١) سقطت من (د).

(٢) سقطت من (د).

(٣) انظر: مقدمة ابن الصلاح (ص ٨٩).

(٤) انظر: تقريب النووي (ص ٣٣)، وكون البخاري أول من صنف في الصحيح صرَّح به أبو علي بن السكن، ومسلمة بن القاسم وغيرهما.
انظر: فتح المغيث (ص ٢٢) وقوله (المجرد) نص على ذلك النووي في الإرشاد (ق ١/ ب)، والطيبي في الخلاصة (ص ٣٦)، والبلقيني في المحاسن (ص ٨٩)، وأبو الفيض الفارسي في جواهر الأصول في علم حديث الرسول (ص ١٨)، والسيوطي في تدريبه (١/ ٨٨)، والقاسمي في قواعد التحديث (ص ٨٢)، وأورد البلقيني رحمه الله في المحاسن تفسيرًا لكلمة (المجرد) التي ذكرها النووي فقال: «المجرد ــ أي من الإسناد ــ (ص ٨٩)، والمعروف عند أهل الشأن أن مقصد البخاري في تسميته كتابه (الجامع الصحيح المسند من حديث رسول الله ﷺ وسننه وأيامه) كما في هدي الساري (ص ٨) هو الحديث الصحيح المسند.

(٥) أبو إسحاق إبراهيم بن معقل بن الحجاج النسفي، الحافظ، العلامة، قاضي نسف وعالمها، ومصنف (المسند الكبير)، مات سنة (٢٩٥ هـ).
تذكرة الحفاظ (٢/ ٦٨٦)، والجواهر المضية (١/ ١١١)، وطبقات المفسرين للداودي (١/ ٢٢)، وشذرات الذهب (٢/ ٢١٨).

النبي ﷺ قال: «فوقع ذلك في قلبي فأخذت في جمع الجامع الصحيح»[(١)].

وعنه أيضاً قال: «رأيت النبي ﷺ وكأنني واقف بين يديه وبيدي مروحة أذب عنه فسألت بعض المعبرين فقال: أنت تذب عنه الكذب، فهو الذي حملني على إخراج الجامع الصحيح»[(٢)].

قال: «وألفته في بضع عشرة سنة»[(٣)].

**تنبيه**[(٤)]:

اعترض مغلطاي[(٥)] على ابن الصلاح بأنَّ مالكاً أول من صنف الصحيح وتلاه أحمد بن حنبل وتلاه الدارمي[(٦)].

---

(١) انظر: تاريخ بغداد (٢/ ٨)، وتهذيب الأسماء واللغات للنووي (١/ ٧٤)، وسير أعلام النبلاء (١٢/ ٤٠١).

(٢) ساقهما الحافظ ابن حجر في هدي الساري (ص ٧) بسنده.

(٣) انظر: تاريخ بغداد (٢/ ١٤)، وفيه قال البخاري: «صنفت كتابي الصحيح لست عشرة سنة»، وسير أعلام النبلاء (١٢/ ٤٠٥).

(٤) سقطت من (د).

(٥) قال ابن حجر: «فيما قرأت بخطه».
انظر: النكت (١/ ٢٧٦).

(٦) (م د ت) أبو محمد عبد الله بن عبد الرحمن بن الفضل السمرقندي الدارمي، الحافظ، صاحب المسند، ثقة فاضل متقن، مات سنة (٢٥٥ هـ).
التقريب (ص ١٨٠)، والجرح والتعديل (٥/ ٩٩)، وتاريخ بغداد (١٠/ ٢٩)، والأنساب (٥/ ٢٨٠)، وتهذيب التهذيب (٥/ ٢٩٤)، وسير النبلاء (١٢/ ٢٢٤).

قال: «وليس لقائل أن يقول: لعله أراد الصحيح المجرد فلا يَرِدُ كتاب مالك، لأنَّ فيه البلاغ والموقوف والمنقطع والفقه وغير ذلك، لوجود مثل ذلك في كتاب البخاري». انتهى.

قال الحافظ ابن حجر في نكته: «وقد أجاب شيخنا ـ يعني العراقي ـ عن ما يتعلق بالموطأ بما نصه: إنَّ مالكاً لم يفرد الصحيح {بل أدخل في كتابه المرسل والمنقطع والبلاغات ومن بلاغاته أحاديث لا تعرف كما ذكره ابن عبد البر فلم يفرد الصحيح[1] } إذًا».

قال الحافظ: «وكأن شيخنا لم يستوف النظر في كلام مغلطاي،

---

(١) من (د)، (ج)، وقد سقطت من بقية النسخ.
انظر: التقييد والإيضاح (ص ٢٥)، من المعلوم عند أهل الحديث أن الإمام مالكًا رحمه الله روى في موطئه مراسيل وبلاغات كما سمعها، ولم تقع له موصولة وقد وصلها ابن عبد البر في كتاب التمهيد إلا أربع بلاغات لم يجد لها إسنادًا، ولا رآها في كتاب غير الموطأ، انظر: التقصي (ص ٢٤٢).
وقد وصل ابن الصلاح تلك البلاغات الأربع في رسالة مستقلة قال فيها عن هذه البلاغات الأربع: «والقول الفصل عندي في ذلك كله ما أنا ذاكره وهو أنَّ هذه الأحاديث الأربعة لم ترد بهذا اللفظ المذكور في الموطأ إلا في الموطأ، ولا ورد ما هو في معنى واحد منها بتمامه في غير الموطأ إلا حديث: «**إذا نشأت بحرية**» من وجه لا يثبت، والثلاثة الأخر: واحد وهو حديث «**ليلة القدر**» ورد معناه من وجه غير صحيح، واثنان منها ورد بعض معناهما من وجه جيد، أحدهما صحيح وهو حديث «**النسيان**» والآخر حسن، وهو حديث «**وصية معاذ** ﷺ». أ.هـ.
إذًا فقد صرح ابن الصلاح رحمه الله بأن حديثين من أربعة ضعيفان.

=

وإلا فظاهر قوله مقبول بالنسبة إلى ما ذكره في البخاري من الأحاديث المعلقة، وبعضها ليس على شرطه[1] بل وفي بعضها ما لا يصح، فقد مزج الصحيح بما ليس منه كـما فعل مالك، قال: لكن الصواب في الجواب أن يقـال: ما الذي أراده ابن الصلاح بـقوله: أول من صنف الصحيح!! هل أراد الصـحيح من حيث هو؟[2] . أو أراد الصحـيح المعهـود الذي فرغ من تعريفه؟؟ والظاهر الثاني، وحينئـذ فلا يرد ما ذكر لأنَّ الموطأ وإن كان عند من يرى الاحـتجاج بالمرسل والمنقطع وأقوال الصحـابة صحيحًا فليس ذلـك على شرط الصحة المعـتبرة[3] عند أهل الحديث، والفرق بين ما فـيه من المقطوع والمنقطع، وبين ما في البخاري من ذلك واضح[4] لأن الذي في الموطأ من ذلك هو مسمـوع لمالك كذلك في الغالب، وهو حجـة عنده وعند من تبعه، والذي في البـخاري من ذلك قـد حذف البـخاري أسـانيدها عـمدًا ليخرجها عن موضوع الكتاب وإنمـا يسوقها في تراجم الأبواب تنبيهًا

= انظر: رسالة في وصل البلاغات الأربع في الموطأ لابن الصلاح (ص ١١)، مع تحقيق ومقدمة أبي الفضل الغماري (ص ٤)، وهذا التحقيق من وجود الضعيف في بلاغات مـالك يؤيد ما رواه العلمـاء عن ابن عبـد البر من أنَّ من بلاغـات مالك أحاديث لا تعرف.

(١) وفي (م): شرط.

(٢) سقطت من (ب).

(٣) وفي (ب): المعبرة.

(٤) وفي (م) : كلمة واضحة.

واستشهادًا [واستئناسًا][١] وتفسيرًا لبعض آيات، وكأنه أراد أن يكون كتابه جامعًا لأبواب الفقه وغير ذلك من المعاني التي قصد (جمعها فيه)[٢].

قال:/ «والحاصل أن أول من صنف الصحيح يصدق على مالك باعتبار انتقائه، وانتقاده للرجال، فكتابه أصح من الكتب المصنفة في هذا الفن من أهل عصره وما قاربه كمصنفات سعيد بن أبي عروبة، وحماد بن سلمة، والثوري، وابن إسحاق، ومعمر، وابن جريج، (ق ١٨/أ)

---

(١) من (د)، وفي بقية النسخ: أو.

(٢) وفي جميع نسخ النكت للحافظ: جمعها فيها.
قال محققه د/ ربيع: «ولعل الصواب: جمعها فيه».
وهذا واحد من أمور كثيرة لا تجعل الموطأ في درجة صحيح البخاري، وقد وقفت على كلام لأبي الفضل عبد الله بن محمد الغماري قال فيه: «.... لم يكن الموطأ في درجة البخاري لأمور:
١- أن تلك الأحاديث ـ في الموطأ ـ إنما ورد ما يصحح معناها فقط، ولفظها غير وارد إطلاقًا، وأحاديث البخاري صحيحة بلفظها ومعناها.
٢- أن صحيح البخاري صحيح في ذاته لا يحتاج إلى من يصل بعض أحاديثه، بخلاف الموطأ فإنه محتاج إلى من يصل منقطعاته ومرسلاته وبلاغاته، بحيث لا نطمئن إلى شيء منها حتى نقف على أسانيدها في التمهيد أو غيره.
٣- أن الموطأ فيه أحاديث مسندة لم تبلغ درجة الصحة، ولم يخرجها البخاري، فكيف يكون الموطأ في درجته؟!».
انظر: مقدمة أبي الفضل الغماري على كتاب ابن الصلاح في وصل البلاغات الأربع (ص ٤، ٥).

وابن المبارك، وعبد الرزاق وغيرهم.

ولهذا قال الشافعي (رضي الله تعالى عنه)[١] : «ما بعد كتاب الله تعالى أصح من كتاب مالك»[٢] فكتابه صحيح عنده وعند من تبعه ممن يحتج بالمرسل والموقوف.

وأما أول من صنَّف الصحيح المعتبر عند أئمة الحديث [الموصوف][٣] بالاتصال وغير ذلك من الأوصاف فالبخاري ثم مسلم[٤] جزم به ابن الصلاح.

وأما قول القاضي أبي بكر بن العربي في مقدمة شرح الترمذي[٥] : «والموطأ هو الأصل الأول، والبخاري هو الأصل الثاني وعليهما بنى جميع من بعدهما كمسلم والترمذي وغيرهما»، فإن أراد مجرد السبق إلى التصنيف فهو كذلك،ولا يلزم منه مخالفة لما تقدم، وإن

---

(١) سقطت من (م)، (ج).

(٢) انظر: ترتيب المدارك (٢/ ٧٠)، والذي ذكره أكثر العلماء بلفظ: «ما في الأرض كتاب في العلم أكثر صوابًا من موطأ مالك».
قال الذهبي معلقاً على هذا القول: «هذا قاله قبل أن يؤلف الصحيحان»، وكذا قال العراقي.
انظر: التبصرة (١/ ٤١)، وسير أعلام النبلاء (٨/ ٩٩)، والحلية (٦/ ٣٢٩)، وتذكرة الحفاظ (١/ ٢٠٨).

(٣) من (ب)، (ج)، وفي (م)، (ع): الموصول.

(٤) وفي (ب): ثم جزم.

(٥) انظر: عارضة الأحوذي (١/ ٥).

أراد[1] الأصل في الصحة فكذلك أيضاً لكن على التأويل الذي أوّلناه.

وأما ما يتعلق بمسند أحمد فسيأتي الجواب عنه في نوع الحسن، وأما ما يتعلق بالدارمي فتعقبه العراقي بأنَّ فيه الضعيف والمنقطع[2].

قال الحافظ: «لكن بقي مطالبة مغلطاي لصحة[3] دعواه أن جماعة أطلقوا على مسند[4] الدارمي كونه صحيحًا فإني لم أر ذلك في كلام أحد ممن يعتمد عليه، ثم وجدت بخط مغلطاي أنه رأى بخط الحافظ المنذري[5] ترجمة كتاب الدارمي بالمسند الصحيح

---

(١) وفي (ب): أراده.

(٢) انظر: التقييد والإيضاح (ص ٥٦).

(٣) وفي الأصل (١/ ٢٨٠)، (ج): بصحة.

(٤) هكذا سماه كل من ترجمه بـ: «مسند الدارمي»، وبعضهم يطلق عليه اسم «السنن»، وسوى بينهما الكتاني رحمه الله في الرسالة المستطرفة حيث قال: «وكسنن الدارمي فإنها تسمى مسند الدارمي» أ.هـ.

وأما السخاوي في فتح المغيث فقد نفى أن يكون المسند هو السنن.

انظر: تاريخ بغداد (١٠/ ٢٩)، وطبقات المفسرين للداودي (١/ ٢٣٥)، وتهذيب التهذيب (٥/ ٢٩٤)، وفتح المغيث (ص ٨٦)، والرسالة المستطرفة (ص ٧٤)، وفهرست مرويات ابن حجر (ص ١٠٩) وسماه مسند الدارمي، وسيأتي (ص ١٣٥٤) ذكر المصنف أن للدارمي مسندًا وجامعًا فلعل الجامع هو (السنن)، فإن كان كذلك فهو من الأدلة على أنهما كتابان.

انظر: سير أعلام النبلاء (١٢/ ٢٢٨).

(٥) أبو محمد عبد العظيم بن عبد القوي بن عبد الله المنذري، الشامي، ثم المصري، الحافظ الكبير، الإمام الثبت، توفي سنة (٦٥٦ هـ).

=

الجامع، وليس كما زعم فلقد وقفت على النسخة التي بخط المنذري والورقة الأولى منه مع عدة أوراق ليست بخط المنذري بل هي[1] بخط أبي الحسن[2] بن [أبي] الحِصني[3]، وخطه قريب من خط المنذري فاشتبه ذلك على مغلطاي، فليس[4] الحصني[5] من [أحلاس][6] هذا الفن حتى يحتج بخطه في ذلك، كيف ولو أطلق

---

= تذكرة الحفاظ (٤/ ١٤٣٦)، وفوات الوفيات (١/ ٣٦٦)، وطبقات الشافعية للسبكي (٥/ ١٠٨).

(١) وفي النكت (١/ ٢٨٠): هو، قال المحقق: «كذا في جميع النسخ، ولعل الصواب: هي».

(٢) وفي (د): أبي الحسين أو أبي الخير (كلمة غير واضحة).

(٣) من الأصل (١/ ٢٨٠)، وفي النسخ: أبي الحسن بن الحصين، وأبو الحسن بن أبي الحصني هو: مكين الدين أبو الحسن بن عبد العظيم الحصني ـ بكسر الحاء المهملة، وسكون الصاد المهملة وفي آخرها النون ـ هذه النسبة إلى حصن مسلمة ابن عبد الملك.
ذكره الذهبي في كتابه (من يعتمد قوله في الجرح والتعديل) (ص ٢١٠)، وقال: «المفيد».
انظر: الأنساب (٤/ ١٧٥).

(٤) وفي الأصل (١/ ٢٨٠)، (ج): وليس.

(٥) من الأصل (١/ ٢٨٠)، وفي النسخ: الحصين.

(٦) من النكت (١/ ٢٨٠) (ج)، وفي كل النسخ: أجلاس (بالجيم)، قال محقق النكت: في هامش (ر) و(هـ): الحِلْس ككتف: الكبير من الناس والشجاع.
وانظر: القاموس (٢/ ٢٠٧)، ولسان العرب (٦/ ٥٥) بلفظ: أجلاس.

عليه ذلك من {يعتمد} عليه[1] لكان الواقع {يخالفه}[2] ، لما في الكتاب المذكور من الأحاديث الضعيفة، والمنقطعة، والمقطوعة، والموطأ في الجملة أنظف أحاديث، وأتقن رجالاً منه، ومع ذلك كله فإني لست أسلم أن الدارمي صنف كتابه قبل تصنيف البخاري الجامع، لتعاصرهما، ومن ادعى ذلك فعليه {البيان}[3]». انتهى[4] .



(١) وفي (م): تعتمد، وفي بقية النسخ: تعمّد، والتصويب من الأصل (١/ ٧١).
(٢) من (د)، ومن الأصل (١/ ٢٨٠)، وفي (م): خلافه، وفي (ب) و(ع): بخلافه.
(٣) من (د)، (ج)، وفي بقية النسخ كلمة غير واضحة.
(٤) نكت ابن حجر (١/ ٢٧٦ - ٢٨١).

٤٥- وَمُسْلِمٌ مِنْ بَعْدِهِ وَالأَوَّلُ ... عَلَى الصَّوَابِ فِي الصَّحِيحِ أَفْضَلُ[(١)]

٤٦- وَمَنْ يُفَضِّلْ مُسْلِماً فَإِنَّمَا ... تَرْتِيبَهُ[(٢)] وَصُنْعَهُ[(٣)] قَدْ أَحْكَمَا

(ش): فيه مسألتان:

## الأولى:

أن مسلمًا تلا البخاري في تصنيف الصحيح[(٤)].

قال العراقي[(٥)]: «وقد[(٦)] اعترض هذا بقول أبي الفضل أحمد بن سلمة[(٧)]: كنت مع مسلم بن الحجاج في تأليف هذا الكتاب سنة خمس ومائتين. وهذا تصحيف وإنما هو خمسين بزيادة الياء والنون

---

(١) سقط هذا البيت والذي يليه من نسخة (ب).

(٢) وفي (ب): ترتيبه بضم الموحدة.

(٣) وفي (س)، (ج): ووضعه.

(٤) كما ذهب إليه الجمهور، وهو الصحيح المشهور.
انظر: التبصرة والتذكرة (١/ ٣٩)، وفتح الباري كذلك (١/ ٣٩)، ومقدمة ابن الصلاح (ص ٨٩).

(٥) انظر: التقييد والإيضاح (ص ٢٥).

(٦) وفي (ب): قد.

(٧) أبو الفضل أحمد بن سلمة النيسابوري البزاز المُعَدَّل، الحافظ الحجة، رفيق مسلم في الرحلة إلى بلخ وإلى البصرة، توفي سنة (٢٨٦ هـ).
تذكرة الحفاظ (٢/ ٦٣٧)، والجرح والتعديل (٢/ ٥٤)، وتاريخ بغداد (٤/ ١٨٦ - ١٨٧)، وسير أعلام النبلاء (١٣/ ٣٧٣).

لأنه في سنة خمس كان عمر مسلم سنة، بل لم يكن البخاري صنَّف إذ ذاك فإنَّ مولده سنة أربع وتسعين ومائة»[١] .

## الثانيـــة :

اختلف في التفضيل بين الصحيحين من حيث الأصحية على أقوال:

### أحدهـــا:

وعليه الجمهور، وهو الصواب: أن صحيح البخاري أصح.

قال أبو عبد الرحمن النسائي وهو شيخ أبي علي[٢] النيسابوري[٣]: «ما في هذه الكتب كلها أجود من كتاب محمد بن إسماعيل»[٤] .

قال الحافظ ابن حـجر في المقدمة: «والنسـائي لا يعني بالجودة إلا جودة الأسـانيـد كمـا هو المتـبادر إلى الفـهم من اصطلاح أهل الحديث، قال: ومثل هذا من[٥] مثل النسائي (غاية في)[٦] الوصف مع

(١) انظر: هدي الساري (ص ٤٧٧).

(٢) انظر: تهذيب الكمال (١/ ٣٣٠ ـ محققة).

(٣) أبو علي الحسـين بن علي بن يزيد النيسابـوري، الحافظ الإمام محـدث الإسلام، أحد جهابذة الحديث شيخ الحاكم أبي عبد الله، توفي سنة (٣٤٩ هـ).
تذكـرة الحفـاظ (٣/ ٩٠٤)، والبدايـة والنهاية (١١/ ٢٣٦)، وتاريخ بغـداد (٨/ ٧١)، وذكر سماعه من النسائي بمصر، وطبقات السبكي (٢/ ٢١٥).

(٤) انظر: هدي الساري (ص١٠ ـ ١١).

(٥) وفي (ب): ونكتًا.

(٦) سقطت من (م).

(ق ١٨/ب) شدة تحريه وتوقيه وتثبته/ في نقد الرجال وتقدمه في ذلك على أهل عصره حتى قدمه قوم من الحذاق[١] في معرفة ذلك على مسلم ابن الحجاج، وقدمه الدارقطني في ذلك وغيره على إمام الأئمة أبي بكر ابن خزيمة[٢] صاحب الصحيح[٣]» .

وقال الإسماعيلي[٤] في المدخل: «أما بعد فإني نظرت في كتاب الجامع الذي ألفه أبو عبد الله البخاري فرأيته جامعًا كما سمى لكثير من السنن الصحيحة، [ودالاً][٥] على جمل من المعاني [الحسنة][٦] المستنبطة التي لا يكمل لمثلها إلا من جمع إلى معرفة الحديث ونقلته والعلم بالروايات وعللها[٧] علمًا بالفقه واللغة، وتمكنًا[٨] منها كلها،

(١) لعله يقصد بذلك الذهبي حيث قال: «لم يكن في رأس الثلاثمائة أحفظ من النسائي هو أحذق بالحديث وعلله ورجاله من مسلم ومن أبي داود ومن أبي عيسى». سير أعلام النبلاء (١٤/١٣٣).

(٢) من (ب)، (ع).

(٣) سُئل الدارقطني إذا حدّث النسائي وابن خزيمة بحديث أيهما تقدمه؟ فقال: أبو عبدالرحمن. سؤالات حمزة السهمي (ص ١٣٣).

(٤) أبو بكر أحمد بن إبراهيم بن إسماعيل الإسماعيلي، إمام أهل جرجان والمرجوع إليه في الفقه والحديث وصاحب التصانيف، توفي سنة (٣٧١ هـ).
طبقات الشافعية للسبكي (٢/ ٧٩)، وطبقات الشيرازي (ص ١١٦)، وتاريخ جرجان (ص ٦٢١)، وتذكرة الحفاظ (٣/ ٩٤٧).

(٥) وكذلك في (ب)، (ج).

(٦) من (د) ومن الأصل (١/ ١١)، (ج)، وفي بقية النسخ: الحسية وهو تصحيف.

(٧) وفي (م): وعالمها وهو تصحيف.

(٨) وفي (ب): ونكتًا.

وتبحراً فيها، وكان يرحمه الله الرجل الذي قصر زمانه على ذلك، فبرع وبلغ الغاية [فحاز][1] السبق، وجمع إلى ذلك حسن النية والقصد للخير فنفعه (الله تعالى)[2] ونفع به.

قال: «وقد نحى نحوه في التصنيف جماعة منهم:

الحسن بن علي الحلواني[3] لكنه اقتصر على اليسير[4]، ومنهم أبو داود السجستاني[5] وكان في عصر أبي عبد الله البخاري فسلك فيما سماه سننًا ذكر ما روي في [الشيء][6] وإن كان في السند ضعف؛ إذا لم [يجد][7] في الباب غيره[8]، ومنهم مسلم بن الحجاج وكان

(١) من الأصل (١/ ١١)، (ج) وفي النسخ: فجاز، وقد سقطت من (ب).

(٢) سقطت من (د).

(٣) (خ م د ت ق) أبو علي الحسن بن علي بن محمد الهذلي الخلال الحُلواني ـ بضم المهملة ـ نزيل مكة، ثقة حافظ له تصانيف، توفي سنة (٢٤٢ هـ).
التقريب (ص ٧١)، وتاريخ بغداد (٧/ ٣٦٥)، وتذكرة الحفاظ (٢/ ٥٢٢)، والعقد الثمين (٤/ ١٦٥).

(٤) هكذا في جميع النسخ، وفي الأصل (١/ ١١): السنن.

(٥) (ت س) أبو داود سليمان بن الأشعث بن إسحاق الأزدي السجستاني ثقة حافظ مصنف السنن وغيرها، توفي سنة (٢٧٥ هـ).
التقريب (ص ١٣٢)، وتاريخ بغداد (٩/ ٥٥)، وتذكرة الحفاظ (٢/ ٥٩١)، والبداية والنهاية (١١/ ٥٤).

(٦) من (ب)، (د)، (ج).

(٧) وفي (م)، (ب): نجد.

(٨) انظر: رسالة أبي داود إلى أهل مكة (ص ٢٧)، والتبصرة والتذكرة (١/ ٩٦).

يقاربه في العصر فرام مرامه، وكان يأخذ عنه أو عن كتبه إلا أنه لم يضايق نفسه مضايقة أبي عبد الله، وروى عن جماعة كثيرة لم يتعرض[1] أبو عبد الله للرواية عنهم[2]، وكلٌ قصد الخير، غير أن أحدًا منهم لم يبلغ [من التشديد][3] مبلغ أبي عبد الله، ولا تسبب إلى استنباط المعاني واستخراج لطائف فقه الحديث وتراجم الأبواب الدالة على ماله وصلة بالحديث المروي فيه [تسببه][4] ولله الفضل يختص به من يشاء».

وقال الحاكم أبو أحمد النيسابوري[5] وهو عصري أبي علي النيسابوري [ومقدم][6] عليه في معرفة الرجال فيما حكاه (عنه)[7]

(١) وفي (د): يعرض.

(٢) وتفرد مسلم بالرواية عنهم، وقد ألّف أبو بكر أحمد بن علي بن محمد بن منجويه (ت ٤٢٨ هـ) كتابًا في رجال مسلم خاصة وهو مخطوط ببلدية الإسكندرية ــ رقم (١٢٤٥ ب) (٥٦٤ هـ)، وقد طبع.

(٣) من (د)، وفي النسخ: التشدد.

(٤) من الأصل (١/ ١١)، وقد سقطت من النسخ.

(٥) أبو أحمد محمد بن محمد بن أحمد النيسابوري الكرابيسي الحاكم، محدث خراسان صاحب التصانيف، هو الحاكم الكبير شيخ الحاكم أبي عبد الله، توفي سنة (٣٧٨هـ).
تذكرة الحفاظ (٣/ ٩٧٦)، وذكر من يعتمد قوله في الجرح والتعديل للذهبي (ص ١٩٥)، والوافي بالوفيات (١/ ١١٥)، وطبقات الشافعية للأسنوي (١/ ٤٢٠).

(٦) من الأصل (١/ ١١)، وفي النسخ: مقدمًا.

(٧) ليست موجودة في الأصل.

أبو يعلى الخليلي في الإرشـاد: «رحم الله محمـد بن إسماعـيل فإنه أَلَّف الأصول ـ يعني أصول الأحكام[١] ـ من الأحاديث وبيَّن للناس، وكل من عمل بعده فإنما[٢] أخذه من كتابه، كمسلم بن الحجاج»[٣].

وقال الدارقطني[٤] لما ذكر عنده الصحيـحان: «لولا البخاري لما ذهب مسلم ولا جاء».

وقال مرة أخرى: «وأي شيء صنع[٥] [مسلم[٦]]؟ إنما أخذ كتاب

---

(١) جملة اعتراضية من الحافظ. انظر هدي الساري (ص ١١).

(٢) وفي (ب): كأنما.

(٣) الإرشاد (٣ / ٩٦٢).

(٤) انظر: تاريخ بغداد (١٣/ ١٠٢)، وجـامع الأصول (١/ ١٨٨)، والبـداية والنهاية (١١/ ٣٤)، وهدي الساري (ص ٤٩٠).

وقال الحاكم: «سمعت محمد بن يعقوب الحافظ يقول: سمعت أبي يقول: رأيت مسلم بن الحجاج بين يدي البخاري يسأله سؤال الصبي».

بل لقد كان مسلم نفسه شديد الاعتداد بالبخاري وكان يصارحه بذلك.

قال محمد بـن حمدون بن رستم: «سمعت مسلم بن الحجـاج وجاء إلى البخاري فقال: دعني أقبل رجليك يا أستاذ الأستـاذين، وسيد المحدثين، وطبيب الحديث في علله».

تاريخ بغداد (٢/ ٢٩)، وتهذيب الأسماء للنووي (١/ ٧٠)، وطبقات السبكي (٢/ ٩)، وسير أعلام النبلاء (١٢/ ٤٣٢)، وهدي الساري (ص ٤٨٨).

(٥) وفي (م)، (ب) كلمتان غير مقروءتين.

(٦) من (د)، (ج).

البخاري فعمل عليه مستخرجًا[١] ، وزاد فيه زيادات».

وهذا المحكي عن الدارقطني جزم به أبو العباس القرطبي[٢] في أول كتابه المفهم[٣] في شرح صحيح مسلم»[٤] .

---

(١) المستخرج مشتق من الاستخراج، وهو أن يعمد حافظ إلى صحيح البخاري مثلاً فيورد أحاديثه حديثًا حديثًا بأسانيد لنفسه من غير طريق البخاري إلى أن يلتقي معه في شيخه، أو شيخ شيخه وهكذا ولو في الصحابي.
فتح المغيث للسخاوي (ص ٣٤)، ومقدمة ابن الصلاح (ص ٩٥)، والتبصرة والتذكرة (١/ ٥٦).

(٢) أبو العباس أحمد بن عمر بن إبراهيم الأنصاري القرطبي المالكي المحدث، نزيل الإسكندرية، توفي سنة (٦٥٦ هـ)، وقيل غير ذلك في وفاته.
الوافي بالوفيات (٧/ ٢٦٤)، والديباج المذهب (١/ ٢٤٠)، وحسن المحاضرة (١/ ٤٥٧)، وشذرات الذهب (٥/ ٢٧٣).

(٣) ليس هذا اسمه بل اسمه: «المفهم لما أشكل من تلخيص كتاب مسلم»، وهو شرح على مختصره له ذكر فيه أنه لما لخصه ورتبه وبوّبه شرح غريبه، ونبه على نكت من إعرابه، وعلى وجوه الاستدلال بأحاديثه وقد طبع المفهم.
كشف الظنون (١/ ٥٥٧)، والوافي بالوفيات (٧/ ٢٦٤)، والحطة (ص ٢٣٦).

(٤) النص الذي وقفت عليه في أول كتاب (المفهم ١/ ق ٧/ أ)، ورواه الخليلي في الإرشاد ـ كما في المنتخب (٢/ق ٢٠٥ / ب) ـ لا يقتضي الجزم بكون صحيح مسلم مستخرجًا على صحيح البخاري وإنما يفهم منه استفادة مسلم من كتاب الجامع الصحيح وغيره، وأنه نثره في صحيحه ومؤلفاته.
قال القرطبي رحمه الله: «وقال أحمد بن محمد الكرابيسي: رحم الله الإمام البخاري فإنه الذي ألف الأصول، وبين للناس، وكل من عمل بعده فإنما أخذه من =

قال الحافظ ابن حجر في مقدمة شرح البخاري[1]، وفي نكته على ابن الصلاح[2]: «ونقل كلام الأئمة في تفضيل كتاب البخاري: [كثير، ويكفي[3]] من ذلك اتفاقهم على أنه كان أعلم بالفن من مسلم، وأنَّ مسلمًا كان يتعلم منه، ويشهد له بالتقدم والتفرد بمعرفة ذلك في عصره حتى هجر من أجله شيخه محمد بن يحيى الذهلي[4] لما وقع بينه وبين البخاري[5] وأرسل إلى الذهلي بجميع ما

---

كتابه، كمسلم بن الحجاج فرَّق كتابه في كتبه، وتجلد فيه حق الجلادة حيث لم ينسبه إلى قائله. . . » أ. هـ.

وكون صحيح مسلم مستخرجًا على صحيح البخاري يحتاج إلى دليل ولم يصرح مسلم بذلك في مقدمة صحيحه ولا في كتاب من كتبه، نعم استفاد منه وبنى وسار على منواله كما قال ابن العربي: «والموطأ هو الأصل الأول والبخاري هو الأصل الثاني، وعليهما بنى جميع من بعدهما كمسلم والترمذي وغيرهما».

انظر: عارضة الأحوذي (١/ ٥)، ونكت ابن حجر على ابن الصلاح (١/ ٧٠).

(١) مقدمة الفتح (ص ١١).

(٢) النكت على ابن الصلاح (١ / ٢٨٦).

(٣) سقطت من (م).

(٤) انظر: تاريخ بغداد (١٣/ ١٠٣)، وتذكرة الحفاظ (٢/ ٥٨٩)، وسير أعلام النبلاء (١٢/ ٥٧٢).

(٥) ما وقع بين البخاري والذهلي بيّنه الحافظ الذهبي فقال: «المسألة هي أن اللفظ مخلوق، سئل عنها البخاري فوقف فيها، فلما وقف واحتج بأن أفعالنا مخلوقة واستدل لذلك، فهم منه الذهلي أنه يوجّه مسألة اللفظ، فتكلم فيه، وأخذه بلازم قوله».

ولا شك أن البخاري إمام من أئمة أهل السنة والجماعة، وحامل راية العقيدة السلفية، وإلزامه ذلك ليس بلازم، وقد نفى هو نفسه عن نفسه ذلك القول، فقد =

كتب عنه[1] على ظهر جمال»[2] .

---

= دخل عليه أبو عمرو الخفاف ــ وهو ببخارى ــ فسأله عن مسألة «اللفظ بالقرآن».
فقال له: «احفظ ما أقول لك: من زعم من أهل نيسابور، وقومس والري، وهمذان، وحلوان، وبغداد، والكوفة، والبصرة، ومكة، والمدينة أني قلت: «لفظي بالقرآن مخلوق فهو كذاب، فإني لم أقله، إلا أني قلت: أفعال العباد مخلوقة».
إذًا فقد نفى الإمام البخاري رحمه الله عن نفسه ذلك القول، وإلزامه بلازم قوله غير لازم عند جمهور المحققين، والبخاري لا يتمارى اثنان في سلامة عقيدته فهو الحافظ الكبير، والناصر لمذهب أهل السنة، وقد عرض عقيدته فيما يتعلق بالقرآن على الإمام أحمد، وأنه كلام الله ليس شيء منه مخلوق فأقره.
وقد قال في هذا الموطن: «القرآن كلام الله غير مخلوق، ومن قال: مخلوق فهو كافر».
ولعل الباعث للذهلي الذي حمله على صنيعه هذا تجاه البخاري شيء شخصي فقد روى الحاكم بسنده إلى الحسن بن محمد بن جابر: سمعت محمد بن يحيى قال لنا ــ لما ورد محمد بن إسماعيل البخاري بنيسابور ــ: «اذهبوا إلى هذا الرجل الصالح فاسمعوا منه، فذهب الناس إليه، وأقبلوا على السماع منه حتى ظهر الخلل في مجلس محمد بن يحيى الذهلي، فحسده بعد ذلك وتكلم فيه»!!
تاريخ بغداد (٢/ ٢٩، ٣٠)، وتهذيب الأسماء واللغات (١/ ٦٩)، وسير أعلام النبلاء (١٢/ ٤٥٣ - ٤٦٢)، وهدي الساري (ص ٤٩١ - ٤٩٤).

(١) انظر: هدي الساري (ص ٤٩٢).
وقال ابن حجر معقبًا: «وقد أنصف مسلم، فلم يحدث في كتابه عن هذا ولا عن هذا».
قلت: والأحسن من هذا أن لو حدث عن هذا وعن هذا، وتجنب كلام الذهلي في البخاري، لأن الحديث لا تعلق له بخلافات الشيوخ والأقران، والله المستعان.

(٢) انظر: هدي الساري (ص ١١).

وقال النووي في شرح مسلم: «من أخص ما يرجح[١] به كتاب البخاري، اتفاق العلماء على أن البخاري أجل من مسلم، وأعلم بصناعة الحديث، ودقائقه منه، وقد انتخب علمه، [ولخص][٢] ما ارتضاه في هذا الكتاب، وبقي في تهذيبه وإتقانه ست عشرة سنة، وجمعه من ألوف مؤلفة من الأحاديث الصحيحة»[٣] .

قال الحافظ ابن حجر[*]: «هذا من حيث الجملة، وأما من حيث التفصيل: فقد تقرر أن مدار الحديث[٤] على الاتصال وإتقان الرجال[٥]، وعدم العلل، وعند التأمل يظهر أن كتاب البخاري أتقن رجالاً وأشد[٦] اتصالاً وأسلم من العلل من كتاب مسلم، وبيان[٧] ذلك من أوجه:

**أحدهـا:**

أن الذين انفرد البخاري بالإخراج لهم دون مسلم أربعمائة

---

(١) وفي (د): ما مدح.

(٢) من (د)، وفي بقية النسخ: ويخص.

(٣) المنهاج (١/ ١٤).

(٤) وفي الأصل: الإسناد.

(٥) وفي الأصل: وعدالة الرواة.

(٦) وفي (م)، (ب): وأسند.

(٧) وفي الأصل: والدليل.

(*) هدي الساري (ص ١١ ـ ١٢) والنكت (٢ / ٢٨٦ ـ ٢٨٩).

وبضعة[1] [وثلاثون][2] رجلاً، المتكلم فيهم بالضعف منهم ثمانون رجلاً، والذين انفرد مسلم بالإخراج لهم دون البخاري ستمائة/ (ق ١٩/أ) وعشرون رجلاً، المتكلم فيهم بالضعف منهم مائة وستون رجلاً على الضعف من كتاب البخاري، ولا شك أن التخريج عن من لم يتكلم فيه أصلاً أولى من التخريج عن من تكلم فيه، «وإن لم يكن ذلك الكلام قادحاً».

**ثانيها:**

أن الذين انفرد بهم البخاري ممن[3] تكلم فيه لم يكثر من تخريج أحاديثهم، وليس لواحد منهم نسخة كبيرة أخرجها كلها أو أكثرها إلا نسخة عكرمة عن ابن عباس[4] بخلاف مسلم فإنه

(١) وفي الأصل: وخمسة.

(٢) من (د)، وفي بقية النسخ: وثلاثة.

(٣) وفي (م)، (ب): لمن.

(٤) انظر: مرويات عكرمة عن ابن عباس ـ في الجامع للبخاري وغيره ـ «تحفة الأشراف» (٥/ ١٠٧ - ١٨١).

وبالنسبة لعكرمة ومروياته في صحيح البخاري فقد جمع تلك المرويات، ودرسها دراسة دقيقة وناقش المتكلمين في عكرمة د/ مرزوق بن هياس الزهراني في رسالته للماجستير المقدمة لقسم الدراسات العليا بالجامعة الإسلامية والتي سماها: «عكرمة مولى ابن عباس وتتبع مروياته في صحيح البخاري»، ومن فوائد هذه الرسالة ما يلي: =

أخرج[١] [أكثر][٢] تلك[٣] النسخ التي رواها من تكلم فيه كأبي الزبير[٤]، عن جابر، وسهيل[٥] عن أبيه[٦]، عن أبي

---

= ١- أن مرويات عكرمة عن ابن عباس وغيره من الصحابة ﷺ أجمعين بلغت ثلاثة وستين حديثًا (١/ د).

٢- من دراسة ترجمة عكرمة . . تبين أن عكرمة بن عبد الله مولى ابن عباس إمام وافر العدالة، تام الضبط، وأن ما قيل فيه باطل بالحجة الواضحة والبرهان الدامغ (نص كلام د/ مرزوق - ٢/ ٧٤٥).

٣- أن البخاري لم يدخل عكرمة في صحيحه لأنه راوية ابن عباس فحسب بل لأنه ثبتت عدالته عنده فانتقى من أحاديثه ما أثبته في صحيحه (٢/ ٧٤٥، ٧٤٦).

(١) سقطت من (ب).

(٢) من (د).

(٣) سقطت من (م).

(٤) (ع) أبو الزبير محمد بن مسلم بن تدرس ـ بفتح المثناة، وسكون الدالة المهملة، وضم الراء ـ الأسدي مولاهم، المكي، صدوق إلا أنه مدلس من الطبقة الثالثة من المدلسين، مات سنة (١٢٦ هـ).
التقريب (ص ٣١٨)، وطبقات ابن سعد (٥/ ٤٨١)، وتذكرة الحفاظ (١/ ١٢٦)، والعقد الثمين (٢/ ٣٥٤)، وطبقات المدلسين لابن حجر (ص ١١).

(٥) (ع) أبو يزيد سهيل بن أبي صالح ذكوان السمان، المدني، صدوق تغير حفظه بآخره، روى له البخاري مقرونًا وتعليقًا، مات في خلافة المنصور.
التقريب (ص ١٣٩)، والتاريخ الكبير (٤/ ١٠٤)، وتاريخ الفسوي (١/ ٤٢٣)، وتذكرة الحفاظ (١/ ١٣٧).

(٦) (ع) أبو صالح ذكوان السمان الزيات المدني، ثقة ثبت وكان يجلب الزيت إلى الكوفة. مات سنة (١٠١ هـ). =

هريرة، وحماد بن سلمة، عن ثابت، والعلاء بن عبد الرحمان[١]، عن أبيه[٢] عن أبي هريرة، ونحوه.

**ثالثها[٣]:**

أن الذين انفرد بهم البخاري ممن تكلم فيه أكثرهم من شيوخه الذين لقيهم وجالسهم وعرف أحوالهم واطلع على أحاديثهم وعرف[٤] جيدها من غيرها، بخلاف مسلم فإنَّ أكثر من[٥] تفرد بتخريج حديثه ممن تكلم فيه ممن تقدم عن عصره من التابعين فمن بعدهم، ولا شك أنَّ المحدث[٦] أعرف بحديث[٧] شيوخه ممن تقدم عن عصره.

---

= التقريب (ص ٩٨)، والجرح والتعديل (٣/ ٤٥٠)، وتذكرة الحفاظ (١/ ٨٩)، والكاشف (١/ ٢٩٧).

(١) (ر م ٤)أبو شبل ــ بكسر المعجمة، وسكون الموحدة ــ العلاء بن عبد الرحمن بن يعقوب الحرقي ــ بضم المهملة وفتح الراء بعدها قاف ــ المدني، صدوق ربما وهم، مات سنة بضع وثلاثين ومائة.
التقريب (ص ٢٦٨)، وتاريخ خليفة (ص ٤١٧)، والثقات لابن حبان (٥/ ٢٤٧)، وميزان الاعتدال (٣/ ١٠٢)، وتهذيب التهذيب (٨/ ١٨٦).

(٢) (ر م ٤) عبد الرحمن بن يعقوب الجهني المدني، مولى الحرقة ــ بضم المهملة وفتح الراء بعدها قاف ــ، ثقة.
التقريب (ص ٢١٢)، وتهذيب التهذيب (٦/ ٣٠١)، والخلاصة (٢/ ١٥٨٣).

(٣) وفي (ب): وثالثهم.

(٤) وفي الأصل: فميز.

(٥) وفي (د): ما.

(٦) وفي الأصل: المرء. وفي الهدي: المحدث.

(٧) وفي (ب): أعرف حديث من شيوخه.

**رابعهـــا**[١] :

أن أكثـر هؤلاء الذين تكلم فيـهم (يخرج)[٢] البخاري أحـاديثهم غالبًا في الاستشهادات، والمتابعات[٣]، والتعليقات[٤] ، بخلاف مسلم فإنه يخرج لهم الكثير في الأصول والاحتجاج، ولا يعـرج البخاري في الغالب عـلى من أخرج لهم مسلـم في المتابعـات، فأكـثر من[٥] يخرج[٦] لهم البخاري في المـتابعات يحتج بهم مـسلم، وأكثر من[٧]

---

(١) وفي (ب): ورابعها.

(٢) سقطت من (م).

(٣) وفي (ب): في الاستشهاد والمتابعات.

(٤) الاستشهادات ويعبر عنهـا العلماء في كتب المصطلح بالشواهد وهي أن يُرْوَى متن الحديث من طريق صحابي آخر يشبهه في اللفظ والمعنى أو في المعنى فقط.
والمتابعات ــ جمع متابعة ــ وهي أن يوافق راوي الحديث علي ما رواه من قبل راو آخر فيرويه عن شيخه أو عمن فوقه.
والتعليقات: هي الأحاديث التي حذف من مبدأ أسانيدها واحد فأكثر على التوالي، والمتابعات والشواهد تأتي لتقوية الحديث.
النزهة والنخبة (ص ٣٦)، وفتح المغيث للسـخاوي (ص ٢٠٣)، وقواعد التحديث للقـاسمي (ص ١٢٤)، ومنهج النقـد لنور الدين عـتر (ص ٣٥١، ٣٩٤، ٣٩٥)، ورسالة في علوم الحديث وأصوله للطائي (ص ٩١).

(٥) وفي (د): ما.

(٦) وفي (ج): أخرج.

(٧) وفي (د): ما.

يخرج لهم مسلم في المتابعات لا يعرج[١] عليهم البخاري، فهذه الوجوه الأربعة المتعلقة بإتقان[٢] الرواة.

## خامسها:

وهو متعلق بالاتصال: أن مسلمًا يرى أنَّ [للمعنعن][٣] حكم الاتصال إذا تعاصر المعنعن ومن عنعن عنه، وإن لم يثبت اللقي[٤]، والبخاري لا يرى ذلك حتى يثبت اجتماعهما[٥] ولو مرة كما [وضح][٦] ذلك في تاريخه[٧]، وجرى عليه في صحيحه، حتى إنه ربما أخرج الحديث الذي لا تعلق له بالباب أصلاً إلا ليبين سماع راو من شيخه لكونه قد أخرج له قبل ذلك معنعنًا[٨].

---

(١) وفي (د): لا يخرج.

(٢) وفي الأصل: بعدالة.

(٣) من (د)، وفي بقية النسخ: للمتعننن.

(٤) كما صرح بذلك في أول مقدمة صحيحه (١/ ٢٩، ٣٠)، وانظر: مقدمة النووي في شرحه لصحيح مسلم (١/ ١٤)، وتوضيح الأفكار (١/ ٤٠).

(٥) وفي (ب): اجتماعها.

(٦) وفي (ب)، (ع)، (ج): أوضح.

(٧) لم أقف على ذلك في تاريخيه الصغير والكبير وعلى كل فهو مذهب شيخه علي ابن المديني كما نقل ذلك ابن رشيد السبتي في كتابه «السنن الأبين» (ص ٣١).

(٨) انظر: هدي الساري (ص١١ ـ ١٢)، وهذه الأوجه الخمسة المتقدمة نقلها الصنعاني في توضيح الأفكار (١/ ٤٢، ٤٣).

سـادسـها:

وهو متعلق بعدم العلة أن الأحاديث التي انتقدت عليهما بلغت مائتي حديث وعشرة أحاديث، اختص البخاري منها بأقل من ثمانين وباقي ذلك يختص بمسلم، ولا شك أن ما قل الانتقاد فيه أرجح مما كثر[1].

---

= وقال متعقباً: «. . لا يخفى أنّ هذه الوجوه أو أكثرها لا تدل على المدّعى، وهو أصحية البخاري، بل غايتها تدل على صحته، ثم إنه لا يخفى أيضًا أن الشيخين اتفقا في أكثر الرواة، وتفرد البخاري بإخراج أحاديث جماعة، وانفرد مسلم بجماعة . . . فهذه ثلاثة أقسام:

الأول: ما اتفقا على إخراج حديثه فهما في هذا القسم سواء، لا فضل لأحدهما على الآخر لاتحاد سند كل واحد منهما فيما رواه، والقول بأن هؤلاء أرجح إذا روى عنهم البخاري لا إذا روى عنهم مسلم عين التحكم.

والقسم الثاني: ما انفرد البخاري بإخراج أحاديثهم، فهذا القسم ينبغي أن يقال: إنه أصح مما انفرد به مسلم لأنه حصل فيه شرائط البخاري منفردة. . وحينئذ فيتعين أن يقال: ما في كتاب البخاري من الأحاديث التي انفرد بإخراجها أصح من التي انفرد مسلم بإخراجها وهذا القسم قليل كما عرفت، ولابد من تقييد ذلك بغير من تكلم فيهم، وهذا التقسيم هو التحقيق وإن غفل عنه الأئمة السابقون. .» أ.هـ توضيح الأفكار (١/ ٤٢، ٤٣).

(١) هدي الساري (ص ١٢).

## القول الثانـــي:

أن صحـيح مسلم أصح، حكاه ابن الصـلاح وعبارته: «وأمـا ما رويناه عن أبي علي الحافظ النيسابوري[١] أستاذ[٢] الحاكم أبي عبد الله من [أنه][٣] قـال: مـا تحت أديم السمـاء أصح من كـتـاب مـسلم بن الحجاج، فـهذا وقول من فضل من شـيوخ المغرب كتـاب مسلم على كتـاب البخـاري، إن كـان المـراد بـه أن كتاب مسـلم يترجـح بأنـه لـم يمازجـه غيـر الصـحيح فـإنه ليس فـيه بعـد خطبـته إلا [الحـديث][٤] (الصحيح)[٥] مسرودًا غـير ممزوج بمثل ما في كتـاب البخاري، [في][٦] تراجم أبوابه من الأشـياء التي لم يسندها على الوصف المـشروط في الصحـيح، فهذا لا بـأس بـه، ولـيس يلزم منه أن كتـاب مسلم أرجح فيمـا يرجع إلى نفس الصحيح على كتاب البـخاري،وإن كان المراد به

---

(١) نقله عنه الحافظ أبو عـبد الله بن منده (ت ٣٩٥ هـ). كما سيـأتي في تاريخ بغداد (١٣/ ١٠١)، وفتح المغيث (ص ٢٣).

(٢) وفي (ب): إسناد، وهو تصحيف.

(٣) من (د)، وفي بقية النسخ: فإنه.

(٤) من (ج).

(٥) سقطت من (م).

(٦) من الأصل، وفي (ج): وتراجم، وفي النسخ: من.

أن كتاب مسلم أصح صحيحًا فهذا مردود على قائله[١] انتهى»[٢] .

وقال الزركشي في نكته: «ما حكاه[٣] عن أبي علي النيسابوري حكاه الخطيب[٤] في تاريخ بغداد في ترجمة مسلم، عن محمد بن إسحاق[٥] بن منده أيضًا أنه قال: ما تحت أديم السماء أصح من كتاب مسلم في علم الحديث، وإليه يميل كلام أبي العباس القرطبي في خطبة تلخيصه لمسلم، ونقله عن جماعة وعزاه في اختصاره للبخاري إلى[٦] أكثر المغاربة، وعزا ترجيح البخاري إلى/ [أكثر][٧] المشارقة». (ق ١٩/ب)

قال: «وسئل ابن [عقدة][٨] الحافظ[٩] : أيهما أحفظ مسلم أم

---

(١) وفي (د): على من يقوله.

(٢) مقدمة ابن الصلاح (ص ٩٠، ٩١).

(٣) وفي (ب): ما مكان وهو خطأ.

(٤) تاريخ بغداد (١٣/ ١٠١).

(٥) أبو عبد الله محمد بن إسحاق بن يحيى بن منده، العبدي، الأصبهاني، الحافظ الجوّال، صاحب التصانيف، اختلط في آخر عمره. مات سنة (٣٩٥ هـ).
ميزان الاعتدال (٣/ ٤٧٩)، وأخبار أصبهان (٢/ ٣٠٦)، والاغتباط (ص ٣٨٣)، وتذكرة الحفاظ (٣/ ٢٢٠)، ولسان الميزان (٥/ ٧٠).

(٦) وفي (ب): على.

(٧) من (ج).

(٨) من (م) وفي (ج) كلمة غير واضحة، وفي بقية النسخ: ابن عبد الحافظ، وكذلك في الأصل.

(٩) أبو العباس أحمد بن محمد بن سعيد الهمداني، الحافظ العلامة أحد أعلام الحديث المعروف بـ: الحافظ ابن عقدة. وعقدة لقب لأبيه النحوي، ولقب بذلك لتعقيده في =

البخاري؟ فقال: كلاهما [عالم][1]، فأعيد عليه السؤال؟ فقال: يقع لمحمد الغلط في أهل الشام!![2]. وذلك لأنه أخذ كتبهم ونظر فيها، فربما ذكر الرجل بكنيته ويذكره في موضع آخر باسمه يظنهما اثنين[3] وأما مسلم فقل ما يوجد له الغلط في النقل لأنه كتب المسانيد ولم يكتب المقاطيع ولا المراسيل»[4].

---

= التصريف، توفي سنة (٣٣٢ هـ).
سير أعلام النبلاء (١٥/ ٣٤٠)، وتاريخ بغداد (٥/ ١٤)، وميزان الاعتدال (١/ ١٣٦)، ولسان الميزان (١/ ٢٦٣).

(١) من (د).

(٢) انظر: تاريخ بغداد (١٣/ ١٠٢)، وجامع العلوم والحكم (ص ٢٣٤).

(٣) وقد بيّن ابن أبي حاتم الرازي ما وقع فيه البخاري من أوهام وأخطاء في كتابه التاريخ الكبير سماه: «بيان خطأ محمد بن إسماعيل البخاري في تاريخه» وقد طبع الكتاب عن نسخة خطية وحيدة محفوظة بمكتبة أحمد الثالث باستنابول برقم (٦٢٤)، بتحقيق عبد الرحمن بن يحيى المعلمي، طبع في نهاية التاريخ الكبير، طبعته دائرة المعارف العثمانية بحيدر آباد الدكن ـ سنة (١٣٦٠ هـ).
وأيضًا صنَّف الخطيب البغدادي (ت ٤٦٣ هـ) مصنفًا تتبع فيه أوهام البخاري في تاريخه سماه «موضح أوهام الجمع والتفريق» طبع لأول مرة بمطبعة دائرة المعارف العثمانية بحيدر أباد أيضًا سنة (١٣٧٨ هـ). وهذه الأوهام والأخطاء المستدركة على البخاري في تاريخه لا تخدش في ثقته وإمامته، وإنما هي كما قال المعلمي رحمه الله: «من الخطأ الاجتهادي الذي يوقع فيه اشتباه الحال، وخفاء الدليل، وما قد يكون في ذلك مما يسوغ أن يعد خطأ في الرواية، فهو أمر هين، لا يسلم من مثله أحد من الأئمة وعلى كل حال فليس هو بالخطأ الخادش في الثقة».
انظر: مقدمة تحقيقه لكتاب «بيان خطأ البخاري».

(٤) ومن هذا الوجه فلا مانع من تخريج عبارة أبي علي النيسابوري المتقدمة.

وقال المزي: «لو قيل: إنَّ مسلمًا كـان يعتمد على كتابه[١] وعلى ضبطه، وأنَّ البخاري كان يعتمد على الضبط كان أولى»[٢] .

وقال الحافظ ابن حجر[٣] : «قول أبي علي النيسابوري ليس فيه تصريح بأن كتاب مسلم أصح من كتاب البخاري خلاف ما يقتضيه إطلاق النووي في مختصره في علوم الحديث[٤] ، وفي مقدمة[٥] شرح البخاري[٦] حيث يقول: «اتفق الجمهور على أن صحيح البخاري أصحهما صحيحاً وأكثرهما فوائد». وقال [أبو][٧] علي النيسابوري وبعض علماء المغرب: «صحيح مسلم أصح».

---

(١) وفي (ب): كتبه.

(٢) نكت الزركشي (ق ٢٢/ أ).

(٣) هدي الساري (ص ١٢).

(٤) المنتخب من الإرشاد (ق ١/ أ)، أول الكلام المنقول فقط، وأما بقية كلامه فغير موجود في الإرشاد، والتقريب.

(٥) شرح قطعة من أوله إلى آخر كتاب الإيمان، ذكر في شرح مسلم أنه جمع فيه جملاً مشتملة غلى نفائس من أنواع العلوم. طبعت قطعة منه قديماً.
انظر: كشف الظنون (١/ ٥٥٠).

(٦) وممن أطلق عبارة التفضيل أيضًا القاضي بدر الدين بن جماعة، وتاج الدين التبريزي وتبعهم جماعة.
انظر: توضيح الأفكار (١/ ٤٨).

(٧) من (د) (ج)، وقد سقطت من بقية النسخ.

قال: «ومقتضى كلام أبي علي نفي الأصحية عن غير كتاب مسلم عليه، أما إثباتها له فلا لأنَّ إطلاقه يحتمل أن يريد ذلك ويحتمل أن يريد المساواة» كما في حديث: «**ما أظلت الخضراء ولا**[1] **أقلت الغبراء أصدق لهجة من أبي ذر**»[2] فهذا لا يقتضي أنه أصدق من كل

---

(١) وفي (م): أولا.

(٢) الحديث مروي من طرق عن عبد الله بن عمرو، وأبي الدرداء، وأبي ذر.

فأما حديث (عبد الله بن عمرو): فأخرجه أحمد (٢/ ١٦٣، ١٧٥)، والترمذي (كتاب المناقب ـ باب مناقب أبي ذر ـ ٥/ ٦٦٩ ـ وقال: حديث حسن)، وابن ماجه (المقدمة ــ فضل أبي ذر ــ ١/ ٥٥)، والدولابي في الكنى (ص ١٦٩) كلهم من طريق الأعمش عن عثمان بن عمير عن أبي حرب بن الأسود الدّيلي عن عبد الله ابن عمرو به، وفيه عثمان بن عمير ــ بالتصغير ــ أبو اليقظان الكوفي الأعمش.

قال الحافظ عنه: «ضعيف، واختلط، وكان يدلس، ويغلو في التشيع». التقريب (ص ٢٣٥).

وحديث (أبي الدرداء): رواه أحمد (٦/ ٤٤٢، ٥/ ١٩٧) من طريقين عن أبي الدرداء، في الطريق الأولى علي بن زيد بن جدعان وهو ضعيف. التقريب (ص ٢٤٦).

وفي الثانية: شهر بن حوشب، وهو صدوق، كثير الإرسال والأوهام، التقريب (ص ١٤٧).

وأما حديث (أبي ذر): فرواه الترمذي (كتاب المناقب ــ باب مناقب أبي ذر ــ ٥/ ٦٦٩)، وقال: «هذا حديث حسن غريب من هذا الوجه، وفي سنده مرثد بن عبد الله الزِمَّاني».

قال الحافظ عنه: «مقبول». التقريب (ص ٣٣١).

قال الذهبي: «الحديث سنده جيد».

قال الهيثمي: «رجال أحمد وثقوا، وفي بعضهم خلاف».

=

الصـحابة حـتى الصديق،بل نفـى أن يكون فيـهم أصدق منه فـيكون منهم[1] من يساويه.

قال: «ومما[2] يدل على أن عـرفهم فـي ذلك الزمان مـاشٍ على قانون اللغة أن أحـمد بن حنبل[3] قال: «مـا بالبصـرة أعلم ــ أو قال أثبت ــ من بشر بن المفضّل أما مثله فعسى[4] »[5].

---

= قال الشيخ ملا علي بن سلطان القاري: «وهو حديث رجاله موثقون».
قلت: ليس كما قال الشيخ ملا علي القاري لما تقدم من الكلام في بعضهم، والحديث كما قال أبو عيسى رحمه الله: «حسن»، ولكن بمجموع طرقه إن شاء الله تعالى.
والخضراء: هي السماء، والغبراء: الأرض، ولَهَـجَة: بفتح الهاء على الأفصح كما قال الزمخشري: «يعني: لسانًا».
انظر: مـجمع الزوائد (٩/ ٣٣٠)، وفـيض القدير (٥/ ٤٢٣)، ومـرقاة المفـاتيح (١١/ ٤٣٧)، والفائق (١/ ٣٧٩).

(١) وفي (د): فيهم.
(٢) وفي (ب): وما يدل.
(٣) لم أقف على هذا النص في كتب من ترجم لبشر، وإنمـا وقفت عليه بلفظ: «إليه المنتهى في التثبت بالبصرة» كما في:
تذكرة الحفاظ (١/ ٢١٠)، وتهذيب التهذيب (١/ ٤٥٩).
(٤) وفي (ب): فعيسى، وهو تصحيف.
(٥) قال الصـنعاني رحمـه الله: «ولا يعزب عنك أنّ هذا الـتأويل الذي ذكره الـحافظ خروج عن مـحل النزاع، فإنَّ الدعوى بأنَّ البـخاري أصح الكتـابين، وهذا التأويل أفاد أنهمـا مثلان، فمـا أتى التأويل إلا بخلاف المدعى على أنَّ قـول القائل: «ما تحت أديم السماء أعلم من فلان» يفيد عرفًا أنه أعلم الناس مطلقًا، وأنه لا يساويه أحد في ذلك، وأما في اللغة فيـحتمل توجه النفي إلى الزيادة ــ أعني زيادة إنسان =

قال: «وقد رأيت في كلام الحافظ أبي سعيد العلائي[١] ما يشعر بأن أبا علي لم يقف على صحيح البخاري، وفي ذلك بعد عندي».

قال: «وأما[٢] ما حكاه ابن الصلاح عن بعض المغاربة فلا يحفظ عن أحد منهم تقييد الأفضلية بالأصحية، بل أطلق بعضهم الأفضلية وذلك فيما حكاه القاضي عياض في الإلماع[٣] عن أبي مروان الطُّبْني[٤] بضم الطاء المهملة وسكون الباء الموحدة ثم نون[٥].

---

= عليه في العلم لا نفي المساوي له فيه ـ والحقيقة العرفية مقدمة، سيما في مقام المدح والمبالغة بقوله: «ما تحت أديم السماء»، ثم رأيت بعدها أنه قال البقاعي ـ كما في النكت الوفية (ق ٢٢/ أ، ب) وقد لخص المصنف كلامه ورتبه: «الحق أنَّ هذه الصيغة تارة تستعمل على مقتضى أصل اللغة فتنتفي الزيادة فقط، وتارة على مقتضى ما شاع من العرف فتنتفي المساواة . . أ.هـ».
توضيح الأفكار (١/ ٤٨).

(١) وقد سبقه الذهبي حيث قال: «لعل أبا علي ما وصل إليه صحيح البخاري».
تذكرة الحفاظ (٢/ ٥٨٩).

(٢) وفي (ب): وما حكاه.

(٣) بحثت في الإلماع من أوله إلى آخره فلم أقف على هذا النص !!

(٤) وفي (ب): الطيني، وهو تصحيف.

(٥) أبو مروان عبد الملك بن زيادة الله بن علي السعدي التميمي من أهل قرطبة وأصلهم من طبنة من عمل إفريقية، من أهل الحديث والأدب، إمام في اللغة، شاعر.
توفي سنة (٤٥٧ هـ).
جذوة المقتبس (ص ٢٨٤)، والصلة (٢/ ٣٦٠)، والأعلام (٤/ ١٥٨).
والطبني: هذه النسبة بالطاء المضمومة المهملة وضم الباء المنقوطة من تحتها بنقطة، وكسر النون المشددة، وقيل: بسكون الباء وتخفيف النون وهو المحفوظ =

قال: «كان بعض شيوخي يفضل صحيح مسلم على صحيح البخاري، وقد (وجدت)[1] تفسير هذا التفضيل في فهرست[2] أبي محمد القاسم التجيبي[3].

قال: «كان أبو محمد بن حزم يفضل كتاب مسلم على كتاب البخاري لأنه ليس فيه بعد خطبته إلا الحديث (السرد)[4]»، وكان ابن حزم هو شيخ أبي مروان الذي أبهمه[5] القاضي عياض».

قال الحافظ: «[فالحاصل[6]] أن[7] الذي فضله به المغاربة ليس راجعًا إلى الأصحية بل هو لأمور:

---

= إلى الطبنة بلدة بالمغرب.
انظر: الأنساب (٩/ ٤٨)، واللباب (٢/ ٢٧٥).

(١) سقطت من (ج).

(٢) انظر برنامج التجيبي (ص ٩٣).

(٣) وفي (ب): النجيبي وهو تصحيف، والتجيبي هو القاسم بن يوسف بن محمد التجيبي السبتي النجار المحدث الرحال الحافظ وله رحلة في مجلدات، توفي سنة (٧٣٠ هـ).
انظر: الدرر الكامنة (٣/ ٣٢٤)، وفهرس الفهارس (١/ ٢٦٤)، وترجمته في المقدمة التي عملها عبد الحفيظ منصور على برنامجه.

(٤) سقطت من (ب).

(٥) من الأصل، وفي النسخ: اتهمه.

(٦) من (د)، وقد سقطت من بقية النسخ.

(٧) سقطت من (ب).

**أحدهـــا:** ما ذكره ابن حزم.

**والثانـــي:**

أنَّ البخـاري كان [يرى][1] جواز الرواية بالمـعنى، وجواز تقطيع الحديث من غير تنصـيص على [اختصاره][2] بخلاف مسلم، والسبب في ذلك أمران:

**أحدهما:**

أن البخاري صنف كتابه في طول رحلته، فقد روينا عنه أنه قال[3]:

---

(١) من (د)، (ج)، وفي بقية النسخ: يروي.

(٢) من الأصل، (ج)، وفي بقية النسخ: اختصار.

(٣) تاريخ بغـداد (٢/ ١١)، وسير أعـلام النبلاء (١٢/ ٤١١)، بلفـظ: «رب حديث سمعته بالبصرة كتبته بالشام، ورب حديث سمعته بالشام كتبته بمصر».

اختلفت الأماكن التي كتب الإمام البخاري فيها صحيحه حتى إنَّ الناظر لأول وهلة يظن أنَّ في الأخبار الواردة في ذلك تعارضاً، وليس كذلك.

فعن عمر بن محمـد بن بجير البجيري قال: «سمعت محـمد بن إسماعيل يقول: صنفت كتابي الجامع في المسجد الحرام».

وعن عبد القدوس بن همـام قال: «سمعت عدة من المشايخ يقولون: حـول محمد ابن إسماعيل البخاري تراجم جامعة بين قبر النبي ﷺ ومنبره».

وقال أبو الفضـل محمد بن طاهر المقـدسي: «صنفه ببخارى، وقـيل بمكة، وقيل بالبصرة».

قال النووي رحمه الله: «ومعنـاه أنه كان يصنف فيه، في كل بلدة من هذه البلدان، فإنه بقي في تصنيفه ست عشرة سنة ــ كما تقدم ــ ». =

«رب حديث سمعته بالشام فكتبته بمصر[١]، (ورب حديث سمعته بالبصرة فكتبته بخراسان)[٢]»، وكان[٣] لأجل هذا ربما كتب الحديث من حفظه فلا يسوق ألفاظه برمتها بل يتصرف فيه ويسوقه بمعناه، ومسلم صنف كتابه في بلده بحضور أصوله في حياة كثير من مشايخه فكان يتحرز في الألفاظ ويتحرى[٤] في السياق.

= قلت: ومما يؤيد اختيار النووي هذا ما رواه أبو عبد الله محمد بن علي قال: «سمعت البخاري يقول: أقمت بالبصرة خمس سنين مع كتبي، أصنف وأحج في كل سنة، وأرجع من مكة إلى البصرة».

ولابن حجر اختيار آخر وهو: أن البخاري رحمه الله كتب الجامع في الأول في مسودات أثناء تنقله في هذه الأماكن ما خلا المدينة، وحينما دخل المدينة حوّله من المسودة إلى المبيضة.

ويبقى ما ورد من تصريحه في أنه ألفه في المسجد الحرام كما تقدم آنفاً أجاب عن هذا الحافظ ابن حجر أيضًا فقال: «الجمع بين هذا وبين ما تقدم أنه كان يصنفه في البلاد، أنه ابتدأ بتصنيفه وترتيبه وأبوابه في المسجد الحرام، ثم كان يخرج الأحاديث بعد ذلك في بلده وغيرها، ويدل عليه قوله: أنه أقام فيه ست عشرة سنة فإنه لم يجاور بمكة هذه المدة كلها...».

تاريخ بغداد (٢/ ٩)، وتهذيب الأسماء للنووي (١/ ٧٤)، وسير أعلام النبلاء (١٢/ ٤٠٤)، وهدي الساري (ص ٤٨٩)، ومكانة الصحيحين (ص ٣٧)، والإمام البخاري وصحيحه للشيخ الدكتور عبد الغني عبد الخالق (ص ١٨٠ - ص ١٨١)، والإمام البخاري محدثًا (ص ٨٨، ٨٩).

(١) وفي (ب): بخراسان.
(٢) سقطت من (ب).
(٣) وفي (د): فكان.
(٤) سقطت من (م).

## الثانـــي:

أن البخاري استنبط فقه كتابه من أحاديثه فاحتاج أن يقطع المتن [الواحد][(١)] إذا اشتمل على عدة أحكام ليورد[(٢)] كل قطعة منه في الباب الذي يستدل به على ذلك الحكم الذي استنبطه منه لأنه لو ساقه في المواضع كلها برمته[(٣)] لطال[(٤)] الكتاب، ومسلم[(٥)] لم يعتمد ذلك بل يسوق أحاديث الباب كلها سردًا عاطفًا بعضها على بعض في موضع واحد، ولو كان المتن مشتملاً على عدة أحكام فإنه يذكره في أمثل[(٦)] / المواضع وأكثرها[(٧)] دخلاً فيه، ويسوق المتون تامة [محررة][(٨)]، (ق ٢٠/أ) [فلهذا جرى كثير ممن صنف في الأحكام بحذف الأسانيد من المغاربة كعبد الحق[(٩)] وإنما يعتمدون على كتاب مسلم

(١) من (د)، (ج).

(٢) وفي (د): ليرد.

(٣) فيها قولان عند أهل اللغة والثاني هو المعني هنا وهو: أخذ الشيء تامًّا كاملاً لم ينقص منه شيء. لسان العرب (١٢/ ٢٥٢).

(٤) وفي (م): وطال.

(٥) من (ب)، وفي (م): سلم.

(٦) من (ب)، وفي (م): أمتن، وفي (د): أحسن، وفي الأصل، (ج): أمس.

(٧) سقطت من (ب).

(٨) من (د).

(٩) أبو محمد عبد الحق بن عبد الرحمن بن عبد الله، الأزدي الأشبيلي، ويعرف بـ:ابن الخراط، الحافظ العلامة الحجة، توفي سنة (٥٨١ هـ). =

في نقل المتون وسياقها دون البخاري لوجودها عند مسلم تامة][1].

وقد قال مسلمة[2] بن قاسم القرطبي[3] ـ وهو من أقران[4] الدارقطني ـ في تاريخه[5] لما ذكر صحيح مسلم: «لم يضع أحد مثله»، وهذا

---

= تذكرة الحفاظ (٤/ ١٣٥٠)، والديباج المذهب (٢/ ٥٩)، والرسالة المستطرفة (ص ١٧٣، ١٧٨، ١٧٩)، وشذرات الذهب (٤/ ٢٧١).

(١) من (د).

(٢) وفي (ب): سلمة.

(٣) أبو القاسم مسلمة بن القاسم بن إبراهيم القرطبي الأندلسي المالكي.
قال الذهبي: «ضعيف».
وقال ابن حجر: «هذا رجل كبير القدر ما نسبه إلى التشبيه إلا من عاداه، وله تصانيف في الفن وكانت له رحلة لقي فيها الأكابر»، توفي سنة (٣٥٣ هـ).
تاريخ علماء الأندلس لابن الفرضي (ص ١٢٨)، وميزان الاعتدال (٤/ ١١٢)، ولسان الميزان (٦/ ٣٥)، وهدية العارفين (٦/ ٤٣٢).

(٤) الأقران هم الرواة المتقاربون في السن والإسناد، وهو قسمان:
١- المُدَبَّج: أن يروي القرينان أحدهما عن الآخر.
٢- غير المدبج: أن يروي أحد القرينين عن الآخر ولا يروي الآخر عنه.
قال السيوطي:

إنْ يَكُ فـي الإسْنَاد قَدْ تَقَارَبَا والسِّنِّ دَائمًا وَقيلَ غَالبَا
فإنْ رَوَى كُلٌّ من القرنَين عَنْ صَاحِبِه فَهْو مُدبَّجٌ حَسَنْ

انظر: الباعث الحثيث (ص ١٩٧)، والتبصرة والتذكرة (٣/ ٦٧)، وألفية السيوطي شرح أحمد شاكر (ص ٢٣٩، ٢٤٠)، ومنهج النقد للعتر (ص ١٤١).

(٥) قال أبو جعفر المالقي عنه: «جمع تاريخًا في الرجال شرط فيه أن لا يذكر إلا من أغفله البخاري في تاريخه وهو كثير الفوائد في مجلد واحد».
لسان الميزان (٦/ ٣٥).

محمول على حسن الوضع، وجودة الترتيب.

وقال الزركشي في نكته[١]: «اختص مسلم بأنه أحسن الأحاديث مساقًا، وأكمل سياقًا، وأقل تكرارًا، وأتقن اعتبارًا[٢] [بجمعه][٣] طرق[٤] الحديث في مكان واحد إسناداً ومتناً، فيذكر المجمل ثم المبين له، والمشكل ثم الموضح[٥] له، والمنسوخ[٦] ثم الناسخ له».

وقال النووي في شرح مسلم[٧]: «انفرد مسلم بفائدة حسنة وهي كونه أسهل تناولاً من حيث إنه جعل لكل حديث موضعًا واحدًا يليق به جمع فيه طرقه التي ارتضاها واختار ذكرها، وأورد فيه[٨] أسانيده المتعددة وألفاظه المختلفة فيسهل على الطالب النظر في وجوهه،

---

(١) النكت (ق ٢١/ ب).

(٢) الاعتبار هو سبر طرق الحديث لمعرفة ما إذا شارك راوٍ آخر فيما تفرد به من رواية.

قال العراقي رحمه الله في ألفيته:

الاعْتِبَارُ سَبْرُكَ الحَدِيْثَ هَلْ     شَارَكَ راوٍ غَيْرَهُ فِيْمَا حَمَلْ

انظر: فتح المغيث (ص ٢٠٣)، وتوضيح الأفكار (٢/ ١١).

(٣) وكذا في (م)، (ج)، وفي (ب): يجمعه.

(٤) وفي (م): طرف بالموحدة.

(٥) وفي (م)، (ب): الموضع بالعين المهملة.

(٦) وفي (ب): والناسخ والمنسوخ.

(٧) المنهاج (١/ ١٤).

(٨) وفي (م): فيها.

ويحصل له الثقة [بجميع][1] ما أورده مسلم من طرقه بخلاف البخاري، فإنه يفرِّق طرق[2] الحديث في أبواب متفرقة [متباعدة][3] وكثير منها يذكره[4] في غير بابه الذي [سبق][5] الفهم أنه أولى به فيصعب على الطالب جمع طرقه والوقوف على ألفاظه[6] والإحاطة بمعناه، قال: وقد رأيت جماعة من الحفاظ غلطوا فنفوا رواية البخاري أحاديث هي موجودة في صحيحه في غير مظانها السابقة إلى الفهم» انتهى.

وقد أشرت إلى هذا الوجه الذي امتاز به مسلم في [البيت][7] الثاني وهو من زيادتي[8].

---

(١) من (د).

(٢) وفي الأصل (١/ ١٥): فإنه يذكر تلك الوجوه المختلفة في أبواب.

(٣) وفي (ب): مبتاعة، وفي (م)، (ع): مشاعة، والصواب من (د)، (ج).

(٤) وفي (م): يذكرها.

(٥) وفي (ع): سيق، وفي الأصل: الذي يسبق إلى الفهم.

(٦) قد عمل الأستاذ محمد فؤاد عبد الباقي ترقيماً لكتبه وأبوابه وأحاديثه، وجمع أرقام طرق الأحاديث في صحيح البخاري بحيث يسهل على الباحث معرفة طرق الحديث عند البخاري والوقوف على ألفاظه كما هو واضح في طبعة الجامع للبخاري وبحاشيته فتح الباري طبعة المطبعة السلفية بمصر.

(٧) من (د).

(٨) وهو قوله رحمه الله: .... **تَرْتِيبُهُ وَصُنْعُهُ قَدْ أَحْكَمَا**

قال الحافظ ابن حجر[١] : «وإذا امتاز مسلم بهذه الفضيلة التي هي[٢] حسن الوضع فللبخاري في مقابلها من الفضل ما ضمنه في أبوابه من التراجم التي حيَّرت الأفكار وأدهشت العقول والأبصار[٣] ،

---

(١) هدي الساري (ص ١٣).

(٢) سقطت من (ب).

(٣) وقد كتبت كتب في أبواب وتراجم الجامع الصحيح للبخاري ومناسبة كل ترجمة لمحتواها ومن هذه الكتب:

١- المتواري على تراجم البخاري ـ لأبي الحسن زين الدين علي بن محمد بن منصور بن المُنَيِّر (ت ٦٩٥ هـ). (مخطوطة بمكتبة بايزيد ١١١٥ ـ في ١١٣ ورقة).

٢- ترجمان التراجم لأبي عبد الله محمد بن عمر بن محمد بن رشيد السبتي (ت٧٢١ هـ).

٣- مناسبات تراجم البخاري ـ لبدر الدين بن جماعة (ت ٧٣٣ هـ).

٤- فك أغراض البخاري المبهمة في الجمع بين الحديث والترجمة لمحمد بن منصور بن حمامة السجلماسي.

٥- رسالة شرح تراجم أبواب البخاري ـ للشاه ولي الله أحمد بن عبد الرحيم الدهلوي (ت ١١٧٦ هـ).

٦- تراجم البخاري ـ لولي الله الدهلوي (ت ١١٥٠ هـ). وقد طبع من هذه الكتب كتاب ابن جماعة بتحقيق محمد إسحاق محمد إبراهيم السلفي في مجلد لطيف، طبعة الدار السلفية بومباي (عام ١٤٠٤ هـ)، وطبع كتاب ولي الله الدهلوي في جزء أيضًا صغير، طبعته مطبعة العاصمة بالقاهرة.

انظر: مقدمة محقق كتاب ابن جماعة (ص ١١ - ص ١٣)، وهدي الساري (ص ١٤)، وكشف الظنون (١/ ٥٤٦)، وتاريخ التراث (١/ ١٩٨).

وما ذكره الإمام أبو محمد بن أبي جمرة[(١)] عن بعض السادة[(٢)] قال: «ما قرئ صحيح البخاري في شدة إلا فرجت، ولا ركب به في مركب فغرق، قال: وكان مجاب الدعوة وقد دعى لقارئه»[(٣)].

## القول الثالث:

أنهما سواء قال الزركشي[(٤)]: «حكاه بعض المتأخرين، قال: وإليه ميل أبي عباس القرطبي في مختصر البخاري إذ قال[(٥)]: والأولى

(١) أبو محمد عبد الله بن أبي جمرة، محدث، مقرئ، توفي سنة (٦٩٩ هـ)، وقد اختصر صحيح البخاري.
شجرة النور الزكية (ص ١٩٩)، ومعجم المؤلفين (٥/ ٤٠).

(٢) انظر: بهجة النفوس (١/ ٦).

(٣) نعم كون البخاري رحمه الله دعى لقارئ جامعه العامل به هذا لا بأس به، أما كونه يتبرك بقراءته، وأنّ قراءته سبب لدفع الكروب ورفع الشدائد فهذا كله مما لا أصل له في عقيدة أهل السنة بل هو ضرب من الوثنية الجاهلية، وما وقع كثير من الناس في الشركيات إلا من هذا الباب.
فقضاء الحاجات وكشف الكربات ونجاة المراكب ليس بقراءة صحيح البخاري أو سواه، ولا بتعليق التمائم، ولا بالاستغاثة بالأقطاب والأبدال والمقبورين من الصالحين كما تفعل بعض الفرق المنحرفة، وإنما تفرج الكربات وتعطى الحاجات بصدق الالتجاء إلى رب الأرض والسماوات الذي إذا قضى أمراً فإنما يقول له كن فيكون.

(٤) النكت (ق ٢٢/ أ).

(٥) وفي (ب): وقال.

أن لا يقال في أحدهما أولى،بل هما فرسا رهان،وليس لأحد (بمسابقتهما يدان)[١] وحكى هذا القول أيضًا الطوفي[٢] في[٣] شرح الأربعين»[٤].

قال الزركشي: «فإن قيل: ما فائدة هذا الخلاف مع أنَّ كلاً منهما يلزم العمل به قلت: [تظهر][٥] فائدته في الترجيح عند التعارض، فيقدم ما رواه البخاري على ما رواه مسلم، إذا قلنا بأرجحيته، ولهذا ذكره الآمدي وابن الحاجب، [في][٦] وجوه الترجيح»[٧].

---

(١) من (د)، وفي بقية النسخ: مسابقتهما.

(٢) أبو الربيع سليمان بن عبد القوي بن عبد الكريم الطوفي بضم الطاء، وسكون الواو، وبعدها فاء أصله من طوف قرية ببغداد الصرصري ثم البغدادي، الفقيه الأصولي، المتفنن، كان شيعيًا منحرفًا في الاعتقاد عن السنة، توفي سنة (٧١٦هـ) وقيل غير ذلك.
ذيل طبقات الحنابلة (٤/ ٣٦٨)، والدرر الكامنة (٢/ ٢٤٩)، وبغية الوعاة للسيوطي (١/ ٥٩٩)، وشذرات الذهب (٦/ ٣٩).

(٣) وفي (ب): العراقي.

(٤) وكتابه شرح للأربعين النووية، وقد ملأه بالدسائس الخبيثة على أهل السنة، والأولى ألا يستدل بأقوال أمثال هؤلاء الروافض.
ذيل طبقات الحنابلة (٤/ ٣٦٨)، وكشف الظنون (٢/ ١٠٣٩).

(٥) من الأصل (ق ٢٢/ أ) ، (ج)، وفي (د): يظهر.

(٦) من (د)، وفي بقية النسخ: هي.

(٧) انظر: الأحكام للآمدي (٤/ ٢٤٧)، ومختصر ابن الحاجب (ص ٢٣٦).

**تنبيـــه:**

قال الزركشي[١] : «[قرر][٢] ابن السمعـاني في القواطع: ترجيح صحيح البخاري على صحيح مسلم، وقال: قد قيل إنَّ ما فيه مقطوع بصحته»[٣] . [انتهى][٤] .

وهذا يشعر بحكاية التفرقة بين الكتابين في القطع بالصحة[٥] .

**فائـــدة:**

من حرص مسلم على عدم مزج الحديث في كـتابه بغيره، وضعه بغيـر تراجم، وقد وقفت على نســخة منه بخط الحافظ الصَـريفِيني[٦]

---

(١) النكت (ق ٢١/ ب).

(٢) من (د)، (ج)، وفي بقية النسخ: قول.

(٣) قاله ابن الصلاح وغيره.

مقـدمة ابن الصلاح (ص ١٠١)، ومقـدمة النووي على صحـيح مسلم (١/ ١٩)، وتوجيه النظر (ص ١٢٥)، وقد تقدم كلام المـصنف رحمه الله عن هذه المسألة بما لا مزيد عليه.

انظر: (ص ٣٢٨ - ص ٣٦٣).

(٤) من (د)، وقد سقطت من بقية النسـخ.

(٥) وفي (م): في الصحة.

(٦) أبو إسحـاق إبراهيم بن محمـد بن الأزهر الصَرِيفِـيني ـ بفتح الصاد وكـسر الراء والفاء نسـبة إلى صـريفين قرية بـبغداد ـ الحنبلي نزيل دمـشق، الحافظ المـتقن العالم، توفي سنة (٦٤١هـ).

=

بغير تراجم، وذكر ابن دحية[١] في [شرح[٢] التحرير[٣]] أن الذي ترجم أبوابه القاضي[٤].

---

تذكرة الحفاظ (٤/ ١٤٣٣)، والوافي بالوفيات (٦/ ١٤١)، والذيل على طبقات الحنابلة لابن رجب (٢/ ٢٢٧)، وشذرات الذهب (٥/ ٢٠٩).

(١) أبو الخطاب عمر بن الحسن بن علي بن دحية الكلبي، الأندلسي، الداني الأصل السبتي، المحدث، متهم في نقله، من أوعية العلم، وكان مدلسًا يستعمل (حدثنا) فيما هو إجازة.

قال ابن نقطة: «كان أبو الخطاب موصوفًا بالمعرفة والفضل لم أره إلا أنه كان يدعي أشياء لا حقيقة لها».

وقال ابن النجار: «رأيت الناس مجتمعين على كذبه وضعفه وادعائه سماع ما لم يسمعه ولقاء من لم يلقه».

وقال الحافظ ابن حجر: «كان حافظًا ماهرًا في الحديث حسن الكلام فيه، فصيح العبارة تام المعرفة بالنحو واللغة، وله كتب نفيسة وكان ظاهري المذهب، كثير الوقيعة في الأئمة وفي السلف من العلماء، خبيث اللسان أحمق شديد الكبر قليل النظر في أمور الدين متهاونًا، وقد تُكلم في صحة نسبته لدحية الكلبي صاحب رسول الله ﷺ»، توفي سنة (٦٣٣ هـ).

ميزان الاعتدال (٣/ ١٨٦)، ولسان الميزان (٤/ ٢٩٢)، وتذكرة الحفاظ (٤/ ١٤٢٠)، وعنوان الدراية للغبريني (ص ٢٢٨).

(٢) من (د)، وفي بقية النسخ: مرج وهو تحريف.

(٣) من (د)، وفي بقية النسخ: البحرين.

(٤) هو القاضي عياض بن موسى اليحصبي (ت ٥٤٤ هـ)، وله شرح لصحيح مسلم سماه: «إكمال المعلم في شرح مسلم»، كمّل به شرح أبي عبد الله المازري (ت ٥٣٦ هـ) المسمى: بـ «المعلم بفوائد مسلم».

قال النووي في شـرح مسلم[١] : «رتب مسلم كـتابه على الأبواب فهو مـبوب في الحقيـقة، ولكن لم يذكر الأبواب فيـه لئلا يزداد بها حجم الكتـاب، أو لغير ذلك[٢]، قال: وقـد ترجم جمـاعة[٣] أبوابه بتراجم بعـضها جيـد وبعضهـا ليس بجيد إما [القـصور][٤] في عـبارة الترجمة[٥] ، وإما لركاكة لفظها، وإما لغير ذلك».

## فائـــدة:

في كيفية تصنيف الشيخين صحيحيهما، وإتقانهما!![٦] .

أخرج الخطيب[٧] ، عن السعداني[٨] قال: سمعت بعض أصحابنا

= يوجد له نسخ خطية بالخزانة العامة بالرباط، وخزانة القرويين، والخزانة الملكية. انظر: أزهار الرياض للتلمساني (٤/ ٣٤٦)، وكشف الظنون (١/ ٥٥٧).

(١) مقدمة المنهاج (١/ ٢١).

(٢) وهي في الأصل عبارة ابن الصلاح.

(٣) كأبي العـباس أحمد بن عـمر بن إبراهيم القرطبي (ت ٦٥٦ هـ) في شـرحه على مختصره لصحيح مسلم، وأغلب من بوَّب صحيح مسلم هم العلماء الذين شرحوه. انظر لشروح صحيح مسلم: كشف الظنون (١/ ٥٥٦ - ٥٥٨).

(٤) من (د)، (ج)، وفي بقية النسخ: فالمقصورة، وهو تحريف.

(٥) وفي (ب): بعبارة.

(٦) وفي (ب): واتفاقهما.

(٧) تاريخ بغداد (٢/ ٨)، وانـظر: طبقات الحنابلة (١/ ٢٧٤)، وسـير أعـلام النبلاء (١٢/ ٤٠٢).

(٨) أبو بكر محمد بن أحـمد بن سعدان السعداني ـ بفتح الـسين وسكون العين وفتح =

(ق ٢٠/ب) يقول: قال محمد بن إسماعيل/ : «أخرجت هذا الكتاب ــ يعني الصحيح ــ من زهاء[1] ستمائة ألف حديث».

وأخرج عن[2] الفربري[3] قال: قال لي محمد بن إسماعيل: «ما وضعت[4] في كتاب الصحيح حديثًا إلا اغتسلت قبل ذلك وصليت[5] ركعتين»[6] .

وأخرج ابن عدي[7] عن إبراهيم بن معقل قال: سمعت محمد بن

---

= الدال المهملات وفي آخرها النون هذه النسبة إلى (سعدان) اسم رجل ــ البخاري، من أهل بخارى.

انظر: الأنساب (٧/ ١٣٨)، واللباب (٢/ ١١٦).

(١) من (د)، وزهاء: أي قدر. لسان العرب (١٤/ ٣٦٣).

(٢) وفي (م): الفربزي، وهو تصحيف.

(٣) أبو عبد الله محمد بن يوسف بن مطر الفربري ــ بفتح الفاء والراء وسكون الباء المنقوطة بواحدة وبعدها راء أخرى، هذه النسبة إلى فربر بلدة من بلاد خراسان ــ المحدث الثقة العالم، راوي «الجامع الصحيح» عن البخاري، سمعه منه بفربر مرتين، توفي سنة (٣٢٠ هـ).

سير أعلام النبلاء (١٥/ ١٠)، والأنساب (١٠/ ١٧٠)، ووفيات الأعيان (٤/ ٢٩٠)، والوافي بالوفيات (٥/ ٢٤٥)، وإفادة النصيح (ص ١٠ - ص ٢٤).

(٤) وفي (ب): ما صنفت.

(٥) انظر: هدي الساري (ص ٧).

(٦) من (ج).

(٧) مقدمة الكامل في ضعفاء الرجال (ص ٢١٠ ــ طبعة صبحي).

إسماعيل البخاري يقول: «ما أدخلت في كتابي الجامع إلا ما صح، وتركت من الصحاح لحال[١] الطول».

وقال أبو جعفر العقيلي: «لما ألف البخاري كتاب[٢] الصحيح عرضه على أحمد بن حنبل، ويحيى بن معين، وعلي بن المديني وغيرهم [فاستحسنوه][٣] وشهدوا له بالصحة إلا في أربعة أحاديث.

قال العقيلي: «والقول فيها قول البخاري، وهي صحيحة»[٤].

وأخرج الخطيب[٥] عن عبد الرحمن بن رساين[٦] البخاري[٧] قال: سمعت محمد بن إسماعيل البخاري يقول: «صنفت كتاب الصحيح ست عشرة سنة، خرجته من ستمائة ألف حديث وجعلته حجة فيما بيني وبين الله تعالى».

وأخرج الخطيب[٨] عن مسلم قال: «صنفت[٩] هذا المسند

---

(١) وفي (م): محال.

(٢) سقطت من (ب).

(٣) من (د).

(٤) هدي الساري (ص ٧)، وتهذيب التهذيب (٩/ ٥٤).

(٥) تاريخ بغداد (٢/ ١٤).

(٦) وفي (ب): رسابق، وفي (ج): رياش.

(٧) لم أقف على ترجمته.

(٨) تاريخ بغداد (١٣/ ١٠١).

(٩) من الأصل، وفي النسخ: صنف.

الصحيح من ثلاثمائة ألف حديث مسموعة»[1] .

وقال مكي[2] بن عبدان[3] : سمعت مسلمًا يقول: « عرضت كتابي هذا على أبي زرعة الرازي، فكل ما أشار أنَّ له علة تركته، وكل ما قال: إنه صحيح وليس (فيه)[4] علة خرجته[5] ».

وقال مسلم في كتاب الصلاة من صحيحه[6] : «ليس كل شيء عندي صحيح وضعته ها هنا، إنما وضعت ما أجمعوا عليه».

قال ابن الصلاح: «هذا مشكل فقد وضع فيه أحاديث كثيرة[7] مختلف في صحتها لكونها من رواية من اختلفوا [في][8] صحة حديثه». قال والجواب من وجهين:

---

(١) سقطت من (ب)، (ج).

(٢) وفي (ب): المكي، وفي (ع): ضرب عليها بخط.

(٣) أبو حاتم مكي بن عبدان بن محمد، التميمي النيسابوري، المحدث الثقة المتقن. توفي سنة (٣٢٥ هـ).
سير أعلام النبلاء (١٥/ ٧١)، وتاريخ بغداد (١٣/ ١١٩)، وشذرات الذهب (٢/ ٣٠٧).

(٤) سقطت من (د).

(٥) انظر: صيانة صحيح مسلم (ص ٦٨)، وشرح النووي على صحيح مسلم (١/ ١٥)، وسير أعلام النبلاء (١٢/ ٥٦٨).

(٦) كتاب الصلاة ــ باب التشهد في الصلاة ــ رقم الحديث (٦٣).

(٧) ليست في الأصل.

(٨) من (د)، (ج).

**أحدهما**: أنَّ مراده [أنه][١] لم [يضع][٢] فيه إلا ما وجد عنده فيها شرائط (الصحيح)[٣] المجمع عليه، وإن لم يظهر اجتماعها[٤] في بعضها عند بعضهم[٥].

**الثاني**: أنَّ المراد ما لم يختلف[٦] الثقات فيه في نفس الحديث متنًا أو إسنادًا[٧] [لا][٨] ما لم يختلف في توثيق رواته[٩] قال: «وهذا هو الظاهر من كلامه، فإنه ذكر ذلك لما سئل عن حديث أبي هريرة «**فإذا قرأ فأنصتوا**»[١٠] هل هو صحيح؟ فقال: عندي هو صحيح.

---

(١) من (د)، (ج).

(٢) وفي (ب)، (ع): لم يصنع بالنون.

(٣) زيادة من السيوطي على ما في الأصل.

(٤) وفي (ب): إجماعها.

(٥) مقدمة ابن الصلاح (ص ٩٢).

(٦) وفي (د): تختلف.

(٧) وفي (ب): ولا ما لم، وفي (د): لا ما لم.

(٨) من الأصل (ج)، وفي النسخ: إلا ما لم .

(٩) وفي (ب): رواية.

(١٠) ظاهر العبارة يدل على أنَّ مسلمًا لم يخرج الحديث ألبتة ، وليس الأمر كذلك، بل قد أخرج أصل الحديث بهذا اللفظ من حديث أبي هريرة (كتاب الصلاة ـ باب الائتمام ـ ١/ ٣٠٩)، ومن حديث أنس (١/ ٣٠٨)، وليس فيه لفظة (فإذا قرأ فأنصتوا)، كما رواه البخاري أيضًا (كتاب الأذان ـ باب إنما جعل الإمام ليؤتم به ٢/ ١٧٢)، من حديث عائشة وأنس (٤٨٣). =

فقالوا[١] لِمَ لَمْ تضعه هنا؟ فأجاب بذلك.

قال: «ومع هذا فقد اشتمل[٢] كتابه على أحاديث اختلفوا في متنها أو إسنادها وفي ذلك ذهول منه عن هذا الشرط أو سبب آخر، وقد استدركت وعللت»[٣] . انتهى.

وقال صاحب المفهم[٤]: «مراده إجماع من لقيه من أهل النقل والعلم بالحديث».

وقال الميانجي في إيضاح ما لا يسع المحدث جهله[٥] : «مراده

---

= ورواه أحمد (٢/ ٣٧٦، ٢٤٠)، وأبو داود (كتاب الصلاة ـ باب التشهد ١/ ٥٩٦)، والنسائي (كتاب الافتتاح ـ باب تأويل قول الله عز وجل **﴿وإذا قرئ القرآن فاستمعوا له وأنصتوا لعلكم ترحمون﴾** ـ ٢/ ١٤١)، وابن ماجه (كتاب الإمامة ـ باب إذا قرأ الإمام فأنصتوا ـ ١/ ٢٧٦)، والبيهقي في القراءة خلف الإمام (ص ١٣١)، وفي السنن الصغرى (ق ٤٧/ ب)، من طرق عن أبي هريرة، وأبي موسى وعمر وغيرهم.

والحديث صحيح، وقد خرَّجه الألباني وتكلم على أسانيده بنفس طويل فانظره في إرواء الغليل (٢ / ١١٨ ـ ١٢٣، ٢٦٧، ٢٦٨).

(١) وفي (د): فقيل، وفي (ج): فقال.

(٢) وفي (د): اشتهر.

(٣) انظر: صيانة صحيح مسلم (ص ٧٥).

(٤) هو أبو العباس القرطبي كما تقدم قريبًا.

(٥) إيضاح ما لا يسع المحدث جهله (ق ٧).

إجماع أئمة الحديث كمالك، والثوري، وشعبة، وأحمد بن حنبل، وابن مهدي وغيرهم».

وقال البلقيني في محاسن الاصطلاح[١] : «قيل: أراد مسلم إجماع أربعة من الحفاظ: أحمد بن حنبل، وابن معين، وعثمان بن أبي شيبة[٢] ، وسعيد بن منصور الخراساني».

## فائــــدة:

ذكر مسلم في مقدمة صحيحه[٣] أنه يقسم الأحاديث ثلاثة أقسام:

**الأول:** ما رواه الحفاظ المتقنون.

**الثاني:** ما رواه المستورون[٤] والمتوسطون في الحفظ والإتقان.

---

(١) محاسن الاصطلاح (ص ٩١).

(٢) (خ م د س ق) أبو الحسن عثمان بن محمد بن إبراهيم بن أبي شيبة الكوفي الحافظ الكبير، صاحب المسند والتفسير، توفي سنة (٢٣٩ هـ).
تذكرة الحفاظ (٢/ ٤٤٤)، وتاريخ بغداد (١١/ ٢٨٣)، وطبقات المفسرين للداودي (١/ ٣٧٩)، وشذرات الذهب (٢/ ٩٢).

(٣) مقدمة الصحيح (١/ ٤).

(٤) جمع مستور، والمستور عند المحدثين من عرفت عدالته الظاهرة ــ أي لم يوقف منه على مُفَسِّق ــ ولم تعرف عدالته الباطنة، وهي التي ينص عليها علماء الجرح والتعديل، وبعض العلماء يسوي بين مجهول الحال والمستور، ولم يقصد الإمام مسلم رحمه الله بالمستورين هنا إلا بما فسره هو بقوله: «المتوسطون في الحفظ والإتقان» لا بما عَرَّفه المحدثون!!.

**الثالث**: ما رواه الضعفاء والمتروكون[(١)] .

وأنه إذا فرغ من القسم الأول أتبعه الثاني، وأما الثالث فلا يعرِّج عليه[(٢)] ، فاختلف[(٣)] العلماء في مراده بذلك.

فقال الحاكم، والبيهقي: «إنَّ المنية اخترمت مسلمًا قبل إخراج القسم الثاني، وأنه إنما ذكر القسم الأول»[(٤)] .

قال القاضي عياض[(٥)] : «وهذا مما قبله الشيوخ والناس من الحاكم وتابعوه عليه، وليس الأمر كذلك بل ذكر حديث الطبقة الأولى وأتى بأسانيد الثانية على طريق المتابعة والاستشهاد / أو حيث لم يجد في الباب من حديث الأولى شيئًا، وأتى بأحاديث طبقة ثالثة وهم أقوام (ق ٢١/أ)

---

= انظر تعريف المستور: فتح المغيث (ص ٣٢٠)، وشرح نخبة الفكر للقاري (ص ١٥٣)، وتوضيح الأفكار (٢/ ١٩٢)، وهداية الطالب (ص ٢٤).

(١) المتروك: صفة مشتركة بين الرواة والأحاديث، فالمتروك من الرواة: هو المتهم بالكذب أو من عرف بالكذب بين الناس وإن لم يوقف على كذبه في حديث رسول الله ﷺ، والمتروك من الحديث هو: الحديث الذي فيه راو اتهم بالكذب، ولا يعرف الحديث إلا من جهته، ويكون مخالفًا للقواعد المعلومة، ويطلق عليه أيضًا: المنكر.

انظر: نخبة الفكر (ص ٤٤، ٤٥)، وإمعان النظر (ص ١١٦).

(٢) وفي (د): إليه.

(٣) وفي (ج): فاختلفا.

(٤) كما في المنهاج (١/ ٢٣).

(٥) إكمال المعلم (١/ ق ٦/ أ ــ ب).

تكلم فيهم قـوم وزكاهم آخرون [ممن][١] ضعّف أو اتهم ببـدعة وطرح الرابعة[٢] كما نص عليه».

قـال: «والحاكم تأول أنَّ مـراده أن يفرد لكـل طبقـة كتـابًا ويأتي بأحاديثها[٣] خاصة منفردة وليس ذلك مراده».

قال: «وكذلك علل الحديث[٤] التي ذكر أنه يأتي بها وقد وفّى بها

---

(١) من الأصل، و(ج)، وفي النسخ: فمن.

(٢) الإمام مسلم رحمه الله كما تقدم قسَّم الأحاديث إلى ثلاثة أقسام وجعل ملحقًا بالقسم الثالث من كان الغالب على حديثه المنكر أو الغلط وعدّ القاضي عياض هذا الملحق قسمًا رابعًا، فـقول القاضي عياض رحمه الله: «أتى بأحاديث الطبـقة الثالثة وطرح الرابعة» فيه نظر لأن مسلماً طرح القسم الثالث والملحق بـه الـذي عده القاضي قسمًا رابعًا فليتنبه.

نبّه على ذلك د/ محمد عوّامة في تعليـقه على مقدمة مسلم وشرح النووي (ق ٣٩) «مذكرة خاصة به ولم تطبع».

وقال الذهبي: «بل خرَّج حديث الطبقـة الأولى، وحديث الثانية إلا النزر القليل مما يستنكره لأهل الطبقة الثانية، ثم خرَّج لأهل الطبـقة الثالثة أحاديث ليست بالكثيرة في الشواهد والاعتـبارات، والمتابعات، وقلّ أن خرَّج لهم في الأصول شـيئًا، ولو استوعبت أحاديث أهل هذه الطبقة في «الصحيح» لجاء الكتاب في حجم ما هو مرة أخرى، ولنزل كتابه بذلك الاستيعاب عن رتبة الصحة».

انظر: سير أعلام النبلاء (١٢/ ٥٧٥).

(٣) وفي (د): بأحاديث.

(٤) العلل: أسباب خفية غامضة طرأت على الحديث فأثرت فيه.

قال العراقي رحمه الله:

وَهْيَ عِبَارةٌ عن أسبَابٍ طَرَت فِيْهَـا غُمُوضٌ وَخَفَاءٌ أثَّـرَتْ

انظر: توضيح الأفكار (٢/ ٢٦)، وألفية العراقي (ص ١٨٠).

في مواضعها من الأبواب من اختلافهم في الأسانيد كالإرسال، والإسناد والزيادة والنقص، وتصاحيف المصحفين، وهذا يدل على استيفائه غرضه في تأليفه، وإدخاله في كتابه كل ما وعد به».

قال: «وقد فاوضت في تأويلي هذا من يفهم هذا الباب فما رأيت مصنفًا إلا صوَّبه، وبان له ما ذكرت وهو ظاهر لمن تأمل الكتاب، وطالع مجموع الأبواب».

قال: «ولا يعترض على هذا بما قاله ابن سفيان[1] صاحب مسلم: (إنَّ مسلمًا أخرج ثلاثة كتب من المسندات. أحدها: هذا الذي قرأه على الناس، والثاني: يدخل فيه عكرمة[2] وابن إسحاق صاحب

---

(١) أبو إسحاق إبراهيم بن محمد بن سفيان النيسابوري، الفقيه الزاهد، المجتهد، كان من أئمة الحديث، من الملازمين لمسلم، سمع الصحيح من مسلم بفوت، توفي سنة (٣٠٨ هـ).
التقييد لابن نقطة (ق ٦٧/ ب)، ومقدمة المنهاج (١/ ١٠)، وسير أعلام النبلاء (١٤/ ٣١١)، والوافي بالوفيات (٦/ ١٢٨)، والبداية والنهاية (١١/ ١٣١).

(٢) (خت م ٤) أبو عمار عكرمة بن عمار العجلي اليمامي، أصله من البصرة.
«صدوق يغلط». هذه عبارة ابن حجر، وقد وثقه ابن معين، وابن المديني، وأبو داود، والذهبي وغيرهم في غير روايته عن يحيى بن أبي كثير؛ لأن روايته عنه فيها اضطراب، ولم يكن له كتاب.
التقريب (ص ٢٤٢)، والكاشف (٢/ ٢٧٦)، والضعفاء للعقيلي (٣/ ٣٧٨)، وتهذيب التهذيب (٧/ ٢٦١).

المغازي [وأمثالهما][١]، والثالث: يدخل فيه الضعفاء)[٢] فإنك إذا تأملت ما ذكر ابن سفيان لم يطابق الغرض الذي أشار إليه الحاكم مما ذكر مسلم في صدر كتابه فتأمله تجده كذلك.

قال النووي في شرح مسلم[٣]: «وما قاله عياض ظاهر جدًا»[٤].

**فائــــدة:**

قال ابن الصلاح[٥]: «قد عيب[٦] على مسلم روايته في صحيحه عن جماعة من الضعفاء والمتوسطين الواقعين في الطبقة الثانية الذين ليسوا من شرط الصحيح، ولا عيب عليه في ذلك فجوابه من أوجه:

**أحدهــا:**

أن ذلك فيمن هو ضعيف عند غيره ثقة عنده، ولا يقال الجرح

---

(١) من (ب)، (د)، وفي (م)، (ع): أو أمثالهما.

(٢) الكلام الذي بين القوسين لابن الصلاح. كما في صيانة صحيح مسلم (ص ٩٠).

(٣) المنهاج (١/ ٢٤).

(٤) وقال ابن الصلاح: «كلام مسلم محتمل لما قاله عياض، ولما قاله غيره».

(٥) انظر: صيانة صحيح مسلم (ص ٩٤)، وتاريخ بغداد (٤/ ٢٧٤)، ومقدمة النووي على شرح صحيح مسلم (١/ ٢٤).

(٦) ممن عاب مسلمًا على ذلك: أبو زرعة الرازي، ومحمد بن مسلم بن وارة كما في صيانة صحيح مسلم (ص ٩٨).

مقدم على التعديل لأنَّ ذلك فيما إذا فسر سبب الجرح[١] .

[وقد][٢] قال الخطيب البغدادي[٣] ، وغيره: «ما احتج به البخاري ومسلم وأبو داود من جماعة علم الطعن فيهم من غيرهم محمول على أنه لم يثبت الطعن المؤثر مفسر السبب»[٤] .

---

(١) ونص العبارة في الأصل (ص ٩٤): «. . لأن الذي ذكرناه محمول على ما إذا كان الجرح غير مفسر السبب، فإنه لا يعمل به. . .».

(٢) من (ج)، وقد سقطت من بقية النسخ.

(٣) انظر: الكفاية (ص ١٧٨)، وفتح المغيث (ص ٣٠٧)، والرفع والتكميل (ص ٦٦).
وقد سبك السيوطي عبارة ابن الصلاح بالمعنى هنا، وذلك زيادة في تجلية كلام ابن الصلاح، لأنّ في كلامه في كتابه: «صيانة صحيح مسلم» (ص ٩٤) شيئًا من الغموض، حيث قال ما نصه: «وقد جليت في كتاب معرفة علوم الحديث حمل الخطيب أبي بكر الحافظ على ذلك، احتجاج صاحبي الصحيحين وأبي داود وغيرهم بجماعة على الطعن فيهم من غيرهم، ويحتمل أيضًا أن يكون ذلك فيما بيّن الجارح فيه السبب، واستبان مسلم بطلانه».

(٤) علم الجرح والتعديل من أهم مباحث المصطلح، لأنه يتوقف عليه في الدرجة الأولى تصحيح الحديث وتضعيفه.
وقد عرَّفه صديق حسن خان رحمه الله فقال: «هو علم يبحث فيه عن جرح الرواة وتعديلهم بألفاظ مخصوصة، وعن مراتب تلك الألفاظ. . والكلام في الرجال جرحًا وتعديلاً ثابت عن رسول الله ﷺ، ثم عن كثير من الصحابة والتابعين ممن بعدهم جوز ذلك: تورعًا، وصونًا للشريعة لا طعنًا في الناس، وكما جاز الجرح في الشهود جاز في الرواة، والتثبت في أمر الدين أولى من التثبت في الحقوق والأموال. .».
وقال السيوطي في تدريبه: «وَجُوِّزَ الجرح والتعديل صيانة للشريعة». =

...................................................................................

---

ومن أبرز وأهم فروع هذا العلم ما أشار إليه ابن الصلاح وهو (تعارض الجرح والتعديل) لأنه قد اشتهر عند البعض ـ حين التعارض ـ: تقديم الجرح على التعديل مطلقًا.

وممن أطلق القول السيوطي نفسه حيث قال في ألفيته:

وَقَدِّم الجَرْحَ وَلَوْ عَدَّلَهُ  أَكْثَرُ فِي الأَقْوَى فَإِنْ فَصَّلَهُ
فَقَالَ مِنْهُ تاب أَوْ نَفَاهُ  بِوَجْهِهِ قُدِّمَ مَنْ زَكَّاهُ

وليس كذلك، وللمحدثين أقوال كثيرة في ذلك، ومجموع هذه الأقوال تتلخص في أربع صور:

الصورة الأولى: إذا تعارض تعديل مبهم، وجرح مبهم ـ قدم التعديل.

الصورة الثانية: إذا تعارض تعديل مفسر، وجرح مبهم ـ قدم التعديل.

الصورة الثالثة: تعديل مفسر، وجرح مفسر ـ قدم الجرح.

الصورة الرابعة: تعديل مبهم، وجرح مفسر ـ قدم الجرح.

انظر: أبجد العلوم (٢/ ٢١١)، وتدريب الراوي (٢/ ٣٩٨)، والألفية له (ص١٠٠)، ومذكرة في علم الجرح والتعديل د/ محمد أمين المصري رحمه الله (ص ٦).

وانظر أيضًا لعلم الجرح والتعديل الكتب التالية:

«قاعدة في الجرح والتعديل» للسبكي، و«ذكر من يعتمد قوله في الجرح والتعديل» للذهبي، و«الرفع والتكميل» للكنوي، و«الشرح والتفصيل في الجرح والتعديل» لمحمد أنور البدخشاني، و«الجرح والتعديل» للقاسمي، و«دراسات في الجرح والتعديل» د/ محمد ضياء الرحمن الأعظمي، و«الجرح والتعديل» لأبي لبابة، و«ضوابط الجرح والتعديل» د/ عبد العزيز العبد اللطيف.

## الثانــي:

أن يكون ذلك واقعًا في المتابـعات والشواهد لا في الأصول، بأن يذكر الحديث أولاً بإسناد نظيف[1] ويجعله أصلاً، ثم يتــبعه بإسناد أو أسانيد فيها بعض الضــعفاء على وجه التأكيد[2] بالمتابعة والاستشهاد أو لزيادة فيه [تنبه][3] على فائدة فيما قدمه.

## الثـالـث:

أن يكون ضعف[4] الضعـيف الذي احتج به طرأ بعــد أخذه عنه، [باختلاط][5] حدث عليه[6] غير قادح فيما رواه من قبل في زمن استقامته كأحمد بن عبد الرحمان بن وهب ابن أخي عبد الله بن وهب[7].

---

(١) وفي الأصل (ص ٩٥): بإسناد نظيف، رجاله ثقات.

(٢) وفي (د): التوكيد.

(٣) من (د) و(ج)، وفي (م)، (ع): ننبه، وفي (ب): تنبيه.

(٤) هكذا نقلها السيــوطي من نسخته على الصــواب، وهي كذلك في مخطوطة الأصل من كتاب «صــيانة صحيح مسلم» (ق ٦/ب)، وقد حــرّفت في المطبوعة (ص ٩٥) إلى كلمة: (صنَّف) هكذا مشكولة.

(٥) من (د) و(ج)، وفي بقية النسخ: باختلاف.

(٦) وفي (ب): عنه.

(٧) (م) أبو عبد الله أحمد بن عبد الرحمن بن وهب، المصري، لقبه «بَحْشَل» ــ بفتح الموحدة وسكون المهملة بعدها شين معجمة ــ صدوق تغير بآخره، مات سنة (٢٦٤ هـ).

التقريب (ص ١٤)، والجــرح والتعديل (٢/ ٥٩)، وميـزان الاعتدال (١/ ١١٣)، والاغتباط (ص ٣٦٧)، وتهذيب التهذيب (١/ ٥٤).

ذكر الحاكم: أنه اختلط بعد الخمسين ومائتين بعد خروج مسلم من مصر، فهو في ذلك كسعيد بن أبي عروبة[1]،

---

(١) سعيد بن أبي عروبة تقدمت ترجمته، وأتكلم هنا عن اختلاطه.
أما سنة اختلاطه فقال دحيم: «اختلط مخرج إبراهيم بن عبد الله سنة خمس وأربعين ومائة».
وقال عبد الوهاب الخفاف: «خولط سعيد سنة (٤٨) وعاش بعدما خولط تسع سنين».
وقال ابن السكن: «كان يزيد بن زريع يقول: «اختلط سعيد في الطاعون» يعني سنة (١٣٢).
وكان القطان ينكر ذلك ويقول: «إنما اختلط قبل الهزيمة».
وجمع الحافظ بين القولين فقال: «والجمع بين القولين ما قال أبو بكر البزار: «أنه ابتدأ به الاختلاط سنة (١٣٣ هـ)، ولم يستحكم، ولم يطبق به، واستمر على ذلك، ثم استحكم به أخيرًا، وعامة الرواة عنه سمعوا منه قبل الاستحكام، وإنما اعتبر الناس اختلاطه بما قال يحيى القطان».
وأما عن نوع اختلاطه فقال الأزدي: «اختلط اختلاطًا قبيحًا».
وعن مدة اختلاطه قال ابن حبان: «وبقي في اختلاطه خمس سنين».
قلت: وقول ابن حبان هذا مشكل لأنه إذا كان قد ابتدأ الاختلاط به سنة (١٣٣ هـ) واستمر إلى هزيمة إبراهيم بن عبد الله سنة (١٤٥ هـ) معنى ذلك أن اختلاطه دام أكثر من اثنتي عشرة سنة فكيف يقول ابن حبان «بقي اختلاطه خمس سنين» ؟! اللهم إلا إذا قصد شدة الاختلاط واستحكامه به بقي خمس سنين فلا تعارض حينئذ.
تهذيب التهذيب (٤/ ٦٤، ٦٥)، وميزان الاعتدال (٢/ ١٥١)، والاغتباط (ص٣٧٤)، والكواكب النيرات (ص ١٩٠).

وعبد الرزاق[١]، وغيرهما ممن اختلط آخراً ولم يمنع ذلك من صحة الاحتجاج في الصحيحين بما أخذ عنهم قبل ذلك.

## الرابع:

أن يعلو[٢] بالضعيف إسناده وهو عنده من رواية الثقات نازل، فيقتصر على العالي ولا يطول بإضافة النازل إليه مكتفيًا بمعرفة أهل الشأن[٣] [في][٤] ذلك، وهذا العذر[٥] قد رويناه عنه تنصيصًا، فقد روينا

---

(١) ذكره ابن الصلاح في المختلطين.
انظر: الاغتباط (ص ٣٧٨).

(٢) الإسناد العالي هو ما قل رجاله، أو قدم سماع الراوي فيه أو وفاته، والإسناد النازل هو كثرة الوسائط أو كثرة رجال السند، وطلب العلو في السند أمر ممدوح مرغب فيه عند المحدثين لا سيما إذا كان رجال السند عدولاً ثقات.
ولذا قال أحمد بن حنبل: «طلب العلو سنة عمن سلف».
وقيل ليحيى بن معين في مرضه الذي مات فيه: «ما تشتهي؟» قال: «بيت خالي وإسناد عالي».
وقال العراقي:
وَطَلَبُ العُلو سُنَّةٌ وَقَدْ ... فَضَّلَ بَعْضٌ النُّزُوْلَ وَهْوَ رَدْ
فتح المغيث (٣/ ٥)، واختصار علوم الحديث (ص ١٥٩)، ونزهة النظر (ص ٥٨)، ومسألة العلو والنزول لابن القيسراني (ص ٤٠).

(٣) وفي (م): اللسان وهو تحريف.

(٤) من الأصل، وقد سقطت من النسخ.

(٥) وفي بقية النسخ: القدر.

أنَّ أبا زرعة أنكر عليه روايته عن أسباط بن نصر[١]، وقطن [بن نسير][٢] وأحمد بن عيسى المصري[٣]، فقال: «إنما أدخلت من حديثهم ما رواه الثقات عن شيوخهم إلا أنه ربما وقع إليَّ عنهم بارتفاع، ويكون عندي من رواية أوثق منهم بنزول، فأقتصر على ذلك»[٤].

---

(١) (خت م ٤) أبو يوسف ويقال: أبو نصر أسباط بن نصر الهَمْدَاني ـ بسكون الميم ـ صدوق كثير الخطأ يغرب، ووثقه ابن معين، ولكن أبا نعيم ضعفه، وقال: «أحاديثه عامته سَقْطٌ مقلوب الأسانيد».

وقال مرة: «لم يكن به بأس».

وقال النسائي: «ليس بالقوي».

التقريب (ص ٢٦)، وتهذيب الكمال (٢/ ٣٥٧)، ورمز لمن روى له إلى (بخ) أي البخاري في الأدب المفرد، والمثبت هنا كما في التقريب والتهذيب لم يذكر (بخ) فلربما كان هذا من النساخ؟، والجرح والتعديل (٢/ ٣٣٢)، والكاشف (١/ ١٠٥).

(٢) (م د س) أبو عباد قطن بن نسير ـ بنون ومهملة مصغر ـ البصري الغُبَري ـ بضم المعجمة وفتح الموحدة الخفيفة ـ صدوق يخطيء.

التقريب (ص ٢٨٢)، وميزان الاعتدال (٣/ ٣٩١)، وتهذيب التهذيب (٨/ ٣٨٢).

(٣) (خ م س ق) أحمد بن عيسى المصري التستري ـ بالتاء المضمومة وسكون السين المهملة وفتح التاء المعجمة بنقطتين ـ بلد بالأهواز نسب إليها لكونه يتجر إليها، صدوق تكلم في بعض سماعاته.

قال الخطيب: «بلا حجة»، مات سنة (٢٤٣ هـ).

الكاشف (١/ ٦٧)، والتقريب (ص ١٥)، والأنساب (٣/ ٥٣).

(٤) انظر: شروط الأئمة الخمسة للحازمي (ص ٨١)، ومقدمة النووي في المنهاج (١/ ٢٥).

(ولامه أيضاً على التخريج عن سويد)[١] .

فقال: «من أين كنت آتي بنسخة حفص بن ميسرة[٢] بعلو[٣]؟!» .

قال ابن الصلاح[٤] : «وفيما ذكرناه دليل على أنَّ من حكم لشخص بمجرد رواية مسلم عنه في صحيحه بأنه من شرط الصحيح [عند مسلم][٥] فقد غفل/ [وأخطأ][٦] ، بل يتوقف ذلك على النظر في أنَّه (ق ٢٠/ب)

---

(١) (م ق) أبو محمد سويد بن سعيد بن سهل الهروي الأصل ثم الحَدَثَاني ــ بفتح المهملة والمثلثة ــ ويقال له: الأنباري ــ بنون ثم موحدة ــ صدوق في نفسه إلا أنه عمي فصار يتلقن ما ليس من حديثه، وأفحش فيه ابن معين القول.
مات سنة (٢٤٠ هـ).
انظر: التقريب (ص ١٤٠)، وميزان الاعتدال (٢/ ٢٤٨)، وتهذيب التهذيب (٤/ ٢٧٢).

(٢) (خ م مد س ق) أبو عمر حفص بن ميسرة العقيلي ــ بالضم ــ الصنعاني ثم العسقلاني، وثقه أحمد وابن معين . مات سنة (١٨١ هـ).
انظر: تذهيب تهذيب الكمال (١/ ٢٤٢)، وتاريخ ابن معين (٢/ ١٢٢)، وتهذيب التهذيب (٢/ ٤١٩).

(٣) انظر: تهذيب التهذيب (٤/ ٢٧٥) ترجمة سويد بن سعيد، ووجه الصلة بين سويد وحفص: أنَّ سويدًا تلميذ لحفص.

(٤) انظر: مقدمة النووي على شرح صحيح مسلم (١/ ٢٦).

(٥) من (د)، (ج)، وقد سقطتا من بقية النسخ.

(٦) من (د)، (ج)، وقد سقطت من بقية النسخ.

كيف روى عنه[١] ؟ (على)[٢] ما بيناه من انقسام ذلك».

## فائـــدة:

أخرج الخطيب عن محمد بن يوسف الفربري أنه كان يقول: «سمع كتاب الصحيح لمحمد بن إسماعيل تسعون ألف رجل فما بقي أحد يروي عنه غيري»[٣] .

وقال الحافظ ابن حجر: «اتصلت لنا[٤] رواية الصحيح عن البخاري من طريق الفربري عنه[٥] ، ومن طريق إبراهيم بن معقل بن الحجاج

---

(١) في الأصل (ص ٩٩) بعدها: وعلى أي وجه روى عنه.

(٢) سقطت من (م)، (ب).

(٣) تاريخ بغداد (٢/ ٩)، ورواه عن الخطيب أبو الحسن بن قبيس الغسَّاني فقال: «أنا القاضي أبو بكر أحمد بن الحسن الحرشي بنيسابور قال: سمعت أبا إسحاق إبراهيم بن أحمد الفقيه البلخي يقول (ح) وسمعت أبا العباس أحمد بن عبد الله الصفار البلخي يقول: سمعت أبا إسحاق المستملي يروي عن محمد بن يوسف الفربري أنه كان يقول: سمع الخبر المذكور» انظر: إفادة النصيح (ص ١٨).
قلت: فالقول المنقول عن الفربري رواه عنه المستملي وللمستملي تلميذان كما هو واضح في هذا السند أخذا عنه هذا القول: الحرشي، والصفار.

(٤) سقطت من (م).

(٥) قال أبو عبد الله محمد بن عمر بن رشيد (ت ٧٢١ هـ): «والطريق المعروف اليوم إلى البخاري في مشارق الأرض ومغاربها باتصال السماع طريق الفربري، وعلى روايته اعتمد الناس لكمالها وقربها وشهرة رجالها..».
انظر: إفادة النصيح (ص ١٨).

النسفي، وكان فاته منه[١] أوراق[٢] رواها بالإجازة[٣] عن البخاري[٤] ، نبه على ذلك الجياني[٥] في تقييد المهمل، ومن طريق حماد بن

---

(١) وفي (ب): من.

(٢) ولفظه في الأصل: «وفاته منه قطعة في آخره رواها بالإجازة».

(٣) الإجازة: هي إذن المحدث للطالب أن يروي عنه حديثًا أو كتابًا أو كتبًا من غير أن يسمع ذلك منه أو يقرأه عليه، كأن يدفع المحدث كتابه ويقول: «ارو عني جميع ما فيه».

انظر: منهج النقد للعتر (ص ١٩٠)، والمحدث الفاصل (ص ٤٣٥)، والإلماع (ص ٨٨).

(٤) ولذلك قيل: إن رواية إبراهيم أنقص الروايات فإنها تنقص من رواية الفربري ثلاثمائة حديث.

قال ابن حجر: «هذا غير مسلم، فإنهم إنما قالوا ذلك تقليدًا للحموي فإنه كتب البخاري ورواه عن الفربري وعد كل باب عنه ثم جمع الجملة وقلده كل من جاء بعده نظرًا منهم إلى أنه راوي الكتاب وله به العناية وليس كذلك، إلا أن حماد بن شاكر فاته من آخر البخاري فوت لم يروه فبلغ مائتي حديث، فقالوا: روايته ناقصة عن رواية الفربري وفات ابن معقل أكثر من حماد فعدوه كما فعلوا في رواية حماد».

انظر: الحطة لصديق حسن خان (ص ٢٠١)، وإفادة النصيح (ص ١٩ - ص٢١)، وتقييد المهمل (١/ ق ٥٠/ أ).

(٥) أبو علي حسين بن محمد بن أحمد الغساني، ويعرف بالجَيَّاني ــ بفتح الجيم وتشديد الياء المعجمة بنقطتين من تحتها وفي آخرها النون ــ رئيس المحدثين بقرطبة، وكبار العلماء المسندين، توفي سنة (٤٩٨ هـ).

الصلة (١/ ١٤٢)، والأنساب (٣/ ٤٥٠)، وبغية الملتمس (ص ٢٦٥)، وتذكرة الحفاظ (٤/ ١٢٣٣).

شاكر[١] وله فيه فوت أيضاً، ومن طريق أبي طلحة منصور بن محمد بن علي[٢] بن قرينة البزدوي[٣] وكانت وفاته سنة تسع وعشرين وثلاثمائة، وهو آخر من حدث عن البخاري بصحيحه[٤] كما جزم به

---

(١) أبو محمد حماد بن شاكر بن سوية النسفي ــ بفتح النون والسين وفي آخرها فاء نسبة إلى نسف ــ بلاد ما وراء النهر، الإمام المحدث الصدوق، توفي سنة (٣١١هـ).
سير النبلاء (١٥/ ٥)، والتقييد لابن نقطة (ص ٣١٤)، والإكمال (٤/ ٣٩٤)، والمشتبه (١/ ٣٧٧)، واللباب (٣/ ٣٠٨).

(٢) وفي (ب): من.

(٣) أبو طلحة منصور بن محمد بن علي البزدوي، ويقال: «البزدوي النسفي الشيخ الكبير المسند»، وثقه ابن ماكولا. مات سنة (٣٢٩ هـ).
سير النبلاء (١٥/ ٢٧٩)، والإكمال (٧/ ٢٤٣)، المشتبه (٢/ ٥٢٨)، ولسان الميزان (٦/ ١٠٠).

(٤) قال الحافظ جعفر المستغفري: «منصور بن محمد يضعفون روايته من جهة صغره حين سمع، ويقولون: وجد سماعه بخط جعفر بن محمد مولى أمير المؤمنين دهقان توبن فقرؤوا كل الكتاب من أصل حماد بن شاكر».
انظر: سير أعلام النبلاء (١٥/ ٢٧٩)، ولسان الميزان (٦/ ١٠٠).
وتوبن: بالضم ثم السكون، وفتح الباء الموحدة، في آخره نون ــ قرية من قرى (نسف)، ونسف هذه كان يطلق عليها (نخشب)، واسمها اليوم (قرشي)، وتوبن تقع اليوم ضمن مدن جمهوريات الاتحاد السوفيتي سابقًا.
انظر: تاريخ بخارى للنرشخي (ص ٦٣)، وبلدان الخلافة (ص ٥١٣)، وأطلس العالم (ص ٧٠، ٧١).

ابن ماكولا[١] وغيره[٢].

وقد عاش بعده ممن سمع من البخاري الحسين بن إسماعيل المحاملي[٣] لكن لم يكن عنده عنه الصحيح، وإنما سمع منه مجالس أملاها ببغداد في آخر قَدْمَةٍ قدمها البخاري، وقد غلط من روى الصحيح من طريق المحاملي المذكور غلطًا فاحشًا.

فأما رواية «الفربري» فاتصلت إلينا عنه من طريق الحافظ [أبي

---

(١) أبو نصر علي بن هبة الله بن علي الجرباذقاني ثم البغدادي الأمير الحافظ البارع، مصنف الإكمال، قتل سنة نيف وسبعين وأربع مائة وقيل غير ذلك.
تذكرة الحفاظ (٤/ ١٢٠١)، والبداية والنهاية (١٢/ ١٢٣)، وفوات الوفيات (٣/ ١١٠).
وجرباذقاني: هذه النسبة إلى بلدتين إحداهما بين جرجان واسترباذ، والثانية بين أصبهان والكرج، ولم يتبين لي من أيتهما هو!!
انظر: الأنساب (٣/ ٢٣٤)، وبلدان الخلافة (ص ٢٤٥).

(٢) انظر: هدي الساري (ص ٤٩١)، والإكمال (٧/ ٢٤٣).

(٣) أبو عبد الله الحسين بن إسماعيل بن محمد الضبي البغدادي، المَحَامِلي ـ بفتح الميم والحاء وسكون الألف وكسر الميم واللام هذه النسبة إلى المحامل التي يحمل فيها الناس في السفر ـ توفي سنة (٣٣٠ هـ).
تذكرة الحفاظ (٣/ ٨٢٤)، والفهرست لابن النديم (ص ٣٢٤)، وتاريخ بغداد (٨/ ١٩)، واللباب (٣/ ١٧١)، وسير أعلام النبلاء (١٥/ ٢٥٨).

علي][1] بن السكن[2]، والحافظ أبي إسحاق[3] المستملي[4] وأبي نصر الأخشيكتي[5]، وأبي زيد المروزي[6]، وأبي علي بن

(١) من (د) و(ج)، وفي بقية النسخ: ابن علي، وهو تحريف.

(٢) قال القاضي عياض: «أتقن ابن السكن روايته لصحيح البخاري، فأكثر منثور أحاديثه ومختل رواياته هي عنده متقنة صحيحة، وأتقنها وصححها من سائر الأحاديث الأخر الواقعة في الكتاب وغيره». إفادة النصيح (ص ٢٢).

(٣) أبو إسحاق إبراهيم بن أحمد بن إبراهيم المستملي البلخي، كان مستملي ابن طرخان، وينسب إلى بلخ، الثقة المتقن. توفي سنة (٣٧٦ هـ).
إفادة النصيح (ص ٢٥)، والتقييد لابن نقطة (ص ٢٢٠)، وشذرات الذهب (٣/ ٨٦)، ومعجم المؤلفين (١/ ٣).

(٤) كان سماعه من الفربري سنة (٣١٤ هـ).
وعن أبي الوليد الباجي قال: «أنا أبو ذر ثنا أبو إسحاق المستملي إبراهيم بن أحمد قال: انتسخت كتاب البخاري من أصله كان عند محمد بن يوسف الفربري، فرأيته لم يتم بعد، وقد بقيت عليه مواضع مبيضّة كثيرة، منها تراجم لم يثبت بعدها شيئًا، ومنها أحاديث لم يترجم عليها، فأضفنا بعض ذلك إلى بعض».
إفادة النصيح (ص ٢٥، ص ٢٦).

(٥) وفي (د): الأخسيكتي ــ بالسين المهملة وبالتاء المثناة من فوق ــ وفي الأنساب (١/ ١٣٢): الأخسيكثي ــ بفتح الألف، وسكون الخاء المعجمة وكسر السين المهملة، وسكون الياء المنقوطة باثنتين من تحتها، وفتح الكاف، وفي آخرها الثاء المثلثة ــ وهذه النسبة إلى أخسيكث، وهي من بلاد فرغانة ــ بالجنوب الغربي من الاتحاد السوفيتي سابقًا ــ فلا أدري هل النسبة المثبتة بالمتن صحيحة أو قد تصحفت من (الأخسيكثي)، واسم أبي نصر أحمد بن محمد بن أحمد الأخسيكثي.
معجم البلدان (٤/ ٢٥٣)، وأطلس العالم (ص ٧٠، ص ٧١)، والفتح (١ / ٥).

(٦) أبو زيد محمد بن أحمد بن عبد الله الفاشاني ــ بفاء وشين معجمة وبالنون نسبة إلى فاشان: قرية من قرى هراة، إحدى مدن خراسان بالاتحاد السوفيتي ــ =

شبويه[١] وأبي أحمد الجرجاني[٢]، وأبي محمد السرخسي[٣]، وأبي الهيثم الكُشْمِيهني[٤] ، وأبي علي [الكُشَاني][٥] «وهو آخر من حدّث[٦]

= المعروف بالمروزي، الشافعي.
قال الشيرازي: «كان حافظًا للمذهب حسن النظر مشهوراً بالزهد، توفي سنة (٣٧١هـ).
طبقات الشافعية للأسنوي (٢/ ٣٧٩)، وطبقات الفقهاء للشيرازي (ص ٣٧٩)، وتاريخ بغداد (١/ ٣١٤)، والعقد الثمين (١/ ٢٩٧).

(١) أبو علي محمد بن عمر بن شبوية، الشَّبُّوِيّ ــ بشين معجمة مفتوحة ثم باء موحدة مضمومة وبعدها واو مشددة مكسورة ــ كان فقيهًا فاضلاً من أهل مرو.
توفي سنة (٣٧٥ هـ).
طبقات الشافعية للأسنوي (٢/ ٨٠)، والإكمال (٥/ ١٠٧)، والأنساب (٨/ ٥٥).

(٢) أبو أحمد محمد بن محمد بن يوسف المكي الجرجاني، كانت له رحلة إلى العراق والشام ومصر وخراسان وما وراء النهر، توفي سنة ثلاث أو أربع وسبعين وثلاثمائة.
تاريخ جرجان للسهمي (ص ٤٢٧)، والأنساب (٣/ ٢٣٩).

(٣) أبو محمد عبد الله بن أحمد بن حمويه السَرْخَسي ــ بفتح أوله وسكون ثانيه وفتح الخاء المعجمة وآخره سين مهملة ــ نسبة إلى بلدة من بلاد خراسان.
الأنساب للسمعاني (٧/ ١١٨)، وفهرس ابن خير (ص ٩٤)، وفهرس ابن عطية (ص ٤٦)، وبرنامج التجيبي (ص ٧٨).

(٤) أبو الهيثم محمد بن المكي بن محمد الكُشْمِيهَني ــ بضم الكاف وسكون الشين المعجمة وكسر الميم وسكون الياء المنقوطة من تحتها باثنتين وفتح الهاء وفي آخرها النون نسبة إلى قرية من قرى مرو ــ كان فقيهًا أديبًا زاهدًا ورعًا، اشتهر في الشرق والغرب بروايته كتاب الجامع، لأنه آخر من حدث بهذا الكتاب غالبًا بخراسان، توفي سنة (٣٨٩ هـ)، وقد سمع الصحيح من الفربري بفربر في ربيع الأول من سنة (٣٢٠ هـ).
الأنساب للسمعاني (١١/ ١١٦)، وإفادة النصيح (ص٣٣٦)، وشذرات الذهب (٣/ ١٣٢).

(٥) وفي (ب): الكسائي، وفي بقية النسخ: الكشالي، والصواب ما أثبته من (ج) ومن =

بالصحيح عن الفربري»[1].

فأما رواية ابن السكن، فرواها عنه عبد الله بن محمد الجهني[2].

وأما رواية المستملي فرواها عنه [الحافظ][3] أبو ذر[4].

وأما رواية الأخشيكتي فرواها عنه إسماعيل بن إسحاق الصفار[5].

---

= الأصول ـ بضم الكاف، وفتح الشين، وفي آخرها النون هذه النسبة إلى الكشانية بلدة من بلاد السند ـ والكشاني هو أبو علي إسماعيل بن محمد بن أحمد.
مات سنة (٣٩١ هـ).
الأنساب (١١/ ١١١)، والإكمال (٧/ ١٨٥)، والمشتبه للذهبي (٢/ ٥٥٢).

(٦) وفي (جـ): حديث، وهو تحريف.

(١) انظر: الإكمال (٧/ ١٨٥).

(٢) أبو محمد عبد الله بن محمد بن أسد الجهني. ذكره ابن عطية في فهرسه (ص٤٨) ولم أقف له على ترجمة في غيره.

(٣) من (د).

(٤) أبو ذر عبد الله بن أحمد بن محمد الأنصاري الخزرجي الهروي ثم المكي الأشعري المحدث المصنف، توفي سنة (٤٣٥ هـ).
إفادة النصيح (ص ٣٩)، وتاريخ بغداد (١١/ ١٤١)، وتذكرة الحفاظ (٣/ ١١٠٣)، وكذلك روى عن المستملي غير أبي ذر أبو المحاسن الطبري (٥٠٢هـ)، وأبو القاسم الوهراني (٤١١ هـ)، وكان سماع أبي ذر من المستملي صحيح البخاري يبلغ في سنة (٣٧٤ هـ). انظر: إفادة النصيح (ص ٢٨).

(٥) لم أقف على ترجمته!

وأمـا رواية أبي زيد فرواها عـنه الحافظ أبو نعـيم الأصـبهـاني، والحافظ أبو محمد الأصيلي[١] ، والإمام أبو الحسن القابسي[٢] .

وأما رواية الشبوي[٣] فرواها عنه سـعيد بن أحمد الـصيرفي[٤] ، وعبد الرحمن بن عبد الله الهمداني[٥] .

وأما رواية الجرجاني فرواها عنه أبو نعيم، والقابسي[٦] .

---

(١) أبو محمد عبد الله بن إبراهيم بن محمد الأصيلي ـ من أهل أصيلة في المغرب ـ كان عـالمًا بالكلام والنظر، له كتـاب «الدلائل على أمهات المـسائل»، توفي سنة (٣٩٢ هـ).
تاريخ علماء الأندلس لابن الفرضي (ص ٢٤٩)، وجذوة المقتبس (ص ٢٥٧).

(٢) أبو الحسن علي بن مـحمد بن خلف القابسي، فقـيه على مذهب مالك من فـقهاء القيروان، زاهد مشهور توفي سنة (٤٠٣ هـ).
الإكمال (٦/ ٣٨٠)، وتذكرة الحفاظ (٣/ ١٠٧٩)، والمشتبه (٢/ ٤٩٦)، وشجرة النور الزكية (ص ٩٧/ رقم ٢٣٠).

(٣) وفي (د): الشمبوي.

(٤) أبو عثمان سعيد بن أحمد بن محمد النيسابوري.
قال الذهبي: «الشيخ العالم الزاهد» (ت ٤٥٧ هـ).
سير أعلام النبلاء (١٨/ ٨٦ - ٨٩)، والوافي بالوفيات (١٥/ ١٩٧).

(٥) أبو القاسم عبد الرحمن بن عبد الله الهمداني المغربي الوهراني.
قال الذهبي: «الشيخ الثقة الجليل. حدَّث بصحيح البخاري» (ت ٤٤١ هـ).
سيـر أعلام النـبلاء (١٧/ ٣٣٢، ٣٣٣)، وجذوة الـمقتـبس (ص ٢٧٥)، وبغـية الملتمس (ص ٣٦٦).

(٦) سقطت من (ب).

وأما رواية السرخسي فرواها عنه أبو ذر[1] [وأبو الحسن][2] عبد الرحمن بن محمد بن المظفر الداودي[3] .

وأما رواية الكشميهني فرواها عنه أبو ذر[4] ، وأبو سهل محمد بن

---

(١) سمع الهروي الصحيح من الحموي السرخسي بهراة سنة (٣٧٣ هـ) .
إفادة النصيح (ص ٤١).

(٢) من (د)، و(ج)، ومن الأصول، وفي (ب): أبو الخير، وفي بقية النسخ: أبو الحسين.

(٣) أبو الحسن عبد الرحمن بن محمد بن المظفر الداودي ـ نسبة إلى جده داود ـ البوشنجي ـ بباء معجمة بواحدة ثم واو ساكنة ثم شين معجمة، نسبة إلى بوشنج بين نيسابور وهراة ـ أحد أئمة الحديث رحل الناس إليه من كل فج عميق، توفي سنة (٤٦٧ هـ).
وقد سمع صحيح البخاري على أبي محمد بن حمّوية في سنة إحدى وثمانين وثلاثمائة في صفر.
انظر: إفادة النصيح (ص ١٢٥).

(٤) سمع وقرأ الهروي الصحيح على الكشميهني بكشميهن سنة (٣٨٩ هـ)، وقد حدّث عن أبي ذر من لا يحيط بهم الحصر، ومن أشهر الطرق المشرقية عنه في صحيح البخاري رواية ابنه «أبي مكتوم عيسى بن أبي ذر عنه، وسمعه عليه من الأندلسيين العدد الكثير، ومن أشهر الطرق المعروفة اليوم بالمغرب التي اعتمدها الرواة رواية القاضي أبي الوليد الباجي عنه، وأبي العباس العذري، وأبي عبد الله بن شريح المقري، وأبي عبد الله بن منظور القيسي، وهذا الأخير اعتمد عليه الأندلسيون وعولوا عليه في صحيح البخاري، لصحبته له ومجاورته معه حتى كتب الجامع الصحيح للبخاري وعارض فرعه بأصله» أ. هـ.
انظر: إفادة النصيح (٤٤، ٤٥، ٤٦).

أحمد الحفصي[١]، وكريمة بنت أحمد المروزية[٢].

وأما رواية الكشاني[٣] فرواه عنه[٤] أبو العباس جعفر بن محمد المستغفري[٥].

---

(١) أبو سهل محمد بن أحمد بن عبد الله الحفصي ـ بفتح الحاء المهملة وسكون الفاء، وفي آخرها الصاد المهملة، هذه النسبة إلى حفص وهو اسم لبعض أجداد سهل ـ الكشميهني المروزي، شيخ سليم الجانب لا يفهم شيئًا من الحديث غير أنه صحيح السماع، توفي سنة (٤٦٦ هـ).
حمله نظام الملك أبو علي الوزير إلى نيسابور حتى يحدث بهذا الكتاب بها، وسمع منه أكثر علماء الوقت بنيسابور، وقريء عليه الكتاب في المدرسة النظامية.
الأنساب (٤/ ١٩٦)، ولم أقف له على ترجمة في غيره.

(٢) أم الكرام كريمة بنت أحمد بن محمد المروزية، المجاورة بمكة الحرة الزاهدة، وكانت تضبط كتابها، وتقابل بنسخها، لها فهم ونباهة، روت الصحيح عن الكشميهني، وروت عن زاهر السرخسي.
قال القاضي عياض: «وقد بلغني أن أبا ذر الهروي كان يتكلم في سماع كريمة من أبي الهيثم الكشميهني ويستضعفه، ويقول: إن أباها كان يحضرها عند أبي الهيثم وهي صغيرة لا تضبط السماع» أ. هـ.
قلت: ولكن كل من ترجم لها وذكر سنده إليها أثبت سماعها للصحيح من أبي الهيثم بل لقد قال: الذهبي: «كانت إذا روت قابلت بأصلها».. روت الصحيح مرات كثيرة مرة بقراءة أبي بكر الخطيب أيام الموسم..، توفيت سنة (٤٦٣ هـ).
فهرس ابن عطية (ص ٤٦)، والإلماع (ص ١٤٤)، مستفاد الرحلة والاغتراب للسبتي (ص ٣٣٠)، وسير أعلام النبلاء (١٨/ ٢٣٣)، وشذرات الذهب (٣/ ٣١٤).

(٣) من (ج) ومن الأصول كما تقدم، والموجود في النسخ: الكسائي وهو تصحيف.

(٤) سقطت من (د).

(٥) أبو العباس جعفر بن محمد بن المعتز النسفي المستغفري ـ نسبة إلى المستغفر =

(قلت)[١] : وقد وقع في الصحيح بالنسبة إلى هذه الروايات اختلاف وتفاوت يسير، فما كان منه بزيادة حديث كامل أو نقصه فهو محمول على أنه فَوْت حصل لمن سقط من روايته مع ثبوته في أصل المصنف، وما كان بتقديم بعض الأحاديث على بعض فهو محمول على أنه وقع من صاحب الرواية عند [نسخه][٢] بتقلب[٣] بعض الأوراق عليه، وما كان اختلاف ضبط لفظ واقع في الحديث كقوله في حديث هرقل: «**هَذَا ملك هـذه الأمـة**»[٤] بلفظ المصدر في رواية، وبلفظ الوصف في رواية، **و(يملك)** بلفظ المضارع في رواية، وبلفظ الجار والمجرور[٥] في رواية، فهو محمول على أحد أمرين:

---

= جد المنتسب إليه ـ الحافظ المحدث صاحب التصانيف كان صدوقًا في نفسه لكنه يروي الموضوعات في الأبواب ولا يوهيها. مات سنة (٤٣٢ هـ).
تذكرة الحفاظ (٣/ ١١٠٢)، والجواهر المضية (٢/ ١٩)، وتاج التراجم (ص ٢١)، والفوائد البهية (ص ٥٧)، ولنسبة المستغفري اللباب (٣/ ٢٠٨).

(١) سقطت من (د).

(٢) وفي (ب)، (ع): عند نسخة بتاء.

(٣) وفي (ب): ينقلب.

(٤) حديث هرقل أخرجه البخاري (في أول جامعه الصحيح ـ باب كيف بدء الوحي إلى رسول الله ﷺ ـ ١/ ٥)، ومسلم (كتاب الجهاد والسير ـ باب كتاب النبي ﷺ إلى هرقل يدعوه إلى الإسلام ـ ٣/ ١٣٩٣)، وغيرهما.
وانظر: مجموعة الوثائق السياسية لمحمد حميد الله (ص ١٠٧، ١١١) فقد أطال النفس في تخريج هذا الحديث وتكلم على ألفاظه بدقة وتفصيل.

(٥) قال الحافظ ابن حجر: «.. لأكثر الرواة بالضم ثم السكون، وللقابسي بالفتح ثم =

إما أن يكون المصنف نفسه جعل عنده شك في كيفية اللفظ المروي فرواه تارة كذا وتارة كذا فسمعته[1] منه بعض رواة الصحيح على وجه وبعضهم على وجه آخـر، وإما أن يكون الشك حصل من الرواة فرواه كل على ما ظن أنه أخذه عن البخاري كذلك لكونه لم يضبطه حفظًا ولا خطًا وكذلـك ما حصل الاخـتلاف فـيه بزيادة كلمـة أو جملة أو تقديم هـذا القدر، وقد يكـون الاختلاف بالنقـص لسقوط كلـمة من الناسخ وهما أو لـكونها في الحاشـية فاندرست، وقـد يكون بتغـير/ الإعـراب وارتكاب مـا هو لحن أو ضعـيف في العـربيـة لقلة ضـبط

الكسر، ولأبي ذر الكشميهني وحده (يملك) فعل مضارع».
قال القاضي: «أظنها ضمة الميم اتصلت بها فتصحفت»، ووجهه السهيلي في أماليه بأنه مبتدأ وخبر، أي: هذا المذكور يملك هذه الأمة. وقيل: يجوز أن يكون (يملك) نعتًا، أي: هذا رجل يملك هذه الأمة.
وقال شـيخنا يجوز أن يـكون المحـذوف هو الموصول علـى رأي الكوفيين أي: هـذا الذي يملك، وهو نظيـر قـوله: «وهذا تحملين طليق». عـلى أن الكوفيين يجـوزون استـعمال اسم الإشارة بمعنـى الاسـم الموصول، فيكون التـقديـر (الذي يملك) من غير حذف».
قلت: لكن اتفـاق الرواة على حذف اليـاء في أوله دال على ما ذهب إليـه القاضي فيكون شـاذًا. على أنني رأيت في أصل معتـمد، وعليه عـلامة السرخـسي ــ بياء موحدة في أوله ــ ، وتوجيهها أقـرب من توجيه الأولى، لأنه حينئذ تكون الإشارة بهذا إلى ما ذكـره من نظره في حكم النجوم، والباء متعـلقة بظهر، أي هذا الحكم (ظهر بملك هذه الأمة) التي تختتن. أ.هـ.
انظر: فتح الباري (١/ ٤٢)، وعمدة القاري (١/ ٨٩).

(١) وفي (د)، و(ج): فسمعه.

صاحب الروايـة وإتقانه، فتتحمل[١] له الأوجه المتكلفة، والصواب في مـثل هذا الاعتـماد على صـاحب الرواية المـوافقـة للصواب. وأمـا روايات مسلم فقليلة.

قال النووي: «انحصـرت طريقه عنه في هذه البلدان والأزمان في رواية أبي إسحاق إبراهيم بـن محمد بن سفـيان عن مسلم، ويروى[٢] في بلاد المغرب مـع ذلك عن أبي محمد أحمـد بن علي القلانسي[٣] عن مسلم، [ونبّـه الحفاظ][٤] على أن لابن سفـيان ثلاثة أفـوات كان يقول فيها: (عـن مسـلم)، ولا يقول: (أنـا مسـلم).

قال ابن الصلاح[٥]: «فلا ندري حملهـا عنه إجازة أو وجادة[٦]»،

---

(١) وفي (م): فنتحمل، وفي (د): فيتحمل.

(٢) وفي (م): ويروي.

(٣) لم أقف له على ترجـمة، ولكن ذكره ابن عطيـة في فهـرسه (ص ٦٢) من طريق شيخـه أبي علي الغساني بسنده إلى أبي بكر أحمـد بن محمد بن يحـيى الأشقر، قال: حدثنا أبو محـمد أحمد بن علي بن الحسين القلانـسي عن مسلم حاشا ثلاثة أجزاء من آخر الديوان أولها حديث عائشة في الإفك.

(٤) زيادة تفصيل من السيوطي وليست في الأصل.

(٥) انظر: صيانة صحيح مسلم (ص ١١١ - ص ١١٣) باختصار وتصرف.

(٦) الوجادة: بكسر الواو مصدر وجد يجد وهو مولد غير مسموع من العرب، والوجادة أن يعثـر التلميذ على كـتاب أو حديث مـكتوب بخط شيخ وفـيه إسناده فيـقول: «وجـدت بخط فـلان حـدثنا فـلان . .» وله أن يقـول: «قـال فـلان. .» إذا أمن التـدليس، ولا يجوز له أن يقـول: «حدثنا»، ولا «أخـبرنا»، والراجح في حكـمه قبول الـعمل به، لا سيمـا في الأعصار المتـأخرة إن ثبت لدينا صحة نسـبة ذلك =

فوت في الحج[١] قدر ثمان ورقـات، وفوت في الوصايا[٢] قدر عشر ورقات، وفوت في الإمارة[٣] قدر ثمان عشرة ورقة»[٤].

وأفاد أبو عبد الله محمد بن رشيد في فوائد رحلته[٥] أن هذه

---

= الكتاب أو تلك الصحيفة إلى من نسبت إليه، لأنه لو توقف العمل بالمروي على الرواية له لانسد باب العمل بالمأثور في الأزمنة المتأخرة.

وانظر: الإلماع (ص ١١٦)، وفتح المغيث (٢/ ١٣٥)، طبعة عبد الرحمن عثمان، وتوضيح الأفكار (٢/ ٣٤٣)، ومقدمة ابن الصلاح (٢٩٢)، والكفاية (ص٢٩٢).

(١) (كتاب الحج ـ باب تفضيل الحلق على التقصير وجواز التقصير ٢/ ٩٤٦).
قال الجلودي: أخبرنا أبو إسحاق إبراهيم بن محمد بن سفيان عن مسلم بن الحجاج .. الحديث في دعاء النبي للمحلقين.

(٢) (كتاب الوصية ـ ٣/ ١٢٤٩) قال مسلم رحمه الله: «حدثنا أبو خيثمة زهير بن حرب، ومحمد بن المثنى العنزي (واللفظ لابن المثنى) قالا: حدثنا يحيى (وهو ابن سعيد القطان) عن عبيد الله، أخبرني نافع عن ابن عمر أن رسول الله ﷺ قال: **«ما حق امريء مسلم له شيء يريد أن يوصي فيه ..»** الحديث.
قال النووي رحمه الله: «... في الأصل المأخوذ عن الجلودي والأصل الذي بخط الحافظ العبدري ذكر انتهاء هذا الفوات عند أول هذا الحديث ...». المنهاج (١/ ١٣).

(٣) (كتاب الإمارة ـ باب الإمام جنة يقاتل به من ورائه ويتقي به ـ ٣/ ١٤٧١ رقم الحديث ٤٣).
قال الجلودي: «حدثنا إبراهيم (عن) مسلم حدثني زهير بن حرب حدثنا شبابة حدثني ورقاء عن أبي الزناد عن الأعرج عن أبي هريرة عن النبي ﷺ: **«إنَّما الإمام جُنة»** الحديث.

(٤) المنهاج للنووي (ص ١١ - ص ١٢) وقد اختصر السيوطي كلامه اختصاراً شديداً.

(٥) وفي (ب) زيادة: فيها.

الأفـوات الثلاثة انعكسـت على القاضي أبي بـكر بن العربي فـأوهم [أنها][1] هي التي يقول فيـها ابن سفيان حدثنا مسلـم، وماعداها يقول فيه عن مسلم، وهو وهم منه.

وذكر[2] الحافظ ابن حجر في فهرسته[3] طريقًا ثالثًا من رواية أبي الحسن مكي بن عبدان النيسـابوري عن مسلم،قال أبو علي الغساني: «فممن رواه عن أبي إسحاق بن سـفيان أبو أحمد الجلودي[4] ، وأبو بكر محمد بن إبراهيم الكسائي[5]، ورواه عن الجلودي أبو سعيد عمر

(١) من (د)، وفي بقية النسخ: أيها. (٢) وفي (ب): ذكر بغير واو.

(٣) تصفحت كتابه: «المجمع المؤسس للمعجم المفهرس» من أوله لآخره بمجلديه فلم أقف على هذا الطريق!!. وقد أفادني طالب علم نجيب بأنه وقف على طريق مكي بن عبدان في «المجمع» (٢ / ٣٢٦ ـ ٣٢٧) فوجدها لكتاب مسلم (ما استنكره أهل العلم على عمرو بن شعيب) وليس لكتاب الصحيح.

(٤) أبو أحمد محمد بن عيسى بن محمد الجلودي ـ بضم الجيم واللام وفي آخرها الدال المهملة، هذه النسبة إلى الجلود وهي جمع جلد ـ الزاهد، من أهل نيسابور، كان شيخاً ورعاً زاهداً، كان ثوري المذهب، من كبار عباد الصوفية، توفي سنة (٣٦٨هـ).
الأنساب (٣ / ٣٠٩)، ومقدمة النووي على صحيح مسلم (١ / ٩).

(٥) أبو بكر محمد بن إبراهيم بن يحيى الأديب الكسائي ـ بكسر الكاف وفتح السين المهملة وفي آخرها الياء هذه النسبة لبيع الكسـاء أو نسجه أو الاشتمال به ولبسه ـ كان أديبًا فاضلًا، توفي سنة (٣٨٥ هـ).
وكان يحدث بصحيح مسلم في كبر سنه من أصل جديد، فأنكر الحاكم عليه، فبين له السبب وأنه كان يحضر مجلس إبراهيم بن سفـيان وهو صغير، ثم لما كبر لم يجد سماعه، فقال له أبـو أحمد بن عيسـى ـ وكان قد سمع معه من إبراهيم ـ: «اكتبه =

ابن محمد الحربي[١]، وأبو العباس[٢] أحمد بن الحسن بن بندار الرازي[٣]، ورواه عن الكسائي أبو محمد عبد الملك بن الحسن الصنقلي[٤] وممن رواه عن القلانسي أبو بكر أحمد بن محمد بن يحيى الأشقر[٥]، [ورواه عن الأشقر][٦] أبو العلاء[٧] عبد الوهاب[٨] ابن ماهان[٩].

---

= من كتابي، فإنك تنتفع به..» فزاد إنكار الحاكم عليه.. قال: «ثم كتب إلى الحاكم بأنه قد وجد جزء من سماعه من إبراهيم، فكتب إليه الحاكم يطلبه منه، فلم يجبه بشيء».

الأنساب (١١/ ١٠٢)، وميزان الاعتدال (٣/ ٤٥٠)، ولسان الميزان (٥/ ٢٦).

(١) وفي (د): أبو سعيد محمد بن محمد السجزي.

(٢) وفي (د) كلمة غير مقروءة.

(٣) أبو العباس أحمد بن الحسن بن بندار الرازي، الإمام.
برنامج التجيبي (ص ٩٠)، ولم أقف له على ذكر عند غيره!!.

(٤) وفي (د): بن الحسين، والصقلي هذا لم أقف على ترجمة له!!

(٥) أبو بكر أحمد بن محمد بن يحيى بن الأشقر الفقيه على مذهب الشافعي.
فهرس ابن عطية (ص ٩٤)، ولم أقف له على ترجمة في غيره.

(٦) من (د) و (ج)، وقد سقطت من بقية النسخ.

(٧) سقطت من (م).

(٨) أبو العلاء عبد الوهاب بن عيسى بن ماهان.
قال ابن عطية: «سمعت أبا العلاء ـ رحمه الله ـ يقول: سمعت أبا عمر بن الحذاء يقول: سمعت أبي يقول: أخبرني ثقات من أهل مصر أنَّ أبا الحسن الدارقطني كتب إلى أهل مصر: أن اكتبوا عن أبي العلاء بن ماهان كتاب مسلم الصحيح، ووصف أبا العلاء بالثقة والتمييز».
انظر: فهرس ابن عطية (ص ٦٢).

(٩) انظر: تقييد المهمل (١/ ق ٥٢/ ب، ق ٥٤/ أ، ب) بالمعنى.

**فائـــدة**[(١)] :

وقع في كتاب ابن الصلاح إذ قال: «إن مسلمًا شارك البخاري في أكثر شيوخه»[(٢)] .

قال (الحافظ)[(٣)] ابن حجر في نكته الكبرى: «وفيه نظر لأن الطبقة الأولى من شيوخ البخاري[(٤)] لم يلق مسلم منهم أحدًا، وهم الذين حدثوه عن التابعين [كعبيد] الله[(٥)] بن موسى، ومحمد ابن عبد الله الأنصاري[(٦)] وخلاد بن يحيى[(٧)]، وعلي بن

---

(١) سقطت من (د).

(٢) مقدمة ابن الصلاح (ص ٩٠).

(٣) سقطت من (د)، (ج).

(٤) انظر: المعين في طبقات المحدثين (ص ٧٢ - ص ٨١).

(٥) من (د)، وفي بقية النسخ: كعبد الله: وهو تصحيف.

(٦) (ع) أبو عبد الله محمد بن عبد الله بن المثنى بن عبد الله الأنصاري البصري القاضي، ثقة مات سنة (٢١٥ هـ).
التقريب (ص ٣٠٦)، وطبقات ابن سعد (٧/ ٢٩٤)، ومشاهير علماء الأمصار (ص١٦٣)، وتاريخ بغداد (٥/ ٤٠٨)، وتهذيب التهذيب (٩/ ٢٧٤).

(٧) (خ د ت) أبو محمد خلاد بن يحيى بن صفوان، السلمي الكوفي، الإمام المحدث الصدوق.
وقال محمد بن عبد الله بن نمير: «صدوق إلا أن في حديثه غلطًا قليلاً».
توفي سنة (٢١٣ هـ)، وقيل غير ذلك.
سير أعلام النبلاء (١٠/ ١٦٤)، والتاريخ الصغير (ص ٢٢٤)، والجرح والتعديل (٣/ ٣٦٨)، والمعجم المشتمل (ص ١١٦)، والعقد الثمين (٤/ ٣٤١).

عياش[١]، وعصام بن خالد[٢] ومكي بن إبراهيم[٣]، وأبي عاصم النبيل[٤]، وأبي نعيم، وأبي اليمان، وأبي المغيرة[٥]، وغالب هؤلاء يخرج مسلم أحاديثهم في كتابه بواسطة، وقد أكثر من ذلك وكذلك الطبقة الثانية، وهم الذين حدثوا البخاري عن أتباع التابعين كمحمد

---

(١) (خ ٤) أبو الحسن علي بن عياش بن مسلم الألهاني بفتح الهمزة وسكون اللام نسبة إلى ألهان بن مالك الحمصي، ثقة ثبت، توفي سنة (٢١٩ هـ).
التقريب (ص ٢٤٨)، وطبقات ابن سعد (٧/ ٤٧٣)، والجرح والتعديل (٦/ ١٩٩)، وتذكرة الحفاظ (١/ ٣٨٤)، والأنساب (١/ ٣٤٢).

(٢) (خ) أبو إسحاق عصام بن خالد الحضرمي الحمصي، صدوق، مات سنة (٢١٤هـ).
التقريب (ص ٢٣٩)، وتهذيب التهذيب (٧/ ١٩٤).

(٣) (ع) أبو السكن مكي بن إبراهيم البلخي، كان ثقةً ثبتًا في الحديث، توفي ببلخ سنة (٢١٥ هـ).
طبقات ابن سعد (٧/ ٣٧٣)، والجرح والتعديل (٨/ ٤٤١)، وتاريخ بغداد (١٣/ ١١٥)، وتهذيب التهذيب (١٠/ ٢٩٣).

(٤) (ع) أبو عاصم النبيل الضحاك بن مخلد بن الضحاك بن مسلم الشيباني البصري، ثقة ثبت، مات سنة (٢١٢هـ).
التقريب (ص ١٥٥)، وطبقات ابن سعد (٧/ ٢٩٥)، وتاريخ خليفة (ص ٤٧٤)، وتذكرة الحفاظ (١/ ٣٦٦).

(٥) وفي (أ): وأبو المغيرة، (ع) وأبو المغيرة هو عبد القدوس بن الحجاج الخولاني، الحمصي، محدث الشام، كان من الثقات العلماء، توفي سنة (٢١٢ هـ).
تذكرة الحفاظ (١/ ٣٨٦)، والجرح والتعديل (٦/ ٥٦)، وتهذيب التهذيب (٦/ ٣٦٩).

ابن يوسف الفريابي[(١)]، وأبي مُسْهِر[(٢)]، وأيوب بن سليمان بن بلال[(٣)]، وسعيد بن أبي مريم[(٤)] ، وأبي النعمان[(٥)] ، وحجـاج بن المنهال[(٦)] ،

---

(١) (ع) محمد بن يوسف بن واقد الضبي مولاهم الفريابي نزيل قيسارية من ساحل الشام، ثقة فاضل.
مات سنة (٢١٢هـ). التقريب.
والفريابي: نسـبة إلى فرياب أو فارياب، وهي بلدة بنواحي بلخ بـخراسان، وهي اليوم ضمن جمهوريات الاتحاد السوفيتي الشيوعية سابقًا.
معجم البلدان (١/ ٤٧٩)، والأمصار للذهبي (ص ٩٥)، وتاريخ بخارى (ص٢٠)، وبلدان الخلافة (ص ٣٥٥)، وأطلس العالم (ص ٧٠، ص ٧١).

(٢) (ع) أبو مُسْهِر ـ بمضمومة وسكون مهملة وكسر هاء وبراء ـ عبد الأعلى بن مسهر الدمشقي، ثقة فاضل، مات سنة (٢١٨ هـ).
التقريب (ص ١٩٥)، والكنى للدولابي (ص ١١٤)، والتـاريخ الكبير (٣/ ٢٩٧)، والمغني للفتني (ص ٢٣١).

(٣) (خ د ت س) أبو يحيى أيوب بن سليمـان بن بلال القـرشي المدني، لينه الأزدي والساجي بلا دليل. مات سنة (٢٢٤ هـ).
التقريب (ص ٤١)، وميزان الاعتدال (١/ ٢٨٧)، وتهذيب التهذيب (١/ ٤٠٤).

(٤) (ع) أبو محمد سعيد بن أبي مريم الحكم بن محمد الجمحي مولاهم المصري الحافظ العلامة الفقيه، محدث الديار المصرية، توفي سنة (٢٢٤ هـ).
سـير النبـلاء (١٠/ ٣٢٧)، والجرح والتـعديل (٤/ ١٣)، وتذكـرة الحفـاظ (١/ ٣٩٢)، وحسن المحاضرة (١/ ٣٤٦).

(٥) وفي (د): وأبي نعمان.

(٦) (ع) أبو محمد حجاج بن منهال الأنماطي ـ بفتح الألف وسكون النون ـ البصري، كان ثقة ورعًا، ذا سنة وفضل، توفي سنة (٢١٧ هـ).

=

وآدم بن أبي إياس[١] ، ومسلم بن إبراهيم[٢]، ومحمد بن كثير[٣]، وسليمان بن حرب وغيرهم من أصحاب ابن جريج، والأوزاعي وابن أبي ذئب[٤]، والثوري، وشعبة، وهؤلاء أيضًا لا يحدث عنهم إلا بواسطة، لكنه لم يكثر من تخريج أحاديثهم لاستغنائه بلقاء أصحاب

---

= الكاشف (١/ ٢٠٨)، وطبقات ابن سعد (٧/ ٣٠١)، والمعجم المشتمل (ص٩٤)، وسير النبلاء (١٠/ ٣٥٢)، والأنساب (١/ ٣٧٣).

(١) (س د خ ت) أبو الحسن آدم بن أبي إياس عبد الرحمن العسقلاني أصله خراساني، نشأ ببغداد، ثقة عابد، مات سنة (٢٢١ هـ).
التقريب (ص ١٨)، وتاريخ بغداد (٧/ ٢٧)، والأنساب (٩/ ٢٩٤)، وتذكرة الحفاظ (١/ ٤٠٩).

(٢) (ع) أبو عمر مسلم بن إبراهيم الفراهيدي مولى للأزد، يعرف بالشحّام، كان ثقة كثير الحديث، مات بالبصرة (٢٢٢ هـ).
طبقات ابن سعد (٧/ ٣٠٤)، والجرح والتعديل (٨/ ١٨٠)، وسير النبلاء (١٠/ ٣١٤)، وتهذيب التهذيب (١٠/ ١٢١).

(٣) (ع) أبو عبد الله محمد بن كثير العبدي البصري، ثقة لم يصب من ضعفه، توفي سنة (٢٢٣ هـ).
التقريب (ص ٣١٦)، والجرح والتعديل (٨/ ٧٠)، والمغني في الضعفاء (٢/ ٦٢٧)، وسير النبلاء (١٠/ ٣٨٣).

(٤) (ع) أبو الحارث محمد بن عبد الرحمن بن المغيرة بن أبي ذئب، القرشي العامري، المدني، ثقة فقيه فاضل توفي سنة (١٥٨ هـ).
التقريب (ص ٣٠٨)، وطبقات الفقهاء للشيرازي (ص ٦٧)، وتذكرة الحفاظ (١/ ١٩١)، وتهذيب التهذيب (٩/ ٣٠٣).

من [هم][١] أقدم منهم، كأن يستغني عن حديث الفريابي صاحب الثوري بحديث وكيع، وعن حديث[٢] آدم صاحب شعبة بحديث غندر[٣] ، وعن حديث محمد بن كثير صاحب الأوزاعي بحديث الوليد بن مسلم ونحو ذلك.

وأما[٤] الطبقة الثالثة من شيوخ البخاري، وهم أصحاب مالك، والحمادين، وابن عيينة ونحوهم[٥] فهؤلاء هم الطبقة العليا من شيوخ مسلم، وهم الطبقة الثالثة للبخاري.

وقد روى الشيخان جميعًا عن طبقة دون ذلك، وهم[٦] رابعة للبخاري ثانية لمسلم، كأصحاب ابن مهدي، وعبد الرزاق وغندر ونحوهم، وروى البخاري عن طبقة أخرى دون هؤلاء، وهم رفقاؤه، وروى مسلم عنهم قليلاً، وروى البخاري[٧] عن طبقة أخرى [دون

---

(١) وفي (ع)، (د): هو.

(٢) وفي (م): بحديث.

(٣) (ع) أبو عبد الله محمد بن جعفر المدني البصري، المعروف بغندر، ثقة صحيح الكتاب إلا أن فيه غفلة، مات سنة (٢٩٣ هـ).

التقريب (ص ٢٩٣)، وتاريخ ابن معين (٢/ ٥٠٨)، والجرح والتعديل (٧/ ٢٢١)، وتاريخ بغداد (٢/ ١٥٢).

(٤) من (ب)، وفي (م): وأن.

(٥) انظر: المعين في طبقات المحدثين (ص ٦٤ - ص ٧١).

(٦) وفي (د): وهي.

(٧) من (د)، وفي بقية النسخ: العماري، وهو تحريف.

هؤلاء][1] وهم تلامذته فجميع من أخرج لهم البخاري في صحيحه خمس/ طبقات[2] (غير تلامذته)[3] أكثر منها عن ثلاث لم يشاركه مسلم إلا في واحدة منها[4]، فتبين أنه لم يشاركه في أكثر شيوخه، وقد[5] طلب البخاري الحديث ومَهَرَ فيه ومسلم رضيع»[6]. انتهى.

(ق ٢٢/ب)

(١) من (د).

(٢) وقد ذكرها الحافظ في هدي الساري (ص ٤٧٩).

(٣) سقطت من (ب).

(٤) وفي (ج): عنهن.

(٥) وفي (د): وقيل.

(٦) لم أقف على هذه العبارة، وإنما وقفت على ما يشبهها وهو قول أبي العباس القرطبي في المفهم في شرح تلخيص صحيح مسلم في أول الكتاب (١/ ق ٧/ أ) قال: «قال أبو حامد بن الشرقي: رأيت مسلمًا بين يدي البخاري كالصبي بين يدي معلمه». أ.هـ.

وتقدمت عبارة عن محمد بن يعقوب الحافظ شبيهة بها وهذه القصة معقولة جدًا لأن البخاري رحمه الله ولد سنة أربع وتسعين ومائة، ومسلم ولد سنة أربع ومائتين، وقد قال البخاري: «ألهمت حفظ الحديث وأنا في الكتاب. فقال له محمد بن أبي حاتم: كم كان سنك؟. فقال: عشر سنين أو أقل، وقد راجع أيضًا شيخه (الداخلي) في رواية أبي الزبير عن إبراهيم أو سأل: ابن كم كنت؟ فقال: ابن إحدى عشرة سنة».

قلت: وقد كان سن مسلم رحمه الله في هذا الوقت سنة واحدة، أي كان رضيعًا. سير أعلام النبلاء (١٢/ ٣٩٣/ ٥٥٨)، وهدي الساري (ص ٤٧٧، ص ٤٩٣).

**فائـــدة[١]:**

قال الزركشي[٢]: «قد اتفقت الأئمة الستة على روايتهم في كتبهم المشهورة عن شيوخ من غير واسطة، كأبي موسى محمد بن المثنى[٣] وأبي كريب محمد بن العلاء[٤]، ومحمد بن بشار بندار[٥] [و][٦] زياد

---

(١) سقطت من (د).

(٢) انظر: نكت الزركشي (ق ٢١/ أ).

(٣) (ع) أبو موسى محمد بن المثنى بن عبيد العنزي ـ بفتح النونِ والزاي ـ البصري، المعروف بالزمن، ثقة، ثبت.
توفي سنة (٢٥٢ هـ).
التقريب (ص ٣١٧)، وتاريخ بغداد (٣/ ٢٨٣)، وتذكرة الحفاظ (٢/ ٥١٢)، وتهذيب التهذيب (٩/ ٤٢٥).

(٤) (ع) أبو كريب محمد بن العلاء بن كريب الهَـمْدَاني الكوفي، الحافظ الثقة محدث الكوفة.
مات سنة (٢٤٨ هـ).
سير أعلام النبلاء (١١/ ٣٩٤)، وطبقات ابن سعد (٦/ ٤١٤)، والجرح والتعديل (٨/ ٥٢)، والوافي بالوفيات (٤/ ٩٩)، وتهذيب التهذيب (٩/ ٣٨٥).

(٥) (ع) أبو بكر محمد بن بشار بن عثمان العبدي البصري، بندار، ثقة.
مات سنة (٢٥٢ هـ).
التقريب (ص ٢٩١)، وتاريخ بغداد (٢/ ١٠١)، وتذكرة الحفاظ (٢/ ٥١١).

(٦) من الأصل (ق ٢١/ أ)، (ج).

ابن محمد[1] ، وعبد الله بن سعيد[2] الأشج[3]، وعمرو بن علي الفلاس، ونصر بن علي الجهضمي[4] ، ويعقوب بن إبراهيم الدورقي[5] ، وعباس بن عبد العظيم [العنبري][6] ».

---

(١) لا يوجد في الرواة من اسمه «زياد بن محمد»، فلعل الاسم قد حدث فيه تقديم وتأخير، وصوابه: «محمد بن زياد» وهو الجمحي، مولاهم أبو الحارث المدني، ثقة ثبت ربما أرسل، من الثالثة، وقد روى له الجماعة.
التقريب (ص ٢٩٨)، وثقات ابن حبان (٥/ ٣٧٢)، ورجال الصحيحين (٢/ ٤٣٨)، وتهذيب التهذيب (٩/ ١٦٩).

(٢) (ع) أبو سعيد عبد الله بن سعيد بن الأشج الكندي الكوفي، محدث الكوفة ثقة، مات سنة (٢٥٧ هـ).
التقريب (ص ١٧٥)، والجرح والتعديل (٥/ ٧٣)، وتذكرة الحفاظ (٢/ ٥٠١).

(٣) من (د)، وفي (ب): الأشح بحاء مهملة، وهو تصحيف.

(٤) (ع) أبو عمرو نصر بن علي بن نصر الجهضمي، ثقة ثبت، مات سنة (٢٥٠ هـ).
التقريب (ص ٣٥٧)، وتاريخ بغداد (١٤/ ٢٨٧)، والأنساب (٣/ ٤٣٥)، وتهذيب التهذيب (١٠/ ٤٣٠).

(٥) (ع) يعقوب بن إبراهيم بن كثير الدورقي البغدادي، الحافظ، مات سنة (٢٥٢هـ).
الكاشف (٣/ ٢٩٠)، وتاريخ بغداد (١٤/ ٢٧٧)، وطبقات الحنابلة (١/ ٤١٤)، وتهذيب التهذيب (١١/ ٣٨١).

(٦) من الأصول وفي النسخ (المنذري) وهو تحريف، والعنبري هو أبو الفضل العباس ابن عبد العظيم البصري الحافظ الإمام الثبت توفي سنة (٢٤٦ هـ).
تذكرة الحفاظ (٢/ ٥٢٤)، والجرح والتعديل (٦/ ٢١٦)، وتاريخ بغداد (١٢/ ١٣٧)، والأنساب (٩/ ٧٠)، وسير النبلاء (١٢/ ٣٠٢)، وتهذيب التهذيب (٥/ ١٢١).

**فائـــدة:**

ألف أبو عثمان سعد بن أبي جعفر أحمد بن ليون التجيبي ألفية في علوم الحديث سماها[١] «الخلاصة» أخذًا من ابن مالك، ذكر في [آخرها][٢] أنه نظمها في سنة عشرين وسبعمائة، [لخص][٣] فيها كتاب ابن الصلاح مع زوائد[٤] لطيفة فقال فيها، في هذه المسألة:

الكتب الصحيحة والاختلاف في أيها[٥] أصح:

وَعِلْمُ الصِّحَّةِ لِلْبُخَارِيْ ... وَمُسْلِمٌ تَالِيْهِ لا نُمَارِيْ
ثُمَّ المُوَطَّأُ وَهَذِهِ الصِّحَاحْ ... جَزْمًا وَذَا تَرْتِيبُهَا لابنِ الصَّلاحْ
وَمُسْلِمٌ بِالْغَرْبِ قَدْ يُقَدَّمْ ... كَذَا المُوَطَّأَ بَعْضُهُمْ يُقَدِّمْ

---

(١) وفي (د): سماه، وهو خطأ.

(٢) من (د)، وفي بقية النسخ: أخذها.

(٣) من (د)، وفي بقية النسخ: يخص.

(٤) وفي (م): رواة له، وهو خطأ.

(٥) وفي (ب): أيهما.

٤٧- وانْتَقَدُوا[١] عَلَيْهِمَا يَسِيْرَا فَكَمْ تَرَى[٢] نَحْوَهُمَا نَصِيْرَا

ش:

فأفاد حكاية قول: إن الموطأ أصح من الصحيحين[٣].

قال النووي في (شرح البخاري)[٤]:

«قد استدرك الدارقطني على البخاري ومسلم أحاديث، وطعن في بعضها، وذلك الطعن مبني على قواعد لبعض المحدثين ضعيفة جداً مخالفة لما عليه الجمهور من أهل الفقه والأصول وغيرهم[٥]، فلا

---

(١) وفي (ب): وانعقدوا.

(٢) وفي (ح)، (س): نرى بالنون.

(٣) لم يقل أحد إن الموطأ أصح من الصحيحين، وإنما القول المشهور عن الإمام الشافعي في هذا المقام هو: «ما بعد كتاب الله أكثر صواباً من كتاب مالك»، وفي رواية «أصح من كتاب مالك» وسيأتي الكلام عليه في (ص ٦٤٩، ٧٨٤، ٧٩٣).

(٤) سقطت من (ب).

(٥) وليس معنى ذلك أنه لم يصب في جميع انتقاداته، بل إنَّ منها ما هو انتقاد وجيه وعلمي، في محله كما قال الحافظ ابن حجر رحمه الله في هدي الساري (ص٣٨٣): «وليست كلها قادحة ـ يعني العلل ـ بل أكثرها الجواب عنه ظاهر والقدح فيه مندفع، وبعضها الجواب عنه محتمل، واليسير منه في الجواب عنه تعسف...». وحفاظ الحديث بعد الدارقطني قد وضعوا انتقاداته نصب أعينهم، وقد رأوا له جهده واعتبروا انتقاداته فهذا أبو عمرو بن الصلاح قال في مقدمته (ص١٠١) في شأن الصحيحين وتلقي الأمة لهما بالقبول «.. سوى أحرف يسيرة تكلم عليها بعض أهل النقد من الحفاظ كالدارقطني ..» اهـ.

يغتر بذلك»[١].

وقال في شرح مسلم:

«قد استدرك جماعة على البخاري ومسلم أحاديث أخلاَّ فيها بشرطهما[٢]، ونزلت عن درجة ما التزماه، وقد ألّف الدارقطني في ذلك[٣]

= وقال العراقي رحمه الله:

وَاقْطَعْ بِصِحَّةٍ لِمَا قَدْ أَسْنَدَا كَذَا لَهُ وَقِيلَ ظَنًّا وَلَدَى
مُحَقِّقِيهِمْ قَدْ عَزَاهُ النَّوَوِي وَفِي الصَّحِيحِ بَعْضُ شَيْءٍ قَدْ رُوِي
مضعف....

ألفية العراقي ( ص ١٧١ ).

(١) انظر: مقدمة النووي على شرح البخاري ( ص ٦٧ ).

(٢) من (د)، وفي بقية النسخ: بشرطها .

(٣) ألف الدارقطني رحمه الله كتابين هما «الإلزامات»، و «التتبع» وقد حققهما الشيخ: مقبل بن هادي في رسالة ماجستير تقدم بها للجامعة الإسلامية وقد طبع الكتابان، وكلام النووي في مقدمته على شرح مسلم (١/ ٢٧)، يفيد أنهما كتاب واحد حيث قال: «وقد ألف الدارقطني في بيان ذلك كتابه المسمى بالاستدراكات والتتبع»، ونقل الشيخ: محمد عوامة في تعليقه على مقدمة مسلم ومقدمة النووي عليه (ص٤٤) بأنَّ ابن الأبار ذكر في كتابه المعجم (ص ٣٠٧ طبعة مصر، ٢٩٥ طبعة أوربا) في ترجمة القاضي عياض وهو يعدد مقروءاته على القاضي: وما سمع عليه: «الصحيحان والاستدراكات على البخاري ومسلم، والتتبع، والإلزامات، وثلاثتها للدارقطني.»، ولم أقف على ما نقله الشيخ في طبعة المعجم نشر دار الكتاب العربي بالقاهرة.

والمعروف أن للدارقطني كتابين: الإلزامات، والتتبع، ولربما كان الكتاب الأخير هو الذي يطلق عليه البعض: الاستدراكات، لأنه في الحقيقة استدراكات ونقد لأحاديث =

ولأبي مسعود[1] الدمشقي[2] أيضًا عليهما استدراك، ولأبي علي الغساني[3] في جزء العلل[4] من التقييد[5] استدراك عليهما[6]، وقد

---

= الصحيحين، ويبقى الإشكال قائمًا في كلام ابن الأبار الذي ذُكر آنفًا وهو قوله (وثلاثتها. . ).

انظر: فهرسة ابن خير (ص ٢٠٣، ص٢٠٤)، وهدي الساري (ص ٣٤٦)، ونكت ابن حجر (١/ ٢٠٢) .

(١) وفي (ب): أبو مسعود .

(٢) أبو مسعود إبراهيم بن محمد بن عبيد الدمشقي الحافظ، مصنف كتاب الأطراف، سافر الكثير، وروى قليلاً على سبيل المذاكرة، لأنه مات في الكهولة، مات سنة (٤٠١ هـ).

تذكرة الحفاظ (٣/ ١٠٦٨)، وتاريخ بغداد (٦/ ١٧٢)، وتهذيب تاريخ دمشق (٢/ ٢٩٠).

(٣) وفي (م): الغاني .

(٤) انظر: تقييد المهمل (٢/ ق ٣٩١ ـ ٧٨٦) .

(٥) ولأبي ذر الهروي أيضًا. انظر: منهج ذوي النظر (ص ٢٠) .

(٦) وقد استدرك وتكلم على أحاديث الصحيحين غير هؤلاء الثلاثة: القاضي أبو بكر ابن العربي، والخطيب البغدادي، والحافظ عبدالغني بن سعيد الأزدي .

انظر: هدي الساري (ص ٣٥٠، ص٣٧٣، ص٣٧٧)، على الترتيب.

كما وأن للدارقطني نفسه جزءًا مستقلاً مفردًا تكلم فيه على بعض أحاديثهما وليس في كتابه التتبع .

انظر: هدي الساري (ص ٣٦٠)، وبقيت أحاديث لم يتتبعها الدارقطني وهي من شرطه أوردها الحافظ ابن حجر في أماكنها من شرحه على البخاري وتكلم عليها، وبين ما قيل فيها ( هدي الساري ص ٣٨٣ ).

أجيب عن ذلك أو أكثره[١] » .

قال الحافظ ابن حجر في المقدمة : «وكلامه في شرح مسلم هو الصواب ، فإن منها ما الجواب عنه غير منتهضٍ[٢] ، وقال في غيرها : «كلام النووي في شرح البخاري يقتضي أنه ليس فيهما ضعيف ، وكلامه في شرح مسلم يقتضي تقرير قول من ضعف فكان هذا بالنسبة إلى مقامهما[٣] وأنه يدفع عن البخاري ويقرّر على مسلم[٤] » .

قال : «وعدة الأحاديث المنتقدة عليهما مائتان (وعشرون حديثًا)[٥] اشتركا في اثنين وثلاثين ، واختص البخاري بثمانين إلا اثنين ، ومسلم بمائة . [وعشرة][٦] » .

(١) مقدمة النووي على شرحه لصحيح مسلم (١/ ٢٧) .

(٢) هدي الساري ( ص ٣٤٦ ) .

(٣) وفي ( م ): لمقامها .

(٤) قال السخاوي: « . . . وتكفل شيخنا ـ يعني ابن حجر ـ في مقدمة شرح البخاري بما يخصه منه ، والنووي في شرح صحيح مسلم بما يخصه منه ، فكان فيهما مع تكلف في بعضه إجزاءٌ في الجملة» .
انظر: فتح المغيث ( ص ٤٨ ) . (١ / ٦٠ ـ طبعة علي حسين ـ ).

(٥) هكذا في جميع النسخ ، والصواب في عدة المنتقد عليهما ما ذكره الحافظ وهي: مائتا حديث وعشرة أحاديث ، والعدد التفصيلي المذكور يؤيد ما قاله الحافظ ، ويخطيء هذا الرقم!!.
انظر: هدي الساري ( ص ١٢ ) .

(٦) من (ج) .

قال الحافظ أبو الفضل العراقي: «وقد جمعتها مع الجواب عنها في تصنيف[1] ».

قال الحافظ ابن حجر في نكته[2] : «لم أظفر بهذا التصنيف، وذكر لي ولد الشيخ[3] أنه ضاع من مسودته كراسان أولان فكان سبب إهمالها وعدم انتشارها[4] »، وقد سرد في المقدمة ما في البخاري من

---

(١) سقطت من (ب)، وممن دافع عن أحاديث الصحيحين وأجاب عن الاعتراضات الواردة عليها أبو مسعود الدمشقي في جزء صغير له،ذكر فيه نحو أربعة وعشرين حديثًا،قال عنه الشيخ مقبل بن هادي الوادعي في مقدمته على كتابي الإلزامات، والتتبع ( ص ٦٥ ): «وقد لزم رحمه الله في إجابته الإنصاف، فهو يصوب الدارقطني فيما يرى أنه أصاب فيه، ويرد عليه إن رأى أنه مخطيء، وبَيَّن لأبي الحسن أوهامًا. . » والقاضي عياض، وغيرهما لاسيما شراح الصحيحين، ومن المعاصرين د/ ربيع بن هادي المدخلي في كتابه «بين الإمامين مسلم والدارقطني» بالنسبة لأحاديث مسلم المنتقدة .

(٢) لا يوجد في النكت المطبوعة، فلعله من الكبرى .

(٣) هو أبو زرعة أحمد بن عبد الرحيم بن الحسين العراقي، الإمام ابن الإمام والحافظ ابن الحافظ الشافعي. مات سنة (٨٢٦ هـ).

شذرات الذهب (٧/ ١٧٣)، وذيل تذكرة الحفاظ لابن فهد (ص٢٨٤)، وذيل التذكرة للسيوطي (ص ٣٧٥)، وبحث شيخي الدكتور: سعدي الهاشمي فيمن تكنى «بأبي زرعة» (ص٦٤/ ضمن مجلة الجامعة الإسلامية/ العدد ٥٨/ السنة ١٥).

(٤) وقال السخاوي في شأن هذا التصنيف: « . . عدمت مسودته قبل تبييضها».

انظر: فتح المغيث (ص ٤٨) .

الأحاديث [المتكلم][(١)] فيها، وأجاب عنها حديثًا حديثًا[(٢)]، ورأيت فيما يتعلق بمسلم تعليقًا خاصًا بما ضعف من أحاديثه بسبب ضعف رواته[(٣)]، وألف الشيخ ولي الدين العراقي كتابًا في الرد عليه[(٤)]، وذكر بعض الحفاظ أنّ في كتاب مسلم أحاديث مخالفة لشرط الصحيح/ (ق٢٣/أ)، بعضها أبهم[(٥)] [راويه][(٦)]، وبعضها [فيه إرسال وانقطاع، وبعضها][(٧)] فيه وجادة

---

(١) من (د) و (ج)، وفي بقية النسخ: للمتكلم.

(٢) انظر: هدي الساري من (ص٣٤٦- ص ٣٨٢).

(٣) تقدم ذكر كتاب الدارقطني المسمى بـ «التتبع».

(٤) لا أدري هل يقصد نفس الكتاب الذي تقدم ذكره له أو كتابًا آخر !!.

(٥) المبهمات نوع من أنواع علم الحديث، عدّه ابن الصلاح النوع التاسع والخمسين وهو: من لم يذكر اسمه في الحديث من الرجال والنساء، والإبهام يكون في السند «كعن فلان» ويكون في المتن «كجاء رجل إلى النبي صلى الله عليه وآله وسلم»، ومن أهم فوائده: زوال الجهالة لاسيما الجهالة التي يرد معها الحديث حيث يكون الإبهام في الإسناد، وقد صنف فيه الخطيب، وابن بشكوال وغيرهما.

قال العراقي رحمه الله:

وَمُبْهَمُ الرُّوَاتِ مَالَمْ يُسْمَى ... كَامْرَأةٍ فِي الحَيْضِ وَهْي أَسْمَى

وَمِنْهُ نَحْوُ ابنِ فُلانٍ عَمِّهِ ... عَمَّتِهِ زوجتِهِ ابنَ أمهِ

انظر: مقدمة ابن الصلاح (ص٥٧٣)، وفتح المغيث (٣/ ٢٧٤) السلفية بالمدينة، والتبصرة والتذكرة (٣/ ٢٣٠)، وفتح الباقي (٣/ ٢٢٠)، وتوضيح الأفكار (٢/ ٤٩٧)، ومنهج النقد للعتر (ص١٤٩).

(٦) من (د)، (ج)، وفي بقية النسخ: رواية، وهو تصحيف.

(٧) من (د)، وقد سقطت من بقية النسخ.

وهي في حكم الانقطاع، (وبعضها)[١] بالمكاتبة[٢]، وقد ألف الرشيد العطار[٣] كتابًا في الرد عليه والجواب عنها حديثًا [حديثًا][٤].

قال الحافظ في المقدمة: «الجواب على ما انتقد عليهما على سبيل الإجمال، أن نقول[٥]: لا ريب في تقديم البخاري[٦] ثم مسلم على أهل عصرهما ومن بعده من أئمة هذا الفن في معرفة الصحيح والعلل، فإنهم لا يختلفون أنَّ علي بن المديني كان أعلم أقرانه بعلل

---

(١) سقطت من (ب).

(٢) من (د)، وفي بقية النسخ كلمة غير مقروءة، والكتابة: أن يسأل الطالب الشيخ أن يكتب له شيئًا من حديثه، أو يبدأ الشيخ بكتاب ذلك مفيدًا للطالب بحضرته أو من بلد آخر، فهذا العمل جوزه المشايخ متى صح عنده أنه خطه.

انظر: الإلماع (ص ٨٤)، ومعرفة علوم الحديث (ص٢٥٦)، وجواهر الأصول للفارسي (ص ٧٦).

(٣) أبو الحسين يحيى بن علي بن عبد الله الأموي النابلسي، ثم المصري العطار المالكي، كان حافظًا ثبتًا انتهت إليه رياسة الحديث بالديار المصرية، ووقف كتبه، توفي بمصر سنة (٦٦٢ هـ).

تذكرة الحفاظ (٤/ ١٤٤٢)، وحسن المحاضرة (١/ ٣٥٦)، وشذرات الذهب (٥/ ٣١١).

وكتاب اسمه: غرر الفوائد المجموعة في بيان ما وقع في صحيح مسلم من الأحاديث المقطوعة، وقد طبع هذا العام عام (١٤١٧هـ)، بتحقيق مشهور حسن سلمان في مجلدين.

(٤) من (د).

(٥) من (د)، وفي بقية النسخ: يقول.

(٦) وفي (ج): و.

الحديث[١]، [وعنه[٢]] أخذ البخاري ذلك، حتى كان يقول: ما استصغرت [نفسي[٣]] عند أحد إلا عند علي بن المديني، ومع ذلك فكان ابن المديني[٤] إذا بلغه ذلك عن البخاري يقول: «دعوا قوله فإنه هو ما رأى مثل نفسه»[٥]، وكان محمد بن يحيى الذهلي أعلم أهل عصره بعلل حديث الزهري، وقد استفاد منه ذلك الشيخان جميعًا، وروى الفربري عن البخاري قال: «ما أدخلت في الصحيح حديثًا إلا

---

(١) حتى قال عنه أبو حاتم: «كان علي بن المديني علمًا في الناس في معرفة الحديث والعلل».
وقال النسائي: «لم يكن في عصر أحمد مثل هؤلاء الأربعة: أحمد، ويحيى، وعلي، وإسحاق، وأعلمهم علي بالحديث وعلله».
وقال ابن رجب: «ابن المديني: أحد الأئمة الحفاظ المبرزين في علم الحديث وعلله..».
ومؤلفاته في العلل تشهد على معرفته وتمكنه في علم الحديث وعلله، فله علل المسند (ثلاثون جزءًا)، والعلل التي كتبها عنه إسماعيل القاضي (أربعة عشر جزءًا)، وعلل حديث ابن عيينه (ثلاثة عشر جزءًا)، والعلل المتفرقة (ثلاثون جزءًا).
الجرح والتعديل (٦/ ١٩٣)، وشرح علل الترمذي (ص١٨٤)، والمنهج الأحمد (١/ ١٦١)، والعلل في الحديث للدكتور همام عبد الرحمن سعيد (ص٣٠).

(٢) من (د) و(ج)، وفي بقية النسخ: وعنده.

(٣) من (د)، (ج)، وقد سقطت من بقية النسخ.

(٤) تاريخ بغداد (١٢/ ١٧، ١٨)، وتهذيب الأسماء واللغات (١/ ٦٩)، وسير النبلاء (١٢/ ٤١١)، وشرح علل الترمذي لابن رجب (ص ١٨٥).

(٥) هدي الساري (٤٨٣)، وتهذيب الأسماء واللغات (١/ ٦٩).

بعد أنْ استخرت الله تعالى وتيقنت صحته»[1].

وقال مكي بن عبدان سمعت مسلم بن الحجاج يقول: «عرضت كتابي هذا على أبي زرعة الرازي فكل ما أشار أنّ له علة تركته»[2] فإذا عرف ذلك، وتقرر[3] أنهما لا يخرجان من الحديث إلا ما لا علة له، أو له علة إلا أنها غير مؤثرة عندهما [فبتقدير][4] توجيه كلام من انتقد عليهما يكون قوله معارضًا لتصحيحهما، ولا ريب في تقديمهما في ذلك على غيرهما فيندفع الاعتراض من حيث الجملة، وأما من حيث [التفصيل][5] فالأحاديث التي انتقدت عليهما تنقسم أقسامًا:

(الأول): ما يختلف الرواة فيه بالزيادة والنقص من رجال الإسناد، فإن أخرج صاحب الصحيح الطريق المزيدة، وعلله الناقد بالطريق الناقصة فهو تعليل مردود[6]، كما صرح الدارقطني في بعض

(١) تاريخ بغداد (٢/ ٩)، وطبقات الحنابلة (١/ ٢٧٤)، وتهذيب الأسماء (١/ ٧٤)، ووفيات الأعيان (٤/ ١٩٠).

(٢) مقدمة المنهاج (١/ ١٥)، وسير أعلام النبلاء (١٢/ ٥٦٨).

(٣) وفي (ب): ويقرر، وهو تصحيف.

(٤) من (د) و(ج) ومن الأصل، وفي بقية النسخ: فبتقرير بالراء.

(٥) وكذلك في (د) و(ج)، وفي بقية النسخ: التفضيل بضاد معجمة.

(٦) ولو صح التعليل به لأدرج ضمن موضوع مهم في علم مصطلح الحديث يسمى «بالمزيد في متصل الأسانيد»، وهو أن يزيد الراوي في إسناد حديث رجلاً أو أكثر (لم يذكره غيره وَهْمًا منه وغَلَطًا، وللخطيب كتاب أفرده في هذا الموضوع سماه: «تمييز المزيد في متصل الأسانيد»، وهو في ثمانية أجزاء، ولابن الصلاح انتقادات عليه. =

الأحاديث، لأنّ الراوي إن كان سمعه فالزيادة لا تضر لأنه قد يكون سمعه بواسطة عن شيخه ثم لقيه فسمعه منه، وإن كان لم يسمعه في الطريق الناقصة فهو منقطع، والمنقطع[1] من قسم الضعيف، والضعيف لا يعل الصحيح، ومن أمثلة ذلك[2] : ما أخرجاه[3] من طريق

---

= انظر: معرفة علوم الحديث (ص١٤٩) (باب تصحيفات المحدثين في الحديث)، ومقدمة ابن الصلاح (ص٤١٧)، والمنهل الروي (ص٨٣)، والباعث الحثيث (ص١٧٦)، والتبصرة والتذكرة (٢/ ٣٠٦).

وفي وصف كتاب الخطيب انظر: موارد الخطيب للدكتور. العمري (ص٧١/ رقم ٤٥).

(١) المنقطع له تعريفان:

١ـ تعريف عام وهو تعريف المحدثين والفقهاء المتقدمين وهو: «كل ما لم يتصل سواء، نسب إلى النبي صلى الله عليه وسلم أو إلى غيره».

٢ـ وتعريف خاص وضبطه من بعدهم وهو: «ما أسقط من سنده رجل واحد قبل الصحابي، في موضع واحد أو مواضع متعددة على ألا يزيد السقط في الموضع الواحد عن رجلين، وألا يكون السقط من أول السند».

الكفاية (ص ٥٦)، والتمهيد (١/ ١٢)، ومقدمة ابن الصلاح (ص١٤٤)، والتقييد والإيضاح (ص ٧٩)، وتوضيح الأفكار (١/ ٣٢٩).

(٢) السيوطي رحمه الله مع اختصاره يتصرف في المنقول بالتقديم والتأخير فهذه الأمثلة التي يذكرها في كل قسم متأخرة في الأصل عن هذه الأقسام إلا أنّ السيوطي رأى أن يقدم مع كل قسم مثاله، وهو ترتيب حسن.

(٣) أخرجه البخاري (كتاب الجنائز ـ باب الجريد على القبر ـ ١/ ٢٣٦)، ومسلم (كتاب الإيمان ـ باب الدليل على نجاسة البول ١/ ٢٤٠/ ١١١).

الأعمش عن مجاهد[١]، عن طاووس، عن ابن عباس في قصة القبرين.

قال الدارقطني في انتقاده: «قد خالف منصور (فقال: عن مجاهد عن ابن عباس، وأخرج البخاري حديث منصور)[٢] على إسقاط طاووس. قال: وحديث الأعمش أصح»[٣].

قال الحافظ: «وهذا في التحقيق ليس بعلة، فإنَّ مجاهداً لم يوصف بالتدليس[٤]، وقد صح سماعه من ابن عباس، ومنصور عندهم أتقن

---

(١) (ع) أبو الحجاج مجاهد بن جبر- بفتح الجيم وسكون الموحدة - المخزومي مولاهم المكي، ثقة إمام في التفسير وفي العلم، مات سنة (١٠١ هـ)، وقيل غير ذلك.
التقريب (ص ٣٢٨)، وتذكرة الحفاظ (١/ ٩٢)، وطبقات القراء لابن الجزري (٢/ ٤١)، وتهذيب التهذيب (١٠/ ٤٢).

(٢) سقطت من (ب).

(٣) التتبع (ص٤٤١).

(٤) التدليس: في اللغة مشتق من الدلس - بالتحريك - وهو اختلاط النور بالظلام، وسمي التدليس بذلك لأنَّ فيه إخفاءًا وتغطية، والتدليس ينقسم إلى قسمين أساسيين:
١ـ تدليس الإسناد: وهو أن يروي عمن لقيه وعاصره وسمع منه ما لم يسمعه منه موهمًا سماعه منه وتحت هذا القسم أربعة قسام.
٢ـ تدليس الشيوخ: وهو أن يروي الراوي عن شيخ فيسميه أو يكنيه أو يسميه بغير ما يعرف به كي لا يعرف.

من الأعمش[1]، والأعمش أيضًا من الحفاظ، فالحديث كيفما دار دار على ثقة، والإسناد كيفما دار كان متصلاً، وقد أكثر الشيخان من تخريج مثل هذا، ولم يستوعب الدارقطني انتقاده. وإن أخرج صاحب الصحيح الطريق الناقصة وعلله الناقد بالمزيدة تضمن[2] اعتراضه دعوى انقطاع فيما صححه المصنف، فينظر إن كان ذلك الراوي صحابيًا أو ثقةً غير مدلس قد أدرك من روى عنه إدراكًا بينًا أو صرح بالسماع إن كان مدلسًا من طريق أخرى، فإن وجد ذلك اندفع الاعتراض بذلك وإن لم يوجد وكان الانقطاع فيه (ظاهرًا)[3] فمحصل الجواب عن صاحب الصحيح أنه إنما أخرج مثل ذلك حيث له متابع

= مقدمة ابن الصلاح (ص١٦٥)، ونكت الزركشي (٩٣/أ)، وجواهر الأصول للفارسي (ص٤٩)، وفتح المغيث (ص١٧٥)، وتوضيح الأفكار (١/ ٣٤٣).

(١) جاء هذا عن غير واحد من الحفاظ فقد قال ابن أبي حاتم: وسئل أبي عن الأعمش ومنصور فقال: «الأعمش حافظ يخلط ويدلس، ومنصور أتقن لا يدلس ولا يخلط».
وقال سفيان: «كنت لا أحدث الأعمش عن أحد من أهل الكوفة إلا رده فإذا قلت: منصور، سكت».
وممن نص على تقديم منصور يحيى بن معين،رويت عنه روايتان في ذلك عن ابن أبي خيثمة والدوري.
الجرح والتعديل (٤/ ١٧٩)، وتاريخ الدارمي عن ابن معين (ص٥٧)، وتهذيب التهذيب (١٠/ ٣١٣، ٣١٤).

(٢) وفي (د): يضمن.

(٣) سقطت من (ج).

وعاضد، أو حفته[1] قرينة في الجملة تقويه[2]، [ويكون][3] (التصحيح)[4] وقع من حيث المجموع.

«مثاله»[5]: ما رواه البخاري[6] من حديث أبي مروان[7]، عن هشام بن عروة، عن أبيه، عن أم سلمة رضي الله (تعالى)[8] عنها أنَّ النبي صلى الله عليه وسلم قال لها: «**إِذَا صَلَّيْتِ الصُّبْحَ فَطُوفِي عَلَى بَعِيرِكَ والنَّاسُ يُصَلُّونَ...**» الحديث.

(ق٢٣/ب) قال الدارقطني: «هذا منقطع[9]، وقد وصله حفص بن غياث[10]/ ،

---

(١) وفي الأصل: ما حفته.

(٢) وفي (ب): ويقويه.

(٣) من (د) و(ج)، وفي بقية النسخ: ويكون.

(٤) سقطت من (ج).

(٥) سقطت من (ج).

(٦) البخاري (كتاب الحج ـ باب من صلى ركعتي الطواف خارجًا من المسجد -١/ ٢٨٢)

(٧) (خ) هو يحيى بن أبي زكريا الغساني الواسطي أصله من الشام، ضعفه أبو داود وابن حبان وابن حجر.

قال ابن حبان: «لا تجوز الرواية عنه لما أكثر من مخالفة الثقات في روايته عن الأثبات» مات سنة (١٨٨ هـ).

التقريب (ص٣٧٥)، وتهذيب التهذيب (١١/ ٢١١)، وميزان الاعتدال (٤/ ٣٧٦).

(٨) سقطت من (ج).

(٩) وفي التتبع: «هذا مرسل».

(١٠) (ع) أبو عمر حفص بن غياث ـ بمعجمة مكسورة وياء مثلثة ـ ابن طلق بن معاوية النخعي الكوفي، القاضي، ثقة فقيه تغير حفظه قليلاً في الآخر.

عن هشام، عن أبيه، عن زينب، عن أم سلمة وصله مالك في الموطأ[١]، عن أبي الأسود[٢]، عن عروة كذلك[٣]» .

قال الحافظ: «حديث مالك عند البخاري مقرون بحديث أبي مروان وقد وقع في رواية الأصيلي، عن هشام، عن أبيه، عن زينب، عن أم سلمة موصولاً، وعليها[٤] اعتمد المزي في الأطراف[٥]، ولكن معظم الروايات على إسقاط زينب.

قال أبو علي الجياني: «وهو الصحيح»[٦]، وكذا أخرجه الإسماعيلي بإسقاطها من حديث عبدة بن سليمان[٧]،

= وقال يعقوب بن شيبه: «ثَبْتٌ إذا حدث من كتابه ويتقى بعض حفظه»، توفي سنة (١٩٤ هـ) .

التقريب (ص ٧٨)، والكاشف (١/ ٢٤٣)، التاريخ لابن معين (٢/ ١٢٢)، وطبقات ابن سعد (٦/ ٣٨٩)، وأخبار القضاة لوكيع (٣/ ١٨٤) .

(١) الموطأ (كتاب الحج ـ باب جامع الطواف ـ ١/ ٣٧٠) .

(٢) (ع) أبو الأسود محمد بن عبدالرحمن بن نوفل الأسدي المدني يتيم عروة، ثقة، مات سنة بضع وثلاثين ومائة .

التقريب (ص ٣٠٨)، وتهذيب التهذيب (٩/ ٣٠٧)، ونزهة الألباب لابن حجر (ق١٢٩/أ).

(٣) كتاب التتبع (ص٣١٦) .

(٤) وفي (ج): وعليها .

(٥) انظر: تحفة الأشراف (١٣/ ٥٢/ رقم ١٨٢٦٢) .

(٦) انظر: تقييد المهمل (٢/ ق ٤٢٠/أ).

(٧) (ع) أبو محمد عبدة بن سليمان الكلابي الكوفي يقال اسمه عبد الرحمن، ثقة ثبت، =

ومحاضر[١]، وحسان بن إبراهيم[٢] كلهم عن هشام، وهو المحفوظ[٣] من حديثه، وإنما اعتمد البخاري فيه رواية مالك التي أثبت فيها ذكر زينب ثم ساق معها رواية هشام التي سقطت منها حاكياً الخلاف فيه على عروة كعادته، مع أنَّ سماع عروة[٤] من أم سلمة ليس

---

= مات سنة (١٨٧ هـ).

التقريب (ص ٢٢٣)، وتاريخ ابن معين (٢/ ٣٧٩)، والتاريخ الكبير (٦/ ١١٥)، وتذكرة الحفاظ (١/ ٣١٢).

(١) (خت م د س) محاضر ـ بضاد معجمة ـ ابن المورع ـ بضم الميم وفتح الواو وتشديد الراء المكسورة بعدها مهملة ـ الكوفي صدوق له أوهام، مات سنة (٢٠٦ هـ).
التقريب (ص٣٢٩)، وتاريخ ابن معين (٢/ ٥٥٢)، وتهذيب التهذيب (١٠/ ٥١).

(٢) (خ م د) أبو هشام حسان بن ابراهيم بن عبد الله الكرماني العنزي ـ بفتح النون بعدها زاي ـ قاضي كرمان، وثقة أحمد والدارقطني والذهبي وقال ابن حجر: «صدوق يخطيء».
وقال ابن عدي: «حدث بإفرادات كثيرة وهو من أهل الصدق إلا إنه يغلط»، مات سنة (١٨٦ هـ).
التقريب (ص٦٧)، والجرح والتعديل (٢/ ٢٣٨)، وميزان الاعتدال (١/ ٤٧٧)، والكاشف (١/ ٢١٥).

(٣) المحفوظ: مقابل الشاذ، وهو ما رواه الثقة مخالفًا لمن هو دونه في القبول، والشاذ: أن يخالف الثقة رواية من هو أوثق منه.
معرفة علوم الحديث (ص١١٩)، ومقدمة ابن الصلاح (ص١٧٣)، وتوضيح الأفكار (١/ ٣٧٧)، ومنهج النقد للعتر (ص ٤٠٥).

(٤) وفي (ب): عن.

بالمستبعد[١]. قال: وربما علل (بعض)[٢] النقاد أحاديث ادعى فيها الانقطاع لكونها مروية بالمكاتبة والإجازة[٣]، وهذا لا يلزم منه

---

(١) قال مقبل بن هادي محقق كتابي الإلزامات، والتتبع للدارقطني بعد أن نقل كلام الحافظ في الفتح (٤/ ٢٣٣ ـ حلبي) قال: قال الحافظ: وسماع عروة من أم سلمة ممكن، فإنه أدرك من حياتها نيفًا وثلاثين سنة، وهو معها في بلد واحد أ.هـ .
قال مقبل: «أقول: البخاري يشترط تحقق اللقاء فهل تحقق؟ والظاهر عدم تحققه، إذ لو تحقق لصرح به الحافظ والله أعلم». التتبع (ص٣١٧).

(٢) سقطت من (ج) .

(٣) الإجازة: مصدر من باب الإفعال، أجاز يجيز إجازة كأقام يقيم إقامة، والإجازة من جواز الماء الذي تسقاه الماشية والحرث، يقال: استجزته فأجازني، إذا سقاك ماء لماشيتك وأرضك، هذا في اللغة، وفي الاصطلاح الإجازة: إذن الشيخ للطالب بأن يروي عنه حديثًا أو كتابًا من غير أن يسمع ذلك منه أو يقرأه عليه، وهي أحد أقسام تحمل الحديث الثمانية المقررة لدى العلماء، والراجح فيها من مذاهب العلماء: جواز الرواية والعمل بها.
قال السيوطي في ألفيته (ص ١٢٩):

ثَالِثُهَا إجَازَةٌ وأُخْتُلِفَا ... فَقِيلَ: لاَ يُرْوَى بهَا وَضُعِّفَا
وَقِيلَ لاَ يُروىَ بهَا وَلكِنْ يُعْمَلُ ... وَقِيلَ عكسُهُ، وَقِيلَ أَفْضَلُ
مِن السَمع والتَسَاوِي نُقِلا ... وَالحَقُ أَنْ يُرْوَى بِهَا وَيُعْمَلاَ

الكفاية (ص ٤٤٦)، والإلماع (ص ٨٨)، واختصار علوم الحديث (ص ١١٩)، وألفية السيوطي (ص ١٢٩)، والفضل المبين (ص ٩٤ ـ ص١٠٤)، والوسيط (ص١٠١).

الانقطاع عند من يسوِّغ ذلك[1]، بل في تخريج صاحب الصحيح لمثل[2] ذلك دليل على صحته عنده.

## القسم الثاني

ما يختلف الرواة فيه بتغيير رجال بعض الإسناد!! فالجواب عنه أنه إن أمكن (الجمع)[3] بأن يكون الحديث عند ذلك الراوي على الوجهين جميعًا فأخرجهما المصنف ولم يقتصر على أحدهما حيث يكون [المختلفون][4] في ذلك متعادلين في الحفظ والعدد، أو متفاوتين، فيخرج الطريق الراجحة ويعرض عن المرجوحة[5] أو يشير إليهما[6]، [فالتعليل بجميع][7] ذلك لمجرد الاختلاف غير قادح إذ لا يلزم من

(١) ممن يسوغ الرواية بالإجازة والعمل بها الحسن، والزهري، ومكحول وغيرهم، ومن بعدهم مثل ابن خزيمة حتى قال: «الإجازة والمناولة عندي كالسماع الصحيح».
وقال أبو الوليد الباجي: «لا خلاف في جواز الرواية بالإجازة من سلف هذه الأمة وخلفها»
(قلت): والصواب فيها التفصيل بحسب أقسامها عند أهل العلم.
الإلماع (ص ٨٩)، والكفاية (ص ٤٥٦)، وفتح المغيث للسخاوي (٢/ ٥٨).

(٢) وفي (ب): بمثل.

(٣) سقطت من (ج).

(٤) من (د)، وفي بقية النسخ: المختلفين، وهو خطأ.

(٥) وفي (م): على المرجوحية، وهو تحريف.

(٦) وفي (ج): إليها.

(٧) من (د)، وفي بقية النسخ: فالتعديل بجمع، وهو تحريف.

مجرد الاختلاف اضطراب يوجب الضعف.

**الثالـــث:**

ما تفرد به بعض الرواة بزيادة لم يـذكرها أكثر منه أو أضبط، وهذا لا يؤثر التعـليل به إلا إن كانت الزيادة مـنافية بحيث يتـعذر الجمع[١]، وإلا فهي كالحديث المـستقل فلا تؤثر إلا إن وضح بالدلـيل القوي أنها مدرجة من كلام بعض رواته فهو مؤثر.

**الرابــع:**

ما ينفرد[٢] به بـعض الرواة ممـن ضعف، وليـس في (صحـيح)[٣] البخاري من هذا القبيل غير حديثين تبين[٤] أنّ كلاً منهما قد توبع.

«أحدهما»: حديث إسماعيل بن أبي أويس[٥]، عن مالك، عن زيد

---

(١) فإن كان المخالـف صاحب الزيادة ثقة كـان الحديث شاذًا، وإن كان المخالـف ضعيفًا كان الحديث منكرًا انظر لمزيد من الإيضاح في المسألة (ص ٧٧٩ و٣ / ٨٨٠).

(٢) وفي (د) و(ج): ما تفرد.

(٣) سقطت من (د)، (ج).

(٤) وفي (ب): متبين.

(٥) (خ م د ت ق) أبو عبد الله إسماعيل بن عبد الله بن أويس الأصبحي المدني.

قال الذهبي: «عـالم أهل المدينة ومحدثهم فـي زمانه على نقص في حفـظه وإتقانه، ولولا أنّ الشيخين احتـجا به لزحزح حديثه عن درجة الصحـيح إلى درجة الحسن».

قال: «ولا ريب أنه صـاحب أفراد ومناكير تـنغمر في سعـة ما روى»، وقال أيضًا: «محدث مكثر فيه لين».

ابن أسلم[١] عن أبيه[٢]:

«أنّ عمر (رضي الله تعالى عنه)[٣] استعمل مولى يدعى هُنَيّاً». الحديث بطوله[٤]. قال الدارقطني: «إسماعيل ضعيف»[٥].

قال الحافظ: «لم ينفرد به بل تابعه معن بن عيسى[٦] عن مالك ثم

---

= وقال الحافظ ابن حجر: «صدوق أخطأ في أحاديث من حفظه، احتج به الشيخان إلا أنهما لم يكثرا من تخريج حديثه ولا أخرج له البخاري مما تفرد به سوى حديثين». التقريب (ص ٣٤)، وسير النبلاء (١٠/ ٣٩١)، وهدي الساري (ص ٣٩١)، والجرح والتعديل (٢/ ١٨٠)، وميزان الاعتدال (١/ ٢٢٢).

(١) (ع) أبو عبد الله أو أبو أسامة زيد بن أسلم العدوي مولى عمر المدني، ثقة عالم، وكان يرسل، مات سنة (١٣٦ هـ).
التقريب (ص١١٢)، وتاريخ بن معين (٢/ ١٨٢)، والمراسيل لابن أبي حاتم (ص٦٣)، والكاشف (١/ ٣٢٦).

(٢) سقطت من (ب)، (ع) وأسلم هو العدوي مولى عمر، ثقة مخضرم مات (سنة ٨٠ هـ).
التقريب (ص ٣١)، والكاشف (١/ ١١٦)، وتهذيب التهذيب (١/ ٢٦٦).

(٣) سقطت من (د).

(٤) البخاري (كتاب الجهاد ـ باب اذا أسلم قوم في دار الحرب ـ ٢/ ١٨٠).

(٥) انظر سؤالات أبي عبد الله بن بكير للدارقطني (ق١/ ب)، والمشهور عن الدارقطني من قوله في إسماعيل هو: «لا أختاره في الصحيح».
سير النبلاء (١٠/ ٣٩٣)، والميزان (١/ ٢٢٢)، وهدي الساري (ص ٣٩١).

(٦) (ع) أبو يحيى معن بن عيسى بن يحيى الأشجعي مولاهم المدني القزار، ثقة ثبت. قال أبو حاتم: «هو أثبت أصحاب مالك»، مات سنة (١٩٨ هـ)».
التقريب (ص٣٤٤)، وطبقات ابن سعد (٥/ ٤٣٧)، والجرح والتعديل (٨/ ٢٧٧)، وسير النبلاء (٩/ ٣٠٤).

إسماعيل[١] ضعفه النسائي[٢] وغيره[٣].

وقال أحمد، وابن معين في رواية: «لا بأس به»[٤].

وقال أبو حاتم[٥]: «محلـه الصدق (وإن كان مـغفلاً)[٦]»، وقد صح أنه (أخرج)[٧] للبخاري[٨] أصوله، وأذن له أن ينتقي[٩] منها، وهو مشعر بأنَّ ما أخـرجه عنه من صحيح حديثه، لأنـه كتب من أصوله، وأخرج له مسلم أقل مما أخرج له البخاري[١٠].

---

(١) وفي (م)، (ب) كلمة غير واضحة.

(٢) كتاب الضعفاء والمتروكين للنسائي (ص ٢٨٥).

(٣) مثل يـحيى بن معـين في بعض رواياته، ومـعاوية بن صالـح، والنضر بن سـلمة المروزي، والإسماعيلي، وأبي الفتح الأزدي، وغيرهم.
انظر تهذيب التهذيب (١/ ٣١١).

(٤) انظـر: تاريخ الـدارمي عن ابـن معـين (ص ٢٣٩)، وميزان الاعـتدال (١/ ٢٢٣)، والتهذيب (١/ ٣١٠ ـ ٣١٢).

(٥) الجرح والتعديل (٢/ ١٨٠).

(٦) سقطت من (ب).

(٧) سقطت من (ج).

(٨) وفي (د): البخاري.

(٩) وفي (ب): يقتفي.

(١٠) وكلام الحافظ في رواية البخاري عن إسماعيل بن أبي أويس فيه إنصاف واعتدال، دون الأقوال التي أطلقت الضعف فيه.

«ثانيهما»: حديث [أُبيِّ بن عباس][1] بن سهل بن سعد عن أبيه[2] عن جده قال: «**كان للنبي صلى الله عليه وسلم فرس يقال له اللُّحَيْف**»[3].

قال الدارقطني: «أُبَيٌّ ضعيف»[4].

---

(١) من (د)، وفي بقية النسخ: ابن أبي عياش، وهو تحريف.

(٢) (خ م د ت ق) عباس بن سهل بن سعد الساعدي، ثقة مات في حدود العشرين.
التقريب (ص ١٦٥)، وطبقات ابن سعد (٥/ ٢٧١)، وتاريخ الفسوي (١/ ٥٦٧)، وسير النبلاء (٥/ ٢٦١).

(٣) البخاري (كتاب الجهاد ـ باب اسم الفرس والحمار ـ ٢/ ١٤٦).

(٤) التتبع (ص٢٥٦)، وأبي هذا روى له (خ ت ق)، وهو أبي بن العباس بن سهل بن سعد الأنصاري الساعدي، ضعفه ابن معين أيضًا.
وقال أحمد: «منكر الحديث».
وقال النسائي والبخاري: «ليس بالقوي».
وقال العقيلي: «له أحاديث لا يتابع على شيء منها».
وتضاربت أقوال الذهبي فيه، فقال في «المغني»: «وثق»، وقال في «الميزان»: «أبي وإن لم يكن بالثبت فهو حسن الحديث»، وقال في «الكاشف»: «ضعفوه».
وقال الحافظ في «التقريب»: «فيه ضعف».
وقال ابن قطلوبغا: «وأُبيّ معروف»!!.
قلت: وقد جمع الشيخ الألباني بين أقوال الذهبي المتقاربة جمعًا حسنًا فقال: «وأما قول الذهبي في الميزان ــ وذكر قوله المتقدم ــ فهذا مما لا وجه له عندي بعد ثبوت تضعيفه، ولعله استأنس بتخريج البخاري له، ولا مستأنس له فيه بعد تصريح البخاري نفسه بأنه ليس بالقوي، لا سيما وهو لم يخرج له إلا حديثا واحدا ليس فيه تحريم ولا تحليل ولا كبير شيء، وإنما هو في ذكر خيل النبي ﷺ». =

قال الحافظ: تابعه عليه أخوه عبد المهيمن[1].

= قلت: الصواب أن أبيًا ضعيف.
التقريب (ص٢٥)، وديوان الضعفاء (ص١٤)، والمغني (١/ ٣٢)، والميزان (١/ ٧٨)، والكاشف (١/ ٩٨)، وتهذيب التهذيب (١/ ١٨٦)، وهدي الساري (ص٣٨٩)، ومن روى عن أبيه عن جده لابن قطلوبغا (ق٦)، والضعيفة للألباني (٢/ ٣٩٤).

(١) (ت ق) أبو عمرو عبد المهيمن بن عباس بن سهل بن سعد الساعدي الأنصاري، من أهل المدينة.
قال ابن حبان: «ينفرد عن أبيه بأشياء مناكير لا يتابع عليها من كثرة وهمه، فلما فحش ذلك في روايته بطل الاحتجاج به».
وقال البخاري: «صاحب مناكير».
وفي الميزان عنه: «منكر الحديث»
وقد قال أبو حاتم، وقال النسائي: «متروك الحديث (وفي رواية عنه) ليس بثقة».
وقال الذهبي: «واه».
وقال الدارقطني: «ليس بالقوي (وفي رواية عنه) ضعيف».
قلت: فالحديث باق على ضعفه لتفرد أُبيّ به، ومتابعة عبد المهيمن لا يعتبر بها، لأن الألفاظ التي جرح بها: (منكر الحديث)، (متروك)، (واه)، (ليس بقوي)، (ليس بثقة)، لا يعتبر بمن رمي بها كما صرح بذلك السخاوي في فتح المغيث (ص٣٧٥) حيث قال: «والحكم في المراتب الأربع الأول أنه لا يحتج بواحد من أهلها ولا يستشهد به، ولا يعتبر به»: زد على ذلك أن البخاري قال عنه: «منكر الحديث»، وقد نقل السخاوي عن البخاري قولته المشهورة حيث قال: «كل من قلت فيه: منكر الحديث لا يحتج به، وفي رواية عنه: «لا تحل الرواية عنه» والله أعلم.
تاريخ ابن معين (٢/ ٧٣٢)، والمجروحين لابن حبان (٢/ ١٤٨)، والضعفاء للبخاري (ص٧٩) والضعفاء للنسائي (ص٧١)، وديوان الضعفاء للذهبي (ص ٢٠٢)، والميزان (٢/ ٦٧١)، والكاشف (٢/ ٢١٧)، وتهذيب التهذيب (٦/ ٤٣٢).

الخامس :

ما حكم فيه على بعض الرواة بالوهم فمنه ما لا يؤثر قدحًا ، ومنه ما يؤثر .

السادس :

ما اختلف فيه بتغيير بعض ألفاظ المتن ، فهذه أكثره لا يترتب عليه قدح لإمكان الجمع أو الترجيح ، قال : «فهذه جملة أقسام ما انتقده الأئمة على الصحيح قد حررتها وحققتها ، وقسمتها ، وفصلتها، لا يظهر منها ما يؤثر في أصل [1] موضوع الكتاب إلا النادر» [2].

وقال في النكت : « الكلام على هذه الانتقادات من حيث التفصيل من وجوه ، منها ما هو مندفع بالكلية ، ومنها ما قد يندفع :

( ق/٢٤/أ ) ١ - فمنها الزيادة التي تقع في بعض الأحاديث / إذا انفرد بها ثقة من الثقات ، ولم يذكرها من هو مثله أو أضبط [3] منه فاحتمال[4] كون هذا [الثقة][5] غلط ظن مجرد .

(١) وفي ( م ) ، ( ب ) : أصلها .

(٢) هدي الساري ( ص ٣٤٧ - ص ٣٤٨) .

(٣) وفي ( د ) : أو أضبط ، وفي الأصل (١/ ٣٨١) : أو أحفظ منه .

(٤) وفي ( د ) : فاحتمل .

(٥) من ( د ) ، وفي بقية النسخ : اللفظ .

وغايتها [١] أنها زيادة ثقة ليس [٢] فيها منافاة لما رواه الأحفظ أو[٣] الأكثر فهي مقبولة [٤] .

٢ - ومنها الحديث المروي من حديث تابعي مشهور عن صحابي سمع منه ،.

فيعلل بكونه روى عنه بواسطة كالذي يروى [٥] عن سعيد المقبري[٦] عن أبي هريرة ويروى عن سعيد عن أبيه [٧] عن أبي هريرة، فإن [٨] مثل هذا لا مانع أن يكون التابعي سمعه بواسطة ثم

---

(١) وفي ( ب ) : وتمامها .

(٢) وفي الأصل ( ١ / ٣٨١) : فليس .

(٣) وفي الأصل ( ١ / ٣٨١) : والأكثر .

(٤) وفي ( ع ) ، ( ب ) ، ( م ) بعدها كلمة : له وليست في ( د ) والأصل (١/ ٣٨١) .

(٥) وفي ( ب ) : كالذي روى .

(٦) ( ع ) أبو سعد سعيد بن أبي سعيد كيسان المَقْبـري - بفتح الميم وسكون القاف وضم الباء نسبة إلى مقبرة كان يسكن بالقرب منها - المدني ، ثقة تغير قبل موته بأربع سنين ، مات في حدود العشرين والمائة .
التقريب ( ص ١٢٢ ) ، والاغتباط ( ص ٣٧٤) ، وتاريخ ابن معين (٢/ ٢٠٠) وتهذيب التهذيب (٤/ ٣٨) ، الأنساب ( ١٢/ ٣٨٦) .

(٧) ( ع ) أبو سعيد كيسان بن سعيد المقبري المدني ، مولى أم شريك ، ويقال : هو الذي يقال له صاحب العباس ، ثقة ثبت ، مات سنة ( ١٠٠ هـ ) .
التقريب ( ص ٢٨٧) ، والأنساب للسمعاني (١٢/ ٣٨٥) . والكاشف ( ٣/ ١٢) .

(٨) وفي الأصل ( ١ / ٣٨١) : وأنّ .

سمعه بدون تلك [١] الواسطة [٢] ، ويلتحق بهذا ما يرويه التابعي عن صحابي ، فيروى [٣] من روايته عن صحابي آخر ، فإنَّ هذا يمكن أن يكون [٤] سمعه منهما ، فحدث [٥] به تارة عن هذا وتارة عن هذا ، كما قال ابن المديني في حديث [ رواه عاصم ] [٦] عن أبي قلابة [٧] عن أبي الأشعث [٨] عن شداد بن أوس ، ورواه يحيى بن أبي كثير

(١) سقط من ( ب ) .

(٢) تكررت هذه العبارة وهي : « أن يكون التابعي إلى .... » في النسخ ، والتصويب من الأصل ( ١ / ٣٨١) .

(٣) وفي ( م ) : فيرويه .

(٤) وفي الأصل ( ١/ ٣٨٢) : فإن هذا يكون .

(٥) وفي الأصل (١/ ٣٨٢) : فيحدث .

(٦) من ( د ) ، وفي بقية النسخ : عن عاصم ، وعاصم هذا هو أبو عبد الرحمن عاصم بن سليمان الأحول البصري ، ثقة ، مات سنة ( ١٤٠ هـ ) ( ع ) .
التقريب ( ص ١٥٩) ، وتاريخ ابن معين (٢/ ٢٨٢) ، ونزهة الألباب ( ق٧/ب)، وتهذيب التهذيب ( ٥/ ٤٢) .

(٧) ( ع ) أبو قلابة عبدالله بن زيد بن عمرو أو عامر الجرمي البصري ثقة فاضل كثير الإرسال.
قال العجلي : «فيه نصب ، مات بالشام هاربًا من القضاء سنة ( ١٠٤ هـ) » .
التقريب ( ص ١٧٤) ، وطبقات ابن سعد (٧/ ١٨٣) ، والمراسيل لابن أبي حاتم (ص١٠٩)، والمعرفة والتاريخ (٢/ ٦٥) ، والحلية (٢/ ٢٨٢) ، وتذكرة الحفاظ (١/ ٩٤) .

(٨) ( م ٤ ) أبو الأشعث شراحيل بن آدة الصنعاني ، ( وقيل فيه شرحبيل ) ثقة، شهد فتح دمشق ، توفي زمن معاوية .
الكاشف (٢/ ٧) ، وتاريخ البخاري (٤/ ٢٥٥) ، وتهذيب التهذيب ( ٤/ ٣١٩) ، =

عن أبي قلابة عن أبي أسماء [1] عن ثوبان [2] [ رضي الله تعالى عنه][3] قال : « ما أرى الحديثين إلا صحيحين [4] لإمكان أن يكون أبو[5] قلابة سمعه من كل منهما » [6] .

---

= وتهذيب ابن عساكر (٦/ ٢٩٦) .

(١) ( بخ م ٤) أبو أسماء عمرو بن مرثد الرحبي الدمشقي ، ويقال: اسمه عبد الله ، ثقة ، مات في خلافة عبد الملك .
التقريب ( ص ٢٦٢) ، وتاريخ البخاري (٩/ ٢٥) ، وسير النبلاء (٤/ ٤٩١) ، وتهذيب التهذيب ( ٨/ ٩٩) .

(٢) مولى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ، رضي الله تعالى عنه .

(٣) من الأصل ( ١ / ٣٨٢) .

(٤) هما حديثان باعتبار الإسنادين المذكورين من طريق أبي الأشعث ومن طريق أبي أسماء ، وإلا فإنهما حديث واحد بلفظ : « **أفطر الحاجم والمحجوم**» .
فطريق أبي الأشعث رواها النسائي في سننه الكبرى ( كتاب الصوم - ٩٢ - ج٣) انظر تحفة الأشراف (٤/ ١٤١) .
وطريق أبي أسماء رواها أبو داود ( كتاب الصيام - باب في الصائم يحتجم ) من حديث شداد بن أوس ، وثوبان مولى رسول الله ﷺ عن النبي ﷺ أنه قال: « **أفطر الحاجم والمحجوم** » .
والحديث رواه الإمام أحمد ( ٥/ ٢١٠) من طريق الحسن عن أسامة بن زيد ، والبخاري ( كتاب الصوم - باب الحجامة والقيء للصائم - ٤/ ١٧٣) .

(٥) وفي ( م ) : أبي ، وهو خطأ .

(٦) انظر: تهذيب ابن القيم لسنن أبي داود (٣/ ٢٤٤) ، وحدث خطأ في التهذيب حيث ذكرت الجملة عن علي بن المديني كالآتي « وقد يمكن أن يكون أبو أسماء سمعه منهما . . . » ، والمعروف هو ما نقله السيوطي وهو: «أبو قلابة » ، وممن قال بمثل ما قاله المديني ، « عثمان بن سعيد الدارمي » حيث قال : صح عندي =

قال الحافظ : «وهذا إنما يطرد [1] حيث { يحصل } [2] الاستواء في الضبط والإتقان» .

٣ - ومنها : ما يشير صاحب الصحيح إلى علته كحديث يرويه مسنداً ثم يشير إلى أنه يروى [3] مرسلاً فذلك مصير [4] منه إلى ترجيح[5] رواية من أسنده على من أرسله .

٤ - ومنها : ما تكون { علته } [6] مرجوحة بالنسبة إلى صحته ، كالحديث الذي يرويه ثقات متصلاً ويخالفهم ثقة فيرويه منقطعًا ، أو يرويه ثقة متصلاً ويرويه ضعيف منقطعًا ، قال :« ومسألة التعليل

---

= حديث « **أفطر الحاجم والمحجوم** » ، من حديث ثوبان ، وشداد بن أوس وأقول به» .

وسئل أحمد بن حنبل : أيما حديث أصح عندك في « **أفطر الحاجم والمحجوم** » ؟ فقال : « حديث « ثوبان » : حديث يحيى بن أبي كثير عن أبي قلابة عن أبي أسماء عن ثوبان »

انظر : مختصر سنن أبي داود للمنذري ( ٣ / ٢٤٣) والحديث تكلم عليه علي بن المديني نفسه ولكن من طرقه الأخرى في كتابه علل الحديث ( ص ٥٦) .

(١) وفي ( ب ) : وإنما تطرد .

(٢) من ( د ) ، وقد سقطت من بقية النسخ .

(٣) سقطت من ( ب ) .

(٤) وفي ( ب ) : بصير ، وهو خطأ .

(٥) من ( د ) ، وفي بقية النسخ : إلى أنه .

(٦) وفي ( م ) : حلية وهو تحريف وفي ( ب ) ، ( ع ) : يحليه ،والصواب من (د).

بالانقطاع وعدم اللحاق قل أن [ تقع ] [١] في البخاري بخصوصه لأنه معلوم أن مذهبه عدم الاكتفاء في الإسناد المعنعن بمجرد إمكان اللقاء» .

قال : « وإذا اعتبرت هذه الأمور من جملة الأحاديث التي انتقدت عليهما لم [ يبق بعد ][٢] ذلك مما انتقد عليهما سوى مواضع يسيرة جدا[٣] »، انتهى .

وقد أشرت إلى حاصل ما تقدم بنصف البيت الثاني ، وهو من زيادتي [٤] .

**فائدة** [٥] :

روى [٦] البخاري في الإيمان [٧] من طريق الليث [٨] عن يزيد [٩]

---

(١) من ( د ) ، وفي بقية النسخ : يقع .

(٢) من ( د ) ، وفي بقية النسخ : لم يستو بعده ، وهو تحريف .

(٣) نكت ابن حجر ( ١/ ٣٨١ - ٣٨٣ ) .

(٤) وهو قوله : ....... فكم ترى نحوهما نصيرًا ( ص٦٠٨ ) ( نصيرًا ) : أي من الحفاظ المحققين .

(٥) سقطت من ( د ) .

(٦) وفي ( ب ) : وروى .

(٧) الجامع ( كتاب الإيمان - باب إطعام الطعام من الإسلام -١/ ١١ ) .

(٨) هو ابن سعد ، وقد تقدمت ترجمته .

(٩) ويزيد هو ابن أبي حبيب وقد تقدم .

عن أبي الخير [١] عن ابن عمرو أن رجلاً سأل النبي ﷺ أي الإسلام خير ؟ قال : «تطعم الطعام وتقرأ السلام على من عرفت ومن لم تعرف »، وقد روى مسلم من طريق عمرو بن الحارث [٢] ، عن يزيد بهذا [٣] الإسناد نظير هذا السؤال ، لكن جعل [٤] الجواب فيه : « من سلم الناس من (لسانه ويده) [٥] » [٦] . فادعى ابن منده [٧] فيه الاضطراب [٨] ، وأجيب : بأنهما حديثان اتحد

(١) هو مرثد بن عبد الله . تقدم .

(٢) ( ع ) أبو أمية عمرو بن الحارث بن يعقوب الأنصاري مولاهم المصري ، ثقة فقيه حافظ ، مات قديمًا قبل الخمسين ومائة .

التقريب ( ص ٢٥٨) ، وتذكرة الحفاظ (١/ ١٨٢) وتهذيب التهذيب (٨/ ١٤) .

(٣) وفي ( م ) : هذا .

(٤) من ( د ) ، وفي بقية النسخ : لكن من جعل .

(٥) وفي ( د ) : من يده ولسانه .

(٦) صحيح مسلم ( كتاب الإيمان - باب بيان تفاضل الإسلام ١/ ٦٥) .

(٧) رجعت إلى كتاب الإيمان له (٢/ ٤٤٨ - ٤٥٤) ، فوجدته ذكر طرق هذا الحديث، ولم يذكر اضطرابًا ، ولكنه ذكر وجود خلاف في اللفظ .

(٨) الحديث المضطرب :

قال ابن الصلاح : « هو الذي تختلف الرواية فيه ، فيرويه بعضهم على وجه وبعضهم على وجه آخر مخالف له»، ولا يكون الحديث مضطربًا إلا بشرطين :

١ - أن تكون الطرق متكافئة في القوة .

٢ - عدم إمكان الجمع بين الروايات .

مقدمة ابن الصلاح ( ص ٢٠٤) ، والاقتراح ( ص ٢١٩) ، ونكت الزركشي (ق١١٧ /أ ) ، وفتح المغيث ( ص ٢٣٣) ، وتوضيح الأفكار (٢/ ٣٤) .

إسنادهمـا ، وهذا ليس راجعًـا إلى واحد من الأقسام الستة [١] التي ذكرها الحافظ ، وكأنه رأى أنه [٢] من قسم المندفع بالكلية ، ولهذا لم يسرده في المقدمة حين سرد الأحاديث واحدًا واحدًا مع تنبيهه عليه في الشرح .

**فائدة** [٣] :

ادعى ابن حزم[٤] أن في الصحيحين حديثين موضوعين فقال : « ما وجدنا للبخاري ومسلم في كتابيهما أشياء [٥] لا تحتمل [٦] مخرجًا إلا حديثين لكل واحد منهما حديث [ تم ] [٧] عليه في تخريجه الوهم مع اتقانهما وحفظهما وصحة معرفتهما :

(**أحدهما** : حديث شريك [٨]

---

(١) سقطت من ( ب ) .

(٢) وفي ( م ) : أن من .

(٣) سقطت من ( د ) .

(٤) وذلك في رسالة صغيرة في وريقات قام بتحقيقها أبو عبد الرحمن بن عقيل ، طبعت ضمن مجلة « عالم الكتب » - المجلد الأول - العدد الرابع ( ص ٥٩٢ - ٥٩٥ ) .

(٥) وفي ( د ) و ( ج ) شيئًا .

(٦) وفي ( م ) : يحتمل .

(٧) وفي ( ب ) : لم ، وفي ( م ) ، ( ع ) : ثم ، والصواب من ( د ) و ( ج ) .

(٨) ( خ م د تم س ق ) أبو عبد الله شريك بن عبد الله بن أبي نمر ، المدني ، وثقه أبو داود . =

عن أنس في الإسـراء [1] ، فإن فـيه : « **جـاءه ثلاثة نفر قـبل أن يوحى [ إليه ]** [2] » والمعروف أن الإسراء بعـد الوحي، والنبوة [بمكة][3] وفيـه: « **أنَّ الجبَّار دَنَى فَتَدَلَّى** » وإنما هو جبريل) [4] ، قال: والآفة في ذلك من شريك .

**والثاني** : حديث ابن عـباس ( رضي الله تعالى عنهـما ) [5] كان الناس [6] **لا ينظرون إلى أبي سفـيان** [7] **، ولا يقاعدونه** . فـقال للنبي

= وقال ابن عدي : « روى عنه مالك وغيره فإذا روى عنه ثقة فإنه ثقة » .

وقال ابن معين : « لا بأس به» .

وقال الذهبي : «تابعي صدوق» .

وقال ابن حجر : «صدوق يخطيء » .

وقال النسائي : ليس بالقوي ، ووهاه ابـن حزم من أجل حديثه هذا ولم يصب ، مات في حدود الأربعين .

التـقـريب ( ص ١٤٥) ، وتاريخ ابن مـعـين (٢/ ٢٥١) ، والمغني (١/ ٢٩٧) ، والميزان (٢/ ٢٦٩) ، وتهذيب التهذيب (٤/ ٣٣٧) .

(١) الجامع الصحيح ( كتاب المناقب - باب كان النبي ﷺ تنام عيناه ولا ينام قلبه - ٢/ ٢٧٤ ) .

(٢) من ( د ) ، ( ج ) .

(٣) سقطت من ( م ) ، ( ج ) ، وفي ( د ) : بمدة .

(٤) ما بين القوسين ( ) زيادة ، وتفصيل من السيوطي رحمه الله .

(٥) سقطت من ( د ) .

(٦) وفي ( د ) : كان المسلمون .

(٧) أبو سفيان صخر بن حرب صحابي مشهور أسلم عام الفتح .

انظر : الآحاد والمثاني لابن أبي عاصم ( ق ٥/أ ) والإصابة (٢/ ١٧٨) .

ﷺ : « **ثلاثٌ أعْطِيتُهُنَّ ، قال : نعم !! قال : عندي / أحسن نساء** (ق/ ٢٤ /ب) **العرب، وأجملهن أم حبيبة** [١] **بنت أبي سفيان أزوجكها** [٢] **قال : نعم، قال : ومعاوية تجعله كاتبًا بين يديك قال : نعم ، قال : وتأمرني حتى أقاتل الكفار كما كنت أقاتل المسلمين** » أخرجه مسلم [٣] .

قال ابن حزم : هذا حديث موضوع لا شك في وضعه ، والآفة فيه من عكرمة بن عمار [٤] ، ولا يختلف اثنان من أهل المعرفة بالأخبار في أن النبي ﷺ لم يتزوج أم حبيبة إلا قبل الفتح بدهر ، وهي بأرض الحبشة ، وأبو سفيان يومئذ كافر [٥] ، وقد تابع ابن حزم

---

(١) اسمها : رملة .

انظر : الإصابة ( ٤/ ٣٠٥) .

(٢) من الأصل ، وفي النسخ ، أزوحكها ، وهو تصحيف .

(٣) (كتاب فضائل الصحابة - باب من فضائل أبي سفيان بن حرب ٤/ ١٩٤٥/ رقم١٦٨) .

(٤) انظر : التبصرة والتذكرة (١/ ٧٠) .

(٥) قصة زواج النبي ﷺ من أم حبيبة وهي بأرض الحبشة رواها الإمام أحمد (٦/ ٤٢٧) ، وأبو داود ( كتاب النكاح - باب الصداق - ٢/ ٥٨٣) ، والنسائي (كتاب النكاح - باب القسط في الأصدقة ٦/ ١٩) ، والحاكم في المستدرك (٢/ ١٨١) ، وقال : «صحيح على شرط الشيخين ولم يخرجاه » ، ووافقه الذهبي، وابن أبي شيبة (٤/ ١٩٠) ، وابن هشام في السيرة (١/ ٢٢٤) بسنده إلى ابن إسحاق ، وقد صرح كما في الأخير منها بالتحديث ، أخرجوه كلهم من حديث أم حبيبة رضي الله عنها .

على ذلك صاحبه أبو عبد الله الحميدي ، وألف الحافظ أبو الفضل محمد بن طاهر المقدسي [١] في الرد عليه جزءاً سماه «الانتصار لأمالي الأنصار» قال فيه - ما ملخصه - :

« أما كلامه في شريك فلم يسبقه إليه [٢] أحد من أئمة الجرح والتعديل بل قبلوه ووثقوه ، وأدخلوا حديثه [٣] في تصانيفهم ، واحتجوا به ، منهم : مالك ، وابن معين ، وأكثر ما في الحديث أن قوله : ( **قبل أن يوحى إليه** ) وهم [ و ] بالوهم [٤] لا يسقط حديث المحدث الثقة الحافظ .

وقد قال ابن معين : « لو تركنا أحداً لكثرة غلطه لتركنا حديث عيسى بن يونس » [٥] على أن هذا الوهم ليس فيه ارتكاب كبيرة يترك

---

(١) أبو الفضل محمد بن طاهر بن علي المقدسي ، ويعرف بابن القيسراني ، الشيباني، الحافظ العالم المكثر الجوال ، وقال ابن عساكر : «مصنفاته كثيرة لكنه كثير الوهم »، مات سنة (٥٠٧ هـ ) .
تذكرة الحفاظ (٤/ ١٢٤٢) ، ولسان الميزان (٥/ ٢٠٧) . والوافي بالوفيات (٣/ ١٦٦) .

(٢) من ( ب ) ، وفي ( م ) : إلى .

(٣) وفي ( ب ) : أحاديثهم .

(٤) من ( د ) ، وفي بقية النسخ : وهم بالوهم .

(٥) ( د س ق ) أبو موسى عيسى بن يونس بن أبان الفاخوري - بفتح الفاء وضم الخاء المعجمة ، نسبة إلى بيع الخزف - ، الرملي ، صدوق ربما أخطأ .
التقريب ( ص٢٧٣) ، والأنساب (١٠/ ١١٣) ، وتهذيب الكمال (ق٩٥ ١٠/ ٦/ أ).

لأجلها حديثه [١] ، وإنما هو وهم في التاريـخ ، ولو ترك حديث من وهم في تاريخ لترك جـماعة [٢] من أئمة [٣] المسلمين لاختـلافهم في التواريخ ، في الوفيات وغيرها .

ولعله أراد أن يقـول : ( وذلك ) [٤] بعد أن يوحى إليـه بنحو من كذا . . . . فسبق لسـانه إلى ما قاله ، وهذا الوهم [٥] يحتمل [٦] أن يكون من أنس ومن شريك ، ومن سليـمان بن بلال [٧] ، فلم خصه

---

(١) ولكن ينبغي هنا أن يتنبه إلى أنَّ من قـيل فيه من الرواة « ثقة يهم » فهو أنزل ممن قيل فيه « ثقة » ، ومن قيل فـيه « صدوق يهم » أنزل ممن قيل فـيه « صدوق » ، وأعلى منهمـا من قيل عنه « ثقه له أوهام » ، « صـدوق له أوهام » ولذلك لما عد السيـوطي في « ألفاظ التـعديل الصدوق جـعله مرتبـة رابعة ، وجعـل في المرتبة الخامسة : صدوق يهم أو «له أوهام» قال رحمه الله :

ثُـمَّ صَدُوقٌ أَوْ فَمَأمُونٌ وَلَا ... بَـأسَ بِـهِ كَـذَا خِـيَارٌ وَتَـلا

إلى أن قال :

وَمِنْه مَنْ يُرْمَى بِبِدْعٍ أَوْ يُضَمْ ... إِلَى صَدُوقٍ سُوءُ حِفظٍ أَوْ وَهَمْ

انظر : منهج ذوي النظر للترمسي (ص١١٢ ، ص١١٣) .

(٢) وفي ( م ) : لتركه .

(٣) سقطت من ( ب ) .

(٤) سقطت من ( ج ) .

(٥) من ( د ) ، وفي بقية النسخ : وهو الوهم ويحتمل .

(٦) وفي ( ب ) : يحتمل بغير واو .

(٧) ( ع ) أبو مـحـمـد سليمان بن بلال مـولى آل الصـديق ، ثـقـة ، إمـام توفي سنة (١٧٢هـ). الكاشف (١/ ٣٩١) ، وتاريخ ابن معين (٢/ ٢٢٨) ، وتهـذيب التهذيب (٤/ ١٧٥).

من بينهم [١] ، وأما كون ضمير { دنا } [٢] لجبريل لا للجبار فالقولان في ذلك معروفان عن الصحابة ، والخلاف مشهور فيه [٣] فلا نحكم[٤] بالخطأ على قول مقول ، فعلم أن المعترض على هذا الحديث لم يسلك طرق الحفاظ في تعليل الحديث ، وذلك أن الحفاظ إنما[٥] يعللون الحديث من طريق الإسناد الذي هو المرقاة إليه ، وهذا علل من حيث اللفظ [٦] » .

---

(١) والذي يغلب على الظن هاهنا أن يكون الخطأ والوهم من شريك ، وفي عبارة الحافظ ابن حجر في الفتح (١٣/ ٤٨٣) ، ما يشير إلى هذا حيث قال :
فحاصل الأمر في النقل أنها من جهة الراوي ، إما من أنس وإما من شريك ، فإنه كثير التفرد بمناكير الألفاظ التي لا يتابعه عليها سائر الرواة » ، انتهى .

(٢) من ( د ) وفي بقية النسخ : ومن .

(٣) والقولان:
١ - الضمير في « **دنا فتدلى** . . . » يرجع إلى جبريل وبه قال ابن مسعود وعائشة وغيرهما .
٢ - أنه يرجع إلى الله عز وجل وبه قال ابن عباس .
انظر : جامع البيان ( ٢٧ / ٤٤) ، ومعالم التنزيل للبغوي (٦/ ٢٥٧) ، والدر المنثور (٦/ ١٢٣) .

(٤) وفي ( ب ) : فلا يحكم .

(٥) وفي ( ب ) : لا .

(٦) قلت : ليس شرطًا أن تكون العلة من جهة الإسناد ، بل هناك تعليل من جهة المتن، وهو لا يقل أهمية عن علة السند ، قال العراقي رحمه الله :

**وهي تَجِيء غَالبًا فِي السَّنَدِ تَقْدَحُ في المَتْنِ بِقَطْعِ مُسْنَدِ**

وقال في التبصرة ( ١/ ٢٣٠) : « العلة تكون في الإسناد وهو الأغلب الأكثر =

ولم يقف على أنَّ لهذا اللفظ متابعات [١] ، قال : وأما كلامه في

= وتكون في المتن . . » .

وكذلك كل من ألف في العلل أمثال : الترمذي ، وابن أبي حاتم ، وابن رجب يقسم العلة إلى قسمين : علة في السند ، وأخرى في المتن .

وانظر : كتاب العلل في الحديث للدكتور همام سعيد (ص ١٣٤ ، ص ١٥٠ ، ص ١٧) .

(١) تابع شريكًا على هذه الألفاظ كثير بن خنيس عن أنس أخرجه سعيد بن يحيى الأموي في كتاب المغازي وأخرج أيضًا فيه ، ومن طريقه البيهقي عن محمد بن عمرو عن أبي سلمة عن ابن عباس في قوله تعالى : ﴿ **ولقد رآه نزلة أخرى** ﴾ قال: « دنا من ربه » ، قال الحافظ : «وهذا سند حسن ، وهو شاهد قوي لرواية شريك ».

قلت : وعلى الرغم من هذه المتابعة والشاهد فقد نقل الحافظ عن الأئمة توهيمهم لشريك ، ونقل عن الخطابي قوله :

« وقد روي هذا الحديث عن أنس من غير طريق شريك ، فلم يذكر فيه هذه الألفاظ ، الشنيعة ، وذلك مما يقوي الظن بأنها صادرة من جهة شريك ».

وإذا قلنا بخطأ هذه الألفاظ في الحديث فلا يعني ذلك أن الحديث غير صحيح ناهيك أن يكون موضوعًا كما زعم ابن حزم بل أصل حديث « **الإسراء** » صحيح ثابت أخرجه أحمد ( ١ / ٢٥٧) ، من حديث ابن عباس ؛ ومسلم ( كتاب الإيمان - باب الإسراء برسول الله ﷺ -١/ ١٤٥) رقم ٢٥٩) ، من حديث أنس ، وابن عباس ، والترمذي ( كتاب التفسير - باب ومن سورة النجم (٥/ ٣٩٣) من حديث ابن مسعود وابن عباس .

وقد تكلم على الحديث غير ابن حزم : الخطابي ، وعبد الحق الأشبيلي ، والقاضي عياض ، ولكنهم لم يتكلموا فيه من جهة كون الحديث موضوعًا ، ولكن من جهة خطأ شريك ووهمه في بعض ألفاظ الحديث كما تقدم .

=

عكرمة فهو ارتكاب طريق لم يسلكه أئمة أهل النقل وحفاظ الحديث، فإنا لا نعلم أحدًا منهم نسب عكرمة إلى الوضع ألبتة ، بل وثقوه واحتجوا به [١] ، وأما الشبهة التي استند [٢] إليها فجوابها : أن أبا سفيان أراد بهذا القول تجديد نكاح أم حبيبة لأنه ظن أنَّ النكاح يجدد بإسلام الولي [٣] ، وخفي ذلك عليه كما خفي على علي بن (أبي طالب رضي الله عنه ) [٤] حكم المذي [٥] ، وعلى ابن عمر

= انظر : الفتح (١٣/ ٤٨٠ ، ٤٨٤) ، وتوضيح الأفكار (١/ ١٣٠) وقال الذهبي عن الحديث : «إنه من غرائب الصحيح ». الميزان (٢/ ٢٦٩) .

(١) ( خت س ق ) أبو عمار عكرمة بن عمار العجلي اليمامي ، أصله من البصرة ، صدوق يغلط ، وفي روايته عن يحيى بن أبي كثير اضطراب ، ولم يكن له كتاب، من الخامسة ، مات قبل الستين .
التقريب (ص ٢٤٢) ، وتاريخ ابن معين (٢/ ٤١٤) ، والميزان (٣/ ٩٠) .

(٢) وفي ( ب ) : أسند .

(٣) وبمثل هذا علل المنذري كما نقله عنه الزيلعي في تخريج أحاديث الكشاف ( تفسير سورة الممتحنة - ٦٤٧) ، وقد حقق أجزاء من الكتاب بعض طلبه كلية الحديث بالجامعة الإسلامية ، والصنعاني في توضيح الأفكار (١٢٩) .

(٤) سقطت من ( د ) .

(٥) وذلك حين أمر المقداد بن الأسود - وفي رواية عمار بن ياسر - أن يسأل رسول الله ﷺ عن الرجل إذا دنا من أهله فخرج منه المذي ماذا عليه ؟ قال علي: فإن عندي ابنة رسول الله ﷺ وأنا أستحي أن أسأله ، قال المقداد: فسألت رسول الله ﷺ فقال: « **إذا وجد ذلك أحدكم فلينضح فرجه بالماء ، وليتوضأ وضوءه للصلاة** » .
الحديث أخرجه مالك في الموطأ ( كتاب الطهارة - باب الوضوء من المذي =

(رضي الله تعالى عنهما)[1] طلاق الحائض[2]، والرجوع إلى التأويل أولى من إبطال الحديث المتصل[3] الإسناد معتمد الرواة»[4] انتهى كلام ابن طاهر[5]، وفي الحديث تأويلات أخر أوردتها في

= ١/ ٤٠)، والبخاري (كتاب الغسل - باب غسل المذي والوضوء منه - ١/ ٥٩)، ومسلم (كتاب الحيض - باب المذي - ١/ ٢٤٧٧) وأبو داود (كتاب الطهارة - باب في المذي -١/ ١٤٢)، والنسائي (كتاب الطهارة - باب ما ينقض الوضوء، وما لا ينقض الوضوء من المذي - ١/ ٩٦) كلهم من طرق عن المقداد بن الأسود وعمار عن علي بن أبي طالب - رضي الله عنهم.

(١) سقطت من (د).

(٢) وهي قصة تطليقه لامرأته وهي حائض، وأمر النبي ﷺ بمراجعتها ... الحديث، رواه البخاري (كتاب الطلاق - باب إذا طلقت الحائض تعتد بذلك الطلاق - ٣/ ٢٦٨)، ومسلم (كتاب الطلاق - باب تحريم طلاق الحائض - ٢ / ١٠٩٦ / ٩)، وانظر بقية طرق الحديث وزياداته: التلخيص الحبير (٢/ ٢٠٦).

(٣) وفي (د): حديث متصل.

(٤) ومن التأويلات أن غلطًا وقع في اسم المخطوبة فليست هي أم حبيبة ولكنها أختها (عزة) وخطبته لها أختها أم حبيبة كما ثبت في الصحيحين فأخبرها بتحريم الجمع بين الأختين.
قال محمد بن إبراهيم الوزير: «وقد ذكر له تأويلات كثيرة هذا أقربها» وإليه مال الصنعاني في توضيحه (١/ ١٣٠).

(٥) وخلاصة الكلام أن ابن حزم أخطأ - رحمه الله - في الحكم على الحديثين بالوضع، كما قال العراقي رحمه الله: «وقد ادعى ابن حزم في أحاديث من الصحيحين، أنها موضوعة، و رد عليه ذلك».
وأما الحديثان فهما صحيحان، وما قيل في حديث أم حبيبة فهو مؤول، وما أنكر =

التعليق على مسلم [(١)] .

**فائدة** [(٢)] :

ونظير ذلك أن ابن الجوزي [(٣)] أورد في كتابه الموضوعات حديثًا من صحيح مسلم [(٤)] .

---

= على شريك في حديث الإسراء فهو حق ووهم شريك في ذلك وأخطأ ، وقد رد ابن كثير على ابن حزم في حديث أم حبيبة في جزء مستقل أيضًا .

انظر : التقييد والإيضاح ( ص ٤٢) ، وتوضيح الأفكار ( ١ / ١٢٩) .

(١) اسم كتاب السيوطي - رحمه الله : ( الديباج على صحيح مسلم بن الحجاج ) .

انظر : حسن المحاضرة ( ١/ ٣٤٠) ، وكشف الظنون (٧٦٢) ودليل مخطوطات للسيوطي (ص٧٠) .

انظر : التأويلات المشار إليها في الديباج ( ق ١٩١/ب ) .

(٢) سقطت من ( د ) .

(٣) جمال الدين أبو الفرج عبد الرحمن بن علي بن محمد البكري البغدادي الحنبلي ، عرف جدهم بالجوزي بجوزة كانت في داره بواسط لم يكن بواسط جوزة سواها ، الإمام الحافظ الواعظ ، عالم العراق ، مات سنة (٥٩٧ هـ ) .

تذكرة الحفاظ (٤/ ١٣٤٢) ، وذيل طبقات الحنابلة (٣/ ٣٩٩) ، والبداية والنهاية (١٣/ ٢٨) .

(٤) هو حديث أبي هريرة - رضي الله عنه - قال قال رسول الله ﷺ : « **يوشك إنْ طَالَتْ بك مُدَّةٌ أَنْ تَرَى قومًا فِي أَيْدِيهِمْ مثلُ أَذْنَابِ البَقَرْ ، يَغْدُونَ فِي غَضَبِ اللَّهِ ، وَيَرُوحُونَ فِي سَخَطِ اللَّه** » .

أخرجه في ( كتاب الجنة وصفة نعيمها وأهلها - باب النار يدخلها الجبارون - ٤/ ٢١٩٣ / رقم ٥٣ ، ٥٤) ، من طريق زيد بن حباب وأبو عامر العقدي قالا : حدثنا أفلح بن سعيد ثنا عبد الله بن رافع - مولى أم سلمة ، قال : سمعت أبا هريرة . . . الحديث .

وآخر من صحيح البخاري برواية [1] حماد بن شاكر[2] ، وسأنبه عليهما في نوع الموضوع إن شاء الله تعالى .

= وذكره ابن الجوزي في الموضوعات ( ٣/ ١٠١) وتعقبه ابن حجر في «القول المسدد» قائلاً : « ... وإنها لغفلة شديدة منه ... فلقد أساء ابن الجوزي لذكره في الموضوعات حديثًا من صحيح مسلم ، وهذا من عجائبه » (ص ٣٧) . وكذلك تعقبه السيوطي في اللآليء ( ٢ / ١٨٣) ورد عليه فقال : « لا والله ما هو بباطل- أي حديث أبي هريرة عند مسلم - بل صحيح في نهاية الصحة أخرجه مسلم ».

(١) وفي ( د ) : راويه .

(٢) وهو حديث ابن عمر : « **كَيْفَ يا ابْنَ عُمَر إذَا عَمَّرْتَ بَيْنَ قوم يُخَبِّئُونَ رِزْقَ سَنَتِهِمْ** ».

وقال المصنف في التدريب (١/ ٢٨٠) : « ... هذا الحديث أورده الديلمي في مسند الفردوس وعزاه للبخاري ، وذكر سنده إلى ابن عمر ، ورأيت بخط العراقي أنه ليس في الرواية المشهورة ، وأن المزي ذكر أنه في رواية حماد بن شاكر ».

وذكر ابن الجوزي هذا الحديث في الموضوعات (٢/ ٢٨٢) .

٤٨- وَلَيْسَ فِي الكُتْبِ أَصَحُّ مِنْهُمَا ... بَعْدَ القُرآنِ وَلِهَذَا قُدِّمَا

٤٩- مَرْوِيُّ ذَيْنِ فَالْبُخَارِيُّ فَمَا ... لِمُسْلِمٍ فَمَا حَوَى شَرْطَهُمَا

٥٠- فَشَرْطُ[١] أَوَّلٍ فَثَانٍ ثُمَّ مَا ... كَانَ عَلَى شَرْطِ فَتًى غَيْرِهِمَا

٥١- وَرُبَّمَا يَعْرِضُ لِلْمَفُوقِ[٢] مَا ... يَجْعَلُهُ مُسَاوِيًا أَوْ قُدِّمَا[٣]

ش: قال ابن الصلاَح : « كتابا البخَاري ومسلم أصح الكتب بعد كتاب الله العزيز »[٤] / ، زاد النووي في شرح مسلم: «باتفاق العلماء»[٥] . (ق٢٥/ أ)

قال الحافظ ابن حجر في الإفصاح[٦] : «وفي الاتفاق نظر لما (نقف)[٧] عليه من كلام شيخنا[٨] »، ولم نقف بعد على ما وعد به لانتهاء (ما رأيناه)[٩] من مبيضة هذه [النكت إلى أثناء][١٠] هذه المسألة ولم نقف على المسودة.

---

(١) وفي ( ح ) من الألفية : فشرطَ « بفتح الطاء » .

(٢) أي المرجوح .

(٣) هذه الأبيات الأربعة سقطت من ( د ) .

(٤) المقدمة (ص ٩٠) .

(٥) مقدمة المنهاج (١/ ١٤) .

(٦) وفي (ب) : الإيضاح .

(٧) وفي (ج) : تقف .

(٨) أي العراقي .

(٩) وفي (ج) : ما أوردناه .

(١٠) من (د) ، وفي بقية النسخ : (الكتب) ثم كلمتان غير واضحتين.

قال (ابن الصلاح)[1] : «وما رويناه[2] عن الشافعي [رضي الله عنه][3] من قوله: ما بعد كتاب الله أكثر صوابًا من كتاب مالك [رضي الله عنه][4] ، ويروى بلفظ «أصح من كتاب مالك»[5] فذلك قبل وجود الكتابين »[6] ، وعلم [مما][7] ذكرناه أن الصحة (مقولة بالتشكيك لا بالتواطىء)[8]، وأنَ رتب الصحيح متفاوتة بحسب تمكنه من شروط الصحة وعدمه ، والذي ذكره ابن الصلاح من ذلك سبع مراتب:

١- أعلاها : ما اتفق على إخراجه الشيخان.

٢- ويليه ما أخرجه البخارى وحده، (ووجه تأخره عن ما اتفقا عليه اختلاف العلماء [أيهما][9] أرجح)[10] .

---

(١) وفي (ج) : الشافعي . وهو خطأ .

(٢) وفي (د) : وأما ما رويناه .

(٣) سقطت من (ع) ، (د) ، (ج) .

(٤) سقطت من (ب) ، (د) ، (ج) .

(٥) زيادة أضافها السيوطي على ما ذكره ابن الصلاح .

(٦) المقدمة (ص ٩٠) .

(٧) من (د)، (ج) ، وفي بقية النسخ : ما .

(٨) من (د) ، وفي بقية النسخ : (بقوله بالتشكيك لا بالتواطيء) ، وهذه العبارة من العبارات التي زادها هاهنا ، وليست في التدريب .

(٩) من (د) ، (ج) ، وفي بقية النسخ : أنهما .

(١٠) زيادة من السيوطي للتوضيح.

٣- ويليه ما انفرد[1] به مسلم ( بناء على تفضيل كتاب البخارى عليه لأنّ شرطه أضيق)[2] .

٤- ويليه ما كان على شرطهما ولم يخرجه[3] (واحد منهما. ووجه تأخره عن ما أخرجه أحدهما تلقي الأمة لذلك بالقبول)[4] .

٥- ويليه ما كان[5] على شرط البخاري (فقط)[6] .

٦- ويليه ما كان على شرط مسلم (فقط)[7].

٧- ويليه ما كان صحيحًا عند غيرهما (لا)[8] على شرط واحد منهما[9] .

وهذا كله بحسب الغالب ، وقد يعرض [للمفوق][10] ما يجعله

---

(١) وفي (د) : مما .

(٢) زيادة من السيوطي للتوضيح .

(٣) وفي الأصل (ص ٩٩) : ولم يخرجاه.

(٤) زيادة من السيوطي للتوضيح.

(٥) وفي (د) : مما.

(٦) زيادة من السيوطي.

(٧) زيادة من السيوطي

(٨) وفي (ج) : فما.

(٩) المقدمة (ص ٩٩ ، ص ١٠٠) .

(١٠) من (د) ، (ج) ، وفي بقية النسخ : للفرق ، وهو تحريف.

مساويًا أو فائقًا؛ كأن [يتفقا][1] على إخراج حديث غريب[2] ، ويخرج مسلم أو غيره حديثًا مشهورًا أو بما وصفت ترجمته بكونها أصح الأسانيد، ولا يقدح ذلك[3] في التأصيل المتقدم ، لأنّ ذلك باعتبار الإجمال، وقد أشرت إلى هذا بالبيت الأخير وهو من زيادتي[4] .

**تنبيهات**[5] :

الأول[6] والثاني :

قال الزركشي في نكته:- «قيل فات ابن الصلاح أن يقول: أعلاه ما اتفق عليه الأئمة الستة فهو أعلى من حديث اتفقا عليه [وحدهما][7]، وقد أفرده بالتصنيف ابن بنت أبي سعد(*) ومغلطاي[8]،

(١) من (د)، وفي بقية النسخ : كأن اتفقا .

(٢) الغريب: ما تفرد بروايته شخص في أي موضع وقع التفرد به.

قال السيوطي رحمه الله :

الأوَّلُ المُطْلَقُ فَرْدًا وَالذي لَهُ طَرِيقَانِ فَقَطْ لَهُ خُذِي

منهج ذوي النظر (ص ٦٧)، ومقدمة ابن الصلاح (ص ٣٩٥)، والتذكرة لابن الملقن (ق٢)، وتوضيح الأفكار (٢/ ٤٠١).

(٣) من (د).

(٤) وهو قوله :

وَرُبَّمَا يَعْرِضُ لِلمَفُوقِ مَا يَجْعَلُهُ مُسَاوِيًا أَوْ قُدِّمَا

(٥) سقطت من (د).

(٦) وفي (ب) : الأولى.

(٧) من (د).

(٨) سمّاه: «الأحكام مما اتفق عليه الأئمة الستة».

(*) هو تاج الدين أبو العباس أحمد بن عثمان بن علي، مات في الطاعون العام سنة (٧٤٩هـ). الدرر الكامنة (١ / ٢٠٠).

قال: وفي هذا نظر لأن شرط الأربعة دون شــرط الصحيحين[١] ، وما لا مدخل له في زيادة الصحة لا يصلح للترجيح [فيها][٢] ، قال: وقد يمنع بأنّ الفقهاء قد يرجحون بما[٣] لا مدخل له في ذلــك الشيء كابن العم الشقيق يقدم[٤] على ابن العم للأب، وإن كــان ابن العم للأم لا يرث قال: نعم هذا إنما يتم في تعارض حديثين، **أحدهما** رواه الأئمة الستة والآخر أخرجه الشيخان دونهم، أما حديث اتفق الستة على إخراجه فلا [تعلق][٥] له بحديث (آخر)[٦] انفرد به الشيخان حتى يقال: هذا أصح من هذا»[٧].

[قلت][٨] : هذا الكلام الأخير ممنوع.

وقال العراقي في نكته: «قد اعترض على ابن الصلاح بأن الأولى

---

= انظر: لحظ الألحاظ (ص١٣٩).

(١) انظر: شروط الأئمة الستة للمقدسي (١٣ - ٢٠).

(٢) من (د)، وفي بقية النسخ: منها .

(٣) وفي (م): مما لا.

(٤) وفي (ب): تقدم.

(٥) من (د)، وفي بقية النسخ: فلا يعلق.

(٦) سقطت من (د).

(٧) نكت الزركشي (ق ٣٥/ أ ، ب).

(٨) سقطت من (د).

أن يقول: صحيح على شرط الستة، [وقيل][1] في الاعتراض أيضًا: الصواب أن يقول: أصحها ما رواه الكتب الستة.

والجواب: أنَّ[2] مَن لم يشترط الصحيح في كتابه لا يزيد تخريجه للحديث قوة!! نعم ما اتفق الستة على توثيق [رواته][3] أولى بالصحة مما اختلفوا فيه، وإن اتفق عليه الشيخان»[4].

وقال ابن حجر في نكته: «اعترض على ابن الصلاح في هذا الترتيب بأنّ الأولى أن يكون القسم الأول ما بلغ مبلغ التواتر[5] أو قاربه في الشهرة والاستفاضة[6]، منه» !!.

---

(١) من (د).

(٢) سقطت من (ب).

(٣) من (د)، (ج)، وفي بقية النسخ: رواية.

(٤) انظر: التقييد والإيضاح (ص ٤١).

(٥) المتواتر لغة: ترادف الأشياء المتعاقبة واحدًا بعد واحد بينهما فترة.

وفي الاصطلاح: هو الحديث الوارد عن جماعة غير محصورين في عدد معين ولا صفة مخصوصة بل حيث يرتقون إلى حد تحيل العادة معه تواطأهم على الكذب أو وقوع الغلط منهم اتفاقًا من غير قصد (قاله السخاوى).

قال السيوطي:

وَمَا رواه عَدَدٌ جَمٌّ يَجِبْ    إَحالَةُ اجْتِمَاعِهِمْ عَلَىُ الكَذِبْ

مقدمة ابن الصلاح (ص٣٩٣)، وفتح المغيث للسخاوي (٣/ ٣٥- سلفية)، وشرح نخبة الفكر لعلي القاري (ص١٩)، والتبصرة والتذكرة (٢/ ٢٧٥)، وفتح الباقي (٢/ ٢٧٤).

(٦) من (د)، (ج)، وفي بقية النسخ: الاستيفاء، وهو تحريف، ووقع أيضًا تحريف في =

والجواب عن ذلك بأنا لا نعرف حديثًا وصف بكونه متواترًا ليس أصله في الصحيحين أو أحدهما[١]، قال: وقد رد شيخنا العراقي اعتراض من قال: الأولى أنّ القسم الأول [ما رواه أصحاب][٢] الكتب الستة برد. فيه نظر!!.

والحق أن يقال: إنَّ القسم الأول وهو ما اتفقا عليه[٣] [يتفرع][٤]

---

= نسخة النكت المطبوعة فليتنبه.

والاستفاضة: من فاض الماء يفيض فيضًا، سمي بذلك لانتشاره، وهو المشهور على رأي جماعة، وعلى رأي آخرين: الحديث الذي زوته الجماعة، وكان في ابتدائه وانتهائه سواء.

قال السيوطي:

وَسْمَ العَزِيز والذى رَوَاهُ ثَلاثَةٌ مشهورنا رآهُ
قَومٌ يُسَاوِي المُسْتَفِيْضَ والأصَحْ هَذَا بِأكْثَرِ ولَكِنْ مَا وَضَحْ

قواعد التحديث (ص ١٢٤)، ونخبة الفكر مع شرحها (ص ٢٢)، وحاشية الأجهوري والزرقاني على البيقونية (ص ٤٣)، وحاشية النبهاني عليها (ص ٢١).

(١) قال الصنعاني: «ولا يخفى ما في جواب الحافظ ابن حجر، فإنه لو سلم أنّ كل متواتر في الصحيحين فلا خفاء في أنه أرفع رتب الصحة، فحينئذ فالمتعين أن يقال: أعلى المراتب في الصحة ما تواتر في الصحيحين من أحاديثهما».
توضيح الأفكار (١/ ٨٧).

(٢) من (د) وفي (ج): ما أورده، وفي بقية النسخ: ما قد أورده ماضي من.

(٣) سقطت من (ب).

(٤) من الأصل (١/ ٣٦٣) وفي (ج): متفرع، وفي (م): مسموع، وفي (ب)، (ع): متبوع، وفي (د): يتبع.

فروعًا:

أ- أحدها: ما وصف بكونه متواترًا.

ب- ويليه ما كان مشهورًا كثير الطرق.

جـ- ويليه ما وافقهما الأئمة الذين التزموا الصحة على تخريجه.

د- ثم[1] الذين [أخرجوا السنن.

هـ- ثم[2] الذين][3] انتقدوا السند.

و- ويليه/ ما وافقهما عليه بعض من ذكر. (ق٢٥/ب)

ز- ويليه ما انفردا بتخريجه، فهذه أنواع القسم الأول، وهو ما اتفقا عليه إذ يصدق على كل [منها][4] أنهما اتفقا على تخريجه، وكذا نقول فيما انفرد[5] به أحدهما أنه يتفرع على هذا الترتيب، فتبين بهذا أنّ ما اعترض به عليه أولاً وآخرًا مردود.

**الثالث:**

قال ابن حجر أيضا: «جميع ما قدمنا الكلام عليه من المتفق،

---

(١) ، (٢) ليست موجودة في الأصل، وأرى أنّ تمام معنى العبارة بوجودها.

(٣) من (د)، وقد سقطت من بقية النسخ.

(٤) من الأصل (١/ ٣٦٤)، وفي النسخ: منهما.

(٥) وفي (ب)، (د): فيما تفرد.

هو ما اتفقا[١] على تخريجه من حديث صحابي واحد، وأما إذا كان المتن الواحد عند أحدهما من حديث صحابي غير الصحابي الذي أخرجه عنه الآخر مع اتفاق لفظ المتن[٢] أو معناه، فهل يقال في هذا: إنه من المتفق؟؟ فيه نظر على طريقة المحدثين، والظاهر من تصرفاتهم أنهم لا يعدونه من المتفق، [إلا أن الجوزقي منهم استعمله في كتاب «المتفق» له في عدة أحاديث[٣] وما يتمشى له ذلك إلا][٤] على طريقة الفقهاء[٥]، ولينظر في مأخذ ذلك، وذلك أن كون ما

---

(١) من (د)، وفي بقية النسخ: اتفقا.

(٢) سقطت من (ب).

(٣) انظر: توضيح الأفكار (١/ ٨٧).

(٤) من (د)، وقد سقطت من بقية النسخ.

(٥) أي حيث إنَّ بعض المشتغلين بالفقه من غير المحدثين لا يدققون في طرق الأحاديث وثبوتها، ولا يعتنون بدقائق النكت الحديثية كالتفرقة بين ما رواه الشيخان عن طريق صحابي واحد، أو ما روياه واتفقا في المتن فقط، ولذلك ينسب أمثال هؤلاء إلى التساهل.

قال اللكنوي رحمه الله تعالى: «... ومن ههنا نصوا على أنه لا عبرة للأحاديث المنقولة في الكتب المبسوطة ما لم يظهر سندها، أو يعلم اعتماد أرباب الحديث عليها، وإن كان مصنفها فقيهًا جليلاً يعتمد عليه في نقل الأحكام وحكم الحلال والحرام، ألا ترى إلى صاحب «الهداية» من أجلة الحنفية، والرافعي شارح «الوجيز» من أجلة الشافعية، مع كونهما ممن يشار إليه بالأنامل، ويعتمد عليه الأماجد والأماثل، قد ذكرا في تصانيفهما ما لا يوجد له أثر عند خبير بالحديث يستفسر، كما لا يخفى على من طالع «تخريج أحاديث الهداية» للزيلعي، وتخريج =

اتفقا على تخريجه أقوى مما انفرد به واحد منهما له فائدتان:

إحداهما:

أنَّ اتفاقهما على التخريج عن راو من الرواة يزيد قوة فحينئذ ما يأتي من رواية ذلك الراوي الذي اتفقا على التخريج[1] عنه أقوى[2] مما يأتي من رواية ما انفرد به [أحدهما][3] .

الثانية:

أنّ الإسناد الذي اتفقا على تخريجه يكون متنه أقوى من الإسناد الذي انفرد به واحد منهما، ومن هنا يتبين أنَّ فائدة المتفق إنما تظهر فيما إذا أخرجا الحديث من حديث صحابي واحد، نعم قد يكون في ذلك الجانب قوة من جهة أخرى، وهو أنَّ المتن الذي تعدد[4] طرقه أقوى من المتن الذى ليس له[5] إلا طريق واحد، [نعم][6] فالذي

---

= أحاديث الرافعي لابن حجر العسقلاني، وإذا كان حال هؤلاء الأجلة هذا، فما بالك بغيرهم من الفقهاء الذين يتساهلون في إيراد الأخبار، ولا يتعمقون في سند الآثار؟!».

انظر: الأجوبة الفاضلة (ص ٢٩، ص ٣٠).

(١) من الأصل (١/ ٣٦٥)، وفي النسخ يوجد بعدها كلمة: (بمتنه)، ولا معنى لوجودها، ولذلك حذفتها.

(٢) سقطت من (ب).

(٣) من (د)، وفي بقية النسخ: بعدهما.

(٤) سقطت من (ب): وفي الأصل (١/ ٣٦٥): تتعدد.

(٥) وفي (م)، (ب): فيه .

(٦) سقطت من (م)، (ج)، وليست موجودة في الأصل .

يظهر من هذا لا يحكم[١] لأحد الجانبين بحكم كلي، بل قد يكون ما اتفقا عليه من حديث صحابي واحد (إذا لم يكن)[٢] فردًا غريبًا أقوى (مما أخرجه أحدهما من حديث صحابي غير الصحابي الذي أخرجه الآخر، وقد يكون العكس[٣] إذا (كان ما)[٤] اتفقا عليه من صحابي واحد فردًا غريبًا، فيكون ذلك[٥] أقوى منه[٦] )[٧] .

## الرابع[٨] :

قال الزركشي: «إنما يظهر نزول ما انفرد به مسلم عن ما انفرد به البخاري في حديثٍ نص البخاري على تعليله فأخرجه مسلم، أما حديث لم يتعرض له البخاري وأخرجه مسلم فكيف يكون نازلاً، وتَرْك البخاري له لا يقدح فيه لأنه لم يلتزم[٩] كل الصحيح[١٠] ».

قال: والتحقيق أن هذه (المرتبة)[١١] وما قبلها غير جارية على

(١) وفي (د): لا نحكم.
(٢) سقطت من (ب).
(٣) من (د).
(٤) سقطت من (ج).
(٥) وفي (د): ذاك.
(٦) سقطت من (ب)، وهي مثبتة في بقية النسخ.
(٧) نكت ابن حجر (١/ ٣٦٣- ٣٦٥).
(٨) من (د)، وفي بقية النسخ: الثالث. وهو خطأ.
(٩) من (د)، وفي بقية النسخ: يلزم.
(١٠) وفي (م)، (ب): كالصحيح.
(١١) وفي (ج): الرتبة.

الإطلاق، بل قد يكون بعضها كما ذكر، وقد يكون بعضها بخلافه، وإلى ذلك يشير كلام البيهقي في المدخل حيث قال: «فإن كان مما أخرجه الشيخان في كتابيهما وهو الدرجة الأولى من الصحاح [بينته][١] ، ثم قال: وإن كان مما (أخرجه)[٢] أحدهما دون الآخر، وبعضه دون الدرجة[٣] الأولى في الصحة».

قال: «ويدل لذلك أنهم قد[٤] يقدمون بعض ما رواه مسلم على ما رواه البخاري لمرجح[٥] اقتضى ذلك، ومن رجَّح كتاب البخاري على مسلم إنما أراد ترجيح الجملة على الجملة لا كل واحدٍ واحدٍ من أحاديثه على كل واحد من أحاديث الآخر، ومع ذلك فلا يستقيم إطلاق (ترجيح)[٦] ما انفرد به البخاري على مسلم»[٧] انتهى.

[قلت][٨] : هذا [ لا ينقض ][٩] ما تقدم تأصيله [١٠] !! لأنَّ هذا

---

(١) من (د) ، وقد سقطت من (ج).

(٢) وفي (ج) : خرجه .

(٣) سقطت من (ب).

(٤) سقطت من (ب).

(٥) وفي (ب): المرجح.

(٦) سقطت من (ج).

(٧) نكت الزركشي (ق٣٥/أ ، ب).

(٨) سقطت من (د).

(٩) من (د)، (ج)، وفي بقية النسخ : لا ينقص.

(١٠) وفي (د) تفصيله.

هو القيد الذي أشرنا إليه بأنه قد يعرض للمفوق[1] ما يجعله مساويًا أو [فائقًا][2] .

وقد قال الحافظ ابن حجر[3] في نكته : « هذه الأقسام التي ذكرها ابن الصلاح للصحيح[4] ماشية على قواعد الأئمة، ومحققي النقاد، إلا أنها قد لا تطرد!! لأنَّ الحديث/ الذي ينفرد به مسلم ـ (ق٢٦/ أ) مثلاً ـ إذا فرض مجيئه[5] من طرق [كثيرة][6] حتى يبلغ[7] التواتر أو الشهرة القوية، ويوافقه على تخريجه مشترطو الصحة ـ مثلاً ـ لا يقال فيه : « إنَّ ما انفرد البخاري بتخريجه إذا كان فردًا ليس له إلا مخرج واحد أقوى من ذلك، فيحمل[8] إطلاق ما تقدم من التقسيم على الأغلب الأكثر»[9] .

**الخامس:**

قال الزركشي: «جعل غير ابن الصلاح السابع ما حكم بصحته

(١) وفي (د): للفرق، وهو تحريف.
(٢) من (د)، وفي بقية النسخ: بعده.
(٣) سقطت من (ب).
(٤) وفي (م): في الصحيح.
(٥) وفي (ب): محبه.
(٦) من الأصل (١/ ٣٦٦) وفي (ج): من طريق تحيره. وفي النسخ: تجبره.
(٧) وفي الأصل (١/ ٣٦٦): تبلغ.
(٨) وفي الأصل (١/ ٣٦٦): فليحمل.
(٩) نكت ابن حجر (١/ ٣٦٦).

أهل السنن الأربعة»[١] .

وقال غيره: «بقي[٢] من أقسام الصحيح ما فقد شرط الاتصال عند من [يعده][٣] صحيحًا[٤] ، وما فقد تمام الضبط ونحوه مما نزل[٥] إلى رتبة[٦] الحسن عند من يسميه صحيحًا، وما أخرجه الأئمة الذين التزموا الصحة» .

[قلت][٧] : وسيأتي أنَّ أصحهم صحيحًا ابن خزيمة، ثم ابن حبان، ثم الحاكم [فينبغى][٨] أن يقال: [أصحها][٩] بعد مسلم: ما اتفق

---

(١) لم أقف على هذا النص في النكت!!.

(٢) وفي (م): هي .

(٣) من (د) ، و(ج)، وفي بقية النسخ : بعده .

(٤) كالمرسل عند مالك فإنه يحتج به.

قال ابن عبد البر: « وأصل مذهب مالك رحمه الله، والذى عليه جماعة أصحابنا المالكيين أن مرسل الثقة تجب به الحجة ويلزم به العمل كما يجب بالمسند سواء».

انظر: التمهيد له (١/ ٢).

(٥) وفي (د): ينزل.

(٦) وفي (ب): مرتبة.

(٧) سقطت من (د).

(٨) من (د)، (ج)، وفى بقية النسخ: ينبغي.

(٩) من (ج) ، وفي النسخ أصحهما بالتثنية، وليس للعبارة معنى بها.

عليه الثلاثة، ثم ابن خزيمة ، وابن حبان ، أو الحاكم[١] ، ثم ابن حبان، والحاكم ثم ابن خزيمة فقط، ثم ابن حبان فقط، ثم الحاكم فقط، إن لم يكن الحديث على شرط أحد الشيخين، ولم أر من تعرض لذلك، ثم فائدة التقسيم المذكور تظهر عند التعارض.

**(فائدة)**[٢] :

قال الحاكم في المدخل[٣] : «الصحيح من الحديث ينقسم عشرة أقسام، خمسة متفق عليها، وخمسة مختلف فيها، فالأول من المتفق عليها: اختيار البخاري ومسلم ـ وهو الدرجة الأولى من الصحيح ـ وهو أن يروي الحديث عن النبي صلى الله عليه وسلم صحابى زال[٤] عنه اسم الجهالة، بأن يروي عنه تابعيان عدلان، ثم يروي عنه التابعي المشهور بالرواية عن الصحابة، [وله راويان][٥] ثقتان، ثم

(١) وفي (ج): أو والحاكم.

(٢) سقطت من (ب)، (د).

(٣) المدخل إلي الإكليل، وله المدخل إلى الصحيحين، وقد وقع له رحمه الله أوهام في الأول وفي «معرفة علوم الحديث» ، نبه على أوهامه في «المدخل إلى الإكليل» الحافظ عبد الغني بن سعيد الأزدي (ت ٤٠٩هـ) كما في تذكرة الحفاظ (١٠٤٨/٣).

(٤) وفي (ب)، (ع)، (ج): زائل.

(٥) من (د)، (ج)، وفي بقية النسخ: روايتان.

يرويه من أتباع التابعين حافظ متقن وله رواة من الطبقة الرابعة، ثم يتداوله أهل الحديث بالقبول إلى وقتنا كالشهادة على الشهادة.

ثم قال: والأحاديث المروية بهذا الشرط لا يبلغ عددها عشرة آلاف.

الثاني: مثل الأول، إلا أنه ليس [الراويه][1] الصحابي إلا راو واحد، مثاله[2]: حديث عروة بن مضرس لا راوي له غير الشعبي[3]، ولم يخرجا هذا النوع في الصحيح.

---

(١) من (د)، (ج)، وفي بقية النسخ: لرواية.

(٢) وفي (ب): حديثا، وهو خطأ.

(٣) وهو حديث «أتيت رسول الله ﷺ بالموقف...» الحديث.

أخرجه أبو داود (كتاب الحج ـ باب من لم يدرك عرفة ـ ٢/ ٤٨٥)، والترمذي (كتاب الحج ـ باب ما جاء فيمن أدرك الإمام بجمع... ـ ٣/ ٢٢٨).

وقال: «حديث حسن صحيح»، والنسائي (كتاب الحج ـ باب فيمن لم يدرك صلاة الصبح مع الإمام بالمزدلفة - ٥/ ٢٦٣)، وابن ماجة (كتاب الحج - باب من أتى عرفة قبل الفجر ليلة جمع - ٢/ ١٠٠٤)، وأحمد (٤/ ١٥)، والدارمي (١/ ٣٨٦)، وابن الجارود (ص ١٦٥) والحاكم (١/ ٤٦٣)، والبيهقي (٥/ ١١٦).

كلهم من حديث إسماعيل بن أبي خالد عن الشعبي عن عروة بن المضرس به وهو حديث صحيح. صححه الحاكم.

وقال: «هذا حديث على شرط كافة أئمة الحديث»، وصححه الذهبي أيضًا.

=

**الثالث**: (مثل الأول)[1] إلا [أنَّ راويه][2] من التابعين ليس له إلا راو واحد.

مثل: محمد بن جبير[3] وعبد الرحمن بن فروخ[4]، وليس في

---

= وقد تابع الشعبي في الرواية عن عروة رضي الله عنه عروة بن الزبير، وحديثه رواه الحاكم (١/ ٤٦٣) ولكن في سنده: يوسف بن خالد السمتي البصري قال عنه الحافظ في التقريب (ص ٣٨٨): «تركوه، وكذبه ابن معين وكان من فقهاء الحنفية».

قلت: فصار وجود المتابعة كعدمها لأن من هذه حاله لا يعتبر بحديثه، وإذاً فلا تثبت هذه المتابعة من عروة بن الزبير للشعبي، وتبقى دعوى الحاكم بتفرد الشعبي عن عروة ابن المضرس قائمة.

وانظر: المنفردات والوحدان لمسلم (ص٤).

(١) زيادة من السيوطي.

(٢) من (د)، (خ)، وفي بقية النسخ: إلا أنه راوية.

(٣) (ع) محمد بن جبير بن مُطْعِم - فاعل الإطعام - ابن عدي بن نوفل النوفلي، ثقة عارف بالنسب، مات على رأس المائة.

التقريب (ص ٢٩٢)، وطبقات ابن سعد (٥/ ٢٠٥)، وطبقات خليفه (ت٢٤١)، وتهذيب التهذيب (٩/ ٩١)، وسير النبلاء (٤/ ٥٤٣).

(٤) وفي (ب): فروح بحاء مهملة، وهو تصحيف.

(خت) عبد الرحمن بن فَرُّوخ - بفتح الفاء وتشديد الراء المضمومة ثم خاء معجمة - العدوي مولاهم، مقبول، من الثالثة، ولم يصرح البخاري بذكره.

التقريب (ص٢٠٨)، والثقات لابن حبان (٧/ ٨٧)، والتاريخ الكبير (٥/ ٣٣٨)، =

الصحيح من هذه الروايات[1] شيء ، وكلها صحيحة .

**الرابع**: الأحاديث الأفراد الغرائب التي يتفرد[2] بها ثقة من الثقات، كحديث: العلاء عن أبيه عن أبي هريرة في « **النهي عن الصوم إذا انتصف شعبان** »، تركه مسلم لتفرد العلاء به[3] ، وقد أخرج بهذه[4] النسخة أحاديث كثيرة[5] .

**الخامس**: أحاديث جماعة من الأئمة عن آبائهم عن أجدادهم، لم تأت الرواية عن آبائهم عن أجدادهم إلا عنهم كعمرو بن شعيب

---

= وتهذيب التهذيب (٦/ ٢٥١)، ليس لهما من الرواة غير عمرو بن دينار إمام أهل مكة. المدخل للحاكم (ص ٩٠).

(١) وفي (ج): الأحاديث.

(٢) وفي (ب): ينفرد.

(٣) والحديث صحيح أخرجه الإمام أحمد (٢/ ٤٤٢)، والترمذي (كتاب الصوم - باب ما جاء في كراهية الصوم في النصف الثاني من شعبان - ٣/ ١٠٦) .
وقال : «حديث حسن صحيح لا نعرفه إلا من هذا الوجه على هذا اللفظ»، وابن ماجة (كتاب الصيام - باب ما جاء في النهي أن يتقدم رمضان بصوم ٠٠ - ١/ ٥٢٨)، والدارمي (كتاب الصيام - باب النهي عن الصوم بعد انتصاف شعبان - ١/ ٣٥٠).

(٤) وفي (ب): هذه.

(٥) هذه العبارة هي اختصار لقول الحاكم، حيث قال ما نصه: «وقد خرج مسلم أحاديث العلاء أكثرها في الصحيح، وترك هذا وأشباهه مما تفرد به العلاء عن أبيه عن أبي هريرة». المدخل للحاكم (ص٩١).

عن أبيه عن جـده، وبهز بن حكيم[١] عن أبيه[٢] عن جده[٣] ، وإياس بن معـاوية ابن قرة[٤] عن أبيـه[٥] عن جـده[٦] ، أجدادهم صـحابة، وأحفادهم ثقات، فهذه الخمسة مخرجة في كتب الأئمة، محتج بها،

---

(١) (خت ٤) أبو عبـد الملك بهز بن حكيم بن معاوية الـقشيرى، صدوق، مـات قبل (١٦٠هـ). التقريب (ص٤٨)، وتاريخ ابـن معين (٢/ ٦٤). وفيه قـال ابن معين: «ثقة» ، تهذيب التهذيب (١/ ٤٩٨).

(٢) (خت ٤) أبوه: حكيم بن معاوية بن حيدة القشيرى.
قال النسائي: «لا بأس به» .
وقال العجلي : «ثقة»، وذكره ابن حبان في الثقات.
الكاشف (١/ ٢٤٩)، والجـرح والتـعـديـل (٣/ ٢٠٧)، والثـقـات لابن حـبـان (٤/ ١٦١)، وتهـذيب التـهـذيب (٢/ ٤٥١)، ومن روى عن أبيـه عن جـده لابن قطلوبغا (ق١٣/ ب).

(٣) جده : معاوية بن حيدة القشيرى رضي الله عنه.

(٤) (خت مق) أبو واثلة إياس بن معاوية بن قرة البصـري القاضي، المشهور بالذكاء، ثقة ، مات سنة (١٢٢هـ).
التقريب (ص٤٠)، وتاريخ ابن معين (٢/ ٤٦)، وتهذيب التهذيب (١/ ٣٩٠).

(٥) (ع) أبو إياس مـعاوية بن قـرة بن إياس المزني البـصري، ثقـة عالم، مـات سنة (١٣٣هـ).
التقريب (ص ٣٤٢)، وطـبقات ابن سعد (٧/ ٢٢١)، وتاريخ خـليفة (ص ٢٥٧)، والجرح والتعديل (٨/ ٣٧٨)، وسـير النبلاء (٥/ ١٠٥٣) ، ومن روى عن أبيه عن جده لابن قطلوبغا (ق ٩/ ب).

(٦) جده : هو قرة بن إياس بن هلال المزني رضي الله عنه .

ولم يخرج منها في الصحيحين[١] (غير القسم الأول)[٢] ، وأما الأقسام المختلف فيها فهي المراسيل، وأحاديث المدلّسين إذا[٣] لم يذكروا السماع، (وما أسنده)[٤] ، ثقة وأرسله[٥] ثقات، (وروايات الثقات غير الحفاظ العارفين)[٦] ، وروايات المبتدعة إذا كانوا صادقين»[٧] . انتهى كلام الحاكم.

قال الحافظ ابن حجر في النكت: «وكل من هذه الأقسام التي ذكرها مدخول، ولولا أنَّ جماعة من المصنفين كالمجد ابن الأثير[٨].........................................

(١) وفي (ج): في الصحيح. وإلى هنا نص الحاكم أبي عبد الله رحمه الله ، وأما ما بعده وهو قوله (غير القسم الأول) فمن السيوطي، وإلا فإنَّ العبارة بدون ما أضافه السيوطي مما يُوَهِّمُ الحاكم فيه وهو قوله: (... ولم يخرّج في الصحيحين منها حديث...) لأنه هو نفسه ذكر القسم الأول (ص ٦٦٢) مما هو على شرطهما.

(٢) كلمات من السيوطي ليست في الأصل ، وإنما نقل المعنى وصاغها بأسلوبه.

(٣) وفي (ب)، (ع): إذ.

(٤) كلمات من السيوطي ليست في الأصل، وإنما نقل المعنى وصاغها بأسلوبه.

(٥) وفي (ب): وما أرسله، وفي (د): كلمة غير واضحة.

(٦) كلمات من السيوطي ليست في الأصل ، وإنما نقل المعنى وصاغها بأسلوبه.

(٧) المدخل في أصول الحديث (ص ٨١- ص ٩٦).

(٨) والبيهقي كذلك حيث قال في (كتاب الزكاة ـ باب ما ورد فيمن كتمه ـ ٤/ ١٠٥) من سننه عند ذكر حديث بهز بن حكيم عن أبيه عن جده، وهو حديث : «في =

في مقدمة جامع الأصول[1] تلقوا كلامه فيها بالقبول ـ لقلة اهتمامهم بمعرفة هذا الشأن، واستراوحهم إلى تقليد المتقدم دون البحث والنظر ـ لأعرضت عن/ تعقب كلامه فأما[2] القسم الأول (ق٢٦/ ب) الذي ادعى أنه شرط الشيخين فمنقوض بأنهما لم يشترطا ذلك، ولا يقتضيه تصرفهما، وهو ظاهر بين لمن نظر في [كتابيهما][3] ، وأما

= كل أربعين من الإبل السائمة ابنة لبون... » الحديث .
قال: « فأما البخاري ومسلم رحمهما الله فإنهما لم يخرجاه جريًا على عادتهما في أنَّ الصحابي أو التابعي إذا لم يكن له إلا راو واحد لم يخرّجا حديثه في الصحيحين، ومعاوية بن حَيْدَة القشيري لم يثبت عندهما رواية ثقة عنه غير ابنه، فلم يخرجا حديثه في الصحيح» . وانظر كذلك: فتح المغيث (ص ٤٢).
وقد تبع الحاكم والبيهقي في تحميل الشيخين هذا الشرط الذي لم يشترطاه القاضي أبو بكر بن العربي أيضًا ، حيث قال في العارضة (١/ ٨٧) في أول شرحه لحديث: «هو الطهور ماؤه ..» قال: «وقد قال البخاري : هو صحيح ، ولكن لم يخرجه لأنه رواه واحد عن واحد».

(١) مقدمة جامع الأصول (١/ ١٦٠).
(٢) وفي (د) وأما.
(٣) من (د)، (ج)، وفي بقية النسخ: كتابهما، وكذلك رد على الحاكم في دعواه هذه كل من الحازمي والمقدسي.
قال المقدسي : «البخاري ومسلم لم يشترطا هذا الشرط ولا نقل عن واحد منهما أنه قال ذلك ، والحاكم قدر هذا التقدير وشرط لهما هذا الشرط على ما ظن».
انظر: شروط الأئمة للحازمي (ص ٤٠) ، وشروط الأئمة الستة للمقدسي (ص ١٦).
ومما ينقض كلام الحاكم ودعواه في شرط الشيخين أن أول حديث في جامع =

زعمـه بأنه ليس في الصحيـحين شيء من رواية صـحابي ليس له إلا راو واحد!!، فمردود، فإنَّ البخاري أخرج حديث مرداس الأسلمي،

---

= البخاري وهو حديث «إنما الأعمال بالنيات» ، وآخر حديث فيه وهو حديث «كلمتان خفيفتان» فردان غريبان باعتبار المخرج.

بل في الصحيحين ما يزيد علي مائتي حديث من الأفراد والغرائب جمعها الحافظ الضياء المقدسي في مؤلف سماه «غرائب الصحيح وأفراده» وستأتي الإشارة إليه .

انظر: شذرات الذهب (٥/ ٢٣٥)، وذكر بأن كتاب الأفراد له في جزء وغرائبه في تسعة أجزاء، والرسالة المستطرفة (ص ١١٣).

ثم وقفت على كلام الدكتور نور الدين بن عتر يخرج فيه للحاكم في دعواه ويرد على الحازمي والمقدسي.

فقال : « ولكن الحازمي ظن أن الحاكم يذهب إلى أنَّ شرط الشيخين هو إخراج الحديث المروي عن عدلين إلى نهاية السند، وتبعه في هذا الظن بعض العلماء كأبي العباس القرطبي.. والحقيقة أنه لم يرد ذلك ويبعد من الحاكم أن يذهب ذلك المذهب، ولو أراد ما فهمه المعترضون لقال : الحديث الذي يرويه صحابيان... الخ، وكيف يصدر من الحاكم ذلك الذي قاله الحازمي ، وقد وضع كتابه «المستدرك» ، واستدرك فيه على الشيخين أحاديث على شرطهما لم يخرجاها فكيف يمكن أن يريد ذلك المعنى؟ ويبعد في المذهب هذا البعد...؟».

انظر : كتاب الإمام الترمذي والموازنة بين جامعه وبين الصحيحين (ص٦٠، ص٦١).

قال : وما رد به الدكتور على الحازمي والمقدسي غير جيد ؛ لأنه تأويل منه لمراد الحاكم، ومخالفة لما ذهب إليه حفاظ الحديث حيث بينوا أنَّ مراد الحاكم هو ذاك الذي عبَّر له لفظًا ، ومن هؤلاء الحفاظ الذين بينوا مراد الحاكم من شرط الشيخين، وأنه كما فهم الحازمي والمقدسي لا كما تأوله د/ العتر، السخاوي، بل نقل عن الحاكم ما يدل على رجوعه عن رأيه فيما يتعلق بالقسم الأول، =

وليس له راو إلا قيس بن [أبي][1] حازم[2] ، في أمثلة كثيرة مذكورة (في أثناء الكتاب)[3] ، وأما قوله: ليس في الصحيحين من رواية تابعي ليس له إلا راو واحد!! فمردود أيضًا فقد أخرج[4] البخاري

---

قال رحمه الله: «وقد وجدت في كلام الحاكم التصريح باستثناء الصحابة من ذلك، وإن كان مناقضًا لكلامه الأول، ولعله رجع عنه إلى هذا، فقال: الصحابي المعروف إذا لم نجد له راويًا غير تابعي واحد معروف احتججنا به وصححنا حديثه إذ هو على شرطهما جميعا...». انظر: فتح المغيث (ص ٤٣).

وقال د/ ملا خاطر: «فالذى يظهر أن الحاكم رحمه الله قد تراجع عن هذا القيد وذلك لما وجده في الصحيحين من وجود بعض الصحابة لا يروي عنهم إلا واحد». انظر: مكانة الصحيحين (ص ١٢٢).

(١) من (د) وسقطت من بقية النسخ.

(٢) هذا الكلام من الحافظ ابن حجر كلام مجمل، وقد ورد عنه كلام في هذا الأمر جيد لأن فيه تفصيلاً ودقة أكثر مما قاله هنا، قال تعقيبًا على رد الحازمي وابن طاهر المذكور آنفًا: «.. وهو ـ أي كلام الحاكم ـ وإن كان منتقضًا في حق بعض الصحابة الذين أخرجا لهم فإنه معتبر في حق من بعدهم، فليس في الكتاب حديث أصل من رواية من ليس له إلا راو واحد فقط». انظر: فتح المغيث (ص٤٣).

(٣) من (د) وحديث مرداس: «**يذهب الصالحون الأول فالأول ويبقى حثالة كحثالة الشعير...**» الحديث.

أخرجه البخاري في (كتاب الرقاق ـ باب ذهاب الصحالين - ١١/ ٢٥١) وأحمد (٤/ ١٩٣)، والقضاعي في مسنده (١/ ٣٥٥)، والطبراني في الكبير (٢٠/ ٧٠٨)، والبيهقي (١٠/ ١٢٢) كلهم من طرق عن إسماعيل بن أبي خالد وبيان عن قيس عن مرداس به.

(٤) وفي (ج): خرج.

حديث الزهري عن عمر بن محمد بن جبير بن مطعم[1]، ولم يرو عنه غير الزهري[2]، في أمثلة قليلة لذلك، (كعبد الله بن وديعة[3]، وربيعة[4]

---

(١) (خ) عمر بن محمد بن جبير بن مُطْعِمْ، ثقة، ما روى عنه غير الزهري، من السادسة.
التقريب (ص ٢٥٦)، والثقات لابن حبان (١٨٤٧)، وتهذيب الكمال (٤/ ق ١/٥٢٦)، وتهذيب التهذيب (٧/ ٤٩٤).

(٢) والحديث أخرجه البخاري (كتاب الخمس - باب فرض الخمس - ٢/ ١٩٩) بسنده إلى ابن شهاب.
قال: أخبرني عمر بن محمد بن جبير بن مطعم أن محمد بن جبير قال: أخبرني جبير بن مطعم: «**أنه بينا هو مع رسول الله ﷺ ومعه الناس مقبلاً - من حنين علقت رسول الله ﷺ الأعراب...**» الحديث.
قال المزي رحمه الله - بعد أن ساق هذا الحديث بإسناده العالي في تهذيبه - قال: «ورواه - يعني هذا الحديث - البخاري من وجه آخر». (٦/ ق ٥١٢/ ١).
قلت: أخرجه البخاري في (كتاب الجهاد - باب الشجاعة في الحرب والجبن - ٢/ ١٤١) من حديث شعيب عن الزهري بنحو ما سبق.

(٣) (خ ق) عبد الله بن وديعة بن خدام الأنصاري المدني، ذكره ابن حبان في الثقات، وذكر الحاكم عن الدارقطني: أنه ثقة.
وقال الحافظ في التقريب: «مختلف في صحبته، قتل بالحرة».
تهذيب التهذيب (٦/ ٦٨)، والتقريب (ص ١٩٣)، الثقات لابن حبان (٥/ ٥٤)، والكاشف (١٤٠).
وتفرد بالرواية عنه أبو سعيد المقبري. كما في تهذيب الكمال (٤/ ق ٧٤٨/أ).

(٤) (م س) ربيعة بن عطاء الزهري مولاهم المدني مولى ابن سباع، ثقة من السادسة.
التقريب (ص ١٠٢)، والجرح والتعديل (٣/ ٤٧٧)، والتاريخ الكبير (٣/ ٢٨٩)، =

ابن عطاء[1] ).

وأما قوله: إنَّ الغـرائب الأفراد ليس في الصحيحـين منها شيء، فليس كذلك، بل فيهـما قدر مائتي[2] حديث قد [جـمعها][3] الحافظ ضـياء الدين الـمقـدسي[4] في جـزء مـفـرد يسمّى: (غـرائب[5]

= وتهـذيب التهـذيب (٣/ ٢٦٠)، وتفـرد بالرواية عنه: بكيـر بن الأشج. كمـا في تهذيب التهذيب.

(١) ما بين القـوسين لا يوجد في النكت المطـبوعة، فوجـودها هنا يحتمل أحـد أمور ثلاثة:

١- أنّ النص قد نقله السيوطي من الـنكت الكبرى، وأن فيها مادة علمية مـشتركة مع النكت المطبوعة (الصـغرى) التي هي كما قال عنها الحافظ ابن حـجر: «تتمة التنكيت على كتاب ابن الصلاح». انظر: مقدمة الحافظ في النكت (١/ ٢٢٢).

٢- أو أن السيوطي عنده نسخة من النكت (الصغرى) فيها هذه الزيادة، وليـست هي التي اعتمد عليها المحقق د/ ربيع، على الرغم من أنها خمس نسخ.

٣- وإما أنّ هذه الزيادات هي إضـافات وتعليقـات من الحافظ الـسيـوطي على متن النكت لابن حجر.

(٢) من (د)، (ج) ، وفي (م): قدرة هي.

(٣) وفي (ع) قد جمعهما.

(٤) ضياء الديـن أبو عبد الله محمـد بن عبد الواحد بن أحـمد المقدسي ثم الـدمشقي الصالحي الحنبلي، الحـافظ الحجة محـدث الشام شيخ السنة، صاحب التـصانيف النافعة، توفي سنة (٦٤٣ هـ).

تذكـرة الحـفـاظ (٤/ ١٤٠٥)، وفوات الوفـيـات (٣/ ٤٢٦)، والبـداية والنهـاية (١٣/ ١٦٩)، وشذرات الذهب (٥/ ٢٢٤).

(٥) انظر : الرسالة المستطرفة (ص ١١٣) واسمه فيه: (غرائب الصحيح وأفراده).

الصحيح[1] )، وأما [قوله][2]: إنه ليس فيهما من روايات من روى عن أبيه عن جده مع تفرد الابن بذلك عن أبيه (فليس المانع من إخراج هذا القسم في الصحيحين كون الرواية وقعت عن الأب عن الجد، بل كون الراوي أو أبيه ليس على شرطهما، وإلا ففيهما أو في أحدهما، من ذلك رواية علي بن الحسين[3] بن علي عن أبيه عن جده[4] ، ورواية محمد بن زيد[5] بن عبد الله بن عمر[6] عن أبيه[7] عن جده ، ورواية أُبَيّ بن عباس بن سهل بن سعد عن أبيه عن جده[8] ، ورواية إسحاق بن عبد الله بن أبي طلحة[9] عن

---

(١) ما بين القوسين لا يوجد في النكت المطبوعة.

(٢) سقطت من (م).

(٣) من (د) و(ب)، وفي (م) و (ع)، (ج): الحسن.

(٤) انظر الروايات من هذا الطريق: تحفة الأشراف (٧/ الأرقام ١٠٠٧٠، ١٠٠٧٢، ١٠٠٧٣، ١٠٠٧٥، ١٠٠٧٦، ١٠٠٧٧).

(٥) سقطت من (ب).

(٦) (ع) محمد بن زيد بن عبد الله بن عمر المدني، ثقة، من الثالثة.
التقريب (ص ٢٩٨)، والتاريخ الكبير (١/ ٨٤)، والجرح والتعديل (٧/ ٢٥٦)، وسير النبلاء (٥/ ١٠٥).

(٧) ( خ م س ق) زيد بن عبد الله بن عمر بن الخطاب، ثقة، ولد في خلافة جده.
التقريب (ص ١١٣)، والجرح والتعديل (٣/ ٥٦٦)، وتهذيب التهذيب (٣/ ٤١٦)، ولم أقف على الرواية في الصحيحين أو أحدهما من هذا الطريق.

(٨) تقدم الكلام على هذه الرواية (ص ٦٢٨)، وقد أخرجها مسلم في صحيحه.

(٩) (ع) إسحاق بن عبد الله بن أبي طلحة، حجة، توفي سنة (١٣٤ هـ). =

أبيه[١] ، عن جده[٢] ، ورواية الحسن[٣] وعبد الله [٤] ابني محمد بن علي بن أبي طالب عن أبيهما[٥] عن جدهما[٦] ، ورواية حفص بن

= الكاشف (١/ ١١١)، والتاريخ الكبير (١/ ٣٩٣)، وتهذيب التهذيب (١/ ٢٣٩).

(١) ( م س) عبد الله بن أبي طلحة واسمه: زيد بن سهل الأنصاري المدني. ولد على عهد النبي ﷺ ، وثقه ابن سعد، مات سنة (٨٤ هـ) وقيل: استشهد بفارس، وهو أخو أنس لأمه.
التقريب ( ص ١٧٧)، والثقات لابن حبان (٥/ ١٣)، وتاريخ ابن معين (٢/ ٣١٤).

(٢) هو زيد بن سهل الأنصاري رضي الله عنه، وانظر الروايات بهذا الإسناد: تحفة الأشراف (٣/ ٢٤٨، ٢٤٩).

(٣) (ع) أبو محمد الحسن بن محمد بن علي بن أبي طالب الهاشمي المدني، وأبوه: ابن الحنفية، ثقة فقيه. مات سنة مائة أو قبلها بسنة.
التقريب (ص ٧٢)، وطبقات ابن سعد (٥/ ٣٢٨)، والمعرفة والتاريخ (١/ ٥٤٣)، وطبقات الفقهاء للشيرازي (ص ٦٣)، وسير النبلاء (٤/ ١٣٠).

(٤) (ع) أبو هاشم عبد الله بن محمد بن علي بن أبي طالب الهاشمي .
قال ابن سعد : «ثقة قليل الحديث». مات سنة (٩٨ هـ).
الخلاصة للخزرجي (٢/ ٩٦)، وطبقات ابن سعد (٥/ ٣٢٧)، والتاريخ الكبير (٥/ ١٨٧)، وسير النبلاء (٤/ ١٢٩).

(٥) (ع) أبو القاسم محمد بن علي بن أبي طالب الهاشمي، ابن الحنفية المدني، ثقة عالم مات بعد الثمانين.
التقريب (ص ٣١٢)، وتسمية من روي عنه من أولاد العشرة لابن المديني (ص٩٧)، وطبقات ابن سعد (٥/ ٩١).

(٦) علي بن أبي طالب رضي الله عنه، والحديث المروي من هذا الطريق رواه البخاري =

عاصم بن عمر بن الخطاب[١] عن أبيه[٢] عن جده[٣]، ورواية سعيد ابن المسيب (بن حزن)[٤] عن أبيه عن (جده[٥])، وغير ذلك مما تفرد به بعضهم)[٧].

وأما الأقسام المختلف فيها وليس[٦] في الصحيحين شيء منها.

فالأول كما قال، نعم قد يخرجان منه في الشواهد.

---

= (كتاب المغازي ـ باب غزوة خيبر ـ ٣/ ٥٢) وهو حديث «**نهى النبي ﷺ عن متعة النساء يوم خيبر**... » الحديث.

(١) (ع) حفص بن عاصم بن عمر بن الخطاب، ثقة، متفق على الاحتجاج به، توفي في حدود سنة تسعين.
الكاشف (١/ ٢٤٠)، والتاريخ الكبير (٢/ ٣٥٩)، وسير النبلاء (٤/ ١٩٦)، وتهذيب التهذيب (٢/ ٤٠٢).

(٢) (خ م د ت س) أبو عمرو عاصم بن عمر بن الخطاب القرشي العدوي رضي الله عنه.

(٣) عمر بن الخطاب رضي الله عنه، والحديث من هذا الطريق هو حديث الأذان قال رسول الله ﷺ: «**إِذَا قَالَ المُؤَذِّنُ الله أَكْبَر** ... » الحديث. رواه مسلم في (كتاب الصلاة ـ باب استحباب القول مثل المؤذن ـ ١/ ٢٨٩).

(٤) المسيب بن حزن بن أبي وهب المخزومي رضي الله عنهما.

(٥) من (د).

(٦) وفي (ب): فليس.

(٧) ما بين القوسين لا يوجد في النكت (١/ ٣٦٨)، ونص العبارة في النكت: «.. مع تفرد الابن بذلك عن أبيه فمنتقض برواية سعيد بن المسيب عن أبيه عن جده، وبرواية عبد الله والحسن ابني محمد بن علي عن أبيهما عن علي وغير ذلك»، وفيما يتعلق بعدم وجود النص السابق ذكرته آنفاً.

وفي الثاني نظر يعرف[1] من كلامنا في التدليس.

(وأما الثالث فقد[2] اعترض عليه العلائي بأنّ في الصحيحين عدة أحاديث اختلف في وصلها وإرسالها، ولا يرد عليه!! لأن كلامه فيما هو أعم من الصحيحين[3].

وأما الرابع فقال العلائي: «هو متفق على قبوله والاحتجاج به إذا وجدت فيه شرائط القبول، وليس من المختلف فيه ألبتة، قال: ولا يبلغ الحفاظ العارفون نصف رواة الصحيحين، وليس كونه حافظًا شرطًا وإلا لما احتج بغالب الرواة».

وقال الحافظ ابن حجر: «الحاكم إنما فرض الخلاف فيه بين أكثر أهل الحديث، وبين أبي حنيفة ومالك، قال: وحيث يقع في الصحيحين

---

(١) وفي (ج): يعلم.

(٢) وفي (ب): وقد.

(٣) قضية تعارض الوصل مع الإرسال رجح العلائي نفسه ما ذهب إليه الغزالي في «المستصفى». حيث قال: «والمختار على قياس رد المرسل أنَّ التابعي إذا عرف بصريح خبره، أو بعادته أنه لا يروي إلا عن صحابي قبل مرسله، وإن لم يعرف ذلك فلا يقبل لأنهم قد يروون عن غير الصحابي من الأعراب الذين لا صحبة لهم، وإنما ثبت لنا عدالة أهل الصحبة».
قال العلائي: «فهذا القول أرجح الأقوال في هذه المسألة وأعدلها».
المستصفى (١/ ١٧٠)، وجامع التحصيل (ص ٣٤).

الإخراج لغير الحافظ، يكونان قد أخرجا له أصلاً يقويه».

وأما الخامس: ففي الصحيحين أحاديث عن جماعة من المبتدعة عرف صدقهم واشتهرت معرفتهم بالحديث)[١]، فلم يطرحوا [للبدعة][٢] لكنهم من غير الدعاة ولا الغلاة[٣]، وأكثر ما يخرجان من هذا القسم في غير الأحكام، [نعم][٤] وقد أخرجا لبعض (الغلاة الدعاة)[٥]، كعمران بن حِطان[٦]، وعباد بن يعقوب[٧] وغيرهما، إلا

---

(١) ما بين القوسين لا يوجد في النكت.

(٢) من (د)، (ج)، وفي بقية النسخ: للمبتدعة.

(٣) الدعاة إلي بدعهم سيذكر مثالاً على ذلك، وأما الغلاة فكغلاة الروافض الذين ادعوا حلول الإلهية في علي أو غيره.

قال الذهبي: «أما البدعة الكبرى كالرفض الكامل والغلو فيه، والحط على الشيخين أبي بكر وعمر رضي الله عنهما، فلا ولا كرامة - أي لا تقبل مروياتهم -، لا سيما ولست أستحضر الآن من هذا الضرب رجلاً صادقًا ولا مأمونًا، بل الكذب شعارهم، والنفاق والتقية دثارهم فكيف يقبل من هذا حاله حاشا وكلا».

هدي الساري (ص ٣٨٥)، وفتح المغيث (ص ٣٢٩)، والميزان (١/ ٤).

(٤) من (د)، (ج) وقد سقطت من بقية النسخ.

(٥) وفي (د): الدعاة الغلاة.

(٦) ( خ د س ) عمران بن حطّان - بكسر الحاء وتشديد الطاء المهملتين - السدوسي، صدوق، إلا أنه كان على مذهب الخوارج، ويقال: رجع عن ذلك.

مات سنة (٨٤ هـ).

التقريب ( ص ٢٦٤)، وطبقات خليفة (ص ٢٠٨)، وميزان الاعتدال (٣/ ٢٣٥)، وتهذيب التهذيب (٨/ ١٢٧).

(٧) (خ ت ق) عباد بن يعقوب الأسدي الرواجني الكوفي، من غلاة الشيعة ورؤوس =

أنهما لم يخرجا لأحد منهم إلا ما توبع عليه[1] ، قال : وقد فات

---

= البدع، لكنه صادق في الحديث، روى عنه البخاري حديثًا في الصحيح مقرونًا بآخر.

وقال أبو حاتم: «شيخ ثقة».

وقال ابن خزيمة: «حدثنا الثقة في روايته، المتهم في دينه عباد».

وقال الدارقطني: «عباد شيعي صدوق»، مات سنة (٢٥٠هـ).

ميزان الاعتدال (٢/ ٣٧٩)، والجرح والتعديل (٦/ ٨٨)، وهدي الساري (ص ٤١٢).

(١) مثال ما أخرجه البخاري من طريق عمران بن حطان حديث «الحرير» فقد رواه بسنده إلى عمران بن حطان قال: سألت عائشة عن الحرير؟ فقالت: ائت ابن عباس فسله، قال: فسألته فقال : سل ابن عمر قال فسألت ابن عمر فقال: أخبرني أبو حفص ـ يعني عمر بن الخطاب ـ أن رسول الله ﷺ قال: «**إِنَّمَا يَلْبَسُ الحَرِيْرَ فِي الدُنْيا مَنْ لا خَلَاقَ لَهُ فِي الآخِرَةِ...**» الحديث.

رواه في: (كتاب اللباس ـ باب لبس الحرير للرجال ـ ١٠/ ٢٨٥)، وأراد البخاري في سياقه لرواية ابن رجاء تصريح يحي بتحديث عمران له بهذا الحديث.

قال الحافظ: «وليس له في البخاري سوى هذا الموضع وهو متابعة وآخر في باب نقض الصور».

قلت: أخرجه البخاري في (كتاب اللباس) وساقه بسنده إلى عمران بن حطان أن عائشة رضي الله عنها حدثته «**أن النبي ﷺ لم يكن يترك في بيته شيئًا فيه تصاليب إلا نقضه**». (انظر: فتح الباري - ١٠/ ٢٨٩).

وقد نقل الحافظ ابن حجر عدة تأويلات لإخراج البخاري حديث عمران:

١- أن البخاري حمل عنه قبل أن يرى رأي الخوارج (واستبعده الحافظ نفسه). =

. . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . .

---

= ٢- أو أن عمران رجع آخر عمره عن رأي الخوارج حكاه أبو زكريا الموصلي في تاريخ الموصل، والحافظ نفسه له قولان في هذا التأويل.

قال في هدي الساري (ص ٤٣٣): « فإن صح كان عذرًا جيدًا » ، وقال في الفتح نفسه (١٠/ ٢٩٠): « وقد قيل: إن عمران تاب من بدعته وهو بعيد ».

٣- أو أن البخاري أخرج حديثه في المتابعات.

قال الحافظ: «فلا يضر التخريج عمن هذه سبيله في المتابعات».

وقد رجح السخاوي هذا الوجه فقال: «(ثالثها) وهو المعتمد المعول عليه ، أنه لم يخرج له سوى حديثًا واحدًا مع كونه في المتابعات ، ولا يضر التخريج لمثله».

قلت: كلام ابن حجر والسخاوي لا اعتراض عليه فيما يتعلق بالحديث الأول الذي رواه البخاري في المتابعات، وأما الحديث الثاني لعمران الذي رواه البخاري أصلاً فيبقى الاعتراض على البخاري فيه واردًا ، وأما السخاوي فكلامه يدل على أنه لم يقف على حديث عمران الثاني.

انظر: (هدي الساري ٤٣٣)، والفتح (١٠/ ٢٩٠، ٣٨٥)، وفتح المغيث للسخاوى (ص ٣٢٩).

وأما حديث عباد بن يعقوب الرواجني فقد أخرجه البخاري (كتاب التوحيد - باب وسمّى النبي الصلاة عملاً - ١٣/ ٥١٠) رواه بسنده إلى ابن مسعود رضي الله عنه أنَّ رجلاً سأل النبي ﷺ **أي الأعمال أفضل...** » الحديث فقد رواه مسلم من طرق غير طريق عباد عن ابن مسعود بنحوه.

ومن دقة البخاري روايته الحديث عن عبّاد مقرونًا للكلام المتقدم فيه .

قال أبو مسعود الدمشقي : «ولم يرو البخاري عن عباد بن يعقوب غير هذا الحديث، وهو الرواجني وكان من كبار الشيعة» .

انظر: هدي الساري (ص ٤١٢)، والفتح (١٣/ ٥١٠)، وتحفة الأشراف (٧/ ٣٠).

الحاكم [من][1] الأقسام المختلف فيها قسم آخر نبّه عليه القاضي عياض[2]، والنووي في شرح مسلم!! وهو رواية المستورين[3] فإنَّ رواياتهم مما اختلف في قبوله[4] ورده ( قال: ولكن يمكن الجواب عن الحاكم في ذلك بأنَّ هذا القسم وإن كان مما اختلف في قبول حديثهم)[5] ورده، إلا أنه لم يطلق أحد على حديثهم اسم الصحة بل الذين قبلوه جعلوه من جملة الحسن بشرطين:

---

(١) من (ج).

(٢) انظر: إكمال المعلم (١/ ق ٤/ب).

(٣) المنهاج (١/ ٢٨)، وعرَّف فيه النووي المستور بقوله: «المستور هو مجهول العدالة باطنًا مع وجودها ظاهرًا»، ورواية المستور مقبولة عند البعض بناء على تحسين الظن به لعدالته الظاهرة، قال السيوطي:

وَفِي الأَصَحِ يُقْبَلُ المَسْتُوْرُ فِي ظَاهِرِهِ عَدْلٌ وبَاطِنٌ خَفِيْ

وعند بعض المحدثين لا يقبل حتى يتبين حاله.

قال السخاوي: «والتحقيق أنَّ رواية المستور.. لا يطلق القول بردها ولا بقبولها، بل يقال: هي موقوفة إلى استبانة حاله»، وقد تقدم (ص ٥٧١)، بحث المستور من وجوه أخر فانظره.

وانظر لبحث المستور زيادة على ما تقدم: تدريب الراوي (١/ ٣١٦) وألفية السيوطي مع منهج ذوي النظر (ص ١٠٤)، والألفية بشرح أحمد شاكر (ص ١٠٣).

(٤) وفي (ب): قبول حديثهم.

(٥) سقطت من (ب).

(ق٢٧/ أ)

١- أن لا تكون رواياتهم/ شاذة.

٢- وأن يوافقهم غيرهم على رواية ما رووه، فقبولها حينئذ[1] إنما هو باعتبار المجموعية كما قرر في نوع الحسن»[2] انتهى.

وقال أبو علي الحسين بن محمد الجياني فيما حكاه [عنه][3] النووي في شرح مسلم: «الناقلون سبع طبقات، [ثلاث][4] مقبولة، [وثلاث][5] مردودة[6]، والسابعة[7] مختلف فيها.

فالأولى (من المقبولة)[8]: أئمة الحديث وحفاظهم، يقبل تفردهم وهم الحجة على من خالفهم[9].

والثانية: دونهم في الحفظ والضبط، لحقهم بعض وهم[10].

---

(١) من (د).

(٢) انظر: نكت ابن حجر (١/ ٣٦٧) مع زيادات كثيرة في المنقول.

(٣) من (د)، (ج)، وقد سقطت من بقية النسخ.

(٤)، (٥) من (د)، (ج)، وفي بقية النسخ: ثلاثة.

(٦) وفي الأصل: وثلاث متروكة. (المنهاج ١/ ٢٨).

(٧) وفي (ب): والسابقة وهو تحريف.

(٨) زيادة من المصنف.

(٩) كشعبة بن الحجاج (ت ١٦٠ هـ)، وعبد الرحمن بن مهدي (ت ١٩٨ هـ)، ويحيى ابن معين (ت ٢٣٣ هـ).

تراجمهم في تذكرة الحفاظ (١/ ١٩٣، ٣٢٩ -٢ / ٤٢٩) على الترتيب.

(١٠) كحفص بن غياث النخعي (ع)، ثقة فقيه تغير حفظه قليلاً في الآخر = (ت ١٥٤هـ).

والثالثة: قوم ثبت صدقهم، (ومـعرفتهم)[1]، لكن جنحـوا إلى مذاهب[2] الأهواء، من غـيـر أن يكونوا غـلاةً ولا دعـاة[3]، فهذه الطبـقـات احتـمل أهل الـحديث الرواية عنهم، وعليـهم يدور نقل الحـديث، (والأولى من المـردودة)[4] من وُسِـمَ بالـكذب ووضـع

= التقريب (ص ٧٩)، وشـرح علل الترمذي (٢/ ٥٩٣) وسليمـان بن داود الطيالسي (خت م ٤).

قال ابن رجب: «حدّث من حفظه فوهم، وكان حفظه كثيراً»، (ت ٢٠٤ هـ).

التقـريب (ص ١٣٣)، وشرح علـل الترمذي (٢/ ٥٩٦)، وعـبد الرزاق بن هـمام الصنعاني (ع)، ثقة حافظ مصنف شهير عمي في آخر عمره فتغير، (ت ٢١١هـ).

انظر: التقريب (ص ٢١٣)، وشرح علل الترمذي (٢/ ٥٨٥).

(١) زيادة من المصنف.

(٢) وفي (ب): مذهب.

(٣) مثل: سعيد بن أبي عروبة (ع) ثقة حافظ.

قال أحمد: «كان يقول بالقدر ويكتمه»، (ت ١٥٦هـ).

انظر التـقـريب (ص ١٢٤)، وتهـذيب التـهـذيب (٤/ ٦٥). وعلقـمـة بن مـرثد الحضرمي، (ع) ثقة.

قال السخاوي: «رمي بالإرجاء»، من السادسة.

انظر: التقريب (ص ٢٤٣)، وفتح المغيث (ص ٣٣١).

ومسعر بن كدام، (ع) ثقة ثبت.

قال ابن حبان: « كان مرجئًا »، من السادسة.

انظر: التقريب (ص ٣٣٤)، وتهذيب التهذيب (١٠/ ١١٥).

(٤) زيادة من المصنف.

الحديث[١]، والثانية من غلب عليهم[٢] الوهم والغلط[٣]، والثالثة قوم غلوا في البدعة، ودعوا إليها [وحرفوا][٤] الروايات ليحتجوا بها[٥].

---

(١) مثل: داود بن المُحَبَّر (قد ق)، (ت ٢٠٦هـ).
انظر: التقريب ( ص ٩٧)، والكشف الحثيث ( ص ١٧٤).
وجعفر بن الزبير الحنفي (ق)، كذبه شعبة، ( ت ١٦٧ هـ).
انظر: التقريب ( ص ٥٥)، والكشف الحثيث (ص ١٢٦).
ومحمد بن عبد الله الأنصاري (فق)، كذبوه، من الثامنة.
انظر: التقريب ( ص ٣٠٤)، والكشف الحثيث (ص ٣٨٢).

(٢) وفي (ب)، (د): عليه.

(٣) مثل: إسماعيل بن إبراهيم بن مهاجر البجلي الكوفي (ت ق)، ضعيف.
قال ابن حبان: «كان فاحش الخطأ»، من السابعة.
انظر: التقريب (ص ٣٢)، والمجروحين (١/ ١٢٢)، وتهذيب التهذيب (١/ ٢٧٩).
وعبد الكريم بن أبي المخارق (خت م ل ت س ق)، ضعيف.
قال ابن حبان: «وكان كثير الوهم، فاحش الخطأ فيما يروي، فلما كثر ذلك في روايته بطل الاحتجاج بأخباره» ( ت ١٢٦ هـ).
انظر: التقريب (ص ٢١٧)، والمجروحين (٢/ ١٤٤)، وتهذيب التهذيب (٦/ ٣٧٦)، وأبي سعيد مسلمة بن علي الخشني (ق)، متروك.
قال ابن حبان: «كان ممن يقلب الأسانيد، ويروي عن الثقات ما ليس من أحاديثهم توهمًا فلما فحش ذلك منه بطل الاحتجاج به»، مات سنة تسعين.
انظر: التقريب (ص ٣٣٧)، والمجروحين (٣/ ٣٣)، وتهذيب التهذيب (١٠/ ١٤٦).

(٤) وفي (م) كلمة غير واضحة، وفي (ع): فحرموا، وفي (د)، (ج): فحرفوا.

(٥) مثل: عباد بن يعقوب الرواجني (خ ت ق) وكان رافضيًا (ت ٢٥٠ هـ). =

وأما السابعة: المختلف فيها، فقوم مجهولون[١] انفردوا بروايات فقبلهم قوم، (وردهم)[٢] آخرون»[٣].

قال العلائي[٤]: «هذه الأقسام التي ذكرها ظاهرة لكنها في الرواة».

وقال ابن العربي في شرح الترمذي: «الصحيح من الحديث[٥] على عشر مراتب!!

أولها: صحيح مطلق وهو الذى لا خلاف فيه، ولا كلام عليه، وهو قليل جدًا، عزيز في الباب.

الثاني: صحيح بنقل عدل واحد.

---

= وعطية بن سعيد العوفى (بخ د ت ق)، كان شيعيًا مدلسًا (ت ١١١ هـ).
وعمران بن حطان (خ د س) كان على مذهب الخوارج وكان داعية إليه.
انظر: التقريب على الترتيب (ص ١٦٤، ٢٤٠، ٢٦٤).

(١) مثل: زياد السهمي (مد)، مجهول، من الثالثة، وزياد الطائي، (ت)، مجهول، أرسل عن أبي هريرة، من السادسة، وعبد الرحمن بن ثعلبة بن عمرو الأنصاري (ق)، مجهول، من الثالثة.
انظر التقريب (ص ١١١، ص ١٩٩).

(٢) وفي الأصل: ووقفهم آخرون.

(٣) المنهاج (١/ ٢٨).

(٤) انظر: استقصاء الأثر (ق ٢٦/ب).

(٥) وفي (د): من الأحاديث.

الثالث: صحيح شاذ بغير شواهد[١]، والقسم الثاني ينقسم إلى قسمين، (بنقل عدل واحد عن الصحابي)[٢]، أو نقل عدل واحد عن التابعين، ويدخل عليهما ثالث، وهو حديث تفرد به واحد من الأئمة، فهذه خمسة أقسام ذكر جميعها الترمذي، واقتصر البخاري ومسلم على الأربعة دون الشاذ .

السادس: [المراسيل][٣] ذكر الإمامان منها شيئًا يسيرًا، وأهل الحديث ينكرونها، والصحيح قبولها على وجه بيناه في أصول الفقه.

السابع: الحديث المُدَلَّس اتفق العلماء على ذكره والعمل به[٤].

---

(١) الشاهد. قال الحافظ ابن حجر: «أن يروي متن الحديث من طريق صحابي آخر يشبهه في اللفظ والمعنى أو في المعنى فقط».

قال السيوطي:

وَإِنْ يكُنْ مَتْنٌ بِمَعْنَاهُ وَرَدَ     فَشَاهِدٌ وَفَاقِدٌ ذَيْن انفرد

انظر: نخبة الفكر مع شرح القاري (ص ٩٢)، ومقدمة ابن الصلاح (ص ١٨٢)، وفتح المغيث (ص ٢٠٤)، وألفية السيوطي بشرح أحمد شاكر (ص٥١)، ومنهج ذوي النظر (ص ٧٢).

(٢) سقطت من (ب).

(٣) سقطت من (م).

(٤) قوله (اتفق العلماء..) فيه نظر، فالعلماء قد اختلفوا في حكم حديث المدلس بحسب أقسام التدليس، فتدليس الإسناد للعلماء في قبوله ورده مذاهب:

(أولها): منهم من رد حديث المدلسين مطلقًا صرحوا بالسماع أم لا، قال عبد الوهاب من أئمة المالكية في «التلخيص»: «التدليس جرح فمن ثبت تدليسه =

الثامن: صحيح خولف[1] فيه راويه، وفي كل كتاب جملة منها.

التاسع: حديث مبتدع لا يدعو إلى بدعته، وفي الصحيح منه جملة في الشواهد،ونادر في الأصول لا سيما في غير الأحكام.

العاشر: حديث فيه راو صدوق غير حافظ، وليس بصحيح الترمذي [مثله][2]، وفي الصحيح مثله في الشواهد» انتهى.

---

= لا يقبل حديثه مطلقًا».

(ثانيها): ومنهم من قبله مطلقًا، صرَّح المدلس فيه بالسماع أم لا،حكاه الخطيب عن خلق كثيرين من أهل العلم.

(ثالثها): التفصيل بين من كان لا يدلس إلا عن الثقات، كان تدليسه عند أهل العلم مقبولا وإلا فلا . وعزاه ابن عبد البر لأكثر أئمة الحديث.

(رابعها): ومنهم من توسط فقبل ما صرح فيه المدلس بالسماع،أما إذا عنعن فلا، وهو المذهب الراجح والوسط.

ثم القسم الثاني من التدليس: (تدليس الشيوخ) وحكمه مختلف لدى المحدثين فمنه ما هو خفيف محتمل كقول البخاري في شيخه الذهلي ـ يخفيه ـ فيقول: حدثنا محمد ولا ينسبه، ومنه ما هو مردود ومطروح كتدليس الضعيف وما شابهه.

ثم تقسيم العلائي للمدلسين إلى خمس مراتب منها المحتمل المقبول ومنها ما لا يقبل إلا بشروط ومنها ما لا يقبل ألبتة، واتباع ابن حجر له في هذا التقسيم في طبقاته. كل ذلك لا يؤيد ما قاله ابن العربي من أنّ: «المدلس اتفق العلماء على ذكره والعمل به». انظر جامع التحصيل (١٢٩)، وطبقات المدلسين لابن حجر (ص١)، وفتح المغيث للسخاوي (ص ١٨٠).

(١) وفي (ب): مؤلف.

(٢) من (د)، (ج) ، وقد سقطت من بقية النسخ.

٥٢- وَشَــرْطُ ذَيْنِ كَــوْنُ ذَا الإِسْنَادِ لَدَيْهِــمَــا بِالجَــمْعِ والإِفْــرَادِ

[ش][1] : هذا البيت من زيادتي أشرت فيه إلى المراد بقولهم: هذا حديث صحيح على شرط الشيخين أو أحدهما، وقد كثر اختلاف الناس في المراد بشرط البخاري ومسلم، وأنا ألخص ما وقفت عليه من كلامهم في ذلك.

قال الحاكم في المدخل: «شرط البخاري ومسلم أن يروي الحديث عن النبي صلى الله عليه وسلم صحابي (زائل عنه اسم الجهالة)[2]، بأن يروي عنه تابعيان عدلان، ثم يروي عنه [التابعي المشهور][3] بالرواية عن الصحابي وله راويان ثقتان، ثم يرويه عنه من أتباع [التابعين][4] حافظ متقن وله رواة من [أهل][5] الطبقة الرابعة، ثم يكون شيخ[6] البخاري أو مسلم حافظًا مشهورًا بالعدالة في روايته»[7]، (ثم يتداوله[8] أهل الحديث (بالقبول)[9] إلى وقتنا كالشهادة على

(١) سقطت من (ب)، (د).
(٢) ليست في الأصل.
(٣) وفي (ع) شطب عليها.
(٤) سقطت من (م).
(٥) ليست في الأصل.
(٦) وفي (ب)، (ع)، (ج): شرط.
(٧) المدخل في أصول الحديث ( ص ٨٧).
(٨) وفي (ب): تداوله.
(٩) سقطت من (ج) .

الشهادة)[١] وقد ردّ الأئمة على الحاكم ما قاله[٢] .

قال الشيخ تقي الدين بن دقيق العيد في الإلمام[٣]: «هذه الدعوى لم تثبت وقد أبطل ذلك الحافظ عبد الغني بن سعيد[٤] في الكتاب الذي بيَّن فيه أوهام المدخل[٥] » .

---

(١) ليست موجودة في الأصل.

(٢) تقدم مناقشة الحافظ ابن حجر لهذه الدعوى من الحاكم، والكلام حول هذه المسألة (ص ٦٦٨).

(٣) وهو مختصر لكتابه «الإمام في أحاديث الأحكام».
انظر: الرسالة المستطرفة (ص ١٨٠).

(٤) أبو محمد عبد الغني بن سعيد بن علي الأزدي المصري، الحافظ الإمام المتقن النسابة، توفي سنة (٤٠٩ هـ).
تذكرة الحفاظ (٣/ ١٠٤٧)، والبداية والنهاية (٢/ ٧١)، وحسن المحاضرة (١/ ٣٥٣).

(٥) قال الحافظ عبد الغني الأزدي : «لما رددت على أبي عبد الله الحاكم الأوهام التي في المدخل إلى الصحيح، بعث إلي يشكرني ، ويدعو لي فعلمت أنه رجل عاقل».
تذكرة الحفاظ (٣/ ١٠٤٨).
وكتابه اسمه: «كشف الأوهام التي في كتاب المدخل الذي صنفه الحاكم» وله نسختان:
إحداهما بتركيا ـ سراي أحمد الثالث (٦٢٤/ ١٤)، والثانية بمكتبة الأوقاف ـ ببغداد (٢٨٨٦/ ٦). تاريخ التراث (١/ ٣٧٤).
وقد قرأت كتاب الأزدي من أوله إلى آخره، فلم أقف على عبارة صرَّح فيها ببطلان =

وقال الحازمي: «هذا الذي[1] قاله الحاكم قول من لم يمعن [الغوص][2] في خبايا الصحيح/ ولو عكس القضية كان أسلم قال: (ق٢٧/ ب) وقد صرح بنحو ما قلت من هو أمكن منه في الحديث وهو أبو حاتم ابن حبان. فإنه قال: «وأما الأخبار فإنها كلها أخبار آحاد لأنه ليس يوجد عن النبي صلى الله عليه وسلم خبر[3] من رواية عدلين روى عن كل واحد منهما عدلان حتى ينتهي إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم، فلما استحال هذا وبطل ثبت أنَّ الأخبار كلها أخبار آحاد[4]

---

= دعوى الحاكم فيما يتعلق بشرط الصحيحين.

انظر: الأوهام التي في مدخل الحاكم (ق ٦/ ٢٠٠ - ٢٠٦) نسخة أحمد الثالث باستنبول ـ رقمه بالجامعة الإسلامية ـ قسم المخطوطات (١٨١٨).

(١) سقطتا من (ب)، وفي (ج): هذا القول الذي.

(٢) من (د)، (ج) وفي بقية النسخ غير واضحة.

(٣) سقطت من (ب).

(٤) خبر الآحاد هو الخبر الذي جاء من طريق راو واحد.

وتعريف أعم منه: هو الخبر الذي لم تبلغ نقلته في الكثرة مبلغ التواتر سواء كان المخبر واحدًا أو اثنين أو أكثر..

وأخبار الآحاد حجة ويجب العمل بها إذا صحت وعلى هذا جمهور المسلمين، ولا عبرة بمن خالف في ذلك.

انظر في خبر الآحاد: كتاب الرسالة للإمام الشافعي (ص ٢٢٨)، والمسودة لآل تيمية (ص ٢٣١)، والكفاية للخطيب (ص ٥٣)، ومقدمة جامع الأصول لابن الأثير (١/ ١٢٠)، وقواعد التحديث (ص ١٤٦)، وتوجيه النظر (ص ٣٤)، وأفرد =

(فمن رد خبر الواحد فقد رد السنة كلها)[١] ».

قال الحازمي: ومن سبر[٢] مطالع الأخبار عرف (صواب ما ذكره ابن حبان)[٣]، قال: ثم إن في الصحيح من الأحاديث الغرائب التي تفرد [بها][٤] بعض الرواة جملة ناقضة دعواه»[٥] انتهى.

واعتنى جماعة بالحاكم فقالوا: «إنَّ الحازمي ظن أنَّ مراد الحاكم: أن كل حديث في الكتابين يشترط أن يرويه اثنان وليس (ذلك)[٦] مراده، (إنما مراده)[٧] أن كل راو فيهما يشترط أن يكون له راويان ليخرج بذلك عن حد الجهالة،لا أن[٨] يتفقا على راوية ذلك

---

= الألباني أخبار الآحاد في جزء صغير، وكذلك فعل عبد العزيز بن راشد النجدي.

(١) زيادة من السيوطي وليست في الأصل.

(٢) وفي (م): ستر ، وفي (ب): سر ، والصواب ما أثبته.

(٣) والعبارة وردت في شروط الأئمة بلفظ: «ومن سبر مطالع الأخبار عرف أنَّ ما ذكره ابن حبان أقرب إلى الصواب» ، وظاهر عبارة ابن حبان أنه ينفي وجود نوع العزيز هذا إذا لم يُتأول كلام ابن حبان في أنه قصد لكل راو راويان من غير زيادة ولا نقصان فإن هذا نادر فعلاً ومن هنا قال الحازمي : «أقرب» ولم يقل: هو الصواب لاحتمال كلام ابن حبان هذا التأويل وغيره.

(٤) من (ب)، (ج).

(٥) شروط الأئمة الخمسة للحازمي (ص ٤١ ، ٤٢).

(٦) سقطت من (ج).

(٧) سقطت من (ب).

(٨) وفي (ب) : لأن.

الحديث بعينه.

قال ابن الأثير: «ما حكم الحاكم على الكتابين بهذا الحكم إلا[1] بعد الاختبار[2]، وغاية ما قيل عليه إنَّ في الكتابين أحاديث على غير هذا الشرط، وهذا ناف والحاكم مثبت[3]، على أنه [يمكن][4] تأويله بأنَّ المراد أن يكون للصحابي راويان يروي الحديثَ عنه أحدُهما ثم يكون لهذا الراوي راويان ويروي[5] الحديث عنه أحدهما، وكذلك لكل واحد ممن روى ذلك الحديث[6] بصدوره عن قوم مشهورين بالرواية»[7].

وكذا قال بعض المتأخرين: «مراد الحاكم بقوله: وله راويان

---

(١) وفي (ب): لا.

(٢) وكذا في الأصل، (م)، (د)، وفي (ب): الاختيار.

(٣) أي والمثبت مقدم على النافي.

انظر: المغني في أصول الفقه للخباري (ص ٢٣٠).

(٤) من (د)، (ج) وفي بقية النسخ: تمكن بالتاء.

(٥) وفي (ب): ونروي، وفي (ع): وتروي بالتاء المثناة الفوقانية.

(٦) في (د) زيادة وهي: (ويكون الفرض من هذا الشرط تزكية الرواة، واشتهار ذلك الحديث).

(٧) مقدمة جامع الأصول (١/ ١٦٢)، وقد نقل المصنف كلامه بالمعنى كعادته، ولم يذكر التأويل الثاني لعبارة الحاكم، وقد ذكرها ابن الأثير فقال: «أن يكون الحديث قد رواه عن الصحابي المشهور بالرواية راويان، ورواه عن ذينك الراويين أربعة، عن كل راوٍ راويان، وكذلك إلى البخاري ومسلم».

ثقتان أي: للراوي راويان ثقتان، أي للراوي راويان[1] لا للحديث المذكور، لأنا وجدنا أحاديث في الصحيحين لا يرويها إلا راو واحد، فإن كان أراد أنَّ كل حديث يرويه الراوي يكون له راويان فالاعتراض عليه متوجه وإن كان أراد أن[2] راوي كل حديث مشروط[3] أن يكون[4] له راويان، سواء كان في هذا الحديث أم في غيره، فالاعتراض غير وارد.

وقال أبو علي [الغساني][5] ونقله عنه القاضي عياض: «ليس مراد الحاكم أن يكون كل خبر رواه يجتمع فيه راويان عن صحابيه، ثم عن تابعيه، فمن بعده فإنَّ ذلك يعز وجوده، وإنما المراد أن هذا الصحابي، وهذا التابعي قد روى عنه رجلان، خرج بهما عن حد الجهالة»[6].

---

(١) سقطت من (ب).

(٢) سقطت من (ب).

(٣) وفي (ب): مشروطتان وهو خطأ.

(٤) وفي (د)، (ج)، بأن.

(٥) من (ب) ، (ج) .

(٦) المجهول : هو من لم تعرف عينه أو حاله من رواة الحديث، ويطلق المجهول أيضًا عند البعض كابن حجر على المبهم والمهمل في سند الحديث، وعلى التعريف الأول فإن له ثلاثة أقسام:

١ـ مجهول العين

٢- مجهول الحال في الظاهر والباطن.

٣- مجهول الحال في الباطن مع بيان عدالته الظاهرة. =

قال الحافظ ابن حجر: «وكأن الحازمي فهم ذلك من قول الحاكم: (كالشهادة على الشهادة) [لأن الشهادة][(١)] يشترط فيها التعدد، ولعل الحاكم أراد بالتشبيه بعض الوجوه، لا كلها، كالاتصال، واللقاء وغيرهما»[(٢)].

قلت: ويؤيد أن هذا مراد الحاكم، أن تلميذه البيهقي صرّح به.

فقال في رسالته إلى الجويني: «رأيت الشيخ حكى[(٣)] عن بعض [أصحاب][(٤)] الحديث أنه اشترط في[(٥)] قبول الأخبار رواية عدلين حتى يتصل بالنبي صلى الله عليه وسلم، والذي عندنا[(٦)] في مذهب الإمامين البخاري ومسلم أنهما إنما يشترطان أن يكون للصحابي الذي روى الحديث راويان[(٧)] فأكثر ليخرج بذلك عن حد الجهالة، وهكذا من دونه إن انفرد أحد [الراويين][(٨)] عنه بحديث، وانفرد الآخر بحديث

= فتح المغيث (ص ٣١٤ - ٣٢٢)، وألفية السيوطي مع منهج ذوي النظر (ص١٠٤، ص١٠٥)، والكفاية (ص ١٤٩) ونزهة النظر (ص٦٥).

(١) سقطت من (ج).

(٢) النكت لابن حجر (١/ ٢٣).

(٣) وفي (م): حكي.

(٤) من (ج) وفي جميع النسخ: الأصحاب.

(٥) سقطت من (ب).

(٦) سقطت من (د).

(٧) سقطت من (ب).

(٨) وفي (ع): الروايتين، وفي (م)، (ب)، (د): والروايتين، والتصويب من عندي.

[آخر][1] قبلاه، وإنما يتوقفان[2] في رواية صحابي أو تابعي لا يكون له إلا راو واحد»[3].

وقال[4] في السنن - في عقوبة كاتم ماله عن الزكاة -: «لم يخرج[5] الشيخان حديث بهز بن حكيم/ عن أبيه عن جده على عادتهما (ق٢٨/ أ) [في][6] أن الصحابي أو التابعي إذا لم يكن له إلا راو واحد لم يخرجا حديثه في الصحيح، ومعاوية[7] بن حيدة لم يثبت عنه رواية ثقة غير ابنه، فلم يخرجا حديثه في الصحيح»[8].

وقال أبو عبد الله بن المواق[9]: «ما حمل الغساني عليه كلام الحاكم وتبعه عليه عياض وغيره ليس بالبين، ولا أعلم أحدًا روى

---

(١) من (ب).

(٢) وفي (ب): يتفقان.

(٣) لم أقف على هذا النص في رسالة البيهقي إلى الجويني المطبوعة ضمن الرسائل المنيرية.

(٤) وفي (ع): وقاله.

(٥) وفي (ب): لم تخرج.

(٦) من (ج).

(٧) وفي (ب): ومعونة وهو خطأ.

(٨) السنن الكبري (٤/ ١٠٥)، وقد تقدم هذا النص.

(٩) أبو عبد الله محمد بن يحيى بن المواق الحافظ الناقد المحقق (ت ٧٢١ هـ).
وله كتاب تعقب فيه على ابن القطان في الوهم والإيهام سماه: «المآخذ الحفّال السامية عن مآخذ الإهمال في شرح ما تضمنه كتاب بيان الوهم والإيهام من =

عنهما أنهما صرحا بذلك،ولا وجود له في كتابيهما ولا خارجًا عنهما، فإن كان قائل ذلك عرفه من مذهبهما بالتصفح لتصرفهما في كتابيهما فلم يصب لأنَّ الأمرين معًا في كتابيهما [وإن كان أخذه من كون ذلك أكثريًا في كتابيهما][1] فلا دليل فيه[2] على كونهما اشترطاه، ولعل وجود ذلك أكثريًا إنما هو لأن من روى[3] عنه أكثر من واحد أكثر ممن لم يرو عنه إلا واحد في الرواة[4] مطلقًا، لا بالنسبة إلى من خرّج له منهم في الصحيحين (به)[5]؛ لأنهما إذا صح عنهما اشتراط[6] ذلك كان في إخلالهما به دركًا عليهما».

قال الحافظ ابن حجر: «وهذا كلام مقبول، وبحث قوي».

وقال في المقدمة: «ما ذكره الحاكم وإن كان منتقضًا في حق بعض الصحابة الذين أخرج لهم، فإنه معتبر في حق من بعدهم فليس في الكتاب حديث أصل من رواية من ليس له إلا راو واحد فقط»[7].

= الإخلال والإغفال وما انضاف إليه من تتميم وإكمال».
الرسالة المستطرفة (ص ١٧٨)، والرحلة العياشية (٢/ ٢٤٦).

(١) من (ع)، (د).

(٢) وفي (ب) بعد (فلا دليل فيه): بل على كونهما .

(٣) وفي (ب): لم تخرج.

(٤) وفي (ج): الرواية.

(٥) وفي (ب): فمن.

(٦) وفي (ب): اشترط.

(٧) هدي الساري (ص ٩).

قلت[1]: ولا ينتقض أيضًا ببعض الصحابة المشار إليهم لما سأبينه في محله، فصحَّ كلام الحاكم، والبيهقي، ولله الحمد[2].

وقال الميانجي في إيضاح ما لا يسع المحدث جهله: «الذي شرطه الشيخان في صحيحهما أنهما لا يدخلان في كتابهما إلا ما صح عندهما، وذلك ما رواه عن النبي صلى الله عليه وسلم اثنان من الصحابة فصاعدًا، وما نقله عن كل واحد من الصحابة أربعة من التابعين فأكثر، وأن يكون عن كل واحد من التابعين أكثر من أربعة»[3]، هذه عبارته، وما ذكره غريب جداً كما أشار إليه الزركشي[4].

قلت[5]: وما أدري من أين له ذلك وقد كنت أقول: لعله سرى إليه من فهمه كلام الحاكم على غير وجهه، حتى رأيت كتابه، فرأيته ساق أولاً[6] كلام الحاكم معزواً[7] إليه وجعله شرط مطلق الصحيح،

(١) سقطت من (د).

(٢) هذا التأييد من الإمام السيوطي لكلام الحافظ ابن حجر هو من الإضافات المهمة في الكتاب والتي لم يتعرض لذكرها في التدريب.

(٣) إيضاح ما لا يسع المحدث جهله (ق ٤/أ).

(٤) انظر: نكت الزركشي (ق ٣٨/أ).

(٥) وهذا الإنكار منه على (الميانجي) مما أضافه هنا ولم يتعرض له في التدريب.

(٦) وفي (ج): أولاً ساق.

(٧) وفي (ب): معرفًا.

ثم قال: فأما الذي [شرط][1] الشيخان وذكر ما تقدم بنصه.

وقال الحافظ أبو الفضل بن طاهر: «إن الأئمة الخمسة لم ينقل عن واحد منهم (أنه قال: شرطت في كتابي هذا أن أخرج على كذا[2]، لكن لما سبرت كتبهم علم بذلك شرط كل واحد منهم)[3]، فشرط البخاري ومسلم أن يخرجا الحديث المجمع على ثقة نقلته[4] إلى[5] الصحابي المشهور، فإن كان للصحابي راويان فصاعدًا فحسن، وإن لم يكن له إلا راو واحد، وصح ذلك الطريق إلى ذلك الراوي أخرجاه إلا أنَّ مسلمًا أخرج حديث قوم ترك البخاري حديثهم، لشبهة وقعت في نفسه، كحماد بن سلمة[6]، وسهيل بن أبي صالح[7]، وداود

---

(١) وفي (ب)، (ع): شرطه.

(٢) سوى ما اشتهر عن البخاري من كونه شرط اللقيا مع المعاصرة، واكتفاء مسلم بالمعاصرة فقط.

(٣) سقطت كل هذه من (ب).

(٤) وسيأتي نقد أبي الفضل العراقي لكلام ابن طاهر في قوله (..المجمع على ثقة نقلته).

(٥) وفي (ب): على وهو خطأ.

(٦) وفي (جـ): مسلمة.

(٧) (ع) أبو يزيد سهيل بن أبي صالح، ذكوان السمان المدني صدوق تغير حفظه بآخره روى له البخاري مقرونًا وتعليقًا، مات في خلافة المنصور.
التقريب (ص ١٣٩)، والمعرفة والتاريخ (١/ ٤٢٣)، والاغتباط (ص ٣٧٥)، وشرح علل الترمذي لابن رجب (١/ ١٢١) وتهذيب التهذيب (٤/ ٢٦٣).

ابن أبي هند[١]، وأبي الزبير، والعلاء بن عبد الرحمن وغيرهم، والبخاري لما تُكُلِّم في هؤلاء بما لا يزيل العدالة والثقة، ترك إخراج حديثهم استغناءً بغيرهم، فتكلموا في سهيل في سماعه من أبيه[٢]، فقيل صحيفة، وتكلموا في حماد بأنه أدخل في حديثه ما ليس منه[٣]،

---

(١) (خت م٤)، أبو بكر داود بن أبي هند دينار بن عُذَافِر ـ بضم مهمله وخفة ذال معجمة وكسر فاء ـ ويقال: طهمان القشيري مولاهم البصري وثقه أحمد بن حنبل وابن معين ويعقوب بن شيبة والنسائي وغيرهم.

وقال ابن حبان: «روى عن أنس خمسة أحاديث لم يسمعها منه.. وكان يهم إذا حدث من حفظه»، وفي رواية عن أحمد قال: «كان كثير الاضطراب والخلاف».

مات سنة (٣٩) وقيل: (٤٠) ومائة. تهذيب التهذيب (٣/ ٢٠٤).

(٢) قال ابن عدي: «حدث سهيل عن عبد الله بن مقسم عن أبي صالح وهذا يدلك على تمييز الرجل، وتمييز بين ما سمع من أبيه ليس بينه وبين أبيه أحد، وبين ما سمع من سمي والأعمش وغيرهما من الأئمة..»

انظر: الكامل (٣/ ١٢٨٧)، ميزان الاعتدال (٢/ ٢٤٣)، وتهذيب التهذيب (٤/ ٢٦٤)، وشروط الأئمة الستة (ص ١٢).

(٣) ومن هذا المدخول في حديثه على حد زعم من دعى ذلك ما رواه الدولابي ثنا محمد بن شجاع البلخي بن الثلجي حدثني إبراهيم بن عبد الرحمن بن مهدي قال: «كان حماد بن سلمة لا يعترف بهذه الأحاديث التي في الصفات حتى خرج مرة إلى عباذان فجاء وهو يرويها فسمعت عباد بن صهيب يقول: إنَّ حمادًا كان لا يحفظ وكانوا يقولون: إنها دست فى كتبه، وكذلك قيل: إن ابن أبي العوجاء كان ربيبه فكان يدس في كتبه».

وقد دافع الذهبي وابن حجر عن حماد بن سلمة فيما قيل إنه قد أدخل في حديثه ما =

وعند مسلم ما صح هذا النظر فأخرج أحاديثهم لإزالة الشبهة عنده»[1] انتهى.

وتعقب الحافظ أبو الفضل العراقي صدر كلامه فقال: «ما قاله ليس بجيد لأنَّ النسائي ضعّف جماعة أخرج [لهم][2] الشيخان أو أحدهما»[3]، وأجيب بأنهما أخرجا من أجمع على [ثقته][4] إلى حين [تصنيفهما][5]، فلا يقدح في ذلك تضعيف النسائي بعد وجود الكتابين.

---

= ليس منه.

قال الذهبي - بعد أن ساق رواية الدولابي: «ابن الثلجي ليس بمصدق على حماد وأمثاله وقد اتهم نسأل الله السلامة».

وقال ابن عدي: «الثلجي كذاب، وكان يضع الحديث، ويدسه في كتب أصحاب الحديث بأحاديث كفريات، فهذه الأحاديث من تدسيسه».

وقال الحافظ: «وعباد ليس بشيء وقد قال أبو داود: لم يكن لحماد بن سلمة كتاب غير كتاب قيس بن سعد - يعني كان يحفظ علمه - فكيف يستطيع أحد أن يدخل في أحاديثه ما ليس منها».

الكامل (٢/ ٦٧٦)، وميزان الاعتدال (١/ ٥٩٠)، وتهذيب التهذيب (٣/ ١٥).

(١) انظر: شروط الأئمة الستة لابن طاهر (ص ١١ - ص ١٢)، وقد اختصر المصنف كلام المقدسي في بعض المواطن كعادته.

(٢) من (د)، (ج)، وقد سقطت من بقية النسخ.

(٣) التبصرة والتذكرة (١/ ٦٥).

(٤) وكذلك في (د)، (ج)، وفي (م)، (ب): ثقة.

(٥) من (د)، وفي بقية النسخ: تصنيفها بغير ميم.

وقال[١] الحافظ ابن حجر/ : «تضعيف النسائي إن كان باجتهاده أو (ق٢٨/ ب) نقله عن معاصر فالجواب ذلك وإن نقله عن متقدم فلا، قال: ويمكن أن يجاب بأن ما قاله ابن طاهر هو الأصل الذي [بنيا][٢] عليه أمرهما، وقد يخرجان عنه لمرجح يقوم مقامه».

وقال الحازمي في كتاب شروط[٣] الأئمة: «مذهب من يخرج الصحيح أن يعتبر حال الراوي العدل في مشايخه، وفي من روى[٤] عنهم وهم ثقات أيضًا، وحديثه عن بعضهم صحيح ثابت يلزم[٥] إخراجه، وعن بعضهم مدخول لا يصلح إخراجه إلا في الشواهد والمتابعات.

قال: وهذا باب فيه غموض، (وطريق إيضاحه)[٦] معرفة طبقات الرواة عن راوي الأصل، ومراتب مداركهم، فلنوضح ذلك بمثال، وهو أن تعلم أنَّ أصحاب الزهري مثلاً[٧] على خمس طبقات[٨]،

---

(١) وفي (ب): قال.

(٢) من (ب)، وفي بقية النسخ: بينا.

(٣) وفي (ب): مشروط.

(٤) من (ب)، وفي (م): روى.

(٥) وفي الأصل: يلزمهم.

(٦) ليست في الأصل.

(٧) من (د).

(٨) نقلها ابن رجب في شرح علل الترمذي (١/ ٣٩٩ - ٤٠١)، وذكر أيضًا أقوال =

ولكل طبقة منها مزية على التي تليها:

(فالأولى): في غاية الصحة، نحو مالك وابن عيينة، وعبيد الله بن عمر ويونس[١] وعقيل ونحوهم، وهي مقصد[٢] البخاري.

(والثانية): شاركت الأولى في التثبت[٣]، غير أن الأولى جمعت بين الحفظ والإتقان وبين طول الملازمة للزهري، حتى كان فيهم[٤] من يزامله في السفر ويلازمه في الحضر. والثانية: لم تلازم الزهري إلا مدة يسيرة فلم تمارس حديثه فكانوا في الإتقان دون الطبقة الأولى، وهذا شرط مسلم نحو: الأوزاعي، والليث بن سعد، والنعمان بن راشد[٥]، وعبد الرحمن بن خالد بن مسافر[٦]،

---

= الأئمة في أثبت أصحاب الزهري.

انظر: شرح العلل (٢/ ٤٧٨ - ٤٨٦).

(١) (ع) أبو يزيد يونس بن يزيد بن أبي النجاد الأيلي - بفتح الهمزة وسكون التحتانية بعدها لام - مولى آل أبي سفيان، ثقة، إلا أنّ في روايته عن الزهري وهمًا قليلاً وفي غير الزهري خطأ، مات سنة (١٥٩ هـ).

التقريب (ص ٣٩١)، وتاريخ ابن معين (٢/ ٦٨٩)، والميزان (٤/ ٤٨٤)، وتهذيب التهذيب (١١/ ٤٥٠).

(٢) وفي (د): معتمد.

(٣) وفي (د): التثبيت.

(٤) وفي (د): منهم بالميم والنون.

(٥) (خت م ٤) أبو إسحاق النعمان بن راشد الجزري الرقي مولى بني أمية، صدوق سيء الحفظ، من السادسة.

التقريب (ص ٣٥٨)، والمغني للذهبي (٢/ ٦٩٩)، وتهذيب التهذيب (١٠/ ٤٥٢).

(٦) (خ م مد ت س) عبد الرحمن بن خالد بن مسافر الفهمي، أمير مصر، صدوق، =

(وابن أبي ذئب) [1] .

(والثالثة): جماعة لزموا الزهري كالطبقة الأولى غير أنهم لم يسلموا من غوائل الجرح فهم بين الرد والقبول، وهم شرط أبي داود، والنسائي [2] ، نحو سفيان بن حسين [3] ، وجعفر بن برقان، وإسحاق بن يحيى الكلبي [4] .

---

= مات سنة(١٢٧ هـ).

التقريب (ص ٢٠١)، والجرح والتعديل (٥/ ٢٢٩)، تهذيب التهذيب (٦/ ١٦٥).

(١) ليست في الأصل، وهي زيادة من السيوطي.

(٢) لمعرفة شرطي أبي داود والنسائي. انظر: رسالة أبي داود إلى أهل مكة في وصف سننه، وشروط الأئمة الستة للمقدسي (ص ١٣)، وشروط الأئمة الخمسة للحازمي (ص ٦٧)، والتبصرة والتذكرة (١/ ٩٥، ١٠٢).

(٣) (خت م ٤) أبو محمد وأبو الحسن سفيان ين حسين بن حسن الواسطي، ثقة في غير الزهري باتفاقهم، مات بالري مع المهدي، وقيل: في أول خلافة الرشيد.

التقريب (ص ١٢٨)، وتاريخ ابن معين (٢/ ٢١٠)، والثقات لابن حبان (٦/ ٤٠٤)، وتهذيب التهذيب (٤/ ١٠٧).

(٤) ( خت ) إسحاق بن يحيى بن علقمة الكلبي الحمصي المعروف بالعوصي.

قال الذهلي في الطبقة الثانية من أصحاب الزهري، قال: «مجهول لم أعلم له راوية غير يحيى بن صالح الوحاطي فإنه أخرج له أجزاء من حديث الزهري فوجدتها مقاربة».

وقال الذهبي: «لا يعرف».

وقال الدارقطني: «أحاديثه صالحة، وذكره ابن حبان في الثقات».

وقال الحافظ في التقريب: «صدوق».

تهذيب التهذيب (١/ ٢٥٥)، والكاشف (١/ ١١٤)، وميزان الاعتدال (١/ ٢٤٠)، =

(والرابعة): قوم شاركوا أهل الثالثة في الجرح والتعديل، وتفردوا[(١)] بقلة ممارستهم[(٢)] لحديث الزهري[(٣)] لأنهم لم يصاحبوا الزهري كثيرًا وهم شرط الترمذي[(٤)].

قال: وفي الحقيقة شرط الترمذي أبلغ من شرط أبي داود لأن الحديث إذا كان ضعيفًا، أو من[(٥)] حديث[(٦)] [أهل][(٧)] الطبقة الرابعة فإنه يبين ضعفه [وينبه][(٨)] عليه، فيصير الحديث عنده من باب الشواهد

---

= والتقريب (ص ٣٠).

(١) من (ب)، وفي (م): ويفردوا.

(٢) من (ب)، وفي (م): تمارسهم.

(٣) سقطت من (ب).

(٤) انظر شرط الترمذي في: شروط الأئمة الستة للمقدسي (ص ١٥)، وشرح علل الترمذي لابن رجب (١/ ٤٠٠)، والإمام الترمذي للدكتور العتر (ص٥٥).

قال د/ نور الدين عتر: «هذا ما جعل الحافظ ابن رجب رحمه الله تعالى يقرر أن شرط النسائي أشد، وسبق الحازمي فجعل كتاب الترمذي أحط من أبي داود لروايته عن هذه الطبقة... وقد حققنا أنّ شرط الترمذي أبلغ من شروط سائر السنن، وذلك لأنا وجدناه يشترك معهم في التخريج عن هذه الطبقة، ولم ينفرد بها».

انظر كلامه على شرح علل الترمذي (١/ ٤٠٠).

(٥) وفي (ج): أو كان من.

(٦) وفي (ب): أو حديث.

(٧) من (د).

(٨) وفي (م): وبينه.

والمتـابعات، ويكون اعتمـاده على ما صح عند الجمـاعة، ومن هذه الطبقة: (زمعة بن صالح)[١]، ومعاوية بن يحيى الصدفي[٢] [والمثنى][٣] ابن الصباح[٤].

(والخامسة): قوم من الضعفـاء والمجهولين لا يجوز لمن يخرج الحـديث على الأبواب أن يخـرج [لهم][٥] إلا[٦] على سبيل الاعـتبار

---

(١) وفي الأصل عداده في الطبقة الثالثة.
( م مـد ت س ق) أبو وهب زمعـة ـ بسكون الميـم ـ ابن صالح الجَنَدى ـ بفـتح الجيم والنون ـ اليمـاني، نزيل مكة، ضعـيف، وحديثـه عند مسلم مـقرون، من السادسة.
وقال النسائي: «كثير الغلط عن الزهري».
التقـريب (ص ١٠٨)، والضعفـاء للنسائي (ص ٤٤). والمـجروحين لابن حـبان (١/ ٣١٢)، والميزان (٢/ ٨١).

(٢) (ت ق) أبو روح معاويـة بن يحيى الصدفي الدمشـقي، ضعفوه، (ما حـدث بالشام أحسن مما حدث بالري)، من السابعة.
الكاشف (٣/ ١٥٩)، والتـقريب (ص ٣٤٢)، والضـعفـاء للبخـاري (ص ١٠٨)، والميزان (٤/ ١٣٨).

(٣) من (ب)، (ج).

(٤) (د ت ق) أبو عـبد الله أو أبو يحـيى المثنى بـن الصبـاح ـ بالمهـملة والموحـدة الثقيلة ـ اليماني الآبناوي ـ بفـتح الهمزة وسكون الموحدة بعـدها نون ـ ضعيف، اختلط بآخره، وكان عابدًا، مات سنة (١٤٩ هـ).
التقريب (ص ٣٢٨)، والمجـروحين (٣/ ٢٠)، والمـيزان (٣/ ٤٣٥)، والاغتـباط (ص ٣٨٢).

(٥) من (د)، (ج).

(٦) محذوفة من (ب).

والاستشهاد عند أبي داود فمن دونه، فأما عند الشيخين فلا كبحر بن كنيز[١] السقا[٢] والحكم بن عبد الله[٣] الأيلي[٤] وعبد القدوس بن حبيب[٥]، ومحمد بن سعيد المصلوب[٦]، وقد يخرج البخاري أحيانًا عن أعيان الطبقة الثانية، ومسلم عن أعلام[٧] الطبقة الثالثة،

---

(١) (ق) أبو الفضل بحر ـ بفتح أوله وسكون المهملة ـ ابن كنيز ـ بنون وزاى ـ السقاء، البصري، ضعيف مات سنة (١٦٠ هـ).
التقريب (ص ٤٢)، والمجروحين (١/ ١٩٢)، والميزان (٢/ ٢٩٨).

(٢) وفي (ب): بحر بن كنز البقاء، وفي (ب): كبحر بن كثير.

(٣) أبو عبد الله الحكم بن عبد الله بن سعد الأيلي.
قال أحمد: «أحاديثه كلها موضوعة».
وقال السعدي، وأبو حاتم: «كذاب».
وقال النسائي والدارقطني وجماعة: «متروك الحديث».
وقال البخاري: «تركوه».
الميزان (١/ ٥٧٢)، والضعفاء للبخاري (ص ٣١)، وتاريخه الكبير (٢/ ٣٤٥)، والضعفاء للنسائي (ص ٣٠)، والجرح والتعديل (٣/ ١٢٠).

(٤) من (الأصل)، و (د)، وفي بقية النسخ: الآملي.

(٥) أبو سعيد عبد القدوس بن حبيب الكلاعي الوحاظي من أهل الشام، كان يضع الحديث على الثقات، لا يحل كتابة حديثه، ولا الرواية عنه.
وكان ابن المبارك يقول: «لأن أقطع الطريق أحب إلى من أن أروي عن عبد القدوس الشامي».
المجروحين لابن حبان (٢/ ١٣١)، والميزان (٢/ ٦٤٣) وتنزيه الشريعة (١/ ٨١).

(٦) محمد بن سعيد الدمشقي المصلوب، كذّابٌ، صلب في الزندقة.
تنزيه الشريعة (١/ ١٠٥)، والمجروحين (٢/ ٢٤٧)، والميزان (٣/ ٥٦١).

(٧) وفي الأصل: أعيان.

وأبو داود عن مشاهير الرابعة، وذلك لأسباب تقتضيه، وبهذا يعتذر لمسلم في إخراج حديث حماد بن سلمة فإنه لم يخرج رواياته إلا عن المشهورين كثابت[1] البناني، وأيوب السختياني وذلك لكثرة ملازمته ثابتًا [البناني][2] وطول صحبته إياه[3] بخلاف أحاديث حماد عن آحاد البصريين، فإنَّ مسلمًا لم يخرجها لكثرة غرابتها[4]، وقلة ممارسته[5] لها، وعلى هذا ينبغي أن يسبر حال الشخص في الرواية بعد ثبوت عدالته فمهما[6] حصل الفهم بحال الراوي على النحو المذكور وكان الراوي محتويًا على الشرائط المذكورة تعيَّن إخراج حديثه منفردًا به كان أو مشاركًا، ولا يقال: يلزم البخاري أن يخرج عن أعلام الطبقة الثالثة لوجود الصحة لأنه لم يلتزم إخراج كل الصحيح»[7] انتهى.

(ق٢٩/ ب) قال الحافظ ابن حجر في المقدمة/ : «وهذا المثال الذى ذكره

---

(١) من (ب).

(٢) من (ج).

(٣) قال يحيى بن معين وأحمد بن حنبل، وعلى بن المديني: «حماد أعلم الناس بثابت».

تاريخ ابن معين (٢/ ١٣١)، وتهذيب التهذيب (٣/ ١٢).

(٤) وفي (ب): ممارسة.

(٥) من (ب).

(٦) وفي (د): غرائبها.

(٧) شروط الأئمة الخمسة (ص ٥٦ - ص ٦٢).

هو في حق المكثر[١] فيقاس على هذا أصحاب نافع[٢]، وأصحاب الأعمش[٣]، وأصحاب قتادة وغيرهم، فأما غير المكثرين فإنما اعتمد الشيخان في تخريج أحاديثهم على الثقة، والعدالة، وقلة[٤] الخطأ، لكن منهم من قوي الاعتماد عليه فأخرجا ما تفرد به كيحيى بن سعيد الأنصاري[٥]، ومنهم من لم يقو الاعتماد عليه فأخرجا له[٦] [ما شاركه][٧] فيه غيره، وهو الأكثر»[٨].

وقال النووي : « المراد بقولهم ( على شرط الشيخين ) أن يكون رجال إسناده في كتابيهما لأنهما[٩] ليس لهما شرط في

---

(١) وفي (ج): المكثرين.

(٢) وقد قسمهم ابن المديني تسع طبقات.
انظر: شرح علل الترمذي لابن رجب (١/ ٤٠١).

(٣) وهم سبع طبقات كما قال النسائي.
انظر: طبقات النسائي (ص ١٥، ص ١٦)، وشرح علل الترمذي لابن رجب (١/ ٤٠٤).

(٤) وفي (ب): وقبله.

(٥) (ع) أبو سعيد يحيى بن سعيد بن قيس الأنصاري المدني، القاضي، ثقة ثبت، مات سنة (١٤٤ هـ) أو بعدها.
انظر: التقريب (ص ٣٧٦)، والتاريخ الكبير (٨/ ٢٧٥)، وتذكرة الحفاظ (١/ ١٣٧).

(٦) من (د).

(٧) من (ب)، (ج) وقد شطبت من (م).

(٨) هدي الساري (ص ١٠).

(٩) وفي (د): لأنه.

كتابيهما، ولا في غيرهما»[١].

قال الحافظ أبو الفضل العـراقي: «وهذا الكلام قد أخذه من ابن الصلاح حيث قال في المستدرك[٢]: أودعه ما رواه[٣] على شـرط الشيخين قد أخرجا عن رواته[٤] في كتابيهـما، قال: وعلى هذا عمل ابن دقيق العـيد فإنه ينقل عن الحاكم تصـحيحه بحـديث على شرط البخاري مثلاً ثم يعترض عليه بأنَّ فيه فلانًا ولم يخرج له البخاري[٥]، وكذا فعل الذهبي في مختصر المستدرك.

قـال: وليس ذلك منهم بجيـد، فإن الـحاكم صـرّح في خطبـة

---

(١) الإرشاد للنووي (ق ٦/أ).

(٢) يعني في أثناء كلامه عن كتاب المستدرك للحاكم.

(٣) وفي (ج): أودعته ما أراه.

(٤) وفي (ب): عن رواية.

(٥) مثال على ذلك أنه روى في كتابه «الإمـام» حديث أبي يزيد الخولاني عن سيار بن عبد الرحمن عن عكرمـة عن ابن عباس قال: «**فرض رسـول الله ﷺ زكاة الفطر طهرة للصائم من اللغو والرفث...**» الحديث.
قال: «رواه الحاكم في «المستدرك» وقال: حـديث صحيح على شرط البخاري ولم يخرجاه».
قال ابن دقيق العيد: «ولم يخرج البخـاري، ولا مسلم لأبي يزيد ولا لسيار شيئًا، ولا يصح أن يكون على شـرط البخـاري، إلا أن يكون أخرج لهـما، وكـأنه أراد بكونه على شـرط البخاري أنه من رواية عـكرمة، فإنّ البـخاري احتـج بروايته في مواضع من كتابه» انتهى.

=

المستدرك بخلاف ما فهموه عنه.

فقال: « وأنا أستعين الله تعالى على إخراج أحاديث رواتها ثقات، قد احتج بمثلها الشيخان أو أحدهما»[١]، فقوله: (بمثلها) أي بمثل رواتها لا بهم أنفسهم، ويحتمل أن يراد [بمثل][٢] تلك الأحاديث وإنما تكون[٣] مثلها[٤] إذا كانت بنفس رواتها[٥]، وفيه نظر[٦]!!

قال[٧]: وتحقيق المثلية أن يكون بعض من لم يخرج عنه من الصحيح مثل من خرج عنه فيه، أو أعلى[٨] منه عند الشيخين وتعرف[٩] المثلية عندهما[١٠] إما بنصهما[١١] على أنّ فلانًا مثل فلان، أو

= انظر: التلخيص الحبير (٢/٤١٦) نقله عن الإمام.

(١) المستدرك (١/٣).

(٢) من (د)، (ج)، وفي بقية النسخ: بمثلك وهو خطأ.

(٣) وفي (د): يكون.

(٤) وفي (م): بمثلها.

(٥) وفي (ج): برواتها.

(٦) التبصرة والتذكرة (١/٦٦)، والتقييد والإيضاح (ص ٣٠).

(٧) قوله هذا الظاهر أنه في كتابه «الشرح الكبير» على ألفيته.
لأنه قال في التبصرة: «وقد بينت المثلية في الشرح الكبير» (١/٦٦)، وهذا النص لا يوجد في التبصرة والتذكرة الشرح الموجود بين أيدينا.

(٨) وفي (ب)، (د): أو على.

(٩) من (د)، وفي بقية النسخ: ويعرف.

(١٠) سقطت من (ب).

(١١) وفي (د): بنصيهما.

أرفع منه، وقلما يوجد ذلك، وإما بالألفاظ الدالة على مراتب القبول[١] كأن يقولا في بعض من احتجا به ثقة، أو ثبت، أو صدوق، أو لا بأس به؛ أو غير ذلك من ألفاظ التعديل، ثم يوجد[٢] عنهما[٣] أنهما قالا ذلك أو أعلى منه في بعض من لم يحتجا به في كتابيهما، فيستدل بذلك على أنه عندهما في رتبة من احتجا به؛ لأن مراتب الرواة [معيار][٤] معرفتها ألفاظ الجرح والتعديل.

قال: ولكن هنا أمر فيه غموض لا بد من الإشارة إليه وذلك أنهم لا يكتفون[٥] (في التصحيح بمجرد)[٦] حال الراوي في العدالة والاتصال من غير نظر إلى غيره، بل ينظرون في حاله مع من روى عنه في كثرة ملازمته له، أو قلتها، أو كونه من بلده ممارسًا لحديثه أو [قريبًا][٧] من بلد[٨] من أخذ عنه، وهذه أمور تظهر بتصفح كلامهم وعملهم[٩] في ذلك» انتهى[١٠].

---

(١) وفي (ج): التعديل.

(٢) وفي (د): توجد.

(٣) سقطت من (ب).

(٤) من (ب)، (ج).

(٥) وفي (ب): لا يكفون.

(٦) سقطت من (ب).

(٧) من (ب)، وفي بقية النسخ: غريبًا.

(٨) وفي (د): وبلده.

(٩) وفي (د): وعلمهم.

(١٠) كأن العراقي رحمه الله لما رأى الحاكم يروي أحاديث صحيحة ليست على شرط =

وقال الزركشي[١] بعد أن أورد صدر كلام العراقي: «القوم معذورون،فإن الحاكم قال عقب أحاديث أخرجها: هو صحيح على شرط مسلم، فقد احتج بفلان وفلان ـ يعني المذكورين في سنده[٢] ـ، فهذا منه جنوح إلى إرادة نفس رجال الصحيح، وهو خلاف ما ذكره في مقدمة كتابه، ثم إنه خالف الاصطلاحين في أثناء كتابه، وقال لما أخرج التاريخ والسير: ولابد لنا من كلام ابن إسحاق والواقدي[٣]».

= البخاري ومسلم وأنه يقول بعد روايتها: صحيحة ولم يخرجاها، ذهب إلى أن صاحبي الصحيحين يخرجان أحاديث من طريق رواة توفرت فيهم من شروط القبول، من العدالة والضبط ما توفرت في رواة الصحيحين، ولذا حكم بأن في صفات الرواة لا بهم أنفسهم.

مثال على هذا: الحديث المروي من طريق زياد بن علاقة ـ بكسر المهملة وبالقاف ـ عن أسامة بن شريك قال: **أتيت رسول الله ﷺ وأصحابه عنده كأنما علي رؤوسهم الطير**.. الحديث.

قال الحاكم رحمه الله بعد ذكره لهذا الحديث: «هذا حديث صحيح ولم يخرجاه...» المستدرك (١/ ١٢١) والأمثلة كثيرة من هذا النوع.

(١) لم أقف على كلامه هذا في نكته !!.

(٢) وفي (د): مسنده.

(٣) (ق) محمد بن عمر بن واقد الأسلمي الواقدي المدني القاضي، نزيل بغداد متروك مع سعة علمه، مات سنة (٢٨٧ هـ).

التقريب ( ص ٣١٢ )، والفهرست لابن النديم (ص ١٤٤)، وميزان الاعتدال (٣/ ١١٠)، وتهذيب التهذيب (٩/ ٣٦٣)، ووجه مخالفته للاصطلاحين كما أشار =

[قال الحافظ ابن حجر][1]: « ما اعترض به شيخنا على ابن دقيق العيد، والذهبي، ليس بجيد لأنّ الحاكم استعمل لفظة (مثل) (في)[2] أعم من الحقيقة والمجاز في الأسانيد والمتون، دلت[3] على ذلك صيغه[4] فإنه تارة يقول[5]: على شرطهما، وتارة: على شرط البخاري، وتارة: على شرط مسلم، وتارة: صحيح الإسناد لا يعزوه لأحدهما، ويوضح ذلك[6]/ قوله في باب التوبة لما أورد حديث[7] (ق٢٩/ ب) [أبي][8] عثمان[9] عن أبي هريرة (رضي الله [تعالى][10] عنه[11]) مرفوعًا

---

= الزركشي، هو أن ابن إسحاق والواقدي ليسا من رجال البخاري ولا مسلم اللهم إلا أن الأول منهما روى له البخاري تعليقًا ،ومسلم في المتابعات.

(١) سقطت من (ب).

(٢) سقطت من (ب).

(٣) وفي (م): دل.

(٤) وفي (ج): صنيعه.

(٥) وفي (ب): فإنه يقول تارة.

(٦) وفي (ع): ذلك مكررة.

(٧) سقطت من (ب).

(٨) من الأصل، وفي النسخ: ابن.

(٩) ( د ت س) أبو عثمان هو التبان ـ بمثناة ثم موحدة ثقيلة ـ ، مولى المغيرة بن شعبة، قيل: اسمه سعد، وقيل: عمران، مقبول، من الثالثة.
التقريب (ص ٤١٧)، والكاشف (٣/ ٣٥٧)، وتهذيب التهذيب (١٢/ ١٦٣).

(١٠) وكذلك في (ب).

(١١) سقطت من (د).

«**لا تنزع الرحمة**[١] **إلا من شقي**» [٢] هذا حديث صحيح الإسناد، وأبو عثمان هذا (ليس)[٣] هو النهدي[٤]، ولو كان[٥] هو النهدي [لحكمت][٦] بالحديث على شرط الشيخين، فدل هذا على أنه إذا لم يخرجا لأحد رواة الحديث لا يحكم به[٧] على شرطهما، وهو عين ما ادعاه ابن دقيق العيد وغيره، وإن كان الحاكم[٨] قد فعل[٩] غير[١٠] هذا في بعض الأحيان، فيصحّح على شرطهما ما لم[١١] يخرجا لبعض رواته، فيحمل ذلك على السهو والنسيان ويتوجه عليه به[١٢] حينئذ[١٣] الاعتراض»[١٤].

---

(١) وفي (ب): الترجمة. وهو تحريف.

(٢) المستدرك (٤/ ٢٤٨، ٢٤٩)، وقال: «هذا حديث صحيح الإسناد، ولم يخرجاه».

(٣) سقطت من (ب).

(٤) وفي (م): الهندي.

(٥) وفي (م)، (ب): وكان.

(٦) من المستدرك (٤/ ٢٤٩)، وهو في جميع نسخ البحر، والنكت: لحكم.

(٧) سقطتا من (ب).

(٨) سقطت من (د).

(٩) وفي الأصل (١/ ٣٢١): قد يغفل عن هذا.

(١٠) سقطتا من (ب).

(١١) وفي (د): مما لم.

(١٢) سقطت من (ب)، وفي (د): به عليه.

(١٣) سقطت من (د).

(١٤) إلى هذا الموضع موجود بمعناه في نكت ابن حجر (١/ ٣١٩ - ٣٢١).

قال: « وأيضـا فلو قصد بكلمة (مثل) معناها الحقيـقي حتى يكون المراد: احتج بغيرها ممن فـيهم من الصفات مثل ما في الرواة الذين خرّجا عنهم، لم يقل قط على شـرط البخـاري فإنَّ شرط مسلم دونه فمـا كان على شرطه فـهو على شرطـهما؛ لأنه حـوى شـرط مسلم وزاد» [١].

قال: «[ ووراء ذلك][٢] أن يروي إسـنادًا ملفقًا[٣] من [رجالهما][٤] كسماك[٥] عن عكرمـة عن ابن عبـاس [رضي الله تعالى عنهـما][٦]، فسمـاك على شرط مسلم فقط وعكرمة انفـرد به البخاري، والحق أن هذا ليس على شـرط واحد[٧] منهـما »[٨]، « [وأدق][٩] من هـذا أن

---

(١) هذا النص لا يوجد في النكت المطبوعة، فلعله من الكبرى.

(٢) من (د)، وفي بقية النسخ: كلمتان مطموستان.

(٣) وفي النسخ: إسنـاد ملفق، وقـد نقل العبـارة طاهر الجـزائري في توجيـه النظر (ص١٣٩).

(٤) من (د)، وفي بقية النسخ: رجالها، وهو خطأ.

(٥) (خت أ ٤) سمـاك ـ بكسر أوله، وتخفـيف الميم ـ ابن حـرب بن أوس بن خالد الذهلي البكري الكوفي، أبو المـغيـرة، صـدوق، وروايتـه عن عكرمـة خاصـة مضطربة، وقد تغير بآخره فكان ربما يلقن، مات سنة (١٢٣ هـ).

التقريب (ص ١٣٦)، والميزان (٢/ ٢٣٢)، وتهذيب التهذيب (٤/ ٢٣٢).

(٦) سقطت من (د).

(٧) سقطت من (ب).

(٨) موجود في النكت بمعناه (١/ ٣١٥).

(٩) من (د): وفي بقية النسخ: وأخف.

يرويا عن أناس ثقات ضعفوا في أناس مخصوصين من غير حديث الذين ضعفوا فيهم[١]، فيجيء عنهم حديث من طريق من ضعفوا فيه برجال كلهم في الكتابين أو أحدهما، فنسبته[٢] أنه على شرط من خرج له غلط كأن يقال في هشيم[٣] عن الزهري، كل من هشيم والزهري أخرجا له فهو على شرطهما فيقال: بل ليس على شرط واحد منهما لأنهما[٤] إنما أخرجا لهشيم من غير حديث الزهري فإنه ضعيف[٥] فيه، لأنه كان رحل إليه[٦] فأخذ[٧] عنه عشرين حديثًا فلقيه صاحب له وهو راجع فسأله روايته، وكان ثمّ ريح شديدة فذهبت بالأوراق من يد الرجل، فصار هشيم يحدث بما علق منها

(١) لمعرفة الرواة الذين ضعّفوا في شيوخ معينين، انظر: شرح علل الترمذي لابن رجب (٢/ ٦٢١ - ٦٧٢)، ولأخي في الله، زميل الدرب، ورفيق الطلب د/ صالح ابن حامد الرفاعي كتاب (الرواة الذين ضعفوا في شيوخ معينين) طبع، وقد نال به درجة الماجستير في الجامعة الإسلامية بتقدير ممتاز.

(٢) وفي (ب): فنسبته.

(٣) من (ب)، وفي (م): هاشم.

(٤) وفي (ب): لأنه.

(٥) وفي (د)، (ج): ضُعِّف.

(٦) قال الفضل بن زياد: «سألت أحمد أين كتب هشيم عن الزهرى؟. قال: بمكة، ثم رجع الزهري فمات بعد قليل».
انظر: تاريخ بغداد (١٤/ ٨٧).

(٧) وفي (د): يأخذ.

بذهنه، ولم يكن [أتقن][١] [حفظها][٢] فوهم في أشياء منها، ضعف في الزهري بسببها[٣]، وكذا همام ضعيف في ابن جريج[٤]، مع أنّ كلاً منهما أخرجا له، لكن[٥] لم يخرجا له عن ابن جريج شيئًا فعلى من يعزو إلى شرطهما أو شرط واحد منهما أن يسوق ذلك السند بنسق رواية من نسب إلى شرطه، ولو في موضع من[٦] كتابه»[٧] انتهى[٨].

(١) وفي (ب)، (ع) اتفق وهو خطأ.

(٢) وفي (ع): حفظهما.

(٣) قال الحسين بن فهم: «أخبرني الهروي أنَّ هشيمًا كتب عن الزهري نحواً من ثلاثمائة حديث فكانت في صحيفة، فجاءت الريح فرمت الصحيفة فنزلوا فلم يجدوها، وحفظ هشيم منها تسعة أحاديث، والعدد المذكور معارض بما ذكره الحافظ، ولم يظهر لي شيء في التوفيق بين الروايتين وهناك أحاديث سمعها هشيم من الزهري ولم يكتبها وعددها مائة حديث». انظر: تاريخ بغداد (١٤/ ٨٧).

(٤) لم أقف على من نصّ على هذا في كتب الرجال غير الحافظ في هذا الموطن، وهذا النص ينقض أو يخصص ما جاء عن الإمام أحمد من أنه قال: «همام ثبت في كل مشايخه».

انظر: ميزان الاعتدال (٤/ ٣٠٩)، وتذكرة الحفاظ (١/ ٢٠١).

(٥) سقطت من (ب).

(٦) سقطت من (ب).

(٧) هذا النص لا يوجد في النكت المطبوعة فلعله من الإفصاح.

(٨) وقد صرّح الحافظ ابن حجر بكون معنى قول الحاكم (على شرطهما) أي بالرواة =

وكذا قال ابن الصلاح في شرح مسلم «من حكم لشخص بمجرد رواية مسلم عنه في صحيحه بأنه من شـرط الصحيح فقد غفل وأخطأ، بل ذلك يتوقف على النظر فـي كيفيـة رواية مسلم عنه، وعلى أي وجه اعتمد عليه»[1].

وقال الحافظ جـمال الدين المزي: «[اصطلاح][2] المتقدمين إذا قالوا: (على شرط البخاري ومسلم) أنَّ ذلك مخرج على نظير رجال الصحيحين، واصطلاح المتأخرين: إذا كان على رجال الصحيحين»[3].

---

= أنفسهم حيث قال: « (شرطهما): المراد به رواتهما مع باقي شروط الصحيح». انظر: نزهة النظر (ص ٣١).

(١) انظر كتاب «صيانة صحيح مسلم» لابن الصلاح (ص ٩٩)، مع تصرف يسير من السيوطي في عبارته.

(٢) وفي (ب)، (ع): اصلاح.

(٣) والذي ترجّح عندي هو ما ذهب إليه ابن الصلاح والنووي وابن دقيق العيد والذهبي وابن عبد الهادي في (الصارم المنكي ١٦١)، والزيلعي في (نصب الراية ٤/ ٣٢٤)، والعلائي نقله عنه الصنعاني في (توضيح الأفكار ١/ ٦٧) وهو أن مراد الحاكم من قوله (على شرطهما)، وقوله في مقدمة المستدرك (١/ ٣): (...احتج بمثلها) أي الرواة بأعيانهم المخرج لهم في الصحيحين، ورب قائل يقول: إن ضمير بمثلها عائد على الأحاديث، أقول: نعم، هو كذلك، والمثلية في الأحاديث تحمل على وجود الرواة أنفسهم، مع الأخذ بعين الاعتبار أننا لا نحكم على حديث ما بكونه على الشرط لمجرد وجود رواته في الكتاب، بل لا بد من مراعاة كيفية رواية الشيخين عنهم.

وقال الإسماعيلي في المدخل[1] : «لما كان مراد البخاري [إيداع][2] الصحيح في كتابه صار من يروي عنه رواية موثوقًا به ، فجاز[3] لمن حذا حذوه أن يحتج به بعينه، وإن كان في غير ذلك الخبر، فإذا روى[4] عن مالك، والليث، وعقيل، ويونس، وشعيب، ومعمر[5] وابن عيينة عن الزهري، فقد صار هؤلاء بأجمعهم من شرطه في الزهري، وحيث وجدوا، إذا صحت الرواية عنهم فأيهم جيء به بدلاً عن الآخر كان شرط البخاري فيه موجودًا».

(١) كل من ترجم له لم يذكروا له هذا الكتاب، إلا أنهم أثبتوا له كتاب: «المستخرج على الصحيح»، وهو المشهور عنه.

قال الذهبي: «هو في أربع مجلدات»، وقد تقدم الكلام عليه.

فلا أدري هل يقصد المصنف بالمدخل المستخرج أو هو كتاب آخر للإسماعيلي وقف عليه؟؟.

وقد رجح شيخي المشرف د/ سعدي الهاشمي القول بأنهما كتابان.

انظر لكلام الذهبي: سير أعلام النبلاء (١٦/ ٢٩٢).

(٢) من (د)، وفي بقية النسخ: إبداع وهو تصحيف.

(٣) من (ب)، وفي (م): فحار بالحاء المهملة وهو تصحيف.

(٤) وفي (م): روي.

(٥) وقد سقطت الواو من (ب).

٥٣- وَعِدَّةُ الأوَّلِ بِالتَّحْرِيرِ ... أَلْفَانِ وَالرُّبْعُ بِلا تَكْرِيرِ

٥٤- وَمُسْلِمٌ[1] أَرْبَعَةُ الآلافِ ... وَفِيهِمَا التَّكْرَارُ جَمًّا وَافِي / (ق٣٠/أ)

ش:[2]

قال ابن الصلاح: «عدد أحاديث صحيح[3] البخاري سبعة آلاف ومائتان وخمسة وسبعون بالأحاديث المكررة وقيل إنها بإسقاط المكرر أربعة آلاف»[4].

وتبعه النووي في مختصره[5]، وقال[6] في شرح البخاري: «جملة ما في البخاري من الأحاديث المسندة بالمكرر.» فذكر العدد[7] سواء.

قال الحافظ ابن حجر: « فأخرج بقوله المسندة الأحاديث المعلقة، وما أورده في التراجم والمتابعة وبيان الاختلاف بغير إسناد [موصل][8] »[9].

(١) وفي (ح)، (س): ومسلمٍ.
(٢) سقط من (د).
(٣) سقطت من (ب).
(٤) المقدمة (ص٩٢).
(٥) التقريب (ص٣٤)، والإرشاد (ق٥/ب).
(٦) سقط من (ب).
(٧) وفي (ب)، (ع): العدة.
(٨) وفي (ب): يوصل، وفي (ع): (بوصل) بغير نقط.
(٩) هدي الساري (ص٤٦٥).

قال: « وما ذكراه[1] من العدة قلدا فيه الحَمُّويِي، فإنه كَتَبَ البخاري عنه وعد كل باب منه، ثم جمع الجملة، وقلده كل من جاء[2] بعده، نظرًا إلى أنه راوي الكتاب وله به العناية التامة، قال: وقد عددتها و[حررتها][3] فبلغت بالمكررة سوى المعلقات والمتابعات سبعة آلاف وثلثمائة وسبعة و[تسعين][4] حديثًا، وبدون المكررة ألفين وخمسمائة وثلاثة عشر حديثًا، وفيه من التعاليق ألف وثلثمائة وواحد وأربعون، وأكثرها مخرج في أصول متونه، والذي لم [يخرجه][5] مائة وستون وفيه من المتابعات والتنبيه على اختلاف الروايات ثلثمائة وأربعة وثمانون خارجًا عن الموقوفات والمقاطيع[6] .

---

(١) أي ابن الصلاح والنووي .

(٢) وقد روى ذلك أبو الفضل بن طاهر في كتابه «جواب المتعنت» عن أبي محمد عبد الله بن أحمد بن حموية السرخسي .
انظر: هدي الساري (ص٤٦٥) .

(٣) من (د)، وفي بقية النسخ: صورتها بالصاد والواو تحذف .

(٤) من الأصل وفي (د): وسبعون، وفي بقية النسخ: وستون .

(٥) من (د)، (ج) وفي بقية النسخ: تخرجه بالتاء .

(٦) وقال في الهدي: فجميع ما في الكتاب على هذا بالمكرر تسعة آلاف واثنان وثمانون حديثًا، وهذه العدة خارج عن الموقوفات على الصحابة والمقطوعات عن التابعين فمن بعدهم. انظر هدي الساري (ص٤٦٩) .
وقال د/ تقي الدين الندوي في كتابه «الإمام البخاري» (ص١٠١ ـ ١٠٣) «.. قال شيخنا: ما ذكره الحافظ من المجموع هكذا حكاه بعد قريب من ثلاثين سنة في آخر «الفتح» لأن تأليف الفتح في أول يوم من رجب سنة اثنتين وأربعين وذكر في آخر =

قال العراقي: «وهذا[١] العدد بالنسبة إلى رواية الفربري[٢]، وأما رواية حماد بن شاكر فهي دونها بمائتي حديث، وأنقص الروايات رواية إبراهيم بن معقل[٣] النسفي فإنها تنقص عن رواية الفربري[٤] ثلاثمائة حديث»[٥].

وقال الحافظ ابن حجر: «كلام العراقي أن النقص في هاتين الروايتين وقع من أصل التصنيف!! وليس كذلك بل كتاب البخاري في جميع الروايات الثلاث في العدد سواء، وإنما (فات)[٦] حماداً وابن معقل لما سمعا الصحيح على البخاري شيء من أواخر الكتاب فروياه عنه بالإجازة، نبَّه على ذلك ابن طاهر، وأبو علي الجياني،

---

= «الفتح» أيضًا العدد الذي ذكر في المقدمة، ولي فيه تأمل لأنه قال أولاً: مجموعه بالمكرر سبعة آلاف وثلاثمائة وسبعة وتسعون، ثم قال: وجملة التعاليق: ألف وثلاثمائة وواحد وأربعون، وجملة ما فيه من المتابعات ثلاثمائة وواحد وأربعون، فيكون المجموع تسعة آلاف وتسعة وسبعون أو اثنان وثمانون، هكذا صورته: (٧٣٩٧ ـ ١٣٤١ ـ ٤٣١ ـ ٩٠٧٩).

(١) وفي (ب): وهذه، وهو خطأ.

(٢) وقد وقعت أوهام في رواية الفربري وعلل، بيَّنها الحافظ جمال الدين يوسف بن عبد الهادي المعروف بابن المبرد (ت٩٠٩ هـ) في كتاب سمّاه «الاختلاف بين رواة البخاري عن الفربري»، منه نسخة مصورة بالجامعة الإسلامية برقم ١٧٩٥.

(٣) من الأصل، وفي النسخ: المعقل.

(٤) كذا في (ج)، وفي بقية النسخ: رواية إبراهيم الفربري.

(٥) التقييد والإيضاح (ص٢٧).

(٦) من (د)، (ج) وفي بقية النسخ: فادت وهوخطأ.

فالنقص إنما حصل من طريان[١] الفوت لا من أصل التصنيف»[٢].

وقال الميانجي في إيضاحه: «الذي اشتمل عليه (كتاب)[٣] البخاري من أحاديث رسول الله صلى الله عليه وسلم سبعة آلاف حديث وستمائة ونيف، [اختارها][٤] من ألف ألف حديث وستمائة ألف حديث ونيف[٥]».

وذكر ابن الصلاح في شرح مسلم وتبعه النووي في التقريب،

(١) طريان: مصدر على زنة (فَعَلان) بالتحريك، وأصل الكلمة مهموزة تقول: طرأ يطرأ، وقد تترك الهمزة فيقال: طرا يطرو طروا، والمعنى حصول الأمر فجأة. لسان العرب (١/ ١١٤)، وتاج العروس (١/ ٩١)، وجواهر القاموس للقزويني (ص١٥٨).

(٢) نكت ابن حجر (١ / ٢٩٤).

(٣) سقطت من (ب).

(٤) انظر: صيانة صحيح مسلم (ص٩٩).

(٥) في (ب) بعد (ونيف): أخبارهما، انظر: إيضاح ما لا يسع المحدث جهله (ق٨/ ب) وقال السخاوي رحمه الله: «المعتمد في العدة سبعة آلاف وثلاث مائة وسبعة وتسعون حديثًا بزيادة مائة واثنين وعشرين، كل ذلك سوى المعلقات والمتابعات والموقوفات على الصحابة والمقطوعات عن التابعين فمن بعدهم، والخالص من ذلك بلا تكرير ألفا حديث وستمائة وحديثان، وإذا ضمت المتون المعلقة المرفوعة التي لم يوصلها في موضع آخر منه، وهي مائة وتسعة وخمسون صار مجموع الخالص ألفي حديث وسبعمائة وأحدًا وستين حديثًا». انظر: فتح المغيث (ص٢٩، ص٣٠).
وقد قام محمد فؤاد عبدالباقي رحمه الله بترقيم أحاديث البخاري وترقيم أبوابه وكتبه فبلغ عدد الأحاديث عنده سبعة آلاف حديث وخمسمائة وثلاثة وستين حديثًا.
وقد طبع هذا الترقيم للصحيح مع الصحيح مع الفتح بمطبعة المكتبة السلفية بمصر.

أنّ عدة أحاديث مسلم أربعة آلاف دون المكرر، وقد نبهت على ذلك من زيادتي[١] .

قال العراقي: «وهو يزيد بالمكرر[٢] على البخاري لكثرة طرقه قال[٣] : وقد رأيت عن أبي الفضل أحمد بن سلمة أنه اثنا عشر ألف حديث»[٤] .

وقال الميانجي: «ثمانية آلاف»[٥] والله[٦] أعلم.

قال ابن حجر: «وعندي في هذا نظر»[٧] .

وفي نكت الزركشي «لعل قول الميانجي أقرب»[٨] .

## فائـــدة:

تأملت فظهر لي أنّ مقصد البخاري في التكرير يزيد على مقصد مسلم، وذلك أنّ البخاري يكرر لأجل استنباط الأحكام، فيورد

---

(١) وهو قوله: ومسلم أربعة الآلاف . . . (ص٧١٩) .

(٢) وكذلك في (د)، وفي (م)، (ب): المكرر .

(٣) سقطت من (ب).

(٤) التقييد والإيضاح (ص٢٧) .

(٥) إيضاح ما لا يسع المحدث جهله (ق٨/ ب) .

(٦) وفي (د): فالله أعلم.

(٧) النكت على ابن الصلاح (١ / ٢٩٦).

(٨) نكت الزركشي (ق٢٥/ ب)، وقد قام محمد فؤاد عبد الباقي المصري بتعداد أحاديث مسلم من أول الكتاب إلى آخره فبلغها بدون المكرر (٣٠٣٣) حديث .

الحديث في عدة أبواب لأجل[١] ما اشتمل عليه من الأحكام المتعددة، ويكرر لأجل أغراض [متعلقة][٢] بعلم الإسناد، ومسلم إنما[٣] يكرر لهذه[٤] الأغراض فقط دون الأول لأنه لم يعتنِ بالتراجم، ولأنه يذكر الطرق كلها في موضع واحد، وقد ألف الحافظ أبو الفضل بن طاهر[٥] في فوائد تكرير البخاري الأحاديث جزءًا أسماه «[جواب][٦] المتعنت»[٧] قال فيه: «اعلم أن البخاري كان يذكر الحديث في كتابه في مواضع ويستدل به في كل باب بإسناد آخر، ويستخرج منه بحسن استنباطه وغزارة فقهه[٨] معنى/ يقتضيه الباب الذي أخرجه فيه، وقل ما يورد حديثًا في موضعين بإسناد واحد ولفظ (واحد)[٩]، وإنما يورده من طريق أخرى لمعان يذكرها[١٠] والله أعلم بمراده. (ق٣١/ب)

---

(١) وفي (د): مما.

(٢) من (د) وفي بقية النسخ: معلقة.

(٣) وفي (ب): إنها.

(٤) وفي (ج): لأجل هذه.

(٥) وفي (ب): ابن الظاهر.

(٦) من (د)، (ج)، وفي بقية النسخ: حراب.

(٧) جواب المتعنت على البخاري. انظر: هدي الساري (١/ ١٥)، وهدية العارفين (٢/ ٨٢).

(٨) وفي (ب) وفقهه، وفي(ج): فهمه.

(٩) سقطت من (ب).

(١٠) وفي (د) تذكرها.

فمنها: أنه يخرج الحديث عن صحابي ثم يورده[١] عن صحابي آخر والمقصود منه أن يخرج الحديث عن حد الغرابة، وكذلك يفعل في أهل الطبقة الثانية والثالثة وهلم[٢] جرا إلى مشايخه فيعتقد من يرى ذلك من غير أهل الصناعة[٣] أنه تكرار وليس كذلك لاشتماله على فائدة [زائدة][٤] .

ومنها: أنه صحح أحاديث على هذه القاعدة في كل حديث منها معانٍ متغايرة فيورده في كل باب من [طريق][٥] غير الطريق الأولى.

---

(١) وفي (ج): يخرجه .

(٢) هلّم جرًا: كلمة (هلمّ): هذه الكلمة مركبة من (ها) للتنبيه وحذفت ألفها لكثرة الاستعمال ـ ومن (لمّ) من قولهم : «لم الله شعثه: أي جمعه» ، ونصبت (جرا) على المصدر أو الحال.

والذي وقفت عليه في معنى العبارة معنيان:

أ ـ (هلم جرا): أي تعالوا على هينتكم .

ب ـ (هلم جرا): أي استدامة الأمر واتصاله وأصله من الجر والسحب، وعليه تحمل العبارة المساقة في المتن، والمعنى: وهكذا صنيع البخاري مستديمًا ومتصلاً إلى مشايخه. الفاخر للمفضل بن سلمة (ص٣٢)، والزاهر للأنباري(١/ ٤٧٦)، ومجمع الأمثال للميداني (٢/ ٤٠٢)، ولسان العرب(١٢/ ٦١٧)، وتاج العروس (٣/ ٩٦).

(٣) وفي (د): الصنع ، وفي (ج): الصنعة.

(٤) من (د)، (ج) .

(٥) من (د)، وفي(ج): فيورد في كل باب من غير الطريق . . . .

ومنها: أحاديث[1] يرويها بعض الرواة تامة، ويرويها بعضهم مختصرة فيوردها كما جاءت ليزيل الشبهة عن ناقليها .

ومنها: أنّ الرواة ربما اختلفت عباراتهم،فحدث راو بحديث فيه كلمة [تحتمل][2] معنى، [وحدّث][3] به آخر فعبَّر عن تلك الكلمة بعينها بعبارة أخرى تحتمل معنى آخر،فيورده بطرقه إذا صحت على شرطه، ويفرد لكل لفظة بابًا مفردًا.

ومنها: أحاديث تعارض فيها الوصل والإرسال ورجح عنده الوصل فاعتمده وأورد الإرسال منبهًا على أنه لا تأثير عنده في الموصول[4] .

ومنها: أحاديث تعارض فيها الوقف والرفع والحكم فيها كذلك.

ومنها: أحاديث زاد فيها بعض الرواة رجلاً في الإسناد ونقصه بعضهم[5]،فيوردها على الوجهين حيث يصح عنده أنّ الراوي سمعه من شيخ حدثه به عن آخر،ثم لقي الآخر فحدثه به فكان يرويه على الوجهين.

---

(١) وفي (ب): الأحاديث .

(٢) من (د)، وفي بقية النسخ: يحتمل بالياء .

(٣) من (د)، (ج)، وفي (ع) : وحدث .

(٤) وفي الأصل : الوصل .

(٥) وفي (ب): بعض .

ومنها: أنه ربما أورد حديثًا عنعنه راويه،فيورده من طريق[١] أخرى مصرحًا فيها بالسماع على ما عرف من طريقته في اشتراط ثبوت اللقاء في المعنعن[٢] .

ومنها: أنه عمل قبل كتاب الصحيح كتابًا[٣] (يقال له المبسوط)[٤] وجمع فيه جميع حديثه على الأبواب، ثم نظر إلى أصح الحديث على ما رسمه،فأخرجه بجميع طرقه،فربما صح الحديث عنده[٥] من طرق فأخرجه بجميع طرقه الصحيحة،فلو أخرج طريقًا واحدًا منها لاستدرك عليه الباقي،ولو أخرجها كلها في موضع واحد احتاج في الباب الآخر إلى حديث موافق لذلك المعنى الذي سطر له الباب، فكأنه رأى أن يوردها على المعاني التي فيها في كل باب يدخل ذلك

(١) وفي (م): طرق .

(٢) نقله عنه الحافظ في هدي الساري (ص١٥) .

(٣) كتاب «المبسوط» ذكره الخليلي في الإرشاد وأنّ مهيب (وهب) بن سليم رواه عنه في كتاب العلل، وذكره أبو القاسم بن منده أيضًا، وأنه يرويه عن محمد بن عبد الله ابن حمدون عن أبي محمد عبد الله بن الشرقي عنه.

انظر: كشف الظنون (٢/ ١٥٨١) نقلاً عن الإرشاد .

قلت: أبو القاسم ابن مندة توفي سنة (٤٠٧ هـ). وهذا يعني وجود كتاب: «المبسوط» في ذلك الوقت .

(٤) سقطت من (ب) .

(٥) سقطت من (ب) .

الحديث فيه، قال: ومن أمثلة ما كرره حديث «**إنما الأعمال بالنيات**» أورده في أول الكتاب عن الحميدي عن سفيان بن عيينة[١] ثم في (الإيمان) عن القعنبي عن مالك[٢]، ثم في (النكاح) عن يحيى بن قزعة[٣]، عن مالك[٤] فكرره من حديث مالك إلا أنه أورده عن شيخ آخر، ثم[٥] في (العتق) عن محمد بن كثير عن سفيان الثوري[٦]، ثم في (الهجرة) عن مسدد عن حماد بن زيد[٧]، ثم في ترك (الحيل) عن أبي النعمان[٨] عن حماد بن زيد فكرره عن حماد بن زيد إلا أنه

---

(١) كتاب بدء الوحي ـ باب كيف كان بدء الوحي إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم (١ / ٩).

(٢) كتاب الإيمان ـ باب ما جاء أنّ الأعمال بالنيّة والحسبة ـ (١/ ١٣٥).

(٣) وفي (م): قرعة، وهو تصحيف، وابن قزعة هو يحيى بن قَزَعة ـ بفتح القاف والزاي ـ القرشي المكي المؤذن، وثقه ابن حبان، والذهبي، وروى له البخاري في غير موضع من صحيحه في الأصول، وقال ابن حجر: مقبول، (خ) والذي أميل إليه هو (التوثيق) لما تقدم. انظر: التقريب (ص٣٨٧)، والثقات لابن حبان (٩/ ٢٥٧)، والجمع بين رجال الصحيحين (٢/ ٧١)، والكاشف (٣/ ٢٦٥)، تهذيب التهذيب (١١/ ٢٦٥).

(٤) كتاب النكاح ـ باب من هاجر أو عمل خيراً لتزويج امرأة فله ما نوى (٩/ ١١٥).

(٥) سقطت من (ب).

(٦) كتاب العتق ـ باب الخطأ والنسيان في العتاقة والطلاق (٥/ ١٦٠).

(٧) كتاب مناقب الأنصار ـ باب هجرة النبي ﷺ وأصحابه إلى المدينة ـ (٧/ ٢٢٦).

(٨) (ع) أبو الفضل محمد بن الفضل السدوسي، البصري، لقبه عارم، ثقة ثبت تغير في آخر عمره، مات سنة ثلاث أو أربع وعشرين ومائتين.
التقريب (ص٣١٥)، وطبقات ابن سعد (٧/ ٣٠٥)، والجرح والتعديل (٨/ ٥٨)، تذكرة الحفاظ (١/ ٤١٠).

حدث به عن شيخ آخر[١]، ثم[٢] في ( النذور ) عن قتيبة عن عبد الوهاب الثقفي[٣]، فصار هذا الحديث مكررًا في كتابه في سبعة مواضع،ولم يعده بإسناد واحد ألبتة، فيقاس عليه غيره انتهى.

## فائـــــدة :

ذكر الحافظ أبو بكر الجوزقي في كتابه المسمى[٤] بالمتفق: «أن جملة ما اتفق الشيخان على إخراجه من المتون في كتابيهما ألفان وثلاث مائة وستة وعشرون حديثًا ».

قال الحافظ ابن حجر في نكته: «فعلى هذا جملة ما في الصحيحين خمسة آلاف حديث/ وستمائة حديث وخمسون حديثًا (ق٣١/أ) تقريبًا، هذا على مذهب الجوزقي لأنه يعد المتن إذا اتفقا على إخراجه

---

(١) كتاب الحيل ـ باب في ترك الحيل وأن لكل امرىء ما نوى في الأيمان وغيرها (٣٢٧/١٢).

(٢) سقطت من (د).

(٣) كتاب الأيمان والنذور ـ باب إذا حلف أن لا يأتدم فأكل تمرًا بخبز، وما يكون منه الأدم (١١/ ٥٧٢).

(ع) وعبدالوهاب الثقفي هو ابن عبد المجيد بن الصلت أبو محمد البصري، ثقة تغير قبل موته بثلاث سنين ولم يحدث في تلك الحالة، من الثامنة، مات سنة (١٩٤هـ) التقريب (ص٢٢٢)، والاغتباط (ص٣٦٩ ـ ضمن الكمالية)، والتاريخ الكبير (٩٧/٦)، وضعفاء العقيلي (٣/ ٧٥)، وميزان الاعتدال (٢/ ٦٨٠).

(٤) للجورقي كتابان في (المتفق والمفترق)، « المتفق الصغير »، و« المتفق الكبير» في نحو ثلاثمائة جزء حديثية. فهرس ابن عطية (ص٧٠)، وطبقات الشافعية للأسنوي (١/ ٣٥٤)، والرسالة المستطرفة (ص١١٥).

[ولو من][1] حديث صحابيين[2] حديثًا واحدًا كما[3] إذا أخرجه البخاري من طريق أبي هريرة [رضي الله عنه][4] ، وأخرجه مسلم من طريق أنس [رضي الله عنه][4] ، وهذا غير جار على اصطلاح جمهور المحدثين، لأنهم لا يطلقون الاتفاق إلا على ما اتفقا على إخراج إسناده ومتنه معًا، وعلى هذا فتنقص[5] عدة المتفق عليه عما ذكره الجوزقي قليلاً ويزيد عدد الصحيحين في الجملة فلعله يقرب[6] من ستة آلاف[7] بلا تكرير»[8].

---

(١) من (د) ، (ج)، وكلمات غير واضحة في بقية النسخ .

(٢) وفي (م): صحابين بياء واحدة .

(٣) وفي (ب) ، كان.

(٤) من الأصل (١/ ٢٩٨) وليستا في النسخ .

(٥) وفي (ب) : فتقض .

(٦) من الأصل (١/ ٢٩٨)، وفي (م): يرب، وفي (ع): بترب، وفي (د): تقريب .

(٧) جمع الشيخ محمد حبيب الله الشنقيطي كتابًا في المتفق عليه سماه «زاد المسلم فيما اتفق عليه البخاري ومسلم» وبلغ عدد الأحاديث المتفق عليها فيه ثمانية وستين وثلاثمائة وألف (١٣٦٨) حديث، وجمعها محمد فؤاد عبد الباقي في كتاب «اللؤلؤ والمرجان فيما اتفق عليها الشيخان» فبلغ عددها ستة أحاديث وألفي حديث .

(٨) نكت ابن حجر (١/ ٢٩٨) .

٥٥- مِنَ الصَّحِيحِ فَوتَّا كَثِيرًا[١] وَقَالَ نَجلُ أَخرَمٍ[٢] يَسِيرًا

٥٦- مُرادُهُ أَعلَى[٣] الصَّحِيحَ فَاحْمِلِ أَخْذًا مِنَ الحَاكِمِ أي فِي المَدْخَلِ

٥٧- النَّوَوِي لَمْ يَفُتِ الخَمْسَةَ مِنْ مَا صَحَّ إلا النَّزرِ[٤] فَاقْبَلْهُ وَدِنْ

٥٨- وَاحمِلْ مَقَالَ[٥] عُشْرِ[٦] أَلفِ أَلفِ أَحْوِي[٧] عَلَى مُكَرَّرٍ وَوَقْفِ

ش:

لم يستوعب الشيخان في كتابيهما كل[٨] الصحيح ولا التزما ذلك ففاتهما منه شيء كثير، وقد قال ابن عدي: سمعت الحسن ابن الحسين البزار[٩] يقول:

---

(١) وفي (س): فوته كثير . . . ويسير .

(٢) وفي (ب): احزم، وفي (ج): أخزم .

(٣) وفي (س) على «بدون ألف» .

(٤) وفي (ح): النزر «بفتح الراء».

(٥) وفي (س): مقال .

(٦) وفي (س): عشر « بفتح الراء».

(٧) وفي (ح) أحوى «بفتح آخره» .

(٨) سقطت من (ب).

(٩) وفي الأصل: الحسن بن الحسين البخاري، والمثبت في النسخ هو الذي أثبته وهو الصحيح.

والحسن هذا: هو أبو محمد الحسن بن الحسين بن محمد القاضي الإستراباذي - بكسر الألف وسكون السين المهملة وكسر التاء - نزل بغداد، وحدث بها.

قال الخطيب : كان صدوقًا فاضلاً صالحًا . . لقي شيوخ الصوفية ، وكان يفهم الكلام على مذهب الأشعري، مات ببغداد سنة (٤١٢ هـ) .

=

سمعت إبراهيم[١] بن معقل النسفي يقول سمعت البخاري يقول: « ما أدخلت في كتابي الجامع إلا ما صح، وتركت من الصحاح بحال[٢] الطول»[٣] .

وقال مسلم: « ليس كل شيء عندي صحيح[٤] وضعته هاهنا[٥] ».

وقال الحاكم في خطبة المستدرك: « لم يحكما ولا واحد منهما أنه لم يصح من الحديث غير ما أخرجاه»[٦] .

وكذا قال البيهقي في المدخل: «قال[٧]: وقد بقيت أحاديث صحاح لم يخرجاها وليس في تركهما إياها دليل على ضعفها، وعذر البخاري كيلا يطول الكتاب فيُمَلّ».

---

= تاريخ بغداد (٧/ ٣٠)، وتاريخ جرجان (ص٣٥٧)، وتذكرة الحفاظ (٣/ ١٠٧١)، والأنساب (١/ ١٩٩).

(١) بياض في نسخة (د).

(٢) وفي الأصل ، (ج): الحال.

(٣) مقدمة الكامل لابن عدي (١/ ١٤٠)، ونقله الحافظ في هدي الساري عن ابن عدي (ص٧) .

(٤) سقطت من (ب).

(٥) قاله حين سئل عن حديث: «وإذا قرأ فأنصتوا» لم لم تضعه ها هنا؟
صحيح مسلم ( كتاب الصلاة ـ باب التشهد في الصلاة ) (١/ ٣٠٤) .

(٦) المستدرك (١/ ٢)، بلفظ « غير ما أخرجه».

(٧) سقطت من (ب) .

وقال الحازمي: «لم يلتزم[1] البخاري أن يخرج كل ما صح من الحديث، وكما أنه لم يخرج عن كل من صح حديثه، ولم يُنسب إلى شيء من جهات الجرح وهم خلق كثير يبلغ عددهم نيِّفًا[2] وثلاثين ألفًا، لأنّ تاريخه يشتمل على نحو من أربعين ألفًا وزيادة[3]، وكتابه في الضعفاء[4] دون السبعمائة نفس، فالثقات عنده أكثر، ومع ذلك فالذين خرجهم في جامعه دون ألفين، فكذا لم يخرج كل ما صح من الحديث»[5].

---

(١) هكذا في جميع نسخ البحر، وفي الأصل (ص٦) يلتزم.

(٢) بتشديد الياء: أي زيادة، وعند حُذّاق البصريين والكوفيين أنّ النيِّف من واحد إلى ثلاث، وعوام الناس يخففون فيقولون: ونيف، وهو لحن عند الفصحاء. لسان العرب (٩/ ٣٤٢)، وتاج العروس (٦/ ٢٦٣).

(٣) طبع التاريخ الكبير بالهند بتحقيق عبد الرحمن بن يحيى المعلمي وإشراف دائرة المعارف العثمانية، وقد بلغت التراجم فيه حسب الترقيم أربعة عشر ألفًا وسبعة وسبعين ترجمة (١٤٠٧٧).
وكتابه التاريخ الصغير طبع، وله أربع طبعات (١) طبعة الهند سنة ١٣٢٥هـ، (٢) وطبعة طنطا سنة ١٩٣١م، (٣) وطبعة المكتبة الأثرية بالباكستان، (٤) وطبعة بتحقيق محمود زايد بحلب سنة ١٩٧٧م.

(٤) مطبوع، له أربع طبعات، الأولى في إسلام أباد الهند سنة ١٣٤٩هـ، والثانية في حيدرأباد الدكن سنة ١٣٢٣هـ، والثالثة بحلب سنة ١٩٧٦م بتحقيق محمود زايد، والرابعة بالمكتبة الأثرية بالباكستان.
وقد بلغ عدد التراجم في الأخيرة تسع عشرة وأربعمائة ترجمة، وفي السورية ثمان عشرة وأربعمائة ترجمة.

(٥) شروط الأئمة الخمسة (ص٦٢).

وقال النووي في شرح مسلم: «ألزم الدارقطني البخاري ومسلمًا إخراج أحاديث تركا إخراجها مع أن أسانيدها أسانيد قد أخرجا لرواتها في صحيحيهما، وذكر الدارقطني وغيره أنّ جماعة من الصحابة رووا عن رسول الله صلى الله عليه وسلم، ورويت أحاديثهم من وجوه صحاح لا يطعن في ناقليها[١] ، ولم يخرجا من أحاديثهم شيئًا [فيلزمهما][٢] إخراجها على مذهبهما.

وذكر البيهقي أنهما اتفقا على أحاديث من صحيفة همام بن منبه، وأن كل واحد منهما انفرد عن الآخر بأحاديث منها مع أنّ الإسناد واحد، وصنّف الدارقطني وأبو ذر الهروي في هذا النوع الذي ألزموهما[٣] ، وهذا [الإلزام][٤] ليس بلازم في الحقيقة فإنهما لم يلتزما استيعاب الصحيح، بل صح عنهما تصريحهما بأنهما لم يستوعباه، وإنما قصدا جمع جمل من الصحيح كما يقصد المصنف في الفقه جمع جمل من مسائله، لا أنه يحصر جميع مسائله، لكنهما إذا كان الحديث الذي تركاه أو تركه أحدهما مع صحة إسناده في الظاهر أصلاً في بابه ولم يخرجا له نظيرًا ولا ما يقوم مقامه فالظاهر من حالهما أنهما اطلعا فيه على علة إن كانا روياه، ويحتمل أنهما تركاه نسيانًا أو إيثارًا

(١) وفي (م) : ناقلها .

(٢) من (د) ، وفي بقية النسخ: فيلزمهم .

(٣) من (د)، وفي بقية النسخ: ألزموها .

(٤) من الأصل، وفي النسخ الالتزام .

لترك الإطالة،أو رأيا أنّ غيره مما ذكراه يسد مسده أو لغير ذلك»[١].

وقال الحافظ أبو عبد الله محمد بن يعقوب المعروف بابن الأخرم[٢] : «قلما يفوت البخاري ومسلمًا من ما ثبت/ من الحديث الصحيح[٣] يعني في كتابيهما». (ق٣١/ب)

قال ابن الصلاح متعقبًا عليه: «ولقائل أن يقول ليس ذلك بالقليل، والمستدرك للحاكم كتاب كبير يشتمل مما فاتهما على شيء كثير، وإن يكن عليه في بعضه مقال فإنه يصفو له منه صحيح كثير، وقد قال البخاري: أحفظ مائة ألف حديث صحيح، ومائتي ألف حديث غير صحيح»[٤] .

زاد غير[٥] ابن الصلاح : وروى الإسماعيلي عن البخاري أنه قال: «لم أخرج في هذا الكتاب إلا صحيحًا، وما تركت من الصحيح أكثر»[٦] .

---

(١) المنهاج (١/ ٢٤) .

(٢) أبو عبد الله محمد بن يعقوب بن يوسف بن الأخرم النيسابوري، ويعرف أبوه «بابن الكرماني» ، الإمام الحافظ الكبير، كان من أنحى الناس ما أخذ عليه لحن قط، وكان ابن خزيمة يقدمه على كافة أقرانه توفي سنة (٣٤٤هـ).

تذكرة الحفاظ (٣/ ٨٦٤)، والنجوم الزاهرة (٣/ ٣١٣)، وشذرات الذهب (٢/ ٣٦٨)

(٣) مقدمة ابن الصلاح (ص٩٢)، والتبصرة والتذكرة (١/ ٤٣)، وفتح المغيث (ص٢٧).

(٤) مقدمة ابن الصلاح (ص٩٢) .

(٥) وفي (ب) على .

(٦) نقله عنه الحافظ في هدي الساري (ص٧) .

وفي المدخل للحاكم عن الإمام[١] أحمد بن حنبل قال: «صح من الحديث سبعمائة ألف وكسر»[٢] انتهى.

واعتنى جماعة بابن الأخرم فسلكوا في الجواب عنه مسالك:

**أحدها**[٣] أن هذا العدد الذي ذكره البخاري وأحمد محمول على المبالغة في الكثرة، حكاه البدر بن جماعة في المنهل الروي ولم يرتضه[٤]، والزركشي في (نكته)[٥] وضعفه، وقال:[٦] بل أراد التحديد.

---

(١) سقطت من جميع النسخ.

(٢) المدخل إلى الإكليل (ص٨٨) قال الحاكم: «سمعت أبا جعفر محمد بن أحمد الرازي سمعت أبا عبد الله محمد بن مسلم بن وارة يقول: كنت عند إسحاق بن إبراهيم بنيسابور فقال رجل من أهل العراق: سمعت أحمد بن حنبل يقول: ...» وفيه مجهول وهو «رجل من أهل العراق»، إلا أن القصة لها طرق أخرى.

تاريخ بغداد (١٠/ ٣٣٢)، وطبقات الحنابلة (٢/ ٢٠١)، والأنساب (٦/ ٣٦)، وتلقيح فهوم أهل الأثر (ص٣٦١)، وصيد الخاطر (ص٢٢٢)، وتهذيب التهذيب (٧/ ٣٣).

(٣) كلمة مطموسة في (م).

(٤) من (د)، ولم أقف على النص في المنهل !!.

(٥) سقطت من (ب).

(٦) سقطت من (ب).

وقد قال أحمد عقب كلامه المذكور: وهذا الفتى يعني ــ أبا زرعة ــ يحفظ ستمائة ألف حديث[١] .

قال: فهذا مع أول كلامه ينفي إرادة المبالغة، ويقتضي[٢] إجراء كلام الأئمة على ظاهره، وقد قال سعيد بن أبي مريم: سمعت مالك ابن أنس يقول: كتبت بيدي مائة ألف حديث، وذكر عن أحمد بن حنبل أنه كتب ألف ألف حديث، أسقط منها ثلاث مائة ألف حديث، وخرّج مسنده من سبعمائة ألف حديث[٣] .

---

(١) تاريخ بغداد (١٠/ ٣٣٢) وطبقات الحنابلة (١/ ٢٠١)، والأنساب (٦/ ٣٥) .

وقال البيهقي معقبًا على قول أحمد هذا: إنما أراد ما صح من حديث رسول الله صلى الله عليه وسلم وأقاويل الصحابة، وفتاوى من أخذ عنهم من التابعين.

انظر تهذيب التهذيب (٧/ ٣٣).

وقال أبو بكر محمد بن عمر الرازي الحافظ: «لم يكن في هذه الأمة أحفظ من أبي زرعة، كان يحفظ سبعمائة ألف حديث، وكان يحفظ مائة وأربعين ألفا في التفسير والقراءات».

قال الحافظ يحيى بن مندة: « وبلغني بإسناد هو لي مسموع أنّ أبا زرعة قال: أنا أحفظ ستمائة ألف حديث صحيح وأربعة عشر ألف إسناد في التفسير والقراءات، وعشرة آلاف حديث مزورة قيل له: ما بال المزورة تحفظ؟ قال: إذا مرّ بي منها حديث عرفته ».

انظر : تهذيب الكمال (٥/ ق٨٨٧/ أ)، وشرح علل الترمذي (١/ ٢٢٣).

(٢) وفي (د): ومقتضى .

(٣) خصائص المسند لأبي موسى المديني (ص٢٢) والمصعد الأحمد (ص٣١) .

وقال أبو زرعة الرازي: «تـوفي النبي صلى الله علـيه وسلم ومن رآه وسمع منــه زيادة على مائة (ألــف إنسان)[١] من رجـل وامرأة[٢] ،

---

(١) سقطت من (ب).

(٢) رواه أبو موسى المديني في ذيله على الصحابة لابن مندة .

ذكر ذلك الـعراقي في الـتقييـد والإيضاح (ص٣٠٥ ـ ص٣٠٦)، وابن حـجر في الإصابة (١/ ٢)، ويروى عن أبـي زرعة رحمه الله في عدة الصحابة الـذين سمعوا من الرسـول صلى الله عليه وسـلم ورووا عنه نص أدق من المـنقول هنا فقـد سأله رجل فقال: يا أبا زرعة أليس يقال: حديث النبي ﷺ أربعة آلاف حديث ؟. قال: ومن قال ذا ؟ قلقل الله أنيابه ، هذا قول الزنادقة، ومن يحصي حديث رسول الله ﷺ؟ قبض رسول الله صلى الله عليه وسلـم عن مائة ألف وأربعة عشر ألفًا من الصحـابة ممن روى عنه وسمـع منه. قيـل: يا أبا زرعـة، هؤلاء أين كـانوا وسمعوا منه ؟. قال: أهل المـدينة، وأهل مكة، ومـن بينهمـا، والأعراب، ومن شهد معه حجة الوداع.

قال البلقيني: « فائدة: عن الشافعـي رضي الله عنه: روى عن النبى صلى الله عليه وسلم ورآه من المسلمين نحو ستين ألفًا .

ولكن ما ذكره أبو زرعة زيادة كثيرة، وتعقب العراقي أبا زرعة على هذا النص أيضًا فقال: « وفي هذا التحديد بهذا العدد المذكـور نظر كبير، وكيف يمكن الاطلاع على تحرير ذلك مع تفرق الصحابة في البوادي والقرى والموجود عن أبي زرعة بالأسانيد المتصلة إليه ترك التحديد في ذلك، وأنهم يزيدون على مائة ألف . . . ».

وقال ابن حجر: «جمعت كتابًا كبيرًا في ذلك ميزت فيه الصحابة من غيرهم، ومع ذلك فلـم يحصل لنا مـن ذلك جميعًا الـوقوف على العـشر من أسامي الصـحابة بالنسبة إلى ما جاء عن أبي زرعة الرازي».

ولابن فتحون توجيه آخر لإحصاء أبـي زرعة الرازي فهو يرى أن العدد الذي ذكره أبو زرعة خاص بالصحابة الرواة وليس جملة الصحابة .

وكل قد روى عنه سماعًا أو [رواية][1] فَعِلْمُ رسول الله صلى الله عليه وسلم كثير[2] ».

وقال إسحاق بن راهوية: «أعرف مكان مائة ألف حديث كأني أنظر إليها، وأحفظ سبعين ألف حديث عن ظهر قلبي صحيحة، وأحفظ أربعة آلاف حديث مزوّرة»[3] .

وقال مسلم: «صنّفت هذا المسند[4] الصحيح من ثلاثمائة ألف حديث مسموعة»[5] .

---

= وقال الدكتور أكرم العمري: «وعلى أية حال فإن عدد الصحابة في أقصى تقدير يتجاوز المائة ألف وهو تقدير أبي زرعة الرازي، وقد ذكر أن لهم سماعًا أو رؤية فهذا العدد إذًا يمثل من لهم سماع، ومن لهم رؤية وليس لهم سماع، فلا يمثل هذا العدد إذًا حصرًا للصحابة الرواة ».

قلت: وأما ما ذكره الحافظ ابن حجر فهو بالنسبة إلى الصحابة المذكورين في الإصابة فقط، وليس حصراً منه لأعداد الصحابة، فلا ينقض قوله: (فلم يحصل لنا... إلخ )كلام أبي زرعة السابق.

انظر: مقدمة ابن الصلاح (ص٤٣٢)، والتقييد والإيضاح (ص٣٠٥)، ومحاسن الاصطلاح (٣/١)، وتاريخ دمشق (١٠/ ق٢/ ب)، واختصار علوم الحديث (ص١٨٥)، وكتاب بقي بن مخلد د/العمري (ص١٨).

(١) من الأصول، ومن (د)، وفي بقية النسخ: ورواية .

(٢) نكت الزركشي (ق٢٤/ ب).

(٣) تاريخ بغداد (٦/ ٣٥٢)، وسير أعلام النبلاء (١١/ ٣٧٣) .

(٤) سقطت من (د).

(٥) رواه الخطيب البغدادي بسنده إلى مسلم . تاريخ بغداد (١٣/ ١٠١) .

وقال أبو داود: « كتبت عن رسول الله صلى الله عليه وسلم خمسمائة ألف حديث، انتخبت منها ما ضمنته كتاب السنن»[١] .

وقال الحاكم في المدخل: «كان[٢] الواحد من الحفاظ يحفظ خمسمائة ألف حديث»[٣] .

وسئل أبو زرعة عن رجل حلف بالطلاق أنّ أبا زرعة يحفظ مائتي ألف حديث هل حنث ؟؟ قال: لا، ثم قال: احفظ مائتي ألف حديث كما يحفظ الإنسان سورة قل هو الله أحد، وفي المذاكرة ثلاثمائة ألف حديث[٤] .

---

(١) تاريخ بغداد (٩/ ٥٧)، وتذكرة الحفاظ (٢/ ٥٩٣) .

(٢) وفي (م): كأنّ .

(٣) المدخل في أصول الحديث (ص٨٨) .

(٤) تاريخ بغداد (١٠/ ٣٣٥) .

قال الخطيب: حدثني عبد الله بن أحمد بن علي السوذرجاني ـ لفظًا ـ قال: سمعت محمد بن إسحاق بن مندة الحافظ يقول: سمعت أبا العباس محمد بن جعفر بن حمكويه الرازي يقول: سئل أبو زرعة . . .

قال الذهبي بعد أن روى هذه القولة: «هذه حكاية مرسلة ، وحكاية صالح جزرة أصح» .

[قلت] ورواية صالح هي أنه سمع أبا زرعة الرازي يقول: كتبت عن إبراهيم بن موسى الرازي مئة ألف حديث، وعن أبي بكر بن أبي شيبة مئة ألف، فقلت له: بلغني أنك تحفظ مئة ألف حديث تقدر تملي عليّ ألف حديث من حفظ ؟ قال: لا، ولكن إذا ألقي عليّ عرفت.

قال الحاكم: «وسمعت أبا بكر بن أبي دارم[١] الحافظ بالكوفة يقول: سمعت أبا العباس أحمد بن محمد بن سعيد[٢] يقول: أحفظ لأهل البيت ثلاثمائة ألف حديث»[٣].

= والرواية التي حكم عليها الذهبي بالإرسال جاءت رواية بمعناها عن أبي زرعة من طريق أبي أحمد بن عدي سمعت أبي يقول: كنت بالري وأنا غلام في البزازين، فحلف رجل بطلاق امرأته: أنّ أبا زرعة يحفظ مئة ألف حديث، فذهب قوم أنا فيهم إلى أبي زرعة فسألناه، فقال: ما حمله على الحلف بالطلاق ؟ قيل: قد جرى الآن منه ذلك فقال أبو زرعة : ليمسك امرأته فإنها لم تطلق عليه .

تاريخ بغداد (١٠/ ٣٣٤)، وسير النبلاء(١٣/ ٦٨، ٦٩)، ومقدمة الكامل (ص٢١٣)

(١) أبو بكر أحمد بن محمد بن السري التميمي الكوفي محدث الكوفة، كان يترفض، وقد اتهم في الحديث وقال عنه في الميزان: المحدث الكوفي الرافضي الكذاب، توفي سنة (٣٥٢هـ)، تذكرة الحفاظ (٣/ ٨٨٤)، والميزان (١/ ١٣٩)، وتنزيه الشريعة (١/ ٣٢) .

(٢) أبو العباس أحمد بن محمد بن سعيد الكوفي، يلقب بعقدة، حافظ العصر ومحدث البحر، ولو صان نفسه وجوَّد لضربت إليه أكباد الإبل، ولضرب بإمامته المثل، لكنه جمع فاوعى، وخلط الغث بالسمين، والخرز بالدر الثمين، ومقت لتشيعه، فقال الدراقطني: «يكثر من المناكير». واتهمه البعض بالكذب ودفع ذلك الدارقطني والذهبي. مات سنة (٣٣٢ هـ).

تذكرة الحفاظ (٣/ ٨٣٩)، والميزان (١/ ١٣٩)، ونزهة الألباب (ق٨٩/ ب)، وتنزيه الشريعة (١/ ٣٢).

والأثر هذا بهذا الإسناد مطروح وواه لكذب أبي بكر بن أبي دارم، ولغلوه في الرفض، ولأن هذا الكلام مما فيه تأييد لبدعته .

(٣) واللفظ في الأصل: « سمعت أبا العباس أحمد بن محمد بن سعيد يقول: ظهر لأبي كريب بالكوفة ثلثمائة ألف حديث ».

قال: «وسمعت أبا بكر[١] يقول: كتبت[٢] بأصبعي[٣] عن مطين[٤] مائة ألف حديث»[٥].

وقال علي بن خشرم[٦]: «كان إسحاق بن راهوية يملي سبعين ألف حديث حفظًا»[٧]. فهذه العبارات عن هؤلاء الأئمة صريحة في إرادة حقيقة العدد دون المبالغة، خصوصًا مسألة أبي زرعة في الطلاق.

**المسلك الثاني**: أن مرادهم بالأحاديث في هذا العدد ما هو أعم من المرفوع والموقوف وأقاويل السلف.

---

(١) أبو بكر بن أبي دارم تقدمت ترجمته.

(٢) وفي (ب) وكتبت.

(٣) وفي (د)، (ج) بأصابعي.

(٤) وفي (د) مطر.

(٥) المدخل للحاكم (ص٨٩).

(٦) وكذلك في (د)، وفي (م)، (ب): حزم وهو تحريف.

(٧) لم أقف على هذا النص ولكن وقفت على نص مروي عن علي بن خشرم بمعناه رواه الخطيب بسنده إلى إسحاق بن راهوية قال: كنت لا أسمع شيئًا إلا حفظته، وكأني أنظر إلى سبعين ألف حديث أو قال: أكثر من سبعين ألفًا في كتبي.
تاريخ بغداد (٦/ ٣٥١)، وسير النبلاء (١١/ ٣٧٢)، وكذلك روى الحاكم في المدخل (ص٨٨)هذا النص بمعناه وقال: عن إسحاق، قال الحاكم: سمعت أبا بكر محمد بن جعفر التركي سمعت محمد بن إسحاق بن راهوية يملي سبعين ألف حديث حفظًا.

وبهذا جزم البيهقي فقال: «في قول أحمد صح من الحديث[١] سبعمائة ألف وكسر أراد ما صح من الأحاديث وأقاويل الصحابة والتابعين»[٢] .

قلت[٣] : ويؤيده ما روي عن أبي بكر محمد[٤] بن عمر الرازي الحافظ قال: « كان أبو زرعة يحفظ سبعمائة ألف حديث، وكان يحفظ مائة وأربعين ألفًا[٥] في التفسير والقرآن»[٦] ، ولا يوجد في التفسير والقرآن مرفوع يبلغ[٧] ألف حديث/ ،وإنما يبلغ[٨] هذا القدر بآثار الصحابة والتابعين وأتباعهم والسلف . (ق٣٢/أ)

**المسلك الثالث:** أن المراد بهذا العدد[٩] الأسانيد المكررة والطرق المتعددة، فربما عدّ الحديث الواحد[١٠] المروي بإسنادين حديثين.

---

(١) وفي (د): من الحديث صحح.

(٢) تهذيب الكمال (٥/ ق٨٨٧/أ) ، وتهذيب التهذيب (٧/ ٣٣) .

(٣) وفي (د) بياض .

(٤) سقطت من (م) .

(٥) من (د).

(٦) تهذيب الكمال (٥/ ق٨٨٧/أ) .

(٧) وفي (م)، (ب): مبلغ .

(٨) وفي (ج): مبلغ .

(٩) وفي (د) كتبت قريبًا في كلمة: (القدر) .

(١٠) سقطت من (ب) .

قال الفقيه نجم الدين القمولي[١] فيما نقله الزركشي: «مجموع ما صح من الحديث أربعة عشر ألف حديث (صحيح)[٢]. قال: وأما قول البخاري أحفظ مائة ألف حديث صحيح، فمراده والله تعالى[٣] أعلم بما ذكره: تعدد الطرق[٤] والأسانيد وآثار الصحابة والتابعين وغيرهم فسمى[٥] الجميع حديثاً وقد كان السلف يطلقون الحديث على ذلك. قال: وهذا[٦] أولى من تأويله أنه أراد المبالغة في الكثرة، بل هو متعين لايجوز العدول عنه».

وقال الزركشي: «الأقدمون يطلقون العدد من الأحاديث على

---

(١) نجم الدين أبو العباس أحمد بن محمد بن أبي الحزم القمولي ـ نسبة إلى قمولة بصعيد مصر ـ الشافعي، إمام في الفقه، عارف بالأصول والعربية له شرح مقدمة ابن الحاجب وغيره، مات سنة (٧٢٧هـ).
طبقات الشافعية للأسنوي (٢/ ٣٣٢)، وطبقات الشافعية للسبكي (٥/ ١٧٥)، والبداية والنهاية (١٣/ ١٣١)، والدرر الكامنة (١/ ٣٠٤)، وحسن المحاضرة (١/ ٢٣٩).

(٢) سقطت من (د)، (ج).

(٣) سقطت من (د).

(٤) وفي (ب): الطريق.

(٥) وفي (م): فسمي.

(٦) وفي (ب): وهذه.

الحديث الواحـد المروي بعدة أسـانيد، وعلى هذا[١] يسـهل الخطب[٢] فرب حديث له مائة طريق[٣] أو أكثر[٤] .

قـال: ويؤيد هذا التـأويل أنه صح عن جمـاعـة من الحفـاظ أنّ الأحاديث لا تنتهي[٥] إلى هذا العدد فقـد ذكر أبو العرب[٦] في مقدمة

---

(١) وفي (ب): على بسقوط الواو .

(٢) وفي (د): تساهل الخطيب .

(٣) ذكر عبـد الله بن جعفر بن خـاقان المروزي السلمي قال: سألت إبراهيم بن سـعيد الجـوهري عن حديث لأبي بكر الصـديق ؟ فقـال لجاريته : أخـرجي إليّ الجزء الثالث والعشرين من مسند أبي بكر. فقلت له: لا يصح لأبي بكر خمسون حديثًا من أين ثلاثة وعشرين جزءًا ؟؟ . فقـال: كل حديث لم يكن عندي من مائة وجه فأنا فيه يتيم .

تاريخ بغداد (٦/ ٩٤) ، وتهذيب التهذيب (١/ ١٢٤).

إذًا فتعـدد طرق الحديث الواحد هو السبب في كثـرة المرويات المأثورة عن الحفاظ ، وهذا هو القول الـفصل الذي يجب أن يقال بـه ولا يقال بسواه، فـإننا لو قلنا بأنّ الوارد من عدد الأحاديث الكثيرة كلهـا أصول فإنه يخطر ببال المرء: أين ذهبت إذًا مئـات الألوف من الأحاديث، إذًا ضـاع من السنة شيء كـثير، وهذا مما لا يـقوله مسلم.

(٤) وفي (د): وأكثر .

(٥) وفي (ب) لا ينتهي .

(٦) أبو العرب مـحمـد بن أحمـد بن قيم المغربـي الأفريقي الحافظ المـؤرخ، مات سنة (٣٣٣هـ) .

تذكرة الحفاظ (٣/ ٨٨٩)، والديباج المذهب (٢/ ١٩٨)، والوافي بالوفيات (٢/ ٣٩)، وسير أعلام النبلاء (١٥/ ٣٩٤).

كتابه «الضعفاء»[١] عن علي بن تقي قال: سألت يحيى بن سعيد القطان: كم جملة المسند ؟ فقال لي: ثمانية آلاف حديث.

قال: وسمعت إسحاق بن راهوية يقول: سألت[٢] جماعة من أهل البصرة عن جملة المسند الذي روي عن رسول[٣] الله صلى الله عليه وسلم ؟ فقالوا[٤] : سبعة آلاف ونيف[٥] .

وقال الحافظ ابن حجر: «يؤيد أنّ مراد البخاري المكرر، أن الأحاديث الصحاح التي بين أظهرنا، بل وغير الصحاح لو تتبعت من المسانيد والجوامع والسنن والأجزاء[٦] وغيرها لما[٧] بلغت مائة ألف بلا تكرار[٨] ، بل ولاخمسين ألفًا، [ويبعد][٩] كل البعد أن يكون رجلاً واحدًا حفظ ما فات الأمة جميعه، فإنه إنما حفظه من أصول مشايخه، وهي موجودة»[١٠] .

---

(١) نقل عنه الحافظ بن حجر في تهذيب التهذيب (٢/ ١٥٢، ١٥٩ - ٣/ ٥٩) .

(٢) وفي (ب): سمعت .

(٣) وفي (د): النبي .

(٤) وفي (ج): قالوا .

(٥) نكت الزركشي (ق٢٤/ أ) .

(٦) وفي (ب): والأخبار .

(٧) وفي (ب): مما .

(٨) وفي (ب): بلا تكرير .

(٩) وفي (ب)، (ع): يتعمد، وفي (د): ويعد .

(١٠) ما يتعلق بحفظ البخاري مائة ألف حديث صحيح، ومائتي ألف حديث غير صحيح انظر: هدي الساري (ص٤٨٧) .

وقال في نكته: «ذكر الجوزقي في كتابه «المتفق» : أنه استخرج على جميع ما في الصحيحين حديثًا حديثًا[١] فكان [مجموع][٢] ذلك خمسة وعشرين ألف طريق وأربعمائة وثمانين طريقًا.

قال: فإذا كان الشيخان مع ضيق شرطهما بلغ جملة ما في كتابيهما بالمكرر هذا القدر، فما لم يخرجاه من الطرق للمتون التي أخرجاها لعله بلغ هذا القدر أيضًا[٣] ،أو يزيد، وما لم يخرجاه من المتون من الصحيح الذي لم يبلغ شرطهما لعله يبلغ هذا القدر أيضًا أو يقرب منه، فإذا انضاف إلى ذلك ما جاء عن الصحابة والتابعين تمت العدة التي ذكر البخاري أنه يحفظها بل ربما زادت على ذلك فصحت دعوى ابن الأخرم»[٤] انتهى.

وقد تبعت[٥] الزركشي في جعل الثاني والثالث[٦] مسلكين، وهو

(١) سقطت من (ب).

(٢) من (د).

(٣) هذه العبارة سقطت من (د)، وهي مثبتة في بقية النسخ، وفي الأصل أيضًا .

(٤) نكت ابن حجر (١/ ٢٩٧، ٢٩٨) .

(٥) وفي (د) تتبعت .

(٦) أي في جعل المراد من الأعداد المذكورة ما هو أعم من المرفوع والموقوف وأقاويل السلف، أو أنّ المراد الأسانيد المكررة والطرق المتعددة فهما مسلكان وتخريجان لما ذكر عن الأئمة في عدد حديث رسول الله صلى الله عليه وسلم .

أحسن من جعل ابن الصلاح ومن تبعه إياهما مسلكًا واحدًا[١] كما[٢] يظهر للمتأمل .

**المسلك الرابع**: أنّ مراد ابن الأخرم ـ « بقلة ما فاتهما» ـ أي مما هو على شرطهما، وهو الدرجة العليا من الصحيح، [إلا من][٣] مطلق الصحيح، وقد تقدم أنّ الصحيح مراتب، وتقدم في كلام الحاكم في المدخل أنّ الأحاديث المروية على شرط البخاري ومسلم لا يبلغ عددها[٤] عشرة آلاف[٥] .

وقال الزركشي : «مراد ابن الأخرم الصحيح المجمع عليه»[٦] .

وقال الحافظ ابن حجر: « قول ابن الأخرم أن الذي يفوتهما من الحديث الصحيح قليل يعني مما يبلغ شرطهما بالنسبة إلى ما / (ق٣٢/ب) خرجاه»[٧] .

---

(١) حيث قال في مقدمته (ص٩٢) ـ بعد أن نقل كلام البخاري: «أحفظ مائة ألف. . . .» قال: « إلا أن هذه العبارة قد يندرج تحتها عندهم آثار الصحابة والتابعين، وربما عدَّ الحديث الواحد المروي بإسنادين حديثين» .

(٢) سقطت من (ب) .

(٣) سقطت من (م)، وفي (ب): لا مطلق.

(٤) من (د).

(٥) المدخل (ص٨٧) .

(٦) نكت الزركشي (ق٢٤/أ) .

(٧) نكت ابن حجر (١ / ٢٩٨).

و[قد][1] تقدم أنّ الذي أخرجه الشيخان نحو ستة آلاف، وسيأتي من كلام الحافظ ابن حجر أنّ الذي حواه المستدرك مما هو على شرطهما أو شرط أحدهما دون الألف، وذلك قليل بالنسبة إلى ستة آلاف، ويبعد أن يوجد على هذا الشرط شيء خارج المستدرك، وإن وجد فقليل جدًا، فصح ما قاله ابن الأخرم ولله الحمد، وقد أشرت إلى هذا المسلك من زيادتي .

وقال النووي في التقريب: «الصواب أنه لم يفت الأصول الخمسة ـ أعني الصحيحين، وسنن أبي داود، والترمذي، والنسائي ـ من الصحيح إلا اليسير»[2] .

قال العراقي : «وفي هذا الكلام نظر، لما تقدم عن البخاري في عدد ما يحفظه[3] »، ثم أجاب بما تقدم من حَملِه على المكرر [والموقوف][4] .

وقال الحافظ ابن حجر في نكته: « قول النووي (لم يفت الخمسة إلا القليل) مراده من أحاديث الأحكام خاصة، أما غير الأحكام فليس بقليل[5] »[6] .

---

(١) من (د).

(٢) التقريب (ص٣٤)، والإرشاد (ق٥/ب) .

(٣) التبصرة والتذكرة (١/ ٤٦) وقد نقل المصنف كلام العراقي بالمعنى .

(٤) من (د)، (ج)، وفي بقية النسخ: الوقوف .

(٥) وكذلك في (ب)، وفي (م)، (د): تقليل .

(٦)نكت ابن حجر (١ / ٢٩٨).

وقال في تذكرته[1] : ـ ومن خطه نقلت ـ : «سبق النووي إلى هذا القول أبو الحسن عبد [الله][2] بن محمد الفرضي[3] ، فقال في مصنف أبي علي بن السكن: لم يبق عليه إلا القليل، لأنّ ابن السكن جمع الأحاديث التي في الصحيحين، وكتابي أبي داود والنسائي وسماها السنن الصحاح».

---

(١) لعله يقصد كتابه « التذكرة الحديثية» وتقع في أكثر من عشر مجلدات ضخمة.
قال السخاوي: «وقفت على أكثرها».
انظر : الجواهر والدرر (ق١٥٦/أ)، وابن حجر ودراسة مصنفاته د/ شاكر محمود عبد المنعم (ص٣٣٠) .

(٢) من (د).

(٣) لم أقف على «ابن الفرضي» كنيته أبي الحسن، وإنما ابن الفرضي المشهور بهذه النسبة وبهذا الاسم هو: أبو الوليد عبد الله بن محمد بن يوسف بن الفرضي القرطبي الحافظ مؤلف «تاريخ الأندلس» .
قال ابن فرحون: «كان فقيهًا عالمًا بجميع الفنون، حافظًا للحديث، متقنًا لعلومه، أديبًا بارعًا ». توفي سنة (٤٠٣ هـ).
الديباج المذهب (١/ ٤٥٢) ، وبغية الملتمس (ص٣٣٤) ، وجذوة المقتبس (ص٢٥٤) ونفح الطيب (٢/ ١٢٩) .

## فوائـــــد:

**(الأولـى)**: قول ابـــن الصـــلاح، وقد تـقدم[1] ذكره:( ربما عـد الحديث الواحد المروي بإسناديـن حديثين) محله إذا كان من الصحابة أو التابعين، قاله الحافظ المزي، ونقله الزركشي في نكته[2] .

**(الثـانيـة)**: فـي نكـت الـزركشي، ذكـر أبـــو سعـد[3] إسماعيل ابن أبــي القاسم البوشــنجي[4] في كـتاب «الجهر بـالبسمـلة»[5] عــن البخاري أنه صنف كتابًا أورد فيه مائة ألف حديث صحيح.

---

(١) وفي (ب): يقدم .

(٢) نكت الزركشي (ق٢٦/أ) .

(٣) وفي (م): أبو سعيد .

(٤) من الأصل، وفي (د): بياض، وفي (ب): البويسجي وهو خطأ، وفي (م)، و(ع): الفوسـجي، والبوشنجـي: هو أبو سعد إسـماعيل بن عـبد الواحد بن إسمـاعيل البوشنجـي ـ بضم الباء الموحدة وفتح الـشين المعجمة وسكون الـنون، وفي آخرها الجيم، هذه النسبة إلى (بوشنج) بلدة على سبعة فراسخ من (هراة) بأفغانستان ـ إمام فاضل ، حسن المعرفة بمذهب الشافعي، توفي سنة (٥٣٦ هـ).
طبقات الشافعية للسبكـي (٤/ ٢٠٥)، والأنـساب للسمعاني ، (٢/ ٣٥٩)، وطبقات الشافعية للأسنوي (١/ ٢٠٩)، وشذرات الذهب (٤/ ١١٢) .

(٥) ذكره البغدادي في إيضاح المكنون (١/ ٣٨٨).
وهناك كتب أخرى ألفت في موضوع الجهر بالبسملة منها:
١-جزء الجهـر بالبســملة للـدارقطني (ت٣٨٥هـــ) انظر: نصـب الراية (١/ ٣٥٨، ٣٥٩).
٢- وكتاب: «الجــهر ببسم الله الـرحمن الرحيــم في الصلاة» لـلخطيب الـبغدادي (ت٤٦٣هـ).

=

قال الزركشي: وهو غريب، ولعله أراد لو صنف»[1] .

قلت: قد تقدم في كلام ابن طاهر أن البخاري عمل قبل الصحيح كتابًا يقال له «المبسوط»، وجمع فيه جميع حديثه على الأبواب، فالظاهر أنه هو.

وقد ذكره الحافظ ابن حجر[2] في المقدمة حين عدد تصانيفه فقال: «ومن تصانيفه: الجامع الكبير، (ذكره ابن طاهر، والمسند الكبير، والتفسير الكبير)[3]، ذكره الفربري، وكتاب المبسوط ذكره الخليلي في

---

= قال الذهبي: جزءان، توجد منه نسخة مختصرة منه للذهبي في دار الكتب الظاهرية ـ بدمشق ـ مجموع ٥٥ (ص ١٢٨ ـ ص ١٣١).

٣- وللخطيب أيضًا كتاب: « البسملة وإنها من الفاتحة» قال الذهبي جزء . تذكرة الحفاظ (١٠/ ١١٤٠).

٤- وكتاب: «الجهر بالبسملة» لجلال الدين محمد بن أحمد المحلي الشافعي (ت٨٦٤هـ). كشف الظنون (١/ ٦٢٣) .

**فائدة:** مسألة الجهر بالبسملة من المسائل الخلافية، والذي أرجحه قراءتها، وعدم الجهر بها.

انظر للمسألة: كتاب التحقيق لابن الجوزي (ص٢٩٨ - ص ٣١٤)، ونصب الراية (١/ ٣٢٣ - ٣٦١).

(١) نكت الزركشي (ق٢٤/أ) .

(٢) وفي (د): ابن الحاجب .

(٣) سقطت من (ب) .

«الإرشاد»، وأن مهيب بن سليم رواه عنه»[1] ، [فلعل][2] الكتاب الذي أشار إليه[أبو سعد][3] أحد هذه الثلاثة[4] .

**(الثالثة)**: قال الحافظ ابن حجر في نكته: «ذكر أبو جعفر محمد ابن الحسين البغدادي[5] في كتاب « التمييز » له عن الثوري ، وشعبة، ويحيى بن سعيد القطان، وابن مهدي ، وأحمد بن حنبل، وغيرهم أن جملة الأحاديث المسندة عن النبي صلى الله عليه وسلم يعني الصحيحة بلا تكرار[6] أربعة آلاف وأربعمائة حديث، وعن إسحاق بن راهوية أنه سبعة آلاف ونيف.

قال أحمد بن حنبل: وسمعت ابن مهدي يقول: الحلال والحرام من ذلك ثمانمائة، وكذا قال ابن راهوية عن يحيى بن سعيد.

---

(١) هدي الساري (ص٤٩٢) .

(٢) وفي (ب)، (ع): ولعل .

(٣) من (د)، وفي بقية النسخ أبو سعيد .

(٤) وهذا تخريج لطيف من السيوطي لكلام البوشنجي لم أقف عليه من كلام السيوطي في غير هذا الموطن، ولم أقف على أحد من أهل العلم نبَّه على ذلك غيره .

(٥) لعله أبو جعفر محمد بن الحسين البُرْجُلاني ـ بضم الباء المنقوطة بواحدة، وسكون الراء وضم الجيم وفي آخرها نون، هذه النسبة إلى قرية من قرى واسط ـ كان صاحب رقائق وحكايات، وله كتاب «الزهد والرقائق» ، ومات سنة (٢٣٨هـ) . تاريخ بغداد (٢/ ٢٢٣) ، رالأنساب (٢/ ١٣٩)، وطبقات الحنابلة (١/ ٢٩٠).

(٦) وفي (د): تكرير، وكذلك في الأصل .

وقال أبو داود السجستاني عن ابن المبارك : تسعمائة .

قال[١] : ومراده[٢] بهذه العدة ما جاء عن النبي صلى الله عليه وسلم من[٣] أقواله الصريحة في الحلال والحرام، وقال كل منهم بحسب[٤] ما وصل إليه، ولهذا اختلفوا»[٥] انتهى .

وقد سبقه إلى بيان ذلك ابن طاهر فقال في كتابه «جواب المتعنت» وقد أورد عن أبي داود أنه قال: أقمت[٦] بِطَرَسُوْس[٧] عشرين سنة، واجتهدت/ في المسند فإذا هو أربعة آلاف حديث[٨] ما نصه: «ربما (ق٣٣/أ) اعتقد من لا علم له بالحديث أن هذا القول من أبي داود في مبلغ المسند حصر منه له ؟؟ وليس كذلك فإن أبا داود اجتهد فيما وقع إليه

---

(١) سقطت من (ب).

(٢) وفي (د)، (ج): ومرادهم.

(٣) وفي (ب): في .

(٤) وفي (م)، (ع): أيحسب .

(٥) نكت ابن حجر (١ / ٢٩٩- ٣٠٠).

(٦) سقطت من (د) .

(٧) طَرَسُوْس: بفتح أوله وثانيه، وسينين مهملتين بينهما واو ساكنة، بوزن «قَرَبُوْس»، كلمة عجمية رومية، وهي مدينة بالشام بين أنطاكية وحلب .
معجم البلدان (٤/ ٢٨) .

(٨) والذي نص عليه أبو داود في كتبه غير ما ذكر عنه هنا.
قال في رسالته إلى أهل مكة (ص٣٢) : «ولعل عدد الذي في كتابي من الأحاديث قدر أربعة آلاف وثمانمائة حديث، ونحو ستمائة حديث من المراسيل» .

من المسند وهو الأمر والنهي فقط غير ما رأى النبي[١] صلى الله عليه وسلم يفعله أو رآهم يفعلون ولم ينههم، وغير ذلك مما نقل في وقته، وأبو داود حصر ما وقع إليه من هذا المعنى فكان ما قال[٢] ، وأما الحديث عن رسول الله صلى الله عليه وسلم فهو ما لايحيط به عالم، ثم روى[٣] بسنده[٤] قول أحمد بن حنبل: صح من الحديث سبعمائة ألف وكسر.

قال: فهذه الحكاية تجمع ثلاثة من حفاظ الإسلام، أحمد بن حنبل، وإسحاق بن راهوية، ومحمد بن مسلم[٥] بن واره[٦] الرازي[٧] شهدوا على هذا المبلغ».

---

(١) وفي (د): رسول الله .

(٢) وقد نص هو رحمه الله على أنه لم يحصر جميع الأحاديث في سننه فقال: «فهذه الأربعة آلاف والثمانمائة كلها في الأحكام، فأما أحاديث كثيرة في الزهد والفضائل وغيرها من غير هذا لم أخرجه ... » . رسالته إلى أهل مكة (ص٣٥) .

(٣) وفي (د) بياض .

(٤) وفي (ب)، (د): مسنده .

(٥) وفي (ب) سلم .

(٦) وفي (م) داره وهو خطأ .

(٧) أبو عبد الله محمد بن مسلم بن عثمان بن وارة الرازي، الحافظ الكبير الثبت، قال أبو بكر بن أبي شيبة: أحفظ من رأيت: ابن الفرات، وابن وارة، وأبو زرعة». مات سنة (٢٧٠هـ) .

تذكرة الحفاظ ( ٢/ ٥٧٥ )، والمعجم المشتمل ( ص٢٧١ ) ، وتذكرة الحفاظ لابن عبد الهادي (ق٤٨/أ) .

قال الحاكم: « وكيف يجوز أن يقال إن حديث رسول الله ﷺ لا يبلغ عشرة آلاف حديث، وقد روى عنه من الصحابة أربعة آلاف رجل وامرأة[١] صحبوه نيِّفًا وعشرين سنة بمكة ثم المدينة؛ حفظوا عنه أقواله، وأفعاله، ونومه، ويقظته، وحركاته، وسكناته[٢]، وقيامه، وقعوده، واجتهاده، وعبادته، ومسيره[٣]، ومغازيه[٤]، وزجره، وخطبه[٥]، وأكله، وشربه، ومشيته[٦]، وسكوته، وملاعبته[٧] أهله، وتأديبه فرسه، وكتبه إلى المشركين[٨]، وعهوده، ومواثيقه[٩]، وألفاظه[١٠]،

(١) وقد ألف بقي بن مخلد كتابًا في «ذكر عدد ما لكل من الصحابة من الحديث والرواة من الصحابة عن النبي صلى الله عليه وسلم» وبلغ عددهم ألف وثلاثة عشر صحابيًا. انظر الكتاب (ص٧٣٨)، وكذلك لابن حزم رسالة مطبوعة في «أسماء الصحابة الرواة وما لكل واحد من العدد».

(٢) وفي (د): وسكونه.

(٣) هكذا في جميع النسخ، وفي الأصل: وسيرته، وبعدها في الأصل أيضًا كلمة: «وسراياه» المدخل (ص٨٧).

(٤) بعدها في الأصل كلمة: « ومزاحه» (ص٨٧).

(٥) وفي الأصل: « وخطبته» (ص٨٧).

(٦) وفي الأصل (ص٨٧): «ومشيه».

(٧) وفي (م): وصلاحيته، وهو تحريف.

(٨) وفي الأصل (ص٨٧): « وكتبه إلى المسلمين والمشركين».

(٩) بالنسبة لرسائل النبي ﷺ وكتبه وعهوده انظر: «المصباح المضيء في كُتَّاب النبي الأمي ورسله إلى ملوك الأرض من عربي وعجمي» لأبي عبد الله محمد بن حديدة، و«مجموعة الوثائق السياسية للعهد النبوي والخلافة الراشدة» لمحمد حميد الله.

(١٠) وفي (ج): والحاظه.

وأنفاسه، وصفاته[١]، هذا[٢] سوى ما حفظوا عنه من أحكام الشريعة، ما سألوه[٣] عن العبادات[٤] والحلال والحرام وتحاكموا فيه إليه، وهؤلاء الصحابة الراوون (عنه ﷺ سوى من صحبوه، وماتوا قبله، وقتلوا بين يديه)[٥] في الصفوف، ولم تظهر لهم رواية وأنه صلى الله عليه وسلم وقف عام الفتح بمكة وبين يديه خمسة عشر ألف عنان[٦]، وقد كان الواحد من الحفاظ يحفظ خمسمائة ألف حديث»[٧].

قال ابن طاهر: «وهذا الحصر من الحاكم على ما انتهى إليه علمه، وقد ورد عن إمام الحفاظ أبي زرعة الرازي ما يزول به وَحَرُ[٨] الصدر في هذا المعنى»، ثم أسند عنه ما تقدم ذكره في المسلك الأول.

---

(١) سقطت من (ع)، وفي (ب): وصفائه، وقد ألف فيما تقدم من الصفات والخصال كتب كثيرة منها: «دلائل النبوة للبيهقي»، و«دلائل النبوة» لأبي نعيم، و«شمائل النبي» للترمذي، ولابن كثير، وغير ذلك، والذي ذكر قد طبع.

(٢) وفي (ب) وهذا.

(٣) وفي الأصل (ص٨٨): « سألوا ».

(٤) وفي (ج): العادات.

(٥) ما بين القوسين الكبيرين سقط من المطبوعة (م) من (ص٨٨).

(٦) سقطت الكلمة من (ب) والعنان: السير الذي تمسك به الدابة.
انظر: لسان العرب (١٣/ ٢٩١)، وتاج العروس (٩/ ٢٨٣).

(٧) المدخل إلى الإكليل (ص٨٧، ص٨٨).

(٨) وفي (د) وجه، والوَحَرُ: هو الغيظ والحقد وبلابل الصدر ووساوسه، والوحر في الصدر مثل الغِلّ. لسان العرب (٥/ ٢٨١).

**(الرابعة)**: قال الميانجي: «اشتمل الصحيحان على ألف حديث ومائتي حديث من الأحكام»[١] .

وقال القاضي أبو بكر بن العربي: « الذي في الصحيحين من أحاديث الأحكام بنحو ألفي حديث»[٢] .

**(الخامسة)**: قال أبو داود: « ذكروا عن ابن المبارك أنه قال: السنن عن النبي صلى الله عليه وسلم نحو تسعمائة حديث !! .

فقيل له: إنّ أبا يوسف[٣] قال: إنها[٤] ألف ومائة.

قال: أبو يوسف أخذ بتلك الهنات من هنا ومن هنا ـ يعني الأحاديث الضعيفة»[٥] .

---

(١) إيضاح ما لا يسع المحدث جهله (ق/٨/ب) .

(٢) لم أقف عليه في كتابه أحكام القرآن !! .

(٣) أبو يوسف يعقوب بن إبراهيم بن حبيب الأنصاري، القاضي، تفقه بأبي حنيفة، وهو أجل أصحابه.

قال الفلاس: «صدوق كثير الغلط».

وقال البخاري: «تركوه».

وقال ابن عدي: «ليس في أصحاب الرأي أكثر حديثًا منه، إلا أنه يروي عن الضعفاء الكثير مثل الحسن بن عمارة وغيره».

وذكر العقيلي بسند صحيح عن ابن المبارك أنه وهّاه . توفي سنة (١٨٢ هـ).

الميزان (٤/ ٤٤٧)، ولسان الميزان (٦/ ٣٠٠)، والتاريخ الصغير للبخاري (ص١٢٣) وتاريخ بغداد (١٤/ ٢٤٢)، وتاج التراجم لابن قطلوبغا (ص٨١).

(٤) وفي (د): هي .

(٥) رسالة أبي داود إلى أهل مكة (ص٢٦) .

قال[١] الزركشي: « المراد بذلك أصول الأحكام[٢] ».

وروى الخليلي في الإرشاد من طريق البويطي[٣] قال: سمعت الشافعي (رضي الله تعالى عنه)[٤] يقول: أصول الأحكام[٥] نيِّف وخمسمائة حديث كلها عند مالك إلا ثلاثين حديثًا، وكلها عند ابن عيينة إلا ستة أحاديث»[٦].

---

(١) وفي (ج): وقال.

(٢) نكت الزركشي (ق٢٥/أ).

(٣) أبو يعقوب يوسف بن يحيى القرشي البويطي - من بويط وهي قرية من صعيد مصر الأدنى، كان خليفة الشافعي في حلقته بعده.
قال الشافعي: «ليس أحد أحق بمجلسي من أبي يعقوب، وليس أحد من أصحابي أعلم منه»، مات سنة (٢٣٢ هـ).
طبقات الشافعية للأسنوي (١/ ٢٠)، وطبقات الفقهاء للشيرازي (ص٧٩)، وطبقات الشافعية للسبكي (١/ ٢٧٥)، وتهذيب التهذيب (٩/ ٤٢٧).

(٤) سقطت من (ع)، (د)، (ج).

(٥) سقطت من (ب).

(٦) الإرشاد (١ / ١٩٤).
وقد رواه البيهقي أيضًا في مناقب الشافعي (١/ ٥٩١) بسنده بلفظ مغاير لما هو مثبت هنا.
قال: « سئل الشافعي فقيل له: كم أصول الأحكام؟ فقال: خمسمائة. قيل له: فكم أصول السنن؟ فقال: خمسمائة. فقيل له: كم عند مالك؟ قال: كلها إلا خمسة وثلاثين».

(السادسة): قال الحافظ ابن حجر: «(لقد كان)[١] استيعاب الأحاديث سهلاً لو أراد الله تعالى[٢] ذلك، بأن[٣] يجمع الأول منهم ما وصل إليه ثم يذكر من بعده ما اطلع عليه[٤]، مما فاته من حديث مستقل أو زيادة في الأحاديث التي ذكرها، فيكون كالذيل عليه، وكذا من بعده فلا يمضي كثير من الزمان إلا وقد استوعبت[٥]، وصارت كالمصنف الواحد، ولعمري لقد كان هذا في غاية الحسن[٦]».

(ق٣٣/ب) قلت: لو صنع المتقدمون / هذا لفات ما هو أحسن منه وأجل من جهة أنّ الحديث الذي يخرجه الأول قد يكون وقع له من طريق غريبة لا ينتهض بها الحجة، فلو لم يخرجه من بعده لأدى الحال إلى رده، فلما تواردت الأئمة على إخراج الحديث وقع في ذلك من الفوائد كثرة الطرق وقد يكون فيها طريق صحيح بمفرده وقد لا يكون، فيقتضي[٧] تعدد طرقه قبوله [وارتقاءه][٨] إلى درجة الصحة أو الحسن

---

(١) سقطت من (ب).

(٢) سقطت من (د).

(٣) وفي (ب) أن.

(٤) وفي (ب): بما.

(٥) وفي (م): استوعب.

(٦) بحثت عن كلام الحافظ هذا في النكت، والنخبة وشرحها، وهدي الساري فلم أقف عليه!.

(٧) وفي (د): مقتضى.

(٨) من (م)، (ج) وفي بقية النسخ: وارتفاعه.

أو أنّ له أصلاً في الجملة، بخلاف ما لو [لم يوقف][(١)] عليه إلا عند مخرج واحد من طريق واحدة، وإذا كان الصحيحان اللذان لا يحتاجان إلى عاضد حصل بالمستخرجات عليهما فوائد جمة فما ظنك بغيرهما، نعم بعد أن استقرت الجوامع والمسانيد واستوفيت[(٢)] الطرق حسن من المتأخرين أن [يصنفوا][(٣)] ذلك، خصوصًا الذين صنفوا باختصار الأسانيد والاقتصار على المتون، وقد وقع بعضه، فجمع الحافظ أبو الحسن الهيثمي[(٤)] شيخ شيوخنا[(٥)] زوائد مسانيد أحمد والبزار[(٦)] وأبي يعلى، ومعاجم

(١) من (د)، (ج)، وفي بقية النسخ : يوقت .

(٢) من (ج)، وفي بقية النسخ: واستوفت.

(٣) وفي (م) يصفو، وفي (ب)، (ع) يصنعوا .

(٤) من (د)، وفي بقية النسخ: الهيتمي « بالتاء».

والهيثمي هو أبو الحسن علي بن سليمان بن عمر ، المصري ، الشافعي، الإمام الزاهد الحافظ صحب الحافظ العراقي، ولازمه أشد ملازمة، فخدمه وانتفع به وصاهره على ابنته، مات سنة (٨٠٧ هـ).

لحظ الألحاظ لابن فهد المكي (ص٢٣٩)، والذيل على طبقات الحفاظ للسيوطي (ص٣٧٢)، وإنباء الغمر (٥/ ٢٥٦)، البدر الطالع (١/ ٤٤١) .

(٥) ما تقدم مما تعقب به السيوطي كلام الحافظ ابن حجر من التعقبات النفيسة التي لم يذكرها في غير هذا المكان، وأما بقية التعقب الذي سيأتي فقد ذكره في تدريبه (١/ ١٠٠) بمعناه .

(٦) بياض في (د) .

الطبراني[١] الثلاثة على الكتب الستة في مؤلف واحد محذوف الأسانيد سماه مجمع الزوائد[٢] ، وتكلم على الأحاديث بعد أن أفرد (زوائد)[٣] كل واحد من الكتب المذكورة في مؤلف بالأسانيد[٤]، وجمع أيضًا زوائد الحلية لأبي نعيم[٥] .

---

(١) أبو القاسم سليمان بن أحمد بن أيوب اللخمي الشامي الطبراني الحافظ الإمام، مسند الدنيا، صاحب المعاجم الثلاثة المشهورة . . . الكبير والأوسط والصغير. ومات سنة (٣٦٠هـ) . تذكرة الحفاظ (٣/ ٩١٢)، وترجمته المستقلة لابن مندة طبعت في نهاية المجلد (٢٥) من المعجم الكبير ـ تحقيق حمدي السلفي ـ طبعة مطبعة الأمة ـ ببغداد ، وتهذيب تاريخ دمشق (٦/ ٢٤٢) .

(٢) مجمع الزوائد: طبع الكتاب في عشر مجلدات بالقاهرة، ونشرته مكتبة القدسي سنة (١٣٥٢هـ)، وقد قامت بنشره أيضًا دار الكتاب العربي ببيروت.
قال الكتاني عنه: «وهو من أنفع كتب الحديث بل لم يوجد مثله كتاب» .
الرسالة المستطرفة (ص١٧٢) .

(٣) سقطت من (ج) .

(٤) الذي طبع منها زوائد مسند البزار ويسمى «كشف الأستار عن زوائد مسند البزار» تحقيق حبيب الرحمن الأعظمي ـ في أربع مجلدات طبعته ونشرته مؤسسة الرسالة ـ ببيروت ـ سنة ١٣٩٩هـ.
وطبع كتاب زوائد أبي يعلى الذي يسمى بـ «المقصد العلي في زوائد أبي يعلى الموصلي» بتحقيق د/ نايف بن هاشم الدعيس، طبع منه مجلد واحد ولم يكمل، قامت بنشره «مؤسسة تهامة السعودية » .

(٥) في مجلد ضخم، انظر: الرسالة المستطرفة (ص١٧٢)، والذيل على طبقات الحفاظ للسيوطي (ص٣٧٣) . وقد قام الهيثمي أيضًا بترتيب الحلية على الأبواب.
انظر: إنباء الغمر (٥/ ٢٥٧)، وشذرات الذهب (٧/ ٧٠)، والبدر الطالع (١/ ٤٤٢) =

وزوائد[١] فوائد تمام[٢] ، وزوائد صحيح ابن حبان[٣] (على الصحيحين )[٤] ، وجمع الشهاب البوصيري[٥] زوائد سنن ابن ماجه على الكتب الخمسة[٦] ، وجمع أيضًا زوائد مسانيد

= وقال: «رتب أحاديث الحلية لأبي نعيم على الأبواب، ومات عنه مسودة فبيضه وأكمله عنه ابن حجر في مجلدين» وتوجد نسخة خطية من الزوائد بدار الكتب المصرية .

(١) البدر الطالع (١/ ٤٤٢)، والرسالة المستطرفة (ص١٧٢) .

(٢) أبو القاسم تمام بن محمد بن عبد الله بن جعفر الرازي الدمشقي، الإمام الحافظ ابن الحافظ، محدث الشام ، توفي سنة (٤١٤هـ) .
تذكرة الحفاظ (٣/ ١٠٥٦)، وتهذيب تاريخ دمشق لبدران (٣/ ٣٤٥)، وتذكرة الحفاظ لابن عبد الهادي (ق/ ١٢/ ب) .

(٣) سماه « موارد الظمآن إلى زوائد ابن حبان» ذكره ابن فهد المكي كما في «لحظ الألحاظ» (ص٢٤)، والشوكاني كما في البدر الطالع (١/ ٤٤٢)، والكتاني كما في الرسالة المستطرفة (ص١٧٢)، وقد طبع الكتاب بتحقيق محمد عبد الرزاق حمزة ـ طبعته المطبعة السلفية بمصر .

(٤) سقطت من (ب) .

(٥) شهاب الدين أحمد بن أبي بكر بن إسماعيل البوصيري الشافعي سكن القاهرة، ولازم العراقي على كبر فسمع منه الكثير، ولازم ابن حجر فكتب عنه لسان الميزان، والنكت على الكاشف وغيرها . توفي سنة (٨٤٠هـ) .
شذرات الذهب (٧/ ٢٣٣)، والضوء اللامع (١/ ٢٥)، وحسن المحاضرة (١/ ٢٠٦)

(٦) وسماه «مصباح الزجاجة في زوائد ابن ماجه» الرسالة المستطرفة (ص١٧٠)، وقد طبع في أربع مجلدات بتحقيق محمد المنتقى الكشناوي ، قامت بطبعه ونشره دار العربية ببيروت، وقد طبع أيضًا بمصر طبعته دار الكتب الإسلامية، بتعليق موسى محمد علي ود/ عزت علي عطية وقد صدر منه ج ١ ، ٢ .

عشرة[١] ، وزوائد السنن الكبير[٢] للبيهقي[٣] ،وجمع الحافظ ابن حجر زوائد مسانيد إسحاق بن راهوية، وابن أبي عمر العدني ، ومسدد، وابن أبي شيبة، والحميدي، وعبد بن حميد[٤] ، وأحمد بن منيع[٥] ، وأبي داود الطيالسي على الكتب الستة ومسند أحمد في مؤلف بالأسانيد

(١) سماه « إتحاف السادة المهرة بزوائد المسانيد العشرة »
انظر: مقدمة المصنف لكتابه «مختصر إتحاف السادة» (١/ ق٣/ ب) ، والرسالة المستطرفة (ص١٧١) وسماه: «إتحاف السادة المهرة الخيرة» ، وشذرات الذهب (٧/ ٢٣٤) .
ويقصد بالمسانيد العشرة: مسند الطيالسي، ومسدد، والحميدي، وابن أبي عمر العدني، وإسحاق بن راهوية، وأبي بكر بن أبي شيبة، وأحمد بن منيع، وعبد بن حميد، والحارث بن أبي أسامة، وأبي يعلى. كما في مقدمته على مختصر السادة (١/ق٣/أ)، ويقوم بتحقيق أجزاء منه نخبة من طلبة الدراسات العليا بالجامعة الإسلامية.

(٢) وفي (د): الكبرى .

(٣) وسماه : « فوائد المنتقي لزوائد البيهقي » .
الرسالة المستطرفة (ص١٧٠)، وشذرات الذهب (٧/ ٢٣٤) .

(٤) (خت م ت) أبو محمد عبد بن حميد بن نصر الكِسّي - بكسر الكاف وتشديد السين المهملة، هذه النسبة إلى بلدة بما وراء النهر يقال لها (كِسّ) -
الإمام الحافظ مصنف المسند الكبير والتفسير وغير ذلك، واسمه «عبد الحميد» فخفف، مات سنة (٢٤٩هـ)
تذكرة الحفاظ (٢/ ٥٣٤)، والأنساب (١١/ ١٠٨)، وتهذيب التهذيب (٦/ ٤٥٥) .

(٥) (ع) أبو جعفر أحمد بن منيع بن عبد الرحمن البغوي ، نزيل بغداد الأصم، ثقة حافظ ، مات سنة (٢٤٤ هـ) .
التقريب (ص١٧)

سماه المطالب العالية[1] غير أنه يقع فيه التداخل مع زوائد الهيثمي فَجَرَّدْتُ زوائد المسانيد المذكورة على كتاب الهيثمي لتكون ذيلاً عليه في تأليف لطيف سميته «بغية الرائد[2] في [الذيل][3] على مجمع الزوائد[4] »، وجمع الشيخ [زين الدين][5] قاسم الحنفي[6] زوائد سنن الدارقطني[7] ، وَجَمَعْتُ زوائد [سنن][8] سعيد بن منصور في تأليف[9] وزوائد شعب الإيمان [للبيهقي][10] في أخر[11] ، ولم يكملا، وقد منع الفرض الذي ذكر الحافظ ابن حجر من المتقدمين الإمام البيهقي فإنه

---

(١) لحظ الألحاظ (ص٣٣٣)، وذيل طبقات الحفاظ للسيوطي(ص٣٨١)، وشذرات الذهب (٧/ ٢٧٢)، والرسالة المستطرفة (ص١٧١) .

وقد طبع الكتاب في أربع مجلدات بتحقيق حبيب الرحمن الأعظمي وهي النسخة المجردة من الأسانيد، وقد طبعت النسخة المسندة في خمس مجلدات هذا العام عام ١٤١٨هـ.

(٢) وفي (ب) الزائد وهو تصحيف .

(٣) من (ب)، (د)، (ج) ، وفي (م)، (ع): المزيد .

(٤) ولم يتم .انظر الرسالة المستطرفة (ص١٧٢)، وحسن المحاضرة (١/ ٣٤١) .

(٥) من (د) .

(٦) زين الدين قاسم بن قطلوبغا بن عبد الله الجمال المصري، الحنفي العلامة المفنن، توفي سنة (٨٧٩ هـ) . شذرات الذهب (٧/ ٣٢٦)، والبدر الطالع (٢/ ٤٥).

(٧) في مجلد. انظر الرسالة المستطرفة (ص١٧٢)، والبدر الطالع (٢/ ٤٦) .

(٨) من (د) .

(٩) سقطت من (ب)، وكتابه هذا لم يذكره ضمن مؤلفاته في «حسن المحاضرة» ولم أقف على أحد ذكره ممن ترجم له .

(١٠) من (د) .

(١١) حسن المحاضرة (١/ ٣٤١) ، والرسالة المستطرفة (ص١٧٢) .

قصد جمع الأحاديث كلها في تصانيفه ولم يكرر فيها شيئًا في الغالب، فصارت كالمصنف الواحد، فجمع في السنن[1] أحاديث الأحكام، والحلال والحرام، وفي الشعب[2] أحاديث الفضائل

---

(١) يقصد بالسنن الكتب التي أطلق اسم السنن عليها وهي: (السنن الكبير، والسنن الصغير)، و(معرفة السنن والآثار) . انظر لها: الأنساب (٢/ ٤١٢)، ووفيات الأعيان (١/ ٧٦)، وتذكرة الحفاظ (٣/ ١١٣٢)، وطبقات الشافعية للسبكي (٣/ ٤).
وقال عن الكبير: « ما صنف في علم الحديث مثله تهذيبًا وترتيبًا وجودةً » وطبقات الأسنوي (١/ ١٩٩)، وطبقات ابن شهبة (١/ ٢٢٧) ، وهدية العارفين (٥/ ٧٨)، والرسالة المستطرفة (ص٣٣)، وقال عن (الكبير)، و (الصغير):
« الصغرى في مجلدين، والكبرى ويقال لها كتاب (السنن الكبير) وهي في عشر مجلدات، وهما على (ترتيب) مختصر المزي، ولم يصنف في الإسلام مثلهما، والكبرى مستوعبة لأكثر أحاديث الأحكام »
وقد طبع الكبير في عشر مجلدات باسم (السنن الكبرى) ـ طبعته دائرة المعارف النظامية ـ بالهند ـ عام (١٣٤٤هـ)، وطبع كتاب معرفة السنن والآثار في سبع مجلدات بتحقيق سيد كسروي.

(٢) يعني كتابه الكبير في العقيدة (شعب الإيمان) انظر: الأنساب (٢/ ٤١٢) و وفيات الأعيان (١/ ٧٦)، وتذكرة الحفاظ (٢/ ١٣٢)، وقال: «هو في مجلدين»، وطبقات السبكي (٣ / ٤)، وهدية العارفين وسماه «الجامع المصنف في شعب الإيمان»، والرسالة المستطرفة (ص٣٣) وقد طبع من الكتاب أربعة عشر مجلداً بالدار السلفية بمباي الهند.
قلت: وقد أفرغ فيه البيهقي جل كتاب «المنهاج في شعب الإيمان» للحليمي ت(٤٠٢ هـ) وقد طبع مجلد صغير منه بالهند .
ويقوم بعض طلبة قسم (العقيدة) بالدراسات العليا بالجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة بتحقيق قسم منه، في هذه السنة سنة (١٤٠٤هـ). . .

والترغيبات وفي الدلائل[١] أحاديث النبوات والمعجزات والسير والمغازي، وفي الأدب[٢] المفرد أحاديث الأدب، وفي الاعتقاد[٣] أحاديث العقائد، وفي عذاب القبر[٤] أحاديث البرزخ، وفي البعث[٥]

---

(١) أي كتاب «دلائل النبوة» ذكره في الأنساب (٢/ ٤١٢)، ووفيات الأعيان (١/ ٧٦)، وتذكرة الحفاظ (٣/ ١١٣٢) وغيرها وقد طبع من الكتاب مجلدان بتحقيق عبد الرحمن محمد عثمان وقامت بنشره المكتبة السلفية بالمدينة المنورة، ولم يكمل طبعه، وطبع الجزء الأول منه طبعة جديدة في مصر بتحقيق: أحمد صقر، برعاية المجلس الأعلى للشئون الإسلامية بالقاهرة عام (١٩٦٩ م).
كما في معجم المخطوطات المطبوعة (٣/ ٦١)، ويقوم بتحقيقه أيضًا أبو تراب الظاهري، وقد طبع كاملاً في سبع مجلدات بتحقيق عبد المعطي قلعجي .

(٢) كتاب «الآداب» هكذا سماه من ذكره من المصنفين، وهو في مجلد. وقد طبع بتحقيق محمد عبدالقادر عطا تذكرة الحفاظ (٣ / ١١٣٣)، وطبقات الشافعية للسبكي (٣ / ٤).

(٣) له كتاب «الاعتقاد» ذكره السبكي في طبقاته (٤/١)، وابن قاضي شهبة في طبقاته (١/ ٢٢٧)، وهدية العارفين وسماه « الاعتقاد والهداية إلى سبيل الرشاد» (٥/ ٧٨) ، والرسالة المستطرفة (ص٣٣)، وقد طبع الكتاب بتحقيق أحمد محمد مرسي عام (١٣٨٠هـ) دون أي تعليق أو تحقيق، وطبع مرة ثانية بتحقيق أحمد عصام الكاتب سنة (١٤٠١هـ)، نشرته له دار الآفاق الجديدة ببيروت .

(٤) طبع الكتاب بتحقيق : شرف محمود القضاة، طبعته دار الفرقان بعمان ـ الأردن .

(٥) واسم كتابه « البعث والنشور» في مجلد.
الأنساب (٢/ ٤١٣)، وتذكرة الحفاظ (٣/ ١١٣٣)، وطبقات السبكي (٣/ ٤)، وطبقات ابن قاضي شهبة (١/ ٢٢٧)، وهدية العارفين (٥/ ٧٨)، والرسالة المستطرفة (ص٣٤).
وقد قام بتحقيق الكتاب الطالب الشيخ عبد العزيز الصاعدي لنيل الدكتوراه من الجامعة الإسلامية .

أحاديث الآخرة، وفي الدعوات[1] أحاديث الأذكار والدعاء.

وهكذا في سائر تصانيفه[2] ، فلم يفت كتبه منها إلا القليل، وقد حذوت فيما ألفت حذوه؛ فألفت كتاب المعجزات والخصائص[3] ، وكتاب منهاج السنة[4] ، وكتاب شرح الصدور بشرح حال [الموتى][5] والقبور[6] ، وكتاب البدور السافرة عن أمور الآخرة[7] ، وكتاب الدر

(١) ذكر السمعاني والسبكي بأنّ له كتابين يحملان هذا الاسم وهما:
«الدعوات الكبير»، و« الدعوات الصغير».
انظر: الأنساب (٢/ ٤١٣)، وطبقات الشافعية للسبكي (٣/ ٤) .
وأطلق الذهبي، والبغدادي ، فقالا: «إنّ له كتاب «الدعوات»، وزاد الذهبي: «في مجلد» .
ذكر له الكتاني كتاب «الدعوات الكبير» فقط.
تذكرة الحفاظ (٣/ ١١٣٣)، وهدية العارفين (٥/ ٧٨)، والرسالة المستطرفة (ص٣٣).
وقد حقق كتاب الدعوات بجامعة أم القرى في رسالة دكتوراه .
(٢) وقد بلغت تصانيفه ألف جزء، والتزم فيها ألا يخرج حديثًا يعلمه موضوعًا.
طبقات الشافعية لابن قاضي شهبة (١/ ٢٢٨)، والرسالة المستطرفة (ص٣٣).
(٣) اسمه الكامل «المعجزات والخصائص النبوية» .
انظر: حسن المحاضرة (١/ ٣٤٠)، وقد طبع باسم «الخصائص الكبرى» .
دليل مخطوطات السيوطي (ص١٤٤)، ولـه كتاب آخر سماه «الدر الخالص في المعجزات والخصائص» له نسخة في دار الكتب المصرية رقم (٢٥٦).
(٤) حسن المحاضرة (١/ ٣٤٠) .
(٥) من حسن المحاضرة ، (ج)، وفي النسخ : الموت .
(٦) حسن المحاضرة (١/ ٣٤٠) ، وقد طبع الكتاب .
(٧) حسن المحاضرة (١/ ٣٤٠) .

المنثور[١] في التفسير المأثور[٢] ، وكتاب درر البحار[٣] في الأحاديث القصار[٤] وهذه المبسوطة[٥] ، ومؤلفات أخر مختصرة[٦] [استوفت][٧] الأحاديث[٨] إلا أحاديث الأحكام[٩] ، وقد كنت شرعت/ في كتاب (ق٣٤/أ) يجمعها ثم فتر العزم عنه، على أن كتبي المذكورة حوت منها جملة وافرة خصوصًا منهاج السنة، والتفسير المأثور . . .

---

(١) وفي (د) : المأثور .

(٢) حسن المحاضرة (١/ ٣٤٩) ، وقد طبع الكتاب في ست مجلدات . . .

(٣) حسن المحاضرة (١/ ٣٤١) .

(٤) سقطت من (ب) .

(٥) يعني « البحر الذي زخر» ، وقد سماها في حسن المحاضرة في ترجمته « قطر الدرر على نظم الدرر» ، وتقدم في مقدمة كتابه أنه استقر رأيه على تسميتها « البحر الذي زخر . . . . » . حسن المحاضرة (١/ ٣٤٠) .

(٦) وقد كتب في مؤلفات السيوطي جمعًا ووصفًا الأستاذ/ أحمد الشرقاوي إقبال «مغربي» في مجلد، فبلغت مؤلفاته فيه خمسة وعشرين وسبعمائة كتاب، وقام الباحثان الأستاذان: أحمد الخازندار، ومحمد إبراهيم الشيباني بجمع مؤلفات السيوطي أيضًا وبيان المطبوع منها من المخطوط في كتاب سمياه: «دليل مخطوطات السيوطي وأماكن وجودها»، وهو أدق وأشمل من الأول من حيث الكمية وأماكن الوجود، وتميز الأول بذكر وصف موجز لمادة الكتاب، وقد بلغت كتب السيوطي في الكتاب الثاني واحدًا وثمانين وتسعمائة مؤلف .

وقد طبع الأول بالمغرب والآخر بالكويت .

(٧) من (د) ، وفي بقية النسخ : استوفيت .

(٨) من (د) ، وفي بقية النسخ : الأحاديث الأحكام .

(٩) من (د) ، وفي بقية النسخ : الأحاديث الأحكام .

٥٩- وَخُذْهُ حَيْثُ حَافِظٌ عَلَيْهِ نَصْ وَمِنْ مُصَنَّفٍ بِجَمْعِهِ يُخَصّ[١]

٦٠- كَابْنِ خُزَيْمَةٍ[٢](وَيَتْلُو[٣]مُسْلِمَا[٤] وَأَوْلِه) البُسْتِي (ثُمَّ) الحَاكِمَا

**ش:** يؤخذ الصحيح الزائد على ما في الصحيحين من سائر الكتب المعتمدة المشتهرة لأئمة الحديث، ثم هي نوعان :

**أحدهما:** ما [لم][٥] يلتزم فيه مصنفه [الصحيح][٦] ، ولا شرط الاقتصار (عليه)[٧] فلا يكفي مجرد وجوده فيه، بل لابد من نصه على صحته في كتاب[٨] كسنن أبي داود، والترمذي، والنسائي، والدارقطني، والبيهقي[٩] ، ونحوها .

---

(١) من (د) من الألفية: لا يخص .

(٢) وفي (س): خزيمة .

(٣) وفي (ب) ونتلو، وفي (م) : وتتلو .

(٤) وفي (ش): مسلما .

(٥) من (د) .

(٦) من (د) ، (ج)، وفي بقية النسخ: الحديث .

(٧) سقطت من (ب) .

(٨) وفي (ج) : كتابه .

(٩) وهكذا نص بعض هؤلاء الأئمة، ونص غيرهم على أنهم لم يجمعوا الصحيح في كتبهم فقط، بل جمعوا الصحيح والضعيف وغيرهما.
قال أبو داود: «وما كان في كتابي من حديث فيه وهن شديد فقد بينته، ومنه ما لا يصح إسناده، وما لم أذكر فيه شيئًا فهو صالح، وبعضها أصح من بعض» .
انظر رسالته إلى أهل مكة (ص٢٧)، والتبصرة والتذكرة (١/ ١٠٢).

قال العراقي: « وكذا لو نص على صحته أحد منهم في غير مصنفاتهم [ ونقل ][1] ذلك عنه بإسناد صحيح، كما في سؤالات

= . . و(جامع الترمذي) .

قال محمد بن طاهر المقدسي رحمه الله : « وأما أبو عيسى فكتابه وحده على أربعة أقسام. . . [إلى أن قال] : وقسم أخرجه للضدية وأبان عن علته، ولم يغفله ».

انظر : شروط الأئمة الستة (ص١٥) .

. . وأما (سنن النسائي):

فقد قال العراقي: **والنسائي يخرج من لم يجمعوا عليه تركًا مذهب متسع**

انظر: الألفية (ص١٧٣)، والتبصرة والتذكرة (١/ ١٠).

. . وأما (سنن الدارقطني) :

فقد قال الكتاني رحمه الله: « وسنن الدارقطني جمع فيها غرائب السنن ، وأكثر فيها من رواية الأحاديث الضعيفة والمنكرة، بل والموضوعة» .

انظر: الرسالة المستطرفة (ص٣٥) .

. . وأما (سنن البيهقي) .

فغالبًا إذا ما أطلقت تطلق على الكبرى، وهي موسوعة حديثية تحتوي على الصحيح والحسن، والضعيف، ولذا ناقشه في الأحاديث المتكلم فيها الإمام فخر الدين المارديني المعروف بابن التركماني (ت ٧٥٠هـ) في كتابه «الجوهر النقي في الرد على البيهقي» وحكم الإمام الذهبي في كتابه «المهذب في اختصار السنن الكبير» على كل حديث في الكبرى بما يليق من صحة وحسن وضعف وما شابه.

انظر: المهذب للذهبي (١/ ٢٨، ٢٩، ٣٠ . . .) ، وكشف الظنون (٢/ ١٠٠٧)

وهذه الأمثلة تؤيد قولة الذهبي في أنه لا يكفي مجرد وجود الحديث في كتب هؤلاء الأئمة الذين لم يشترطوا الصحة فقط للحكم عليه بالصحة .

(١) من (د)، (ج)، وفي بقية النسخ : يقال .

أحمد بن حنبل، وسؤالات ابن معين وغيرهما[١] .

قال: وإنما أهمله ابن الصلاح بناء على اختياره أنه ليس لأحد أن يصحح في هذه الأعصار فلا يكفي وجود التصحيح بإسناد صحيح كما لا يكفي وجود أصل الحديث بإسناد صحيح»[٢] انتهى.

وذكر الزركشي مثله[٣] .

---

(١) كتب السؤالات كتب فيها أسئلة وجهها تلميذ لشيخه يسأله عن أحاديث أو رجال أو قواعد في الجرح والتعديل أو مسائل فقهية، وما شابه، فيجيبه الشيخ عليها، مثال ذلك: كتاب سؤالات الإمام أحمد طبع في مجلد باسم « مسائل الإمام أحمد » أي الأسئلة التي وجهها أبو داود السجستاني للإمام أحمد طبع الكتاب بتحقيق محمد رشيد رضا سنة (١٣٥٣هـ)، وهناك سؤالات كثيرة وجهت له رحمه الله فأجاب عليها ودونت .
وكسؤالات ابن معين فهناك أسئلة كثيرة وجهت إليه من قبل تلامذة عديدين منها: أسئلة الدارمي ليحيى بن معين وأسئلة الدقاق له وقد حقق الكتابان من قبل الدكتور/ أحمد سيف، ونشره مركز البحث بجامعة أم القرى بمكة، وأسئلة ابن الجنيد له، وأسئلة ابن الكوسج له.
وهناك كتب أخرى تنهج منهج كتب السؤالات إلا أن لها تسميات أخرى ككتب التواريخ مثل كتاب ( التاريخ ) لابن معين من رواية تلميذه الدوري طبع بتحقيق د/ أحمد سيف ونشره مركز البحث أيضًا بجامعة أم القرى . . . بمكة .

(٢) انظر: التقييد والإيضاح (ص٢٧، ص٢٨) ، وشرح التبصرة والتذكرة (١/ ٥٣) مع شيء من التصرف في النص كعادة المصنف رحمه الله تعالى في نقل الكلام بالمعنى غالبًا .

(٣) نكت الزركشي (ق٢٤/أ) .

قلت[١] : وعندي أنه يفرق بين المقامين، وأنه يكفي هنا وإن لم يكف هناك؛ لأنه إنما امتنع (الاكتفاء به)[٢] في أصل الحديث لأن الإسناد قد يصح في الظاهر، ويكون هناك شذوذ أو علة تمنع من صحة المتن، وهذا المعنى مفقود في هذا المقام مع ما ضم إلى ذلك من أنه لو كان صحيحًا لما أغفل الحفاظ المتقدمون التنبيه (عليه)[٣] ، وهذا منتف هنا، وينضم إليه بعد المسافة في الحديث، وقربها[٤] بالنسبة إلى زمن[٥] الحافظ المنقول عنه التصحيح ولذلك مدخل كبير، فإنه كلما طال السند وبعدت المسافة كان احتمال الوهم والدخل أكثر فتأمله[٦] .

**النوع الثاني**: ما التزم مؤلفه فيه الصحيح، وشرط الاقتصار عليه، وهذا يكفي مجرد كونه موجودًا فيه .

قال ابن الصلاح[٧] : « ككتاب ابن خزيمة، والكتب المخرجة[٨]

---

(١) سقطت من (د).

(٢) وفي (د): للاكتفاء .

(٣) سقطت من (د) .

(٤) من (د) ، وفي بقية النسخ: وقرنها بالنون الموحدة .

(٥) سقطت من (ب) .

(٦) وفي (د) فتأمل .

(٧) مقدمة ابن الصلاح (ص٩٣) .

(٨) المستخرج مشتق من الاستخراج.

هو كما قال السخاوي رحمه الله: «أن يعمد حافظ إلى صحيح البخاري مثلاً فيورد أحاديثه حديثًا حديثًا بأسانيد لنفسه من غير طريق البخاري إلى أن يلتقي معه في =

على الصحيح ككتاب[١] أبي عوانة[٢] ، والإسماعيلي[٣] ، والبرقاني[٤]»

انتهى.

---

= شيخه، أو في شيخ شيخه، وهكذا ولو في الصحابي» وسيأتي مزيد تفصيل للمصنف عن المستخرج .

فتح المغيث (ص٣٤)، ومقدمة ابن الصلاح (ص٩٥)، والتبصرة والتذكرة (١/ ٥٦).

(١) ويسمى بـ: (المستخرج على صحيح مسلم) ، وسماه سزكين (المسند المخرج على صحيح مسلم)، ويقوم نخبة من طلاب الجامعة الإسلامية بالمدينة بتحقيقه.

الرسالة المستطرفة (ص٢٧)، وهدية العارفين (٦/ ٥٤٤)، وتاريخ التراث (١/ ٢٧٨)، وذكر نسخه الخطية وأماكن وجودها .

(٢) أبو عوانة يعقوب بن إسحاق بن إبراهيم الإسفراييني النيسابوري الحافظ الكبير الجليل ، أول من أدخل مذهب الشافعي إلى إسفرايين، توفي سنة (٣١٦هـ) .

طبقات الشافعية (٢/ ٣٢١)، وتذكرة الحفاظ (٣/ ٧٧٩)، وشذرات الذهب (٢/ ٢٧٤) .

(٣) «المستخرج على صحيح البخاري» هذه التسمية المشهورة عند المحدثين ، وسماه عمر كحالة : « الصحيح على شرط البخاري» .

وقال ابن كثير في المستخرج هذا: « .... فيه فوائد كثيرة، وعلوم غزيرة » .

طبقات الشافعية للسبكي (٢/ ٨٠)، والبداية والنهاية (١١/ ٢٩٨)، والرسالة المستطرفة (ص٢٦)، ومعجم المؤلفين (١/ ١٣٥).

والكتاب الآن شبه مفقود، إلا أن نصوصه ولله الحمد منثورة في كتب عديدة منها كتاب الحافظ ابن حجر « فتح الباري » وقد قام زياد منصور أحد طلبة الجامعة الإسلامية بمرحلة الدكتوراه بتتبع نصوص المستخرج من الفتح، واستلالها وجمعها.

(٤) أبو بكر أحمد بن محمد بن أحمد الخوارزمي المعروف بالبرقاني - بفتح الباء نسبة إلى (بَرْقَانْ) قرية من قرى (كاث) بنواحي خوارزم ـ كان ثقةً ورعًا متقنًا فَهْمًا ، لم ير في شيوخنا أثبت منه، مات سنة (٤٢٥هـ). =

وكذا صحيح ابن حبان، ومستدرك الحاكم على ما يحرر فيه[١]، والسنن الصحاح لسعيد بن السكن.

قال الحافظ ابن حجر في نكته: «ومقتضى[٢] كلام ابن الصلاح

---

= تاريخ بغداد (٤/ ٣٧٣)، والأنساب (٢/ ١٦٨)، ومعجم البلدان (١/ ٣٨٧)، وتذكرة الحفاظ (٣/ ١٠٧٤). وكتابه يسمى «المستخرج على الصحيحين» . تاريخ بغداد (٤/ ٣٧٤)، والرسالة المستطرفة (ص٣٠) .

(١) قال ابن الصلاح رحمه الله في كلامه عن «المستدرك» : الحاكم واسع الخطو في شرط الصحيح، ومتساهل بالقضاء به، فالأولى أن يتوسط في أمره فما لم نجد فيه تصحيحًا لغيره من الأئمة فإن لم يكن صحيحًا فهو حسن يحتج به إلا أن تظهر فيه علة توجب ضعفه» .

قلت: هذا الكلام عام وتحكم بلا دليل،وأحاديث المستدرك في الحقيقة منها الصحيح والحسن والضعيف .

قال ابن كثير رحمه الله : «. . . في هذا الكتاب أنواع من الحديث كثيرة، فيه الصحيح المستدرك ، وهو قليل، وفيه صحيح قد خرجه البخاري ومسلم أو أحدهما لم يعلم به الحاكم، وفيه الحسن والضعيف والموضوع أيضًا . . .» .

قلت: فالأولى أن يحكم على كل حديث في «المستدرك» على ضوء دراسة سنده وتتبع طرقه .

قال بدر الدين بن جماعة رحمه الله : « . . . يتتبع ويحكم عليه بما يليق بحاله من الحسن أو الصحة أو الضعف» .

قال العراقي: « وهذا هو الصواب » .

انظر : مقدمة ابن الصلاح (ص٩٣)، واختصار علوم الحديث لابن كثير (ص٢٨)، والتقييد والإيضاح (ص٣٠) .

(٢) وفي (ب): وتقتضي .

أن يؤخذ ما وجد في كتاب ابن خزيمة وابن حبان وغيرهما ممن اشترط الصحيح بالتسليم، وكذا ما يوجد في الكتب المخرجة على الصحيحين، وفي كل ما ذكر[1] نظر، أما الأول: فلم يلتزم ابن خزيمة وابن حبان في كتابيهما أن يخرجا الصحيح الذي اجتمعت فيه الشروط التي ذكرها ابن الصلاح لأنهما ممن لا يرى التفرقة بين الصحيح والحسن[2] ، بل عندهما أن الحسن قسم من الصحيح لا قسيم له، وقد صرح ابن حبان بشرطه وحاصله: « أن يكون راوي الحديث [عدلاً][3] مشهورًا بالطلب غير مدلس، سمع ممن فوقه إلى أن ينتهي،فإن كان يروي من حفظه فليكن عالمًا بما يحيل المعاني»[4] ، فلم

(١) وفي (د): وفي كل ذلك .

(٢) عزاه السخاوي إلى ابن حبان فقط. فتح المغيث (ص٣٢) .

(٣) من الأصل، (ج) وفي النسخ: عدل .

(٤) شرط ابن حبان في صحيحه ما نصه قال: «وأما شرطنا في نقل ما أودعناه كتابنا هذا من السنن فإنا لم نحتج فيه إلا بحديث اجتمع في كل شيخ من رواته خمسة أشياء:

(الأول): العدالة في الدين بالستر الجميل، وفسرها فقال: والعدالة في الإنسان أن يكون أكثر أحواله طاعة لله .

(الثاني): الصدق في الحديث بالشهرة فيه .

(الثالث): العقل بما يحدث من الحديث، وفسره فقال: « . . . أن يعقل من الفقه بمقدار ما لا يزيل معاني الأخبار عن سننها » .

(الرابع): العلم بما يحيل من معاني ما يروي قال في تفسير العلم: « أن يعلم من الفقه بمقدار ما إذا أدى خبرًا أو رواه من حفظه أو اختصره لم يحله عن معناه الذي =

يشترط على العدالة والاتصال[١] ما اشترطه المؤلف في الصحيح من وجود الضبط، ومن عدم الشذوذ والعلة، وهذا وإن لم يتعرض ابن حبان لاشتراطه فهو إن وجده كذلك أخرجه وإلا فهو ماش على ما أصَّل لأنّ وجود هذه الشروط لا ينافي ما اشترطه[٢] ، وسمى ابن خزيمة كتابه « المسند الصحيح المتصل بنقل العدل عن العدل من غير قطع في السند، ولا جرح في [النقلة][٣]» وهذا الشرط مثل شرط ابن حبان سواء، لأنّ ابن حبان تابع لابن خزيمة، مغترف من بحره،

---

= أطلقه رسول الله صلى الله عليه وسلم ».

(الخامس): المتعري خبره عن التدليس قال في شرح التعري من التدليس: « أن يكون الخبر عن مثل من وصفنا نعته بهذه الخصال الخمس فيرويه عن مثله سماعًا حتى ينتهي إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم » .

مقدمة صحيحه (١/ ٨١، ٨٢) .

(١) وفي (د)، (ج) : على الاتصال والعدالة .

(٢) وفي (م) : ما شرطه .

(٣) من الأصل، وفي (د): النقل، وفي بقية النسخ: التقلد «وهو تحريف» ، والمسند الصحيح أو الكبير، هذا أصل اسم كتاب ابن خزيمة ، وقد اختصره في كتابه: «مختصر المختصر من المسند الصحيح» ، واشتهر كتابه عند المتأخرين كالدمياطي، والزيلعي، وابن حجر باسم : «صحيح ابن خزيمة» .
انظر: كتاب التوحيد لابن خزيمة (ص١٠٤)، وبرنامج الوادي آشي (ص٢٤٣)، وتحقيق د/ محمد مصطفى الأعظمي لتسمية الكتاب في مقدمة تحقيقه الصحيح لابن خزيمة (١/ ١٦، ١٧، ٢٥) .

(ق٣٤٤/ب) ناسج على منواله[١] ، ومما يعضد ما ذكرنا احتجاج / ابن خزيمة وابن حبان بأحاديث أهل الطبقة الثانية الذين يخرج مسلم أحاديثهم في المتابعات ؛ كابن إسحاق وأسامة[٢] بن زيد الليثي[٣] ، ومحمد بن عجلان[٤] ، ومحمد بن عمرو بن علقمة[٥] ، وغير هؤلاء ، فإذا تقرر ذلك عرفت أن حكم الأحاديث التي في كتاب ابن خزيمة وابن حبان صلاحية الاحتجاج بها لكونها دائرة بين الصحيح والحسن، ما لم يظهر في بعضها علة قادحة[٦] ، وأما أن يكون مراد من (سماها

---

(١) حتى قال ابن الملقن في البدر المنير: «غالب صحيح ابن حبان منتزع من صحيح شيخه إمام الأئمة محمد بن خزيمة».
انظر: البدر المنير (١/ ق١٤/ب)، ونقله عنه الصنعاني في توضيح الأفكار (١/ ٦٤)
(٢) وفي (م): وأمامة بالميم وهو تصحيف .
(٣) (خت م ٤) أبو زيد أسامة بن زيد الليثي مولاهم المدني، صدوق، يهم، مات سنة (١٥٣هـ) .
التقريب (ص٢٦)، وتاريخ ابن معين (٢/ ٢٢) ووثقه، وتهذيب التهذيب (١/ ٢٠٨).
(٤) (خت م ٤) محمد بن عجلان المدني الفقيه الصالح، وثقه أحمد وابن معين، وقال غيرهما: «سيء الحفظ» ، توفي سنة (١٤٨هـ)، وقيل غير ذلك .
الكاشف (٣/ ٧٧)، والميزان (٣/ ٦٤٤)، وتهذيب التهذيب (٩/ ٣٤١) .
(٥) (ع) محمد بن عمرو بن علقمة بن وقاص الليثي المدني، صدوق له أوهام، مات سنة (١٤٥).
التقريب (ص٣١٣)، والجرح والتعديل (٨/ ٢٩)، وتهذيب التهذيب (٩/ ٣٧٥) .
(٦) وقدّم العراقي رحمه الله صحيح ابن حبان على صحيح ابن خزيمة لا من ناحية الصحة، ولكن من ناحية وجود كتاب ابن حبان كاملاً دون ابن خزيمة . . . =

صحيحة)[1] أنها جمعت الشروط المذكورة في حد الصحيح فلا، وأما الثاني: وهو ما يتعلق بالمستخرجات ففيه نظر أيضًا لأنّ كتاب أبي عوانة وإن سماه بعضهم مستخرجًا على مسلم، فإنّ له فيه أحاديث (كثيرة)[2] مستقلة في أثناء الأبواب، نبَّه هو على كثير منها، ويوجد فيها الصحيح والحسن، والضعيف أيضًا، والموقوف، وأما كتاب الإسماعيلي فليس فيه أحاديث مستقلة زائدة، وإنما تحصل الزيادة في أثناء بعض المتون والحكم بصحتها متوقف على أحوال رواتها، فرب

---

= قال العراقي في ألفيته:

وَخُذْ زِيَادَةَ الصَّحِيحِ إِذْ تُنَصْ صِحَّتُهُ أَوْ مِنْ مُصَنَّفٍ يُخَصْ
بجمعه نَحْو ابْنُ حِبَانَ الزَكِي وابْنُ خُزَيْمَةَ وَكَالْمُسْتَدْرَكِ

وقال السخاوي: « . . .وأخره عنه مع تقدمه لكون صحيحه عدم أكثره بخلاف صحيح ابن حبان فهو موجود بتمامه » .

فتح المغيث (ص٣٠، ٣١) وقد طبع مختصر المختصر من المسند الصحيح بتحقيق محمد مصطفى الأعظمي ـ طبعه المكتب الإسلامي عام (١٣٩٢، ١٣٩٦هـ). في أربع مجلدات وصل إلى (كتاب المناسك) ، وهو الموجود من النسخة الخطية .

وأما صحيح ابن حبان فطبع منه مجلدان ولم يكمل طبع المكتبة السلفية بالمدينة. بتحقيق عبد الرحمن عثمان، وطبعت زوائده المسماه « بموارد الظمآن» للهيثمي. وحقق قطعة منه أحمد شاكر رحمه الله، وشرعت مؤسسة الرسالة بطبعه بتحقيق شعيب الأرناؤوط وحسين أسد وقد صدر منه مجلد، وحقق قطعة منه عبد المعطي قلعجي في مجلدين ، وقد كمل طبعه .

وكلهم يشتغلون بترتيب ابن بلبان لصحيح ابن حبان، لا أصل الصحيح .

(١) وفي الأصل : يسميها صحيحة .

(٢) سقطت من (ج) .

حديث أخرجه البخاري من طريق أصحاب الزهري عنه ـ مثلاً ـ فاستخرجه الإسماعيلي وساقه من طريق آخر من أصحاب الزهري بزيادة فيه ، وذلك الآخر قد تكلم فيه فلا يحتج بزيادته، وقد ذكر (ابن الصلاح)[١] بَعْدُ: أنّ أصحاب المستخرجات لم يلتزموا موافقة الشيخين في ألفاظ الحديث بعينها [والسبب فيه][٢] : أنهم أخرجوها من غير جهة البخاري ومسلم فحينئذ يتوقف الحكم بصحة الزيادة على ثبوت الصفات المشترطة[٣] في الصحيح للرواة الذين بين صاحب المستخرج وبين من اجتمع فيه مع الأصل الذي استخرج عليه، وكلما كثرت الرواة بينه وبين من اجتمع مع صاحب الأصل فيه افتقر إلى زيادة (التنقيب)[٤] ، وكذلك[٥] بُعْد عصر[٦] المستخرج من عصر صاحب الأصل، لأنّ[٧] [الإسناد][٨] كلما كثرت رجاله احتاج الناقد له إلى كثرة البحث عن [٩] أحوالهم، فإذا روى البخاري ـ مثلاً ـ عن علي ابن المديني

---

(١) هذا التصريح من السيوطي، وإلا ففي الأصل يقول: (المؤلف) .

(٢) من (د)، (ج)، وفي بقية النسخ: والسببية .

(٣) وفي (د): المشترط .

(٤) هكذا في جميع النسخ ، وفي الأصل ( ١ / ٢٩٣): التنقير.

(٥) وفي الأصل ( ١ / ٢٩٣): وكذا كلما.

(٦) وفي (م): عمر، وفي (ب) ساقطة .

(٧) وفي الأصل ( ١ / ٢٩٣): كان الإسناد.

(٨) من (د)، وفي بقية النسخ: الاستنفاد وهو خطأ .

(٩) وفي (ب): من .

عن سفيان بن عيينة عن الزهري حديثًا، ورواه الإسماعيلي - مثلاً - عن بعض مشايخه عن الحكم بن موسى[١] عن الوليد بن مسلم عن الأوزاعي عن الزهري، واشتمل حديث الأوزاعي على زيادة على حديث ابن عيينة،توقف الحكم بصحتها على تصريح الوليد بسماعه من الأوزاعي، وسماع الأوزاعي من الزهري، لأنّ الوليد[٢] من المدلسين على شيوخه وعلى شيوخ شيوخه[٣] ، وكذا يتوقف على ثبوت صفات الصحيح [الشيخ][٤] الإسماعيلي، وقس على هذا جميع ما في المستخرج،وكذا الحكم في باقي المستخرجات، فقد رأيت بعضهم حيث يجد أصل الحديث اكتفى بإخراجه [ ولو لم ][٥] تجتمع[٦] الشروط في رواته، بل رأيت في مستخرج أبي نعيم وغيره الرواية عن جماعة من الضعفاء،لأن أصل مقصودهم بهذه المستخرجات أن يعلو إسنادهم[٧] ، ولم يقصدوا إخراج هذه الزيادات

---

(١) (خت م مد س ق) أبو صالح الحكم بن موسى بن أبي زهير البغدادي القنطري، صدوق، مات سنة (٢٣٢هـ) .

التقريب (ص٨٠) ، والأنساب (١٠/ ٤٩٩)، وتهذيب التهذيب (٢/ ٤٣٩) .

(٢) وفي الأصل (١ / ٢٩٣): لأن الوليد بن مسلم.

(٣) تقدم الكلام عليه وعلى تدليسه، وإنه دلس تدليس التسوية .

(٤) وفي (د) شيخ .

(٥) من (د) ومن الأصل (١ / ٢٩٣)، وفي بقية النسخ: وإن لم.

(٦) وفي (ب): يجتمع .

(٧) وفي (د) : إسناده .

إنما وقعت اتفاقًا[١] .

قال: ومن هنا يتبين أن المذهب الذي اختاره ابن الصلاح من سد باب النظر عن التصحيح غير[٢] مرضي،لأنه منع الحكم بتصحيح الأسانيد {التي}[٣] {جمعت}[٤] شروط الصحة فأداه ذلك إلى الحكم بتصحيح ما ليس بصحيح،فكان الأولى ترك باب النظر والنقد مفتوحًا ليُحكم على كل حديث بما يليق به»[٥] انتهى[٦] .

وقال الخطيب في الجامع: «شرط ابن خزيمة في صحيحه[٧] إخراج ما اتصل {سنده}[٨] بنقل العدل عن العدل إلى النبي ﷺ» .

---

(١) ولأن مصنفي المستخرجات لم يلتزموا لفظ الصحيحين . فتح المغيث (ص٣٥) .
وللمستخرجات فوائد غير علو الإسناد وهي: الزيادات في ألفاظ الحديث، والتصريح بالسماع حيث يكون الأصل معنعنًا، أو إظهار مبهم في السند الأصلي، أو زيادة قوة الحديث بكثرة طرقه، ومنها أن يروي صاحب الأصل الحديث عن مختلط ولا يبين هل أخذ الحديث منه بعد الاختلاط أو قبل،فيأتي المخرج ويبين ذلك وغير ذلك.
المنهاج للنووي (١/ ٢٦) ، ومقدمة ابن الصلاح (ص٩٦)، والتقييد والإيضاح (ص٣٠)، وتوجيه النظر (ص١٤١، ص١٤٢).

(٢) وفي (م) قبلها كلمة : غير .

(٣) من الأصل (ص٨٤) ، وفي جميع النسخ: الذي، وهو خطأ .

(٤) من (د) ، وفي بقية النسخ : اجتمعت .

(٥) سقطت من (ب) .

(٦) نكت ابن حجر (١ / ٢٩٠).

(٧) وفي (ج) : شرط ابن الصلاح شرط ابن خزيمة .

(٨) وفي (م) : مسنده.

وذكر[١] غيره : أن ابن خزيمة أشد تحريًا من ابن حبان والحاكم،حتى إنه يتوقف في التصحيح لأدنى كلام في الإسناد فيقول/ : إن صح الخبر أو إن ثبت كذا أو نحو ذلك[٢] ، واصطلح (ق٣٥/أ) على أنه إذا كان في الإسناد نظر أخره عن المتن وخرج على غيره أن يرويه عنه على غير هذه[٣] الصفة، فلذلك[٤] جعلته بعد صحيح مسلم في الرتبة، وجعلت بعده صحيح ابن حبان[٥] ، [ مقدمًا

---

(١) وفي (ب): وذكره .

(٢) وذلك لأنه كان بصيرًا بالرجال عالمًا بأحوالهم.

قال الذهبي: « قال ـ فيما رواه عنه أبو بكر محمد بن جعفر ـ شيخ الحاكم: لست أحتج بشهر بن حوشب، ولا بحريز بن عثمان لمذهبه، ولا بعبد الله بن عمر ولا ببقية، ولا بمقاتل بن حيان، ولا بأشعث بن سوّار، ولا بعلي بن جدعان لسوء حفظه، ولا بعاصم بن عبيد الله،ولا بابن عقيل، ولا بيزيد بن أبي زياد، ولا بمجالد، ولا بحجاج بن أرطاة إذا قال: عن، ولا بأبي حذيفة النهدي، ولا بجعفر بن برقان،ولا بأبي معشر نجيح، ولا بعمر بن أبي سلمة، ولا بقابوس بن أبي ظبيان، ثم سمَّى خلقًا دون هؤلاء في العدالة ، فإن المذكورين احتج بهم غير واحد». سير النبلاء (١٤/ ٣٧٣).

(٣) سقطت من (ب) .

(٤) وفي (ب): فلذاك .

(٥) صحيح ابن حبان ترتيبه مخترع ليس على الأبواب ولا على المسانيد ولهذا سماه «التقاسيم والأنواع» ، وقد رتبه الأمير علاء الدين أبو الحسن علي بن بلبان الفارسي الحنفي (ت ٧٣٩هـ) في كتاب سماه «الإحسان في تقريب ابن حبان» على الأبواب، وعمل له الحافظ أبو الفضل العراقي أطرافًا، وجرّد الحافظ أبو الحسن الهيثمي زوائده على الصحيحين في مجلد . =

على [[1] الحاكم لما نسب[2] إلى الحاكم من [التساهل][3] ، وقد قال الحازمي: «ابن حبان أمكن في الحديث من الحاكم»[4] .

وقال الزركشي: «شرط ابن حبان أعلى من شرط الحاكم»[5] ، وبقي من الكتب التي أطلق عليها الصحيح الموطأ، وقد صرح الخطيب وغيره بأنه مقدم على كل كتاب من الجوامع والمسانيد[6] ، فعلى هذا هو بعد صحيح الحاكم[7] ، ولولا ما فيه من المرسلات[8]

---

= تدريب الراوي (١٠٩/١) ، والفضل المبين في شرح الأربعين العجلونية للقاسمي (ص٣٢٨) .

(١) من (د) وفي بقية النسخ : فقدما .

(٢) وفي (م) : نسبت .

(٣) التصحيح من عندي، وفي النسخ كلها : الشاهد .

(٤) شروط الأئمة الخمسة (ص٤١)ونص كلامه فيه : « .... وقد صرح بنحو ما قلت من هو أمكن منه في الحديث وهو أبو حاتم محمد بن حبان البستي » .

(٥) نكت الزركشي (ق٣٠/ب) .

(٦) الفضل المبين للقاسمي (٢٣٣) .

(٧) لم أقف على أحد من العلماء غير السيوطي سمى (الموطا) أو (المستدرك)، بالصحيح وإنما المشهور هو (الموطا)، و(المستدرك).

في تسمية أحاديث الموطا (ص٩١)، وكشف المغَطّى في فضل الموطا (ص٥٠)، والفضل المبين للقاسمي (ص٢٣٢) .

(٨) وفي (م) : المراسلات .

والمنقطعات لقدمته عليه وقد بينت جملة من [أحواله][١] في مقدمة[٢] في كتابي كشف المغطَّى في شرح الموطأ[٣] .

وقال ابن حزم : «أولى الكتب الصحيحان، ثم صحيح سعيد ابن السكن[٤] والمنتقى لابن الجارود[٥] ، والمنتقى لقاسم بن

(١) من (د) ، وفي (ب)، (ع): أهواله، وفي (م) : أصوله .

(٢) من (د) .

(٣) وأظنه هو الكتاب الذي اختصره في كتابه « تنوير الحوالك» وقد طبع التنوير.

قال السيوطي رحمه الله في خطبة كتابه « تنوير الحوالك ص٢» : لخصته من شرحي الأكبر الذي جمع فأوعى، وعمد إلى الجفلى حين دعا .... « كشف المغطَّى» ذكره في حسن المحاضرة (١/ ٣٤٣)، وكشف الظنون (٢/ ١٩٠٧) .

دليل مخطوطات السيوطي (ص٨٣)، وكتاب مكتبة السيوطي (ص٢٩٠) .

(٤) (اسمه الكامل): « الصحيح المنتقى»، وبعضهم يسميه « السنن الصحاح المأثورة عن رسول الله صلى الله عليه وسلم » .

(ذكره) الذهبي في تذكرته، والسيوطي في حسن المحاضرة، والكتاني في الرسالة المستطرفة .

(وصفه): قال الكتاني: « كتاب محذوف الأسانيد جعله أبوابًا في جميع ما يحتاج إليه من الأحكام ضمنه ما صح عنده من السنن المأثورة » .

(وجوده ): قال الذهبي: « وقع ... الصحيح المنتقى إلى أهل الأندلس» .

تذكرة الحفاظ (٣/ ٩٣٨)، وحسن المحاضرة (١/ ٣٥١)، والرسالة المستطرفة (ص٢٥) .

(٥) أبو محمد عبد الله بن علي بن الجارود النيسابوري، المجاور بمكة، الحافظ الإمام الناقد، توفي سنة (٣٠٧هـ) .

تذكرة الحفاظ (٣/ ٧٩٤)، وسير النبلاء (١٤/ ٢٣٩)، والوافي بالوفيات (١٧/ ٣٢٣) =

أصبغ[١] ، ثم بعد [ هذه ][٢] الكتب كتاب أبي داود، وكتاب النسائي ، ومصنف قاسم بن أصبغ[٣] ، ومصنف

---

= وكتابه هذا اسمه: « المنتقى في السنن».

(وصفه) « مجلد واحد في الأحكام لا ينزل فيه عن رتبة الحسن أبدًا، إلا في النادر في أحاديث يختلف فيها اجتهاد النقاد» .

وقال ابن حجر: « هو كالمستخرج على صحيح ابن خزيمة » .

سير النبلاء (١٤/ ٢٣٩)، والرسالة المستطرفة (ص٢٥)، وقد طبع «المنتقى» بتحقيق عبد الله هاشم اليماني في مجلد واحد ـ سنة (١٣٨٢هـ)، وقام بنشره هو بنفسه .

(١) أبو محمد قاسم بن أصبغ بن محمد الأموي مولاهم القرطبي، الإمام الحافظ محدث الأندلس، توفي سنة (٣٤٠هـ) .

تذكرة الحفاظ (٣/ ٨٥٤)، وتاريخ علماء الأندلس لابن الفرضي (ص٣٦٣)، والديباج المذهب (٢/ ١٤٥) .

وأصل كتابه المنتقى هو : « المنتقى » لابن الجارود ، وكان قد فاته السماع منه، ووجده قد مات، فألفه على أبواب كتابه بأحاديث خرجها لشيوخه.

قال أبو محمد بن حزم: «وهو خير انتقاء منه».

الرسالة المستطرفة (ص٢٥)، وبغية الملتمس (ص٤٤٨)، والديباج (٢/ ١٤٦)، وتذكرة الحفاظ (٣/ ٨٥٤) وسماه « المنتقى في الآثار» .

(٢) وفي (ع)، (ب): هذا .

(٣) قال ابن حجر: «صنفه على كتاب السنن لأبي داود، وهو من مرويات ابن خير التي سمعها من شيخه أبي محمد بن عتاب إجارة».

وله أيضًا « صحيح» على هيئة صحيح مسلم .

فهرس ابن خير (ص١٢٤)، وسير أعلام النبلاء (١٥/ ٤٧٣)، وهدية العارفين (٥/ ٨٢٦) .

الطحاوي[١] ومسانيد أحمد،والبزار ، وابني أبي شيبة: أبي بكر وعثمان[٢] ، وابن راهويه ، والطيالسي ، والحسن بن سفيان[٣] ، والمُسْنَدِي[٤] ، وابن سنجر[٥] ، ويعقوب بن

---

(١) هو « شرح معاني الآثار» ، ذكره السمعاني في الأنساب (٩/ ٢٥٣)، والذهبي في سير النبلاء (١٥/ ٢٩)، والرسالة المستطرفة (ص٤٣)، وغيرهم وقد طبع الكتاب في أربعة أجزاء بتحقيق محمد زهري النجار، ومحمد سيد جاد الحق، نشرته مطبعة الأنوار المحمدية ـ سنة (١٩٦٨ ـ ١٩٦٩)، وطبع قبل طبعة هندية سنة (١٣٠٢هـ) بلكنور ـ بالهند .

(٢) سقطت من (ب) .

(٣) أبو العباس الحسن بن سفيان بن عامر الشيباني النسوي، الحافظ الإمام شيخ خراسان، توفي سنة (٣٠٣هـ) .

تذكرة الحفاظ (٢/ ٧٠٣)، والجرح والتعديل (٣/ ١٦)، والوافي بالوفيات (١٢/ ٣٢)، ولسان الميزان (٢/ ٢١١)، وكتابه هو المسند الكبير.

وقال الكتاني: إن له ثلاثة مسانيد، وقد اقتبس ابن حجر من مسنده في الإصابة.

انظر : كتاب بحوث في تاريخ السنة (ص٢٣٢) د.العمري .

الرسالة المستطرفة (ص٧١)، وسير أعلام النبلاء (١٤/ ١٥٧)، والوافي بالوفيات (١٢/ ٣٢)، وهدية العارفين (٥/ ٢٦٩).

(٤) أبو جعفر عبد الله بن محمد بن عبد الله الجعفي مولاهم البخاري الحافظ الحجة، روى عنه البخاري،ولقب بالمُسْنَدِي لاعتنائه بالأحاديث المسندة، مات سنة (٢٢٩هـ) تذكرة الحفاظ (٢/ ٤٩٢)، والتاريخ الكبير (٥/ ١٨٩)، والجرح والتعديل (٥/ ١٦٢)، والأنساب (١٢/ ٢٦٥).

(٥) أبو عبد الله محمد بن عبد الله بن سنجر الجرجاني، الحافظ الثقة نزيل مصر، المتوفى بصعيدها سنة (٢٥٨ هـ)، ومسنده في عشرين جزءاً .

الرسالة المستطرفة (ص٦٩)، وهدية العارفين (٦/ ١٦)، ومعجم المؤلفين (١٠/ ٢١٨) ولم أقف له على ترجمة في غيرها.

شيبة[١] ، وعلي بن المديني[٢] ، وابن أبي غَرَزَة[٣] ، وما جرى مجراها

(١) أبو يوسف يعقوب بن شيبة بن الصلت السدوسي البصري ثم البغدادي، الحافظ الكبير العلامة الثقة، مات سنة (٢٦٢هـ) .
(ومسنده) قال عنه الذهبي: « المسند الكبير، العديم النظير المعلل، الذي تم من مسانيده نحو من ثلاثين مجلداً، ولو كمل لجاء في مئة مجلد ، ولزمه على ما خرج من المسند عشرة آلاف دينار».
وقال الخطيب: « قيل لي: إن نسخةً بمسند أبي هريرة شوهدت بمصر فكانت مائتي جزء».
وقال أيضًا : « والذي ظهر ليعقوب مسند العشرة ، وابن مسعود ، وعمار، والعباس، وبعض الموالي».
وقال الكتاني: « ويقال: إن مسند علي في خمس مجلدات . . . وشوهد أيضًا منه بعض أجزاء من مسند ابن عمر، يذكر فيه الأحاديث بأسانيدها ، وعللها، ولو تم لكان في مائتي مجلد» .
ولم يصل إلينا من هذا المسند إلا الجزء العاشر بعنوان « مسند أمير المؤمنين عمر بن الخطاب» وذلك بالمكتبة الخاصة بسامي حداد في بيروت، ومنه نسخة مصورة بالقاهرة في دار الكتب المصرية، وقد طبع في بيروت سنة (١٩٤٠هـ) .
تاريخ بغداد (١٤/ ٢٨١)، وتذكرة الحفاظ (٢/ ٥٧٧)، وسير النبلاء (١٢/ ٤٧٦)، والرسالة المستطرفة (ص٦٩)، وتاريخ التراث العربي (٢/ ٢٢٣)، وفهرس المخطوطات بدار الكتب المصرية (٣/ ٦٠) .

(٢) كثير من المصادر القديمة التي ترجمت لابن المديني تذكر له كتابًا باسم المسند، ولكن ابن النديم ذكر بأنّ له كتاب: « المسند بعلله» وذكر الذهبي بأنّ له كتاب «علل المسند» ثلاثون جزءًا ، وصرّح كحالة بأنّ له كتاب« المسند في الحديث» ولم أقف على مصدره في هذا .
الفهرست لابن النديم (ص٣٢٢)، وسير أعلام النبلاء (١١/ ٦٠)، ومعجم المؤلفين (٧/ ١٣٣) .

(٣) من الأصول، وفي النسخ : والرسالة المستطرفة ، «عزرة» بالراء وهو تصحيف، =

التي أفردت لكلام رسول الله ﷺ طرفًا ثم بعدها الكتب التي فيها كلامه وكلام غيره ثم ما كان فيه الصحيح فهو أجل، مثل مصنف عبد الرزاق[١] ومصنف ابن أبي شيبة[٢] ومصنف بقي بن مَخْلَد[٣]

= وابن أبي غرزة هو: أبو عمرو أحمد بن حازم بن محمد بن أبي غَرَزَة - بالغين المعجمة وبعدها راء قبل الزاي - الغِفاري الكوفي، الحافظ المجوِّد، توفي سنة (٢٧٦هـ) . وكتابه (المسند) قال عنه الذهبي: « مسند كبير وقع لنا منه جزء » .

تذكرة الحفاظ (٢/ ٩٤)، وسير النبلاء (١٣/ ٢٣٩)، والوافي بالوفيات (٦/ ٢٩٨)، والجرح والتعديل (٢/ ٤٨)، والرسالة المستطرفة (ص٦٨) .

(١) ذكره الكتاني في الرسالة المستطرفة (ص٤٠)، وقال : «رتبه على الكتب والأبواب» طبع في أحد عشر مجلدًا بتحقيق حبيب الرحمن الأعظمي، قام بطبعه ونشره المجلس العلمي في جوهانسبرج سنة ١٩٧١ - ١٩٧٥م .

انظر: معجم المخطوطات المطبوعة (٤/ ١١٠) .

(٢) ذكره الخطيب في تاريخ بغداد (١٠/ ٦٦)، وقد طبع الكتاب طبعتين الطبعة الأولى بتصحيح عامر الأعظمي - طبعة مطبعة قريب موتي بحيدر آباد (١٩٧١م)، والطبعة الثانية بتحقيق عبد الخالق الأفغاني - طبعته ونشرته الدار السلفية بالهند سنة (١٣٩٩هـ)، ويقوم بتحقيقه الشيخ حبيب الرحمن الأعظمي ، وقد صدر منه المجلد الأول بتحقيقه .

(٣) أبو عبد الرحمن بقي بن مخلد من حفاظ المحدثين، وأئمة الدين، والزهاد الصالحين توفي سنة (٢٧٦هـ) .

الصلة (١/ ١١٦)، وتاريخ علماء الأندلس لابن الفرضي (ص٩١)، وطبقات الحنابلة (١/ ١٢٠)، وسير النبلاء (١٣/ ٢٨٥).

(كتابه) المصنف هو نفسه (المسند الكبير) الذي رتبه على أسماء الصحابة رضي الله تعالى عنهم.

قال عنه ابن حزم: « . . . . . روى فيه عن ألف وثلاثمائة صاحب ونيِّف ، ثم رتب

وكـتاب محمد بـن نصر المـروزي[1] . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . .

= حديث كل صاحب على أسـماء الفقه وأبواب الأحكام، فهو مـصنف ومسند، وما أعلم هذه الرتبة لأحد قـبله، مع ثقته وضبطه وإتقانه واحتـفاله في الحديث وجودة شيـوخه، فـإنه روى عن مائتي رجـل، وأربعة وثمـانين رجلاً ليس فـيهم عـشرة ضعفاء، وسائرهم أعلام مشاهير».

وقال ابن كثير: «له المسند المبوب على الفقـه روى فيه عن ألف وستمائة صحابي، وقـد فضله ابن حـزم على مـسند الإمام أحـمد بن حـنبل، وعندي في ذلك نظر، والظاهر أن مسند أحمد أجود منه وأجمع».

وقال الذهبي: «المسند الذي لا نظير له.. وليس لأحد مـثل مسنده»، وبنحوه قال ابن الفرضي.

وقد فقد هذا المسند، وذكر سزكين بأنّ ابن حجر اقتبس منه اقتباسًا في الإصابة.

تاريخ علمـاء الأندلس (ص٩١)، وفضـائل الأندلس وأهلها لابـن حزم (ص١٢)، والبداية والنـهاية (١١/ ٥٦)، وتذكرة الحـفاظ (٢/ ٦٣٠)، وتاريخ التـراث العربي (١/ ٢٣٩).

ولبقي أيضًا مـصنف في «فضل الصحابة والتابعـين ومن دونهم»، أربى فيه على مصنف ابن أبي شيبة ومصنف عبد الرزاق ومصنف سعيد بن منصور.

فضائـل الأندلس لابن حزم (ص١٣)، والرسالة المستطرفـة (ص٤٠)، وقد وصلت إلينا مقدمة مسنده بترتيب ابن حزم، طبعت بتحقـيق أحمد شاكر وجماعة، وطبعة أخرى بتحقيق الدكتور/ أكرم العمري.

(١) أبو عبد الله مـحمد بن نصر المروزي، الفقـيه الحافظ، صاحب التصـانيف الكثيرة، والكتب الجمة، توفي سنة (٢٩٤هـ).

وله كتب كـثيرة منها: الصـلاة، وقيام الليل (طبع مختـصره للمقـريزي)، وكتاب القسامة، والصيام والورع، والوتر، ولا أدري أي كتاب قصد المؤلف.

تاريخ بغداد (٣/ ٣١٥)، وتذكـرة الحفاظ (٢/ ٦٥٠)، والرسالة المسـتطرفة (ص٧٦، =

( وكتاب ابن المنذر )[١] ، ثم مصنف حماد بن سلمة، ومصنف سعيد ابن منصور[٢] [ومصنف وكيع][٣] ، ومصنف الفريابي[٤] ، وموطأ مالك

= ٣٢٥)، وكشف الظنون (٦/ ٢١)، ووقع في فهرس دار الكتب المصرية قسم الحديث بأن له المسند، وهو خطأ وصوابه كتاب (تعظيم قدر الصلاة) . إفادة د/ سعدي الهاشمي .

(١) سقطت من (م) .

أبو بكر محمد بن إبراهيم بن المنذر النيسابوري ، الحافظ العلامة، الفقيه شيخ الحرم، صاحب الكتب التي لم يصنف مثلها، توفي سنة (٣١٨هـ)، له كتاب (المبسوط) في الفقه، وكتاب (الأشراف) في اختلاف العلماء وقد طبع منه المجلد الرابع بتحقيق الأخ: صغير أحمد حنيف، وكتاب(الإجماع) طبع أيضًا في مجلد بتحقيق المذكور حنيف أيضًا، وغير ذلك .

تذكرة الحفاظ (٣/ ٧٨٢)، والعقد الثمين (١/ ٤٠٦)، وطبقات الشافعية للأسنوي (٢/ ٣٧٤) .

(٢) كتابه يسمى (السنن ) صنفه بمكة ، وهو من مظان المعضل والمنقطع والمرسل كمؤلفات ابن أبي الدنيا، وقد طبع منه القسمان الأول والثاني من المجلد الثالث، بتحقيق حبيب الرحمن الأعظمي .

الرسالة المستطرفة (ص٣٤)، وسير أعلام النبلاء (١٠/ ٥٨٦)، والعقد الثمين (٤/ ٥٨٦).

(٣) من (د) .

(٤) مصنف الفريابي سماه الكتاني (المسند)، والفريابي هو محمد بن يوسف الفريابي الكبير .

الرسالة المستطرفة (ص٦٧) .

[وموطأ ابن أبي ذئب][1] ، وموطأ ابن وهب[2] ، ومسائل ابن حنبل[3]

---

(١) وفي (ع): وموطأ ابن أبي شيبة ذئب وهو تحريف، وكتابه (الموطأ) أكبر من موطأ مالك، ويبدو أنه صنفه قبل موطأ مالك.

وذكر ابن النديم بأنّ له كتاب السنن فما أدري هل يقصد به الموطأ أو كتابًا غيره ؟.

فهرست ابن النديم (ص٨١)، والرسالة المستطرفة (ص٩)، ودراسات في الحديث النبوي للأعظمي (ص٣٠٦).

(٢) له موطآن: « الموطأ الكبير » ، و« الموطأ الصغير » .

طبقات الفقهاء للشيرازي (ص١٥٠)، ووفيات الأعيان (٣/٣٦)، وهدية العارفين (٥/٤٣٨) .

(٣) المسائل مجموعة كتب تحمل هذا الاسم وهي عبارة عن أسئلة وجهت للإمام أحمد من قبل طلابه من هذه الكتب:

١ ـ مسائل الإمام أحمد لابنه عبد الله (طبع في مجلد بتحقيق زهير الشاويش) .

٢ ـ مسائل حرب بن إسماعيل .

٣ ـ مسائل الخلال .

٤ ـ مسائل أحمد إسحاق بن راهوية .

٥ ـ مسائل ابن هانيء (طبع في مجلدين بتحقيق زهير الشاويش) .

٦ ـ مسائل أبي داود السجستاني (طبع في مجلد بتحقيق محمد رشيد رضا) .

٧ ـ المسائل التي حلف عليها الإمام أحمد ( يقوم بتحقيقها طالب من كلية الشريعة بالجامعة الإسلامية ) .

٨ ـ المسائل التي لم يجب الإمام عنها، أو قال فيها: «لا أدري». .

٩ ـ مجموعة تضم المسائل الصغيرة والملتقطة من مؤلفات الإمام أحمد .

انظر مقدمة زهير الشاويش على كتاب (مسائل ابن هانيء لأحمد ٤، ٥)، والرسالة المستطرفة (ص٣)، وهدية العارفين (٥/٤٨) .

وفقه أبي عبيد[١] ، وفقه أبي ثور[٢] ، وما كان من هذا النمط مشهورًا كحديث شعبة، وسفيان،والليث، والأوزاعي، والحميدي، وابن مهدي، ومسدد، وما جرى مجراها (فهذه)[٣] طبقة موطأ مالك،بعضها أجمع للصحيح [منه][٤] ، وبعضها مثله، وبعضها دونه.

قال: ولقد أحصيت ما في حديث شعبة من الصحيح فوجدته ثمانمائة حديث ونيِّفًا مسندةً، ومرسلاً يزيد على المائتين، وأحصيت ما في موطأ مالك، وما في حديث سفيان بن عيينة فوجدت في كل واحد منهما من المسند خمسمائة ونيّفًا وثلاثمائة مرسلاً ونيّفًا ، وفيه نَيِّف[٥] وسبعون حديثًا قد ترك مالك نفسه العمل بها، وفيه أحاديث ضعيفة وهَّاها جمهور العلماء» انتهى ملخصًا من كتابه مراتب الديانة.

---

(١) (خت رد) أبو عبيد القاسم بن سلام البغدادي، الإمام الحافظ المجتهد ، مات سنة (٢٢٤هـ) .

سير أعلام النبلاء (١٠/ ٤٩٠)، وطبقات ابن سعد (٧/ ٣٥٥)، والتاريخ الكبير (٧/ ١٧٢)، وطبقات الفقهاء للشيرازي (ص٩٢)، وتهذيب التهذيب (٨/ ٣١٥) .

(٢) أبو ثور إبراهيم بن خالد بن اليمان الفقيه الكلبي البغدادي، أخذ عن الشافعي، وروى عنه، وخالفه في أشياء ، وأحدث لنفسه مذهبًا اشتقه من مذاهب الشافعي، توفي سنة (٢٤٠هـ) .

طبقات الفقهاء للشيرازي (ص٩٢)، والفهرست لابن النديم (ص٢٩٧) .

(٣) سقطت من (ج) .

(٤) من (د) .

(٥) وكذلك في (د)، وفي (م): نيفا ، وقد سقطت من (ب) .

وقال أبو بكر الأبهري[1] : «جملة ما في الموطأ من الآثار عن النبي صلى الله عليه وسلم وعن الصحابة والتابعين ألف وسبعمائة وعشرون حديثًا، [المسند منها ستمائة حديث، والمرسل مائتان واثنان وعشرون حديثًا][2] والموقوف ستمائة وثلاثة عشر ، ومن قول التابعين مائتان وخمسة وثمانون، وذكر إلكِيَا الهراس[3] في تعليقه في الأصول أنّ موطأ مالك كان اشتمل على تسعة آلاف حديث، ثم لم

---

(١) أبو بكر محمد بن عبد الله بن محمد، المالكي الأبهري، الفقيه، الإمام، مات سنة (٣٧٥هـ) .

تاريخ بغداد (٥/ ٤٦٢) ، وطبقات الفقهاء للشيرازي (ص١٦٧)، وشجرة النور الزكية (ص٩١) .

والأبهري: بفتح الألف، وسكون الباء المنقوطة بواحدة ، وفتح الهاء وفي آخرها الراء المهملة ، هذه النسبة إلى أبهر بلدة بالقرب من زنجان وتقع الآن في إيران . الأنساب (١/ ١٠٣) .

(٢) من (د) .

(٣) أبو الحسن علي بن محمد بن علي، شمس الإسلام، إلكيا الهراس، أحد فحول العلماء ورؤوس الأئمة، فقهًا وأصولاً وجدلاً وحفظًا لمتون أحاديث الأحكام، الشافعي المذهب، توفي سنة (٥٠٤هـ) .

طبقات الشافعية للسبكي (٤/ ٢٨١)، ووفيات الأعيان (٢/ ٤٤٨)، وطبقات الشافعية للأسنوي (٢/ ٥٢٠)، وشذرات الذهب (٤/ ٨).

وإِلْكيَا : بهمزة مكسورة، ولام ساكنة، ثم كاف مكسورة أيضًا بعدها ياء بنقطتين من تحت، معناه :الكبير، بلغة الفرس .

والهرّاس: براء مشددة وسين مهملة.

انظر : طبقات الأسنوي المتقدمة .

يزل [ينتقى][1] حتى رجع إلى سبعمائة».

وقال ابن العربي: «ذُكر أنّ مالكًا روى مائة ألف حديث[2] جمع منها موطأه عشرة آلاف، ثم لم يزل يعرضها على الكتاب والسنة ويختبرها بالآثار والأخبار حتى رجعت إلى ستمائة. قد ثبت[3] الموجود من صحيح ابن خزيمة قطعة وهي ربع العبادات، وعدم سائره، نبه عليه[4] الحافظ ابن حجر/ في فهرسته، ونبّه على أنّ كتاب (ق٣٥/ب) التوحيد، وكتاب التوكل، وكتاب السياسة الموجودة الآن لابن خزيمة

---

(١) وفي (م)، (ع): ينقى.

(٢) وهذا يدل على سعة علم مالك رحمه الله بحديث رسول الله صلى الله عليه وسلم، وأنه ليس كل محفوظاته من الحديث ضمنها كتبه، ومما يدل على ذلك أيضًا ما ذكره البخاري عن علي بن عبد الله.
قال: «لمالك نحو ألف حديث».
قال الذهبي: «أراد ما اشتهر له في الموطأ وغيره، وإلا فعنده شيء كثير، ما كان يفعل أن يرويه».
وقال الشافعي: «قيل لمالك بن أنس: إنّ عند ابن عيينة عن الزهري أشياء ليست عندك؟».
فقال مالك: «وأنا كل ما سمعت من الحديث أحدث به؟ أنا إذن أريد أن أظلمهم».
مناقب الشافعي لابن أبي حاتم (ص١٩٩)، والحلية (٦/ ٣٢٢)، وسير أعلام النبلاء (٨/ ٧٣).

(٣) بياض في (د).

(٤) سقطت من (ب).

كلها من جملة هذا الصحيح[1]».

وقال ابن دقيق العيد في شرح [الإلمام][2] « صنف ابن خزيمة وله فيه [طريقة][3] [يذهب][4] إليها في الرجال[5] .

---

(١) كتاب ( التوحيد) طبع مستقلاً في مجلد بتحقيق محمد خليل هراس وهذا الذي ذهب إليه الحافظ ابن حجر أيده محقق (صحيح ابن خزيمة) د/ محمد مصطفى الأعظمي بأمثلة من أقوال ابن خزيمة نفسه تدل على أنّ هذه الكتب المذكورة وغيرها من الكتب ليست مستقلة بل هي داخلة ضمن كتابه الكبير (الصحيح)وغيره، مع العلم بأن بعض من ترجم له عدّ كتابه التوحيد كتابًا مستقلاً .
سير أعلام النبلاء (١٤/ ٣٧٤)، ومقدمة الأعظمي على كتاب (صحيح ابن خزيمة ) (١/ ١٤، ١٥) .

(٢) من (د) وفي بقية النسخ: شرح الإمام، وهو خطأ لأنّ أصل المؤلَّف هو كتاب : (الإمام) ثم اختصره في (الإلمام) ثم شرحه في (الإمام شرح الإلمام ) .
الرسالة المستطرفة (ص١٨٠) .

(٣) وفي (ع): طريق .

(٤) وفي (م) ، (ع): سيذهب .

(٥) أي له طريقة ومنهج في كتابه (الصحيح)، وهو أنه شديد التحري في اختيار الرجال الذين يروي عنهم، فقد ترك الرواية عن جماعة فيهم شيء من الكلام، واحتج بهم كثير من الحفاظ ، كما تقدم ذكره (ص ٧٨٣).
وبالنسبة لرجال ابن خزيمة فقد ألف ابن الملقن (ت٨٠٤ هـ) كتابًا في رجال ابن خزيمة وغيرهم، وهو كتاب (مختصر تهذيب الكمال مع التذييل عليه) من رجال ستة كتب وهي: مسند أحمد، وصحيح ابن خزيمة، وابن حبان، ومستدرك الحاكم، وسنن الدارقطني، والبيهقي.
انظر: لحظ الألحاظ لابن فهد المكي (ص٢٠) .

وروى الحاكم في علوم الحديث: عن أبي بكر [الصيرفي][(١)] قال: سمعت أبا العباس بن سريج[(٢)] يقول - وذكر أبا بكر محمد بن إسحاق ابن خزيمة - فقال: «يخرج[(٣)] النكت من حديث رسول الله صلى الله عليه وسلم بالمنقاش»[(٤)].

قال ابن دقيق العيد: «وفي كتابه أشياء حسنة ومعان ظريفة تؤيد ما قاله ابن سريج».

---

(١) من الأصل، وفي النسخ: الصدفي، وهو تصحيف.
والصيرفي المذكور: أبو بكر محمد بن عبد الله، المعروف بالصيرفي، الفقيه الشافعي، له تصانيف في أصول الفقه، وكان فهمًا عالمًا، توفي سنة (٣٣٠هـ).
تاريخ بغداد (٥/ ٤٤٩)، والفهرست لابن النديم (ص٣٠٠)، وطبقات الشافعية للسبكي (٢/ ١٦٩).

(٢) من الأصل، وفي النسخ: شريح، وهو تصحيف.
وابن سريج هو: أبو العباس أحمد بن عمر بن سريج القاضي، إمام أصحاب الشافعي في وقته، شرح المذهب ولخصه، وعمل المسائل في الفروع وصنف الكتب في الرد على المخالفين من أهل الرأي، وأصحاب الظاهر، مات سنة (٣٠٦هـ).
تاريخ بغداد (٤/ ٢٩٠)، وطبقات الشافعية للسبكي (٢/ ٨٧)، والبداية والنهاية (١١/ ١٢٩)، وتذكرة الحفاظ (٣/ ٨١١).

(٣) وفي (ب): مخرج.

(٤) معرفة علوم الحديث (ص٨٣).

٦١- وَكَمْ بِهِ تَسَاهُلٌ (حَتَّى وَرَدْ بِهِ[1] مَنَاكِرٌ وَمَوْضُوعٌ يُرَدّ)

[ش:][2]

قال ابن الصلاح: «اعتنى الحاكم أبو عبد الله بالزيادة في عدد الحديث الصحيح على ما في الصحيحين وجمع في ذلك كتابًا سماه (المستدرك) أودعه[3] ما ليس في واحد من الصحيحين [مما][4] رآه على شرط الشيخين، قد [أخرجا][5] عن رواته في كتابيهما، (أو على شرط البخاري وحده)[6] أو على شرط مسلم وحده، وما أدى اجتهاده إلى تصحيحه وإن لم يكن على شرط واحد منهما، وهو واسع الخطو في شرط الصحيح، متساهل في [القضاء به][7]».

وقال النووي في شرح المهذب: «اتفق الحفاظ على أنّ الحاكم متساهل في التصحيح وأن تلميذه البيهقي أشد تحريًا منه[8]».

---

(١) وفي نسخ الألفية: فيه.

(٢) من (ب).

(٣) وفي (د): فأودعه.

(٤) وفي (م): فما.

(٥) من الأصل، وفي النسخ: أخرج.

(٦) سقطت من (ب).

(٧) من (د)، (ج)، وفي بقية النسخ: القضايا، مقدمة ابن الصلاح (ص٩٣).

(٨) وذكر المعلمي رحمه الله في التنكيل (١/٤٥٧، ٤٥٨) الأسباب التي جعلت الحفاظ يرمون الحاكم بالتساهل في مستدركه فقال:

(الأول): حرص الحاكم على الإكثار ردًا على جماعة من المبتدعة القائلين بأنّ جميع ما يصح عندكم لا يبلغ عشرة آلاف حديث.

وقال الخطيب : أنكر الناس على الحاكم أحاديث جمعها وزعم أنها صحاح على شرط الصحيحين منها حديث « الطير »[1] . . . . . .

---

= (الثاني): أنه قد يقع له الحديث بسند عال أو يكون غريبًا مما يتنافس فيه المحدثون فيحرص على إثباته. . .

(الثالث): أنه لأجل السببين الأولين، ولكي يخفف عن نفسه من التعب في البحث والنظر لم يلتزم أن لا يخرج ما له علة، وأشار إلى ذلك في خطبة المستدرك، وظاهر كلامه أنه لم يلتفت إلى العلل ألبتة، وأنه يخرج ما كان رجاله مثل رجالهما، وإن لم يغلب على ظنه أنه ليس له علة قادحة .

(الرابع): أنه لأجل السببين الأوليين توسع في معنى قوله ( بأسانيد يحتج . . بمثلها) فبنى على أنّ في رجال الصحيحين من فيه كلام فأخرج عن جماعة يعلم أنّ فيهم كلامًا . . .

(الخامس): أنه شرع في تأليف ( المستدرك) بعد أن بلغ عمره اثنتين وسبعين سنة، وقد ضعفت ذاكرته . . . أهـ. باختصار وتصرف .

**(فائدة) :**

ذكر المعلمي رحمه الله في «التنكيل» (١/ ٤٥٩) أن غمز الحافظ للحاكم بكونه متساهلاً في التصحيح إنما هو في (مستدركه) فقط لا في بقية كتبه .

(١) حديث الطير هو حديث أنس رضي الله عنه قال: كنت أخدم رسول الله صلى الله عليه وسلم فقدم لرسول الله صلى الله عليه وسلم فرخ مشوي فقال: اللهم ائتني بأحب خلقك إليك يأكل معي من هذا الطير، قال: فقلت اللهم اجعله رجلاً من الأنصار، فجاء علي رضي الله عنه. . الحديث » .

الحديث مروي من طريق ابن عباس وأنس: فأما حديث ( ابن عباس ) فرواه ابن الجوزي في العلل المتناهية (١/ ٢٢٥)، وأورده الذهبي في ميزانه (٢/ ١٤)، وقال: «هذا حديث لا يصح، ومحمد بن شعيب مجهول».

........................................................................

وأما سليمان فقال يحيى: «ليس بشيء».
وقال ابن حبان: «كان رافضيًا غاليًا يقلب الأخبار. انظر: العلل المتناهية (١/ ٢٢٥)».
وأما حديث أنس فرواه الحاكم في مستدركه (٣/ ١٣٠)، وأبو نعيم في الحلية (٦/ ٣٣٩).
وقال عقبه: «هذا حديث صحيح على شرط الشيخين ولم يخرجاه . . . . وقد رواه عن أنس جماعة من أصحابه زيادة على ثلاثين نفسًا، ثم صحت الرواية عن علي وأبي سعيد الخدري وسفينة، وفي حديث ثابت عن أنس زيادة ألفاظ».
وقال الذهبي في تلخيصه: «ابن عياض - رجل في سند الحديث - لا أعرفه، ولقد كنت زمانًا طويلاً أظن أن حديث الطير لم يجسر الحاكم أن يودعه في مستدركه فلما علقت هذا الكتاب رأيت الهول من الموضوعات التي فيه، فإذا حديث الطير بالنسبة إليها سماء» (٣ / ١٣١).
قال ابن الجوزي في العلل المتناهية (١/ ٢٢٥) : «حديث أنس له ستة عشر طريقًا. .» ثم سرد الطرق، وبين علة كل طريق ثم قال: «وقد ذكره ابن مردويه من نحو عشرين طريقًا كلها مظلم وفيها مطعن، فلم أر الإطالة بذلك».
وقال ابن طاهر: حديث (الطائر) حديث موضوع إنما يجيء من سقاط أهل الكوفة من المشاهير والمجاهيل عن أنس . . . . ».
وقال الذهبي رحمه الله : «وأما حديث الطير فله طرق كثيرة جدًا ، وقد أفردتها بمصنف، ومجموعها يوجب أن يكون الحديث له أصل».
وقال ابن تيمية: «إن حديث الطائر من المكذوبات الموضوعات عند أهل العلم والمعرفة بحقائق النقل».
قال أبو موسى المديني: «قد جمع غير واحد من الحفاظ طرق أحاديث الطير للاعتبار والمعرفة كالحاكم النيسابوري وأبي نعيم وابن مردويه، وسئل الحاكم عن حديث الطير؟ فقال لا يصح، هذا مع أنّ الحاكم منسوب إلى التشيع».

و«من كنت مولاه فعلي مولاه»[١] ، فأنكر عليه أصحاب الحديث ذلك ولم يميلوا إلى قوله، وقد كان عند الحاكم ميل إلى علي، ونعيذه بالله من أن يبغض أبا بكر أو عمر أو عثمان[٢] .

وقال أبو نعيم[٣] [الحداد][٤] : سمعت الحسن[٥] السمرقندي

---

= والخلاصة: أن الحديث ضعيف، ولكن لا يصل إلى درجة المكذوبات .

(١) أخرجه أحمد (١/ ٨٤، ٤/ ٢٨١، ٥/ ٣٤٧) من حديث علي، والبراء، وبريدة الأسلمي ، والترمذي ( كتاب المناقب باب مناقب علي ـ ٥/ ٦٣٧) من حديث أبي سريحة أو زيد بن أرقم ، وقال : «حديث حسن صحيح» .
وابن ماجه ( المقدمة ـ باب فضائل أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم ـ ١/ ٤٥) من حديث سعد، والحاكم في المستدرك (٣/ ١٠٩) من حديث زيد بن أرقم، وبريدة الأسلمي.
والحديث صحيح . . .
قال ابن حجر : «حديث كثير الطرق جداً استوعبها ابن عقدة في كتاب مفرد، منها صحاح ومنها حسان» .
وقال الهيثمي: «رجال أحمد ثقات» .
وقال في موضع آخر: «رجاله رجال الصحيح» ، وصححه السيوطي ، والألباني .

(٢) تاريخ بغداد (٥/ ٤٧٤) ، ونقله عنه الذهبي في تذكرته (٣/ ١٠٤٢) .

(٣) أبو نعيم عبيد الله بن الحسن بن أحمد الأصبهاني الحدَّاد الإمام الحافظ المتقن الثقة، مفيد أصبهان في زمانه، مات سنة (٥١٧هـ) .
سير أعلام النبلاء (١٩/ ٤٨٦)، وتذكرة الحفاظ (٤/ ١٢٦٥)، ومرآة الجنان (٣/ ٢٢١)، وشذرات الذهب (٤/ ٥٦) . .

(٤) وفي (م) : الحراد براء فدال مهملة وهو خطأ.

(٥) من تذكرة الحفاظ (٣/ ١٠٤٢) ، وفي الأصل : أبا حسن .

الحافظ[1] يقول: سمعت أبا عبد الرحمن السادباجي[2] يقول سئل الحاكم عن حديث الطير؟ فقال: «لم يصح ولو صح لما كان أحد أفضل من علي بعد رسول الله صلى الله عليه وسلم»[3].

قال الذهبي: «وهذه الحكاية سندها صحيح، فما له[4] أخرج حديثه في المستدرك؟ . قال: فلعله تغير[5] رأيه»[6].

وقال ابن طاهر: سمعت أبا محمد السمرقندي يقول: بلغني أنّ مستدرك الحاكم ذُكر بين يدي الدارقطني فقال: يستدرك عليهما حديث الطير!! فبلغ ذلك الحاكم فأخرج الحديث من الكتاب[7]، وهذه الحكاية

---

(١) أبو محمد الحسن بن أحمد ن محمد السمرقندي الكوخميثي، الحافظ الإمام الرحال، له كتاب« بحر الأسانيد في صحاح المسانيد» جمع فيه مائة ألف حديث، لو رتب وهذب لم يقع في الإسلام مثله، وهو في ثمان مائة جزء، توفي سنة (٤٩١هـ). تذكرة الحفاظ (٤/ ١٢٣٠)، وشذرات الذهب (٣/ ٣٩٤).

(٢) وفي تذكرة الحفاظ (٣/ ١٠٤٢): الشاذياخي، ولم أقف على ترجمته.

(٣) نقله الذهبي في تذكرته (٣/ ١٠٤٢)، هو في طبقات الشافعية للسبكي (٣/ ٧١).

(٤) وفي (د): فما باله.

(٥) وفي (م): بغير.

(٦) لفظ الذهبي في تذكرته (٣/ ١٠٤٢) بعد أن ساق قول الحاكم .. ( لا يصح..) قال: « ثم تغير رأي الحاكم، وأخرج حديث الطير في مستدركه» ، ونقل السبكي نص عبارة المتن في طبقاته (٣/ ٧١).

(٧) ذكره ابن الجوزي في العلل المتناهية (١/ ٢٣٣)، والسبكي في طبقات الشافعية (٣/ ٧١).

ذكرها الحافظ عبد القادر الرُّهَاوي[١] في كتاب «المادح والممدوح».

وقال الذهبي: « إنها باطلة، فإنّ الحاكم إنما ألف المستدرك في أواخر عمره[٢] بعد موت الدارقطني بمدة، وحديث الطير فيه لم يحول منه».

وذكر ابن طاهر أنه رأى حديث الطير جمع الحاكم بخطه في جزء ضخم[٣] فكتبه للتعجب.

وروي أيضًا عن المظفر بن حمزة الجرجاني[٤] .

---

(١) أبو محمد عبد القادر بن عبد الله الرُّهاوي ـ بضم الراء وفتح الهاء ـ نسبة إلى رُها بلدة بين الموصل والشام وتعرف اليوم باسم أورفة، وتقع بجنوب تركيا، الحنبلي، محدث الجزيرة، توفي سنة (٦١٢هـ) .

تذكرة الحفاظ (٤/ ١٣٨٧)، والمختصر المحتاج إليه لابن الدبيثي (ص٨١)، والتكملة لوفيات النقلة للمنذري (٢/ ٣٣٢)، وذيل طبقات الحنابلة لابن رجب (٢/ ٨٢)، والأنساب (٦/ ٢٠٣) لضبط النسبة، ومعجم البلدان (٣/ ١٠٦)، وبلدان الخلافة (ص١٣٥)، وأطلس العالم (ص٦٨) .

(٢) ذكر ذلك الحافظ ابن حجر في لسان الميزان (٥/ ٢٣٣) فقال: « عند تصنيفه للمستدرك كان في أواخر عمره، ويدل على ذلك أنه ذكر جماعة في كتاب الضعفاء له، وقطع بترك الرواية عنهم، ومنع من الاحتجاج بهم، ثم أخرج أحاديث بعضهم في مستدركه وصححها » .

(٣) نقل هذا السبكي في طبقات الشافعية (٣/ ٦٨) ، وللذهبي مصنف خاص بهذا الحديث وطرقه .

انظر: تذكرة الحفاظ (٣/ ١٠٤٣) .

(٤) لم أقف عليه !! .

قال: سمعت أبا سعد الماليني[١] يقول: « طالعت المستدرك على الشيخين الذي صنفه الحاكم من أوله إلى آخره، فلم أر فيه حديثًا على شرطهما».

قال الذهبي: «وهذا إسراف وغلو من الماليني، وليست رتبته أن يحكم بهذا، بل فيه جملة وافرة على شرطهما، وجملة كبيرة على شرط أحدهما لعل مجموع ذلك نصف الكتاب، وفيه نحو الربع، مما[٢] صح سنده وفيه بعض الشيء، أوله علة وما بقي [وهو][٣] نحو الربع فهو مناكير وواهيات لا تصح، و[من][٤] بعض ذلك موضوعات»[٥].

وقال الذهبي أيضًا في كتاب المستدرك: «فيه عجائب، ذلك أنه مزج[٦] كتابه فأخرج فيه مما هو على شرط الشيخين أو أحدهما قريبًا من ثلث الكتاب، وأخرج فيه أيضًا أحاديث أسانيدها في الظاهر على

---

(١) أبو سعد أحمد بن محمد بن أحمد الماليني، الأنصاري، الهروي، الصوفي، ويعرف أيضًا بطاوس الفقراء، الحافظ العالم الزاهد، ثقة متقن صاحب حديث، ومن كبار الصوفية، توفي سنة (٤١٢هـ)، تذكرة الحفاظ (٣/ ١٠٧٠)، وشذرات الذهب (٣/ ١٩٥)، والأنساب (١٢/ ٥٤).

(٢) وكذلك في (د)، وفي(ب): فما ، وفي (م): كما .

(٣) من (د) .

(٤) من (د)، وفي بقية النسخ: وفيه .

(٥) تذكرة الحفاظ (٣/ ١٤٢) ، وطبقات الشافعية للسبكي (٣/ ٦٩) .

(٦) وكذلك في (ب)، وفي (د): شرح .

شرطهما ، وفي الباطن لها علل خفية مؤثرة في عدم/ الصحة، وهي (ق ٣٦/ أ) قطعة كبيرة منه،وأخرج قطعة أخرى نحو ربعه بأسانيد حسنة وصالحة وجيدة وباقي الكتاب مناكير وعجائب، وفي غضون ذلك أحاديث نحو المائة يشهد [القلب][1] ببطلانها، وحديث الطير بالنسبة إليها سماء، وبكل حال فهو كتاب مفيد».

وقال في موضع آخر: «لقد كنت زمانًا طويلاً أظن أنّ حديث الطير لم [يجسر][2] الحاكم أن يودعه في (مستدركه)[3] فلما علقت [هذا][4] الكتاب رأيت [الهول][5] من الموضوعات التي فيه فإذا حديث الطير بالنسبة إليها سماء»[6].

وقال ابن دحية في كتاب العلم[7] : «يجب على طلبة العلم[8] أن يتحفظوا[9] من قول أبي عبد الله الحاكم، فإنه كثير الغلط،بين السقط».

---

(١) وفي (م) : الغالب .

(٢) من الأصل ، وفي (د): يحسن .

(٣) وفي (ج) : المستدرك .

(٤) من (د) .

(٥) سقطت من (م)، (ج) .

(٦) التلخيص للذهبي (٣/ ١٣١).

(٧) له كتاب سماه (العلم المشهور في فضائل الأيام والشهور) فلعله هو الذي أشار إليه.

(٨) في (د): الحديث.

(٩) وفي (د): يحفظوا.

وقال الزركشي في نكته: «اعلم أنّ ما اعتمده الحاكم في تخريجه أن[1] يرى[2] رجلاً قد وثق، وشهد له بالصدق والعدالة، أو حديثه في الصحيح فيجعل كل ما رواه (هذا)[3] الراوي على شرط الصحيح، فيه توقف ظاهر، فإنه إنما [يكون][4] على شرط الصحيح إذا انتفت عنه العلل والشذوذ والنكارة وتوبع عليه، فأما مع وجود ذلك أو بعضه فلا يكون صحيحًا ولا على شرط الصحيح، ومن تأمل كلام البخاري ونظر في تعليله أحاديث جماعة أخرج حديثهم في صحيحه علم إمامته وموقعه من هذا الشأن، [وتبين له ما ذكرنا[5]، وأنّ الحال ليس مطردًا على قانون واحد ونظير هذا من يرى][6] الرجل قد تكلم في بعض حديثه، وضعف في شيخ أو[7] في حديث[8] فيجعل ذلك سببًا لتعليل حديثه وتضعيفه (أيّ حديث)[9] وجده كما يفعله كثير من

---

(١) وفي (ب): أنه.

(٢) بياض في نسخة (د).

(٣) سقط من (ج).

(٤) وفي (ب)، (ع): تكون.

(٥) وفي (ب)، (ع)، (ج): ما ذكرناه.

(٦) من (د)، وقد سقطت من بقية النسخ.

(٧) وفي (ب): وفي.

(٨) بالنسبة لمن ضعف في بعض الشيوخ لابن رجب كلام جيد على بعضهم في كتابه (شرح علل الترمذي) (٢/ ٦٢١).

(٩) وفي الأصل: أين.

المتأخرين من الظاهرية وغيرهم، وهو غلط فإن[١] تضعيفه[٢] في رجل أو في حديث ظهر فيه غلط لا يوجب ضعف حديثه مطلقًا، قال: ثم العجب منه فى شيئين[٣]:

(أحدهما): أنه[٤] يخرج [الحديث][٥] ويقول: على شرط الشيخين أو أحدهما ولم يخرجاه، ويكون الحديث بذلك اللفظ فيهما أو في أحدهما، وقد وقع له ذلك في أحاديث[٦].

(الثاني): ما يدعي أنه على شرط البخاري وقد ذكره البخاري [على خلافه] (منها) ما أخرجه عن سعيد بن عامر[٧]، عن شعبة، عن عبد العزيز بن صهيب[٨] [عن أنس بن مالك رضي الله عنه][٩] أن

---

(١) من (د).

(٢) وفي (ب): تضعيف.

(٣) وفي (ب): سببين.

(٤) وفي (م) أن.

(٥) من (د).

(٦) في الأصل بعد هذا الكلام ذكر عشرة أحاديث، لم يذكرها السيوطي رحمه الله.

(٧) وفي (د): تمام، (ع) وسعيد بن عامر هو أبو محمد الضبعي البصري، ثقة، صالح.
وقال أبو حاتم: «ربما وهم»، مات سنة (٢٠٨).
التقريب (ص ١٢٣)، وتاريخ خليفة (٤٧٣)، وتهذيب التهذيب (٤/ ٥٠).

(٨) (ع) عبد العزيز بن صهيب البناني ـ بموحدة ونونين ـ ثقة، مات سنة (١٣٠ هـ).
التقريب (ص ٢١٥)، والجرح والتعديل (٥/ ٣٨٤)، والثقات لابن حبان (٥/ ١٢٣)، وسير النبلاء (٦/ ١٠٣).

(٩) من الأصل (١/ ٤٣١)، وقد سقطت من النسخ...

رسول الله صلى الله عليه وسلم قال: «**من وجد تمرًا فليفطر عليه، ومن لا فليفطر على الماء فإنه طهور**» وقال: على شرط الشيخين[١]، وليس كما قال، فإن الترمذي في العلل[٢] قال: «سألت محمدًا عنه فقال: حديث سعيد بن عامر وهم[٣]».

---

(١) المستدرك (١/ ٤٣١) كتاب الصوم ـ باب استحباب الإفطار على التمر.

وقال: «هذا حديث صحيح على شرط الشيخين، ولم يخرجاه».

(٢) انظر: العلل الكبير (١/ ٣٣٦).

(٣) والحديث صحيح رواه أحمد (٤/ ١٧، ١٨، ٢١٣، ٢١٥)، وأبو داود (كتاب الصيام ـ باب ما يفطر عليه ـ ٢/ ٧٦٤)، والترمذي (كتاب الصيام ـ باب ما جاء ما يستحب عليه الإفطار ـ ٣/ ٦٨)، وابن ماجة (كتاب الصيام ـ باب ما جاء على ما يستحب الفطر ـ ١/ ٥٤٢)، والدارمي (٣/ ٣٤)، والبيهقي (٤/ ٢٣٨).

كلهم من طريق حفصة بنت سيرين عن الرباب الضبية: عن سلمان بن عامر الضبي مرفوعًا... وزاد الترمذي: «**فليفطر على تمر فإنه بركة**»، ورواه الترمذي من طريق سعيد بن عامر ـ حدثنا شعبة عن عبد العزيز بن صهيب عن أنس بن مالك... الحديث.

وقال: حديث أنس لا نعلم أحدًا رواه عن شعبة مثل هذا غير سعيد بن عامر وهو حديث غير محفوظ، ولا نعلم أصلاً من حديث عبد العزيز بن صهيب عن أنس.

(قلت): والحديث فيه الرباب الضبية: ذكرها ابن حبان في الثقات (٤/ ٢٤٤).

وقال عنها ابن حجر: «مقبولة» (التقريب ١٦٨).

وقال الذهبي: «لا تعرف إلا برواية حفصة بنت سيرين عنها» (الميزان ٤/ ٦٠٦)، فالرباب على هذه الحالة مجهولة ولا يعبأ بذكر ابن حبان لها في الثقات لما عرف من منهجه في ذلك، وعلى الرغم من هذا فقد صحح الحديث الترمذي فقال: «حسن صحيح»، وابن حبان والحاكم والسيوطي ومن المتأخرين الألباني.

(ومنها) أخرج حديث عبد الله بن صالح[1]، عن[2] [يحيى بن أيوب][3]، عن ابن جريج، عن نافع، عن ابن عمر مرفوعًا «**مَنْ أَذَّنَ اثْنَتَي عَشْرَةَ سَنَة وَجَبَتْ لَهُ الجَنَّة**»، وقال: على شرط البخاري[4]، ونقل البيهقي عن البخاري أن يحيى بن المتوكل[5] رواه عن ابن

---

= انظر: فيض القدير (١/ ٢٩٠)، وصحيح الجامع (١/ ٢٦٦).

(١) (خت د ت ق) أبو صالح عبد الله بن صالح بن محمد الجهني، المصري كاتب الليث، صدوق كثير الغلط، ثبت في كتابه، وكانت فيه غفلة، مات سنة (٢٢٢ هـ). التقريب (ص ١٧٧)، والجرح والتعديل (٥/ ٨٦).

(٢) وفي الأصل: حدثني.

(٣) من الأصل، و(د)، وفي (م)، (ب)، (ع) بن أبي أيوب (ع) هو يحيى بن أيوب الغافقي المصري، أحد العلماء، صالح الحديث.

وقال أبو حاتم: «لا يحتج به».

وقال النسائي: «ليس بالقوي».

وقال ابن حجر: «صدوق ربما أخطأ»، توفي سنة (١٦٨ هـ).

الكاشف (٣/ ٢٥٠)، والتقريب (ص ٣٧٣)، والضعفاء للنسائي (ص ١٠٨)، والجرح والتعديل (٩/ ١٢٧).

(٤) المستدرك (كتاب الصلاة ـ باب في فضل الصلوات الخمس ١/ ٢٠٥)، ووافقه الذهبي في التلخيص.

(٥) (مق د) أبو عقيل ـ بالفتح ـ يحيى بن المتوكل، صاحب بُهَيَّة بالموحدة مصغرًا، ضعيف، وكذلك ضعفه ابن المديني والنسائي.

وقال ابن معين: «ليس بشيء».

وقال أحمد: «واه»، مات سنة (١٦٧ هـ).

التقريب (ص ٣٧٩)، وميزان الاعتدال (٤/ ٤٠٤)، والكامل لابن عدي (٧/ ٢٦٦٣).

جريج، عن من حدثه، عن نافع وأنّ هذا أشبه،[١] فصحح انقطاعه[٢].

(ومنها) أخرج[٣] من جهة جرير بن حازم، عن ثابت عن أنس قال: «**رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم ينزل من المنبر فيعرض له**

---

(١) السنن الكبري للبيهقي (١/ ٤٣٣).

(٢) والحديث رواه ابن ماجه (كتاب الأذان ـ باب فضل الأذان وثواب المؤذنين ـ ١/ ٢٤١)، والبيهقي من طريق الحاكم (١/ ٤٣٣)، والبغوي في شرح السنة (٢/ ٢٨٢)، وغيرهم كلهم من طريق عبد الله بن صالح ثنا يحيى بن أيوب عن ابن جريج عن نافع عن ابن عمر مرفوعًا.

قال المنذري ـ بعد أن ساق حكم الحاكم على الحديث بالصحة على شرط البخاري ـ قال: «وهو كما قال، فإنَّ عبد الله بن صالح كاتب الليث، وإن كان فيه كلام فقد روى عنه البخاري في الصحيح.»

(قلت): فالحديث بهذا الإسناد متكلم فيه، إلا أن الحاكم في مستدركه (١/ ٢٠٥) ذكر شاهداً للحديث من طريق ابن وهب أخبرني ابن لهيعة عن عبيد الله بن أبي جعفر عن نافع عن ابن عمر عن النبي ﷺ .. الحديث. وهذا السند صحيح ورجاله ثقات، وهو شاهد قوي للحديث ولا يؤثر الكلام في ابن لهيعة مع رواية ابن وهب عنه كما هو مقرر عند المحدثين، وقد صحح الحديث الحاكم والمنذري والذهبي ومن المعاصرين الألباني.

الترغيب والترهيب (١/ ٢٣٢)، والأحاديث الصحيحة (١/ ٦٦/ رقم ٤٢).

(٣) المستدرك (١/ ٢٩٠).

وقال الذهبي في التلخيص: «على شرطهما».

الرجل في الحاجة، فيقوم معه حتى يقضي[1] حاجته»[2] وقال: [صحيح][3] على شرط الشيخين [ولم يخرجاه][4].

وقد قال[5] الترمذي[6]: سمعت محمدًا يقول: وهم جرير في هذا[7] والصحيح ما روي عن ثابت عن أنس قال: «أُقِيْمَتْ الصَلاَةُ

---

(١) وفي (ج): تقضي.

(٢) الحديث رواه أبو داود (كتاب الصلاة ـ باب الإمام يتكلم بعد ما ينزل من المنبر ـ ١/ ٦٦٨).

وقال: «الحديث ليس بمعروف عن ثابت، هو مما تفرد به جرير بن حازم».

والترمذي (كتاب الصلاة ـ باب ما جاء في الكلام بعد نزول الإمام من المنبر ـ ٢/ ٣٩٤)، وقال: «حديث لا نعرفه إلا من حديث جرير بن، حازم»، وفي تحفة الأشراف (١/ ١٠٤): «غريب، لا نعرفه إلا من حديث جرير بن حازم».

والنسائي (كتاب الجمعة ـ باب الكلام والقيام بعد النزول عن المنبر ـ ٣/ ١١٠)، وابن ماجة (كتاب إقامة الصلاة والسنة فيها ـ باب ما جاء في الكلام بعد نزول الإمام عن المنبر) كلهم من حديث جرير عن ثابت عن أنس به.

(٣) من الأصل ، وقد سقطت من النسخ.

(٤) من الأصل، وقد سقطت من بقية النسخ.

(٥) في الأصل قبل قوله (وقد قال الترمذي): « وهذا الحديث أخرجه الأربعة من جهة جرير. قال الترمذي: غريب لا نعرفه إلا من حديث جرير...»

(٦) جامع الترمذي (٢/ ٢٩٤).

(٧) قال العراقي: في ما أعل به البخاري وأبو داود الحديث من أنّ الصحيح كلام الرجل له بعد ما أقيمت الصلاة لا يقدح ذلك في صحة حديث جرير بن حازم، =

**فَأَخَذَ رَجُلٌ يَدَ**[١] **النَّبي صلى الله عليه وسلم»** الحديث[٢] هو هذا، وجرير ربما يهم[٣] في الشيء وهو صدوق»[٤] انتهى كلام الزركشي.

وقال عبد الله بن زيد [بن السكن][٥] أملى علي الحافظ عبد الغني

---

بل الجمع بينهما ممكن بأن يكون المراد بعد إقامة صلاة الجمعة، وبعد نزوله من المنبر، فليس الجمع بينهما متعذراً، كيف وجرير بن حازم أحد الثقات المخرج لهم في الصحيح؟!، فلا تضر زيادته في كلام الرجل له أنه كان بعد نزوله عن المنبر. انتهى.

قال أحمد شاكر: «والحق ما قاله العراقي، من صحة حديث جرير، بل قد يكون حديثه حديثًا آخر، فتكون الواقعة التي روى غير الواقعة التي روى غيره».

انظر تعليقه على جامع الترمذي (٢/ ٣٩٥).

(١) وفي الأصل (جامع الترمذي): بيد

(٢) ولفظه قال أنس: «**لقد رأيت النبي ﷺ بعد ما تقام الصلاة يكلمه الرجل، يقوم بينه وبين القبلة، فما يزال يكلمه، فلقد رأيت بعضنا ينعس من طول قيام النبي ﷺ له**» الحديث رواه مسلم (كتاب الحيض ـ باب الدليل على أنَّ نوم الجالس لا ينقض الوضوء ـ ١/ ٢٨٤).

وأبو داود (كتاب الطهارة ـ باب في الوضوء من النوم ـ ١/ ١٣٩).

والترمذي (كتاب الصلاة ـ باب ما جاء في الكلام بعد نزول الإمام من المنبر ـ ٢/ ٣٩٤)، وقال: «هذا حديث حسن صحيح».

والبيهقي (٣/ ٢٢٤) كلهم من طرق عن ثابت عن أنس.

(٣) وفي (م): هم.

(٤) نكت الزركشي (ق ٢٨/ ب).

(٥) من (د)، وفي بقية النسخ: أن المكي.

ابن عبـد الواحد بن سرور المقدسي سنة خـمس وتسعين وخمسـمائة قال: نظرت إلى وقت إملائي عليك هذا الكلامَ فلم أجـد حديثًا على شرط البخاري ومسلم لم يخرجاه إلا ثلاثة أحاديث [حديث][1] أنس: «**يَطْلَعُ عَـلَيْكُمُ الآنَ رَجُلٌ مِنْ أَهْـلِ الجَنَّة**[2]»، «**وحديـث [الحجاج]**[3] **ابن عـلاط لما/ أسلم**[4]» (ق٣٦/ ب) وحـديث علي «**لاَ يُؤْمِنُ العـبد حـتى يؤمن بأربع**»[5] انتهى.

وقال الحافظ ابن حجر في نكته: «ينقسم المستدرك أقساماً كل

---

(١) من (د).

(٢) الحديث رواه الإمام أحمـد في مسنده (٣/ ١٦٦) فقال: ثنا عبد الرزاق ثـنا معمر عن الزهري قال: أخـبرني أنس بن مـالك قال «**كنا جلوسًا مع رسـول الله** ﷺ..» الحديث (وفيه قـصة طلوع الأنصاري) ورجال الحديث كما قـال على شرط البخاري ومسلم.

(٣) من (د)، وفي بقية النسخ: العجاج (بالعين)، وهو تصحيف.

(٤) رواه الإمام أحمد (٣/ ١٣٨)، والبزار (٢/ ٣٤٠) كشف الأستار.

والطبراني في الكبير (٣/ ٢٤٧)، والبغوي في المعرفة والتاريخ (١/ ٥٠٧).

وذكره ابن حجر في الإصابة (١/ ٣١٣) وعزاه لأبي يعلى وابن مندة أيضًا كلهم من طريق عبد الرزاق أخبرنا معمر عن ثابت عن أنس... الحديث.

قال الهيثمي: «ورجاله رجال الصحيح». مجمع الزوائد (٦/ ١٥٥).

(٥) الحديث رواه أحـمد (١/ ١٩٧)، والترمذي (كـتاب القدر ـ باب مـا جاء في الإيمان خيـره وشره ـ ٤/ ٤٥٢)، وابن مـاجة (١/ ٣٢)، والحـاكم (١/ ٣٣) من طرق عن منصور عن ربعي عن علي به، والحديث صحيح ورجاله رجال الصحيح.

قسم (منها)[١] يمكن تقسيمه:

(الأول): أن يكون إسناد الحديث الذي يخرجه محتجًا [برواته][٢] في الصحيحين أو أحدهما على صورة الاجتماع سالمًا من العلل، واحترزنا بقولنا.. (على صورة الاجتماع)[٣] عن ما احتجا برواته على سبيل[٤] الانفراد كسفيان بن حسين عن الزهري، (فإنهما احتجا بكل منهما على الانفراد ولم يحتجا برواية سفيان بن حسين عن الزهري)[٥] لأن سماعه من الزهري ضعيف دون بقية مشايخه[٦]، فإذا وجد حديث

---

(١) زيادة على ما في الأصل.

(٢) من (د)، وفي بقية النسخ: لرواية.

(٣) وفي (م): الاحتجاج.

(٤) وفي (د): صورة.

(٥) سقطت من (ب).

(٦) قال يحيى بن معين: «سفيان بن حسين ثقة في غير الزهري».

وقال مرة: «ثقة، وهو ضعيف الحديث عن الزهري». وقال أيضًا: «ليس هو من أكابر أصحاب الزهري».

وقال ابن رجب: «ومنهم جماعة من أصحاب الزهري ضُعفوا في الزهري خاصة منهم سفيان بن حسين».

قال ابن معين: «هو عن غير الزهري أثبت منه عن الزهري، إنما سمع من الزهري بالموسم» يعني لم يصحبه، ولم يجتمع به غير أيام الموسم...

وقال ابن حجر: «ثقة في غير الزهري باتفاقهم».

تاريخ ابن معين برواية الدوري عنه (٢/ ٢١٠)، وأسئلة الدقاق لابن معين (ص ٦٨)، وتاريخ الدارمي عن ابن معين (ص ٤٥)، وشرح علل الترمذي لابن رجب =

من روايته عن الزهري لا يقال (إنه)[١] على شرط الشيخين، لأنهما احتجا بكل منهما، بل لا يكون على شرطهما[٢] إلا إذا احتجا بكل منهما على صورة الاجتماع، وكذا إذا كان الإسناد قد احتج كلٌّ منهما برجل منه ولم يحتج بآخر منه، كالحديث الذي يروى من [طريق][٣] شعبة ـ مثلاً ـ عن سماك بن حرب عن عكرمة عن ابن عباس[٤]، فإنَّ مسلمًا احتج بحديث سماك إذا كان من رواية الثقات عنه، ولم يحتج بعكرمة[٥]، (واحتج البخاري بعكرمة)[٦] دون سماك فلا يكون الإسناد والحالة هذه على شرطهما حتى يجتمع فيه صورة الاجتماع[٧]، وقد صرح بذلك الإمام أبو الفتح القشيري وغيره،

---

= (٢/ ٦٦٣)، والتقريب (ص ١٢٨).

(١) ليست في الأصل.

(٢) وفي (ب): على شرط.

(٣) وفي (ع): من طرق.

(٤) لمعرفة مرويات سماك بن حرب عن عكرمة عن ابن عباس في الكتب الستة انظر: تحفة الأشراف (٥/ ١٣٦ ـ ١٤٢).

(٥) ولربما عدل الإمام مسلم عن رواية سماك عن عكرمة لأنَّ فيها اضطرابًا كما صرّح بذلك علي بن المديني، ويعقوب بن شيبة.
انظر: تهذيب التهذيب (٤/ ٢٣٣).

(٦) سقطت من (ب).

(٧) فالمحدثون لا يكتفون في التصحيح، وعدِّ الحديث من قسم الصحيح بمجرد كون الراوي عدلاً والحديث متصلاً، بل ينظرون في حال الراوي مع من روى عنه. =

واحترزت بقولي: (سالمًا)[١] من العلل عن ما إذا احتجا بجميع رواته على صورة الاجتماع إلا أنَّ (منهم)[٢] من وصف بالتدليس، أو اختلط في آخر عمره،فإنا نعلم في الجملة أنَّ الشيخين لم يخرجا من رواية المدلسين بالعنعنة إلا ما [تحققا][٣] أنه مسموع لهم من جهة أخرى، وكذا لم يخرجا من حديث المختلطين عن من سمع منهم بعد الاختلاط إلا ما [تحققا][٤] أنه من صحيح حديثهم قبل الاختلاط، فإذا كان كذلك لم يجز الحكم للحديث الذي فيه مدلس قد عنعنه[٥] أو

---

= قال طاهر الجزائري: «.. أمر فيه غموض لابد من الإشارة إليه، وذلك: أنهم لا يكتفون في الصحيح بمجرد حال الراوي في العدالة والاتصال من غير نظر إلى غيره، بل ينظرون في حاله مع من روى عنه في كثرة ملازمته له أو قلتها، أو كونه من بلده ممارسًا لحديثه أو غريبًا عن بلد من أخذ عنه، وهذه أمور تظهر بتصفح كلامهم وعملهم في ذلك.»، توجيه النظر (ص١٣٩).

(١) وفي الأصل: أو يكون سالمًا.

(٢) وفي الأصل، (ج): فيهم.

(٣) من (د)، وفي بقية النسخ: تحققنا.

(٤) من (د)، وفي بقية النسخ: تحققنا.

(٥) هذا الكلام في عنعنة المدلس فيه عموم، والأخص منه تقسيم المدلسين إلى مراتب وطبقات كمراتب ابن حجر في كتابه: «تعريف أهل التقديس بمراتب الموصوفين بالتدليس»؛ لأن من المدلسين كالثوري من لا تؤثر عنعنته في الحديث، فكيف إذا روى عنه الشيخان في صحيحيهما.

(**فائدة**): فيما يتعلق بالسند المعنعن عند علماء الحديث، وما يتعلق به من أحكام، وحكمه في الصحيحين خاصة صنّف في ذلك أبو عبد الله محمد بن رُشيد الفهري =

شيخ سمع ممن اختلط بعد اختلاطه بأنه على شرطهما، وإن كانا قد أخرجا ذلك الإسناد بعينه، إلا إذا صرح المدلس من جهة أخرى بالسماع أو [وضح][١] أنّ الراوى سمع من شيخه قبل اختلاطه، فهذا القسم يوصف بكونه على شرطهما أو على[٢] شرط أحدهما، ولا يوجد [في][٣] المستدرك حديث بهذه الشروط لم يخرجا له نظيراً أو أصلاً إلا القليل كما قدمناه، نعم وفيه جملة مستكثرة بهذه الشروط لكنها مما أخرجها الشيخان أو أحدهما، استدركها الحاكم واهمًا في ذلك ظانًا أنهما لم يخرجاها[٤].

(القسم الثاني): أن يكون إسناد الحديث قد أخرجا لجميع رواته[٥] لا على سبيل الاحتجاج بل في الشواهد والمتابعات والتعاليق أو مقرونًا بغيره، ويلتحق بذلك ما إذا أخرجا لرجل وتجنبا[٦] ما تفرد[٧]

---

= السبتي (ت ٧٢١ هـ) كتابًا نافعًا سماه: «السَّنَنَ الأبيَن والمَوْرِدَ الأمْعَن في المحاكمة بين الإمامين في السند المعنعن» طبع بتحقيق د/ محمد الحبيب بن الخوجة.

(١) من (ب)، (د)، وفي بقية النسخ: أوصح.

(٢) سقطت من (ب).

(٣) من (د)، وفي بقية النسخ: من.

(٤) وفي (ب): لم يخرجا.

(٥) من (د).

(٦) من (ب)، (ع).

(٧) وفي (م)، (ب): ما انفرد.

به، أو ما خالف فيه، كما إذا[1] أخرج مسلم من[2] نسخة العلاء بن عبد الرحمن عن أبيه عن أبي هريرة ما لم يتفرد به، فلا يحسن أن يقال إن باقي النسخ[3] على شرط مسلم لأنه [ما خرج][4] بعضها إلا بعد أن تبين[5] أن ذلك مما لم ينفرد به، فما كان بهذه المثابة لا يلتحق أفراده بشرطهما، وقد عقد الحاكم في كتاب المدخل بابًا مستقلاً [ذكر][6] فيه من أخرج له الشيخان في المتابعات[7]، [وعدد][8] ما أخرجا من ذلك، ثم إنه مع هذا الاطلاع يخرج أحاديث هؤلاء في المستدرك زاعمًا أنها على شرطهما، ولا شك في نزول أحاديثهم عن درجة الصحيح، بل ربما كان منها الشاذ والضعيف، لكن [أكثرها][9] لا ينزل[10] عن درجة الحسن، والحاكم وإن كان ممن لا يفرق بين الصحيح والحسن بل يجعل الجميع صحيحًا تبعًا لمشايخه، كما

(١) سقطت من (د)، وليست موجودة في الأصل.

(٢) وفي الأصل: عن.

(٣) وفي (د): النسخة، وكذا في الأصل.

(٤) من الأصل، وفي النسخ: لأنه أخرج.

(٥) من الأصل، وفي النسخ يتبين.

(٦) سقطت من (م).

(٧) انظر: المدخل إلى الصحيحين (ق / ٤٢/ب).

(٨) من (د)، ومن الأصل، وفي بقية النسخ: وعد ما.

(٩) من (د)، وفي بقية النسخ: أكثرهما.

(١٠) وفي (ب): منزل.

قـدمناه عن ابن خـزيمة وابن حـبـان / ، فإنمـا يناقش في دعـواه أنَّ (ق٣٧/ ب) أحاديث هـؤلاء على شرط الشـيخين أو أحـدهما، وهذا القـسم هو عمدة الكتاب.

(القسم الثالث): أن يكون الإسناد لم يخرجا له لا في الاحتجاج ولا في المتابعات، وهذا قد أكثر منه الحاكم فيخرج أحاديث عن خلق ليسوا في الكتـابين ويصححها، لكن لا يدعي أنهـا على شرط واحد منهمـا، وربما ادعى ذلك على سبيل الـوهم، وكثير منهـا يعلق القول بصحتها[1] على سلامتها من[2] بعض رواتها[3]، وكثير منها لا يتعرض للكلام عليه أصلاً، ومن هنا دخلت الآفة كثيـرًا فيما صححه، وقلّ أن تجد في هذا القسم حديثًـا ملتحقًا[4] بدرجة الصحـيح فضلاً عن أن يرتفع إلى درجة الشيخين[5]، ومن أعجب[6] ما وقع للحاكم أنه أخرج

---

(١) وفي (ج): بصحته.

(٢) وفي الأصل: في.

(٣) أسقط السـيوطي كلامًـا لابن حجر بعـد هذه العبارة وهو: «. . . كـالحديث الذي أخرجه من طريق الليث عن إسحاق بن بزرج عن الحسن بن علي في التزين للعيد قال في أثره: «لولا جهالة إسحاق لحكمت بصحته. . .» النكت (١/ ٣١٧).

(٤) وفي الأصل: يلتحق.

(٥) في الأصل: بعد كلمة الشيخين: والله أعلم.

(٦) وفي الأصل: عجيب.

لعبد الرحمن بن زيد بن أسلم[1] وقال بعد روايته: «هذا صحيح الإسناد، وهو أول حديث ذكرته لعبد الرحمن[2]»، مع أنه قال في كتابه الذي جمعه في الضعفاء: «عبد الرحمن بن زيد بن أسلم روى عن أبيه أحاديث موضوعة، لا يخفى على من تأملها من أهل الصنعة

---

(١) (ت ق) عبد الرحمن بن زيد بن أسلم العدوي مولاهم.

قال ابن حبان: «كان يقلب الأخبار وهو لا يعلم حتى كثر ذلك في روايته من رفع المراسيل وإسناد الموقوف، فاستحق الترك».

وقال ابن الجوزي: «أجمعوا على ضعفه». توفي سنة (١٨٢ هـ).

المجروحين: (١/ ٥٧)، وميزان الاعتدال (٢/ ٥٦٤)، والتقريب (ص ٢٠٢)، وتهذيب التهذيب (٦/ ١٧٩)...

(٢) المستدرك (٢/ ٦١٥)، قال رحمه الله: «حدثنا أبو سعيد عمرو بن محمد بن منصور العدل ثنا أبو الحسن محمد بن إسحاق بن إبراهيم الحنظلي ثنا أبو الحارث عبد الله ابن مسلم الفهري ثنا إسماعيل بن مسلمة أنبأ عبد الرحمن بن زيد بن أسلم عن أبيه عن جده عن عمر بن الخطاب رضي الله عنه قال: قال رسول الله ﷺ: **«لما اقترف آدم الخطيئة، قال: يا رب أسألك بحق محمد لما غفرت لي، فقال الله: يا آدم وكيف عرفت محمداً ولم أخلقه، قال: يا رب لأنك لما خلقتني بيدك ونفخت في من روحك رفعت رأسي فرأيت على قوائم العرش مكتوبًا (لا إله إلا الله محمد رسول الله)، فعلمت أنك لم تضف إلى اسمك إلا أحب الخلق إليك، فقال الله: صدقت يا آدم، إنه لأحب الخلق إلي، ادعني بحقه، فقد غفرت لك، ولولا محمد ما خلقتك»** هذا حديث صحيح الإسناد، وهو أول حديث ذكرته لعبد الرحمن بن زيد ابن أسلم في هذا الكتاب».

قال الذهبي مستدركًا عليه: «بل هو موضوع، وعبد الرحمن واه... رواه عبد الله =

أن الحمل [فيها][1] عليه»[2]، وقال في آخر هذا الكتاب: «فهؤلاء الذين ذكرتهم قد ظهر [عندي][3] جرحهم لأن الجرح لا أستحله تقليداً[4]» انتهى. فكان هذا من [عجائب][5] ما وقع له من التساهل والغفلة.

ومن هنا يتبين صحة قول ابن الأخرم «إنه لم يفت الصحيحين إلا القليل»[6]، وإن قول ابن الصلاح: «إن المستدرك [يصفو له منه صحيح

---

= ابن مسلم الفهري ولا أدري من ذا عن إسماعيل بن مسلمة عنه» ا.هـ التلخيص (٢/ ٦١٥).

(١) من الأصل (ص ١٠٩)، وفي النسخ: منها.

(٢) المدخل إلى الصحيح (قسم الضعفاء ـ ص ١٥٤ ـ رقم ٩٧).

(٣) من الأصل ( ص ١٠٩) ، وفي النسخ: عند.

(٤) ذكر ابن حجر كلام الحاكم بالمعنى مختصراً إياه. ونص كلام الحاكم قال: «فهؤلاء الذين قدمت ذكرهم قد ظهر عندي جرحهم ؛ لأنّ الجرح لا يثبت إلا ببينة، فهم الذين أبين جرحهم لمن طالبني به، فإنّ الجرح لا أستحله تقليداً والذي أختاره لطالب هذا الشأن أن لا يكتب حديث واحد من هؤلاء الذين سمعتهم...» المدخل (قسم الضعفاء ـ ق ١٦/ ب).

(٥) وفي (ب)، (ع): من العجائب.

(٦) مقدمة ابن الصلاح (ص ٩٢). ونص قوله فيه: «قلما يفوت البخاري ومسلماً مما يثبت من الحديث» .

قال ابن الصلاح: «أي في كتابيهما».

كثير»[١] غير جيد بل هو قليل بالنسبة إلى أحاديث الكتابين [بغير المكرر][٢]، فقد قدمنا أن أحاديث الكتابين بغير المكرر يقرب من ستة آلاف، والذي يسلم من المستدرك][٣] على شرطهما أو شرط أحدهما مع الاعتبار الذي حررناه دون الألف.

وقد بالغ ابن عبد البر فقال ما [معناه][٤]: «إنَّ البخاري ومسلمًا إذا اجتمعا على ترك إخراج أصل من الأصول فإنه لا يكون له طريق صحيحة، وإن وجدت فهي معلولة»، وقال في موضع آخر: «وهذا الأصل لم يخرج البخاري ولا مسلم شيئًا منه، وحسبك بذلك ضعفاً»، وهذا وإن كان لا يقبل (منه)[٥] فهو يعضد قول ابن الأخرم»[*] انتهى.

وقال في موضع آخر: «سبب وقوع التساهل في المستدرك أن الحاكم سرد الكتاب لينقحه فأعجلته المنية، قال: وقد وجدت في قرب نصف الجزء الثاني من تجزئة ستة من المستدرك: (إلى هنا انتهى إملاء الحاكم)، قال: وما عدا ذلك من الكتاب لا يؤخذ عنه إلا بطريق الإجازة فمن[٦] أكثر[٧] أصحابه وأكثر الناس له ملازمة البيهقي،

---

(١) مقدمة ابن الصلاح (ص ٩٢).

(٢) من (ج).

(٣) كل هذه الجمل سقطت من (م) .

(٤) من (م)، (د)، وفي (ب)، و(ع): ما منعناه.

(٥) سقطت من (ج).

(*) النكت (١ / ٣١٤ - ٣١٩).

(٦) وفي (د): عن .

(٧) من (أ)، (د)، وفي (ب)، (ج): أكبر.

وهو إذا ساق عنه من طريق المملي شيئًا لا يذكره إلا بالإجازة، قال: والتساهل في القدر المملي قليل جدًا بالنسبة إلى ما بعده» انتهى.

وقد [لخص][1] الذهبي كتاب المستدرك فعلق أحاديثه، وتعقب كثيرًا منها بالضعف والنكارة والوضع[2] وجمع جزءًا في[3] الأحاديث التى فيه وهي موضوعة فذكر نحو مائة حديث[4]، وأملى الحافظ أبو الفضل العراقي عليه مستخرجًا وصل فيه إلى أبواب[5] الصلاة، حرر فيه الكلام على أحاديثه تحريرًا بالغًا،ورأيت في فهرست مؤلفات الحافظ ابن حجر أنه شرع فى تعليق على المستدرك ولم نقف على شيء منه،وقد شرعت فى تعليق سميته توضيح المدرك في تصحيح المستدرك[6] فأقول والله المستعان: «إن الحاكم مظلوم فى كثير مما

(١) من (د)، وفي بقية النسخ: خص.

(٢) طبع تلخيص المستدرك للذهبي في ذيل المستدرك بحيدر آباد (دائرة المعارف النظامية عام ١٣٣٤ هـ.)

(٣) وفي (د): فيه.

(٤) وقد وصلت إلينا قطعة منه، وهي في دار الكتب الظاهرية مجموع (٦٢- ق ١٤٦- ١٥٠) باسم (موضوعات من مستدرك الحاكم) قطعة من أوله. انظر: فهرس مخطوطات دار الكتب الظاهرية (ص ٢٨٤ / رقم ١٠٢٧).

(٥) من (د)، وفي بقية النسخ: أثناء.

(٦) حسن المحاضرة (١/ ٣٤٠) نسبه السيوطي لنفسه في ترجمته، ونسبه إليه حاجي خليفة في كشف الظنون (٢/ ١٦٧٢)، ودليل مخطوطات السيوطي (ص ٦١) وذكر المؤلفان أنه لم يتم.

نسب إليه من التساهل، وقد ذكر الحافظ ابن حجر في نكته في قسم الحسن[١] أنه اعتبر كثيرًا من أحاديث الصحيحين فوجدها لا يتم [الحكم][٢] عليها بالصحة إلا بإدخالها في قسم الصحيح لغيره[٣]، من ذلك: حديث أبي بن العباس[٤] بن سهل بن سعد، عن أبيه/ ، عن جده في ذكر خيل النبي صلى الله عليه وسلم[٥]، فإنَّ أبيًا قد ضعفوه لسوء حفظه، ولكن تابعه أخوه عبد المهيمن، [وعبد المهيمن][٦] ضعيف[٧] أيضًا فاعتضد، وانضاف إلى ذلك أنه ليس من أحاديث الأحكام فلهذه الصورة المجموعة[٨] حكم البخاري بصحته[٩] قال:

(ق٣٧/ ب)

---

(١) نكت ابن حجر (ص ٢١٥).

(٢) من (د)، وقد سقطت في بقية النسخ.

(٣) من (د)، وفي بقية النسخ: بغيره.

(٤) وفي (ب): عباس.

(٥) تقدم تخريجه (ص ٦٢٨).

(٦) من الأصل ، (ج)، وقد سقطت من النسخ.

(٧) ولفظ الحافظ في الأصل: (فيه ضعف)، وهذه العبارة من الحافظ فيها شيء من التساهل، فكثير من الحفاظ كما تقدم حكم عليه بأنه (ضعيف)، ولفظة (فيه ضعف) أخف في الجرح من (ضعيف) كما هو مقرر عند علماء الجرح والتعديل.
تقدم الكلام على أبي ، وعبد المهيمن.

(؟؟) سقطت من (ب).

(٨) وفي الأصل: المجموعية.

(٩) لا يسلم بصحة الحديث لضعف (أبي)، ولعدم الانتفاع بمتابعة (عبد المهيمن) لأنه =

«وفي صحيح البخاري[١] من ذلك أمثلة كثيرة ، وفي كتاب مسلم منها أضعاف ما في البخاري » هذا كلام [ابن حجر][٢] وإذا اعتبرت الأحاديث التي صححها الحاكم وتعقبوه بضعف [رواة][٣] في [سندها][٤]، وجدتها على هذه الشريطة ، لراويها متابع ، والحديث ليس من أحاديث الأحكام، فصح[٥] بهذا الاعتبار أنه صحيح على شرط البخاري ومسلم ، لوجود الشرط الذي اعتمداه في التصحيح في كثير من الأحاديث فيه،مع استحضار ما تقدم من أن الحاكم لم يشترط عين رواية الشيخين بل مثلهم ، ولهذا لما وصل إلى باب الدعاء والذكر قال : «سوف أجري في الدعوات على مذهب ابن مهدي[٦] فإنه قال : إذا روينا في الحلال والحرام

---

= دون الضعيف أيضًا.

حيث قال فيه الذهبي: «واه» فضعفه شديد كما تقدم، فلا تعبأ بمتابعته، ويبقى مدار الحديث على (أبي) الضعيف فكيف يصحح الحديث!!!

(١) نكت ابن حجر (ص ٢١٤ - ٢١٦) مع شيء من التصرف من المصنف.

(٢) من (د)، وفي بقية النسخ: البخاري.

(٣) من (م)، وفي بقية النسخ راو.

(٤) من (د)، وفي بقية النسخ: مسندها.

(٥) وفي (م): وضح.

(٦) هذا القول لابن مهدي أخرجه البيهقي في «المدخل»، ويُنقَل عن أحمد بن حنبل أيضًا لما رواه عنه الميموني، وعباس الدوري.

وقال سفيان الثوري: «لا تأخذوا هذا العلم في الحلال والحرام إلا من الرؤساء =

تشـددنا[١] في الرجال، وإذا روينا في الفضائل والمباحات تساهلنا في الأسانيد»[٢] ولما وصل إلى التاريخ[٣] والسيـر قال: «لابد لنا من نقل كـلام ابـن إسحـاق والـواقـدي»، وهـذه أمـثلـة مـن ذلـك: أخـرج مـن طـريـق الليـث [عـن عيـاش[٤] القِتْباني] عـن زيـد بـن أسـلـم عـن

---

= المشهورين بالعلم، الذين يعرفـون الزيادة والنقصان، فلا بأس بما سوى ذلك من المشايخ».

وقال أبو زكريا العنبـري: «الخبر إذا ورد لم يحرم حـلالاً، ولم يحل حرامًا، ولم يوجب حكمًـا، وكان فـي ترغيب أو ترهيب، أو تـشديد، أو ترخـيص، وجب الإغماض عنه، والتساهل في رواته».

الكفـاية (ص ٢١٢، ص ٢١٣)، وفتح المـغيث (ص ٢٨٤، ص ٢٨٥)، وقـواعد التحديث للقاسمي (ص ١١٤).

(١) وفي (م): شددنا.

(٢) المستدرك (١/ ٤٩٠).

(٣) لم أقف على كلام الحاكم هذا في كتاب التاريخ من مستدركه !!

(٤) (ر م ٤) عياش بن عباس ـ بموحدة مهملة ـ القِتباني ـ بكسر القاف وسكون المثناة ـ المصري. ثقة (ت ١٣٣هـ). التقريب (ص ٧٦٤).

أبيه، أنَّ عُمَرَ خَرَجَ إلى المَسْجِدِ فوجد معاذًا عند قبر النبي صلى الله عليه وسلم يبكي !! فقال: ما يبكيك؟ قال: حديث سمعته عن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال: «**اليسير من الرياء**[١] **شرك، ومن عادى أولياء الله فقد بارز الله بالمحاربة، إن الله يحب الأبرار الأتقياء الأخفياء الذين إذا**[٢] **غابوا لم يفتقدوا**[٣]**،وإن**[٤] **حضروا لم يعرفوا، قلوبهم مصابيح الدجى**[٥]**، يخرجون من كل غبراء مظلمة**»[٦] وقال: صحيح ولا علة له».

وتعقبه الذهبي فقال: «فيه جهالة»[٧].

وتعقبه العراقي في مستخرجه فقال: «علته الانقطاع بين[٨] عياش وزيد بن أسلم، فإن بينهما عيسى بن عبد الرحمن بن فروة الزرقي

---

(١) من السنن لابن ماجة (٢/ ١٣٢٠)، بسند ضعيف (كذا قال ابن رجب ـ انظر: جامع العلوم والحكم ص ٣٣٩)، وفي (ب): الربى، وفي بقية النسخ الزنى، وكله تحريف.

(٢) وفي (د): ان.

(٣) وفي (د): يفسقوا.

(٤) وفي (ب): وإذا.

(٥) وفي (د): الهدى.

(٦) وفي (د) غير مظلم.

(٧) هذا النقل من السيوطي غريب؛ لأن الذي في التلخيص على المستدرك للذهبي (١/ ٤): هو موافقته للحاكم في التصحيح!!

(٨) وفي (ب): عن.

كما ثبت عند الطبراني[١]، وسقط عند الحاكم، وعيسى قال فيه البخاري[٢] وأبو حاتم[٣]: «منكر الحديث».

وقال ابن حبان: «يروي المناكير عن المشاهير»[٤].

وقال العراقي: «وله طريق أمثل من هذه، ثم أخرجه من معجم الطبراني من وجه آخر عن معاذ[٥] وقال: هذا حديث حسن، لا أعلم

---

(١) المعجم الكبير (٢٠ / ١٥٣ - ١٥٤)، ورواه ابن ماجه في سننه (كتاب الفتن - باب من ترجى له السلامة من الفتن - ٢ / ١٣٢٠) من طريق ابن وهب أخبرني ابن لهيعة عن عيسى بن عبد الرحمن عن زيد بن أسلم عن أبيه عن عمر بن الخطاب...

(٢) كما في كتابه الضعفاء (ص ٨٦)، ومن المعلوم أنّ كل راو قال فيه البخاري: «منكر الحديث» فإنه لا تحل الرواية عنه، كما صرَّح هو بذلك، انظر: الميزان (١/ ٦)، وفتح المغيث (ص ٣٧٥).

(٣) الجرح والتعديل (٣/ ٢٨١) ونص العبارة لأبي حاتم: «منكر الحديث، ضعيف الحديث، شبيه بالمتروك، لا أعلم روى عن الزهري حديثًا صحيحًا».

(٤) المجروحين (٢/ ١٢٠).

(٥) المعجم الكبير (٢٠/ ٣٦)، والحاكم في المستدرك (٣/ ٢٧٠)، كلاهما من طريق شاذ ابن الفياض ثنا أبو قحذم عن أبي قلابة عن عبد الله بن عمر قال: مر عمر بمعاذ وهو يبكي الحديث.

قال الحاكم: «صحيح الإسناد ولم يخرجاه».

وتعقبه الذهبي قائلاً: «أبو قحذم قال أبو حاتم: لا يكتب حديثه».

وقال النسائي: «ليس بثقة» والذي في الجرح والتعديل عن أبي حاتم قال: «لين =

في رواته مجروحًا» انتهى.

فصح قول الحاكم: (إنه صحيح) لأن له طريقين:

أحدهما: على شرط الحسن، واعتضد بالطريق الآخر وإن كان فيه مقال،وانضم إليه أنه ليس من أحاديث الأحكام، فارتقى إلى درجة الصحة[1]. وأخرج من طريق حماد بن غسان[2] عن معن[3] عن مالك

---

= الحديث يكتب حديثه». الجرح والتعديل (٨/ ٤٧٤)، وبين عبارة الذهبي المنقولة عن ابن أبي حاتم والموجودة في الواقع في كتابه خلاف،والظاهر أن في التلخيص خطأ،وصوابه ما هو موجود في الجرح والتعديل.

انظر: الميزان (٤/ ٢٦٣)، والمغني له (٢/ ٦٩٨).

(١) الحديث رواه ابن ماجة (٢/ ١٣٢٠) من حديث عبد الله بن وهب عن ابن لهيعة عن عيسى بن عبد الرحمن عن زيد بن أسلم عن أبيه عن عمر بن الخطاب الحديث.

قال ابن رجب عن السند: «ضعيف».

قلت: يعني لضعف عيسى بن عبد الرحمن.

بل قال عنه ابن حجر: «متروك».

والآجري في الغرباء (ص ٥٠) من طريق يحيى بن عبد الله بن أبي قتادة عن نافع ابن مالك قال: دخل عمر . . . الحديث.

والطبراني في المعجم الصغير (٢/ ٤٥) من طريق مجاهد عن ابن عمر عن معاذ، وفي رجاله من لم أقف له على ترجمته!!

والبيهقي في الأسماء والصفات (ص ٦٣٥) من طريق عياش بن عباس القتباني عن زيد بن أسلم عن أبيه عن عمر. . . الحديث.

ومن طريق ابن أبي مريم عن نافع بن يزيد عن عياش عن عيسى بن عبد الرحمن عن زيد بن أسلم، وهذا سند «ضعيف».

(٢) ستأتي ترجمته.

(٣) ( ع ) أبو يحيى معن بن عيسي بن يحيى الأشجعي ، مولاهم المدني القزاز ، =

عن أبي الزناد عن الأعرج عن أبي هريرة: «**أَنَّ رَسُوْلَ الله صلى الله عليه وسلم بَالَ قَائِمًا مِنْ جُرْحٍ كَانَ بِمَأْبَضِهْ**[1]»، وتعقبه الذهبي: بأنَّ حمادًا ضعفه الدارقطني[2]، ويجاب بأن شاهده حديث الصحيحين عن حذيفة: «**أَتَى رَسُوْلُ الله صَلَى اللهُ عليه وسلم [سُبَاطَةَ]**[3] **قَوْمٍ فَبَالَ قَائِمًا**»[4]، فلم يزد في حديث الحاكم إلا بيان العذر، وليس حكمًا

---

= ثقة ثبت.

قال أبو حاتم: «هو أثبت أصحاب مالك»، مات سنة (١٩٨هـ).

انظر: التقريب (ص ٣٤٤)، وتاريخ خليفة (ص ٤٦٨)، والجرح والتعديل (٨/ ٢٧٧)، وتذكرة الحفاظ (١/ ٣٣٢)، والديباج المذهب (٢/ ٣٤٤).

(١) المستدرك (١/ ١٨٢)، وقال: «هذا حديث صحيح تفرد به حماد بن غسان، ورواته كلهم ثقات».

وتعقبه الذهبي كما سيذكر المصنف في التلخيص.

وقال الذهبي أيضًا عن الحديث (هذا منكر) ذكره في كتابه تهذيب السنن الكبرى (١/ ١٢٠).

(٢) وذكره الذهبي أيضًا في الميزان (١/ ٥٩٩)، ونقل ابن حجر عن الدارقطني قوله: «تفرد به حماد بن غسان عن معن بهذا الإسناد».

وقال ابن عساكر: «وثقه الكرابيسي» لسان الميزان (٢/ ٤٤).

وقد اعتبر الحافظ ابن حجر تضعيف الدارقطني وأخذ به فضعف الحديث من أجله، وكذلك ضعف الحديث الألباني..

انظر: فتح الباري (١/ ٣٣٠). إرواء الغليل (١/ ٩٦).

(٣) وكذلك في (د)، وفي (م)، (ب): مسالمة.

(٤) حديث حذيفة رواه البخاري (كتاب الوضوء ـ باب البول قائمًا وقاعدًا ـ ١/ ٣٢٨)،

يُشدد في إسناده، بل فيه موافقة للأحاديث الصحيحة عن عائشة وغيرها في إنكار أنه صلى الله عليه وسلم كان يبول قائمًا[1].

وأخرج عن أنس قال: «**صَلَّيْتُ خَلْفَ النَّبِيِّ صَلَى الله عَلَيْه وَسَلَّم، وَخَلْفَ أَبِي بَكْر، وَخَلْفَ عُمَر، وَخَلْفَ عُثْمَانَ، وَخَلْفَ عَلِيٍّ فَكُلُّهُمْ كَانُوا يَجْهَرُونَ [بِقِرَاءَةِ][2] بِسْمِ الله الرَّحْمَنِ الرَّحِيم**».

---

= ومسلم (كتاب الطهارة - باب المسح على الخفين - ١/ ٢٢٨).

والسباطة: هي الموضع الذي يُرمى فيه التراب والأوساخ. النهاية لابن الأثير (٢/ ٣٣٥).

(١) حيث قالت رضي الله عنها: «**من حدثكم أنَّ النَّبيَّ ﷺ كَانَ يَبُولُ قَائِمًا فَلا تُصَدِّقُوه، مَا كَانَ يَبُولُ إِلاَ قَاعِدًا**».

الحديث: رواه النسائي (كتاب الطهارة - باب البول في البيت جالسًا - ١/ ٢٦)، والترمذي (كتاب الطهارة - باب في النهي عن البول قائمًا - ١/ ١٧)، وقال: «حديث عائشة أحسن شيء في الباب وأصح»، وابن ماجة (كتاب الطهارة - باب في البول قاعدًا - ١/ ١١٢)، وأحمد (٦/ ١٩٢)، وأبو عوانة (١/ ١٩٨)، والحاكم (١/ ١٨١)، وقال: «صحيح على شرط الشيخين ولم يخرجاه»، والبيهقي (١/ ١٠١).

قال الذهبي: «سنده صحيح».

وقال الألباني: «صحيح على شرط مسلم».

تهذيب السنن الكبرى (١/ ١٢٠)، وإرواء الغليل (١/ ٩٥).

ونفي عائشة لا يتعارض مع إثبات حذيفة لأنها تنفي شيئًا لم تره في بيتها، وحذيفة يثبت شيئًا رآه خارج البيت، ولا شك أن أغلب أحواله في بوله ﷺ ما روته عائشة، وحديث حذيفة يدل على الجواز.

شرح السيوطي على سنن النسائي (١/ ٢٦، ٢٧).

(٢) وفي (م): ببسم.

وتعقبه الذهبي فقال: «أما استحيى المؤلف أن يورد هذا الحديث الموضوع، فأشهد بالله ولله إنه كذب»[١].

واعترض العراقي كلام الذهبي بأنه ليس في إسناده[٢] متهم، وأكثر ما فيه مخالفة الحديث / الثابت في ترك الجهر[٣] فيكون شاذًا (ق٣٨/ ب)

---

(١) المستدرك ومعه التلخيص (١/ ٢٣٤).
قال الحاكم رحمه الله: حدثني أبو بكر مكي بن أحمد البردعي ثنا أبو الفضل العباس بن عمران القاضي ثنا أبو جابر سيف بن عمرو ثنا محمد بن أبي السري ثنا إسماعيل بن أبي أويس ثنا مالك عن حميد عن أنس قال... الحديث.
ومحمد بن أبي السري المتوكل: صدوق عارف له أوهام كثيرة، وسيف بن عمرو التميمي ضعيف في الحديث، عمدة في التاريخ.

(٢) وفي (ب): بإسنادهم.

(٣) وهو حديث أنس رضي الله عنه قال: «**صليت خلف رسول الله ﷺ وأبي بكر وعمر وعثمان فلم أسمع أحدًا منهم يجهر ببسم الله الرحمن الرحيم.**»
الحديث رواه مسلم (١/ ٢٩٩) بلفظ «... **فلم أسمع أحدًا منهم يقرأ بسم الله الرحمن الرحيم**...» الحديث، وباللفظ المشار إليه أيضًا رواه أحمد (٣/ ٢٦٤)، والنسائي (كتاب الافتتاح - باب ترك قراءة بسم الله الرحمن الرحيم في فاتحة الكتاب - ٢/ ١٣٥)، وابن الجارود في المنتقى (ص ٧١)، والخطيب في تاريخ بغداد (٨/ ١٩) فأما أحمد والخطيب فروياه من طريق شعبة عن ثابت عن أنس به وأما النسائي وابن الجارود فروياه من طريق شعبة وابن أبي عروبة عن قتادة عن أنس به.
وقد أطال الزيلعي رحمه الله النفس في تخريج هذا الحديث، وبعد أن ساق طرقه قال: «ورجال هذه الروايات كلهم ثقات، مخرج لهم في الصحيح جمع» انظر: =

لا موضوعًا[1].

وقال بعض الحفاظ[2]: «الحديث [صحيح][3] ثابت سقطت منه لفظة (لا)». ومن جملة الأحاديث التي حكم بنكارتها فيه حديث الطير المتقدم ذكره، وقد أخرجه الترمذي[4]، والنسائي [في][5] خصائص علي[6].

وتكلم عليه الحافظ أبو سعيد العلائي فقال: «إنه ربما ينتهي إلى درجة الحسن، أو يكون ضعيفًا يحتمل ضعفه أما إنه موضوع فلا!!

---

= نصب الراية (١/ ٣٢٦).

(١) والحديث رواه الدارقطني في سننه (١/ ٣٠٨، ٣٠٩) من طرق عن أنس، وعن صحابة آخرين وكل طرقه متكلم فيها، وقد ذكرها الزيلعي في نصب الراية وتكلم على كل طريق بنفس طويل، خلاصة قوله في حديث أنس المذكور الذي يدل على الجهر بالبسملة أنه غير صحيح، ومخالف لما روي عن أنس في الصحيح من عدم الجهر بها قال رحمه الله: «وأصحاب أنس الثقات الأثبات يروون عنه خلاف ذلك، حتى إنَّ شعبة سأل قتادة عن هذا، فقال: أنت سمعت أنسًا يذكر ذلك؟ فقال: نعم، وأخبره باللفظ الصريح المنافي للجهر...»
انظر: نصب الراية (١/ ٣٥١ - ٣٦١).

(٢) هو ابن عبد الهادي في كتابه التنقيح نقل ذلك الزيلعي في نصب الراية (١/ ٣٥١).

(٣) من (د) وفي بقية النسخ: الصحيح.

(٤) جامع الترمذي (كتاب المناقب - باب مناقب علي بن أبي طالب - ٥/ ٦٣٦)، وقال: «هذا حديث غريب لا نعرفه من حديث السدي إلا من هذا الوجه».

(٥) من (د)، وفي بقية النسخ: من.

(٦) انظر: خصائص علي (ص ٢٠٥).

قال: وقد أخرجه الحاكم برجال كلهم ثقات معروفون، سوى أحمد بن عياض، فلم أر من ذكره بتوثيق ولا جرح[١]. ومن جملة الأحاديث التي حكم بوضعها فيه، حديث: «**أنا مدينة [العلم]**[٢] **وعلي بابها**» وهذا أخرجه الترمذي[٣]، وتكلم عليه العلائي أيضًا، وحسنه، وسئل عنه الحافظ ابن حجر فأجاب بأنه حسن، لا صحيح كما قال الحاكم، ولا موضوع كما قال ابن الجوزي[٤] «وأرجو من فضل

---

(١) انظر: طبقات الشافعية للسبكي (٣/ ٧١).

(٢) من (ب)، (د)، (ج).

(٣) رواه الترمذي في جامعه (كتاب المناقب - باب مناقب علي بن أبي طالب - ٥/ ٦٣٧)، قال: حدثنا إسماعيل بن موسى، حدثنا محمد بن عمر بن الرومي، حدثنا شريك، عن سلمة بن كهيل، عن سويد بن غَفَلَةَ عن الصنابحي عن علي رضي الله عنه قال: قال رسول الله ﷺ: «**أنا دار الحكمة وعلي بابها**» وقال: «هذا حديث غريب منكر».
ومحمد بن عمر الرومي قال أبو زرعة: «فيه لين».
وقال أبو داود: «ضعيف».
وذكر الذهبي الحديث في الميزان، ثم قال: «فما أدري من وضعه»؟
الميزان (٣/ ٦٦٨).

(٤) نقل السيوطي كلامي العلائي وابن حجر في اللآليء المصنوعة (١/ ٣٣٤)، والدرر المنتثرة (ص ٢٣، ص ٢٤).
والحديث رواه الحاكم (٣/ ١٢٦) وقال: «صحيح الإسناد ولم يخرجاه».
وتعقبه الذهبي قائلاً: «بل موضوع».
والخطيب في تاريخه (١١/ ٥)، وابن الجوزي في الموضوعات (١/ ٣٤٩- ٣٥٣) =

تعالى[1] أن يمنّ بإتمام التعليق الذي شرعت فيه، وتحرير الأحاديث المتكلم فيها حديثًا حديثًا[2]».

## فائـــــدة[3]:

قال الذهبي في أول مختصره: «لم يتكلم الحاكم في المستدرك

= وغيرهم من حديث ابن عباس، وعلي، وجابر.
والحديث حكم عليه بالوضع ابن معين وابن الجوزي والذهبي.
وقال الترمذي: «منكر»، وكذا قال البخاري، وزاد: «إنه ليس له وجه صحيح»، ومن المتأخرين الألباني، وحسن الحديث العلائي وابن حجر كما ذكره المؤلف، والزرقاني وقال: «حسن من حديث ابن عباس لنفسه، ومن حديث علي حسن لغيره» ثم وقفت على كلام دقيق فاصل في المسألة يفيد عدم صحة هذا الحديث عن علي قاله الشيخ عبد الرحمن بن يحيى المعلمي في تحقيقه لكتاب الفوائد المجموعة للشوكاني فانظره.
انظر: الموضوعات (١/ ٣٤٩)، والمقاصد الحسنة (ص ٩٧)، اللآليء المصنوعة (١/ ٣٢٩)، ومختصر المقاصد للزرقاني (ص ٦٧)، والدرر المنتثرة (ص ٢٣)، والفوائد المجموعة (ص ٣٤٨ - ٣٥٣)، وكشف الخفاء (١/ ٢٠٣)، وضعيف الجامع الصغير (٢/ ١٣)، والفوائد المجموعة للكرمي (ص ٧١).

(١) سقطت من (د).

(٢) يشير إلى كتابه (توضيح المدرك في تصحيح المستدرك) ذكره ضمن مؤلفاته في حسن المحاضرة (١/ ٣٤٠)، وكشف الظنون (٢/ ١٦٧٢)، والرسالة المستطرفة (ص ٢٢)، وكتاب مكتبة الجلال السيوطي (ص ٤٥١) ودليل مخطوطات السيوطي (ص ٦١).

(٣) بياض في (د).

على أحاديث جمة[١]، بعضها جيد وبعضها واه»[٢].

## فائـــدة[٣]:

سرد الزركشي الأحاديث التى أخرجها في المستدرك وهي[٤] من الصحيحين أو أحدهما فبلغت عشرة!!

١ - [٥] (حديث) أبي قتادة «**أن رسول الله صلى الله عليه وسلم كان إذا عرس[٦] بليل اضطجع على يمينه[٧]، وإذا عرس قبل الصبح، نصب ذراعيه نصبًا، ووضع رأسه على كفه**»[٨] أخرجه مسلم[٩].

---

(١) وفي (د): خمة.

(٢) التلخيص (١/ ٣).

(٣) بياض في (د).

(٤) وفي (ب): المصحين، وفي (د): في .

(٥) هذا الترقيم مني.

(٦) وفي (م): غرس وهو تصحيف.

(٧) وفي (د): عن، وكذلك في الأصل (ق ٢٧/ ب).

(٨) وفي (ب): كفيه.

(٩) رواه الحاكم في المستدرك (١/ ٤٤٥)، وقال: «صحيح على شرط مسلم ولم يخرجاه».

وقال الذهبي: «أخرجه مسلم أيضًا» وهو موجود فيه رواه في - (كتاب المساجد - باب قضاء الصلاة الفائتة - ١/ ٤٧٦ - رقم ٣١٣)، والحديث رواه أحمد (٥/ ٣٠٩، ٢٩٨)، والترمذي في الشمائل (ص ١٣٩ ورقم ٢٥٧)، كلاهما من طريق حماد عن حميد الطويل عن بكر عن عبد الله بن رباح عن أبي قتادة =

٢- (حديث) ابن عمر أن رسول الله صلى الله عليه وسلم «**كان يدعو اللهم إني أعوذ بك من زوال نعمتك، ومن تحول عافيتك**[١]، **ومن فجأة نقمتك، ومن جميع سخطك**»[٢] أخرجه مسلم[٣].

٣- (حديث) عمار بن ياسر «**رأيت النبي صلى الله عليه وسلم وما معه**[٤] **إلا خمسة أعبد وامرأتان، وأبو بكر**»[٥] أخرجه البخاري[٦].

٤- (حديث) ذكر عند جابر بن زيد[٧] «**تحريم الحمر الأهلية**»[٨] فقال: أبى[٩] ذلك البحر - يعني ابن عباس - وتلا ﴿ **قل لا أجد فيما**

---

= والتعريس: هو نزول المسافر آخر الليل نزلة للنوم والاستراحة. النهاية (٣/٢٠٦).

(١) وفي (د): عافيتك.

(٢) المستدرك (١/ ٥٣١)، وقال: «صحيح على شرط الشيخين ولم يخرجاه».
وقال الذهبي: «خرجه مسلم».

(٣) مسلم (كتاب الرقاق - باب أكثر أهل الجنة الفقراء - ٤/ ٢٠٩٧/ رقم ٩٦).

(٤) وفي (ب): وجاء معه.

(٥) المستدرك (٣/ ٣٩٣) وقال: «صحيح على شرط الشيخين».

(٦) البخاري في (كتاب فضائل الصحابة - باب لو كنت متخذاً خليلاً - ٧/ ١٨) .

(٧) (ع) أبو الشعثاء جابر بن زيد الأزدي، ثم الجوفي - بفتح الجيم وسكون الواو بعدها فاء - البصري، مشهور بكنيته، ثقة فقيه، مات سنة ثلاث وتسعين ويقال: ثلاث ومائة.
التقريب (ص ٥٢)، وتاريخ ابن معين (٢/ ٧٣)، والثقات لابن حبان (٤/ ١٠١).

(٨) الحاكم في المستدرك (٢/ ٣١٧)، وقال: «هذا حديث صحيح على شرط الشيخين، ولم يخرجاه بهذه السياقة».

(٩) من الأصل.

**أوحي إليّ محرمًا ﴾**[١] الآية أخرجه البخاري[٢].

٥- (حديث) أبي اليسر في «**التقاضي**»[٣] أخرجه مسلم[٤].

٦- (حديث) ابن عباس «**نِعْمَتَانِ مَغْبُونٌ فِيهِمَا كَثِيرٌ مِنَ النَّاسِ الصِّحَّةُ وَالفَرَاغُ**»[٥]. أخرجه البخاري[٦].

٧- (حديث) أبي ذر: «**يَا عِبَادِي إِنِّي حَرَّمْتُ الظُّلْمَ عَلَى نَفْسِي**[٧].» الحديث بطوله أخرجه مسلم[٨].

٨- (حديث) رافع بن خديج[٩]: «**كَسْبُ الحَجَّامِ خَبِيثٌ، وَثَمَنُ**

---

(١) الأنعام - آية رقم (١٤٥).

(٢) البخاري ( كتاب الذبائح والعيد - باب لحوم الحمر الإنسية - ٩/ ٦٥٤) .

(٣) وفيه أنّ النبي ﷺ قال: «**من أنظر معسراً أو وضع عنه، أظله الله في ظله**». رواه الحاكم في المستدرك (٢/ ٢٩)، وقال: «هذا حديث صحيح على شرط مسلم ولم يخرجاه».

(٤) مسلم (كتاب الزهد والرقائق - باب حديث جابر الطويل وقصة أبي اليسر - ٤/ ٢٣٠١/ رقم٣٠٠٧).

(٥) المستدرك (٤/ ٣٠٦) وقال: «حديث صحيح على شرط الشيخين ولم يخرجاه»، وقال الذهبي متعقبًا: «ذا في البخاري». التلخيص (٤/ ٣٠٦).

(٦) البخاري في (كتاب الرقاق - باب ما جاء في الرقاق وألا عيش إلا عيش الآخرة - ١١/ ٢٢٩).

(٧) المستدرك (٤/ ٢٤١) وقال: «صحيح على شرط الشيخين ولم يخرجاه بهذه السياقة».

(٨) مسلم (كتاب البر والصلة والآداب - باب تحريم الظلم - ٤/ ١٩٩٤/ رقم ٢٥٧٧).

(٩) المستدرك (٢/ ٤٢) وقال: «صحيح على شرط الشيخين ولم يخرجاه»، ووافقه =

**الكَلْبِ خَبِيْث، وَمَهْرُ البَغِيّ خبيث**» وقد أخرجه البخاري ومسلم[(١)]][(٢)].

٩- (حديث): « [**لا تَتَمَنَّوا**][(٣)] **لِقَاءَ العَدُو** ..»[(٤)] أخرجاه[(٥)].

١٠- (حديث) أبي سعيد: «**لاَ تَكْتُبُوا عَنِّي شَيْئًا غَيْرَ القُرآن**»[(٦)] أخرجه مسلم[(٧)].

---

= الذهبي.

(١) الحديث لم أقف عليه في صحيح البخاري - كما قال الزركشي - بهذا اللفظ بل بلفظ: «**أن رسول الله ﷺ نهى عن ثمن الكلب ومهر البغي** .. » الحديث.
رواه من حديث أبي مسعود الأنصاري في (كتاب البيوع - باب ثمن الكلب - ٤/٤٢٦).
ورواه مسلم في (كتاب المساقاة - باب تحريم ثمن الكلب - ٣/١١٩٩/ رقم ١٥٦٨).

(٢) من الأصل، وقد سقطت من النسخ.

(٣) وفي (ب)، (ع): لا تمنوا.

(٤) المستدرك (٢/٧٨)، وقال: «هذا حديث صحيح على شرط الشيخين ولم يخرجاه».

(٥) البخاري (كتاب الجهاد - باب كان النبي ﷺ إذا لم يقاتل أول النهار أخر القتال حتى تزول الشمس - ٦/ ١٢٠)، ومسلم (كتاب الجهاد والسير - باب كراهة تمني لقاء العدو والأمر بالصبر عند اللقاء - ٣/١٣٦٢/ رقم ١٧٤١).

(٦) المستدرك (١/١٢٦) وقال: «هذا حديث صحيح على شرط الشيخين ولم يخرجاه».
وقال الذهبي: «على شرطهما».

(٧) نكت الزركشي (ق ٢٧، ٢٨/ ب، أ)، والحديث رواه مسلم في (كتاب الزهد والرقائق - باب التثبت في الحديث، وحكم كتابة العلم - ٤/ ٢٢٩٨/ رقم ٣٠٠٤).

قلت[١]: وفيه أحاديث جمة غير ما ذكر:

(حديث) فضالة «**طوبى لمن هدي إلى الإسلام وكان عيشه كفافًا**»[٢] أخرجه مسلم[٣].

و(حديث) أنس « **لما خلق الله آدم صوّره، وتركه في الجنة ما شاء الله أن يتركه، فجعل إبليس يطيف به**[٤] »[٥]، الحديث أخرجه مسلم[٦].

---

(١) وفي (د) بياض.

(٢) رواه الحاكم في المستدرك (١/ ٣٥) وقال: «هذا حديث صحيح على شرط مسلم».

(٣) الحديث لم أقف عليه عند مسلم بهذا اللفظ، ولا من حديث فضالة بن عبيد الأنصاري رضي الله عنه، ولكنني وجدته من حديث عبد الله بن عمرو بلفظ: «**قد أفلح من أسلم، ورزق كفافًا، وقنعه الله بما آتاه**».
رواه مسلم في (كتاب الزكاة - باب في الكفاف والقناعة - ٢/ ٧٣٠/ رقم ١٠٥٤).
أما حديث فضالة المذكور فرواه أحمد (٦/ ١٩)، والترمذي (كتاب الزهد - باب ما جاء في الكفاف والصبر عليه - ٤/ ٥٧٥)، وقال: «حديث حسن صحيح»، كلاهما من طريق حيوة بن شريح أخبرني أبو هانيء الخولاني أن أبا علي عمر بن مالك الجنبي حدثه أنه سمع فضالة بن عبيد يقول... الحديث ورجاله ثقات سوى أبا هانيء قال الحافظ: «لا بأس به». والحديث صححه العزيزي والألباني.
السراج المنير (٢/ ٤٢٠)، وصحيح الجامع (٤/ ١٤).

(٤) (يطيف) مضارع (طاف)، طاف يطيف ويطوف طيفًا وطوفًا، فهو طائف، وأصل الطيف: الجنون، ثم استعمل في الغضب، ومسّ الشيطان والمعنى: أي جعل الشيطان يمسه، ويوسوس له لسان العرب (٩/ ٢٢٨)، وتاج العروس (٦/ ١٨٦).

(٥) المستدرك (٢/ ٥٤٢)، وقال: «هذا حديث صحيح على شرط مسلم، ولم يخرجاه»، ووافقه الذهبي.

(٦) مسلم (كتاب البر والصلة - باب خلق الإنسان خلقًا لا يتمالك - ٤/ ٢٠١٦).

و(حـديث) بلال بن الحـارث[1] «**إن العـبد ليـتكلم بالكلمـة**»[2] الحديث أخرجه مسلم[3]، فى أشياء أخر يطول استيعابها.

## فائـــدة:

لم يقع للحاكم أنه وصف حديثًا بحسن إلا حـديثًا واحـدًا وهو

(١) الحديث في صحيح مسلم ولكن ليس من رواية (بلال بن الحارث)، بل من رواية محمد ابن إبراهيم عن عيسى بن طلحة عن أبي هريرة.
الحديث في (كتاب الزهد والرقائق - باب التكلم بالكملة يهوي بها في النار - ٤/ ٢٢٩٠/ رقم ٤٩، ٥٠) وكذلك رواه البخاري (كتاب الرقاق - باب حفظ اللسان - ١١/ ٣٠٨).
أما حديث بلال بن الحارث بهذا اللفظ فرواه مالك (كتاب الكلام ــ باب ما يكره من الكلام ــ ٢/ ٩٨٥)، والترمذي (كتاب الزهد ــ باب في قلة الكلام - ٤/ ٥٥٩)، وقال: «هذا حديث حسن صحيح»، والنسائي في الكبرى (كتاب الرقائق - انظر: تحفة الأشراف - ٢/ ١٠٣)، وابن ماجة (كتاب الفتن - باب كف اللسان في الفتنة - ٢/ ١٣١٢) كلهم من حديث محمد بن عمرو بن علقمة بن وقاص عن أبيه عن جده عن بلال بن الحارث، سوى مالك والنسائي (في واحد من ثلاثة طرق) لم يذكر: «عن جده»، ومحمد بن عمرو بن علقمة: صدوق له أوهام، وعمرو بن علقمة أبوه: مقبول ذكر ذلك الحافظ في تقريبه (ص ٣١٣، ص ٢٦١)، ومذهب الحافظ معروف في تليين حديث (المقبول) إلا أن يتابع ولم أقف على من تابع عمرو بن علقمة ، فعلى مذهب الحافظ الحديث بهذا السند فيه (لين)، إلا أن أصله صحيح مخرج في الصحيحين كما تقدم من حديث أبي هريرة.

(٢) المستدرك (١/ ٤٥)، وقال: «هذا حديث صحيح».

(٣) سقط الحديث بكماله من (د).

حديث[1]: «اللهم اجعل أوسع رزقك عليَّ عند كبر سني، وانقطاع عمري» قال فيه: «حسن غريب»[2]، وقال في كثير من الأحاديث: «مستقيم الإسناد»، وقال في حديث أبي هريرة: **«من لقي الله تعالى[3] بغير أثر من جهاد، لقيه وفيه ثلمة»**: هذا حديث كبير غير أن إسماعيل ابن رافع لم يحتجا به[4].

---

(١) سقطت من (ب).

(٢) المستدرك (١/ ٥٤٢)، ونص قوله: «هذا حديث حسن الإسناد، والمتن غريب».
قال الذهبي: «عيسى متهم» قلت: يعني عيسى بن ميمون مولى القاسم.

(٣) من (ب).

(٤) المستدرك (٢/ ٧٩) وقال: «هذا حديث كبير في الباب غير أنّ الشيخين لم يحتجا بإسماعيل بن رافع».
وقال الذهبي في تلخيصه: «إسماعيل، ضعيف».
(قلت): الحديث رواه الترمذي (كتاب فضائل الجهاد - باب ما جاء في فضل المرابط - ٤/ ١٨٩) وقال: «هذا حديث غريب من حديث الوليد بن مسلم عن إسماعيل بن رافع، وإسماعيل بن رافع قد ضعفه بعض أصحاب الحديث».
وابن ماجة (كتاب الجهاد - باب التغليظ في ترك الجهاد - ٢/ ١٧٣ طبعةً بحاشية السندي) كلاهما من طريق الوليد بن مسلم (عن) وفي رواية ابن ماجة قال: (ثنا) إسماعيل بن رافع عن سمي عن أبي صالح عن أبي هريرة .. الحديث.
وإسماعيل بن رافع بن عويمر الأنصاري (ضعيف) كما نقل الترمذي عن بعض الحفاظ منهم أحمد ويحيى بن معين وغيرهما، وبقية رجال السند ثقات، والحديث رمز له السيوطي بالحسن، وضعفه العزيزي فقال: «إسناده واه»، والألباني. وهو كما قالا. (الثلمة) معناها الخلل.
التقريب (٣٣٠)، والكاشف (١/ ١٢٢)، والميزان (١/ ٢٢٧)، وفيض القدير =

## فائـــدة: [١]

عـدة ما اشـتـمل عليـه المـسـتـدرك من الأحـاديث المـرفوعـة وموقوفـات/ الصحابة . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . [٢] (ق ٣٨/ ب) الآلاف. . . . . . . . . . . [٣] المـوقوفـات/ من ذلك سـوى ما يتـعلق بالتفسير قوله: والقدر المتـعلق بالتفسير، وحكمه: حكم المسند عند الحاكم، قوله[٤] [والمتكلم][٥] منه من المرفوعات، قوله[٦]: والمرفوع المحض السالم من الكلام الداخل في زمرة الصحيح.

---

= (٦/ ٢٢١)، وضـعيف الجـامع (٦/ ٢٤٨) رقم (٥٨٤٥ - ٨٥٨)، والسراج المنيـر (٣/ ٣٨٨)، ولسان العرب (١٢/ ٧٩).

(١) بياض في (د).

(٢) بياض في جميع النسخ.

(٣) بياض في جميع النسخ.

(٤) بياض في (د).

(٥) من (د)، (ج)، وفي بقية النسخ: والتكلم.

(٦) بياض في (د).

ص:

٦٢- وابنُ الصلاح قَالَ: ما تَفَرّدَا فَحَسَنٌ إلا [الضَعْفِ][١] فَارددُا

٦٣- جَرْياً على امتِنَاعِ أَنْ يُصَحّحَا فِي عَصْرِنَا كَمَا إِلَيْهِ جَنَحَا

٦٤- وَغَيْرُهُ جَوّزَهُ وَهُوَ الأبَر فَاحْكُم هنُاَ بِمَا لَهُ أَدّى النّظَر[٢]

ش: قال ابن الصلاح بعد ذكره تساهل الحاكم: «فالأولى أن يتوسط في أمره فنقول[٣]: ما حكم[٤] بصحته ولم [نجد][٥] (ذلك فيه لغيره)[٦] من الأئمة إن لم يكن من قبيل الصحيح فهو من قبيل الحسن يحتج به ويعمل به، إلا أن تظهر فيه علة توجب ضعفه»[٧]، وعبارة

---

(١) وفي (ب): الضعيف، وفي (ع)، (م): لضعيف، وما أثبت من الأصل.

(٢) سقطت الأبيات من (د).

(٣) وفي (م): فتقول.

(٤) وفي (ب): واحكم.

(٥) وفي (م)، (ب)، (ع): يجد.

(٦) من الأصل، وفي النسخ: زيادة (في) قبل ذلك.

(٧) مقدمة ابن الصلاح (ص ٩٣، ص ٩٤)، ذكرت محققة المقدمة أن النسخة المغربية يوجد علي حاشيتها ما يلى: «قال القاضي بدر الدين: قول ابن الصلاح: (هو من قبيل الحسن) فيه نظر، بل ينبغي أن ينظر فى أصله وسنده وسلامته، ثم يحكم عليه بحاله.»

فائدة: قال البلقيني في محاسن الاصطلاح (ص ٩٤): « ما صححه الحاكم ولم يوجد لغيره تصحيح، ينبغي أن يتوقف فيه، فإن فيه الضعيف والموضوع أيضاً، وقد بين ذلك الحافظ الذهبي، وجمع جزءاً من الموضوعات تقارب مائة حديث؛ =

النووي في التقريب[١]: «فما صححه ولم [نجد][٢] فيه لغيره من المعتمدين تصحيحًا ولا تضعيفًا [حكمنا][٣] بأنه حسن إلا أن تظهر[٤] فيه علة توجب ضعفه»[٥].

وكذا فهمه العراقي وزاد فنسبه[٦] لابن الصلاح، حيث قال في ألفيته:

عَلَى تَسَاهُلٍ[٧] وَقَالَ مَا انفَرَدْ    بِهِ فَذَاكَ حَسَنٌ مَا لَمْ يُرَدْ[٨] [بِعِلَّةٍ][٩]

وقال في نكته: «قد تعقَّب على ابن الصلاح بعض من اختصر كلامه وهو مولانا قاضي القضاة بدر الدين بن جماعة فقال (في المنهل الروي)[١٠]: «إنه يتتبع ويحكم[١١] عليه[١٢] بما يليق

= ومع ذلك ففيه صحيح قد خرجه البخاري ومسلم أو أحدهما لم يعلم به الحاكم».

(١) سقطت من (ب).

(٢) من (د)، وفي بقية النسخ: يجد.

(٣) وفي (ب)، (ع): حكمًا.

(٤) وفي الأصل و(ب): يظهر.

(٥) التقريب (ص ٣٥).

(٦) وفي (ب): زيادة (فنسبه العراقي).

(٧) وفي (ب)، (ع): التساهل.

(٨) من الأصل، و(د)، وفي بقية النسخ: يزد.

(٩) سقطت من (د)، والبيت (ص ١٧٠ من الألفية).

(١٠) هذا العزو إلى المصدر نفسه من السيوطي رحمه الله.

(١١) وفي (د): وحكم.

(١٢) سقطت من (ب).

[بحاله][1] من الصحة[2] أو الحسن أو الضعف»، قال: «وهذا[3] هو الصواب إلا أن ابن الصلاح[4] رأيه [أنه][5] قد انقطع التصحيح في هذه [الأعصار][6] فليس لأحد أن يصحح، فلهذا قطع النظر عن الكشف عليه»[7].

وكذا قال الزركشي في نكته[8]، وقد نبهت على هذا البناء[9] من

(١) من (د).

(٢) تأخرت في (د) بعد قوله (الحسن)، وهي متأخرة كذلك في الأصل.

(٣) سقطت الواو من (ب).

(٤) وفي الأصل: (إلا أنَّ الشيخ أبا عمرو رحمه الله).

(٥) من (د).

(٦) من (د).

(٧) التقييد والإيضاح (ص ٣٠).

(٨) (نكت الزركشي (ق/ ٢٩/ ب).

(فائدة): للشيخ زكريا الأنصاري فَهْمٌ آخر لعبارة ابن الصلاح ـ حول ما انفرد الحاكم بتصحيحه ـ قال: «فابن الصلاح جعل ما انفرد الحاكم بتصحيحه ولم يكن مردودًا دائرًا بين الصحيح والحسن احتياطًا لا حسنًا مطلقًا كما اقتضاه النظم ـ يشير إلى نظم العراقي المتقدم حول المسألة ـ وإن جرى عليه النووي وغيره، مع أن في ذلك تحكمًا، ويمكن تصحيح ذلك بأن يقال: إنه حسن في الحكم من حيث الحجية، وإن لم يتميز فيه الصحيح من الحسن اصطلاحًا.»

فتح الباقي (١/ ٥٥)، وسيأتي مزيد مدافعة عن قول ابن الصلاح من قبل المصنف.

(٩) وفي (د): البيت.

زيادتي، وأقول الذي عندي:

أولاً: أنه لا يصح هذا البناء، والفرق بين المسألتين واضح، بل ينبغي أن يقال: بالتتبع، والكشف، والحكم [بما يليق][(١)] وإن منعنا[(٢)] التصحيح في هذه الأعصار، وذلك[(٣)] لأن الحكم بالتصحيح فيما يوجد في الأجزاء ونحوها حكم استقلالي من غير تقدم سلف فيه، فلهذا قيل بمنعه لقصور[(٤)] أهل هذه الأزمان، وضعف نظرهم، وبعد المسافة، مع اعتضاد ذلك بأنه لو صح لما أهمل المتقدمون التنبيه عليه، وأما النظر فيما صححه الحاكم وتصحيحه فليس استقلاليًا، بل تقرير لما تقدم تصحيحه من إمام، وبين المقامين تفاوت كبير فلهذا ينبغي أن يقطع بجواز هذا، وإنْ مُنع ذلك ثَمَّ عندي[(٥)].

ثانيًا: أنّ ابن الصلاح لم يقصد ما فهموه عنه حتى ردوا عليه،

---

(١) من (د).

(٢) وفي (ب): منعت.

(٣) سقطت الواو من (ب).

(٤) وفي (ب)، (ع): لمقصود.

(٥) يعني: التصحيح المطلق، وهذا الكلام من السيوطي مجمل في التصحيح؛ لأنه يرى جواز تصحيح الأحاديث إذا كانت من قسم «الصحيح لغيره» كما قرره في كتابه التنقيح. انظر: التنقيح (ق ١/ب). وسيأتي مزيد تفصيل للمسألة.

قصد أنه وإن عرف بالتساهل فلا ينحط كتابه عن درجة الاحتجاج والعمل بما فيه مما لم يظهر فيه علة[1] قادحة، والحاصل أنه أراد إزالة ما عسى أن يقع في الأوهام لما ذكر تساهله من التوقف عن كل فرد فرد من أحاديثه حتى ينظر في حاله من خارج، فبين أنَّ الأصل فيه الاعتماد، وعدم التساهل، فيعمل بكل فرد من أحاديثه ما لم يظهر فيه المحذور، وبيَّن أنه إن لم يرق[2] إلى درجة الصحة فرضًا، فأقل مراتبه الحسن، وهذا نظير ما حكم به على ما أخرجه أبو داود وسكت عليه من [أنه][3] (حسن) لقوله (صالح)[4]، إلا أنه جزم هناك بالحسن لأنَّ أبا داود لم يشترط الصحيح[5]، فلم يرتق إلى الدرجة العليا إلا بيقين احتياطًا ، ورد هنا ولم يجزم من أول وهلة

---

(١) سقطت من (ب).

(٢) وفي (د): يتوقف.

(٣) إضافة من عندي، وكل النسخ بدونها، ولعلها سقطت من النسخ لأنه لا يتم المعنى إلا بها.

(٤) وفي (د): (إنه صالح)، ونص أبي داود في رسالته: «وما لم أذكر فيه شيئًا فصالح، وبعضها أصح من بعض» الرسالة إلى أهل مكة (ص ٢٧).

(٥) وقد نص أبو داود على ذلك في رسالته إلى أهل مكة حيث قال: «وإن من الأحاديث في كتابي «السنن» ما ليس بمتصل، وهو مرسل ومدلس..» (ص ٣٠) وكذلك صرح المقدسي في كتابه شروط الأئمة الستة فقال: «وأما أبو داود فمن بعده فإن كتبهم تنقسم على ثلاثة أقسام، ثم ذكر قسمين اشترط فيهما الصحة، والقسم الثالث أحاديث أخرجوها للضدية» (ص ١٤).

إن[١] الحاكم شرط الصحيح وانظر/ إلى قوله[٢] (لأن ما لم يكن من قبيل الصحيح فهو من قبيل الحسن) تجده تصريحًا فيما أشرنا إليه فتأمل. (ق٣٩/ أ)

وأما مسألة التصحيح في هذه الأعصار فقال ابن الصلاح: «إذا وجدنا فيما[٣] يروى من أجزاء الحديث وغيرها حديثًا صحيح الإسناد، ولم نجده في الصحيحين، ولا منصوصًا على صحته فى شيء من مصنفات أهل[٤] الحديث[٥] المعتمدة المشهورة[٦]، فإننا لا نتجاسر على جزم الحكم[٧] بصحته، فقد تعذر في هذه الأعصار الاستقلال بإدراك الصحيح بمجرد اعتبار الأسانيد،لأنه ما من إسناد من ذلك إلا وتجد في رجاله من اعتمد في روايته على ما [في][٨] كتابه عريًا[٩] عن ما يشترط في الصحيح من الحفظ والضبط والإتقان،

(١) وفي (م): أنّ.

(٢) يعني ابن الصلاح، وقوله تقدم.

(٣) وفي (د): مما يروونه.

(٤) وفي الأصل: أئمة.

(٥) وفي (ب): الحديثين وهو خطأ.

(٦) وفي (د): مشهورة.

(٧) وفي (د): على جزم بالحكم.

(٨) سقطت من (ب).

(٩) بياض في (د).

فآل[١] الأمر إذن في معرفة الصحيح والحسن إلى الاعتماد على ما نص عليه أئمة الحديث في تصانيفهم المعتمدة»[٢]، وتابعه ابن جماعة من المنهل الروي، وزاد في التعليل أن[٣] قال: «مع غلبة الظن أنه لو صح لما أهمله[٤] أئمة الأعصار المتقدمة لشدة فحصهم، واجتهادهم»[٥].

وخالفه النووي فقال في التقريب: «والأظهر عندي جوازه لمن تمكن وقويت معرفته»[٦].

وقال البلقيني: «المختار أن المتبحر في هذا الشأن له ذلك بطرقه[٧] التي تظهر[٨] له»[٩].

وقال العراقي في نكته: «ما رجحه النووي هو الذي عليه عمل

---

(١) من الأصل، وفي النسخ: فإنَّ.
(٢) مقدمة ابن الصلاح (ص ٨٩).
(٣) وفي (ب)، (د): أنه .
(٤) وفي (ب)، (ع): أمهله.
(٥) المنهل الروي (ق ٣/ أ - عادتي أن أحيل إلى المطبوعة منه، ولكن هذا الموضع قد سقط من المطبوعة من نسختي).
(٦) التقريب (ص ٤١).
(٧) وفي (د): لطرقه.
(٨) وفي (ب): يظهر .
(٩) محاسن الاصطلاح (ص ٨٩).

أهل الحديث فقد صحح جماعة من المتأخرين أحاديث لم نجد لمن تقدمهم فيها تصحيحًا، فمن[١] المعاصرين لابن الصلاح أبو الحسن علي بن محمد بن عبد الملك بن القطان[٢] صاحب كتاب بيان الوهم والإيهام[٣]، وقد صحح في كتابه المذكور عدة أحاديث منها[٤] (حديث) ابن عمر (رضي الله تعالى عنهما)[٥] «**أنه كان يتوضأ: ونعلاه في رجليه، ويمسح عليهما، ويقول: كذلك كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يفعل**»[٦] أخرجه البزار في مسنده.

---

(١) وفي (ب): لمن.

(٢) الحميري الكتامي الفاسي، الشهير بابن القطان، كان من أبصر الناس بصناعة الحديث، وأحفظهم لأسماء رجاله، وأشدهم عناية بالرواية، رأس طلبة العلم بمراكش بالفتح ثم التشديد، وضم الكاف، وشين معجمة توفي سنة (٦٢٨هـ). تذكرة الحفاظ (٤/١٤٠٧)، وكشف الظنون (١/٢٦٢).

(٣) قال الذهبي عن كتابه: «وهو يدل على حفظه وقوة فهمه، لكنه تعنت في أحوال الرجال فما أنصف بحيث إنه أخذ يليّن هشام بن عروة ونحوه» وقد تعقبه في كتابه هذا تلميذه ابن المواق في كتاب سماه (المآخذ الحفال السامية عن مآخذ الإهمال في شرح ما تضمنه كتاب بيان الوهم والإيهام من الإخلال والإغفال وما انضاف إليه من تتميم وإكمال) وتوفي قبل أن يتمه، فتولى تكميل تخريجه مع زيادة تتمات ابن رشيد السبتي، انظر: تذكرة الحفاظ (٤/١٤٧)، والرسالة المستطرفة (ص ١٧٨).

(٤) وفي (ب) فيها.

(٥) سقطت من (د).

(٦) من الأصل، وقد سقطت من النسخ.

وقال ابن القطان: «إنه حديث صحيح»[١] (ومنها)[٢] حديث أنس[٣] (رضي الله تعالى[٤] عنه)[٥] **«كان أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم ينتظرون الصلاة، فيضعون جنوبهم، فمنهم من ينام ثم يَقُوْمُ إلى الصَّلاَةِ»** أخرجه[٦] قاسم بن أصبغ[٧]، وكانت وفاة ابن القطان هذا

---

(١) من الأصل وقد سقطت من النسخ.

(٢) انظر: نصب الراية (١/ ٤٧).

(٣) وفي الأصل: أنس بن مالك.

(٤) (تعالى) ليست في الأصل.

(٥) سقطت من (د).

(٦) وفي الأصل: (رواه هكذا).

(٧) رواه عنه ابن حزم في المحلى (١/ ٣٠١)، وكذا عزاه إليه ابن التركماني (١/ ٣٠) كما في الجوهر النقي، والزيلعي كما في نصب الراية (١/ ٤٧)، وعزاه الشوكاني للبيهقي، والخلال أيضًا، والحديث رواته ثقات رواه أئمة عن شعبة.
وأصل الحديث من غير ذكر زيادة «الوضع على الجنوب» رواه مسلم (كتاب الحيض - باب الدليل على أنّ نوم الجالس لا ينقض الوضوء - ١/ ٢٨٤)، وأبو داود (كتاب الطهارة - باب الوضوء من النوم - ١/ ٦٣٨)، والترمذي (كتاب الطهارة - باب ما جاء في الوضوء من النوم - ١/ ١١٣)، وقال: «هذا حديث حسن صحيح»، والدارقطني (١/ ١٣٠، ١٣١)، والبيهقي (١/ ١٢٠) كلهم من طرق عن قتادة عن أنس.
وظاهر هذا الحديث معارض لأدلة أخرى، وهذه مسألة خلافية فيها ثمانية مذاهب، وقد رجَّح الشوكاني المذهب الثامن: وهو أنه إذا نام الشخص جالسًا ممكنًا مقعدته من الأرض لم ينقض سواء قل أو كثر وسواء كان في الصلاة أو خارجها.
قال الشوكاني: «وهذا أقرب المذاهب عندي، وبه يجمع بين الأدلة».

سنة ثمان وعشرين وستمائة[١]، ومنهم الحافظ ضياء الدين محمد بن عبد الواحد المقدسي فجمع كتابًا سماه المختارة[٢] (التزم فيه الصحة، وذكر فيه أحاديث لم يسبق إلى تصحيحها) فيما أعلم، وتوفي الضياء في السنة التي مات فيها ابن الصلاح سنة ثلاث وأربعين وستمائة[٣]، وصحح الحافظ زكي الدين عبد العظيم بن عبد القوي

---

= وقال في شأن حديث الباب: «والحديث يدل على أنَّ يسير النوم لا ينقض الوضوء، إن ثبت التقرير لهم على ذلك من النبي ﷺ».

انظر: نيل الأوطار (١/ ٢٢٥ - ٢٣٠).

**ملاحظة:** قيل لأحمد بن حنبل: حديث أنس «**إنهم كانوا يضطجعون**» قال: ما قال هذا شعبة قط، حديث شعبة «كانوا ينامون» وليس فيه يضطجعون .. وقد اختلفوا في حديث أنس...

مسائل أحمد لابن هانيء (١/ ٨).

(١) ونص عبارة العراقي بعد قوله (رواه هكذا قاسم بن أصبغ) قال: «وصححه ابن القطان فقال: وهو كما ترى صحيح، وتوفي ابن القطان هذا وهو على قضاء سجلماسة من المغرب سنة ثمان وعشرين وستمائة ذكره ابن الأبار في التكملة».

التقييد والإيضاح (ص ٢٣، ص ٢٤).

(٢) قال ابن كثير: «كتاب المختارة فيه علوم حسنة حديثية، وهو أجود من مستدرك الحاكم لو كمل»، وعبارة المصنف بين القوسين نقل مثلها حاجي خليفة في كشف الظنون عن الأبناسي في الشذا الفياح!!

البداية والنهاية (١٣/ ١٧٠)، وكشف الظنون (٢/ ١٦٢٤).

(٣) تذكرة الحفاظ (٤/ ١٤٦)، وفوات الوفيات (٣/ ٤٢٧)، وشذرات الذهب (٥/ ٢٢٤).

المنذري حديثاً في جزء له جمع فيه ما ورد [فيه][١]: غفر له ما تقدم من ذنبه وما تأخر»[٢]، وتوفي سنة[٣] [ست][٤] وخمسين وستمائة[٥]، ثم صحح الطبقة التي تلي هذه أيضًا فصحح الحافظ شرف الدين عبد المؤمن بن خلف الدمياطي[٦] حديث جابر مرفوعًا «مَاءُ زَمْزَم لِمَا شُرِبَ لَهُ[٧]» في جزء جمعه في ذلك، ثم صححت الطبقة التي تلي

---

(١) من التقييد والإيضاح (ص ١٣)، وقد سقطت من جميع النسخ.

(٢) انظر: كشف الظنون (١/ ٥٨٩)، وكتاب المنذري وكتابه التكملة لبشار عواد معروف (ص ١٨٢/ رقم ٧)، وكتابه هذا لم أقف عليه، وللحافظ كتاب في نفس الموضوع سماه «الخصال المكفرة للذنوب المتقدمة والمتأخرة» طبع طبعتين ناقصتين مبتورتي الأسانيد، وقد طبع طبعة أخيرة محققة كاملة على يدي الأخ الشيخ جاسم الفهيد الدوسري، طبعته مكتبة الصحوة الإسلامية بالكويت - حولي - (١٤٠٤هـ)

(٣) سقطت من (ب).

(٤) من (ب)، (د)، (ج).

(٥) تذكرة الحفاظ (٤/ ١٤٣٨)، وطبقات الشافعية للسبكي (٥/ ١٠٩)، وحسن المحاضرة (١/ ٣٥٥).

(٦) توفي سنة (٧٠٥ هـ)...

البداية والنهاية (١٤/ ٤٠)، والبدر الطالع (١/ ٤٠٤)، وتقدمت ترجمته (١ / ٢٨٠).

(٧) رواه الإمام أحمد (٣/ ٣٥٧)، وابن ماجة (كتاب المناسك - باب الشرب من ماء زمزم - ٢/ ١٠١٧)، والبيهقي (٥/ ١٤٨)، والخطيب في تاريخ بغداد (٣/ ١٧٩)، والأزرقي في أخبار مكة (٢/ ٥٢) كلهم من طريق عبد الله بن المؤمل عن ابن الزبير قال: سمعت جابر بن عبد الله ... الحديث وعبد الله بن المؤمل (ضعيف)، ولكن للحديث طريقان آخران عند البيهقي (٥/ ٢٠٢) (أحدهما) من =

هذه فصحح الشيخ تقي الدين السبكي[1] حديث ابن عمر[2] (رضي

= حديث إبراهيم بن طهمان ثنا أبو الزبير (والآخر) من حديث ابن أبي الموال حدثنا محمد بن المنكدر عن جابر.. الحديث.
والحديث حسَّنه ابن القيم، وصححه السيوطي - ومن المتأخرين - الألباني. وأطال النفس في تخريجه فانظره.
فيض القدير للمناوي (٥/ ٤٠٤)، وإرواء الغليل (٤/ ٣٢٠).

(١) توفي سنة (٧٥٦هـ) انظر: الدرر الكامنة (٣/ ١٣٤)، وحسن المحاضرة (١/ ٣٢٠).

(٢) هو حديث: «من زار قبري وجبت له شفاعتي» رواه البيهقي في الجامع (ذكره بسنده ابن عبد الهادي في الصارم المنكي ص ١٢)، والعقيلي في الضعفاء (٣/ ق ٤١٠/ أ)، وابن عدي في الكامل (٣/ القسم ١/ ق ٢٢٢/ ب) كلهم من حديث موسى بن هلال عن عبد الله بن عمر العمري عن نافع عن ابن عمر.. به، إلا العقيلي فإنه قال: عبيد الله بن عمر.
قال ابن عدي: «وعبد الله أصح».
قال ابن عبد الهادي: «وهذا الذي صححه ابن عدي هو الصحيح، وهو أنه من رواية عبد الله بن عمر العمري الصغير المكبر المضعف، ليس من رواية أخيه عبيد الله العمري الكبير المصغر الثقة الثبت، فإنَّ موسى بن هلال لم يلحق عبيد الله فإنه مات قديمًا سنة بضع وأربعين ومائة بخلاف عبد الله».
وقال في الحكم على الحديث: «حديث منكر عند أئمة هذا الشأن، ضعيف الإسناد عندهم»..
وقال البيهقي: «وسواء قال عبيد الله أو عبد الله فهو منكر. عن نافع عن ابن عمر لم يأت به غيره».
وقال العقيلي: والرواية في هذا الباب فيها لين، وذكر الحافظ أبو الحسن بن القطان في كتاب الوهم والإيهام الواقعين في كتاب الأحكام للأشبيلي: إن هذا الحديث الذي رواه موسى بن هلال حديث لا يصح، وأنكر على عبد الحق سكوته =

الله تعالى عنهما)[١] في الزيارة[٢] في تصنيفه المشهور[٣]، ولم يزل ذلك دأب من بلغ أهلية ذلك منهم، إلا أن منهم من لا يقبل ذلك منه، وكذا كان المتقدمون ربما[٤] صحح بعضهم شيئًا فأنكر عليه تصحيحه»(*) انتهى.

وقال الزركشي: «( ما جزم به ابن الصلاح من المنع)[٥] لا نعرف[٦] له [فيه][٧] سلفًا، والظاهر جوازه، ولعله بناه على جواز خلو العصر من المجتهد المطلق، والصواب خلافه [٨]، وقد خالفه

= عن تضعيفه، وقد رمى الحديث بالوضع ابن تيمية والنووي، والصاغاني والألباني.
(قلت): ويرجع الاختلاف في أحكام الأئمة إلى علة كل طريق ظهرت لهم.
انظر: الصارم المنكي (ص ١١)، والمقاصد الحسنة (ص ٤١٣)، والغماز على اللماز (ص ١٣٠)، وكشف الخفاء (٢/ ٢٥٠)، والفوائد المجموعة (ص ١١٧)، وفيض القدير (٦/ ١٤٠)، والسراج المنير (٢/ ٣٦١)، وضعيف الجامع (٥/ ٢٠٢).

(١) سقطت من (د).

(٢) وفي (د): الزيادة بالدال المهملة.

(٣) وهو كتاب (شفاء الأسقام في زيارة سيد الأنام عليه السلام).
انظر: هدية العارفين (١/ ٧٢١)، ورد عليه ابن عبد الهادي في كتابه: (الصارم المنكي في الرد على السبكي) والكتابان مطبوعان.

(٤) وفي (ب): وبما.

(*) التقييد والإيضاح (ص ٢٣ - ٢٥).

(٥) العبارة بين القوسين لا توجد في نسخة النكت التى بين يدي.

(٦) من (ب)، (د)، وفي بقية النسخ: «يعرف».

(٧) من (د).

(٨) سيأتي ذكر كتاب المؤلف في الموضوع.

النووي[١] وصحح كثير من المتأخرين أحاديث لم نجد لمن تقدمهم[٢] فيها تصحيحًا كابن القطان، وتلميذه ابن المواق، والضياء المقدسي، والزكي المنذري، والمزي، والذهبي، إلا أن الشرط الذي ذكره النووي مأخوذ من تعليل ابن الصلاح/ ، والظاهر أنه لا يخالف فيه (ق ٣٩/ ب) عند وجوده»[٣] انتهى.

وقال الحافظ ابن حجر في نكته الكبرى: «قد اعترض على ابن الصلاح كل من اختصر كلامه،وكلهم وقع في صدر كلامه من غير إقامة دليل ولا بيان تعليل، ومنهم من احتج بمخالفة أهل عصره ومن بعده له في ذلك كابن القطان ومن ذكره معه، ولا ينهض ذلك دليلاً لرد ما اختاره، (لأنه مجتهد وهم مجتهدون فكيف يحتج بعملهم عليه)[٤] ؟!».

(قلت): لم يورد العراقي[٥] في ذلك حجة عليه، بل بياناً (لأنه

---

(١) اختصر السيوطي هنا عبارة المصنف ونصها: «وقال النووي: الأظهر عندي جواز التصحيح لمن تمكن وقويت معرفته..»

(٢) وفي (ب): قدمهم.

(٣) نكت الزركشي (ق٢٠/ب).

(٤) هذه العبارة موجودة في نكت الحافظ (الصغرى) بلفظ: «لأنه مجتهد وهم مجتهدون، فكيف ينقض الاجتهاد بالاجتهاد؟!.». نكت ابن حجر (١ / ٢٧٣).

(٥) سقطت من (د).

مخالف في رواية(*) هذا والله أعلم، ثم قال الحافظ: «ومنهم من قال: لا سلف له في ذلك، بناء على [جواز][1] خلو العصر من المجتهد، وهذا إذا انضم إلى ما قبله من أنه لا سلف له فيما ادعاه، وعمل أهل عصره ومن بعدهم على خلاف ما قال، انتهض دليلاً للرد عليه»!!

(قلت): لا مدخل لمسألة خلو العصر من المجتهد هنا، لأنه لا يلزم[2] من الخلو عن المجتهد المطلق، الخلو من الحافظ الناقد الذي له أهلية الحكم على الحديث؛ لأنّ الحافظ المذكور يشترط فيه المعرفة بفن[3] الحديث خاصة، والمجتهد يشترط فيه أمور أخر زائدة على ذلك، من العلم بالقرآن، واللغة، وأصول الفقه، والعربية، والبيان، والإجماع، والاختلاف إلى غير ذلك من شروطه التي لم تجتمع[4] هي ولا بعضها لغالب حفاظ الحديث من المتقدمين فضلاً عن المتأخرين والله (تعالى)[5] أعلم[6]، ثم قال الحافظ: «وفي عبارة

---

(١) سقطت من (ب). (*) هكذا في النسخ، ولعل صوابها بلفظ: «بأنه مخالف في رأيه».

(٢) وفي (ب): يلزم.

(٣) وفي (ب): نفس.

(٤) وفي (م): لا ، وفي (ب): يجتمع.

(٥) حذفت من (د).

(٦) للمصنف رسالة يرد فيها على من زعم بأنّ باب الاجتهاد قد قفل، وأنه لا يوجد مجتهدون في العصور المتأخرة سماها: «الرد على من أخلد إلى الأرض وجهل أن الاجتهاد في كل عصر فرض» طبعت بالجزائر سنة (١٣٢٥ هـ)، انظر: دليل مخطوطات السيوطي (ص ١١٣/ رقم ٣٢٥).

ابن الصلاح مناقشات: منها قوله ( [فإنا][(١)] لا نتجاسر ) ظاهره أن الأولى ترك التعرض له لما فيه من التعب والمشقة، وإن لم ينهض إلى درجة التعذر (فلا يحسن)[(٢)] قوله بعد ذلك: (فقد تعذر)!!!

(قلت): الجواب المنع. ثم قال: «ومنها (أنه ذكر مع الحفظ الضبط والإتقان وليست متغايرة!!

(قلت): عطف تفسير قصد به الخطابة والإطناب. ثم قال)[(٣)]: «ومنها أنه شرط الحفظ في الصحيح ولم يشترطه أحد[(٤)] [من][(٥)] أئمة الحديث، ولا سيما منذ دونت الكتب بل ولا هو لما ذكر حد الصحيح، فكيف ذكر هنا مشروطيته، وقابَل[(٦)] بعدم الحفظ الاعتماد على الكتاب، [فدل على][(*)] أنه [يعيب][(٧)] (من حدث)[(٨)] من كتابه [ويصوب][(٩)] من حدث عن ظهر قلبه والمعروف عن أئمة الحديث خلاف ذلك)[(١٠)]،

---

(١) من (د)، وفي بقية النسخ: فإنها.

(٢) وفي (ج): فالأحسن.

(٣) سقطت من (د).

(٤) وفي (د) زيادة كلمة: (في أحد) ولم أثبتها لأنه لا يستقيم المعنى بوجودها.

(٥) سقطت من (ب).

(٦) من (م)، وفي بقية النسخ: «وقائل». (*) من النكت (١ / ٢٦٩)، وقد سقطت من النسخ.

(٧) من (د)، وفي بقية النسخ: تعقب.

(٨) سقطت من (ب).

(٩) وفي بقية النسخ : وتصوب.

(١٠) العبارة بين القوسين موجودة في نكته المحققة (١ / ٢٦٨ - ٢٦٩) بالمعنى الذي =

(وإن من اعتمد في روايته على ما في كتابه لا يعاب، بل هو وصف أكثر[١] رواة الصحيح من بعد الصحابة، وكبار التابعين لأن الرواة الذين للصحيح على قسمين:

(قسم) كانوا يعتمدون على حفظ حديثهم فكان الواحد منهم يتعاهد حديثه ويكرر عليه، فلا يزال متقنًا له[٢]، وسهل ذلك عليهم قرب الإسناد، وقلة ما عند الواحد منهم [من][٣] المتون حتى كان من يحفظ منهم ألف حديث يشار إليه بالأصابع، ومن هنا دخل الوهم والغلط على بعضهم لما جبل عليه الإنسان من السهو والنسيان.

(وقسم) كانوا [يكتبون][٤] ما يسمعونه ويحافظون عليه، ولا يخرجونه من أيديهم، ويحدثون منه، وكان الوهم والغلط[٥] في حديثهم أقل من أهل القسم الأول إلا من تساهل منهم فحدث[٦] من غير كتابه أو أخرج كتابه من يده إلى غيره فزاد فيه ونقص[٧] وخفي

= ساقه السيوطي لا بلفظه.

(١) من (د)، وفي بقية النسخ: أكبر.

(٢) وفي الأصل: مبينًا له.

(٣) من (د).

(٤) من (د)، وفي بقية النسخ: يكثرون.

(٥) وفي (د) الغلط والوهم.

(٦) وفي الأصل: كمن حدث.

(٧) وفي (ب): فنقص.

عليه، فتكلم الأئمة فيمن وقع له ذلك منهم، وإذا تقرر هذا ممن كان عدلاً لكنه لا يحفظ حديثه عن ظهر قلب، واعتمد ما في كتابه فحدّث منه، فقد فعل اللازم له،وحديثه على هذه الصورة صحيح بلا خلاف، فكيف يكون (فِعْلُ)[1] هذا سببًا لعدم الحكم بالصحة على ما [يحدث][2] به هذا[3] مردود!!

(قلت): مراد ابن الصلاح بالحفظ[4] : الضبط والإتقان المشترط في الصحيح، وذلك فائدة [عطفهما][5] عليه.

(ق٤٠/ أ) قال الحافظ/ : «ثم ما اقتضاه كلامه من قبول التصحيح من المتقدمين، ورده من المتأخرين قد يستلزم رد ما هو صحيح، وقبول ما ليس بصحيح، فكم من حديث حكم بصحته إمام متقدم اطلع المتأخر فيه على علة قادحة [تمنع][6] من الحكم بصحته، ولا سيما إن كان ذلك المتقدم ممن لا يرى التفرقة بين الصحيح والحسن، (فكم في كتاب ابن خزيمة من حديث محكوم منه بصحته، وهو لا

---

(١) زيادة من السيوطي وليست في الأصل.

(٢) من (ب)، ومن الأصل، وفي بقية النسخ: تحدث.

(٣) من (د)، ومن النكت (١ / ٢٧٠)، وفي بقية النسخ: هنا.

(٤) وفي (د): بالحفظ والضبط.

(٥) من (د)، وفي بقية النسخ: عطفها.

(٦) وفي (ب)، (ع): يمنع بالياء.

يرتقي عن رتبة الحسن[1] ، وكذا في كتاب ابن حبان[2]، وفيما صححه الترمذي من ذلك جملة[3] مع أن الترمذي ممن يفرق بين)[4] الصحيح والحسن، لكنه قد يخفى على الحافظ بعض العلل في الحديث فيحكم عليه بالصحة بمقتضى ما ظهر له ويطلع عليها غيره فيرد بها الخبر، وللحاذق الناقد بعدهما الترجيح بين كلاميهما [بميزان][5] العدل، والعمل بما يقتضيه الإنصاف [ويعود][6] الحال (إلى

---

(١) من أمثلة ما أورده في صحيحه وهو لا يرتقي عن درجة الحسن الأحاديث رقم (٥٤٤، ٥١٧، ٥٦٦)، بل وفيه بعض الأحاديث ضعيفة السند، انظر الأحاديث (٥٠٠، ٧٤٥، ٧٣٤).

(٢) لقد شرط ابن حبان في مقدمة صحيحه ألا يخرج إلا الأحاديث الصحيحة، وألا يخرج أحاديث أحد من الرواة إلا من توفرت فيه خمسة شروط:
١- العدالة، ٢- الصدق، ٣- العقل، ٤- العلم، ٥- المتعري خبره عن التدليس، صحيح ابن حبان (١/ ١٣٩)، وقد وفَّى ابن حبان في غالب ما أورده في صحيحه، ولكن وجدت على الرغم من ذلك أحاديث ضعيفة في صحيحه لا ترتقي إلى درجة الحسن فضلاً عن الصحة من ذلك حديث: «**لا تجالسوا أهل القدر ولا تفاتحوهم**» فيه حكيم بن شريك وهو مجهول (تقريب ص ٨)، وحديث: «**لا حليم إلا ذو عثرة، ولا حكيم إلا ذو تجربة**»، فيه دراج أبو السمح، وهو ضعيف (تقريب ص٩٧)، وحديث: «**كل أمر ذي بال لا يبدأ فيه بالحمد لله فهو أقطع**» فيه قرة بن حيوئيل، وهو ضعيف (الكاشف - ٢/ ٣٩٩).
انظر: صحيح ابن حبان (١/ ٢٤٦، ٣٦٠، ١٦٣).

(٣) من (د)، وفي بقية النسخ: من ذلك من جملة.

(٤) سقطت من (ب).

(٥) من الأصل، وفي النسخ: غير أن، وهو تحريف.

(٦) من (د)، وفي بقية النسخ: وتعدد، وفي (ب): تعدد بغير واو.

النظر)[١]، والتفتيش الذى يحاول (ابن الصلاح)[٢] سد بابه»[٣].

(قلت): ابن الصلاح لم يسد باب التضعيف والنظر في العلل بدليل ما ذكره في المستدرك من رد ما ظهر فيه علة توجب رده، فالملازمة الثانية ممنوعة ثم قال الحافظ: «والعجب منه كيف يدعي[٤] تعميم الخلل في جميع الأسانيد المتأخرة ثم يقبل تصحيح المتقدم وذلك التصحيح إنما يتصل للمتأخر بالإسناد[٥] الذي يدعي فيه الخلل، فإن كان ذلك الخلل مانعًا من الحكم بصحة الإسناد فهو مانع من الحكم بقبول ذلك التصحيح،وإن كان لا يؤثر في مثل ذلك لشهرة الكتاب، كما يرشد إليه كلامه فذلك[٦] لا يؤثر في الإسناد المعين الذي يتصل به رواية[٧] ذلك الكتاب إلى مؤلفه، وينحصر النظر فى إسناد ذلك المنصف منه فصاعدًا!!»[٨]

(قلت): إن أراد التصحيح المنصوص في كتاب، فتواتر الكتاب

---

(١) سقطت من (ب).

(٢) وفي الأصل: المصنف.

(٣) نكت ابن حجر (١ / ٢٦٧ - ٢٧١).

(٤) وفي (د): تدعى.

(٥) وفي (ب): بالأسانيد.

(٦) وفي (د) فكذلك.

(٧) وفي (ج): رواته.

(٨) ذكرها في النكت الصغرى (١/ ٦١) بالمعنى.

وشهرته تغني [عن][1] النظر في إسناده، وليس مراد ابن الصلاح بالنظر في إسناد [الخبر][2] الذي منا إليه، بل الذي منه إلي الصحابي، فافترقا،وإن أراد التصحيح المنقول بالإسناد غير المدون في كتاب، فقد تقدم في كلام العراقي أنَّ مقتضى كلام ابن الصلاح عدم اعتماده كما لا يعتمد الإسناد في تصحيح الحديث، وقدمت الفرق بينهما، ثم قال الحافظ: «وفي الجملة ما استدل به ابن الصلاح من كون الأسانيد ما منها[3] إلا وفيه من لم يبلغ درجة الضبط المشترطة[4] في الصحيح، [قلت][5]: إن أراد أنَّ جميع الإسناد[6] كذلك فهو ممنوع لأنّ من جملته من يكون من رجال الصحيح، وقل أن يخلو إسناد عن ذلك، وإن أراد أنَّ بعض الإسناد كذلك فمسلم، لكن لا ينهض دليلاً على التعذر إلا في خبر[7] ينفرد بروايته من وصف بذلك، أما الكتاب المشهور [الغني][8] بشهرته عن اعتبار الإسناد منا إلى مصنفه، كالمسانيد والسنن مما لا يحتاج في صحة نسبتها إلى مؤلفيها إلى

---

(١) سقطت من (ب).

(٢) من (د)، وفي بقية النسخ: الجزء.

(٣) وفي (د): منا.

(٤) وفي (د): المشترط.

(٥) من (ج).

(٦) وفي (د): الأسانيد.

(٧) وفي (ج): جزء.

(٨) وفي (ب)، (ع): يعني، وفي (م): غني بشهرته، وما أثبته من (د).

اعتبار إسناد (معين)[١]، فإنَّ المصنف منهم إذا روى حـديثًا ولم يعلله ووجدت الشرائط فيه مجمـوعة، ولم يطلع المحدث المتقن [المطلع فيه على علة، ما المانع من الحكم بصـحته وإن لم ينص على صحته أحد من المتقدمين][٢] ولا سيما وأكثر[٣] ما يوجد من هذا القـبيل ما رواته رواة الصحيح، هذا لا ينازع فيه من له ذوق في هذا الفن، وقد يقوّي مـا ذهب إليـه ابن الصـلاح بـوجـه آخـر، وهو ضـعف نظر المتـأخرين بالنسبـة إلى المتقدمـين، ثم قال[٤] الحافـظ: (وكأنَّ ابن الصلاح[٥] إنمـا اخـتار مـا اختاره من ذلـك بطريق نظري، وهو أن المستدرك للحاكم كتاب كبير جدًا يصفو له منه صحيح كثير زائد على ما في الصحيحين على مـا ذكره هو في موضع آخر، وهو مع حرصه على جـمع الصحـيح الزائد على الصحـيحـين واسع الحفـظ كثـير الاطلاع [غزير][٦] الرواية،/ فيبعد[٧] كل البعد أن يوجد حديث بشرط الصحـة لم يخرجه في مسـتدركه، وهذا في الظاهر مقـبول إلا أنه لا يحسن التعبـير عنه بالتعذر، ثم الاستدلال على صحـة دعوى التعذر (ق٤٠/ ب)

---

(١) سقطت من (ج).

(٢) من (د)، (ج)، وقد سقطت من بقية النسخ.

(٣) سقطت الواو من (ب).

(٤) سقطت من (د).

(٥) وفي الأصل: المصنف.

(٦) من (د)، وفي بقية النسخ: عزيز، وهو تصحيف.

(٧) وفي (ب): فبعد.

بدخول الخلل في رجال الإسناد، فقد بينا أنَّ الخلل إذا سُلم إنما هو فيما بيننا وبين المصنفين أما مِنَ المصنفين فصاعدًا فلا)»[١] انتهى.[٢]

(قلت): فقد حصل من مجموع ما ذكره المصنف[٣] ثم ابن جماعة ثم الحافظ عدة أمور يصلح أن يركب منها علة للمنع وهو الأقوى، لأن الإسناد قد يجمع شروط الصحة في الظاهر ولا يحكم بصحة المتن لشذوذ أو علة، وإدراك الشذوذ والعلة كان عسرًا على كثير من المتقدمين، ويخفى على كثير من الحفاظ المعتبرين فما ظنك بالمتأخرين، ومن طالع أخبار الحفاظ وتعليلهم للأخبار عرف ذلك، وسيأتي في غضون هذا الكتاب من ذلك جملة صالحة، (وكثيرًا ما يكون الحديث ضعيفًا أو واهيًا والإسناد صحيح مركب عليه، كما أخرج ابن عساكر في تاريخه من طريق (علي)[٤] بن فارس، أنا مكي بن بندار[٥]، حدثنا حسن بن عبد الواحد القزويني[٦]، حدثنا

---

(١) ما بين القوسين موجود بلفظه - مع شيء يسير من التغيير - في الأصل لابن حجر (١/ ٢٧١- ٢٧٢).

(٢) انظر: نكت ابن حجر (١/ ٢٧١- ٢٧٢).

(٣) وفي (د): ما ذكره ابن الصلاح.

(٤) سقطت من (ج).

(٥) مكي بن بندار الزنجاني: اتهمه الدارقطني بوضع الحديث.
الميزان (٤/ ١٧٩)، واللسان (٦/ ٨٧)، وتنزيه الشريعة (١/ ١١٩).

(٦) الحسن بن عبد الواحد القزويني، وهو غير معروف، روى عنه مكي بن بندار وغيره.

=

هشام[1] بن عمار][2]، حدثنا مـالك، عن الزهري، عن أنس (رضي الله تعالى عنه)[3] مرفوعًا: **«خُلِقَ الوَرْدُ الأَحْمَرُ مِنْ عَـرَقِ جِبْرِيْلَ لَيْلَةَ المِـعْرَاجِ، وَخُلِقَ الـوَرْدُ الأَبْيَضُ مِنْ عَرَقِي، وَخُـلِقَ الوَرْدُ الأَصْفَـرُ مِنْ عَرَقِ البُرَاقِ»**[4].

قال ابن عســاكر: «هذا حديث موضـوع، وضعه من لا علم له، وركبه على هذا الإسناد الصحيح[5] ».

وبقي فوائد لم أر من تعرض لها:

---

= الميزان (١/ ٥٠٢)، واللسان (٢/ ٢١٩).

(١) (خ ٤) هشام بـن عمار بن نصـير - بنون مـصغـر - السلمي الدمشـقي الخطيب، صدوق، مقرئ، كبر فصار يتلقن، فحديثه القديم أصح. مات سنة (٢٤٥ هـ).
التقريب (ص ٣٦٤)، وتذكـرة الحفاظ (٢/ ٤٥١)، وغاية النهاية في طبـقات القراء (٢/ ٣٥٤).

(٢) من التدريب، وقد سقطت من النسخ.

(٣) سقطت من (د).

(٤) رواه ابن الجوزي في الموضوعات (٣/ ٦٢)، وذكـره السيوطي في اللآلئ المصنوعة (٢/ ٢٧٦)، وقـال: «باطل، المتـهم به المـقدسي»، والقـاري في المـوضوعـات الصغرى (ص ٧٠).
ونقل عن النووي قال: «لا يصح».
وقال ابن حـجر وغيره، «مـوضوع»، ونسب ابن حجـر كلام ابن عســاكر إلى أبي النجـيب الأرموي كمـا في لسان المـيزان (٢/ ٢١٩)، وكـذلك حكم الذهبي على الحديث بالكذب كما في الميزان (١/ ٥٠٢).

(٥) ذكره المصنف في تدريبه (١/ ١٤٨)، وانظر: تهذيب تاريخ ابن عساكر (٤/ ١٩٣)، =

(الأولى): عندي أنَّ الأحـوط في ذلك إذا وقع للمحـدث أن يرتكب أحد أمرين: إما أن يقتصر على الحكم للإسناد، ولا يحكم للمتن، فيقول: هذا إسناد صحيح، أو حديث صحيح الإسناد، ولا أعلم له علة، أو لا يحضرني له علة، أو رجال إسناده رجال الصحيح، أو نحو ذلك مما لا تعرض فيه للجزم بصحة المتن[١]. وإمّا أن يحكم للمتن بالحسن فقط، اقتصاراً على المرتبة الدنيا، ولا يضره ذلك، فإنه (إن)[٢] كان غير صحيح فقد [تحرز][٣] [عن][٣] الوصف بالصحة، والضعيف قد يكون من قسم الحسن وإن كان صحيحًا فالحسن نوع من الصحيح فلم يخرج عنه، ورأيت من المتأخرين من يعبر بقوله: (صحيح إن شاء الله [تعالى][٤]).

(الثانية): الذي عندي أنَّ ابن الصلاح لم يمنع إلا التصحيح المطلق وهو الحكم [بأن][٥] الحديث صحيح لذاته، أما الصحيح لغيره فالظاهر جواز الحكم به، فإذا وجد المحدث حديثًا حكم من

---

= وقوله: (وركبه على هذا الإسناد الصحيح): أي هشام بن عمار فمن بعده إلى الرسول، وإلا فبقية السند فوق هشام فيهم ما ذكرت من الكلام.

(١) من (د)، وفي بقية النسخ: يحرز.

(٢) سقطت من (ج).

(٣) من (ب)، وفي بقية النسخ: من.

(٤) من (د)، وقد سقطت من بقية النسخ.

(٥) من (د)، وفي بقية النسخ: بهذا.

تقـدم بحسنه ثم وقف له على طريق آخـر أو ظرق[1] ترقيه من حيث الصنعة إلى الصحة، جاز له أن يحكم بذلك[2] ولم أر من نبه عليه.

(الثالثة): قـول ابن الصلاح: (فإنَّا لا نتجاسر على جزم الحكم بصحته)[3] (يقتضي جواز الحكم بصحته)[4] على غير وجه الجزم فإنه لم يمنع إلا الجزم، ولغير الجزم صورتان: أن يحكم به[5] على الظن وعلى التـردد فتأمْله، وعلـى هذا فيزاد فى أقـسام الصـحيح صـحيح محتمل، وصحيح مشكوك فيه.

(الرابعة): قـوله: (فقـد تعذر في [هذه][6] الأعصار[7] الاستقلال بإدراك الصحيح)[8] صريح فيمـا قدمته عند كلامه على الـمستدرك من أنه إنما منع التصـحيح استقلالاً، أما النظر فـيما صححه إمـام متقدم

(١) سقطت من (ب).

(٢) أما الحافظ ابن حجر فقد جوَّز مطلقًا التصحيح بشروط كما تقدم قريبًا.

(٣) مقدمة ابن الصلاح (ص ٧٩).

(٤) سقطت من (ب).

(٥) سقطت من (ب).

(٦) من (د)، (ج)، وفي (م)، (ع): هذا، وسقطت من (ب).

(٧) يرى الشيخ عبد الله بن الصديق الغماري أنَّ التصحيح ينتهي على رأي ابن الصلاح في منتصف القرن الخامس تقريبًا، أي في زمن البيهقي، وأبي نعيم، وابن مندة. انظر: حاشية الأجوبة الفاضلة (ص ١٤٩، ص ١٥٠).

(٨) مقدمة ابن الصلاح (ص ٨٩).

كالحاكم ثم (موافقته)[١] على التصحيح فلا يمنع[٢] لأن ذلك الحكم ليس على وجه الاستقلال بل على وجه التقرير فافهمه.

(الخامسة): لم يتعرض جميع [٣] من اختصر ابن الصلاح ومن نكت عليه كالنووي[٤] وابن جماعة [٥] والبلقيني [٦] والعراقي [٧]

---

(١) وفي (ج): موافقيه.

(٢) وفي (د): فلا تمنع.

(٣) هؤلاء الذين سيذكرهم المصنف هم بعض من اختصر ونكت، وبقيتهم تقدم ذكرهم.

(٤) اختصره في (الإرشاد) وفي مختصره (التقريب).
انظر ترجمة الإمام النووي - للسخاوي (ص ١٢)، والرسالة المستطرفة (ص ٢١٥).

(٥) اختصره في كتابه (المنهل الروي في مختصر علوم الحديث النبوي).
وشرحه سبطه محمد بن أبي بكر بن عبد العزيز الكناني في كتاب سماه: (المنهج السوي في شرح المنهل الروي).
انظر: الرسالة المستطرفة (ص ٢١٤)، وهدية العارفين (٢/ ١٤٨).
وقد طبع الكتاب بتحقيق محيي الدين عبد الرحمن رمضان ضمن مجلة معهد المخطوطات (مايو - آيار/ ١٩٧٥) القسم الأول: (المجلد ٢١ - ص ٢٩ - ١١٦)، والقسم الثاني: الجزء الثاني (١٩٦ - ٢٥٥).

(٦) نكت على الكتاب سماها (محاسن الاصطلاح).
انظر: الضوء اللامع (٦/ ٨٥)، وإيضاح المكنون (١/ ٢٧٩)، وقد طبع الكتاب بتحقيق د/ عائشة عبد الرحمن بحاشية مقدمة ابن الصلاح.

(٧) نكت على المقدمة سماها (التقييد والإيضاح).

والزركشي[١] وابن حجر[٢] إلا للتصحيح فقط، وسكتوا عن التحسين وقد سَوَّىٰ ابن الصلاح/ بينهما حيث قال في (آخر كلامه: «فآل الأمر (ق٤١/ أ) إذن في)[٣] معرفة الصحيح والحسن، إلى الاعتماد على ما نص عليه أئمة الحديث»[٤]، وعندي أن يقال: من جَوَّزَ التصحيح فالتحسين أولى، ومن منع فيحتمل أن يجوزه، وقد حسن جماعة أحاديث صرّح الحفاظ بتضعيفها، فحسن المزي حديث[٥] **«طلب العلم فريضة»**[٦]

---

= انظر: الأنساب (٥/ ١٧١)، والرسالة المستطرفة (ص ١١٨).

(١) له نكت على المقدمة اشتهرت باسم (نكت الزركشي)
انظر: الدرر الكامنة (٤/ ١٨) وأطلق عليها اسم (شرح على المقدمة).

(٢) له كتابان نكت فيهما على المقدمة: الكبرى وهي: الإفصاح، والصغرى وهي التي حققت، وقد تقدم ذكرها.
انظر: مختصر الجواهر والدرر (ق ٧٤/ب)، وكشف الظنون (٢/ ١٦٢)، وقد حققه شيخنا الدكتور/ ربيع بن هادى المدخلي في أطروحته للدكتوراه (أي النكت الصغرى).

(٣) سقطت من (ب).

(٤) المقدمة (ص ٨٩).

(٥) سقطت من (ب).

(٦) وعبارة المزي قال: «إنّ طرقه تبلغ رتبة الحسن».
ذكره السخاوي في المقاصد الحسنة نقلاً عنه (ص ٢٧٦)، وعزاه إليه العجلوني في كشف الخفاء نقلاً عن (الدرر)، ولم يتبين لي مراده من قوله في (الدرر)
انظر: كشف الخفاء (٢/ ٤٤).

مع تصريح الحفاظ بتضعيفه[1]، وحسّن السلفي[2] حديث «من حفظ

---

(١) ممن ضعفه من الحفاظ أحمد والبيهقي وإسحاق بن راهوية وأبو علي النيسابوري.
انظر: المغني عن حمل الأسفار للعراقي (١/ ٣) والمقاصد الحسنة (ص ٢٧٦)، وتنزيه الشريعة (١/ ٢٥٨)، والعلل المتناهية (١/ ٥٤ - ٦٦)، وكشف الخفاء (٢/ ٤٤).
(قلت): الحديث رواه ابن ماجة (المقدمة - باب فضل العلماء والحث على طلب العلم - ١/ ٨١)، وابن عبد البر في جامع بيان العلم (باب قوله ﷺ طلب العلم فريضة - ١/ ٩٨)، والطبراني في الصغير (١/ ٩٨)، والخطيب في تاريخ بغداد (١/ ٤٠١)، وأبو نعيم في أخبار أصبهان (٢/ ٥٧)، وابن الجوزي في العلل المتناهية (١/ ٥٤ - ٦٦) وخلق غيرهم.
من حديث أنس، وابن عمر، وعلي، وغيرهم.
وقد جمع طرق الحديث وتكلم عليه أبو الفيض أحمد بن الصديق الغماري في كتابه: (المسهم في طرق حديث طلب العلم فريضة علي كل مسلم) ورجح صحة الحديث.
وقال العراقي: «قد صحح بعض الأئمة بعض طرقه».
وقال السخاوي - بعد أن ذكر تخريج ابن شاهين له في الأفراد: «ورجاله ثقات، بل يروى عن نحو عشرين تابعيًا عن أنس».
وصححه السيوطي، وقال المناوي: «هو صحيح لغيره»، وصححه الألباني أيضًا.
انظر: المقاصد الحسنة (ص ٢٧٥)، وكشف الخفاء (٢/ ٤٣)، وفيض القدير (٤/ ٢٦٦)، والسراج المنير (٢/ ٤١٧)، وصحيح الجامع (٤/ ١٠).

(٢) أبو طاهر أحمد بن محمد بن أحمد الأصبهاني الجرواءاني بفتح الجيم وسكون الراء، وقيل غير ذلك، وجرواءان من محال أصبهان وسلفة لقب لجده أحمد، ومعناه الغليظ الشفة، الحافظ العلامة، توفي سنة (٥٧٦ هـ).
تذكرة الحفاظ (٤/ ١٢٩٨)، والأنساب (٣/ ٢٥٥)، وطبقات الشافعية للسبكي (٤/ ٤٣).

**على أمتي أربعين حديثًا»**[1] مع اتفاق الحفاظ على تضعيفه[2]، كما سيأتي بسطه في نوع الحسن، ولا شك أن شروط الحسن أخف، وعلل الصحيح أخفى، فالحكم بالحسن أسهل من الحكم بالصحة

---

(١) في أربعينه، ونص كلامه عن الحديث: «أنه روي من طرق وثقوا بها، وركنوا إليها، وعرفوا صحتها، وعولوا عليها».
وقد أجاب عنه الحافظ المنذري بقوله: «بأنه يمكن أن يكون سلك في ذلك مسلك من رأى أن الأحاديث الضعيفة إذا انضم بعضها لبعض أحدثت قوة».
قلت: وإن يكن السلفي رحمه الله قد رأى ذلك، فطرق الحديث هذا مما لا يقوي بعضها بعضًا كما تقدم قريبًا. انظر: كشف الخفاء (٢/ ٢٤٦).

(٢) حديث (من حفظ على أمتي) روي بألفاظ مختلفة منها: **«من حفظ على أمتي أربعين حديثًا ينتفعون بها بعثه الله يوم القيامة فقيهًا عالمًا»**، وبلفظ: **«من حفظ على أمتي أربعين حديثًا ينفعهم الله عز وجل بها قيل له: أدخل من أي أبواب الجنة شئت»**.
رواه أبو نعيم في الحلية (٤/ ١٨٩)، وابن الجوزي في العلل المتناهية (١/ ١١١ - ١٢٢) عن ابن مسعود، وعلي، ومعاذ بن جبل وغيرهم.
قال ابن حجر: «جمعت طرقه في جزء ليس فيها طريق تسلم من علة قادحة».
وقال أحمد: «هذا متن مشهور، وليس له إسناد صحيح».
وقال النووي: «طرقه كلها ضعيفة، وليس بثابت».
(قلت): ولاختلاف طرقه فمنها ما فيه (كذاب)، ومنها ما فيه (ضعيف)، حكم بعض الحفاظ عليه بالوضع، وحكم بعضهم عليه (بالضعف).
انظر: تذكرة الموضوعات للمقدسي (ص ١١٥)، والمقاصد الحسنة (ص ٤١١)، وتمييز الطيب من الخبيث (ص ١٦١)، وضعيف الجامع الألباني (٦/ ١٩٢).

فلذلك أقول بجوازه دونها.

(السادسة): لم يبين ضابط العصر الذي يمتنع فيه التصحيح فيحتمل أن يريد من زمنه فما بعد ويشير إليه قوله (فإنا لا نتجاسر)[1]، ويحتمل أن يريد [قبل][2] ذلك أيضًا ويشير إليه بقوله (هذه الأعصار)[3]، ويحتمل أن يريد من آخر من صنف كتاباً صحّحَ فيه لقوله (فآل الأمر)[4] إلى آخره فيكون مِنْ بعد البيهقي، ولم يتحرر لي في ذلك شيء[5].

(السابعة): منع ابن الصلاح هنا الجزم [بالحكم][6] بالصحة والحسن ومنع فيما سيأتي ـ ووافقه عليه النووي وغيره ـ الجزم بالحكم بالضعف اعتمادًا على الإسناد لاحتمال أن يكون له إسناد صحيح غيره، فالحاصل أن ابن الصلاح سد على أهل هذه الأزمان

---

(١) المقدمة (ص ٨٩).

(٢) من (د)، وفي بقية النسخ: مثل.

(٣) المقدمة (ص ٨٩).

(٤) المقدمة (ص ٨٩).

(٥) رجح الصنعاني في توضيح الأفكار (١/ ١٢٠)، أنَّ مراد ابن الصلاح هو عصره فما بعده، قال: «المسألة خلافية في عصر ابن الصلاح وبعده...» وتقدم رأي الغماري في عصر انتهاء التصحيح على مذهب ابن الصلاح.

(٦) من (د).

أبواب التصحيح والتحسين والتضعيف لضعف أهليتهم[١] ، ونِعِمَّا فعل[٢] ولا شك أنّ الحكم بالوضع أولى بالمنع قطعًا إلا حيث لا يخفى كالأحاديث الطوال الركيكة التي وضعها القصاص،أو ما فيه

---

(١) انظر: المقدمة (ص ٢١٦)، والإرشاد (ق ٣٠/ أ)، وتبعهما العراقي، فقال في ألفيته:

وَإِنْ تَجِدْ مَتْنًا ضَعِيفَ السَّنَد ... فَقُلْ ضَعِيفٌ أي بِهَذَا فَاقْصِد
وَلاَ تُضَعِّفْ مُطلَقًا بِنَاءَا ... عَلَى الطَّرِيقِ إِذ لَعَلَّ جَاءَ

إلا أنه رجح الإطلاق في الحكم بالضعف من إمام حافظ من أئمة الحديث فقال:

........... بَلْ يَقِفُ ... ذَاكَ عَلَى حُكْمِ إمَامٍ يَصِفُ
بيان ضَعْفِه فَإِنْ أَطْلَقَهُ ... فَالشَّيْخُ فِيمَا بَعْدُ قَدْ حَقَّقَهُ

وتبعه السخاوي في هذا فقال: «... فإذا بلغ الحافظ المتأهل الجهد، وبذل الوسع في التفتيش على ذلك المتن من مظانه، فلم يجده إلا من تلك الطريق الضعيفة، ساغ له الحكم بالضعف بناء على غلبة الظن».

فتح المغيث (ص ٢٨٢ ، ص ٢٨٣).

(٢) أرى أنَّ العمدة في التصحيح والتحسين والتضعيف في الأزمنة المتأخرة، هو الرجوع أولاً إلى أحكام الحفاظ المتقدمين في الحكم على الحديث، وتتبع مخارج الحديث التي بها صححوا أو حسنوا أو ضعفوا، فإن وجد في الأزمنة المتأخرة مصادر بها مخارج للحديث غير ما ذكره المتقدمون من الحفاظ فحينئذ يتأكد من دقة وسلامة حكم أولئك الحفاظ على الحديث فلربما حكموا على أحاديث من طرق معينة بأحد الأحكام الثلاثة، ووُقِفَ على طرق أخرى من مصادر لم يقفوا عليها فالاعتماد حينئذ على الدليل والبرهان، وما ظهر من الطرق الأخرى للحديث.

وإذا لم يوجد حكم حافظ من المتقدمين على حديث ما فإنه يستوفى تخريج الحديث من جميع المصادر المتوفرة، ثم تدرس الطرق، ويحكم على الحديث بما =

مخالفة للعقل أو الإجماع[١]، وقد رأيت في كتاب [المنامات][٢] لابن أبي الدنيا حديثًا مرسلاً لا بأس بسنده،لو سئلت عنه قبل الوقوف عليه[٣] لبادرت إلي إنكاره، فليحذر العالم من المسارعة إلى إنكار ما لا يعلم،وسيأتي بسط هذه المسألة في محلها، وأما الحكم بالتواتر أو الشهرة فلا يمتنع إذا وجدت الطرق المعتبرة في ذلك، وينبغي التوقف عن الحكم بالفردية والغرابة لاحتمال طريق آخر لم يقف عليه [وعن الفردية أكثر][٤] لضيق شرطها..

= يتفق وقواعد علم مصطلح الحديث.

(١) لمعرفة أمارات الأحاديث الموضوعة انظر: كتاب المنار المنيف (ص ٤٣، ص٤٤)، وكتاب تنزيه الشريعة (١/ ٥ - ٨).

(٢) من (د)، وفي (ج): المتابعات وفي بقية النسخ: المنافات، وهو تصحيف.

(٣) سقطت من (ب).

(٤) من (د)، وفي بقية النسخ: ومن العزة لضيق شرطها.

٦٥- (مَا سَاهَلَ البُسْتِيُّ فِي كِتَابِهِ    بَلْ شَرْطُهُ خَفَّ وَقَدْ وَفَى بِهِ)[١]

لما ذكر ابن الصلاح تساهل الحاكم قال: «ويقاربه في حكمه صحيح أبي حاتم بن حبان البستي»[٢].

قال العراقي: «وقد فهم بعض المتأخرين من كلامه ترجيح كتاب الحاكم على كتاب ابن حبان (فاعترض على كلامه هذا بأن قال: أما صحيح ابن حبان)[٣] فمن عرف شرطه واعتبر كلامه عرف سموه على كتاب الحاكم، قال[٤]: وما فهمه هذا المعترض [من كلام المصنف][٥] ليس بصحيح فإنما[٦] أراد (ابن الصلاح)[٧] أنه يقاربه في التساهل، فالحاكم أشد تساهلاً منه وهو كذلك»[٨] انتهى.

وممن مشى على الاعتراض الزركشي فقال في نكته: «ليس كما قال (ابن الصلاح)[٩]، بل صحيح ابن حبان أصح (من

(١) بياض في (د).

(٢) المقدمة (ص ٩٤).

(٣) سقطت من (ب).

(٤) أي العراقي رحمه الله.

(٥) من الأصل، وقد سقطت من النسخ.

(٦) وفي الأصل: وإنما.

(٧) زيادة من السيوطي على ما في الأصل.

(٨) التقييد والإيضاح (ص ٣٠، ص ٣١).

(٩) إضافة من السيوطي، وليست في الأصل.

المستدرك)[١] بكثير فقد قال في خطبة كتابه: (إنا لم نحتج فيه إلا بحديث [اجتمع][٢] (فيه)[٣]، في كل شيخ من رواته خمسة أشياء:

١- العدالة.

٢- والصدق[٤].

٣- والعقل بما[٥] يحدث.

٤- والعلم بما يخل مما يروي.

٥- والخلو من التدليس[٦].

فكل من اجتمع فيه هذه الخصال الخمس احتججنا بحديثه، وكل من تَعَرَّى عن خصلة منها لم نحتج به[٧] - إلى أن

---

(١) من المصنف.

(٢) من (د)، وفي بقية النسخ: احتج.

(٣) ليست موجودة في خطبة الصحيح.

(٤) من (د)، ومن الأصل، وفي بقية النسخ قدم الصدق على العدالة.

(٥) من (د)، ومن الأصل، وفي بقية النسخ: لما.

(٦) ذكرها الزركشي في نكته باختصار وتصرف، وإلا فإن لفظها في خطبة ابن حبان في صحيحه بهذا النص:
الأول: العدالة في الدين بالستر الجميل، الثاني: الصدق في الحديث بالشهرة فيه، الثالث: العقل بما يحدث من الحديث، الرابع: العلم بما يخل من معاني ما يروي، الخامس: المتعري خبره عن التدليس...» (١/ ٨١).

(٧) مقبول الرواية عند جمهور المحدثين: هو العدل الضابط وهو المسلم، العاقل، البالغ، السالم من أسباب الفسق وخوارم المروءة، وأن يكون مع ذلك متيقظًا =

قال[١] ـ: ولعلنا قد كتبنا عن أكثر من ألفي[٢] شيخ[٣] من أَسْفِيْجَاب[٤] إلى الإسكندرية[٥]، ولم [نرو][٦] في كتابنا هذا إلا عن مائة وخمسين شيخًا أو/ أقل أو أكثر، [ولعل][٧] معول كتابنا هذا على نحو من عشرين شيخًا ممن أدرنا السنن عليهم، قال[٨]: (وممن اختلف فيه)[٩] كسماك بن حرب، وداود بن أبي هند، ومحمد بن إسحاق بن يسار، (ق ٤١/ ب)

= غير مغفل حافظًا إن حدث من حفظه، فاهمًا إن حدَّث على المعنى.

اختصار علوم الحديث (ص ٩٢)، والتبصرة والتذكرة (١/ ٢٩٢)، وفتح المغيث (ص ٢٨٥).

(١) يعني ابن حبان.

(٢) من الأصل، وفي النسخ: ألف.

(٣) قال الذهبي بعد أن نقل هذا القول عن ابن حبان: «كذا فلتكن الهمم، هذا مع ما كان عليه من الفقه والعربية والفضائل الباهرة، وكثرة التصانيف».

سير أعلام النبلاء، (١٦/ ٩٤).

(٤) أسفيجاب: بالفتح ثم السكون، وكسر الفاء، وياء ساكنة، وجيم، وألف، وباء موحدة، اسم بلدة كبيرة في حدود تركستان، وقد تغير اسمها بعد الغزو المغولي، (إلى سيرام)، وتقع اليوم في جنوب غرب الاتحاد السوفيتي سابقًا.

معجم البلدان (٩/ ١٧٩)، وبلدان الخلافة الشرقية (ص ٥٢٧).

(٥) بلدة مشهورة بمصر. معجم البلدان (١/ ٨٣).

(٦) وفي (م)، (ع): ترد.

(٧) من (د).

(٨) يعني ابن حبان.

(٩) ولفظ ابن حبان: «واحتج بمشايخ قد قدح فيهم بعض أئمتنا مثل سماك...»

وحماد بن سلمة، وأبي بكر بن عياش[١]، وأضرابهم فمن صح عندي بالاعتبار أنه ثقة احتججت به ولم أعرج على قول[٢] من قدح فيه، ومن صح عندي[٣] أنه غير عدل لم أحتج به، وإن وثقه بعض أئمتنا قال: وأما زيادات[٤] الألفاظ في الروايات فلا نقبل[٥] شيئًا منها إلا عن من كان الغالب عليه الفقه[٦]؛ لأن أصحاب الحديث يغلب[٧] عليهم حفظ الأسانيد دون المتون، والفقهاء الغالب عليهم حفظ المتون وأحكامها[٨] وأداؤها بالمعنى دون الأسانيد، فإذا رفع محدث خبرًا وكان الغالب عليه[٩] الفقه لم أقبل رفعه، إلا من كتابه لأنه لا يعلم

---

(١) (ع) أبو بكر بن عياش ـ بتحتانية ومعجمة ـ ابن سالم الأسدي، الكوفي المقريء، الحافظ، ثقة عابد، إلا أنه لما كبر ساء حفظه وكتابه صحيح، مات سنة (١٩٤هـ).

التقريب (ص ٢٩٦)، وترتيب ثقات العجلي (ق ٤٥/ب)، وتهذيب التهذيب (٣٤/١٢).

(٢) سقطت من (ب).

(٣) في خطبة ابن حبان بعد قول عندي: «.. بالدلائل النيِّرة والاعتبار الواضح على سبيل الدين...».

(٤) ونص ابن حبان: «زيادة».

(٥) من (د)، وفي (ب): تقبل،، وفي الأصل: فإنا لا نقبل.

(٦) من الأصل، وفي النسخ: «الثقة».

(٧) وفي الأصل: الغالب.

(٨) وفي (م): أو أحكامها.

(٩) وفي الأصل: عليهم.

المسند من المرسل ولا الموقوف من المنقطع)[١] انتهى[٢].

قال الزركشي: «وبه يعرف[٣] أن شرطه أعلى من شرط الحاكم[٤]».

وقال ابن حجر: «ما (ذكر من)[٥] تساهل ابن حبان ليس بصحيح فإنَّ غايته أن يسمي الحسن صحيحًا، فإن كانت نسبته إلى التساهل باعتبار وجدان الحسن في كتابه فهي مشاحة في الاصطلاح، وإن كانت باعتبار خفة شروطه فإنَّه يخرج في الصحيح ما كان راويه ثقة غير مدلس سمع من شيخه وسمع منه الآخذ عنه، ولا يكون هناك إرسال ولا انقطاع، وإذا لم يكن في الراوي جرح ولا تعديل، وكان كل من شيخه والراوي عنه ثقة، ولم يأت بحديث منكر فهو عنده ثقة، وفي كتاب الثقات له كثير ممن[٦] هذه حاله، ولأجل هذا [ربما][٧] اعترض عليه في جعلهم ثقات من لا يعرف حاله ولا اعتراض عليه فإنه لا مشاحة في ذلك[٨]، وهذا دون شرط الحاكم حيث شرط أن

---

(١) صحيح ابن حبان (١/ ٨١، ٨٢، ٨٣، ٨٧).

(٢) نكت الزركشي (ق ٣٠/ أ).

(٣) وفي (ب): نعرف.

(٤) نكت الزركشي (ق ٣٠/أ، ب).

(٥) سقطت من (ب).

(٦) وفي (د): من.

(٧) من (د)، وفي بقية النسخ: وربما بزيادة واو.

(٨) قلت: يبقى الاعتراض قائمًا من ناحية تعديله وتوثيقه لمن روى عنه ثقة وروى عن =

يُخَرِّجَ عن رواة خرج لمثلهم الشيخان في الصحيح، فالحاصل أن ابن حبان وفَّى بالتزام شروطه ولم يُوفِّ الحاكم» انتهى[١].

وقد أشرت إلى ذلك من زيادتي[٢].

وقال ابن السمعاني في القواطع: «قد صنف أبو حاتم بن حبان كتابًا سماه صحيحًا وجمع فيه كثيرًا[٣] وليس في الصحة والثبت مثل هذه الكتب[٤]».

---

ثقة فهو عند أكثر المحدثين مجهول عين.

فتح المغيث (ص ٣١٦).

(١) لم أقف على هذا النص في نكت ابن حجر، ولا في النزهة!!

وكلامه هذا نقله السيوطي في التدريب (١/ ١٠٨) ولم ينسبه لابن حجر بل صدَّره بقول: (قيل)، وهنا كما ترى عزاه لابن حجر، وهذا مما تميز به أسلوب السيوطي في هذا الكتاب وهو ذكر ما قد يبهمه في التدريب فتأمل.

(٢) وهو قوله: . . بَلْ شَرْطُهُ خَفَّ وَقَدْ وَفى بِهِ

وهو مما زاده على العراقي في ألفيته حيث اكتفى العراقي فيما يتعلق بتصحيح ابن حبان بقوله:

................ والبُستِي يُدَانِي الحَاكِمَا

ألفية العراقي (ص ١٧٠).

(٣) وفي (د): الكثير.

(٤) وقال الذهبي: «في تقاسيمه من الأقوال، والتأويلات البعيدة، والأحاديث المنكرة، عجائب». سير أعلام النبلاء (١٦/ ٩٧).

## فائـــــدة:

صحـيح ابن حـبان ترتيـبه مـختـرع ليس على الأبواب ولا على المسانيد ولهذا سـماه (التقاسيم والأنواع)[١]، وسببه[٢] أنه كان عـارفًا بالكلام والنجوم والفلسفة[٣] ولهذا تُكُـلم فيه ونُسب إلـى الزندقة[٤]،

---

(١) انظر: طبقات الشافعية للسبكي (٢/ ١٤١)، وسير أعلام النبلاء (١٦/ ٩٤).

(٢) هذا التعليل من الحافظ السيوطي لتقسيم ابن حبـان كتابه «الصحيح» فيه نظر!! فما كان السبب لهذا التقسيم من ابن حبان معرفته بعلم الكلام والنجوم والفلسفة، وإنما تأثره بالقرآن، وبعلوم الإسـلام هو الذي دفعه إلى أن يرتب هذا التـرتيب، ويقسم هذا التقسـيم لأحاديث صحيحـه، وقد صرَّح هو نفسـه بذلك في مقدمة صحـيحه حيث قال: «. . . ولأنَّ قصدنا في نظم السنن حذو تأليف القرآن، لأنَّ القرآن ألف أجزاء، فجعلنا السنن أقسامًا بإزاء أجزاء القرآن، ولما كانت الأجزاء من القرآن كل جزء منها يشـتمل على سور، جعلنا كل قسم من أقسـام السنن يشتمل على أنواع، فأنواع السنن بإزاء سـور القرآن، ولما كـان كل سورة من القرآن تشـتمل على آي، جعلنا كل نوع من أنواع الـسنن يشتمل على أحـاديث، والأحاديث من السنن بإزاء الآي من القرآن. . . . . .»
انظر: مقدمة صحيح ابن حبان (١/ ١٣٨).
نعم، قد يكون مما سـاعده على التقسيم والتنويع علمه بالـكلام والفلسفة ولا غرابة في أن تسخـر العلوم جميعـها لخدمة علوم الـكتاب والسنة، ونحن اليوم نستـخدم «الكمبيوتر» لفهرسة السنة المطهرة على صاحبها أفضل الصلاة وأزكى التسليم.

(٣) سير النبلاء (١٦/ ٩٤)، والوافي بالوفيات (٢/ ٣١٨)، ولسان الميزان (٥/ ١١٢).

(٤) قال أبو إسماعيل الهروي مؤلف كتاب «ذم الكلام» سمعت عبد الصمد بن محمد بن محمـد سمعت أبي يقول: أنـكروا على أبي حاتم بن حبان قـوله : (النبوة العلم =

وكادوا يحكمون بقتله[١]، ثم نفي[٢] من سِجِسْتَان[٣] إلى سَمَرْقَنْد[٤]، والكشف من كتابه عسر جداً[٥] ولهذا عمل له الحافظ أبو الفضل

---

= والعمل) فحكموا عليه بالزندقة.

وقال ابن كثير: «وقد حاول بعضهم الكلام فيه من جهة العقيدة، ونسبه إلى القول بأنّ النبوة مكتسبة، وهي نزعة فلسفية، والله أعلم بصحة عزوها إليه، ونقلها عنه»، ودافع الذهبي وابن حجر عنه في كل ما رمي به.

سير النبلاء (١٦/ ٩٥)، والوافي بالوفيات (٢/ ٣١٨)، والبداية والنهاية (١١/ ٢٥٩)، واللسان (٥/ ١١٣).

(١) سير النبلاء (١٦/ ٩٦)، والوافي بالوفيات (٢/ ٣١٨).

(٢) قال أبو إسماعيل الأنصاري: «سمعت يحيى بن عمار الواعظ، وقد سألته عن ابن حبان فقال: نحن أخرجناه من سجستان، كان له علم كثير، ولم يكن له كبير دين، قدم علينا فأنكر الحد لله، فأخرجناه»، قال الذهبي مدافعًا عنه: «إنكاركم عليه بدعة أيضًا».

سير أعلام النبلاء (١٦/ ٩٧).

(٣) وفي (د): تخستان، وسِجِستان: بكسر أوله وثانيه، وسين أخرى مهملة، وتاء مثناة من فوق، وآخره فوق، إحدى البلاد المعروفة من أرض أفغانستان.

معجم البلدان (٣/ ١٩٠)، والأنساب (١/ ٨٤)، وبلدان الخلافة الشرقية (ص ٣٧٢).

(٤) سمرقند: بفتح أوله وثانيه، ويقال لها بالعربية (سمران)، بلد معروف مشهور بخراسان، وتقع اليوم في منطقة (أزبكستان) في جنوب غرب الاتحاد السوفيتي سابقًا، على نحو من (١٥٠) ميلاً من شرق بخارى. معجم البلدان (٣/ ٢٤٦)، وتاريخ الطبري (١/ ٥٧٨)، وبلدان الخلافة الشرقية (ص ٥٠٦).

(٥) وهكذا يتبين من قول السيوطي هذا... أنّ العلماء قد استصعبوا ترتيب كتاب ابن =

العراقي أطرافًا[1] فأجـاد كل الإجادة[2] لأن أحق ما عـملت الأطراف لمثل هذا الـذي لا ندري مظنة الحـديث منه ألـبتـة[3]، وقـد رتبـه بعض المتأخـرين على الأبواب فأحـسن وسمـاه الإحسان بتـرتيب ابن

---

حبان قبل العامة، ومما ورد من أقوالهم فى ذلك:

قال الذهبي: « وقد اعترف ـ يعني ابن حبان ـ أن صحيحه لا يقدر على الكشف منه إلا من حـفظه، كمـن عنده مصـحف لا يقـدر على موضـع آية يريدها منه إلا من حفظه».

وقال الأمير علاء الدين الفارسي مرتب الصـحيح: «لكنه ـ أي صحيح ابن حبان ـ لبديع صنعه، ومنيع وضعه، قد عزّ جانبه، فكثر مجانبه».

وقال أحمد شاكر: «وقد قصد بهذا الترتيب الذى اخترعه، وتفنن فيه إلى مقصد لم يتحقق، وصار الكشف من كتابه عسراً جداً».

وقال أيضًا: «ولكن حيلته للحـفظ لم تفلح، ثم نجح أي نجاح في تصعيب الكشف من كتابه».

انظر: سير أعلام النبلاء (١٦/ ٩٧)، ومقدمة الأمير (١/ ٧٩)، ومقدمة أحمد شاكر (١/ ١١).

(١) كتب الأطراف نوع من المصنفـات الحديثيـة، اقتصر فـيها مؤلفـوها على ذكر طرف الحديث الذى يدل على بقيته، وترتب غالبًا على مسانيد الصحابة وترتب أسماؤهم على حروف المعجم، (مـثل): تحفة الأشراف بمعرفة الأطراف للحـافظ أبي الحجاج يوسف بن الزكي عبد الرحمن المـزي (ت ٧٤٢) هـ، وهو المطبوع، وككتاب إتحاف المهرة بأطراف العـشرة لابن حجـر (ت٨٥٢هـ) انظر: كتاب التـخريج د/ الطحان (ص٢٧).

(٢) من (د).

(٣) لم أقف على من ذكـر كتاب العـراقي المذكور سوى الكتـاني في الرسالة المسـتطرفة (ص١٧٠).

حبان[١]، وجرد الحافظ أبو الحسن الهيثمي [زوائده][٢] على الصحيحين في مجلد سماه «بغية الظمآن».

## فائــــدة: [٣]

قال الخطيب في آخر الجامع: «ومن الكتب التي تكـثر منافعها إن كانت على قدر ما ترجمها به واضعها، مصنفات أبي حاتم بن حبان[٤] البسـتي التي ذكرها لي مـسعـود بن ناصر السِـجْزي[٥] وأوقـفني على

---

(١) الذي قام بـترتيبـه هو الأميـر علاء الدين أبو الحسن علي بن بلبان بن عبـد الله المصري الحنفي الفقيـه النحوي المحدث، (ت ٧٣٩هـ)، ومنه نسخة خطية كاملة في دار الكتب المصرية في تسع مجلدات، وقد طبع في القاهرة، بتحقيق أحمد محمد شاكر، طبعة دار المعارف ـ سنة (١٩٥٢م) ـ وقد صدر منه الجزء الأول فقط.

وطبع منه أيضًا ثلاث مجلدات بتحقيق عبد الرحمن محمد عثمان طبعة المكتبة السلفية بالمدينة المنورة، ثم توقف طبع الكتاب.

وقد طبع الكتاب كاملاً بتحقيق:

شعيب الأرناؤوط، وحسين أسد.

حاشية سير أعلام النبلاء (١٦/ ٩٧)، وتاريخ التراث (١/ ٣٠٧).

(٢) من التدريب، وفي النسخ: زوائد.

(٣) وفي (د): بياض.

(٤) وفي الأصل: محمد بن حبان.

(٥) أبو سعيد مسعود بن ناصر السجزي ـ بكسر السين المهملة، وسكون الجيم، وفي آخرها الزاي، هذه النسبة إلى (سجستان) على غير قياس، الحافظ، الفقيه الرحال،

تذكرة أساميها[١]، ولم يقدر لي الوصول إلى النظر فيها[٢] لأنها غير موجودة بيننا ولا معروفة عندنا، وأنا أذكر منها ما استحسنه سوى ما عدلت عنه، واطَّرحته فمن ذلك: كتاب الصحابة[٣]، كتاب التابعين[٤]، كتاب أتباع التابعين[٥]، كتاب تبع الأتباع[٦]، كتاب تباع[٧] التبع[٨]، والفصل بين النقلة[٩]، علل أوهام أصحاب التواريخ[١٠]،

---

توفي سنة (٤٧٧ هـ).

تذكرة الحفاظ (٤/ ١٢١٦). وطبقات الحفاظ لابن عبد الهادي (ق ٥/ ب).

(١) وفي الأصل: بأساميها، وفي عبارة ياقوت الحموي التي نقلها في معجم البلدان: «على تذكرة بأسمائها» (١/ ٤١٧).

(٢) سقطت من (ب).

(٣) في الأصل كتاب الصحابة خمسة أجزاء، وسيحذف السيوطي ما يتعلق بوصف الكتب جريًا على قاعدته في الاختصار للمنقول، وكتاب الصحابة وصلنا باسم (أسماء الصحابة) نسخه الخطية بعارف حكمت (مجموعة ٣٩٠)، وبمكتبة جامعة إستنبول (١١٠١). انظر: تاريخ التراث (١/ ٣٠٩).

(٤) في الأصل: اثنا عشر جزءًا.

(٥) في الأصل: خمسة عشر جزءًا.

(٦) في الأصل: سبعة عشر جزءًا.

(٧) وفي (د): تبع التبع.

(٨) في الأصل: عشرون جزءًا.

(٩) وفي الأصل: عشرة أجزاء.

(١٠) في الأصل: عشرة أجزاء.

انظر: سير النبلاء (١٦/ ٩٥).

علل حديث الزهري[١]، علل حديث مالك بن أنس[٢]، علل مناقب أبي حنيفة[٣]، علل ما أسند أبو حنيفة[٤] وما خالف الثوري شعبة[٥]، وخالف شعبة الثوري[٦]، ما انفرد به/ أهل المدينة من السنن[٧]، ما انفرد به أهل مكة من السنن[٨]، ما انفرد [به][٩] أهل خراسان[١٠] (من السنن)[١١]، ما انفرد به أهل العراق من السنن[١٢]، ما عند شعبة عن

(ق ٤٢/ أ)

---

(١) في الأصل: . . عشرون جزءًا. وكمال عبارة الخطيب فيما نقله عنه الذهبي «علل مناقب الزهري» في مجلد.

(٢) عشرة أجزاء.

(٣) نص العبارة في الأصل: علل مناقب أبي حنيفة ومثالبه عشرة أجزاء.

(٤) عشرة أجزاء: كما في الأصل.

(٥) ثلاثة أجزاء كما في الأصل.

(٦) جزءان. . كما في الأصل.

(٧) عشرة أجزاء . . كما في الأصل، والنص الذي نقله الذهبي عن الخطيب بلفظ. . . «مجلد».

انظر: سير أعلام النبلاء (١٦/ ٩٥).

(٨) خمسة أجزاء . كما في الأصل، وفي النص المنقول في معجم البلدان (١/ ٤١٧): عشرة أجزاء، وقال الذهبي في السير (١٦/ ٩٥) مجيليد.

(٩) سقطت من (م).

(١٠) خمسة أجزاء . كما في الأصل، والنص في السير: «مجيليد» السير (١٦/ ٩٥).

(١١) ليست في الأصل.

(١٢) عشرة أجزاء . كما في الأصل، وفي السير عن الخطيب: «مجلدٌ».

انظر: سير النبلاء (١٦/ ٩٥).

قتادة[١] وليس عند سعيد عن قتادة، ما عند سعيد عن قتادة وليس عند شعبة عن قتادة[٢]، غرائب الأخبار[٣]، ما أغرب[٤] الكوفيون على البصريين[٥]، ما أغرب البصريون على الكوفيين[٦]، أسامي من [يعرف][٧] بالكنى[٨]، كنى من يعرف بالأسامي[٩]، الفصل والوصل[١٠]، التمييز بين حديث النضر[١١] الحُدَّاني[١٢]، والنضر[١٣]

---

(١) جزءان. (كما في الأصل)، وفي السير عن الخطيب: «مجيليد»، (١٦/ ٩٥).

(٢) جزءان. (كما في الأصل)، وفي السير عن الخطيب: «مجيليد»، (١٦/ ٩٥).

(٣) عشرون جزءًا. (كما في الأصل)، وفي السير عن الخطيب: «مجلد»، (١٦/ ٩٥).

(٤) وفي الأصل: ما أعرب (بالعين المهملة) وهو تصحيف، وصوابه ما أثبته.

(٥) عشرة أجزاء. (كما في الأصل).

(٦) ثمانية أجزاء. (كما في الأصل).

(٧) من (د)، ومن الأصل، وفي بقية النسخ: عرف.

(٨) ثلاثة أجزاء. (كما في الأصل).

(٩) ثلاثة أجزاء. (كما في الأصل)، وورد اسم الكتابين فيما نقله الذهبي عن الخطيب: «الكنى» مجيليد. السير (١٦/ ٩٥).

(١٠) عشرة أجزاء. (كما في الأصل)، وفي السير عن الخطيب: «مجلد» سير النبلاء (١٦/ ٩٥).

(١١) (س ق) النضر بن شيبان الحُدَّاني ـ بضم المهملة وتشديد الدال ـ لين الحديث، من السادسة.
التقريب (ص ٣٥٧)، والميزان (٤/ ٢٥٨)، والتهذيب (١٠/ ٤٣٨).

(١٢) وفي الأصل: الحداثني (بمثلثة فوقية)، وهو تصحيف.

(١٣) (ت) أبو عمر النضر بن عبد الرحمن الخزاز ـ بفتح الخاء، وتشديد الزاي الأولى بينها وبين الزاي الثانية ألف ـ ضعفه أحمد والدارقطني. =

الخزاز[١] ( الفصل بين حديث أشعث بن عبد الملك [٢] وأشعث [٣] ابن سوار) [٤] ، الفصل[٥] بين حديث منصور بن المعتمر ومنصور[٦] ابن زادان[٧]، الفصل بين حديث مكحول الشامي[٨]

---

وقال البخاري: «ضعيف ذاهب الحديث».

وقال النسائي وابن حجر وغيرهما: «متروك»، من السادسة.

الميزان (٤/ ٢٦٠) والتقريب (ص ٣٥٨).

والمجروحين (٣/ ٤٩)، والكاشف (٣/ ٢٠٤)، واللباب (١/ ٤٣٩).

(١) جزءان. (كما في الأصل). ووقعت الكلمة في (ج): هكذا: الحزاز.

(٢) (خت ٤) أبو هانيء أشعث بن عبد الملك الحُمراني - بضم المهملة - بصري، ثقة فقيه، مات سنة (١٤٢هـ).

التقريب (ص ٣٧)، والثقات لابن حبان (٦/ ٦٢)، وطبقات الفقهاء للشيرازي (ص ٩٠).

(٣) (خ م ت س ق) أشعث بن سوار الكندي النجار الأفرق الأثرم، صاحب التوابيت قاضي الأهواز، ضعيف، مات سنة (١٣٦ هـ).

التقريب (ص ٣٧)، والضعفاء للنسائي (ص ٢٠)، والمغني للذهبي (١/ ٩١).

(٤) ليس موجودًا في الأصل، وهو موجود في النص المنقول في معجم البلدان (١/ ٤١٧) إلا أن لفظه: الفصل بين حديث أشعث بن عبد الملك وأشعث بن سوار، جزءان.

(٥) وفي (ب): والفصل.

(٦) (ع) أبو المغيرة منصور بن زاذان - بزاي وذال معجمة - الواسطي الثقفي ، ثقة ثبت عابد، مات سنة (١٢٩هـ).

التقريب (ص ٣٤٧)، والثقات لابن حبان (٧/ ٤٧٤)، وتذكرة الحفاظ (١/ ١٤١).

(٧) ثلاثة أجزاء (كما في الأصل)، مع وقوع تصحيف في اسم زاذان، كتب ذاذان.

(٨) (م ٤) أبو عبد الله مكحول الشامي، ثقة فقيه، كثير الإرسال مشهور، مات سنة بضع عشرة ومائة.

ومكحول الأزدي[١] ، موقوف ما رفع[٢]، آداب [الرحلة][٣]، ما أسند جُنادة[٤] عن عُبادة[٥]، الفصل بين حديث ثور بن يزيد[٦] وثور[٧] بن زيد[٨]، ما جعل عبد الله بن عمر عبيد الله بن[٩] عمر، ما جعل

التقريب (ص ٣٤٧)، وتاريخ خليفة (ص ٣٤٥)، وتاريخ ابن معين (٢/ ٥٨٤).

(١) جزء. (كما في الأصل).

(٢) عشرة أجزاء. (كما في الأصل).

(٣) من الأصل وفي (د): الرحالة، وفي بقية النسخ: الرجالة، وهو: جزءان.
انظر: معجم البلدان (١/ ٤١٧).

(٤) (ع) جُنادة بضم أوله ثم نون، مخضرم.
قال العجلي: «تابعي ثقة من كبار التابعين».
الإصابة (١/ ٢٤٦)، والتقريب (ص ٥٧)، وترتيب ثقات العجلي للسبكي (ق١٠٤/ب).

(٥) جزء. (كما في الأصل).

(٦) (ع) أبو خالد ثور بن يزيد - بزيادة تحتانية في أول اسم أبيه - الحمصي، ثقة ثبت إلا أنه يرى القدر، مات سنة خمس وقيل ثلاث أو خمس وخمسين ومائة.
التقريب (ص ٥٢)، ومشاهير علماء الأمصار (ص ١٨١)، وتذكرة الحفاظ (١/ ١٧٥).

(٧) (ع) ثور بن زيد الديلي المدني، ثقة، توفي سنة (١٣٥هـ)...
الكاشف (١/ ١٧٥)، وتاريخ خليفة بن خياط (ص ٤٢٧)، والمعين للذهبي (ص٥٢)، وتهذيب التهذيب (٢/ ٣١).

(٨) جزء. (كما في الأصل).

(٩) وفي (ب): وعبيد الله ؛ والكتاب في جزأين. (كما في الأصل).

شيبان[١] سفيان، أو سفيان شيبان[٢] مناقب مالك بن أنس[٣]، مناقب الشافعي[٤]، المعجم على المدن[٥] كتاب المقلين من الشاميين[٦]، كتاب المقلين من أهل الحجاز[٧]، كتاب المقلين من أهل العراق[٨]، الأبواب المتفرقة[٩]، الجمع بين الأخبار المتضادة[١٠]، وصف المُعَدِّل وَالمُعَدَّلِ[١١]، الفصل بين أخبرنا وحدثنا[١٢]، أنواع العلوم وأوصافها[١٣]، ومن آخر ما صنف[١٤] كتاب الهداية[١٥] إلى علم السنن،

---

(١) وفي (ب): سنان وهو خطأ.

(٢) ثلاثة أجزاء. (كما في الأصل).

(٣) جزءان. (كما في الأصل).

(٤) جزءان. (كما في الأصل).

(٥) عشرة أجزاء. (كما في الأصل).

(٦) عشرة أجزاء. (كما في الأصل).

(٧) عشرة أجزاء. (كما في الأصل).

(٨) عشرون جزءًا. (كما في الأصل).

(٩) ثلاثون جزءًا. (كما في الأصل)، وفي السير عن الخطيب: «ثلاثة مجلدات». (١٦/ ٩٥).

(١٠) جزءان. (كما في الأصل).

(١١) جزءان. (كما في الأصل).

(١٢) جزء. (كما في الأصل).

(١٣) ثلاثون جزءًا. (كما في الأصل)، وفي السير: ثلاث مجلدات .

(١٤) من (د)، وفي بقية النسخ: صنف.

(١٥) في مجلد. كما في (سير أعلام النبلاء ـ ١٦/ ٩٥).

قصد[١] فيه إظهار الصناعتين[٢]، صناعة الحديث [وصناعة][٣] الفقه يذكر حديثًا[٤]، ويترجم له ثم يذكر من ينفرد بذلك الحديث، ومن مفاريد أي بلد، ثم يذكر تاريخ كل اسم في إسناده من الصحابة إلى شيخه، كما[٥] يعرف من نسبه[٦]، ومولده، وموته، وكنيته، وقبيلته، وفضله، وتيقظه[٧]، ثم يذكر ما في[٨] ذلك الحديث من الفقه والحكمة، وإن عارضه خبر آخر ذكره وجمع بينهما، وإن تضاد لفظ في خبر آخر تلطف للجمع بينهما حتى يعلم ما في كل خبر من صناعة الفقه والحديث معًا.

وهذا من أنبل كتبه، وأعزها[٩].

---

(١) من الأصل، وفي النسخ: فصل.

(٢) في الأصل بعد قوله: (الصناعتين): اللتين هما.

(٣) من (ج).

(٤) وكذلك في (ب) وفي الأصل، وفي (م)، (د): يذكر حدثنا.

(٥) وفي الأصل: بما، وفي (ب) ، (ج): مما .

(٦) وفي الأصل: نسبته.

(٧) وفي (د): ويقظته.

(٨) وفي (ب): باقي.

(٩) نقل أسماء هذه المصنفات عن الخطيب ياقوت الحموي في معجم البلدان (١/ ٧١٤)، ونقل كذلك كتبًا غيرها وقعت للسمعاني، ونقلها الذهبي أيضًا في سير أعلام النبلاء (١٦/ ٩٥)، والشيخ محمد عبد الرزاق حمزة محقق موارد الظمآن في مقدمة الكتاب (ص ١٣ - ص ١٨)، وأضاف إليها كتبًا أخرى لابن حبان =

وسُئل[١] [مسعود][٢] بن ناصر أكل هذه الكتب موجودة عندكم؟؟ ومقدور عليها ببلادكم؟؟ فقال: لا، إنما يوجد منها الشيء اليسير[٣]، قال: وقد كان ابن حبان[٤] سبل كتبه ووقفها وجمعها في دار رسمها بها[٥]، فكان السبب في ذهابها مع تطاول الزمان، وضعف أمر

---

= ذكرت في كتابه: «روضة العقلاء». فبلغ تعدادها تسعة وخمسين مصنفًا.

(قلت): والذى طبع من كتب ابن حبان ما يلى:

١- صحيحه.

٢- الثقات.

٣- روضة العقلاء. (في مجلد).

٤- المجروحين. (في ثلاث مجلدات).

٥- مشاهير علماء الأمصار. (طبع في مجلد لطيف).

ومن كتبه المخطوطة الموجودة:

كتاب: العظمة، ومختصر الحدود، والتفسير، وحديث الأقران.

انظر: تاريخ التراث (١/ ٣٠٨).

(١) وفي الأصل: سألت.

(٢) وفي (ب)، (ع): ابن مسعود.

(٣) وفي الأصل بعد هذه العبارة: (والنزر الحقير).

(٤) قبلها في الأصل: أبو حاتم، وفي (ج): ابن عباس. وهو خطأ.

(٥) وهى داره، التي جعلها مدرسة لأصحاب الحديث، وجعل فيها خزانة كتب، وجعلها تحت يد من بذلها لمن يريد نسخ شيء منها.

انظر: لسان الميزان (٥/ ١١٥).

السلطان، واستيلاء ذوي العبث والـفساد على أهل تلك البلاد، قال:

مثل هذه الكتب الجليلة كان يجب أن يكثر[١] بهـا النسخ ويتنافس فيها[٢] أهل العلم، ويكتـبوها[٣] لأنفســهم، ويخلدوها أحرازهم، ولا أحسب المانع من ذلك[٤] إلا قلة معـرفة أهل[٥] تلك البـلاد لمحل[٦] العلم وفضله، وزهدهم فيه ورغبتهم عنه وعدم بصيرتهم به.

ثم أخرج الخطيب (بسنده)[٧] عن عبد الله بن المعتز[٨] قال: «إنما يتفق العالم بالعارف وإلا فالعلم حسرة، والفضل نقص في المسرة».

---

(١) وفي الأصل: تكثر، ولكن المحقق لم يجـزم بها لأنّ الأصل مطموس، وبقيت منه حروف يسيرة.

(٢) من الأصل، وفي النسخ: بها.

(٣) وفي (م)، (ج): ويكتبونها.

(٤) وفي النسخ كلها بعد قوله من ذلك: كان، وليست في الأصل.

(٥) وفي (ب): لأهل.

(٦) من الأصل، وفي النسخ: بمحل بالباء.

(٧) سقطت من (ج).

(٨) أبو العبـاس عبد الله بن المعـتز بالله أمير الـمؤمنين واسمه مـحمد بن جعـفر بن المتوكل البغدادي، كان متقدمًا في الأدب، غزير العلم، بارع الفضل، حسن الشعر (ت ٢٩٦هـ).

تاريخ بغـداد (١٠/ ٩٥)، ونزهة الألبـاء في طبقـات الأدباء (ص ٢٣٣)، والبـداية والنهاية (١١/ ١٠٨).

وأخرج عن الحسن[١] قال: «أزهد الناس في عالم[٢] أهله[٣]»، توفي ابن حبان ليلة الجمعة لثمان بقين من شوال سنة أربع وخمسين وثلاثمائة[٤]، والبستي بضم الباء الموحدة، وسكون السين المهملة ومثناة فوقية، نسبة إلى (بست)[٥] مدينة من بلاد كابل[٦] بين هراة وغزنة[٧].

---

(١) (ع) الحسن بن أبي الحسن البصري، واسم أبيه يسار ـ بالتحتانية والمهملة الأنصاري، مولاهم، ثقة فقيه فاضل مشهور، وكان يرسل كثيراً ويدلس.
قال البزار: «كان يروي عن جماعة لم يسمع منهم فيتجوز ويقول: حدثنا، وخطبنا يعني قومه الذين حدثوا وخطبوا بالبصرة»، مات سنة عشرة ومائة، وقد قارب التسعين.
التقريب (ص ٦٩)، وطبقات ابن سعد (٧/ ١٥٦)، والمعرفة والتاريخ (٢/ ٣٢)، والمراسيل لابن أبي حاتم (ص ٣١)، وطبقات التدليس لابن حجر (ص ٦)، في المرتبة الثانية.

(٢) وفي (ج): العالم.

(٣) الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع (٢/ ٣٦١ - ٣٦٣).

(٤) الأنساب (٢/ ٢٢٦)، والوافي بالوفيات (٢/ ٣١٨)، والمعين للذهبي (ص ١٣).

(٥) انظر: الأنساب (٢/ ٢٢٤).

(٦) كابل: بضم الباء الموحدة، ولام.
معجم البلدان (٤/ ٤٢٦).

(٧) غزنة: بفتح أوله، وسكون ثانيه، ثم نون، هكذا يتلفظ بها العامة، والصحيح عند العلماء (غزنين)، ويعربونها فيقولون (جزنة) وهي مدينة عظيمة وولاية واسعة في طرف خراسان، والتي هي اليوم ـ القسم الشمالي الغربي من أفغانستان ـ
معجم البلدان (٤/ ٢٠١)، وبلدان الخلافة الشرقية (ص ٣٨٧، ص ٤٢٣).

٦٦- واسْتَخْرَجُوا عَلَى الصَّحِيْحَيْنِ (بِأَنْ يَرْوِي أَحَادِيْثَ كِتَابٍ حَيْثُ عَنْ
لاَ مِنْ طَرِيْقِ مَنْ إِلَيْهِ عَمَدَا مُجْتَمِعًا فِي شَيْخِهِ فَصَاعِدَا[1])

موضوع المستخرج كما قال العراقي[2] والزركشي: «أن يأتي المصنف إلى كتاب البخاري أو مسلم، فيخرج أحاديثه[3] بأسانيد[4] لنفسه من غير طريق صاحب الكتاب، فيجتمع إسناد المصنف مع إسناد البخاري أو مسلم في شيخه أو من فوقه».

قال الحافظ[5] / (ابن حجر)[6] : «وشرطه أن لا يصل إلى شيخ (ق٤٢/ ب) أبعد حتى يفقد [سندًا][7] يوصله إلى الأقرب، إلا لعذر من علو، أو زيادة مهمة[8] ، قال: ولذلك يقول أبو عوانة في مستخرجه[9] على مسلم[10] بعد أن يسوق طرق مسلم كلها: «من هنا لمخرجه» ثم

---

(١) بياض من نسخة (د).

(٢) انظر: التبصرة والتذكرة (١/ ٥٦).

(٣) وفي (ب): أحاديث.

(٤) وفي (م): بأسانيده.

(٥) لم أقف على قول الحافظ هذا في كتابيه النكت والنزهة!!

(٦) بياض في نسخة (ب).

(٧) من (د)، (ج)، وفي بقية النسخ: مسندًا.

(٨) وفي (د): منه.

(٩) وفي (ج): مستخرجاته.

(١٠) له فيه زيادات كثيرة على صحيح مسلم.

=

يسوق أسانيد يجتمع فيها مع مسلم فمن[1] فوق ذلك، وربما قال: «من هنا لم يخرجاه»، قال: ولا يظن أنه يعني البخاري ومسلمًا فإني استقرأت [صنيعه][2] في ذلك فوجدته إنما يعني مسلمًا وأبا الفضل أحمد بن سلمة فإنه كان [قرين][3] مسلم، وصنف (في ذلك)[4] مثل مسلم[5]،وربما أسقط المستخرج أحاديث لم يجد له بها سندًا يرتضيه، وربما ذكرها من طريق صاحب الكتاب، فممن صنف مستخرجًا على صحيح البخاري: أبو بكر الإسماعيلي، وأبو أحمد[6]

= قال ابن حجر: «وهو فى الأصل كالمستخرج على مسلم، لكنه زاد فيه زيادة كثيرة جدًا، من الطرق المفيدة، بل ومن الأحاديث المستقلة».

انظر: الرسالة المستطرفة (ص ٢٧)، وإتحاف المهرة (١/ ق/ ٢/ ب)، وكشف الظنون (٢/ ١٦٧١).

(١) وفي (ج): فيمن.

(٢) من (د)، وفي بقية النسخ: صنعة.

(٣) من (د)، وفي بقية النسخ: قريب.

(٤) من (م).

(٥) ذكر ذلك الذهبي في تذكرة الحفاظ (٢/ ٦٣٧)، وانظر: الرسالة المستطرفة (ص٢٨).

(٦) أبو أحمد محمد بن أحمد بن الحسين الرباطي الغِطْرِيفي ـ بكسر الغين المعجمة، وسكون الطاء المهملة وكسر الراء وسكون الياء، النسبة لأحد أجداده ـ الجرجاني العبدي، كان إمامًا فاضلاً مكثرًا من الحديث، صنف (المسند الصحيح على كتاب البخاري)، توفي سنة (٣٧٧ هـ).

الأنساب (١٠/ ٥٦)، وتاريخ جرجان (ص ٤٣٠/ رقم الترجمة ٧٧٩)، وتذكرة =

الْغِطْرِيفي[١] ، وأبو عبد الله بن أبي ذهل[٢] ، وأبو بكر بن مردوية[٣] ، وعلى صحيح مسلم:أبو عوانة الإسفراييني[٤] ، وأبو بكر محمد ابن رجاء النيسابوري[٥] ، وأبو جعفر بن حمدان[٦] ، وأبو بكر

---

الحفاظ (٣/ ٩٧١)، وإيضاح المكنون (٢/ ٦٤)، ووقع اسمه في الأخير: أبو أحمد ابن محمد، ووقع اسم كتابه في التذكرة (الصحيح على المسانيد)، وانظر لآثاره: تاريخ التراث العربي (١/ ٣٣٢).

(١) وكذلك في (د)، وفي (م)، (ب): القطريفي بالقاف.

(٢) أبو عبد الله محمد بن العباس بن أحمد الضبي الهروي العُصْمي - بضم العين وسكون الصاد المهملتين وفي آخرها الميم، هذه النسبة إلي (عصم) وهو اسم رجل من أجداد المنتسب إليه - كان رئيسًا عالمًا فاضلاً مُكْثِرًا من الحديث، مات سنة (٣٧٨ هـ).

الأنساب (٩/ ٣٢٠)، وتذكرة الحفاظ (٣/ ١٠٠٦) ونقل فيه عن أبي النضر الغامي أنه قال: «لأبي عبد الله صحيح خرَّجه على صحيح مسلم»، والرسالة المستطرفة (ص ٢٦)، وذكر بأنه مستخرج على البخاري كما ذكر في المتن.

(٣) أبو بكر أحمد بن موسى بن مردوية الأصبهاني الحافظ، توفي سنة (٤١٦هـ).

تذكرة الحفاظ لابن عبد الهادي (ق ٨ / أ)، وذكر من يعتمد قوله للذهبي (ص ١٩٧/ رقم ٥٢٣)، وشذرات الذهب (٣/ ١٩٠)، والرسالة المستطرفة (ص ٢٦).

(٤) طبقات الشافعية للسبكي (٢/ ٣٢١)، وتذكرة الحفاظ (٣/ ٧٧٩).

(٥) أبو بكر محمد بن محمد بن رجاء النيسابوري الإسفراييني، الحافظ الثبت، متقدم يشارك مسلمًا في أكثر شيوخه، (ت ٢٨٦).

الجرح والتعديل (٨/ ٨٧)، وسير أعلام النبلاء (١٣/ ٤٩٢)، وشذرات الذهب (٢/ ١٩٣)، والرسالة المستطرفة (ص٢٧).

(٦) أبو جعفر أحمد بن حمدان بن علي النيسابوري، الحافظ الزاهد القدوة المجاب الدعوة، توفي سنة (٣١١ هـ).

الجوزقي[١] وأبو حامد[٢] الشاركي[٣]، وأبو الوليد حسان بن محمد القرشي[٤]، وأبو عمران موسى[٥] بن عباس (بن محمد)[٦] الجويني[٧]،

= تذكرة الحفاظ (٢/ ٧٦١)، وشذرات الذهب (٢/ ٣٦١)، وكشف الظنون (١/ ٥٥٦).

(١) الأنساب (٣/ ٣٦٥)، وسير أعلام النبلاء (١٦/ ٤٠٣)، وطبقات الشافعية للسبكي (٢/ ١٦٩)، والرسالة المستطرفة (ص ٢٧).

(٢) أبو حامد أحمد بن محمد بن شارك الهروي الشاركي ـ نسبة إلى شارك أحد أجداده ـ ، صاحب المستخرج على صحيح مسلم الفقيه عالم هراة وإمامها ومحدثها وأديبها وفقيهها ومفسرها توفي سنة (٣٥٥ هـ).
طبقات الشافعية للسبكي (٢/ ٩٨)، والرسالة المستطرفة (ص ٢٨) والأنساب (٨/ ١٢)، وذكر أنّ نسبه إلى بليدة ببلخ تسمى (شارك)، ولم يترجم له.

(٣) من المصادر، وفي (ب): الشاذلي، وفي بقية النسخ: الشاذكي.

(٤) أبو الوليد حسان بن محمد بن القرشي الأموي النيسابوري.
قال الحاكم: «كان إمام أهل الحديث بخراسان»، مات سنة (٢٤٩ هـ).
طبقات الشافعية للسبكي (٢/ ١٩١)، وطبقات الشافعية للحسيني (ص ٧٣)، وشذرات الذهب (٢/ ٣٨٠) وذكر مستخرجه على صحيح مسلم.

(٥) من (م)، وفي (ب)، (ع): محمد موسى، وفي (د): أبو عمران موسى.

(٦) من المصادر، وفي النسخ: محمد بن موسى بن العباس، وفي (ب): العياش.
وسقطت لفظة (بن محمد) من (ج).

(٧) أبو عمران موسى بن عباس بن محمد الجويني ـ بضم الجيم وفتح الواو وسكون الياء، نسبة إلى جوين وتسمى (جويم)، وهي مدينة تقع جنوب إيران وتسمى اليوم (كوين).
قال الحاكم: «هو من أعيان الرحالة في طلب الحديث»، مات سنة (٣٢٣ هـ).
الأنساب للسمعاني (٣/ ٤٢٩)، وفيه ذكر مستخرجه على صحيح مسلم، ومعجم =

وأبو النضر[1] الطوسي[2]، وأبو سعيد بن أبي عثمان الحِيْري[3]، واستخرج على كل من الصحيحين: أبو نعيم الأصبهاني[4]، وأبو بكر البرقاني[5]،وأبو عبد الله بن الأخرم[6]، وأبو ذر الهروي[7]، وأبو محمد

---

= البلدان (٢/ ١٩٢)، والرسالة المستطرفة (ص ٢٨)، ودائرة المعارف الإسلامية (٧/ ١٧٨)، وبلدان الخلافة (ص ٢٨٩).

(١) من (د)، ومن الأصول، وفي بقية النسخ، والتدريب (١/ ١١١): أبو النصر بصاد مهملة.

(٢) أبو النضر ـ بنون وضاد معجمة ـ محمد بن محمد بن يوسف الطوسي شيخ الشافعية الإمام الحافظ، خرَّج الصحيح على كتاب مسلم، مات سنة (٣٤٤ هـ).
تذكرة الحفاظ (٣/ ٨٩٢)، وطبقات الشافعية (٢/ ١٦٢)، وشذرات الذهب (٢/ ٣٦٨)، وكشف الظنون (١/ ٥٥٦).

(٣) أبو سعيد أحمد بن محمد بن سعيد الحِيْري ـ بكسر الحاء وسكون الياء، نسبة إلى محلة بنيسابور ـ النَيسَابوري الحافظ الإمام، صنّف التفسير الكبير والصحيح المخرَّج على كتاب مسلم، استشهد بطرسوس سنة (٣٥٣ هـ).
تذكرة الحفاظ (٣/ ٩٢٠)، وطبقات الشافعية للسبكي (٢/ ٩٧)، وشذرات الذهب (٣/ ١٢).

(٤) تذكرة الحفاظ (٣/ ١٠٩٧)، والرسالة المستطرفة (ص ٢٩).

(٥) تاريخ بغداد (٤/ ٣٧٤)، وتذكرة الحفاظ (٣/ ١٠٧٤)، والوافي بالوفيات (٧/ ٣٣١).

(٦) تذكرة الحفاظ (٣/ ٨٦٤)، وشذرات الذهب (٢/ ٣٦٨) والرسالة المستطرفة (ص٢٩).

(٧) سير أعلام النبلاء (١٧/ ٥٥٩) ونقل عن عبد الغافر الفارسي بأنه قال فيه: «خَرَّج على الصحيحين تخريجًا حسنًا»، وطبقات المفسرين للداودي (١/ ٣٦٨)، وتاريخ التراث (١/ ٣٨٨). .

الخلال[١]، وأبو علي[٢] المَاسَرْجسى[٣]، [وأبو مسعود][٤] سليمان بن إبراهيم الأصبهاني[٥]، وأبو بكر[٦] اليزدي[٧]، واستخرج[٨] عليهما معًا

---

(١) أبو محمد الحسن بن أبي طالب محمد بن الحسن البغدادي الخلال الإمام الحافظ المجود، محدث العراق، خرَّج المسند على تصحيحه، توفي سنة (٤٣٩ هـ).
سير أعلام النبلاء (١٧/ ٥٩٣)، وتاريخ بغداد (٧/ ٤٢٥)، والأنساب (٥/ ٢١٨)، وتاريخ التراث لسزكين (١/ ٣٨٩).

(٢) أبو على الحسين بن محمد بن أحمد الماسرجسي - بفتح الميم والسين المهملة وسكون الراء وكسر الجيم والسين المهملة نسبة إلى (ماسرجس) أحد أجداده - ، الحافظ الكبير الثبت الجوّال، توفي سنة (٣٦٥).
سير النبلاء (١٦/ ٢٨٧)، وشذرات الذهب (٣/ ٥٠)، وتهذيب تاريخ ابن عساكر (٤/ ٣٥٤)، واللباب (٣/ ١٤٧).

(٣) وكذلك في (د)، وفي (م)، (ب): الماسرجي.

(٤) من الأصول، والتدريب (١/ ١١١) (ج)، وفي النسخ: أبو سعيد.

(٥) أبو مسعود سليمان بن إبراهيم بن محمد الأصبهاني الملنجي - بكسر الجيم، وفتح اللام، وسكون النون، وفي آخرها الجيم، هذه النسبة إلى قرية بأصبهان يقال لها: (ملنجة) - الحافظ الإمام محدث أصبهان توفي سنة (٤٨٦) هـ.
تذكرة الحفاظ (٣/ ١١٩٧)، والأنساب (١٢/ ٤٢٧)، والبداية والنهاية (١٢/ ١٤٥)، ولسان الميزان (٣/ ٧٦).

(٦) أبو بكر أحمد بن على بن محمد بن إبراهيم بن منجوية الأصبهاني اليزدي - نسبة إلى (يزد) مدينة متوسطة بين «شيراز» و«أصبهان»، وهي اليوم في وسط إيران، وقد رجحت هذه النسبة المثبتة في (د) لأن أغلب المصادر على ذلك - الحافظ، نزيل نيسابور، توفي سنة (٤٢٨ هـ).
سير أعلام النبلاء (١٧/ ٤٣٩)، ودول الإسلام (١/ ٢٥٥)، وتذكرة الحفاظ (٣/ ١٠٨٥)، والوافي (٧/ ٢١٧)، والأنساب (١٣/ ٤٩٣)، وأطلس العالم (ص ٦٩).

(٧) وكذلك في (ع)، وفي (ب) البردي، وفي (د): اليزدي .

(٨) وفي (م): وأخرج.

في مؤلف واحد: أبو بكر بن عبدان الشيرازي[١]، ولا يختص المستخرج بالصحيحين،فقد استخرج محمد بن عبد الملك بن أيمن[٢]، وقاسم بن أصبغ[٣] على سنن أبي داود، واستخرج أبو علي الطوسي[٤] على جامع الترمذي، واستخرج أبو محمد بن الجارود على صحيح ابن خزيمة في كتابه المنتقى[٥]،

---

(١) أبو بكر أحمد بن عبدان بن محمد الشيرازي، من الحفاظ الكبار.
قال ابن حجر عن مستخرجه على الصحيحين: «رتبه ترتيبًا حسنًا يدل على معرفته»، مات سنة (٣٨٨) هـ.
الأنساب (٨/ ٢١٩)، ولسان الميزان (١/ ١٩٢)، والرسالة المستطرفة (ص ٣٠).

(٢) أبو عبد الله محمد بن عبد الملك بن أيمن القرطبي، مُسْنِد الأندلس، توفي سنة (٣٣٠ هـ).
تذكرة الحفاظ (٣/ ٨٣٦)، وتاريخ علماء الأندلس (ص ٥٠)، والديباج المذهب (٢/ ٣١٣)، والرسالة المستطرفة (ص ٣٠).

(٣) انظر لمستخرجه بغية الملتمس (ص ٤٤٨)، وتذكرة الحفاظ (٣ / ٨٥٤) والرسالة المستطرفة (ص ٣٠).

(٤) أبو علي الحسن بن علي بن نصر الخراساني الطوسي، المعروف بكردوش - بشين معجمة - ، الحافظ، حدث بقزوين، توفي سنة (٣١٢ هـ).
تذكرة الحفاظ (٣/ ٧٨٧)، والرسالة المستطرفة (ص ٣١).

(٥) جزم السيوطي هنا بكونه مستخرجًا على صحيح ابن خزيمة، وسبقه ابن حجر إلى ذلك كما في مقدمة إتحاف المهرة ونص عبارته : «وهو في التحقيق مستخرج على صحيح ابن خزيمة باختصار».
وذكر ذلك الكتاني حيث قال: - مشيرًا إلى هذا -: «وهو كالمستخرج على صحيح =

واستخرج أبو نعيم على التوحيد لابن خزيمة[١] ، واستخرج الحافظ أبو الفضل العراقي على المستدرك[٢] .

= ابن خزيمة»، ونفى الأعظمي (محقق صحيح ابن خزيمة) أن يكون المنتقى مستخرجًا على صحيح ابن خزيمة فقال: «لكن المقارنة بين الكتابين المذكورين لا تفيد هذا الاستنتاج»، وسماه ابن عبد البر وغيره صحيحًا، وبالنسبة لأحاديث الكتاب قال عنها الذهبي: «... لا ينزل فيه عن رتبة الحسن أبدًا إلا في النادر في أحاديث يختلف فيها اجتهاد النقاد».

وقال الكتاني عنها : « .. وتتبعته فلم ينفرد عن الشيخين منها إلا بيسير».

سير أعلام النبلاء (١٤/ ٢٣٩)، والرسالة المستطرفة (ص٢٥)، ومقدمة الأعظمي على صحيح ابن خزيمة (١/ ٢٣)، وإتحاف المهرة (١/ ق٢/ ب).

(١) انظر: الرسالة المستطرفة (ص ٢١).

(٢) أملاه إملاء، ولم يكمل. انظر: الرسالة المستطرفة (ص ٣١)، ولمعرفة المزيد من الكلام عن المستخرجات على كتب السنة انظر: مقدمة «تحفة الأحوذي» للمباركفوري (ص ٢٧ ـ ص ٦٩).

٦٨- فَـرُبَّمَا تَفَـاوتَتْ [مَـعْنًى][1] وَفِي لَفْظٍ كَثِـيرًا فَـاجْتَنِبْ أَنْ[2] تُضِفِ

٦٩- إِلَيْـهِـمَـا وَمَنْ عَـزَا أَرَادَا[3] بِذَلِكَ الأَصْلَ[4] (وَمَا[5] أَجَادَا[6])

الكتب المخرجة على الصحيحين لم يلتزم فـيها أصحابها موافقة ألفاظ الـصحيـحين لأنهم إنمـا يروون بالألفاظ التى وقـعت لهم عن شيوخهم، فـحصل فيها تفاوت في اللفظ وربما وقـعت المخالفة في المعنى أيضًـا، فليس لك أن [تنقل][7] منها حديـثًا [وتقول][8] أخرجه البخاري أو مسلم، [بهذا][9] اللفظ إلا إن علمت أنه في المـستـخرج بلفظ الصحيح بمقـابلته عليه (فإن قلت)[10]: فهذا البـيهقي في السنن الكبرى والمعرفة[11] وغيرهما، والبغوي[12] في شرح السنة وغير واحد

---

(١) وفي (ب)، (ع): حتى.

(٢) وفي (د) من الألفية: إن.

(٣) وفي (ت)، (س): أو زادا.

(٤) وفي (ت): الأصلِ (بكسر اللام).

(٥) وفي (ت)، (س): فما بالفاء.

(٦) بياض في نسخة (د).

(٧) من (ج)، وفي (د): تفصل، وفي بقية النسخ: يفعل.

(٨) من (د)، وفي بقية النسخ: ويقول.

(٩) من (د)، وفي بقية النسخ: فهذا بالفاء.

(١٠) بياض في نسخة (د).

(١١) سقطت من (ب).

(١٢) أبو محمد الحسـين بن مسعود الفراء البغـوي، كان فقيهًا محـدثًا مفسرًا توفي سنة =

يروون الحديث بأسانيدهم ثم يعزونه إلى البخاري أو مسلم مع اختلاف الألفاظ والمعاني[1].

فالجواب: {أنهم}[2] إنما يريدون بذلك أصل الحديث لا {عزو}[3] ألفاظه، ومع ذلك فالأحسن أيضًا خلافه والاعتناء بالبيان حذرًا من إيقاع من لا يعرف الاصطلاح في اللَّبْس، وقد نبهت على ذلك من زيادتي[4]، وحينئذ فلا يجوز أن ينقل من كتب البيهقي ونحوه حديث ويقال: هو هكذا في الصحيحين إلا أن يقابل بهما، أو يقول[5] المصنف: أخرجاه بلفظه؛ هكذا قال ابن الصلاح[6]».

قال الحافظ ابن حجر: «ومحصله أن مُخَرِّج الحديث إذا نسبه إلى

---

= (٥١٦ هـ).

طبقات الشافعية للسبكي (٤/ ٢١٤)، وتذكرة الحفاظ (٤/ ١٢٥٧)، وطبقات المفسرين للسيوطي (ص ٤٩).

وكتابه (شرح السنة) طبع في خمسة عشر مجلدًا بتحقيق زهير الشاويش وشعيب الأرناؤوط.

(١) وفي (د): أو المعاني.

(٢) من (د).

(٣) من (م)، (د)، وفي (ب)، (ع): لا أعزو.

(٤) وهو قوله: وما أجادا.

(٥) وفي (م)، (ب)، (د): أو يقول، وفي (ع): تقول.

(٦) مقدمة ابن الصلاح (ص ٩٥، ص ٩٦).

تخريج (الصحيح)[١] فلا يخلو إما أن يصرح بالمرادفة [أ]و[٢] المساواة أولا[٣]، فإن صرح فذاك/ وإن لم يصرح كان على الاحتمال، فليس (ق ٤٣/ أ) لأحد أن ينقل الحديث منها ويقول: هو على هذا الوجه فيهما، لكن هل له أن ينقل منه ويطلق كما أطلق؟ هذا محل بحث وتأمل[٤]».

## فوائد[٥]:

**الأولى:** قال الحافظ ابن حجر في نكته: «استنكر ابن دقيق العيد عزو المصنفين على أبواب الأحكام الأحاديث إلى تخريج البخاري ومسلم مع تفاوت المعنى؛ لأنَّ شأن مَنْ هذه[٦] حاله أن يستدل[٧] على صحة ما بوب، فإذا ساق الحديث بإسناده ثم عزاه لتخريج أحدهما أوهم الناظر فيه أنه[٨] [عند][٩] صاحب الصحيح كذلك، ولو كان ما

---

(١) وفي الأصل: بعض المصنفين.

(٢) من الأصل.

(٣) بعدها في الأصل: يصرح.

(٤) نكت ابن حجر (١/ ١٠١).

(٥) بياض في (د).

(٦) وفي (م) هذا.

(٧) وفي (ب): يستبدل.

(٨) وفي (ب): أنه عنده.

(٩) من (د)، وفي بقية النسخ: هذه.

أخرجه صاحب الصحيح لا يدل على مقصود التبويب، فيكون فيه تلبيس غير لائق ثم إنَّ فيه (أيضًا مفسدة)[١] من جهة[٢] أخرى وهو احتمال أن يكون في إسناد صاحب المستخرج من لا يحتج به، فإذا ظن الظان أن صاحب الصحيح أخرجه بلفظه قطع نظره عن البحث عن أحوال رواته اعتمادًا على صاحب الصحيح، والحال أنَّ صاحب الصحيح لم يخرج ذلك، فيوهم فاعل ذلك ما ليس بصحيح صحيحًا [هذا معنى كلامه، ثم قال: ولا ينكر هذا على من صنف على غير الأبواب][٣]، كأصحاب المعاجم والمشيخات[٤]، فإنَّ مقصودهم أصل الإسناد لا الاستدلال بألفاظ المتون[٥]» انتهى.

وعبارته في شرح الإلمام: «إذا قال أهل الحديث في حديث:

---

(١) من نسخة (ب) من النكت وفي بقية النسخ: مفسدة أيضًا.

(٢) سقطت من (ب).

(٣) من (د)، وقد سقطت من بقية النسخ.

(٤) المعاجم في اصطلاح المحدثين هي: ما تذكر فيه الأحاديث على ترتيب الشيوخ، والغالب عليها اتباع الترتيب على حروف الهجاء مثل معجمي الطبراني الصغير والأوسط.
والمشيخات: كتب يجمع فيها المحدثون أسماء شيوخهم وما تلقوه عليهم من الكتب والأحاديث مع إسنادهم إلى مؤلفي الكتب التي تلقوها.
منهج النقد د/ عتر (ص ١٨٣، ص ١٨٤)، ومقدمة تحفة الأحوذي (١/ ٦٦)، والرسالة المستطرفة (ص ١٣٤، ص ١٤٠).

(٥) نكت ابن حجر (١/ ١٠١، ١٠٢).

أخرجه فلان وفلان مثلاً أو رووه من غير جهة الكتب المشهورة وقالوا: أخرجه فلان، فإنما يعنون بذلك تخريج أصل الحديث دون آحاد الألفاظ والحروف، وينبغي للفقيه[1] المستدل بلفظة من[2] الحديث ونسب[3] الحديث إلى كتاب أن تكون[4] تلك اللفظة التي تدل على ذلك [الحكم][5] موجودة في ذلك الكتاب بعينها، فلا يعذر في هذا كما يعذر المحدث لأن صناعته تقتضي النظر إلى مدلول الألفاظ، وأكثر نظر المحدث فيما يتعلق بالأسانيد ومخارج الحديث، والنظر في مدلول اللفظة[6] المعينة خارج عن نظره، وهو غرض متعلق الفقيه عينًا، وعلى هذا ينبغي أن يتفقد[7] التراجم التي يذكرونها في المصنفات فإذا دلت الترجمة على الحكم الذي يريد إثباته باللفظة المعينة، ثم قال: أخرجه فلان ولم تكن تلك اللفظة التي هي عمدة دليله موجودة في تلك الكتب كان متسامحًا أو مخطأً».

**الثانية:** الكتب المختصرة من الصحيحين[8] (أتى فيها أربابها

---

(١) وفي (ب): الفقيه.

(٢) سقطت من (د).

(٣) وكذلك في (د)، وفي (ب): ونسبة.

(٤) وفي (ب)، (جـ): يكون.

(٥) من (د)، وقد سقطت في بقية النسخ.

(٦) وفي (د): الألفظة.

(٧) وفي (د): تفقد.

(٨) فمن مختصرات صحيح البخاري: =

. . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . .

=

١ـ إرشاد الساري إلى اختصار صحيح البخاري.
لأبي القاسم علي بن الحسن بن محمد اليزدي (عاش سنة ٤٨٨ هـ)/ مخطوط .
٢- مختصر صحيح البخـاري ـ لعبد الحق بن عبد الرحمن بن عبد الله الأزدي (ت ٥٨١)/ مخطوط.
٣- مـختـصر الصـحيح ـ لأحـمد بـن عمـر الأنصاري القـرطبي (ت ٦٥٦هـ) / مخطوط.
٤- جمع النهـاية ببعض الخير والغـاية ـ لعبد الله بن سعـد بن أبي جمرة الأزدي (ت٦٩٩ هـ) / طبع ثلاث طبعات بمصر. انظر: ذخائر التراث (١/ ٣٠) والكتاب مشتهر باسم «مختصر ابن أبي جمرة».
٥، ٦- تلخيصان مشروحان ـ للنووي . مخطوطان.
٧- التجريد الصريح - لأبي العباس أحمد بن أحمد الزبيدي (٨٩٣ هـ)، وقد طبع ببولاق (١٢٨٧ هـ).
٨- الكوكب الساري في اختصار البخاري ـ لأبي علي مـحمد بن عيسى بن عبد الله ابن حرزوز (ت ٩٦٠ هـ) / مخطوط.
٩- تلخيص من تخليص على كتاب الجامع الصحـيح ـ ليحيى بن محمد ألف سنة (١٣٠٠ هـ) / مخطوط.
١٠- زبدة البخاري ـ لعمر ضياء الدين / طبع بالقاهرة سنة (١٣٣٠ هـ) .
١١- مختصر صـحيح البخاري ـ لمحمد ناصـر الدين الألباني / صدر منه المجلد الأول إلى هذا العام (١٤٠٥ هـ).

**وأما صحيح مسلم فمن أهم مختصراته:**

١- مختصر صحيح مسلم ـ لأبي عبد الله محمد بن عبد الله بن تومرت (ت ٥٢٤هـ) - مخطوط.
٢- تلخيص صـحيح مسلم ـ لأحمـد بن عمر الأنصـاري القرطبي (ت ٦٥٦هـ) - مخطوط.

=

بألفاظ الصحيحين من غير زيادة)[١]، ولا تغيير، فلك أن تنقل منها وتعزو ذلك للصحيح ولو باللفظ» قاله ابن الصلاح[٢].

قال الحافظ ابن حجر: «ثم إن اتفقا في اللفظ فذاك، وإن اختلفا فتارة يحكيه المختصر على وجه[٣]، وتارة يقتصر على لفظ أحدهما، قال[٤]: وبقي ما إذا كان كل منهما أخرج من الحديث جملة لم يخرجها الآخر فهل [للمختصر][٥] أن يسوق الحديث مساقًا واحدًا وينسبه إليهما ويطلق ذلك؟ أو عليه أن يبين؟ هذا محل [تأمل][٦]، ولا يخفى الجواز وقد فعله غير واحد»[٧] انتهى.

**الثالثة:** الجمع بين الصحيحين لعبد الحق[٨] كالمختصرات

---

= ٣- المختصر الجامع المعلم بمقاصد جامع مسلم - لأبي محمد عبد العظيم بن عبد القوي المنذري (ت ٦٥٦ هـ)، وقد طبع بتحقيق محمد ناصر الدين الألباني. تاريخ التراث (١/ ١٩٢، ١٩٣، ١٩٥، ١٩٦، ٢١٧).

(١) سقطت من (ب).

(٢) بمعنى ما ذُكر. المقدمة (ص ٩٦).

(٣) وفي الأصل: على وجهه.

(٤) سقطت من (ب).

(٥) وفي (ب)، (ع): المختصر.

(٦) من (د)، (ج).

(٧) نكت ابن حجر (١/ ١٠٢).

(٨) الديباج المذهب (٢/ ٦٠)، وكشف الظنون (١/ ٥٩٩)، والرسالة المستطرفة (ص١٧٩).

المذكورة: أتى {فيها}[١] بألفاظ[٢] الصحيح من غير زيادة، وأما الجمع لأبي عبد الله الحميدي الأندلسي[٣] ففيه زيادة ألفاظ وتتمات على الصحيحين كثيرة.

قال ابن الصلاح: «فربما نقل بعض[٤] من لا يميز {بعض}[٥] ما يجده فيه عن الصحيح[٦] وهو مخطيء لكونه زيادة ليست فيه»[٧].

{قال}[٨] العراقي: «وهذا مما أنكر على الحميدي لأنه جمع بين كتابين فمن أين تأتي الزيادة؟ قال: واقتضى كلام / ابن الصلاح (ق ٤٣/ ب) أنَّ الزيادات التي تقع فى[٩] كتاب الحميدي يحكم بصحتها وليس كذلك لأنه ما رواه بسنده كالمستخرج ولا ذكر أنه (يزيد)[١٠]

(١) من (د)، وفي بقية النسخ: فيه.

(٢) من (د)، وفي (ج): بلفظ.

(٣) بغية الملتمس (ص ١٢٤)، وبرنامج التجيبي (ص ٩٢)، وكشف الظنون (١/ ٥٩٩)، والرسالة المستطرفة (ص ١٧٣).

(٤) ليست في الأصل.

(٥) من (د).

(٦) وفي الأصل: الصحيحين أو أحدهما.

(٧) المقدمة (ص ٩٦)، وقد تصرف السيوطي في النص بالاختصار كعادته.

(٨) من (د)، وفي بقية النسخ: قاله.

(٩) سقطت من (ب).

(١٠) وفي (ج): يريد.

ألفاظًا [١]، واشترط فيها الصحة حتى يقلد في ذلك»[٢] انتهى.

وتبعه على ذلك الزركشي[٣] وهذا الذي نقله عن ابن الصلاح وقع له عند ذكر زيادة الصـحيح حيث قال: «ويكفي وجـوده في كتاب من اشترط الصحيح، وكذلك ما يوجد في الكتب المخرجة .. من تتمة لمحـذوف أو زيادة شرح.. وكثـير من هذا [مـوجود][٤] في الجـمع للحميدي»[٥].

وقال الـحافظ ابن حـجر في نكتـه: ما ذكـره شيـخنا في النكت واعتمده في منظومته حيـث قال: (وليت إذ زاد الحميدي ميَّزا)[٦] كأنه قلد[٧] فيه غيره وإلا فلو راجع كـتاب الحميدي[٨] لرأى في خطبتـه ما دل على ذكره لاصطلاحه في هذه الزيادات وغيرها، ولو تأمل المواضع الزائدة لرآها معزَّوة إلى من زادها من أصحاب المستخرجات.

---

(١) وفي (م): ألفاظ.

(٢) التبصرة والتذكرة (١/ ٦٢).

(٣) النكت (ق ٣٠/ ب).

(٤) من (د)، وفي بقية النسخ: موجودًا.

(٥) المقدمة (ص ٩٣) بتصرف.

(٦) ألفية العراقي (ص ١٧١).

(٧) وفي (د): قيد.

(٨) الجمع بين الصحيحين.

قال: وقد تبع الشيخ على ذلك الشيخ سراج الدين ابن الملقن في كتابه المقنع[١]، وشيخ الإسلام أبو حفص البلقيني في محاسن الاصطلاح، والدليل على أن الحميدي أظهر اصطلاحه قوله في خطبة كتابه ما نصه: «وربما أضفنا إلى ذلك نبذًا مما نبهنا[٢] [عليه][٣] من كتب أبي الحسن الدارقطني، وأبي بكر الإسماعيلي، وأبي بكر الخوارزمي ـ يعني البرقاني ـ، وأبي مسعود الدمشقي، وغيرهم من الحفاظ الذين عنوا بالصحيح مما يتعلق بالكتابين، من تنبيه على غرض، أو تتميم لمحذوف، أو زيادة [في][٤] شرح، أو بيان لاسم [أ]و[٥] نسب، أو كلام[٦] [على][٧] إسناد أو تتبع لوهم»[٨].

---

(١) في مصطلح الحديث، ويقع في مجلد، وقد اختصره في كتاب سماه «التذكرة»، وقد حققه طالب بكلية الحديث بالجامعة الإسلامية بالمدينة، ذكر ابن الملقن في (المقنع) من علوم الحديث: ثمانين نوعًا، وقد حقق (المقنع) من قبل شخصين مرتين في رسالتي دكتوراه: (الأولى) بكلية أصول الدين ـ بالأزهر ـ تحقيق مصطفى عبدالقادر خضر. و(الثانية) بجامعة أم القرى ـ بمكة. وقد طبع الكتاب في مجلدين بتحقيق جاسم الفهيد الدوسري. وله طبعة أخرى بتحقيق عبدالله بن يوسف الجديع.

(٢) وفي (د): تنبهنا.

(٣) من الأصل (١/ ق ٣/ب)، وفي جميع النسخ: له.

(٤) من الأصل (١/ ق٣/ ب)، وفي النسخ: من.

(٥) من الأصل (١/ ق٣/ ب)، وقد سقطت من النسخ.

(٦) من (د)، ومن الأصل.

(٧) من (د).

(٨) الجمع بين الصحيحين للحميدي (١/ ق٣/ ب).

فقوله (من تتميم لمحذوف أو زيادة) هو غرضنا هنا وهو يختص بكتابي الإسماعيلي والبرقاني لأنهما استخرجا على البخاري، واستخرج البرقاني على مسلم.

وقوله (من تنبيه على غرض أو كلام على إسناد أو تتبع لوهم أو بيان لاسم أو [نسب])[١] يختص بكتابي الدارقطني وأبي مسعود، ذاك في كتاب التتبع وهذا في كتاب الأطراف[٢].

وقوله (مما[٣] يتعلق بالكتابين) احترز به عن تصانيفهم التي لا تتعلق بالصحيحين فإنه لم ينقل منها شيئًا [هنا][٤]، فهذا الحميدي قد أظهر اصطلاحه في خطبة كتابه ثم إنه فيما[٥] تتبعه[٦] من كتابه إذا ذكر الزيادة في المتن يعزوها لمن زادها من أصحاب المستخرجات وغيرهم، فإن عزاها لمن استخرج أقرها، وإن عزاها لمن لم يستخرج تعقبها غالبًا، لكنه تارةً يسوق الحديث من الكتابين أو من أحدهما ثم يقول مثلاً: زاد فيه فلان كذا، وهذا لا إشكال فيه، وتارة يسوق الحديث والزيادة جميعًا في نسقٍ واحد ثم يقول عقبه مثلاً:

---

(١) وفي (ع): نسبة.

(٢) أطراف الصحيحين، تذكرة الحفاظ (٣/ ١٠٦٨)، وتهذيب تاريخ دمشق لبدران (٢/ ٢٩٠) وكشف الظنون (١/ ١١٦).

(٣) وفي (ب): وفيما.

(٤) من (د).

(٥) وفي (د): مما.

(٦) من الأصل، وفي النسخ: تتبعه.

اقتصر منه البخاري على كذا وزاد فيه الإسماعيلي كذا، وهذا يشكل على الناظر غير المميز لأنه إذا نقل عنه حديثًا برمته وأغفل كلامه بعده، وقع في المحذور الذي حذَّر منه ابن الصلاح لأنه حينئذ يعزو[1] إلى أحد الصحيحين ما ليس فيه فهذا الحامل لابن الصلاح على (التنبيه على ذلك)[2]، قال: وقد نص على[3] ما قلته الحافظ أبو سعيد العلائي في كتابه «[في][4] علوم الحديث»[5].

حيث قال ـ لما ذكر المستخرجات ـ: «ومنها المستخرج على البخاري للإسماعيلي، والمستخرج على الصحيحين للبرقاني وهو مشتمل على زيادات كثيرةٍ في تضاعيف متون الأحاديث، وهي التي ذكرها الحميدي في الجمع بين الصحيحين [منبهًا عليها][6] هذا/ (ق ٤٤/ أ) لفظه[7].

**الرابعة**: لهم المُسْتَخْرَج والمخرَّج والمخْرَج والتَخْرِيْج، وأصل

---

(١) سقطت من (ب).

(٢) وفي الأصل: على الاستثناء المذكور.

(٣) سقطت من (ب).

(٤) من (د).

(٥) لم أقف في مصادر ترجمته على أنَّ له كتابًا مستقلاً في علوم الحديث!!

(٦) من (د)، وفي (ع): مبهمًا.

(٧) نكت ابن حجر (١/ ٣٠٠ - ٣١٠) بتصرف كبير، وزيادات...

الاستخراج فى اللغة الاستنباط[١]، والمستخرج[٢] اسم مفعول منه سمي به هذا النوع من التآليف لأنه استنباطُ طرقٍ لأحاديث الكتاب المُسْتَخْرَجِ عليه، وقد يطلق عليه المخرَّج بالتشديد كما وقع فى عبارة ابن الصلاح، وأما المَخْرَج بسكون الخاء وتخفيف الراء فأصله في اللغة مكان الخروج، أطلق على الموضع الذي يرد[٣] منه الحديث».

قال ابن العربي: «مخرج الحديث [الرواة][٤] الذين رووه وجاء عنهم، فإذا جاء مثلاً من رواية راوٍ قد [اشتهر][٥] برواية حديث [أهل بلده][٦] كقتادة في البصريين[٧]، وأبي إسحاق السبيعي في الكوفيين[٨]، وعطاء في المكيين وأمثالهم[٩]، كان مخرجه معروفًا[١٠] وإذا جاء عن غيره كان شاذًا».

وأما التخريج فمصدر خرَّج فلانًا في الأدب فَتَخَرَّجَ[١١] أُطلق في

(١) لسان العرب (٢/ ٢٤٩)، والقاموس المحيط (١/ ١٨٥) .

(٢) من (د)، وفي بقية النسخ: المخرج.

(٣) وفي (ج): برز.

(٤) من (د)، وفي بقية النسخ: الرواية.

(٥) من (د)، (ج)، وفي بقية النسخ: انتهى.

(٦) سقطت من (م).

(٧) تهذيب التهذيب (٨/ ٣٣٥)، وشرح علل الترمذي (٢/ ٥٠٣) .

(٨) تهذيب التهذيب (٨/ ٦٦)، وشرح علل الترمذي (٢/ ٥١٩).

(٩) تذكرة الحفاظ (١/ ٩٨)، والعقد الثمين (٦/ ٨٥) .

(١٠) وفي (م): معروفة.

(١١) القاموس (١/ ١٨٥).

الاصطلاح على شيئين[١]:

**أحدهما**: إيراد الحديث بإسناده في كتاب أو إملاء ومنه قولهم: خرَّجه البخاري ومسلم، وهذه العبارة تقع للمغاربة[٢] كثيراً، وأكثر ما يقوله [غيرهم][٣] (أخرج) بالهمزة.

**الثاني**: عزو الأحاديث إلى من أخرجها من الأئمة ومنه الكتب المؤلفة في تخريج أحاديث الإحياء[٤]، والرافعي[٥]، وغير ذلك تسمى

(١) من (د)، وفي بقية النسخ: سببين.

(٢) من (ج)، وفي بقية النسخ: للمغايرة.

(٣) وكذلك في (د)، (ج)، وفي (م)، (ب): عنهم.

(٤) مثل كتاب (إخبار الأحياء بأخبار الإحياء) للعراقي (ت ٨٠٦ هـ) في أربع مجلدات اختصره في مجلد سماه (المغني عن حمل الأسفار في الأسفار في تخريج ما في الإحياء من الأخبار)، واستدرك عليه الحافظ ابن حجر ت (٨٥٢ هـ) فيما فاته في مجلد، وقد طبع المغني بحاشية الإحياء، وككتاب (تحفة الأحياء فيما فات من تخاريج أحاديث الإحياء) لابن قطلوبغا (ت ٨٧٩هـ)، وأطال النفس في تخريجه الزبيدي (ت ١٢٠٥هـ) ضمن شرحه (إتحاف السادة المتقين في شرح إحياء علوم الدين) طبع في عشر مجلدات كبيرة.
لحظ الألحاظ لابن فهد ( ص ٢٢٩، ص ٢٣٠)، وكشف الظنون (١/ ٢٤) وذيله (١/ ١٨).

(٥) كتاب أبي القاسم الرافعي (ت ٦٢٣ هـ) اسمه (شرح الوجيز) في اثني عشر مجلداً، والكتب المخرجة عليه كثيرة من أوسعها كتاب (البدر المنير) لابن الملقن (ت٨٠٤هـ)، ومن أشملها وأجودها وأخلصها كتاب (التلخيص الحبير) لابن حجر =

تخاريج، وكأنه من باب مجاز الملابسة[1] أو على حذف مـضاف أي بيان التخاريج.

---

= (ت ٨٥٢ هـ)، وطبع في أربعة أجزاء بتحقيق عبد الله هاشم اليماني.

فوات الوفيات (٢/ ٣٧٧)، وطبقات الشافعية للسبكي (٥/ ١١٩)، والتلخيص الحبير (١/ ٩)، وكتاب (ابن حجر ودراسة مصنفاته لشاكر عبد المنعم) (ص ٣٨١).

(١) مجاز الملابسة هو: الكلام المفاد به خـلاف ما عند المتكلم من الحكم فيه، لضرب من التـأويل ـ إفادةً ليـست بأصل الوضع ـ ، لأن (التخـريج) على المعنى الثـاني المذكـور يطلق ويراد به عزو الأحاديث إلـى من أخرجها، ويـطلق ويراد به كتب (التخاريج) فكان المعنى من باب مجاز الملابسة ويسمى أيضًا عند البلاغيين المجاز العقلي.

إيضاح علوم البلاغة ـ للخطيب القزويني (١/ ١٢٢)...

٧٠- وَاحْكُمْ [بِصِحَّةٍ][1] لِمَا يَزِيْدُ فَهُوَ مَعَ الْعُلوِّ ذَا يُفِيْدُ

٧١- (وكَثْرَةَ الطُّرْقِ [وتَبْيِينِ][2] الَّذي أُبْهِمَ أَوْ أُهْمِلَ أَوْ سَمَاعَ ذِي

٧٢- تَدْلِيْسٍ أَوْ [مُخْتَلِطٍ][3] وَكُلُّ مَا أُعِلَّ فِي الصَّحِيْحِ مِنْهُ سَلِمَا)[4]

ذكر ابن الصلاح في مختصره للمستخرجات فائدتين:

**إحداهما:** علو الإسناد[5] لأنَّ مصنف المستخرج لو روى حديثًا مثلاً من طريق البخاري لوقع أنزل من الطريق الذي رواه به في المستخرج مثاله: أنَّ أبا نعيم لو روى حديثًا عن عبد الرزاق من طريق البخاري أو مسلم لم يصل إليه إلا بأربعة، وإذا رواه عن الطبراني عن الدَبَري[6] عنه وصل باثنين، وكذا لو روى حديثًا في مسند الطيالسي[7] من طريق مسلم كان بينه وبينه أربعة، شيخان بينه

---

(١) وفي (ب)، (ع): بصحته.

(٢) من نسخ الألفية، وفي نسخ البحر: وتبين.

(٣) وفي (م)، (ب)، (ع): مخلط.

(٤) بياض في (د).

(٥) مقدمة ابن الصلاح (ص ٩٦)...

(٦) الدَبَري بفتح الدال المهملة والباء ـ نسبة إلى الدبر وهي قرية من قرى صنعاء ـ أبو يعقوب إسحاق بن إبراهيم بن عباد الدبرى، راوي كتب عبد الرزاق بن همام.
الأنساب للسمعاني (٥/ ٣٠٤)، وطبقات فقهاء اليمن للجعدي (ص ٦٤)، واللباب (١/ ٤٨٩).

(٧) سير أعلام النبلاء (٩/ ٣٧٨)، وقد طبع هذا المسند طبعتين أولهما بالهند بتعليق

وبين مسلم، ومسلم وشيخه، وإذا رواه عن ابن فارس[١]، عن يونس ابن حبيب عنه وصل باثنين.

**الثانية**: ما يقع عنده من ألفاظ زائدة على ما في الصحيح من تتمة [المحذوف][٢]، أو زيادة شرح في حديث أو نحو ذلك فإنها محكوم بصحتها؛ لأنها خارجة من مخرج الصحيح وواردة بإسناده.

قال الحافظ ابن حجر: «وهذا مسلّم في الرجل الذي [التقى][٤] فيه إسناد المستخرج[٥] وإسناد مصنف الأصل، وفي من بعده وأما من بين[٦] المستخرج وبين ذلك الرجل فيحتاج إلى نقد لأن المستخرج لم يلتزم الصحة في ذلك[٧] وإنما

---

= الحسن بن محمد النعماني بحيدر آباد الدكن ـ مجلس دائرة المعارف النظامية سنة (١٣٢١ هـ) والأخرى بمصر سنة (١٣٧٢ هـ) بتحقيق وترتيب أحمد عبد الرحمن البنا سماه: (منحة المعبود في ترتيب مسند الطيالسي أبي داود.).

(١) المعمر محمد بن فارس، مسند أصبهان.
تذكرة الحفاظ (٣/ ١٠٩٢)، ولم أقف له على ترجمة في غيره.

(٢) من (د)، وفي بقية النسخ: المحذوف.

(٣) وفي (ج): وأورده.

(٤) من (د)، وفي بقية النسخ: اكتفى.

(٥) من (د)، وفي بقية النسخ: المخرج.

(٦) سقطت من (ب).

(٧) هذا هو الصحيح، قال السخاوي رحمه الله: «.. بشرط ثبوت الصفات المشترطة =

(جعل)[٨] جل قصده العلو فمتى حصل وقع على غرضه، فإن كان مع ذلك [صحيحًا][٢] أو فيه زيادة فزيادة حسن حصلت اتفاقًا وإلا فليس ذلك [همه][٣]، قال: وقع ابن الصلاح هنا في ما فر منه من عدم التصحيح في هذا الزمان لأنه أطلق تصحيح هذه [الزيادات][٤] ثم عللها بتعليل أخص من دعواه، وهو كونها بذلك الإسناد، وذلك[٥] إنما هو من ملتقى الإسناد إلى منتهاه[٦] » .

وذكر ابن الصلاح في مقدمة شرح مسلم :

**فائدة ثالثة:** وهي تكثير طرق الحديث[٧] ليقوى فيرجح بها عند المعارضة وذلك [بأن][٨] يضم المستخرج راويًا آخر فأكثر مع الذي

---

= في الصحة للرواة الذين بين المخرج والراوي الذي اجتمعا فيه . .» فتح المغيث (ص ٣٥/ باب المستخرجات).

(١) وقد سقطت من بقية النسخ.

(٢) من (د)، وفي بقية النسخ: تصحيحًا.

(٣) من (د)، وفي بقية النسخ: همته.

(٤) من (د)، وفي (ج): الزيادة ، وقد سقطت من بقية النسخ.

(٥) وفي (د): من ذلك.

(٦) من نكت ابن حجر (١/ ٨٣، ٨٤) بتصرف.

(٧) التنبيه على ما أشكل في مسند صحيح مسلم (ق ٥/ب) ولفظه فيه: «.. وفوائد تنشأ من تكثير الطرق..»، ونقلها عنه النووي في مقدمة المنهاج بنص: «.. وزيادة قوة الحديث بكثرة الطرق...» مقدمة المنهاج (١/ ٢٦).

(٨) وفي (م): أن.

حـدث صاحب الصـحيح/ عنـه، وربما سـاق له طرقًا أخـرى إلى (ق ٤٤/ ب) الصحـابي بعد فراغه من استخراجـه كما يصنع أبو عوانة، وقـد ذكر النووي[١] (هذه الفائدة)[٢] في الإرشاد[٣] وغيره من المتأخرين[٤].

قال الحافظ ابن حجر في النكت: «وللمستخرجات فوائد أخر[٥] لم يتعرض أحد منهم لذكرها.

**أحدها**: الحكم بعدالة من أخرج له فيه؛ لأن المخرج على شرط الصحيح (لم يلزمه أن[٦] يخرج إلا عن ثقة عنده)[٧] فالرجال الذين في المستخرج ينقسمون أقسامًا:

أ- منهم من ثبتت عدالته قبل هذا المخرج فلا كلام فيهم.

ب- ومنهم من طعن فيه غيـر هذا المخرج فينظر في ذلك الطعن

---

(١) تأخرت في نسخة (د) إلى بعد كلمة: الارشاد.

(٢) سقطت من (ب)، والمراد بالفائدة الفائدة الثالثة المذكورة عن ابن الصلاح.

(٣) الإرشاد (ق ٧/أ).

(٤) مثل الزركشي (ت ٧٩٤ هـ) في نكته (ق ٣/ب)، والعراقي (ت ٨٠٦هـ) في التقييد والإيضاح ( ص٣٢).

(٥) وفي الأصل: أخرى.

(٦) وفي (د): يحذف (لم)، وإثبات (لا) بعد أن.

(٧) ونص العبارة في الأصل: «ويلزمه أن لا يخرج إلا عن ثقة عنده».

إن كان مقبولاً قادحًا فيقدم[1].

جـ- ومنهم من لا يعرف لأحد قبل هذا المخرج فيه توثيق ولا تجريح، فتخريج من يشترط الصحة لهم [ينقلهم][2] من درجة من هو مستور إلى درجة من هو موثق[3] فيستفاد من ذلك صحة أحاديثهم التي يروونها بهذا الإسناد ولو لم يكن في ذلك المستخرج[4].

**الثانية**: (ما يقع فيها من حديث المدلسين بتصريح السماع وهي[5] في الصحيح بالعنعنة (وإن كنا نعلم في الجملة)[6] أن الشيخين اطّلعا[7] على أنه مما سمعه المدلس من شيخه، لكن ليس اليقين كالاحتمال فوجود ذلك في المستخرج بالتصريح ينفي أحد الاحتمالين)[8].

---

(١) وفي توضيح الأفكار (١/ ٧٢) نقل الصنعاني كلام الحافظ وفيه زيادة بعد قوله: (.. فيقدم) زاد: (وإلا فلا).

(٢) من الأصل (ص ١١٢)، وفي النسخ: تنقلهم.

(٣) من (ب)، (ع)، ومن الأصل (١١٢)، وفي بقية النسخ: موثوق.

(٤) بعدها في الأصل (ص ١١٢): (والله أعلم).

(٥) من (ع)، (د)، والأصل (ص ١١٢)، وفي بقية النسخ: وهو.

(٦) وفي الأصل (ص ١١٢) نصه: (فقد قدمنا أنا نعلم في الجملة).

(٧) من الأصل (ص ١١٢)، وفي النسخ: أطلقا.

(٨) سقطت من (ب).

**الثالثة**: ما يقع منها[1] حديث المختلطين عمن[2] سمع منهم قبل الاختلاط، وهو في الصحيح من حديث [من سمع منهم بعد ذلك[3]، والحال فيها كالتي قبلها.

**الرابعة**: ما يقع فيها من][4] التصريح بالأسماء المبهمة أو[5] المهملة في الصحيح في الإسناد أو في المتن.

**الخامسة**: ما يقع فيها من التمييز للمتن المحال[6] به على المتن المحال عليه وذلك في كتاب مسلم كثير جداً، فإنه يخرج[7] الحديث على لفظ بعض الرواة [ويحيل][8] بباقي ألفاظ الرواة على ذلك اللفظ الذي يورده، فتارة يقول: (مثله) فيحمل على أنه نظيره سواء، وتارة

---

(١) وهي هكذا في الأصل (ص١١٢)، وفي توضيح الأفكار بلفظ: (فيها) (١/ ٧٣).

(٢) وفي (م): على من.

(٣) وفي الأصل (ص ١١٣) بلفظ: (وهو في الصحيح في حديث من سمع منهم قبل ذلك..)، والنص نقله الصنعاني في توضيحه (١/ ٧٣) بلفظ: (وهو في الصحيح من حديث من اختلط ولم يبين هل سماع ذلك الحديث منه في هذه الرواية قبل الاختلاط أو بعده...).

(٤) سقطت من (م).

(٥) وفي الأصل (ص ١١٣): (و).

(٦) وفي (ب): المخاطب.

(٧) من (ب).

(٨) من الأصل (ص ١١٣)، وفي النسخ : (ويخل).

يقول: (نحوه) أو (معناه) فتوجد[1] بينهما مخالفة بالزيادة والنقص، وفي ذلك من الفوائد ما لا يخفى[2].

**السادسة**: ما يقع [فيها][3] من الفصل لكلام المدرج في الحديث مما ليس في الحديث، ويكون في الصحيح غير مفصل.

**السابعة**: ما يقع فيها من الأحاديث المصرح برفعها ويكون[4] في أصل الصحيح[5] موقوفة أو كصورة الموقوف كحديث ابن [عون][6] (عن نافع)[7] عن ابن عمر قال: «**اللَّهُمَّ بَارِكْ لَنَا فِي يَمَنِنَا**» الحديث أخرجه البخاري في أواخر الاستسقاء هكذا موقوفًا[8]، ورواه الإسماعيلي[9] وأبو نعيم في مستخرجيهما من هذا الوجه مرفوعًا بذكر النبي صلى الله عليه وسلم[10] فيه، من أمثلة كثيرة لذلك، قال:

---

(١) من الأصل (ص ١١٣)، وفي النسخ: فيوجد.

(٢) من (د)، ومن الأصل (ص١١٣)، وفي بقية النسخ: (ما لا يحصى).

(٣) من الأصل (ص ١١٣)، وفي النسخ: منها.

(٤) وفي (ج): وتكون.

(٥) سقطت من (ب).

(٦) وفي (م)، (ب): عوف.

(٧) سقطت من (ب).

(٨) كتاب الاستسقاء ـ باب ما قيل في الزلازل والآيات (٢/ ٥٢١).

(٩) من رواية أحمد بن إبراهيم الدروقي عن أزهر به، وأخرجه من طريق عبيد الله بن عبد الله بن عون عن أبيه كذلك. انظر: فتح الباري (١٣/ ٤٦).

(١٠) قال القابسي: «سقط ذكر النبي ﷺ من النسخة ولا بد منه لأن مثله لا يقال =

وكملت فوائد المستخرج[1] بهذه الفوائد [السبعة][2] التي ذكرناها[3] عشرة»[4] انتهى[5].

وذكر أنه قيل له: «إن الحافظ ابن ناصر[6] الدين[7] ذكر في مؤلفه[8] للمستخرج بضع عشرة [فائدة][9]، فأطرق ثم قال: كل[10] علة أعل بها حديث في أحد الصحيحين جاءت رواية المستخرج سالمة منها فهي من فوائده وذلك كثير جداً».

---

= بالرأي، ورواه أزهر السمان عن ابن عون مصرحًا فيه بذكر النبي ﷺ».
انظر: الجامع الصحيح للبخاري (كتاب الفتن ـ باب قول النبي ﷺ من قبل المشرق ـ ١٣/ ٤٥).

(١) هكذا في جميع النسخ، وفي الأصل: المستخرجات.
(٢) من الأصل (ص ١١٤)، وقد سقطت من بقية النسخ.
(٣) من (د)، ومن الأصل (ص ١١٤)، وفي بقية النسخ: ذكرنا.
(٤) وفي الأصل (ص ١١٤): عشر فوائد.
(٥) نكت ابن حجر (١ / ٣٢١ - ٣٢٣).
(٦) وفي (ب): الحافظ ناصر.
(٧) أبو عبد الله محمد بن أبي بكر عبد الله بن محمد القيس الدمشقي الشهير بابن ناصر الدين، الشافعي وقيل: الحنبلي، حافظ دمشق، مات سنة (٨٤٢ هـ).
شذرات الذهب (٧/ ٢٤٣)، ومعجم المؤلفين (٩/ ١١٢).
(٨) لعله ذكر ذلك في كتابه (شرح عقود الدرر في علوم الأثر).
وعقود الدرر قصيدة له في أنواع علوم الحديث. شذرات الذهب (٧/ ٢٤٤).
(٩) من (د)، (ج)، وفي بقية النسخ: فوائد.
(١٠) سقطت من (ب).

**قلت**[١]: من ذلك وصل ما وقع في الصحيح مرسلاً أو مرويًا بالوجادة أو بالكتابة، ومن فوائده التي لم يتنبه لها أحد أن يكون في الحديث لفظ على خلاف القاعدة العربية، فيتكلف لتوجيهه[٢] ويتحمل لتخريجه، فيجيء في رواية المستخرج على القاعدة فيعرف أنه الصواب، وأنّ الذي في الصحيح وهم من تغيير[٣] الرواة[٤].

(١) بياض في (د).

(٢) وفي (ج): لتوجهه.

(٣) وفي (ج): تعبير.

(٤) هذا الكلام من السيوطي مما تفرد بذكره في هذا الكتاب ولم يذكره في التدريب.

# خاتمة

٧٣- لأخْذِ مَتْنٍ مِنْ مُصَنَّفٍ يَجِبْ عَرْضٌ عَلَى أَصْلٍ وَعِدَّةٍ[١] نُدِبْ / (ق٤٥/أ)

قال ابن الصلاح: «إذا ظهر [بما][٢] قدمناه انحصار طريق معرفة الصحيح والحسن [الآن][٣] في مراجعة الصحيحين وغيرهما من الكتب المعتمدة فسبيل من أراد [العمل][٤] أو الاحتجاج بذلك، إذا كان ممن [يسوغ][٥] له العمل بالحديث أو الاحتجاج به لذي مذهب أن يرجع إلى أصلٍ قد قابله هو أو ثقة غيره على أصول[٦] صحيحة متعددة مروية بروايات متنوعة، ليحصل له[٧] بذلك - مع اشتهار هذه الكتب، وبعدها [عن][٨] أن تقصد بالتبديل [والتحريف - الثقة بصحة ما اتفقت عليه تلك الأصول[٩]، فقد يكثر بعض الأصول المقابل بها،

---

(١) بياض مكان البيت في (د).

(٢) من (د)، والأصل (ص ١٠١)، وفي بقية النسخ: مما.

(٣) من (د)، وفي بقية النسخ: إلا أن.

(٤) من (د)، وفي بقية النسخ: العلم.

(٥) وفي (م): يصوغ وهو تصحيف.

(٦) وفي الأصل (ص ١٠٢): بأصول.

(٧) وفي (ج): له.

(٨) من (د)، (ج).

(٩) إلى هنا انتهى كلام ابن الصلاح في المقدمة (ص ١٠١).

التي تنزل][1] منزلة التواتر، أو منزلة الاستفاضة[2].

هذا كلامه في علوم الحديث، و «شرح مسلم»، وحكاه النووي في «شرح مسلم».

وقال: «هذا الذي قاله محمول على الاستحباب والاستظهار[3]، وإلا فلا يشترط تعداد الأصول والروايات، فإن الأصل الصحيح المعتمد يكفي»[4] وجزم بذلك في التقريب فقال: «فإن قابلها بأصل محقق معتمد[5] أجزأه»[6].

وقال ابن جماعة في المنهل الروي: «هذا (من ابن الصلاح)[7] ينبغي أن يحمل على الاستحباب لا على الاشتراط، لتعسر ذلك غالبًا أو تعذره؛ ولأنَّ الأصل الصحيح يحصل به الثقة»[8].

وكذا قال الزركشي في نكته[9].

---

(١) من (د)، وقد سقطت من بقية النسخ.

(٢) صيانة صحيح مسلم (ص ١١٥) نقله بتصرف.

(٣) يعني: الاحتياط من أن يتطرق إليه خلل أو خطأ.

(٤) مقدمة المنهاج (١/ ١٤) وفيه تكملة: (وتكفي المقابلة به).

(٥) وفي الأصل (ص ٤٢): معتمد محقق.

(٦) التقريب (ص ٤٢).

(٧) وفي الأصل (ص ٥٢): (منه).

(٨) المنهل الروي (ص ٥٢/ ضمن مجلة معهد المخطوطات).

(٩) النكت (ق ٤٤/ ب).

وقال العراقي: «في كلام ابن الصلاح[١] في موضع آخر ما يدل على عدم الاشتراط فإنه حين ذكر في قسم الحسن أن نسخ الترمذي تختلف[٢] في قوله: حسن، أو حسن صحيح، ونحو ذلك، قال: فينبغي أن [تصحح][٣] أصلك بجماعة أصول، وتعتمد على ما اتفقت عليه، فقوله [هنا][٤] (ينبغي) [قد][٥] يشير إلى عدم اشتراط ذلك[٦] وإنما هو مستحب وهو كذلك»[٧].

وقال الحافظ ابن حجر في نكته: «ليس بين (كلامي ابن الصلاح)[٨] مناقضة؛ بل كلامه هنا مبني على[٩] ما ذهب إليه من عدم الاستقلال بإدراك الصحيح بمجرد اعتبار الأسانيد؛ لأنه علل صحة ذلك بأنه ما من إسناد إلا ونجد فيه[١٠] خللاً فقضية ذلك أن لا يعتمد[١١] على

---

(١) سقطت من (ب).

(٢) من الأصل (١/ ٨٢)، وفي النسخ: يختلف.

(٣) من (د)، وفي بقية النسخ: يصحح.

(٤) من الأصل (١/ ٨٢)، وقد سقطت من النسخ.

(٥) وفي (م): لك.

(٦) سقطت من (ب).

(٧) التبصرة والتذكرة (١/ ٨٢).

(٨) وفي الأصل ( ص ١٧٩): كلامه.

(٩) سقطت من (ب)، (ع).

(١٠) من الأصل (١/ ٣٨٤)، وفي النسخ: ويجد.

(١١) وفي (د) تعتمد.

أحدها بل يعتمد[1] على مجموع ما [تتفق][2] عليه الأصول المتعددة فيحصل[3] بذلك جبر الخلل الواقع في أثناء الأسانيد، وأما قوله في الموضع الآخر (ينبغي)[4] فلا ينافي قوله المتقدم لأن هذه العبارة تستعمل في اللازم أيضًا[5] »!!

(وأقول): لو قيل بالفرق بين المقامين، والاكتفاء بأصل واحد في لفظ الحديث، واشتراط أصول متعددة في كلام الترمذي عليه، لم يبعد، وذلك لأن لفظ الحديث قلَّ أن يقع فيه الاختلاف، وقد يدرك ما عساه أن يكون فيه من الخلل، بالفهم، والعلم بقواعد العلوم، وأما كلام الترمذي على الحديث فلا يدرك إلا بالنقل المحض عنه، وقد اختلفت نسخه، فلا يحصل الثقة به، (ويحصل[6] ويحسن[7]) الاعتماد عليه إلا بأن [تتفق عليه][8] أصول متعددة وإلا فلو وجد في أصل : حسن وفي أصل : حسن صحيح [ فما المرجح ][9]

---

(١) من الأصل (١/ ٣٨٤).

(٢) وفي النسخ: يتفق.

(٣) وفي الأصل (١/ ٣٨٤): (ليحصل).

(٤) وفي الأصل (١/ ٣٨٤) نقل عبارة ابن الصلاح كاملة. مقدمة ابن الصلاح (ص ١٠٩).

(٥) نكت ابن حجر (١/ ٣٨٤).

(٦) سقطت من (د).

(٧) هكذا في جميع النسخ!!

(٨) من (د)، وفي بقية النسخ: يتفق فيه.

(٩) وفي (د): كالمرجح، وفي (ع): كما المرجح.

[لاعتماد][1] أحـد الأصلين على الآخر: فالتـعـدد في ذلك هو الذي يغلب على الظن رجحان أحد الجانبين فتأمل.

(١) من (د)، وفي بقية النسخ: لاحتمال.

٧٤- وَمَنْ لِنَقْلٍ فِي الْحَدِيْثِ شَرَطَا  رِوَايَةً وَ لَوْ مُجَازًا[١] (غُلِّطا)[٢]

قال العراقي في ألفيته هنا:

قُلْتُ ولاِبْنِ خَيْرٍ امْتِنَاعُ  نَقْلٍ سِوَى مَرْوِيِّهِ إجْمَاعُ[٣]

وقال في شرحها: «لما ذكر ابن الصلاح أن من أراد أخذ حديث من كتاب من الكتب المعتمدة أخذه من كتاب مقابل، أحببت أن أذكر أن بعض الأئمة حكى الإجماع على أنه لا يحل الجزم بنقل الحديث إلا لمن له به رواية، وهو الحافظ أبو بكر محمد بن عمر/ الأموي (ق٤٥/ب) الأشبيلي[٤] خال أبي القاسم السهيلي[٥] فقال في برنامجه المشهور[٦]

(١) وفي (س) مجازًا «بفتح الميم».

(٢) بياض في (د).

(٣) انظر: الألفية (ص ١٧٢).

(٤) أبو بكر محمد بن خير بن عمر اللمتوني الأشبيلي، الإمام الحافظ شيخ القراء، توفي سنة (٥٧٥ هـ).
تذكرة الحفاظ (١٣٦٦/٤)، وبغية الملتمس (ص ٧٤/ رقم ١١٣) وغاية النهاية (١٣٩/٢).

(٥) أبو القاسم عبد الرحمن بن عبد الله بن أحمد الخثعمي الأندلسي المالقي الضرير، الحافظ العلامة البارع، صاحب التصانيف المؤنقة، توفي سنة (٥٨١ هـ).
تذكرة الحفاظ (١٣٤٨/٤)، والديباج المذهب (١/ ٤٨٠)، وبغية الوعاة (٢/ ٨١).

(٦) هو المعروف باسم: فهرسة ما رواه ابن خير عن شيوخه (ص١٦، ص١٧).

(وقد اتفق العلماء[١] على[٢] أنه لا يصح لمسلم أن يقول: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم كذا حتى يكـون عنده ذلك القول مرويا ولو على أقل وجوه الروايات، لقوله صـلى الله عليه وسلم[٣] **«من كذب علي متعمدا فليتبوأ مقعده من النار»**[٤]، وفي بعـض الروايات **«من كذب علي»**[٥] مطلقًا دون تقييد) انتهى[٦] .

هكذا نقله[٧] العراقي ولم يتعقبه[٨]،وقد تعقبه الـزركشي فقال في

---

(١) بعدها في الأصل (١/ ٨٣): رحمهم الله .

(٢) من الأصل (صـ١٦) .

(٣) وفي الأصل (صـ١٧)، وفي التبصرة (١/ ٨٣): لـقول رسول الله صـلى الله عليـه وسلم.

(٤) رواه البخـاري (كتاب العلـم ـ باب إثم من كذب عـلى النبـي صلى الله عليـه وسلم ١/ ٢٠٠)، ومسـلم (كتاب الـزهد ـ باب التـثبت في الحـديث وحكم كـتابة العـلم ٤/ ٢٢٩٨ / رقم ٧١) من حـديث الزبيـر وأبي سعيـد الخدري وغيرهـما، وقد رواه جماعة غير البخاري ومسلم، وعد الحديث من المتواتر.
انظر: نـظم المتنـاثر للكتـاني (صـ٢٠ ـ صـ٢٤)، وذكر فـيه من أفرد هـذا الحديث بالتألـيف في جزء، ومن الروايات التـي ذكرت مطلق الكذب ما رواه الـبخاري وهي المشار إليها آنفًا.

(٥) من (د) .

(٦) انظر: شرح التبصرة والتذكرة (١/ ٨٢، ٨٣).

(٧) سقطت من (د) .

(٨) لأنه موافق له على هـذا الرأي، ويؤيد هذا ما قاله في خطبة كتابـه «تقريب الأسانيد» (١/ ١٧): « . . فإنه يقبح بطالب الحديث بل بطالب العلم أن لا يحفظ بإسناده عدة من الأخبار يسـتغني بها عن حمـل الأسفار في الأسفار، وعن مراجـعة الأصول عند =

جزء له: «الإجماع منعقد على جواز النقل من الكتب المعتمدة، ولا يشترط اتصال السند إلى مصنفيها، وممن حكى ذلك الأستاذ أبو إسحاق الإسفراييني وهو شامل لكتب الحديث والفقه وعمل الناس على ذلك، وقال الشيخ عز الدين بن عبدالسلام في جواب سؤال كتبه إليه أبو محمد بن عبد الحميد[١]: وأما الاعتماد على كتب الفقه الصحيحة الموثوق بها فقد اتفق العلماء في هذا العصر على جواز الاعتماد عليها والاستناد إليها لأن الثقة قد حصلت بها كما تحصل بالرواية، ولذلك قد اعتمد الناس على الكتب المشهورة في النحو واللغة والطب وسائر العلوم لحصول[٢] الثقة بها [و][٣] بعد التدليس، ومن اعتقد أن الناس قد اتفقوا على الخطأ في ذلك فهو أولى بالخطأ منهم، ولولا جواز الاعتماد على تلك لتعطل كثير من المصالح المتعلقة بها، وقد رجع الشارع إلى قول الأطباء في صور، وليست كتبهم مأخوذة في الأصل إلا من [٤] قوم كفار[٥]، ولكن لما بعد التدليس

---

= المذاكرة والاستحضار، ويتخلص به من الحرج بنقل ما ليست له به رواية، فإنه غير سائغ بإجماع أهل الدراية.» .

(١) لم أقف على ترجمة له !!.

(٢) وفي (م)، (ب): بحصول .

(٣) وفي (م): بعد .

(٤) وفي (ج): عن .

(٥) انظر فيما يتعلق بعلم الطب والأطباء، وأول من ألف في الطب، والمؤلفات عمومًا في ذلك: =

فيها اعتمد عليها كما اعتمد في اللغة على أشعار العرب وهم كفار لبعد التدليس» انتهى كلام الشيخ عز الدين [رحمه الله تعالى][1] .

قال الزركشي[2]: «وكتب الحديث أولى بذلك من كتب الفقه وغيرها لاعتنائهم بضبط النسخ[3] وتحريرها، فمن قال: إن شرط التخريج من كتاب يتوقف على سماع ذلك الكتاب واتصال إسناده به فقد خرق الإجماع[4]،وغاية المخرج أن ينقل الحديث من أصل موثوق بصحته وينسبه إلى من رواه، نعم، [في][5] ذلك خلاف محكي[6] في كتب الأصوليين.

---

= طبقات الأطباء لابن جلجل، ومقدمة ابن خلدون (صـ٣٠٩)، وكشاف اصطلاحات الفنون (٤/ ٨٩٩)، وأبجد العلوم (٢/ ٣٥٢ ـ ٣٦١) .

(١) سقطت من (ب)، (ع)، (د) .

(٢) أي في الجزء المذكور (صـ ١٠٠١) .

(٣) وفي (ب): الشيخ وهو تحريف.

(٤) فلا يسلم للعراقي دعوى الإجماع لأن جماعة من المحدثين خالفوا ابن خير في ذلك قال السخاوي: « . . ولكن انتصر للأول جماعة».
قلت: يقصد به من قال بعدم اشتراط الرواية لنقل المتن. . حتى قيل ـ وإن كان فيه نظر ـ إن الثاني لم يقل به بعض المحدثين، ولو صح لخدش في دعوى الإجماع. . لكان مقتضى كلامه منع إيراد ما يكون في الصحيحين أو أحدهما حيث لا رواية له به، وجواز نقل ما له به رواية ولو كان ضعيفًا. .» .
انظر: فتح المغيث (ص٥٧، ص٥٨) .

(٥) من (د) و(ج)، وفي بقية النسخ: من .

(٦) وفي (ب): يحكي .

قال إلكيا الطبري في تعليقه: «من[1] وجد حديثًا في صحيفة صحيحة كالصحيحين جاز له أن يرويه ويحتج به، وقال قوم من أصحاب الحديث: لا يجوز له أن يرويه لأنه لم يسمعه من شيخه، وهذا غلط»، هذا لفظه. وكذلك حكاه إمام الحرمين في «البرهان» عن بعض المحدثين، وقال: «هم عصبة لا مبالاة بهم في حقائق الأصول»[2] ، ومراد الإمام المقتصرون على السماع، أما أئمة الحديث فهم نجوم الأرض وأوتادها[3] لا يقع[4] الإجماع بدونهم.

وقال ابن برهان في «الأوسط»[5] : «وذهب الفقهاء كافة إلى أنه لا يتوقف العمل بالحديث على سماعه، بل إذا صح عنده النسخة من

---

(١) وفي (د): فمن.

(٢) البرهان (١/ ٦٤٩) .

(٣) الأوتاد: هذه من الألفاظ المتداولة لدى الصوفية.

وللسيوطي كتاب سماه: «الخبر الدال على وجود القطب والأوتاد والنجباء والأبدال».

(٤) وفي (د): لا ينعقد.

(٥) في أصول الفقه.

انظر: هدية العارفين (١ / ٨٢)، ولم أر في الكتب التي ترجمت له من ذكر هذا الكتاب بهذا الاسم سواه!!.

الصحيحين مثلاً أو من السنن جاز له العمل بها وإن لم يسمع... وأما ما ذكره ابن خير فنقله الإجماع [عجيب][(١)]،وإنما حكي ذلك عن بعض المحدثين، ثم هو معارض بنقل ابن برهان إجماع الفقهاء على الجواز، وقد جزم به إمام الحرمين[(٢)] وشدد النكير على قائل خلافه، وكذلك أصحابه إلكيا الطبري، والغزالي، وغيرهما، وليس هذا الناقل مشهورًا بالعلم مثل اشتهار هؤلاء الأئمة.

وقد قال أبو الوليد الباجي[(٣)] في كتابه «الفصول»[(٤)]: «روي عن الشافعي (رضي الله تعالى عنه)[(٥)] في الرسالة أنه يجوز أن يحدث بالخبر وإن لم يعلم أنه سمعه»[(٦)] فأي إجماع (بقي بعد)[(٧)] ذلك،

---

(١) من (د)، (ج)، وفي بعض النسخ: عجب .

(٢) وفي (د): ابن الصلاح .

(٣) أبو الوليد سليمان بن خلف بن سعد التجيبي المالكي الأندلسي الباجي، من علماء الأندلس وحفاظها، توفي سنة (٤٧٤ هـ) .
وفيات الأعيان (٢/ ٤٠٨) وتذكرة الحفاظ (٣/ ١١٧٨)، والديباج المذهب (١/ ٣٨٤)، وتاريخ قضاة الأندلس (صـ ٩٥).

(٤) واسم الكتاب كاملا: (إحكام الفصول في أحكام الأصول) .
انظر ما تقدم من المصادر .

(٥) سقطت من بقية النسخ، هي من (م) .

(٦) انظر: الرسالة (ص ٣٧٨، ص٤٣١) بمعنى ما ذكر، ولكن لابد حين التحدث أن يأتي الراوي بالواسطة التي سمع ذلك الحديث منها، وإلا عدّ مدلسًا.
انظر: الكفاية (ص ٥١٠)، والاقتراح (ص ٢٠٦) .

(٧) وفي (ب): فقد قال .

واستدلاله على المنع بالحديث المذكور أعجب (وأعجب)[١]، إذ ليس في الحديث اشتراط ذلك، وإنما فيه تحريم الجزم بنسبة الحديث إلى النبي صلى الله عليه وسلم حتى يتحقق أنه قاله/ (ق٤٦/أ)، وهذا لا يتوقف على روايته ويكفي في ذلك علمه بوجوده في كتب من خرج[٢] [الصحيح][٣] أو نص إمام على صحته، ثم إنه يقتضي أن[٤] لا يجوز لأحد نقل حديث من البخاري أو مسلم أو غيرهما من الكتب الصحيحة حتى يتصل سنده بالبخاري[٥]، وعمل الناس على خلاف ذلك، هذا كله كلام الزركشي في الجزء المذكور، وقال في النكت: «قال إمام الحرمين في البرهان: إذا وجد الناظر حديثًا مسندًا في كتاب مصحح[٦]، ولم يسترب في ثبوته، ولم يسمعه من شيخه فلا يرويه[٧]، ولكن يتعين عليه العمل به، ولا يتوقف وجوب العمل على المجتهدين بموجبات الأخبار على أن ينتظم لهم الإسناد في جميعها[٨]،

---

(١) سقطت من (ج).

(٢) وفي (د): من أخرج.

(٣) وفي (د)، (ج)، وفي بقية النسخ: الصحيحين.

(٤) وفي (ج): أنه.

(٥) وفي (د): إلى.

(٦) وفي (ب): صحيح.

(٧) وفي (د): نرويه، وفي الأصل (١/ ٦٤٧): فهذا رجل لا يروي ما رآه.

(٨) من الأصل، وفي النسخ: في جمعها.

والمعتمد في ذلك أن الذين كانوا[١] يرد عليهم كتب رسول الله صلى الله عليه وسلم كان يتعين عليهم العمل بموجبها، ومن بلغه ذلك الكتاب ولم يكن مخاطبًا بمضمونه، ولم يسمعه ممن سمعه، فهو كالمقصود بمضمون الكتاب، قال: ولو قال رجل: رأيت حديثًا في صحيح محمد بن إسماعيل البخاري، وقد وَثِقْتُ (باشتمال الكتاب عليه فعلى)[٢] الذي يسمعه يذكر ذلك أن يثق به ويلحقه بما [تلقاه][٣] بنفسه، [ورآه][٤] ورواه عن الشيخ المسمع، قال: ولو عرض ما ذكرناه على جملة المحدثين لأبوه فإنَّ فيه [سقوطًا][٥] بنصب[٦] الرواية عن ظهور [الثقة][٧]، وصحة الرواية، وهم عصبة لا مبالاة بهم في حقائق الأصول»[٨] انتهى (كلام الإمام)[٩]، جعل الأبياري[١٠] في «شرح البرهان» هذه المسألة من تفريعات رد المرسل، لأنّ الاعتماد على

---

(١) من الأصل.

(٢) مطموس في (ع).

(٣) من الأصل، وفي النسخ: يلقاه.

(٤) من الأصل (١/ ٦٤٨).

(٥) وفي جميع النسخ، وفي الأصل (١/ ٦٤٩): سقوط.

(٦) وفي الأصل (١/ ٦٤٩).

(٧) من (د)، وفي بقية النسخ: المشقة.

(٨) البرهان (١/ ٦٤٧ـ ٦٤٩).

(٩) زيادة من السيوطي وليست من كلام الزركشي.

(١٠) وكذلك في (د)، وفي بقية النسخ: الانباري وهو تصحيف والأبياري هو: أبو الحسن علي بن إسماعيل بن علي الأبياري ـ بفتح الهمزة وسكون الباء وفتح الياء =

صحة النسخة فقط لا [تحصل][(١)] منه معرفة الواسطة، فإذا وجد [(٢)] نسخة مصححة مثلاً من صحيح البخاري فمن الذي أوصله إلى أن هذا صحيح البخاري؟ ولو ثبت عنده ذلك لاحتاج [إلى][(٣)] أن يثبت عنده الطريق)[(٤)] من البخاري إلى النبي صلى الله عليه وسلم، [فهؤلاء][(٥)] لايجيزون أبدًا الرواية والعمل بها إلا إذا عرفت الوسائط بالعدالة، وما وراء ذلك فلا يلتفت إلى صحة النسخة، إلا أن يقول الراوي: أنا أروي هذا عن فلان وعيَّنه له، وعلمه الفرع، قال: والمحدثون في هذا الباب هم أهل الفن على الحقيقة فلا معنى لاطِّراح أقوالهم.

ثم قال الزركشي: «قيل ومن الغريب (ما ذكره ابن خير)[(٦)] (فنقل

---

= هذه النسبة إلى (أبيار) قرية من أعمال مصر من العلماء الأعلام وأئمة الإسلام، توفي سنة (٦١٦ هـ).

الديباج المذهب (٢/ ١٢١)، وحسن المحاضرة (١/ ٤٥٤)، وشجرة النور الزكية (١/ ١٦٦). وفيها شرح البرهان للجويني.

(١) من (د) وفي (آ): يجعل، وفي (ب): يحصل .

(٢) وفي (ب) زيادة (فيه) بعد كلمة (وجد).

(٣) من (د).

(٤) سقطت من (ب).

(٥) من الأصل، وفي النسخ: فهم.

(٦) وفي الأصل: ما فعله الحافظ، وذكر اسمه كاملاً.

كلامه السابق)[١]، ثم قال: وليس فيه (اشتراط ذلك بل)[٢] فيه تحريم الجزم بنسبة القول (إليه صلى الله عليه وسلم)[٣] حتى يتحقق أنه روي من كتب الروايات بدليل استدلاله بالحديث»[٤] انتهى.

قلت: فالحاصل أن الزركشي (أشار في «النكت»[٥] إلى تأويل كلام ابن خير وصرفه عمّا يوهمه، وقد كنت أقول في تأويله ما يقرب من ذلك، وهو إنما قصد بذلك ردع العوام ومن لا علم له بالأحاديث من الإقدام على الرواية عن النبي صلى الله عليه وسلم بغير مستند، وأما حملة العلم الذين يمكنهم[٦] مراجعة الكتب والنقل منها فلا يمتنع عليهم ذلك، ويكون مستندهم في ذلك (الوجادة) وهي من أقل وجوه الروايات فهي (داخلة في قوله)[٧] (حتى يكون عنده ذلك القول مرويًا ولو على أقل وجوه الروايات)، وانظر إلى قوله: (حتى يكون عنده مرويًا) ولم [يقل][٨]: حتى يكون مرويًا له وبينهما فرق، فإن العبارة الثانية تشعر بأن يكون له به رواية، والأولى لا تدل

(١) من السيوطي.
(٢) وفي الأصل: اشتراط ذلك فيه بل.
(٣) وفي الأصل: إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم.
(٤) نكت الزركشي (ق٤٤/ب، ق٤٥/أ).
(٥) وفي (ج): في النكت أشار.
(٦) وفي (م)، (ج): تمكنهم.
(٧) سقطت من (د).
(٨) وفي (م): يقول.

(ق٤٥/ب) على ذلك، بل [تدل][1] على أن [يثبت][2] عنده أنه مروي عن النبي صلى الله عليه وسلم وإن لم يتصل السند إليه بأن يرويه غيره، ويتحقق هو ذلك، وهذا شرط في غاية الحسن وما أظن أحداً [يخالف][3] فيه، ونظيره تحريم الكلام في تفسير القرآن بغير علم والنهي عن ذلك، وأنه يكون مخطئًا وإن صادف الصواب[4]، لأن الإقدام على الكلام

(١) وفي (ب)، (ع): يدل.

(٢) وفي (ب)، (ع): تثبت.

(٣) وفي (ب)، (ع): تخالف.

(٤) يشير إلى حديث: «**من قال في كتاب الله برأيه فأصاب فقد أخطأ**» رواه الترمذي (كتاب التفسير ـ باب ما جاء في الذي يفسر القرآن برأيه ـ ٥/ ٢٠٠، وقال: هذا حديث غريب)، وأبو داود (كتاب العلم ـ باب في الكلام في كتاب الله بغير علم ـ ٤/ ٦٣)، والنسائي (فضائل القرآن ـ من الكبرى، انظر: فضائل القرآن صـ١٤/ رقم١١١ ـ بتحقيق فاروق حمادة) كلهم من حديث سهيل بن مهران (هو ابن أبي حزم القطعي) ـ بضم القاف وفتح الطاء ـ عن أبي عمران الجوني عن جندب بن عبد الله البجلي مرفوعًا.

وسهيل قال عنه أبو حاتم والبخاري والنسائي: «ليس بالقوي»، وزاد البخاري «منكر الحديث»، وضعفه ابن معين وابن حجر وهو كذلك والحديث ضعيف به.

انظر: تحفة الأشراف (٢/ ٤٤٤)، والضعفاء الصغير للبخاري (ص٥٦)، والضعفاء للنسائي(ص٥٤)، والميزان (٢/ ٢٤٤)، والتقريب (ص١٣٩)، وضعيف الجامع (٥/ ٢٢٨).

ولا يعني ضعف الحديث جواز التفسير بالرأي ولو وافق الصواب، بل ذلك محرم وشدد علماء السلف في ذلك، قال ابن تيمية: «.. فمن قال في القرآن برأيه فقد تكلف ما لا علم له به، وسلك غير ما أمر به، فلو أنه أصاب المعنى في نفس الأمر لكان قد أخطأ لأنه لم يأت الأمر من بابه..». =

والرواية بغير علم جرأة على الله تعالى[1] ورسوله، وإيذان بقلة المبالاة بالافتراء، إذ لا يدري أما قاله ثابت أم لا؟ لم يتحر التصون عن الوقوع في الكذب. وأما كلام إمام الحرمين فحاصله أنه منع الرواية وأوجب العمل به، وهذا هو التحرير لأن الرواية لا [تجوز][3] إلا بأحد طرق التحمل المشهورة، وأما العمل فيجب على كل أحد إذا صح الحديث وإن لم يكن مرويًا له، ولو كان العمل[4] لم يجب إلا على من له به رواية لم يجب العمل بغالب الشريعة على غالب الأمة وهم العوام[5] الذين لا يدرون ما الرواية، وهذا كلام لا يقوله أحد، ومسألة الرواية مرجعها إلى أهل الحديث، ومسألة العلم مرجعها إلى أهل الفقه والأصول، لأن الإخبار بالتكليف وظيفتهم وعنهم يؤخذ، والمحدثون أجانب عن ذلك، ولو تكلموا به لم يقبل منهم لأنه ليس من فنهم[6]، كما أن الأصولي لو أفتى في [حديث][7] بحكم لم يقبل

---

= انظر: مقدمة في أصول التفسير (صـ٣٨).

(١) سقطت من (د).

(٢) وفي (د) زيادة: (في) بعد (إذ).

(٣) من (م)، (د) وفي (ب)، (ع): لا يجوز.

(٤) وفي (د): لا.

(٥) سقطت من (ب).

(٦) وفي (ب)، (ع): فيهم.

(٧) وفي (د): بياض وفي (ج): جزئية، وفي بقية النسخ (حديثه).

منه، ولو وقعت له حادثة [وجب][1] عليه أن يستفتي الفقهاء، وكذلك المحدث[2]، والحاصل أنّ كل أمر إنما يؤخذ عن أهله، فظهر بهذا تصويب ما قاله الإمام إلا أنه بقيت مطالبته بتصحيح النقل من المحدثين (أنهم يأبون[3] العمل به) وعبارة إلكيا في تعليقه:

(١) من (ج).

(٢) وهكذا كان علماء السلف يعترفون بالتخصصات، ويستفيد بعضهم من بعض.
فهذا الإمام الشافعي يخاطب تلميذه الإمام أحمد قائلاً له: «أنتم أعلم بالحديث والرجال مني، فإذا كان الحديث صحيحًا فأعلموني، كوفيًا كان أو بصريًا أو شاميًا، حتى أذهب إليه إذا كان صحيحًا»، وهكذا كان أحمد بن حنبل يستفيد من الشافعي ويقول: «ما رأيت أحدًا أفقه في كتاب الله من هذا الفتى القرشي - يعني الشافعي».
وروى الصدفي في تاريخه عن محمد بن وضاح عن يحيى بن يحيى الليثي قال: كنا عند مالك فاستؤذن لعبد الله بن المبارك بالدخول، فأذن له، فرأينا مالكًا تزحزح له في مجلسه ثم أقعده بلصقه، وما رأيت مالكًا تزحزح في مجلس غيره، فكان القارىء يقرأ على مالك، فربما مر بشيء فيسأله مالك: ما مذهبكم في هذا؟؟ أو ما عندكم في هذا؟ فرأيت ابن المبارك يجاوبه ثم قام فخرج.. وسئل ابن المبارك بحضور سفيان بن عينية عن مسألة، فقال: «نهينا أن نتكلم عند أكابرنا».
وهكذا عشرات الصور من عصر سلفنا التي تبرز بوضوح إخلاصهم لله، وصفاء قلوبهم، وحبهم لبعضهم، ومنهجهم العلمي الدقيق في الاستفادة من العلماء الآخرين.
آداب الشافعي ومناقبه لابن أبي حاتم (صـ ٥٩، صـ ٩٤، صـ ٩٥)، وسير أعلام النبلاء (٨/ ٣٧١).

(٣) من (د)، وفي بقية النسخ: يأتون.

« من وجد حديثًا في صحيفة صحيحة كصحيح مسلم والبخاري[١] وهؤلاء الكبار جاز له أن يرويه ويحتج به، وقال قوم من أصحاب الحديث: لا يجوز له أن يرويه لأنه لم يسمعه من شيخ (وهذا غلط، لأنه بسماعه من شيخ)[٢] أي شيء يزداد له؟! بل ربما كان كونه في كتاب صحيح ونسخ منه أثبت عنده[٣] وأولى بالقبول من رواية راو له، قالوا: فكيف يرويه[٤] وما سمعه[٥] ؟ قلنا: يقول روى البخاري في صحيحه عن رسول الله صلى الله عليه وسلم كذا أو يقول: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم كذا وكذا[٦] ويحتج به. نعم، لا يقول: سمعته من فلان ولا روى لي شيخ، ثم إذا قلتم: لا يعمل بهذا الحديث فبماذا يعمل؟ يرجع إلى قياس مع وجود النص، ما هذا إلا بمثابة من وجد نصًا في كتاب الله تعالى[٧] في مصحف قرأه، لا يجوز أن يقول قائل[٨] : يجوز له تركه، ويعمل بالقياس لأنه ما تلقنه من معلمه، فكيف يجوز له أن يترك الحديث النص وقد وجده في

(١) وفي (د): البخاري ومسلم.

(٢) سقطت من (ب).

(٣) وفي (ب): منه.

(٤) وفي (د): نرويه وهو تصحيف.

(٥) سقطت الواو من (ب).

(٦) سقطت الواو من (ب).

(٧) سقطت من (د).

(٨) من (د)، وفي بقية النسخ: لا يجوز.

كتاب صحيح ويعمل بالقياس أو حديث منسوخ قد عرف أنَّ هذا الحديث له ناسخ؟![(١)].

وقال الغزالي في[(٢)] المنخول: «الاعتماد [(٣)] على الكتب قد منعه المحدثون والمختار أنه إذا تبين صحة النسخة عند إمام صح التعويل عليه في العمل والنقل، ودليله مسلكان:

**أحدهما**: اعتماد أهل الأقطار المتفرقة على صحف رسول الله صلى الله عليه وسلم في الصدقات المضمونة إلى الولاة والرسل من غير توقف على نقل الراوي عن رسول الله صلى الله عليه وسلم.

**والثاني**: أنا نعلم أنَّ المفتي إذا اعتاصت[(٤)] عليه مسألة، فطالع أحد الصحيحين، فاطلع[(٥)] على حديث ينص على غرضه، لا يجوز له الإعراض [عنه][(٦)] ويجب عليه التعويل، ومن لم[(٧)] يجوز هذا فقد

---

(١) وفي (د): ناسخ له.

(٢) سقطت من (ب).

(٣) وفي (ب): المعتمد.

(٤) من(د)، وفي بقية النسخ: اغتاصت، واعتاص: أي غمض وصعب.
انظر: لسان العرب (٧/ ٥٩).

(٥) وفي (د) قاطع.

(٦) من الأصل (صـ٢٦٩).

(٧) وفي (ب): لا، وفي الأصل (صـ٢٦٩): ومن جوّز هذا.

خرق الإجماع، ولـيس ذلك إلا لحصول الثـقة [به][١]، وهو[٢] نهاية المرام، نعم، لا (يقول: سمعته من شيخي)[٣] ولم[٤] يسمعه[٥] ».

(١) من (د)، (ج).

(٢) وفي (د)، والأصل (ص ٢٦٩)، وهي.

(٣) وفي (د)، (ج): سمعت شيخي.

(٤) وفي (ب)، (ج): وهو.

(٥) انظر: المنخول (ص٢٦٩).

(ق ٤٧/ أ)

## ـ الحسن ـ /

٧٥- المُرْتَضَى فِي حَدِّهِ مَا اتَّصَلاَ بِنَقْلِ عَدْلٍ قَلَّ ضَبْطُهُ وَلاَ

٧٦- شَذَّ وَلاَ عُلَلٌ (وَلْيَرتَّبِ ..............................

ش:[١] قوله[٢]: اختلفت[٣] عبارات الحفاظ في حد الحسن!!

فقال الخطابي: «الحسن ما عرف مخرجه واشتهر رجاله»[٤].

قال التبريزي في الكافي[٥] ومن خطه نقلت «قيل: قوله (ما عرف

---

(١) من (د).

(٢) وكذلك في (م)، (ب)، وليست في (د)، ولعل الصواب بدونها لأن القول من السيوطي.

(٣) قال البقاعي مستدركًا على العراقي في إيراده هذا الاختلاف: «غير مسلَّم، فليس بين أقوالهم اختلاف، فإنَّ الخطابي، والترمذي، ما تواردا على شيء واحد بل كل منهم عرَّف نوعًا منه، وأما ابن الجوزي فالظاهر أنه لم يرد الحد، وإنما أراد الوصف بصفة تقرب الحسن من التمييز». انظر: نكت البقاعي (ق ٥٩/ت).
قلت: وسيأتي ذكر كل قول بالتفصيل.

(٤) انظر: معالم السنن (١/ ١١)، وتمام التعريف فيه: «... وعليه مدار أكثر الحديث، وهو الذي يقبله أكثر العلماء، ويستعمله عامة الفقهاء».

(٥) هكذا سماه الزركلي في الأعلام (٤/ ٣٠٦) وقال: «هو مخطوط باستامبول»، وذكر البغدادي بأنَّ له كتاب «القسطاس» في علم الحديث، انظر: هدية العارفين =

مخرجه) احتراز عن المنقطع الذي لم يعرف مخرجه، وقوله (واشتهر رجاله) احتراز عن حديث المدلس قبل أن يتبين تدليسه[1]».

وقال الطيبي في الخلاصة قوله: (واشتهر رجاله): «أي بالصدق»[2].

وقال الزركشي في النكت[3]: «المراد بالاشتهار السلامة من

= (١/ ٧١٩)، ولا أدري هل هو (الكافي) أو لا؟؟

(١) وكذا قال البلقيني والسخاوي إلا أنَّ السخاوي زاد على تعريف التبريزي مفصلاً قائلاً عن تعريف الخطابي: (ما عرف مخرجه): أي المعروف وهو كونه شاميًا عراقيًا مكيًا كوفيًا ـ إلى أن قال ـ «.. وذلك كناية عن الاتصال، إذ المرسل والمنقطع والمعضل لعدم بروز رجالها لا يعلم مخرج الحديث منها . . .»

(قلت): وجعل التبريزي ـ كما هو ظاهر في كلامه ـ الاحتراز من حديث المدلس احترازاً في قول الخطابي (اشتهر رجاله)، وأما السخاوي فجعل حديث المدلس احترازاً من قول الخطابي (عرف مخرجه) حيث قال: «. . . وكذا المدلس ـ يعني خرج من قول الخطابي : عرف مخرجه ـ بفتح اللام ـ وهو الذي سقط منه بعضه مع إيهام الاتصال».

انظر: محاسن الاصطلاح (ص ١٠٣)، وفتح المغيث (ص ٦١).

(فائدة): قول التبريزي: (قبل أن يتبين تدليسه) مصدر مراد به اسم المفعول أي قبل أن يتبين مُدَلَّسُهُ: أي الراوي الذى دلَّس المدلَّس ذلك الحديث عنه. . .

انظر: نكت البقاعي (ق ٦٠/أ).

(٢) الخلاصة (ص ٣٩).

(٣) وفي (د): نكته.

وصمة التكذيب»[١] وقيل: إن عبارة الخطابي (واستقر حاله) بالسين المهملة والقاف والحاء المهملة دون راء في أوله كذا ذكر أبو عبد الله ابن رشيد أنه رآه بخط الحافظ أبي علي الجياني، ورده الحافظ أبو الفضل العراقي[٢] لأن الموجود في النسخ الصحيحة من معالم السنن ما نقل عنه أولاً، قال[٣]: «وليس للثاني كبير معنى: (وقد قدح في هذا الحد[٤])».

قال ابن دقيق العيد: (ليس في عبارة الخطابي كبير تلخيص)[٥]، وأيضًا فالصحيح قد عرف مخرجه واشتهر رجاله، فيدخل الصحيح في (حد)[٦] الحسن، قال: وكأنه يريد مما لم يبلغ درجة الصحيح.

(قال الشيخ تاج الدين التبريزي)[٧]: فيه نظر لأنه ـ أي ابن دقيق العيد ـ ذكر من بعد أن الصحيح أخص من الحسن، قال: ودخول الخاص [في][٨] حد العام ضروري، والتقييد بما يخرجه عنه

(١) نكت الزركشي (ق ٤٥/أ).
(٢) انظر: التقييد والإيضاح (ص ٤٤).
(٣) سقطت من (ب).
(٤) ليست من كلام العراقي في التقييد والإيضاح.
(٥) هذه العبارة هي نص كلام ابن دقيق العيد في الاقتراح (ص ١٦٣).
(٦) من التبصرة والتذكرة (١/ ٨٤).
(٧) واللفظ في الأصل: «... واعترض الشيخ تاج الدين التبريزي على كلام الشيخ تقي الدين بقوله...» التقييد والإيضاح (ص ٤٤).
(٨) من (د)، ومن الأصل، وفي النسخ: من.

مخل[1] للحد.

(قال الحافظ أبو الفضل العراقي: وهو اعتراض متجه)[2] [3].

وقال الحافظ أبو الفضل بن حجر متعقبًا عليه: «بين الصحيح والحسن خصوص وعموم من وجه، وذلك بيِّن واضح لمن تدبره فلا يرد اعتراض التبريزي، إذ لا يلزم من كون الصحيح أخص من الحسن من وجه أن يكون أخص منه مطلقًا حتى يدخل الصحيح في الحسن»[4].

---

(١) من (د)، وفي بقية النسخ: محل بالحاء، وهو تصحيف.

(٢) سقط من (ب).

(٣) التقييد والإيضاح (ص ٤٤).

(٤) نكت ابن حجر (١/ ٥٠٥) قال محققه د/ ربيع بن هادي حفظه الله: «سبق للحافظ كلام حول قيد عدم الشذوذ في حد الصحيح يفيد أنَّ بين الصحيح والحسن عموماً مطلقاً قال [الحافظ]: «فنسبة الشاذ من المنكر نسبة الحسن من الصحيح فكما يلزم من انتفاء الحسن عن الإسناد انتفاء الصحة كذا يلزم من انتفاء الشذوذ عنه انتفاء النكارة»

ونقل عن ابن حجر أنه قال: «إنَّ ابن دقيق العيد إنّما ذكر أنَّ الصحيح أخص استطراداً وبحثًا، بخلاف مناقشته مع الخطابي فهي في أصل الباب، وما يكون في بابه هو المعتمد»، ورد السخاوي على هذا النص المنقول عن ابن حجر بأمرين:

١- قال: لم يصح هذا النقل عن شيخنا.

٢- وليس بظاهر، بل الكلامان في باب واحد.

انظر: فتح المغيث (ص ٦٢، ٦٣) بتصرف واختصار.

وقال الحافظ صلاح الدين العلائي: «إنما يتوجه الاعتراض على الخطابي أن لو كان عرف الحسن فقط، أما وقد عرف الصحيح أولاً ثم عرَّف الحسن[١] فيتعين حمل كلامه على أنه أراد بقوله (ما عرف مخرجه واشتهر رجاله)[٢] ما لم يبلغ درجة الصحيح ويعرف هذا من مجموع كلامه».

قال الحافظ ابن حجر[٣]: «وعلى تقدير تسليم هذا الجواب فهذا القدر غير منضبط كما أن القرب الذي في كلام ابن الجوزي[٤] الآتي غير منضبط، فصحَّ ما قال ابن دقيق العيد: «أنه على غير صناعة الحدود والتعريفات»[٥].

وقال ابن جماعة: «يرد على هذا الحد ضعيف عرف مخرجه بالضعف»[٦]، وأجاب الطيبي: «بأنَّ مراد الخطابي أنَّ رجاله مشهورون عند أرباب هذه الصناعة بالصدق، وبنقل[٧] الحديث، ومعرفة

---

(١) وفي (د): بالحسن.

(٢) وفي (م): مما.

(٣) سقطت من (ب).

(٤) سيأتي كلام ابن الجوزي.

(٥) الاقتراح (ص ١٦٤).

(٦) المنهل الروي (ص ٥٤) - من مجلة معهد المخطوطات - مجلد (١١) الجزء الأول.

(٧) من (ع)، (ب)، وفي (م): وينقل.

أنواعه[١]، لأن إطلاق الشهرة في عرفهم دلّ على[٢] خلاف ما فهم من الضعيف»[٣].

وقال الترمذي في «العلل» التى في أواخر الجامع[٤]: «وما ذكرنا في هذا الكتاب [من][٥] حديث «حسن» فإنَّما أردنا به حُسْنَ إسناده عندنا، كل حديث يروى (لا يكون في إسناده من يُتَّهم بالكذب، ولا يكون الحديث شاذًا، ويُرْوَىٰ)[٦] من غير وجه نحو ذلك[٧] فهو عندنا حديث حسن[٨]».

قال الحافظ أبو عبد الله محمد ابن أبي بكر الموَّاق: «لم يخص الترمذي الحسن بصفة تميزه عن الصحيح فلا يكون صحيحًا إلا وهو غير شاذ ولا يكون صحيحًا حتى [تكون][٩] رواته غير متهمين بل

(١) في الأصل بعد هذا الكلام: «... وحيث كان مطلقًا من قيد العدالة والضبط دلّ على انحطاطهم عن درجة رجال الصحيح وهذا هو الجواب أيضًا عن قوله (واشتهر رجاله) بالضعف...» الخلاصة (ص ٤٠).

(٢) وفي (أ)، (ب)، (ج)، بعد قوله (دلّ) كلمة (ذلك) وليست في الأصل.

(٣) الخلاصة (ص ٤٠).

(٤) وفي (ب): الجوامع.

(٥) من (ج).

(٦) سقطت من (ب).

(٧) وفي الأصل: نحو ذاك.

(٨) الجامع (كتاب العلل - ٥/٧٥٨).

(٩) وفي (ب)، (ع): يكون.

ثقات[1]، قال: [فظهر][2] من هذا أنَّ الحسن عند الترمذي صفة لا تخص هذا القسم بل قد يشركه فيها الصحيح، قال: فكل صحيح عنده حسن وليس كل حسن صحيحًا».

وقال ابن جماعة في المنهل الروي: «يرد على حد الترمذي أنَّ أكثر/ الصحيح كذلك فيدخل في حد الحسن ما ليس منه[3]، ويرد عليه أيضًا الفرد من الحسن[4] ». (ق ٤٧/ب)

وقال البَرْشَنْسِيُ [5] في «شرح ألفيته»: قيل [إنَّ][6] هذا إخبار عن

---

(١) إلى هنا من كلام ابن المواق ذكره في التدريب (١/ ١٥٥) وما سيذكره بعد عنه ليس في التدريب.

(٢) وفي (م): وظهر.

(٣) والنص في الأصل: (... فيدخل الصحيح في حد الحسن...)

(٤) المنهل الروي (ص ٥٣)، (ص ٥٤) بتصرف، وتمام العبارة في المنهل: (... فإنه لم يرو من وجه آخر).

(٥) من الضوء اللامع (٧/ ٢٩٠)، وقد ضبطها السخاوي بالحروف فقال: «البَرْشَنْسِي». بفتح الموحدة، وسكون الراء، ثم معجمة مفتوحة، بعدها نون، ثم مهملة، وضبطها ابن العماد في الشذرات (٧/ ٧٩) بغير النون، فقال: «بفتح الموحدة التحتية، وسكون الراء، وفتح المعجمة، بعدها سين مهملة أي: (البرشيسي) وقد اضطربت نسخ (البحر) في ضبطها ، فتارة تضبط: (البرشيسي، والبرسيسي، وتارة من غير إعجام ولا نقط: البرسسي، وأخرى: البرسني).
والذى أثبته هو ما أثبته السخاوي، وذلك لقرب عصره منه، ولأنَّ أكثر المراجع كهدية العارفين ومعجم المؤلفين تثبت ما أثبته السخاوي وقد تقدمت ترجمته في أوائل الكتاب في أثناء ذكر منظومات مقدمة ابن الصلاح.

(٦) من (د)، (ج).

مصطلحه في كتاب الجامع، فلو قال في غيره عن حديث إنه حسن لم يلزم أن يفسره هناك بما ذكره في هذا إلا بعد البيان» .

وقال ابن الجوزي في كتابه الموضوعات والعلل المتناهية: «[الحديث][(١)] الذي فيه ضعف قريب مُحْتَمَل هو الحديث الحسن»[(٢)]، واعترض ابن دقيق العيد على هذا الحد بأنه «ليس مضبوطًا بضابط يتميز به القدر المحتمل من غيره، قال: وإذا اضطرب هذا الوصف لم يحصل التعريف المميز للحقيقة»[(٣)].

[و] قال[(٤)] ابن جماعة: «هذا الحد يتوقف على معرفة الضعف القريب المحتمل وهو أمر مجهول»[(٥)].

وقال الطيبي: «هذا مبني على أنَّ معرفة الحسن موقوفة على معرفة الصحيح والضعيف؛ لأنَّ الحسن وسط بينهما، فقوله (قريب) أي قريب مخرجه إلى الصحيح، (محتمل) كذبه لكون رجاله مستورين»[(٦)].

---

(١) من (د)، وقد سقطت من بقية النسخ.

(٢) الموضوعات (١/ ٣٥).

(٣) الاقتراح (ص ١٦٩).

(٤) من (د).

(٥) المنهل الروي (ص ٥٤).

(٦) الخلاصة (ص ٤١).

وقال ابن الصلاح بعد ذكر هذه الحدود الثلاثة: «كل هذا[١] مستبهم لا يشفي الغليل، (قال)[٢]: وليس في (كلام)[٣] الترمذي والخطابي ما يفصل الحسن من[٤] الصحيح، قال[٥]: وقد أمعنت النظر في ذلك والبحث جامعًا بين أطراف كلامهم، ملاحظًا مواقع استعمالهم، فتفتح[٦] (لي)[٧] واتضح أن الحديث الحسن قسمان:

**أحدهما**: الحديث الذي لا يخلو[٨] رجال إسناده من مستور لم [تتحقق][٩] أهليته، غير أنه ليس مغفلاً كثير الخطأ فيما يرويه، ولا هو متهم بالكذب في الحديث، أي لم يظهر منه تعمد الكذب في الحديث، ولا سبب آخر مُفَسِّق، ويكون متن الحديث مع ذلك قد عُرف بأن[١٠] روي مثله أو نحوه من وجه آخر أو أكثر، حتى اعتضد

---

(١) وفي الأصل (ص ١٠٤): ذلك.

(٢) من قول السيوطي.

(٣) وفي الأصل (ص ١٠٤): فيما ذكره.

(٤) وفي الأصل (ص ١٠٤): عن.

(٥) من قول السيوطي.

(٦) وفي (ج): فتنقح.

(٧) ليست في الأصل.

(٨) وفي (م)، (ب): تخلوا.

(٩) وفي (م)، (ب)، (ع): يتحقق.

(١٠) في (م): بأنه.

بمتابعة من تابع [راويه][1] على مثلـه، أو بما له [من][2] شاهد، وهو [وورود][3] حديث آخر [بنحوه][4]، فيخرج[5] بذلك عن أن يكون شـاذًا أو منكرًا، وكلام الترمذي على هذا القسم يتنزل.

**القسم الثاني**: أن يكون راويه من المـشهورين بالصـدق والأمانة غير أنه لم يبلغ درجة رجال الصـحيح، لكونه يَقْصُر عنهم في الحفظ والإتقان، وهو مـع ذلك يرتفع عن حال من [يعـد ما][6] ينفرد به من حديثه منكرًا، ويعتبر[7] في كل هذا ـ مع سلامة الحديث من أن يكون شاذًا (و)[8] منكراً ـ سلامـته من أن يكون مُعَللاً، وعلى القـسم الثاني يتنزل كلام الخطابي (قال)[9]: وهذا[10] الذي ذكرناه جامـع لما تفرق في كلام مـن بلغنا كلامـه في ذلك، وكأنَّ التـرمذي ذكر أحـد نوعي الحسن، وذكر الخطابي النوع الآخر مقتـصراً كل واحد منهما على ما

---

(١) من (د)، وفي بقية النسخ: رواية.

(٢) من (د)، (ج).

(٣) من (د) (ج)، وفي بقية النسخ: مردود.

(٤) من الأصل، وفي النسخ: نحوه.

(٥) وفي الأصل (ص ١٠٤): فخرج.

(٦) من الأصل (ص ١٠٤)، وفي النسخ: (يعد بما) وهو تصحيف.

(٧) من (د).

(٨) من الأصل (ص ١٠٤)، وفي النسخ: أو.

(٩) من كلام السيوطي.

(١٠) وفي الأصل (ص ١٠٥): فهذا.

رأى أنه يشكل معرضًا عن ما رأى أنه لا يشكل[١]، أو أنه غفل عن البعض وذهل[٢]» انتهى.

قال ابن دقيق العيد في «الاقتراح»: «وعليه في كلامه هذا مؤاخذات ومناقشات[٣]».

وقال البارزي[٤] في «مشكاة الأنوار» بعد إيراده: «وفيه نظر، ثم قال: وتلخص بما في رجاله مستور لم يكثر خطؤه أو مشهور الصدق والأمانة لم يكمل ضبطه، ولا يكون شاذًا ولا منكرًا ولا معللاً».

وقال البدر بن جماعة: «يرد على الأول من القسمين الضعيف والمنقطع والمرسل الذي في رجاله مستور وروي مثله أو نحوه من وجه آخر.

---

(١) قال البلقيني: «.. ولا يقال ما ينسب إلى الخطابي والترمذي واحد، من جهة أنّ قول الخطابي: (ما عرف مخرجه) كقول الترمذي: (وروى نحوه من غير وجه)، وقول الخطابي: (اشتهر رجاله) يعنى بالسلامة من وصمة الكذب، هو كقول الترمذي: (ولا يكون إسناده من يتهم بالكذب).

لأنا نقول: اشتهار الرجال أخص من قول الترمذي: (ولا يكون في إسناده من يتهم بالكذب) لشموله المستور، ولما تباينا تنزلا على القسمين السابقين...»

انظر: محاسن الاصطلاح (ص ١٠٥).

(٢) مقدمة ابن الصلاح (ص ١٠٤، ص ١٠٥).

(٣) ونص كلامه في الاقتراح (ص ١٧١): « .. وهذا كلام فيه مباحثات ومناقشات على بعض الألفاظ.».

(٤) وكذلك في (د)، (م)، وفي بقية النسخ: البارزي وهو تصحيف.

[ويرد][1] على الثاني المرسل[2] الذي اشتهر راويه بما ذكر فإنه كذلك وليس بحسن في الاصطلاح»[3].

وقال الحافظ ابن حجر في نكته: «بين [الخطابي والترمذي في ذلك فرق، وذلك أن][4] الخطابي قصد تعريف الأنواع الثلاثة عند أهل الحديث، فذكر الصحيح ثم الحسن ثم الضعيف، وأما الذي سكت عنه وهو حديث المستور[5] إذا أتى من غير وجه فإنما سكت عنه/ لأنه ليس عنده من قبيل الحسن، فقد صرح بأن رواية[6] (ق ٤٨/ أ) المجهول من قسم الضعيف، وأطلق ذلك ولم يفصل[7]، والمستور[8] قسم من المجهول، وأما الترمذي فلم يقصد التعريف بالأنواع المذكورة عند أهل الحديث، بدليل أنه لم يعرف بالصحيح ولا

---

(١) من الأصل (ص ٥٤)، وليست في النسخ.

(٢) وفي الأصل (ص ٥٤): المتصل، وهو تحريف.

(٣) المنهل الروي (ص ٥٤).

(٤) من (د)، (ج).

(٥) وفي (د): المشهور وهو تصحيف.

(٦) وفي (د): رواته.

(٧) صرّح بذلك في كتابه معالم السنن حيث قال: «... فأما السقيم منه ـ يعنى من أقسام الحديث ـ فعلى طبقات شرها الموضوع ثم المقلوب ـ أعني ما قلب إسناده ـ ثم المجهول».
انظر: معالم السنن (١/ ١١).

(٨) وفي (د): المشهور وهو خطأ.

بالضعيف، بل ولا بالحسن المتفق على كونه حسنًا، بل [المعرّف][1] [به][2] عنده هو: حديث المستور على ما فهمه (ابن الصلاح)[3]، لا يعده كثير من أهل الحديث من قبيل الحسن [وليس][4] هو في التحقيق عند الترمذي مقصورًا على رواية المستور، بل يشترك معه الضعيف بسبب سوء الحفظ والموصوف بالغلط[5] والخطأ، وحديث المختلط بعد اختلاطه، والمدلس إذا عنعن، وما في إسناده انقطاع خفيف، فكل ذلك عنده من قبيل الحسن بالشروط الثلاثة وهي:

١- أن لا يكون فيهم من يتهم بالكذب.

٢- ولا يكون الإسناد شاذًا.

٣- وأن يروى مثل ذلك الحديث، أو نحوه من وجه آخر فصاعدًا.

وليس كلها في المرتبة على حدٍ سواء، بل بعضها أقوى من بعض.

(قال): ومما يقوي هذا ويعضده: أنه لم يتعرض لمشروطية اتصال السند أصلاً بل أطلق ذلك، فلهذا وصف كثيرًا من الأحاديث

---

(١) وفي الأصل والنسخ: (المعروف)، وفي (د): المعترف.

(٢) سقطت من (ب).

(٣) من السيوطي ، وفي الأصل (ص ١٨٢): المصنف.

(٤) من (د)، (ج)، وفي (م)، (ع): هو، وفي (ب): وهو.

(٥) من الأصل (ص ١٨٢)، وفي النسخ: أو.

المنقطعة بالحسن[١]، (قال): ولنذكر لكل نوع من ذلك [أمثالاً][٢] من كلامه يؤيد ما قلناه، فأما أمثلة ما وصفه بالحسن وهو من رواية المستور فكثيرة لا تحتاج[٣] إلى الإطالة بها[٤]، وإنما نذكر أمثلة لما زدناه[٥] على ما (ذكره ابن الصلاح)[٦]، فمن أمثلة ما وصفه بالحسن وهو من رواية[٧] الضعيف السيء الحفظ ما رواه[٨] من طريق شعبة عن عاصم بن عبيد الله[٩] عن[١٠] عبد الله بن عامر بن ربيعة[١١] عن

---

(١) وفي الأصل (ص ١٨٣): بكونها حسانًا.

(٢) من (د)، وفي بقية النسخ: مثلاً.

(٣) وفي (ب): يحتاج ، وفي (د): نحتاج.

(٤) سقطت من (ب).

(٥) وفي (م): أردناه.

(٦) وفي الأصل (ص ١٨٣): عند المصنف.

(٧) وفي (د): رواته.

(٨) الترمذي في (كتاب النكاح ـ باب ما جاء في مهور النساء ـ ٣/ ٤١١).

(٩) (عخ د ت س ق) عاصم بن عبيد الله بن عاصم بن عمر بن الخطاب العدوي المدني، ضعيف، مات سنة (١٣٢ هـ).
التقريب (ص ١٥٩)، وتاريخ يحيى بن معين (٢/ ٢٨٣)، وتهذيب التهذيب (٥/ ٤٦).

(١٠) وفي (ب): بن.

(١١) (ع) أبو محمد عبد الله بن عامر بن ربيعة العَنْزي ـ بالسكون ـ المدني، ولد على عهد النبي ﷺ ولأبيه صحبة مشهورة، ووثقه العجلي، مات سنة بضع وثمانين.
التقريب ( ص ١٧٨)، وطبقات ابن سعد (٥/ ٩) وترتيب ثقات العجلي (ق٢٣/ أ)، وسير أعلام النبلاء (٣/ ٥٢١).

أبيه[١]: «أَنَّ امْرَأَةً منْ بَنِي فَـزَارَةَ تزَوَّجَتْ عَلَى نَعْلَيْن فَـقَالَ رَسُـولُ الله صلى اللهُ عليه وسـلم (أَرَضِيْتِ مِنْ نَفْسِكِ وَمَـالِكِ بِنعْلَيْنِ)[٢]؟ قَالَتْ: نَعَمْ، قَالَ: فَأَجَازَهُ»[٣].

قال الترمـذي: «هذا حديث حسـن[٤]، وفي الباب عن عـمر[٥] وأبي هريرة[٦]، وعائشة[٧]، وأبي حدرد[٨] [رضي الله عنهم[٩]]»، وذكر

---

(١) عامر بن ربيعة رضي الله عنه.

(٢) سقطت من (ب).

(٣) من الأصل (ص ١٨٣)، جامع الترمذي (٣/ ٤١١) ، وفي النسخ: فاجار.

(٤) في جميع النسخ التى وقفت عليـها: (حسن صحـيح)، وكذا قال المزي في تـحفة الأشراف.
انظر: جامع التـرمذي (٣/ ٤١١ - طبـعة محـمد عبـد الباقي)، وطبـعة دار الفكر (٢/ ٢٩٠)، والهندية (١/ ١٥٢)، والجامع مع التحفـة (٤/ ٢٥٠)، وتحفة الأشراف (٤/ ٢٢٩).

(٥) حديث عـمر رواه الإمام أحـمد (١/ ٤١)، وأبو داود (كتـاب النكاح باب الصداق - ٢/ ٥٨٣)، والتـرمذي (كـتـاب النكاح - باب منه ٣/ ٤١٣) وقـال: حديث حـسن صحيح، والنسائي (كتاب النكاح - باب القسط في الأصدقة - ٦/ ١١٧)، وابن ماجة (كتـاب النكاح - باب صداق النسـاء - ١/ ٦٠٧) والحديث بلفظ «**لا تغالوا صداق النساء** .. » الحديث.

(٦) حديث أبي هريرة أن النبي ﷺ قـال فيه : « .. **كأنما تنحتون الفضة من عرض هذا الجبل** .. » الحـديث رواه مسلم (كـتاب النكاح - باب ندب النظر إلـى وجه المرأة وكفيها لمن يريد تزوجها - ٢/ ١٠٤٠).

(٧) وحديث عائشة بلفظ : «**إنَّ أعْظَمَ النِّكَاحِ بَرَكَةً أَيْسَرُهُ مُؤْنَةً**»
رواه أحمد (٦/ ٨٢، ١٤٥)، وعزاه المباركفوري للطبراني في الأوسط .
انظر: تحفة الأحوذي (٤/ ٢٥١).

(٨) وحديث أبي حدرد بلفظ: «... **لَوْ كُنْتم تَغْرِفُوْنَ مِنْ بطْحَانَ مَا زِدتُم**... » الحديث.
رواه أحمد (٣/ ٤٤٨).

(٩) من الأصل (ص ١٨٤) ، وليست موجودة في النسخ.

جماعة غـيرهم، وعاصم بن[1] [عبـيد الله][2] قد ضعفـه الجمهور[3] ووصفوه بسوء الحفظ[4]، وعاب ابن عيينة علـى شعبة الرواية عنه[5]، وقد حسن التـرمذي حديثه هذا لمجـيئه من غير وجه كـما شرط[6]، ومن أمثلة مـا وصفه بالـحسن وهو من رواية[7] الضعيـف الموصوف بالغلط[8] والخطأ مـا أخـرجـه من طريـق عـيـسى بن يونس[9] عـن

---

(١) من الأصل (ص ١٨٥): وفي النسخ الألف مثبتة هكذا: ابن .

(٢) من (د)، ومن الأصل (ص ١٨٥)، وفي النسخ عبد الله .

(٣) ضعفه ابن معين، ويعقوب بن شيبة، والنسائي ، وابن عدي، وابن حجر وغيرهم.
تاريخ ابن مـعـين (٢/ ٢٨٣)، وتهـذيب التـهـذيب (٥/ ٤٧ ، ٤٨)، والتـقـريب (ص١٥٩).

(٤) ممن وصفـه بسوء الحفظ ابن خزيمة، وابن حـبان وقال: «كان سيء الحفظ كـثير الوهم فاحش الخطأ فترك من أجل كثرة خطأه».
انظر المجروجين لابن حبان (٢/ ١٢٧)، والتهذيب (٥/ ٤٨).

(٥) الذي وقفت عليه أنَّ الذي عاب شعبة في الرواية عن عبيد الله بن عاصم هو: مالك ابن أنس حيث قـال: « عجبًا من شـعبة هذا الذي ينتقي الرجـال وهو يحدث عن عاصم. . .»
انظر: المجروحين لابن حبان (٢/ ١٢٧)، والتهذيب لابن حجر (٥/ ٤٧).

(٦) بعدها في الأصل ( حد ١٨٥): والله أعلم.

(٧) وفي (ب): وهو رواية .

(٨) من الأصل (حد ١٨٥)، وفي النسخ : أو.

(٩) (ع) عيسى بن يونس بن أبي إسحاق السَبِيْعِي ـ بفتح المهملة وكسر الموحدة ـ أخو إسرائيل، كوفي نزل الشام مرابطًا ، ثقة مأمون، مات سنة سبع وثمانين وقيل سنة إحدى وتسعين. من الثانية.
التقـريـب (٢٧٣)، والتاريخ الـكبير (٦/ ١٤٠٦)، وتذكرة الحفاظ (١/ ٢٧٩)، =

مجالد[1] عن أبي الودَّاك[2] عن أبي سعيد [رضي الله عنه][3] قال: «كَانَ عِنْدَنَا خَمْرٌ لِيَتِيمٍ (فَلَمَّا نَزَلَتْ المَائِدَةُ سَأَلْتُ رَسُوْلَ اللهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَقُلْتُ: إِنَّهُ لِيَتِيمٍ)[4] فَقَالَ[5]: «أَهْرِقُوْهُ» قال: «هذا حديث حسن[6]».

---

= وتهذيب التهذيب (٨/ ٢٣٧).

(١) (م ٤) أبو عمرو مُجَالِد ـ بضم أوله وتخفيف الجيم ـ ابن سعيد بن عمير الهَمْداني، ـ بسكون الميم ـ الكوفي، ضعفه يحيى بن سعيد (في قول) وابن معين، وابن سعد وغيرهم، وفسر أحمد جرح العلماء له فقال: ليس بشيء يرفع حديثًا كثيرًا لا يرفعه الناس، وكذَّبه الشافعي قائلاً: كان مجالد يجلد ـ أي يكذب ـ وكذا يحيى بن سعيد القطان (في قول ثان له) لمن سأله عن كتابه السيرة عن وهب بن جرير عن أبيه عن مجالد؟ قال: تكتب كذبًا كثيرًا، وقد اختار ابن حجر مذهب النسائي فيه وهو أنه ليس بالقوي (وهو أحد قولي النسائي)، والمختار عندي قول من كذب.
التقريب (ص ٣٢٨)، وتاريخ ابن معين (٢/ ٥٤٩)، والمجروحين (٣/ ١٠)، والضعفاء للنسائي (ص ٩٦)، وتهذيب التهذيب (١٠/ ٤٠) وشرح ألفاظ التجريح د/ الهاشمي (ص ٨٢).

(٢) (م د ت س ق) أبو الوَدَّاك ـ بفتح الواو وتشديد الدال وآخره كاف ـ جبر بن نوف ـ بفتح النون آخره فاء ـ الهَمْدَاني ـ بسكون الميم ـ البِكالي بكسر الموحدة وتخفيف الكاف صدوق يهم من الرابعة.
التقريب (ص ٥٣)، والجرح والتعديل (٢/ ٥٣٢)، وتهذيب التهذيب (٢/ ٦٠).

(٣) من الأصل (ص ١٨٥)، وليست في النسخ.

(٤) سقطت من (ب).

(٥) في الأصل (ص ١٨٥) بعدها: رسول الله ﷺ.

(٦) الترمذي في جامعه (كتاب البيوع ـ باب ما جاء في النهي للمسلم أن يدفع إلى الذمي الخمر يبيعها له ـ ٣/ ٥٥٤)، وقال: «حسن صحيح» هكذا في هذه النسخة =

قال الحافظ: ومجالد ضعفه جماعة ووصفوه بالغلط والخطأ[١]، وإنما وصفه بالحسن لمجيئه من غير وجهٍ عن النبي صلى الله عليه وسلم من حديث أنس[٢] وغيره [رضي الله تعالى عنهم][٣]، وأشد من هذا ما رواه من طريق الأعمش عن إسماعيل بن مسلم[٤] عن الحسن عن عبد الله بن مغفل [رضي الله عنه][٥] في الأمر بقتل الكلاب وغير ذلك، قال: «هذا حديث حسن»[٦].

---

= وهي نسخة محمد عبد الباقي، وكذلك في نسخة الدعاس (٢/ ٥٥٤)، وأما الذي في نسخة تحفة الأحوذي (٤/ ٤٧٨)، ونسخة دار الفكر (٢/ ٣٦٧)، وتحفة الأشراف (٣/ ٣٣٩) فحسن فقط.

(١) ممن ضعفه الدارقطني ويحيى بن سعيد القطان وابن سعد.
انظر: الميزان (٣/ ٤٣٨)، وتهذيب التهذيب (١٠/ ٤٠).

(٢) حديث أنس «.. أهْرِقِ الخَمْرَ واكسِرِ الدِنَانَ .. » الحديث
أخرجه الترمذي (في كتاب البيوع ـ باب ما جاء في بيع الخمر والنهي عن ذلك ـ ٢/ ٥٧٩).
ومسلم (كتاب الأشربة ـ باب تحريم الخمر ـ ٣/ ١٥٧٠).

(٣) من الأصل (ص ١٨٦)، وليست موجودة في النسخ.

(٤) (ت ق) أبو إسحاق إسماعيل بن مسلم المكي، العبدي، كان من أهل البصرة، ثم سكن مكة، وكان فقيهًا، ضعيف الحديث من الخامسة.
التقريب (ص ٣٥)، وطبقات الفقهاء للشيرازي (ص ٩٠) والمغني في الضعفاء (١/ ٨٧)، والعقد الثمين (٣/ ٣٠٨).

(٥) من الأصل (ص ١٨٦)، وليست موجودة في النسخ.

(٦) الترمذي في (كتاب الأحكام والفوائد ـ باب ما جاء من أمسك كلبًا ما ينقص من أجره ـ ٤/ ٧٩).

(قال الحافظ)[1]: وإسماعيل اتفقوا على تضعيفه ووصفه بالغلط وكثرة الخطأ[2]، ولكن عضده بأن قال: روي هذا الحديث من غير وجه عن الحسن مثله يعني [متابعة][3] إسماعيل بن مسلم عن الحسن[4]، ومثله ما رواه من طريق علي بن مُسْهِر[5]

---

(١) زيادة من السيوطي .

(٢) ممن ضعفه: أبو زرعة وأبو حاتم وابنه، والعقيلي والدولابي والساجي وابن الجارود، وممن رماه بالخطأ والغلط: يحيى بن سعيد القطان حيث قال: «لم يزل مُخَلِّطًا، كان يحدثنا بالحديث الواحد على ثلاثة ضروب».
وابن عيينة، قال: «كان إسماعيل يخطيء أسأله عن الحديث فما كان يدري شيئًا».
الضعفاء لأبي زرعة (٢/ ٦٠٠)، والجرح والتعديل (٢/ ١٩٨)، وتهذيب التهذيب (١/ ٣٣٢).

(٣) من (د)، وفي بقية النسخ: بمتابعة، وفي (م): عن بمتابعة.

(٤) المتابعة المشار إليها لإسماعيل بن مسلم رواها الإمام أحمد (٤/ ٨٥)، والترمذي نفسه (كتاب الأحكام والفوائد ـ باب ما جاء في قتل الكلاب ـ ٤/ ٧٨) وقال: «حسن صحيح»، وأبو داود (كتاب الصيد ـ باب في اتخاذ الكلب للصيد وغيره ـ ٣/ ٢٦٧)، وابن ماجة (كتاب الصيد ـ باب النهي عن اقتناء الكلب إلا كلب صيد أو حرث أو ماشية ـ ٢/ ١٠٦٩)، كلهم من حديث يونس بن عبيد عن الحسن به، ورواه الدارمي (٢/ ١٨) من حديث عوف عن الحسن به، والحديث صححه السيوطي، والألباني بمجموع طرقه، وحسنه الهيثمي والعزيزي، وأرجح قول من صححه بمجموع طرقه.
انظر: فيض القدير (٤/ ٤٣)، وغاية المرام (ص ١١٤)، ومجمع الزوائد (٤/ ٤٣)، والسراج المنير (٣/ ٢٢٤).

(٥) (ع) علي بن مسهر ـ بضم الميم وسكون المهملة وكسر الهاء ـ القرشي الكوفي =

عن عبيدة[1] بن معتب[2] عن إبراهيم عن الأسود عن عائشة رضي الله تعالى عنها قالت: «**كُنَّا نَحِيْضُ عِنْدَ رَسُوْلِ اللهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ثُمَّ نَطْهُرُ فَيَأْمُرُنَا**[3] **بِقَضَاءِ الصِّيَامِ وَلَا يَأْمُرُنَا بِقَضَاءِ الصَّلَاةِ**» قال: «هذا حديث حسن[4]».

(قال الحافظ)[5]: وعبيدة[6] ضعيف جداً قد اتفق أئمة النقل على تضعيفه، إلا أنهم/ لم يتهموه بالكذب، ولحديثه أصل[7] من حديث (ق ٤٨/ ب) معاذة عن عائشة [رضي الله تعالى عنها][8] مخرج في الصحيح، فلهذا

= قاضي الموصل، ثقة له غرائب بعد ما أضر، مات سنة (١٨٩ هـ).
التقريب (ص٢٤٩)، ونكت الهميان (ص ٢١٩) وتهذيب التهذيب (٧/ ٣٨٣).

(١) (خت د ت ق) أبو عبد الرحيم عبيدة بن معتِّب ـ بكسر المثناة الثقيلة بعدها موحدة ـ الضبي الكوفي الضرير ضعيف واختلط بآخره، من الثامنة.
التقريب (٢٣١)، والمجروحين (٢/ ١٧٣)، والميزان (٣/ ٢٥).

(٢) وفي (د): معقب.

(٣) بعدها في الأصل (ص ١٨٧): رسول الله صلى الله عليه وسلم.

(٤) الترمذي (كتاب الصوم ـ باب ما جاء في قضاء الحائض الصيام دون الصلاة ـ ٣/ ١٤٥).

(٥) زيادة من السيوطي.

(٦) وفي الأصل (ص ١٨٧) ذكر اسمه كاملاً.

(٧) الحديث رواه البخاري ( كتاب الحيض ـ باب لا تقضي الحائض الصلاة ١/ ٤٢١)، ومسلم (كتاب الحيض ـ باب وجوب قضاء الصوم على الحائض دون الصلاة ـ ١/ ٢٦٥) بلفظ: «.. كان يصيبنا ذلك فنؤمر بقضاء الصوم ولا نؤمر بقضاء الصلاة..»، وهذا اللفظ لمسلم.

(٨) من الأصل (ص ١٨٧)، وليست موجودة في النسخ.

وصفه بالحسن [ويؤيد][1] هذا ما روينا عن أبي زرعة الرازي أنه سئل عن أبي صالح كاتب الليث ، فقال: لم يكن ممن يتعمد الكذب[2]، ولكنه كان يغلط، وهو عندي حسن الحديث[3] ومن أمثلة ما وصفه[4] بالحسن وهو من رواية[5] من سمع من مختلط بعد اختلاطه ما رواه من طريق يزيد بن هارون[6] عن المسعودي[7] عن زياد بن

---

(١) من (د) ومن الأصل (ص ١٨٨)، وفي بقية النسخ: ويؤيده.

(٢) وفي (ب): بالكذب.

(٣) نص كلام أبي زرعة في الضعفاء (ص ٤٩٢): « .. ذاك رجل حسن الحديث.. » وفي تاريخ بغداد (٩/ ٤٨٠) بزيادة : «... فضحك وقال...» ويُروى كلامه عن ابن أبي حاتم عنه بلفظ: «... لم يكن عندي ممن يتعمد الكذب وكان حسن الحديث».

الجرح والتعديل (٥/ ٨٧)، والميزان (٢/ ٤٤١)، والتهذيب (٥/ ٢٥٩).

(٤) وفي (م): وصف.

(٥) وفي (د): رواته.

(٦) (ع) أبو خالد يزيد بن هارون بن زاذي [ويقال زاذان] السلمي مولاهم الواسطي الحافظ القدوة شيخ الإسلام، توفي سنة (٢٠٦هـ).

تذكرة الحفاظ (١/ ٣١٧)، وطبقات ابن سعد (٧/ ٣١٤)، وتاريخ الفسوي (١/ ١٩٥)، ومشاهير علماء الأمصار (ص ١٧٧).

(٧) (خت ٤) عبد الرحمن بن عبد الله بن عتبة بن مسعود الكوفي المسعودي صدوق، اختلط قبل موته، وضابطه أنَّ من سمع منه ببغداد فبعد الاختلاط مات سنة (١٦٠هـ) وقيل (١٦٥هـ).

التقريب (ص ٢٠٥)، والأنساب (١٢/ ٢٥١)، والكاشف (٢/ ١٧١).

علاقة[1] قال: «صلّى بنا المغيرة بـن شعبة رضي الله تعالى عنه[2] فلما صلى ركعتين قام فلم يجلس، فسـبح من خلفه فأشار إليهم أن قوموا فلما فرغ من صلاته سلم وسجد سجدتي السهو وسلم، وقال: هكذا صنع رسول الله صلى الله عليه وسلم»، قال: هذا[3] «حديث حسن[4]».

(قال الحافظ)[5]: والمسـعودي اسمـه عبد الرحـمن، وهو ممن وصف بالاختلاط[6]، وكـان سمـاع يزيد (بن هارون)[7] منه بعـد أن

(١) (ع) أبو مالك زياد بن علاقة ـ بكسر المهملة وبالقاف ـ الثعلبي ـ بالمثلثة والمهملة ـ الكوفي ، ثقة، رمي بالنصب، مات سنة (١٥٥هـ).
التقريب (ص ١١٠)، وطبقات ابن سـعد (٦/ ٣١٦)، والتاريخ الكبير (٣/ ٣٦٤)، وسير أعلام النبلاء (٥/ ٢١٥).

(٢) من الأصل (ص ١٨٩).

(٣) وفي (ب)، (ج): هكذا.

(٤) جامع الترمذي (كـتاب أبواب الصلاة ـ باب ما جاء في الإمام ينهض فـي الركعتين ناسيًا ـ ٢/ ٢٠١) وقال: «حسن صحيح»، وأشار أحمد شاكر إلى أنه في نسخة (م) لم تذكر كلمة (صحيح).

(٥) زيادة من السيوطي.

(٦) قال السمعاني : «... اختلط في آخر عمره اختلاطًا شديدًا حتى ذهب عقله، وكان يحدث بما يحـبه فحمل عليه، فـاختلط حديثه القـديم بحديثه الأخير، ولم يتـميز فاستحق الترك ...»
الأنساب (١٢/ ٢٥١)، والاغتباط (ص ٣٧٨).

(٧) زيادة من السيوطي ، وليست في الأصل.

اختلط[١]، وإنما وصفه بالحسن لمجيئه من أوجه أخر[٢] بعضها عند[٣] المصنف[٤]، ومن أمثلة مـا وصف بالحسن وهو من رواية مـدلس قد عنعن ما رواه من طـريق يحيى بن سعيد عن المـثني بن سعيد[٥] عن

(١) قال ابن نمـير: «. . . سمع منه ابن مـهدي ويزيد بن هارون أحاديث مـختلطة. .» تهذيب التهذيب (٦/ ٢١١).

(٢) منها ما رواه الترمـذي نفسه في الجامع (في كتاب أبواب الـصلاة ـ باب ما جاء في الإمام ينهض في الركعتين ناسيًا ـ ٢/ ١٩٨) من حديث ابن أبي ليلى عن الشعبي قال: صلى بنا المغيرة. . . الحديث، وقال: حـديث المغيرة قد روي من غير وجه عن المغـيرة بن شعـبة. . . وقد تكلم بعض أهل العلم في ابـن أبي ليلى من قبل حفظه.

ومنها ما رواه الإمام أحمد (٤/ ٢٥٣) من طريق جابر الـجعفي عن المغيرة بن شبل ويقال بالتصـغير عن قيس بن أبي حازم عن المـغيرة بن شعبة . . الحـديث وفيه الجعفي وهو رافضي ضعيف كمـا في التقريب (ص ٥٣)، وأبو داود (كتاب الصلاة ـ باب من نسي أن يتشهد وهو جالس ـ ١/ ٦٢٩) من حديث الجعفي والمسعودي، ومن حديث أبي عمـيس عن ثابت بن عبيد قال: صلى بنا المغـيرة . . . الحديث بمـثل حديث زياد بن عـلاقة، ورجـاله ثقـات، والطيالسي (١/ ١١) من حـديث المسعودي. فالحديث صحيح.

(٣) من (ج)، وفي بقية النسخ: «عن».

(٤) وفي الأصل : (ص ١٨٩) بعدها عبارة: أيضًا رحمة الله تعالى عليه.

(٥) (ع) أبو سعيد المثنى بن سعيد الضبـعي البصري، القسَّام الذراع القصير رأى أنسًا، وثقه أحـمد وابن معـين وأبو زرعة وأبو حـاتم وأبو داود والعجلي وغـيرهم، من السادسة.

تهذيب التهذيب (١٠/ ٣٤)، والتقريب (ص ٣٢٨) وتاريـخ ابن معين (٢/ ٥٤٩)، وترتيب ثقات العجلي للسبكي (ق٣٧/ أ).

قتادة عن عبد الله بن بريدة[١] [عن أبيه][٢] عن النبي صلى الله عليه وسلم قال: «**المُؤْمِن يَمُوْتُ بِعَرَقِ الجَبِيْن**»، قال: هذا حديث حسن[٣] وقد قال بعض أهل العلم: لم يسمع قتادة من عبد الله[٤] بن بريدة[٥] [رضي الله تعالى عنه][٦].

قال الحافظ[٧]: ولو صح أنه سمع منه فقتادة مدلس معروف بالتدليس[٨]، وقد روى هذا بصيغة العنعنة، وإنما وصفه بالحسن لأنَّ

---

(١) وفي (م): يزيد.

(٢) من الأصل (ص ١٩٠)، وقد سقطت من النسخ.

(٣) سقطت من (ب).

(٤) لم أقف على من نص في أنَّ قتادة لم يسمع من عبد الله بن بريدة، غير نص الترمذي، ونقلها عنه العلائي في جامع التحصيل (ص ٣١٤).
ولكن القائلين من أهل العلم بذلك لعلهم يستدلون بنصوصٍ عامةٍ منقولة عن أحمد ابن حنبل وأبي حاتم والحاكم في أنَّ قتادة لم يرو عن أحدٍ من الصحابة سوى أنس بن مالك رضي الله عنه، وزاد أبو حاتم وعبد الله بن سَرْجِس.

(٥) وفي (م): يزيد، والحديث رواه الترمذي (في كتاب الجنائز - باب ما جاء أنَّ المؤمن يموت بعرق الجبين - ٣/ ٣٠١) ونص ما قال بعده: «هذا حديث حسن، وقد قال بعض أهل العلم: لا نعرف لقتادة سماعًا من عبد الله بن بريدة».

(٦) من الأصل (ص ١٩٠).

(٧) زيادة من السيوطي، وبعدها في الأصل (ص ١٩٠): وهو عصريه وبلديه كلاهما من أهل البصرة.

(٨) من الطبقة الثالثة من طبقات المدلسين عند ابن حجر، وهم الذين أكثروا من التدليس فلم يحتج من حديثهم إلا بما صرحوا بالسماع فيه . . . =

له شواهد[١] من حديث عبد الله بن مسعود وغيره [رضي الله عنهم ][٢] ومن أمثلة[٣] ما وصفه بالحسن وهو منقطع[٤] الإسناد ما رواه من طريق عمرو بن مرة عن أبي البَخْتري[٥] عن علي رضى الله

= تعريف أهل التقديس لابن حجر (ص ١١) والتبيين لسبط بن العجمي (ص٣٥٢).

(١) الحديث رواه أيضًا ابن ماجه (كتاب الجنائز ـ باب ما جاء في المؤمن يؤجر في النزع ـ ١/ ٤٦٧)، والنسائي (كتاب الجنائز باب علامة موت المؤمن ـ ٤/ ٥) من حديث قتادة ومن حديث محمد بن معمر حدثنا يوسف بن يعقوب قال: حدثنا كهمس عن ابن بريدة عن أبيه، وأحمد (٥/ ٣٥٠) كلهم من حديث المثنى به، وصححه ابن حبان من حديث بريدة. انظر: كشف الخفاء (٢/ ٢٩٥). والشاهد المشار إليه من حديث عبد الله بن مسعود قال الهيثمي في مجمع الزوائد (٢/ ٣٢٥): «رواه الطبراني في الكبير والأوسط ورجاله ثقات» .

(قلت): بحثت عنه في مسند ابن مسعود من المعجم الكبير فلم أقف عليه.

**(فائدة)** معنى الحديث: (المؤمن يموت بعرق الجبين)

قال العراقي:

١- لما يعالج من شدة الموت.

٢- وقيل من الحياء . . لأنَّ المؤمن إذا جاءته البشرى مع ما كان قد اقترف من الذنوب حصل له بذلك خجل واستحيى من الله تعالى فعرق جبينه.

انظر: زهر الربى للسيوطي (٤/ ٦) وعزاه للعراقي في شرحه على الترمذي، وتحفة الأحوذي (٤/ ٥٧).

(٢) من الأصل ( ص ١٩٠ ).

(٣) مثال آخر قبل هذا أسقطه السيوطي .

(٤) وفي (د): ينقطع.

(٥) (ع) أبو البَخْتري ـ بفتح الموحدة والمثناة بينهما معجمة ـ سعيد بن فيروز بن أبي =

تعالى[1] عنه أن النبي صلى الله عليه وسلم قال لعمر في العباس رضى الله تعالى عنهما: «**إنَّ عَمَّ الرَّجُلِ صِنْوُ أَبِيـهِ**»، وكان عـمر [رضي الله تعالى عنه][2] تكلم في صدقته، قال[3]: «هذا حديث حسن»[4]!!

(قال الحافظ)[5]: «وأبو البَخْتري[6] اسمه سعـيد بن فيروز، ولم يسمع من علي [رضي الله عنه[7]] فالإسناد منقطع»[8]، ووصفه بالحسن

= عمران الطائي مولاهم الكوفي ، ثقة ثبت فيه تشيع قليل، كثير الإرسال، مات سنة (١٣٣هـ).

التقـريب (ص ١٢٥)، وطبقات ابن سـعد (٦/ ٢٩٢)، والتاريـخ الكبير للبـخاري (٣/ ٥٠٦)، وتهذيب التهذيب (٤/ ٧٢).

(١) من (م)، وفي (ب)، (ع): رضي الله عنه، وفـي الأصل (ص ١٩٢) بعـد التـرضي كلمة : قال.

(٢) من الأصل (ص ١٩٢)، وليست موجودة في النسخ.

(٣) وفي الأصل (ص ١٩٢): وقال.

(٤) التـرمذي في (كـتـاب المناقب ـ باب مناقب العبـاس ـ ٥/ ٦٥٢) وقال: «حـسن صحيح»، وهذا في طبعة الحلبي بتحقـيق إبراهيم عطوة وكذلك في نسخة الترمذي مع عارضة الأحوذي (١٣/ ١٨٨) وأما النسخـة الهندية (٢/ ٢١٩)، والنسخة السلفية مع تحفة الأحوذي (١٠/ ٢٦٦) فحسن فقط.

(٥) زيادة من السيوطي.

(٦) وفي (ب): البحترى بالحاء المهملة، وهو تصحيف.

(٧) من الأصل (ص ١٩٢) وليست موجودة في النسخ.

(٨) انظر: المراسيل لابن أبي حاتم (ص ٧٤)، وجامع التحصيل (ص ٢٢٢).

لأنّ له شواهد مشهورة من حديث أبي هريرة وغيره[١]، وأمثلة ذلك عنده كثيرة، وقد صرَّح هو ببعضها فمن ذلك: ما رواه [من][٢] طريق الليث عن خالد بن يزيد[٣] عن سعيد بن أبي هلال[٤] عن إسحاق بن

---

(١) حديث أبي هريرة رواه مسلم (كتاب الزكاة ـ باب في تقديم الزكاة ومنعها ـ ٢/ ٦٧٦) بلفظ: «**يا عمر أما شعرت أنَّ عمَّ الرجل صِنْو أبيه**»، والترمذي نفسه (في كتاب المناقب ـ باب مناقب العباس ـ ٥/ ٦٥٣) وقال: « هذا حديث حسن صحيح غريب»، وأبو داود (كتاب الزكاة ـ باب في تعجيل الزكاة ـ ٢/ ٢٧٣)، وأحمد (١/ ٩٤).

والصِنْو: بكسر الصاد وسكون النون: المثل. يريد أنَّ أصل العباس وأصلَ أبي واحدٌ، وهو مثل أبي أو مثلي.

النهاية لابن الأثير (٣/ ٥٧)، وتحفة الأحوذي (١٠/ ٢٦٤) ومجمع بحار الأنوار (٣/ ٣٦٠).

(٢) سقطت من (م).

(٣) (ع) أبو عبد الرحيم خالد بن يزيد الجمحي ويقال: السكسكي المصري، ثقة فقيه، مات سنة (١٣٩هـ).

التقريب (ص ٩١)، والثقات لابن حبان (٦/ ٢٦٥)، وتهذيب التهذيب (٣/ ١٢٩)، وحسن المحاضرة (١/ ٣٠٠).

(٤) (ع) أبو العلاء سعيد بن أبي هلال الليثي مولاهم المصري وثقه العجلي وابن سعد وابن خزيمة والدارقطني والبيهقي والخطيب وابن عبد البر والذهبي وغيرهم.

وقال أحمد: «ما أدري أي شيء يخلط في الأحاديث»، توفي سنة (١٣٥هـ) وقيل غير ذلك. تهذيب التهذيب (٤/ ٩٤)، والجرح والتعديل (٤/ ٧١)، وسير أعلام النبلاء (٦/ ٣٠٣).

عمر[1] عن عائشة (رضي الله تعالى عنهما ) [2] قالت : «ما صلى رسول الله صَلَّى الله عليه وَسَلَّم صَلاةً لوَقْتِهَا الآخِرِ إلاَّ مَرَّتَيْنِ[3] حَتَّى قَبَضَهُ اللهُ ـ تَعَالَى»[4] قال: «هذا حديث حسن[5]»، وليس إسناده بمتصل[6]، وإنما وصفه بالحسن لما عضده من الشواهد من حديث أبي برزة[7] الأسلمي وغيره[8]، وقد حسَّن عدة أحاديث من رواية أبي

---

(١) (ت) إسحاق بن عمر عن عائشة، وعنه سعيد بن أبي هلال مجهول.
الكاشف (١/ ١١٢)، والجرح والتعديل (٢/ ٢٢٩)، وتهذيب التهذيب (١/ ٢٤٤).

(٢) سقطت من (د).

(٣) وليس في (ج): إلا.

(٤) سقطت من (د) وفي الأصل (ص ١٩٣): عز وجل.

(٥) الترمذي (أبواب الصلاة ـ باب ما جاء في الوقت الأول من الفضل ـ ١/ ٣٢٨)، وزيادة لفظة: (غريب) ليست موجودة في النسخة التي اعتمد عليها الحفاظ هنا، ولا التي اعتمد عليها الزيلعي في نصب الراية (١/ ٢٤٤)، ولا الحافظ نفسه في التهذيب (١/ ٢٤٤)، ولا المزي في التحفة (١١/ ٣٥٠)، وهي موجودة مثبتة في بعض النسخ كما أشار أحمد شاكر رحمه الله، وموجودة أيضًا في نسخة تحفة الأحوذي (١/ ٥١٦)، ونسخة عبد الوهاب عبد اللطيف (١/ ١١١). إلا أنّ لفظة (غريب) مقدمة فيهما على (حسن).

(٦) وكذا حكم البيهقي، وابن القطان. انظر: السنن الكبرى (١/ ٤٣٥)، ونصب الراية (١/ ٢٤٤).

(٧) من الأصل (ص ١٩٣)، وفي النسخ: بردة. وهو تصحيف.
وأبو برزة هو نضلة بن عبيد . انظر: الإصابة (٣/ ٥٥٦).

(٨) الحديث رواه الحاكم في المستدرك (١/ ١٩٠)، والبيهقي في الكبرى (١/ ٤٣٥) من =

عبيدة بن عبد الله بن مسعود[١] عن أبيه[٢]، وهو لم يسمع منه عند الجمهور[٣]، [وحديثًا][٤] من[٥] رواية أبي قلابة الجرمي عن عائشة

---

= طريق أبي النضر هاشم بن القاسم قال: حدثنا الليث بن سعد عن أبي النضر (هو سالم مولى عمر بن عبيد الله) عن عمرة عن عائشة الحديث . . .، وقال: هذا حديث صحيح على شرط الشيخين، ووافقه الذهبي.

قلت: ورجال الإسناد ثقات، فالحديث صحيح.

(١) (ع) أبو عبيدة بن عبد الله بن مسعود مشهور بكنيته والأشهر أنه لا اسم له غيرها، ويقال: اسمه عامر، كوفي، ثقة. . . توفي بعد سنة ثمانين.

التقريب (ص ٤١٦)، وطبقات ابن سعد (٦/ ٢١٠)، والتاريخ الكبير للبخاري (٩/ ٥١).

(٢) من أمثلة ما حسَّنه وهو من رواية أبي عبيدة عن أبيه حديث: «**كان رسول الله ﷺ إذا جلس في الركعتين الأوليين كأنه على الرَضْف** .. » الحديث.

قال أبو عيسى: «هذا حديث حسن، إلا أنَّ أبا عبيدة لم يسمع من أبيه»، رواه في جامعه في (أبواب الصلاة ـ باب ما جاء في مقدار القعود في الركعتين الأوليين ـ ٢/ ٢٠٢)، وانظر للوقوف على أمثلة أخرى من طريق أبي عبيدة: تحفة الأشراف (٧/ رقم ٩٦١٣، ٩٦٢٨).

**(فائدة)**: الرَّضْف: بتشديد الراء المهملة، وإسكان الضاد: هي الحجاة المحماة.

انظر: غريب الحديث للخطابي (٢/ ٣١٠).

(٣) انظر: المراسيل لابن أبي حاتم (ص ٢٥٦)، وتهذيب التهذيب (٥/ ٧٥).

(٤) من الأصل (ص ١٩٤)، وفي النسخ: حديث.

(٥) الحديث هو: «**إنَّ مِنْ أكْمَلِ المُؤْمِنِيْنَ إِيْمَانًا أَحْسَنَهم خُلُقًا**... » الحديث

رواه في جامعه (كتاب الإيمان ـ باب ما جاء في استكمال الإيمان وزيادته =

[رضي الله تعالى عنها][1]، وقال بعده: «لم يسمع أبو قلابة من عائشة رضى الله تعالى عنها»!

(قال الحافظ)[2]: «ورأيت للنسائي[3] نحو ذلك، فإنه روى حديثًا من رواية أبي عبيدة، عن أبيه، ثم قال: «أبو عبيدة لم يسمع من أبيه، لكنّ[4] هذا الحديث جيد[5]»، وكذا قال في حديث رواه من رواية

---

= ونقصانه ـ ٥/ ٩) وقال: «هذا حديث صحيح، ولا نعرف لأبي قلابة سماعًا من عائشة».

والحديث رواه البزار (١/ ٢٧ - كشف الأستار) من حديث جابر ورجاله ثقات رجال البخاري ومسلم سوى الجوهري انفرد به مسلم، ومن حديث أنس ورجاله ثقات غير زكريا بن يحيى الطائي فإنه صدوق له أوهام ليَّنه بسببه الدارقطني، والحديث صحيح، صححه ابن حبان والحاكم والعراقي في أماليه والسيوطي في الجامع الصغير والألباني.

انظر: مجمع الزوائد (١/ ٥٨)، وفيض القدير للمناوي (٢/ ٩٧، ٩٨)، وصحيح الجامع للألباني (٢/ ٥٢).

(١) من الأصل (ص ١٩٤)، وليست موجودة في النسخ.

(٢) من قول السيوطي.

(٣) وفي الأصل (ص ١٩٤): لأبي عبد الرحمن.

(٤) وفي الأصل (ص ١٩٤): إلا أنّ.

(٥) بحثت عن هذا الحديث الذي أشار إليه الحافظ فى السنن الصغرى للنسائي في المواطن التى أشار إليها المزي في تحفة الأشراف فلم أقف على الحديث مع حكم النسائي المشار إليه.

تحفة الأشراف (٧/ الأرقام : ٩٦٠٤، ٩٦٠٩، ٩٦١١، ٩٦١٦، ٩٦٢٠، ٩٦٢٨، =

عبد الجبار بن وائل بن حجر[١]: عبد الجبار لم يسمع من أبيه لكن الحديث [في][٢] نفسه [جيد][٣]»، إلى غير ذلك من الأمثلة .

(قال الحافظ)[٤]: وذلك مصيرمنه[*] إلى أنّ الصورة الاجتماعية لها تأثير في [التقوية][٥]، قال: وإذا[٦] تقرر ذلك، وكان من رأي الترمذي[٧] أنّ جميع ذلك إذا [اعتضد][٨] لمجيئه من وجه آخر أو

---

٩٦٣٠، ٩٦٣١).

ولعله في السنن الكبرى. انظر إحالات المزي إليها (٧/ ١ الأرقام: ٩٦١٩، ٩٦٢٠، ٩٦٢٣، ٩٦٣٣) من تحفة الأشراف.

(١) الحديث رواه في السنن الصغرى (كتاب الصلاة ـ باب رفع اليدين حيال الأذنين ـ ٢/ ١٢٢) ونصه عن وائل رضي الله عنه: قال: « **صليت خلف رسول الله ﷺ فلما افتتح الصلاة كبّر ورفع يديه حتى حاذتا أذنيه...** » الحديث.

والحديث رواه النسائي نفسه في (كتاب الصلاة ـ باب موضع اليمين من الشمال في الصلاة ـ ٢/ ١٢٦)، و(باب موضع المرفقين ـ ٣/ ٣٥)، وابن ماجه (كتاب إقامة الصلاة ـ باب رفع اليدين إذا ركع ـ ١/ ٢٨١) كلاهما من حديث عاصم بن كليب عن أبيه عن وائل بن حجر والدارمي (كتاب الصلاة ـ باب رفع اليدين في الركوع والسجود ـ ١/ ٢٢٩) من حديث مالك بن الحويرث وغيرهم، والحديث صحيح.

(٢) من (د)، وفي بقية النسخ: من.

(٣) من (د)، (ج): ومن الأصل (ص ١٩٤)، وفي بقية النسخ: جيداً.

(٤) زيادة من السيوطي. (*) في الأصل: منهم.

(٥) من (د)، ومن الأصل (ص ١٩٥)، وفي بقية النسخ: القوة.

(٦) وفي (د): وإنما.

(٧) وفي الأصل (ص ١٩٥): كان من رأيه ـ أي الترمذي ـ .

(٨) من الأصل (ص ١٩٥)، وفي النسخ: اعتقد.

أكثر[١] ينزل[٢] منزلة الحسن/ احتمل أن لا يوافقه غيره على هذا الرأى (ق ٤٩/ أ) أو يبادر للإنكار عليه إذا وصف حديث الراوي الضعيف[٣] أو [ما][٤] إسناده منقطع بكونه حسنًا، فاحتاج إلى التنبيه على اجتهاده في ذلك، وأفصح عن [مصطلحه][٥] فيه، ولهذا أطلق الحسن لَمَّا عرَّف به فلم يقيده[٦] بغرابة ولا غيرها[٧]، ونسبه إلى نفسه وإلى من يرى رأيه، فقال: «. . .عندنا كل حديث. . .» إلى آخر كلامه[٨].

وقال القاضي بدر الدين بن جماعة في المنهل الروي: «لو قيل[٩]: الحسن كل حديث خال عن العلل، وفي سنده المتصل مستور له به شاهد، أو مشهور دون رجال الصحيح في الإتقان، لكان قريبًا مما حاولوه وأجمع لما حددوه»[١٠].

---

(١) وفي (ب): وأكثر.

(٢) من (ع)، (د) وفي (م)، (ب): نزل.

(٣) وفي (ب): بالضعيف.

(٤) من (د).

(٥) من (د)، وفي بقية النسخ: مصلحة، وفي الأصل (ص ١٩٥): مقصده.

(٦) من (د) ومن الأصل (ص ١٩٥)، وفي (ب): تقيده، وفي (م)، (ع): نفيده.

(٧) وفي (ب): ولا غيرهما.

(٨) نكت ابن حجر (١/ ٣٨٧-٣٩٩)، ولكلام الترمذي في تعريف الحسن الجامع (كتاب العلل - ٥/ ٧٥٨).

(٩) وفي الأصل (ص ٥٤): ولو.

(١٠) وفي (م): جددوه، انظر: المنهل الروي (ص ٥٤)، وتوجد بعض الكلمات قد =

وقال الحافظ ابن حجر في نكته: «أما قول ابن جماعة الأحسن[1] في حد الحسن أن يقال: هو ما في إسناده المتصل مستور له به شاهد أو مشهور قاصر عن درجة الإتقان، وخلا من العلة والشذوذ، فليس بحسن في حد الحسن فضلاً عن أن يكون أحسن؛ لأوجه:

**(أحدها)**: أنَّ قيد الاتصال إنما يشترط في رواية الصدوق الذي لم يوصف بتمام الضبط [و][2] الإتقان، وهذا (هو)[3] الحسن لذاته، وهو الذي لم يتعرض الترمذي لوصفه[4] بخلاف القسم الثاني الذي وصفه[5] فلا يشترط الاتصال في جميع أقسامه كما قررناه.

**(ثانيها)**: اقتصاره على رواية (المستور)[6] يشعر بأنَّ رواية الضعيف السيء الحفظ [و][7] من ذكرنا معه من الأمثلة المتقدمة ليست تعد حسانًا إذا تعددت طرقها وليس الأمر في تصرف الترمذي كذلك

---

= انمحت من الأصل المخطوط للمنهل كما ذكر المحقق، ونَقْلُ السيوطي هنا يدل على وقوفه على نسخة مكتملة.

(١) لم يقل ابن جماعة: (الأحسن)، وقد تقدمت عبارته قريبًا.

(٢) سقطت من (م)، (ع).

(٣) سقط من (ج).

(٤) من الأصل (ص ٢٠٤)، وفي (د): بوضعه، وفي بقية النسخ: بوصفه.

(٥) وفي (د): وضعه بالضاد.

(٦) وفي (ج): المشهور.

(٧) من الأصل (ص ٢٠٤)، وقد سقطت من النسخ.

فلا يكون الحد الذي ذكره جامعًا.

**(ثالثها)**: اشتراطه[١] نفي العلة لا يصلح هنا لأنّ الضعف في الراوي علة في الخبر[٢] [والانقطاع في الإسناد علة في الخبر][٣]، وعنعنة المدلس علة في الخبر، وجهالة حال الراوي علة في الخبر، ومع ذلك فالترمذي يحكم على ذلك كله بالحسن إذا جمع الشروط الثلاثة التي ذكرها، فالتقييد بعدم العلة يناقض ذلك.

**(رابعها)**: القصور الذى ذكره[٤] غير منضبط، فيرد عليه ما يرد على ابن الجوزي[٥]» انتهى.

وقال ابن دحية في العلم المشهور: «الحديث الحسن هو ما دون الصحيح، مما فيه ضعف قريب محتمل عن راو، لا ينتهي إلى درجة العدالة ولا ينحط إلى درجة الفسق».

---

(١) وفي الأصل (ص ٢٠٥): اشتراط.

(٢) يدافع شيخنا د/ ربيع بن هادى، حفظه الله فى تعليقه على النكت عن ابن جماعة وقال: «بأنّ العلة التى نفاها ابن جماعة هى العلة القادحة لا كل العلل. قال: وما اعترض به الحافظ كله ليس في هذا القبيل».
انظر: النكت (١/ ٢٠٥) من الطبعة الأولى.

(٣) من (د).

(٤) وفي الأصل (ص ٢٠٥): ذكر.

(٥) نكت ابن حجر (١/ ٤٠٦ - ٤٠٨).

قال الحافظ ابن حجر: «هو[١] جيد بالنسبة إلى النظر في الراوي، لكن صحة الحديث وحسنه ليس تابعًا لحال[٢] الراوي فقط بل لأمور[٣] تنضم[٤] إلى ذلك من المتابعات والشواهد، وعدم الشذوذ والنكارة، فإذا اعتبر في مثل هذا سلامة [راويه][٥] الموصوف بذلك من الشذوذ والإنكار كان من أحسن ما عرف به الحديث الحسن الذاتي لا [المجبور][٦] على رأي الترمذي»[٧].

وقال الطيبي في الخلاصة: «الفرق بين حدي الصحيح والحسن أنَّ شرائط الصحيح معتبرة في حد الحسن، لكنَّ العدالة في الصحيح ينبغي أن تكون ظاهرة والإتقان[٨] كاملاً، وليس ذلك بشرط في الحسن، ومن ثم احتاج إلى قيام شاهد أو مشهود[٩] لينجبر[١٠] به، فلو قيل هو مُسْنَدُ مَنْ قَرُبَ من درجة الثقة أو مرسل ثقة، وروي

(١) وفي الأصل (٢٠٢): وهو.

(٢) وفي (م)، (ب): بحال.

(٣) من الأصل (ص ٢٠٢)، وفي النسخ: الأمور.

(٤) وفي (ب): ينضم.

(٥) من (د) وفي النسخ: رواية.

(٦) من (د)، (ج).

(٧) نكت ابن حجر (١/ ٢٠٢).

(٨) وفي الأصل (ص٤٣): والاتفاق، وهو تصحيف.

(٩) من الأصل (ص ٤٣)، وفي النسخ: مشهور (بالراء).

(١٠) هذا هو الصحيح كما نقله المؤلف، ووقع تصحيف في الأصل (ص ٤٣) إلى: ليخبر.

كلاهما من غير وجه، وَسَلِمَ عن شذوذ [وعلة][1] لكان أجمع وأبعد من التعقب[2]، قال: ويعنى[3] بالمسند ما اتصل إسناده إلى منتهاه، وبالثقة من جمع بين العدالة والضبط»[4] انتهى.

وقال الزركشي[5]: «وجدت بخط الإمام الحافظ أبي الحجاج يوسف بن محمد الشالسي[6]: الحسن ما له [من][7] الحديث منزلة بين [منزلتي][8] الصحيح والضعيف، ويكون الحديث حسنًا، هكذا إما بأن يكون أحد رواته مختلفًا فيه، وثقه قوم وضعفه قوم آخرون ولا يكون ما ضعف به مُفَسَّرًا، فإن كان مُفسرًا قُدِّم على توثيق من وثقه[9]، فصار الحديث ضعيفًا، وإما أن يكون أحد رواته مستورًا أو

(١) من (د)، (ج)، وفي بقية النسخ: وعلمه.

(٢) وفي الأصل (ص ٤٣): من التعقيد.

(٣) وفي الأصل (ص ٤٣): ونعني.

(٤) الخلاصة للطيبي (ص ٤٣).

(٥) بحثت عن هذا النقل في النكت في مبحث الحسن فلم أقف عليه!!

(٦) هكذا في جميع النسخ، ولعله هو: أبو الحجاج يوسف بن محمد التنوخي الجماهيري، من أهل دمشق، كان فقيهًا محدثًا، مات سنة (٥٥٨ هـ) طبقات الشافعية للأسنوي (١ /٣٦٦) وهدية العارفين (٢/ ٥٥٢) ومعجم المؤلفين (١٣/ ٣٣٢).

(٧) من (د)، وفي بقية النسخ: عن.

(٨) من (د)، وفي بقية النسخ: منزلتين.

(٩) انظر: فتح المغيث للسخاوي (ص ٣٠٧)، والرفع والتكميل (ص ٩٧).

مجهول الحال، فأما المستور [فمن][1] لم تثبت عدالته ممن قد روى عنه/ اثنان فأكثر[2]، فإن هذا مختلف في قبول روايته. (ق ٤٩/ ب)

وقال الشيخ برهان الدين إبراهيم بن عمر الجعبري في كتابه[3] المسمى «رسوم التحديث في علوم الحديث[4]» الذي لخص فيه[5] كتاب ابن الصلاح: «الحسن لغة: الملائم، واصطلاحًا: ما نقله العدل الضابط عن مثله متصلاً، الترمذي المنوه به مع مستور الخطابي أو قاصر حفظ لم ينكر انفراده بكل[6] تابع أو شاهد قوّاه كتقوية الشافعي المرسل والضعيف بغير[7] الفسق»[8].

وقال علاء الدين بن النفيس المستطيب[9] في كتابه «أصول علم الحديث»: الخبر الحسن هو ما فيه وهن يسير لا يقوى إلى حد منع

---

(١) من (د).

(٢) فتح المغيث (ص ٣٢٢).

(٣) وفي (د): مختصره..

(٤) انظر: فوات الوفيات (١/ ٣٩)، وشذرات الذهب (٦/ ٩٨)، وتوجد منه نسخة خطية بدار الكتب المصرية بمصر، ضمن (مجموعة ق ٢٩ - ٣٥ - ٢٢٤) مجاميع.
انظر: فهرست المخطوطات لدار الكتب المصرية (مصطلح الحديث -١/ ٢٣٠).

(٥) وكذلك في (د).

(٦) وفي الأصل (ق ٤/ب): لكل.

(٧) انظر: الرسالة (ص ٤٦٣ / رقم ١٢٧١)، وجامع التحصيل (ص ٣٧) بمعنى المذكور.

(٨) انظر: رسوم التحديث للجعبري (ق ٤/ب).

(٩) هكذا في جميع النسخ، ولعل صوابها: «المتطبب».

العمل به، وقيل: الحسن نوع من الصحيح وقيل: الحسن إنما ينحط عن درجة الصحيح بأنّ رجال الصحيح أكثر إتقانًا وحفظًا.

وقال صاحب «الخلاصة الألفية»:

| | |
|---|---|
| والحَسَنُ الوَسَطُ فِي حَالاتِه | إِذْ هُو لَم يَبْلُغْ إلى غَايَاتِه |
| سَلِمَ فِي المَعْنَى وَفِي الإسْنَادِ | لذَاكَ قَدْ كثُر [فِي التعْدَاد][1] |
| وهو عِنْدَ التِرمِذي كُلُّ مَا | إسْنَادُهُ بِكَذِبٍ مَا اتُّهِمَا |
| وَلاَ شُذُوْذ فيْهِ وَهَو قد نقل | منْ غَيْرِ وَجْهٍ ولَذَاك[2] قَدْ[3] قبل |
| وَلاَ لانْفِرَادِ[4] مَا رَأَى أن يشتبه | فيْهِ ولَكنْ بِالقَرِيْبِ نَعَتَهْ |
| وَقَالَ فِي تَحْقِيْقِهِ الخَطَّابي | مِنْ بَعْدِ أَنْ بَالَغَ فِي الإطْنَابِ |
| هُوَ الذي مَخْرَجُهُ قَدْ عُرِفَا | واشْتَهَرَتْ رِجَالُهُ دُوْنَ خَفَا |

وقال الحافظ ابن حجر: «قد رأيت لبعض المتأخرين في الحسن[5] كلامًا يقتضي أنّه[6] الحديث الذي في رواته مقال[7]، لكن لم يظهر

---

(١) وفي (ع): بالتعداد.

(٢) وكذا في (ب)، وفي بقية النسخ: (ولذلك).

(٣) سقطت من (د).

(٤) وفي (د): والانفراد.

(٥) من (د)، ومن الأصل، وفي بقية النسخ: كلامًا في الحسن.

(٦) وكذلك في (ب)، والأصل، وفي (م)، (د): أنّ.

(٧) وفي (م)، (ب): فقال.

فيه مقتضى الرد فيحكم على حديثه بالضعف ولا يسلم[١] من[٢] غوائل[٣] الطعن فيحكم لحديثه بالصحة[٤]».

وقال الشيخ سراج الدين بن الملقن في «التذكرة»: «الحسن ما كان إسناده دون الأول في الحفظ والإتقان[٥] قال في شرحها المسمى «بالتبصرة»: «هو رسم بديع لا يرد عليه شيء مما أورد على الخطابي والترمذي وابن الصلاح فإنَّ الكل [نقضناه][٦] في [كتابنا][٧] المقنع»[٨].

وقال الشيخ شمس الدين[٩] بن الجزري في أرجوزته المسماه «بالهداية في علوم الرواية»[١٠]:

---

(١) من الأصل (ص ٢٠٢)، وفي النسخ: سلم.

(٢) وفي (ب): عن.

(٣) من (د)، ومن الأصل، وفي النسخ: عوامل.

(٤) نكت ابن حجر (١/ ٢٠٢).

(٥) التذكرة (ق١).

(٦) من (د).

(٧) من (د).

(٨) وهو أصل كتابه التذكرة، وهو في مجلد واحد، طبع في مجلدين.

انظر: التذكرة (ق ١)، والبدر الطالع (١/ ٥٠٩)، وهدية العارفين (١/ ٧٩٢).

(٩) سقطت من (ب).

(١٠) انظر: الهداية مع شرحها الغاية (ق٦١/ ب).

وَالحَسَنُ اخْتَلَفَ حَدًّا وَالأَصَحْ بِأَنَّهُ دُوْنَ الذي مِن قَبْلُ صَحْ
وَقِيْلَ مَا [قُرَب ضَعْفًا][1] والذي قَالَ صَحِيْحٌ حَسَنٌ [فَالترْمِذِي][2]

وقال [البرشنسي][3] في ألفيته:

الحَسَنُ الكَلَامُ فِيْهِ منتشر وَلَيْسَ فِي حَدِّ صَحِيْحٍ قَدْ [حُصِرْ][4]

وقال شيخ الإسلام سراج الدين البلقيني في محاسن الاصطلاح: «الحسن لما توسط بين الصحيح والضعيف عند الناظر، كان[5] شيئًا ينقدح في نفس الحافظ قد تقصر عبارته عنه كما قيل في الاستحسان، فلذلك صعب تعريفه»[6]، وذكر مثله الحافظ عماد الدين بن كثير[7].

---

(١) من الأصل (ق ٦١/ب)، وفي (د): ما قوي ضعفًا، وفي بقية النسخ: ما قرب صنفًا.

(٢) من (د)، وفي بقية النسخ: ما الترمذي.

(٣) من شذرات الذهب (٧/ ٧٩)، وفي النسخ: البرمشزي، وفي (د) البرسيسي.

(٤) وفي (ب)، (ع): حضر.

(٥) وفي الأصل (ص ١٠٥): كأنّ.

(٦) محاسن الاصطلاح (ص ١٠٥).

(٧) انظر: اختصار علوم الحديث (ص ٣٧) ما نصه: «.. وهذا النوع لما كان وسطًا بين الصحيح والضعيف في نظر الناظر لا في نفس الأمر، عسر التعبير عنه وضبطه على كثير من أهل هذه الصناعة، وذلك لأنه أمر نسبي، شيء ينقدح عند الحفاظ، ربما تقصر عبارته عنه».

وقال ابن عماد[(١)] في «منظومته»:

وَمَـا تَرَاخَى عَنْ صَـحِيْحٍ فَحَسَنْ

وحد الحافظ ابن حجر في «النخبة» الصحيح لذاته بما نقله عدل تام الضبط، متصل السند، غير معلل، ولا شاذ، ثم قال: فإن خف الضبط فهو حسن لذاته»[(٢)] فشرك بينه وبين الصحيح في الشروط إلا (تمام الضبط)، ثم ذكر الحسن لغيره بالاعتضاد.

وقال شيخنا الإمام تقي الدين[(٣)] [الشمني][(٤)] في «شرح نظم النخبة»: الحسن/ خبر متصل [قل][(٥)] ضبط راويه العدل، وارتفع عن (ق ٥٠/ أ)

---

(١) ابن العماد في معجم المؤلفين ستة، السادس منهم هو محمد بن عبد الرحمن المصري الغزي (ت ٨٧٤ هـ) وهو الذي له منظومة في الفقه فلا أدري هل هو المقصود بابن العماد هنا أو لا؟؟

معجم المؤلفين (١٥/ ٨٣، ١٠/ ١٣٩).

(٢) النخبة مع النزهة (ص ٣٣).

(٣) أبو العباس أحمد بن محمد بن محمد الشُمُنِّي ـ بضم الشين المعجمة وتشديد النون، نسبة لمزرعة بباب قسنطينية وتقع في الشمال الشرقي من الجزائر، يقال لها شمنة ـ القسنطيني الأصل، الإسكندري المولد، القاهري المنشأ، المالكي ثم الحنفي، المتوفى سنة (٨٧٢ هـ) واسم كتابه: «العالي الرتبة في شرح نظم النخبة»، وصاحب نظم النخبة هو أبوه: كمال الدين أبو عبد الله محمد بن الحسن الشمني.

الرسالة المستطرفة (٢١٧)، والضوء اللامع (٢/ ١٧٤)، وحسن المحاضرة (١/ ٤٧٤)، والبدر الطالع (١/ ١١٩) وأطلس العالم (ص٦٢).

(٤) من (د)، (ج)، وفي (ع)، (م): السمني.

(٥) من (د)، وفي بقية النسخ: قد ضبط.

حال من [يعد][1] تفرده منكرًا، وليس بشاذ ولا معلل.

هذا مجموع ما وقفت عليه من كلام الأئمة في حد الحسن وبه يعرف شرح البيت [وقولي][2] (وليرتب) يأتي شرحه مع ما بعده.

## فائـــدة: [3]

قال الحافظ ابن حجر في نكته[4]: «فسر القاضي أبو بكر بن العربي مخرج الحديث: بأن يكون الحديث من [رواية][5] راو قد اشتهر برواية حديث أهل بلده كقتادة في البصريين، وأبي إسحاق السبيعي في الكوفيين، وعطاء[6] في المكيين[7]، وأمثالهم[8]، فإنّ

(١) من (د)، (ج) وفي بقية النسخ: بعد.

(٢) من (د)، وقد سقطت من بقية النسخ.

(٣) بياض في (د).

(٤) انظر: نكت ابن حجر (١/ ٤٠٥).

(٥) من (ب)، ومن الأصل، وفي بقية النسخ: رواته.

(٦) (ع) عطاء بن أبي رباح ـ بفتح الراء والموحدة ـ القرشي مولاهم المكي، ثقة فقيه فاضل لكنه كثير الإرسال، توفي سنة أربع عشرة ومائة.
التقريب (ص ٢٣٩)، وطبقات ابن سعد (٥/ ٤٦٧) والمراسيل لابن أبي حاتم (ص١٥٤)، وطبقات الفقهاء للشيرازي (ص ٦٩)، والعقد الثمين (٦/ ٨٤).

(٧) انظر لاشتهار قتادة في البصريين، والسبيعي في الكوفيين: المحدث الفاصل (ص٦١٤)، وشرح عللِ الترمذي لابن رجب (٢/ ٥٥٣ - ٥١٧).

(٨) انظر لكلام ابن العربي: عارضة الأحوذي (١/ ١٤) وكمال العبارة فيه: =

حديث البصريين مثلاً إذا جاء عن قتادة ونحوه كان مخرجه معروفًا، وإذا جاء عن غير قتادة ونحوه كان شاذًا[1].

= «...والمدنيين عن ابن شهاب».

(١) الحكم بالشذوذ على رواية من أتى حديثه من غير من اشتهر بالرواية عنهم، وافق الحافظَ عليه طاهرُ الجزائري في كتابه «توجيه النظر» (ص ١٤٦)، ولا يسلم لهما في ذلك لأنه قد تروى أحاديث عن أهل بلد ما عن غير من اشتهر بالرواية عنهم، فهل نحكم على حديث أولئك بالشذوذ ؟!

٧٦- ............................ مَرَاتِبًا)[١] والاحْتِجَاجَ[٢] يَجْتَبِي

٧٧- . فَإِنْ أَتَى مِنْ طُرُقٍ أُخرَى يُنْمِي[٣]

٧٨- الفُقَهَاء وَجُلُّ أَهْلِ العِلْمِ يَرْقَى إِلى الحُسْنِ الَّذِي قَدْ رُسِمَا[٤]

٧٩- إلى الصَّحِيحِ أي لِغَيْرِهِ كَمَا تَدْلِيسٍ أَوْ جَهَالَةٍ إِذَا رَأَوْا

٨٠- ضَعْفًا لِسُوءِ الحِفْظِ أَوْ إِرْسَالٍ أَوْ كَانَ لِفِسْقٍ أَوْ يُرَى مُتَّهَمَا

٨١- مَجِيئُهُ مِنْ جِهَةٍ أُخْرَى وَمَا بَلْ رُبَّمَا يَصِيرُ كَالَّذِي)[٥] بُدِي

(ش)[٦] فيه مسائل:

**الأولى:** الحسن أيضًا على مراتب متفاوتة كالصحيح[٧].

قال الذهبي في الموقظة: «فأعلى مراتبه[٨] بهز بن حكيم عن أبيه عن جده[٩]، وعمرو بن شعيب، عن أبيه، عن جده، وابن

---

(١) سقطت من (د).

(٢) وفي (ج) من الألفية: والاحتجاجُ (بالضم).

(٣) وفي (س): ينتمي.

(٤) هكذا في نسخ البحر، وفي جميع نسخ الألفية: (وسما).

(٥) سقطت من (د).

(٦) من (م)، (ب).

(٧) وكذلك قال الزركشي: «.. درجات الحسن تتفاوت كالصحيح بل الضعيف كذلك، فالقسم الأول أدنى في المرتبة من الثاني...».
انظر: نكت الزركشي (ق ٤٧/ب).

(٨) وفي الأصل (ق ٢/أ): مراتب الحسن.

(٩) بعض العلماء يصحح حديث بهز بن حكيم عن أبيه عن جده كابن معين والحاكم، =

إسحاق عن التيمي، [وأمثال ذلك مما قيل: إنه صحيح وهو أدنى من مراتب المحتج[١]، ثم بعد ذلك ما اختلف في تحسينه][٢] وضعفه [كحديث][٣] الحارث بن عبد الله[٤]، وعاصم بن ضمرة[٥]، وحجاج

= والصواب ما اختاره الذهبي.

انظر الجرح والتعديل (٢/ ٤٣٠)، والمجروحين (١/ ١٩٤)، وميزان الاعتدال (١/ ٣٥٣)، والمستدرك (١/ ٤٦، ٤/ ٥٦٤).

(١) هكذا في نسخ البحر، وكل من نقل هذا النص عن الذهبي نقل هذه الكلمة بلفظ الصحيح.

(٢) من (د)، (ج).

(٣) (د)، (ج)، وفي بقية النسخ: لحديث .

(٤) تتبعت أقوال المحدثين في الحارث، فوجدت أنَّ البعض يكذبه والبعض الآخر يضعفه، والبعض يوثقه والذهبي تحيَّر في أمره، واضطرب قوله فيه، وعبد العزيز الغماري في كتابه (الباحث عن علل الطعن في الحارث) يوثقه ويصحح حديثه، ولكنَّ نعرة الرفض بادية على الكتاب حيث طعن في أم المؤمنين عائشة رضي الله عنها، وانتقص بعض المحدثين كالبخاري وغيره ووجدت أن أعدل الأقوال وأوسطها ، قول الحافظ ابن حجر في التقريب (ص ٦٠) حيث قال: «. . . كذبه الشعبي في رأيه، ورمي بالرفض، وفي حديثه ضعف، وليس له عند النسائي سوى حديثين. . ».

طبقات ابن سعد (٦/ ١٦٨) وتاريخ الدارمي عن ابن معين (ص ٩٠)، والمعرفة والتاريخ (٣/ ١١٧)، والجرح والتعديل (٣/ ٧٨)، والمجروحين (١/ ٢٢٢)، وتنزيه الشريعة (١/ ٤٧).

(٥) (٤)عاصم بن ضمرة السلولي الكوفي، وثقه العجلي، وابن سعد، وابن معين، وابن المديني.

=

ابن أرطاة[١] ونحوهم[٢][٣].

= وقال النسائي: «ليس به بأس».

وقال البزار: «صالح الحديث ، وأما حبيب بن أبي ثابت فروى عنه مناكير، وأحسب أنَّ حبيبًا لم يسمع منه.»

وقال ابن حبان : «كان رديء الحفظ فاحش الخطأ على أنه أحسن حالاً من الحارث».

وقال ابن حجر: «صدوق» ، مات سنة أربع وسبعين ومائة.

الميزان (٢/ ٣٥٢)، وتهذيب التهذيب (٥/ ٤٧)، والمجروحين (٢/ ١٢٥)، والتقريب (ص ١٥٩).

(١) (بخ ـ ٤) أبو أرطاة حجاج بن أرطاة ـ بفتح الهمزة ـ ابن ثور بن هبيرة النخعي الكوفي القاضي، صدوق، حكم بذلك: أبو زرعة، وأبو حاتم، ويعقوب بن شيبة، وابن حجر وزاد في التقريب: «كثير الخطأ»، ووصفه بالتدليس كل من: النسائي، وابن المبارك ويحيى القطان وابن معين وأحمد وابن حجر.

وقال العجلي: «. . . كان جائز الحديث إلا أنه صاحب إرسال، وكان يرسل عن يحيى بن أبي كثير ومكحول، ولم يسمع منهما».

وقال يعقوب بن شيبة : «في حديثه اضطراب كثير» ، مات سنة (١٤٥هـ).

تهذيب التهذيب (٢/ ١٩٦)، والجرح والتعديل (٣/ ١٥٤)، والتقريب (ص ٦٤)، وثقات العجلي (ق٨/ أ)، وطبقات المدلسين لابن حجر (ص ١٢٥)، وعده في المرتبة الرابعة، والمراسيل لابن أبي حاتم (ص ٤٧)، وسير أعلام النبلاء (٧/ ٦٨).

(٢) قال الشيخ محمد السماحي: «. . نقول: إنَّ الذهبي إنما ذكر المرتبة العليا، والمرتبة الدنيا، وترك ما بينهما من مراتب، وإلا فأين المتفق على حسنه، وأين الضعيف المرتقي إلى الحسن؟! وهكذا، وكما أنّ قولهم: حديث صحيح الإسناد دون قولهم حديث صحيح، فكذلك قولهم: حديث حسن الإسناد دون قولهم: حديث حسن. . .»

انظر: المنهج الحديث/ قسم مصطلح الحديث (ص ١٢٢ ، ص ١٢٣).

(٣) انظر: الموقظة (ص ٣٢، ص ٣٣) باختصار وتصرف.

(**الثانية**): ذهب كل الفقهاء وأكثر العلماء إلى أنَّ الحسن كالصحيح في الاحتجاج به وإن كان دونه في القوة، وشذَّ بعض أهل الحديث فرده، روي عن ابن أبي حاتم أنه قال: « سألت أبي عن حديث فقال: إسناده حسن!! فقلت: يحتج به ؟؟ فقال: لا»[1] !!

---

(١) ظاهر هذه العبارة أن أبا حاتم رحمه الله لا يحتج بالحديث الحسن، ولكنَّ السخاوي رحمه الله نقل في فتح المغيث عنه نصًا يدل على أنَّ الحسن عنده هو الحسن لغيره.

قال السخاوي: « . . . ووجد الشافعي إطلاقه ـ أي الحسن ـ في المتفق على صحته، ولابن المديني في الحسن لذاته، وللبخاري في الحسن لغيره، ونحوه فيما يظهر قول أبي حاتم الرازي: فلان مجهول، والحديث الذي رواه حسن»، فتح المغيث (ص ٦٩)، ولا يبعد إرادة أبي حاتم رحمه الله تعالى الحسن اللغوي في أحد الموضعين؛ لأنه قد وُجد في كلامه ما يفيد هذا .

قال السخاوي بعد أن ساق قول أبي حاتم: « . . وقول إبراهيم بن يعقوب الجوزجاني في الطلحي: إنه ضعيف الحديث مع حسنه على أنه يحتمل إرادتهما أي: أبا حاتم والجوزجاني المعنى اللغوي أيضًا». فتح المغيث (ص ٦٩) ويؤيده النص المنقول عنه في كتابه الجرح والتعديل (٣/ ٤١ - رقم الترجمة ٢١٣).

قال ابن أبي حاتم: سمعت أبي يقول: «عبد ربه بن سعيد لا بأس به»، قلت: يحتج بحديثه؟ قال: « هو حسن الحديث، ثقة» وكذا في تهذيب التهذيب (٦/ ١٢٧).

هذا وقول أبي حاتم الذي نقله السيوطي نقله السخاوي بألفاظ مغايرة ويحمل نفس المعنى في عدم الاحتجاج بالحسن حيث قال: « . . سئل عن حديث فحسنه فقيل له: أتحتج به؟ فقال: إنه حسن، فأعيد السؤال مرارًا، وهو لا يزيد على قوله: إنه حسن. ونحوه أنه سئل عن عبد ربه بن سعيد، فقال: «إنه لا بأس به» فقيل له: =

وعبارة البارزي في المشكاة: «وهو كالصحيح احتجاجًا إجماعًا»[١].

قال ابن الصلاح: «إذا استبعد ذلك من الفقهاء الشافعية مستبعد ذكرنا له نص الشافعي رضي الله (تعالى)[٢] عنه في مراسل التابعين: «أنه يقبل منها المرسل الذي جاء نحوه مسندًا، [وكذلك][٣] لو وافقه مرسل آخر أرسله من أخذ العلم عن غير [أصحاب][٤] رجال التابعي الأول[٥]» وذكرنا له أيضًا ما حكاه الإمام أبو المظفر السمعاني

= أتحتج بحديثه؟ فقال: «هو حسن الحديث»، ثم قال: «الحجة سفيان وشعبة»، وهذا يقتضي عدم الاحتجاج به...» فتح المغيث (ص ٦٧).

(١) قد انفرد السيوطي عن كل من ألف في المصطلح بذكر هذا النص عن البارزي.

(٢) من (م)، وفي الأصل (ص ١٠٦): رضي الله عنه.

(٣) من الأصل ، وفي (د)، وفي بقية النسخ، أو كذا.

(٤) من (ع)، وليست في الأصل، ولا في بقية النسخ.

(٥) ونص الإمام الشافعي رحمه الله في الرسالة (ص ٤٦٢): «... منها أن يُنْظَرَ إلى ما أرسل من الحديث، فإن شَرِكَهُ فيه الحفاظ المأمونون فأسندوه إلى رسول الله ﷺ بمثل معنى ما روى، كانت هذه دلالة على صحة من قبل عنه وحفظه، وإن انفرد بإرسال حديث لم يشركه فيه من يسنده قبل ما ينفرد به من ذلك، ويعتبر عليه بأن ينظر: هل يوافقه مرسل غيره ممن قبل العلم عنه من غير رجاله الذين قبل عنهم..» قال العراقي رحمه الله: «قول ابن الصلاح حكاية عن نص الشافعي رضي الله عنه في مراسل التابعين أنه يقبل منها المرسل الذي جاء نحوه مسندًا... فيه نظر، من حيث إنَّ الشافعي رضي الله عنه إنما يقبل من المراسيل التي اعتضدت بما ذكر =

وغيره[١] عن بعض أصحاب الشافعي (رضي الله عنه)[٢] من أنه «تقبل[٣] رواية المستور وإن لم تقبل شهادته[٤]، ولذلك وجه متجه، كيف وأنّا لم نكتف في الحديث الحسن [المجرد][٥] رواية المستور على ما سبق»[٦] [٧].

وقال ابن دقيق العيد في الاقتراح: «ما قيل من أنّ الحسن يحتج[٨] به فيه[٩] إشكال !! لأنّ ثم أوصافًا تجب معها قبول الرواية إذا وجدت، فإن كان[١٠] هذا المسمى بالحسن [مما][١١] وجدت فيه هذه

---

= مراسيل كبار التابعين بشروط أخرى في من أرسل كما نص عليه في الرسالة...
وعلى هذا فإطلاق الشيخ النقل عن الشافعي ليس بجيد..»
انظر: التقييد والإيضاح (ص ٥٠).

(١) سقطت من (ب).
(٢) من (م).
(٣) من الأصل، وفي (د)، وفي بقية النسخ: يقبل.
(٤) وفي (ب): شفاعته.
(٥) من (د)، (ج)، وفي (ب)، (ع): مجرد، وفي (م): المجرد.
(٦) من (د)، ومن الأصل، إلا أنّ فيه: بمجرد، وفي بقية النسخ: بمجرد روايته عن المستور.
(٧) مقدمة ابن الصلاح (ص ١٠٦).
(٨) وفي (د): نحتج.
(٩) وفي الأصل: ففيه (ص ٦٥).
(١٠) سقطت من (ب).
(١١) من الأصل (ص ١٦٦)، (ج)، وفي النسخ: فما.

الصفات على أقل الدرجات التي يجب معها القبول فهو صحيح... وإن لم توجد[١] لم يجز الاحتجاج به وإن سمي حسنًا، اللهم إلا أن يرد هذا إلى أمر اصطلاحي وهو أن يقال: إنَّ الصفات التي يجب[٢] معها قبول الرواية لها مراتب ودرجات [فأعلاها][٣] هو الصحيح، وكذلك أوسطها وأدناها الحسن وحينئذ فيرجع الأمر في ذلك إلى الاصطلاح ويكون الكل صحيحًا في الحقيقة، والأمر في الاصطلاح قريب، لكن من أراد هذه الطريقة فعليه أن يعتبر ما سماه أهل الحديث حسنًا وتحقق[٤] وجود الصفات التي يجب معها قبول الرواية في تلك الأحاديث»[٥].

وقال الحافظ ابن حجر: «قد نقل ابن الصلاح وغير واحد الاتفاق على أنّ الحديث الحسن يحتج به كما يحتج بالصحيح، وإن كان دونه في المرتبة، لكن ما المراد بالحديث الحسن الذي اتفقوا فيه على ذلك؟ هل هو القسم الذي حرره ابن الصلاح، وقال: (إنَّ

(١) من (د)، وفي بقية النسخ: يوجد.

(٢) وفي (ب): تجب.

(٣) من (د).

(٤) من (ب) وفي الأصل (ص ١٦٧)، وفي النسخ: ويحقق.

(٥) الاقتراح (ص ١٦٥ - ص ١٦٧) بتصرف واختصار.

قال السخاوي تعليقًا علي قول ابن دقيق السابق: «وكلام ابن دقيق العيد أيضًا يشير إلى التوقف في إطلاق الاحتجاج بالحسن...» فتح المغيث (ص ٦٨).

(ق٥٠/ب) كلام/ الخطابي يتنزل عليه وهو رواية الصدوق)[١] المشهور بالأمانة[٢]؟ أو القسم الذي ذكرناه عن الترمذي مع مجموع أنواعه التي ذكرنا أمثلتها أو ما هو أعم من ذلك؟، لم أر من تعرض لتحرير هذا».

قال: «والذي يظهر لي أنَّ دعوى الاتفاق إنما تصح على الأول دون الثاني، وعليه أيضًا يتنزل[٣] قول ابن الصلاح: «إنَّ كثيرًا من أهل الحديث لا يفرق بين الصحيح والحسن كالحاكم»، قال: «فأما ما حررناه عن الترمذي أنه يطلق عليه اسم الحسن من الضعيف والمنقطع إذا اعتضد، فلا يتجه إطلاق الاتفاق على الاحتجاج به جميعه، ولا دعوى الصحة فيه إذا أتى من طرق، ويؤيد هذا قول الخطيب: «أجمع أهل العلم على أنَّ الخبر لا يجب قبوله إلا من العاقل الصدوق المأمون على ما يخبر به»[٤]، وقد صرَّح أبو الحسن ابن القطان ـ أحد الحفاظ النقاد من أهل المغرب في كتابه ـ بيان الوهم والإيهام ـ بأنَّ هذا القسم لا يحتج به كله بل يعمل به في فضائل الأعمال، ويتوقف [عن][٥] العمل به في الأحكام، إلا إذا

(١) سقطت من (ب).
(٢) مقدمة ابن الصلاح (ص ١٠٤).
(٣) وفي (ب): ينزل.
(٤) الكفاية (ص ٨٣).
(٥) من الأصل (١/ ٤٠٢) (ج)، وفي النسخ: على.

كثرت طرقه أو عضده اتصال[١] عمل أو موافقة شاهد صحيح أو ظاهر القرآن».

قال الحافظ: «وهذا حسن قوي رائق ما أظن منصفًا يأباه»، قال: «ويدل على أنَّ الحديث إذا وصفه الترمذي بالحسن لا يلزم عنده[٢] أن يحتج به أنه[٣] أخرج حديثًا[٤] من طريق خيثمة البصري، عن الحسن، عن عمران بن حصين[٥] وقال بعده: هذا حديث حسن[٦]،

---

(١) وفي (م): إيصال.

(٢) من (د)، ومن الأصل (١/ ٤٠٢)، وفي النسخ: منه.

(٣) من الأصل (١/ ٤٠٢)، وفي النسخ: إن.

(٤) الحديث رواه الترمذي في (كتاب فضائل القرآن ـ باب رقم ٢٠- ٥/ ١٧٩) من طريق الأعمش عن خيثمة عن الحسن عن عمران بن حصين أنه مرَّ على قاص يقرأ، ثم سأل فاسترجع، ثم قال: سمعت رسول الله ﷺ يقول: «**من قرأ القرآن فليسأل الله به ...**» الحديث.

قلت: في سنده خيثمة بن أبي خيثمة أبو نصر البصري.

قال ابن معين عنه: «ليس بشيء»، ووثقه ابن حبان.

وقال عنه ابن حجر: «لين الحديث».

والحديث فيه آفة ثانية وهي: عنعنة الحسن وهو مدلس، وفي مسند أحمد (٤/ ٤٣٦)، ما يرفع هذه العلة، فقد صرح الحسن فيه بالسماع عن عمران بن حصين...

والحديث قد صححه الشيخ الألباني بمجموع طرقه.

انظر: تاريخ ابن معين (٢/ ١٥٠)، والتقريب (ص ٩٥)، وسلسلة الأحاديث الصحيحة (١/ الأرقام ٢٥٧، ٢٥٨، ٢٥٩، ٢٦٠).

(٥) وفي الأصل بعدها رضي الله تعالى عنه (١/ ٤٠٢).

(٦) من الأصل (١/ ٤٠٣)، وقد سقطت من النسخ.

وليس إسناده بذاك».

وقال في كتاب العلم[1] ـ بعد أن أخرج حديثًا في فضل العلم ـ: «هذا حديث حسن»، قال: «وإنما لم [يقل][2] لهذا الحديث صحيح لأنه يُقال: إنَّ الأعمش دَلَّس فيه فرواه بعضهم عنه: قال [حدثت][3] عن أبي صالح عن أبي هريرة رضي الله تعالى عنه»، فحكم له بالحسن للتردد الواقع فيه، وامتنع من [الحكم][4] عليه بالصحة

(١) جامع الترمذي (كتاب العلم ـ باب فضل طلب العلم - ٥/ ٢٨)، قال: حدثنا محمود بن غيلان، حدثنا أبو أسامة عن الأعمش عن أبي صالح عن أبي هريرة قال: قال رسول الله ﷺ: «مَنْ سَلَكَ طَرِيقًا يَلْتَمِسُ فِيهِ عِلْمًا سَهَّلَ اللهُ لَهُ طَرِيقًا إلى الجَنَّةِ».
قال أبو عيسى: «هذا حديث حسن».
قلت: والحديث روراه مسلم في صحيحه (كتاب العلم ـ باب فضل الاجتماع على تلاوة القرآن ٤/ حديث رقم ٣٨) وفيه تصريح الأعمش بسماعه من أبي صالح فانتفت علة التدليس.

(٢) من (د) ومن فتح الباري (١/ ١٦٠) وفي الأصل (١/ ٤٠٣)، وفي بقية النسخ: (نقل) بالنون، فعلى هذه الرواية (نقل) يكون الكلام من الترمذي نفسه، وقد بحثت في نسخ الترمذي الموجودة بين يدي فلم أقف على هذا الكلام المنقول، فيبقى احتمالان في المسألة:
أ- إما أن الحافظ وقف على نسخة من جامع الترمذي فيها هذا الكلام للترمذي.
ب- وإما أن الكلام من قول الحافظ ابن حجر نفسه والعبارة (يقل) بالياء التي أثبتها تفيد هذا، ولكن يدفع هذا تصدير الحافظ للكلام في النكت بقوله (قال)، وختمه له بقوله (انتهى).

(٣) من الأصل (١/ ٤٠٣)، وفي النسخ: حدث.

(٤) وفي (م)، (ع)، (ب): المحكم.

لذلك، قال : «ومحل البحث هل يستلزم الوصف بالحسن الحكم له بالحجية[1] أم لا ؟؟ هذا الذي يتوقف فيه، والقلب إلى ما حرره ابن القطان أميل»[2].

**(الثالثة)**: قال ابن الصلاح: «إذا كان راوي الحديث متأخرًا عن درجة أهل الحفظ والإتقان، غير أنه من المشهورين بالصدق والسّتر وروي [3] مع ذلك حديثه من غير وجه، فقد اجتمعت له القوة من الجهتين، وذلك يرقي حديثه من درجة الحسن إلى درجة الصحيح[4] مثاله: حديث محمد بن عمرو، عن أبي سلمة، عن أبي هريرة (رضي الله تعالى)[5] عنه أنّ رسول الله صلى الله عليه وسلم قال:

---

(١) وكذلك في (ب)، (د)، وفي الأصل (١/٤٠٣): بالحجة .

(٢) نكت ابن حجر (١/٤٠١ ـ ٤٠٣).

(٣) وفي (د): وراوي.

(٤) قال: «ابن جماعة» متعقبًا على كلام ابن الصلاح: «وذلك يرقي...» الخ، «وفيه نظر؛ لأنَّ حد الصحة المتقدم لا يشمله، فكيف يسمى صحيحًا؟.» ، وتبع ابنَ جماعة الزركشيُّ في نكته، ولم يعز الكلام إليه.
وقال الطيبي مستدركًا على كلام ابن جماعة في تعقبه: «... ومعنى قوله: (يرقى من الحسن إلى الصحيح) أنه ملحق في القوة به لا أنه عينه، فلا يرد عليه ما قيل: فيه نظر لأنَّ حد الصحيح لا يشمله فكيف يسمى صحيحًا؟؟ ، ووافق الطيبي على هذا السيد الشريف كما نقله عنه القاسمي وسيأتي جزء من عبارة الطيبي، انظر: المنهل الروي (ص ٥٥) ، ونكت الزركشي (ق ٥٠/أ)، والخلاصة (ص٤٤)، وقواعد التحديث (ص ١٠٣).

(٥) سقطت من (د)، وليست موجودة في الأصل : (ص ١٠٨).

«لَوْلاَ أَنْ أَشُقَّ عَلَى أُمتِي لأَمَرْتُهُمْ بِالسِوَاكِ عِنْدَ كُلِّ صَلاَةٍ» [فمحمد][١] ابن عمرو بن علقمة من المشهورين بالصدق والصيانة، لكنه لم يكن من أهل الإتقان، حتى ضعَّفه بعضهم من جهة سوء حفظه، ووثقه بعضهم لصدقه وجلالته، [فحديثه][٢] من هذه الجهة حسن، فلما انضم إلى ذلك كونه روي من (وجه آخر)[٣] زال بذلك ما كنا نخشاه عليه من جهة سوء حفظه، وانجبر به ذلك النقص اليسير، فصح هذا الإسناد، والتحق بدرجة الصحيح»[٤].

قال الحافظ أبو الفضل العراقي: «وقد أخذ ابن الصلاح كلامه هذا من الترمذي فإنه قال ـ بعد أن أخرجه من هذا الوجه ـ: حديث [أبي][٥] سلمة عن أبي هريرة عندي صحيح»[٦]، ثم قال: «وحديث

---

(١) من (د)، (ج)، وفي بقية النسخ: لمحمد.

(٢) من (د)، (ج)، وفي (ب)، (ع): من جهة هذه الجهة.

(٣) وفي الأصل (ص١٠٩): أوجه أخر، وقد رجح البقاعي رواية الإفراد: (وجه آخر) وقال ـ في شأن رواية الجمع التي هي مثبتة في النسخ التي بين أيدينا ـ: «.. لفظ الجمع مخالف لما رأيته في كتاب «ابن الصلاح» في نسخة بخط بعض الفضلاء، وعليها خط الشيخ زين الدين بقراءتها عليه بلفظ: (من وجه آخر) بالإفراد.

انظر: النكت الوفية (ق ٧١/أ).

(٤) مقدمة ابن الصلاح (ص ١٠٩).

(٥) من (د).

(٦) وفي (د): ثم قال: «وحديث أبي هريرة عندي صحيح».

أبي هريرة إنما صح لأنه قد روي من غير وجه»[١].

قال العراقي: «والمتابعة في هذا الحديث ليست لمحمد عن أبي سلمة بل لأبي سلمة عن أبي هريرة، فقد رواه عنه أيضًا [٢] الأعرج وسعيد المقبري وأبوه (وغيرهم) [٣][٤] / . (ق ٥١/ أ)

(١) جامع الترمذي (كتاب الطهارة/ باب ما جاء في السواك ـ ١/ ٣٤).

قلت: قول الترمذي: «إنما صح لأنه قد روي من غير وجه». هذا الإطلاق فيه نظر؛ لأنَّ الحديث ورد من طريق أبي الزناد عن الأعرج عن أبي هريرة وهو حديث صحيح لذاته من هذا الطريق مخرج عند الشيخين، وأما الحديث من طريق محمد بن عمرو فهو حسن لذاته صحيح لغيره لمجيئه من غير وجه.

وانظر: فتح الباقي (١/ ٩٤/ سطر ٤، ٥) وما سيأتي من كلام البقاعي.

(٢) وفي (ب): أيضًا عنه.

(٣) من السيوطي، وفي الأصل ذكر أسماء عديدة.

(٤) التبصرة والتذكرة (١/ ٩٣، ٩٤)، والحديث صحيح رواه البخاري في (كتاب الجمعة ـ باب السواك يوم الجمعة ـ ٢/ ٣٧٤)، ومسلم في (كتاب الطهارة ـ باب السواك ـ ١/ ٢٢٠/ رقم ٤٢) كلاهما من حديث أبي الزناد عن الأعرج عن أبي هريرة.

ولصحة الحديث ووجوده في صحيح البخاري ومسلم اعترض البقاعي على ابن الصلاح وعلى العراقي تمثيلهما بحديث **«لولا أن أشق»**

فقال: «. . . فإنّ الحديث نفسه صحيح متفق عليه، وإنما كان ينبغي التمثيل بحسن مساوٍ له في مرتبة الحسن سواء كان الحسن لذاته أو لغيره فيفهم منه استفادة تصحيح الحديث إذا توبع بأحسن منه . . .»

انظر: النكت الوفية (ق ٧١/أ).

قلت: ويصلح مثالاً جريًا على اعتراض البقاعي هذا، حديث عثمان بن عفان **«وأنَّ** =

**تنبيـــه:** [١]

قال الحافظ ابن حجر في نكته: «وصف الحديث بالصحة إذا قصر عن رتبة الصحيح، وكـان على شرط الحسن، وروي[٢] من وجه آخر لا يدخل في التعـريف السابق للصـحيح[٣]، فإمـا أن يزاد[٤] في حـد الصحـيح ما يعطي أنّ هذا أيضًـا يسمى صحـيحًا، وإمـا أن لا يسمى صحيحًا»، قال: «والحق من طريق النظر أنه يسمى صحيحًا وينبغي أن يزاد في (تعريف الصحيح)[٥] فيقـال: هو الحديث الذي يتصل إسناده بنقل العدل الـتام الضبط أو القـاصر[٦] عنه إذا اعـتضد عن مـثله إلى منتهاه، ولا يكون شاذًا ولا معللاً».

قـــال: «وإنمـا قـلت ذلك لأني[٧] اعـتبـرت كثـيراً من أحـاديث الصحـيحين فـوجدتهـا لا يتم الحكم عليـها بالصـحة إلا بذلك، من

---

= النبي ﷺ كَانَ يُخَلِّل لِحْيَتَهُ» الحديث .

انظر: طرقه والكلام عليه من قبل السخاوي: فتح المغيث (ص ٧١، ٧٢).

(١) سقطت من (ب).

(٢) وفي الأصل (١/ ٤١٧): إذا .

(٣) وفي الأصل (١/ ٤١٧): الذي عرف به الصحيح أولاً.

(٤) وكذا في (د)، وفي (م) ، (ب): يراد، وفي الأصل: يزيد.

(٥) وفي الأصل (١/ ٤١٧): التعريف بالصحيح.

(٦) وفي (ب): والقاصر.

(٧) وفي الأصل (١/ ٤١٧): لأنني.

ذلك حديث أُبيّ بن العباس بن سهل بن سعد عن أبيه عن جده في ذكر خيل النبي صلى الله عليه وسلم[١]، وأبي هذا قد [ضعفه][٢] لسوء حفظه أحمد، وابن معين، والنسائي[٣]، ولكن تابعه عليه أخوه عبد المهيمن، أخرجه ابن ماجه[٤].

(وعبد المهيمن[٥]) أيضًا فيه ضعف[٦]، فاعتضد، وانضاف إلى ذلك أنه ليس من أحاديث الأحكام، فلهذه الصورة المجموعة حكم البخاري بصحته[٧]، وكذا حكم بصحة حديث معاوية بن إسحاق ابن طلحة عن عمته عائشة بنت طلحة[٨] عن عائشة (رضي الله

---

(١) تقدم الكلام على أبي وعلى أبيه وعلى عبد المهيمن وما يتعلق بهذا الحديث.

(٢) من (د)، وفي بقية النسخ: ضعفوه.

(٣) قال أحمد فيه: «منكر الحديث».
وقال النسائي: «ليس بالقوي».
انظر: الضعفاء للنسائي (ص ١٥)، وميزان الاعتدال (١/ ٧٨)، وتهذيب التهذيب (١/ ١٨٦).

(٤) وفي (د) بعد ابن ماجة: (من طريق).

(٥) سقطت من (ب).

(٦) لم أقف على الحديث في سنن ابن ماجة كما أشار الحافظ، ولكنه عند ابن مندة كما أشار هو رحمه الله إلى ذلك في الفتح (٦/ ٥٩).
والكلام على عبد المهيمن تقدم.

(٧) تقدم الكلام على الحديث، وأنه لا يسلم بصحته.

(٨) (ع) أم عمران عائشة بنت طلحة بن عبيد الله التميمية. ثقة، من الثالثة.
التقريب (ص ٤٧٠)، وتاريخ ابن معين (٢/ ٧٣٨). وترتيب الثقات للعجلي =

تعالى[١]) عنها أنها [سألت النبي[٢]] صلى الله عليه وسلم عن الجهاد فقال: «جِهَادُكُنَّ الحَجُّ وَالْعُمْرَةُ [٣]» ومعاوية ضعفه أبو زرعة[٤]، وقد تابعه عليه[٥] حبيب بن أبي عمرة[٦] فاعتضد[٧] في أمثلة كثيرة (لذلك

= (ق٠٥/أ)، وتهذيب التهذيب (١٢/ ٤٣٦) وأعلام النساء لكحالة (٣/ ١٣٧ - ١٥٥).

(١) سقطت من (د).

(٢) من الأصل (١/ ٤١٩)، وفي النسخ: قالت للنبي.

(٣) رواه البخاري في صحيحه في (كتاب الجهاد - باب جهاد النساء - ٦/ ٧٥) وليس فيه ذكر (العُمْرَة).

(٤) (خ قد س ق) أبو الأزهر معاوية بن إسحاق بن طلحة بن عبيد الله التيمي.
قال ابن حجر: «صدوق ربما وهم».
وقال أبو حاتم والفسوي: «لا بأس به»، ووثقه الدارقطني، وأحمد، والنسائي، وابن حبان، وابن سعد، والعجلي، والذهلي، والذهبي، وضعفه أبو زرعة - كما أشار إلى ذلك الحافظ -، ونص عبارته قال: «شيخ واه».
(قلت): وهذا جرح مبهم.
المعرفة والتاريخ (٣/ ٩٥) والجرح والتعديل (٤/ ٣٨١) وسؤالات الحاكم للدارقطني (٤٩٦)، والميزان (٤/ ١٣٤)، والكاشف (٣/ ١٥٦) والتقريب (ص ٣٤١)، والتهذيب (١٠/ ٢٠٢).

(٥) وفي الأصل (١/ ٤١٩) بعد كلمة عليه: عنده.

(٦) (خ م خد ت س ق) أبو عبد الله حبيب بن أبي عمرة القصاب الحِماني - بكسر المهملة - الكوفي ثقة، مات سنة اثنتين وأربعين ومائة.
التقريب (ص ٦٣)، والجرح والتعديل (٣/ ١٠٦)، والثقات لابن حبان (٦/ ١٧٧)، وتهذيب التهذيب (٢/ ١٨٨).

(٧) متابعة حبيب بن أبي عمرة رواها البخاري في (كتاب الجهاد والسير باب فضل =

في البخاري[١]) وفي كتاب مسلم منها[٢] أضعاف ما في البخاري[٣]».

قلت: ولهذا يقام عذر الحاكم في تصحيحه [الكثير][٤] من الأحاديث التي[٥] لم يصح إسنادها على الشرط السابق لحصول المتابعة مع انضمام أن الحديث ليس من أحاديث الأحكام، ويصفو من المستدرك بهذا الاعتبار صحيح كثير والله أعلم.

وأما الطيبي فقال: «معنى قول (ابن الصلاح)[٦]: يرقى[٧] من الحسن إلى الصحيح أنه يلحق[٨] به في القوة لا أنه عينه» قال: «فلا يرد عليه ما قيل: فيه نظر لأنَّ حد الصحيح لا يشمله فكيف يسمى صحيحًا؟!»[٩] انتهى.

ثم قال الحافظ ابن حجر: «وقياس ما ذكره ابن الصلاح أنّ

= الجهاد والسير ـ ٦/ ٤).

(١) وهكذا في النسخ، وفي الأصل (١/ ٤١٩): قد ذكرت الكثير منها في مقدمة شرح البخاري.

(٢) سقطت من (ب).

(٣) نكت ابن حجر (١/ ٤١٦ - ٤١٩).

(٤) من (د) ، (ج)، وفي (ب): كثير، وفي (م)، (ع): فكثير.

(٥) سقطت من (د).

(٦) ليست موجودة في الأصل.

(٧) من الأصل (ص ١٠٨)، وفي النسخ: ترقى ، وهو تصحيف.

(٨) وفي (ب): يلتحق، وفي الأصل: ملحق.

(٩) الخلاصة (ص٤٤)، وتقدم هذا الكلام من الطيبي وأنه قاله معقبًا على كلام ابن جماعة.

الحسن قسمان، حسن لذاته وحسن [بجابره][١]، كون الصحيح كذلك، ويكون القسم الذي هو صحيح أو حسن لذاته أقوى من الآخر، [وتظهر][٢] فائدة ذلك عند التعارض»، قال: «وكذلك أقول في الضعيف إذا رُوي بأسانيد كلها قاصرة عن درجة الاعتبار بحيث لا يجبر بعضها بعضًا[٣] أنه أمثل من ضعيف رُوي بإسناد واحد كذلك[٤]، ويظهر[٥] فائدة ذلك في جواز العمل به أو منعه مطلقًا».

**(تنبيه آخر)**[٦]:

قال الحافظ ابن حجر: «اعترض على ابن الصلاح في المثال الذي مثَّل به، وهو حديث: «**لولا أن أشق (على أمتي)**[٧]» بأنَّ الحكم بصحته (إنما جاء)[٨] من جهة أنه روي من طرق أخرى[٩]

---

(١) من (د)، وفي الأصل (١/ ٤١٩): لجابره.

(٢) وفي (ب): فيظهر، وفي (ع): ويظهر.

(٣) وفي الأصل (١/ ٤٢٠): لا يجبر بعضها ببعض.

(٤) من (د)، ومن الأصل (١/ ٤٢٠)، وفي بقية النسخ: لذلك.

(٥) وفي الأصل (١/ ٤٢٠): وتظهر.

(٦) بياض في (د).

(٧) سقطت من (د).

(٨) من الأصل (١/ ٤٢٠)، وفي النسخ: إنما هو جاء.

(٩) هكذا في جميع النسخ، وفي الأصل (١/ ٤٢٠): طريق أخرى، وقد رجح محقق النكت الدكتور ربيع بن هادي أن يكون النص (من طرق أخرى) قال: «لأنَّ واقع الحديث كذلك».

صحيحة [لا يطعن][(١)] فيها منها[(٢)] ما في الصحيحين من طريق الأعرج عن أبي هريرة (رضي الله تعالى عنه)[(٣)]».

والمثال اللائق هنا أن يذكر حديث له أسانيد كل منها لا يرتقي عن درجة الحسن قد حكم له بالصحة باعتبار مجموع تلك الطرق.

قال: «والجواب أنّ المثال الذي أورده مستقيم، والذي طولب به قسم من المسألة، وذلك أنَّ الحديث الذي يروى[(٤)] بإسناد حسن لا يخلو إما أن يكون فردًا أو له متابع، والثاني: لا يخلو المتابع[(٥)] إما أن يكون دونه أو مثله أو فوقه، فإن كان دونه فإنه لا يرقيه عن درجته، نعم [يفيده][(٦)] إذا كان عن[(٧)] غير متهم بالكذب قوة ما يرجح بها لو عارضه حسن آخر بإسناد غريب[(٨)]، وإن كان مثله أو فوقه، فكل منهما

---

= (قلت): وتقدم ترجيح البقاعي لرواية: (من وجه آخر) فهو مثله فانظره.

(١) من (د).

(٢) وفي (م)، (ب)، (ع)، قبل كلمة (منها): (هنا).

(٣) سقطت من (د).

(٤) وفي (د): نروي.

(٥) وفي (م): المتابع.

(٦) من (د) (ج)، وفي (ب) يقيده، وفي الأصل (١/ ٤٢١) قبل كلمة يفيده كلمة: قد.

(٧) سقطت من (ب).

(٨) وفي (م): وغريب.

يرقيه إلى درجة الصحة، فذكر (ابن الصلاح)[1] مثالاً لما فوقه، ولم يذكر مثالاً لما هو مثله»، قال: «وإذا كانت الحاجة/ ماسة (ق٥١/ب) إليه فلنذكره نيابة عنه، وأمثلته كثيرة قد ذكرنا منها الحديثين اللذين أوردناهما في الصحيح قبل هذا[2]، (ومنها): ما رواه الترمذي من طريق إسرائيل[3] عن عامر بن شقيق[4] عن أبي وائل عن عثمان رضي الله تعالى[5] عنه «**أن النبي صلى الله عليه وسلم كان يخلل لحيته**»، ( عامر بن شقيق )[6] قد [قواه][7] البخاري[8]، والنسائي[9]،

---

(١) وفي الأصل (١/ ٤٢١): المصنف.

(٢) وهما حديثا: أبي بن العباس تقدم، وحديث معاوية بن إسحاق، تقدم.

(٣) (ع) أبو يوسف إسرائيل بن يونس بن أبي إسحاق السّبيعي الهمداني الكوفي، وثقه أبو حاتم، والعجلي، ويعقوب بن شيبة وابن حجر وقال: « تكلم فيه بلا حجة»، مات سنة ستين ومائة.

التقريب (ص ٣١)، وطبقات ابن سعد (٦/ ٣٧٤)، والجرح والتعديل (٢/ ٣٣)، وتاريخ بغداد (٧/ ٢٠)، وتذكرة الحفاظ (١/ ٢١٤) وتهذيب التهذيب (١/ ٢٦١).

(٤) وفي (م): شفيق.

(٥) وكذا في (ب).

(٦) وفي الأصل (١/ ٤٢١) قبل كلمة (عامر) عبارة (تفرد به)، وعامر هذا هو ابن شقيق ابن جمرة ـ بالجيم والراء ـ الأسدي الكوفي، لين الحديث، من السادسة (د ت ق).

انظر : التقريب (ص ١٦١) وستأتي أقوال العلماء فيه.

(٧) من (د).

(٨) ذكره في التاريخ الكبير (٦/ ٤٥٨).

(٩) كما في تهذيب التهذيب (٥/ ٦٩).

وابن حبان[١]، وليّنه[٢] ابن معين[٣] وأبو حاتم[٤]، وحكم البخاري - فيما حكاه الترمذي في العلل[٥] - بأنَّ حديثه[٦] هذا حسن، وكذا قال أحمد فيما حكاه [عنه][٧] أبو داود: «أحسن شيء في هذا الباب حديث عثمان[٨]»، وصححه مطلقًا

---

(١) انظر: الثقات (٧/ ٢٤٩).

(٢) من الأصل (١/ ٤٢١)، وفي (ب): ودلسه، وفي بقية النسخ: وكتبه.

(٣) انظر: تاريخه (٢/ ٢٨٧)، والجرح والتعديل (٦/ ٣٢٢)، وتهذيب التهذيب (٥/ ٦٩).

(٤) قال أبو حاتم: «ليس بالقوي، وليس من أبي وائل بسبيل» وظاهر العبارة يدل على أنه قصد منها جرحًا.

انظر: الجرح والتعديل (٦/ ٣٢٢).

(٥) في العلل الكبير له كما نقله الزيلعي عنه في نصب الراية (١/ ٢٤).

قال: قال محمد بن إسماعيل - يعنى البخاري -: «أصح شيء عندي في التخليل حديث عثمان، وهو حديث حسن» انتهى، وكذا ذكره في جامعه في (كتاب الطهارة - باب ما جاء في تخليل اللحية - ١/ ٤٥) وقال: قال محمد بن إسماعيل: «أصح شيء في هذا الباب حديث عامر بن شقيق عن أبي وائل عن عثمان».

(٦) وفي (ب): حديث.

(٧) من (د).

(٨) وهكذا نقله الإمام ابن القيم عن الإمام أحمد في تهذيبه لسنن أبي داود (١/ ١٠٨)، ولم أقف على هذا النقل في سنن أبي داود، إلا أنني وقفت على نقل آخر عن الإمام أحمد رحمه الله.

قال أبو داود: «قلت لأحمد بن حنبل: تخليل اللحية؟؟ فقال: يخلل، قد روي فيه أحاديث ليس يثبت فيه حديث».

=

الترمذي[١]، والدارقطني[٢]، وابن خزيمة[٣]، والحاكم[٤]، وغيرهم[٥]، وذلك لما[٦] عضده من الشواهد، كحديث أبي المليح الرقي[٧]

---

= انظر: مسائل الإمام أحمد تأليف أبي داود (ص٧)، وكذا قال عبد الله بن أحمد عن أبيه: «ليس في تخليل اللحية شيء صحيح».
انظر: التلخيص الحبير (١/ ٨٧).

(١) في جامعه (كتاب الطهارة ـ باب ما جاء في تخليل اللحية ـ ١/ ٤٦).
وقال عقبه: «هذا حديث حسن صحيح».

(٢) علل الدارقطني (٣/ ٣٥).

(٣) حيث رواه في صحيحه (كتاب الوضوء ـ باب تخليل اللحية في الوضوء عند غسل الوجه ـ ١/ ٧٨).

(٤) المستدرك (١/ ١٤٩) وقال عقبه: «قد اتفق الشيخان على إخراج طرق حديث عثمان في دبر وضوئه، ولم يذكرا في رواياتهما تخليل اللحية ثلاثًا، وهذا إسناد صحيح قد احتجا بجميع رواته غير عامر بن شقيق، ولا أعلم في عامر بن شقيق طعنًا بوجه من الوجوه».
وقال الذهبي ـ بعد كلام الحاكم هذا في تلخيصه ـ: «ضعفه ـ يعنى عامراً ـ ابنُ معين، وله شاهد صحيح».

(٥) كابن حبان، وابن السكن. صحيح ابن حبان (٢/ ٢٩٥)، والتلخيص الحبير (١/ ٨٠٧).

(٦) سقطت من (ب).

(٧) (خ د س ق) أبو المليح الحسن بن عمر ـ أو عمرو ـ ابن يحيى الفزاري مولاهم الرقي ـ بفتح الراء، وفي آخرها القاف المشددة ـ وثقه أحمد وأبو زرعة، والدارقطني، وابن معين، مات سنة (١٨١هـ)، التقريب (ص ٧١)، والأنساب (٦/ ١٥٦)، وتهذيب التهذيب (٢/ ٣٠٩).

عن الوليد بن زروان[١] عن أنس رضي الله عنه، أخرجه أبو داود[٢] وإسناده حسن لأنّ الوليد وثقه ابن حبان ولم يضعفه أحد، وتابعه عليه ثابت البناني[٣] عن أنس أخرجه الطبراني في الكبير من رواية عمر بن إبراهيم العبدي[٤] عنه، وعمر لا بأس به[٥]،

= (١) (د) الوليد بن زروان، بزاي ثم راء. قال ابن حجر: «زوران بزاي ثم واو ثم راء، وقيل بتأخير الواو» وفي النسخ: ذروان، بالذال، وما أثبته مثبت في الثقات، والتاريخ الكبير، وفي التقريب والتهذيب: زوران بواو ثم راء ـ السلمي الرقي.
قال ابن حجر: «لين الحديث»، ووثقه ابن حبان والذهبي، من الخامسة.
الثقات لابن حبان (٦/ ٥٥)، والتاريخ الكبير (٨/ ١٤٤)، والكاشف (٣/ ٢٣٨)، والتهذيب (١١/ ١٣٤)، والتقريب (ص ٣٧٠)، والخلاصة للخزرجي (٣/ ١٣٠) .

(٢) سنن أبي داود (كتاب الطهارة ـ باب تخليل اللحية ـ ١/ ١٠١)

(٣) أعجب من الحافظ ابن حجر حيث حكم عليه في التقريب (ص ٣٧٠)، بأنه لين الحديث ، ثم يقول هنا: (وتابعه عليه ثابت)، فكيف يكون لين الحديث، وقد قال هو نفسه رحمه الله في شأن أهل المرتبة السادسة: «من ليس له من الحديث إلا القليل، ولم يثبت فيه ما يترك حديثه من أجله، وإليه الإشارة بلفظ (مقبول) حيث يتابع وإلا فلين الحديث؟» إذاً فلا يسلم تليين الحافظ لحديثه لتعارض هذا المثال مع ما أصله في مقدمة التقريب. إلا أنه رواه في سننه (١/ ٩١) ولم يتكلم عليه.
انظر: التقريب (ص ١٠).

(٤) بحثت عنه في المعجم الكبير (١/ ٢٢٣ - ٢٣٥) في مسند (أنس) فلم أقف عليه، وذكر الهيثمي بأن الطبراني رواه في الأوسط من حديث أنس، ورجاله وثقوا. انظر: مجمع الزوائد (١/ ٢٣٥).

(٥) ( قد ت س ق ) عمر بن إبراهيم العبدي البصري، صاحب الهروي ـ بفتح الهاء والراء ـ صدوق في حديثه عن قتادة ضعف، من السابعة.
وقال ابن عدي: «يروي عن قتادة ما لا يوافق عليه». =

ورواه[١] الذهلي في الزهريات[٢] من طريق الزبيدي عن الزهري عن أنس، إلا أنَّ له علة لكنها غير قادحة كما قال ابن قطان، ورواه الترمذي والحاكم[٣] من طريق قتادة عن حسان بن بلال[٤] عن عمار ابن ياسر (رضي الله تعالى عنه)[٥]، وهو معلول وله شواهد أخرى دون ما ذكرنا[٦] في المرتبة[٧]، ولمجموع[٨] ذلك حكموا على أصل

---

= وقال عبد الله بن أحمد: «سألت أبي عنه، فقال: له مناكير».

التقريب (ص ٢٥٢)، وميزان الاعتدال (٣/ ١٧٨)، وتهذيب التهذيب (٧/ ٤٢٥).

(١) وفي (ب): رواه.

(٢) في مجلدين، جمع فيهما حديث ابن شهاب الزهري، ويوجد منهما مختارات بالمكتبة الظاهرية ـ مجموع (٨٣) (من ١٤٠ أ ـ ١٤٨/ ب).

انظر: الرسالة المستطرفة (ص ١١٠)، وتاريخ التراث (١/ ٢٠٨).

(٣) الترمذي في جامعه (كتاب الطهارة ـ باب ما جاء في تخليل اللحية ـ ١/ ٤٤)، والحاكم في مستدركه (١/ ١٤٩)، وذكر الذهبي في التلخيص متابعة قتادة لعبد الكريم الجزري عن حسان عن عمار بن ياسر.

(٤) (ت س ق) حسان بن بلال المزني البصري من الثالثة، وثقه علي بن المديني وابن حبان، والذهبي.

وقال ابن حجر: «صدوق».

الثقات لابن حبان (٤/ ١٦٤)، والكاشف (١/ ٢١٦)، والتهذيب (٢/ ٢٤٦) والتقريب (ص ٦٨).

(٥) سقطت من (د)، وليست في الأصل.

(٦) وفي الأصل (١/ ٤٢٣): ما ذكر.

(٧) انظر لشواهد الحديث ومتابعاته وأحكام الحفاظ عليه: نصب الراية (١/ ٢٣ - ٢٦)، ومجمع الزوائد (١/ ٢٣٥ - ٢٣٦)، والتلخيص الحبير (١/ ٨٥ - ٨٧).

(٨) وفي الأصل (١/ ٤٢٣) وبمجموع.

الحديث بالصحة[١] وكل طريق منها بمفرده، لا تبلغ درجة الصحيح»[٢].

**(الرابعة)**: قال ابن الصلاح: «لعل الباحث الفَهِم يقول: إنا نجد[٣] أحاديث محكومًا[٤] بضعفها مع كونها قد رويت بأسانيد كثيرة من وجوه عديدة، مثل[٥] حديث: **«الأُذُنَانِ مِنَ الرَّأْسِ»** ونحوه، فهلا جعلتم ذلك وأمثاله من نوع الحسن لأنَّ بعض ذلك عضّد بعضًا، كما قلتم في نوع الحسن؟» قال: «وجواب ذلك أنه[٦] ليس كل ضعف[٧] في الحديث يزول [بمجيئه][٨] من وجوه!! بل ذلك [يتفاوت][٩]، فمنه

(١) قلت: علمًا بأن الهيثمي صحح الحديث من طريق أبي يعلى، والطبراني في الأوسط من حديث عثمان، وأنس وقال: «إنَّ رجالهما قد وثقوا».

(٢) نكت ابن حجر (١/٤١٩ - ٤٢٤).

(قلت): وهو الذي أقول به صحة الحديث بمجموع طرقه كما قال الحافظ، مع اعتبار تصحيح الهيثمي المتقدم.

(٣) وكذا في (د).

(٤) من الأصل (ص ١٠٧)، وفي جميع النسخ: محكوم.

(٥) وكذا في (د).

(٦) وفي الأصل (ص ١٠٧): أن ليس.

(٧) من الأصل (ص ١٠٧) وفي النسخ: ضعيف.

(٨) من (ب)، وفي الأصل (ص ١٠٧)، وفي النسخ: لمجيئه.

(٩) وفي (ع): بتفاوت.

ضعف[١] يزيله (ذلك، بأن يكون ضعفه)[٢] [ناشئًا][٣] من ضعف حفظ [راويه][٤] مع كونه من أهل الصدق والديانة[٥]، فإذا رأينا ما رواه قد جاء من وجه آخر، عرفنا أنه مما قد حفظه، ولم يختل فيه ضبطه له، وكذلك إذا كان ضعفه من حيث الإرسال، زال بنحو ذلك، كما في المرسل (إذا أرسله)[٦] إمام حافظ، إذ فيه[٧] ضعف قليل يزول بروايته من وجه آخر، ومن ذلك ضعف لا يزول بنحو ذلك لقوة الضعف، وتقاعد هذا الجابر عن جبره ومقاومته، وذلك كالضعف الذي ينشأ من كون الراوي متهمًا بالكذب أو كون الحديث شاذًا، وهذه جملة تفاصيلها تدرك بالمباشرة والبحث، فاعلم ذلك فإنه من النفائس العزيزة»[٨].

---

(١) وفي (د): مضعف.

(٢) سقطت من (د).

(٣) من الأصل (ص ١٠٧)، وفي النسخ: بأشياء.

(٤) من (د)، وفي بقية النسخ: رواية.

(٥) مثل إسماعيل بن عبد الله بن أويس الأصبحي ، وجنادة بن سلم السوائي، وعبد الله بن الجراح التميمي، ومروان بن شجاع الجزري، ويونس بن بكير الشيباني وغيرهم كثير ممن وصفوا بالصدق مع ضعف بعضهم في الحفظ ووقوع الوهم والغلط منهم نتيجة ضعف الحفظ أيضًا.

(٦) وفي الأصل (ص ١٠٧): الذي يرسله.

(٧) من الأصل (ص ١٠٧)، وفي (ب): وفيه، وفي بقية النسخ: أو فيه.

(٨) مقدمة ابن الصلاح (ص ١٠٧).

وقال الزركشي في (نكته): «قد بحث (مع ابن الصلاح في هذه المواضع)[١] الحافظ أبو الفتح اليعمري، وقال: الحق في هذه المسألة أن يقال: إما أن يكون الراوي المتابع مساويًا للأول في ضعفه أو منحطًا عنه أو أعلى منه، فأما مع الانحطاط فلا تفيد المتابعة شيئًا، وأما مع المساواة فقد يقوى [ولكنها قوة][٢] لا تخرج عن رتبة الضعيف بل [الضعيف][٣] يتفاوت فيكون الضعيف الفرد أضعف رتبة من الضعيف المتابع، ولا يتوجه الاحتجاج بواحد منهما، وإنما يظهر أثر ذلك في الترجيح، وأما إن كان المتابع أقوى من الراوي الأول إن أفادت متابعته (رفع تهمة)[٤] الضعيف عن الطريق الأول فلا مانع من القول بأنه يصير حسنًا».

[قال] الزركشي[٥]: «وهو تفصيل حسن»، قال: «ولا يخفى أنَّ هذا كله فيما إذا كان الحديث في الأحكام، فإن كان من الفضائل فالمتابعة فيه تقوي على كل[٦] تقدير[٧]؛ لأنه

(١) وفي (د): هذا الموضع، ونص العبارة في الأصل (ق ٤٨/ ب)، «وقد بحثت معه في هذا الشيخ...»

(٢) من (د)، وفي بقية النسخ: ولكن قوة.

(٣) من (د)، ، (ج).

(٤) وفي الأصل (ق ٤٩/ أ): دفع شبهة.

(٥) وفي (ب)، (ع): قاله.

(٦) سقطت من (ب).

(٧) هذا الإطلاق من الزركشي رحمه الله غير جيد، ويفهم منه أنه إذا كان الحديث في =

عند انفراده مقيد[1]، وشذ [ابن][2] حزم عن الجمهور فقال: ولو بلغت[3] طرق الضعيف ألفًا لا يقوى ولا يزيد انضمام/ الضعيف (إلى الضعيف)[4] إلا ضعفًا[5]». (ق ٥٢/ أ)

قال الزركشي: «وهذا مردود لأن الهيئة الاجتماعية لها أثر، ألا ترى أنّ الخبر المتواتر (يفيد القطع مع أنا لو نظرنا إلى آحاده لم

---

= الفضائل فيتسامح في المتابعات والشواهد حتى برواية الكذابين والمتهمين وليس الأمر كذلك؛ لأن المحدثين لا يعتبرون برواية الكذابين والمتهمين بالكذب والمتروكين ومن قيل عنه: ضعيف جدًا، أو واه أو طرحوه.

انظر: التبصرة والتذكرة (٢/ ١٠ - ١٢)، وفتح المغيث (ص ٣٧٣ - ٣٧٥) وفتح الباقي (٢/ ١٢).

(١) وفي الأصل (ق ٤٩/ أ): مفيد.

(٢) من (د)، (ج).

(٣) وفي (م)، (ب): تلقت.

(٤) سقطت من (ب).

(٥) لم أقف على نص هذه العبارة عن ابن حزم، وإنما وقفت على عبارة قريبة المعنى منها حيث قال رحمه الله في كتابه (الفصل في الملل والأهواء والنحل ٢/ ٨٣) في (مبحث صفة وجوه النقل عند المسلمين).

قال: «... والخامس: شيء نقل كما ذكرنا إما بنقل أهل المشرق والمغرب أو كافة عن كافة أو ثقة عن ثقة حتى يبلغ إلى النبي ﷺ إلا أنّ في الطريق رجلاً مجروحًا بكذب أو غفلة أو مجهول الحال، فهذا أيضًا يقول به بعض المسلمين، ولا يحل عندنا القول به، ولا تصديقه، ولا الأخذ بشيء منه ...».

[يفد][1] ذلك[2] ؟ [فإذا كان][3] ما لا يفيد القطع بانفراده)[4] يفيده عند الانضمام فأولى أن يفيد الانضمام الانتقال من درجة الضعف إلى درجة القوة، فهذا سؤال لازم لا سيما إذا بلغ مبلغ المتواتر[5]، فإنَّ المتواتر لا يشترط[6] في آحاده[7] العدالة كما تقرر في علم الأصول[8] »، قال : «واعلم أنّ الصواب في التمثيل لما

(١) من (ب)، (ع)، (ج)، وفي (د): نعد.

(٢) سقطت من (ب).

(٣) وفي (ب)، (ع): ما إذا كان.

(٤) سقطت من (م).

(٥) سقطت من (ب).

(٦) وفي (ب): لا يبلغ.

(٧) وفي الأصل (ق ٤٩/أ): أخباره.

(٨) انظر: المسودة (ص ٢٣٤)، والمستصفى (١/ ١٤٠)، والوصول إلى الأصول (٢/ ١٥٦)، وفتح المغيث (٣/ ٣٥)، ونظم المتناثر (ص ٩)، ومنهج النقد (ص٣٨١)، والوسيط لأبي شهبة (ص ١٩٠).

وأما القاسمي رحمه الله فقد ذهب إلى اشتراط العدالة حيث قال: «وقع في كلام النووي في شرح مسلم في المتواتر أنه لا يشترط في المخبرين به الإسلام، وكذا قال الأصوليون، ولا يخفى أن هذا اصطلاح للأصوليين، وإلا فاصطلاح المحدثين فيه، أن يرويه عدد من المسلمين لأنهم اشترطوا فيمن يحتج بروايته أن يكون عدلاً ضابطًا بأن يكون مسلمًا بالغًا، فلا تقبل رواية الكافر في باب الأخبار، وإن بلغ في الكثرة ما بلغ.

وعبارة جمع الجوامع مع شرحه : «لا تقبل رواية كافر، وإن عرف بالصدق لعلوّ منصب الرواية عن الكفار». نعم يقبل من الكافر ما تحمله في كفره إذا أسلم..» قواعد التحديث (ص ١٤٧).

ذكره بحديث «الشمس»[(١)].

(١) حديث (الشمس) يقصد به حديث (الماء المشمس)، وقد روي بألفاظ عديدة منها:

عن عائشة رضي الله عنها قالت: **«أسخنت ماء للرسول ﷺ في الشمس ليغتسل به، فقال لي: «يا حميراء لا تفعلي، فإنه يورث البرص»**، وفي لفظ من طريقها أيضًا: **«نهى رسول الله ﷺ أن يتوضأ بالماء المشمس، أو يغتسل به، وقال: «إنه يروث البرص»**.

والحديث روي من طريق عائشة، وأنس، وروي عن عمر موقوفًا.

فأما حديث عائشة فرواه: الدارقطني (١/ ٣٨)، والبيهقي (١/ ٦)، وابن حبان في المجروحين (٣/ ٧٥)، وابن الجوزي في الموضوعات (٢/ ٧٩) والدارقطني في غرائب مالك، وأبو نعيم في الطب (ق ١٢٤/ أ) من طرق عن عائشة، وفيها: خالد بن إسماعيل: وهو متروك، وأبو البختري وهب بن وهب

قال: ابن عدي: «هو شر من خالد»، والهيثم بن عدي وهو متروك، وعمرو بن محمد الأعشم وهو منكر الحديث، وسند الدارقطني مسلسل بالضعفاء، وأما حديث «أنس» رضي الله عنه: فرواه العقيلي في الضعفاء بإحالة الزيلعي ، وقد بحثت عنه في الضعفاء المطبوعة فلم أقف عليه، ومن طريقه ابن الجوزي في الموضوعات (٢/ ٧٨)، وفيه سوادة بن إسماعيل: مجهول.

والموقوف على «عمر» رضي الله عنه:

رواه الشافعي في الأم ، ومن طريقه البيهقي (١/ ٦)، ورواه الدارقطني (١/ ٣٩) وابن حبان في الثقات في ترجمة: حسان بن أزهر، وسند الشافعي فيه صدقة بن عبد الله ، وهو ضعيف، وفيه عنعنة أبي الزبير، وفيه شيخ الشافعي إبراهيم بن محمد بن أبي يحيى قال ابن حجر: «متروك»، وأما سند ابن حبان ففيه حسان بن أزهر لم يوثقه إلا هو، وهو معروف بتساهله رحمه الله.

والحديث موضوع لا تقوم له قائمة، حكم عليه بذلك: العقيلي، والعجلي، والدارقطني، وابن الجوزي، والشوكاني، ومن المعاصرين الألباني.

كما مثّل به النووي[١]، وقال في الأربعين في حديث: «**من حفظ على أمتي أربعين حديثًا**» : «اتفق الحفاظ على ضعفه[٢] وإن كثرت طرقه»، وأما جعل المصنف حديث «**الأذنان من الرأس**» محكومًا[٣] بضعفه، وإن روي بأسانيد، فقد سبقه إليه الدارقطني[٤]، والبيهقي[٥]، لكن[٦] صححه ابن حبان[٧].

وقال الشيخ تقي الدين بن دقيق العيد في شرح الإلمام: «قد[٨]

---

= انظر تخريج الحديث موسعًا: في نصب الراية (١/ ١٠١- ١٠٣)، والفوائد المجموعة (ص ٨)، وإرواء الغليل (١/ ٥٠ - ٥٤).

(١) كما في الإرشاد (ق ١١/ب).

(٢) وفي (د): على أنه ضعيف.

(٣) وفي الأصل (ق ٤٩/أ): محكوم.

(٤) انظر : سنن الدارقطني (١/ ٩٧)، وبالنسبة لحكم البيهقي السنن الكبرى (١/ ٦٦).

(٥) وفي الأصل (ق ٤٩/أ) بعد قوله (والبيهقي): «فقال: إنه روي بأسانيد ضعاف، لكن أخرجه ابن ماجة في سننه عن سويد بن زيد عن عباد بن تميم عن عبد الله ابن زيد، وسويد احتج به مسلم، وحديثه وثقه جماعة، وباقي الإسناد على شرط الصحيحين، ولهذا أخرجه ابن حبان في صحيحه . . .»

(٦) وفي (د): لكنه.

(٧) تصحيحه للحديث من غير هذا اللفظ: «**إنما الأذنان في الرأس**» إنما من فعل النبي ﷺ وأنه مسح برأسه وأذنيه. . . الحديث رواه في صحيحه (٢/ ٢٩٧) من حديث ابن عباس.

(٨) وفي الأصل (ق ٤٩/ب): كلام طويل ينقله ابن دقيق عن شيخه المنذري.

علم أن تظافر الرواة على شيء، ومتابعة بعضهم لبعض [في حديث][1] مما يشده ويقويه، وربما التحق بالحسن، وما يحتج به، قال: «وقد أورد ابن الصلاح كلامًا [يفهم][2] منه (أنه لا يرى)[3] هذا الحديث من هذا القبيل[4] مع كونه قد رُوي بأسانيد ووجوه»، قال: «وهذا الذي ذكره قد لا يوافق عليه، فقد رواه ابن ماجه بسند رواته ثقات[5] ورواه

(١) من الأصل (ق٤٩/ ب)، وفي (ج): في حديثه، وفي بقية النسخ: من حديثه.

(٢) من (د)، (ج)، وفي بقية النسخ: يفهمه منه.

(٣) وفي الأصل (ق ٤٩/ب): يفهم منه لا يرى.

(٤) وفي الأصل (ق ٤٩/ب): من هذا الوجه القبيل.

(٥) سنن ابن ماجة (كتاب الطهارة ـ باب الأذنان من الرأس (١/ ١٥٢)، قال: ثنا سويد ابن سعيد ثنا يحيى بن زكريا بن أبي زائدة عن شعبة عن حبيب بن زيد عن عباد ابن تميم عن عبد الله بن زيد قال: قال رسول الله ﷺ : «**الأذنان من الرأس**».
قال الزيلعي بعد أن ذكر سند ابن ماجة : « هذا أمثل إسناد في الباب لاتصاله وثقة رواته، فابن أبي زائدة وشعبة وعباد احتج بهم الشيخان، وحبيب ذكره ابن حبان في الثقات في أتباع التابعين وسويد بن سعيد احتج به مسلم. نصب الراية (١/ ١٩)
وتعقبه ابن حجر في الدراية (ص ٢١) فقال : «سويد اختلط».
(قلت): إذًا فلا يسلم بقول من وثق رجال الحديث، ولذلك حكم البوصيري كما في زوائد ابن ماجة (١/ ٦٥) على هذا السند بالحسن مع التقييد فقال: «هذا إسناد حسن، إن كان سويد بن سعيد حفظه».
(قلت): وهو كذلك ؛ لأن سويداً وصفه بالصدق أحمد والبخاري وأبو حاتم وابن حجر وغيرهم إلا أنه عمي فصار يتلقن، ووصفه أبو حاتم بالتدليس وعداده في المرتبة الرابعة من المدلسين، والحديث له طرق من حديث أبي أمامة وابن عباس وأبي هريرة وأبي موسى وأنس وغيرهم عند الترمذي (كتاب الطهارة، باب =

الدارقطني[١] بسند حكم له ابن القطان بالصحة[٢]»، قال: «وعلى[٣] الجملة (فإن كان الحكم[٤] له بالقبول [فيتوقف][٥] على[٦]) طريق لا علة لها، ولا كلام في أحد من رواتها، فقد يتوقف في ذلك هنا لكن اعتبار ذلك صعب ينتقض عليهم في كثير (مما صححوه أو حسنوه)[٧] فإنَّ السلامة [من][٨] الكلام في الناس قليل، ولو شرط ذلك لما كان

---

= الأذنان من الرأس ـ ١/ ٥٣)، والدارقطني (١/ ٩٧)، والطحاوي (١/ ٣٣) وخلق غيرهم فالحديث صحيح بمجموع طرقه.

انظر لاستقصاء طرق الحديث ومخارجه: نصب الراية (١/ ١٨ - ٢٣)، والتلخيص الحبير (١/ ٩١) والدراية (ص ٢١)، والأحاديث الصحيحة للألباني (١/ ٤٧ - ٥٥) فقد أطال النفس جدًا في تخريج الحديث .

(١) سنن الدارقطني (١/ ٩٩) من طريق أبي كامل الجحدري نا غندر محمد بن جعفر عن ابن جريج عن عطاء عن ابن عباس عن النبي ﷺ قال... الحديث.

وأورد بعدها بأحاديث تصريح ابن جريج سماعه للحديث من سليمان بن موسى مرسلاً.

(٢) انظر: نصب الراية (١/ ١٩) ولفظه قال: «... إسناده صحيح لاتصاله وثقة رواته».

(٣) وفي (ب): على.

(٤) سقطت من (ب).

(٥) من (د) ، (ج)، وفي بقية النسخ: فيوقف.

(٦) وفي الأصل (ق ٤٩/ ب): «فإنه يوقف تصحيحه ... على ذكر طريق ... الخ».

(٧) هكذا في جميع النسخ، وفي الأصل ( ق ٤٩/ ب): «مما استحسنوه، وصححوه من هذا الوجه...».

(٨) من الأصل (ق ٤٩/ ب)، وفي (د): في ، وفي بقية النسخ كلمة غير واضحة.

لهم حاجة إلى الحكم بالحسن (بمقتضى المتابعة)[١]، والمجيء من طرق الإسناد الضعيف؛ لأنَّ [الضعف][٢] علة» انتهى[٣].

وأورد الحافظ ابن حجر كلام ابن دقيق العيد متعقبًا به على ابن الصلاح وقال[٤] عقبه: «وقال الحافظ صلاح الدين بن العلائي: في التمثيل بذلك نظر؛ لأنَّ الحديث المشار إليه [ربما][٥] ينتهي ببعض طرقه إلى درجة الحسن»، ثم أورد ابن حجر طرقه، وقال: «إذا نظر [المنصف][٦] إلى مجموع هذه الطرق علم أنَّ للحديث أصلاً، وأنه ليس مما يطرح»، قال: «وقد حسنوا أحاديث كثيرة باعتبار طرق لها دون هذه»، قال: «وينبغي أن يمثل في هذا المقام بحديث «**مَنْ حَفِظَ عَلَى أُمَّتِي أَرْبَعِينَ حَدِيْثًا**»، فقد نقل النووي اتفاق الحفاظ (على ضعفه)[٧] مع كثرة طرقه»[٨].

(قلت)[٩]: لكن أشار السِلفي في الأربعين البلدانية[١٠] إلى

(١) وفي الأصل (ق ٤٩/ب): «بالتظافر والمتابعة..».
(٢) من (د)، وفي بقية النسخ: الضعيف.
(٣) نكت الزركشي (ق ٤٨/ ب، ق ٤٩/أ ، ب)، باختصار وتصرف في العبارة.
(٤) وفي (د): وذكر.
(٥) من الأصل (١/ ٤٠٩)، وفي النسخ: بما.
(٦) من الأصل (١/ ٤١٥)، (ج)، وفي بقية النسخ: المصنف.
(٧) سقطت من (ب).
(٨) نكت ابن حجر (١/ ٤٠٩، ٤١٥).
(٩) بياض في (د).
(١٠) واسمه كاملاً الأربعين المستغني بتعيين ما فيه، عن المعين، جمع فيه السلفي =

صحته[١]، وكذا الحافظ عبد القادر الرهاوي فإنه أخرجه أيضًا في الأربعين[٢]».

ثم قال: «إنَّ الأحاديث الضعاف إن انضم بعضها إلى بعض مع كثرة تعاضد وتتابع أحدثت قوة، وصارت كالاشتهار والاستفاضة اللذين يحصل بهما العلم في بعض الأمور[٣]»، لكن قال الحافظ ابن

---

= أربعين حديثًا عن أربعين شيخًا في أربعين مدينة، أبان بها عن رحلة واسعة، وأظهر فيها رتبة عالية ذكره الوادي آشي في برنامجه (ص ٢٨٩) وهو مما قرأه على شيوخه، وكذلك ذكره التجيبي في مستفاد الرحلة والاغتراب (ص ٥٠) وابن رشيد في كتابه ملأ العيبة (ص ٣٦١)، توجد ثلاث نسخ خطية من الكتاب بدار الكتب المصرية بالأرقام: (١٢٣م، ١٢٥٦، ١٥٦٩)، ونسخة في المكتبة الوطنية بباريس برقم (٧٢٢)، ونسختان بمكتبة شهيد علي بتركيا، ونسخ بالظاهرية.

انظر: كشف الظنون (١/ ٥٤)، وتاريخ الأدب العربي (٦/ ٢٤٩)، وفهرس مخطوطات الظاهرية ـ مخطوطات الحديث (ص ٣٠٠) ودراسة الدكتورة بهيجة الحسني لمصنفات السِلفي في مقدمة تحقيقها لمعجم السفر (ص ٨٣)، وانظر: دراسة د/ حسن عبد الحميد صالح للحافظ أبي طاهر السلفي (ص ١٩٥).

(١) انظر: الأربعين للسلفي (ق ١٩/أ).

(٢) الأربعون المتباينة الأسانيد، في مجلد كبير يدل على تبحره وسعة علمه.
انظر تذكرة الحفاظ (٤/ ١٣٨٨)، وكشف الظنون (١/ ٥٦)، والرسالة المستطرفة (ص ١٠٤).

(٣) بحثت عن هذا النقل في «الأربعين» للرهاوي فلم أقف على هذا النص، ونقل الحافظ ابن حجر في كتابه الأربعين المتباينة (ق٧١/أ) عن الرهاوي أنه قال في هذا الحديث: «طرقه كلها ضعاف؛ إذ لا يخلو طريق منها أن يكون فيها مجهول لا يعرف، أو معروف يضعف».

حجر في الأربعين المتباينة[١]: «اتفاق الأئمة على تضعيفه[٢] أولى من إشارة السِلفي إلى صحته[٣]».

قال المنذري: «لعل السلفي كان يرى أنّ مطلق[٤] الأحاديث الضعيفة إذا انضم بعضها إلى بعض أحدث قوة».

قال الحافظ ابن حجر: «لكن تلك القوة لا تخرج هذا الحديث عن مرتبة[٥] الضعيف[٦]، والضعف[٧] يتفاوت فإذا كثرت طرق حديث رجح على حديث فرد، فيكون الضعيف [الذي][٨] ضعفه ناشيء عن سوء حفظ رواته إذا كثرت طرقه ارتقى إلى مرتبة الحسن، والذي ضعفه ناشيء[٩] عن تهمة أو جهالة إذا كثرت طرقه[١٠] ارتقى عن مرتبة المردود المنكر الذي لا يجوز العمل به بحال إلى مرتبة

(١) كشف الظنون (١/ ٥٣).
(٢) وفي الأصل (ق ٧٢/أ): ضعفه.
(٣) تقدم الكلام على الحديث.
(٤) وفي (د): يطلق.
(٥) وفي (م): رتبة.
(٦) وفي الأصل (ق ٧٢/أ): الضعف.
(٧) وفي الأصل (ق ٧٢/أ) : لكن الضعف.
(٨) وفي (ب)، (ع): الذين.
(٩) سقطت من (ب).
(١٠) سقطت من (د).

الضعيف الذي يجوز العمل به في فضائل الأعمال» انتهى.

وفيما علق عن الحافظ ابن حجر: «أنّ الضعيف لتدليس أو جهالة حال يرتقي إلى الحسن بتعدد طرقه، وأنَّ / الضعيف لكذب أو فسق[١] (ق ٥٢/ ب) يرتقي بمجموع طرقه عن كونه منكرًا أو لا أصل له، بل ربما كثرت الطرق حتى أوصلته إلى درجة المستور والسيء[٢] الحفظ، بحيث إذا وجد له طريق آخر فيه ضعف قريب يحتمل[٣] ارتقى [بمجموع ذلك][٤] إلى درجة الحسن»[٥].

وقال الحافظ أبو موسى المديني[٦]: «في كتاب الحاكم [كم][٧] من[٨] حديث له طرق تجمع[٩] في جزء لا يصح منها حديث واحد، كحديث «الطير» يروى عن قريب من أربعين رجلاً عن أنس[١٠] ويروى عن

(١) وفي (د): لفسق أو كذب. (٢) وفي التدريب (١/ ١٧٧): المستور السيء الحفظ.

(٣) وفي التدريب (١/ ١٧٧): بلفظ: محتمل.

(٤) من (د).

(٥) نقلها السيوطي في تدريبه (١/ ١٧٧) عن الحافظ ولم أقف عليها في نكته.

(٦) أبو موسى محمد بن عمر بن أحمد بن المديني الأصبهاني الشافعي الحافظ الكبير صاحب التصانيف، توفي سنة (٥٨١ هـ).

انظر: تذكرة الحفاظ (٤/ ١٣٣٤)، والوافي بالوفيات (٤/ ٢٤٦)، وطبقات الشافعية للسبكي (٤/ ٩٠)، ولما بقي من آثاره انظر: تاريخ الأدب العربي (٦/ ١٨٣).

(٧) أضفتها من عندي ليكمل بها معنى الكلام، وليست موجودة في جميع النسخ.

(٨) هكذا قرأتها من جميع النسخ، وفي (د) (ق ٥٦/ ب) رسمت هكذا: (مر).

(٩) من (ج)، وفي جميع النسخ: يجمع بالياء.

(١٠) وفي (د): من أصحاب أنس.

جماعة من الصحابة غيره، وقد جمع غير واحد من الحفاظ طرقه للاعتبار والمعرفة[١]، كالحاكم، وابن مردوية، وأبي نعيم.

في شرح ألفية البرشنسي[٢]، قال التبريزي: «ما أطلقه ابن الصلاح فيه بحث؛ لأنا لو حكمنا [بضعف][٣] حديث [الكذب راويه][٤] أو فسقه، ثم رأينا ذلك الحديث جاء بطريق آخر صحيح إلى منتهاه فلا نحكم[٥] قطعًا بضعف الحديث، بل غاية ما في الباب أن يقال: هذا ضعيف [من][٦] هذا الوجه، إذا روي بالطريق الأول، وذلك لأن الحكم بضعف الحديث لضعف الإسناد، إنما يمكن[٧] إذا كان شاذًا من ذلك الطريق، نعم إذا كان الطريق الثاني فيه وهن أيضًا فكثرة الطرق الضعيفة لا تفيد[٨] شيئًا، وكذا قال بعضهم في المرسل».

---

(١) تقدم الكلام على حديث (الطير). فانظره.

(٢) وفي (ب): البرسيشي، وفي (ع): البرسنيسي، وفي (د) غير منقوطة، وقد تقدم ضبطها كما ضبطتها.

(٣) وفي (م)، (ب): بمضعف.

(٤) من (د)، (ج).

(٥) وفي (ب): فلا يحكم.

(٦) من (د) (ج)، وفي بقية النسخ: في.

(٧) وفي (م): يكن.

(٨) وفي (ب)، (ج): لا يفيد.

قال البرشنسي[١]: «وما أورده غير وارد؛ لأنّ كلام ابن الصلاح فيما روي بطرق متعددة ضعيفة لا فيما[٢] بعضها صحيح، وبعضها ضعيف».

وكذا قال البلقيني في محاسن الاصطلاح عقب كلام ابن الصلاح: «لا يقال ينجبر بأن[٣] [يروى][٤] من وجه صحيح؛ لأنّ الكلام فيما إذا رُوي (من طرق)[٥] كل منها مثل الأخرى في ذلك الضعف»[٦].

وقال الحافظ ابن حجر في النكت: «لم يذكر ابن الصلاح للجابر ضابطًا يعلم منه ما يصلح[٧] أن يكون جابرًا أو لا، والتحرير فيه أن يقال: إنه يرجع إلى الاحتمال في طرفي القبول والرد [فحيث يستوي الاحتمال فيها فهو الذي يصلح لأن ينجبر، وحيث يقوى جانب الرد][٨] فهو الذي لا ينجبر وأما إذا رجح جانب القبول فليس

---

(١) وفي (ب): البرشيشي، وفي (د): البرشيني، وتقدم ضبطها.

(٢) وفي (د): لأنما.

(٣) وفي (د): بما يروي.

(٤) من (ب)، (ج).

(٥) وفي الأصل (ص ١٠٧): بطرق.

(٦) محاسن الاصطلاح (ص ١٠٧).

(٧) ليست في الأصل.

(٨) من (د).

من هذا الباب[1] بل ذلك[2] في الحسن الذاتي[3]».

(١) ليست في الأصل.

(٢) وفي الأصل (١/ ٤٠٩): ذاك.

(٣) نكت ابن حجر (١/ ٤٠٩).

٨٢- وَالْكُتُبُ الأَرْبَعُ ثُمَّةَ[١] السُّنَنْ لِلدَّارَقُطْني مِنْ مَظِنَّاتِ الحَسَنْ[٢])

ش: المظنات جمع مَظِنَّة، وهي بكسر الظاء، كما ضبطها صاحب النهاية، وقال: «هي موضع الشيء ومَعْدِنُهُ، مَفْعِلَة من الظنّ بمعنى العلم، وكان القياس فتح الظاء، وإنَّما كُسرت لأجل الهاء»[٣].

قال ابن الصلاح: «كتاب أبي عيسى الترمذي أصل في معرفة الحديث الحسن، وهو الذي نوه باسمه [٤] وأكثر من ذكره في جامعه ويوجد في متفرقات من كلام بعض مشايخه، والطبقة التي قبله[٥] كأحمد بن حنبل، والبخاري، وغيرهما، وتختلف النسخ من كتاب الترمذي[٦] في قوله: (هذا حديث

---

(١) وفي (د) من الألفية: ثمت (بكسر التاء) وفي نسخ البحر: تمت (بتاء مفتوحة).
(٢) سقطت من (د).
(٣) انظر: النهاية (٣/ ١٦٤).
(٤) حيث قال في آخر جامعه في (كتاب العلل - ٥/ ٧٥٨): «... وما ذكرنا في هذا الكتاب «حديث حسن» فإنما أردنا به حسن إسناده عندنا، كل حديث يروى لا يكون في إسناده من يتهم بالكذب ولا يكون الحديث شاذًا، ويروى من غير وجه نحو ذاك فهو عندنا حديث حسن.».
(٥) من (د)، وفي (م)، (ب): مثلته.
(٦) قال الزركشي: «... النسخ من كتاب الترمذي مختلفة في قوله (حسن صحيح) أو (حسن)، وأكثر ما يعتمده المتأخرون رواية (السروجي) وهي مخالفة في التصحيح لرواية المبارك بن عبد الجبار.

=

حسن)[١]، و(هذا حديث حسن صحيح)، ونحو ذلك، فينبغي[٢] أن

قلت: ومن أشهر الروايات عن الترمذي ما يلي:

١- رواية أبي العباس محمد بن أحمد بن محبوب.

٢- رواية أبي حامد بن عبد الله التاجر المروزي.

٣- رواية أبي ذر محمد بن إبراهيم بن محمد الترمذي.

٤- رواية أبي سعيد الهيثم بن كليب الشاشي.

٥- رواية أبي محمد الحسن بن إبراهيم القطان.

٦- رواية أبي الحسن الوازري.

«**ملاحظة**»: رواية المبارك بن عبد الجبار التي أشار إليها الزركشي أصلها رواية المحبوبي، رواها عن ابن زوج الحرة، عن أبي علي الحسن بن محمد بن شعبة المروزي عن المحبوبي.

انظر: نكت الزركشي (ق ٥٠/ب)، والمنهل الروي (ص ٥٥)، والتقييد لابن نقطة (ق ٣٧/أ ، ب)، وجواهر الأصول (ص ٢٢)، والمنهج الحديث (ص ١٢٠) وفهرس ابن خير (ص ١١٧ – ص ١٢١)، وبرنامج التجيبي (ص ٩٩ – ص ١٠٣)، ومستفاد الرحلة والاغتراب له (ص ٩٠)، وفهرس ابن عطية (ص ٥١)، وبرنامج الوادي آشي (ص ١٩٥ – ص ١٩٦).

(١) وفي (الأصل ص ١٠٩): أو.

(٢) قال العراقي: «.. فقوله هنا (ينبغي) قد يشير إلى عدم اشتراط ذلك، وإنما هو مستحب، وهو كذلك...».

وقال الشيخ زكريا الأنصاري: «.. قد يشير ـ أي قول ابن الصلاح (ينبغي) ـ كما قال الناظم ـ أي العراقي ـ إلى حمل ما قاله هنا على الاستحباب، فلا مخالفة، لكن قد يفرق بزيادة الاحتياط للعمل والاحتجاج دون الرواية، نظرًا للأصل فيهما، وللوصف في الرواية، إذ متن الحديث أصل وكونه صحيحًا أو حسنًا وصف له...».

انظر: التبصرة والتذكرة (١/ ٨٢) ومعها فتح الباقي للأنصاري.

تصحح أصلك به بجماعة أصول [وتعتمد على ما اتفقت عليه[1]، ونصّ الدارقطني في سننه على كثير من ذلك[2]، ومن مظانه سنن[3]] أبي داود»[4] انتهى.

وقال الزركشي في نكته: «وقد وجد الحسن في كلام الطبقة التي قبل البخاري وأحمد، [كمالك][5]، وذكر[6] ابن القطان من جهة أحمد بن عبد الرحمن بن وهب[7] قال: «سمعت

---

(١) من الأصل (ص ١٠٩)، وفي النسخ: ما اعتمدت.

(٢) فمن أمثلة ما قال عنه في سننه (إسناد حسن) في (باب أواني الذهب والفضة ـ رقم (١) (١/ ٤٠)، ورقم (٢٤) (١/ ٤٨)، ومما قال عنه: (إسناد صحيح) في (باب الاغتسال في الماء الدائم رقم (١) ١/ ٥٢)، ومما قال عنه: (صحيح) بإطلاق، في (باب ما روي في جواز تقديم غسل اليد اليسرى على اليمنى حديث رقم (٨) (١/ ٨٩).
ومثال ما قال عنه: (قريب صحيح): في (باب صفة وضوء رسول الله ﷺ رقم (٢) (١/ ٩٠).
ومثال ما قال عنه: (ثابت صحيح) في (باب ما روي في فضل الوضوء رقم (٣) (١/ ١٠٨).
ولم أقف على حديث في سننه وصفه بأنه: (حسن صحيح)!!!

(٣) من (د).

(٤) مقدمة ابن الصلاح (ص ١٠٩).

(٥) من (ب)، (ج)، (د).

(٦) وفي (د): فذكر.

(٧) (م) وفي الجرح والتعديل (١/ ٣١): «ابن أخي ابن وهب»، وهو: أبو عبيد الله أحمد بن عبد الرحمن بن وهب القرشي مولاهم المصري، لقبه بحشل، وثقه ابن =

عمي[١] يقول: سئل مالك بن أنس عن تخليل أصابع الرجلين في الوضوء؟ فقال: ليس ذلك على الناس، فأمهلته[٢] حتى [خفّ][٣] الناس، ثم قلت: يا أبا عبد الله سمعتك تقول في مكة[٤]: عندنا فيها سنة، قال: وما هي؟ قلت: حدثنا ابن لهيعة والليث بن سعد[٥] عن

---

= عبد الحكم، وعبد الملك بن شعيب، وضعفه بعضهم، ودافع ابن عدي عنه فقال: «ومن ضعفه أنكر عليه أحاديث وكثرة روايته عن عمه، وكل ما أنكروه عليه محتمل، وإن لم يروه غيره عن عمه، ولعله خصه به».

ورمي بالاختلاط، وحدد وقت اختلاطه كما قال ابن الأخرم: «نحن لا نشك في اختلاطه بعد الخمسين، وإنما ابتلي بعد خروج مسلم من مصر، وقد ورد عن أبي حاتم ما يدل على أنه رجع بعد ما اختلط، فقد روى ابن أبي حاتم عن أبيه قال: «كتبنا عنه وأمره مستقيم، ثم خلط بعد، ثم جاء في خبره أنه رجع عن التخليط، وسئل أبي عنه بعد ذلك فقال: كان صدوقًا».

وقال ابن حجر: «صدوق تغير بآخره».

وقال الألباني ـ بعد أن ساق حكم ابن حجر ـ «واحتج به مسلم فحديثه حسن إذا لم يخالف»، توفي سنة (٢٦٤ هـ).

الجرح والتعديل (٢/ ٥٩)، والضعفاء لأبي زرعة (٢/ ٧٠٩)، وميزان الاعتدال (١/ ١١٣)، والاغتباط (ص ٣٦٧)، وتهذيب التهذيب (١/ ٥٤) والتقريب (ص ١٤)، ونزهة الألباب (ق ١٩/ أ) والصحيحة للألباني (١/ حديث رقم ٣٠٥).

(١) عمه هو: عبد الله بن وهب. كما في تهذيب الكمال (١/ ٣٨٧).

وقد تقدمت ترجمته.

(٢) وفي (ب): فأهملته.

(٣) من (د)، ومن الأصل (ق ٥٠/ ب)، وفي النسخ: خفت.

(٤) من الأصل (ق ٥٠/ ب)، وفي النسخ: وفي.

(٥) وفي الجرح والتعديل (١/ ٣١): وابن لهيعة، وعمرو بن الحارث.

يزيد بن عمرو[١] المعافري[٢] عن [أبي][٣] عبد الرحمن الحُبُلي[٤] عن المستورد بن [شداد][٥] قال: **رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم يتوضأ فخلل بخنصره ما بين أصابع رجليه،** قال: فقال مالك: «إن هذا الحديث حسن، وما سمعت به قط إلا الساعة»، قال عمي: ثم سمعته بعد يسأل عن تخليل الأصابع في الوضوء فأمر[٦] به».

---

(١) (د ن ق) يزيد بن عمرو المعافري المصري، من الرابعة.

قال أبو حاتم: «لا بأس به».

وذكره ابن حبان في الثقات.

وحكم عليه بأنه صدوق: الذهبي وابن حجر.

انظر: الجرح والتعديل (٩/ ٢٨١)، وثقات ابن حبان (٧/ ٦٢٥)، والكاشف (٣/ ٢٨٤) والتهذيب (١١/ ٣٥١)، والتقريب (ص ٣٨٤).

(٢) وفي (م): المعاذري، وهو تحريف، وفي النسخ: يزيد بن عمر.

(٣) وفي النسخ: ابن وهو تحريف؛ لأنه ليس من شيوخ يزيد المعافري من يسمي (ابن عبد الرحمن الحبلي) ولكن (أبي عبد الرحمن الحبلي).

انظر: تهذيب الكمال (ق ٧٦٩/ ب).

(٤) (بخ م ٤) أبو عبد الرحمن عبد الله بن يزيد المعافري الحُبُلي - بضم المهملة والموحدة -، وثقه ابن معين وابن حبان وابن سعد، والعجلي وابن حجر، توفي سنة (١٠٠ هـ).

تاريخ ابن معين (٢/ ٣٣٨)، والثقات لابن حبان (٥/ ٥١)، وتهذيب التهذيب (٦/ ٨٢) والتقريب (ص ١٩٤).

(٥) من (د)، (ج).

(٦) رواها ابن أبي حاتم في تقدمة المعرفة لكتاب الجرح والتعديل (١/ ٣١) =

قال ابن القطان: «إسناده مصحح»(١).

---

= بنحو ما ذكر.

(١) إن كان قصد ابن القطان (إسناد الحديث صحيح) من هذا الطريق الذي ذكره من حديث ابن لهيعة فلم يصب في ذلك؛ لأن في ابن لهيعة كلاما مشهوراً لدى المحدثين، والحديث على كل صحيح، رواه الترمذي في (كتاب الطهارة ـ باب ما جاء في تخليل الأصابع ـ ١/ ٥٧) وقال: «هذا حديث حسن غريب لا نعرفه إلا من حديث ابن لهيعة»، وأبو داود في (كتاب الطهارة ـ باب غسل الرجلين ـ ١/ ١٠٣) كلاهما بلفظ: (دلك) وابن ماجة في (كتاب الطهارة ـ باب تخليل الأصابع ـ ١/ ١٥٢)، وأحمد (٤/ ٢٢٩) بلفظ (التخليل) كلهم من طريق ابن لهيعة به. ولم ينفرد ابن لهيعة كما أشار إلى ذلك الترمذي، بل تابعه الليث بن سعد وعمرو بن الحارث، أخرجه البيهقي في الكبرى (١/ ٧٦، ٧٧)، وابن عبد الحكم في فتوح مصر (ص ٢٦١)، وعزاه الشوكاني في النيل (١/ ١٨٢) إلى الدولابي، والدارقطني في «غرائب مالك».

ويشهد للحديث أيضًا: ما رواه لقيط بن صبرة ـ بفتح المهملة وكسر الموحدة رضي الله عنه قال: قال رسول الله ﷺ: «إذا توضأت فأسبغ الوضوء، وخلل بين الأصابع» الحديث.

أخرجه: ابن خزيمة (١/ ٨٧)، وأبو داود في (كتاب الطهارة ـ باب في الاستنثار ١/ ٩٧) وقال: «هذا حديث حسن صحيح»، والنسائي (كتاب الطهارة ـ باب الأمر بتخليل الأصابع ـ ١/ ٩٧)، وابن ماجة (كتاب الطهارة ـ باب تخليل الأصابع ـ ١/ ١٥٣)، والحاكم (١/ ١٤٧)، والبيهقي (١/ ٧٦) وغيرهم من طريق أبي هاشم إسماعيل بن كثير عن عاصم بن لقيط بن صبرة عن أبيه عن النبي ﷺ ... الحديث، وهذا إسناد رجاله ثقات، والحديث صحيح.

وقال الشافعي[١] (رضي الله تعالى عنه)[٢] في كتاب اختلاف الحديث: وقد ذكر حديث/ ابن عمر[٣] (رضي الله عنهما)[٤] في استدبار الكعبة «هو حسن الإسناد»[٥]. (ق ٥٣/ أ)

وقال الحافظ أبو الفضل العراقي في النكت «قد وجد التعبير بالحسن في (كلام)[٦] شيوخ الطبقة التي قبل الترمذي كالشافعي قال في اختلاف الحديث عند ذكر حديث ابن عمر (رضي الله تعالى عنهما)[٧]: «قد[٨] **ارتقيت على ظهر بيت لنا...**» الحديث، حديث ابن عمر مسند حسن الإسناد»، وقال فيه أيضًا: «وسمعت من يروي بإسناد حسن أنّ أبا بكرة[٩] (رضي الله تعالى عنه)[١٠] ذكر للنبي صلى الله

(١) اختلاف الحديث (٧/ ٢٧٢) ولفظه: «... حديث ابن عمر عن النبي مسند حسن الإسناد» وستأتي العبارة بنقل العراقي.

(٢) من (م)، وليست في بقية النسخ ولا في الأصل.

(٣) سيأتي تخريجه.

(٤) سقطت من (د).

(٥) نكت الزركشي (ق ٥٠/أ، ب).

(٦) ليست في الأصل (ص ٥٢).

(٧) سقطت من (د) وليست في الأصل (ص ٥٢).

(٨) وفي (د): لقد.

(٩) رواه البخاري في (كتاب الصلاة ـ باب إذا ركع دون الصف ـ ٢/ ٢٦٧)، وأبو داود (كتاب الصلاة ـ باب الرجل يركع دون الصف ـ ١/ ٤٤٠)، والنسائي (كتاب الصلاة ـ باب الركوع دون الصف ـ ٢/ ١١٨).

(١٠) سقطت من (د).

عليه وسلم أنه ركع دون الصف. . . » الحديث[١]، وكذا يعقوب بن شيبة في مسنده[٢]، وأبو علي الطوسي أكثر من ذلك إلا أنهما إنما صنفا كتابيهما بعد الترمذي، وكأن[٣] كتاب أبي علي الطوسي مخرج على كتاب الترمذي لكنه شاركه[٤] في كثير من شيوخه»[٥].

وقال البلقيني في محاسن الاصطلاح: «لا يقال: يعقوب بن شيبة - تلميذ ابن المديني - أكثر من تحسين[٦] الأحاديث، وفي مواضع كثيرة يجمع بين الحسن والصحة، وأبو علي الطوسي - شيخ أبي حاتم الرازي - جمع في كتابه الأحكام[٧] بين الصحة والحسن[٨]، والغرابة إثر كل حديث، وكان في عصر الترمذي؛ لأنا نقول: لم يشتهر ذلك كاشتهاره عن الترمذي»[٩].

---

(١) اختلاف الحديث (٧/ ٢١٩).

(٢) المسند الكبير المعلل. سيأتي الكلام عليه.

(٣) من الأصل (ص٥٢)، وفي جميع النسخ: «كان».

(٤) كمحمد بن بشار (بندار)، ومحمد بن المثنى الزمن، وإسحاق الكوسج وغيرهم.

(٥) التقييد والإيضاح (ص ٥٢) بتصرف.

(٦) وفي (م): يحسن.

(٧) الأحكام يوجد من الأول إلى الحادي عشر وينتهي بـ «باب ما جاء في توريث المرأة من دية زوجها» بالمكتبة الظاهرية برقم حديث (٢٩٣) (ق١/ ١٦٩).
انظر: فهرس مخطوطات الظاهرية للألباني (ص ١٨١/ رقم ٣١٢)، وسماه: مختصر الأحكام، ولسان الميزان (٢/ ٢٣٣)، والرسالة المستطرفة (ص ٣٠).

(٨) وفي (د): بين الحسن والصحة.

(٩) محاسن الاصطلاح (ص ١٠٩).

وقال الحافظ ابن حجر في نكته: «قد وجد التعبير بالحسن في كلام من هو أقدم من الشافعي (رضي الله تعالى عنه)[١].

قال إبراهيم النخعي: «كانوا إذا اجتمعوا كرهوا أن يخرج الرجل حسان حديثه»[٢].

وقيل لشعبة: «كيف تركت أحاديث العرزمي[٣] وهي حسان؟ قال:

---

(١) من (م)، وليست في بقية النسخ ولا في الأصل.

(٢) رواها السمعاني في أدب الإملاء والاستملاء (ص ٥٩) بسنده، وفي السند «مفرّج بن شجاع» الموصلي، مجهول، ووهّاه الأزدي، وحدث عنه بشر بن موسى بخبر باطل، ومن طريقه السخاوي في فتح المغيث (ص ٦٩).

قال السمعاني: «عنى إبراهيم بالأحسن الغريب لأنّ الغريب غير المألوف يستحسن أكثر من المشهور المعروف».

(قلت): هذا إن صح النقل إلى إبراهيم، وإلا فإنّ السند هذا ضعيف.

انظر: تنزيه الشريعة (١/ ١١٩).

(٣) من الأصل (١/ ٤٢٤)، ومن مصادر الترجمة، وفي النسخ العزرمي (بزاي ثم راء)، والعرزمي هو عبد الملك بن أبي سليمان ميسرة العرزمي ـ بفتح المهملة وسكون الراء، وبالزاي المفتوحة نسبة إلى عرزم بطن من فزارة وثقه ابن معين (في رواية)، وأحمد، والعجلي، وابن عمار الموصلي، ويعقوب بن سفيان، والنسائي، وابن سعد، والترمذي، وذكره ابن حبان في الثقات وقال: «ربما أخطأ».

وقال أبو زرعة عنه: «لا بأس به».

وحكم عليه بأنه صدوق كل من: الساجي، وابن حجر، وزاد: «له أوهام».

(قلت): والأوهام حددها العلماء بأمرين:

=

«من حسنها فررت»[1]، ووجد في كلام علي بن المديني، وأبي زرعة الرازي[2]، وأبي حاتم[3]، [ويعقوب بن شيبة][4]، وجماعة، لكن منهم من يريد بإطلاق ذلك المعنى الاصطلاحي، ومنهم من لا يريده، فأما ما وجد من[5] ذلك في عبارة الشافعي [رضي الله تعالى عنه][6]، ومن قبله بل وفي عبارة أحمد بن حنبل [رضي الله تعالى عنه][7]، فلم يتبين

١- حديث الشفعة الذي تفرد به (والذي تركه شعبة من أجله).

٢- رفعه لأحاديث عن عطاء (ذكره أحمد)، توفي سنة (١٤٥هـ).

انظر: المعرفة والتاريخ (٣/ ٩٤)، وطبقات خليفة (ص ١٦٧)، وسير أعلام النبلاء (٦/ ١٠٧)، والكاشف (٢/ ٢٠٩)، وتهذيب التهذيب (٦/ ٣٩٦)، والتقريب (ص٢١٩).

(١) الجرح والتعديل (١/ ١٤٦)، وأدب الإملاء والاستملاء (ص ٥٩)، وتهذيب التهذيب (٦/ ٣٩٧)، وفتح المغيث (ص ٦٩).

(٢) قال البيهقي في سننه الكبرى (١/ ١٣٠): «... وبلغني عن أبي عيسى الترمذي قال سألت أبا زرعة عن حديث أم حبيبة فاستحسنه، ورأيته كان يعده محفوظًا».

وقال ابن أبي حاتم في الجرح والتعديل (٥/ ٨٧ - في ترجمة عبد الله بن صالح أبو صالح كاتب الليث) نا عبد الرحمن قال: سألت أبا زرعة عن أبي صالح كاتب الليث فقال: «لم يكن عندي ممن يتعمد الكذب، وكان حسن الحديث».

(٣) كما روى ابنه في (الجرح والتعديل ١/ ١٤٨) في ترجمة إبراهيم بن يوسف بن إسحاق السبيعي قال: سمعت أبي يقول: «يكتب حديثه، وهو حسن الحديث».

(٤) من الأصل (١/ ٤٢٤)، (ج)، وفي النسخ: ابن أبي شيبة.

(٥) وفي الأصل (١/ ٤٢٤): في.

(٦) من (م)، وليست في بقية النسخ ولا في الأصل.

(٧) من (م)، وليست في بقية النسخ ، ولا في الأصل.

لي منهم إرادة المعنى الاصطلاحي، بل ظاهر عبارتهم خلاف ذلك؛ فإنَّ حكم الشافعي على حديث ابن عمر [رضي الله تعالى عنهما][١] في استقبال بيت المقدس حال قضاء الحاجة بكونه حسنًا خلاف الاصطلاح، بل هو صحيح متفق على صحته[٢] وكذا قال الشافعي [رضي الله تعالى عنه][٣] في حديث منصور عن إبراهيم عن علقمة عن ابن مسعود (رضي الله تعالى عنه)[٤] في السهو[٥]، (وهذا حديث من أحسن الأحاديث إسنادًا)[٦].

---

(١) من الأصل (١/ ٤٢٥) وليست في النسخ.

(٢) رواه البخاري في (كتاب الطهارة ـ باب من تبرز على لبنتين ـ ١/ ٢٤٧)، ومسلم في (كتاب الطهارة ـ باب الاستطابة ـ ١/ ٢٢٥).

(٣) من (م) ، ومن الأصل (١/ ٤٢٥).

(٤) سقطت من (د).

(٥) الحديث: «أنَّ رسول الله ﷺ صلى الظُهْرَ خَمْسًا، فَقِيْلَ لَهُ: أَزِيْدَ فِي الصَّلَاةِ؟ فَقَالَ: وَمَا ذَاكَ؟ قال: صَلَّيْتَ خَمْسًا فَسَجَدَ سَجْدَتَيْنِ بَعْدَمَا سَلَّمَ».

رواه البخاري (كتاب السهو ـ باب إذا صلى خمسًا ـ ٣/ ٩٣)، ومسلم (كتاب المساجد ومواضع الصلاة - ١/ ٤٠٠/ رقم ٨٩)، وأبو داود (كتاب الصلاة - باب إذا صلى خمسًا - ١/ ٦٢)، والنسائي (كتاب الصلاة - باب ما يفعل من صلى خمسًا - ٣/ ٣١)، وابن ماجة (كتاب إقامة الصلاة والسنة فيها - باب السهو في الصلاة ١/ ٣٨٠)، .

فأما البخاري والنسائي وابن ماجة فأخرجوه من حديث الحكم عن إبراهيم عن علقمة عن عبد الله به ، وأما مسلم وأبو داود فروياه من حديث منصور عن إبراهيم عن علقمة عن عبد الله بنحو ما ذكره الشافعي.

(٦) ليست في الأصل.

وأما أحمد: فإنه سئل ـ فيما حكاه الخلال[1] ـ عن أحاديث نقض الوضوء بمس الذكر؟؟ فقال: «أصح ما فيهما حديث أم حبيبة (رضي الله تعالى عنهما)»[2] [قال[3]: وسئل عن حديث بسرة؟ فقال: صحيح».

قال الخلال: «حدثنا (أحمد بن أصرم)[4] أنه سأل أحمد عن حديث أم حبيبة][5] (رضي الله تعالى

(١) أبو بكر أحمد بن محمد بن هارون البغدادي الحنبلي المشهور بالخلال الفقيه العلامة المحدث، مات سنة (٣١١هـ).
تذكرة الحفاظ (٣/ ٧٨٥)، وتاريخ بغداد (٥/ ١١٢)، وطبقات الفقهاء للشيرازي (ص١٧١)، وطبقات الحنابلة (١/ ٢٩٥).

(٢) سقطت من (د).

(٣) من (د).

(٤) من الأصل (١/ ٤٢٥)، وفي النسخ كلمات غير واضحة وأحمد بن أصرم هو أبو العباس أحمد بن أصرم بن خزيمة المزني المغفلي وثقه الخلال.
وقال ابن أبي حاتم «كتبت عنه مع أبي».
وقال صالح بن أحمد الحافظ: «كان ثبتًا، شديدًا على أصحاب البدع»، توفي سنة (٢٨٥ هـ). الجرح والتعديل (٢/ ٤٢)، وتاريخ بغداد (٤/ ٤٤)، وطبقات الحنابلة (١/ ٢٢)، وسير أعلام النبلاء (١٣/ ٣٨٤)، والمنهج لأحمد (١/ ٢٨٨).

(٥) حديث (أم حبيبة) رضي الله عنها رواه ابن ماجة (كتاب الطهارة باب الوضوء من مس الذكر ـ ١/ ١٦٢)، والطحاوي (١/ ٧٥)، والبيهقي في الكبرى (١/ ١٣٠)، ومن هذا الوجه رواه أبو يعلى كما في (مصباح الزجاجة للبوصيري ١/ ٦٩).
كلهم من طريق مكحول عن عنبسة بن أبي سفيان عن أم حبيبة قالت: «سمعت رسول الله ﷺ ... » الحديث.

عنهما)[١] في مس الذكر!! فقال: «هو حديث حسن»[٢] فظاهر هذا أنه لم يقصد المعنى الاصطلاحي؛ لأنَّ الحسن لا يكون أصح من الصحيح وأما أبو حاتم فذكر ابنه في كتاب الجرح والتعديل[٣] في باب من اسمه عمرو من حرف العين: «[عمرو بن محمد][٤] روى عن سعيد بن جبير، وأبي زرعة بن [عمرو][٥] بن جرير[٦] روى عنه إبراهيم

---

= قال البوصيري: «هذا إسناد فيه مقال، مكحول الدمشقي مدلس، وقد رواه بالعنعنة، فوجب ترك حديثه، لا سيما وقد قال البخاري: «إنه لم يسمع من عنبسة ابن أبي سفيان، فالإسناد منقطع وكذا قال الطحاوي».

(قلت): والحديث على كل حال صحيح، وإن لم يصح بهذا السند.، فإنَّ له طرقًا أخرى عن صحابة آخرين، وقد تقدم ما يعضده من حديث بسرة، وانظر: نصب الراية (١/ ٥٦).

(١) سقطت من (س).

(٢) وفي المغني (١/ ١٧٨): وقال أحمد: «حديث بسرة وحديث أم حبيبة صحيحان».

(٣) الجرح والتعديل (٦/ ٢٦٢).

(٤) من الأصل (١/ ٤٢٦)، وفي النسخ: عمر بن مخلد، وهو تصحيف.

(٥) من (د) ومن الأصل (١/ ٤٢٦)، وفي النسخ: عمر.

(٦) (ع) أبو زرعة بن عمرو بن جرير بن عبد الله البجلي الكوفي، (اختلف في اسمه)، وثقه ابن معين، وابن خراش، وابن حجر وذكره ابن حبان في الثقات. من الثالثة.

التقريب (ص ٦٠٤)، وتاريخ ابن معين (٢ / ٧٠٥)، وتهذيب التهذيب (١٢/ ٩٩).

ابن طهمان[١] سألت أبي عنـه فقال: [هو][٢] مجهول، والحديث الذي رواه عن سعيد بن جبير حسن».

قال الحافظ ابن حجر: «وكلام أبي حاتم [هذا محتمل، فإنه] يطلق المجهول على ما هـو أعم من المستور وغيره، فيحـتمل أن يكون حكم علـى الحديـث بالحسـن لأنـه روي من وجـه آخر ـ فـيوافـق كلام الترمذي ـ، ويحتمل أن يكون حـكم بالحسن وأراد المعنى اللغوي [أي أنّ][٣] متنه حسن فالله أعلم.

وأما علي بـن المديني فـقد أكثـر من وصف الأحـاديث بالصـحة وبالحسن في مسنده[٤] [وفي][٥] علله[٦]، وظاهر[٧] عبارته قـصد المعنى

---

(١) (ع) أبو سعيد إبراهيم بـن طَهْمَان بن شعبة الخراساني، وثقه يحـيى بن معين وأحمد وأبو حاتم وأبو داود وعثمان بن سعيد الدارمي وإسحاق بن راهوية وابن حجر وزاد: «يغرب، وتكلم فيه بالإرجاء، ويقال: رجع عنه»، مات سنة (١٦٨ هـ).
تهـذيب الـتهـذيب (١/ ١٢٩)، وتـاريخ ابن مـعين (٢/ ١٠)، والجـرح والتـعـديل (٢/ ١٠٧) والتقريب (ص ٢٠).
**(فائدة)**: له كتاب «السنن» وقد طـبع الكتاب مؤخرًا سنة (١٤٠٣) هـ بتحقـيق د/ محمد طاهر مالك، في جزء لطيف يحتوي على ثمانية ومائتي حديث . طبعة مجمع اللغة العربية بدمشق.
(٢) من (د)، (ج).
(٣) من (د).
(٤) ذكره ابن النديم في (الفهرست ص ٣٢٢) وسماه: المسند بعلله.
(٥) من (د) وفي بقية النسخ: ومن.
(٦) انظر: كتاب «العلل» : (ص ٧٨ - رقم ١١٨، ص ٩٤ رقم ١٥٩).
(٧) وفي الأصل (١/ ٤٢٦): فظاهر.

الاصطلاحي ، وكأنّه الإمام السابق بهذا[١] الاصطلاح ، وعنه أخذ البخاري ، ويعقوب بن[٢] شيبة[٣] وغير واحد ، وعن البخاري أخذ الترمذي[٤] ، فمن ذلك ما ذكر الترمذي في العلل الكبير[٥] أنه سأل البخاري عن أحاديث التوقيت في المسح على الخفين ؟؟ فقال: «حديث صفوان بن عسال[٦] (رضي الله تعالي عنه)[٧] صحيح، وحديث أبي بكرة (رضي الله تعالى عنه)[٨] حسن،

---

(١) وفي الأصل (١/٤٢٦): لهذا.

(٢) وفي (م): ابن أبي شيبة.

(٣) تهذيب التهذيب (٧/٣٤٩، ٣٥٠).

(٤) تهذيب التهذيب (٩/٤٧).

(٥) وذكر الترمذي في جامعه (كتاب الطهارة - باب المسح على الخفين للمسافر والمقيم - ١/١٦١) قال: قال محمد بن إسماعيل: «أحسن شيء في هذا الباب حديث صفوان بن عسَّال المرادي». وقد نقل البيهقي (١/٢٧٦)، والزيلعي (١/٨٨) عن الترمذي في العلل الكبير كلام البخاري على الحديث بلفظ:
قال الترمذي: «سألت محمداً ـ يعني البخاري ـ أي حديث أصح عندك في التوقيت في المسح علي الخفين؟ فقال: حديث صفوان بن عسال، وحديث أبي بكرة حديث حسن».

**(فائدة)**: كتاب العلل الكبير للترمذي حققه أحد طلبة جامعة أم القرى بمكة في رسالة علمية.

(٦) من الأصل (١/٤٢٦): وفي النسخ: ابن عساكر وهو تصحيف.

(٧) ليست موجودة في (د) ، ولا في الأصل.

(٨) سقطت من (د)، وليست في الأصل.

(ق ٥٣/ ب) وحديث صفوان / الذي أشار إليه موجود فيه شرائط الصحة[١]، وحديث أبي بكرة الذي أشار إليه رواه ابن ماجة[٢] من رواية المهاجر بن[٣] مخلد عن عبد الرحمن بن أبي بكرة[٤] عن أبيه

---

(١) حديث التوقيت من طريق صفوان رضي الله عنه رواه الترمذي (كتاب الطهارة - باب المسح على الخفين للمسافر والمقيم - ١/ ١٥٩) وقال: «هذا حديث حسن صحيح»، والنسائي (كتاب الطهارة - باب التوقيت في المسح على الخفين للمسافر - ١/ ٨٣)، وابن ماجة (كتاب الطهارة - باب الوضوء من النوم - ١/ ١٦٠)، وأحمد (٤/ ٢٣٩)، وابن خزيمة في صحيحه (١/ ٩٨)، وابن حبان في صحيحه (٢/ ٤٤٥) والدارقطني (١/ ١٩٧)، والبيهقي في الكبرى (١/ ٢٧٦) كلهم من طرق عن عاصم، وعاصم بن أبي النجود: صدوق له أوهام، روى له الشيخان مقرونًا، فحديثه حسن، إلا أنني وقفت على من تابعه، فقد تابعه المنهال بن عمرو وهو صدوق ربما يهم، من رجال البخاري وزبيد بن الحارث اليامي: هو ثقة ثبت عابد من رجال البخاري ومسلم، روى المتابعتين الطبراني في الكبير (٨/ ٦٣، ٦٤) فالحديث صحيح. وبهذا تتحقق من دقة حكم البخاري والترمذي وابن حجر فتأمل.

(٢) الحديث رواه ابن ماجة (كتاب الطهارة - باب ما جاء في التوقيت في المسح للمقيم والمسافر - ١/ ١٨٤)، وابن خزيمة (١/ ٩٦)، وابن حبان (٢/ ٤٤٧) والبيهقي (١/ ٢٧٦)، وابن الجارود في المنتقى (ص ٣٩)، والدارقطني (١/ ١٩٤)، وابن أبي شيبة (١/ ١٧٩)، كلهم من حديث المهاجر عن عبد الرحمن بن أبي بكرة عن أبيه، والحديث صحيح من غير هذا الطريق كما تقدم قريبًا.

وانظر: نصب الراية (١/ ١٦٨)، والتلخيص الحبير (١/ ١٥٧).

(٣) من (د).

(٤) (ع) عبد الرحمن بن أبي بكرة نفيع بن الحارث الثقفي، ثقة. =

[رضي الله عنه][1] به.

والمهاجر قال وهيب: «إنه كان غير حافظ»[2].

وقال ابن معين[3]: «صالح».

وقال الساجي[4] [رضي الله تعالى عنه][5]: «صدوق»[6].

وقال أبو حاتم: «لين الحديث، يكتب حديثه»[7]، فهذا على

قال شعبة: «كان أقرأ أهل البصرة»، مات سنة (٩٦ هـ).
التقريب (ص ١٩٩)، وسير أعلام النبلاء (٤/ ٣١٩)، وطبقات ابن سعد (٧/ ١٩٠)، وطبقات خليفة بن خياط (ص ٢٠٣).

(١) من الأصل (١/ ٤٢٧)، وليست في النسخ.

(٢) من (د)، ومن الأصل (١/ ٤٢٧)، وفي النسخ: غير ساقط وهو تحريف.

(٣) ذكره في تاريخه (٢/ ٥٩٠)، وليس فيه قوله هذا المنقول هاهنا.

(٤) من الأصل (١/ ٤٢٨)، وفي النسخ: الشافعي، وهو تحريف والساجي: هو أبو يحيى زكريا بن يحيى بن عبد الرحمن الضبي البصري الساجي، الإمام الحافظ محدث البصرة، وعنه أخذ أبو الحسن الأشعري تحرير مقالة أهل الحديث والسلف، مات سنة (٣٠٧ هـ).
تذكرة الحفاظ (٢/ ٧٠٩)، وتاريخ بغداد (٨/ ٤٥٩)، والأنساب (٧/ ١٠)، وكنيته فيهما: أبو يعلى، وطبقات الشافعية للسبكي (٢/ ٢٢٦).

(٥) من (د).

(٦) نقل هذه الأقوال الحافظ ابن حجر في تهذيبه (١٠/ ٣٢٣)، وقال في التقريب (ص٣٤٩): «مقبول».

(٧) وتمام كلامه: «ليس بذاك، وليس بالمتين». انظر: الجرح والتعديل (٨/ ٢٦٢).
وقال الذهبي: «لينه وهيب بن خالد»، انظر: ديوان الضعفاء للذهبي (ص ٣٠٩).

شرط الحسن لذاته[1] كما تقرر[2]، وإن كان ابن حبان أخرجه في صحيحه فذاك [أجرى][3] على قاعدته في عدم التفرقة بين الصحيح والحسن، فلا يعترض به[4]، وذكر الترمذي أيضًا في الجامع[5] أنه

---

(١) من (د)، ومن الأصل (١/ ٤٢٨)، ولا يوجد في بقية النسخ.

(٢) حكم الحافظ على هذا الحديث بهذا السند بأنه على شرط الحسن لذاته فيه نظر للكلام المتقدم في «المهاجر»، ولقول ابن حجر خاصة: «مقبول». حيث يتابع وإلا فهو لين الحديث، فمن هذه صفته يكون حديثه من قسم (الحسن لغيره) لا لذاته.

(٣) وفي (ع): جري.

(٤) (قلت): لم يصرح ابن حبان رحمه الله بأنَّ قاعدته التي يسير عليها: عدم التفرقة بين الصحيح والحسن، ولكن هناك دلائل وقرائن تدل على أنه لا يفرق بين الصحيح والحسن وهي:

١- ذكره في مقدمة صحيحه ضمن شروط الصحيح عنده شروطًا مشتركة بين الصحيح والحسن.

٢- وجود الأحاديث الحسنة وما هو دونها ضمن صحيحه.

وقد صرَّح السخاوي رحمه الله: بأنَّ مذهب ابن حبان هو ما ذكره المصنف حيث قال: «... لا سيما ومذهبه: إدراج الحسن في الصحيح، مع أنّ شيخنا - يعني الحافظ ابن حجر رحمه الله - قد نازع في نسبته إلى التساهل من هذه الحيثية...».

انظر: تقريب الإحسان (١/ ٨١)، والإرشاد للنووي (ق ٦/ب)، وفتح المغيث (ص٣٢).

(٥) جامع الترمذي (كتاب الأحكام - باب ما جاء فيمن زرع في أرض قوم بغير إذنهم - ٣/ ٦٣٩) وقال عنه: « هذا حديث حسن غريب، لا نعرفه من حديث أبي إسحاق، إلا من هذا الوجه من حديث شريك بن عبد الله».

سأله[١] عن حديث شريك بن عبد الله النخعي[٢] عن أبي إسحاق عن عطاء بن أبي رباح عن رافع بن خديج (رضي الله تعالى عنه[٣]) أنّ النبي صلى الله عليه وسلم قال: « **مَنْ زَرَعَ فِي أَرْضِ قَوْمٍ بِغَيْرِ إِذْنِهِمْ فَلَيْسَ لَهُ مِن الزَّرْعِ شَيءٌ، وَلَهُ نَفَقَتُهُ** »، وهو من أفراد شريك عن أبي إسحاق.

فقال البخاري: «هو حديث حسن».

قال الحافظ: «[و[٤]] تفرد شريك بمثل هذا الأصل عن أبي إسحاق، مع كثرة الرواة عن أبي إسحاق [مما] [٥] يوجب التوقف عن الاحتجاج به، لكنه اعتضد بما رواه الترمذي أيضًا من طريق عقبة ابن الأصم[٦] عن عطاء عن رافع [رضي الله عنه][٧] فوصفه بالحسن

---

(١) وفي (م): سأل.

(٢) سقطت من (ب).

(٣) سقطت من (د).

(٤) من (د).

(٥) وفي (ب)، (ع): كما.

(٦) (ت) عقبة بن عبد الله بن الأصم الرفاعي البصري، ضعيف، وربما دلس.

وقال ابن حبان: «كان ممن ينفرد بالمناكير عن الثقات المشاهير، حتى إذا سمعها مَنْ الحديث صناعته شهد لها بالوضع».

وقال النسائي: «ليس بثقة»، من الرابعة.

انظر: التقريب (ص ٢٤١)، والمجروحين (٢/ ١٩٩)، والضعفاء للنسائي (ص٢٩٩)، والميزان (٣/ ٨٦).

(٧) من الأصل (١/ ٤٢٩)، وقد سقطت من النسخ.

لهذا[١]، وهذا على شرط القسم الثاني، فبان أنَّ استمداد الترمذي (لذلك إنما هو من البخاري، ولكنَّ الترمذي)[٢] أكثر منه، وأشاد بذكره، وأظهر الاصطلاح فيه فصار أشهر به من غيره».

قال الحافظ: «وأما قول شيخنا: (إنّ يعقوب[٣] بن شيبة [وأبا علي الطوسي إنما صنفا كتابيهما بعد الترمذي)[٤] ففيه نظر بالنسبة إلى

---

(١) الحديث رواه: أبو داود (كتاب البيوع والإجارات - باب في زرع الأرض بغير إذن صاحبها - ٣/ ٦٩٢)، وابن ماجة (كتاب الرهون - باب من زرع في أرض قوم بغير إذنهم - ٢/ ٨٢٤)، وأحمد (٤/ ١٤١)، وأبو عبيد في الأموال (ص ٣٦٤)، والطحاوي في مشكل الآثار (٣/ ٢٨٠)، والبيهقي (٦/ ١٣٦)، كلهم من طريق شريك عن أبي إسحاق عن عطاء عن رافع به...

وشريك : هو ابن عبد الله النخعي.

قال عنه الحافظ: «صدوق يخطيء كثيرًا، تغير حفظه منذ ولي القضاء» التقريب (ص ١٤٥)، وتابعه قيس بن الربيع أخرجه البيهقي (٦/ ١٣٦)، وقيس: قال عنه الحافظ: «تغير لما كبر، وأدخل عليه ابنه ما ليس من حديثه» التقريب (ص ٢٨٣)، ويوجد للحديث متابعة قاصرة من طريق بكير بن عبد الرحمن بن أبي أنعم أنّ رافع بن خديج أخبره.. الحديث أخرجه أبو داود (٣/ ٦٩٢)، والطحاوي (٣/ ٢٨٢)، والبيهقي (٦/ ١٣٦).

فالحديث كما قال الترمذي: «حسن... بمجموع طرقه»، علمًا بأنَّ الألباني قد صححه. كما في إرواء الغليل (٥/ ٣٥٠ - ٣٥٣).

(٢) سقطت من (ب).

(٣) وفي (م): ابن أبي شيبة.

(٤) التقييد والإيضاح (ص ٥٢)، ونقل الأبناسي عبارة العراقي رحمهما الله ولم يتعقبه =

يعقوب بن شيبة[1]] فإنــه من طبقـة شيوخ التـرمذي، وهو أقـدم سنًا وسمـاعًا وأعلى رجالاً مـن البخـاري إمـام الترمـذي، وإن تأخـرت وفاته بعده بسـت سنين، وذكر الخطيب[2] أنه أقام في تصنـيف مسنده مدة طويلة وأنه لـم يكمله مع ذلك[3]، ومات قبل التـرمذي بنحو من

---

بشيء. الشذا الفياح (ق ١٠/ب).

(١) سقطت من (م).

(٢) تاريخ بغداد (١٤/ ٢٨١).

(٣) قال الذهبي: «المسند الكبير المعلل، ما صنف مسند أحسن منه، ولكنه ما أتمه».

وقال الخطيب: «قال الأزهري: وبلغني أنَّ يعقوب كان في منزله أربعون لحافًا، أعدها لمن كان يبـيت عنده من الوراقين، لتـبييض المسنـد ونقله، ولزمه على مـا خرج من المسند عـشرة آلاف دينار»، قـال: «وقيل لي: إنّ نسخـة بمسند أبي هريـرة شوهدت بمصر، فكانت مائتي جزء».

قال الخطيب: «والذي ظهر ليعقوب، مسند العشرة، وابن مسعود، وعمار، وعتبة بن غزوان، والعباس، وبعض الموالي، هذا الذي رأيناه من مسنده حسب».

قال الذهبي: «بـلغني أنّ مسند علي له خـمس مجلدات.. وقد وقع لـي من مسنده جزء واحد».

قال الكتاني: «وشوهد أيضًا منه بعض أجزاء مـن مسند ابن عمر يذكر فيه الأحاديث بأسانيدها، وعللها، ولو تم لكان في مائتي مجلد».

وهذا المسند لم يصل إلينا منه إلا الجزء العاشر بـعنوان: (مسند أمير المؤمنين عمر ابن الخطاب)، ويوجد بالمكتـبة الخاصة لسامي حداد في بيروت فـي (٢٥) ورقة، بنسخة مصورة بـالقاهرة، دار الكتب المصـرية، وقـد طبع هذا الجـزء في المطبعة الأمـريكية ببـيـروت سنة (١٣٥٩ هـ/ ١٩٤٠م)، وقـد طبـع طبـعـة ثانيـة فـي هــذا العـام (١٤٠٥هـ) بتحقيق كمال يوسف الحوت، وهو جـزء صغير يوجد فيه من الأحاديث

عشرين سنة، فكيف يقال: إنه صنف كتابه بعد الترمذي؟!، ظاهر الحال يأبى[١] ذلك، وأما أبو[٢] علي الطوسي المذكور فاسمه الحسن بن [علي][٣] بن نصر[٤]، وليس شيخًا لأبي حاتم الرازي، وإن وقع ذلك في كلام مغلطاي[٥]، بل أبو حاتم شيخه، وأبو علي من طبقة الترمذي، وشاركه في أكثر مشايخه، واستخرج على كتابه، كما[٦] قال شيخنا: وسمى كتابه «كتاب الأحكام» ، والدليل على صحة كون كتابه مستخرجًا على الترمذي أنه [يحكم][٧] على كل حديث بنظير ما

---

= خمسة وثلاثون حديثًا تقريبًا.

انظر: تاريخ بغداد (١٤/ ٢٨١)، وتذكرة الحفاظ (٢/ ٥٧٧، ٥٧٨)، والرسالة المستطرفة (ص ٦٩) وتاريخ التراث (ص ١٠٤)، وتعليقات أبي غدة على قواعد في علوم الحديث للتهانوي (ص ١٠٤).

(١) من (د).

(٢) من (د)، وفي (ب): الطوسي، وفي (ع): علي الطوسي.

(٣) من (د).

(٤) ليس في النكت التصريح باسم أبي علي الطوسي.

(٥) في كتابه (شرح صحيح البخاري)، كما أشار الحافظ ابن حجر في الأصل (١/ ٤٣٠) وفي لسان الميزان (٢/ ٣٣) إلى ذلك، وشرحه هذا يقع في عشرين مجلدًا.

انظر: لحظ الألحاظ (ص ١٣٩)، وتاج التراجم (ص ٧٧).

(٦) من (د)، ومن الأصل (١/ ٤٣١).

(٧) من الأصل (١/ ٤٣١)، وفي النسخ: حكم.

يحكم عليه الترمذي سواء[١] إلا أنه يعبر بقوله: يقال: هذا حديث حسن، يقال: هذا حديث حسن صحيح[٢] لا يجزم[٣] بشيء من ذلك، وهذا مما يقوي أنه نقل كلام غيره فيه[٤] وهو الترمذي لأنها [عبارته][٥] بعينها[٦]».

قال الحافظ: «وإذا تقرر ذلك فقول ابن الصلاح: (إنَّ كتاب الترمذي أصل في معرفة[٧] الحديث الحسن) لا اعتراض عليه[٨] فيه لأنه [نبَّه][٩] بعد[١٠] ذلك على أنه يوجد في [متفرقات][١١] كلام من تقدمه[١٢]، وهو كما قال[١٣] » انتهى.

---

(١) من الأصل (١/ ٤٣١)، وفي (د) كلمة غير واضحة، وفي بقية النسخ: سراً.

(٢) وفي (ب)، (ع): حديث صحيح.

(٣) وفي (ب): لا نجزم.

(٤) وفي (د): وهذا مما يقوى به، أصل كلام غيره فيه.

(٥) من (د)، (ج) وفي بقية النسخ: عبارة.

(٦) وذكر الحافظ هذا الكلام أيضًا في لسان الميزان (٢/ ٢٣٣).

(٧) وفي (م)، (ع): معرفته.

(٨) سقطت من (ب).

(٩) من (د) ، (ج)، وفي بقية النسخ: منه.

(١٠) وفي الأصل (١/ ٤٣١): مع ذلك.

(١١) من (د)، ومن الأصل (١/ ٤٣١)، وفي النسخ: مفرقات.

(١٢) سقطت من (ب).

(١٣) نكت ابن حجر (١/ ٤٢٤ - ٤٣١).

وقال أبو الحسن [علي][1] بن محمد[2] الشَّارِّي[3] في فهرسته: «سمعت أبا محمد بن عبيد الله[4] يذكر عن شيخه أبي بكر بن العربي، ووجدت ذلك بخط ابن العربي أنه قال: ليس في قدر كتاب أبي عيسى الترمذي مثله حلاوة مقطع، ونباهة مُتْرَع[5]، وعذوبة مشرع[6]، وفيه أربعة عشر علمًا [فوائد صنف

---

(١) من (د)، (ج).

(٢) أبو الحسن علي بن محمد بن علي بن محمد الغافقي ثم السبتي، الشَّارِّي ـ بالمعجمة، وبتشديد الراء نسبة إلى بلدة بشرق الأندلس، إمام محدث حافظ مقرئ، مات سنة (٦٤٩ هـ).

غاية النهاية (١/ ٥٧٤، ٥٧٥) ولم أقف له على ترجمة في غيره!!

(٣) بياض في (د).

(٤) وفي (ب): عبيد الله. وأبو محمد هذا هو عبد الله بن محمد بن علي بن عبد الله بن عبد الله الحَجَرِي الخطيب، الحافظ المتقن المقرئ شيخ المغرب، مات سنة (٥٩١هـ) تذكرة الحفاظ (٤/ ١٣٧٠)، والتكملة لوفيات النقلة (١/ ٢١٧)، وغاية النهاية (١/ ٤٥٣)، وشذرات الذهب (٤/ ٣٠٧).

(٥) وفي الأصل (١/ ٥): ونفاسة منزع.

(٦) مقطع كل شيء، ومنقطعه: آخره حيث ينقطع، كمقاطع الرمال والأودية ومقاطع الأودية: مآخيرها... ومقاطع القرآن: مواضع الوقوف، والمعنى: أنّ جامع الترمذي بديع الترتيب حلوه، بحيث جاءت الأحاديث في مواضع الوقوف المناسبة لمعناها، الملائمة لها، من غير خلط، ولا تقديم ولا تأخير.

(ونباهة مُتْرَع) النباهة: من اليقظة والانتباه، وهي ضد الخمول، والمترع: اسم مفعول من أترع يترع فهو مترع، والكلمة في اللغة تدل على امتلاء وارتفاع.

وهو][1] أقرب إلى العمل، وأسند، وصحح، وأسقم[2]، وعدَّد الطرق، وجرَّح وعدَّل، وأسمى وأكنى[3]، ووصل وقطع، وأوضح المعمول به والمتروك، وبين اختلاف العلماء في الرد والقبول لآثاره، وذكر اختلافهم في تأويله، وكل علم [من][4] هذه العلوم أصل[5] في

---

= والمعنى: من صفات الجامع دقة تأليفه، والتنبيه فيه على مسائل فنه، وسموه، وارتفاع قدره، وهذا على المعنى المثبت في المتن، وأما المعنى المثبت في الأصل وهو:

(نفاسة منزع) النفاسة ضد الرخص، والمنزع: بفتح الميم وكسر الزاي، مصدر قياس من نزع بمعنى: استنبط، واستخرج، والمعنى: أنّ من سمات الجامع للترمذي تلك الاستنباطات النفيسة، سواء كان ذلك في الفقه أو في الحديث أو في غيرهما.

(وعذوبة مشرع). المشرعة: هي المواضع التي ينحدر إلى الماء منها والشريعة هي مورد الشاربة، فكأنّ ابن العربي رحمه الله شبَّه العلوم، والأحاديث التي احتواها جامع الترمذي بالماء العذب النابع من أصله وينبوعه، وكذا الجامع أصيل في محتواه، وأحاديثه لها أصول سالفة.

انظر: لسان العرب (٨/ ١٧٥، ٢٧٨)، (١٣/ ٥٤٧)، وتاج العروس (٥/ ٢٨٩، ٥٢١، ٣٩٥).

(١) من (ب)، (د)، (ج). وفي الأصل (١/ ٥) بدل كلمة (وهو): وذلك .

(٢) وفي الأصل (١/ ٦): وأسلم، وما هو مثبت في نسخة السيوطي بالمتن هو الصواب، وليس (لأسلم) معنى.

(٣) يعني: تعرض لذكر أسماء الرجال وكناهم.

(٤) من (د).

(٥) من (ب)، (د)، وفي بقية النسخ: أصلي.

بابه، وفرد في نصابه، فالقــاريء له لا يزال في رياض مونقة، وعلوم متفقة[1] متسقة/[2]، قال: ووجدت بخط الشـيخ [الفقيه][3] أبي الصبر (ق ٥٤/ أ) أيوب بن عـبد الله[4] أبياتًـا في مدح[5] مصنف الترمذي غـير منسوبة[6] وهي:

كِـتَـابُ الـتـرمِــذِي رِيَاضُ عِـلْمٍ حَكَتْ[7] أَزْهَـارُهُ زَهْرَ الـنُـجُـــومِ
بِـهِ الآثَارُ وَاضِــحَــةٌ أُبِـيْـنَـتْ [بِأَلْقَابٍ][8] أُقِــيْـمَتْ كَــالرُّسُـومِ
فَأَعْلاَهَا[9] الصِــحَــاحُ وَقَــدْ أَنَارَتْ نُجُـومًا [لِـلْخُصُـوْصِ][10] وَلِلْعُـمُـومِ

---

(١) وفي (م): منفقة.

(٢) عارضة الأحوذي (١/ ٥، ٦).

(٣) وفي (د): شيخنا الفقيه، وقد سقطت (الفقيه) من بقية النسخ.

(٤) أبو الصـبر أيوب بن عـبـد الله، من القراء، قـرأ على مـحمـد بن عبـد الله بن عبد الرحمن بن الأشقر الداني.

غاية النهاية (١/ ١٧٢). ولم أقف على ترجمة له في غيره.

(٥) وفي (ب): شرح.

(٦) وقد ذكرها صديق حسن خان في كتابه (الحطة) (ص ٢٤١).

(٧) وفي الحطة (ص ٢٤١): جلت.

(٨) وفي (م): بألقام، وفي الحطة (ص ٢٤١) بألفاظ.

(٩) وفي الحطة (ص ٢٤١): وأعلاها.

(١٠) من (د)، وفي بقية النسخ: للتخصيص.

وَمِنْ حَسَنٍ يَلِيْهَا[(١)] أَوْ غَرِيْبِ وَقَدْ بَانَ الصَّحِيْحُ مِنَ السَّقِيْمِ

فَعَلَّلَهُ أَبُو عِيْسَى مُبِيْنًا مَعَالِمَهُ لِطُلَّابِ[(٢)] العُلُوْمِ

وَطَرَّزَهُ [بِآثَارٍ][(٣)] صِحَاحٍ تَخَيَّرَهَا أولو النَّظَرِ[(٤)] السَّلِيْمِ

مِنَ العُلَمَاءِ والفُقَهَاءِ قِدْمًا[(٥)] وأَهْلِ الفَضْلِ والنَّهْجِ [القَوِيْمِ][(٦)]

فَجَاءَ [كِتَابُهُ][(٧)] عِلْمًا يَقِيْنَا[(٨)] يُنَافِسُ[(٩)] فِيهِ أَرْبَابُ الحُلُوْمِ[(١٠)]

وَيَقْتَبِسُوْنَ مِنْهُ نَفِيْسَ عِلْمٍ يُفِيْدُ نُفُوْسَهُمْ أَسْنَى الرُّسُوْمِ

كَتَبْنَاهُ رَوَيْنَاهُ لِنَرْوَى[(١١)] مِنَ التَّسْنِيْمِ فِي دَارِ النَّعِيْمِ

وَغَاصَ الفِكْرُ فِي بَحْرِ المَعَانِيْ فَأَدْرَكَ كُلَّ مَعْنًى مُسْتَقِيْمِ[(١٢)]

---

(١) من (ب).

(٢) وفي الحطة (ص ٢٤٢): لأرباب.

(٣) من الحطة (ص ٢٤٢)، وفي النسخ: بآداب.

(٤) وفي (د): النظم.

(٥) القدم: الشرف القديم. انظر: لسان العرب (١٢/ ٤٦٨).

(٦) من (د)، وفي بقية النسخ: القديم.

(٧) من (د)، وفي بقية النسخ: كتابنا.

(٨) وفي الحطة (ص ٢٤٢) : علقًا نفيسًا.

(٩) وفي الحطة (ص ٢٤٢): تفنن.

(١٠) وفي الحطة (ص ٢٤٢): العلوم.

(١١) من (ب)، (د).

(١٢) إلى هنا فقط نقلها صاحب الحطة (ص ٢٤١، ص ٢٤٢).

فأَخْرَجَ جَوهرا يَلْتَاحُ[(١)] نُورًا فَقَلَّدَ عِقْدَهُ أَهْلَ الفُهُومْ
[لِيصْعَدَ][(٢)] بالمَعَانِي للمَعَالي بِسَعْدٍ بَعْدَ تَوْدِيعِ الجُسُومْ
مَحَلُّ العِلْمِ لا يأْوي تُرَابًا ولاَ يَبْلَى عَلَى الزَمَنِ القَدِيْمِ
فَمَنْ قَرأَ العُلُومَ ومَنْ رَوَاهَا لِتَنْقُلَهُ إلى المَغْنَى المُقِيْمِ
فَإِنَّ الرُوْحَ تَأْلَفُ كُلَّ رَوْحٍ وَرِيْحًا مِنْهُ عَاطِرَةَ النَّسِيْمِ
تُحَلّي مِنْ عَقَائِدِهِ عُقُوْدًا مُنَظَّمَةً بِيَاقُوْتٍ وتُومِ
وتُدْرِكُ نَفْسُهُ أَسْنَى ضِيَاءٍ مِنَ العِلْمِ النَّفِيْسِ لِذِي العُلُوْمِ[(٣)]
ويُحْيِي جِسْمَهُ أَعْلَى لَذَاذٍ مُحَابَاةً عَلَى الخَيْرِ[(٤)] الجَسِيْمِ
جَزَى الرَحْمَنُ خَيْرًا بَعْدَ خَيْرٍ أَبَا عِيْسَى عَلَى الفِعْلِ[(٥)] الكَرِيْمِ[(٦)]
وأَلْحَقَهُ بِصَالِحِ مَنْ حَوَاهُ مُصَنَّفُهُ مِنَ الجِيْلِ[(٧)] العَظِيْمِ
وَكَانَ سَمِيُّهُ فِيْهِ شَفِيْعًا مُحَمَّدٌ المُسَمَّى بِالرَحِيْمِ

---

(١) وفي (م): المناح.
(٢) من (د)، وفي بقية النسخ: ليصدر.
(٣) وفي (د): العليم.
(٤) وفي (د): الحيز.
(٥) وفي (م)، (ب): العقل.
(٦) هذا البيت أيضًا مما نقله صاحب الحطة (ص ٢٤٢).
(٧) في النسخ: الحبل، وفي (ج): الجبل. والصواب ما أثبته.

صَلاَةُ الله تُورِثُهُ عَلاءً[1] فَإِنَّ لِذِكْرِهِ أذْكَى نَسِيم

**فائدة:**

قال المحدث أبو عثمان سعد بن أبي جعفر أحمد بن ليون[2] التجيبي في ألفيته المسماة بالخلاصة: «ألقاب موارد الحسن والفروق بينها:

[وَكَثُرَ][3] الحَسَنُ فِي المُصَنَّفَاتِ وَفِي الجَوَامِعِ أَتَى وَالمُسْنَدَاتِ
كَذَاكَ فِي السُنَنِ وَالمُوطَّآتِ نَعَمْ وَفِي الأَحْكَامِ والمُنْتَقَيَاتِ
وَالفَرقُ بَيْنَ هَذِهِ الأَلْقَابِ أَنَّ المُصَنَّفَ عَلَى الأَبْوَابِ
وَأَنَّ فِي الجَامِعِ بَعْضَ الآثَارِ وَالرَّأي مَعْ كَثْرَةِ سَوْقِ الأَخْبَارِ
وَالمُسْنَدُ الَّذِي عَلَى الرِجَالِ بِنَاؤُهُ بِشَرْطِ الاتِّصَالِ
وَرُبَّمَا أُطْلِقَ فِيمَا بُوِّبَا مِثْلُ صَحِيحَ مُسْلِمٍ إِذْ رُتِّبَا/ (ق ٥٤/ ب)
والسُنَنُ الأَخْبَارُ فِي الأَحْكَامِ تُبْنَى عَلَى التَبْوِيبِ فِي إِحْكَامِ
كَذَا المُوطَّأُ وَلَكِنْ مَعَ أَثَرْ وَرُبَّمَا يُشَرَّب[4] ذَلِكَ نَظَرْ

(١) من كتاب ختم الترمذي لعبد الله بن سالم (ل٤/أ)، وفي النسخ: «علا».
(٢) وفي (د): لتون.
(٣) وفي (م)، (ب)، (ع): وكثر.
(٤) وفي (د): يثوب.

وَمِــــثْلُهَـــا الأَحْـكَامُ لـكِنْ الأَثَـرْ    [فيهَا][١]، وَقَدْ [تُخْرَجُ][٢] مِنْ كُتْبٍ أُخَرْ

وَالمُـنْتَـقَى يُشْـبِـهُـهَـا وَلَـكِنْ    تُخْـتَـارُ فِي البَـعْضِ مِـنَ الدَّوَاوِنْ

## فائـــدة:

قال ابن الصـلاح: «من أهل الحديث من لا يفـرد نوع الحسن، ويجعله مندرجًـا في أنواع الصحيح؛ لاندراجه في أنواع مـا [يحتج][٣] به، وهو الظاهر من كلام الحاكم أبي عـبد الله في تصرفاته[٤] إلى أن قال: ثم من[٥] سمى الحسن صحيـحًا، لا ينكر أنه دون الصـحيح

(١) من (د)، (ج)، وفي بقية النسخ: فيهما.

(٢) من (د)، وفي بعض النسخ: يخرج.

(٣) من الأصل (ج)، وفي بقية النسخ: ما يخرج ، وفي (د): نحتج.

(٤) وكذلك تصريحه في كتابه (المدخل في أصول الحديث ص ٨٧، ص٩١).

حيث قال: «.. والصحيح من الحديـث منقسم على عشرة أقسام..........

إلى أن قال : القسم الخامس من الصحيح : أحاديث جماعة من الأئمة عن آبائهم عن أجدادهم، ولم يتواتر الرواية عن آبائهم وأجدادهم إلا عنهم كصحيفة عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده ... الخ».

(قلت): ولا يخـفى أن هذا السنـد من قـسم الحـسن، كـما حكـم الذهبي بذلك فقـال: «... ولسنا نقول: إنَّ حديثـه من أعلى أقسـام الصحيح، بل هو من قـبيل الحسن» ـ يعني بذلك حديث عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده.

انظر: ميزان الاعتدال (٣/ ٢٦٨).

(٥) وفي الأصل (ص ١١٦): ثم إنَّ من.

المقدم المبيّن أولا، فهذا إذًا اختلاف في العبارة دون المعنى»[١].

قال الزركشي[٢] والحافظ ابن حجر[٣] كلاهما في النكت: «فقد[٤] نازع الشيخ تقي الدين بن تيمية الخطابي[٥] فيما ادعاه من انقسام الحديث عند أهله إلى حسن وصحيح وضعيف[٦]، فقال: إنما هذا اصطلاح للترمذي خاصة، وغير الترمذي من أهل الحديث كافة الحديث [عندهم][٧] إما صحيح وإما ضعيف[٨]، والضعيف عندهم ما

(١) مقدمة ابن الصلاح (ص ١١٥، ص ١١٦).

(٢) نكت الزركشي (ق ٥٧/ ب) بمعنى كلام ابن حجر.

(٣) نكت ابن حجر (١/ ٣٨٥).

(٤) وفي (ج): قد.

(٥) الذي وقفت عليه من كلام ابن تيمية رحمه الله أنه نقل عن بعض أهل العلم منازعتهم للترمذي لا الخطابي في هذا التقسيم، مع العلم بأنّ الخطابي سائر على منوال الترمذي متبع له في هذا التقسيم، وكون ابن تيمية نازع الترمذي ونقل ذلك، أقرب مما نقل عنه آنفًا، لما هو موجود من كلامه في مناقشاته للترمذي في القسمة الثلاثية للحديث.

انظر: مجموع الفتاوى (قسم الحديث - ١٨/ ٢٣ - ٢٥)، وتوجيه النظر (ص٦٨)، والوسيط لأبي شهبة (ص ٢٢٤).

(٦) وفي (ب): صحيح، وحسن، وضعيف، والكلام ذكره الخطابي في معالم السنن (١/ ١١).

(٧) من (ع)، (د)، (ج)، (ب): عنهم.

(٨) تقدم (ص ١٠٣٥)، أن كثيرًا من المحدثين ممن سبق الترمذي قد استعملوا لفظة (الحسن) وأطلقوها على أحاديث، وانظركلام د. محمد عوامة يرد فيه على كلام =

انحط عن درجة الصحيح، ثم قد يكون (ضعيفًا)[(١)] متروكًا، وهو أن يكون راويه متهمًا أو كثير الغلط، وقد يكون حسنًا بأن لا يتهم بالكذب[(٢)]، قال: وهذا معنى قول أحمد بن حنبل (رضي الله تعالى عنه)[(٣)]: «العمل بالحديث الضعيف أولى من القياس»[(٤)]، يريد بالضعيف

---

= شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله رحمة واسعة في أنّ «الترمذي هو الذي اصطلح على إيجاد الحديث الحسن وأحدثه...»، ورد عليه د. ربيع بن هادي المدخلي في كتاب خاص بهذه المسألة، وبيّن مراد ابن تيمية في القسمة الثلاثية.

انظر: حاشية كتاب (قواعد في علوم الحديث/ للتهانوي ص ١٠٠ - ص١٠٦)، وكتاب تقسيم الحديث د. ربيع.

(١) ليست في نكت ابن حجر.

(٢) ومعنى (الضعيف) عند ابن تيمية رحمه الله هو الحديث (الحسن) فقد قال: «..أما نحن فقولنا: إنَّ الحديث الضعيف خير من الرأي ليس المراد به الضعيف المتروك، لكن المراد به الحسن كحديث عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده، وحديث إبراهيم الهجري، وأمثالهما ممن يحسن الترمذي حديثه أو يصححه...».

انظر: توجيه النظر (ص ٦٨) وقد عزاه لمنهاج السنة، ولم أقف عليه فيه!!

(٣) من (م)، وهي زيادة من السيوطي، وليست في الأصلين.

(٤) الموضوعات لابن الجوزي (١/ ٣٥)، والعبارة المشهورة عنه: «الحديث الضعيف أحب إلي من الرأي» رواها ابن حزم في المحلى (١/ ٨٩) من طريق عبد الله عن أبيه.

وقال السخاوي: «روينا من طريق عبد الله بن أحمد بالإسناد الصحيح إليه، قال: سمعت أبي يقول: لا تكاد ترى أحدًا ينظر في الرأي إلا وفي قلبه دغل، والحديث الضعيف أحب إلي من الرأي».

وكذا تابعه على ذلك تلميذه أبو داود (كما نقل عنه ذلك ابن مندة).

(قلت): وأما ماذا يعني الإمام أحمد رحمه الله (بالضعيف)؟ فذهب ابن تيمية والسيوطي (في التدريب ١/ ١٦٨) والبحر ـ كما سيأتي - إلى أنَّ مراده (بالضعيف) =

الحسن)[١]، قال: «وهذا كما في ضعف[٢] المريض، فتارةً يكون ضعفه

---

= الحديث الحسن وذهب السخاوي (فتح المغيث ص ٧٩ - ٨٠) إلى أنه يقصد (بالضعيف) في عبارتي أحمد وأبي داود: الضعيف المشهور عند المحدثين، وهو الحديث الذي لم تتحقق فيه شروط القبول، قال رحمه الله : «.. (الضعيف) أي مِنْ قِبَلِ سوء حفظ راويه، ونحو ذلك كالمجهول عينًا أو حالاً لا مطلق الضعف الذي يشمل ما كان راويه متهمًا بالكذب»، وتعقب من يفسر قولي أحمد وأبي داود (للضيعف) بأنه الحسن فقال: «... حمل قول ابن مندة على أنه أريد بالضعيف هذا الحديث الحسن، وهو بعيد...».

وتبعه على ذلك من المعاصرين (محمد عوامة) كما نقله عنه عبد الفتاح أبو غدة في تعليقه على (قواعد في علوم الحديث) للتهانوي (ص ١٠٨) قال: «... وعلى كل حال فكلام الإمام أحمد يحمل على ظاهره، وأنه يريد الضعيف المتوسط، وما فوقه مما هو إلى الحسن أقرب...».

(قلت): الأمر سهل قريب، فما دام الجميع قد اتفق على أنَّ الإمام أحمد لا يعني بالضعيف المطروح غير المعتبر به، يبقى الأمر راجعًا إلى اصطلاح كل مفسر لعبارة الإمام، فمن حمل عبارة الإمام أحمد (على الحسن) عنى به الحسن لغيره الذي هو ضعيف في حد ذاته، ومن حملها على ظاهرها، فقصده: الضعيف المعتبر به، الذي يؤول أمره إلى أن يكون حسنًا لغيره، ولا مشاحة في الاصطلاح، وقد قال السخاوي رحمه الله : «... والحسن رتبة متوسطة بينهما ـ أي بين الصحيح والضعيف ـ ، فأعلاها ما أطلق عليه اسم الحسن لذاته، وأدناها ما أطلق عليه باعتبار الانجبار، والأول صحيح عند قوم، حسن عند قوم، والثاني حسن عند قوم ضعيف عند قوم...» انظر: فتح المغيث (ص ١١).

(١) من السيوطي، وليست في نكت ابن حجر.

(٢) وفي نكت ابن حجر (١/ ٣٨٥): كضعف.

قاطـعًا له، فيـكون صاحب فـراش عطاياه من الثلث، وتارة لا يكون قاطعًا له[١]، فتكون عطاياه من رأس المال كوجع الضرس والعين»[٢].

ولهذا قال أبو داود: «ذكرت في كتابي هذا: الصـحيح وما يشبهه وما يقاربه»[٣]، ولم يذكر إلا نوعين» انتهى[٤].

قال الزركشي والحافظ ابن حجر، ويؤيده قول البيهقي من رسالته إلى الشيخ أبي مـحمد الجويني: «الأحاديث المروية على ثلاثة أنواع: نوع اتفق أهل العلم[٥] على صحته، ونوع اتفـقوا على ضعفه، ونوع اختلفوا[٦] في ثبوته، فـبعضـهم يصححـه، وبعـضهـم يضعـفـه لعلـة تظهر له، إما أن [تكون][٧] خفية علـى من صـححه، وإمـا أن يـكون

---

(١) سقطت من (د).

(٢) من قوله: «إنما هو اصطلاح. . إلى قوله. . . كـوجع الضرس والعين» من كلام ابن تيمية. انظر: مجموع الفتاوى (قسم الحديث - ١٨/ ٢٣- ٢٥).

(٣) لم ينص أبو داود رحـمه الله على ما نقله المصـنف ولكنه بيّن في رسالتـه أنه يذكر أصح ما عرفـه في الباب، وما فيـه وهن شديد، بينه وما لم يذكر فـيه شيئًـا فهو صالح وبعضها أصح من بعض.

انظر: رسالته إلى أهل مكة ( ص٢٧)، ومقدمة ابن الصلاح (ص ١١٠).

(٤) سقطت من (ب).

(٥) وفي الطبقات (٣/ ٢١٥): أهل العلم به.

(٦) وفي الطبقات (٣/ ٢١٥): اختلف.

(٧) من (د)، وفي بقية النسخ: يكون.

لا يراها[١] معتبرة»[٢] انتهى.

وقال الزركشي في مختصره المسمى «الضوابط السنية[٣] في الروابط السنية» ما نصه: «وقيل: الحسن نوع من الصحيح لا قسيمه، وحكاه بعضهم عن جمهور أهل الحديث».

## فائـــدة:

قال الشيخ سراج الدين بن الملقن في كتابه المقنع، والزركشي في النكت: «قد يطلقون الحسن على الغريب والمنكر»[٤].

روى ابن السمعاني في أدب الاستملاء عن ابن عون عن إبراهيم النخعي أنه قال: «كانوا يكرهون إذا اجتمعوا أن يخرج الرجل أحسن ما عنده» قال: عنى النخعي بالأحسن الغريب؛ لأنَّ الغريب غير

(١) سقطت من (ب).

(٢) رسالة البيهقي إلى الجويني يستدرك فيها على كتاب له ألفه وسماه (المحيط)، وينبهه فيها على أخطاء حديثية وقعت له في هذا الكتاب، وتوجد لهذه الرسالة نسخة خطية مكونة من سبع ورقات بمكتبة أحمد الثالث بإستنابول ضمن مجموعة رقمها (١١٢٧)، ونقل السبكي قطعة كبيرة منها ضمن ترجمة البيهقي في طبقات الشافعية له (٣/ ٢١٠ - ٢١٧). استفدت هذا من د/ أحمد عطية الغامدي من مقدمة كتابه (البيهقي وموقفه من الإلهيات) (ص ٥٩ - ص ٦٢ ، ص ٧٥ ) وقد طبعت الرسالة ضمن الرسائل المنيرية (جـ ٢/ ص ٢٨٠ - ص ٢٩٠).

(٣) هو مختصر لكتابه النكت على ابن الصلاح.

(٤) نكت الزركشي (ق ٤٧ /ب).

مألوف، ويستحسن أكثر من المشهور المعروف قال: «وأصحاب الحديث يعبرون عن المناكير بهذه العبارة، ولهذا قال شعبة بن الحجاج وقيل له [مالك][1] لا تروي عن عبد الملك بن [أبي][2] سليمان وهو حسن الحديث؟! قال: من حسنه فررت»[3].

---

(١) من (د).

(٢) (د)، (ج)، وفي بقية النسخ: بن سليمان.

(٣) أدب الإملاء والاستملاء (ص ٥٩)، وتهذيب الكمال (٥/ ق ٨٥٩/أ)، وتهذيب التهذيب (٦/ ٣٩٧).

وقد كان شعبة يشهد له بالحفظ، فقد قال ابن مهدي عنه: «كان شعبة يعجب من حفظه، بل كان يصرح بأنه لا يستغني عن مروياته، فقد قال مرة: لو جاء عبد الملك بآخر مثله لرميت بحديثه». ويقال: إنه تركه لحديث الشفعة الذي تفرد به.

(قلت): وقد وثقه أحمد بن حنبل، وابن معين (في قول)، ويعقوب بن سفيان، وابن سعد، والنسائي، والترمذي، وابن عمار الموصلي، والعجلي.

وقال الساجي: «صدوق».

وقال أبو زرعة: «لا بأس به».

(قلت): والذي تبين لي بعد دراسة حال عبد الملك هذا، أنَّ هناك أربعة أقوال فيه:

١- الذين وثقوه.

٢- الذين قالوا: «صدوق أو لا بأس به» (مع إثبات أوهام له).

٣- الذين ضعفوه.

٤- ثم من جمع بين التوثيق والتصديق (وهو أحد الأقوال المروية عن ابن معين أنه قال: «ثقة صدوق»).

قلت[١] : ومن ذلك ما أخرجه الرامهرمزي في كتاب[٢] المحدث [الفاصل][٣] من طريق عيسى بن المسيِّب البجلي[٤] قال: سمعت

---

والذي أرجحه أنه ثقة مع وجود أوهام قليلة له في حديثه، كحديث الشفعة الذي خالف به، ولقد رأيت قول ابن حبان معتدلاً فيه حيث ذكره في الثقات ثم قال: «. . كان عبد الملك من خيار أهل الكوفة وحفاظهم، والغالب على من يحفظ ويحدث من حفظه أن يهم، وليس من الإنصاف ترك حديث شيخ ثبت صحة عدالته، بأوهام (يهم) في روايته. . . ».

انظر غير ما ذكر من مصادر: المعرفة والتاريخ (١/ ١٢٨)، وثقات ابن حبان (٧/ ٩٧)، والجمع بين رجال الصحيحين (١/ ٣١٦)، ورجال مسلم لابن منجوية (ق ١٠٧/ أ)، والكاشف (٢/ ٢٠٩)، والتقريب (ص ٢١٨).

(١) سقطت من (د).

(٢) وفي (ج): كتابه.

(٣) من المثبت في عنوان المطبوعة، ومما نقله المحقق عن أصول الكتاب الخطية، وفي النسخ كلها : (الفاضل) بالضاد.

(٤) الكوفي، ضعفه: يحيى ، والنسائي، والدارقطني، وأبو داود.

وقال ابن معين أيضًا: «ليس بشيء».

وقال أبو حاتم وأبو زرعة : «ليس بالقوي».

(قلت): وقد بيّن ابن حبان سبب جرحه فقال: «كان يقلب الأخبار، ولا يفهم، ويخطيء حتى خرج عن حد الاحتجاج به»، مات في خلافة أبي جعفر .

تاريخ ابن معين (٢/ ٤٦٤)، والضعفاء للنسائي (ص ٧٧)، والجرح والتعديل (٦/ ٢٨٨)، والمجروحين (٢/ ١١٩)، والميزان (٣/ ٣٢٣)، ولسان الميزان (٤/ ٤٠٥).

إبراهيم النخعي يقول: «لا تحدث[١] الناس [أحسن][٢] ما عندك فيرفضوك»[٣].

وأخرج أيضًا عن عبد الله بن داود[٤] قال: قلت لسفيان: يا أبا عبد الله حديث «مجوس هجر»[٥] فنظر إلي ثم أعرض (فقلت: يا أبا عبد الله حديث مجوس هجر فنظر إلي ثم أعرض)[٦] ثم سألته فقال رجل إلى جنبه فحدثني به، وكان إذا كان الحديث/ حسنًا[٧] لم يكد (ق ٥٥/ أ)

---

= (فائدة): قول أبي زرعة: (ليس بالقوي) أي: ليس بالقوي الثبت. قاله الذهبي، وعليه فليست تدل على جرح شديد عنده.

انظر: الموقظة (ص ٨٣)، وشرح ألفاظ التجريح النادرة (ص ٣٦).

(١) من (ب)، (د).

(٢) وفي (ب)، (ع): بأحسن.

(٣) وفي (د): فيضروك.

(٤) (خ ٤) أبو عبد الرحمن عبد الله بن داود بن عامر الهمداني الخُرَيبي - بمعجمة وموحدة مصغرًا - كوفي الأصل، ثقة عابد، مات سنة (٢١٣ هـ).

التقريب (ص١٧٢)، وطبقات ابن سعد (٧/ ٢٩٥)، ومشاهير علماء الأمصار (ص١٦٣)، والأنساب (٥/ ١٠٧)، وسير أعلام النبلاء (٩/ ٣٤٦)، وتذكرة الحفاظ (١/ ٣٣٧).

(٥) تقدم تخريجه.

(٦) سقطت من (ب)، (د).

(٧) وفي الأصل (ص ٥٦٤): حسًا ( وأظنه تصحيفًا ، وأن ما نقله السيوطي هو الصواب).

يحدث به»، وترجم علـى ذلك باب: من كره أن [يروي][1] أحسن ما عنده، وأورد فيه أيضًـا أثر النخعي السابق أولاً وآثارًا أخر صُــرِّحَ فيها بأن المراد الغريب[2]، منها قول زهيـر بن معاوية[3]: «ينبغي للرجل أن يتوقى رواية غــريب الحديث، فإني أعرف رجلاً كان يــصلي في اليوم مائتي ركعة[4]، ما أفسده عند الناس إلا روايته غرائب الحديث».

وقول أبي يوسف: «من تتبع غريب الحديث كُذّب»[5].

وقـول إبراهيـم النـخعـي: «كانـوا يكرهـون غـريب الحـديث[6]

---

(١) من (ب)، (ج)، ومن الأصل (ص ٥٦١)، وفي بقية النسخ: يرى.

(٢) وفي (م): بالغريب.

(٣) (ع) أبو خيثمة زهير بن معاوية بن خـديج الجعفي الكوفي، نزيل الجزيرة، ثقة ثبت، إلا أنّ سمـاعه عن أبي إسـحاق بآخره، مـات سنة اثنتين وثـلاثين أو ثلاث أو أربع وسبعين ومائة.
التقريب (ص ١٠٩)، وطبقات ابن سـعد (٦/ ٣٧٦)، والجرح والتعديل (٣/ ٥٨٨)، وتذكرة الحفاظ (١/ ٢٣٣).

(٤) وفي (د): فما.

(٥) رواه الخطيب في الكفاية (ص ٢٢٥)، وأبو يوسف هو يعقوب بن إبراهيم القاضي.

(٦) تقدم الكلام علـى الحديث الغريب، وأزيد فأقول: الغريب المذكور في كـلام هؤلاء الأئمة، والذي حذروا من روايته هو الغريب غير الصحيح، سواء غريب في سنده أو متنه..
قال ابن الصـلاح: «... ثم إنَّ الغريب ينقسـم إلى: صحيح كالأفـراد المخرجة في الصحيح وإلى غير الصحيح، وذلك هـو الغالب على الغرائب، روينا عن أحمد بن حنبل أنه قال غير مـرة: «لا تكتبوا هذه الأحاديث الغرائب فإنها مناكـير وعامتها عن الضعفاء» . =

والكلام»، في آثار أخر[1].

= وقال العراقي: «إنَّ وصف الحديث بكونه غريبًا لا ينافي الصحة ولا الضعف. بل قد يكون غريبًا صحيحًا أو غريبًا ضعيفًا..»

انظر: مقدمة ابن الصلاح (ص ٣٩٥)، والتبصرة والتذكرة (٢/ ٢٦٨ باختصار)، والمنهل الروي (ص ٧١)، والخلاصة (ص ٥١).

(١) انظر: المحدث الفاصل (ص ٥٦١ - ٥٦٥).

٨٣ - قَــالَ أَبُو دَاودَ عَـــــنْ كِتَابِهْ ذَكَــرْتُ مَــا صَــحَّ وَمَــا يُشَــابِهْ

٨٤ - وَمَــا بِهِ وَهْنٌ أَقُلْ[1] وَحَيْثُ لاَ فَصَــالِحٌ فَــابْنُ الــصَّلاحِ جَـعَلا

٨٥ - مَالَم يُضَعِّفْهُ وَلاَ صَحَّ حَــسَنْ لَــدَيْهِ ( مَــعَ جَوازِ أَنَّهُ[2] وَهَــنْ)

٨٦ - فَإِنْ يُقَلْ[3] قَدْ يَبْلُغُ الصِّحَّةَ لَــهْ (قُلْنَــا احــتِيَاطًا حَــسنًا قَدْ جَعَلَهْ)

٨٧ - فَإِن يُقلْ[4] فَمُــسْلِمٌ يَقُولُ لا يَــجْمَعُ جُــمْلَةَ الصَّــحِيحِ النُبَلا

٨٨ - فَاحتَاجَ أَنْ يَنْزِلَ لِلْمَـصـدَّقِ[5] وَإِنْ يَــكُنْ فِــي حِفْظِهِ لاَ يَــرْتَقِي

٨٩ -هَــــلاَّ قَضَى فِى الطَّبَقَاتِ الثَانِيَةْ بِالْحُسْنِ مِثْلَ مَا قَضَى فِي المَــاضِيَةْ

٩٠ - أَجِبْ[6] بِأَنَّ مُسْلِمًا فِيهِ شَــرَطْ مَا صَحَّ فَامْنَعْ أَنْ لِذِي الحُسْنِ[7] يُحَطْ

ش : قال ابن الصلاح : « ومن مظانه سنن أبي داود السجستاني

(١) وفي ( ج ) : يقل .

(٢) يعني ما سكت عليه .

(٣) وفي ( س ) ، و ( ت ) ، و ( ق ) ، من الألــفيـة : ( يقل) بضـم القاف ، وفـتح المثناة التحتية .

(٤) وفي ( س ) ، و ( ت ) ، و ( ق ) من الألفية : ( يقل) بضـم القاف ، وفتح المثناة التحتية .

(٥) وفي ( ف ) : ( للمصدِّق ) بدال مسكورة مشدودة .

(٦) وفي ( س ) ، ( د ) ، ( ف ) ، ( م ) : أجب : بضم الهمزة وكـسر الجيم وسكون الباء .

(٧) سقطت هذه الأبيات من ( د ) .

- رحمه الله - : روينا عنه أنه قال :« ذكرت فيه الصحيح وما يشبهه [ ويقاربه ][1] ، [ و ][2] روينا عنه أيضًا ما معناه : أنه يذكر في كل باب أصح ما عرفه في ذلك الباب ، وقال : ما كان في [ كتابي ][3] من حديث فيه وهن شديد فقد بينته [4] ، و[5] ما لم أذكر فيه شيئًا فهو صالح ، وبعضها أصح من بعض [6] ».

قال ابن الصلاح : « فعلى هذا ما وجدناه في كتابه مذكوراً مطلقًا

(١) من ( د ) ، ومن الأصل ( ص ١١٠) ، وفي بقية النسخ : وما يقاربه .

(٢) من الأصل ( ص ١١٠) .

(٣) من الأصل ( ص ١١٠) ( ج ) وفي النسخ : كتاب .

(٤) وفي ( د ) : بينه .

(٥) حرف الواو مثبت في نسخة السيوطي ، من رسالة أبي داود التي سيأتي ذكرها كاملة، وأما نسخة المقدسي التي اعتمد عليها د / محمد الصباغ ( محقق الرسالة ) فليس موجودًا فيها .

(٦) رسالة أبي داود إلى أهل مكة في وصف سننه ( ص ٢٧) ، وقد بين البقاعي - رحمه الله - في ضوء كلام أبي داود هذا عن سننه أقسام أحاديث كتاب السنن فقال: واشتمل هذا الكلام - يعني كلام أبي داود الذي قال فيه : ذكرت فيه الصحيح . . . إلخ - على خمسة أنواع :

الأول : الصحيح ، ويمكن أن يريد به الصحيح لذاته .

والثاني : شبهه ، ويمكن أن يريد به الصحيح لغيره .

والثالث : ما يقاربه ، ويحتمل أن يريد به الحسن لذاته .

والرابع : الذي فيه وهن شديد .

وقوله (ما لم . .) يفهم منه الذي فيه وهن ليس بشديد فهو قسم خامس .

النكت الوفية ( ق ٧٣ / أ )، والحطة ( ص ٢٥٣) .

وليس في واحد من الصحيحين ولا نص على صحته أحد ممن يميز[(١)] بين الصحيح والحسن عرفناه بأنه من الحسن عند أبي داود ، وقد يكون في ذلك ما ليس بحسن عند غيره ، ولا مندرج فيما حققنا ضبط الحسن به» [(٢)] ، انتهى . وفيه أمور :

**الأول** : قال الحافظ العراقي في نكته : « قد اعترض الإمام أبو عبد الله محمد بن عمر بن رشيد على ابن الصلاح في هذا ، فقال : (ليس يلزم أن يستفاد من كون الحديث لم ينص عليه أبو داود بضعف ولا نص عليه غيره بصحة ، أن الحديث عند أبي داود حسن ، إذ قد يكون عنده صحيحًا وإن لم يكن عند غيره كذلك ) ، حكاه الحافظ أبو الفتح اليعمري في شرح الترمذي عن ابن رشيد [(٣)] ، ثم قال : (وهذا تعقب حسن) ، قال العراقي : ( والجواب عنه أن ( ابن الصلاح ) [(٤)] إنما ذكر ما لنا أن نعرف الحديث به عند أبي داود ، والاحتياط أن لا يرتفع به إلى درجة الصحة،{ وإن } [(٥)] جاز أن يبلغها عند أبي داود، لأن عبارة أبي داود ( فهو صالح ) [(٦)] - أي للاحتجاج

(١) وكذا في ( ب ) ، ومن الأصل :( ص ١١٠) ، وفي بقية النسخ : ميز .

(٢) مقدمة ابن الصلاح ( ص ١١٠) .

(٣) (١/ ٨٥/ بتحقيق د . عبد الرحمن محيي الدين ) .

(٤) وفي الأصل ( ص٥٣) : المصنف .

(٥) من ( د ) (ج) ومن الأصل ( ص ٥٣ ) ، وفي بقية النسخ : وإذا .

(٦) رسالة أبي داود ( ص ٢٧) .

به - فإن كان أبو داود يرى الحسن رتبة بين الصحيح والضعيف فالاحتياط بل الصواب ما قاله ابن الصلاح.) .

وإن كان رأيه كالمتقدمين أن الحديث ينقسم إلى صحيح وضعيف، فما سكت عنه فهو صحيح ، والاحتياط أن يقال: صالح [١] كما عبَّر أبو داود به [٢] وهكذا رأيت الحافظ أبا عبد الله بن المواق يفعل في كتابه بغية النقاد [٣] ويقول في الحديث الذي سكت عليه أبو داود : هذا حديث صالح » .

وقال الزركشي في نكته : « اعتراض ابن رشيد حسن لا سيما مع قول أبي داود ( ذكرت في [ كتابي ] [٤] الصحيح / وما يشبهه) [٥] فعلم ( ق ٥٥ /ب ) أن قوله : ( صالح ) أراد به القدر المشترك بين الصحيح والحسن ، هذا إن كان أبو داود يفرق بين الصحيح والحسن .

وأما [٦] إن كان يرى الكل صحيحًا ولكن درجات الصحيح تتفاوت - وهو الظاهر من حاله - فذاك أقوى في الاعتراض على من

---

(١) قبلها في الأصل ( ص ٥٣) : فهو .

(٢) التقييد والإيضاح ( ص ٥٣) .

(٣) في أصول الحديث كشف . الظنون ( ١ / ٢٥١) .

(٤) من ( ج ) ، وفي النسخ : كتاب .

(٥) مقدمة ابن الصلاح (ص ١١٠) ، ومختصر سنن أبي داود للمنذري (ص ٦) .

(٦) سقطت من ( م ) .

نقل عنه الحكم بكونه حسنًا ، نعم جاء عن أبي داود أيضًا ( وما سكتُّ عنه فهو حسن ) [١] إلا أن الرواية[٢] لسنن أبي داود مختلفة يوجد في بعضها كلام وحديث ليس في الأخرى ، وللآجري [٣] [عنه] [٤] أسئلة ، فيحتمل قوله : ( وما سكت عنه ) [٥] - أي في السنن - ويحتمل مطلقًا [٦] والصواب الأول ، والسياق مصرح به [٧].

وقال الحافظ ابن حجر : « حكى ابن كثير في مختصره [٨] أنه رأى في بعض النسخ من رسالة أبي داود ما نصه : ( وما سكت عليه فهو حسن ، وبعضها أصح من بعض ) ، قال : فهذه النسخة إن كانت معتمدة فهو نص في موضع النزاع [ فيتعين ] [٩] المصير إليه ولكن نسخة روايتنا والنسخ المعتمدة التي وقفنا عليها ليس فيها هذا

---

(١) محاسن الاصطلاح ( ص ١١٠) .

(٢) هكذا في الأصل ( ق ٥١/ب) .

(٣) من ( ع ) ، ( د ) .

(٤) وفي ( م ) : عليه .

(٥) محاسن الاصطلاح ( ص ١١٠) .

(٦) ستأتي مناقشة العراقي لهذه المسألة .

(٧) نكت الزركشي (ق ٥١ /ب ) .

(٨) نص عبارة ابن كثير في مختصره ( ص ٤١) : ويروى عنه أنه قال : «وما سكت عنه فهو حسن» .

(٩) من ( د ) ( ج ) ، وفي بقية النسخ : يتبين .

(الأمر)[١] [٢] » .

**الثـاني** : تعقـب الحافظ أبو الفـتح اليعـمري كلام ابـن الصلاح [بتعقب ] [٣] آخر فقال في شرح الترمذي :

«لم يرسم أبو داود شيئًا بالحسن ، وعمله ذلك [ شبيه ] [٤] بعمل مسلم الذي لا ينبـغي أن يحمل كلامه على غيره أنه اجـتنب الضعيف الواهي ، وأتـى بالقسـمين الأول والثاني ، وحـديث من مثـل به من الرواة من القسمـين الأول والثاني موجود في كتابه دون الـقسم الثالث قال : فهلا ألزم الشيخ أبو عمـرو مسلمًا من ذلك ما ألزم به أبا داود، فمعنـى كلامهما واحـد!! ، قال : وقول أبي داود ( وما يشـبهه ) [٥] يعني في الصحة ( وما يقاربه ) [٦] يعني فيها أيضًا ، قال : وهو نحو قول مسلم : إنه ليس كل صحيح تجده عند مالك ، وشعبة ، وسفيان فاحـتاج أن ينزل إلى مثـل حديث ليث بن أبـي سليم [٧] وعطاء ابن

---

(١) ليست في النكت .

(٢) نكت ابن حجر (١/ ٤٣٢) .

(٣) من ( د ) ، وفي بقية النسخ : متعقب .

(٤) من ( د ) ( ج ) وفي بقية النسخ : بسببه .

(٥) مقدمة ابن الصلاح ( ص ١١٠) ، ومقدمة مختصر المنذري (١/ ٦) .

(٦) مقدمة ابن الصلاح ( ص ١١٠) ، ومقدمة مختصر المنذري (١/ ٦) .

(٧) (خت م ٤) الليث بن أبي سليم بن زُنَيم -بالزاي والنون مصغرًا- واسم أبيه أيمن ، وقيل : أنس ، وقيل غيـر ذلك ، صدوق ، اختلط أخيرًا فلم يتميـز حديثه فترك ، مات سنة (١٤٨ هـ ) .

السائب[١] ، ويزيد بن أبي زياد[٢] .

= التقريب ( ص ٢٨٧) والضعفاء لابن حبان ( ١/ ٦٨) ، والكامل لابن عدي (٦/ ٢١٠٥ - ٢١٠٨) ، والاغتباط ( ص ٣٨٢) ، والتهذيب ( ٨/ ٤٦٥ - ٤٦٨).

(١) ( خ ٤ ) أبو السائب ( وقيل غير ذلك في كنيته ) عطاء بن السائب بن مالك الكوفي، اتفقوا على أنه اختلط ، ولكن قبل الاختلاط ، ما حاله ؟؟ ذهب أيوب، وأحمد ، وابن سعد ، والنسائي ، والساجي ، والطبراني ، ويعقوب بن سفيان ، والذهبي إلى أنه ( ثقة ) أي في حديثه القديم قبل الاختلاط ، وزاد الساجي : (صدوق ثقة ) وذهب ابن حجر إلى أنه ( صدوق ) اختلط .

قلت : وعلى كلا الوضعين قبل اختلاطه فرواية الثوري ، وشعبة ، وزهير ، وزائدة ،وحماد بن زيد ،وأيوب عنه صحيحة قبل الاختلاط،مات سنة (١٣٦) هـ .

تهذيب التهذيب ( ٧/ ٢٠٣) ، وسؤالات الآجري لأبي داود (ص ٢٠٩ ، ٢١٠) ، والضعفاء للعقيلي (٣/ ٩٨) ، والاغتباط (ص٣٧٩) ، والميزان (٣/ ٧٠)، والكاشف ( ٢/ ٣٦٥) ، والتقريب (ص٢٣٩) .

(٢) (خت ، م مقرونًا ، ٤ ) أبو عبد الله يزيد بن أبي زياد الهاشمي مولاهم الكوفي ، ضعفه ابن معين ، وابن عدي ( وزاد : يكتب حديثه ) ، وابن قانع ، والدارقطني، وابن حجر ، وسبب جرحه وتضعيفه كما قال ابن حبان: «لما كبر ساء حفظه ، وتغير فكان يتلقن ما لقن ، فوقعت المناكير في حديثه من تلقين غيره إياه ، وإجابته فيما ليس من حديثه لسوء حفظه ، فسماع من سمع منه قبل دخوله الكوفة في أول عمره سماع صحيح ، وسماع من سمع منه في آخر قدومه الكوفة بعد تغير حفظه وتلقنه ما يلقن فسماع ليس بشيء».

قلت: ومما يؤيد أنه كان ثقة - ( أو صدوقًا على قول ) - قبل الكبر والتغير توثيق أحمد بن صالح المصري له ، وابن سعد وقول الذهبي فيه: شيعي عالم فهم صدوق رديء الحفظ لم يترك ، مات سنة (١٣٦ هـ ) وقيل غير ذلك .

تهذيب التهذيب (١١/ ٣٢٩) ، والمجروحين لابن حبان ( ٣/ ١٠٠) وتاريخ ابن معين (٢/ ٦٧١)،والكامل (٧/ ٢٧٢٩)،والكاشف (٣/ ٢٧٨)،والميزان(٤/ ٤٢٣)

لما [ يشمل ] [(١)] الكل من اسم العدالة والصدق ، وإن تفاوتوا في الحفظ والإتقان [(٢)]، ولا فرق بين الطريقين غير أن مسلمًا شرط الصحيح فيخرج من حديث الطبقة الثالثة [(٣)] وأبا داود لم يشترطه فذكر ما [ يشتد وهنه [(٤)] ] عنده ، والتزم البيان عنه ، قال : وفي قول أبي داود ( أن بعضها أصح من بعض ) [(٥)] ، ما يشير إلى القدر المشترك بينهما من الصحة ، وإن تفاوتت فيه لما [ تقتضيه ] [(٦)] صيغة أفعل في الأكثر [(٧)] » .

وقال الحافظ أبو الفضل العراقي : « والجواب عنه أن مسلمًا

---

(١) وفي ( م ) : يشتمل .

(٢) مقدمة صحيح مسلم ( ١/ ٥) بتصرف .

(٣) دعوى تخريج مسلم من حديث الطبقة الثالثة وهم الذين قال فيهم « قوم عند أهل الحديث متهمون ، أو عند الأكثر منهم» ، أو الملحقة بها الذين قال فيهم : «وكذلك من الغالب على حديثه المنكر أو الغلط » يحتاج إلى برهان ودليل بأمثلة واقعية من صحيح مسلم ، لأنه نص رحمه الله بأنه لا يخرج لهم في صحيحه فقال : « لسنا نتشاغل بتخريج حديثهم » ونص على ذلك ابن الصلاح أيضًا وغيره ، وقد تقدم قريبًا التصريح بذلك وسيأتي نصوص تدل على ذلك .
مقدمة مسلم (١/ ٧) ، وصيانة صحيح مسلم ( ص ٩٠) .

(٤) من ( د ) .

(٥) رسالة أبي داود ( ص ٢٧) .

(٦) وفي النسخ : يقتضيه .

(٧) من كونها : تدل على أن شيئين اشتركا في صفة ، وزاد أحدهما على الآخر فيها ، انظر : شرح قطر الندى لابن هشام ( ص ٣٩٤) .

شرط الصحيح ، بل الصحيح المجمع عليه [١] في كتابه فليس لنا أن نحكم على حديث في كتابه { بأنه } [٢] حسن عنده ، لما عرف من قصور الحسن عن الصحيح .

وأبو داود قال : ( إن ما سكت عنه فهو صالح ) [٣] ، والصالح يجوز أن يكون صحيحًا ويجوز أن يكون حسنًا ، عند من يرى الحسن مرتبة[٤] متوسطة بين الصحيح والضعيف ، { ولم ينقل لنا عن أبي داود هل يقول بذلك أو يرى ما ليس بضعيف صحيحًا ؟ فكان الأولى [٥] } بل الصواب ألا يرتفع [٦] بما سكت عنه إلى

(١) مقدمة ابن الصلاح ( ٩١) ، وقوله ( المجمع عليه ) اختلفت عبارات المحدثين في تفسير ( المجمع عليه ) عند مسلم .
قال ابن الصلاح « أراد - والله أعلم - أنه لم يضع في كتابه إلا الأحاديث التي وجد عنده فيها شرائط الصحيح المجمع عليه .
وقال النووي :« المراد ما لم تختلف الثقات فيه ».
وقال البلقيني : «وقيل أراد مسلم بقوله ( ما أجمعوا عليه ) أربعة أحمد بن حنبل ، ويحيى بن معين ، وعثمان بن أبي شيبة ، وسعيد بن منصور الخراساني» .
مقدمة ابن الصلاح مع المحاسن ( ص ٩١) ، والمنهاج ( ١ / ١٦) ، وتدريب الراوي (١/٩٨) .

(٢) من ( د ) ، ومن الأصل ( ص ٥٤) ، وفي النسخ : أنه .

(٣) رسالة أبي داود (ص ٢٧) .

(٤) وفي الأصل ( ص ٥٤) : رتبة .

(٥) سقطت من ( م ) .

(٦) وفي ( د ) : ترتفع

الصحة حتى يعلم [١] أن رأيه [٢] هو الثاني ، ويحتاج إلى نقل [٣] » .

وقال الحافظ ابن حجر : « قد أجاب الحافظ { صلاح الدين } [٤] العلائي عن كلام اليعمري [٥] ، بجواب أمتن من هذا فقال ما نصه : هذا الذي قاله ضعيف ، وقول ابن الصلاح أقوى ، لأن درجات الصحيح إذا تفاوتت فلا يعني [٦] بالحسن إلا الدرجة الدنيا منها والدرجة الدنيا منها لم يخرج منها [٧] مسلم شيئًا في الأصول إنما [٨] يخرجها في المتابعات والشواهد [٩] » .

قال الحافظ ابن حجر : «وهو تعقب صحيح وهو مبني على أمر اختلف نظر الأئمة فيه ، وهو قول مسلم ما معناه : إن الرواة ثلاثة أقسام :

---

(١) وفي ( د ) : نعلم .

(٢) وفي ( م ) : رواية .

(٣) التقييد والإيضاح (ص ٥٤) .

(٤) من ( د ) .

(٥) وفق الأصل (١/ ٤٣٣) : أبي الفتح اليعمري .

(٦) من ( ب ) ، ( د ) وأشار محقق النكت إلى أنها في جميع نسخ النكت : ( فلا معنى إلى ) ثم نقل تصويبها من توضيح الأفكار (١/ ٢٠٣) بلفظ : ( فلا نعني بالحسن ) .

( قلت ) وما نقله السيوطي عن نسخته من النكت قريب مما نقله الصنعاني .

(٧) سقطت من ( ب ) ، وفي الأصل ( ١ / ٤٣٣) : لم يخرج مسلم منها .

(٨) و في الأصل (١/ ٤٣٣) : وإنما .

(٩) وكذا نقله السخاوي عنه في فتح المغيث (ص ٧٨) ، وتوضيح الأفكار (١/ ٢٠٣) .

**الأول** : كمالك وشعبة وأنظارهما .

**والثاني** [١] : مثل عطاء بن السائب ، ويزيد بن [ أبي ] [٢] زياد وأمثالهما ، وكل من القسمين [ مقبول [٣] لما ] يشمل الكل [ من ][٤] اسم الصدق .

**والطبقة الثالثة** : أحاديث المتروكين [٥] » .

فقال القاضي عياض[٦] وتبعه[٧] النووي[٨] وغيره : «إن مسلمًا أخرج أحاديث القسمين الأولين ، ولم يخرج شيئًا [٩] من أحاديث القسم الثالث » .

وقال الحاكم [١٠] والبيهقي ، وغيرهما : «لم يخرج مسلم إلا

---

(١) وفي الأصل ( ١ / ٤٣٣) : الثاني بدون واو .

(٢) وفي ( د ) : بن زياد .

(٣) من الأصل ( ١ / ٤٣٣) وفي ( ج ) : مقبول فيما ، وفي بقية النسخ : منقول فيما.

(٤) من الأصل ( ١ / ٤٣٣) ، وقد سقط من النسخ .

(٥) مقدمة صحيح مسلم ( ١ / ٤ - ٦) بتصرف .

(٦) إكمال المعلم ( ١ / ق ٤ /أ ) .

(٧) وفي ( ب ) : ومن .

(٨) المنهاج ( ١ / ٥٥) بالمعنى .

(٩) سقطت من ( ب ) .

(١٠) المدخل إلى الصحيح ( ص ١١٢) .

أحاديث القسم الأول فقط ، فلما حدث به اخترمته المنية قبل إخراج القسمين الآخرين» ، ويؤيد هذا ما رواه البيهقي بسند صحيح عن إبراهيم بن محمد بن سفيان صاحب مسلم ، قال : صنَّف مسلم ثلاثة كتب :

**أحدها** : هذا الذي قرأه على الناس - يعني الصحيح - .

**والثاني** : يدخل فيه عكرمة وابن إسحاق وأمثالهما .

**والثالث** : يدخل فيه الضعفاء .

قال الحافظ ابن حجر : «وإنما اشتبه الأمر على القاضي عياض ومن تبعه بأن الرواية عن أهل القسم الثاني موجودة في صحيحه لكن فرض[١] المسألة : هل احتج بهم كما احتج بأهل القسم الأول ، أم لا ؟ والحق أنه لم يخرج شيئًا مما تفرد [٢] به الواحد منهم ، وإنما احتج بأهل القسم الأول سواء { تفردوا } [٣] أم لا ، ويخرج من أحاديث أهل القسم الثاني ما يرفع به { التفرد } [٤] عن أحاديث أهل القسم الأول ، وكذلك إذا كان لحديث أهل القسم الثاني [٥] طرق

---

(١) من الأصل ( ١ / ٤٣٤) ، وفي النسخ : حرف .

(٢) وفي الأصل ( ١/ ٤٣٤) : انفرد .

(٣) من الأصل (١/ ٤٣٤) ، وفي النسخ : انفرد ذا .

(٤) من الأصل ( ١/ ٤٣٤) ، ( ج ) وفي النسخ : المنفرد .

(٥) سقطت من ( م ) .

كثيرة يعضد بعضها بعضًا[١] ، فإنه قد يخرج[٢] ذلك وهذا ظاهر بيِّنٌ في كتابه ، ولو كان يخرج جميع أحاديث أهل القسم الثاني في الأصول بل [٣] وفي المتابعات لكان كتابه أضعاف ما هو عليه، ألا تراه أخرج لعطاء بن السائب في المتابعات وهو من المكثرين ، ومع ذلك فما [٤] له [ عنده ] [٥] سوى مواضع يسيرة [٦] ، وكذا محمد ابن إسحاق وهو من بحور الحديث وليس له عنده [ في ] [٧] المتابعات[٨] إلا ستة أحاديث [٩] أو سبعة [١٠]،ولم يخرج لليث بن أبي سليم ولا ليزيد بن أبي زياد،ولا لمجالد[١١] [ بن سعيد ] [١٢]إلا مقرونًا،

(١) من الأصل ( ١ / ٤٣٤) ، وليست في النسخ .

(٢) وفي ( ع ) : تخرج .

(٣) سقطت من ( ب ) .

(٤) وفي ( م ) ، ( ب ) مماله .

(٥) من ( د ) ، وفي بقية النسخ : عندي .

(٦) الذين ترجموا لعطاء لم يذكروا أن مسلمًا روى له في المتابعات،بل الذي روى له في المتابعات هو البخاري روى له حديثا واحدا متابعة،وأخرج حديث أيضا أصحاب السنن.
الجمع بين رجال الصحيحين ( ١ / ٣٨٧) . وتهذيب الكمال ( ق / ٤٦٨/ب) و الميزان (٣/ ٧٠)، وتهذيب الخزرجي (٢/ ٢٣٠) والتقريب (ص٢٣٩) .

(٧) من ( د ) ، ومن الأصل (١/ ٤٣٥) ، وفي بقية نسخ البحر : من .

(٨) تهذيب التهذيب (٩/ ٤٥) .

(٩) سقطت من ( د ) ، ( ج ) وفيها : ست ، وليست موجودة في : النسخ .

(١٠)للوقوف على رواياته في صحيح مسلم انظر رجال مسلم :لابن منجوية (ق١٥٠/ب)

(١١) وفي ( م ) : خالد .

(١٢) من الأصل ( ١ / ٤٣٥) ، وفي النسخ : أبي سعيد .

وهذا بخلاف أبي داود فإنه يخرج أحاديث هؤلاء في الأصول محتجًا بها ، ولأجل [ ذا ][1] [ تخلَّف ][2] كتابه عن شرط الصحة ، وفي قول أبي داود ( وما كان فيه [3] وهن شديد بينته ) ما يفهم أن الذي يكون فيه وهن غير شديد أنه لا يبينه ، ومن هنا يتبين أن جميع ما سكت عليه أبو داود لا يكون من قبيل الحسن الاصطلاحي ، بل هو على أقسام :

١ - منه ما هو في الصحيحين أو على شرط الصحة .

٢ - ومنه ما هو من قبيل الحسن لذاته .

٣ - ومنه ما هو من قبيل الحسن إذا اعتضد ، وهذان القسمان كثير في كتابه جدًا .

٤ - ومنه [4] ما هو ضعيف ، لكنه من رواية من لم يجمع على تركه غالبًا [5] .

---

(١) من ( د ) ، ومن الأصل ( ١ / ٤٣٥) ، وفي بقية النسخ : ذلك .
(٢) من الأصل ( ١ / ٤٣٥) ، وفي ( م ) ، ( ع ) : يخلف ، وفي ( د ) يختلف .
(٣) رسالة أبي داود ( ص ٢٧ ) ، وفي جميع النسخ : به .
(٤) من الأصل ( ١ / ٤٣٥) ، وفي جميع النسخ : ومنها .
(٥) هذا تقسيم حسن جدًا ، وقريب منه ما ذكره الذهبي من أقسام أحاديث سنن أبي داود عموما ، وما سكت عليه أبو داود من الأحاديث خاصة قال رحمه الله :
«فكتاب أبي داود أعلى ما فيه من الثابت : =

وكل هذه الأقسام عنده تصلح [١] للاحتجاج بها كما نقل ابن مندة عنه : أنه يخرج الحديث الضعيف إذا لم يجد في الباب غيره ، [وأنه] [٢] أقوى عنده من رأي الرجال [٣] »، وكذلك قال ابن عبد البر: « كل ما سكت عليه أبو داود فهو صحيح عنده ، لا سيما إن كان لم يذكر في الباب غيره ، ونحو هذا ما رويناه عن الإمام أحمد ابن حنبل فيما نقله ابن المنذر عنه [ أنه ] [٤] كان يحتج بعمرو بن شعيب ، عن أبيه ، عن جده إذا لم يكن في الباب غيره [٥] ،

= ١ - ما أخرجه الشيخان ، وذلك نحو من شطر الكتاب .
٢ - ثم يليه ما أخرجه أحد الشيخين ، ورغب عنه الآخر .
٣ - ثم يليه ما رغبا عنه ، وكان إسناده جيدًا ، سالمًا من علة وشذوذ .
٤ - ثم يليه ما كان إسناده صالحًا ، وقبله العلماء لمجيئه من وجهين لينين فصاعدًا ، يعضد كل إسناد منهما الآخر .
٥ - ثم يليه ما ضعف إسناده لنقص حفظ راويه ، فمثل هذا يمشيه أبو داود ويسكت عنه غالبًا .
٦ - ثم يليه ما كان بيِّن الضعف من جهة راويه ، فهذا لا يسكت عنه ، بل يوهنه غالبًا، وقد يسكت عنه بحسب شهرته ونكارته ، والله أعلم ».
سير أعلام النبلاء ( ١٣/ ٢١٤) .

(١) وفي ( ب ) : يصلح .
(٢) من ( د ) ومن الأصل ( ١ / ٧٣٦ ) ، وفي بقية النسخ : وهو .
(٣) مقدمة ابن الصلاح ( ص ١١٠ ص ١١١) .
(٤) من ( د ) ، وفي بقية النسخ : إن .
(٥) قال أبو بكر الأثرم: سمعت أبا عبد الله أحمد بن حنبل سئل عن عمرو بن شعيب؟ فقال: أنا أكتب حديثه ، وربما احتججنا به ،وربما وجس في القلب منه . =

وأصرح من هذا ما رويناه فيما رواه [1] ( أبو العز بن كادش ) [2] أنه قال لابنه : لو أردت أن أقتصر على ما صح عندي ( لم أرو من هذا المسند إلا الشيء بعد الشيء ولكنك يا بني تعرف طريقتي في الحديث، إني لا أخالف ما يضعف إلا إذا كان [ في ] [3] الباب شيء يدفعه » [4] ومن هذا ) [5] ما روينا من طريق عبد الله ابن الإمام أحمد ابن حنبل بالإسناد الصحيح إليه قال : سمعت أبي يقول : لا تكاد ترى أحدًا ينظر في الرأي إلا وفي قلبه دَغَل [6]، والحديث الضعيف

---

= انظر: الجرح والتعديل ( ٦/٢٣٨ ) ، وشرح علل الترمذي ( ١/٣١٣ ) وقال الأثرم أيضًا : رأيت أبا عبد الله إن كان الحديث عن النبي ﷺ في إسناده شيء يأخذ به إذا لم يجيء خلافه أثبت منه ، مثل حديث عمرو بن شعيب .

المسودة لآل تيمية ( ص ٢٧٣ ) .

(١) وفي ( د ) : فيما حكاه .

(٢) من الأصل (١/٤٣٧) ، وفي النسخ : ابن المعز بن كادش ، وأبو العز هو : أحمد بن عبيد الله بن كادش ، مشهور من شيوخ ابن عساكر ، أقر بوضع حديث، ثم تاب وأناب ، مات سنة (٥٥٦ هـ) .

ميزان الاعتدال (١/١١٨) ، ولسان الميزان (١/٢١٨) .

(٣) من ( د ) ، وفي بقية النسخ : من .

(٤) ذكرها أبو موسى المديني في خصائص المسند ( ص ٢٧) ثم عقب فقال : « وهذا ما أظنه يصح ، لأنه كلام متناقض ، لأنه يقول : لست أخالف ما فيه ضعف إذا لم يكن في الباب شيء يدفعه ، وهو يقول في هذا الحديث بخلافه وإن صح ، فلعله كان أولاً ، ثم أخرج منه ما ضعف ، لأني طلبته في المسند فلم أجده » .

(٥) سقط في ( ج ) .

(٦) الدغل : بالتحريك : الفساد . لسان العرب ( ١١ / ٢٤٤ ) .

أحب إليّ من الرأي ، قال : فسألته عن الرجل يكون ببلد / لا يجد (ق ٥٦ /ب ) فيها إلا [١] صاحب حديث لا يدري صحيحه من سقيمه، وصاحب رأي فمن يسأل ؟ قال : يسأل صاحب الحديث ولا يسأل صاحب الرأي » [٢] فهذا نحو مما يحكى [٣] عن أبي داود ، ولا عجب [٤] فإنه كان من تلامذة [٥] الإمام أحمد فغير [٦] مستنكر أن يقول بقوله[٧]، بل حكى النجم الطوفي عن العلامة تقي الدين بن تيمية أنه قال :

«اعتبرت مسند أحمد فوجدته موافقًا لشرط أبي داود» [٨] وقد أشار

---

(١) سقطت من ( ب ) .

(٢) جامع بيان العلم (٢/ ١٧٠) ، وإعلام الموقعين (١/ ٧٦ ، ٧٧) .

(٣) وفي ( د ) : حكي .

(٤) وفي ( د ) : ولا عجيب .

(٥) الجرح والتعديل (٤/ ١٠٢) ، وتاريخ بغداد (٩/ ٥٥) . وتهذيب الكمال (١/ ٤٤٠ - من المُحَقق) .

(٦) وفي ( م ) : بغير .

(٧) قال ابن تيمية : قلت : وعلى هذه الطريقة التي ذكرها أحمد بنى عليه أبو داود كتاب السنن لمن تأمله ، ولعله أخذ ذلك عن أحمد ، فقد بين أن مثل عبد العزيز ابن أبي داود - وهو صدوق عابد ربما وهم ، كما في التقريب ص (٢١٥) - ومثل الذي فيه رجل لم يسم يعمل به ، إذا لم يخالفه ما هو أثبت منه .
المسودة ( ص ٢٧٥) .

(٨) نعم ، لا غرابة في أن تكون هناك موافقة بين شرطي أبي داود في سننه وشرط أحمد في مسنده ، لأن أبا داود أخذ عنه وتأثر به ولكنني أنفي أن يتفق الشرطان ، ويؤيد هذا المنقول عن ابن تيمية في أن شرط أحمد أعلى وأجود من شرط أبي داود ، قال ابن تيمية رحمه الله: « ولهذا نزّه أحمد مسنده عن أحاديث جماعة =

شيخنا - ( يعني العراقي ) [١] - في النوع الثالث والعشرين إلى شيء من هذا[٢] ، ومن هنا يظهر ضعف طريقة من يحتج بكل ما يسكت [٣] عليه أبو داود ، فإنه يخرج أحاديث جماعة من الضعفاء في الاحتجاج ويسكت عنها ، مثل [ ابن ] [٤] لهيعة [٥]،

---

= يروي عنهم أهل السنن كأبي داود والترمذي ، مثل مشيخة : كثير بن عبد الله بن عمرو بن عوف المزني عن أبيه عن جده ، وإن كان أبو داود يروي في سننه منها، فشرط أحمد في مسنده أجود من شرط أبي داود في سننه ».
كتاب التوسل والوسيلة (ص ٢٥٠) ( ضمن مجموع الفتاوى المجلد الأول ) .

(١) عبارة توضيحية من السيوطي ، وليست في الأصل .

(٢) لم أجده في التقييد ، والتبصرة .

(٣) وفي الأصل (١/ ٤٣٨) : سكت .

(٤) من ( د ) ، ( ج ) .

(٥) (م د ت ق ) أبو عبد الرحمن عبد الله بن لهيعة - بفتح وكسر الهاء - ابن عقبة الحضرمي المصري القاضي ، بعد استقراء أقوال الحفاظ في ابن لهيعة رأيت أن أحرز القول فيه بقدر جهدي وعلمي ، فأقول : ابن لهيعة جرِّح بثلاثة أمور :

أ : بالتخليط .

ب : والتدليس .

جـ : والتشيع .

فالتخليط : قد ثبت اختلاطه بعد احتراق كتبه ، وقد احترقت كتبه سنة تسع وستين ومائة ( وهذه رواية الميموني عن أحمد عن إسحاق بن عيسى ، وفي رواية البخاري عن يحيى بن بكير أن احتراقها كان سنة سبعين ومائة ، وبعض المصريين وابن أبي مريم ينفون احتراق كتبه ، قال الذهبي : «والظاهر أنه لم يحترق إلا بعض أصوله» ، وأيضًا وقع من على حماره فأفلج وسقط ، فكان ذلك بداية علته ، وصحح المحدثون رواية العبادلة عنه وهم : عبد الله بن المبارك =

وصالح مولى التوأمة[1] ،

---

= وعبد الله بن وهب ، وعبد الله بن يزيد المقريء ، وعبد الله بن مسلمة القعنبي ، ومن المحدثين من أطلق القول بتضعيفه ( كالنسائي ، وابن معين ) وقال :
هو ضعيف قبل أن تحترق كتبه وبعد احتراقها »، وكذا قال أبو زرعة: « سماع الأوائل والأواخر منه سواء ، إلا أن ابن المبارك وابن وهب كانا يتبعان أصوله وليس ممن يحتج به» ، وكذا قال الذهبي : «ضعف » ، وقال أيضًا : «والعمل على تضعيف حديثه» ، وثالثة قال : «ضعيف» .
ثانيًا التدليس : قلت : ولعلها هي العلة التي ضعف بها قبل الاختلاط وبعده ، كما قال ابن حبان : «كان يدلس عن الضعفاء قبل احتراق كتبه» ، وعدَّه ابن حجر في المرتبة الخامسة من مراتب المدلسين
ثالثا التشيع : ذكر الذهبي عن ابن عدي أنه قال : « لعل البلاء فيه من ابن لهيعة فإنه مفرط في التشيع » ولم أقف عليها في الكامل في ترجمة ابن لهيعة !! .
وخلاصة القول : أن الأحاديث المروية من طريقه بعد اختلاطه ضعيفة بيقين ، وأما أحاديثه قبل الاختلاط فيقبل منها ما كان من رواية العبادلة الأربعة ، وبالذات ابن المبارك وابن وهب ، وأما ما كان من رواية غيرهم فهي ضعيفة ، ولا يحتج بها ، ولكن تقبل للمتابعات والشواهد كما قال أحمد بن حنبل فيما رواه عنه حنبل:
قال : «ما حديث ابن لهيعة بحجة ، وإني لأكتب كثيرًا مما أكتب لأعتبر به ، ويقوي بعضه بعضًا ».
المجروحين ( ٢ / ١١) ، والكامل (٤/ ١٤٦٢) والكاشف ( ٢/ ١٢٢) والمغني (١/ ٣٥٢) ، والميزان ( ٢/ ٤٧٧) ، وسير أعلام النبلاء (٨/ ١٠ - ٢٨) وتهذيب التهذيب ( ٥/ ٣٧٣) ، وتعريف أهل التقديس (ص١٤٢) ، والتقريب (ص١٨٦) .

(١) (د ت ق ) صالح بن نبهان المدني ، مولى التوأمة - بفتح المثناة وسكون الواو بعدها همزة مفتوحة - صدوق ، اختلط بآخره ، قال ابن عدي : «لا بأس برواية القدماء عنه كابن أبي ذئب وابن جريج » مات سنة خمس أو ست وعشرين ومائة . =

وعبد الله بن محــمد بن عقيل [١] ، وموسى [٢] بن وردان [٣] ، وسلمة بن الفضل [٤] ،

= التقريب : (ص : ١٥) والكـامل ( ٤/١٣٧٣) ، والميـزان ( ٢/٣٠٢) والاغـتبـاط (ص٣٧٦) .

(١) (بخ ت ق ) أبو محمد عبد الله بن محمــد بن عقيل بن أبي طالب الهاشمي المدني، صدوق في حـديثه لين ، ويـقال : تغيـر بآخره ، وكـذا قال الترمـذي : صدوق ، وتكلم فيه بعضهم من قبل حفظه ، وقال الفسوي : في حديثه ضعف وهو صدوق، ورجح الذهبي بأن حديثه في مرتبة الحسن ، مات بعد الأربعين .
التقريب ( ص١٨٨) ، والميزان ( ٢/ ٤٨٤) ، وتهذيب التهذيب (٦/ ١٣) .

(٢) (بخ ٤) أبو عـمر موسى بـن وردان العامري ، مـولاهم المصري ، مـدني الأصل ، ضعـفه أبو داود: في رواية - وابن مـعين ، ولم يفسـرا الجرح ، وفسره ابن حـبان حيـث قـال : « كـان ممن فحش خـطؤه حـتى كان يـروي عن المشاهـير الأشـياء المناكير» .
وقال البزار : مدني صالح روى عنه محمد بن أبي حميد أحاديث منكرة.
وقال الفسوي ، والدارقطني ، والبزار : «لا بأس به » .
ووثقه العجلي وأبو داود في رواية .
وقال الذهبي وابن حجر : «صدوق » وزاد الأخير : «ربما أخطأ» .
مات سنة (١١٧ هـ ) .
المجروحين (٢/ ٢٣٩) ، الـكامـل (٦/ ٢٣٤٥) ، والميـزان (٤/ ٢٢٦) والـكاشـف (٣/ ١٩٠) ، وتهذيب التهذيب (١٠/ ٣٧٧) والتقريب ( ص ٣٥٣) .

(٣) سقطت من ( ب ) .

(٤) (د ت فق) سلمة بن الفـضل الأبرش - بالمعجمة مولى الأنصـار قاضي الري ، مات بعد التسعين وقد جاوز المائة .
وثقه ابن معين ، وابن سعد ، وابن حبان ، وأبو داود . =

ودلهم بن صالح [١] وغيرهم ، فلا ينبغي للناقد أن يقلده في

وقال ابن حجر : ( صدوق كثير الخطأ ) .

وضعفه النسائي ، وإسحاق ، وتكلم فيه البخاري ، وابن عدي ، وابن حبان ( مع ذكره له في الثقات ) ، وأبو أحمد الحاكم ، وابن المديني وأبو حاتم .

قلت : وقد فسر الجرح فيه بما يلي :

١ - قال البخاري : «عنده مناكير وفيه نظر ».

٢ - وقال ابن عدي : «عنده غرائب وأفراد ، ولم أجد في حديثه حديثًا قد جاوز الحد في الإنكار ، وأحاديثه متقاربة محتملة ».

٣ - وقال ابن حبان : «يخطيء ويخالف» .

قلت : فخلاصة الأقوال فيه : أن هناك من وثقه ، وآخرون قالوا : إنه صدوق أو لا بأس به ، وبعضهم ضعفه ، ولا تعارض بين المعدلين بالتوثيق ، أو بالتصديق، ولربما من أجل ذلك جمع ابن سعد بين اللفظين ، فقال : كان ثقة صدوقًا ، وإنما الذي ظاهره التعارض هو ما بين المعدلين والمضعفين المجرحين، ولا تعارض أيضًا حيث إن «سلمة » في ذاته ثقة أو صدوق « على الاختلاف المذكور » ، وهذا لا يتنافى مع كونهم قالوا : عنده مناكير وغرائب وأخطاء كما قرره السخاوي في فتح المغيث ( ص٣٧٥) ، ولكن يبقى الإشكال قائمًا في قول البخاري ( وفيه نظر ) مع أقوال المعدلين ، لأنه من المعلوم لدى المحدثين أنَّ البخاري يطلق هذه العبارة فيمن تركوا حديثه ، كما في فتح المغيث (ص٣٧٢) ، والرفع والتكميل (ص١٠٩) ، ولم يظهر لي في هذه الجزئية شيء!!!

تاريخ ابن معين ( ٢/٢٢٦) ، والتاريخ الصغير للبخاري ( ص ٥٥) ، والمجروحين ( ١ / ٣٣٧) ، والكاشف ( ١/٣٨٦) ، والميزان (٢/١٩٢) ، وتهذيب التهذيب (٤/١٥٤) ، والتقريب (ص ١٣١)

(١) ( د ت ق ) دلهم بن صالح الكندي ، الكوفي ، من السادسة ، ضعفه ابن معين، وابن حجر .

السكوت على أحاديثهم ، ويتابعه في الاحتجاج بهم ، بل طريقه أن ينظر : هل لذلك الحديث متابع فيعتضد به أو هو غريب فيتوقف فيه؟ لا سيما إن كان مخالفًا لرواية من هو أوثق منه فإنه ينحط إلى قبيل[1] المنكر[2] ، وقد يخرج لمن هو أضعف من هؤلاء بكثير كالحارث بن وجيه[3] ،

= وقال الذهبي : « فيه ضعف » ، وقال مرة أخرى :« حسن الحديث » وثالثة : ضعفه ابن معين ووثقه غيره ».

قلت : وقد فسر ابن حبان هذا الجرح فقال :« منكر الحديث جدًا ، ينفرد عن الثقات بما لا يشبه حديث الأثبات » .

وقول الذهبي « حسن الحديث » أي إذا توبع ، وإلا فهو ضعيف على الأرجح كما ذهب إليه الحافظان : ابن معين وابن حجر .

تاريخ ابن معين ( ٢ / ١٥٦) ، والمجروحين ( ١/ ٢٩٤) ، والكاشف(١/ ٢٩٤)، وديوان الضعفاء( ص ٩٦)، والمغني (١/ ٢٢٣)والميزان(٢/ ٢٨)، والتقريب(ص٩٨).

(١) وفي ( ب ) : قبيل قبيل ، وفي ( ع ) : قبل قبيل .

(٢) الحديث المنكر هو الحديث الذي رواه الضعيف مخالفًا فيه روايات الثقات أو هو ما انفرد به الضعيف ولو لم يخالف ، قال السيوطي :

**المُنْكَرُ الذي رَوى غَيْرُ الثِّقَة مُخَالِفًا في نخبة قد حقَّقَه**

ألفية السيوطي ( ص ٦٤) بشرح الترمسي ، ومقدمة ابن الصلاح ( ص ١٨٠) ، ونزهة النظر ( ص٣٦) ، وفتح المغيث (ص ١٩٨) .

(٣) ( د ت ق ) أبو محمد الحارث بن وجيه بوزن فعيل وقيل : بفتح الواو وسكون الجيم بعدها موحّدَة الراسبي البصري ، ضعفه أبو حاتم ، والنسائي وأبو داود ، والساجي، وابن حجر وغيرهم، وتضعيفه أبانه البخاري حيث قال : «في حديثه بعض المناكير ».

وقال ابن حبان : «يتفرد بالمناكير عن المشاهير في قلة روايته»، من الثامنة . =

وصدقة الدقيقي [١] ، وعثمان بن [٢] واقد [٣] العمري ، ومحمد[٤] ابن عبد الرحمـن [ البيلماني [٥] ] وأبـي [ جنـاب ] [٦] الكلبي [٧] ،

= التـهـذيب ( ٢ / ١٦٢ ) ، والـتـقريـب (ص ٦١) ، والمجـروحين ( ١ / ٢٢٤) ، والضعفاء للبخاري (ص ٢٨) .

(١) ( بخ د ت ) أبو المغيرة ويقال : أبو محمد صدقـة بن موسى الدقيقي السلمي البصري ، ضعفه ابـن معين، وأبو داود ، والنسائي، والدولابي ، والـساجي، والذهبي، و سبب الجرح ذكره ابن حبان حيث قـال : « الحديث لم يكن من صناعته ، فكان إذا روى قلب الأخبار حتى خرج عن حد الاحتجاج به».
وقال مسلم بن إبراهيم ، وابن حجر : «صدوق» ، وزاد الأخير : «له أوهام».
تهذيب التهذيب ( ٤ / ٤١٨) ، والتقريب (ص ١٥٢) والضعفاء للنسائي (ص٥٨)، والمجروحين (١/ ٢٧٣) ، والكاشف ( ٢/ ٢٧) .

(٢) سقطت من ( د ) .

(٣) ( د ت ) عثمان بن واقد بن محمد العمري المدني ، نزيل البصرة ، صدوق ربما وهم ، من السابعة .
التقريب (ص ٢٣٦) ، والميزان (٣/ ٥٩) ، وتهذيب التهذيب (٧/ ١٥٨) .

(٤) ( د ق ) محمد بن عبد الرحمن البيلماني - بفـتح الموحدة واللام بينهما تحتانية ساكنة - قال الذهبي : «ضعفوه »، قلت : وسبب تضعيفه ما ذكره ابن حبان قال: «حدث عن أبيه بنسخة شبيهة بمائتي حديث كلها موضوعة ».
وقال أبو حاتم : مضطرب الحديث ، من السابعة التقريب ( ص ٣٠٧ ) ، والمغني ( ٢ / ٦٠٣) والمجروحين (٢/ ٢٦٤) والجرح والتعديل (٧/ ٣١١) .

(٥) من ( د ) ، (ج) .

(٦) من الأصل ( ١/ ٤٤٠) ( ج ) ، وفي النسخ : حباب .

(٧) ( د ت ق ) يحيـى بـن أبي حيـة - بمهملة ، وتحتـانية - الكلبـي ، أبـو جناب - بجيم ونون خفيفتين وآخره موحدة مشهور بها - ، ضعفوه لكثرة تدليسه ، مات سنة =

وسليمان بن أرقم [١] ، وإسحاق بن عبد الله بن أبي فروة [٢] وأمثالهم

= (١٥٠) أو قبلها .

التقريب ( ص ٣٧٤) ، والضعفاء للنسائي ( ص ١١٠) والضعفاء للعقيلي (٤/ ٣٩٨) ، وتعريف أهل التقديس (ص١٤٦) وعده في المرتبة الخامسة ، وتهذيب التهذيب ( ١١/ ٢٠١) .

(١) ( د ت س ) أبو معاذ سليمان بن أرقم البصري من السابعة ، ذهب البخاري ، وأبو داود ، وأبو حاتم ، والترمذي ، وأبو أحمد الحاكم، والدارقطني ، والذهبي ، وابن خراش وغير واحد إلى أنه « متروك » وأما أبو زرعة ، والترمذي ، فقد حكما عليه بأنه « ضعيف » ووافقهما ابن حجر على ذلك .

والذي أختاره ما ذهب إليه جماهير المحدثين وهو أنه ( متروك ) وذلك لأن سبب جرحه هو : الأحاديث المناكير التي لا يتابع عليها - ومنكر الحديث عند بعض المحدثين ، كمسلم هو المتروك ، كما ذكر ذلك السخاوي ، وابن حجر- ، وأيضًا تقليبه الأخبار ، وروايته عن الثقات الموضوعات ، كما ذكر ذلك عمرو بن علي ، وابن عدي ، وابن حبان .

تهذيب التهذيب ( ٤ / ١٦٨) ، والجرح والتعديل (٤/ ١٠٠) ، والمجروحين (٤/ ١٠٠) ، والكاشف (١/ ٣٩٠) ، والتقريب ( ص ١٣٢) ، وفتح المغيث (ص ١٩٩) ونكت ابن حجر (٢/ ٦٧٥) ، ومنهج النقد د / العتر ( ص ٢٨٠).

(٢) (د ت ق ) إسحاق بن عبد الله بن أبي فروة ، الأموي ، مولاهم المدني حكم عليه بأنه « متروك » البخاري ، وأبو زرعة ، والذهبي ، وابن حجر ، قال ابن حبان: «كان يقلب الأسانيد ، ويرفع المراسيل » .

وقال ابن عدي بعد أن ذكر له عدة مرويات. « ما ذكرت هاهنا من أخباره بالأسانيد التي ذكرت فلا يتابعه أحد على أسانيده ، ولا على متونه ، وسائر أخباره مما لم أذكره تشبه هذه الأخبار التي ذكرتها » مات سنة (١٤٤ هـ) .

التقريب ( ص ٢٩) ، والتاريخ الصغير (ص١٧) ، والمجروحين (١/ ١٣١) ، والكامل (١/ ٣٢٣) ، والكاشف (١/ ١١١) والميزان (١/ ١٩٣) .

( من المتروكين ) [١] وكذلك ما فيه من الأسانيد المنقطعة ، وأحاديث [٢] المدلسين بالعنعنة والأسانيد التي فيها من أبهمت أسماؤهم ، فلا يتجه الحكم لأحاديث هؤلاء بالحسن من أجل سكوت أبي داود ، لأن سكوته تارة يكون اكتفاء لما تقدم له من الكلام في ذلك الراوي في نفس كتابه ، وتارة يكون لذهول منه ، وتارة يكون لشدة وضوح ضعف ذلك الراوي ، واتفاق الأئمة على طرح روايته : [كأبي] [٣] الحويرث [٤] ، ويحيى [٥] بن [ العلاء] [٦] وغيرهما ،

(١) سقطت من ( ب ) .

(٢) صحفت هذه الكلمة في الأصل (١/ ٤٤٠) إلى : وأحاديثهم .

(٣) من ( د ) ، ( ج ) ، وفي بقية النسخ : عن كتابي .

(٤) ( د ق ) أبو الحويرث عبد الرحمن بن معاوية بن الحويرث - بالتصغير - الأنصاري ، الزرقي ، المدني ، مشهور بكنيته ، قال : ابن معين : «لا يحتج بحديثه »، وقال مالك والنسائي : ليس بثقة ، وقال الذهبي : ضعفوه ، وقال ابن حجر : «صدوق سيء الحفظ ، رمي بالإرجاء .مات سنة (١٣٠ هـ)وقيل بعدها».
التقريب ( ص ٢١٠) ، وتاريخ ابن معين (٢/ ٣٥٨) ، والكامل (٤/ ١٦١٧) ، والكاشف (٢/ ١٨٦) ، والميزان (٢/ ٥٩١) وتهذيب التهذيب (٦/ ٢٧٢) .

(٥) ( د ق ) أبو عمرو - أو أبو سلمة - يحيى بن العلاء البجلي الرازي ، قال البخاري، والنسائي : متروك الحديث ، وقال الدارقطني : متروك ، وقال أحمد ابن حنبل : «كذاب يضع الحديث»، وقال ابن حجر :«رمي بالوضع » قلت : وقد ذكره ابن عراق والحلبي ضمن الكذابين ، مات قرب سنة (١٦٠ هـ ) .
التقريب : ( ص٣٧٨) ، والكامل ( ٧/ ٢٦٥٥) ، والميزان (٤/ ٣٩٧) ، والكشف الحثيث (ص٤٦٠) وتنزيه الشريعة (١/ ١٢٧) .

(٦) من الأصل ( ١/ ٤٤٠) ( ج ) ، وفي النسخ : العطاء .

وتارة يكون من اختلاف الرواة عنه وهو الأكثر، فإن في رواية أبي الحسن بن العبد عنه [1] من الكلام على جماعة من الرواة والأسانيد ما ليس [ في ] [2]رواية اللؤلؤي وإن كانت رواية اللؤلؤي[3] أشهر [4] ومن أمثلة ذلك : ما رواه من طريق الحارث بن وجيه عن مالك بن دينار [5] عن محمد بن سيرين عن أبي هريرة (رضي الله تعالى عنه ) [6]حديث: «إنَّ تحْتَ كُلِّ شَعْرةٍ جَنَابة. . . . »[الحديث][7]، فإنه تكلم عليه في [ بعض ] [8]

(١) سقطت من ( ب ) .

(٢) من ( د ) ( ج ) ، وفي بقية النسخ : من .

(٣) وفي الأصل ( ١ / ٤٤١) : وإن كانت روايته . . .

(٤) قال الشاه عبد العزيز الدهلوي : رواية اللؤلؤي مشهورة في الشرق ورواية ابن داسة مروجة في المغرب ، وأحدهما يقارب الآخر ، وإنما الاختلاف بينهما بالتقديم ، والتأخير ، دون الزيادة ، والنقصان ، بخلاف رواية ابن الأعرابي ، فإن نقصانها بيِّن بالنسبة إلى هاتين النسختين »وسيأتي التفصيل عن رواة السنن .
الحطة ( ص ٢٥١) ، ومقدمة تحفة الأحوذي (١/ ١٢٦) .

(٥) ( خت ٤ ) أبو يحيى مالك بن دينار البصري الزاهد ، صدوق عابد ، مات سنة ( ١٣٠ ) هـ .
التقريب ( ص ٣٢٦) ، والثقات لابن حبان (٥/ ٣٨٣) ، وحلية الأولياء (٢/ ٣٥٧)، ووفيات الأعيان (٤/ ١٣٩) .

(٦) سقطت من ( د ) .

(٧) من ( ج ) .

(٨) من ( د ) ( ج ) وفي بقية النسخ : نقيض .

الروايات فقال :« هذا [ حديث ] [١] ضعيف والحارث حديثه منكر»، وفي بعضها اقتصر على بعض هذا الكلام، و [ في] [٢] بعضها لم يتكلم فيه [٣] ، وقد يتكلم على الحديث بالتضعيف البالغ خارج السنن ويسكت [٤] عنه فيها ، ومن أمثلته [٥] ما رواه

---

(١) من الأصل (١/ ٤٤١) ، وقد سقطت من نسخ البحر .

(٢) من ( د ) .

(٣) رواه أبو داود في ( كتاب الطهارة - باب في الغسل من الجنابة - ١/ ١٧١) ، وفي النسخ التي بين يدي من السنن نقل عن أبي داود بنحو ما ذكر عنه ، قال :«الحارث ابن وجيه حديثه منكر ، وهو ضعيف » .

والحديث رواه الترمذي في ( كتاب الطهارة - باب ما جاء أن تحت كل شعرة جنابة ١- ١٧٨) ، ومن طريقه ابن الجوزي في التحقيق (١/ ١٧١) وابن ماجة في ( كتاب الطهارة - باب تحت كل شعرة جنابة -١/ ١٩٦) ، والبيهقي في الكبرى (١/ ١٧٥) كلهم من طريق الحارث بن وجيه ، وروي من طريق الحسن مرسلاً ، وعن أبي هريرة من قوله ذكره ابن حجر في التلخيص (١/ ١٤٢) ورواه أحمد (٦/ ١١١ ، ٢٥٤) ، من حديث عائشة بلفظ « .... **يا عائشة أما علمت أن على كل شعرة جنابة** » ، وفيه رجل مجهول .

قال الشافعي : «هذا الحديث ليس بثابت» .

وقال الترمذي : «حديث الحارث بن وجيه حديث غريب لا نعرفه إلا من حديثه ، وهو شيخ ليس بذاك » .

وقال البيهقي : «أنكره أهل العلم بالحديث ، والبخاري ، وأبو داود وغيرهما » .

قلت : فالحديث ضعيف .

(٤) وفي ( ب ) : دسكت .

(٥) من ( ع ) ، ( د ) وفي بقية النسخ : أمثلة .

في السنن من طريق محمد [(١)] بن ثابت [ العبدي ] [(٢)] عن نافع قال : انطلقت مع ابن عمر في حاجة [(٣)] إلى ابن عباس ( رضي الله تعالى عنهم ) [(٤)] فذكر الحديث : في الذي سلم على النبي صلى الله عليه وسلم فلم يرد عليه [(٥)] حتى تيمم ، ثم رد السلام ، قال: [(٦)] «**إنّه لم يمنعني أن أرد عليك إلا أني لم أكن على طهر** »، لم يتكلم عليه في السنن [(٧)]

---

(١) ( د ق ) أبو عبد الله محمد بن ثابت العبدي البصري .

قال الذهبي : «ليس بالقوي» .

وقال ابن حجر: «صدوق لين الحديث» .

قلت : قوله « لين الحديث » يؤيده تفسير هذا الجرح حيث قال البخاري : يخالف في بعض حديثه .

وقال ابن عدي : «عامة أحاديثه مما لا يتابع عليه» ، من الثانية.

التقريب ( ص ٢٩٢) ، والكاشف ( ٣/٢٦) ، والتاريخ الكبير (١/ ٥٠) ، والكامل ( ٦/ ٢١٤٥) ، وتهذيب التهذيب ( ٩/ ٨٥) .

(٢) من ( د ) ، ( ج ) ، وفي بقية النسخ : العيدي .

(٣) وفي ( ج ) : جماعة .

(٤) سقطت من ( د ) ، وسقطت كلمة : تعالى ، وفي الأصل (١/ ٤٤٢) : عنهما .

(٥) سقطت من ( ب ) .

(٦) من ( د ) ، ومن الأصل ( ١ / ٤٤٢) ، وفي بقية النسخ : ثم قال .

(٧) رواه أبو داود في ( كتاب الطهارة - باب التيمم في الحضر ١/ ٢٣٤)

وقال عقبه : سمعت أحمد بن حنبل يقول : روى محمد بن ثابت حديثًا منكرًا في التيمم ، قال ابن داسة : قال أبو داود : لم يتابع محمد بن ثابت في هذه القصة =

ولما[1] ذكره في كتاب ( التفرد ) [2] قال: لم يتابع أحد محمد ابن ثابت على هذا [3] ثم حكى عن أحمد بن حنبل أنه قال : «هو حديث منكر» [4] . وأما الأحاديث التي [5] في إسنادها انقطاع

= على « ضربتين » عن النبي ﷺ ورووه فِعْلَ ابن عمر . والحديث رواه أيضًا ابن حبان في المجروحين (٢/ ٢٥١) ، والعقيلي في الضعفاء الكبير (٤/ ٣٩) ، وابن عدي في الكامل (٦/ ٤٥/ ٢) . كلهم من طريق محمد بن ثابت العبدي .

قال الحافظ ابن حجر : ومداره على محمد بن ثابت العبدي ، وقد ضعفه ابن معين وأبو حاتم ، والبخاري وأحمد .

وقال أحمد والبخاري : ينكر عليه حديث التيمم .

وقال الخطابي - في حديث التيمم هذا -: «ما يصح لأن محمد بن ثابت ضعيف جدًا».

وأما قول الحافظ : «لم يتكلم عليه» فمردود بما نقلت عن أبي داود ، فلعل لدى الحافظ نسخة لا يوجد فيها كلام أبي داود ، أو أنه ظن عدم وجوده في السنن وهو موجود بها ، ويؤيد الأخير إطلاقه العزو لأبي داود في التلخيص الحبير (١/ ١٥١).

تاريخ ابن معين (٢/ ٥٠٧) ، والجرح والتعديل (٧/ ٢١٦) ، وضعفاء البخاري (ص ٩٨) ، ومعالم السنن ( ١٠/ ٢٠٤) .

(١) وفي ( ج ) : وما .

(٢) كتاب « التفرد » أي ما تفرد به أهل الأمصار من السنن الواردة ، والكتاب من الكتب التي تلقاها ابن خير عن شيوخه ، فقد رواه عن شيخيه : أبي بكر محمد بن أحمد ابن طاهر « سماعًا » ، وأبي محمد بن عتاب « إجازة » .

فهرس ابن خير ( ص / ١٠٩) .

(٣) تحفة الأشراف (٦/ ٢٢٦) .

(٤) المغني (١/ ٢٤٥) .

(٥) سقطت من ( ب ) ، ( ع ) .

أو[إبهام](١) ففي الكتاب من ذلك أحاديث كثيرة منها : وهو ثالث حديث في كتابه ما رواه من طريق أبي التياح (٢) ، قال : حدثني شيخ قال : لما قدم ابن عباس ( رضي الله تعالى عنهما ) (٣) البصرة كان يحدث عن أبي موسى - رضي الله تعالى عنه - فذكر حديث : «**إِذَا أَرَادَ أَحَدُكُمْ أَنْ يَبُولَ فَلْيَرْتَدْ لِبَوْلِه** » (٤) لم يتكلم عليه في جميع الروايات ، وفيه هذا الشيء المبهم ، إلى غير ذلك من الأحاديث التي [يمنع] (٥) من الاحتجاج / بها ما فيها من العلل ، فالصواب عدم الاعتماد على [مجرد سكوته] (٦) (ق / ٥٧ / أ)

(١) من الأصل ( ١ / ٤٤٣) ، ( ج ) ، وفي النسخ : إيهام .

(٢) ( ع ) أبو التياح - بمثناة ثم تحتانية ثقيلة وآخره مهملة - يزيد بن حميد الضبعي - بضم المعجمة وفتح الموحدة - مشهور بكنيته ، ثقة ثبت مات سنة (١٢٨ هـ ) .
التقريب ( ص ٣٨) ، وتاريخ ابن معين (٢/ ٦٦٩) ، والجمع بين رجال الصحيحين (٢/ ٥٧٣) ، وتهذيب التهذيب (١١/ ٣٢٠) .

(٣) سقطت من ( د ) ، ( ج ) ، وليست موجودة في الأصل .

(٤) أخرجه أبو داود في ( كتاب الطهارة - باب الرجل يتبوأ لبوله - ١/ ١٥) ، وأحمد (٤/ ٣٩٦) ، وفيه وصف هيئة الرجل ، وأنه رجل أسود طويل، والبيهقي في الكبرى (١/ ٩٣) كلهم من طريق أبي التياح عن شيخ بنحو ما تقدم ، والحديث ضعيف لجهالة الشيخ .
ومعنى الحديث تؤيده أحاديث التنزه الصحيحة ، ومعناه : أي يطلب مكانًا لينًا لئلا يرجع عليه رشاش بوله .
النهاية (٢/ ٢٧٦) .

(٥) من الأصل ( ١ / ٤٤٣) ، ( ج ) وفي جمع النسخ : تمنع .

(٦) من ( د ) ، ( ج ) .

لما وصفنا [١] [أنه] [٢] يحتج بالأحاديث الضعيفة [ ويقدمها ] [٣] على القياس إن ثبت ذلك عنه ، والمعتمد على مجرد سكوته لا يرى [ الاحتجاج ] [٤] بذلك فكيف يقلده فيه؟! ، وهذا جميعه إن حملنا قوله ( وما لم [٥] أقل فيه شيئا فهو صالح ) [٦]على أن مراده أنه صالح للحجة ،وهو الظاهر ، وإن حملناه على ما هو أعم من ذلك وهو الصلاحية للحجة أو للاستشهاد أو للمتابعة ، فلا يلزم منه أن يحتج بالضعيف ، ويحتاج إلى تأمل تلك المواضع التي يسكت عليها وهي ضعيفة هل فيها أفراد أم لا ؟ إن وجد فيها أفراد تعين الحمل على الأول ، وإلا احتمل [٧] الثاني ، وعلى كل تقدير فلا يصلح ما سكت عليه للاحتجاج مطلقًا ، وقد نبه على ذلك الشيخ محيي الدين النووي - [ رحمه الله تعالى ] - [٨] فقال : «في سنن أبي داود

---

(١) وفي ( ب ) : وصف .

(٢) من ( ب ) ، ( ج ) وفي بقية النسخ : أن .

(٣) من ( د ) ، ( ج ) ، وفي بقية النسخ : وتقدمها .

(٤) من الأصل ، وليست في النسخ ، وقال د / ربيع ( محقق نكت ابن حجر ) كلمة الاحتجاج من هامش ( ر ) استظهاراً من المصحح وقد سقطت في جميع النسخ . حاشية النكت ( ١ / ٤٤٣) .

(٥) وفي ( ب ) : وما أقل .

(٦) رسالة أبي داود ( ص ٢٧) .

(٧) وفي الأصل ( ١ / ٤٤٤) : حمل على .

(٨) من الأصل ( ١/ ٤٤٤) ، وليست في النسخ .

أحاديث ظاهرة الضعف لم [ يبينها ] [1] مع أنها [2] متفق على ضعفها، فلا بد من تأويل كلامه »، قال : « والحق أن ما وجدناه في سننه مما لم يبينه ولم ينص على صحته أو حسنه أحد ممن يعتمد عليه[3] ، فهو حسن ، وإن نص على ضعفه من يعتمد أو [4] رأى العارف في سنده ما يقتضي الضعف ، ولا جابر له حكم بضعفه ولم يلتفت إلى سكوت أبي داود [5] »، هذا كلام النووي ، قال الحافظ ابن حجر : «وهو التحقيق [6] ، [ ولكنه ] [7] خالف ذلك في

(١) من ( ب ) ، وفي ( م ) : يثبتها .

(٢) وفي الأصل ( ١ / ٤٤٤) : أنه .

(٣) سقطت من (د ) .

(٤) من الأصل ( ١ / ٤٤٤) ، وفي النسخ : إذا رأى .

(٥) ونص النووي كما في الإرشاد ( ق /١٢/أ ، ب ) .

« . . . ومن مظان الحسن سنن أبي داود ، روينا عنه أنه قال : ذكرت فيه الصحيح وما يشبهه ويقاربه ، وفي رواية ما معناه : أنه يذكر في كل باب أصح ما عرفه فيه، قال : وما كان في كتابي منه وهن شديد فقد بينته ، وما لم أذكر فيه شيئًا فهو صالح وبعضها أصح من بعض قال : فعلى هذا ما وجدناه في كتابه مطلقًا ولم ينص على صحته أحد ممن يميز بين الحسن والصحيح حكمنا بأنه من الحسن عند أبي داود ، وقد يكون في بعضه ما ليس حسنًا ، عند غيره ، ولا داخلاً في حد الحسن ».

وبنحوه في التقريب ( ٤٧ ) .

(٦) وفي الأصل ( ١/ ٤٤٤) ، وهذا هو التحقيق .

(٧) من الأصل ( ١ / ٤٤٤) وفي النسخ : لكن .

(مواضع) [١] من شرح المهذب وغيره من تصانيفه ، فاحتج بأحاديث كثيرة من أجل سكوت أبي داود عليها [٢] فلا يغتر [٣] بذلك»[٤] انتهى .

**الأمر الثالث** : قال الحافظ أبو الفضل العراقي في نكته : « إنَّ بعض من اختصر كتاب ابن الصلاح تعقبه بتعقب آخر وهو الحافظ عماد الدين بن كثير ، فقال : إن الروايات لسنن أبي داود كثيرة ويوجد في بعضها ما ليس في الأخرى ، [ ولأبي عبيد] [٥] الآجري

---

(١) سقطت من ( ب ) .

(٢) من الأمثلة على ذلك : حديث « المسور - بضم الميم وفتح السين وتشديد الواو - ابن يزيد المالكي الصحابي - رضي الله عنه - قال **شهدت النبي ﷺ يقرأ في الصلاة فترك شيئًا لم يقرأه ! فقال له رجل : يا رسول الله تركت آية كذا وكذا فقال رسول الله ﷺ : هلا أذكرتنيها** » .

قال النووي : - رحمه الله - عقبه : « رواه أبو داود بإسناد جيد ، ومذهبه أن ما لم يضعفه فهو عنده حسن » .

انظر : المجموع ( ٤ / ١٣٨ ) ( استفدته من د / ربيع حفظه الله ) .

والحديث رواه أبو داود في ( كتاب الصلاة - باب الفتح على الإمام في الصلاة - ١ / ٥٥٨ ) وفي سنده مروان بن معاوية الفزاري كان يدلس تدليس الشيوخ ، وهو من المرتبة الثالثة طبقات المدلسين ص (١١٠) ، وفيه أيضًا يحيى بن كثير الكاهلي الكوفي ( قال ابن حجر عنه : لين الحديث ، تقريب ص ٣٧٨) .

(٣) من الأصل ( ١ / ٤٤٤) ، وفي النسخ : فلا يغتر عليها بذلك ،

(٤) نكت ابن حجر (١/ ٤٣٣ - ٤٤٥) .

(٥) من الأصل (٥٤) ، وفي النسخ : ولأبي داود وهو تحريف .

عنه أسئلة في الجرح والتعديل ، والتصحيح ، والتعليل ، كتاب مفيد، ومن ذلك أحاديث ورجال قد [ ذكرها ] [١] في سننه [٢] ، فقول ابن الصلاح : ما سكت عنه فهو حسن ، ( هل مراده ) [٣] ما سكت عليه في سننه فقط أو مطلقًا؟! ، هذا مما ينبغي التنبيه عليه ، والتيقظ له [٤] » .

قال العراقي : «وهو كلام عجيب ، وكيف يحسن هذا الاستفسار بعد قول ابن الصلاح : إنَّ من مظان الحسن سنن أبي داود؟ - فكيف يحتمل حمل كلامه على الإطلاق في السنن وغيرها؟ ، وكذلك لفظ أبي داود صريح فيه ، فإنه قال في رسالته : « ذكرت في كتابي هذا الصحيح » [٥] إلى آخر كلامه ، وأما قول ابن كثير من ذلك أحاديث ورجال قد ذكرها في سننه ، إن أراد به أنه [ ضعف ] [٦] أحاديث

---

(١) من الأصل (ص ٥٤) ، وفي النسخ : ذكرهما .

(٢) وقد طبع الجزء الثالث من كتاب « أسئلة الآجري لأبي عبيد » في مجلد واحد من ثلاثة أجزاء وصلت إلينا والجزءان الباقيان هما : الرابع والخامس ، بتحقيق : محمد علي قاسم العمري - طبعة المجلس العلمي لإحياء التراث - بالجامعة الإسلامية - بالمدينة المنورة، وقد طبع الكتاب كاملاً بتحقيق عبد العليم البستوي.

(٣) ليست في المختصر .

(٤) اختصار علوم الحديث ( ص ٤١ ) .

(٥) لم أقف على هذا الكلام في رسالة أبي داود ، لا في المطبوعة ولا في نسخة السيوطي التي اعتمدها ، وإنما عزاه إليه الخطابي ، وابن الصلاح .
معالم السنن (٦/١) ، ومقدمة ابن الصلاح ( ص١١٠ ) .

(٦) من ( د ) ، ( ج ) وفي بقية النسخ : ضعيف .

ورجالاً في سؤالات الآجري وسكت عليها في السنن ، فلا يلزم من ذكره لها في السؤالات ( بضعف أن يكون الضعف شديدًا فإنه يسكت في سننه [١] على الضعف الذي ليس بشديد كما ذكره هو ، نعم إن ذكر في السؤالات ) [٢] أحاديث أو رجالاً بضعف شديد ، وسكت عليها في السنن فهو وارد عليه ويحتاج حينئذ إلى جواب» [٣] انتهى .

**الأمر الرابع** : قال الشيخ ولي الدين العراقي في أول شرح سنن أبي داود [٤] : « إنما أحوج [٥] ابن الصلاح إلى ما ذكره رأيه في انقطاع التصحيح في هذه الأعصار ، وهو رأي ضعيف مردود قد خالفه فيه غيره ، ولا مستند له من نقل ، ولا دليل ، وإنما قلنا

---

(١) وفي ( د ) : نفسه .

(٢) سقطت من ( ب ) .

(٣) التقييد والإيضاح ( ص / ٥٤، ص ٥٥) .

(٤) وهو شرح عظيم ، شرح ولي الدين قطعة من السنن ولم يكمله ، وهو شرح موسع كبير جدًا ، كتب منه من أوله إلى سجود السهو في سبع مجلدات ، وكتب مجلدًا فيه : الصيام ، والحج ، والجهاد .
قال السيوطي : «ولو كمل لجاء في أكثر من أربعين مجلدا ».
مقدمة مرقاة الصعود (    ) ، والبدر الطالع ( ١ / ٧٤) ، وكشف الظنون (٢/ ١٠٠٥) ، والحطة ( ص ٢٥٢) .
ولمعرفة شروح سنن أبي داود ، انظر :
كشف الظنون (٢/ ١٠٠٤، ١٠٠٥) ، والحطة ( ص ٢٥٣) .

(٥) من (ج)، وفي بقية النسخ: أخرج.

بالحق [١] في ذلك غير من له أهلية النظر من التصحيح والتضعيف ورد الأحاديث المسكوت عليها في سنن أبي داود إلى ما يليق بحالها من صحة وحسن .

قال : ومن العجب موافقة النووي له على ما ذكره في مخالفته له في انقطاع التصحيح ، ثم إنه ذكر أن المتعذر الاستقلال بإدراك الصحيح ، وما نحن فيه ليس استقلالاً بذلك بل قد سبقنا / إلى النظر فيه إمام معتمد ، وصرح بأن السكوت عليه حجة عنده ، وإنما ترددنا من أي القسمين هو ؟! فتميز [٢] أحدهما من الآخر ليس فيه استقلالٌ، بإدراك الصحيح فإنا لم ندركه إلا بإعانة من دل كلامه على أنه من أحد القسمين » .

( ق ٥٧ / ب )

**الأمر الخامس** : قال النووي في شرح سنن أبي داود [٣] : اعلم[٤] أنه وقع في سنن أبي داود أحاديث ظاهرها [٥] الضعف لم يبيِّنها [٦] مع أنه متفق على ضعفها عند المحدثين كالمرسل والمنقطع ورواية

---

(١) وفي ( ج ) : من .

(٢) من (د)، وفي بقية النسخ: فيتميز .

(٣) رجعت إلى أغلب المصادر التي ترجمت للنووي فلم أقف على من ذكر شرحه هذا للسنن سوى السيوطي ، فلعله من أواخر ما صنف النووي .

(٤) سقطت من ( ب ) .

(٥) وفي ( د ) : ظاهر .

(٦) وفي ( ج ) : تبين .

عن مجهول كشيخ ورجل ونحوه ، فقد يقال: إن هذا مخالف لقوله[1] (ما كان فيه وهن شديد { بينته }[2] )، وجوابه أنه لما كان ضعف هذا النوع ظاهرًا استغنى بظهوره عن التصريح ببيانه ، قال الشيخ ولي الدين العراقي : وقد يقال فيما إذا وقع في بعض أسانيده عن رجل أنه إنما سكت عليه لأنه عرف ذلك الرجل وعدالته من وجه آخر ، ويدل لذلك أنه روى من طريق الأعمش عن رجل عن ابن عمر (رضي الله تعالى عنهما )[3] أن النبي ﷺ « **كَانَ إذا أَرَادَ حَاجةً لاَ يَرْفَعُ ثَوْبَهُ حَتَى يَدْنُو مِنَ الأَرْضِ** »[4] وسكت عليه ، وإنما ضعف رواية الأعمش

(١) رسالة أبي داود ( ص ٢٧) .

(٢) من ( د ) ، وفي بقية النسخ : بينه .

(٣) سقطت من ( د ) .

(٤) رواه أبو داود في ( كتاب الطهارة - باب كيف التكشف عند الحاجة ١/ ٢١) .

والحديث رواه الترمذي ( كتاب الطهارة - باب ما جاء في الاستتار عند الحاجة - ٢١/١) ، وقال : هكذا روى محمد بن ربيعة عن الأعمش عن أنس هذا الحديث، وروى وكيع والحماني عن الأعمش قال : قال ابن عمر . . . وكلا الحديثين مرسل، والدارمي (١/ ١٣٦) من حديث الأعمش عن أنس ، والبيهقي - كما أشار المصنف - في الكبرى (١/ ٩٦) من حديث الأعمش عن القاسم بن محمد عن ابن عمر ، وفي سنده عبد الله بن محمد بن مسلم ، قال ابن حجر عنه : مقبول . تقريب (ص ١٨٩) ، ورواه الطبراني في الأوسط من حديث جابر ( كما ذكره الهيثمي في مجمع الزوائد ١/ ٢٠٦) وفيه « الحسين بن عبيد الله العجلي » ، وهو ممن يضع الحديث ، كما في الكشف الحثيث (ص١٥٠) .

قال المناوي : « قال العراقي ، والنووي : الحديث ضعيف من جميع طرقه وكذلك حكم الصدر المناوي » انظر : فيض القدير (٥/ ٩٢ ، ٩٣) .

عن أنس[١] - رضي الله عنه - [٢] ، [ وتبين ][٣] رواية البيهقي في سننه أن هذا الرجل هو القاسم بن محمد [٤] فلعل سكوت أبي داود عليه لعلمه [٥] بذلك لا لظهور ضعفه . »

## فائـــدة[٦]:

رسالة أبي داود إلى أهل مكة في وصف سننه مشهورة لكنها عزيزة الوجود فلنسقها هنا لتستفاد: أخبرني أبو الفضل بن المرجاني[٧] إجازة، عن أبي هريرة ابن الحافظ أبي[٨] عبد الله الذهبي [٩] ،

(١) قال علي بن المديني : «لم يحمل - يعني الأعمش - عن أنس ، إنما رآه يخضب، ورآه يصلي ، فأما طرق الأعمش عن أنس فإنما يرويها عن يزيد الرقاشي عن أنس».
وقال ابن معين : «كل ما روى الأعمش عن أنس مرسل» .
وقال ابن المناوي :« قد رأى أنس بن مالك إلا أنه لم يسمع منه ».
وقد علل الأعمش عدم سماعه ، من أنس فقال :« رأيت أنس بن مالك وما منعني أن أسمع منه إلا استغنائي بأصحابي» .
المراسيل لابن أبي حاتم ( ص٨٢) ، وتاريخ ابن معين ( ٢/ ٢٣٤) ، وتهذيب الكمال ( ق ٥٤٢ / ب ) ، وتهذيب التهذيب (٤/ ٢٢٢) .

(٢) سقطت من ( د ) .

(٣) من ( د ) ، ( ج ) ، وقد سقطت من ( ب ) ، وفي بقية النسخ : وبين .

(٤) هو القاسم بن محمد بن أبي بكر الصديق .

(٥) وفي ( ب ) : لعلة .

(٦) بياض في ( د ) .

(٧) لم أقف له على ترجمة !!

(٨) من (ج)، وفي بقية النسخ: «ابن».

(٩) زين الدين أبو هريرة عبد الرحمن بن محمد بن أحمد ابن الحافظ الكبير شمس =

قال: أخبرنا[1] أبو نصر بن السيراجي [2] عن الإمام شهاب الدين عمر ابن محمد السهروردي [3]، أخبرنا أبو الفتح [4] محمد بن عبد الباقي ابن [البطي][5]،

= الدين أبي عبد الله الذهبي، الشيخ المسند بقية المسندين والرواة.
توفي سنة (٧٩٩ هـ).
تاريخ ابن قاضي شهبة (٣/ ٦٣٤)، والدرر الكامنة (٢/ ٤٤٩)، وشذرات الذهب (٦/ ٣٦٠)، ومعجم شيوخ الذهبي (١/ ق ٣٨).

(١) وفي ( د ) رمز لأخبرنا بـ أنا وبقية السند سيرمز لها ( بـ أنا ).

(٢) وفي ( د ) ، ( ج ) : الشيرازي.

(٣) أبو حفص عمر بن محمد بن عبد الله البكري، الملقب شهاب الدين السُّهْرَوَرْدي - بضم السين المهملة، وسكون الهاء، وفتح الراء والواو، وسكون الراء الأخرى، وفي آخرها الدال المهملة هذه النسبة «سُهْرَوَرد» بليدة كان قد غلب عليها الأكراد، وموقعها اليوم بشمال غرب إيران - كان فقيهًا، شافعي المذهب، صوفيًا شيخ طريقة - عافانا الله - وهو صاحب كتاب «عوارف المعارف».
توفي سنة (٦٣٢هـ).
وفيات الأعيان (٣/ ٤٤٦)، والأنساب للسمعاني (٧/ ٣٠٧)، وطبقات الشافعية (٢/ ٦٣)، والبداية والنهاية (١٣/ ١٣٨)، وبلدان الخلافة الشرقية (ص٢٢١، ص ٢٥٨).

(٤) أبو الفتح محمد بن عبد الباقي بن أحمد بن سلمان بن البطي، البغدادي.
قال الذهبي عنه: «مسند بغداد. شيخ صالح»، توفي سنة (٥٦٤ هـ).
تذكرة الحفاظ (٤/ ١٣٢١)، والأنساب للسمعاني (٢/ ٢٦٢)، والتقييد لابن نقطة (ق/ ٣٢/ب).

(٥) من ( د ) ، ( ج ) وفي ( ب ) ، ( ع ) : أسطى.

أخبرنا أبو الفضل [١] أحمد بن الحسن بن [ خيرون ] [٢]، أخبرنا أبو عبد الله محمد بن عبد الله بن علي الصوري[٣] الحافظ، سمعت [ أبا الحسين ] [٤] محمد بن أحمد بن جميع الغساني [٥] بصيدا [٦] يقول :

(١) أبو الفضل أحمد بن الحسن بن أحمد بن خيرون البغدادي ، ابن الباقلاني .
قال الذهبي : الحافظ العالم الناقد ، ذكره السمعاني فقال : ثقة عدل متقن ، واسع الرواية . . . وكان له معرفة بالحديث ، توفي سنة ( ٤٨٨ هـ ) . تذكرة الحفاظ (١٢٠٧/٤) ، والعبر (٣١٩/٣) وطبقات الحفاظ ( للسيوطي (ص٤٤٥) .

(٢) من ( د ) ( ج ) ، وفي بقية النسخ : خيرون .

(٣) هكذا في النسخ ، وهكذا ذكره الذهبي ، وذكره الخطيب وابن كثير والسيوطي والذهبي نفسه في سير النبلاء باسم : محمد بن علي بن عبد الله ، وهو أبو عبد الله الصوري الحافظ . قال الخطيب البغدادي : كان صدوقًا . كتبت عنه وكتب عني شيئًا كثيراً ، ولم يقدم علينا من الغرباء الذين لقيتهم أفهم منه بعلم الحديث، وكان دقيق الخط صحيح النقل» ، مات سنة (٤٤١هـ) .
تاريخ بغداد (١٠٣/٣) ، وتذكرة الحفاظ (١١١٤/٣) ، وسير النبلاء (٦٢٧/١٧)، والبداية والنهاية (٦٠/١٢) وطبقات الحفاظ للسيوطي (ص٤٢٨) .

(٤) من الأصل ( ٣٥٧/٨) ، وفي النسخ : أبا الحسن .

(٥) أبو الحسن محمد بن أحمد بن محمد الغساني ، الصيداوي ، الحافظ رحل في طلب الحديث إلى مصر والعراق والجزيرة وفارس وسمع فأكثر ، أدرك المحاملي ببغداد ، توفي بعد سنة (٣٩٤ هـ) وقال السمعاني : «توفي قبل الأربعمائة» .
معجم البلدان (٤٣٧/٣) ، والأنساب (٣٥٧/٨) .

(٦) صيداء : بالفتح ثم السكون والدال المهملة والمد ، وأهلها يقصرونها ، هي مدينة على ساحل بحر الشام ، من أعمال دمشق ، شرقي صور ، وهي اليوم إحدى مواني لبنان ، وتقع في الطرف الغربي منه ، وتطل على ساحل البحر المتوسط
معجم البلدان (٤٣٧/٣) ، وأطلس العام ( ص ٤١) .

=

سمعت أبا بكر محـمد بن عبد العزيز بن محمد بـن الفضل بن يحيى ابن القاسم بن عـون بن عبد الله بن الحارث بـن نوفل بن الحارث ابن عبد المطلب الهاشمي[١] بمكة ، يقـول : سمعـت أبا داود سليمـان ابن الأشعث بالبصرة [٢] ، وسئل عن رسالته التي كتبها إلى [ أهل][٣] مكة وغيرها جوابًا لهم فأملى علينا : سلام عليكم ، فإني أحمد إليكم الله الذي لا إله إلا هو، وأسأله أن يصلي على محمد عبده ورسوله صلى الله عليه وسلم كلما ذكر ، أمـا بعد : عافانا الله (تعالى ) [٤] وإياكم عافية لا مكروه معها ولا عقـاب بعدها ، فإنكم سألتموني [٥] أن أذكر لكم الأحاديث التي في كتاب [ السنن ] [٦] : أهي أصح ما عرفت في الباب ؟ ووقفت على جميع مـا ذكرتم ، فاعلموا أنه كذلك كله [٧] ، إلا أن يكون قد روي من وجـهين صحيحين ، وأحـدهما [٨] أقوى [٩] إسنادًا ،

---

(١) لم أقف على ترجمته !

(٢) لا يوجد في المطبوعة التصريح بمكان سماع الهاشمي من أبي داود .

(٣) من ( د ) .

(٤) ليست في الأصل .

(٥) وفي الأصل المطبوع (ص٢٢) : سألتم .

(٦) سقطت من ( م ) .

(٧) وفي توجيه النظر ( ص ١٥٢) : أنه كله كذلك .

(٨) وفي الأصل (ص٢٣) : فأحدهما .

(٩) وفي الأصل (ص ٢٣) ، وتوجيه النظر (ص١٥٢) : أقوم .

والآخر صاحبه أقدم [١] في الحفظ ، فربما كتبت ذلك [٢] ، ولا أرى في كتابي من هذا عشرة أحاديث ، ولم أكتب في الباب[٣] إلا حديثًا أو حديثين [ وإن ] [٤] كان في الباب أحاديث صحاح فإنه يكثر ، وإنما أردت قرب منفعته ، وإذا أعدت [٥] الحديث في الباب من وجهين و [٦] ثلاثة فإنما هو من زيادة كلام فيه ، وربما [ تكون ] [٧] فيه كلمة (زائدة على الأحاديث ) [٨] ، وربما اختصرت الحديث الطويل لأني لو كتبته بطوله لم يعلم بعض من سمعه ( ولا يعلم موضع الفقه منه ) [٩] ، فاختصرته لذلك ، وأما المراسيل فقد كان يحتج بها العلماء فيما مضى مثل سفيان الثوري،ومالك بن أنس،

---

(١) سقطت من ( ب ) ، وفي توجيه النظر ( ص ١٥٢) : أقوم .

(٢) قال د / الصباغ : أي يكتب الحديث الذي صاحبه أقدم في الحفظ وكأنه يريد بذلك ما عرف عند علماء الحديث بعلو الإسناد .

قلت : انظر كتاب « مسألة العلو والنزول » لابن طاهر المقدسي .

(٣) سقطت من ( ب ) .

(٤) وفي ( م ) : واذا .

(٥) وفي ( ب ) : أعددت .

(٦) وفي الأصل ( ص ٢٣) : أو .

(٧) من توجيه النظر ( ص١٥٢) ، وقد سقطت هنا ومن الأصل أيضًا .

(٨) وفي الأصل ( ص ٢٣) : زيادة على الأحاديث .

(٩) وفي الأصل ( ص ٢٤) ، وتوجيه النظر ( ص ١٥٢) : ولا يفهم موضع الفقه منه .

والأوزاعي حتى جاء الشافعي ( رضي الله تعالى عنه ) [١] فتكلم فيها[٢] ، وتابعه على ذلك أحمد بن حنبل وغيره [ رضوان الله عليهم ][٣] . فإذا لم يكن مسند [٤] غير[٥] المراسيل ، ولم يوجد المسند فالمرسل [٦] يحتج به وليس هو مثل المتصل في القوة ، وليس في كتاب « السنن» / الذي صنفته [٧] عن رجل متروك الحديث شيء ( ق ٥٨ / أ ) ، وإذا كان فيه حديث منكر [ بينت ] [٨] أنه منكر ، وليس على نحوه في الباب غيره ،وهذه الأحاديث ليس منها في كتاب ابن المبارك[٩]،ولا كتاب [١٠] وكيع [١١] إلا الشيء اليسير،وعامته في كتاب

---

(١) من ( م ) .

(٢) سقطت من ( ب ) ، وفيه : فتابعه ، وما أثبته من توجيه النظر ( ص ١٥٢) ، وفي النسخ ، والأصل : فيه .

(٣) من الأصل ( ص ٢٤) ، وقد سقطت من النسخ .

(٤) من الأصل ( ص٢٥) ، وفي النسخ : مسندًا ، وقد سقطت من ( ب ) .

(٥) من توجيه النظر (ص ١٥٢) ، وفي الأصل ( ص ٢٥) ، نسخ البحر : ضد .

(٦) قال د / الصباغ : في الأصل - يعني - أصل نسخة الرسالة - فالمراسيل ، والتصويب من توجيه النظر (ص ١٥٢) .

(٧) وفي ( ب ) : صنفه .

(٨) من الأصل ( ص ٢٥) ، وفي النسخ : بينته .

(٩) لعله كتاب « السنن » في الفقه .
انظر: الفهرست (ص ٣١٩) .

(١٠) وفي ( ب ) : ولا في .

(١١) كتابه « السنن » . انظر: الفهرست لابن النديم ( ص ٣١٧) .

=

هؤلاء مراسيل ،وفي كتاب السنن من موطأ مالك بن أنس شيء صالح وكذلك من مصنفات حماد بن سلمة وعبد الرزاق ،وليس ثلث هذه الكتب [١] [ فيما ] [٢] أحسبه في كتب جميعهم أعني [٣] مصنفات مالك بن أنس وحماد بن سلمة وعبد الرزاق ،وقد ألفته نسقاً على ما وقع عندي،فإن ذكر لك عن النبي ﷺ سنة ليس [ مما ] [٤] خرجته فاعلم أنه حديث واه ، إلا أن يكون في كتابي من طريق آخر فإني لم أخرج [ الطرق ] [٥] لأنه يكثر [٦] على المتعلم ولا أعرف أحدًا جمع على[الاستقصاء][٧] غيري،وكان الحسن بن علي الخلال[٨]

(١) قال د / الصباغ : يعني المؤلف رحمه الله بقوله ( ثلث هذه الكتب ) كتب كتابه «السنن ».مثل كتاب الصلاة ، وكتاب الزكاة ، وكتاب الصوم ، وما إلى ذلك ، ويريد بهذه الجملة أن زيادات كتابه « السنن » عن جميع أولئك العلماء تبلغ نحو ثلث الكتاب .

انظر : حاشية الرسالة ( ص ٢٦) .

(٢) من الأصل ( ص ٢٦) ، وفي النسخ : مما .

(٣) من ( د ) ، وفي ( ع ) : عني ، وفي البقية : غير .

(٤) من الأصل ( ص ٢٦) ، وفي النسخ : فيما .

(٥) وفي الأصل ( ص ٢٦ ) ، وفي النسخ : الطريق .

(٦) وفي الأصل ( ص ٢٦) : يكبر .

(٧) من ( د ) ، وفي بقية النسخ : أحدًا أجمع على الاستقامة .

(٨) (خ م د ت ق ) أبو علي الحسن بن علي بن محمد الهذلي الخلال الحلواني - بضم المهملة - نزيل مكة ،ثقة حافظ ، له تصانيف مات سنة (٢٤٢ هـ).

التقريب ( ص ٧١) ، وثقات ابن حبان ( ٨/١٧٦) ، والعقد الثمين ( ٤/ ١٦٤)، وتذكرة الحفاظ ( ٢/ ٥٢٢) ، وتهذيب التهذيب (٢/ ٣٠٢) .

قد جمع منه قدر [ تسع ] [(١)] مائة حديث [(٢)]. وذكر أن ابن المبارك قال: السنن عن النبي ﷺ نحـو تسعمائة حديث فـقيل له: إن أبا يوسف قال: هي ألف ومائة ، قال ابن المبارك: أبو يوسف يأخذ بتلك الهناة [(٣)] من هنا ومن [(٤)] هنا نحو الأحاديث الضعيفة. وما كان فـي كتابي من حديث فيـه وهن شديد فقد بـينته ، ومنه ما لا يصـح سنده، وما لم أذكر فيه شيئًا فهو صالح ، وبعضها أصح من بعض . وهذا لو وضعه غيري لقـلت أنا فيه أكثـر ، وهو كتاب لا ترد عليك سـنة عن النبي ﷺ بإسـناد صالـح إلا [ وهي ] [(٥)] فـيه ، إلا أن يـكون [(٦)] كلام استـخرج من الحديـث ، ولا يكاد يكون هذا ، ولا أعلـم شيئًـا بعد القرآن ألزم للناس أن [ يتعلموه ] [(٧)] من هذا الكتاب ، ولا يضر رجلاً أن لا يكـتب مـن العـلم بعدما يكتـب هـذه الكتب شـيئًا ، وإذا نظر

---

(١) من ( د ) .

(٢) كتابه « السنن » . تهذيب التهذيب ( ٢/ ٣٠٣) .

(٣) من النسخ ، وفي الأصل ( ص ٢٧) كتبت بتاء مبسوطة ، وصوابها أنها بهاء مربوطة ، والهناة : هي المعضلات والأمور العظام .

تاج العروس (١٠/ ٤١٣) ، ولسان العرب (١٥/ ٣٦٧) .

(٤) وفي ( م ) : فمن ، وفي الأصل ( ص٢٧) : وهنا .

(٥) من توجيه النظر ( ص١٥٢) ، وفي النسخ ، وفي الأصل : وهو .

(٦) سقطت من ( ب ) .

(٧) من توجيه النظر (ص١٥٢) ، وفي النسخ ، وفي الأصل : يتعلموا .

فيه وتدبره وتفهمه حينئذ يعلم مقداره ، وأما هذه [١] المسائل : مسائل مالك ، والثوري [٢] ، والشافعي ، فهذه الأحاديث أصولها ، ويعجبني أن يكتب [ الرجل ] [٣] مع هذه الكتب من رأي أصحاب [النبي ] [٤] ﷺ ، ويكتب أيضًا مثل جامع سفيان الثوري فإنه أحسن ما وضع الناس من [٥] الجوامع [٦] . والأحاديث التي وضعتها في كتاب السنن أكثرها مشاهير [ وهي ] [٧]عند كل من كتب شيئًا من [الحديث][٨] إلا أن تمييزها لا يقدر عليه كل الناس ، والفخر بها أنها مشاهير فإنه لا يحتج بحديث غريب ولو كان من رواية مالك [ويحيى][٩] بن سعيد والثقات من أئمة العلم،ولو احتج رجل بحديث غريب،وجدت من يطعن فيه،ولا يحتج بالحديث الذي قد احتج به إذا كان الحديث غريبًا شاذًا،فأما الحديث المشهور المتصل الصحيح

---

(١) سقطت من ( ب ) .

(٢) وفي ( د ) : والثوري ومالك ، وفي الأصل ( ص ٢٨) : الثوري ومالك .

(٣) من ( د ) .

(٤) من ( د ) ومن الأصل ( ص ٢٨) ، وفي بقية النسخ : رسول الله .

(٥) وفي الأصل ( ص ٢٨) : في .

(٦) له جامعان : « الكبير » ، ويجزي مجرى الحديث ، و « الصغير » ، انظر الفهرست لابن النديم ( ص ٣١٥) ، والرسالة المستطرفة ( ص ٤١) .

(٧) من توجيه النظر ( ص١٥٢) ، وفي النسخ والأصل : وهو .

(٨) من ( د ) ، ومن الأصل ( ٢٩) ، وفي بقية النسخ : الأحاديث .

(٩) من الأصل (ص٢٩) ، وفي النسخ : عن ابن سعيد .

فليس يقدر أن يرده عليك أحد[١]،وقال إبراهيم النخعي: [ كانوا ] [٢] يكرهون الغـريب من الحديث [٣] ، وقـال يزيد بن أبـي حبـيب : إذا سمعت الحديث فانشده [٤] كما تنشد الضـالة فإن عرف وإلا فدعه[٥]،

---

(١) جاء بعدها في توجـيه النظر ( ص ١٥٢) : « وأما الحديث الغريب فـإنه لا يحتج به ولو كان من رواية الثقات من أئمة العلم ».

(٢) من ( د ) ، ( ج ) .

(٣) تقدم تخريجه .

(٤) وفي ( ب ) : فانشد .

(٥) والمعنى : ابحث عن مخـرجه عند أهل العلم ، وعن شهرته ، وصحـته، فقد يكون مكذوبًا ، وقد يكون من الغرائب الضعاف ،التي لا تقوم بها حجة ، فيضل الإنسان بحفظها ، والعمل بها ، والاعتقاد بما فيها ، وهكذا كان السلف رحمهم الله ورضي عنهم أجمـعين ، ما كانوا يقـبلون أي كلام ينسب للرسـولﷺ من أي أحد، بل كانـوا لا يقبلون حـديثًا إلا بعـد التثبت والتأكـد من أن أئـمة الـنقل قد عـرفوه ، ودرسوه.

قال الوليد بن مـسلم : «سمعت الأوزاعي يقـول : كنا نسمع الحديـث ، ونعرضه على أصحابنا كما نعرض الدرهم الزائف ، فـما عرفوا منه أخذناه ، وما أنكروا منه تركناه » .

وقال جرير : « كنت إذا سمعت الحديث جئت به إلى المغيرة فعرضته عليه ، فما قال لي : ألقه ، ألقيته » .

وقال شعبة : « اكتبوا المشهور عن المشهور » .

وقال مـالك بن أنس : « شر العـلم الغريب ، وخيـر العلم الظاهـر الذي قد رواه الناس » .

وقال بندار : « من طلب الإغراب في الحديث لم ينبل » .

وقال أبو مسعد محمد بن الهيثم بن محمد السلمي :

وإن من الأحاديث في كتاب [1] السنن ما ليس بمتصل ، وهو مرسل ومدلس [ وهو ] [2] إذا لم توجد الصحاح عند عامة أهل الحديث على معنى أنه متصل . وهو مثل : الحسن عن جابر ، والحسن عن أبي هريرة [3] ، والحكم عن مقسم عن ابن عباس (رضي الله تعالى عنهم [4] ، وليس بمتصل [5] وسماع الحكم

---

= لا تَرْوِ غيرَ الوَاضحِ المَشهورِ ... مِن قَولِ النَّبي الأَرِيحي الأَبْطَحي
وَدَعِ الغَرَائِبَ والمَنَاكِيرَ التي ... فِي الحَشْرِ إنْ نُوقِشتَ فِيهَا تَستَحِي

هذا هو منهج السلف في أخذ دين الله ، وأخذ حديث رسول الله ﷺ وما ضل الخلف ، وانقسموا إلى : صوفية وأشعرية وماتوريدية وأحزاب وجماعات لا تعد ولا تحصى إلا لأنهم حادوا عن طريق السلف القويم ، وقبلوا كل شيء عن كل أحد ، من دون تثبت ولا روية . . .

الكفاية (ص ٦٠٥) ، وأدب الإملاء والاستملاء ( ص ٥٨ ، ص ٥٩) .

(١) وفي الأصل ( ص ٣٠) : كتابي .

(٢) من الأصل ( ص ٣٠) وقد سقطت من النسخ .

(٣) قال أبو زرعة : الحسن لم يلق جابراً .

وقال ابن أبي حاتم : سألت أبي : سمع الحسن من جابر ؟ قال : ما أرى ، ولكن هشام بن حسان يقول : عن الحسن ثنا جابر ، وأنا أنكر هذا ، إنما الحسن عن جابر كتاب ، مع أنه أدرك جابراً .

وقال بهز بن أسد : « لم يسمع الحسن من ابن عباس ، ولا من أبي هريرة ، ولم يره ، ولا من جابر» .

انظر : تهذيب التهذيب ( ٢ / ٢٦٧) ، والجرح والتعديل ( ٣/ ٤٠) ، والمراسيل لابن أبي حاتم (ص٣٤ ، ص ٣٧) .

(٤) سقطت من ( د ) .

(٥) سقطت من الأصل .

عن[١] مقسم أربعة أحاديث [٢]، وأما أبو إسحاق عن الحارث عن علي فلم يسمع أبو إسحاق من الحارث إلا أربعة أحاديث [٣] ليس فيها مسند واحد [ وما ] [٤] في كتاب السنن من هذا النحو فقليل ،ولعل في

---

(١) وأثبتها د / الصباغ في متن الأصل : (من) ، وفي الحاشية قال : في الأصل(عن).

(٢) قال شعبة وأحمد وغيرهما : لم يسمع الحكم من مقسم إلا خمسة أحاديث ، وعددها يحيى القطان :

١ - حديث الوتر .

٢ - حديث القنوت .

٣ - حديث عزمة الطلاق .

٤ - وجزاء ما قتل من النعم .

٥ - والرجل يأتي امرأته وهي حائض .

انظر :جامع الترمذي (٣/٣١٨) وجامع التحصيل (ص ٢٠٠، ٢٠١) وتهذيب التهذيب (٢/ ٤٣٤) ، وانظر لروايات الحكم عن مقسم عن ابن عباس : تحفة الأشراف (٥/ ٢٤١/٢٤٥) .

(٣) ذكر ذلك العجلي ، وابن أبي حاتم ، وزاد العجلي ، والباقي كتاب. أما كيف حصل على كتب الحارث فقد قال الإمام أحمد : كان أبو إسحاق تزوج امرأة الحارث الأعور ، فوقعت إليه كتبه . وقال الذهبي : «شبابة عن شعبة : ما سمع أبو إسحاق من الحارث إلا أربعة أحاديث -يعني أن أبا إسحاق كان يدلس- » .

انظر : ترتيب ثقات العجلي ( ص ١٢٧٢) ، وجامع التحصيل (ص ٣٠٠) وسير أعلام النبلاء (٥/ ٣٩٨) .

(٤) من ( د ) ، وفي بقية النسخ ، وفي الأصل : وأما ، ولما لم يكتمل المعنى بها أضاف إليها د/ الصباغ : « ما » وما أثبته من نسخة ( د ) لا يحتاج إلى إضافة .

[ليس][1] كتاب السنن للحارث الأعور إلا حديث[2] واحد[3] وإنما[4] كتبته

---

(١) في (د)، (ج)، وقد سقط في بقية النسخ.

(٢) كلام أبي داود هذا ظاهره يدل على أنه لم يخرج للحارث في كتابه « السنن » إلا حديثًا واحدًا ، وهذا مخالف لما هو موجود للحارث من الأحاديث في السنن ، فقد وجدت له أربعة أحاديث في السنن وهي :

الأول : حديث : « **لَعَنَ اللَّه المُحلِلّ وَالمُحَلَّل لَهُ** » .

رواه أبو داود في ( كتاب النكاح - باب في التحليل - ٢/ ٥٦٢) من طريق عامر عن الحارث عن علي به .

الثاني : حديث أن رسول الله ﷺ كان يقول عند مضجعه : « **اللَّهُمَّ إِنِّي أَعُوذُ بِوَجْهِكَ الكَرِيمِ ، وَكَلِمَاتِكَ التَامَّة ...** » الحديث .

رواه في ( كتاب الأدب - باب ما يقول عند النوم - ٥/ ٣٠١) من طريق أبي إسحاق عن الحارث وأبي ميسرة عمرو بن شرحبيل الهمداني عن علي به .

الثالث : حديث : « **هاتوا رُبُعَ العُشرِ ، مِنْ كُل أربعينَ دِرْهَمًا دِرْهَمٌ ...** » .

رواه في ( كتاب الزكاة - باب في زكاة السائمة - ٢ / ٢٢٨) من طريق عاصم بن ضمرة عن الحارث عن علي مرفوعًا .

والرابع : حديث : « **يَا عَلَي لا تَفْتَح عَلَى الإمام فِي الصَّلاة ...** » .

رواه في ( كتاب الصلاة - باب الفتح على الإمام في الصلاة ١/ ٥٥٨) ، من طريق يونس بن أبي إسحاق عن أبي إسحاق عن الحارث به . فإن كانت عبارة أبي داود محمولة على ما يفهم من ظاهرها ، فإنه يحمل على أنه ذهول من أبي داود عن عدة ما للحارث من الأحاديث في سننه وإن كان يقصد من عبارته شيئًا آخر لم أعرف مراده منه . فالله أعلم .

(٣) وفي الأصل (ص٣١) : ( ولعل ليس للحارث الأعور في كتاب السنن إلا حديث واحد ) .

(٤) وفي الأصل ( ٣١) : فإنما .

{ بآخرة }[١] ، وربما كان في الحديث ما { يثبت }[٢] صحة الحديث منه إذا كان يخفى ذلك عليّ فربما تركت الحديث إذا لم {أفقهه }[٣]، وربما كتبته وبينته ، وربما[٤] أتوقف عن مثل هذا[٥] لأنه ضرر على العامة أن يكشف لهم كل ما[٦] كان في هذا الباب فيما مضى ( ق ٥٨ /ب ) / من عيوب الحديث ، لأن علم العامة يقصر عن[٧] مثل هذا.

وعدد كتب[٨] هذه السنن ثمانية عشر جزءًا مع المراسيل، منها {جزء}[٩] واحد مراسيل ، وما روي عن النبي ﷺ من المراسيل، منها ما لا يصح ، ومنها ما هو مسند عند تمييزه[١٠] وهو

(١) وفي ( م ) ، ( ع ) ، ( ب ) : باخره .
(٢) من ( د ) ، وفي بقية النسخ : في الحديث ثبت صحة ، وفي الأصل ( ص ٣١ ) ما تثبت .
(٣) من ( د ) .
(٤) وفي الأصل (ص ٣١) : ( أو ) . فقط من غير ربما ، وقد زاد د / الصباغ من عنده ( ربما وغيره ( أو ) إلى ( و ) فصارت : ( وربما ) ، ولا داعي للإضافات فهي هنا أصلا : ( وربما ) .
(٥) وفي الأصل ( ص ٣١ ) : هذه .
(٦) قال د / الصباغ : سقطت من الأصل ، واستدركها مستدرك على الهامش (ص٣١).

(٧) من الأصل ( ص٣٢) ، وفي النسخ : عن .
(٨) من الأصل ( ص ٣٢) وفي النسخ : كتبي .
(٩) من الأصل ( ص ٣٢) وفي النسخ : جزأ .
(١٠) وفي ( د ) : غيره ، وفي الأصل ( ص ٣٢ ): عن غيره .

متصل صحيح ، ولعل عدد الأحاديث التي[1] [في][2] [كتابي][3] [قدر][4] أربعة آلاف حديث وثمانمائة حديث[5] ، ونحو ستمائة حديث من المراسيل . فمن أحب أن يميز هذه الأحاديث مع الألفاظ ، فربما يجيء[6] الحديث[7] من طريق[8] وهو عند العامة[9]

(١) وفي الأصل ( ص ٣٢) : الذي .

(٢) من ( د ) وفي بقية النسخ : من .

(٣) من الأصل ( ص٣٢) ، وفي النسخ : كتبي .

(٤) وفي (ع) : قد .

(٥) أحصاها محققا السنن : الدعاس ، وعادل السيد ، فبلغت خمسة آلاف ومئتين وأربعة وسبعين حديثًا ، وأحصاها عبد الرحمن محمد عثمان - محقق ( السنن بحاشية عون المعبود ) فبلغت خمسة آلاف ومئتين واثنين وخمسين حديثًا ، وبلغت في مختصر السنن للمنذري خمسة آلاف ومائة وثلاثة عشر حديثًا .

وبين ما ذكره أبو داود وبين المحصى في طبعات السنن اختلاف كبير ، فلعل ذلك يرجع إلى أن أبا داود - رحمه الله - كتب سننه مرات ، وأن العدد في المرة الأولى هو ماذكره .

وأما ما بين النسخ من الاختلاف فلربما لاعتمادهم على نسخ مختلفة وإحصائهم أحاديث الكتاب بالمكرر .

انظر: سنن أبي داود نسخة الدعاس والسيد ( ٥/ ٤٢٣) ، وعون المعبود (١٤/ ١٩١)، ومختصر السنن للمنذري ( ٨/ ١١٨) .

(٦) وفي ( ب ) ، ( ع ) : تجيء .

(٧) وفي الأصل: حديث.

(٨) وفي ( م ) : الطريق .

(٩) أي عند عامة أهل العلم .

من حديث [١] الأئمة الـذين هم مشهـورون ، غير أنـه ربما طلب [٢] اللفظة الـتي [ تكون ] [٣] لها معـان كثيرة [٤] وممن عرفـت ( نقل من جميع هذه الكتب ) [٥] فربما يجيء الإسناد فَيُعْلَمُ من حديث غيره أنه [ غير ] [٦] متـصـل ولا [ يتبينه ] [٧] السـامع إلا بأن يعلم الأحـاديث فيكون(*) له فيه معرفة فيقف عليه ، مثل ما يروى [٨] عن ابن جريج [٩]

---

(١) وفي الأصل ( ص ٣٢ ) : طريق .

(٢) هـكذا في النسـخ ، وفي الأصل ، وأثبت د / الصباغ من عنده بدلهـا :(طـلبت).

(٣) من ( م ) ومن الأصل ( ص ٣٣) ، وفي بقية النسخ : ( يكون ).

(٤) ، والمعنى : أي أنه قد يعرض عن لفظ الحديث المـعروف برواية الأئمة المشهورين ، إلى غيره من الألفاظ طـلبًا لمعنى فقهي لا يوجد في لفظ هؤلاء الأئمة .

(٥) من الأصل ( ص ٣٣) ، وفي النسخ : وممن عرفت وقد نـقل من جميع هذه الكتب ممن عرفت .

والعبارة فيها شيء من الغموض .

قال د / الصباغ ( محـقـق الرسالـة ) : « يعـرض المـؤلف بنـاس عـرفهم ينـقلون من الـكتب، ولا يراعـون مـا يراعى مـن نـاحـية لـفـظ الحـديث ، وسنــده » : (ص٣٣).

(٦) قال د الصباغ : سقطت من الأصل ، وقد أثبت في المطبوعة .

قلت : وقد سقطت من النسخ أيضًا .

(٧) وفي ( م ) : يتنبه .

(٨) وفي ( ب ) ، ( ع ) : يروي .

(٩) من الأصل ( ص ٣٣) ، وفي النسخ : ابن جرير .

(*) في الأصل: ويكون.

قال: أخبرت [١] عن الزهري ويرويه [ البرساني ] [٢] عن ابن [جريج][٣] عن الزهري فالذي يسمع يظن أنه متصل [٤] ولا يصح [ بتة [٥] فإنما (تركنا ذلك )[٦] لأن أصل الحديث غير متصل ولا يصح ] [٧] ، وهو

---

(١) قال الأثرم عن أحمد : إذا قال : ابن جريج قال فلان ، وقال فلان ، وأخبرت جاء بمناكير» ، وإذا قال « أخبرني»، و « سمعت » فحسبك به . تهذيب التهذيب (٦/ ٤٠٤) .

(٢) من ( د ) ، ومن الأصل ( ص ٣٤) ، وفي بقية النسخ : البرماوي ، والبرساني هو ( ع ) أبو عثمان محمد بن بكر بن عثمان البرساني - بضم الموحدة ، وسكون الراء، وبعدها السين المهملة ، وفي آخرها النون ، هذه النسبة إلى بني برسان بطن من الأزد - البصري ، جرَّحه النسائي وابن عمار الموصلي ولم يفسرا الجرح ، ووثقه ابن معين ، وأبو داود ، وابن حبان ، وابن قانع ، والعجلي : والذهبي في واحد من ثلاثة أقوال له ذكره في الكاشف ، وتوسط قوم فيه :
فقال : الذهبي في الميزان : «له ما ينكر » ، وقال في المغني : « صدوق».
وقال ابن حجر : «صدوق يخطيء ».
مات سنة (٢٠٤ هـ ) ويلاحظ : أن عبارتي الذهبي : « صدوق » ، « له ما ينكر» هما نحو عبارة ابن حجر : « صدوق يخطيء » .
التقريب (ص٢٩١) ، والتهذيب (٩/ ٧٧) ، والأنساب (٢/ ١٦٢) والجرح والتعديل (٧/ ٢١٢) ، والكاشف (٣/ ٢٤) ، والمغني (٢/ ٥٦٠) ، والميزان (٣/ ٤٩٢) .

(٣) من الأصل ( ص ٣٣) ، وفي النسخ : ابن جرير .

(٤) وفي ( د ) : يتصل .

(٥) من الأصل ( ص ٣٤) ، وفي النسخ كلمة غير واضحة .

(٦) وفي الأصل ( ص ٣٤) : تركناه لذلك .

(٧) من ( د ) ، وقد سقطت من بقية النسخ .

حديث معلول ، ومثل هذا كثير ، والذي لا يعلم يقول: قد تركت [١] حديثًا صحيحًا { من هذا } [٢] وجاء بحديث معلول ، { ولم } [٣] أصنف في كتابي [٤] السنن إلا الأحكام ، ولم أصنف كتب [٥] الزهد وفضائل الأعمال ، وغيرها ، فهذه الأربعة آلاف { والثمانمائة} [٦] حديث [٧] كلها في الأحكام ، فأما أحاديث كثيرة ( صحاح من ) [٨] الزهد والفضائل وغيرها في غير هذا لم أخرجها [٩] والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته ، وصلى الله على (نبيه محمد وعلى آله الطيبين الطاهرين ، وأصحابه المنتخبين ، وأزواجه أمهات المؤمنين، وسلم تسليمًا والحمد لله رب العالمين ) [١٠] .

---

(١) وفي الأصل ( ص ٣٤) : تركنا .

(٢) من الأصل ( ص٣٤) وليست في النسخ .

(٣) وفي الأصل ( ص ٣٤) وإنما لم .

(٤) وفي الأصل ( ٣٤) : كتاب .

(٥) من ( د ) ومن الأصل ( ص ٣٤) ، وفي بقية النسخ : كتاب .

(٦) من ( د ) وفي بقية النسخ : والثمانية .

(٧) سقطت من الأصل .

(٨) وفي الأصل ( ٣٥) : كثيرة في .

(٩) وفي الأصل (ص ٣٥) : لم أخرجه .

(١٠) ونص الصلاة في الأصل ( ص ٣٥) : وصلى الله على سيدنا محمد وعلى آله وسلم تسليمًا ، وحسبنا الله ونعم الوكيل ) .

وقد قال التجيبي في { خلاصته }[1] :عداد[2] الأحاديث المسماة [3] بالسنن وكم { في }[4] سنن أبي داود :

---

(١) وفي ( م ) : خلاصة .

(٢) وفي ( ب ) : ( د ) : عدد .

(٣) وفي ( د ) : المسميات .

(٤) من ( د ) ، وفي بقية النسخ : من .

وَفِـــي رِسَـــالَـةِ أَبِـــي دَاودَا　　أَنَّ أَبَـــا يُوسُـفَ لَـــنْ يَزِيدَا

لـلألْفِ وَالـمائَةِ شَيْئًا فِي المَقُولِ　　عَـــلَيه سُنَّةٌ من أَخْبَارِ الرَّسُولِ

وَابْـــنُ المُبَارَكِ رأَى تُسْعُـماتَةْ　　تِلْكَ وَضَعَّفَ زِيَـادَاتِ [ فِئَةْ ][1]

وَقَـالَ فِي الرِّسَالَةِ الـــمَذْكُورَة　　أنَّ الَّذي فِي السُّنَنِ المَشْهُورَة

[ منه شَدِيدُ ] [2] الوَهنِ قَدْ بَيَّنَهُ　　وَالـغَيْرُ صالحٌ كَـذَا أَهْمَلْتُهُ

[ وَإِنَّمَا ] [3] فِـيهَا مِـنَ الأَخْبَارِ　　أَرْبَـعَةُ آلاف بِـاخْتِصَـارِ

مَـعَهَا ثَـمَانِ مِـائَةٍ وَمِـنْهَـا　　مَرَاسِيْلُ سِتُّ مِئُونٍ [4] تُنْهَى

**فائدة :**

قال أبو بكر بن داسة : سمعت أبا داود يقول : كتبت عن رسول الله ﷺ خمسمائة ألف حديث انتخبت منها ما ضمنته هذا الكتاب جمعت فيه أربعة آلاف وثمانمائة حديث ، ذكرت الصحيح وما يشبهه

(١) من ( د ) ، وفي بقية النسخ : فيه .

(٢) من ( د ) ، (ج)، وفي بقية النسخ: ستة شديدة.

(٣) من ( د ) ، وفي بقية النسخ : وإن

(٤) وفي ( ج ) : متون .

ويقاربه ، ويكفي الإنسان لدينه من ذلك أربعة أحاديث [١] [٢] .

**أحدها** : قوله ﷺ : « **الأعْمَالُ بالنِّيَّات** » [٣] .

**والثاني** : قوله ﷺ : « **لا يَكونُ المؤمِنُ مُؤْمِنًا حَتَى يَرْضَى لأخِيهِ مَا يَرْضَى لِنَفْسِهِ** » [٤] .

---

(١) قال الذهبي تعليقًا على قول أبي داود هذا : « ( قوله يكفي الإنسان لدينه) ممنوع، بل يحتاج المسلم إلى عد كثير من السنن الصحيحة مع القرآن» .
انظر سير أعلام النبلاء (١٣/ ٢١٠) .
قال التجيبي - بعد ذكره كلام أبي داود المتقدم « وقد ذكرت في كتاب مستفاد الرحلة والاغتراب في ترجمة أبي العباس البطرني المقري الأحاديث التي قيل فيها إنها أصول الإسلام ، أو أصول الدين أو عليها مدار الإسلام ، أو مدار الفقه ، أو العلم ، وبلغ جميع ما ذكرته هناك منها ستة وعشرين حديثا .
قلت : وقد بحثت في كتابه « مستفاد الرحلة والاغتراب » فلم أقف على ترجمة أبي العباس هذا !! وقد خرج أبو عمرو الداني المقري هذه الأحاديث الأربعة التي ذكرها أبو داود في جزء قال التجيبي فيه : سمعته على ابن صالح .
انظر برنامج التجيبي ( ص ٩٨) .

(٢) وفي ( م ) ، ( ب ) ، ( ع ) : بعد أحاديث : منها .

(٣) تقدم تخريجه .

(٤) الحديث أخرجه البخاري في ( كتاب الإيمان - باب من الإيمان أن يحب لأخيه ما يحب لنفسه ١- ٥٦) ، ومسلم في : ( كتاب الإيمان - باب الدليل أن من خصال الإيمان أن يحب لأخيه المسلم ما يحب لنفسه من الخير - ١/ ٦٧) بلفظ : لأخيه (أو) لجاره . . . الحديث . والترمذي في ( كتاب صفة القيامة - باب (٥٩) - ٤/ ٦٦٧)، وقال : -حديث حسن صحيح- ، والنسائي ( كتاب الإيمان وشرائعه - =

**والثالث**[١] : قوله ﷺ : « **مِنْ حُسنِ إِسْلامِ المَرْءِ تَرْكُهُ مَا لا يَعنيه** »[٢] .

---

= باب علامة الإيمان - ٨ / ١١٥) ، وفيه زيادة في آخر الحديث : « . . . **ما يحب لنفسه من الخير** . . . » وابن ماجة ( في المقدمة - باب في الإيمان - ١ / ٢٦) كلهم من طريق شعبة عن قتادة عن أنس مرفوعًا بلفظ : « **لا يؤمن أحدكم حتى يحب لأخيه ما يحب لنفسه** ».

(١) وفي ( ب ) ، ( ع ) ، ( د ) ، ( ج ) : تقدم الثالث على الثاني .

(٢) رواه الترمذي في ( كتاب الزهد - باب ١١ - ٤/٥٥٨) ، وقال: « هذا حديث غريب لا نعرفه من حديث أبي سلمة عن أبي هريرة عن النبي ﷺ إلا من هذا الوجه ، وابن ماجه ( كتاب الفتن - باب كف اللسان في الفتنة - ٢ / ١٣١٥)، ومالك ( كتاب حسن الخلق - بأب ما جاء في حسن الخلق - ٢ / ٩٠٣) ، وأحمد ( ١/ ٢٠١) ، والطبراني في الصغير (٢/ ١١) ، والكبير (٣/ ١٣٨) ، والأوسط ( ذكره الهيثمي ) من حديث أبي هريرة وعلي بن الحسين ، والحسين ابن علي .

أما حديث أبي هريرة ففيه قرّة بن عبد الرحمن بن حيويل ( وهو صدوق له مناكير. التقريب ص ٢٨٢) ، وحديث علي بن الحسين مرسل ، وحديث الحسين ابن علي في سنده عند الطبراني في الصغير قزعة بن سويد الباهلي ( وهو ضعيف -التقريب ص ٢٨٢) ، وفي سند أحمد والطبراني عنه عبد الله بن عمر ، ولم أعرف من هو؟ فإن كان هو العمري فهو ضعيف ( التقريب ص ١٨٢) ، وإن كان غيره فقد قال الهيثمي : «ورجال أحمد والكبير ـ يعني الطبراني في الكبير-ثقات» .

والحديث عزاه السيوطي لغير من ذكرت إلى : الحاكم في ( الكنى ) من حديث أبي بكر ، وفي ( تاريخ نيسابور ) من حديث علي بن أبي طالب ، وابن عساكر في ( تاريخ دمشق ) من حديث الحارث بن هشام .

=

**والرابع** : قوله ﷺ : « **الحَلال بيِّنٌ والحَرامُ بيِّنٌ وبَيْنَ ذَلِكَ أُمورٌ مُشْتَبِهَات** »[١] الحديث .

وقال الخطابي : «اعلموا أن الحديث عند أهله ثلاثة أقسام :

١ - صحيح ٢ - حسن ٣ - سقيم[٢] .

وكتاب أبي داود جامع لنوعي الصحيح والحسن ، وأما السقيم فعلى طبقات ، شرها الموضوع / ، ثم المقلوب ، ثم المجهول ، (ق ٥٩ / أ) وكتاب أبي داود خلي منها [ بريء ][٣] من جملة وجوهها ، وإن[٤] وقع منه شيء من[٥] بعض أقسامها [ لضرب ][٦] من الحاجة تدعوه

= والحديث صححه : ابن عبد البر ، والسيوطي ، والألباني .
مجمع الزوائد (٨/ ١٨) ، وفيض القدير (٦/ ١٣) ، ومشكاة المصابيح (٣/ ١٣٦١).

(١) رواه في سننه ( كتاب البيوع - باب في اجتناب الشبهات - ٣/ ٦٢٣) والحديث رواه أيضًا : البخاري في ( كتاب الإيمان - باب فضل من استبرأ لدينه - ١٢٦) ، والترمذي في ( كتاب البيوع - باب ما جاء في ترك الشبهات - ٣/ ٥٠٢) وقال : «هذا حديث حسن صحيح »والنسائي في ( كتاب البيوع - باب اجتناب الشبهات في الكسب ٧/ ٢٤١)، وابن ماجة ( في المقدمة - باب الوقوف عند الشبهات ٢/ ١٣١٨) كلهم من حديث النعمان بن بشير .

(٢) وفي الأصل (١/ ١١) زيادة : ( حديث ) قبل صحيح وحسن وسقيم .

(٣) من الأصل (١/ ١١) ( ج) ، وفي النسخ : يرى .

(٤) وفي الأصل (١/ ١١) : فإن .

(٥) وفي (د ) : عن .

(٦) من ( د ) ، ومن الأصل ( ١ / ١١) ، وفي بقية النسخ : فضرب .

إلى ذكره ، فإنه لا يألو أن يبين أمره ، ويذكر علته ، ويخرج من عهدته ويحكى [١] لنا عن أبي داود[٢] أنه قال : ما ذكرت في كتابي حديثًا اجتمع الناس على تركه» [٣] .

وقال الخطيب :« يقال : إن أبا داود صنف كتابه السنن قديمًا وعرضه على أحمد بن حنبل فاستجاده ، واستحسنه » [٤] وقال محمد[٥] بن إسحاق [ الصاغاني ] [٦]وإبراهيم بن إسحاق الحربي[٧]

---

(١) وفي ( ع ) : يحكي .

(٢) هذه العبارة نقلها عنه المنذري في مختصره لسننه (١/ ٨) والخطابي في معالم السنن وهي أدق من كلامه في رسالته إلى أهل مكة ( ص٢٤) حيث قال : « وليس في كتاب « السنن » الذي صنفته عن رجل متروك الحديث شيء» لأنه وجد في سننه من قيل عنه متروك الحديث كأبان بن أبي عياش فيروز البصري حكم عليه بذلك الفلاس ، وأحمد بن حنبل وابن معين والنسائي والدارقطني ، وأبو زرعة ، وابن حجر . تهذيب التهذيب (١/ ٩٨) ، والتقريب ( ١٨) .

(٣) معالم السنن (١/ ١١) بتصرف .

(٤) تاريخ بغداد (٩/ ٥٦) ، وسير أعلام النبلاء (١٣/ ٢٠٩) ، وتذكرة الحفاظ (٢/ ٥٩٢) ، والحطة (ص٢٤٥) .

(٥) أبو بكر محمد بن إسحاق الصاغاني ، الحافظ الحجة ، محدث بغداد ، مات سنة (٢٠٧هـ) .

تذكرة الحفاظ (٢/ ٥٧٤) ، وتاريخ بغداد (١/ ٢٤٠) ، والجمع بين رجال الصحيحين (٢/ ٤٦٨) ، والمعجم المشتمل (ص٢٢٥) .

(٦) من ( د ) .

(٧) أبو إسحاق إبراهيم بن إسحاق الحربي ، البغدادي ، الإمام الحافظ ، أحد =

لما صنف أبو داود كتاب السنن : «ألين لأبي داود الحديث كما ألين لداود الحديد» [١].

وقال أبو عبد الله محمد بن مخلد [٢]: «كان أبو داود يفي بمذاكرته مائة ألف حديث ، ولما صنف كتاب السنن وقرأه على الناس صار كتابه لأصحاب الحديث [ كالمصحف ] [٣] يتبعونه ولا يخالفونه ، وأقر له أهل زمانه بالحفظ ( والتقدم [٤] فيه )» [٥].

وقال الخطابي : « اعلموا رحمكم الله تعالى [٦] أن كتاب السنن

---

= الأعلام، توفي سنة (٢٨٥هـ) .

تذكرة الحفاظ (٢/ ٥٨٤) ، وتاريخ بغداد (٦/ ٢٧) ، وفوات الوفيات (١/ ١٤) ، وبغية الوعاة (١/ ٤٠٨) .

(١) انظر: معالم السنن (١/ ١٢) وطبقات الحنابلة (١/ ٥٢٦) ، وتهذيب تاريخ دمشق (٦/ ٢٤٧) كلهم عن الحربي ، والمنذري في مختصر سنن أبي داود (١/ ٥) ، والذهبي في سير النبلاء (١٣/ ٢١٢) عن الحربي والصاغاني .

(٢) من الأصول في النسخ : خالد ، وأو عبد الله هذا هو : محمد بن مخلد بن حفص الدوري العطار ، الخضيب ، الإمام المفيد الثقة ، مسند بغداد .
مات سنة (٣٣٠هـ) .

تذكرة الحفاظ (٣/ ٨٢٨) ، وتاريخ بغداد (٣/ ٣١٠) ، وتذكرة الحفاظ لابن عبد الهادي (ق/ ٤٧/ ب) .

(٣) من الأصل ( ٤/ ١٧٢) وفي النسخ : كالمصنف .

(٤) ليست في الأصل (٤/ ١٧٢) .

(٥) سير أعلام النبلاء (١٣/ ٢١٢) وتهذيب التهذيب (٤/ ١٧٢) .

(٦) من ( م ) ، وليست في بقية النسخ ، ولا في الأصل .

لأبي داود كتاب شريف ، لم يصنف في علم الدين كتاب مثله، وقد رزق القبول من كافة الناس [١] حكمًا بين فرق العلماء ، وطبقات الفقهاء ، على اختلاف مذاهبهم فلكل فيه وِرد ، ومنه شِرب، وعليه معول أهل العراق [ ومصر [٢] ، وبلاد ] [٣] المغرب ، وكثير من مدن أقطار الأرض ، وأما أهل خراسان فقد أولع أكثرهم [بكتابي] [٤] محمد بن إسماعيل ومسلم بن الحجاج ، ومن نحا [٥] نحوهما في جمع الصحيح على شرطهما في السبك والانتقاد ، إلا أن كتاب أبي داود أحسن رصفًا [٦] وأكثر فقهًا ، وكتاب أبي عيسى أيضًا كتاب حسن. [٧] ، وكان تصنيف علماء الحديث قبل زمان أبي داود الجوامع والمسانيد ونحوهما ، فتجمع [٨] تلك الكتب إلى ما فيها من السنن والأحكام أخبارًا وقصصًا ومواعظ وآدابًا ، فأما السنن المحضة فلم

---

(١) وفي الأصل (١/ ١٠) : من الناس كافة .

(٢) وفي الأصل ( ١ / ١١) : وأهل مصر .

(٣) من ( د ) .

(٤) من الأصل ( ١ / ١١) ، وفي النسخ : بكتاب .

(٥) من الأصل ( ١١/١) ، وفي النسخ : يجيء .

(٦) من الأصل (١١/١) ، وفي ( م ) ، (ج) : وضعًا ، وفي بقية النسخ : وصفًا وما أثبته من الأصل أنسب وأقرب ، لأن الرصف هو ضم الشيء بعضه إلى بعض ونظمه، انظر لسان العرب (١١٩/٩) .

(٧) بعدها كلام طويل حذفه السيوطي اختصاراً على عادته .

(٨) وفي ( ب ) فيجتمع .

يقصد [ واحد ] [1] منهم جمعها واستيفاءها ، ولم يقدر على [تخليصها][2] واختصار مواضعها من أثناء تلك الأحاديث الطويلة ، ومن أدلة سياقها على حسب ما اتفق لأبي داود، ولذلك حل هذا الكتاب عند أئمة الحديث وعلماء الأثر [3] محل العجب فضربت فيه أكباد الإبل ، ودانت[4] إليه الرحل .

قال الخطابي :« وسمعت ابن الأعرابي [5] يقول - ونحن نسمع منه هذا الكتاب -: لو أن رجلاً لم يكن عنده من العلم إلا المصحف الذي فيه كتاب الله تعالى [6] ثم هذا الكتاب لم يحتج معهما إلى شيء من العلم بتة » .

قال الخطابي :« وهذا كما قال لا شك فيه ، لأن الله سبحانه وتعالى[أنزل كتابه تبيانًا لكل شيء ، وقال (عز من قائل )[7] : ﴿ مَا فَرَّطْنَا فِي الكِتَابِ مِن شَيء ﴾ [8] فأخبر[9]سبحانه أنه] [10] لم يغادر شيئًا

---

(١) من الأصل ( ١/ ١١) ، وفي النسخ : أحدًا .

(٢) من الأصل (١/ ١١) وفي ( ج ) تحصيلها وفي بقية النسخ : تلخيصها .

(٣) وفي ( ب ) بعد ( وعلماء الأثر ) : محل العجب .

(٤) وفي الأصل: ودامت.

(٥) من ( د ) .

(٦) من ( م ) .

(٧) سقطت من الأصل .

(٨) سورة الأنعام : آية رقم (٣٨) .

(٩) من ( ب ) ، ومن الأصل (١/ ١٢) ، وفي بقية النسخ : فإنه أخبر .

(١٠) سقطت من ( م ) وكلمة ( وأنه ) مثبتة في الأصل ( ١ / ١٢) .

من أمر الدين لم يتضمن بيانه الكتاب إلا [ أن ] [1] البيان على ضربين :

١ - بيان جلي يتناوله [2] الذكر نصًا .

٢ - وبيان خفي اشتمل عليه معنى التلاوة ضمنًا .

فما [3] كان من هذا الضرب كان تفصيل بيانه موكولاً إلى النبي ﷺ وهو معنى قوله سبحانه وتعالى : ﴿ **لِتُبَيِّنَ لِلنَّاسِ مَا نُزِّلَ إِلَيْهِمْ وَلَعَلَّهُمْ يَتَذَكَّرُون** ﴾ [4] فمن جمع بين الكتاب والسنة فقد استوفى وجهي البيان ، وقد جمع أبو داود في كتابه هذا من الحديث في أصول العلم وأمهات السنن وأحكام الفقه ما لا [ نعلم ] [5] متقدما سبقه إليه ، ولا متأخرًا لحقه فيه » [6] انتهى .

قال الشيخ ولي الدين العراقي :« ومن هنا قال الرافعي : إنَّ المجتهد لا يحتاج إلى تتبع الأحاديث على [7] تفرقها وانتشارها ، بل

---

(١) وفي ( ب ) ، ( ع ) : أنه .

(٢) وفي الأصل ( ١/ ١٢) : تناوله

(٣) وفي ( ب ) : فإن .

(٤) سورة النحل : آية رقم (٤٤) .

(٥) من الأصل (١/ ١٣) ، وفي النسخ : مالا يعلم .

(٦) معالم السنن ( ١/ ١١- ١٣) بتصرف واختصار .

(٧) سقطت من ( ب ) .

يكفي أن يكـون له أصل مصحح وقـعت العناية به ، يجـمع أحاديث الأحكام كســنن أبي داود » ولكن قال النووي في الـروضة : «لا يصح التمثـيل بسنن أبي داود [١] فإنه لـم يستوعب الـصحيح مـن أحاديث الأحكام ولا معـظمه ، وذلك ظاهر بل مـعرفته ضـرورية لمن له أدنى طلاع ، وكم في صـحيح / البخـاري ، ومسلم من حديـث حكمي (ق ٥٩ /ب) ليس في سنن أبي داود، وأما مـا كان في الترمذي والنسائـي وغيرهما من الكتب المعـتمدة فكثرته وشهـرته غنية عن التصـريح بها» ، وقال الشيخ ولي الـدين : « لا نسلم { أن } [٢] ما ذكـره من أن أبا داود لم يستوعـب معظم أحاديث الأحكام فـالحق أنه ذكر معظمـها ، وما لم يذكره منها فهو يسير بالنـسبة إلى ما ذكره ، وقد صرح بذلك النووي في شـرح أبي داود فقال : ينبغي للمشتغل بالفقه ولغيره الاعتناء بسنن أبي داود، وبمعرفته الـتامة فإن معظم أحاديث الأحكام الـتي احتج بها فيه مع سـهولة { تناوله } [٣] ، وتلخيص أحاديثـه ، وبراعة مصنفه ، واعتنائه بتهذيبه ، وقال الحافظ ابن حجر في آخر قصيدة له :

مِثْــلُ البُـخارِي ثــمَّ مُسْلِمِ الَّــذِي     يَتْلُوهُ فِى الـعُلْيَا [٤] أَبُو دَاودَ

(١) سقطت من ( ب ) .

(٢) من ( د ) .

(٣) وفي ( ب ) ، ( ع ) ، ( ج ) : متناوله .

(٤) من ( د ) ، وفي بقية النسخ : العيا .

{ فَاقَ }(١) التَّصَانِيفَ الكِبَارَ(٢) بجَمْعِهِ الأَحْكَامَا فيهَا يَبْذُلُ المَجهُودَا

قَدْ كَانَ أَقْوَى مَا رَأَى فِي بَابِهِ يَأْتِي بِهِ وَيُحَرِّرُ التَّجْوِيدَا

**فائدة :**

قال أبو الحسن { الشاري }(٣) في فهرسته :« قال ابن التبريزي : رواية اللؤلؤي من أصح الروايات لأنها آخر ما أملى أبو داود ، وعليها مات(٤) .

وقال أبو علي الغساني : «رواية ابن داسه(٥) أكمل الروايات كلها(٦) ورواية أبي عيسى الرملي(٧) تقاربها»(٨) .

---

(١) من ( د ) وفي بقية النسخ : فساق .

(٢) وفي ( ب ) : الكتاب .

(٣) من ( م ) ، ( د ) ، (ج ) ، وفي بقية النسخ : الشارى .

(٤) برنامج التجيبي (٩٦) ، وسيأتي وقت سماع اللؤلؤي للسنن من أبي داود .

(٥) أبو بكر محمد بن بكر بن محمد بن عبد الرزاق بن داسة التمار ، الشيخ الثقة ، العالم ، مسند البصرة ، صاحب أبي داود ، وراوي السنن توفي سنة (٣٤٦هـ) . سير أعلام النبلاء (١٥/٥٣٨) والتقييد ( ١/ ٤٤) ، وتذكرة الحفاظ (٣/ ٨٦٣) وشذرات الذهب (٢/ ٣٧٣) .

(٦) برنامج التجيبي (ص ٩٦) وقال الذهبي : « وهو - أي ابن داسة - آخر من حدث بالسنن كاملاً عن أبي داود. . . وآخر من روى عن ابن داسة بالإجازة الحافظ أبو نعيم الأصبهاني » . سير أعلام النبلاء (١٥/ ٥٣٩) .

(٧) لم أقف له على ترجمة !!

(٨) برنامج التجيبي (٩٦) ، والحطة (ص٢٥١) ومقدمة تحفة الأحوذي (١/ ١٢٦) .

وقال الشيخ ولي الدين العراقي في شرحه :« روى [١] عن أبي داود كتاب السنن أبو علي محمد بن أحمد اللؤلؤي [٢]، وأبو بكر محمد بن بكر ابن داسة،وأبو الطيب أحمد بن إبراهيم الأشناني ، وأبو عمر أحمد بن علي بن الحسن البصري ، وأبو الحسن علي بن الحسن بن العبد [٣]، وأبو سعيد أحمد بن محمد الأعرابي [٤] وله فيه فوت [٥] ، وأبو أسامة محمد بن عبد الملك الرواس ، وفاته منه مواضع ، وأشهر رواته عنه اللؤلؤي وابن داسة» .

---

(١) وفي ( م ) : روى .

(٢) أبو علي محمد بن أحمد بن عمرو اللؤلؤي البصري ، من أهل البصرة ، وهو آخر من حدث عنه بكتاب السنن .
الأنساب للسمعاني (١١/ ٢٣٣) ، ولم أقف له على ترجمة في غيره !!
انظر : التقييد ( ص٣٣) ، والحطة (ص ٢٥١) ، ومقدمة تحفة الأحوذي (١/ ١٢٦)

(٣) أبو الحسن علي بن الحسن بن العبد الوراق ، سمع أبا داود السجستاني وروى عنه الدارقطني ، مات سنة (٣٢٨ هـ) .تاريخ بغداد (١١/ ٣٨٢) .

(٤) أبو سعيد أحمد بن محمد بن زياد البصري الصوفي ، المعروف بابن الأعرابي ، الحافظ الزاهد ، شيخ الحرم ، مات سنة ( ٣٤٠ هـ ) .
التقييد (١/ ص١٨٩) ، تذكرة الحفاظ (٣/ ٨٥٢) ، وتهذيب تاريخ دمشق (٢/ ٥٤)، والعقد الثمين (٣/ ١٣٧) ولسان الميزان (١/ ٣٠٨) .

(٥) قال ابن خير الأشبيلي : « وما فات أبا سعيد بن الأعرابي عن أبي داود فروى كثيراً منه أبو عمر بن حزم عن أبي القاسم حميد بن ثوابة بن حميد الجذامي الثغري عن أبي عيسى الرملي عن أبي داود .

قال القاضي أبو عمرو [1] الهاشمي :« وهو آخر من حدثه [ عن اللؤلؤي ، قرأ أبو علي اللؤلؤي هذا الكتاب على أبي داود عشرين سنة ] [2] كان هو القاريء لكل قوم يسمعونه» [3] قال : « والزيادات التي في رواية ابن داسة حذفها أبو داود في آخر أمره لشيء كان يريبه في إسناده فلهذا تفاوتا» [4] .

قال الشيخ ولي الدين :« وقد سمعه اللؤلؤي من أبي داود سنة وفاته وهي سنة خمس [ وسبعين ] [5] ومائتين ، فينبغي أن يكون العمل على روايته» انتهى .

= والفوت الحاصل في رواية ابن الأعرابي بينه أبو علي الغساني حيث قال : « وليس في رواية أبي سعيد بن الأعرابي كتاب الفتن والملاحم ، والحروف، والخاتم ، وسقط منه من كتاب اللباس نحو نصفه، وفاته من كتاب الوضوء ، والصلاة ، والنكاح أوراق كثيرة وأحاديث خرجها من روايته عن شيوخه ، وروى أكثرها عن أبي أسامة محمد بن عبد الملك الرواسي عن أبي داود » .

قال الغساني : « وأضبط من كتب المصنف عن أبي سعيد بن الأعرابي من أهل بلدنا أبو عمر أحمد بن سعيد بن حزم ، وليس من رجل بعده ضبط كضبطه ، وبكتابه الذي بخطه قابلت كتابي » .

فهرس ابن خير (ص١٠٦) وبرنامج التجيبي (ص٩٥) والوافي بالوفيات (١٥/ ٣٥٤).

(١) وفي ( ب ) ، ( د ) : أبو عمر .

(٢) سقطت من ( م ) .

(٣) انظر : التقييد (١/ ٣٣) .

(٤) انظر: التقييد (١/ ٣٣) .

(٥) من ( د ) ، وفي النسخ : وستين ، وهو خطأ .

٩١- فإن يقل في السنن الصحاح مع ضعيفها والبغوي قد جمع[(١)]

٩٢- مصابحا وجعل الحسان ما في سنن قلنا: اصطلاحًا[(٢)] ينتمى[(٣)]

ش:

قال ابن الصلاح: «ما صار إليه صاحب المصابيح[(٤)] رحمه الله

---

(١) من الأصل (ص ١١١)، وليست في النسخ.

(٢) وفي نسخ الألفية كلها: اصطلاح.

(٣) سقط البيتان من (د).

(٤) هو كتاب «مصابيح السنة» للإمام المحدث الفقيه: «أبو محمد الحسين بن مسعود الفراء البغوي» (ت ٥١٦).

جمع فيه أحاديث متفرقة في أبواب شتى كالعقائد والأحكام والسير والآداب والمناقب وغيرها، محذوفة الأسانيد، وقسمها إلى صحاح وحسان، وعَنَى بالصحاح ما أخرجه الشيخان، وبالحسان ما أخرجه أصحاب السنن، وما كان فيها من ضعف أو غريب أشار إليه، وأعرض عن ذكر ما كان منكرًا أو موضوعًا هذا هو المشروط في الخطبة مع العلم بأنه ذكر حديثًا في آخر باب مناقب قريش وقال عنه: منكر!!

وعدد أحاديث الكتاب قيل: إنها أربعة آلاف وسبعمائة وتسعة عشر حديثًا وقيل غير ذلك ، والكتاب مطبوع.

لمزيد الكلام علي الكتاب وشروحه ومنهج مؤلفه وأحاديثه المنتقدة، انظر: المصابيح (١/ ٢)، وأجوبة الحافظ ابن حجر عن أحاديث المصابيح (٣/ ١٧٧٣- من المشكاة)، وكشف الظنون، (٢/ ١٢٩٨)، وإيضاح المكنون (٤/ ٤٨٩)، =

من[1] تقسيم أحاديثه إلي نوعين: الصحاح والحسان، مريداً بالصحاح: ما ورد في أحد الصحيحين أو فيهما، وبالحسان: ما أورده أبو داود والترمذي وأشباههما في تصانيفهم[2]، فهذا اصطلاح لا يعرف، وليس الحسن عند أهل الحديث عبارة عن ذلك، وهذه الكتب تشتمل على حسن وغير حسن»[3]، انتهى.

وتبعه على ذلك النووي في مختصره فقال: «هذا الكلام من البغوي ليس بصواب؛ لأنّ في السنن الصحيح، والحسن، والضعيف، والمنكر»[4].

وقد تعقب العلامة تاج الدين التبريزي[5] في مختصره[6] هذا الكلام فقال: «ليس من العادة المشاحة في الاصطلاح[7] والتخطئة عليه مع نص الجمهور على أن من اصطلح في أول الكتاب فليس ببعيد عن الصواب/، والبغوي قد نص في ابتداء المصابيح بهذه (ق ٦٠/ أ)

---

= ومقدمة مرقاة المفاتيح لملا علي القاري (١/ ٥٦ - ٦١).

(١) من الأصل (ص ١١١)، وليست في النسخ.

(٢) انظر: مصابيح البغوي (١/ ٢).

(٣) مقدمة ابن الصلاح (ص ١١١).

(٤) التقريب (ص ٤٧)، والإرشاد (ق ١١/أ).

(٥) تقدمت ترجمته(١/ ٢٣٨).

(٦) هو مختصره لمقدمة ابن الصلاح الذي سماه «الكافي»، وتقدم ذكره.

(٧) وفي (ب): الصحاح.

العبارة«وأعني[1] بالصحاح ما أخرجه الشيخان» إلى آخره، ثم قال: «وأعني[2] بالحسان ما أورده أبو داود والترمذي وغيرهما من الأئمة» إلى آخره، ثم قال: «وما كان فيها من ضعيف أو غريب أشرت إليه وأعرضت عمّا كان منكرًا أو موضوعًا» هذه عبارته، لم يذكر قط أنّ مراد الأئمة بالصحاح كذا وبالحسان كذا.

قال: «ومع هذا فلا [يعرف][3] لتخطئة الشيخين - يعني ابن الصلاح والنووي - إياه وجه»، [وأورد][4]هذا التعقيب[5]الحافظ ابن حجر في نكته مرتضيًا له، ثم قال: «ومما يشهد [لصحة][6]كونه أراد بقوله الحسان اصطلاحًا خاصًا له كذا هي في النكت ولعل الصواب(أنه) يقول في مواضع من قسم الحسان: هذا صحيح تارة، وهذا ضعيف تارة بحسب ما يظهر له من ذلك، ولو كان أراد بالحسان الاصطلاح العام ما نوعه في كتابه إلى الأنواع الثلاثة، وحتى لو كان عليه في بعض ذلك مناقشة بالنسبة إلى الإطلاق فذاك[7] يكون لأمر خارجي[8]يرجع إلى

(١) وفي (ب): أعني.
(٢) وفي (ب): أعني.
(٣) من (د)، (ج)، وفي بقية النسخ: يفوت.
(٤) من (د)، (ج)، وفي بقية النسخ: وارد.
(٥) وفي (د): التعقب.
(٦) من (د)، (ج)، ومن الأصل (١/ ٤٤٦)، وفي النسخ: بصحة.
(٧) وفي الأصل (١/ ٤٤٦): وذلك.
(٨) في الأصل (١/ ٤٤٦) بعدها: حتى.

الذهول، ولا يضر فيما نحن فيه»[١] انتهى.

وأما البلقيني فقال في محاسن الاصطلاح: «لا يقال: الاصطلاحات لا مشاحّة فيها، فقد قال البغوي: أردت بالصحيح ما خرج في كتاب الشيخين، وبالحسن ما أورده أبو داود وأبو عيسى وغيرهما، وما كان فيهما من غريب أو ضعيف أشرت إليه، وأعرضت عن ذكر ما كان منكرًا أو موضوعًا[٢]، وقد بوّبَ على الصحيح والحسن والغريب وغيرها[٣]، لأنا نقول: يقع الاعتراض من وجه آخر وهو أنّ فيهما أحاديث صحيحة ليست في الصحيحين، وباصطلاحه يخرج عن ذلك لمرتبة الحسن، ولم يقل بذلك أحد غيره»[٤].

- وقال الزركشي في النكت: «اعتراض ابن الصلاح والنووي على البغوي عجب[٥] لأن البغوي لم يقل: إن [مراد][٦] الأئمة بالصحاح كذا وبالحسان كذا، وإنما اصطلح على هذا رعاية للاختصار، ولا مشاحة (في الاصطلاح)[٧]...، وقد[٨] التزم ببيان غير الحسن،

---

(١) نكت ابن حجر (١/ ٤٤٦).

(٢) مصابيح السنة (١/ ٢) بمعناه.

(٣) وفي (م): وغيرهما.

(٤) محاسن الاصطلاح (ص ١١١).

(٥) وفي الأصل (ق ٥٢/أ): عجيب.

(٦) من (د)، (ج)، وفي بقية النسخ: يراد.

(٧) سقطت من (ب)، وبعدها كلام طويل في الأصل (ق ٥٢/أ)، لم يذكره السيوطي رحمه الله.

(٨) وفي الأصل (ق ٥٢/أ): فقد.

وبوّب على الصحيح والحسن، ولم يميّز بينهما لاشتراك الكل في الاحتجاج في نظر الفقيه، قال: نعم في السنن أحاديث صحيحة، ليست في الصحيحين[١]، ففي[٢] إدراجه لها في قسم الحسن نوع مشاحة»[٣].

وقال العراقي في النكت: «أجاب بعضهم عن هذا الإيراد على البغوي بأنه بين [في][٤] كتاب المصابيح عقب كل حديث كونه صحيحًا أو حسنًا أو غريبًا، فلا[٥] يرد عليه ذلك».

قال العراقي: «وما ذكره هذا المجيب[٦]... ليس كذلك فإنه لا يبين الصحيح من الحسن فيما أورده من السنن، وإنما سكت[٧]

---

(١) وكذلك في المقابل مما يؤخذ عليه إدخاله في الفصل الأول المسمى بالصحاح عدة روايات ليست في الصحيحين ولا في أحدهما مع التزامه الاقتصار عليهما.
وقد أجاب السخاوي عن هذا الاعتراض بجواب حسن فقال: إنه «يذكر أصل الحديث منهما أو من أحدهما، ثم يتبع ذلك باختلاف لفظه ولو بزيادة في نفس ذلك الخبر يكون بعض من خرج السنن أوردها فيشير هو إليها لكمال الفائدة».
انظر: فتح المغيث (ص ٨٣).

(٢) وفي (د): نفي.

(٣) نكت الزركشي (ق ٥٢/أ).

(٤) من (د).

(٥) وفي الأصل (ص ٥٥): ولا.

(٦) في الأصل (ص ٥٥) بعدها كلام طويل حذفه السيوطي اختصاراً.

(٧) وفي الأصل (ص ٥٥): يسكت.

عليها، وإنما يبين الغريب غـالبًا، وقد يبين الضعيف[١]. . . ، فالإيراد باق في مزجه صحيح ما في السنن بما فيها من الحسن، وكأنه سكت عن بيان ذلك لاشتراكهما في الاحتجاج به»[٢].

---

(١) في الأصل (ص ٥٥) كلام حذفه السيوطي .

(٢) التقييد والإيضاح (ص ٥٥، ص ٥٦)، وأيضًا وقعت له أوهام على ما اشترطه.

قال المناوي: «. . . فوقع له بعد ذلك أن ذكـر أحاديث من الصحاح، وليست في واحد من الصحيحين، وأحاديث من الحسـان، وهي في أحد الصحيحين، وأدخل في الحسـان أحاديث ولم ينبـه عليهـا وهي ضعـيفة واهيـة، وربما ذكـر أحاديث موضوعة في غاية السقوط متناهية . . . .»

كشف المناهج والتناقيح في تخريج أحاديث المصابيح (١/ق١/أ).

٩٣- يَرْوِي أَبُوْ دَاوُدَ أَقْوَى مَا وَجَدْ[١] ثُمَّ [الضَّعِيْفَ][٢] حَيْثُ غَيْرَهُ فَقَدْ

٩٤- والنَّسَئِي مَا لَمْ[٣] يَكُونُوْا اتَّفَقُوْا تَرْكًا لَهُ (والآخَرُوْنَ أَلْحَقُوْا

٩٥- بِالْخَمْسَةِ ابْنَ[٤] مَاجَةٍ قِيْلَ وَمَنْ مَازَ بِهِمْ فَإِنَّ فِيهِمُوا[٥] وَهَنْ[٦])

هذا بيان لكون السنن فيها غير الحسن.

قال ابن الصلاح: «روينا عن أبي داود ما معناه: أنه يذكر في كل باب أصحّ ما عرفه في ذلك الباب.

وقال أبو عبد الله بن منده عنه: إنه يخرج الإسناد الضعيف إذا لم يجد في الباب غيره؛ لأنه أقوى عنده من رأي الرجال»[٧].

قال الزركشي: «يقرب منه ما ذكره الماوردي من احتجاج الشافعي (رضي الله تعالى عنه)[٨] بالمرسل إذا لم يوجد دلالة

---

(١) وفي (د) من الألفية: (وجد) بضم الواو، وكسر الجيم، وسكون الدال.

(٢) سقطت من (ج).

(٣) وفي جميع نسخ الألفية: (من لم).

(٤) وفي (س) بإسكان التاء.

(٥) هكذا رسمها في نسخ البحر، وفي نسخ الألفية: (فيهم).

(٦) بياض في (د).

(٧) مقدمة ابن الصلاح (ص ١١٠، ص ١١١) باختصار.

(٨) من (م).

سواه/[١]، ونقل[٢] عن الإمام[٣] أحمد بن حنبل (رضي الله تعالى عنه)[٤] أنه كان يحتج بعمرو بن شعيب عن أبيه عن جده، إذا لم يكن في الباب غيره[٥]». (ق ٦٠/ ب)

ثم قال ابن الصلاح: «وحكى أبو عبد الله بن مندة الحافظ[٦] أنه

---

(١) ينسب للإمام الشافعي رحمه الله القول بقبول المرسل مطلقًا أو رده مطلقًا، وهو خطأ، وصواب مذهبه في المرسل هو التفصيل: فما كان من مراسيل الصحابة فهي حجة مطلقًا، ومراسيل صغار التابعين ليست حجة عنده، وأما مراسيل كبار التابعين فحجة عنده بأحد شروط خمسة:

١- أن يكون من أسنده غير من أرسله.

٢- أو يرسله راو آخر أخذ عن غير شيوخ الأول.

٣- أو يعضده قول صحابي.

٤- أو يعضده قول أكثر أهل العلم.

٥- أو يكون حال المرسل إذا سمى لا يسمي مجهولاً ولا مرغوبًا عن الرواية عنه.

ومراسيل سعيد بن المسيب من الكبار عنده بالذات مقبولة لأنها حسان عنده.

انظر: الرسالة (ص ٤٦١ - ص ٤٦٣)، والمسودة (ص ٢٥٠، ص ٣١٠)، والبرهان (٦٣٤)، والمستصفى (١/ ١٦٩)، واللمع (ص ٧٤، ص ٧٥)، والوصول إلى الأصول (٢/ ١٧٨).

(٢) وفي الأصل (ق ٥٢/ أ) ونقل كلمة مطموسة عن أحمد بن حنبل.

(٣) من (م).

(٤) من (م).

(٥) نكت الزركشي (ق٥٢/ أ).

(٦) فتح المغيث (ص ٨١، ص٨٢)، وزهر الربى على المجتبى (١/ ٣).

سمع محمد بن سعد البَاوَرْدي[(١)] بمصر - يقول: كان من مذهب أبي عبد الرحمن النسائي أن يخرج عن كل من لم يُجْمَع على تركه»[(٢)].

قال العراقي: «وهو[(٣)] مذهب متسع»[(٤)].

قال الحافظ ابن حجر في النكت: «ما حكاه ابن الصلاح عن الباوردي أنّ النسائي يخرج أحاديث [من][(٥)] لم يجمع على تركه[(٦)]،

---

(١) لم أقف على ترجمة له.

(٢) مقدمة ابن الصلاح (ص ١١٠، ص ١١١).

(٣) وفي (د): وهذا.

(٤) قال في ألفيته:

وَالنَّسَائِي يُخْرِجُ مَنْ لَمْ يُجْمِعُوا عَلَيْهِ تَرْكًا مَذْهَبٌ مُتَّسِعُ

انظر: الألفية مع شرحها التبصرة (١/ ١٠٢).

(٥) من الأصل (١/ ٤٨٢) وقد سقطت من جميع النسخ.

(٦) علمًا بأنّ النسائي رحمه الله من المتشددين المتعنتين في جرح الرجال كما ذكر ذلك الحافظ ابن حجر في تهذيبه (٢/ ١٤٧)، في ترجمة الحارث بن عبد الله الهَمْدَاني، وشرطه أيضًا شديد في الرجال.

فقد قال الحافظ ابن طاهر: «سألت سعد بن علي الزنجاني عن رجل؟ فوثقه، فقلت: قد ضعفه النسائي!! فقال: يا بني إنّ لأبي عبد الرحمن شرطًا في الرجال أشد من شرط البخاري ومسلم.

انظر: سير أعلام النبلاء (١٤/ ١٣١)، فكان المفروض أن لا يخرج في سننه أيضًا عن المتروك الذي لم يجتمع على تركه فمذهبه مذهب فيه توسع كما ذكر العراقي.

فإنه[١] أراد بذلك إجماعًا خاصًا، وذلك أنّ كل طبقة من نقاد الرجال لا تخلو من متشدد ومتوسط، فمن (الأولى): شعبة وسفيان الثوري، وشعبة أشد منه، ومن (الثانية): يحيى القطان، وعبد الرحمن بن مهدي، ويحيى أشد من عبد الرحمن ومن (الثالثة): يحيى بن معين وأحمد، ويحيى أشد من أحمد، ومن (الرابعة): أبو حاتم والبخاري، وأبو حاتم أشد من البخاري[٢] .

---

(١) وفي الأصل (١/ ٤٨٢): فإنما.

(٢) سبق الحافظ ابن حجر في تقسيم الحفاظ النقاد للرجال إلى مراتب الحافظ الذهبي في كتابه ذكر من يعتمد قوله في الجرح والتعديل (ص ١٥٨، ص ١٥٩)، وخلاصة قوله فيه:

(القسم الأول): قسم متعنت في الجرح، متثبت في التعديل، يغمز الراوي بالغلطتين والثلاث، ويليِّن بذلك حديثه، فهذا إذا وثق شخصًا فعض على قوله بناجذيك، وتمسك بتوثيقه، وإذا ضعف رجلاً فانظر هل وافقه غيره على تضعيفه... وذكر أمثلة من هذا القسم مثل ابن معين، وأبي حاتم، والجوزجاني...

(القسم الثاني) متساهلون، كأبي عيسى الترمذي، والحاكم، والبيهقي.

(القسم الثالث): معتدلون منصفون، كالبخاري، وأحمد بن حنبل، وأبي زرعة... أ.هـ .

وقال أبو الحسنات اللكنوي كما في الأجوبة الفاضلة (ص ١٦١) في جوابه عن التعارض بين الأئمة في الجرح والتعديل قال: «... وله صور: (أحدها) أن يكون صاحب أحد القولين متساهلاً في التصحيح، وواسع الخطو في الحكم به، والآخر متعمقًا، محققًا متجنبًا عن الإفراط والتفريط فيه، فحينئذ يرجح قول غير المتساهل على المتساهل...

(وثانيها): أن يكون أحد الحاكمين متساهلاً في الحكم بالتضعيف، والوضع، متشددًا في الجرح، والآخر متوسطًا في القدح، فيترك قول المشدِّد، ويقبل قول =

فقال[١] النسائي: «لا يترك الرجل عندي حتى يجتمع الجميع على تركه، فأما إذا وثقه ابن مهدي وضعفه يحيى القطان مثلاً فإنه لا يترك لما عرف من تشديد يحيى، ومن هو مثله في النقد».

قال الحافظ ابن حجر: «وإذا تقرر ذلك ظهر أنّ الذي يتبادر إلى الذهن من أنَّ مذهب النسائي في الرجل مذهب متسع ليس كذلك، فكم من رجل أخرج له أبو داود والترمذي تجنب النسائي إخراج حديثه، بل تجنب النسائي إخراج حديث جماعة من رجال الصحيحين».

فحكى[٢] أبو الفضل بن طاهر قال: «سألت سعد بن علي الزنجاني[٣] عن رجل[٤] فوثقه، فقلت له: إنَّ النسائي لم

---

= غير المشدد...»أ.هـ.

وهو كلام جيد فانظره بكماله في كتابه المذكور (ص ١٦٠ - ص ١٨١).

(١) وفي الأصل (١/ ٤٨٢): وقال.

(٢) وفي الأصل (١/ ٤٨٣): وحكي.

(٣) أبو القاسم سعد بن علي بن محمد الزنجاني ـ بفتح الزاي وسكون النون وفتح الجيم وفي آخرها نون ، نسبة إلي زنجان بلدة على حد أذربيجان، وتقع في شمال إيران ـ الحافظ شيخ الحرم.

وقال عنه محمد بن طاهر: «ما رأيت مثل الزنجاني»، توفي سنة (٤٧١هـ).

تذكرة الحفاظ (١/ ١١٧٤)، والأنساب للسمعاني (٦/ ٣٢٥)، والعقد الثمين (٤/ ٥٣٥)، وبلدان الخلافة الشرقية (٤/ ٥٣٥) لضبط النسبة.

(٤) وفي الأصل (ص ٢١): عن حال رجل من الرواة.

يحتج به[١]، فقال: يا بني إنَّ لأبي عبد الرحمن شرطًا في الرجال أشد من شرط البخاري ومسلم»[٢].

وقال أبو بكر [البرقاني][٣] الحافظ في جزء له معروف: «هذه أسماء رجال تكلم فيهم[٤] النسائي ممن أخرج له الشيخان في [صحيحيهما][٥] سألت عنهم أبا الحسن الدارقطني فدوّن[٦] كلامه في ذلك[٧]».

---

(١) وفي الأصل (ص ٢١): ضعفه.

(٢) شروط الأئمة الستة للمقدسي (ص ٢١).

(٣) وفي (ب)، (ع): البرماني.

(٤) وفي (د): فيها.

(٥) من (د)، (ب)، وفي (ع): صحيحهما.

(٦) وفي الأصل (١/ ٤٨٣)، وفي النسخ: فلان.

(٧) الذي وصلنا: أسئلة البرقاني للدارقطني رواية الكرجي عنه قام بتحقيقه د/ عبد الرحيم القشقري، وليست خاصة برجال الصحيحين الذين تكلم فيهم النسائي بل هي عامة، والأسئلة التي وجهت إليه في شأن من تكلم فيهم النسائي وذكرهم في كتابه الضعفاء وهم من رجال الصحيحين هي أسئلة أبي عبد الله بن بكير للدارقطني التي يقوم بتحقيقها الأخ: موفق بن عبد الله بن عبد القادر محقق سؤالات السهمي والحاكم للدارقطني.

وقد رجح الأخ موفق أن سؤالات البرقاني ثلاثة أجزاء وأن ما أشار إليه سزكين باسم (تعليق على سؤالات البرقاني) هو الجزء الثالث، ولعل ما أشار إليه المصنف في المتن أحد الأجزاء الثلاثة.

انظر: مقدمتي المحقق لسؤالات السهمي والحاكم للدارقطني (ص ٣٥)، (ص٣٣).

وقال أحمد بن محبوب الرملي: «سمعت النسائي يقول: لما عزمت على جمع السنن استخرت الله تعالى في الرواية عن شيوخ كان في القلب منهم بعض الشيء، فوقعت الخيرة على تركهم فنزلت في جملة من الحديث كنت أعلو فيها[١] عنهم»[٢].

وقال الحافظ أبو طالب أحمد بن نصر[٣] شيخ الدارقطني: «من [يصبر][٤] على ما[٥] [يصبر][٦] عليه النسائي كان عنده حديث ابن لهيعة ترجمة ترجمة ـ فما حدث منها بشيء[٧].

---

(١) وفي (ب)، (ع): منها.

(٢) برنامج التجيبي (ص ١١٦)، وزهر الربى للسيوطي (١/ ٤)، وزاد التجيبي أثناء ذكره لكلام النسائي هذا: «. . . فكان يترك الإسناد العالي إذا وقع في قلبه منه شيء، ويأتي بالإسناد الذي ليس في قلبه منه شيء. وإن كان نازلاً».

(٣) أبو طالب أحمد بن نصر بن طالب الحافظ، كان الدارقطني يقول: «أبو طالب أحمد بن نصر الحافظ أستاذي»، توفي سنة (٣٢٣ هـ).
تاريخ بغداد (٥/ ١٨٢)، وتذكرة الحفاظ (٣/ ٨٣٢).

(٤) من الأصل (١/ ٤٨٣)، وفي النسخ: يصير.

(٥) وفي (ب): على من يصير.

(٦) من الأصل (١/ ٤٨٣)، وفي النسخ: يصير.

(٧) انظر: شروط الأئمة للمقدسي (ص ٢٢) ولفظه: «. . . فما حدث بهما» وتهذيب التهذيب (١/ ٣٨) مثله، وزهر الربى (١/ ٤) بلفظ: «. . . فما حدث عنه بشيء».
وقال السندي: «. . ولذلك ما أخرج حديث ابن لهيعة، وإلا فقد كان عنده حديثه ترجمة ترجمة . . . .»
انظر: حاشية السندي على السنن (١/ ٤).

(قال الحافظ ابن حجر): «وكان عنده[١] عاليًا عن قتيبة عنه، ولم يحدث به لا في السنن ولا في غيرها».

وقال الحافظ أبو الفضل بن طاهر في شروط الأئمة: «وأما أبو داود (والنسائي)[٢] فإن كتابيهما [ينقسمان][٣] على ثلاثة أقسام:

**(الأول)**: الصحيح المخرج في الصحيحين فحكمه على ما ذكرنا.

**(والقسم الثاني)** صحيح على شرطهما. أما أبو داود والنسائي فحكى أبو عبد الله بن منده أن شرطهما إخراج أحاديث أقوام لم يجتمع[٤] على تركهم، إذا صح الحديث باتصال الإسناد من غير قطع ولا إرسال فيكون هذا القسم من الصحيح (إلا أنه طريق لا يكون طريق ما أخرج البخاري ومسلم في صحيحيهما)[٥]، بل طريقه طريق ما ترك[٦] البخاري ومسلم من الصحيح لما بينا أنهما تركا كثيرًا من الصحيح الذي حفظاه.

---

(١) نكت ابن حجر (١/ ٤٨٣ - ٤٨٤).

(٢) وفي الأصل (ص ١٣): أبو داود فمن بعده.

(٣) وفي (م): تنقسم ، وفي النسخ: ينقسم.

(٤) وفي الأصل (ص ١٣): يجمع.

(٥) ونص العبارة في الأصل (ص ١٤): إلا أنَّ طريقه لا يكون كطريق ما أخرجاه...

(٦) وفي (ب): ما ذكره.

(**القسم الثالث**): أحاديث أخرجاها من غير قطع [منهما][١] بصحتها، وقد أبانا علتها بما يفهمه أهل المعرفة، وإنما أودعا هذا القسم في كتابيهما لأنه رواية قوم لها واحتجاجهم بها فأورداها وبينا سقمها لتزول الشبهة، وذلك إذا لم يجدا له طريقًا غيره لأنه عندهما[٢] أقوى من رأي الرجال، وأما أبو عيسى الترمذي (ق ٦١/ أ) فكتابه/ على أربعة أقسام[٣] قسم صحيح مقطوع به وهو ما وافق البخاري ومسلمًا، وقسم على شرط أبي داود، والنسائي[٤] كما بينا في القسم الثاني لهما، وقسم آخر كالقسم الثالث لهما أخرجه وأبان [عن][٥] علته، وقسم رابع أبان هو عنه وقال: ما أخرجت في كتابي إلا حديثًا قد عمل به بعض الفقهاء فعلى هذا الأصل كل حديث احتج به محتج، أو عمل بموجبه عامل أخرجه سواء صحَّ طريقه [أم لم يصح، وقد أزاح عن نفسه، فإنه تكلم على كل حديث بما فيه][٦]،

---

(١) التصويب من عندي، وفي النسخ: عنهما.

(٢) وفي (د)، (ج): أقوى عندهما.

(٣) نقل الذهبي هذا التقسيم أيضًا عن أبي نصر عبد الرحيم بن عبد الحق اليوسفي كما في تذكرة الحفاظ (٢/ ٦٣٤)، وسير أعلام النبلاء (١٣/ ٢٧٤) ووقع اسم أبي نصر فيه: عبد الرحيم بن عبد الخالق.

(٤) وفي الأصل (ص ١٥): وقسم على شرط الثلاثة «دونهما».

(٥) سقطت من (م).

(٦) وفي الأصل (ص ١٦): بما يقتضيه.

وكان من طريقته][1] أن يترجم الباب الذي فيه حديث مشهور عن صحابي قد صح الطريق إليه وأخرج حديثه[2] في الكتب[3] الصحاح فيورد في الباب ذلك الحكم من حديث صحابي آخر لم يخرجوه من حديثه، ولا يكون الطريق إليه كالطريق إلى الأول إلا أنّ الحكم صحيح ثم يتبعه بأن يقول: وفي الباب عن فلان وفلان[4]، ويعد[5] جماعة منهم الصحابي الذي أخرج ذلك الحكم من حديثه، وقل ما [يسلك][6] هذه الطريق، إلا في أبواب معدودة»[7] انتهى.

وقال أبو جعفر بن الزبير: «أولى ما أرشد إليه ما اتفق المسلمون على اعتماده، وذلك: الكتب الخمسة والموطأ الذي تقدمها وضعًا ولم يتأخر عنها رتبة، وقد اختلفت مقاصدهم فيها، وللصحيحين فيها [تفوق][8]، وللبخاري لمن أراد التفقه

(١) من (د)، وقد سقطت من بقية النسخ.

(٢) وفي الأصل (ص ١٦): من حديثه.

(٣)وفي الأصل (ص ١٦): الكتاب.

(٤) وفي (د): عن فلان وعن فلان.

(٥) وفي (ب): وبعد.

(٦) عن (د)، (ج)، وفي بقية النسخ: سلك.

(٧) انظر: شروط الأئمة الستة (ص ١٣ - ص ١٦) باختصار وتصرف.

(٨) من (د)، (ج)، وفي بقية النسخ كلمة غير واضحة، وفي الأصل حصل تصحيف في الكلمة حيث وردت: (شغوف) بالغين، فأشكلت حتى على أحد شيوخنا الأفاضل وهو الشيخ العبّاد فقال: أثبتوها: (شفوف) ـ بفائين ـ.

[مقاصد][(١)] جليلة[(٢)]، ولأبي داود في حصر أحاديث الأحكام واستيعابها ما ليس لغيره، وللترمذي في فنون[(٣)] الصناعة[(٤)] الحديثية ما لم يشاركه غيره، وقد سلك النسائي أغمض تلك المسالك، وأجلها»[(٥)] انتهى.

وقال الذهبي: « انحطت رتبة جامع الترمذي عن سنن أبي داود، والنسائي لإخراجه حديث المصلوب[(٦)] والكلبي[(٧)] وأمثالهما[(٨)]».

---

= ثم وقفت على نسخة من السنن بحاشيتها التعليقات السلفية (ص ٣٠) وفيها أيضًا: (شغوف) بالغين، والكلمة في التدريب (١/ ١٧٠): (شفوف) بفائين كما أثبتها شيخنا العباد، والصواب ما أثبته السيوطي هنا، ولبعد معنى العبارة لو أُثبتت الكلمة (بالفاء) أو (بالغين).

(١) من (د)، وفي بقية النسخ: مقاصدهم.

(٢) وفي زهر الربى (١/ ٤): جميلة.

(٣) وفي (ب): فروع.

(٤) وفي (ب): الصناعات.

(٥) زهر الربى (١/ ٤).

(٦) تقدمت ترجمته.

(٧) (ت فق) أبو النضر محمد بن السائب بن بشر الكلبي الكوفي النسابة المفسر، متهم بالكذب، ورمي بالرفض، مات سنة (١٤٦ هـ)التقريب (ص ٢٩٨)، والمجروحين (٢/ ٢٥٣)، والكشف الحثيث (ص ٣٧٣)، وطبقات المفسرين للداودي (٢/ ١٤٤)، وتنزيه الشريعة (١/ ١٠٥).

(٨) التدريب (١/ ١٧١)، ومقدمة تحفة الأحوذي (١/ ٣٦٤)، وقد وقفت على عبارة للذهبي بمعنى ما نقل عنه هنا قال: «.. في الجامع علم نافع، وفوائد غزيرة، =

وقال التجيبي في ألفيته:

وَخَمْسَةُ الكُتُبِ[1] كَثِيرٌ فَضْلاَ عَلَى المُدَوَّنَاتِ مِمَّا نُقِلاَ

وفي النكت للحافظ ابن حجر: «قال أبو الحسن المعافري: إذا نظرت إلى ما يخرجه أهل الحديث فما خرجه[2] النسائي أقرب إلى الصحة مما خرجه[3] غيره».

وقال ابن رشيد: «كتاب النسائي أبدع الكتب المصنفة في السنن تصنيفًا، وأحسنها [ترصيفًا][4] وكأنّ[5] كتابه جامع بين طريقتي[6] البخاري ومسلم، مع حظ كثير من بيان العلل[7]»، وفي الجملة

---

= ورؤوس المسائل، وهو أحد أصول الإسلام، لولا ما كدّره بأحاديث واهية، بعضها موضوع، وكثير منها في الفضائل..»

وقال ابن رجب: «.. إلا أنه ـ يعني الترمذي ـ قد يخرج حديثًا مرويًا من طريق، ومختلفًا في إسناد، وفي بعض طرقه متهم، وعلى هذا الوجه خرج حديث محمد ابن سعيد المصلوب، ومحمد بن السائب الكلبي».

سير أعلام النبلاء (١٣/ ٢٧٤)، وشرح علل الترمذي (١/ ٣٩٥).

(١) وفي (د): للكتب.

(٢) وفي (م): أخرجه.

(٣) وفي (م): أخرجه.

(٤) من (د)، (ج)، والترصيف هو ضم الشيء بعضه إلى بعض ونظمه.

انظر: لسان العرب (٩/ ١١٩)، وتاج العروس (٦/ ١١٨).

(٥) وفي زهر الربى (١/ ٤): كان.

(٦) وفي زهر الربى (١/ ٤): طريقي.

(٧) من (ب)، ومن زهر الربى (١/ ٤).

فكتاب [النسائي][(١)] أقل الكتب بعد الصحيحين حديثًا ضعيفًا، ورجلاً مجروحًا، ويقاربه كتاب أبي داود وكتاب الترمذي، ويقابله من[(٢)] الطرف[(٣)] الآخر كتاب ابن ماجه فإنه تفرد فيه بإخراج أحاديث عن رجال متهمين بالكذب وسرقة الأحاديث، وبعض تلك الأحاديث لا [تعرف][(٤)] إلا من جهتهم، مثل [حبيب بن][(٥)] أبي حبيب[(٦)] كاتب

---

(١) من الأصل (١/ ٤٨٤)، وفي النسخ: السنن.

(٢) وفي الأصل (١/ ٤٨٤): في.

(٣) وفي (ع): الطرق.

(٤) من الأصل (١/ ٤٨٤)، وفي النسخ: لا يعرف.

(٥) من (د)، وفي بقية النسخ: وابن أبي حبيب.

(٦) (ق) أبو محمد حبيب بن أبي حبيب المصري، كذبه أحمد وأبو داود، وقال عنه «متروك»: النسائي والأزدي وابن حجر.

وقال أبو أحمد الحاكم: «ذاهب الحديث» ، مات سنة (٢١٨ هـ).

تهذيب التهذيب (٢/ ١٨١ )، والمجروحين (١/ ٢٦٥)، والكشف الحثيث (ص١٣١)، وتنزيه الشريعة (١/ ٤٧). والحديث الذي رواه له ابن ماجة في سننه هو حديث عبد الله بن عمرو أنّ النبي ﷺ : **«نَهَى عَنْ بَيْعِ العُرْبَان»**. رواه في «كتاب التجارات ـ باب بيع العربان ـ ٢/ ٧٣٨)، والحديث أخرجه أيضًا أبو داود في كتاب البيوع ـ باب في العربان ـ ٣/ ٧٦٨)، ومالك في الموطأ (كتاب البيوع ـ باب ما جاء في بيع العربان ـ ٢/ ٦٠٩)، وفيه راوٍ لم يسم، وسمي في رواية أخرى فقيل: هو عبد الله بن عامر الأسلمي، وقيل: هو ابن لهيعة، وهما ضعيفان، والحديث رواه أيضًا، الدارقطني، والخطيب في الرواة عن مالك من طريق الهيثم بن اليمان وهو ضعيف، ورواه البيهقي في الكبرى (٥/ ٣٤٢) من طريق عن مالك (بلاغًا) وعن ابن لهيعة، وعن عاصم بن عبد العزيز، وحبيب بن =

مالك والعلاء[1] بن زيد[2]، وداود بن المحبر[3]، وعبد الوهاب بن

---

= أبي حبيب وكلهم متكلم فيهم . فالحديث ضعيف.
انظر: التخليص الحبير (٣/ ١٧) وضعيف الجامع (٦/ ٣٣).
و(العربان) ويقال: (عربون) هو أن يشتري السلعة، ويدفع إلى صاحبها شيئًا على أنه إن أمضى البيع حسب من الثمن، وإن لم يمض البيع كان لصاحب السلعة ولم يرتجعه المشتري.
انظر: النهاية (٣/ ٢٠٢).

(١) وفي (م): والعلائي.

(٢) وفي زهر الربى (١/ ٥): زيد (ق) هو أبو محمد العلاء بن زيد ويقال: زيدل - بزيادة لام الثقفي البصري.
قال عنه أبو حاتم، وأبو داود، والدارقطني، وابن حجر: «متروك».
وقال البخاري، والعقيلي ، وابن عدي: «منكر الحديث».
وقال علي بن المديني: «كان يضع الحديث».
ورماه أبو الوليد الطيالسي بالكذب.
وقال ابن حبان، والحاكم، وأبو نعيم: «روى عن أنس أحاديث موضوعة». من الخامسة.
تهذيب التهذيب (٨/ ١٨٢)، والتقريب (ص ٢٦٨)، والجرح والتعديل (٦/ ٣٥٥)، والضعفاء للعقيلي (٣/ ٣٤٣)، والكامل لابن عدي (٥/ ١٨٦٢)، والضعفاء للدارقطني (ص ٢٩١)، والكشف الحثيث (ص ٢٩٠).
وقد روى له ابن ماجه حديثًا واحدًا في سننه في (كتاب إقامة الصلاة، باب الجلوس بين السجدتين - ١/ ٢٨٩) حديث أنس مرفوعًا وفيه: «... **لا تُقْعِ كَمَا يُقْعِي الكَلْب**..» الحديث.

(٣) (قد، ق) أبو سليمان داود بن المحبّر - بمهملة وموحدة مشددة مفتوحة. . .، البصري، نزيل بغداد.
حكم عليه بأنه (متروك): ابن حبان، والدارقطني، وابن حجر، بل قال ابن حبان: =

الضحــــــاك(١) وإســـمـــاعـــيـــل(٢) بــــــن زيـــــاد

=
«أجمعوا على تركه».

ووصفه بالوضع في الحديث والكذب: ابن حبان، والدارقطني، وأحمد.

وقال الذهبي: «واه».

قال ابن حجر: «أكثر كتاب «العقل» الذي صنفه موضوعات»!!

قلت: في نسبة الكتاب له، وأنه صنفـه نظر!! ذلك لأنَّ الدارقطني قال عن الكتاب: «إن داودَ سرقه من ميسرة بن عبد ربه، وركب عليه أسانيد من عنده».

(١) (ق) أبو الحارث عبـد الوهاب بن الضحاك بـن أبان العُرْضي - بضم المهـملة وسكون الراء بعدها معجمة - الحمصي.

قال النسائي، والعقيلي، والدارقطني، والذهـبي، والبيهقي، وابن حجر: «متروك»، وكذبه أبو حاتم.

وقال أبو داود: «كان يضع الحديث» وبنحو هذا قال الحاكم، وأبو نعيم.

وقال ابن حبان: «كان ممن يسرق الحديث».

تهذيب التهذيب (٦/ ٤٤٦)، والتـقريب (ص ٢٢٢)، والجـرح والتعديـل (٦/ ٧٤)، والضعفـاء للعقيلي (٣/ ٧٨)، والمجـروحـين (٢/ ١٤٧)، والكـامـل (٥/ ١٩٣٣)، والضـعـفاء لـلدراقطـني (ص ٢٧٩) والمغـنـي (٢/ ٤١٢)، والكشـف الحـثيـث (ص٢٧٨).

والحديث الذي رواه له ابن مـاجة هو حديث عبد الله بن عمـرو قال: قال رسول الله ﷺ: «إنَّ الله اتَّخَذَنِي خَلِيْلاً» الحديث، رواه في (المقدمة - بـاب فضل العباس ابن عبد المطلب ١/ ٥٠).

قال الذهبي - عن هذه الرواية: «وهي من بلاياه». انظر: ميزان الاعتدال (٢/ ٦٧٩).

(٢) (ق) إسماعيل بن زياد (أو) ابن أبي زياد، الكوفي، قاضي الموصل.

قال عنه ابن حـبان: «شيخ دجـال لا يحل ذكره في الحـديث إلا على سبيـل القدح فيه».

وقال عنه الذهبي: «متهم، واه، كذاب».
=

[السكوني][1] وعبد السلام[2] بن أبي

---

وقال ابن حجر: «متروك كذبوه»، من الثامنة.
التقريب (ص ٢٢)، والمجروحين (١/ ١٢٩)، وديوان الضعفاء (ص ٢١)، والكاشف (١/ ١٢٣)، والمغني (١/ ٨١)، والكشف الحثيث (ص ٩٨)، وتنزيه الشريعة (١/ ٣٩). والحديث الذي رواه له ابن ماجة في سننه هو حديث ابن عباس.
«**نهى أن يلبس السلاح في بلاد الإسلام في العيدين...**» رواه في (كتاب إقامة الصلاة - باب ما جاء في لبس السلاح في يوم العيد - ١/ ٤١٧) والحديث رواه عبد الرزاق في مصنفه (٣/ ٢٨٩)، والبيهقي في السنن الكبرى (٣/ ٢٨٥) من طريق الضحاك بن مزاحم قال: «**نهى رسول الله ﷺ أن يخرج بالسلاح يوم العيد**» مرسلاً.
وجزم البخاري في صحيحه في (كتاب العيدين - باب ما يكره من حمل السلاح في العيد والحرم - ٢/ ٤٥٤١) بتعليقه عن الحسن، ثم روى حديث ابن عمر أنه قال للحجاج: حملت السلاح في يوم لم يكن يحمل فيه.
قال العيني في عمدة القاري ـ بعد أن ساق مرسل الضحاك ـ: «.. وهذا يدل على أنَّ للحديث أصلاً، إن كان هذا الإسناد ضعيفًا».
قلت: وعلى كل حال فطريق ابن ماجة من حديث إسماعيل لا تصح.

(١) من (د)، وفي بقية النسخ: السكوتي.
(٢) (ق) عبد السلام بن أبي الجنوب ـ بفتح الجيم وتخفيف النون المضمومة، وآخره موحدة ـ المدني.
قال عنه ابن المديني، وابن حبان، والدارقطني: «منكر الحديث» وزاد ابن حبان: «يروي عن الثقات ما لا يشبه حديث الأثبات، لا يعجبني الاحتجاج بخبره لمخالفته الأثبات في الروايات».
وقال أبو حاتم: «متروك الحديث».

الجنوب[1]، وغيرهم، وأما ما حكاه ابن طاهر عن أبي زرعة الرازي أنه نظر فيه فقال: «لعل لا يكون فيه تمام ثلاثين حديثًا مما فيه ضعف[2]»، فهي حكاية لا تصح لانقطاع سندها، وإن كانت محفوظة[3] فلعله أراد ما فيه من الأحاديث الساقطة إلى الغاية أو كان

---

= وضعفه أبو زرعة، وابن حجر.

وقال عنه الذهبي: «واه».

تهذيب التهذيب (٦/ ٣١٦)، والتقريب (ص ٢١٣)، والجرح والتعديل (٦/ ٤٥)، والضعفاء للعقيلي (٣/ ٦٦)، والمجروحين (٢/ ١٥٠)، والكاشف (٢/ ١٩٤).

ومن أحاديثه في سنن ابن ماجه في (كتاب الديات/باب: المسلمون تتكافأ دماؤهم (٢/ ٨٩٥) [٢٦٨٤]) من طريق عبد السلام بن أبي الجنوب عن الحسن عن معقل بن يسار مرفوعا: «المسلمون يدٌ على من سواهم، وتتكافأ دماؤهم».

(١) وفي زهر الربى (١/ ٥): بن يحيى أبي الجنوب.

(٢) شروط الأئمة للمقدسي (ص ١٩) ولفظه: «... طالعت كتاب أبي عبد الله (ابن ماجه) فلم أجد فيها إلا قدراً يسيراً مما فيه شيء، ذكر قريب بضعة عشر أو كلامًا هذا معناه ...»

(٣) ذكرها الذهبي عن ابن ماجه بصيغة الجزم حيث قال عنه: «عرضت هذه السنن على أبي زرعة الرازي، فنظر فيه، وقال: أظن إن وقع هذا في أيدي الناس تعطلت هذه الجوامع أو أكثرها» ثم قال: «لعل لا يكون فيه تمام ثلاثين حديثًا، مما في إسناده ضعيف، أو نحو ذا».

ثم قال الذهبي - عقب كلام ابن ماجه هذا - : «وقول أبي زرعة (إن صح) فإنما عنَى بثلاثين حديثًا الأحاديث المطروحة الساقطة، وأما الأحاديث التي لا تقوم بها حجة فكثيرة لعلها نحو الألف».

سير أعلام النبلاء (١٣/ ٢٧٨، ٢٧٩)، وتذكرة الحفاظ (٢/ ٦٣٦) ولشيخنا د/ سعدي الهاشمي بحث نفيس حول قول أبي زرعة هذا في سنن ابن ماجه، نشر في أعداد من مجلة الجامعة الإسلامية بالمدينة، وهي الأعداد =

ما رأى من الكتاب إلا جزءًا منه فيه هذا القدر، وقد حكم أبو زرعة على أحاديث كثيرة منه بكونها باطلة أو ساقطة أو منكرة، وذلك محكي [في][1] كتاب العلل لابن أبي حاتم[2]»[3].

وكان الحافظ صلاح الدين العلائي يقول: «ينبغي أن يعد كتاب الدارمي سادسًا للكتب الخمسة بدل[4] كتاب ابن ماجه، فإنه قليل الرجال الضعفاء، نادر الأحاديث المنكرة والشاذة، وإن كانت فيه أحاديث مرسلة وموقوفة، فهو مع ذلك أولى من كتاب ابن ماجه[5]».

قال الحافظ ابن حجر: «وبعض/ أهل العلم لا (ق ٦١/ ب) يعد السادس إلا الموطأ كما صنع رزين[6]

---

= (٤٧، ٤٨، ٥٥، ٥٦) من سنة (١٤٠٠هـ).

(١) من (د)، (ج)، وفي بقية النسخ: من.

(٢) وفي زهر الربى (١/ ٥): أبي حاتم.

(٣) زهر الربى للسيوطي (١/ ٤، ٥).

(٤) بياض في نسخة: د.

(٥) توجيه النظر (ص ١٥٣)، وقد بيّن ابن الصلاح سبب تأخر رتبة المسانيد ومنها مسند الدارمي عن الكتب الخمسة وذلك لأن أصحاب المسانيد من عادتهم فيها أن يخرجوا في مسند كل صحابي ما رووه من حديثه، غير متقيدين بأن يكون حديثًا محتجًا به... المقدمة (ص ١١٢).

(٦) أبو الحسن رزين بن معاوية بن عمار العبدري السرقسطي - بفتح السين والراء المهملتين، وضم القاف بعدها سين أخرى ساكنة، وفي آخرها الطاء المهملة، هذه النسبة إلى سرقسطة بلدة على ساحل البحر من بلاد الأندلس - إمام المالكية

[السرقسطي][(١)]، وتبعه المجد بن الأثير في جامع الأصول[(٢)] وكذا غيره، وحكى ابن عساكر أنّ أول من أضاف كتاب ابن ماجه إلى الأصول أبو الفضل بن طاهر، وهو كما قال، فإنه عمل [أطرافه][(٣)] معها، وصنف جزءًا في شروط الأئمة الستة [فعده][(٤)] معهم[(٥)] ثم عمل الحافظ عبد الغني كتاب الكمال في أسماء الرجال الذي هذبه الحافظ أبو الحجاج المزي فذكره منهم[(٦)]، وإنما عدل ابن طاهر ومن تبعه عن عدّ الموطأ إلى عد ابن ماجه [الكون][(٧)] زيادات الموطأ على

---

= بالحرم، كان رجلاً فاضلاً عالمًا بالحديث وغيره، توفي سنة (٥٣٥ هـ).

وكتابه اسمه (جامع الصحاح) وسماه البعض (تجريد الصحاح) أو (جمع ما يتضمنه كتاب مسلم والبخاري والموطأ والسنن والنسائي والترمذي).

قال عنه علي بن سعيد الغرناطي (ت ٦٧٣هـ): «كتاب جليل مشهور في أيدي الناس بالمشرق والمغرب».

الصلة (١/ ١٨٦)، والأنساب (٧/ ١٢٣) ، وفهرس ابن خير (ص ١٢٣)، وذيل علي بن سعيد الغرناطي على جواب ابن حزم (ص٢٢) والعقد الثمين (٤/ ٣٩٨) والديباج المذهب (١/ ٣٦٦)، وشذرات الذهب (٤/ ١٠٦).

(١) وفي (م)، (ع): السرقسط، وفي (د): البرقسطي.

(٢) جامع الأصول (١/ ١٧٩).

(٣) من (د).

(٤) من (د) .

(٥) شروط الأئمة الستة (ص ١٢).

(٦) وفي الأصل (١/ ٤٨٧): فيهم.

(٧) وفي (م): لكثرة.

الكتب الخمسة في الأحاديث المرفوعة يسيرة جدًا بخلاف ابن ماجه فإنّ زياداته أضعاف زيادات الموطأ، فأرادوا بضم كتاب ابن ماجه إلى [الخمسة][(١)] تكثير الأحاديث المرفوعة[(٢)]» انتهى ما أورده الحافظ ابن حجر في نكته.

وقال الحافظ جمال الدين المزي ـ فيما نقله عنه الحسيني[(٣)] في تذكرته ـ: «كل ما انفرد به ابن ماجة ضعيف».

قال الحافظ ابن حجر فيما كتبه بخطه على حاشية الكتاب: «مراده من الرجال لا من الأحاديث، فإنّ في أفراده صحاحًا».

وقال الزركشي: «تسمية هذه الكتب صحاحًا، إما باعتبار الأغلب[(٤)] لأن غالبها الصحاح والحسان وهي ملحقة بالصحاح، والضعيف منها ربما التحق بالحسن[(٥)] فإطلاق الصحة

---

(١) سقطت من (م).

(٢) نكت ابن حجر (١/ ٤٨٤ - ٤٨٧).

(٣) أبو المحاسن محمد بن علي بن الحسن الحسيني.
قال عنه ابن فهد: «كان رضي النفس، حسن الأخلاق، من الثقات الأثبات إمامًا مؤرخًا حافظًا له قدر كبير. . . »، مات سنة (٧٦٥ هـ).
لحظ الألحاظ (ص ١٥٠)، والرسالة المستطرفة (ص ٢٠٩).

(٤) وفي الأصل (ق ٥٧/ب): هو الأغلب.

(٥) قلت: إطلاق الصحة على كتب السنن ولو كان من باب التغليب فيه نظر فإنّ ذلك ضرب من الإيهام، وهو تساهل ممن أطلق ذلك كما قال العراقي:
وَمَنْ عَلَيْهَا أَطْلَقَ الصَّحِيْحَا ... فَقَدْ أَتَى تَسَاهُلاً صَرِيْحَا
وسيأتي تفصيل المصنف والكلام على هذه المسألة.
الألفية مع شرحها التبصرة (١/ ١٠٤)، وفتح المغيث (ص٨٣).

عليها من[١] باب التغليب[٢] [انتهى][٣].

## فائـــدة:

قال القاضي[٤] تاج الدين السبكي: «سنن النسائي التي هي أحد الكتب الستة هي الصغرى لا الكبرى وهي التي يخرجون عليها الرجال ويعملون الأطراف»[٥].

وفي النكت للحافظ ابن حجر: «قال محمد بن معاوية الأحمر[٦] - الراوي عن النسائي ما معناه[٧] - قال النسائي: «كتاب السنن كله صحيح وبعضه معلول إلا أنه [لم][٨] يبين علته[٩]»، والمنتخب [منه][١٠] المسمى بالمجتبى صحيح كله، وذكر أنّ النسائي لما صنف السنن

(١) وفي الأصل (ق ٥٧/ب): في.

(٢) نكت الزركشي (ق ٥٧/ب).

(٣) من (ج).

(٤) وفي (ب): الحافظ.

(٥) زهر الربى (١/ ٥).

(٦) أبو بكر محمد بن معاوية بن عبد الرحمن، المعروف بابن الأحمر، محدث أندلسي، وهو أول من أدخل سنن النسائي إلى الأندلس، توفي نحو (٣٦٥هـ).
الأعلام (٧/ ١٠٥)، وجذوة المقتبس (ص٨٨) وبغية الملتمس (ص ١٢٧).

(٧) سقطت من (ب).

(٨) من الأصل (١/ ٤٨٤)، ومن زهر الربى (١/ ٥)، وفي النسخ: إلا أنه يبين علته.

(٩) نكت ابن حجر (١/ ٤٨٤).

(١٠) من الأصل (١/ ٤٨٤).

الكبرى[1] أهداه إلى أمير فلسطين فقال له الأمير: أكل[2] ما في هذا صحيح: قال: «لا» قال: فجرد الصحيح فصنف له المجتبى[3]».

---

(١) سقطت من (م).

(٢) وفي (م): كل.

(٣) أطلق الذهبي في السير (١٤/ ١٣١) اسم (المجتنى) بالنون على (المجتبى).

قال السندي: «وهو بالباء ويقال: بالنون»، وقد أنكر الذهبي هذه القصة قصة النسائي مع أمير فلسطين فقال: «هذا لم يصح، بل المجتنى اختيار ابن السني.. ثم قال: والذي وقع لنا من سننه هو الكتاب (المجتنى) منه، انتخاب أبي بكر بن السني، سمعته ملفقًا من جماعة سمعوه من ابن باقا بروايته عن أبي زرعة المقدسي سماعًا لمعظمه، وإجازة لفوت له محدد في الأصل، قال: أخبرنا أبو محمد عبد الرحمن بن حمد الدّوني، قال: أخبرنا القاضي أحمد بن الحسين الكسار، حدثنا ابن السني، عنه»، وقال في تذكرة الحفاظ في ترجمة ابن السني (٣/ ٩٣٩): «صاحب كتاب عمل اليوم والليلة، وراوى سنن النسائي» وتبعه على ذلك ابن ناصر الدين. كما في شذرات الذهب في ترجمة ابن السني (٣/ ٤٨) وهذه الدعوى من الذهبي غير صحيحة لأمور:

١- لم يقدم لنا الذهبي دليلاً على قوله هذا.

٢- ما نقله ابن خير الأشبيلي في (فهرسه ص ١١٦) بسنده إلى أبي علي الغساني قال: «كتاب الإيمان والصلح ليسا من المصنف، وإنما هما من المجتبى له (بالباء) في السنن المسندة لأبي عبد الرحمن النسائي ، اختصره من كتابه المصنف...»

٣- النسخ الخطية العديدة للمجتبى التي عليها سماعات تدل على أنها من تأليف النسائي نفسه.

٤- نص ابن السني نفسه في أنه سمع المجتبى من المؤلف .

٥- تصريح ابن كثير والعراقي بأنّ النسائي انتخب المجتبى من السنن الكبرى.

البداية والنهاية (١١/ ١٢٣)، ومقدمة عبد الرحمن شرف الدين لتحفة الأشراف =

## فائـــدة:

قال أبو الحسن الشاري في فهرسته: «كتاب خصائص علي [من السنن][1] الكبرى لم يُسمِّعه ابن الأحمر أحدًا بالأندلس لأنه منع من ذلك، ولا أخذه عنه أحد إلا على طريق الإجازة، ولا استنسخه[2] إلا الشاذ. ذكر هذا أبو عبد الله الحميدي عن ابن حزم الظاهري، وذكر لنا ذلك كثير من أشياخنا».

---

= (١/ ١٨، ١٩) ومقدمته على السنن الكبرى (١/ ١٧- ٢٤). ومقدمة د/ فاروق حمادة لكتاب عمل اليوم والليلة للنسائي (ص ٦٩ - ص ٧٣) باختصار وتصرف.

(١) من (د).

(٢) وفي (د): انتسخه.

٩٦- تَسَاهَلَ الَّذِي عَلَيْهَا أَطْلَقَا صَحِيْحَةً (وَالدَّارِمِي وَالْمُنْتَقَى)[١]

ش: [٢] قال ابن الصلاح: «سمى الحاكم أبو عبد الله كتاب الترمذي بالجامع الصحيح[٣]، وأطلق الخطيب أبو بكر[٤] أيضًا عليه اسم الصحيح وعلى كتاب النسائي[٥] ».

وذكر الحافظ أبو طاهر السلفي الكتب الخمسة، وقال: «اتفق على صحتها علماء المشرق والمغرب»[٦]، وهذا تساهل؛ لأنَّ فيها ما صرحوا بكونه ضعيفًا أو منكرًا أو نحو ذلك، من أوصاف الضعيف، وصرّح أبو داود فيما قدّمنا روايته[٧] بانقسام ما في كتابه إلى صحيح وغيره، والترمذي مصرِّحٌ في كتابه التمييزُ بين الصحيح والحسن»[٨] .

وقال النووي: «مراد السلفي أنَّ معظم كتب الثلاثة سوى

(١) سقطت من (د).

(٢) سقطت من (د).

(٣) فتح المغيث (ص ٨٣).

(٤) فتح المغيث (ص ٨٣).

(٥) فتح المغيث (ص ٨٣).

(٦) زهر الربى (١/ ٥).

(٧) وفي الأصل (ص ١١٥) بعدها: عنه.

(٨) مقدمة ابن الصلاح (ص ١١٥، ص ١١٦).

الصحيحين يحتج به»، وتعقبه التبريزي بأنه ليس كل صحيح يحتج به[١]، فإنَّ المنسوخ صحيح غير محتج به.

وأجاب الزركشي: «بأن[٢] مراده السالم عن المعارض»[٣].

وقال الحافظ ابن حجر في نكته: «قد وجدت في المستدرك للحاكم إِثْرَ[٤] حديث أخرجه، قال: أخرجه أبو داود في كتاب السنن/ الذي هو صحيح على شرطه، وهذا محمول على أنه أراد به عدم التفرقة بين الصحيح والحسن، ولم يعتبر الضعيف الذي فيه لقلته بالنسبة إلى النوعين.. قال: وقد أطلق اسم الصحة أيضًا[٥] على كتاب النسائي[٦] أبو على النيسابوري، وأبو أحمد بن عدي، وأبو الحسن الدارقطني، وابن مندة، وعبد الغني بن سعيد وأبو يعلى الخليلي وغيرهم»[٧]. (ق٦٢/أ)

---

(١) زهر الربى للسيوطي (١/ ٥).

(٢) وفي (م): أنَّ.

(٣) نكت الزركشي (ق ٥٨/أ) وبيَّن أن السلفي قال ذلك في كتابه: «مقدمة السنن».

(٤) وفي الأصل (١/ ٤٧٩): أثر.

(٥) وفي (د): أيضًا اسم الصحة.

(٦) زهر الربى (١/ ٥)، والتعليقات السلفية على سنن النسائي (ص ٣١)، وقد تقدم أنَّ إطلاق الصحة على كتب السنن ومنها سنن النسائي تساهل صريح.

(٧) نكت ابن حجر (١/ ٤٧٩ ، ٤٨١) بتصرف.

وقال الخليلي في الإرشاد في ترجمة بعض الرواة من الدينوريين[1]: « سمع من أبي بكر بن السني صحيح أبي عبد الرحمن النسائي». وأطلق الحاكم أيضًا اسم الصحة عليه وعلى كتاب أبي داود والترمذي كما سبق.

وقال أبو عبد الله بن مندة: «الذين خرجوا الصحيح أربعة البخاري ومسلم وأبو داود النسائي» وأشار إلى مثل ذلك أبو علي بن السكن، وتقدم في أول الكتاب عن مغلطاي أنّ جماعة أطلقوا [على مسند الدارمي كونه صحيحًا.

وقال البلقيني في محاسن الاصطلاح: «أطلق جماعة من الحفاظ على مسند الدارمي][2] اسم الصحيح[3]» ، وذكر أنّ بعضهم أطلق على المنتقى لابن الجارود اسم الصحيح.

وقال الحافظ ابن حجر في فهرسته: «إنه كالمستخرج على صحيح ابن خزيمة مقتصرًا على أصول أحاديثه».

---

(١) لعل منهم القاضي أبا نصر أحمد بن الحسين الدينوري الكسّار (ت٤٣٣هـ) وهو من الدينوريين الذين سمعوا السنن من ابن السني، ومن طريقه عن ابن السني سمعها الذهبي.
سير أعلام النبلاء (١٤/ ١٣٣)، وشذرات الذهب (٣/ ٢٥٠)، وكشف الظنون (١٨٨٦/٢).

(٢) سقطت من (م).

(٣) محاسن الاصطلاح (ص ١١٣).

وقال أبو الحسن الشاري في فهرسته: «كان أبو محمد بن عبيد الله يثني على هذا الكتاب، ويؤثر ذلك [عن][1] شيخه أبي عبد الله الحوضي».

ويحكى عن أبي بحر سفيان بن القاضي الأسدي أنه كان يقول فيه: «ما أحسنه هو في الحديث مثل كتاب [الجمل][2] في النحو[3]، أخذ من كل باب».

ويحكى عن ابن الجارود أنه قال: «مخضت الحديث سبع سنين حتى أخرجت منه المنتقى».

---

(١) وكذا في (د)، وفي (م)، (ب): على.

(٢) من (د)، وفي بقية النسخ: الحمل.

(٣) هناك ثلاثة كتب في النحو تسمى (الجُمَل): منها كتاب (الجمل في النحو) لابن خالويه (ت ٣٧٠ هـ)، وكتاب (الجمل في النحو) للجرجاني (ت٤٧٤ هـ)، وكتاب (الجمل في النحو) للزجاجي (ت ٣٣٩هـ).
انظر: كشف الظنون (١/ ٦٠٢، ٦٠٣)، ولا أدري أي الكتب الثلاثة قصد أبو بحر!!

٩٧- وَدُونَـهَـا مَسَـانِـدٌ وَ(الْمُعْـتَلِـي مِنْهَـا الَّذِي لأَحْـمَدٍ والحَنْـظَلِي)[١]

(ش)[٢] : قال ابن الصلاح: «كتب المسانيد غير ملتحقة بالكتب الخمسة التي هي الصحيحان، وسنن أبي داود، وسنن النسائي، وجامع الترمذي، وما جرى مجراها في الاحتجاج به والركون إلى ما يورد فيها مطلقًا، كمسند أبي داود الطيالسي، ومسند [عبيد الله][٣] ابن موسى[٤]، ومسند أحمد بن حنبل، ومسند إسحاق بن راهوية، ومسند عبد بن حميد[٥]، ومسند الدارمي، ومسند أبي يعلى

---

(١) بياض في (د).

(٢) سقطت من(ب)، (د).

(٣) من (د)، وفي بقية النسخ: عبد الله.

(٤) العبسي الكوفي. انظر لمسنده سير أعلام النبلاء(٩/ ٥٥٤)، والرسالة المستطرفة (ص٧).

(٥) قال عنه الذهبي: «المسند الكبير».

قال الكتاني: «وله مسندان كبير، وصغير، وهو المسمى بالمنتخب، وهو القدر المسموع لإبراهيم بن خزيم الشاشي منه، وهو الموجود في أيدي الناس في مجلد لطيف، وهو خال عن مسانيد كثير من مشاهير الصحابة، وقد وقع المسند الصغير لعبد بن حميد رواية للتجيبي ولابن رشيد عن شيوخهما، ووقع أيضا للذهبي عاليًا».

وقد قُدم المنتخب أطروحة للدكتوراه من قبل د/ محمد سعيد خطيب أوغلي، بكلية الإلهيات بجامعة أنقرة، وكذلك قدم أطروحة بجامعة محمد بن سعود، وطبع منه مجلد بتحقيق مصطفى العدوي هذا العام عام (١٤٠٦ هـ).

تذكرة الحفاظ (٢/ ٥٣٤)، وسير أعلام النبلاء (١٢/ ٢٣٦) والمستفاد من الرحلة والاغتراب (ص٨٤، ص٢٠٠)، وملء العيبة (٣/ ٣٥٥ ـ ٣٥٩)، والرسالة =

الموصلي[١]، ومسند الحسن بن سفيان[٢]، ومسند البزار أبي بكر[٣] وأشباهها، فهذه عادتهم فيها أن يخرجوا في مسند كل صحابيّ ما رووه من حديثه، غير متقيدين بأن يكون حديثًا محتجًا به فلهذا تأخرت [مرتبتها][٤] - وإن جلت لجلالة مؤلفيها - عن مرتبة الكتب الخمسة، وما

---

= المستطرفة (ص ٦٧)، والفضل المبين (ص ٣١٥).

(١) قال السمعاني: «سمعت إسماعيل بن محمد بن الفضل الحافظ يقول: قرأت المسانيد كمسند العدني، ومسند ابن منيع، وهي كالأنهار، ومسند أبي يعلى كالبحر يكون مجتمع الأنهار».

قال الذهبي إثر هذا الكلام: «صدق، ولا سيما «مسنده» الذي عند أهل أصبهان من طريق ابن المقريء عنه فإنه كبير جدًا، بخلاف المسند الذي رويناه من طريق أبي عمرو بن حمدان عنه فإنه مختصر».

وقال أيضًا: «سمعنا مسند أبي يعلى بفوت نصف جزء بالإجازة العالية» ويوجد لمسنده نسخ خطية عديدة. تاريخ التراث (١/ ٢٧١) وقد طبعت زوائده المسماة «المقصد العلي في زوائد أبي يعلى الموصلي» للهيثمي، بتحقيق د/ نايف الدعيس، والقدر الذي حققه يعادل ربع الأصل. وقد طُبع مسند أبي يعلى نفسه بتحقيق: حسين سليم أسد في ثلاثة عشر مجلداً.

(٢) قال الذهبي عنه «المسند الكبير».

تذكرة الحفاظ (٢/ ٧٠٣)، والرسالة المستطرفة (ص ٧).

(٣) قال الذهبي: «المسند الكبير المعلل، الذي تكلم على أسانيده».

وقال ابن حجر: «حدث به بمصر».

وتوجد منه نسخ خطية بتركيا، ومصر، والمغرب، تاريخ التراث (١/ ٢٥٧)، وتذكرة الحفاظ (٢/ ٦٥٤)، وسير أعلام النبلاء (١٣/ ٥٥٤).

(٤) وفي (م): مراتبهم.

التحق بها من الكتب المصنفة على الأبواب»[١] انتهى.

وفيه أمور:

**(الأول)**: قال الحافظ ابن حجر: «هذا هو الأصل في وضع هذين الصِّنَّفين، فإنَّ ظاهر حال من يصنف على الأبواب أنه [يدعي أن][٢] الحكم في المسألة التي بوب عليها ما بوب به، فيحتاج (أن يستدل بصحة)[٣] دعواه والاستدلال إنما ينبغي أن يكون بما يصلح أن يحتج به، وأما من صنف[٤] على المسانيد فإن ظاهر قصده[٥] جمع حديث كل صحابي على حدة، سواء كان يصلح الاحتجاج به [٦] أم لا، وهذا[٧] ظاهر[٨] من أصل الوضع بلا شك لكن جماعة من المصنفين في كل من الصِّنفين خالف أصل موضوعه فانحط أو ارتفع، فإنَّ بعض من صنف الأبواب قد أخرج فيها الأحاديث الضعيفة بل والباطلة، إما لذهول عن ضعفها أو[٩] لقلة معرفة بالنقد، وبعض من صنف على

(١) مقدمة ابن الصلاح (ص ١١٢).

(٢) من (م)، (ج) وفي بقية النسخ، والأصل (١/ ٤٤٦): ادعى على.

(٣) وفي الأصل (١/ ٤٤٧): إلى مستدل لصحة.

(٤) وفي الأصل (١/ ٤٤٧): يصنف.

(٥) وفي الأصل (١/ ٤٤٧): قصده.

(٦) وفي الأصل (١/ ٤٤٧): للاحتجاج به.

(٧) وفي (ب): هذا.

(٨) وفي الأصل (١/ ٤٤٧): هو ظاهر.

(٩) وفي الأصل (١/ ٤٤٧): وإما.

المسانيد انتقى أحاديث كل صحابي،[فأخرج][1] أصح ما وجد[2] من حديثه كما روينا عن إسحاق بن راهويه أنه انتقى في[3] مسنده أصح ما (ق٦٢/ب) وجده من حديث كل صحابي، إلا أن لا يجد ذلك المتن إلا من تلك الطريق فإنه يخرجه، ونحى بقي بن مخلد في مسنده نحو ذلك، وكذا صنع أبو بكر البزار قريبًا من ذلك وقد صرح ببعض ذلك في عدة مواضع[4] فيخرج الإسناد الذي فيه [ مقال ][5]، ويذكر علته[6]، ويعتذر عن تخريجه بأنه لم يعرفه إلا من ذلك الوجه. وأما الإمام أحمد، فقد صنَّف أبو موسى المديني جزءًا كبيرًا[7] ذكر فيه أدلة كثيرة تقتضي أنَّ أحمد انتقى مسنده، وأنه كله صحيح عنده، وأنّ ما أخرجه فيه عن الضعفاء إنما هو في المتابعات[8]، وإن كان أبو موسى قد ينازع في بعض ذلك[9]،

---

(١) من (د)، (ج).

(٢) من الأصل (١/ ٤٤٧)، وفي النسخ: «ما وجده».

(٣) وفي (د): من.

(٤) بعدها في الأصل (١/ ٤٤٧): من مسنده.

(٥) من الأصل (١/ ٤٤٧)، وفي النسخ: فقال.

(٦) سقطت الواو من (ب).

(٧) سماه: «خصائص المسند» وقد حققه أحمد محمد شاكر رحمه الله، وطبع في مقدمة المسند بتحقيقه.

(٨) خصائص المسند (ص ٢١).

(٩) قال ابن القيم رحمه الله: «.. ليس كل ما رواه، وسكت عنه يكون صحيحًا عنده =

لكنه لا يشك منصف أنَّ مسنده أنقى أحاديث[١] وأتقن رجالاً من غيره، وهذا يدل على أنه انتخبه، ويؤيد هذا ما يحكيه ابنه عنه أنه كان يضرب على بعض الأحاديث التي يستنكرها[٢] وروى أبو موسى في هذا الكتاب من طريق حنبل بن إسحاق[٣] قال: «جمعنا أحمد[٤]، (أنا وابناه عبدالله[٥] وصالح[٦]) فقال[٧]: (هذا كتاب جمعته[٨] و) انتقيته[٩] من اكثر من سبعمائة ألف[١٠] حديث[١١] وخمسين

= حتى لو كان صحيحًا عنده وخالفه غيره في تصحيحه لم يكن قوله حجة على نظيره، وبهذا يعرف وهم الحافظ أبي موسى المديني في قوله: إنَّ ما خرجه الإمام أحمد في مسنده فهو صحيح عنده، فإنَّ أحمد لم يقل ذلك قط، ولا قال ما يدل عليه، بل قال ما يدل على خلاف ذلك..».

انظر: الفروسية (ص ٤٨) وفيه كلام نفيس عن المسند.

(١) من الأصل (١/ ٤٤٧)، وفي النسخ: الأحاديث.

(٢) خصائص المسند (ص ٢٤).

(٣) أبو علي حنبل بن إسحاق بن حنبل الشيباني، الحافظ الثقة، ابن عم الإمام أحمد وتلميذه، مات سنة (٢٧٣ هـ).

تذكرة الحفاظ (٢/ ٦٠٠)، تاريخ بغداد (٨/ ٢٨٦)، وطبقات الحنابلة (١/ ١٤٣).

(٤) وفي الأصل (ص ٢١): عمي.

(٥) من الأصل (١/ ٤٤٨)، وفي النسخ: وعبد الله.

(٦) وفي الأصل (ص ٢١): لي ولصالح ولعبد الله.

(٧) وفي الأصل (١/ ٤٤٨): وقال.

(٨) ليست في الأصل.

(٩) وفي الأصل (ص ٢١): وأتقنته.

(١٠) ليست هذه العدة أحاديث متباينة مختلفة وإنما هي بتعدد الطرق، وبآثار الصحابة والتابعين.

(١١) ليست في الأصلين لا النكت ولا الخصائص.

ألفًا[١]، فما اختلف فيه المسلمون من حديث رسول الله صلى الله عليه وسلم فارجعوا إليه، فإن وجدتموه [٢] وإلا فليس بحجة[٣]». فهذا صريح فيما قلناه إنَّه [٤] انتقاه، ولو وقعت فيه الأحاديث الضعيفة والمنكرة فلا يمنع ذلك صحة هذه الدعوى، لأنَّ هذه أمور نسبية، بل هذا كاف فيما قلناه: إنه لم يكتف بمطلق[٥] [جمع][٦] حديث كل صحابي»[٧] انتهى.

وقال الزركشي: «ما ذكره ابن الصلاح من أنّ مسند أحمد لا يشترط في الحديث كونه محتجًا [به][٨]، وأنه دون الكتب الخمسة مردود، فقد ذكر الحافظ أبو موسى المديني في كتاب فضائل مسند أحمد: أنَّ عبد الله سأل أباه عن هذا المسند، فقال: جعلته أصلاً للإسلام يرجعون إليه [فما][٩] ليس فيه فليس بصحيح، وعنه أنه قال:

---

(١) من الأصل (١/٤٤٨)، وفي النسخ: ألف.

(٢) وفي الخصائص (ص ٢١): فإن كان فيه وإلا...

(٣) خصائص المسند (ص ٢١) باختلاف يسير.

(٤) من الأصل (١/٤٤٨)، وفي النسخ: أنه.

(٥) وفي (د): لمطلق.

(٦) من (د)، (ج) وسقطت من (ب).

(٧) نكت ابن حجر (١/٤٤٦ ـ ٤٤٨).

(٨) من (د).

(٩) وفي (م): فيما.

«جمعته وانتقيته من أكثر من سبعمائة ألف وخمسين ألفًا، فما اختلف المسلمون من حديث رسول الله صلى الله عليه وسلم فارجعوا إليه، فإن كان فيه وإلا فليس بحجة[1]».

قال الزركشي: «وهذا لا يدل على أنّ كل ما فيه صحيح كما توهمه المديني، بل يدل على أن ما ليس فيه ليس بحجة عنده، لما يطلع عليه، وما أشبه[2] هذا بقول [مالك][3] وقد سأله الزهري عن رجل: لو كان ثقة لوجدته في كتابي[4]، وقال بعض الحفاظ[5]: هذا الكلام فيه إشكال إذ في الصحيحين وغيرهما أحاديث ليست في المسند، ويقال: إنه فاته من الصحابة في الصحيحين قريب من مائتين،

---

(١) خصائص المسند (ص ٢١، ص ٢٢)، والمصعد الأحمد (ص ٣١).

قال ابن الجزري: «قال الحافظ أبو عبد الله الذهبي: هذا القول منه غالب الأمر، وإلا فلنا أحاديث قوية في الصحيحين والسنن والأجزاء ما هي في المسند».

قلت: ونص الذهبي في سير أعلام النبلاء (١١/ ٣٢٩): «... في الصحيحين أحاديث قليلة ليست في المسند، ولكن قد يقال: لا ترد على قوله، فإنَّ المسلمين ما اختلفوا فيها، ثم ما يلزم من هذا القول: أنَّ ما وُجد فيه أن يكون حجة، ففيه جملة من الأحاديث الضعيفة مما يسوغ نقلها، ولا يجب الاحتجاج بها..».

(٢) وكذا في (د)، وفي (م)، (ب): اشبهه.

(٣) من (د).

(٤) رواه ابن أبي حاتم في مقدمة الجرح والتعديل (١/ ٢٤) والسائل فيه هو بشر بن عمر وليس الزهري.

(٥) قلت: منهم الحافظ الذهبي. كما في سير أعلام النبلاء (١١/ ٣٢٩).

وأجيب بأنّ تلك الأحاديث بعينها وإن [خلا][(١)] المسند عنها، فلها فيه أصول ونظائر وشواهد، وأما متن[(٢)] صحيح لا مطعن فيه ليس له في المسند أصل ولا نظير فلا يكاد يوجد، وربما اعترض بأنه[(٣)] ليس فيه حديث عائشة (رضي الله تعالى عنها)[(٤)] [(٥)] في قصة أم زرع[(٦)]، مع أنه في الصحيحين[(٧)]، وهذا نادر[(٨)].

---

(١) من (د)، (ج).

(٢) وفي الأصل (ق ٥٣/ب): وإما أن يكون متن.

(٣) وفي الأصل (ق ٥٣/ب): فإنه.

(٤) سقطت من (د)، وليست في الأصل.

(٥) وفي الأصل (ق ٥٣/ب): نحو.

(٦) أخرجه البخاري (كتاب النكاح ـ باب حسن المعاشرة مع الأهل ٩/٢٥٤) ومسلم في (كتاب فضائل الصحابة ـ باب ذكر حديث أم زرع ـ ٤/١٨٩٦) كلاهما عن عائشة وهي قصة مشهورة في جلوس إحدى عشرة امرأة، تعاهدن، وتعاقدن أن لا يكتمن من أخبار أزواجهن شيئًا... الحديث.
وقد أفرده القاضي عياض بمصنف خاص سمّاه: «بغية الرائد لما تضمنه حديث أم زرع من الفوائد» وقد طبع في مجلد بالمغرب بتحقيق نخبة من المحققين.

(٧) قال ابن الجزري: وهو عن عبد الله بن أحمد، كما رواه الطبراني في كتاب «العشرة».
انظر: المصعد الأحمد (ص ٣٠).

(٨) سبب عدم إخراج الإمام أحمد لحديث أم زرع ذكره ابن الجزري فقال: سمعت شيخنا الحافظ عماد الدين إسماعيل بن عمر بن كثير يقول: إنما لم يخرجه أحمد في المسند لأنه ليس من قول النبي صلى الله عليه وسلم، بل هو حكاية من عائشة رضي الله عنها.

قال أبو موسى: «ولم يخرج أحمد إلا عن[1] من ثبت عنده صدقه وديانته[2] دون من طعن في أمانته، يدل على ذلك قول عبدالله ابنه سألت أبي عن عبد العزيز بن أبان؟[3] فقال: لم أخرج عنه في المسند شيئًا».

قال أبو موسى: «ومن الدليل على أنّ ما أودعه مسنده، احتاط فيه

= انظر: المصعد الأحمد (ص ٢٨).
قلت: ليس كل الحديث حكاية عن عائشة رضي الله عنها بل آخر الحديث من قول النبي صلى الله عليه وسلم حيث قال لها: «**كنت لك كأبي زرع لأم زرع**».

(١) سقطت من (ب).

(٢) مع العلم بأنه أخرج لأناس طعن في عقيدتهم - وهم قلة مثل رشيد الهجري كوفي.
قال الجوزجاني «كذاب».
وقال ابن حبان: «كان يؤمن بالرجعة» وأسند عن الشعبي أنه قال: «زعم لي أنه دخل على علي بعد ما مات فأخبره بأشياء ستكون، قال: فقلت له: إن كنت كاذبًا فعليك لعنة الله» ويخرج للإمام أحمد فيهم بأنه لم يطلع على حقيقة أمرهم وعقيدتهم.
تعجيل المنفعة (ص ٨٩).

(٣) (ت) أبو خالد عبد العزيز بن أبان بن محمد الأموي السعيدي، نزيل بغداد، قال عنه «متروك»: أحمد، ويعقوب بن شيبة، والبخاري، والنسائي، وأبو علي النيسابوري، وابن حجر، وقال ابن معين: «كذاب خبيث يضع الحديث»، مات سنة (٢٠٧هـ).
التقريب (ص ٢١٤)، وتهذيب التهذيب (٦/ ٣٢٩)، والضعفاء للبخاري (ص٧٥)، والضعفاء للنسائي (ص ٧٢)، وتاريخ بغداد (١٠/ ٤٤٢) والكشف الحثيث (ص ٢٦٣).

إسنادًا ومتنًا، ولم يورد إلا ما صح عنده ضربه على أحاديث رجال ترك الرواية عنهم، وروى عنهم في غير المسند[1]، وهذا كله يوهن جعل ابن الصلاح مسند أحمد دون/ الكتب الخمسة، فإنَّ هذا الشرط (ق٦٣/أ) يقارب شرط أبي داود، لكن حكى أبو العز بن كادش[2] عن عبد الله ابن أحمد أنّ أباه قال له في كلام: لو أردت أن {أقصد}[3] ما صح عندي لم {أروِ}[4] من هذا المسند إلا الشيء بعد الشيء، ولكنك يا بني تعرف طريقي[5] في الحديث لست أخالف ما يضعف إذا لم يكن في الباب شيء يدفعه[6] » .

قال الزركشي: «وفي هذا مخالفة لما صار إليه المديني ولذلك خطأ ابن دحية أصحاب أحمد في احتجاجهم بجميع ما في مسنده، وبالغ فقال: أكثرها لا يحل الاحتجاج به وإنما خرجها الإمام حتى يعرف الحديث من أين مخرجه، والمنفرد[7] به عدل أو مجروح».

وقال النجم الطوفي[8]: «قال بعض متعقبي المتأخرين: لا تقوم

---

(١) خصائص المسند (ص ٢٦) بتصرف.

(٢) وفي (ب) كاوش.

(٣) من (د)، ومن الأصل (ق ٥٣/ب) وفي بقية النسخ: أعضد.

(٤) وكذا في (د)، (ب)، وفي (م): أرد.

(٥) وفي المسوّدة (ص ٢٧٥): طريقتي.

(٦) المسوّدة لآل تيمية (ص ٢٧٥).

(٧) وفي (د): والمتفرد.

(٨) وفي الأصل (ق ٥٣/ب): وقال الشيخ نجم الدين الطوفي (فيما وجدته بخطه)...، =

الحجة بما في مسند أحمد حتى يصح من طريق آخر[١]، قال: «وأخبرني شيخنا أبو العباس ابن تيمية أنه اعتبر مسند أحمد فوجد أكثره على شرط أبي داود[٢]».

وقال ابن تيمية في بعض مؤلفاته[٣]: «قد تنازع الحافظان أبو العلاء الهمداني، وأبو الفرج بن الجوزي في مسند أحمد هل فيه أحاديث موضوعة؟ [فأنكر][٤] الحافظ أبو العلاء ذلك وأثبته أبو الفرج».

---

= قلت: ويلاحظ هنا أنّ العبارة بين القوسين التي تدل على الوجادة حذفها السيوطي لأنه وقعت للزركشي وليست له وهذا من أمانته.

(١) قلت: هذا الكلام له معنيان: إن كان من قاله قصد أنه لاتقوم الحجة بالأحاديث المتكلم فيها في المسند حتى تصح من طرق أخرى في المسند نفسه تعضد الأولى فلا غبار على هذا المعنى، وإن كان من قاله قصد أنه لا يحتج بأحاديث المسند مطلقًا حتى ترد وتصح من وجوه أخرى خارج المسند فليس بشرط، وكلامه هذا باطل، ذلك لأن الحديث قد يصح في المسند ويكون صحيحًا لذاته وبالتالي لا يحتاج إلى طريق أخرى خارج المسند تعضده.
قال ابن كثير رحمه الله: «يوجد في المسند من الأسانيد والمتون شيء مما يوازي أحاديث مسلم، بل والبخاري أيضًا، وليست عندهما، ولا عند أحدهما، بل ولم يخرجه أحد من أصحاب الكتب الأربعة».
وقال أحمد شاكر رحمه الله: «... وفيه ـ أي من المسند ـ أحاديث صحاح كثيرة لم تخرج في الكتب الستة».
اختصار علوم الحديث مع الباعث (ص ٢٧).

(٢) المسوّدة لآل تيمية (ص ٢٧٥) بمعناه.

(٣) كتابه قاعدة جليلة في التوسل والوسيلة (ص ٢٤٨).

(٤) من (د)، (ج)، وفي بقية النسخ: فأنكره.

قال ابن تيمية: «وفصل الخطاب أنَّ أحمد لم يرو فيه عن الدعاة إلى البدع، بدع الكلام والرأي ونحو ذلك، وهذه[1] طريقة أصحاب السنن، فإنه ترك أحاديث جماعة مثل كثير بن عوف[2] [المزني][3]، وروى لهم أبو داود وغيره، لكن يوجد فيه ما يوجد في هذه الكتب

---

(١) سقطت الواو من (ب).

(٢) (د ت ق) كثير بن عبد الله بن عمرو بن عوف المزني المدني، (ضعفه): علي بن المديني، وابن سعد، والساجي، ويعقوب بن سفيان، وابن البرقي، وابن عبد البر، وابن حجر.

وكذبه: الشافعي فقال: «ركن من أركان الكذب».

وقال أبو داود: «كان أحد الكذابين».

وحكم عليه بأنه متروك: النسائي، والدارقطني.

وقد فسر ابن حبان الجرح فقال: «منكر الحديث جداً، يروي عن أبيه عن جده نسخة موضوعة، لا يحل ذكرها في الكتب ولا الرواية عنه إلا على جهة التعجب».

وقال الذهبي: «واه».

قلت. وكلام من كذب أقرب، لما ذكره ابن حبان من التفسير في جرحه وهو الذي اختاره الخزرجي في الخلاصة ولذلك تركه الإمام أحمد بل كان يضرب على حديثه في مسنده كما رواه عنه ابنه عبد الله فقال: ضرب أبي على حديث كثير بن عبد الله في المسند، ولم يحدث به.

التقريب (ص ٢٨٥) وتهذيب التهذيب (٨/ ٤٢١)، والمجروحين (٢/ ٢٢١)، وضعفاء الدارقطني (ص ٣٣١)، والكامل (٦/ ٢٠٧٨) والكاشف (٣/ ٥)، والميزان (٣/ ٤٠٦)، والخلاصة (٢/ ٣٦٣).

(٣) من (د)، وفي (م)، (ع): المريني.

من أحاديث رواها من[١] غلط فيها لسوء حفظه لا لتعمده الكذب، فإن أريد بالموضوع ما قد يستدل على بطلانه بدليل منفصل فمثل[٢] هذا يقع في عامة الكتب فإنَّ الثقات الكبار قد يغلطون في أشياء»[٣] انتهى.

قال الزركشي: «واعلم أنّ الغالب فيه الرواية عن الثقات كمالك وشعبة، وعبد الرحمن بن مهدي، ويحيى بن سعيد القطان وغيرهم، وفيه الرواية قليلاً (عن جماعة)[٤] نسبوا إلى الضعف وقلة الضبط، وذلك على وجه الاعتبار والاستشهاد[٥]، وذلك مثل روايته عن عامر بن صالح الزبيري[٦] ومحمد بن إبراهيم الأسدي،

---

(١) وفي (م): عن.

(٢) من الأصل (ق ٥٤/ب)، وفي النسخ: لمثل.

(٣) انظر: المصعد الأحمد (ص ٣٥) بمعنى ما نقل هنا.

قال الذهبي: «... وفيه ـ أي المسند ـ أحاديث معدودة شبه موضوعة ولكنها قطرة في بحر» سير أعلام النبلاء (١١/ ٣٢٩).

(٤) سقطت من (ب).

(٥) وفي (ب)، (ع): الاشتهاد.

(٦) (ت) أبو الحارث عامر بن صالح بن عبد الله القرشي الأسدي الزبيري المدني، نزيل بغداد، حكم الدارقطني، والذهبي، وابن حجر بتركه، زاد ابن حجر: أفرط فيه ابن معين فكذبه...، مات في حدود التسعين.

التقريب (ص ١٦١)، وتهذيب التهذيب (٥/ ٧١)، وميزان الاعتدال (٢/ ٣٦٠)، وزاد: «لعل ما روى أحمد عن أحد أوهى من هذا» قلت: وقد تقدم قريبًا ذكر من هو أوهى منه ممن روى لهم أحمد، وانظر: الكامل لابن عدي (٥/ ١٧٣٧).

وعمر[١] بن هارون البلخي[٢]، وعلي بن عاصم الواسطي[٣]، وإبراهيم ابن أبي الليث صاحب الأشجعي[٤] ويحيى بن يزيد بن عبد الملك النوفلي[٥]، وموسى بن هلال[٦] وغيرهم ممن اشتهر الكلام فيه، بل

---

(١) وفي (م): وعمرو.

(٢) (ت ق) عمر بن هارون البلخي الحافظ، قال أبو زرعة، وأبو علي الحافظ، وابن سعد، والنسائي، وصالح بن محمد، وابن حجر: «متروك».
وقال الذهبي: «واه اتهمه بعضهم»، مات سنة (٢٩٤ هـ).
الكاشف (٢/ ٣٢٢)، والتقريب (ص ٢٥٧)، وتهذيب التهذيب (٧/ ٥٠٤)، والضعفاء للعقيلي(٣/ ١٩٤).

(٣) (د ت ق) علي بن عاصم بن صهيب الواسطي، التميمي مولاهم، صدوق يخطيء، ويصر، ورمي بالتشيع، مات سنة (٢٠١ هـ).

(٤) إبراهيم بن أبي الليث، كذبه: صالح جزرة، وابن معين، وعبد الله بن أحمد بن إبراهيم الدورقي.
وقال الساجي، ويعقوب بن شيبة، وموسى بن ابراهيم، والذهبي: «متروك» وزاد: «أشكل أمره على أحمد حتى ظهر له بعد»، توفي سنة (٢٣٤ هـ).
ميزان الاعتدال (١/ ٥٤)، واللسان (١/ ٩٣) والكامل (١/ ٢٦٧).

(٥) يحي بن يزيد بن عبد الملك النوفلي المدني.
قال أبو حاتم: «منكر الحديث»، وقال ابن عدي: «الضعف على حديثه بيّن».
الميزان (٤/ ٤١٤)، ولسان الميزان (٦/ ٢٨١)، وتعجيل المنفعة (٢/ ٣٦٦).

(٦) موسى بن هلال العبدي، شيخ بصري.
قال أبو حاتم، والدارقطني: «مجهول».
وقال العقيلي: «لا يصح حديثه ولا يتابع عليه».
وقال ابن عدي: «أرجو أنه لا بأس به».
وقال الذهبي: «صالح الحديث»، ونقل ابن حجر عبارته بلفظ «صويلح الحديث».
قلت: تجهيل أبي حاتم والدارقطني لموسى بن هلال غير جيد، ذلك لأنهما قصدا =

في المسند أحاديث سئل عنها فضعفها وأنكرها، وهذا يرد قول ابن المديني[١] أنه لا يخرج إلا ما صح عنده. منها أنه روى حديث ابن المطوس[٢] عن أبيه عن أبي هريرة يرفعه: «مَنْ أَفْطَرَ يَوْمًا مِنْ رَمَضَانَ لَمْ

= (جهالة العين) فهي منتفية عنه لرواية جماعة عنه منهم: أحمد، والفضل بن سهل الأعرج، وأبو أمية الطرسوسي، وأحمد بن أبي غرزة وآخرون، وإن أرادا (جهالة الحال) فهي منتفية أيضا لتعديل ابن عدي والذهبي له.

وبقي عندنا تجريح العقيلي غير المفسر وتعديل ابن عدي والذهبي غير المفسر أيضًا والذي أرجحه هو جانب التعديل لما هو مقرر عند المحدثين من أنه إذا تعارض جرح مبهم وتعديل مبهم فإنه يقدم التعديل.

قال ابن حجر في نزهة النظر(٧٣): «... لأنه إن كان غير مفسر لم يقدح فيمن ثبتت عدالته» فعلى هذا فموسى بن هلال صالح الحديث ولا بأس به، مع وجود ما ينكر عليه من حديثه كحديث الشفاعة.

ميزان الاعتدال (٤/ ٢٢٦)، ولسان الميزان (٦/ ١٣٤)، وديوان الضعفاء للذهبي (ص ٣١٢)، والضعفاء للعقيلي (٤/ ١٧٠)، والكامل لابن عدي (٦/ ٢٣٥٠)، والرفع والتكميل (ص ٨٩).

(١) وفي الأصل (ق ٥٤/ب): المديني: بغير ابن.

(٢) (٤) أبو المطوس: هو يزيد (وقيل) عبد الله بن المطوس من السادسة.

قال ابن حجر: «من قال أبو المطوس أو ابن المطوس فقد أصاب».

بعد النظر في ترجمته يمكن تقسيم كلام المحدثين فيه إلى ثلاثة أقسام:

١ـ توقف فيه أحمد، والبخاري.

٢ـ وجرَّحه ابن حبان، والذهبي (في أحد قولين له)، وابن حجر.

قال ابن حبان: يروي عن أبيه ما لم يتابع عليه، لا يجوز الاحتجاج به إذا انفرد.

وقال الذهبي: «ضعف» (كما في الميزان، والمغني).

وقال ابن حجر: «لين الحديث».

٣ـ وعدّله: ابن معين، والذهبي (في القول الثاني له). =

يَقْضِهْ صِيَامُ الدَّهْرِ»[1] وسئل عــنه، فقال: لا أعــرف أبا المطوس، ولا

= قال ابن معين: «ثقة».

وقال الذهبي: «وثق» (كما في الكاشف). بالنسبــة لتعارض قولي الذهبي فللمحدثين مخرجان في هذا التعارض إما أن يؤخذ القــول الأخير للذهبي (في الميزان لأنه صنفه بعد الديوان وبــعد المغني، وهذا مذهب الزركــشي)، وإما أن يؤخذ بتعديــله ويحمل تخريجه على شيء خاص، وهذا يدل عليــه صنيع الحافظ ابن حجر، والذي أرجحه القول الأخير لــلذهبي وهو التضعيف، لا سيــما وأن حديثه قد ضعفــه أكثر المحدثين كما سيأتي في تخريج الحديث.

التــقريب (ص ٤٢٧)، وتهــذيب التــهذيب (١٢/ ٢٣٨)، والمجــروحين (٣/ ١٥٧)، والديوان للذهبي (ص ٣٦٦) والمغنــي له (٢/ ٨٠٨)، والميزان له (٤/ ٥٧٤)، والرفع والتكميل للكنوي (ص ٩٤، ص ٩٥).

(١) الحديث ذكره البخاري تعليقًا بصيغة الــتمريض في صحيحه في (كتاب الصوم ـ باب إذا جامع في رمــضان ـ ٤/ ١٦٠)، وأخرجه أبو داود (كــتاب الصوم ـ باب التــغليظ فيمن أفطر عمداً ـ ٢/ ٧٧٨)،

والترمــذي في (كتــاب الصوم ـ باب مــا جاء في الإفطار مــتعمــدًا ـ ٣/ ٩٢) وقال: حديث أبي هريرة لا نعــرفه إلا من هذا الوجه، وسمعت محــمدًا يقول: أبو المطوس اسمــه يزيد بن المطوس، ولا أعــرف له غيــر هذا الحديث، وابن مــاجه في (كــتاب الصيام ـ باب ما جاء في كفارة مــن أفطر يوماً من رمضان ـ ١/ ٥٣٤)، والخطيب في تاريخه (٨/ ٤٦٢) كلهم من حديث ابن المطوس عن أبيه عن أبي هريرة.

والحديث ضعــيف ضعَّفه: البخــاري، والترمذي، والقرطبي، والبــغوي، والذهبي، وابن حجر، والألباني.

وسبب التضعيف قد بينه ابن حجر حيث قال: فحطت فيه أي الحديث ثلاث علل:

١ـ الاضطراب

٢ـ والجهل بحال أبي المطوس.

٣ـ والشك في سماع أبيه عن أبي هريرة. =

ابن المطوس، في أحاديث أخر»[١] انتهى.

وقال الحافظ أبو الفضل العراقي: «اعترض على (ابن الصلاح)[٢] بأنّ أحمد شرط في مسنده أن لا يخرج إلا حديثًا صحيحًا عنده... قاله أبو موسى المديني، قال: والجواب: أنا لا نسلم أن أحمد اشترط الصحة في كتابه[٣]، فإنّ وجود الضعيف فيه محقق، بل فيه أحاديث موضوعة وقد جمعتها في جزء[٤]، وقد [ضعف][٥] الإمام أحمد نفسه أحاديث فيه[٦] [٧] منها حديث عائشة (رضي الله تعالى عنها)[٨] مرفوعًا: «رَأَيْتُ عَبْدَ الرَّحْمن بنَ عَوْفٍ يَدْخُلُ الجَنَّةَ حَبْوًا»[٩].

= الكبائر للذهبي (ص ٦٢)، وفتح الباري (٤/ ١٦١)، وفيض القدير (٦/ ٧٨)، وضعيف الجامع الصغير (٥/ ١٧٤).

(١) نكت الزركشي (ق ٥٣/أ - ق ٥٤/ب) بتصرف.

(٢) وفي الأصل (ص ٥٦): المصنف (ثم ذكر كلاماً).

(٣) بعدها كلام ونقل عن أبي موسى المديني في الأصل (ص ٥٧).

(٤) نقل ما فيها الحافظ ابن حجر في مقدمة كتابه: القول المسدد في الذب عن المسند.

(٥) من (د)، (ج) وفي بقية النسخ: منعت.

(٦) وفي (د): فيها، وقد سقطت من (ب).

(٧) وفي الأصل (ص ٥٧): فممن ذلك.

(٨) سقطت من (د).

(٩) الحديث أخرجه أحمد (٦/ ١١٥)، والبزار، وعبد بن حميد (بواسطة عنهما)، وأبو نعيم في الحلية (١/ ٩٨) كلهم من طريق عمارة بن زاذان عن ثابت عن أنس، وعمارة صدوق كثير الخطأ كما في التقريب (ص ٢٥١)، والحديث له شواهد: =

قال الإمام أحمد: «هذا حديث كذب منكر»[١] انتهى.

وقال الحافظ ابن حجر «[حرف][٢] الجواب أنّ المراد بالصحة ماذا؟ إن قيل باعتبار الشرائط التي تقدم ذكرها فلا [يمكن][٣] دعوى ذلك في المسند مع ما فيه من الأحاديث المعللة والمضعفة، وإن قيل باعتبار ما يراه أحمد من التمسك بالأحاديث ولو كانت ضعيفة ما لم يكن

---

= أخرجها الطبراني في (مسند الشاميين) من حديث حفصة بنت عمر قال عنه السيوطي: «هو أقوى شاهد للحديث».

والبزار عن إبراهيم بن عبد الرحمن بن عبد الرحمن بن عوف عن أبيه. والسراج في تاريخه: من طريق عبد الواحد بن عبد الرحمن بن عوف عن أبيه.

قال السيوطي: ورجاله ثقات، قلت: وفي سنده عبد العزيز بن محمد فإن كان هو الدراوردي فإنه صدوق يخطيء. كما في التقريب (ص ٢١٦).

قال المنذري: ورد من حديث جماعة من الصحابة عن النبي صلى الله عليه وسلم أنّ عبد الرحمن يدخل الجنة حبواً لكثرة ماله، ولا يسلم أجودها من مقال، ولا يبلغ شيء منها بانفراده درجة الحسن. قلت: نعم بانفراده، وإلا فإنَّ الحديث أقل ما يقال عنه بشواهده إنه حسن لغيره.

القول المسدد (ص ٢٨)، وأسد الغابة (٣/ ٤٨٢)، واللآليء المصنوعة (١/ ٤١٢) وحاشية المعلمي على الفوائد المجموعة (ص ٤٠١).

(١) التقييد والإيضاح (ص ٥٦، ص ٥٧).

(٢) هكذا في الأصل وفي جميع النسخ ما عدا (م) ففيها: فالجواب، والحرف يأتي في اللغة بمعنى (الوجه).

انظر مختار الصحاح (ص ١٣١)، وتاج العروس (٦/ ٦٨).

(٣) من (د)، (ج).

ضعفها شديدًا، كما تقدم في الكلام على أبي داود، فهذا [يمكن][١] دعواه.

(ق٦٣/ب) قال: وما ادعاه شيخنا من أن/ فيه أحاديث موضوعة وجمعها في جزء وعدتها تسعة أحاديث[٢]، ففي[٣] الحكم بكونها موضوعة نظر وتأمل[٤]، وفي الجملة لا يتأتى[٥] الحكم على جميعها بالوضع، قال: وروينا عن العلامة تقي الدين بن تيمية قال: «ليس في المسند عن الكذابين المتعمدين[٦] شيء، بل ليس فيه عن الدعاة إلى البدع شيء[٧]، فإن أريد بالموضوع ما يتعمد صاحبه الكذب فأحمد لا يعتمد رواية هؤلاء في مسنده، ومتى وقع منه شيء فيه ذهولاً أمر بالضرب عليه حال القراءة، وإن أريد بالموضوع ما يستدل على بطلانه بدليل منفصل فيجوز»[٨].

---

(١) وفي (ع): يكن.

(٢) مقدمة القول المسدد (ص٤ - ص١١).

(٣) وفي (ب): نفى.

(٤) بعدها في الأصل (١/ ٤٥٢): ثم إنها كلها في الفضائل أو الترغيب والترهيب.

(٥) من الأصل (١/ ٤٥٢)، وفي النسخ: لا ينافي.

(٦) وفي (م): المعتمدين.

(٧) تقدم الكلام على هذا الأمر.

(٨) المصعد الأحمد (ص ٣٤).

قال الحافظ ابن حجر: «وقد تحرر من مجموع ما ذكر أنَّ المسند مشتمل على أنواع الحديث لكن مع مزيد انتقاء وتحرير بالنسبة إلى غيره من الكتب التي لم يلتزم الصحة في جميعها»[١] انتهى.

وقد ألف الحافظ كتابًا في هذا المعنى سماه القول المسدد في الذب عن المسند[٢] قال في خطبته: «قد ذكرت في هذه الأوراق ما حضرني من الكلام على الأحاديث التي زعم بعض أهل الحديث أنها موضوعة وهي في مسند أحمد ذبًا عن هذا التصنيف[٣] العظيم الذي تلقته الأمة بالقبول والتكريم وجعله أمامهم حجة[٤] يرجع إليه، ويعوّل عند الاختلاف عليه[٥] »، ثم سرد الأحاديث التي جمعها العراقي وهي تسعة، وأضاف إليها خمسة عشر حديثًا أوردها ابن الجوزي في الموضوعات (وهي من المسند)[٦] وأجاب عنها حديثًا حديثًا، قلت: وقد فاته أحاديث أخر أوردها ابن الجوزي في الموضوعات في[٧] المسند

---

(١) نكت ابن حجر (١/ ٤٤٩ ـ ٤٧٣) باختصار شديد.

(٢) طبع الكتاب في جزء صغير بدائرة المعارف النظامية ـ بحيدر أباد/ الدكن سنة (١٣٨٩هـ)، وله عدة طبعات أخرى.

(٣) وفي الأصل (ص ٢). المصنف.

(٤) سقطت من (ب).

(٥) القول المسدد (ص ١، ص ٢) باختصار.

(٦) سقطت من (ب).

(٧) وفي (د): من.

وعدتها أربعة عشر حديثًا وقد جمعتها في جزء [ذيلت به][(١)] على القول المسدد[(٢)].

وقال الحافظ ابن حجر في كتابه تعجيل المنفعة[(٣)] في رجال الأربعة: «ليس في المسند حديث لا أصل له إلا ثلاثة أحاديث أو أربعة، منها حديث عبد الرحمن بن عوف (رضي الله تعالى عنه)[(٤)] أنه يدخل الجنة زحفًا قال: والاعتذار عنه أنه مما أمر أحمد بالضرب عليه فترك سهوًا أو ضرب وكتب من تحت الضرب»[(٥)]. وقال في كتابه تجريد زوائد مسند البزار: «إذا كان الحديث في مسند أحمد لم يعز إلى غيره من المسانيد»[(٦)].

وقال الحافظ أبو الحسن الهيثمي[(٧)] في زوائد المسند: «مسند أحمد

---

(١) من (د)، وفي بقية النسخ: ذيلته به.

(٢) سمّاه «الذيل الممهد على القول المسدد».
تدريب الراوي (١/ ١٧٢)، وحسن المحاضرة (١/ ٣٤٠)، ودليل مخطوطات السيوطي (ص ٧٢/ رقم ١٦٦).

(٣) طبع الكتاب في مجلد بتحقيق عبد الله هاشم يماني المدني بالمدينة المنورة سنة (١٣٨٦هـ).

(٤) سقطت من (د).

(٥) لم أقف على كلام الحافظ ابن حجر هذا في مقدمة نسخة تعجيل المنفعة المطبوعة، ولا المخطوطة (نسخة الظاهرية)!!.

(٦) مختصر زوائد مسند البزار (ق ٦/أ).

(٧) وفي النسخ: الهيتمي.

أصح صحيحًا من غيره[١]».

وقال الحافظ عماد الدين بن كثير: «لا يوازي مسند أحمد كتاب مسند في كثرته وحسن سياقاته[٢]، وقد فاته أحاديث كثيرة جدًا بل قيل: إنه لم يقع له جماعة من الصحابة الذين في الصحيحين قريبًا من المائتين[٣]».

وقال الحسيني في كتابه[٤] التذكرة في رجال العشرة: «عدد[٥] أحاديث المسند أربعون ألفًا بالمكرر».

وقال الزركشي: «ذكر الحافظ عبد القادر الرهاوي في كتابه الأربعين[٦]: أنَّ في المسند أربعين ألف حديث إلا أربعين أو ثلاثين».

---

(١) لم أقف على كلام الهيثمي هذا في مقدمة كتابه (مجمع الزوائد)!!.

(٢) وفي الأصل (ص ٣٢): سياقته.

(٣) اختصار علوم الحديث (ص ٣٢) باختلاف يسير.

قال أحمد شاكر معلقًا على كلام ابن كثير هذا: «في هذا غلو شديد، بل نرى أنّ الذي فات المسند من الأحاديث شيء قليل، وأكثر ما يفوته من حديث صحابي معين يكون مرويًا عنده معناه من حديث صحابي آخر...».

(٤) سقطت من (ب).

(٥) وفي (د): عدة.

(٦) لم أقف عليه في كتاب الأربعين له، في ما هو موجود منه (من نسخة دار الكتب الظاهرية).

وقال أبو عبد الله: «هكذا سمعته من القطيعي[1] لما سمعته منه».

---

(١) أبو بكر أحمد بن جعفر بن حمدان القطيعي: بفتح القاف، وكسر الطاء المهملة، وسكون الياء المنقوطة من تحتها، هذه النسبة إلى قطيعة الدقيق ـ موضع ببغداد ـ الشيخ العالم المحدث، مسند الوقت، راوي مسند الإمام أحمد. وقد تكلم فيه لأمرين:

**(أحدهما)**: كما قال: ابن أبي الفوارس: «...له في بعض المسند أصول فيها نظر، ذكر أنه كتبها بعد الغرق...».

وقال الخطيب: «... كتب عن عبد الله بن أحمد المسند... وكان بعض كتبه غرق، فاستحدث نسخها من كتاب لم يكن فيه سماعه، فغمزه الناس».

وقد دافع عنه الخطيب نفسه في هذا الأمر فقال: «إلا أنا لم نر أحدًا امتنع من الرواية عنه، ولا ترك الاحتجاج به، وقد روى عنه من المتقدمين الدارقطني وابن شاهين».

وذكر البرقاني ما ذكره الخطيب وقال مدافعًا عن القطيعي: «...وكنت شديد التنفير عنه، حتى تبين عندي أنه صدوق، لا يشك في سماعه».

قلت: وهو المتعين، لأنه لا يغمز المحدث العالم لفقد أصل له إذا كان ثبت سماع ذلك الأصل من الشيخ، وكان متقنًا لذلك الأصل ولو استحدث له نسخًا.

وأما الأمر **(الثاني)**: فهو اختلاطه آخر عمره، وهو ثابت لا مرية فيه.

قال أبو الحسن بن الفرات: «...خلط في آخر عمره، وكفَّ بصره، وخرّف، حتى كان لا يعرف شيئاً مما يقرأ عليه».

وقال ابن اللبان الفَرَضي: «لا تذهبوا إلى القطيعي، قد ضعف واختل، وقد منعت ابني من السماع منه».

قلت: لكن سماع أبي علي بن المُذْهِب ـ راوي المسند عنه ـ المسند قبل اختلاطه بيقين.

انظر: تاريخ بغداد (٤/ ٧٣)، وسير أعلام النبلاء (١٦/ ٢١٢)، وميزان الاعتدال (١/ ٨٨)، والتقييد (ص ١٣٩)، والمصعد الأحمد (ص ٤٣)، ولسان الميزان (١/ ١٤٥).

وعن [ابن المنادي](١) أنّ فيه ثلاثين ألف حديث، ولعله أراد بإسقاط المكرر أو خاليًا عن(٢) زيادات(٣) ابنه(٤) قال: وقد ذكر ابن دحية في كلامه على أحاديث المعراج أنّ فيه أربعين ألفًا بزيادات ابنه عبد الله(٥)،

---

(١) من (ع)، (د)، (ج) وفي بقية النسخ: المناري (بالراء) وهو خطأ. وابن المنادي هو: أبو الحسين أحمد بن جعفر بن محمد بن المنادي بضم الميم، وفتح النون وفي آخرها الدال المهملة، هذه النسبة إلى من ينادي على الأشياء التي تباع.
البغدادي، الإمام المقرىء، الحافظ مات سنة (٣٣٦ هـ).
سير أعلام النبلاء (١٥/ ٣٦١)، والأنساب (١٢/ ٣٤٥)، وتاريخ بغداد (٤/ ٦٩)، وتذكرة الحفاظ (٣/ ٨٤٩)، وغاية النهاية (١/ ٤٤).

(٢) سقطت من (ب).

(٣) وفي الأصل(ق ٥٤/ ب): زيادة.

(٤) إلى هنا انتهت النسخة الجزائرية، ويوجد بعد هذا كلام لا صلة له بمسند الإمام أحمد، ولله الحمد.

(٥) انظر: خصائص المسند (ص ٢٣)، والمصعد الأحمد (ص ٣٣) فيهما ذكر العدد، ولكنه ليس منسوبًا إلى ابن دحية. وتعداد مثل هذه الموسوعة الحديثية الضخمة يحتاج إلى دقة، وطول فراغ كما قال شمس الدين بن الجزري: «ولو وجدنا فراغًا لعددناه إن شاء الله تعالى».
وقال الذهبي في تعداد أحاديثه: «فلو عدّه بعض الأصحاب لأفاد، ولا يسهل عدّه إلا بالمكرر، وبالمعاد، وأما عده بلا مكرر فيصعب ولا ينضبط تحرير ذلك».
وقال أحمد شاكر ـ وهو خبير بالمسند ـ : «لا يقل عن خمسة وثلاثين ألفًا ولا يزيد على أربعين».
ومن علم أنّ مجموع أحاديث الكتب الستة (٣٨٨٧٠)، علم قدر مسند أحمد، وما حواه من الأحاديث التي منها ما ليس في الكتب الستة. وهذا العدد في المسند أو في الكتب الستة هو بالمكرر، وكذا يحمل كلام الحفاظ الذين كانوا يحفظون مئات =

وهو مجمع الأقوال[١] ».

الأمر [الثاني]:[٢] قال العراقي: «اعترض على ابن الصلاح بأنّ إسحاق بن راهوية يخرج أمثل ما ورد عن ذلك الصحابي، ذكره عنه أبو زرعة الرازي، وبأنّ مسند الدارمي أطلق عليه اسم الصحيح غير واحد من الحفاظ، وبأن مسند البزار بيّن فيه الصحيح وغيره، قال: والجواب أن مسند ابن راهوية فيه الضعيف، ولا يلزم من كونه يخرج أمثل ما يجد للصحابي أن يكون جميع ما خرجه[٣] صحيحًا، بل هو أمثل بالنسبة لما تركه، وأما/ مسند الدارمي فلا يخفى ما فيه من (ق٦٤/أ) الضعيف، [لخلل[٤] رواته، أو لإرساله، وذلك كثير فيه، وأما مسند

= الآلاف من الأحاديث، أنّ العدة بتعدد الطرق كما روي عن إبراهيم بن سعيد الجوهري أنه قال: «كل حديث لم يكن عندي من مائة وجه فأنا فيه يتيم» لا أنها متون مختلفة، لأن القول بهذا يؤدي إلى القول بضياع السنة، وحاشا أن يكون شيء من السنة قد ضاع، وإنما التعدد يدل على أنّ السنة لم ينفرد بحملها رواة معدودون، وإنما حملها رجال لا يعدون كثرة، وهذا من حفظ الله لكتابه وسنة نبيه صلى الله عليه وسلم.

انظر: المصعد الأحمد (ص ٣٣)، والباعث الحثيث (ص ١٨٧)، وكتاب بقى بن مخلد العمري (ص ١١)، وتاريخ بغداد (٦/ ٩٤).

(١) نكت الزركشي (ق ٥٥/أ).

(٢) وفي (م) الثالث.

(٣) وفي (م): ما أخرجه.

(٤) وفي الأصل (ص ٥٨): لخال.

البزار فإنه مجملاً يبين[1] الصحيح من الضعيف][2] إلا قليلاً، إلا أنه يتكلم في تفرد بعض رواة الحديث به[3] ومتابعة غيره عليه»[4].

وقال البلقيني في محاسن الاصطلاح: «عد الدارمي في [المسندات][5] التي على مسانيد الصحابة دون الأبواب فيه نظر،

(١) من الأصل (ص ٥٨)، وفي النسخ: لا يبين، والذي أثبته من الأصل هو الصواب، وهو الموافق لحال مسند البزار المسمى «بالبحر الزخار»، فإنَّ البزار بيَّن فيه الصحيح من الضعيف إجمالاً، وعلى قلة ـ كما صرح العراقي ـ لا استطراداً في كل حديث.
قال الخطيب البغدادي: «صنف المسند، وتكلم على الأحاديث، وبين عللها».
وقال الهيثمي في مقدمة كشف الأستار: «.. وإذا تكلم على حديث بجرح لبعض رواته أو تعديل بحيث طوّل، اختصرت كلامه، من غير إخلال بمعنى، وربما ذكرته بتمامه إذا كان مختصراً.
وقال الكتاني: «... له مسندان، الكبير المعلل، وهو المسمى بالبحر الزخار، يبين فيه الصحيح من غيره.. والصغير..» والمتصفح لأحاديثه في كشف الأستار يرى صحة ودقة قول الحافظ العراقي في أحاديثه.
تاريخ بغداد (٤/ ٣٣٤)، وكشف الاستار (١/ ٦)، والرسالة المستطرفة (ص ٦٨).

(٢) من (د)، وقد سقطت من بقية النسخ.

(٣) قال الحافظ ابن حجر في كلام البزار حول التفرد: «... يخرج الإسناد الذي فيه مقال، ويذكر علته، ويعتذر عن تخريجه بأنه لم يعرفه إلا من ذلك الوجه».
قلت: والأفراد والغرائب وإن وجدت في مسنده بكثرة فليس بغريب فقد قال أبو الشيخ: وغرائب حديثه وما ينفرد به كثير.
انظر: نكت ابن حجر (١/ ٤٤٧)، ولسان الميزان (١/ ٢٣٨).

(٤) التقييد والإيضاح (ص ٥٦ ـ ص ٥٨).

(٥) من (د)، وفي الأصل (ص ١١٢)، وفي بقية النسخ: المصنفات.

فالموجود للدارمي مصنّف على الأبواب، الطهارة وغيرها[١]».

وقال العراقي: «عد ابن الصلاح مسند الدارمي في جملة هذه المسانيد مما أفرد فيه حديث كل صحابي وحده وهم منه، فإنه[٢] مرتب على الأبواب كالكتب الخمسة، واشتهر بتسميته بالمسند كما سمى البخاري كتابه بالمسند الجامع الصحيح، وإن كان مرتبًا على الأبواب، لكون[٣] أحاديثه مسندة، قال: إلا أنَّ فيه المرسل، والمعضل، والمنقطع، والمقطوع كثيراً»[٤] انتهى. على أنهم ذكروا في ترجمة الدارمي أنَّ له الجامع، والمسند، والتفسير وغير ذلك، فلعل الموجود الآن[٥] هو الجامع، والمسند فُقِد[٦].

وقال أبو الحسن الشاري في فهرسته: «مسند البزار عندي من أحسن المسندات لما اشتمل عليه من الكلام على علل الحديث، وإن

(١) محاسن الاصطلاح (ص ١١٢).

(٢) من (د)، وفي بقية النسخ: فإنه منه.

(٣) وكذا في (د)، وفي (م): لكن، وفي (ب): لكونه.

(٤) التقييد والايضاح (ص ٥٦).

(٥) من (م)، (د)، وفي (ب)، (ع): إلا أنَّ.

(٦) تقدم الكلام على سننه ومسنده، وأرى أن مراد السيوطي هنا بالجامع هو السنن نفسه، وهو الموجود بين أيدينا، لأن ترتيبه على الكتب والأبواب الفقهية وهذا يؤيد كونه جامعًا أو سننًا لا مسندًا وأن المسند كتاب مستقل كما قال السيوطي ولربما فقد، علمًا بأنّ ابن حجر يذكره باسم المسند.
انظر: فهرست مروياته على حروف المعجم (ق ١١/ب).

كان قد تكلم بعض الناس في البزار بما لم يعتمد عليه أهل التحقيق».

وقال الزركشي في مسند الطيالسي: «ليس المسند له، إنما هو ليونس بن حبيب بن عبد القادر(*) العجلي، سمعه في أصبهان منه فنسب إليه»[1].

وقال العراقي: «لم يصنف الطيالسي هذا المسند، وإنما هو من جمع الحفاظ الخراسانيين جمع فيه ما [رواه][2] يونس بن حبيب خاصة عنه[3]، وشذّ عنه كثير منه[4] [، ويشبه][5] هذا مسند

(١) نكت الزركشي (ق ٥٣/أ).

(٢) وفي النسخ ما عدا (د): رآه.

(٣) أكثر الطيالسي التحديث بأصبهان بسؤال وبغير سؤال، قال محمد بن بشار بندار: «سمعت أبا داود الطيالسي يقول: حدثت بأصبهان أحد وأربعين ألف حديث ابتداء من غير أن أسأل».

وقال عمر بن شبة: كتبوا عن أبي داود بأصبهان أربعين ألف حديث، وليس معه كتاب.

وكان من الأصبهانيين الذين استفادوا منه، وحملوا عنه: المحدث يونس بن حبيب. قال الخطيب البغدادي: قال لنا أبو نعيم: صنَّف أبو مسعود الرازي ليونس بن حبيب مسند أبي داود الطيالسي.

وقال الذهبي: «سمع يونس بن حبيب عدة مجالس متفرقة، فهي المسند».

قلت: فلعل أبا مسعود الرازي ساعد أبا داود على جمع المسند وترتيبه.

انظر: تاريخ بغداد (٩/ ٢٤)، وسير أعلام النبلاء (٩/ ٣٨٢).

(٤) قال الحافظ ابن حجر: «.. وبقي من حديث الشافعي شيء كثير لم يقع في هذا المسند» انظر: تعجيل المنفعة (ص ٩).

(٥) وفي (م): وشبه.

( * ) هكذا في جميع النسخ غير (ج) لأنها منتهية في هذا الموضع، وفي الجرح والتعديل: «عبد القاهر».

(الإمام)[١] الشافعي (رضـي الله تعالى عنه)[٢] فإنه ليس تصـنيفه وإنما التقطه بعض الحفاظ النيسابوريين من مسموع الأصم[٣] مـن الأم[٤] وسمعه عليه[٥]، فإنه كان سمع الأم أو غالبها على الربيع عن الإمام[٦] الشافعي[٧] وعمّر فكان آخر من روى عنه، [وحصل][٨] له صمم فكان

(١) من (م).

(٢) من (م).

(٣) أبو العباس محمد بن يعقوب بن يوسف الأموي مولاهم المعقلي النيسابوري الذي يقال له: الأصم، الإمام المفيد الثقة محدث المشرق، توفي سنة (٣٤٦ هـ)
تذكرة الحفاظ (١/ ٨٦٣)، والوافي (٥/ ٢٢٣)، وطبقات الشافعية للأسنوي (١/ ٧٦).

(٤) والمبسوط للشافعي. انظر إتحاف السادة المتقين (٦/ ٢٣٩).

(٥) وقد سبق العراقي إلى هذا التجيبي (ت ٧٣٠ هـ) في برنامجه (ص ١١٩) حيث قال: «.. وليس هذا المسند من جمع الشافعي الإمام رحمه الله كما يتوهمه بعض أهل العلم، وإنما جمعه أبو عمرو بن مطر النيسابوري، وقيل: أو غيره من كتاب الأم».

(٦) من (م).

(٧) إلا أربعة أحاديث رواها الربيع عن البويطي عن الشافعي، التقطها بعض النيسابوريين، وهو أبو عمرو محمد بن جعفر بن محمد بن مطر المطري العدل النيسابوري الحافظ من شيوخ الحاكم، من الأبواب لأبي العباس الأصم المذكور، لحصول الرواية له بها عن الربيع.
إتحاف السادة المتقين (٦/ ٢٣٩).

(٨) من (د)، وفي بقية النسخ: وجعل.

[في][1] السماع عليه مشقة»[2].

الأمر الثالث: قال الحافظ ابن حجر: «[ظاهر][3] كلام (ابن الصلاح)[4] أنّ الأحاديث التي في الكتب الخمسة[5] يحتج بها جميعها، وليس كذلك فإنَّ فيها شيئًا كثيرًا لا يصلح للاحتجاج به، بل وفيها مالا يصلح للاستشهاد[6] به من حديث المتروكين، وليست الأحاديث الزائدة في مسند أحمد على ما في الصحيحين بأكثر ضعفًا من الأحاديث الزائدة على الصحيحين من سنن أبي داود، وجامع الترمذي. وإذا تقرر هذا فسبيل من أراد أن يحتج بحديث من السنن أو بحديث من المسانيد واحد، إذ جميع ذلك لم يشترط من جمعه الصحة ولا الحسن خاصة، وهذا[7] المحتج إن كان متأهِّلا لمعرفة الصحيح من غيره، فليس له أن يحتج بحديث من السنن من غير أن ينظر في اتصال سنده، وحال رواته، كما أنه ليس له أن يحتج بحديث من المسانيد

---

(١) من (د)، وفي (م)، (ع): من، وفي (ب) فكان عليه من السماع.

(٢) بحثت عن كلام العراقي هذا في كتابيه: التقييد والإيضاح، وشرح التبصرة والتذكرة فلم أقف عليه، فلعله في شرحه الكبير على ألفيته.

(٣) سقطت من (م).

(٤) وفي الأصل (١/ ٤٤٨): المصنف.

(٥) وفي الأصل (١/ ٤٤٨): في الكتب الخمسة وغيرها.

(٦) وفي (ب): للاجتهاد.

(٧) وفي الأصل (١/ ٤٤٩): فهذا.

حتى يحيط علمًا بذلـك. وإن كان غير متأهل لدرك[١] ذلك فسبيله أن ينظر في الحديث إن كان [قد][٢] خرج في[٣] الصحيحين أو صرح أحد من الأئمة بصحته، فله أن يقلـد في ذلك، وإن لم يجد أحدًا صححه ولا حسنه فما له أن يتقدم[٤] على الاحتجاج به، فيكون كحاطب ليل، فلعله يـحتج بالباطل وهـو لا يشعر. قال: ولـم أر (لابن الصلاح)[٥] سلفًا في أنَّ جـميع ما صنف علـى الأبواب يحتج به مطلقًـا ولو كان اقتصر على الكتب الخمسـة لكان أقرب، من حيث الأغلب، لكنه قال مع ذلك: وما جرى مـجراها، فدخل[٦] في عبارته غـيرها من الكتب المصنفـة على الأبواب كسنن ابن ماجـه، بل ومصنف ابن أبي شـيبة، وعـبد الـرزاق وغيـرهم، فـعليـه في إطـلاق ذلك من الـتعـقب مـا أوردناه»[٧].

**(فائدة):**

قال البلقيني في محاســن الاصطلاح: «المساند يجوز لك أن تثبت

---

(١) من الأصل (١/ ٤٤٩)، وفي النسخ: لمدرك.

(٢) من (د).

(٣) من (د)، ومن الأصل (١/ ٤٤٩)، وفي بقية النسخ: من في.

(٤) وفي الأصل (١/ ٤٤٩): يقدم.

(٥) وفي الأصل (١/ ٤٤٩): للمصنف.

(٦) وفي الأصل (١/ ٤٤٩): فيدخل.

(٧) نكت ابن حجر (١/ ٤٤٨، ٤٤٩).

الياء فيها، والأولى أن لا [تثبت][١]، قال: وقد [صنفت][٢] على ذلك مصنفًا سميته: ذكر الأسانيد[٣] في لفظة المسانيد»[٤].

وقال الزركشي: «يجوز إثبات الياء في المسانيد والمراسيل، ويجوز حذفها، والأولى الحذف.

قال الله تعالى ﴿مَا إِنَّ مَفَاتِحَهُ...﴾[٥] والإثبات عند البصريين، موقوف على السماع، وعند الكوفيين جائز»[٦].

**(فائدة):**

«الحنظلي» هو إسحاق بن راهويه، منسوب إلى حنظلة بن مالك ابن زيد مناة بن تميم بن مرّ وهو أشهر حنظلي، نسب إليها ذكره ابن الأثير في الأنساب[٧].

---

(١) من (د)، وفي بقية النسخ: لا يثبت.

(٢) من (د)، وفي بقية النسخ: صنف، وفي الأصل (ص ١١٢): صنعت.

(٣) وفي (م): المسانيد.

(٤) محاسن الاصطلاح (ص ١١٢).

(٥) سورة القصص الآية رقم (٧٦).

(٦) نكت الزركشي (ق ٥٢/أ).

(٧) اللباب (١/٣٩٦)، وعجالة المبتدي (ص ٥١).

(مسألة):

من[١] حدها كما قال العلامة عز الدين بن جماعة مطلوب يبرهن[٢] عنه في العلم.

(١) سقط من (د).

(٢) وفي (د): مبرهن.

## مسألة

٩٨ ـ والْحُكْمُ[١] بالصِّحَّةِ والْحُسْنِ عَلَى مَتْنٍ رَواهُ[٢] التِّرْمِذِي واسْتُشْكِلا

٩٩ ـ فَقِيلَ[٣] يَعْنِي اللُّغَوي ويَلْزَمُ وَصْفُ الضَّعِيفِ، وَهْوَ نُكْرٌ لَهُمُ

١٠٠ـ وَقِيْلَ بِاعْتِبَارِ تَعْدَادِ السَّنَدْ وَفِيْه شَيْءٌ حَيْثُ وَصْفُ ما انفَرَدْ

١٠١ـ وَقِيْلَ مَا تَلْقَاهُ[٤] يَحْوِي العُلْيَا فَذَاكَ حَاوٍ أَبَدًا لِلدُّنْيَا

١٠٢ـ كُلُّ صَحِيْحٍ حَسنٌ لا يَنْعكِسْ وَقِيْلَ هَذَا حَيْثُ رَأْيٌ يِلْتَبِسْ

١٠٣ـ وَصَاحِبُ النُّخْبَةِ ذَا إِنِ انفَرَدْ إسَنادُهُ وَالثَّانِي حَيْثُ ذُو عَدَدْ

١٠٤ـ وَقَدْ بَدا لِي فِيْه مَعْنَيَانِ لَمْ يُوْجَدَا لأَهْلِ هَذَا[٥] الشان

١٠٥ـ أَيْ حَسَنٌ لِذاتِه صَحِيْحُ لِغَيْرِه لَمَّا بَدَا التَرْجِيْحُ

١٠٦ـ أَوْ حَسَنٌ عَلَى الذي بِهِ يُحَدّ وَهُوَ أَصَحُّ مَا هُنَاكَ قَدْ وَرَدْ

---

(١) وفي جميع النسخ من الألفية: الحكم، بغير واو.

(٢) وفي (د) من الألفية: رآه.

(٣) وفي (س) من الألفية: وقيل.

(٤) وفي (ب): ما يلقاه، وفي (س)، (ت): ما يلفاه.

(٥) من هذا البيت (١٠٤) إلى البيت رقم (١٠٦) سيشرحها السيوطي رحمه الله شرحًا إجماليًا. ولم يشرحها شرحًا تفصيليًا، ولذلك رأيت شرحها.

١٠٤ ـ (و) عاطفة، على ما مرّ من أقوال العلماء.

(قد) للتحقيق.

(بدا لي) فعل ماضٍ، بمعنى ظهر لي.

(ش)[1] قال ابن الصلاح: «في قول الترمذي وغيره: هذا حديث حسن صحيح إشكال[2] !! لأن الحسن قاصر عن الصحيح كما سبق إيضاحه، ففي الجمع بينهما في حديث واحد جمع بين نفي ذاك[3] القصور وإثباته، قال: وجوابه: أنّ ذلك راجع إلى الإسناد، فإذا روي الحديث الواحد بإسنادين ـ أحدهما إسناد حسن والآخر إسناد صحيح ـ استقام أن يقال فيه: إنه حديث حسن صحيح أي:

= (فيه) أي في الإشكال الحاصل من الجمع بين الحسن والصحة (معنيان) فاعل بدا، أي: أمران.

(لم) نافية.

(يوجدا) مضارع، مجزوم بلم.

(لأهل هذا الشأن) من الحفاظ المتقدمين على السيوطي.

١٠٥ ـ (أي) حرف تفسير، وما بعدها عطف بيان على ما قبلها أو بدل (حسن لذاته) باعتبار انقسام الحسن إلى قسمين: لذاته ولغيره. وهو في نفس الوقت

(صحيح لغيره) كذلك.

(لما بدا الترجيح)

١٠٦ ـ (أو) حرف عطف للإباحة

(حسن) إسناده.

(على الذي به يحد) على اختلاف التعريفات في حدّه.

(وهو) أي: ذلك الحديث الحسن.

(أصح ما هناك قد ورد) أصح الأحاديث في ذلك الباب.

انظر: استقصاء الأثر (ق ٥٣ - ق ٥٦)، ومنهج ذوي النظر (ص ٣٧، ص ٣٨)، وشرح محمد محي الدين (ص ٥١ - ص ٥٤)

(١) سقطت من (د)، وبياض في (ب).

(٢) وفي (م): استشكال.

(٣) وفي الأصل (ص ١١٣): ذلك.

أنه حسن بالنسبة إلى [إسناد][١]، صحيح بالنسبة إلى إسناد آخر. على أنه غير مستنكر أن يكون بعض من قال ذلك أراد بالحسن معناه اللغوي وهو ما تميل إليه النفس ولا يأباه القلب، دون المعنى الاصطلاحي الذي نحن بصدده»[٢] انتهى.

قال الحافظ أبو الفضل العراقي: «وقد تعقبه الشيخ تقي الدين ابن دقيق العيد في الاقتراح[٣] بأنّ الجواب الأول ترد عليه [الأحاديث][٤] التي قيل فيها: حسن صحيح مع أنه ليس لها إلا مخرج واحد، قال: وفي كلام الترمذي في مواضع يقول: «هذا حديث صحيح، لا نعرفه إلا من هذا الوجه».

قال العراقي: «وقد أجاب بعض المتأخرين[٥] عن ابن الصلاح بأنّ الترمذي حيث قال هذا .................

(١) من الأصل (ص ١١٤)، وفي النسخ: إسناده.
(٢) مقدمة ابن الصلاح (ص ١١٣، ص ١١٤).
(٣) الاقتراح (ص ١٧٣).
(٤) من (د).
(٥) ربما قصد الحافظ العراقي البلقينيّ لأنه هو الذي صرَّح في محاسن الاصطلاح بأنَّ مراد الترمذي من قوله «...لا نعرفه إلا من هذا الوجه ...» التفرد النسبي لا المطلق قال: لأنا نقول أراد الترمذي بذلك انفراد أحد رواته، لا أن المتن منفرد به، ويدل لهذا أنه يقول في بعض الأحاديث: غريب من هذا الوجه، يستغرب من حديث فلان كقوله في حديث خالد.. وذكر الحديث الذي ذكره العراقي انظر محاسن الاصطلاح (ص ١١٤).

يريد[١] تفرد أحد الرواة عن[٢] الآخر[٣] لا التفرد المطلق، قال[٤]: ويوضح ذلك ما ذكره في الفتن من حديث خالد الحذاء[٥] عن ابن سيرين عن أبي هريرة (رضي الله تعالى عنه[٦]) يرفعه: «مَنْ أشَارَ عَلَى[٧] أَخِيْهِ بِحَدِيْدَةٍ»..... الحديث[٨]، قال: هذا حديث

---

(١) وفي الأصل (ص ٥٩): يريد به.

(٢) وفي الأصل (ص٥٩): به عن.

(٣) وهو ما يسمى عند المحدثين بالتفرد النسبي وهو أحد قسمي التفرد، وهو التفرد المقيد بثقة أوببلد ونحو ذلك . فيقال لم يروه ثقة إلا فلان وهكذا قال السيوطي:

وَمنهُ نِسبِيٌّ بِقَيْدٍ يُعْتَمَدْ بِثِقةٍ أَوْ عن فُلانٍ أَوْ بَلَدْ

وأما التفرد المطلق : فهو أن ينفرد راو بحديث لا يروى عن غيره ولو تعددت الطرق إليه، قال السيوطي:

الفَرْدُ إمَّا مُطْلَقٌ مَا انفَردا رَاوٍ بِهِ فإنْ لضَبْطٍ بَعُدَا

مقدمة ابن الصلاح (ص١٩٢) ، وفتح المغيث (ص٢١٥) ،وألفية السيوطي (ص ٦٥) مع منهج ذوي النظر.

(٤) سقطت من (ب)

(٥) (ع) أبو المنازل ـ بفتح الميم وقيل بضمها وكسر الزاي ـ خالد بن مهران الحذّاء بفتح المهملة وتشديد الذال المعجمة . . ثقة يرسل ، من الخامسة ، وقد أشار حماد بن زيد إلى أنَّ حفظه تغيَّر لما قدم من الشام . . توفى سنة (١٤١هـ) وقيل غير ذلك. التقريب (ص٩٠) بتصرف . وطبقات ابن سعد (٧/ ٢٥٩)، وتاريخ خليفة (ص٤٢٠) ، والمعرفة والتاريخ (١/ ١٢٤) ، وتهذيب التهذيب (٣/ ١٢٠).

(٦) سقطت من (د) ، وفي (م) : رضي الله عنه ، وليست في الأصل .

(٧) وفي (د) : إليه ، في الأصل (ص٥٩) : إلى .

(٨) الحديث أخرجه مسلم في صحيحه (كتاب البر ـ باب النهي عن الإشارة بالسلاح =

حسن صحيح غريب من هذا الوجه ، فاستغربه من حديث خالد لا مطلقاً»[1]

قال العراقي : «وهذا الجواب لا يمشي في المواضع التي يقول فيها : لانعرفه إلا من هذا الوجه ، كحديث العلاء بن عبد الرحمن عن أبيه عن أبي هريرة قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : « **إِذَا بَقِيَ نِصْفُ شَعْبَانَ**[2] **فَلاَ تَصُومُوا**[3] » قال فيه الترمذي[4] : حسن صحيح لا نعرفه إلا من هذا الوجه[5] ....................

---

= إلى مسلم ـ ٤/ ٢٠٢٠) ، والترمذي (كتاب الفتن ـ باب ما جاء في إشارة المسلم إلى أخيه بالسلاح ٤/ ٤٦٣) ،

ونص ما قاله : قال : وهذا حديث حسن صحيح غريب من هذا الوجه ، يستغرب من حديث خالد الحذاء .

وأحمد (٢/ ٢٥٦)، فأما مسلم وأحمد فأخرجاه من حديث ابن عون عن ابن سيرين عن أبي هريرة بنحوه .

(١) لأن خالداً توبع ، تابعه أيوب وابن عون (كما تقدم عند مسلم وأحمد ) .

(٢) وفي الأصل (ص٥٩) : من شعبان.

(٣) سقطت من (ب) ، وفي الأصل (ص ٥٩) : فلا يصوموا.

(٤) تقدم تخريجه (٢/ ٦٦٥).

(٥)وقد أجاب الصنعاني تبعًا لابن الوزير على إيراد ابن دقيق هذا بثلاثة أجوبة أخرى:

١ـ أنّ الترمذي أراد من قوله : «لانعرفه إلا من هذا الوجه »أنه لايعرف الحديث بذلك اللفظ ، كما قيد به في هذا المثال ، وأراد أنه قد ورد معناه بإسناد آخر ، أخذًا من مفهوم قوله : على هذا اللفظ . =

على هذا اللفظ [١] .

وقال الزركشي : «قد رد ابن أبي الدم[٢] الجواب الأول لأنه يمكن أن يكون الحديث صحيح الإسناد ، ولا يكون المتن صحيحًا، لكونه شاذًا أو معللاً[٣] ، فوصف الإسناد بالصحة أو الحسن غير وصف الحديث نفسه بالصحيح [٤] أو الحسن ، فلا يحسن أن يقال : إنَّ مراده بقوله حديث حسن صحيح - بعد التصريح بوصف الحديث بهما - أنه راجع إلى وصف إسناده ، فإنَّ الحديث شيء وإسناد الحديث شيء آخر ، وإنما [ لا ][٥] يبعد أن يكون المراد بقوله : هذا حديث حسن صحيح أنَّ الصحيح هو الذي نقله العدل(عن العدل[٦]

= ٢ـ أو يريد بقوله : لانعرفه إلا من هذا الوجه. . أي لا نعرفه حسنًا صحيحًا إلا من هذا الوجه ، ونعرفه من وجه آخر بغير تلك الصفة . .

٣ـ أو يريد أنه لايعرف الحديث عن ذلك الصحابي الذي رواه عنه إلا بذلك الإسناد ، فقوله: لايعرف إلا من هذا الوجه أي عن ذلك الصحابي .

انتهى باختصار وتصرف من توضيح الافكار (١/ ٢٣٧، ٢٣٨) .

(١) التقييد والإيضاح (ص ٥٩ ، ص ٦٠).

(٢) إبراهيم بن عبد الله بن عبد المنعم الهَمْدَاني الحموي الشافعي المعروف بابن أبي الدم ، قاضي حماة ، توفي سنة :(٦٤٢هـ) الوافي بالوفيات (٦/ ٣٣) وطبقات الشافعية للسبكي (٥/ ٤٧) ، وشذرات الذهب (٥/ ٢١٣) له كتاب في المصطلح اسمه «تدقيق العناية» نسخته الخطية الفريدة موجودة في المكتبة الوطنية بالجزائر. إفادة الطالب النجيب مصطفى إيتيم الجزائري.

(٣) سقطت من (ب)

(٤) هكذا في الأصل (ق٥٥/أ).

(٥) من (د) .

(٦) سقطت من (ب).

بشرط الضبط كما تقدم، والحسن هو الحديث الوارد فيه بشرى للمكلف وتسهيل عليه وتيسير مأخوذ مما تميل إليه النفس، وهو الذي أشار إليه ابن الصلاح في الجواب الثاني[١]، قال: وأما اعتراض ابن دقيق العيد[٢] بأنه ينتقض[٣] بقول الترمذي ذلك في الأحاديث التي ليس لها إلا مخرج واحد فيجاب عنه بأنّ الصورة التي ذكرها ابن الصلاح مطلقة ليست مقيدة بهذا القيد، وكلامه محمول على[٤] الإطلاق، ويكون[٥] المراد هو الأعم الأغلب فإنَّ هذا القيد الذي ذكره الترمذي

---

(١) ويقرب من هذا الرأي ما ذكره محمد بن إبراهيم الوزير (ت ٨٤٠هـ) في كتابه «تنقيح الأنظار» قال: «....وعندي جواب آخر، وهو أن يريد الترمذي أن الحديث صحيح في إسناده ومتنه، حسن في الاحتجاج به على ما قصد الاحتجاج به فيه، ويكون هذا الحسن هو الحسن اللغوي دون الاصطلاحي» أ.هـ.
وتعقبه الصنعاني فقال: «...ليس من مدلولها ـ أي كلمة ـ حسن الاحتجاج به... فهذا معنى للحسن آخر ليس لغويًا، ولاهو الاصطلاحي المعروف... وكذلك يرد عليه أنه إذا كان الحديث صحيح الإسناد والمتن فالاحتجاج به معلوم لايفتقر إلى ذكره، ولأنه لم يأت في اصطلاحهم وصف الحديث بالحسن مرادًا به حسن الاحتجاج به، ولا يحمل كلامهم إلا على اصطلاحهم... ثم إنه كان الأولى على تقدير إرادة ما ذكره المصنف أن يقال: صحيح حسن، لا حسن صحيح، لأنَّ حسن الاحتجاج فرع عن صحته» أ.هـ من توضيح الأفكار (١/ ٢٤٢، ٢٤٣).

(٢) انظر: الاقتراح (ص١٧٣).

(٣) وفي (د): ينقض.

(٤) وفي الأصل (ق ٥٥ / ب) عند.

(٥) وفي (ب): فيكون.

قليل بالنسبة إلى مطلقه»[1] انتهى.

ثم قال العراقي: «ورد ابن دقيق العيد الجواب الثاني بأنه يلزم عليه أن يطلق على الحديث الموضوع إذا كان حسن اللفظ أنه حسن، وذلك لا [يقوله][2] أحد من المحدثين إذا جروا على اصطلاحهم».

قال العراقي: «قد أطلقوا على الحديث الضعيف أنه حسن، وأرادوا حسن اللفظ لا المعنى الاصطلاحي فروى ابن عبد البر في كتاب بيان آداب العلم[3] حديث معاذ بن جبل (رضي الله تعالى عنه)[4] مرفوعًا: تَعَلَّموُا العِلْمَ، فَإِنَّ تَعَلُّمَهُ للّه خَشْيَةْ، وطَلَبَهُ عِبادَةْ، وَمُذَاكَرَتهُ تَسْبِيْحٌ، وَالبَحْثَ عَنْهُ جِهَادٌ، وَتَعْلِيْمَهُ لِمَنْ لاَ يَعلَمهُ صَدَقةٌ وَبَذْلَهُ لأَهْلِه قُرْبَةٌ، لأَنَّه مَعالِمُ الحَلاَلِ وَالْحَرَام، وَمَنارُ سُبُلِ أَهْلِ الجَنَّة، وَهُوَ الأُنسُ [في][5] الوَحْشَةِ، وَالصَّاحِبُ في الغُربَةِ، والمُحَدِّثُ في الخَلْوةِ، والدَّلِيْلُ عَلَى السَّرَّاءِ والضَرَّاء، والسِلاَحُ عَلَى الأَعْداء، والزينُ عِنْدَ الأَخِلاَّء، يَرْفَعُ اللّه تَعَالى بِهِ أَقْوَامًا فَيَجْعلَهُم في

---

(١) نكت الزركشي (ق٥٥/ب).

(٢) من الأصل (ص٦٠)، وفي النسخ: لايقول.

(٣) جامع بيان العلم وفضله (١/ ٦٥).

(٤) سقطت من (د).

(٥) من (د)، ومن الأصل (١/ ٦٥)، وفي النسخ: من.

الخَيْرِ قَادَةً وأَئِمةً تُقْتَص[1] آثَارُهُمْ[2] ، ويُقْتَدَى تَبَعًا لَهُمْ، وَيُنْتَهَى إِلَى رأْيِهِمْ، تَرْغَبُ المَلائكةُ فِي خُلَّتِهِمْ، بأَجْنحتِهَا تَمْسَحهُمْ ، يَستْغفِرُ لَهُمْ كُلُّ رَطْبٍ ويَابِسٍ وَحِيتانُ البَحْرِ ، وهَوَامُه ، وسِبَاعُ البَرّ ، وأَنْعَامُهُ ، لأنَّ العِلْمَ حَيَاةُ القُلُوبْ مِنَ الجَهلِ، ومَصابِيحُ الأَبْصَارِ مِنَ الظُلَم ، يَبْلُغُ العَبْدُ بِالْعِلم مَنَازِلَ الأَخْيَار والدَّرجَات العُلَى[3] في الدُّنْيَا والآخرَةِ، والتَفكرُ فيْه يَعْدلُ الصيَامَ، ومُدَارَستُهُ تَعْدلُ القِيْامَ ، به تُوْصَلُ الأَرْحَامُ ، وبِه يُعْرفُ الحَلاَل وَالْحرَام[4] ، هُوَ إِمَامُ العَمَلِ وَالعَمَلُ تَابِعُهُ ، يُلْهَمُهُ السُعَدَاءُ، وَيُحْرَمُهُ الأَشقياءُ».

قال ابن عبد البر: «وهوحديث حسن جدًا ولكن ليس له إسناد قوي[5]» فأراد بالحسن حسن اللفظ قطعًا، . . . . . . . . . . . . .

---

(١) رفي (م) يقتص ، وفى (د) : تقص .

(٢) اقتص وتقصص : أي تتبع الأثر .

(٣) وفي (د) : العليا .

(٤) وفي الأصل (١/ ٦٥) : الحلال من الحرام .

(٥) ورواه أيضًا مرفوعًا أبو نعيم في معجم شيوخه (كما في إتحاف السادة ١/ ١٢١)
قال الزبيدى: « ولايثبت وحسبه أن يصل إلى معاذ ».
قلت: وثبوته عن معاذ موقوفًا فيه نظر أيضًا ، فقد رواه موقوفًا عليه سليم الرازي في «الترغيب والترهيب» ،وفيه كنانة بن جبلة وهو ضعيف ، وأبونعيم في الحلية (١/ ٢٣٩) ، وابن عبد البر في جامع بيان العلم وفضله (١/ ٦٥) وفيهما أبو عصمة وهو كذاب كما في التقريب (ص٣٦٠) ،وأبو الشيخ ، وابن حبان في كتاب =

فإنه[1] من رواية موسى بن محمد البلقاوي عن عبد الرحيم بن زيد العمي، والبلقاوي هذا[2] كذاب كذبه أبو زرعة[3]، وأبو حاتم[4]، ونسبه العقيلي[5]وابن[6]حبان[7] إلى وضع الحديث[8]،والظاهر أنّ هذا الحديث[9]مما صنعت يداه[10] وعبد الرحيم العمي متروك[11] . . .

= الثواب ،والمرهبي في العلم من حديث أنس ، وفيه يزيد الرقاشي وهو ضعيف ، والخطيب في الفقيه والمتفقه (١//٢٥) من حديث أبي هريرة ، وإسناده ضعيف والمظفر بن الحسين الغزنوي في كتاب « فضائل القرآن » من حديث أبي هريرة ، وهو منكر جدًا .

المغني للعراقي (١/ ٢٠) ، وإتحاف السادة المتقين للزبيدي (١/ ١٢١ ـ ١٢٣)

(١) من (د)، وفي بقية النسخ: «وأنه».

(٢) سقطت من (ب) .

(٣) ضعفاء أبي زرعة (٢/ ٤٩٦) .

(٤) الجرح والتعديل (٨/ ١٦١) .

(٥) ضعفاء العقيلي (٤/ ١٦٩) .

(٦) المجروحين (٢/ ٢٤٢) .

(٧) وفى (د) : ابن حبان والعقيلي .

(٨) الكشف الحثيث للحلبي (ص٤٣٥) وقال عنه : أحد التلفى .

(٩) سقطت من (ب) .

(١٠) هذا التعبير كناية عن الوضع ، وقد استعمل شبهه ابن حبان حيث قال في شأن «أيوب بن خوط أبو أمية البصري» وروايته لحديث دخول الذباب النار ، قال : «كأنه مما عملت يداه» .

الموضوعات (٣/ ٢٦٦) ، والكشف الحثيث (ص ١٠٧) ، والوضع ، د/ فلاتة (١/ ١١٤) .

(١١) حكم عليه بالترك : البخاري ، وأبو حاتم ، والذهبي ، وكذبه يحيى بن معين =

أيضاً»[١] انتهى.

قال التبريزي في الكافي بعد إيراد تعقب ابن دقيق العيد: «هذا لايرد على ابن الصلاح لأنه ذكر هذا التأويل للحسن الذي يقال مع[٢] الصحيح لا للحسن المطلق ، فالحديث الموضوع لايقال إنه صحيح[٣] ولئن سلم أن المراد الحسن المطلق ، لكن لا نسلم أنه لا يقول أحد إنَّ[٤] الحديث[٥] الموضوع حسن اللفظ إذا كان كذلك. وذكر مثله البلقيني في محاسن الاصطلاح ،فقال : «وأما الموضوع فلا يرد، لأنَّ الكلام فيما (جمع فيه)[٦] بين الصحة والحسن ،وهو غير داخل[٧]. وقد اعتمد هذا الحافظ ابن حجر فقال عقب كلام ابن دقيق العيد :«هذا الإلزام عجيب ،لأنَّ ابن الصلاح إنما فرض

---

= التاريخ الصغير (ص٢٠٦) ، والجرح والتعديل (٥/ ٣٣٩) ، والكاشف (٢/ ١٩٣)، وميزان الاعتدال (٢/ ٦٠٥) .

(١) التقييد والإيضاح (ص٦٠) .

(٢) وفي (م) : موضع .

(٣) وقد أيد كلام التبريزي السخاوي حيث قال :

«لكن أجاب بمنع وروده بعد الحكم عليه بالصحة الذي هو فرض المسألة وهو حسن» انظرفتح المغيث(ص٩٠) .

(٤) وفي النسخ : أنّ .

(٥) وفي (د) : للحديث .

(٦) ليست في الأصل (ص١١٤) .

(٧) محاسن الاصطلاح (ص١١٤) .

المسألة حيث يقول [القائل][١] : حسن صحيح ، فحكمه عليه بالصحة ممتنع[٢] معه أن يكون موضوعًا[٣] .

قال: وأما قول شيخنا إنَّ ابن عبد البر أطلق الحسن، وأراد به معناه اللغوي دون الاصطلاحي فعجيب لأنَّ ابن دقيق العيد/ قد قيد كلامه (ق٦٥/ب) بقوله: إذا جروا على اصطلاحهم، وهنا لم يجر ابن عبد البر على اصطلاح المحدثين باعترافه بعدم قوة إسناده، فكيف يحسن التعقيب[٤] بذلك على ابن دقيق العيد[٥] .

(١) من (د) .

(٢) وفي الأصل (١/ ٤٧٥) : يمتنع .

(٣) وعلى كل فإنَّ ما ردّ به التبريزي ، والبلقيني ، وابن حجر على ابن دقيق العيد فيما يتعلق بأنّ مراده من ( الحسن) الناحية الإسنادية لا اللغوية كما تقدم .
قال السخاوي : «ولكن لايأتي هذا إذا مشينا على أنَّ تعريفه إنما هو لما يقول فيه حسن فقط » .
ورد الشيخ السماحي أيضًا على ابن الصلاح ، والتبريزي ، والبلقيني، وابن حجر فقال : « . . . حمل كلام ابن الصلاح على حسن اللفظ ليس بجيد إذ لاشأن له بالقوة في القبول وعدمه ، والأقرب أن يحمل على حسن الإسناد ، إذ الحسن في كل شيء بحسبه ،ألا ترى قول ابن طاهر في شرط الصحيح : فإن كان له راويان فحسن ، وإلا فصحيح فقط . . . فلو أراد الترمذي غير المعنى المصطلح عليه فيما إذا اجتمع الحسن مع غيره لبيَّنه ، كما بيّن الأول ـ أي الحسن إذا انفرد ـ فإرادته للحسن اللغوي بعيد » .
فتح المغيث (ص٩٠) ، وشروط الأئمة لابن طاهر (ص١٢) والمنهج الحديث / قسم المطلح (ص١١٧ ، ص١١٨) .

(٤) في بعض نسخ النكت : التعقب (١/ ٤٧٥) .

(٥) نكت ابن حجر بتصرف (١/ ٤٧٥) .

وقال الزركشي: «قد اعترض على ابن الصلاح بأمر آخر وهو أنّ الترمذي يقول ذلك في أحاديث مروية في صفة جهنم والحدود والقصاص ونحو ذلك مما لا يوافق القلب ، إلا أن يقال : « إنه حسن باعتبار ما فيه من الزجر عن القبيح»[١].

وذكر البلقيني في محاسن الاصطلاح نحوه فقال : «وأما [٢] ماذكر[٣] آخرًا ففيه نظر [القول][٤] الترمذي ذلك في أحاديث مروية في صفة جهنم ،والحدود والقصاص ،ونحو ذلك ، وأيضًا فالأحاديث الموضوعة فيها ترقيقات[٥] ولا يحل إطلاق الحسن عليها والانفصال عنه أن يقال : ولو كان في الأحاديث[٦] المذكورة كان حسنًا باعتبار ما فيه من الوعيد والزجر بالأساليب البديعة »انتهى .

وعبارة ابن الملقن في المقنع: «ولك أن تقول :لا يرد على الشيخ[٧] ماألزمه به لأنه ذكر هذا التأويل للحسن الذي يقال مع الصحيح لا الحسن[٨] المطلق، والموضوع لايقال إنه صحيح ،

(١) نكت الزركشي (ق٥٦/ أ ) .
(٢) سقطت من (ب) الواو .
(٣) وفي (م) : ذكره .
(٤) من (د) ، وفي بقية النسخ : بقول .
(٥) وفي (د) :ترقيعات .
(٦) وفي (د) : الأمور .
(٧) وفي (د) : شيخ .
(٨) وفي (د) : للحسن .

[ووهاه][1] بعضهم أيضًا بأنَّ أحاديث الوعيد لا توافق القلب بل يجد منها كربًا وألمًا من الخوف، وهي من الأحاديث الحسان» انتهى.

وقال ابن دقيق العيد: «الذي أقوله في جواب هذا السؤال أنه لا يشترط في الحسن قيد القصور عن: [الصحيح][2]، وإنما يجيئه[3] القصور، [ويفهم][4] ذلك فيه إذا اقتصر على قوله: حسن، فالقصور يأتيه من حيث[5] الاقتصار، لا من حيث حقيقته وذاته، (فإذا جمع بينهما فلا قصور حينئذ [6])، وبيان ذلك أنَّ هاهنا صفات للرواة [تقتضي][7] قبول روايتهم[8] وتلك[9] الصفات متفاوت بعضها[10] فوق بعض، كالتيقظ والحفظ والإتقان مثلاً، ودونها الصدق، وعدم التهمة بالكذب [فوجود][11] الدرجة [الدنيا][12] كالصدق مثلاً لاينافيه وجود

---

(١) وفي (م): ورواه.

(٢) من (د)، وفي بقية النسخ: التصحيح.

(٣) من الأصل (ص١٧٥)، وفي (د): مجيئه.

(٤) من الأصل (ص١٧٥)، وفي (ب)، (ع): مفهم، وفي بقية النسخ: ومعهم.

(٥) وفي الأصل (ص١٧٥): قيد.

(٦) ليست في الأصل.

(٧) من الأصل (ص١٧٦)، وفي النسخ: يقتضي.

(٨) وفي الأصل (ص١٧٦): الرواية.

(٩) وفي (د): ولكن، وفي الأصل (ص١٧٦): ولتلك.

(١٠) ونص العبارة في الأصل (ص١٧٦): ولتلك الصفات درجات بعضها فوق بعض.

(١١) من (د)، وفي بقية النسخ: موجود.

(١٢) من (د).

ماهو أعلى منه كالحفظ والإتقان، فإذا[1] وجدت الدرجة العليا لم يناف ذلك وجود الدنيا كالصدق، فيصح أن يقال في هذا: إنه حسن باعتبار وجود الصفة الدنيا وهي الصدق مثلاً، صحيح باعتبار الصفة العليا وهي الحفظ والإتقان، ويلزم على هذا أن يكون كل صحيح حسناً، [ويلتزم][2] ذلك ويؤيده[3] ورود قول المتقدمين: هذا حديث حسن في الأحاديث الصحيحة» [4] انتهى.

قال العراقي: «وقد سبقه إلى [نحو][5] ذلك الحافظ أبو عبد الله ابن المواق فقال في كتابه بغية النقاد: «لم يخص الترمذي الحسن بصفة تميزه عن الصحيح، فلا يكون صحيحًا إلا وهو غير شاذ، ولا يكون صحيحًا حتى يكون[6] رواته غير متهمين بل [ثقات، قال: فظهر من هذا أنَّ الحسن عند الترمذي صفة لا تخص[7] هذا القسم بل][8] قد يشركه فيها الصحيح، قال: «فكل صحيح عنده حسن، وليس كل حسن صحيحاً».

---

(١) من (د)، وفي بقية النسخ: إذا.

(٢) من (د)، ومن الأصل (ص١٧٦)، وفي النسخ: ويلزم.

(٣) سقطت من (ب).

(٤) ونص العبارة في الأصل (ص١٧٦): «... ويلتزم ذلك ويؤيده ورود قولهم: هذا حديث حسن في الأحاديث الصحيحة، وهذا موجود في كلام المتقدمين».

(٥) من (د)، وسقطت من بقية النسخ.

(٦) سقطت من (د).

(٧) من الأصل (ص٦٠)، وفي النسخ: لأخص.

(٨) من (د).

قال العراقي : «وقد اعترض على ابن المواق في هذا الحافظ[١] أبو الفتح اليعمري فقال في شرح الترمذي : بقي عليه أنه اشترط في الحسن أن يُروى من وجه آخر ،ولم يشترط ذلك في الصحيح (قال: وجواب ما اعترض به : أنّ الترمذي إنما يشترط في الحسن مجيئه من وجه آخر إذا لم يبلغ رتبة الصحيح، فإن بلغها لم يشترط ذلك بدليل قوله في مواضع : هذا حديث حسن صحيح غريب، فلما ارتفع إلى درجة الصحة أثبت له الغرابة باعتبار فرديته )[٢] ،وقد ذكر نحو ذلك اليعمري نفسه عند حديث عائشة:

« كَانَ رَسُوْلُ اللّه صَلَى اللهُ عَلَـيْه وَسَلَم إذاَ خَرَجَ مِنَ الخَلاَءِ قَالَ: غُفْرَانَكْ »

فإنَّ الترمذي قال :هذا حديث [حسن][٣] غريب لانعرفه إلا من حديث إسرائيل عن يوسف بن أبي بردة[٤] ..............

(١) سقطت من (د) .

(٢) لايوجد هذا الكلام في التقييد والإيضاح في طبعتي السلفية والطباخ.

(٣) من (د) .

(٤) (بخ د ت سي ق) يوسف بن أبي بردة بن أبي موسى الأشعري ، وثقة ابن حبان، والعجلي ، والذهبي.

وقال ابن حجر : مقبول .

الثقات لابن حبان (٦٣٨/٧) ، وترتيب ثقات العجلي للهيثمي (ص٤٨٥)، والتاريخ الكبير (٣٨٦/٨) ، والتقريب (ص٣٨٨) .

ولا يعرف [١] في هذا الباب إلا حديث عائشة[٢] فأجاب اليعمري عن هذا الحديث بأن الذي يحتاج إلى مجيئه من غير وجه ما كان راويه في درجة المستور[٣] ، ومن لم تثبت[٤] عدالته ».

وقال : «وأكثر ما في الباب أن الترمذي عرَّف بنوع منه لابكل أنواعه»[٥]

(ق٦٦/١) وقال الزركشي عقب/ كلام ابن دقيق العيد : «حاصله أنّ الصحيح يرجع إلى زيادة الحفظ والإتقان ، والحسن يرجع إلى

---

(١) وفي (ب) : ولانعرف وفي الأصل (ص٦١) السلفية ، وفي نسخة الطباخ من التقييد (ص٤٦) كما هو مثبت هنا .

(٢) الحديث أخرجه الترمذي في (كتاب الطهارة / باب ما يقول إذا خرج من الخلاء ١/ ١٢) .

وأخرجه أيضًا ابن خزيمة (١/ ٤٨) ، وابن حبان (٢/ ٥١٠) ، وأبو داود (كتاب الطهارة - باب مايقول الرجل إذا خرج من الخلاء ١/ ٣٠) ، وابن ماجه (كتاب الطهارة وسننها ، باب مايقول إذا خرج من الخلاء - ١/ ١١٠) ، والدارمي (١/ ١٣٩) ، وأحمد (٦/ ١٥٥) ، وابن الجارود (ص٢٥) ، والنسائي في عمل اليوم والليلة (ص١٧٢) ، والحاكم (١/ ١٥٨) وصححه ووافقه الذهبي.

كلهم من طريق إسرائيل عن يوسف بن أبي بردة عن أبيه عن عائشة بمثله والحديث صحيح .

(٣) سقطت من (ب) .

(٤) وفي (ب) يثبت .

(٥) التقييد والإيضاح (ص٦١) .

الصدق ومطلق الحفظ، وقد يجتمعان، ويشكل عليه ما تقدم من إطلاق الصحيح عند شهرة الراوي بالصدق مع[قصور][(١)] ضبطه ،وأورد عليه ما لو كان السند قد اتفق على عدالة رواته ، ويجاب[(٢)] بندرة ذلك!! نعم ما ادعاه من أنَّ كل صحيح حسن ممنوع ، فإنَّ الصحيح الذي ليس له إلا راو [واحد][(٣)] ليس بحسن لأنّ شرط الحسن أن يروى من غير وجه كما تقدم ، نعم لو[(٤)] قيل بينهما عموم وخصوص من وجه [لكان][(٥)] متجهًا ،إذ بعض الحسن ليس بصحيح أيضًا ،لكون رجاله ليسوا في الضبط والإتقان والشهرة بذلك [(٦)] ،وإن كان معروف المخرج،وروي من غير وجه ،فحيث عرف مخرجه ،واشتهر رجاله،وهم بمكان من الضبط والإتقان ،وروي من غير وجه فحسن وصحيح ،(وحيث روي من وجه واحد فحسن )[(٧)] وحيث روي من وجه واحد[(٨)] وليس له إلا راو واحد في كل درجة وضابط متقن عدل ثقة فصحيح وليس بحسن،وحيث له مخرج مشتهر وأخرج من غير

---

(١) من (د)، ومن الأصل ، وفي النسخ : حصول .

(٢) وفى الأصل (ق٥٦/أ) : وجوابه .

(٣) من(د)

(٤) وفي(د) :لو قد .

(٥) وفي (د) : فكان .

(٦) وفي (د) : بذاك .

(٧) سقطت من (د) ، ومن الأصل .

(٨) وفي الأصل (ق٥٦/ب) : آخر .

وجه فحسن»[١] انتهى.

وبعضه مأخوذ من كلام التبريزي ،(فإنه قال في الكافي)[٢] متعقبًا على ابن دقيق العيد: «قد اشترط الترمذي في الحسن أن يروى من غير وجه، فعلى هذا لا نسلم أنَّ كل صحيح حسن، فإنَّ الصحيح الذي لم يروه إلا واحد كأفراد الصحيحين صحيح وليس حسنًا بالتفسير المذكور، نعم لو قيل بينهما عموم وخصوص من وجه لكان أنسب إذ بعض الصحيح حسن دون بعض (وبعض الحسن صحيح دون بعض)[٣] وإذا اجتمعا في مادة ،وافترقا يكون بينهما عموم وخصوص من وجه » انتهي.

وقال الحافظ ابن حجر : «تعقب اليعمري على ابن المواق وارد، ورده واضح على زاعم التداخل بين النوعين ،وكأن ابن المواق فهم التداخل من قول الترمذي: «وأن لايكون راويه متهمًا بالكذب»، [وذلك ليس بلازم للتداخل فإنّ الصحيح لا يشترط فيه أن لا يكون متهما بالكذب][٤] فقط بل بانضمام أمر آخر وهو ثبوت العدالة والضبط بخلاف قسم الحسن الذي عرف به الترمذي فبان التباين بينهما»[٥] انتهى.

---

(١) نكت الزركشي (ق٥٦/ب) .

(٢) سقطت من (ب) .

(٣) سقطت من (ب) .

(٤) من الأصل (١/ ٤٧٦)، وقد سقطت من النسخ.

(٥) نكت ابن حجر (١/ ٤٧٦) .

وعبارة ابن النفيس في مختصره: (وقيل الحسن)[١] نوع من الصحيح فعلى هذا يصح أن يقال في الحديث الواحد إنه حسن صحيح ،ولا يقال ذلك بالمعنى الأول إلا باعتبار إسنادين يكون ذلك الحديث بأحدهما حسنًا وبالآخر صحيحًا ،وتبعه على ذلك الزركشي في الضوابط السنية فقال : وقيل الحسن نوع من الصحيح لا قسيمه، ولذلك يقال للحديث الواحد إنه حسن صحيح [٢] وعلى الأول فيقال ذلك باعتبار إسنادين غالبًا .

وقال في النكت : «قال شيخنا عماد الدين بن كثير : أصل هذا السؤال غير متجه لأن الجمع بين الحسن والصحة رتبة متوسطة، فالصحيح أعلاها ،ويليه [٣] المشوب من كل منهما وهو الصحة والحسن ،ويليه الحسن وما كان فيه شبه من شيئين اختص باسم وصار كالمستقل [٤] كقولهم : هذا حلو حامض أي مز.

---

(١) سقطت من (ب) .

(٢) بالنسبة لجوابي ابن النفيس ، والزركشي من أنَّ الحسن نوع من الصحيح ، يلزم من هذا أن يفسر الحسن والصحيح بالمتعارف عليه عند المحدثين وهو أن الصحيح صحيح الإسناد والمتن حسنهما ، وأن الحسن يدخل تحت الصحيح دخول النوع تحت الجنس كالإنسان تحت الحيوان ، وقد ردّ الصنعاني على هذا بقوله :
(. . . فهو أي الحسن ـ قسيم له ـ أي للصحيح ـ لا أنه هو ، ولاقسم منه .)
انظر إسبال المطر على قصب السكر (ص ٥٠).

(٣) من الأصل (ق ٥٦/ب)، وفي النسخ : وبينه .

(٤) وفي (ب) ، (ع) ، كالمستقبل .

قال الزركشي: «ويلزم على هذا أن لا يكون في كتاب الترمذي صحيح إلا قليل لـقلّة اقتصاره على قوله هذا صحيح، مع أنَّ الذي يعبر عنه[١] بالصحة والحسن [٢] أكثره موجود في الصحيحين ،ثم هو يقتضي إثبات [٣] قسم آخر ،وهو خرق لإجماعهم» [٤] وعبارة البلقيني في محاسن الاصطلاح :« وقيل الجمع بين الصحة والحسن [٥] رتبة متوسطة بين الحسن المجرَّد والصحيح المجرَّد ،فأعلاها ما [تمحض][٦] فيه وصف الصحة، وأدناها ما تمحض فيه [٧] [وصف][٨] الحسن ،وأوسطها ما جمع بينهما وفيه نظر»[٩].

وقال العراقي في النكت: « أجاب الحافظ عماد الدين بن كثير في مختصره لعلوم الحديث عن أصل الإشكال بما حاصله أنّ

---

(١) وفي (د) : فيها .

(٢) وفي (ب) : فالحسن .

(٣) وفي (ب) : اتيان .

(٤) نكت الزركشي (ق ٥٦/ب) .

(٥) وفي (د) : بين الحسن والصحة ، وكذلك في الأصل (ص١١٥) .

(٦) من (د) ، ومن الأصل (ص١١٥) ، وفي (ب) : يمحص ، وفي بقية النسخ يمحض.

(٧) من (ب) ، (د) ، ومن الأصل (ص١١٥) وفي بقية النسخ : يمحض .

(٨) من الأصل (ص١١٥).

(٩) محاسن الاصطلاح (ص١١٤ ، ص١١٥) .

الجمع في حديث واحد بين الصحة والحسن درجة متوسطة/ بين (ق٦٦/ب) الصحيح والحسن، قال: والذي يظهر أنه يشرب الحكم بالصحة على [الحديث][1] بالحسن[2] كما [يشرب][3] الحسن بالصحة فعلى هذا يكون ما[4] يقول فيه حسن صحيح أعلى رتبة عنده من الحسن ودون الصحيح، ويكون حكمه على الحديث بالصحة المحضة أقوى من حكمه عليه بالصحة مع الحسن[5]».

قال العراقي: «وهذا الذي ظهر له تحكم لا دليل عليه، وهو بعيد من فهم معنى كلام الترمذي»[6] وقال الحافظ ابن حجر: «قول شيخنا في جواب ابن كثير [يتبين][7] أنه تحكم لا دليل عليه، قد استدل هو عليه فيما وجدته عنه بما حاصله: أنّ [الجمع][8] بين (الصحة والحسن)[9] رتبة[10] متوسطة. فالقبول ثلاث مراتب،

---

(١) سقطت من (م)

(٢) وفي (م): الحسن بالحسن.

(٣) من (د)، وفي بقية النسخ: يشوب.

(٤) من الأصل (ص٦٢)، وفي النسخ: كما.

(٥) اختصار علوم الحديث (ص٤٣، ص٤٤) بتصرف.

(٦) التقييد والإيضاح (ص٦١، ص٦٢).

(٧) من (د).

(٨) من الأصل (١/ ٤٧٦)، وفي النسخ: الجامع.

(٩) وفي (د): بين الحسن والصحة.

(١٠) من (د)، ومن الأصل ـ(١/ ٤٧٦)، وفي النسخ: الجامع.

الصحيح أعلاها والحسن أدناها ،والثالثة ما يتشرب من كل منهما ، فإنَّ كل ما كان فيه شبه من شيئين ، ولم يتمحض[١] لأحدهما اختص برتبة مفردة كقولهم للمُز[٢] وهو ما فيه حلاوة وحموضة: هذا حلو حامض .

قال الحافظ ابن حجر : لكن هذا يقتضي إثبات قسم ثالث ولا قائل به ، ثم إنه يلزم عليه أن لا يكون في كتاب[٣] الترمذي حديث صحيح إلا النادر لأنه قل ما يعبر إلا بقوله : حسن صحيح، وإذا أردت تحقيق ذلك فانظر إلى ما حكم به على الأحاديث المخرجة من الصحيحين كيف يقول فيه : حسن صحيح غالبًا[٤] ،وقد جزم ابن [الجزري][٥] في الهداية بجواب ابن كثير فقال : والذي قال: (حسن صحيح)[٦] فالترمذي يعني يشاب صحة وحسنًا ،فهو إذن دون الصحيح معنى .

وقال الزركشي : «فإن قلت فما عندك في رفع [٧] هذا

---

(١) وفي (ب) ، (ع) ، يتمحص .

(٢) وفي (ب) : للمر . والمز (بضم الميم) بين الحامض والحلو .
لسان العرب (٥/ ٤٠٩) ، وتاج العروس (٤/ ٨١) .

(٣) سقطت من (د) .

(٤) نكت ابن حجر (١/ ٤٧٧) .

(٥) من (د) ، وفي بقية النسخ : الجوزى .

(٦) وفي (د) : صحيح حسن .

(٧) وفي الأصل (ق ٥٦/ ب) : دفع (بالدال) .

{الإشكال}[١] قلت: يحتمل أن يريد بقوله: حسن صحيح في هذه الصورة الخاصة الترادف ، واستعمال هذا قليلاً دليل على جوازه كما استعمله بعضهم حيث وصف الحسن بالصحة على قول من أدرج الحسن في قسم الصحيح ،ويجوز أن يريد حقيقتهما في إسناد واحد باعتبار حالين ،فيجوز أن يكون سمع هذا الحديث من رجل مرة في حال كونه مستورًا أو مشهورًا بالصدق والأمانة ،ثم ترقى ذلك الرجل المسمع وارتفع حاله إلى درجة العدالة فسمعه منه الترمذي أو غيره [٢] مرة أخرى ، فأخبر بالوصفين ،وقد روي عن غير واحد أنه سمع الحديث الواحد على الشيخ الواحد غير مرة ،وهو قليل ،قال : وهذا الاحتمال وإن كان بعيداً فهو أشبه ما يقال ،وهو راجع لما ذكره ابن دقيق العيد قال : ويحتمل أن يكون الترمذي أدى اجتهاده إلى حسنه ،(وأدى اجتهاد غيره إلى صحته)[٣] ،أو بالعكس أو أنَّ الحديث في أعلى درجات الحسن وأول درجات الصحيح فجمع له باعتبار مذهبين كحديث جابر (رضي الله تعالى عنه)[٤] في السلام[٥]، سكت

---

(١) وفي (م) : الاشتمال .

(٢) وفي الأصل (ت٥٦/ ب) : وغيره (بالواو).

(٣) هكذا نقلها السيوطي ، ولا توجد في نسخة الأصل (ق ٥٧/ أ ).

(٤) سقطت من (د) .

(٥) حديث جابر هو :

«أَنَّ رجلاً سَلَّم عَلَى رَسُوْلِ الله ﷺ وَهُوَ يَبُوْلُ ، فَلَمْ يَرُدَّ عَلَيْه ، فَلَمَّا فَرَغَ قال : إِذَا =

عنه عبد الحق سكوت مصحح ..................

---

رَأَيْتَني عَلَى مِثْلِ هَذه الحَالِ فَلاَ تُسَلّم عليَّ فإنِّي لاَ أَرُدّ عَلَيْكَ .»

الحديث لم يخرجه الترمذي في جامعه من حديث (جابر) ، وإنما خرجه من حديث ابن عمر في موضعين :

« الأول » في (كتاب الطهارة ـ باب في كراهة رد السلام غير متوضيئ ـ ١/ ١٥٠) من طريق شيخيه نصر بن علي ومحمد بن بشار .

« والثاني » في كتاب الاستئذان ـ باب ما جاء في كراهية التسليم على من يبول ـ ٥/ ٧١) في كلا الموضعين من طريق أبي أحمد محمد بن عبد الله الزبيري عن سفيان عن الضحاك بن عثمان عن نافع عن ابن عمر ، وفي كلا الموضعين قال : ( هذا حديث حسن ) .

ومن حديث ابن عمر رواه أيضًا مسلم (كتاب الحيض ـ باب التيمم ـ ١/ ٢٨١) وأبو داود (كتاب الطهارة ـ باب أيرد السلام وهو يبول ـ ١/ ٢٢) ، والنسائي (الطهارة ـ باب السلام على من يبول ـ ١/ ٣٦) وابن ماجه (كتاب الطهارة ـ باب الرجل يسلم عليه وهو يبول ـ ١/ ١٢٧) وابن الجارود (ص٢٣) عنده سند حسن . ومن حديث (جابر) كما أشار في المتن ،وحديثه رواه ابن ماجه (كتاب الطهارة ـ باب الرجل يسلم عليه ، وهو يبول ـ ١/ ١٢٦) وفيه سويد بن سعيد الحدثاني .

قال الحافظ : «صدوق في نفسه ، إلا أنه عمي فصار يتلقن ماليس من حديثه ». (تقريب ١٤٠) ،ومن حديث ( المهاجر بن قنفذ ) رواه أحمد (٤/ ٣٤٥) ،وأبو داود (كتاب الطهارة ـ باب رد السلام وهو يبول ـ ١/ ٢٣) ، والنسائي (كتاب الطهارة ـ باب رد السلام بعد الوضوء ١/ ٣٧) ،وابن ماجه (كتاب الطهارة ـ باب الرجل يسلم عليه وهو يبول ـ ١/ ١٢٦) والدارمي ( كتاب الاستئذان ـ باب إذا سلم على الرجل وهو يبول ـ ٢/ ١٩٠) والحديث مروي أيضًا من طريق عبد الله بن حنظلة ، وعلقمة ابن الفَغْوَاء بفتح الفاء وإسكان الغين المعجمة ، والبراء وهو صحيح من غير طريق جابر.

له[١] ، وحسنه ابن القطان للاختلاف في رواية عبد الله بن محمد بن عقيل فيقال : أشار بقوله: حسن صحيح إلى[٢] عدم الاعتداد به، ويقوي هذا قول الترمذي في حديث عائشة (رضي الله عنها )[٣] في « الغُسْلِ بِمُجَاوَزةِ [٤] الخِتَانْ» حسن صحيح [٥] مع نقله عن البخاري في كتاب العلل[٦] : إنّ إسناده خطأ، وأنت إذا تأملت تصرف الترمذي لعلك تسكن إلى قصده هذا» [٧] انتهى كلام الزركشي،

---

(١) ذكره عبد الحق في كتاب الطهارة من الأحكام الكبرى (ص٢١) .

(٢) وفي الأصل (ق ٥٧/أ) : على .

(٣) سقطت من (د) .

(٤) سقطت من (د) .

(٥) أخرجه الترمذي في (كتاب الطهارة ـ باب ما جاء إذا التقى الختانان وجب الغسل ـ ١/ ١٨٠)

عن عائشة قالت قال النبي ﷺ : « **إذا جاوز الختان الختان وجب الغسل** ».

وقال: حديث عائشة حديث حسن صحيح .

والحديث أخرجه : البخاري في (كتاب الغسل ـ باب إذا التقى الختانان (١/ ٣٩٥) من حديث أبي هريرة بنحوه ، ومسلم (كتاب الحيض ـ باب نسخ الماء من الماء، ووجوب الغسل بالتقاء الختانين ١/ ٢٧١) ، وأبو داود (كتاب الطهارة باب في الإكسال ١/ ١٤٦) من حديث أبي هريرة بنحوه ، وابن ماجه (كتاب الطهارة ـ باب ما جاء في وجوب الغسل إذا التقى الختانان ـ ١/ ١٩٩) وأحمد (٦/ ٤٧)وغيرهم .

(٦) العلل الكبير ( ق ١٠/ب ) .

(٧) نكت الزركشي ( ق٥٦/ب ، ق ٥٧/أ ) .

وبعضه مأخوذ من الجعبري حيث قال في مختصره[١] وحيث[٢] قال البخارى: حسن صحيح باعتبار سندين أو مذهبين .

وقال الحافظ ابن حجر في النكت: «قد أجاب بعض المتأخرين عن أصل الإشكال بأنه باعتبار صدق الوصفين على الحديث بالنسبة إلى أحوال رواته عند أئمة الحديث ،فإذا كان فيهم من يكون حديثه صحيحًا عند قوم وحسنًا[٣] عند قوم يقال [٤] فيه ذلك ،قال :ويتعقب هذا [٥] بأنه لو أراد ذلك لأتى بالواو التي للجمع ،فيقول حسن وصحيح، أو أتى بأو التي هي للتخيير أو التردد فقال/ : حسن أو صحيح، قال :ثم إنَّ الذي يتبادر إلى الفهم أنَّ الترمذي إنما [يحكم][٦] على الحديث بالنسبة إلى ما عنده[لا][٧] بالنسبة إلى غيره، فهذا يقدح في الجواب ويتوقف أيضًا على اعتبار الأحاديث التي[٨] (ق٦٧/أ)

---

(١) رسوم التحديث (ق ٤/ب ) .

(٢) وفي (د) :وقول .

(٣) وفي(م) : حسن .

(٤) وفي (ب) : ويقال .

(٥) سقطت من (ب) .

(٦) وفي (م) : حكم .

(٧) من الأصل (ص/٤٧٧) ، وقد سقط من النسخ .

(٨) وفي (م) : الذي .

جمع الترمذي فيها بين الوصفين ،فإن كان في بعضها ما لا اختلاف فيه عند جميعهم في صحته قدح[١] في الجواب أيضًا لكن[٢] لو سلم هذا الجواب لكان أقرب إلى المراد من غيره ،قال [٣] : وإني لأميل إليه وأرتضيه ،والجواب عن[٤] ما يرد عليه ممكن ،قال : وقيل يجوز أن يكون مراده أنَّ ذلك باعتبار وصفين مختلفين وهما الإسناد والحكم فيجوز أن يكون قوله :حسن أي باعتبار إسناده، صحيح أي باعتبار حكمه ،لأنه من قبيل المقبول،فكل مقبول يجوز أن يطلق عليه [اسم][٥] الصحة،وهذا يمشي على قول من لايفرد الحسن من الصحيح، بل يسمي الكل صحيحًا ،لكن يرد عليه ما أوردناه أولاً من أنَّ الترمذي أكثر من الحكم بذلك على الأحاديث الصحيحة [٦] الإسناد ،قال : وأجاب بعض المتأخرين بأنه أراد حسن على طريقة من يفرق بين [النوعين][٧] لقصور [٨] رتبة راويه عن درجة الصحة

(١) وفي الأصل (١/ ٤٧٧) :فيقدح .

(٢) وفي (ب) : ولكن .

(٣) سقطت من (ب) .

(٤) وفي (ب) زيادة : والجواب أيضًا .

(٥) من الأصل (١/ ٤٧٨) ، وفي النسخ : رسمه .

(٦) من (د) .

(٧) وفي (م) : الفرعين .

(٨) وفي (ب) ، (ع) :لتصور .

المصطلحة، صحيح على طريقة من لا يفرق .

قال: ويرد عليه ما أوردناه فيما سبق[١] )، قال : واختار بعض من [أدركنا][٢] أنّ اللفظين عنده مترادفان ويكون [٣] إتيانه باللفظ الثاني بعد الأول على سبيل التأكيد له [٤] كما يقال صحيح ثابت ،أو جيد قوي أو غير ذلك.

قال [٥] : وهذا قد يقدح [٦] فيه القاعدة[بأنَّ][٧] الحمل على التأسيس خير من الحمل على التأكيد لأنَّ الأصل عدم التأكيد، لكن قد يندفع القدح[٨] بوجود القرينة الدالة على ذلك ،وقد وجدنا في عبارة غير واحد كالدارقطني: هذا حديث صحيح ثابت.

قال: « وفي الجملة أقوى الأجوبة ما أجاب به ابن دقيق العيد »[٩]

---

(١) هذا الكلام بين القوسين متقدم في الأصل عن هذا الموضع وهو تصرف من السيوطي رحمه الله

(٢) من (د) .

(٣) وفي (ب) ويجوز .

(٤) سقطت من (ب) .

(٥) سقطت من (ب) .

(٦) وفي (ع) : تقدح

(٧) من الأصل (١/ ٤٧٨) ، وفي النسخ : فانّ .

(٨) سقطت من (ب) .

(٩) نكت ابن حجر (١/ ٤٧٧، ٤٧٨) بتصرف.

انتهى ما أورده الحافظ في النكت .

وقال: {البرشنسي}[١] في شرح الألفـية[٢] : «الحكم للفظة حسن إنما هو إذا انفـردت فيفيد [٣] حينئذ معناها الاصطلاحي وإذا جاءت للصحيح فالحكم للصحيح وليس ذلك بالمعنى الاصطلاحي مرادًا منهـا ،ولا منافـاة حينئـذ كمـا لو قلت حديث معروف صحيح أو مشهـور صحيح لم تحط تلك {الزيادة}[٤] الحديث عن رتـبتـه وإن كـانت قاصرةً عن الصحة إذا انفردت » انتهى.

(قلت) ويكون التأكيد بذلك (من باب الترقي)[٥] من الأدنى إلى الأعلى ،كما يقال: عالم نحـرير ،وشجاع باسل، ولم يرد في كلام الترمذي، ولا غيره أن يقال: صـحيح حسن بتأخير[٦] الأدنى، وهذا يفيد أن {المقول}[٧] فيه حسن صحـيح أعلى رتبة من {المقول}[٨] فيه صحيح فقط.

(١) من أصول الترجمة وفي (م) : الترسيسي ،في بقية النسخ : البرشيسي.
(٢) وفي (ب) :وفي النكت في شرح الألفية ، وفي (د) : في شرح ألفيته.
(٣) وفي (د) : فتفيد .
(٤) وفي (م) : الزيادات .
(٥) سقطت من (ب) .
(٦) وفي (م) : تأخير .
(٧) وفي (م) :القول .
(٨) وفي (م) :القول .

وقال الحافظ ابن حجر في شرح النخبة: «إذا جُمع الصحيح والحسن في[1] وصف واحد[2] فللتردد[3] الحاصل من المجتهد في الناقل هل اجتمعت فيه شروط الصحة أو قصر عنها، وهذا حيث[4] يحصل منه التفرد[5] بتلك الرواية، وعرف بهذا جواب من استشكل الجمع بين الوصفين فقال: الحسن قاصر عن الصحيح ففي الجمع بين الوصفين إثبات القصور ونفيه، قال: [ومحصل][6] الجواب أن تردد أئمة الحديث في حال ناقليه[7] اقتضى للمجتهد أن لا يصفه بأحد الوصفين فيقال فيه حسن باعتبار وصفه عند قوم، صحيح باعتبار وصفه عند قوم، وغاية ما فيه أنه حذف منه حرف التردد لأنَّ حقه أن يقول: حسن أو صحيح، وهذا كما حذف حرف العطف من الذي بعده، وعلى هذا: [فما][8] قيل فيه حسن صحيح، دون ما قيل فيه صحيح

(١) وفي (ب): من.

(٢) سقطت من (ب).

(٣) وفي(د): فلتردده.

(٤) وكذا في (د).

(٥) وفي (د): التعدد.

(٦) من الأصل (ص٣٣)، وفي النسخ: ويحصل.

(٧) وفي الأصل (ص٣٣): ناقله.

(٨) من (د)، وفي بقية النسخ: إنما.

لأنّ الجزم أقوى من التردد، وهذا حيث[١] التفرد، وإلا إذا لم يحصل التفرد فإطلاق الوصفين معًا، على الحديث يكون باعتبار إسنادين: أحدهما صحيح والآخر حسن، وعلى هذا فما قيل فيه حسن صحيح[٢] فوق ما قيل فيه صحيح فقط إذا كان فردًا [لأن][٣] كثرة الطرق[٤] تقوي[٥]، فإن قيل: قد صرح الترمذي بأنَّ شرط الحسن أن [يروى][٦] من غير وجه، فكيف يقول في بعض الأحاديث / : حسن غريب لا نعرفه إلا من هذا الوجه، فالجواب أنّ الترمذي لم يعرف الحسن مطلقًا، وإنما عرف[٧] بنوع خاص منه وقع في كتابه، وهو ما يقول فيه حسن من غير صفة أخرى، وذلك أنه يقول في بعض الأحاديث حسن، وفي بعضها صحيح، وفي بعضها غريب، وفي بعضها حسن صحيح، وفي بعضها صحيح غريب، وفي بعضها حسن غريب، وفي بعضها حسن صحيح غريب، وتعريفه إنما (ق٦٧/ب)

---

(١) وفي الأصل (ص٣٣) : من حيث .

(٢) وفي (د) : حسن أوصحيح .

(٣) من الأصل (ص٣٣) ، وفي النسخ : الآن ، وهوخطأ .

(٤) من (ب) ، (د) ، وفي (م) ، (ع) : التطرق .

(٥) من الأصل (ص٣٣) ، وفي النسخ : قوي .

(٦) من (ب) ، ومن الأصل (ص٣٣) ، وفي النسخ : يروي .

(٧) في الأصل (ص٣٣) : عرفه .

وقع على[١] الأول فقط، وعبارته ترشد إلى ذلك حيث قال في آواخر كتابه[٢] : وما قلنا في كتابنا: حديث حسن[فإنما][٣] أردنا به حسن إسناده عندنا [إذ][٤] كل حديث يروى[٥] [لايكون][٦] راويه متهمًا [بكذب][٧] ، ويروى من غير [وجه][٨] نحو ذلك ، ولا يكون شاذًا فهو عندنا حديث حسن، فعرف بهذا أنه إنما عرف الذي يقول فيه حسن فقط، أما ما[٩] يقول فيه حسن صحيح أو حسن غريب أو حسن صحيح غريب فلم يعرج على تعريفه، كما لم يعرج على تعريف ما يقول فيه (صحيح فقط، أوغريب فقط)[١٠] وكأنه ترك ذلك استغناء

---

(١) وفي (د) عليه .

(٢) جامع الترمذي ـ( كتاب العلل ـ ٥/ ٧٥٨) .

(٣) من (د) ، ومن الأصل (ص٣٤) ، وفي بقية النسخ : إنما .

(٤) من الأصل (ص٣٤) ، وقد سقطت من النسخ ، وليست في الجامع .

(٥) وفي (م) ، (د) : يروي .

(٦) من (د) ، ومن الأصل (ص٣٤) ، وفي النسخ : ما .

(٧) من الأصل (ص٣٤) ، وفي النسخ : بكذبه .

(٨) من الأصل (ص٣٤) ، وفي النسخ : وجهه .

(٩) وفي (م) : وأما .

(١٠) من (د) ، ومن الأصل(ص٣٤) ، وفي النسخ تكررت العبارة التى قبلها.

بشهرته[١] عند أهل الفن، واقتصر على تعريف ما يقول فيه في كتابه حسن فقط إما لغموضه [وإما][٢] لأنه اصطلاح جديد[٣] ولذلك قيده بقوله عندنا، ولم ينسبه إلى أهل الحديث كما فعل الخطابي، وبهذا التقرير يندفع كثير من الإيرادات التي طال البحث فيها، ولم يفسر[٤] وجه توجيهها فلله الحمد على ما ألهم وعلم»[٥] انتهى ما أورده في شرح النخبة، وهذا مجموع ما وقفت [عليه][٦] من كلام الأئمة في هذه المسألة[٧]

أقول : وظهر لي توجيهان آخران: أحدهما :أنّ المراد حسن

---

(١) من الأصل (ص٣٤)، وفي النسخ: «الشهرته».

(٢) من (د) ، ومن الأصل (ص٣٤) ، وفي النسخ : أو

(٣) تقدم ما يدل على أنّ الحسن ليس اصطلاحًا جديدًا ، بل سبق الترمذي إلى ذلك ، وسيأتي مزيد كلام على ذلك .

(٤) وفي الأصل (ص٣٤) : ولم يسفر .

(٥) نزهة النظر (ص٣٣، ص٣٤) .

(٦) من (د) ، وفي بقية النسخ : عنه .

(٧) وقد وقفت على أقوال وترجيحات أخرى لبعض المحدثين المتأخرين والمعاصرين.

قال الشيخ (محمد عبد الرازق حمزة) :

«أوقعهم في الحيرة جعلهم الحسن قسيم الصحيح فورد عليهم وصف الترمذي لحديث واحد بأنه حسن صحيح فأجاب كل بما ظهر له، والذي يظهر : أنّ الحسن في نظر الترمذي أعم من الصحيح، فيجامعه وينفرد عنه ، وأنه في معنى المقبول المعمول به، الذي يقول مالك في مثله: «وعليه العمل ببلدنا » . .وكأنّ =

لذاته صحيح لغيره[1] ، والآخر: أن المراد[2] حسن باعتبار إسناده، صحيح أي أنه أصح شيء ورد في الباب، فإنه يقال: أصح ما ورد

---

غرض الترمذي أن يجمع في كتابه بين الأحاديث وما أيدها من عمل القرون الفاضلة من الصحابة ومن بعدهم ، فيسمي هذه الأحاديث المؤيدة بالعمل حسانًا ، سواء صحت أو نزلت عن درجة الصحة ، وما لم تتأيد بعمل لا يصفها بالحسن وإن صحت». أ.هـ من حاشية الباعث باختصار (ص٤٤) .

وقال( أحمد شاكر ) :« الذي أراه أن كل هذه الأجوبة عن قول الترمذي "حسن صحيح" عقب أحاديث كثيرة في سننه فيها تكلف ظاهر ،وتقييد له باصطلاح لعله لم يتقيد به، وما أظنه يريد بهذا إلا تأكيد صحة الحديث بالترقي من الحسن إلى الصحة ».

انظر شرحه على الألفية (ص١٩) .

ورجَّح الدكتور نور الدين عتر عند رأي ابن الصلاح الأول القائل بتعدد السند وأيد قوله بأمرين :

١ـ أن الترمذي نشر الحسن بتعدد الإسناد، وبين وصف رواة الحسن بصفات دون الصحيح ، فإذا قال: «حسن صحيح » كانت كلمة صحيح بمثابة قيد تبين أن نزول الرتبة قد زال، وارتفع الحديث إلى الصحة ، وبقي وصف التعدد سالمًا من التقييد.

٢ـ أنَّ الترمذي كثيراً ما ينبه على تعدد الإسناد في هذه الأحاديث ، خاصة إذا كان إسناده الذي أخرج به الحديث ينحط عن الصحيح ، فهذا بظاهره يدل لما قلنا .

ثم ردَّ على الاعترافات الواردة على هذا الرأي .

انظر كتابه : الإمام الترمذي (ص١٩١ ,١٩٢) .

(١) وقد رجحه الشيخ عبد الحق الدهلوي في مقدمة شرحه للمشكاة .
انظر مقدمة تحفة الأحوذي (ص٤٠٥) .

(٢) وفي (ب) ، (ع) : أنه

كذا وإن كان حسنًا أو ضعيفًا ، والمراد أرجحه أو أقله ضعفًا[١] .

**(فائدة):**

لم ينفرد الترمذي بهذا المصطلح بل [سبقه][٢] إليه شيخه البخاري

قال الزركشي في نكته: « قال المصنف ـ يعني ابن الصلاح ـ:[٣] وجدت في أصل الحافظ أبي حازم العبدري[٤] بكتاب الترمذي[٥] في حديث معاذ (رضي الله تعالى عنه)[٦] : « فِيمَ يَخْتَصِمُ المَلأُ

---

(١) وقد رجح في التدريب (١/ ٦٤) كلام ابن حجر في النخبة وشرحها فقال :
« وجواب سادس وهو الذي أرتضيه ولا غبار عليه وهو الذي مشى عليه ـ أي ابن حجر في النخبة وشرحها ـ: أن الحديث إن تعدد إسناده فالوصف راجع إليه باعتبار الإسنادين أو الأسانيد . . . ، وإلا ـ أي : إذا لم يتعدد إسناده ـ فبحسب اختلاف النقاد في راويه. . .
ومن هنا تبين أنّ الأمرين اللذين ظهرا للسيوطي هنا في البحر ظهرا له بعد أن رجح ما قاله الحافظ كما في التدريب ، لأنه ألف البحر بعد التدريب بيقين .

(٢) من (د) ، وفي بقية النسخ : سبق .

(٣) هذا من أمالي ابن الصلاح ، وجد على هامش مقدمته انظر المقدمة (ص١١٣) .

(٤) لم أقف في كتب التراجم التي بين يدي من يحمل هذه الكنية بهذه النسبة ، وإنما هناك: أبو حازم العبدوي عمر بن أحمد بن إبراهيم المسعودي العبدوي النيسابوري الأعرج ، محدث نيسابور ، إمام حافظ توفي سنة (٤١٧هـ) فلعله هو ، وربما تصحفت النسبة في الأصل . تذكرة الحفاظ (١/ ١٠٧٢) ، والأنساب (٩/ ١٨٩) .

(٥) جامع الترمذي ( كتاب تفسير القرآن ـ باب ومن سورة (ص) ـ ٥/ ٣٦٩) .

(٦) ليست في الأصل (ق٥٥/أ) .

الأَعْلى[١]» فقال[٢]: سألت محمد بن إسماعيل عن هذا الحديث فقال: هذا حديث حسن صحيح»[٣].

وقال الحافظ ابن حجر: «قول ابن الصلاح: «الترمذي وغيره» عنَى بالغير البخاري، وقد وقع ذلك في كلامه»[٤].

## فائـــدة:

قال الزركشي: « اعلم أنّ هذا السؤال يرد بعينه في قول الترمذي: هذا حديث حسن غريب، لأنَّ من شرط الحسن أن يكون معروفًا من غير وجه، والغريب ما انفرد به أحد رواته

---

(١) الحديث أخرجه الدارمي (٢/ ٥١)، وأحمد (١/ ٣٦٨)، واللالكائي في شرح اعتقاد أهل السنة (٣/ ٥١٣، ٥١٤)، وابن خزيمة في كتاب التوحيد (ص١٢٥)، وعبد الله بن أحمد فى السنة (ص١٧٩/ رقم ٩٥٢)، وابن أبي عاصم في السنة (١/ ١٨٨) في لفظ «الرؤية» فقط عند الأخيرين، والآجري في الشريعة (ص٤٩٧) من حديث عبد الرحمن بن عايش، ومعاذ بن جبل، وابن عباس والحديث صحيح.
وللحافظ ابن رجب الحنبلي كتاب مستقل في هذا الحديث سماه ( اختيار الأولى في شرح حديث اختصام الملأ الأعلى ) ذكر طرق الحديث واختلاف الفاظه وشرحه بشرح نفيس. وقد طبع بتحقيق طه يوسف.

(٢) وفي (د): قال.

(٣) نكت الزركشي (ق٥٥/ أ).

(٤) نكت ابن حجر (١/ ٤٧٥).

وبينهما تناف، قال: وجوابه أنَّ الغريب يطلق على أقسام: غريب من جهة المتن، وغريب من جهة الإسناد والمراد الثاني دون الأول، لأنَّ هذا الغريب معروف عن جماعة من الصحابة لكن تفرد بعضهم بروايته عن صحابي، فبحسب[1] المتن حسن، فإنه[2] عرف مخرجه واشتهر فوجد شرط الحسن، وبحسب الإسناد غريب لأنه لم يروه من تلك الجماعة إلا واحد، ولا منافاة بين الغريب بهذا المعنى وبين الحسن، بخلاف سائر الغرائب فإنها تنافي الحسن».

وقال الإمام الحافظ أبو العباس أحمد بن عبد المحسن العراقي[3] في كتابه معتمد التنبيه: «قول أبي عيسى: هذا حديث صحيح غريب، وهذا حديث حسن غريب، إنما يريد به ضيق المخرج أنه لم يخرج إلا من جهة واحدة، ولم/ يتعدد خروجه من طرق، إلا أنَّ (ق٦٨/أ) الراوي ثقة فلا يضر ذلك فيستغربه هو لقلة المتابعة، وهؤلاء الأئمة شروطهم عجيبة، وقد يخرج الشيخان أحاديث تقع[4] [إلى أبي عيسى:

(١) وفي الأصل (ق٥٧/أ): يحسب.
(٢) وفي الأصل (ق٥٧/أ) لأنه.
(٣) لم أقف له على ترجمة !!
(٤) من الأصل (ق٥٧/ب)، وفي (ب): يقول.

فيقول]:[١] هذا حديث حسن غريب كما قال في حديث أبي بكر (رضي الله تعالى)[٢] عنه قلت: «**يَا رسُوْلَ اللّه عَلِّمْني دُعَاءً أَدْعُو بهِ فِي صَلاتِي** »الحديث[٣]، هذا حديث حسن [غريب][٤] مع أنه متفق عليه[٥]

## فائـــدة:

قال ابن الملقن في المقنع: «اعلم أن العدالة والضبط إما أن ينتفيا (في الراوي)[٦] أو يجتمعا أو يوجد واحد منهما فقط. فإن انتفيا فيه لم يقبل حديثه أصلاً، وإن اجتمعا فيه قبل وهو الصحيح المعتبر[٧]،

---

(١) من الأصل (ق٥٧/ب)، وفي النسخ: يقول الترمذي أبو عيسى.

(٢) سقطت من(د)، وليست في الأصل.

(٣) أخرجه في جامعه (كتاب الدعوات ـ باب ٩٧ ـ ٥/٥٤٣)، والحديث أخرجه البخاري: (كتاب الأذان ـ باب الدعاء قبل السلام ـ ٢/٣١٧)، ومسلم (كتاب الذكر والدعاء ـ باب استحباب خفض الصوت بالذكر -٤/٢٠٧٨)، والنسائي في الكبرى (كما في تحفة الأشراف -٥/٢٩٧)، وابن ماجه (كتاب الدعاء ـ باب دعاء رسول الله ﷺ ـ ٢/١٢٦١).

(٤) من الجامع (٥/٥٤٣).

(٥) نكت الزركشي (ق٥٧/أ، ب).

(٦) سقطت من (ب).

(٧) وفي (ب): وهو الصحيح والمعتبر.

وإن وجدت العدالة وحدها دون الضبط قبل حديثه لعدالته، وتوقف فيه لعدم ضبطه على شاهد منفصل يجبر ما فات من صفة الضبط، وإن وجد فيه الضبط دون العدالة لم يقبل حديثه لأنَّ العدالة هي الركن الأكبر في الرواية، ثم كل واحد من الضبط له مراتب عليا ووسطى ودنيا،ويحصل بتركب[1] بعضها مع بعض مراتب الحديث في القوة فتنبه لذلك»[2]

(١) وفي (د) :بتركيب .

(٢) المقنع (ق١٠/ب) .

## مسألة [١]

١٠٧- وَالْحُكْمُ بِالصِّحَّةِ لِلإِسْنَادِ وَالْحُسْنِ دُوْنَ الْمَتْنِ لِلنُّقَّادِ

١٠٨- (لِعِلَّةٍ أَوْ لِشُذُوْذٍ) فَاحْكُمِ [٢] لِلْمَتْنِ إِنْ أَطْلَقَ ذُوْ حِفْظٍ نُمِي [٣]

قال ابن الصلاح : «قولهم هذا حديث صحيح الإسناد أو حسن الإسناد دون قولهم: هذا حديث صحيح، أو حديث حسن، لأنه قد يقال: هذا حديث صحيح الإسناد ولا يصح لكونه شاذًا أو معللاً، غير أن المصنف المعتمد منهم إذا اقتصر على قوله إنه صحيح الإسناد، ولم يذكر له علة، ولم يقدح فيه فالظاهر منه الحكم له بأنه صحيح في نفسه لأنّ عدم العلة والقادح هوالأصل [٤] والظاهر» [٥] .

وعبارة العراقي في شرح الألفية: «الحكم للإسناد بالصحة كقولهم: هذا حديث إسناده صحيح، دون قولهم هذا حديث صحيح، وكذلك حكمهم على الإسناد بالحسن، كقولهم: إسناده

---

(١) من نسخة (ش) من الألفية ، وليست موجودة في نسخ البحر .

(٢) وفي (ش)، و(ق) من الاستقصاء : واحكم .

(٣) بياض في (د) .

(٤) وفي (ب) : والأول .

(٥) مقدمة ابن الصلاح (ص١١٣) .

حسن[١] دون قولهم حديث حسن لأنه قد يصح[٢] الإسناد لثقة رجاله، ولا يصح الحديث لشذوذ [أوعلة][٣] ».

قال ابن الصلاح: «غير أن المصنّف المعتمد منهم إذا اقتصر على قوله: إنه صحيح الإسناد، ولم يذكر له علة، ولم يقدح فيه، فالظاهر منه الحكم له بأنه صحيح في نفسه لأنَّ عدم العلةوالقادح هو الأصل وهو الظاهر»[٤].

قال العراقي: «وكذلك إن اقتصر على قوله : حسن الإسناد ولم يعقبه بضعف فهو أيضًا محكوم له بالحسن»

قال التاج التبريزي: «ولقائل أن يقول : لانسلم أنَّ قولهم: هذا حديث (صحيح) [٥] الإسناد يحتمل كونه شاذًا أو معلاً مردودًا ليكون دون قولهم هذا حديث صحيح[٦]، فإنَّ صحة الإسناد مستلزمة (لصحة

---

(١) قال السخاوي: « ويلتحق بذلك الحكم للإسناد بالضعف، إذ قد يضعف لسوء حفظ، وانقطاع ونحوهما، وللمتن طريق آخر صحيح أو حسن . . .لكن المحدث المعتمد لو لم يفحص عن انتقاء المتابعات والشواهد ما أطلق » .انظر: فتح المغيث (ص٨٩) .

(٢) وفي (م) : يصحح .

(٣) ومن (د) ، ومن الأصل (١٠٧/١) ، وفي بقية النسخ : لقلة .

(٤) مقدمة ابن الصلاح (ص١١٣) ، وقد تقدمت هذه العبارة قريبًا .

(٥) شرح التبصرة والتذكرة (١٠٧/١) .

(٦) سقطت من (ب) .

المتن دون العكس، والحكم بصحة الإسناد) مع احتمال عدم صحته بعيد جداً».

وقال الزركشي بعد إيراده كلام التبريزي هذا: «فيه نظر، قال: وقد تقدم أنهم إذا قالوا: هذا حديث صحيح فمرادهم اتصال سنده لا أنه مقطوع به في نفس الأمر».

قال :« وقد تكرر[١] في كلام المزي[٢] والذهبي وغيرهما من المتأخرين[٣] :إسناده صالح والمتن منكر»[٤] .

وقال الحافظ ابن حجر: «قوله: إن الأصل عدم العلة غير مسلم[٥]، إذ لو كان هو الأصل ما اشترط عدمه في شرط الصحيح، فإذا كان قولهم : صحيح الإسناد يحتمل أن يكون مع وجود علة، ولم [يتحقق][٦] عدم العلة، فكيف يحكم له بالصحة[٧] ؟؟

(١) وفي (ب) : تقدم .

(٢) فتح المغيث (ص٨٩) .

(٣) وكذا الدارقطني، والحاكم من المتقدمين. فتح المغيث (ص٨٩)، وتوضيح الأفكار (١/ ٢٣٤) .

(٤) نكت الزركشي (ق٥٥/أ) .

(٥) وفي الأصل (١/ ٤٧٤) : لا نسلم أن عدم العلة هو الأصل .

(٦) من(ب)، ومن الأصل(١/ ٤٧٤)وليس فيه الواو قبل لم ،وفي بقية النسخ : تتحقق.

(٧) نعم هذا هو الأصل في الصحيح ، أنه لابد من خلوه من العلة والشذوذ ، ولكن العلة هنا يقصد بها العلة القادحة .

قال : وقولـه«إنَّ المصنف المعتمـد إذا اقتصر... إلـى آخره، يوهم أنَّ التفرقة التي [فرقها][١] أولا تختص[٢] بغير المعتمد[٣] ، وهو كلام [ينبو عنه][٤] السمع/ ، لأن المعتمد هو[٥] قول المعتمد وغير المعتمد لا يعتمد، (ق٦٨/ب) قال : «والذي [يظهر][٦] لي أنّ [الصواب][٧] التفرقة بين من [يفرق][٨] في وصفه لـلحديث[٩] بالصـحة بين التـقييـد والإطلاق، وبين من لا يفرق، فمن عرف من حاله بالاستقراء التفرقة يحكم له بمقتضى ذلك، ويحـمل إطلاقـه علـى الإسناد والمـتن معـاً، وتقـييـده على الإسـناد

---

= قال الصنعاني: «. . . لايشترط فقد العلة عند الفقهاء إلا إذا كانت قادحة. . . ثم القبول له لايلزم منه أنه صحيح فإنهم يقبلون الحسن ». انظر: توضيح الأفكار (١/ ٢٣٥) .

(١) من الأصل (١/ ٤٧٤)، وفي النسخ: «فوقها».

(٢) وفي الأصل (١/ ٤٧٤): مختصة .

(٣) قال السخاوي : «. . . لم يرد ابن الصلاح التفرقة بين المعتمد وغيره ، إذ غير المعتمد لا يعتمد ، اللهم إلا أن يقال الكل معتمدون غير أن بعضهم أشد اعتمادا. . . .» فتح المغيث (ص٨٨) .

قلت : ويلاحظ أنَّ بـعض عبارات السخـاوي مقتبسـة من شيخه ابـن حجر دون أن يعزو إليه !!.

(٤) من (د) ، وفي بقية النسخ : متبوعه .

(٥) سقطت من (ب) .

(٦) من (د) ، ومن الأصل (١/ ٤٧٤) ، وفي بقية النسخ : ظهر .

(٧) من الأصل (١/ ٤٧٤)، وقد سقطت من النسخ.

(٨) من (د) ، وفي بقية النسخ : تفرق.

(٩) وفي الأصل (١/ ٤٧٤) : الحديث .

فقط، ومن عرف من حاله أنه لا يصف الحديث دائمًا أو[1] غالبًا إلا بالتقييد فيحتمل أن يقال في حقه ما قال المصنف[2] آخرًا»[3] انتهى[4]

(قلت): ومن أمثلة ذلك ما أخرجه الحاكم[5] في المستدرك من طريق عبيد بن غنائم[6] النخعي عن علي بن حكيم عن شريك عن عطاء بن السائب عن أبي الضحى[7] عن ابن عباس(رضي الله تعالى

---

(١) وفي الأصل (١/ ٤٧٤) : وغالبًا .

(٢) سقطت من (ب).

(٣) نكت ابن حجر (١/ ٤٧٤) .

(٤) وهناك من عبارات الحفاظ التي يكثرون من إطلاقها ،وهي من باب الحكم بصحة السند قولهم في الحديث : ( رجاله ثقات ) أو ( رجاله رجال الصحيح ) ، وممن يكثر منها جدًا الحافظ الهيثمي في كتابه العظيم : «مجمع الزوائد».
قال الدكتور نور الدين عتر :« . . .ينبغي أن تكون ـ أي إحدى العبارتين المتقدمتي الذكر ـ دون قولهم : صحيح الإسناد لأنها تزيد على عدم ذكر السلامة من الشذوذ والعلة ،فقد الحكم باتصال السند انتهى». من منهج النقد (ص٢٥٥) . قلت: ولو قال : على احتمال عدم السلامة لكان أولى لأنه لو تأكد الحافظ من طريان الشذوذ أو العلة القادحة في سند الحديث لما صحح سنده .

(٥) لم يتعرض المصنف لذكر أمثلة من المستدرك في التدريب (١/ ١٦١) ،وإنما أجمل القول هناك فقال : « وكثيرًا ما يستعمل ذلك الحاكم في مستدركه » ،وأما هنا فسيذكر المثال الآتي.

(٦) وفي (د) : غنام .

(٧) (ع) أبو الضحى مسلم بن صُبيح ـ بالتصغير ـ الهَمْداني الكوفي العطار ، مشهور بكنيته ،ثقة فاضل ، مات سنة مائة .

=

عنه)[١] قال : «فِيْ كُلِّ أَرْضٍ نبِيّ كَنَبِيِّكُمْ ،وآدَمُ كآدمِكُمْ،ونُوْحٌ كنُوحِكُمْ[٢] ، وإِبَراهِيْم كإبراهيَم وعِيسى كَعِيْسَى».

قال الحاكم: صحيح الإسناد[٣]، وقال البيهقي: إسناد صحيح ولكنه شاذ (وغيره)[٤].

---

التقريب(ص٣٣٥) ، وطبقات ابن سعد (٦/ ٢٨٨) ، وتاريخ الثقات للعجلي (ص٤٢٨) ،وتهذيب التهذيب(١٠/ ١٣٢).

(١) سقطت من (د) .

(٢) وفي (د) : وآدم كآدم ، ونوح كنوح .

(٣) المستدرك (٢/ ٤٩٣) وقال: هذا حديث صحيح الإسناد ولم يخرجاه، وقال الذهبي: صحيح

(٤) هكذا في النسخ .

١٠٩ وَلِلْقَبُولِ يُطْلِقُونَ جَيِّدَا وَالثَّابِتَ الصَّالِحَ وَالْمُجَوَّدَا

- وَهَذِهِ بَيْنَ الصَّحِيحِ وَالْحَسَنْ وَقَرَّبُوا مُشَبَّهَاتٍ[1] مِنْ حَسَنْ

١١٠ وَهَلْ يُخَصُّ بِالصَّحِيحِ الثَّابِتُ أَوْ يَشْمَلُ الْحُسْنَ[2] نِزَاعٌ ثَابِتُ[3]

قال الحافظ ابن حجر في نكته : «قد وجدنا [في][4] عبارة جماعة من أهل الحديث ألفاظًا يوردونها في مقام القبول، ينبغي الكلام عليها وهي الثابت والجيد والقوي والمقبول والصالح، قال: وسنستوفي الكلام على هذه الأنواع في آخر هذا الكتاب[5] يعني النكت ولم يقدر بتمامه[6]، ولا بكلامه على هذه الأنواع.

وقال في نكته الكبرى في الكلام على أصح الأسانيد لما حكى ابن الصلاح[7] عن أحمد بن حنبل[8] أنّ أصحها الزهري عن سالم عن

---

(١) وفي (ب) ، (ع) : مشتبهات .

(٢) من (ش)، وفي (ق)، (ت): الحَسَنَ .

(٣) بياض في(د) .

(٤) من (ب) ،(د) .

(٥) نكت ابن حجر (١/ ٤٩٠) . والكلام بين المربعين لايوجد في نسخة (م)، وأول المربعين في نهاية (ص١٢٤٩).

(٦) وقد وصل فيه إلى نهاية النوع الثاني والعشرين وهو : المقلوب .

(٧) مقدمة ابن الصلاح (ص٨٤) .

(٨) ووافقه على الرأي في أصح الأسانيد إسحاق بن راهوية ،فتح المغيث (ص١٨، ص١٩).

أبيه،عبارة أحمد: أجود الأسانيد كذا، أخرجه عنه الحاكم.

قال: «وهـذا يدل على أنَّ ابـن الصلاح يرى الـتسـوية بين الجـيد والصحيح»[١].

وكذا قال البلقيني في محاسن الاصطلاح بعد أن نقل ذلك: «ومن ذلك يعلم أنَّ الجـودة يعبر بها عن الـصحة،وفي جامع التـرمذي في (الطب)[٢] هذا حديث جـيد ..................

---

(١) هذان النصان المتـتاليان المنقولان عن ابن حـجر، يؤكدان على أن للحـافظ ابن حجر كتابين في النكت كما قررته في القسم السابق من الدراسة.

(٢) وهو حديث «أم المـنذر» قالت: «**دخل علينا رسـول الله ﷺ ومعه عـلي، ولنا دَوَالٍ مُعَلَّقَة** .... الحديث أخرجه الترمذي في (كتاب الـطب ـ باب ما جاء في الحمية ٤/ ٣٨٢).

وقال: هذا حديث جيد غريب.

قلت: هكذا وقع في ما بـين يدي من طبعات الجامع، وهي طبعـة أحمد شاكر، وطبعة مع التحفة، وكذا النسخ التي اعتمدها المزي في تحفة الأشراف (١٣/ ١٠٧)، وطبعة حـمص. ونسخة دار الفكر وليس فـيها لفظ: (جيد حـسن)، وأخرجه أبو داود (كتاب الطب ـ باب في الحمية. ٢/ ١١٣٩) كلـهم من طريق فليح بن سليمان عن أيوب بن عبد الرحمن، وعثمان بن عبد الرحمن (عند الترمذي) عن يعقوب بن أبي يعـقوب عن أم المنذر، والحـديث رجاله ثقـات سوى فليح فـهو (صدوق كثـير الخطأ)،وأيوب: (صدوق)أيضًا.

قال المنذري في مختصر السنن (٥/ ٣٤٧):

« .. وفي قوله ـ أي الترمذي ـ لانعرفه إلا من حديـث فليح بن سليمان، فيه نظر =

حسن[١] وكذا قال غيره، لامغايرة بين جيد وصحيح عندهم[٢] إلا أنَّ [الجهبذ][٣] منهم لا يعدل عن صحيح إلى جيد إلا لنكتة كأن يرتقي الحديث عنده عن الحسن لذاته، ويتردد في بلوغه الصحيح، فالوصف به أنزل رتبة من الوصف بصحيح، وكذا (القوي)، وأما (الصالح) فقد تقدم في شأن سنن أبي داود أنه شامل للصحيح و الحسن لصلاحيتهما للاحتجاج، ويستعمل أيضًا في ضعيف يصلح للاعتبار، و(المجود)[٤]

---

فقد رواه غير فليح ، ذكره الحافظ أبو القاسم الدمشقي .

**قلت:** لم أقف على من روى ذلك من غير طريق فليح، والحديث حسن إن شاء الله، لاسيما وهو من رواية (فليح) عن (عثمان) و(أيوب) ، وهما مدنيان، وقد قال ابن عدي: « . . . يروي - أي فليح - عن أهل المدينة أحاديث مستقيمة وغرائب ، وقد اعتمده البخاري في صحيحه . . . » الكامل (٦/٢٠٥٦).

(والدوالي) جمع دالية ، وهي العِذق من البسر - والعِذْقُ : كل غصن له شعب - يعلق فإذا أرطب أكل . . .

انظر النهاية لابن الأثير (٢/١٤١) ، ولسان العرب (١٠/٢٣٨) .

(١) محاسن الاصطلاح (ص٨٥) .

(٢) وفي (م) :عنده .

(٣) من (د) ، وفي بقية النسخ : الجيد .

(٤) كلمة (المجوَّد) يطلقها بعض المحدثين أيضًا على (تدليس التسوية) قال السيوطي رحمه الله في التدريب (١/٢٢٦):

« . . . وهذه تسوية، والقدماء يسمونه تجويداً، فيقولون: جوَّده فلان، أي ذكر من فيه من الأجواد ، وحذف غيرهم ».

و(الثابت) يشملان أيضًا الصحيح والحسن.

قال ابن النفيس في مختصره: «الخبر القوي هو[١] ما يعم الصحيح والحسن».

وقال ابن الجزري[٢] في الهداية بعد ذكره الحسن:

**وَدُونَهُ الصَّالِحُ إِذْ قَدْ سَكَتَا عَنْهُ السِجِسْتَانِيْ وَفَاتَ الصِّحَّتَا[٣]**

وقال الزركشي في نكته: «وقع في عبارة بعضهم: الجيد كالترمذي في(الطب) من جامعه، ومراده الصحيح».

---

= وانظر المنهج الحديث (ص١٧٥).

(١) وفي (ب): بما هو.

(٢) وقال في تذكرة العلماء (ق٥٥/أ):

«الحديث الصالح: هو الذي يصلح للاستدلال، ولو قيل: إنه الحديث الذي في سنده المتصل: مستور، وهو خال عن علة قادحة لم يكن بعيدًا، وهو ملحق بالصحيح، ومن جملة الحسن، غير أنه لايحتاج أن يكون له شاهد، ولذا كان عند أبي داود ما لم يصل إلى درجة الصحة، وجاوز أن يكون ضعيفًا بضعف موهن، وهو ما سكت عليه في كتابه ...»

قلت: وقول ابن الجزري رحمه الله: «لايحتاج أن يكون له شاهد» فيه نظر، لأنه قد تقدم قريبًا بيان المصنف لمعنى (الصالح) وأنّ المعنى الثاني له هو: (صالح للاعتبار)، وهذا معناه: إما يكون هو شاهد ومتابع لغيره أو غيره شاهد ومتابع له، وهو الصحيح.

(٣) الهداية مع الغاية (ق٦٣/ب).

وقال إسحاق[١] بن بشر[٢] : «قال ابن المبارك : [ليس جودة][٣] الحديث قرب الإسناد، بل[٤] جودة الحديث صحة الرجال»، ذكره ابن السمعاني في أدب الاستملاء[٥] .

ويقع في عبارتهم[٦] الثابت[٧] ، ويكثر ذلك في كلام ابن المنذر[٨]، وهل يستلزم ذلك الحكم بالصحة؟ يحتمل أن يتخرج فيه خلاف من[٩] خلاف الفقهاء أنّ القاضي لو قال: ثبت عندي بالبينة العادلة كذا، هل[١٠] يكون حكمًا؟ فيه وجهان: أقربهما نعم!! لأنه إخبار

---

(١) هناك ثلاثة يسمون بهذا الاسم وهم:

١ـ إسحاق بن بشر البخاري، قال الذهبي : تركوه . الميزان (١/ ١٨٤ـ ١٨٦)

٢ـ وإسحاق بن بشر الكاهلي، كذبه أبو بكر بن أبي شيبة ، وموسى بن هارون ، وأبو زرعة. كما في الميزان (١/ ١٨٦)

٣ـ وإسحاق بن بشر القرشي: مجهول . كما في ضعفاء العقيلي (١/ ١٠٠) ولم يتبين لي أيهم هو ؟، وقد يكون شخصًا غير هؤلاء ؟؟

(٢) من الأصل (ص٥٧)، وكذلك في أصل نكت الزركشي(ق٥٨/ ب)وفي النسخ: بشير

(٣) سقطت من (م) .

(٤) ليست في الأصل ، ولا في النكت .

(٥) أدب الإملاء والاستملاء (ص٥٧) .

(٦) وفي (م) : عبارته.

(٧) وفي (م) : الثابتة.

(٨) الأشراف لابن المنذر : (٢٧، ٢٨، ٣٠، ٣٣، ٣٥) وغيرها كثير .

(٩) وفي (م) : ومن

(١٠) من الأصل (ق٥٨/ ب)، وفي النسخ : بل

عن تحقق الشيء جزماً، وأصحهما/ لا، لأنَّ الحكم هو (ق٦٩/أ) الإلزام، والثبوت ليس بإلزام، والأقرب أن لا يتخرج لأنهم أجروا هذا الخلاف[1] فيما لو قال: صح عندي كذا!! هل يكون حكمًا؟؟ وقد كان الحافظ[2] قطب الدين عبد الكريم الحلبي[3]، والحافظ فتح الدين بن سيد الناس يقولان: «إنَّ الثابت يختص بالحديث الصحيح دون الحسن، ونازعهم محمد بن الحسن بن على اللخمي المعروف بابن الصيرفي[4]، وصنف في ذلك جزءًا وقفت عليه بخطه.

وقال: «لايختص به، بل يشمل الحسن أيضًا، لأنّ الحسن يحتج به كما يحتج بالصحيح، وإن كان دونه في القوة، واعترض على نفسه بأن الحفاظ قد استعملوا[5] في مصنفاتهم الثابت الصحيح والصحيح الثابت، فقالوا: هذا حديث صحيح ثابت، وهذا حديث ثابت

---

(١) وفي الأصل (ق٥٨ /ب): الحديث.

(٢) وفي الأصل (ق٥٨/ب).

(٣) قطب الدين أبو علي عبد الكريم بن عبد النور بن منير الحلبي الحنفي مفيد الديار المصرية وشيخها الحافظ، توفي سنة (٧٣٥هـ)
حسن المحاضرة (١/ ٣٥٨)، وتذكرة الحفاظ (٤/ ١٥٠٢)، وتاج التراجم (ص٣٨)، وشذرات الذهب (٦/ ١١٠).

(٤) محمد بن الحسن بن عيسى اللخمي، تقي الدين بن الصيرفي (ت ٧٣٨ هـ).
الدرر الكامنة (٤/ ٤٣).

(٥) وفي (ب): استدلوا.

صحيح، ولم يجعلوا الثابت[1] تأكيدًا للحسن، ولا الحسن تأكيدًا للثبوت، فلم يقولوا: هذا حديث حسن ثابت، أو ثابت حسن، وأجاب بأنه لا يلزم من عدم استعمالهم أن لا يجوز، ولا شك أن الثبوت يشمل الصحة[والحسن][2] لأنَّ اللفظ [يحتملهما][3]

وقد قال الدارقطني في سننه[4] - في حديث شهادة الأعرابي بهلال رمضان: «إسناده حسن ثابت».

وقد[5] قال ابن الصلاح في حديث ابن عمر (رضي الله تعالى

---

(١) هكذا في النسخ، وفي الأصل (ق٥٨/ب) الصحيح.

(٢) وفي (م)، (ب)، (ع): ولا الحسن.

(٣) من (د)، وفي بقية النسخ: يحتملها.

(٤) سنن الدارقطني (٢/ ١٦٩)، والحديث رواه أيضًا أبو داود «كتاب الصوم - باب شهادة رجلين على رؤية هلال شوال٢/ ٧٥٤) من حديث رِبعي بن حِراش عن رجل من أصحاب النبي ﷺ بمثله.
ورواه أحمد (٥/ ٥٧)، وابن ماجه (كتاب الصيام - باب ما جاء في الشهادة على رؤية الهلال - ١/ ٥٢٩) من حديث عبيد الله بن أبي عمير بن أنس عن عمومة له ... الحديث بنحوه.
والحديث سكت عنه أبو داود، والمنذري، وهو حديث صحيح رجاله رجال الصحيح.
مختصر المنذري لسنن أبي داود (٣/ ٢٢٦)، ونيل الأوطار (٤/ ٢١١).

(٥) سقطت (قد) من (د).

عنهما)[١] ـ في رؤية الهلال: أخرجه أبو داود[٢] وهو ثابت، وقال في حديث القلتين[٣] ، وفي حديث الوضوء في مس الذكر : حسن

---

(١) سقطت من (د)

(٢) الحديث هو : عن ابن عمر قال :
**«تَرَاءَى النَّاسُ الهِلاَلَ، فَأَخْبَرْتُ رَسُوْلَ اللّهِ ﷺ أَنِّي رَأَيْتُهُ ، فَصَامَه وَأَمَر النَّاس بِصِيامه »**.
رواه أبو داود في (كتاب الصوم ـ باب في شهادة الواحد على رؤية هلال رمضان ـ٢/٧٥٦) ، والدارمي (١/٣٣٧)، والدارقطني (٢/١٥٦)، وابن حبان (ص٢٢١/ من موارد الظمآن)، والحاكم في مستدركه (١/٤٢٣) ، والبيهقي في السنن الكبرى (٤/٢١٢)، كلهم من طريق أبي بكر بن نافع عن نافع عن ابن عمر.
والحديث صحيح.

(٣) عن ابن عمر أنّ النبي ﷺ قال: **« إِذَا كَانَ المَاءُ قُلَّتَيْنِ لَمْ يَحْمِلِ الخَبَثَ »**.
أخرجه الترمذي (كتاب الطهارة ـ باب منه آخر ـ ١/٩٧) ،
وأبو داود في (كتاب الطهارة ـ با ب ما ينجس الماء ـ ١/٥١)،
والنسائي في (كتاب الطهارة ـ باب التوقيت في الماء ـ ١/١٧٥)،
وابن ماجه في (كتاب الطهارة وسننها ـ باب مقدار الماء الذي لاينجس ١/١٧٢)،
وابن خزيمة (١/٤٩) ، وابن حبان (٢/٣٩٣) ، وأحمد (٢/١٢) ، والشافعي (١/١٩) ، والدارقطني(١/١٤)، والحاكم (١/١٣٣)، والبيهقي (١/٢٦٣)، وغيرهم .
كلهم من طريق محمد بن جعفر بن الزبير أو محمد بن عباد بن جعفر عن عبدالله أو عبيد الله ابني عبد الله بن عمر عن عبد الله بن عمر عن رسول الله ﷺ .
والحديث صحيح . والقلة : هي الجرة العظيمة .
لسان العرب (١١/٥٦٥) ، والنهاية (٤/١٠٤) .

ثابت، وقد استعمل ابن المنذر في الإشراف هذه العبارة كثيرًا في أول الأبواب فيقول: «ثبت أنَّ رسول الله صلى الله عليه وسلم فعل كذا أو أمر بكذا أونهى عن كذا، استعملها في أحاديث كثيرة حسنها الترمذي ولم يخرجها البخاري ولا مسلم كقوله:

«ثبت أنَّ رسول الله صلى الله عليه وسلم قال لعثمان بن أبي العاص، «**وَاتَّخِذْ مُؤَذِّنًا لاَ يَأْخُذُ (عَلَى أَذَانه)**[1] **أَجْرًا**»[2] قال الترمذي فيه: حسن وقال: ثبت أن رسول الله صلى عليه وسلم قال: «**لاَنِكَاحَ إلاَّ بَولي**[3]»

---

(١) سقطت من (ب).

(٢) أخرجه الترمذي في (كتاب الصلاة ـ باب ما جاء في كراهية أن يأخذ المؤذن على الأذان أجرًا ـ ١/ ٤٠٩) وقال: «حسن صحيح»، وأبو داود (كتاب الصلاة ـ باب أخذ الأجرة على التأذين ١/ ٣٦٣) والنسائي (كتاب الأذان ـ باب اتخاذ المؤذن الذي لا يأخذ على أذانه أجرًا ـ ٢/ ٢٣)، وابن ماجه(كتاب الأذان والسنة فيها ـ باب السنة في الأذان ١/ ٢٣٦)، والحاكم (١/ ١٩٩)، والبيهقي (١/ ٤٢٩) فأما الترمذي وابن ماجه فأخرجاه من حديث: أشعث عن الحسن عن عثمان بن أبي العاص.

وأما البقية فأخرجوه من حديث: أبي العلاء عن مطرف عن عثمان بن أبي العاص.

قال الحاكم: صحيح على شرط مسلم، ولم يخرجاه.

**قلت**: وهو كما قال.

(٣) أخرجه أبو داود في (كتاب النكاح ـ با ب في الولي ـ٢/ ٥٦٨)،

وقد حسنه الترمذي قال: «وهذا الذي قلناه في تسمية الثبوت للحسن ينبني[1] على اتحاد حكم الصحيح والحسن في وجوب العمل بهما في الأحكام، فمن نظر إلى حكم الحسن جاز أن يسميه صحيحًا، [مجازًا][2] اعتبارًا بحكمه كما فعل غير واحد من الأئمة [ومن][3] لم يسمه صحيحًا، وهم الأكثرون نظروا إلى حقيقة [إسناد][4] الحسن، فعلى هذا الإشكال وفي جواز تسمية الحسن بالثابت اعتبارًا بحكمه، وهل يسمى الحسن ثابتًا اعتبارًا بإسناده على مذهب الجمهور أنّ درجته متوسطة بين الصحيح والضعيف فيه ثلاث احتمالات، ثالثها: التفصيل بين راو مستور لم تتحقق أهليته، وليس مغفلاً، كثير الخطأ، ولا ظهر منه سبب مفسق، ويكون متن حديثه معروفًا، فلا يسمى حديثه ثابتًا لعدم تحقق الأهلية، وبين راو اشتهر

---

= والترمذي (كتاب النكاح ـ باب ما جاء لانكاح إلا بولي ـ ٣/٣٩٨)، وابن ماجه (١/٦٠٥)، والدارمي (٢/٦١)، وأحمد (٤/٣٩٤)، والحاكم (٢/١٦٩ ـ ١٧٢) وغيرهم كلهم من حديث أبي موسى وغيره وقد ذكر الحاكم طرقه والصحابة الراوين له، وهو حديث صحيح.

(١) وفي (ب): بيتني

(٢) من الأصل (ق ٥٩ / أ)، وفي النسخ: فجاز.

(٣) من الأصل (ق ٥٩/أ)، وقد سقطت من النسخ.

(٤) من (د)، وفي بقية النسخ: إسناده

بالصدق والأمانة، وهو يرتفع عن حال من يعد تفرده منكرًا، فيسمى حديثه ثابتاً لوجود الثناء عليه وشهرته، فإنَّ درجات الحسن متفاوتة كما أنَّ درجات الصحيح والضعيف متفاوتة، فإن قلت: قولهم حديث حسن ثابت يقتضي إسنادين: أحدهما[١] حسن والآخر ثابت، كما اقتضى قولهم: حديث حسن صحيح.

قلت: لا يتجه ذلك لجواز أن يكون الثبوت أريد به تأكيد الحسن، وهو المطلوب، أو الصحة فهو محتمل لهما فلا يحكم[٢] بالصحة في لفظ الثبوت[إلا][٣] بأمر صحيح، وليس في الثبوت صراحة في الصحة، وقال الترمذي في غير حديث: «هذا[إسناد][٤] صحيح» كما يقول: حسن صحيح، وقال الدارقطني في سننه: إسناد صحيح حسن[٥]، وقال أيضًا[٦]: هذا إسناد صحيح ثابت»[٧] انتهى.

---

(١) ليست في الأصل.

(٢) وفي (د): نحكم.

(٣) من (د)، وفي بقية النسخ: لا.

(٤) وفي (د): حديث حسن، وفي الأصل (ق ٥٩/أ): هذا حديث حسن صحيح.

(٥) مثل قوله وفي (د): حديث: «صيام يوم الشك»: هذا إسناد حسن صحيح انظر السنن (٢/ ١٥٧، ١٦٦، ١٦٧).

(٦) انظر السنن (١/ ١٠٨).

(٧) نكت الزركشي (ق٥٩/أ،ب).

ونقل الحافظ ابن حجر في أماليه[١] ما روي عن الإمام أحمد أنه قال: «لا أعلم في التسمية في الوضوء حديثًا ثابتًا»[٢].

ثم قال: «لا يلزم من نفي الثبوت ثبوت الضعف[٣] لاحتمال أن [يراد][٤] بالثبوت الصحة فلا ينتفي الحسن/ ،ولا يلزم من (ق٦٩/ب)

---

(١) للحافظ ابن حجر أمالي عديدة قام بتخريجها ، وأملاها محررة متقنة، وقد شرع بالإملاء سنة (٨٠٨ هـ) منها أمالي كتابه ( نتائج الأفكار بتخريج أحاديث الأذكار ) طبع منه مجلدان، بتحقيق حمدى عبد المجيد السلفي.
انظر لأماليه بالتفصيل كتاب ابن حجر ودراسة مصنفاته للدكتور /شاكر محمود عبد المنعم (ص٦٦٤ ـ ٦٦٦).

(٢) نصب الراية (١/ ٤) ونصه عن الأثرم قال: سألت أحمد بن حنبل عن التسمية فى الوضو، فقال : أحسن ما فيها حديث كثير بن زيد ،ولا أعلم فيها حديثًا ثابتًا.
ونصه كما نقله صاحب المغني (١/ ١٠٣): « قال أحمد : ليس يثبت في هذا حديث، ولا أعلم فيه حديثًا له إسناد جيد. . .».

(٣) قلت: نعم، هذا في الأصل جريًا على ما قرره المحدثون ولكنّ أحمد يقصد بعدم الثبوت هنا :الضعف لا الصحة ولا الحسن ومما يدل على ذلك أنّ الإمام أحمد نفسه قال: «. . .وأرجو أن يجزئه الوضوء ، لأنه ليس فيه حديث أحكم به » .
علمًا بأن مجموع طرق الحديث تبلغه درجة (الحسن) فلو كان يقصد الإمام أحمد بالثبوت ثبوت (الحسن) لما نفى وجود حديث يحكم به، ويؤكد ذلك قول الحسن ابن محمد قال: « ضعف أبو عبد الله الحديث في التسمية ».
نصب الراية (١/ ٤) ، والمغني (١/ ١٠٣).

(٤) من (د) ، وفي بقية النسخ : يرد .

نفـي الثبـوت عن كل فرد نفـيه عن المجـموع، فأفـاد بهذا إطلاق الثـابت على الصحـيح وعلى الحـسن لـذاته، وعلى المـتن الذي ليس له إسـناد حـسـن،ولـكن تـعددت طرقـه بحـيث صار حـسنًا لغـيره، وفي ألفـاظهم أيضـا: (المشبَّه)[١]: وهو يطـلق (عـلى الحسـن)[٢] ومـا يقـاربه، فـهـو بالنسبـة إليـه كنسـبة الـجيـد إلى الصحيح.

قال أبو حاتم[٣] : «أخرج [عمرو][٤] [بن الحصين][٥] الكلابي[٦] أول شيء أحاديث (مـشبـهة) [حـسانًا][٧] ،ثم أخـرج بعـد أحـاديث موضوعة فأفسد علينا ما كتبنا.

---

(١) اسم مفعول ، من شبّه ، يشبه فهو مشبّه وهي :المماثلة.
لسان العرب (٣١/٥٠٣) ، وتاج العروس (٩/٣٩٣) .

(٢) سقطت من (ب) .

(٣) الجرح والتعديل (٦/٢٢٩) .

(٤) ،(٥) من أصول الترجمة ، وفي النسخ : عمر بن حصين .

(٦) (ق) عمرو بن الحصين العُقيلي ـ بضم أوله الكلابي البصري ثم الجزري .
حكم عليه بأنه (متـروك): أبوحاتم، والدارقطني، وابن حجر مـات بعد الثلاثين (أي ومائتين ).
التقـريب (ص٢٥٨) ، والكامل (٥/١٧٩٨) ، وضعفاء العـقيلي وميزان الاعـتدال (٣/٢٥٢) ، وتهذيب التهذيب (٨/٢١) .

(٧) من (د)، وفى بقية النسخ :حسان .

(فوائد)

منثورة في تخريج[١] أحاديث الرافعي[٢] للحافظ ابن حجر في حديث: «لاوضُوءَ لِمَنْ لَمْ يَذْكُر اسْمَ اللّه عَلَيْه[٣]»

قال العقيلي: «الأسانيد في هذا الباب فيها لين»،

وقد قال أحمد بن حنبل: «إن [حديث][٤] كثير بن زيد عن ربيح بن عبد الرحمن عن أبي سعيد أحسن شيء في هذا الباب»[٥].

وقال السعدي[٦]: «سئل أحمد عن التسمية فقال: لا أعلم فيه حديثًا صحيحًا[٧]، وأقوى شيء فيه حديث كثير بن زيد عن ربيح[٨]».

---

(١) سقطت من (ب).

(٢) التلخيص الحبير (١/ ٧٣).

(٣) تقدم تخريجه (٢/ ٤٧١).

(٤) من (د).

(٥) الضعفاء للعقيلي (١/ ١٧٧)، والمستدرك (١/ ١٤٧)، ونصب الراية (١/ ٤).

(٦) وفي (ب): السندي، والسعدي هو أحمد بن حفص السعدي الحنبلي حدث عن الإمام أحمد بأشياء. انظر طبقات الحنابلة (١/ ٤١).

(٧) وفي الأصول: يثبت.

(٨) الكامل (٣/ ١٠٣٤) وفيه زيادة قال: وربيح رجل ليس بمعروف، والسنن الكبرى (١/ ٤٣)، ونصب الراية (١/ ٤).

وقال إسحاق بن راهوية: «هو أصح ما في الباب»

وقال ابن عدي: «بلغني عن أحمد أنه نظر في مسند إسحاق بن راهوية فإذا أول حديث [قد][1] أخرجه حديث عائشة (رضي الله تعالى عنها)[2] في التسمية على الوضوء[3]، وفي إسناده حارثة بن محمد، فأنكره جداً، وقال: أول حديث يكون في الجامع عن حارثة، وروى [الحربي][4] عن أحمد أنه قال: «هذا يزعم أنه اختار أصح شيء في الباب وهذا أضعف حديث فيه»

وروى الترمذي في جامعه من طريق رباح بن عبد الرحمن[5] بن أبي[6] سفيان بن حويطب[7] عن جدته[8] عن ..........

---

(١) من (د).

(٢) سقطت من (د).

(٣) تقدم تخريجه.

(٤) من (د)، وفي (ب)، (ع)، رسمتها قريبة من: الجرير، أو الجوني، أو الحرمي.

(٥) (ت ق) أبو بكر رباح بن عبد الرحمن بن أبي سفيان بن حويطب القرشي العامري الحويطبي المدني ... (مقبول)، قتل سنة (١٣٢هـ).
التقريب (ص١٠٠)، والكاشف (١/ ٣٠١)، وتهذيب التهذيب (٣/ ٢٣٤).

(٦) من التهذيب (٣/ ٢٣٤)، وفي الأصل: عن.

(٧) من التهذيب (٣/ ٢٣٤)، وفي الأصل: عن.

(٨) (ت ق) أسماء بنت سعيد بن زيد بن عمرو بن نفيل العدوية...، سماها البيهقي في سننه الكبرى (١/ ٤٣) ويقال: لها صحبة. هكذا ذكر ابن حجر في التقريب =

أبيها[١] سمعت النبي صلى الله عليه وسلم يقول: «لاَوُضُوْءَ لِمَنْ لَمْ يَذْكُر اسمَ اللّه عَلَيْه» ،وقال محمد بن إسماعيل: هذا الحديث أحسن شيء في هذا الباب.

وقال أحمد: «لا أعلم في هذا الباب حديثًا له إسناد جيد».

في العلل للدارقطني حديث «بئر بضاعة» له طرق وأحسنها إسناد رواية الوليد بن كثير[٢] عن محمد بن كعب[٣] عن ..........

---

= (ص٤٦٥)،والسنن الكبرى (١/ ٤٣) ، وتهذيب التهذيب (١٢/ ٣٩٨) والإصابة (٤/ ٢٢٩)

(١) (ع) أبو الأعور وقيل أبو ثور سعيد بن زيد بن عمرو بن نفيل القرشي العدوي ، أحد العشرة من السابقين الأولين ، رضي الله عنه .
التقريب (ص١٢٢)، وتجريد أسماء الصحابة (ص٢٢٢) و الإصابة (٢/ ٤٠٦) .

(٢) (ع) أبو محمد الوليد بن كثير المخزومي مولاهم المدني، كان إباضيًا،
وثقه ابن معين ، وابن حبان ، وأبو داود ، وعيسى بن يونس ، وإبراهيم بن سعيد، والذهبي كما في الكاشف .
وحكم عليه بأنه صدوق ابن عيينة ، والساجي ،و ابن حجر.
وجمع الذهبي بين الوصفين ـ كما في الميزان ـ فقال: ثقة صدوق، مات سنة(١٥١هـ) .
تهذيب التهذيب (١١/ ١٤٨)، وتاريخ ابن معين (٢/ ٦٣٣) والكاشف (٣/ ٢٤١)، وميزان الاعتدال (٤/ ٣٤٥) والتقريب (ص٣٧١) .

(٣) (ع) أبو حمزة محمد بن كعب بن سليم القرظي المدني ثقة عالم، مات سنة (١٢٠هـ) وقيل قبل ذلك . =

[عبيد الله][1] بن عبد الرحمن بن رافع[2] عن أبي سعيد[3]

وقال ابن القطان: له طريق أحسن من هذه، قال قاسم بن أصبغ في مصنفه[4] حدثنا[5] محمد بن وضاح[6] حدثنا عبد الصمد بن أبي

---

التقريب (ص٣١٦) ، وطبقات خليفة (ص٢٦٤) ، والمعرفة و التاريخ (١/ ٥٦٣) ، وسير أعلام النبلاء (٥/ ٦٥) ، وتهذيب التهذيب (٩/ ٤٢٠) .

(١) من المصادر، وفي النسخ : عبد الله وعبد الرحمن .

(٢) (د ت س) عبيد الله بن عبد الرحمن بن رافع الأنصاري ، ويقال : ابن عبد الله . . . مستور من الرابعة ، وأطلق ابن مندة القول فقال : مجهول .
التقريب (ص٢٢٦) ، والثقات (٥/ ٧٠)، وتهذيب التهذيب (٧/ ٢٨) .

(٣) حديث (أبي سعيد) أخرجه أبو داود (كتاب الطهارة ـ باب ما جاء في بئر بضاعة ـ ١/ ٥٣) ، والترمذي (كتاب الطهارة ـ باب ما جاء أن الماء لاينجسه شيء ـ ١/ ٩٥)، والنسائي (كتاب المياه باب ذكر بئر بضاعة ـ ١/ ١٧٤) ، وأحمد (٣/ ١٥) ،والشافعي (١/ ٢٠)،والدارقطني(١/ ٣٠)والبيهقي (١/ ٢٥٧) .
والحديث له شواهد عند الطحاوي (١/ ١٢) ، وابن ماجه (١/ ١٧٣) وغيرها وهو صحيح لغيره وقد صححه أحمد بن حنبل، ويحيى بن معين، وابن حزم، والألباني.
التلخيص الحبير (١/ ١٢ ـ ١٤) ، ونيل الأوطار (١/ ٣٩) ، وإرواء الغليل (١/ ٤٥، ٤٦)

(٤) تقدم ذكره.

(٥) وفي (د) أبدل بحدثنا :ثنا .

(٦) أبو عبد الله محمد بن وضَّاح بن بزيع المَرْواني، الإمام الحافظ محدث الأندلس مع بقي.

سُكينة الحلبي[١] بحلب، حدثنا عبد العزيز[٢]بن أبي حازم[٣]،عن أبيه[٤]

= قال ابن الفرضي : كان ابن وضاح كثيرًا مايقول: ليس هذا من كلام النبي ﷺ في شيء !! وهو ثابت من كلامه ﷺ ، وله خطأ كثير محفوظ عنه، وأشياء كان يغلط فيها ويصحفها، وكان لا علم عنده بالفقه، ولا بالعربية، توفي سنة (٢٨٧هـ) .
سير أعلام النبلاء (١٣/ ٤٤٥)، وتاريخ علماء الأندلس (٢/ ١٧) وجذوة المقتبس (ص٩٣)، وبغية الملتمس (ص١٣٣) ولسان الميزان (٥/ ٤١٦).

(١) لم أقف له على ترجمة ، لكن قال ابن حجر: ابن أبي سكينة الذي زعم ابن حزم أنه مشهور ،
قال ابن عبد البر وغير واحد: إنه مجهول، ولم نجد عنه راويًا إلا محمد بن وضاح. التلخيص الحبير (١/ ١٣) .

(٢) (ع) عبد العزيز بن أبي حازم سلمة بن دينار ، المدني ، صدوق فقيه ،مات سنة (١٨٤هـ)
التقريب (ص٢١٤) ،والجمع بين رجال الصحيحين(١/ ٣٨) وترتيب ثقات العجلي(ص ٣٠٤)، تهذيب التهذيب (٦/ ٣٣٣).

(٣) وضع كاتب نسخة (د) على الحاشية (ع): حاتم، وأثبت حازم وفي بقية النسخ: حازم.

(٤) (ع) أبو حازم سلمة بن دينار، الأعرج، الأثور التمار المدني، ثقة، عابد، مات سنة (١٣٥هـ).
التقريب ( ص١٣٠ ) وتاريخ ابن معين ( ٢/ ٢٢٤ )، وثقات ابن حبان (٤/ ٣١٦)، وتهذيب التهذيب ( ١٢/ ٦٥) .

عن سهل بن سعد (رضي الله تعالى عنه)[١] قال: قالوا[٢]: يارسول الله صلى الله عليه وسلم، إنَّكَ تَتَوَضّأُ مِنْ بِئْرِ بُضَاعةَ وَفِيهْا ما يُنَحّي[٣] النَّاسُ وَالْحائضُ والجُنُبُ فَقال رسول الله صلى الله عليه وسلم: «المَاءُ لاَيُنَجِّسُهُ شَيْء»، قال قاسم بن أصبغ: هذا من أحسن شيء في بئر بضاعة)[٤]

في تخريج الرافعي لابن حجر: «روى الحاكم من طريق حماد ابن سلمة، عن عاصم بن المنذر[٥]، عن عبد الله بن عبد الله بن عمر[٦] عن أبيه، حديث «القلتين»، وسئل ابن معين عن هذا[٧] الطريق

---

(١) سقطت من (د).

(٢) وفي (م): قال قال، وسقطت الباء من (ب).

(٣) وفي (ب): ينجي

(٤) تقدمت هذه الأسطر في (د).

(٥) (د ق) عاصم بن المنذر بن الزبير بن العوام، الأسدي، المدني، صدوق، من الرابعة.
التقريب (ص١٦٠)، تاريخ ابن معين (٢/ ٢٨٤)، والكاشف (٥/ ٥٣)، وتهذيب التهذيب (٥/ ٥٧).

(٦) (خ م ت س) أبو عبد الرحمن عبد الله بن عبد الله بن عمر بن الخطاب المدني، ثقة، مات سنة (١٠٥هـ).
التقريب (ص١٧٩)، وطبقات ابن سعد (٥/ ٢٠١) وتاريخ خليفة (ص/ ٢١٤)، والمعرفة والتاريخ (٣/ ٣٧٤).

(٧) وفي الأصل (١٨/١): هذه.

فقال: [إسنادها جيد، قيل له: فإنَّ ابن عُلَيَّة لم يرفعه، فقال][١]: وإن لم يحفظه ابن علية، فالحديث جيد الإسناد»[٢]

وقال البزار: روي[٣] حديث «**يُغْسَلُ مِنْ بَوْلِ الجَارِيَـةِ، ويُرَشُ مِنْ**[٤] **بَوْلِ الغُلام**» من حديث جماعة من الصحابة[٥]، أحسنها إسنادا حديث علي (رضي الله تعـالى عنه)[٦]، وهو مـخرج في السنن الأربـعة إلا النسائي[٧].

---

(١) من(د).

(٢) التلخيص الحبير (١/ ١٨).

(٣) وكذا في (م).

(٤) سقطت من(د).

(٥) كأبـي السمح، ولـبابة بـنت الحارث، وأم كـرز، وأنس، وعائشـة، وغيـرهم التلخيص الحبير (١/ ٣٧، ٣٨).

(٦) سقطت من (د).

(٧) حديث علي أخـرجه: أبو داود (كتاب الطـهارة ـ باب بول الطفل يصـيب الثوب ـ ١/ ٢٦٣) والترمـذي (كتاب الصـلاة، باب ماذكر فـي نضح بول الغلام الـرضيع ـ ٢/ ٥٠٩) وقال: حسن صحيح. وابن ماجه (كـتاب الطهارة ـ باب ما جاء في بول الصـبـي الذي لم يـطعـم ـ١/ ١٧٥)، وأحـمد (١/ ٧٦) وابـن خـزيمة (١/ ١٤٣)، والطحاوي (١/ ٩٢)، والحـاكم (١/ ١٦٥)، كلهم من حـديث معاذ بن هشـام ثنا هشام عن قـتادة عن أبي حرب بن أبي الأسود عـن أبيه عن علي مرفـوعًا والحديث صحيح على شرط مسلم وقد صححه الترمذي، والحاكم، وابن حجر.
انظر: التلخيص الحبير (١/ ٣٨).

## فائــــدة:

قال الذهبـي في الموقظة: « الحسن ما قـصر سنده قليـلاً عن رتبة الصـحيح، وسيـظهر لك بـالأمثلة، ثـم لا تطمع بأنّ للـحسن قـاعدة تندرج[١] كل الأحاديث الحسـان فيها، فإنا علـى إياس من ذلك، فكم مـن حـديث قـد تردد فـيه الحـفاظ هـل هو حسـن أو ضعـيف أو صحيح؟ بل الحافظ الواحد يتغير اجـتهاده في الحديث الواحد، فيومًا يصفه بالصحة، ويومًا يصفه بالحسن، ويومًا يستضعفه، وهذا حق فإنّ الحـديث الحسـن يسـتضـعفـه الحـفاظ عـن أن ترقيـه[٢] إلى رتـبـة الصحيـح/ (ق٧٠/أ)، فبهذا الاعتبـارفيه ضعف [على هذا الحـسن لا ينفك عن ضعف][٣] ما، ولو [انفك][٤] عن ذلك لصح باتفاق»[٥] انتهى.

(خاتمة):

قال الحافظ ابن حجر في نكته: « مـن جملة صفات القبول التي لم يـتعـرض لهـا شيـخنا: أن يتـفق الـعلمـاء على الـعمل بمـدلول

---

(١) من(ع)، وكذا في الأصل، وفي (ب): مندرجة، وفي بقية النسخ: يندرج.

(٢) هكذا في النسخ، وفي الأصل (ق١/ب): الحافظ عن أن يرقيه.

(٣) من الأصل (ق١/ب)، وقد سقطت من النسخ.

(٤) في النسخ كلمة غير واضحة، وما أثبته موافق لرسمها ولتكميل معنى العبارة.

(٥) الموقظة (ق١/ب).

حديث، فإنه يقبل، حتى يجب العمل به، صرَّح[١] بذلك جماعة من أئمة الأصول، ومن أمثلته[٢] قول الشافعي[٣] (رضي الله تعالى عنه)[٤]: وما قلت من أنه إذا تغير[٥] طعم الماء أو[٦] ريحه أو[٧] لونه (كان نجسًا)[٨]، يروى عن النبي صلى الله عليه وسلم[٩] من وجه لا

---

(١) وفي الأصل (١/ ٤٩٤) : وقد صرّح .

(٢) وفي (م) : أمثلة .

(٣) الأم (١/ ١٣) ، والمدخل للبيهقي (١/ ق ١٠٢/أ) .

(٤) من(م) ، ومن الأصل (١/ ٤٩٤) .

(٥) وفي الأصل (١/ ٤٩٤) : غيّر .

(٦) وفي الأصل (١/ ٤٩٤) :(و) بدل (أو) .

(٧) وفي الأصل (١/ ٤٩٤) :(و) بدل (أو).

(٨) ليست في الأصل .

(٩) الحديث : « إنَّ المَاءَ لاَ يُنَجِّسُهُ شَيْء ، إلا مَا غَلَبَ عَلَى رِيحِهِ وَطَعمِهِ وَلَوْنِهِ»

والحديث بدون الاستثناء تقدم تخريجه، أما اللفظ الثاني بالاستثناء فأخرجه :

ابن ماجه في (كتاب الطهارة وسننها ـ باب الحياض ـ ١/ ١٧٤) ، والطبراني في الكبير (٨/ ١٢٣) ، والدارقطني (ب١/ ٢٨) والبيهقي (١/ ٢٦٠) كلهم من طريق رِشدين بن سعد أنبأنا معاوية بن صالح عن راشد بن سعد عن أبي أمامة مرفوعًا ، وفيه رِشدين ـ بكسر الراء وسكون المعجمة ـ ابن سعد ، وهو: ضعيف، خلط في الحديث ، كما في التقريب (ص ١٠٣).

ورواه الدارقطني (١/ ٢٨) من حديث: رشدين ثنا معاوية بن صالح عن راشد بن سعد عن ثوبان مرفوعًا .

يثبت أهل الحديث مثله، ولكنه قول العامة[١]، لا أعلم بينهم فيه[٢] [خلافًا][٣]، وقال في حديث «**لا وصية لوارث**»: لا يثبته أهل العلم بالحديث[٤]، ولكن العامة تلقته بالقبول وعملوا به حتى جعلوه ناسخًا لآية الوصية للوارث»[٥] انتهى .

---

= ورواه البيهقي (١/ ٢٦٠) أيضًا من حديث حفص بن عمر عن ثور بن يزيد عن راشد بن سعد عن أبي أمامة مرفوعًا، وأورده أيضًا من طريق عطية بن بقية، عن أبيه، عن ثور به ، فهاتان متابعتان قاصرتان من قبل حفص وبقية لرشدين لونفعتا وروى الحديث (مرسلاً) عبد الرزاق(١/ ٨٠)، والطحاوي، والدارقطني (١/ ٢٩٨) عن عامر بن سعد ،وصحح أبو حاتم إرساله

قلت :لأنّ راشد بن سعد ثقة كثير الإرسال.

والحديث ضعيف. قال الدارقطني: «لايثبت هذا الحديث»،

وقال البيهقي: « الحديث غير قوي »،

وقال النووي: «اتفق المحدثون على تضعيفه» وكذا ضعفه ابن الملقن .

نصب الراية (١/ ٩٤) ، والتلخيص الحبير (١/ ١٥)، ونيل الأوطار (١/ ٤٠).

(١) أي من أهل العلم .

(٢) سقطت من (ب) .

(٣) من الأصل (١/ ٤٩٥) ، وفي النسخة : خلاف .

(٤) الرسالة للشافعي (ص١٣٩) بمعناه .

(٥) نكت ابن حجر (١/ ٤٩٤، ٤٩٥) .

المشهور من مذهب الشافعي أنّ القرآن لاينسخ بالسنة ، قال ابن السمعاني : وهو قول الشافعي في عامة كتبه ، وكان عبد الجبار بن أحمد ينظر كثيرًا مذهب الشافعي في الفروع والأصول ، فلما وصل إلى هذا الموضوع قال : =

وقال أبو طالب المكي في كتاب قوت القلوب: «الحديث إذا تداوله عصران، أو رواه[١] القرون الثلاثة، أو كان مشهوراً لا تنكره الطبقة من المسلمين احتمل ووقع به حجة، وإن كان في [إسناده][٢] قول إذا لم ينافه كتاب أو سنة، وإن لم يشهد له، ولم يخرج تأويله عن إجماع الأمة فإنه يوجب القبول والعمل، إلا ما خالف الكتاب والسنة الصحيحة، أو إجماع الأمة، أو ظهور[٣] كذب ناقليه بشهادة الصادقين من الأئمة» انتهى .

وقال بعضهم: «يحكم للحديث بالصحة إذا تلقاه العلماء بالقبول، وإن لم يكن له إسناد صحيح».

قال ابن عبد البر في الاستذكار لما حكى عن الترمذي أن البخاري صحح حديث البحر[٤] « **هو الطهور ماؤه**»[٥] : وأهل الحديث لا

---

= « . . . ولم نعلم أحداً منع من جواز نسخ الكتاب بخبر الواحد عقلاً فضلاً عن المتواتر ، فلعله يقول : دل عرف الشرع على المنع . . . »
إرشاد الفحول (ص١٩١) ، والوصول إلى الأصول - ابن برهان (٢/ ٤٣) ، والمستصفى (١/ ١٢٤) .

(١) وفي(ب) : رواية ، وفي (م) : رواة .

(٢) وفي النسخ كلها : مسنده .

(٣) هكذا في جميع النسخ، ولعل الأنسب للسياق: «أو ظهر».

(٤) انظر نصب الراية (١/ ٩٧) .

(٥) هذا الحديث روي من طرق عن أبي هريرة، وجابر، وعلي، وأنس، وابن عباس، وعبد الله بن عمرو، وأبي بكر الصديق ، واكتفى فقط بذكر الحديث من طريق أبي هريرة . =

يصححون مثل إسناده: لكن الحديث عندي صحيح[لأن][1] العلماء تلقوه بالقبول[2] .

= أخرجه مالك (١/ ٢٢) ، وأحمد (٢/ ٢٣٧) ، وأبو داود (كتاب الطهارة ـ باب الوضوء بماء البحر ـ ١/ ٦٤) ، والترمذي (كتاب الطهارة ـ باب ما جاء في ماء البحر أنه طهور ١/ ١٠٠) ، والنسائي (كتاب المياه ـ باب الوضوء بماء البحر ـ ١/ ١٧٦)، وابن ماجه(كتاب الطهارة وسننها ـ باب الوضوء بماء البحر ـ ١/ ١٣٦)، وابن حبان (٢/ ٣٩٠) ، وابن أبي شيبة (١/ ١٣١) ، والحاكم(١/ ١٤١)، والبيهقي في السنن الكبرى(١/ ٣) كلهم من حديث: صفوان بن سليم عن سعيد ابن سلمة من آل بني الأزرق عن المغيرة بن أبي بردة عن أبي هريرة الحديث، والحديث صحيح .

وقد صححه : الحاكم ، وابن حبان، وابن المنذر، والطحاوي، والبغوي، والخطابي وغيرهم.

انظر: نصب الراية (١/ ٩٦) ، ومجمع الزوائد (١/ ٢١٥) ، والتلخيص الحبير (١/ ٩-١٢) .

(١) وفي (م) : أنّ .

(٢) انظر الاستذكار (١/ ٢٠١ ، ٢٠٢) ولا يسلم لابن عبد البر رحمه الله ولا من نقل عنهم المصنف التصحيح قولهم هذا، و يناقشون بأمور ثلاثة:

أ ـ أن كثيراً من أهل الحديث قد صححوا الحديث . كما تقدم .

ب ـ أن الحديث له أسانيد صحيحة وحسنة ،لا أنه صحيح لأن العلماء تلقوه بالقبول فقط .

ج ـ ليس كل ما تلقاه العلماء بالقبول يقتضي صحة (كما تقدم في حديث تغير ريح وطعم ولون الماء ) ، والتلقي بالقبول والعمل بالشيء ليسا قاعدة عند المحدثين للتصحيح!! =

قال الحافظ ابن حجرفي تخريـج أحاديث الشرح الكبير : «فرده[١] [من حيث الإسناد، وقبله][٢] من حيث المعنَى»[٣].

= وأرى أنه من الأحوط التفـرقة بين العمل بمدلول حديث ولو لـم يكن له إسناد ثابت وبين تصـحيحه ،لأنَّ التـصحيح الـذي عليه جمـهور المحدثين يـقصد به تصـحيح الحديث بسنده ورواته ، وأما كوننا نصحح الحديث بمجرد عمل العلماء به فهذا معناه إلغاء قواعـد المحدثين في الجرح والتـعديل، وفي التصحـيح والتضعيـف،وأما القول بصحة العمل بمدلوله لقبول العلماء له فهـذا لا مانع منه احتياطًا واستئناسًا بعملهم ، ثم إنَّ عبارات العلمـاء المذكورة ، وغير المذكورة في هذا البـاب لا تدل صراحة على أنّ الحديث يـصحح إسناده بمـجرد تلقي الـعلماء والأمـة لما يدل عليـه،وهذه بعض نصوصهم:

قال الشافعي : (. . .تلقته بالقبول ، وعملوا به حتى جعلوه ناسخًا لآية الوصية. . ) فعبّر بالقبول والعمل .

وقال ابن حجر: (. . . أن يتـفق العلماء على العمل بمدلول حديث فـإنه يقبل حتى يجب العمل به) . نكت ابن حجر (١/ ٤٩٥).

وقال السخاوي : (إذا تلقت الأمة الضعيف بالقبول ، يعمل به على الصحيح ) فتح المغيث (ص٢٨٥) .

وقال ابـن مرعي المالكـي في شرح الأربعـين النووية: (. . .ومـحل كونه لا يعـمل بالضعيف في الأحكام ما لم يكن تلقته الـناس بالقبول فإن كان كذلك تعيَّن ، وصار حجة يعمل به في الأحكام وغيرها ) كما في التحفة المرضية (ص١٧٩)

فأقوال هؤلاء العلمـاء وغيرهم تدل على القبول والعمل والاحـتجاج ،ولا تدل على التصحيح والتضعيف، وكيف يكون ذلك والإسناد من الدين، ولولا الإسناد لقال من شاء ماشاء .

(١) إلى هنا انتهت نسخة (د)!!!

(٢) من الأصل (١/ ١٠) ،وقد سقطت من النسخ .

(٣) التلخيص الحبير (١/ ١٠) .

وقال في التمهيد: روى جابر رضي الله تعالى عنه عن النبي صلى الله عليه وسلم: «الدِّينَارُ أَرْبعَةٌ وَعِشْرُونَ قِيْرَاطًا»

قال: وفي قول جماعة العلماء وإجماع الناس[1] على معناه غِنى[2] عن الإسناد فيه.

وقال الأستاذ أبو إسحاق الإسفراييني: «يعرف صحة الحديث إذا اشتهر عند أئمة الحديث بغير نكير منهم»،

---

(١) قال السيوطي في كتابه التدريب (١/٣١٦):
«مما لا يدل على صحة الحديث أيضًا كما ذكره أهل الأصول، موافقة الإجماع له على الأصح، لجواز أن يكون المستند غيره، وقيل: بدل»
وقال الرازي: «زعم أبو هاشم الجبائي المعتزلي (ت ٣٢١هـ) والكرخي أبو الحسن الحنفي(ت ٣٤٠هـ) وتلميذهما أبو عبد الله البصري المعتزلي ت(٣٢١هـ): أنَّ الإجماع على العمل بموجب الخبر يدل على صحة الخبر، وهذا باطل من وجهين:
(أحدهما): أن عمل كل الأمة بموجب الخبر لا يتوقف على قطعهم بصحة ذلك الخبر، فوجب أنه لا يدل على صحة ذلك الخبر.
أما (الأول): فلأنَّ العمل بخبر الواحد واجب في حق الكل، فلا يكون عملهم به متوقفًا على القطع به.
أما (الثاني): فلأنه لو؟ يتوقف عليه لم يلزم من ثبوته ثبوته.
(الثاني): أنَّ عملهم بمقتضى ذلك الخبر يجوز أن يكون لدليل آخر، لاحتمال قيام الأدلة الكثيرة على المدلول الواحد.
انظر المحصول (ق ١/ جـ ٢ـ ص ٤٠٨)

(٢) وفي النسخ: غني.

وقال نحـوه ابن فورك وزاد فمثل ذلـك بحديث « فِي الرِّقَـةِ رُبُعُ العُشُرِ،وَمَائَتَي دِرْهَم خَمْسَة دَرَاهِم»[1] ،

وقال أبو الحسن بن الحصار في تـقريب المدارك على موطأ مالك: « قد يعلم الفقيه صحة الحديث إذا لم يكن في سنده كذاب بموافقة آية من كتـاب الله أو بعض أصول الشـريعة، فيحـمله ذلك على قـبوله والعمل به » انتهى ..

وقال الحافظ ابـن حـجر (فـي تذكـرته)[2] ، ومـن خطـه نقلت: قال ابن المواق في حديث معاذ بن جبل رضـي الله تعالـى عنـه: « مَنْ كَـانَ آخِـرُ كَلاَمِـهِ لا إلـه إلا الله دَخَـلَ الجَـنَّة »[3] هذا الحـديث مما

---

(١) رواه البيهقي (٤/ ١٣٤) من حديث أبي بكر ﷺ.

(٢) سقطت من (ب).

لعله يقصد التذكـرة الحديثية ، وتقع فى أكثر من عشر مجلدات ضـخمة انظر كتاب «ابن حجر ودراسة مصنفاته » د/ شاكر محمود عبد المنعم (ص٢٣٠).

(٣) أخرجه أبو داود (كـتاب الجنائز ـ باب في التـلقين ٣/ ٤٨٦)، والحاكم (١/ ٣٥١) ، وقال: « هذا حديث صـحيح الإسناد ولم يخرجاه » ووافقـه الذهبي، وابن مندة في التوحيد (ق٤٨/ ٢) بإحالة الألباني، وأحمد (٥/ ٢٣٣) كلهم من طريق : صالح ابن أبي عريب عن كثيـر بن مرة عن معاذ بن جبل، ورجال السنـد ثقات سوى (صالح) ذكره ابن حبان في الثقات (٦/ ٤٥٧) ، وقال عنه ابن حجر: «مقبول».

وللـحديث شـاهد رواه ابــن حبـان (ص١٨٤/ رقم ٧١٩) من حـديث مـحمـد بن إسماعـيل الفارسي ثنـا الثوري عن منصـور عن هلال بن يساف عن الأغـر عن أبي هريرة مرفوعًا، ورجاله ثقات سوى محمـد بن إسماعيل الفارسي ذكره ابن حبان في =

[تلقته][1] الأئمة بالقبول ودرجوا على العمل به والمحافظة على مقتضاه»[2] .

= الثقات (٩/ ٧٨) .

وشاهد ثان من حديث علي ، رواه الطبراني في الأوسط وفيه أبو بلال الأشعري ، وقد ضعفه الدارقطني .

والحديث بمجموع هذه الطرق: حسن إن شاء الله .

مجمع الزوائد (٢/ ٣٢٣)، وإرواء الغليل (٣/ ١٤٩).

(١) من (ب)، وفي بقية النسخ : قبلته .

(٢) وقال في نكته (١/ ٣٧٣، ٣٧٤) :

«. . . وحكى إمام الحرمين عن القاضي أنّ تلقي الأمة لا يقتضي القطع بالصدق ، وقال . . . أبو نصر عبد الوهاب المالكي في كتاب «الملخص»: إنما اختلفوا فيما إذا أجمعت ـ أي الأمة ـ على العمل بخبر المخبر هل يدل ذلك على صحته أم لا؟ على قولين ، وكذلك إذا عمل بموجبه أكثر الصحابة ـ رضي الله عنهم ـ وأنكروا على من عدل عنه ، فهل يدل على صحته ، وقيام الحجة به ؟؟ ذهب الجمهور إلى أنه لا يكون صحيحًا بذلك . .» وهو الذي ترجح لي بعد دراسة المسألة .

## الضعيف[1]

١١٢ هُوَ الَّذِي عَنْ صِفَةِ الحُسْنِ خَلاَ وَهُوَ عَلَى مَرَاتِبٍ قَدْ جُعِلاَ

قال ابن الصلاح: «كل حديث لم تجتمع[2] فيه صفات الحديث الصحيح، ولا صفات الحديث الحسن المذكورات فيما تقدم، فهو حديث ضعيف، وأطنب أبو حاتم بن حبان البستي في تقسيمه فبلغ به خمسين قسمًا إلا واحدًا، وما ذكرته ضابط جامع لجميع ذلك»[3] .

وقال العراقي في الألفية[4] :

أَمَّا الضَّعِيفُ فَهْوَ مَا لَمْ يَبْلُغِ مَرْتَبَةَ الحُسْنِ.........

وقال في الشرح[5] : « ما قصر عن رتبة الحسن فهو ضعيف، وقول ابن الصلاح: (هو ما لم يجمع صفات الصحيح ولا صفات الحسن) فذكر الصحيح غير محتاج إليه[6] ، [لأنَّ] ما قصر عن

(١) الضعيف لغة : صفة مشبهة ، مأخوذة من الضعف ـ بفتح الضاد أو ضمها ـ وهو: ضد القوة.
وفي اصطلاح علماء الحديث : عبارة عن الحديث الذي خلا من صفات القبول أو بعضها . شرح محمد محيى الدين عبد الحميد (ص٥٧).

(٢) من الأصل (ص١١٧)، وفي النسخ: يجتمع.

(٣) مقدمة ابن الصلاح (ص١١٧) .

(٤) الألفية (ص١٧٤) .

(٥) شرح التبصرة والتذكرة.

(٦) قلت : ولذلك اقتصر السيوطي في نظمه على ذكر الحسن فقط فقال : =

الحسن فهو عن الصحيح أقصر»[١] .

وقال الزركشي في نكته: «اعترض على (ابن الصلاح)[٢] بأنه لا حاجة إلى ذكر الصحيح لأنّ ما قصر عن الحسن فهو عن الصحيح أقصر (قال)[٣]: وهو عجيب لأن/ مقام التعريف يقتضي ذلك، إذ لا يلزم (ق٧٠/ب) من عدم وجود وصف الحسن عدم وجود وصف الصحيح، والصحيح بشرطه السابق لا يسمّى حسنًا، فالترديد متعين، (قال ): ونظيره قول النحوي (إذا عرف الحرف[٤]) بعد تعريف الاسم والفعل: الحرف[٥]

---

« . . . عن صفة الحسن خلا . . . » وكذا قال البيقوني :

وَكُلُّ مَا عنْ رُتْبَةِ الحُسْنِ قَصُرْ فَهُوَ الضَّعِيفُ وَهُوَ أَقْسَامٌ كُثُرْ

وكذلك كثير من المحدثين المتأخرين كالأجهوري ، والزرقاني ، ومن المعاصرين كالأزهري، والنبهاني، وشيخنا الشيخ: حماد الأنصاري اكتفوا في التعريف بالضعيف بقولهم: ما اختل فيه شرط من شروط الحسن أو هو ما قصر عن الحسن. البيقونية مع حاشيتي الزرقاني، والأجهوري (ص٣٠)، ومتن في مصطلح الحديث للأزهري (ص٩) ، والنخبة النبهانية شرح البيقونية (ص١٥)، ويانع الثمر في مصطلح أهل الأثر للشيخ حماد الأنصاري (ص٢٢) .

(١) شرح التبصرة والتذكرة (١/ ١١١، ١١٢).

(٢) من المصنف .

(٣) من الأصل (ق٥٩/ب).

(٤) ليست في الأصل .

(٥) وفي (ب) : والحرف .

ما لا[1] يقبل شيئًا من علامات الاسم ولا [من][2] علامات الفعل»[3].

قال الحافظ ابن حجر في نكته بعد إيراد كلام الزركشي: «وأقول [التنظير][4] غير مطابق لأنه [ليس] بين[5] الاسم والفعل والحرف عموم ولا خصوص، بخلاف الصحيح والحسن، فقد قررنا فيما [مضى][6] أنّ بينهما عمومًا وخصوصًا، وأنه يمكن اجتماعهما وانفراد كل منهما بخلاف الاسم والفعل والحرف، قال: (والحق)أنّ كلام (ابن الصلاح)[7] معترض، وذلك أنه يعطي[8] أنّ الحديث حيث تنعدم[9] فيه صفة من صفات الصحيح يسمى ضعيفًا، وليس كذلك، لأنَّ تمام الضبط مثلاً إذا تخلف صدق أنَّ صفات الصحيح لم [تجتمع][10] ويسمى الحديث الذي اجتمعت فيه الصفات سواه حسنًا لاضعيفًا، وما من صفة من صفات الحسن إلا وهي إذا انعدمت كان الحديث

---

(١) وفي الأصل (ق/٥٩/ب): ما لم.

(٢) سقط من (ب)، (ع)، وليست في الأصل (ق٥٩/ب).

(٣) نكت الزركشي (ق٥٩/ب).

(٤) من (م)، ومن الأصل (١/ ٤٩١)، وفي بقية النسخ: النضير.

(٥) من الأصل (١/ ٤٩١)، وفي بقية النسخ: «لأنه بين».

(٦) من الأصل (١/ ٤٩١)، وفي النسخ: معنى.

(٧) في الأصل (١/ ٤٩٢): المصنف.

(٨) وفي الأصل (١/ ٤٩٢): أنَّ كلامه.

(٩) وفي الأصل (١/ ٤٩٢): ينعدم.

(١٠) من الأصل (١/ ٤٩٢)، وفي النسخ: يجتمع.

ضعيفًا، ولو عبَّر بقوله: (كل حديث لم تجتمع فيه صفات القبول)[١] لكان أسلم من الاعتراض [وأخصر][٢] »[٣].

قلت :[٤] في صدر الكلام نظر لأنه إنما كان يرد عليه ذلك لو اقتصر على قوله لم يجتمع فيه صفات الصحيح، أما وقد ضم إليه قوله (ولا صفات الحسن) فكيف يعطي ذلك[٥] ؟؟

ثم قال الحافظ: «وما نقله عن ابن حبان لم نقف عليه، وتجاسر

---

(١) وقد عرّفه بهذا التعريف من المتأخرين المسعودي في «منحة المغيث في علم مصطلح الحديث»(ص١١) ، والمحلاوي في «حسن الحديث شرح تهذيب مصطلح الحديث» (ص١٣) حيث قالا :
« الضعيف : هو ما فقد شرطًا أو أكثر من شروط القبول ».

(٢) من الأصل (١/ ٤٩٢) ، وفي النسخ : واختصر .

(٣) نكت ابن حجر (١/ ٤٩١، ٤٩٢) .

(٤) هذا التعقيب من السيوطي على اعتراض ابن حجر مما انفرد به السيوطي ، فلم يذكره في التدريب ، ولم أقف على أحد ذكره ممن جاء بعد ابن حجر ، وبين يدي أكثر من ثلاثين كتاباً في المصطلح مما ألف بعد ابن حجر، فرحم الله السيوطي رحمة واسعة، مع ملاحظة أنَّ السيوطي نفسه يرى أن لو اقتصر ابن الصلاح على ذكر الحسن لكان أولى !!

(٥) ولابن الوزير في كتابه «تنقيح الأنظار» دفاع آخر عن ابن الصلاح حيث قال : «لا اعتراض على ابن الصلاح ، فإنه لا يلزمه أن يَحُدَّ الضعيف على رأي غيره ، وإنما كان يلزمه لو كان يرى أنَّ كل صحيح حسن. . »
واعترض الصنعاني على كلام ابن الوزير : بأنَّ رأي ابن الصلاح رأي من يقول : بأنَّ كل صحيح حسن ، فيتم الاعتراض عليه !
قال الصنعاني: على أنه وإن سلم أنه يقول: إن الصحيح والحسن متحدان، فالاعتراض =

بعض من عاصرناه ـ يعني الزركشي ـ فقال :هو في أول كتابه في الضعفاء، ولم يصب في ذلك،فإنَّ الذي قسمه ابن حبان في كتاب الضعفاء[١] : الأسباب الموجبة لتضعيف الرواة لا تقسيم الحديث الضعيف، ثم إنه بلغ بالأسباب المذكورة عشرين قسمًا لا تسعة وأربعين.

قال :« والحاصل أنَّ الموضع الذي ذكر فيه ابن حبان ذلك ماعرفنا مظنته» انتهى.

وعبارة النووي في مختصره[٢] ،وابن الملقن في المقنع[٣]: «ويتفاوت ضعفه كصحة الصحيح».

وعبارة ابن جماعة في المنهل الروي: [وتتفاوت][٤] درجاته في الضعف بحسب بعده من شروط الصحة،كما تتفاوت درجات[٥] الصحيح بحسب تمكنه منها»[٦].

---

= وارد عليه ، لإغناء ذكر أحدهما عن الآخر. توضيح الأفكار (١/ ٢٤٧، ٢٤٨) .

(١) انظر: المجروحين (١/ ٦٢ـ ٨٥).

(٢) تقريب النووي (ص٤٩) ، والإرشاد (ق١٣/ ب) ونصه :
«وتتفاوت درجاته في الضعف ».

(٣) المقنع (ق١١/ ب) .

(٤) من الأصل (ص٥٦) ، وفي(ع) : وبتفاوت ، وفي بقية النسخ : وتتفاوت درجاته في الضعف بحسب بعده من شروط الصحيح .

(٥) وفي (ب) : درجاتها .

(٦) المنهل الروي (ص٥٦) .

وقال التجيبي في ألفيته:

ثُمَّ الضَّعِيفُ كُلُّ مَا قَدْ اتُّهِمْ سَنَداً أَوْ مَتْنًا بِأَمْرِ مَا يُصَمْ[1]
وَبِالْمُعَلَّلِ وَالْمَعْلُولِ[2] يُسْمَى وَبِالسَّقِيْمِ وَالْعَلِيْلِ[3]

---

(١) الوَصْمُ: هو العيب . لسان العرب (١٢/٦٣٩) ، والمعنى : أن الضعيف هو : الذي في سنده أو متنه عيب، ونوع جرح .

(٢) المحدثون مثل البخاري ، والترمذي، والدارقطني، والحاكم، وغيرهم يطلقون على الحديث الذي فيه علة لفظة: (معلول) ،
قال النووي: وهو مرذول عند أهل النحو واللغة .
لأن (المعلول) في اللغة اسم مفعول من (عَلَّهُ) : إذا سقاه الشربة الثانية .
وتعقبهم آخرون فقالوا : قد ذُكر في بعض كتب اللغة : عَلَّ الشيء إذا أصابته علة، فيكون لفظ معلول هنا مأخوذًا منه، بل قال بعضهم: استعمال هذا اللفظ أولى لوقوعه في عبارات أهل الفن ، مع ثبوته لغة ، ومن حفظ حجة على من لم يحفظ.
و (المعلول) موافق للغة منسجم مع قواعدها إذا كان مشتقًا من عَلَّهُ بمعنى سقاه الشربة الثانية ، فالاستعمال على هذا لا غبار عليه لا في اللغة ولا في الاصطلاح ، وتكون العلاقة بين المعنى اللغوي والاصطلاحي: أن العلة ناشئة عن إعادة النظر في الحديث مرة بعد مرة وأما استعمال (معلل) فلا تمنعه القواعد أيضًا إذا كان مشتقًا من (علله) بمعنى ألهاه به ، وشغله ،ويكون معنى الحديث (المعلل) : هو الحديث الذي عاقته العلة ـ القادحة ـ وشغلته فلم يعد صالحًا للعمل به .
وقد اختار العراقي والمصنف هذا الإطلاق على الأول، فقال العراقي:

وَسَمِّ مَا بِعِلَّةٍ مَشْمُوْلِ (مُعَلَّلاً)وَلاَ تَقُلْ مَعْلُولِ

وقال المصنف :

مَعْ كَوْنِهِ ظَاهِرُهُ السَّلامَهْ فَلْيَحْدُدِ (الْمُعَلَّ) مَنْ قَدْ رَامَهْ

=

. . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . .

= وهي في اصطلاح المحدثين الأسباب الخفية التي تطرأ على الحديث فتقدح في صحته، مع أن ظاهر الأمر السلامة منها .
علل الحديث (ص١٦) ، وتصدير د/ العتر لعلل الترمذي (١/ ١٥) ، وفتح المغيث (ص٢٢٠)،والإرشاد والمنتخب من الإرشاد (١/ ١٢٧) محققًا، وتدريب الراوي (١/ ٢٥١) ، ولسان العرب (١١/ ٤٦٧)، وتاج العروس (٨/ ٣١) ، وألفية العراقي (ص١٨٠) . ونظم الدرر (ص٥٥) .

(٣) عليل: فعيل بمعنى مفعول،ويقال فيه ما قيل في المعلول .

وَبَعْضُهُمْ قَالَ الضَّعِيفُ مَا اسْتَرَابْ[1] فِيْهِ[2] عَلَى الإِطْلاَقِ أَرْبَابُ الصَّوَابْ

١١٣- وَابْن الصَّلاَحِ فَلَهُ تَعْدِيْدُ إِلى كَثِيْرٍ (وَهُوَ لاَيُفِيْدُ)

قال ابن الصلاح: «سبيل من أراد [البسط][3]: أن يعمد إلى صفة معينة منها[4] فيجعل ما عدمت فيه (من غير أن يخلفها[5] جابر - على حسب ما تقرر في نوع الحسن - قسمًا [واحدًا][6]، ثم ما عدمت فيه الصفة مع صفة أخرى معيَّنة قسمًا ثانيًا، ثم ما عدمت فيه[7] ) مع صفتين معينتين قسمًا ثالثًا وهكذا إلى أن يستوفي الصفات المذكورات جمع. ثم يعود ويعين من الابتداء صفة، ولتكن الصفة الأخرى غير الصفة

---

(١) تقول: استربت بشخص: إذا رأيت منه ما يريبك، والرَّيْبُ، والرِّيبَةُ: الشَكُّ. لسان العرب (١/ ٤٤٢).
والمعنى: أي بعض المحدثين عرَّف الضعيف بأنه ما شك في صحته الحفاظ الكبار، وممن وقفت عليه عرّف الضعيف بهذا التعريف ابن الجزري في تذكرة العلماء (ق٥٧/أ).

(٢) وفي (ب): وفيه.

(٣) من الأصل (ص١١٧)، وفي النسخ: القسط.

(٤) سقطت من (ب).

(٥) من الأصل (١١٧)، وفي النسخ كلمة غير واضحة.

(٦) وكذا في(ع) وفي بقية النسخ: قسما واحد.

(٧) سقطت من (ب).

الأولى المبدوء بها لكون ذلك سبق في عدم الصفة الأولى، وهكذا هلم جرًا إلى آخر الصفات، ثم ما عدم فيه جميع الصفات. وهو القسم الآخِر الأرذل، وما كان في[1] الصفات له شروط فاعمل في شروطه نحو ذلك فتضاعف[2] بذلك الأقسام»[3] وقد [شرع][4] العراقي في ذلك في شرح ألفيته[5] فبلغت الأقسام فيما ذكره اثنين وأربعين قسمًا، ووصلها غيره إلى أكثر، وذكر الحافظ ابن حجر[6] أنّ ذلك تعب ليس وراءه أرب، فإنه لايخلو إما أن يكون لأجل معرفة مراتب الضعيف وما كان منها أضعف أولا، فإن كان الأول فلا يخلو من/ أن يكون لأجل أن يعرف أنّ ما فقد من الشروط (ق٧١/أ) أكثر أضعف أولا، فإن كان الأول فليس كذلك، لأنّ لنا ما يفقد شرطًا واحدًا(ويكون أضعف مما يفقد الشروط الخمسة الباقية)[7] وهو

(١) وفي الأصل (ص١١٧) : من .

(٢) وفي الأصل (ص١١٧) : فتضاعف .

(٣) مقدمة ابن الصلاح مع شيء من التصرف .

(٤) من عندي، وفي النسخ: شرح بالحاء المهملة.

(٥) شرح التبصرة والتذكرة (١/ ١١٢ ـ ١١٥).

(٦) كلام الحافظ ابن حجر هذا لم أقف عليه فى كتابي الحافظ: النكت، والنزهة وشرحها، فلعل السيوطي نقله من نكته الكبرى .

(٧) ونص العبارة في التدريب (١/ ١٧٩) : أو يكون أضعف لا يفقد الشروط الخمسة الباقية.

ما فـقد الصـدق،وإن كـان الثـاني فمـا هـو؟ وإن كـان الأمـر غـير معرفة الأضعف فإن كان لتخصيص كل [قسم][(١)] باسم فليس كذلك، فإنـهم لم يسمـوا منهـا إلا القليل كـالمعضل والمـرسل ونحوهـما،أو [المعرفة][(٢)] كم يبلغ قسمًا بالبـسط فهذه ثمرة مرة[(٣)] ،أو لغير ذلك فما هو ؟» انتهى[(٤)]

وقد أشرت إلى ذلك بقولي (وهو لايفـيد)،وقد أسقطه غالب من اختصر كتاب ابن الصلاح[(٥)] ،وعن الحـافظ ابن حجـر أنّ الأولى أن يذكر بدله[(٦)] أوهى الأسانيد[(٧)] كما ذكر في الصحيح أصح الأسانيد ما مثلت قوله في ذلك :

---

(١) من التدريب (١/ ١٨٠) .

(٢) من التدريب (١/ ١٨٠) ،وفي النسخ :أو المعرفة .

(٣) وفي (م) : مرت .

(٤) ذكره في تدريب الراوي (١/ ١٧٩ ـ ١٨٠) .

(٥) كالطيبي في الخلاصة ،وابن كثير في اختصار علوم الحديث وغيرهما .

(٦) وفي (م) ،(ب) ،(ع) : بذله ،والصواب ما أثبته.

(٧) لأنه من أهم فوائده ترجيح بعض الأسانيد على بـعض ،وتمييز ما يصلح للاعتبار مما لا يصلح.

نكت ابن حجر (١/ ٤٩٦) .

١١٤ـ ثُمَّ عَنِ الصِّدِّيقِ الاوْهَى كَرَّهْ صَدَقَةٌ عَن فَرْقَدٍ عَنْ مُرَّةْ

١١٥ـ وَالْبَيْتِ عَمْرو ذَا عَنِ الجُعْفِيِّ عَنْ حَارِثِ[1] الأَعْوَرِ عَنْ عَلِيِّ

١١٦ـ وَلأَبِي هُرَيْرَةَ السَّرِيُّ[2] عَنْ دَاوُدَ عَنْ وَالِدِهِ أَيُّ وَهَنْ

١١٧ـ لأَنَسٍ دَاوُدَ عَنْ أَبِيهِ عَنْ أَبَانَ وَأَعْدُدْ لأَسَانِيدِ اليَمَنْ[3]

١١٨ـ حَفْصٌ[4] عَنِيْتُ العَدَنِي عَنِ الحَكَمْ وَغَيْرُ ذَاكَ مِنْ تَرَاجِمِ تُضَمْ

قال الحاكم في علوم الحديث: «أوهى أسانيد أهل البيت: عمرو ابن شمر[5] عن جابر الجعفي[6] عن الحارث الأعور عن علي.

---

(١) وفي (س) من الألفية: حارثٍ، بالتنوين.

(٢) وفي (س) من الألفية، و(ت) من الشرح: البسري بالباء، والياء.

(٣) وفي نسخة (د) من الألفية:

وَلأبي هُرَيْرة السَري عَنْ أبان وَاعددْ لأسَانيْد اليمَنْ
دَاوُدَ عنْ وَالده أيّ وَهَنْ لأنسٍ دَاوُد عَنْ

(٤) وفي (س)، و(ت) من الشرح: حفصًا.

(٥) أبو عبد الله عمرو بن شمر الجعفي، قال ابن حبان: كان رافضيًا يشتم أصحاب رسول الله ﷺ، وكان ممن يروي الموضوعات عن الثقات في فضائل أهل البيت وغيرها،

وقال الجوزجاني: زائغ كذاب.

وقال السليماني: كان يضع للروافض.

المجروحين (٢/ ٧٥)، وميزان الاعتدال (٣/ ٢٦٨)، والكشف الحثيث (ص٣٢٦)، وتنزيه الشريعة (١/ ٩٣).

(٦) (د ت ق) أبو عبد الله جابر بن يزيد بن الحارث الجعفي الكوفي، رافضي، كان =

سمعت [علي](1) بـن عمر الحافظ(2) عن بعض شيوخه (3) قال: «حضر [ نضلة ](4) مجلس أبـي همام(5) [ السكـوني ](6) ، [ فقـال(7) أبـو

= يؤمن بـالرجعة وهـي عند الروافض : إعـادة الله لقوم مـن الأموات إلى الدنيـا في صورهم التي كانوا عـليها ، فيعز فريقًا ويذل فـريقًا وهي من عقائد الإماميـة الخبيثة البـاطلة،كـذّبه: سـعيـد بن جـبيـر ،ويحيـى بن مـعين ، وابن عـيينـة، وأيوب، والشعبي،والنسائي، وليث بن أبي سليم ،وزائدة ،وأبو حنيفة وغيرهم .

قال ابن حبان : فـإن احتج محتج بأنّ شعبة ، والثـوري رويا عنه ؟؟ فالجواب : أنّ الثوري رحمه اللـه ليس من مذهبه ترك الرواية عن الضعفـاء، بل كان يؤدي الحديث على ما سمع . . . وأمـا شعبة وغيره من شـيوخنا فإنهم رأوا عنده أشيـاء لم يصبروا عنها ،وكتبوها ليعرفوها، فربما ذكر أحدهم عنه الشيء بعد الشيء على جهة التعجب ،فتداوله الناس بينهم ،مات سنة (١٢٧هـ) ،وقيل غير ذلك .

التقريب (ص٥٣) ،وتهذيب التـهذيب (٢/ ٤٧) ،والمجروحين (١/ ٢٠٩) ، والميزان (١/ ٣٧٩) ،وتنزيه الشريعة (١/ ٤٤) .

وانظر في الرجـعة : ابن سبأ حـقيقة لا خيـال د/ سعدي الهاشـمي (ص١٥١) نشر ضمن مجلة الجامعة الإسلامية عدد رقم (٤٦) السنة الثانية عشر .

(١) من الأصل (ص٥٦) ،وفي النسخ : عن.

(٢) هو الدارقطني: وقد تقدمت ترجمته (١/ ٣٥١) .

(٣) وفي الأصل (ص٥٦) : شيوخهم .

(٤) من الأصل (ص٥٦)،وفي النسخ : بصلة.

(٥) من الأصل (ص٥٦)

(٦) وفي(م) ،(ب): السكوفي

(٧) من الأصل (ص٥٦)،وفي النسخ : حدثنا هشام

همام][1] حدثنا أبي[2] قال: حدثنا عمرو عن جابر، فقام [نضلة][3] فقال: «أنت وأبوك وعمرو وجابر تالله[4] إن صبرنا [5] وخرج من المجلس. وأوهى أسانيد الصديق: صدقة بن موسى الدقيقي عن فرقد السبخي[6] عن مرة الطيّب عن أبي بكر

---

(١) أبو همام الوليد بن شجاع بن الوليد السكوني ـ بفتح السين، وضم الكاف، وفي آخرها النون، هذه النسبة إلى السكون وهو بطن من كندة وهي اسم قبيلة باليمن ـ البغدادي، محدث حافظ، مات سنة (٢٤٢هـ).
تاريخ بغداد (١٣/ ٤٤٣)، والأنساب (٧/ ١٦٥)، ومعجم المؤلفين (١٣/ ١٧٠)، ومعجم البلدان (٤/ ٤٨٢).

(٢) أبوه (ع) هو أبو بدر شجاع بن الوليد بن قيس السكوني من أهل الكوفة، سكن بغداد، الحافظ الثقة الفقيه، مات سنة (٢٠٤هـ) تذكرة الحفاظ (١/ ٣٢٨)، وتاريخ بغداد(٩/ ٢٤٧)، والأنساب (٧/ ١٦٥)، وتهذيب التهذيب (٤/ ٣١٣).

(٣) من الأصل (ص٥٦)، وفي النسخ : بصلة.

(٤) هكذا في جميع النسخ، وفي الأصل (ص٥٧): الله الله.

(٥) الظاهر من العبارة، ومن سياقها أنه يقصد بها التقليل من شأن المذكورين، وجرحهم.

(٦) وفي (ب) السنجي، وهو تصحيف، والسبخي هذا (ت ق) هو أبو يعقوب فرقد بن يعقوب السبخي ـ بفتح المهملة والموحدة، وبخاء معجمة ـ البصري.
تعارضت أقوال علماء الجرح والتعديل فيه، ويمكن تلخيص الأقوال فيه بما يلي:
١ـ ضعفه يعقوب بن شيبة، وابن سعد، والدارقطني، والذهبي .
٢ـ ووثقه يحيى بن معين .

=

(رضـي الله تعـالى عنه)[١]. وأوهى أسانيـد العمريين: محـمد[٢] بن القاسم بن عبد الله بن عمر بن حفص بن عاصم عن أبيه[٣] عن جده[٤]

---

=

٣ـ وقال عنه ابن حجر : (صدوق) ،لكنه لين الحديث ،كثير الخطأ.

والذي ترجحً لي هو القول الأول وهو القول (بتضعيفه) لأمور :

أـ لغفلته.

ب ـ رداءة حفظه (كما فسر ذلك ابن حبان )

ج ـ نكارة حديثه (كما حكم عليه بذلك البخاري،والجوزجاني ،وأبو أحمد الحاكم وغيرهم ).

وهذا تفسير للجرح فعليه المعَوّل كما هو مقرر.

مات سنة (١٣١هـ)

التقريب (ص٢٧٤) ،والطبقات الكبرى لابـن سعد (٧/ ٢٤٣) والضعفاء للدارقطني (ص٣٢٦) ،والمـجروحـين (٢/ ٢٠٤) ،والكاشف (٢/ ٣٧٩) ،وميـزان الاعتـدال (٣/ ٣٤٧).

(١) ليست في الأصل.

(٢) لم أقف له على ترجمة !!

(٣) (ق) القاسم بن عـبد الله بن عـمر بن حـفص بن عاصم بن عمـر بن الخطاب، العمرى ،المدني.

حكم عليـه بأنـه (متـروك) : أبـو حـاتم، وسـعـيد بـن أبي مـريم ،والعـجلي والأزدي،والذهبي ،وابن حجر .

ورماه أحمد بالكذب، مات بعد الستين .

التقريب (ص٢٧٩) ،وتـهذيب التهذيب (٨/ ٣٢٠) والجـرح والتعديل (٧/ ١١١)، والكاشف (٢/ ٣٩١) ،والكشف الحثيث (ص٣٣٧) .

=

(٤) (م٤) أبو عبد الرحمن عبد الله بن عـمر بن حفص بن عاصم بن عمر بن الخطاب

فإنَّ محمـدًا والقاسم وعبد الله لا يحتج بـهم. وأوهى [أسانيد][1] أبي هريرة: السري بن إسـماعيل[2] عن داود[3] بـن يزيـد ......

---

= العدوي المدني العمري،
قال عنه (ضعيف): علي بن المديني، والنسائي، وابن سعد، ويحيى بن سعيد القطان وابن حجر وغيرهم.
و(سبب) تضعيفه:
١ـ اختلاطه في الحديث (صرّح بذلك صالح جزرة).
٢ـ اضطراب في حديثه (قاله يعقوب بن شيبة).
٣ـ غفلته عن الضبط. (قاله ابن حبان).
مات سنة (١٧١هـ).
التقـريب (ص١٨٢)، والمجروحين (٢/ ٦)، ومـيزان الاعتدال (٢/ ٤٦٥)، وتـهذيب التهذيب (٥/ ٣٢٦).

(١) من الأصل (ص٥٧)، وفي النسخ: مسانيد.

(٢) (ق) السرى بن إسماعيل الهمداني الكوفي، ابن عم الشعبي،
(متروك) قاله: أحمد، والنسائي، والذهبي، وابن حجر. من السادسة.
التقريب (ص١١٧)، والكامل (٣/ ١٢٩٥)، والكاشف (١/ ٣٤٩)، وميزان الاعتدال (٢/ ١١٧).

(٣) (بخ ت ق) أبـو يزيد داود بـن يزيد بـن عبـد الرحـمن الأودي الزعـافـري ـ بزاي مفتـوحة، ومهملة، وكـسر الفاء ـ الكوفي الأعـرج (ضعيف)، قاله: أحـمد، وابن معين، وأبو داود (ونـقل عنه الآجري أنه قـال متروك)، والذهبي، وابـن حجر، والذي ظهر لي من أسباب تضعيفه:
١ـ قوله بالرجعة. (ذكره ابن حبان).
٢ـ أنه كان يهم في الحديث (قاله الساجي). =

[الأودي][(١)] عن أبيه[(٢)] عن أبي هريرة.

وأوهى أسانيد عائشة: نسخةعندالبصريين: «عن الحارث بن شبل[(٣)]

=٣ـ وأنه كان يلقن في الحديث فيتلقن (قاله العقيلي) مات سنة (١٥١هـ).
التقريب (ص٩٧)، وتهذيب التهذيب (٣/ ٢٠٥)، والضعفاء للعقيلي (٢/ ٤١)، وسؤالات الآجري لأبي داود (ص١٧٩)، و المجروحين (١/ ٢٨٩)، والكامل (٣/ ٩٤٧)، وميزان الاعتدال (٢/ ٢١)، والكاشف (١/ ٢٩٢).

(١) من الأصل (ص٥٧)، وفي النسخ: الأزدي.

(٢) (بخ ت ق) أبو داود يزيد بن عبد الرحمن بن الأسود الأودى ـ بواو ساكنة بعدها مهملة ـ.
(وثقه) العجلي، وابن حبان، وأشار الذهبي إلى توثيقه، وقال ابن حجر: (مقبول) قلت: وذلك لقلة حديثه ولأنه لم يثبت شيء فيه يترك حديثه بسببه (عند ابن حجر). من الثالثة.
التقريب (ص٣٨٣)، وترتيب ثقات العجلي للسبكي(ق٤٤/أ)، والثقات لابن حبان (٥/ ٥٤٢)، والكنى لمسلم (١/ ٣٠٠)، والكاشف (٣/ ٢٨٢)، وتهذيب التهذيب (١١/ ٣٤٥).

(٣) (تمييز) الحارث بن شبل، بصري.
قال عنه (ضعيف): الدارقطني، والعقيلي، وابن حجر، وقال يحيى، وابن الجارود: (ليس بشيء)، وقد فسّر الجرح بما يلي:
١ـ بوجود المناكير في أحاديثه (قاله البخاري، والساجي)
٢ـ وبروايته أحاديث غير محفوظة (صرَّح بذلك ابن عدي).
وقد وقع محقق كتاب الضعفاء للدارقطني الأخ موفق في وهم حيث قال عنه: يضع، والوضاع ليس هذا، وإنما هو الحارث بن شبل الكرماني(كما في الميزان=

عن أم النعمان[1] الكندية عن عائشة رضي الله تعالى عنها.
وأوهى أسانيد عبد الله بن مسعود: شريك عن أبي فزارة[2] عن أبي زيد[3] عن عبد الله [4]، إلا أنَّ [أبا][5] فزارة راشد بن كيسان كوفي ثقة.

وأوهى أسانيد أنس بن مالك رضي الله تعالى عنه: داود بن

---

= ١/ ٤٣٥). من السادسة.
التقريب (ص٦٠)، والضعفاء للدارقطني (ص١٧٧)، وزاد: "مقل"، والضعفاء للعقيلي (١/ ٢١٣)، وتاريخ ابن معين (٢/ ٩٣)، والتاريخ الكبيرللبخاري(٢/ ٢٧٠)، والكامل (٢/ ٦١٢)، ولسان الميزان (٢/ ١٥٢).

(١) لم أقف لها على ترجمة!!

(٢) (بخ م د ت ق) أبو فزارة راشد بن كيسان العبسي بالموحدة الكوفي، ثقة، من الخامسة.
التقريب (ص٩٩)، والثقات لابن حبان (٦/ ٣٠٣)، وتهذيب التهذيب (٣/ ٢٢٧).

(٣) (د ت ق) أبو زيد المخزومي، مولى عمرو بن حريث، وقيل أبو زائدة روى عن: ابن مسعود، وعنه: أبو فزارة راشد بن كيسان (مجهول) حكم عليه بذلك: أبوزرعة، والبخاري، وأبو إسحاق الحربي، وابن حجر.
وقال ابن عبد البر: اتفقوا على أن أبا زيد مجهول، وحديثه منكر. من الثالثة.
التقريب (ص٤٠٧)، والتاريخ الكبير (٩/ ٣٢) والكامل (٧/ ٢٧٤٦)، وتهذيب التهذيب (١٢/ ١٠٣).

(٤) ابن مسعود رضي الله عنه.

(٥) من الأصل، وقد سقطت من النسخ.

المحبر بن قحذم عن أبيه عن أبان[١] بن أبي عياش[٢] عن أنس.

وأوهى أسانيد المكيين: عبد الله بن مَيْمُون[٣] القدّاح[٤] عن شهاب

(١) (د)أبو إسماعيل أبان بن أبي عياش فيروز البصري العبدي (متروك) حكم عليه بذلك: الفلاس، وأحمد بن حنبل، وابن معين، والنسائي، والدارقطني، وأبوحاتم، وابن حجر وغيرهم، مات في حدود الأربعين ومائة.
التقريب (ص١٨)، وتهذيب التهذيب (١/ ٩٨)، والضعفاء للعقيلي(١/ ٣٩) والكامل (١/ ٣٧٢)

(٢) وفي النسخ : عباس.

(٣) وفي (ب) : سمعون.

(٤) (ت) عبد الله بن ميمون بن داود القداح المخزومي المكي.
قال السمعاني: « يروي عن جعفر بن محمد بن طلحة بن عمرو، وأهل العراق والحجاز المقلوبات، وعن الأثبات من الغرباء الملزقات، لا يجوز الاحتجاج به إذا انفرد، وقال ابن حجر: منكر الحديث، متروك.
قلت : وقد سبق ابن حجر في إطلاق النكارة على حديث «عبد الله بن ميمون» الترمذي، وأبو حاتم، وأبو نعيم.
وقال البخاري: ذاهب الحديث (واختاره الذهبي في الكاشف)،
وقال أبو زرعة: واهي الحديث .
من الثامنة التقريب (ص١٩١)، والأنساب (١٠/ ٣٤٨، ٣٤٩) والضعفاء للعقيلي(٢/ ٣١٢)، والكامل (٤/ ١٥٠٤)، والكاشف (٢/ ١٣٦)، وتهذيب التهذيب (٦/ ٤٩) .

(٥) (د) أبو الصلت شهاب بن خراش بن حوشب الشيباني الواسطي، ... صدوق =

ابن خراش[٥] عن إبراهيم[١] بن يزيد الخوزي][٢] عن عكرمة عن ابن عباس «رضي الله تعالى عنهما»[٣]

وأوهى أسانيد اليمانيين: حفص بن عمر العدني[٤] عن الحكم بن

---

= يخطيء وسبق ابن حجر في إطلاق الصدق عليه أبو حاتم ،وقال ابن حبان: يخطيء كثيرًاحتى خرج عن الاحتجاج به إلا عند الاعتبار،

وقال ابن عدي: وفي بعض رواياته ما ينكر عليه. من السابعة.

التقريب (ص١٤٧)، والمجروحين(١/ ٣٦٢)، والكامل (٤/ ١٣٥٠)، وتهذيب التهذيب(٤/ ٣٦٦).

(١) (ت س) أبو إسماعيل إبراهيم بن يزيد الخوزي - بضم المعجمة وبالزاي - المكي.

(متروك الحديث): حكم عليه بذلك : البخاري، والنسائي ،والدولابي ،وعلي بن الجنيد، وأحمد، والذهبي، وابن حجر. مات سنة(١٧١هـ) .

التقريب (ص٢٤) ،والضعفاء للبخاري (ص١٤) ،والضعفاء للنسائي (ص١٣)، والكنى للدولابي (ص٩٦) ،والكاشف (١/ ٩٧) وتهذيب التهذيب (١/ ١٧٩).

(٢) وفي (م) ،(ع) : الخرزى.

(٣) ليست في الأصل.

(٤) (ق) أبو إسماعيل حفص بن عمر بن ميمون العدني الصنعاني ،لقبه : الفرخ - بالفاء وسكون الراء والخاء المعجمة -.

(ضعيف) قاله : الدارقطني، والعجلي، والذهبي، وابن حجر.

وسبب تضعيفه:

١- قال ابن عدي: عامة حديثه غير محفوظ .

٢- وقال ابن حبان : . . . كان ممن يقلب الأسانيد، لايجوز الاحتجاج به إذا انفرد . =

أبان [١] عن عكرمة عن ابن عباس.

وأوهى أسانيد المصريين : أحمد بن محمد بن الحجاج بن رشدين بن سعد [٢] عن .......................

---

= التقريب (ص٧٨)، والضعفاء للدارقطني (ص١٦٨) والكاشف (١/ ٢٤٢) ، والكامل (٢/ ٧٩٢)، والمجروحين (١/ ٢٥٧) وتهذيب التهذيب (٢/ ٤١١) .

(١) ( ر ٤ ) أبو عيسى الحكم بن أبان العدني ، تتبعت أقوال الحفاظ فيه فرأيتها على ثلاثة أقسام ، طرفان ووسط :

(فأما الطرف الأول) فذهب إلى (توثيقه) ، وهم : ابن معين ، والنسائي، والعجلي، وابن حبان، وابن نمير ، وابن المديني ، وأحمد بن حنبل ، والذهبي .

(وأما الطرف المقابل ) فذهب إلى تجريحه ، قال ابن المبارك: الحكم بن أبان وحسام بن مصك ، وأيوب بن سويد ارم بهؤلاء.

(وتوسط) ابن حجر فقال : (صدوق عابد، له أوهام) ، فقوله (له أوهام ) كأنه يشير الى ما قاله عنه ابن حبان ، حيث قال : (ربما أخطأ) ، وزاد : ... وإنما وقع المناكير في روايته من رواية ابنه إبراهيم عنه، وإبراهيم ضعيف .

التقريب (ص٧٩) ، والضعفاء للعقيلي (١/ ٢٥٥) ، وقد وقع وهم لمحققه د/ قلعجي حيث قال: روى له(م ـ ٤) ، وليس كذلك، والثقات لابن حبان (٦/ ١٨٥)، والكاشف (١/ ٢٤٤) ، وتهذيب التهذيب (٢/ ٤٢٣).

(٢) أبو جعفر أحمد بن محمد بن الحجاج بن رشدين المصري.

(كذبه) أحمد بن صالح ، ونقل الذهبي ، وابن حجر أنّ ابن عدى قال : كذبوه ، ولم أقف على هذا النقل في الكامل ، وذكره ابن عمران ضمن الكذابين،

وقال ابن عدي «وابن رشدين» هذا صاحب حديث، كثير الحديث من الحفظ بحديث مصر ، أنكرت عليه أشياء مما رواه، وهو ممن يكتب حديثه مع (ضعفه)، =

أبيه[١] عن جده[٢] عن قرّة بن عبد الرحمن بن حيوئيل[٣] عن كل من روى عنه، فإنها نسخة كبيرة.

وأوهى أسانيد الشاميين: محمد بن قيس المصلوب عن[عبيد الله[٤]

= وقال السيوطي أيضًا: (فيه ضعف).

= الكامل (١/ ٢٠١)، وميـزان الاعتدال (١/ ١٣٣) ،ولسان الميـزان (١/ ٢٥٧) ،وغاية النهاية (١/ ١٠٩) ،وحسن المحاضرة (١/ ٤٨٧) ، وتنزيه الشريعة (١/ ٣٢).

(١) محمد بن الحجاج بن رشدين بن سعد المهري، وفي اللسان الهروي
قال العقيلي: في حديثه نظر،
وقـال ابن عدي: كـان بيـت رشدين خـصـوا بالضـعف،رشـدين ضـعيف،وابـنه حجاج،وللحجاج ابن يقال له: محمد ، ضعيف،
قال ابن حجر: وابن محمد أحمد :ضعيف.
قلت:«لاتوجد تـرجمة لمحمـد بن الحجاج بـن رشدين بن سعـد في نسخـة الكامل المطبوعة بين يدي!! توفي سنة (٢٤٢هـ) .
الضعفاء للعقيلي (٤/ ٤٥)،وميزان الاعتدال (٣/ ٥١٠)، ولسان الميزان (٥/ ١١٨).

(٢) حجاج بن رشدين بن سعد المصري ،ضعفه ابن عدي وغيره مات سنة (٢١١هـ)
الكامل (٢/ ٦٥١)، وميزان الاعتدال (١/ ٤٦١)، ولسان الميزان (٢/ ١٧٦).

(٣) من التقريب (ص٢٨٢)،وفي بقية النسخة: حيول.

(٤) (خ ت ٤) عبـيد الله بن زَحْر ـ بـفتح الزاي وسكون المهـملة ـ الضمـري، مولاهم الأفريقي، جرّحه قومٌ وعدّله آخرون،
قال أحمد ،وابن معين والدارقطني وغيرهم: (ضعيف)،
وقال (لا بأس به ) أبو زرعة والنسائي،
(ووثقه ) أحمد بن صالح ، والبخاري كما نقل الترمذي ذلك عنه في العلل،
وقال الحربي: غيره أوثق منه،
وتوسط ابن حجر فقال: صدوق يخطيء.
قلت: ولكنني أختار تضعيفه لأنّ الجرح قد فسر. =

ابن زحر][1] عن علي[2] بن [يزيد][3] عن القاسم[4] عن أبي

---

قال ابن عدي : « ويقع في أحاديثه ما لا يتابع عليه ».

قلت : وقد مال الذهبي إلى معنى ما قاله ابن عدي بقوله : «وله مناكير».

وقال ابن حبان: «يروي الموضوعات عن الأثبات، فإذا روى عن علي بن يزيد أتى بالطامات» .

وهو اختيار الذهبي حيث قال في الديوان : «له صحيفة غرائب عن علي بن يزيد، ليس بحجة».

وقال في المغني: «وهو إلى الضعف أقرب، بل لقد عدَّه سبط بن العجمي، وابن عراق الكناني ضمن الوضاعين، وزاد الأول: والأكثرون على ضعفه».

من السادسة، التقريب (ص٣٧١) ، والمجروحين (٢/ ٦٢) ، وديوان الضعفاء والمتروكين للذهبي (ص٢٠٥) ، والمغني له (٢/ ٤١٥) ، والكاشف له (٢/ ٢٢٥)، والكشف الحثيث (ص٢٨١) ، وتهذيب التهذيب (٧/ ١٣) ، وتنزيه الشريعة (١/ ٨٣).

(١) من الأصل (ص٥٨) وفي النسخ : عبد الله بن زجر.

(٢) (ت ق) أبو عبد الملك علي بن يزيد بن أبي زياد (وقيل أبي هلال) الألهاني

قال الساجي: «اتفق أهل العلم على ضعفه ».

وتفسير جرحه: نكارة أحاديثه كما صرّح بذلك أبو حاتم ، والبخاري، وأبو نعيم، وابن حبان ، مات في العشر الثاني بعد المائة.

التقريب (ص٢٤٩) ، والضعفاء للبخاري (ص٨٢) والمجروحين (٢/ ١١٠)، والضعفاء لأبي نعيم (ص١١٦) ، والكاشف (٢/ ٢٩٨) وتهذيب التهذيب (٧/ ٣٩٦).

(٣) من الأصل (ص٥٨) ، وفي النسخ : بن زيد .

(٤) (بخ ٤ ) أبو عبد الرحمن القاسم بن عبد الرحمن الدمشقي ، صاحب أبي أمامة. (صدوق) قاله الذهبي، وابن حجر ، وزاد : يغرب كثيراً»، وفي بعض نسخ التقريب: «يرسل كثيراً».

وقال أبو حاتم: «روايته عن علي وابن مسعود مرسلة».

=

أمامة «رضي الله تعالى عنه»[١] .

وأوهى أسانيد الخراسانيين: عبد اللـه بن عبد الرحمن بن مليحة[٢] عن نهشل بن سعيد[٣] عن الضحاك[٤] عن ابن عباس (رضي الله تعالى

---

= وقال بعضهم: لم يسمع من أحد من الصحابة سوى أبي أمامة الباهلي، مات سنة (١١٢هـ) . التقريب (ص٢٧٩)، والمراسيل لابن أبي حاتم (ص١٧٥) ، وجامع التحصيل (ص٣١٠) ، وتهذيب التهذيب (٨/ ٣٢٢) .

(١) ليست في الأصل

(٢) عبد الله بن عبد الرحمن بن مليحة النيسابوري،
قال الحاكم أبو عبد الله : الغالب على رواياته المناكير ، واجتمع بعبد الرحمن بن مهدي فخطأه في حديثين .
ميزان الاعتدال (٢/ ٤٥٤) ، ولسان الميزان (٣/ ٣٠٨) .

(٣) (ق) نهشل بن سعيد بن وردان الورداني، بصري الأصل، سكن خراسان .
(متروك) حكم عليه بذلك : أبو حاتم ، والنسائي ، وابن حجر، (كذبه) أبو داود الطيالسي، وإسحاق بن راهوية وعدّه برهان الدين الحلبي ، وابن عراق ضمن الكذابين في كتابيهما .
التقريب (ص٣٦٠) ، والجرح والتعديل (٨/ ٤٩٦)، والضعفاء للنسائي (ص١٠٣) وتهذيب التهذيب (١٠/ ٤٧٩) والكشف الحثيث (ص٤٤٢)، وتنزيه الشريعة (١/ ١٢٢).

(٤) (ع) أبو القاسم ويقال(أبو محمد ) الضحاك بن مزاحم الهلالي الخراساني .
(وثقه) أحمد ، وابن معين، وأبو زرعة، والدارقطني، والعجلي، وابن حبان .
وقال ابن حجر: ( صدوق ، كثير الإرسال).
وكان شعبة ينكر أن يكون لقي ابن عباس قط . =

عنهما)[(١)]» [(٢)]

قال الحافـظ ابن حجر في نكتـه: «وهذا الذي ذكره الحاكم تـبعه عليـه أبو نعـيم فيمـا خرجـه على كتـابه[(٣)] ، والأستـاذ أبو منـصور

= وقال ابن حبان: لم يشافه أحدًا من الصحابة، ومن زعم أنه لقي ابن عباس فقد وهم

وقال ابن عدي: وأما روايـته عن ابن عباس وأبي هريرة وجمـيع من روى عنه ، ففي ذلك كله نظر .

(وضعفه) : يحي القطان ، وشعبة.

قلت: وبالنـظر في هذه الأقوال التي ظاهـرها التعارض ـ ولا تعـارض ـ ظهر لي أنّ الخلاف بين الأقوال مـحتمل ، لأنّ من وثقه وثقه مـن جهة صدقه وعلمـه ـ لا سيما علم التفسيـر الذي عرف واشتهر به ، قال الذهبي: «وهو قوي في الـتفسير» ـ ، ومن ضعفه ضعـفه لكثرة إرساله، ولا تعارض بين الحكمين ـ في هـذا المقام ـ لأنّ التوثيق والتصـديق لا يتعـارضان مع الإرسال، أو كـثرته، ولذلك جـمع الحافظ ابن حـجر بينهما، وكم من إمام من أئمة التابعين اشتـهر بالإرسال مع إمامته كالحسن البصري، وقتادة السدوسي، وغيرهما .

تهذيب التهذيب (٤/ ٤٥٥)، والمغني (١/ ٣١٢) والتقريب (١٥٥)، وتاريخ ابن معين (٢/ ٢٧٢).

(١) ليست في الأصل .

(٢) معرفة علوم الحديث للحاكم (ص٥٦ ـ ص٥٨).

(٣) مستـخرج أبي نعيم على مـعرفة علوم الحديث لـلحاكم ذكره الحافظ ابـن حجر في مقدمة شرح النخبة (ص١٦) فقال :

«وتلاه أبـو نعـيم الأصـبهـاني فـعمـل على كـتـابه مـستـخرجًـا، وأبقـى أشيـاء للمتعقب»، وانظر الرسالة المستطرفة(ص١٤٣)، وكتاب (أبو نعيم حياته وكتابه الحلية) د/ الصباغ (ص٣٥).

البغـدادي، وابن دقيق السعيد في الاقـتراح[1]، وغيـر واحد ممن تـأخر [عنه][2]، وليس[3] عريًا عن الفائدة بل يستفاد من معرفته / ترجيح بعض (ق٧١/ب) الأسانيد على بعض ، وتمييز ما يصلح للاعتبار مما لايصلح .

قال : «إلا أنَّ الـغالب مما ذكـره لا ينتـهي نسـخته إلـى الوصف بالوضع، وإنما هو بـالنسبة إلى اشتمـال الترجمة على اثـنين فأزيد من الضعفاء، ووراء هـذه التراجم نسخ كثيرة موضـوعة هي أولى بإطلاق أوهى الأسانيد، [كنسخ][4] أبي هدبـة إبراهيم بـن هدبة[5] ، ونعيم بن سالم بن قنبر[6]

---

(١) الاقتراح (ص١٧٨ ـ ص١٩١).

(٢) من الأصل (١/ ٤٩٥)، وفي النسخ : عنده .

(٣) وفي الأصل (١/ ٤٩٥): وليس هو.

(٤) من الأصل (١/ ٥٠١) ، وفي النسخ : نسخ.

(٥) أبو هدبـة إبراهيم بن هـدبة الفارسـي ثم البـصري، كذبـه أبو حاتم ، و ابن مـعين وغيرهما ، وقال الـذهبي : حدث ببغداد وغيرها بالأباطيـل. . وحدّث بعد المائتين عن أنس بعجائب .
وقال علي بن ثابت : «هوأكذب من حماري هذا ، وكان رقـاصًا بالبصرة يدعى إلى العرائس فيرقص لهم »
تاريخ بغداد (٦/ ٢٠٢)، وأخبار أصبهـان لأبي نعيم (١/ ١٧٠)، والموضوعات لابن الجوزي (٢/ ١٩٢)، وميزان الاعتدال (١/ ٧١)، والكشف الحثيث (ص٤٨).

(٦) نعيم بن سـالم بن قنبر، قال ابن حجـر في اللسان: في ترجمة (يَغْـنم بن سالم بن قنبر ): وقد صحفه بعض الرواة فقال: نعيم ـ بالنون والمهملة مصغرًا ـ وهو الصواب. =

ودينار[١] أبي [مكيس][٢] ، وسمعان[٣] وغير هؤلاء من الشيوخ

---

قال ابن حبان : كان يضع على أنس،

وقال العقيلي : عنده عن أنس نسخة أكثرها مناكير.

وقال ابن يونس: حدث عن أنس فكذب.

وقال الذهبي: تركوه.

وقال ابن حجر: أتي بعجائب، وبقي إلى زمان مالك .

المجروحين (٣/ ١٤٥)،والضعفاء للعقيلي(٤/ ٤٦٦)، والكامل (٧/ ٢٧٣٨)،وميزان الاعتدال (٤/ ٤٥٩)،والمشتبه (٢/ ٦٤٥)، ولسان الميزان (٦/ ٤١٥)،والكشف الحثيث (ص٤٦٥).

(١) دينار أبو مكيس الحبشي، عن أنس،

قال ابن حبان: «روى عن أنس أشياء موضوعة، لايحل ذكره في الكتب ،ولا كتابة ما رواه إلا على سبيل القدح فيه »

وقال الذهبي : «ذاك التالف المتهم. . . حدَّث في حدود الأربعين ومائتين بوقاحة عن أنس بن مالك . . قال القفاص لابن عدي: أحفظ عن دينار مائتين وخمسين حديثًا، قلت ـ أي الذهبي ـ: إن كان من هذا الضرب فيقدر أن يروي عنه عشرين ألفًا كلها كذب.

المجروحين (١/ ٢٩٥)،والكامل (٣/ ٩٧٦)،والضعفاء لأبي نعيم (ص٧٩)،وتاريخ بغداد (٨/ ٣٨١)،وميزان الاعتدال (٢/ ٣٠، ٣١)،ولسان الميزان (٢/ ٤٣٤)،وتنزيه الشريعة (١/ ٥٩)

(٢) من الأصل (١/ ١٠٥) وفي النسخ :ملبش، وفي (ب) : ملبس.

(٣) سمعان بن مهدي ،عن أنس بن مالك ، قال الذهبي : لا يكاد يعرف، ألصقت به نسخة مكذوبة رأيتها ، قبّح الله من وضعها.

وصف نسخته الموضوعة: قال ابن حجر : وهي من رواية محمد بن مقاتل

المتهمين بالوضع كلهم عن أنس [رضي الله تعالى عنه][1]، ونسخة[يرويها][2] بقية[3] عن مبشر بن عبيد [4] عن حجاج بن

---

= الرازي عن جعفر بن هارون الواسطي عن سمعان.

وهي أكثر من ثلاثمائة حديث أكثر متونها موضوعة.

ميزان الاعتدال (٢/ ٢٣٤)، والمغني (١/ ٢٨٦)، ولسان الميزان (٣/ ١١٤) ، وتنزيه الشريعة(١/ ٦٥)

(١) من الأصل (١/ ١٠٥) ، وقد سقطت من النسخ .

(٢) وفي (ب)،(ع) ، يروونها .

(٣) (خت م ٤) أبو يحمد ـ بضم التحتانية، وسكون المهملة وكسر الميم ـ بقية بن الوليد بن صائد الكلائي نسبة إلى الكلاء موضع بالبصرة، (وثقه) يعقوب، والعجلي، وأبو زرعة، والنسائي والحاكم، والذهبي وغيرهم (إذا سمع من الثقات)

وقال عنه (صدوق): ابن المبارك، والخطيب، وابن حجر .

قلت: وهو كثير التدليس عن الضعفاء، مشهور بتدليس التسوية، فلا يحتج بما عنعنه من الحديث .

وزاد علي بن المديني ، وابن عدي تفصيلاً في حكم حديثه عن أهل البلدان فقالا: صالح ثبت فيما روى عن أهل الشام، وزاد ابن المديني : وأما عن أهل الحجاز والعراق فضعيف جداً. مات سنة (١٩٧هـ).

التقريب (ص٤٦)، وترتيب ثقات العجلي للهيثمي (ص٨٣)، والكاشف (١/ ١٦٠)، والتبيين (ص٣٤٥)، وتهذيب التهذيب (١/ ٤٧٦)، والأنساب (١١/ ١٩١).

(٤) (ق) أبو حفص مبشر بن عبيد القرشي الحمصي، كوفي الأصل .

رماه أحمد، والدارقطني بالكذب ووضع الأحاديث، كما أشار المؤلف، وأما ما يتعلق بهذه النسخة التي أشار إليها المؤلف عن بقية عن مبشر عن حجاج فلم أقف=

أرطاة عن الشيوخ، ومبشر متهم بالكذب والوضع، ونسخة رواها إبراهيم بن عمرو بن بكر السكسكي[(١)] عن أبيه[(٢)] عن عبد العزيز بن

---

= على من أشار إليها، ولكن هناك ما يدل على رواية بقية عن مبشر أحاديث موضوعة،روى عبد الله بن أحمد عن أبيه قال : روى عنه - أي عن مبشر - بقية وأبو المغيرة أحاديث موضوعة كذب.

وهناك نسخة أخرى تروى عن بقية غير المشار إليها،

قال ابن حبان: «هذه نسخة موضوعة كتبناها، يشبه أن يكون بقية سمعها من إنسان ضعيف عن ابن جريج، فدلَّس عنه، فالتزق ذلك به».

تهذيب التهذيب (١٠/ ٣٣)،والضعفاء للدارقطني (ص٥٠٠)، والمجروحين (٣/ ٣٠)، والكشف الحثيث (٣٤٢).

(١) إبراهيم بن عمرو بن بكر السكسكي بالكاف الساكنة بين السينين المفتوحتين المهملتين،وفي آخرها كاف أخرى، هذه النسبة إلى السكاسك، وهو بطن من كنده، قال ابن حبان: يروي عن أبيه الأشياء الموضوعة التي لا تعرف من حديث أبيه، وقال الدارقطني: متروك.

المجروحين (١/ ١١٢)، والضعفاء للدارقطني (ص١٠٦)، والأنساب (٧/ ١٦١)، وميزان الاعتدال (١/ ٥١) واللسان (١/ ٨٧)،والكشف الحثيث (ص٤٢).

(٢) (ق) أبوه: عمرو بن بكر بن تميم السكسكي،الشامي .

قال ابن حبان: يروي عن إبراهيم بن أبي عبلة وابن جريج وغيرهما من الثقات الأوابد والطامات، التي لا يشك من هذا الشأن صناعته أنها معمولة أو مقلوبة،لا يحل الاحتجاج به .

وقال الذهبي : واه ، وقال أيضًا :أحاديثه شبه موضوعة.

وقال ابن حجر : متروك ،من التاسعة .

المجروحين (٢/ ٧٨) ، والكاشف (٢/ ٣٢٤) ،وميزان الاعتدال (٣/ ٢٤٧) ، =

أبي رواد[1] عن ابن عمر رضي الله تعالى عنهما، وإبراهيم متهم بالوضع، وأبوه متروك الحديث،

= والكامل (١٧٩٥/٥) والتقريب (ص٢٥٧)، وتهذيب التهذيب (٨/٨)، وتنزيه الشريعة (٩٢/١).

وقال ابن حبان في ترجمة ابنه إبراهيم وروايته الأشياء الموضوعة :

«لست أدري أهو الجاني على أبيه أو أبوه الذي كان يخصه بهذه الموضوعات.»

انظر المجروحين (١١٢/١).

(١) (خت ٤) عبد العزيز بن أبي روّاد - بفتح الراء، وتشديد الواو - (وثقه) يحيى بن سعيد القطان، وابن معين، والحاكم، والعجلي، والذهبي، مع وصفه بالعبادة والصلاح.

وقال عنه (صدوق) : الساجي، وابن حجر (وزاد) : ربما وهم ورمي بالإرجاء.

قلت: سبق الحافظ في إثبات وهمه أحيانًا: الدارقطني حيث قال: متوسط في الحديث، وربما وهم في حديثه، وممن رماه بالإرجاء يحيى القطان، والطائفي، وابن سعد، والحاكم، والجوزجاني (وزاد): كان غاليًا في الإرجاء.

و( ضعفه ) علي بن الجنيد، وابن حبان.

والذي أختاره هو ما ذهب إليه: الساجي، وابن حجر، والذي أنزله من مرتبة الثقات مايلي:

١- غلوه في الإرجاء، ودعوته إليه (ذكره الجوزجاني، وابن عدي).

٢- وهمه (أحيانًا) كما تقدم ذكره.

٣- في بعض أحاديثه مالا يتابع عليه (قاله ابن عدي)، وأظنها هي التي عناها ابن الجنيد بقوله :(وأحاديثه منكرات).

تاريخ ابن معين (٣٦٦/٢)، وترتيب ثقات العجلي للهيثمي(ص٣٠٤)، والكاشف (١٩٨/٢)، والتقريب (ص٢١٤)، والكامل (١٩٢٨/٥)، وتهذيب التهذيب (٣٣٨/٦).

ونسخة رواها أبو سعيد أبان[١] بن جعفر البصري أوردها كلها من حديث أبي حنيفة وهي نحو ثلاثمائة، حديث، ما حدث أبو حنيفة منها بحديث، وفي سردها كثرة .

قال : « ومن أراد استيفاءها فليطالع كتاب لسان الميزان[٢] الذي اختصرت فيه كتاب الذهبي في أحوال الرواة المتكلم فيهم، وزدت [عليه][٣] تحريرًا وتراجم على شرطه»[٤] انتهى .

---

(١) قال ابن حجر : كذا سماه ابن حبان ،وصحفه، وإنما هو أباء بهمزة لا بنون: أباء ابن جعفر النجيرمي ـ بفتح النون وكسر الجيم ،وسكون الياء المنقوطة باثنتين من تحتها وفتح الراء وفي آخرها الميم، هذه النسبة إلى نجيرم، ويقال: نجارم محلة بالبصرة.
قال ابن حبان : «وضع على أبي حنيفة أكثر من ثلاثمائة حديث. . . . »
وقال الذهبي : «كذاب»،
وقال البرهان الحلبي :«تالف متأخر».
لسان الميزان (١/ ٢١) ، والأنساب (١٣/ ٤٣)، والمجروحين (١/ ١٨٤)، والمغني (١/ ٦)، والكشف الحثيث (ص٣٥).

(٢) في لسان الميزان (١/ ٢٧ ، ٢١) في ترجمة أباء بن جعفر لم يستوف الحافظ رحمه الله الأحاديث الموضوعة على أبي حنيفة من طريق أباء، بل لم يذكر إلا حديثًا واحدًا هو حديث :
«الوِتْرُ فِي أَوَّلِ اللَّيْلِ مَسْخَطَةٌ لِلشَّيْطَانِ ،وَأَكْلُ السَّحُوْرِ مَرْضَاةٌ لِلرَّحْمَنِ».
ثم قال الحافظ : وقد أكثر عنه أبو محمد الحارثي في مسند أبي حنيفة .

(٣) سقطت من (م) ،وفي الأصل (١/ ٥٠٢): وزدت فيه .

(٤) نكت ابن حجر (١/ ٤٩٥ ، ٥٠١ ، ٥٠٢).

وقال في مقدمة كتاب أسباب النزول [1]: «رواية محمد بن مروان السدي الصغير عن الكلبي عن أبي صالح عن ابن عباس رضي الله تعالى عنهما سلسلة الكذب لا سلسلة الذهب.»

وقال في تخريج أحاديث الرافعي [2] «قال ابن حبان في الضعفاء: «روى نافع أبو هرمز [3] عن (عطاء عن ابن عباس) [4] نسخةً موضوعة [فمنها] [5] حديث:

«حَجَمَ النَّبِيَّ صَلَى اللّه عَلَيْهِ وَسَلَم غُلاَمٌ لِبَعْضِ قُرَيْشٍ فَلَمَّا فَرَغَ مِنْ حِجَامَتِهِ أَخَذَ الدَمَ فَذَهَبَ بِهِ مِنْ وَرَاءِ الحَائِطِ فَشَرِبَهُ ثُمَّ أَقْبَلَ، فَقَالَ:

(١) كتاب ابن حجر في أسباب النزول سماه: (الأعجاب بتبيان الأسباب) ويقع في مجلد ضخم، لم يبيض، لكنه شرع في تبييضه، وكتب منه جزءاً، وقد وصل إلينا مخطوطًا، توجد منه نسخة خطية بمكتبة جامعة القرويين بفاس.
كتاب (ابن حجر ودراسة مصنفاته ـ د/ شاكر محمود ص٢٨٢، ٢٨٣).

(٢) التلخيص الحبير (١/ ٣٠).

(٣) أبو هرمز نافع بن هرمز وسماه العقيلي: نافع بن عبدالواحد.
(ضعفه) أحمد وجماعة. (وكذبه) ابن معين مرة (كما نقله عنه ابن أبي مريم، وفي تاريخه قال: ليس بشيء، وقال مرة: ضعيف، ورابعة قال: لا أعرفه)
وقال النسائي: ليس بثقة.
الضعفاء للعقيلي (٤/ ٢٨٦)، وتاريخ ابن معين (٢/ ٦٠٢)، وتاريخ الدارمي عنه (ص٢٢٠)، والكامل (٧/ ٢٥١٣)، وميزان الاعتدال (٤/ ٢٤٣).

(٤) وفي الأصل (٣/ ٥٨): عن عطاء وابن عباس وعائشة.

(٥) من (م)، وفي (ب)، (ع): منها.

وَيْحَكَ ما صَنَعْتَ بِالدَّمِ؟ قال : غَيَّبتـه! قَالَ أَيْنَ غَيَّبْتَهُ؟؟ قَالَ :يَا رَسُولَ اللّه نفسْتُ على دَمِكَ أَنْ أَهْـرِيْقهُ فِي الأَرْضِ،فَـهُوَ فِيْ بَطْنِـيْ! ! قال : «اذْهَبْ فَقَدْ أَحْرَزْتَ نَفْسَكَ مِنَ النَّارْ»[١]

## فائـــــدة:

قال الزركشي والحافظ ابن حجـر ـ كلاهما في النكت ـ : «قولهم ضعيف الإسناد[أسهل][٢] من قـولهم ضعـيف على حـد ما تقـدم في قولهم: صحيح الإسناد،وصحيح ولا فرق»[٣] ،

زاد الزركشي: «ولا يقتضي ضعف المـتن،إلا إذا اقتصر عليه حافظ معتمد فالظاهر ضعف المتن»[٤]

## فائـــــدة:

قال الجـعبـري عقـب ذكر الضـعيف زيـادة على ابن الـصلاح:

(١) المجروحـين (١/ ٥٨، ٥٩) بتصـرف واختـصار ،ويروى عـن عبد الـله بن الزبـير، وعلي، ومـالك والد أبي سـعيد الخـدري وغيرهم أنـهم شربوا دم النـبي ﷺ في مواطن مختلفة .
انظر تخريج ذلك في التلخيص الحبير (١/ ٣٠,٣١).

(٢) في (م)، (ب)، (ع): ما سهل .

(٣) نكت الزركشي (ق٥٩/ب) بالمعنى، ونكت ابن حجر (١/ ٤٩٤) باللفظ .

(٤) نكت الزركشي (ق٥٩/ ب، ق٦٠/أ).

وحكمه[١] التوقف إلى أن يصح أويحسن بالجوابر.

## فائـــدة:

جعل[٢] ابن الجوزي[مرتبة][٣] بين الحسن والضعيف سماها المُضَعَّفُ[٤].

---

(١) وفي (م) : وحكمة .

(٢) وفي (ب): وجعل .

(٣) وفي النسخ : مرتبته .

(٤) المُضَعَّفُ: عند المحدثين هو الحديث الذي لم يجمع على ضعفه ، بل فيه إما في المتن أو في السند تضعيف لبعض أهل الحديث وتقوية لآخرين .

وابن الجوزي هو أول من أفرد هذا النوع .

وقد تعقب السخاوي ابن الجوزي في جعله (المضعف) نوعًا مستقلاً فقال : ومحل هذا إذا كان التضعيف هو الراجح ، أو لم يترجح شيء ، وإلا فيوجد في كتب ملتزمي الصحة، حتى البخاري مما يكون من هذا القبيل أشياء .

وأما عن رتبة هذا (المضعف) فقد قال ابن الجزري: «الضعيف مراتب والمضعف أعلاها»،

وقال السخاوي :«ورتبته أنه أعلى مرتبةً من الضعيف المجمع عليه .»

وقد استدرك د/ العتر على قول السخاوي هذا فقال :

« لكن هذا على إطلاقه غير مسلم في رأينا، لأنه قد يترجح التضعيف، ويكون أشد جرحاً مما أجمع على ضعفه ، كما إذا فسر بجارح مفسق ، وصح ثبوت ذلك عنه ثبوتاً مؤكداً ، فإنه أشد مما أجمع على ضعفه لسوء حفظ راويه ، ولهذا فإنَّ الأولى ما درج عليه جمهور المحدثين من عدم إفراد هذا النوع».

تذكرة العلماء لابن الجزري (ق٥٦/أ) ،وفتح المغيث (ص٩٩) وتوجيه النظر =

فقال في الهداية[١] بعد ذكر الحسن والصالح:

ثُمَّ مُضَعَّفٌ وَذَاكَ مَا وَرَدْ فِيهِ لِبَعْضٍ ضَعْفُ مَتْنٍ أَوْ سَنَدْ
لَمْ يُجْمِعُوْا[٢] فِيهِ عَلَى التَّضْعِيفِ وَدُوْنَ هَذَا رُتْبَةُ الضَّعِيْفِ
(ق٧٢/أ) وَهُوَ الَّذِي وَلَوْ عَلَى ضَعْفٍ [حَصَلْ][٣] وَقَبْلُ مَا لَمْ يَكُنْ لِلحُسْنِ وَصَلْ/[٤]

---

= (ص٢٣٩)، ومنهج النقد (ص٢٧٩)، وأصول الحديث د/ محمد عجاج الخطيب (ص٣٤٤).

(١) الهداية مع شرحها الغاية (ق٦٥/ب)

(٢) قال السخاوي رحمه الله: وقوله (لم يجمعوا) هو تأكيد لما فهم. الغاية شرح الهداية(ق٦٥/ب).

(٣) من الأصل (ق٦٥/ب)، وفي النسخ: جعل.

(٤) وفي (ب): جعل.

# الفهارس

# فهرس الآيات القرآنية

* * *

# فهرس الأحاديث القولية

## الباء

**التاء**



**الثاء**



**الجيم**



**الحاء**



**الخاء**



**الدال**



**الراء**



**الزاي**



**الصاد**

## الطاء



## العين



## الفاء



## القاف



## الكاف

## اللام

## الميم

**النون**

## الهاء



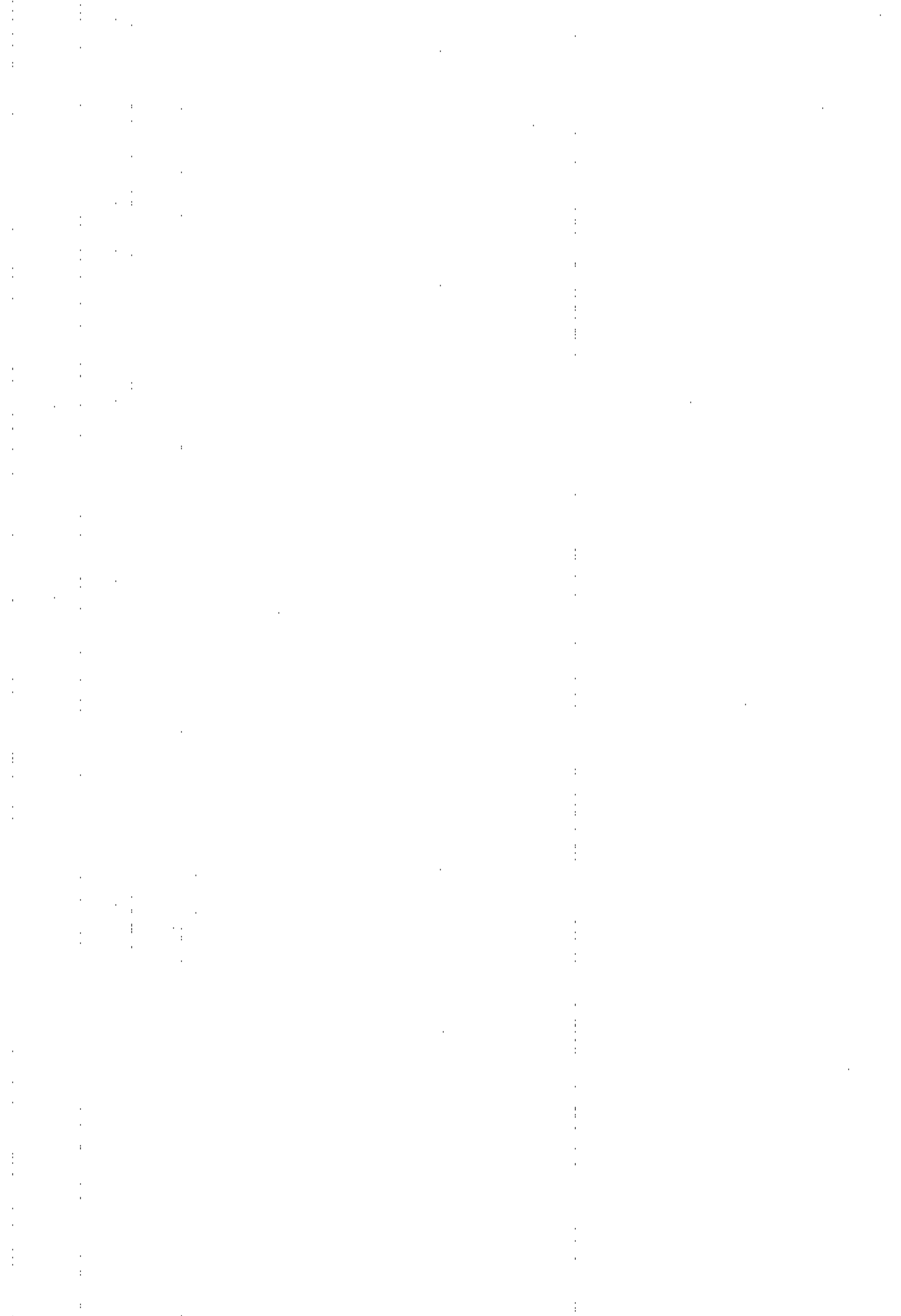
## الواو



## لا

## الياء

* * *



# فهرس الأحاديث الفعلية

* * *

# فهرس الآثار

**الميم**



**الهاء**



* * *

# فهرس الأعلام المترجمين

**الباء**

**التاء**



**الثاء**

## الجيم

**الحاء**

**الخاء**

**الدال**

## الذال

## الراء

## الزاي

**السين**

## الشين

**الصاد**

**الضاد**



**الطاء**

العين

**الغين**

## الفاء



## القاف

## الكاف

**اللام**



**الميم**

## النون

الهاء



الواو

## الياء

* * *

# فهرس الأماكن والبلدان

## التاء



## الجيم

## الحاء



## الخاء



## الدال



## الراء



## الزاي

## العين



## الغين



## الفاء



## القاف



## الكاف

## الميم



## النون

## الهاء



## الواو



## الياء



* * *

# فهرس المصطلحات والغريب

## الخاء



## الدال



## الزاي



## السين



## الشين

## الصاد



## الضاد



## الطاء



## العين



## الغين



## الفاء



## القاف

## الكاف



## الميم

* * *

# فهرس الأشعار

## الميم

**النون**



* * *

# فهرس الموضوعات

## المجلّد الثاني

**المجلّد الثالث**

* * *

# فهرس المصادر والمراجع

## الهمزة


١ ـ القرآن الكريم.

٢ ـ آداب الشافعي لابن أبي حاتم.

٣ ـ آرآء أبي بكر بن العربي الكلامية، عمار الطالبي.

٤ ـ أبجد العلوم، صديق حسن خان، منشورات وزارة الثقافة والارشاد القومي، دمشق ١٩٧٨، صورته دار الكتب العلمية، بيروت (١-٣).

٥ ـ ابن حجر العسقلاني ودراسة مصنفاته، د. شاكر محمود عبدالمنعم، دار الرسالة للطباعة، بغداد، الطبعة الأولى (مجلد رقم ١).

٦ ـ ابن سبأ حقيقة لا خيال، د. سعدي الهاشمي.

٧ ـ أبو زرعة وجهوده في السنة، د. سعدي الهاشمي، المجلس العلمي الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة، الطبعة الأولى عام ١٤٠٢هـ (١-٣).

٨ ـ إتحاف السادة المتقين بشرح إحياء علوم الدين للغزالي، دار الفكر، بيروت (١- ١٠).

٩ ـ الأجوبة الفاضلة للكنوي، الناشر مكتب المطبوعات الإسلامية، حلب باب الحديد، الطبعة الثانية عام ١٤٠٤هـ.

١٠ ـ أجوبة الحافظ ابن حجر عن أحاديث المصابيح لابن حجر، بآخر مشكاة المصابيح، طبعة المكتب الإسلامي ، بتحقيق محمد ناصر الدين الألباني (١-٣).

١١ ـ إحياء علوم الدين لأبي حامد الغزالي، طبعة دار الشعب (١٦ جزء في أربع مجلدات).

١٢ ــ الإحكام في أصول الأحكام لابن حزم، طبعة مطبعة العاصمة بالقاهرة، الناشر زكريا علي يوسف، بتحقيق أحمد محمد شاكر (٨ أجزاء).

١٣ ــ أحوال الرجال للجوزجاني، مؤسسة الرسالة، بيروت، الطبعة الأولى عام ١٤٠٥هـ، بتحقيق صبحي السامرائي.

١٤ ــ اختلاف الحديث للشافعي، مكتبة الكليات الأزهرية، بتحقيق وإشراف محمد زهري النجار، الطبعة الأولى عام ١٣٨١هـ.

١٥ ــ أخبار التراث العربي، العدد (١١) نشرة دورية، معهد المخطوطات، الكويت.

١٦ ــ أخلاق النبي لأبي الشيخ، مكتبة النهضة المصرية، القاهرة، نشر أحمد محمد مرسي.

١٧ ــ إختصار علوم الحديث لابن كثير، دار الكتب العلمية، بيروت، بتحقق وتعليق أحمد محمد شاكر، مصورة عن الطبعة الأولى.

١٨ ــ أخبار أصبهان لأبي نعيم الأصبهاني، طبعة ليدن عام ١٩٣١م، مطبعة بريل.

١٩ ــ أخبار أبي حنيفة للصيمري، دار الكتاب العربي، بيروت، مصورة عن طبعة وزارة المعارف والتحقيقات العلمية، بالهند، الطبعة الثانية ١٩٧٦م.

٢٠ ــ أخبار القضاة لوكيع بن الجراح، عالم الكتب، بيروت (١-٣).

٢١ ــ أخبار مكة لأبي الوليد الأزرقي، مطابع دار الثقافة، مكة المكرمة، الطبعة الثالثة ١٣٩٨هـ، بتحقيق رشدي الصالح ملحس (١-٢).

٢٢ ــ اختيار الأولى في شرح حديث فيم يختصم الملأ الأعلى لابن رجب، مكتبة دار الأقصى، الكويت، ١٤٠٦هـ الطبعة الأولى، بتحقيق جاسم الفهيد الدوسري.

٢٣ ــ أدب الإملاء والاستملاء لابن السمعاني، دار الكتب العلمية،

بيروت، الطبعة الأولى عام ١٤٠١هـ.

٢٤ ــ إرواء الغليل بتخريج أحاديث منار السبيل للألباني، المكتب الإسلامي، بيروت، الطبعة الأولى ١٣٩٩هـ (١ـ٨).

٢٥ ـ إرشاد الفحول، محمد بن علي الشوكاني، دار المعرفة، بيروت عام ١٣٩٩هـ.

٢٦ ـ الأزهار المتناثرة في الأحاديث المتواترة للسيوطي، دار التأليف، القاهرة ١٣٧١هـ.

٢٧ ــ أزهار الرياض للتلمساني، طبعة اللجنة المشتركة بين المغرب والإمارات، عام ١٣٩٨هـ / ١٩٧٨م.

٢٨ ـ الاستيعاب لابن عبدالبر، بحاشية الإصابة، دار إحياء التراث العربي، بيروت، مصورة عن الطبعة الأولى، طبعة السعادة بمصر (١ـ٤).

٢٩ ـ أساس البلاغة للزمخشري، دار المعرفة، بيروت.

٣٠ ـ إسبال المطر على قصب السكر للصنعاني، جمعية النشر والتأليف الأثرية، باكستان.

٣١ ـ أسد الغابة لابن الأثير، طبعة دار الشعب عام ١٣٩٠هـ / ١٩٧٠م، بتحقيق نخبة (١ـ٧).

٣٢ ـ الأسماء والصفات لأبي بكر البيهقي، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى عام ١٤٠٥هـ / ١٩٨٤م.

٣٣ ـ إسعاف المبطأ برجال الموطأ، مكتبة مصطفى البابي الحلبي بمصر، الطبعة الأخيرة عام ١٣٧٠هـ / ١٩٥١م، في نهاية تنوير الحوالك.

٣٤ ـ أسماء الصحابة الرواة وما لكل واحد من العدد... لابن حزم، دراسة وتحقيق د. أكرم العمري، ١٤٠٤هـ / ١٩٨٤م.

٣٥ ـ الاستذكار لابن عبد البر، طبعة القاهرة عام ١٣٩٣هـ / ١٩٧٣م،

بتحقيق علي النجدي ناصف (١-٢).

٣٦ ــ أسئلة الدقاق لابن معين، مركز البحث العلمي وإحياء التراث، كلية الشريعة، مكة المكرمة، الطبعة الأولى عام ١٤٠٠هـ، بتحقيق د. أحمد محمد نورسيف.

٣٧ ــ الإصابة في معرفة الصحابة لابن حجر، دار إحياء التراث العربي، بيروت، مصورة عن الطبعة الأولى، طبعة دار السعادة بمصر (١-٤).

٣٨ ــ إصلاح خطأ المحدثين للخطابي، ضمن الرسائل الكمالية، نشر مكتبة المعارف، الطائف.

٣٩ ــ أصول الحديث، د. محمد عجاج الخطيب، دار الفكر، بيروت، الطبعة الثالثة عام ١٣٩٥هـ / ١٩٧٥م.

٤٠ ــ الأعلام، خير الدين الزركلي، دار العلم للملايين، بيروت، الطبعة الخامسة عام ١٩٨٠م (١-٨).

٤١ ــ أعلام الموقعين لابن القيم، مكتبة عبدالسلام شقرون، القاهرة، طبعة جديدة عام ١٣٨٨هـ / ١٩٦٨م، بتعليق طه عبدالرؤوف سعد (١-٤).

٤٢ ــ إعلام السائلين بكتب سيد المرسلين لابن طولون، مؤسسة الرسالة، بيروت عام ١٤٠٣هـ، بتحقيق محمود الأرناؤوط.

٤٣ ــ إغاثة اللهفان لابن القيم، مكتبة مصطفى البابي الحلبي بمصر، الطبعة الأخيرة عام ١٣٨١هـ، بتحقيق محمد سيد كيلاني (١-٢).

٤٤ ــ الاغتباط بمعرفة من رمي بالاختلاط، سبط ابن العجمي، ضمن الرسائل الكمالية، مكتبة المعارف، الطائف.

٤٥ ــ إفادة النصيح لابن رشيد، الشركة التونسية لفنون الرسم، تونس، تحقيق د. محمد الحبيب بن الخوجة.

٤٦ ــ الاقتراح لابن دقيق العيد، وزارة الثقافة الهيئة المصرية، مركز تحقيق

التراث، بتحقيق د. عائشة عبدالرحمن.

٤٧ ــ إكمال المعلم، محمد بن خلفة الأبي، دار الكتب العلمية، بيروت (١-٧).

٤٨ ــ الإكمال في رفع الارتياب... لابن ماكولا، الناشر محمد أمين دمج، بيروت، بتصحيح عبدالرحمن بن يحيى المعلمي، مصورة عن نسخة دائرة المعارف العثمانية.

٤٩ ــ الإلزامات للدارقطني، المكتبة السلفية بالمدينة النبوية، الطبعة الأولى، بتحقيق مقبل بن هادي الوادعي.

٥٠ ــ الألفية مع شرح ابن عقيل، نشر دار الكتاب العربي، بيروت، الطبعة الرابعة عشرة عام ١٣٨٤هـ / ١٩٦٤م، بتحقيق محمد محيي الدين عبدالحميد (١-٢).

٥١ ــ الإلماع للقاضي عياض، دار التراث بالقاهرة، والمكتبة العتيقة بتونس، الطبعة الأولى عام ١٣٨٩هـ / ١٩٧٠م، بتحقيق السيد أحمد صقر.

٥٢ ــ ألفية السيوطي أو قطر الدرر، دار المعرفة، بيروت، بشرح أحمد شاكر.

٥٣ ــ إمعان النظر بشرح نخبة الفكر للنصربوري، خيدرآباد، السند، الباكستان، تحقيق غلام مصطفى القاسمي.

٥٤ ــ الإمام البخاري وصحيحه، د. عبدالغني عبدالخالق، دار المنارة للنشر، جدة، الطبعة الأولى عام ١٤٠٥هـ.

٥٥ ــ الإمام البخاري، تقي الدين الندوي، دار القلم، دمشق.

٥٦ ــ الإمام الترمذي والموازنة بين جامعه وبين الصحيحين، مطبعة لجنة التأليف والترجمة والنشر، الطبعة الأولى عام ١٣٩٠هـ.

٥٧ ــ الأموال لأبي عبيد، مكتبة الكليات الأزهرية بالقاهرة، ودار الفكر

ببيروت، الطبعة الثانية ١٣٩٥هـ، بتحقيق وتعليق محمد خليل هراس.

٥٨ ـ الأمصار ذوات الآثار للذهبي، دار ابن كثير، دمشق، الطبعة الأولى عام ١٤٠٥هـ / ١٩٨٥م، بتحقيق عبدالقادر الأرناؤوط ومحمود الأرناؤوط.

٥٩ ـ إنباه الرواة عن أنباء النحاة للقفطي، دار الكتب المصرية، الطبعة الأولى عام ١٣٦٩هـ / ١٩٥٩م، تحقيق أبي الفضل إبراهيم.

٦٠ ـ إنباء الغمر بذكر أبناء العمر، ابن حجر، حيدآباد، الدكن، الهند، الطبعة الأولى عام ١٣٨٧هـ / ١٩٦٧م، بتحقيق محمد عبدالمعيد (١-٩).

٦١ ـ الإنتقاء لابن عبدالبر، دار الكتب العلمية، بيروت.

٦٢ ـ الأنساب للسمعاني، دائرة المعارف العثمانية، حيدرآباد، الدكن، الهند، الطبعة الأولى عام ١٣٩٩هـ / ١٩٧٩م، بتحقيق عبدالرحمن بن يحيى المعلمي.

٦٣ ـ إيضاح المكنون، إسماعيل باشا البغدادي، نشر مكتبة المثنى، ببغداد.

٦٤ ـ إيضاح علوم البلاغة للخطيب القزويني، بتعليق محمد عبدالمنعم الخفاجي.

٦٥ ـ الإيمان لابن مندة، المجلس العلمي بالجامعة الإسلامية، الطبعة الأولى عام ١٤٠٢هـ / ١٩٨١م، بتحقيق د. علي بن محمد الفقيهي (١-٣).

**الباء**

٦٦ ـ الباعث الحثيث لابن كثير، دار الكتب العلمية، بيروت.

٦٧ ـ بحوث في تاريخ السنة، د. أكرم العمري، مؤسسة الرسالة، بيروت، الطبعة الثالثة عام ١٣٩٥هـ / ١٩٧٥م.

٦٨ ـ البخاري محدثاً وفقيهاً، د. الحسيني عبدالحميد هاشم، المكتبة العصرية، بيروت.

٦٩ ـ البداية والنهاية لابن كثير، مكتبة المعارف بيروت، الطبعة الثانية عام ١٣٩٤هـ / ١٩٧٤م، بتحقيق نخبة (١-١٤ / ٧ مجلدات).

٧٠ ـ البدر الطالع بمحاسن من بعد القرن السابع، محمد بن علي الشوكاني، مطبعة السعادة، القاهرة، الطبعة الأولى سنة ١٣٤٨هـ (١-٢).

٧١ ـ بدائع الزهور في وقائع الدهور، طبعة بولاق عام ١٣١١هـ، والرابع من الطبعة الثانية بتحقيق محمد مصطفى، القاهرة ١٣٧٩هـ / ١٩٦٩م، (وسمّاه بعض المعاصرين تاريخ مصر).

٧٢ ـ برنامج الوادآش للوادآشي محمد بن جابر، دار الغرب الإسلامي، بيروت، الطبعة الأولى عام ١٤٠٠هـ / ١٩٨٠م، بتحقيق محمد محفوظ.

٧٣ ـ برنامج التجيبي، القاسم بن يوسف التجيبي، الدار العربية للكتاب، ليبيا وتونس، طبعة عام ١٩٨١م، تحقيق عبدالحفيظ منصور.

٧٤ ـ برنامج المجاري، محمد المجاري الأندلسي، دار الغرب الإسلامي، بيروت، الطبعة الأولى عام ١٩٨٢م، بتحقيق محمد أبو الأجفان.

٧٥ ـ البرهان للجويني، دار الأنصار، القاهرة، الطبعة الثانية، بتحقيق عبدالعظيم الديب.

٧٦ ـ بغية الملتمس في رجال الأندلس، أحمد بن يحيى الضبي، دار الكاتب العرب، طبع عام ١٩٦٧م.

٧٧ ـ بغية الملتمس في سباعيات مالك بن أنس لصلاح الدين العلائي، عالم الكتب، بيروت، الطبعة الأولى عام ١٤٠٥هـ، بتحقيق حمدي عبدالمجيد السلفي.

٧٨ ـ بغية الوعاة في طبقات النحاة للسيوطي، دار الفكر، بيروت، الطبعة الثانية عام ١٣٩٩هـ / ١٩٧٩م.

٧٩ ـ بغيية الرائد لما تضمنه حديث أم زرع من الفوائد، الأوقاف

بالمغرب عام ١٣٩٥هـ.

٨٠ ـ بقي بن مخلد، د. أكرم العمري، الطبعة الأولى عام ١٤٠٤هـ / ١٩٨٤م.

٨١ ـ بلدان الخلافة الشرقية، كي لسترنج، مطبعة الرابطة، بغداد، عام ١٣٧٣هـ / ١٩٥٤م، نقله إلى العربية بشير فرنسيس وكوركيس عواد.

٨٢ ـ البهجة المرضية بشرح الألفية للسيوطي، عيسى البابي الحلبي.

**التاء**

٨٣ ـ التاج المكلل، صديق حسن خان، المطبعة الهندية العربية، الطبعة الثانية.

٨٤ ـ تاريخ التوقاز، يوسف عزت باشا، طبعة عيسى البابي الحلبي، القاهرة عام ١٩٣٣م.

٨٥ ـ تاريخ المساجد الأثرية التي صلى فيها الملك فاروق الأول، حسن عبدالوهاب، مطبعة دار الكتب المصرية، عام ١٣٦٥هـ (١ـ٢).

٨٦ ـ تاج العروس للزبيدي، دار مكتبة الحياة، بيروت (١ـ١٠).

٨٧ ـ تاج التراجم لابن قطلوبغا، مكتبة المثنى، عام ١٩٦٢م.

٨٨ ـ تاريخ بغداد للخطيب البغدادي، دار الكتاب العربي، بيروت، مصورة عن الطبعة الأولى عام ١٣٤٩هـ / ١٩٣١م، السعادة القاهرة (١ـ١٤).

٨٩ ـ تاريخ يحيى بن معين، مركز البحث العلمي وإحياء التراث، جامعة أم القرى، دراسة وتحقيق د. أحمد محمد نورسيف (١ـ٤).

٩٠ ـ تاريخ الأطباء الفلاسفة، إسحاق بن حنين، مؤسسة الرسالة، بيروت، الطبعة الثانية عام ١٤٠٥هـ / ١٩٨٥م، بتحقيق فؤاد سيد.

٩١ ـ التاريخ الكبير للبخاري، دار الكتب العلمية، بيروت، مصورة عن طبعة حيدرآباد، الدكن، الهند، الطبعة الأولى عام ١٣٦١هـ (١ـ٩).

٩٢ ـ تاريخ جرجان... للسهمي، عالم الكتب، بيروت، الطبعة الثالثة عام ١٤٠١هـ / ١٩٨١م، تحت مراقبة د. محمد عبدالمعيد خان.

٩٣ ـ تاريخ الدارمي عن يحيى بن معين، مركز البحث العلمي وإحياء التراث، جامعة أم القرى عام ١٤٠٠هـ، بتحقيق د. أحمد محمد نورسيف.

٩٤ ـ تاريخ خليفة بن خياط، مؤسسة الرسالة ببيروت، ودار القلم بدمشق، الطبعة الثانية سنة ١٣٩٧هـ / ١٩٧٧م، بتحقيق د. أكرم العمري.

٩٥ ـ تاريخ التراث العربي، فؤاد سركين، الهيئة المصرية العامة للتأليف والنشر القاهرة، نقله إلى العربية د. محمود فهمي حجازي، ود. فهمي أبو الفضل (١-٢).

٩٦ ـ التاريخ الصغير للبخاري، المكتبة الأثرية بالباكستان، بتعليق عبدالشكور الأثري.

٩٧ ـ تاريخ الطبري لابن جرير الطبري، دار المعاف بمصر، بتحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، الطبعة الثانية (١-١٠).

٩٨ ـ تاريخ علماء الأندلس لابن الفرضي، الدار المصرية للتأليف والترجمة، طبع سنة ١٩٦٦م.

٩٩ ـ تاريخ بخارى للنرشخي، دار المعارف بمصر، تحقيق د. أمين بدوي ونصرالله الطرازي.

١٠٠ ـ تاريخ الأدب العربي، كاربروكلمان، دار المعارف بمصر، نقله إلى العربية نخبة من المحققين (١-٦).

١٠١ ـ تاريخ ابن قاضي شهبة، المعهد العلمي الفرنسي، دمشق، تحقيق عدنان درويش عام ١٩٧٧م.

١٠٢ ـ التبين لسبط ابن العجمي، ضمن الرسائل الكمالية في الحديث (٢)، مكتبة المعارف، الطائف.

١٠٣ ــ تبيين كذب المفتري فيما نسب لأبي الحسن الأشعري، دار الفكر، دمشق، الطبعة الثانية عام ١٣٩٩هـ.

١٠٤ ــ التبصرة والتذكرة للعراقي، المطبعة الجديدة بفاس، بتعليق وتصحيح محمد بن الحسين العراقي الحسيني.

١٠٥ ــ التتبع للدارقطني، المكتبة السلفية بالمدينة النبوية، الطبعة الأولى.

١٠٦ ــ التجريد للذهبي، شرف الدين الكتبي وأولاده، بومباي، الهند، بتصحيح صالحة عبدالحكيم شرف الدين (١ـ٢).

١٠٧ ــ التحفة المرضية في حل بعض المشكلات الحديثية، حسين بن محسن الأنصاري.

١٠٨ ــ التحقيق لابن الجوزي، مطبعة السنة المحمدية سنة ١٣٧٣هـ، بتحقيق محمد حامد الفقي (الجزء الأول).

١٠٩ ــ تحفة الأحوذي بشرح جامع الترمذي للمباركفوري، المكتبة السلفية بالمدينة النبوية، بتحقيق عبدالرحمن محمد عثمان.

١١٠ ــ تحفة الذاكرين، محمد علي الشوكاني، دار الكتب العلمية.

١١١ ــ التحبير في المعجم الكبير، عبدالكريم بن السمعاني، مطبعة الإرشاد ببغداد عام ١٣٩٥هـ (١ـ٢).

١١٢ ــ تحفة الأشراف بمعرفة الأطراف للمزي، الدار القيمة، بمباي، الهند، الطبعة الأولى.

١١٣ ــ تخريج أحاديث الكشاف للزيلعي، (قطعة محققة منه تشتمل على سورة الممتحنة) بتحقيقي، بحث قدم لكلية الحديث، في السنة الرابعة بالكلية.

١١٤ ــ التخريج ودراسة الأسانيد، د. محمود الطحان، المطبعة العربية بحلب، الطبعة الأولى سنة ١٣٩٨هـ / ١٩٧٨م.

١١٥ ــ تخريج الفروع للزنجاني، مؤسسة الرسالة، بيروت، الطبعة الرابعة

عام ١٤٠٢هـ / ١٩٨٢م، بتحقيق د. محمد أديب صالح.

١١٦ ـ تدريب الراوي بشرح تقريب النواوي للسيوطي، المكتبة العلمية للنمنكاني بالمدينة النبوية، الطبعة الثانية.

١١٧ ـ تذكرة الموضوعات للمقدسي، المكتبة السلفية بالقاهرة، الطبعة الأولى عام ١٤٠١هـ / ١٩٨١م، بتعليق محمد مصطفى الحدري.

١١٨ ـ تذكرة المؤتسي فيمن حدث ونسي للسيوطي، الدار السلفية، الكويت، الطبعة الأولى عام ١٤٠٤هـ / ١٩٨٤م، بتحقيق صبحي السامرائي.

١١٩ ـ تذكرة الحفاظ للذهبي، دائرة المعارف العثمانية، حيدرآباد، الهند، الطبعة الثالثة.

١٢٠ ـ التذكار للقرطبي، دار البيان، دمشق.

١٢١ ـ تذكرة السامع والمتكلم في آداب العالم والمتعلم لابن جماعة، دار الكتب العلمية، بيروت.

١٢٢ ـ ترجمة ابن القاسم الطبراني لابن مندة، وزارة الأوقاف بالعراق، بتحقيق حمدي عبدالمجيد السلفي، في نهاية الجزء (٢٥) من المعجم الكبير.

١٢٣ ـ الترغيب والترهيب للمنذري، مكتبة الجمهورية العربية، مصر، بتعليق محمد خليل هراس (١-٤).

١٢٤ ـ ترجمة القاضي عياض لابنه أبي محمد، وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية بالمغرب، الطبعة الثانية، بتحقيق د. محمد بن شريفة.

١٢٥ ـ ترجمة النووي للسخاوي، الجامعة الإسلامية، دار العلوم.

١٢٦ ـ ترتيب المدارك للقاضي عياض، وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية، المغرب.

١٢٧ ـ تسمية من روى عنه من أولاد العشرة علي بن المديني، دار القلم، الكويت، الطبعة الأولى ١٤٠٢هـ / ١٩٨٢م، بتحقيق د. علي حجاز.

١٢٨ ـ التعريفات للجرجاني، دار الكتب العلمية، بيروت.

١٢٩ ـ تغليق التعليق لابن حجر، المكتب الإسلامي ببيروت، ودار عمار بعمان، الطبعة الأولى عام ١٤٠٥هـ / ١٩٨٥م، بتحقيق ودراسة سعيد عبدالرحمن القزقي (١-٥).

١٣٠ ـ تفسير الثوري، سفيان الثوري، طبع بإعانة وزارة المعارف لحكومة الهند، وامبور، بتصحيح امتياز عرشي.

١٣١ ـ تفسير القرآن العظيم لابن كثير، عيسى البابي الحلبي، دار إحياء الكتب العربية (١-٤).

١٣٢ ـ التقصي، مكتبة القوسي، القاهرة عام ١٣٥٠هـ / ١٩٣١م.

١٣٣ ـ تقييد العلم للخطيب البغدادي، دار إحياء السنة النبوية، الطبعة الثانية عام ١٩٧٤م، بتحقيق يوسف العشي.

١٣٤ ـ التقييد لابن نقطة (المجلد ١) دائرة المعارف العثمانية، حيدرآباد، الدكن، الهند، الطبعة الأولى ١٤٠٣هـ / ١٩٨٣م.

١٣٥ ـ التقييد والإيضاح، عبدالرحيم بن الحسين العراقي، المكتبة السلفية بالمدينة النبوية، الطبعة الأولى عام ١٣٨٩هـ / ١٩٦٩م، بتحقيق عبدالرحمن محمد عثمان.

١٣٦ ـ تقريب التهذيب، ابن حجر، دار نشر الكتب الإسلامية، كوجرا نواله، باكستان، الطبعة الأولى عام ١٣٩٣هـ / ١٩٧٣م.

١٣٧ ـ التقريب والتيسير في معرفة سنن البشير النذير للنووي، دار الملاح للطباعة والنشر، بتحقيق د. مصطفى الخن.

١٣٨ ـ التكملة لوفيات النقلة للمنذري، مؤسسة الرسالة، الطبعة الثانية عام ١٤٠١هـ / ١٩٨٢م، بتحقيق بشار عواد (١-٤).

١٣٩ ـ تكملة المعاجم العربية لرينهات دوزي، دار الرشيد، بغداد عام

١٩٨٢م، نقله إلى العربية وعلق عليه د. محمد سليم النعمي.

١٤٠ ـ تلخيص المستدرك للذهبي، بحاشية المستدرك، دائرة المعارف العثمانية، حيدرآباد، الدكن، الهند (١-٤).

١٤١ ـ تلقيح فهوم أهل الأثر لابن الجوزي، مكتبة الآداب، القاهرة عام ١٩٧٥م.

١٤٢ ـ تمييز الطيب من الخبيث لابن الديبع الشيباني، مكتبة محمد علي صبيح، القاهرة.

١٤٣ ـ التمهيد لابن عبدالبر، وزارة الأوقاف بالمغرب، تحقيق نخبة من المحققين (١-١٦ ولم يكمل).

١٤٤ ـ التنكيل للمعلمي، المطبعة العربية، لاهور، باكستان، عام ١٤٠١هـ، تحقيق محمد ناصر الدين الألباني (١-٢).

١٤٥ ـ التنبيه والرد علىأهل الأهواء والبدع للملطي، مكتبة المثنى ببغداد، عام ١٣٨٨هـ / ١٩٦٨م، تحقيق محمد زاهد الكوثري.

١٤٦ ـ تنبيه الغبي بتكفير ابن عربي للبقاعي، طبعة بتحقيق عبدالرحمن الوكيل.

١٤٧ ـ تنزية الشريعة المرفوعة عن الأحاديث الشنيعة الموضوعة لابن عراق الكناني، مكتبة القاهرة، القاهرة، بتحقيق عبدالوهاب عبداللطيف وعبدالله بن محمد بن الصديق الغماري، الطبعة الأولى (١-٢).

١٤٨ ـ التنقيح في صلاة التسبيح، جاسم بن سليمان الفهيد الدوسري، مكتبة الصحابة الإسلامية، الكويت، الطبعة الأولى.

١٤٩ ـ التوحيد لابن خزيمة، مكتبة الكليات الأزهرية، القاهرة، طبعة عام ١٣٨٧هـ / ١٩٦٨م، مراجعة وتعليق محمد خليل هراس.

١٥٠ ـ توضيح الأفكار للصنعاني، مكتبة الخانجي، القاهرة، الطبعة الأولى

عام ١٣٦٦هـ، بتحقيق محيي الدين عبدالحميد (١-٢).

١٥١ ـ توجيه النظر، طاهر الجزائري، المكتبة العلمية بالمدينة المنورة.

١٥٢ ـ تهذيب التهذيب لابن حجر، دار صادر، بيروت، مصورة عن طبعة مجلس دائرة المعارف العثمانية، بحيدرآباد، عام ١٣٢٦هـ (١-١٢).

١٥٣ ـ تهذيب الأسماء واللغات للنووي، دار الكتب العلمية، بيروت (١-٤).

١٥٤ ـ تهذيب الكمال للمزي، مؤسسة الرسالة، بيروت، الطبعة الأولى، بتحقيق بشار معروف (١-٣٥).

١٥٥ ـ تهذيب تاريخ دمشق، عبدالقادر بدران، دار المسيرة، بيروت، الطبعة الثانية عام ١٣٩٩هـ/ ١٩٧٩م (١-٧ ولم يكمل).

١٥٦ ـ التيسير بشرح الجامع الصغير للعزيزي مكتبة مصطفى البابي الحلبي، الطبعة الثالثة عام ١٣٧٧هـ/ ١٩٥٧م (١-٣).

١٥٧ ـ تيسير الكريم الرحمن لعبدالرحمن بن ناصر السعدي، المكتبة والمطبعة السلفية، القاهرة عام ١٣٧٧هـ (١-٨ في أربع مجلدات).

**الثاء**

١٥٨ ـ الثقات لابن حبان، دائرة المعارف العثمانية، حيدرآباد، الدكن، الهند، الطبعة الأولى (١-٩).

**الجيم**

١٥٩ ـ جامع بيان العلم لابن عبدالبر، المكتبة السلفية بالمدينة المنورة، الطبعة الثانية عام ١٣٨٨هـ / ١٩٦٨م (١-٢)، بتصحيح عبدالرحمن محمد عثمان.

١٦٠ ـ جامع التحصيل بأحكام المراسيل للعلائي، الدار العربية للطباعة، العراق، وزارة الأوقاف، الطبعة الأولى عام ١٣٩٨هـ / ١٩٧٨م، بتحقيق حمدي

عبدالمجيد السلفي.

١٦١ ـ جامع الأصول لابن الأثير. الحلواني والملاح، ودار البيان، الطبعة الأولى، بتحقيق عبدالقادر الأرناؤوط، طبع سنة ١٣٩٨هـ / ١٩٦٩م (١-١٠).

١٦٢ ـ جامع العلوم والحكم لابن رجب الحنبلي، مصطفى البابي الحلبي القاهرة، الطبعة الرابعة.

١٦٣ ـ الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع الخطيب البغدادي، مكتبة الفلاح، الكويت، الطبعة الأولى.

١٦٤ ـ الجامع المسند الصحيح، محمد بن إسماعيل البخاري، عيسى الحلبي القاهرة (١-٤).

١٦٥ ـ جامع البيان في تفسير القرآن للإيجي، دار النشر الكتب، كوجرا نواله، باكستان، بتحقيق منير أحمد، وتعليق محمد بن عبدالله الغزنوي (١-٢).

١٦٦ ـ جامع الترمذي لأبي عيسى الترمذي، مطبعة مصطفى الحلبي القاهرة، الطبعة الأولى عام ١٣٥٦هـ / ١٩٣٧م، بتحقيق أحمد شاكر (١-٥).

١٦٧ ـ جامع البيان عن تأويل أي القرآن، محمد بن جرير الطبري، مصطفى البابي الحلبي ومحمد محمود الجلبي، الطبعة الثالثة عام ١٣٨٨هـ / ١٩٦٨م (١-٢٨ جزء).

١٦٨ ـ جذوة المقتبس في ذكر ولاة الأندلس، أبو عبدالله محمد بن فتوح بن عبدالله الأزدي، الدار المصرية للتأليف عام ١٩٦٦م.

١٦٩ ـ الجرح والتعديل لابن أبي حاتم، دائرة المعارف العثمانية، حيدرآباد، الدكن، الهند، الطبعة الأولى (١-٩).

١٧٠ ـ الجمع بين رجال الصحيحين لابن القيسراني، محمد بن طاهر، دار الكتب العلمية، بيروت عام ١٤٠٥هـ (١-٢).

١٧١ ـ جمهرة أنساب العرب لابن حزم، دار المعارف، القاهرة، الطبعة

الرابعة، بتحقيق عبدالسلام هارون.

١٧٢ ـ جواهر الأصول للفارسي، الدار السلفية، بمباي، الهند.

١٧٣ ـ الجواهر المضية في طبقات الحنفية للقرشي، مكتبة عيسى البابي الحلبي، القاهرة، عام ١٣٩٨هـ (١-٢ ولم يكمل).

١٧٤ ـ جلال الدين السيوطي مسيرته العلمية ومباحثه اللغوية، د. مصطفى الشكعة، شركة ومكتبة مصطفى البابي الحلبي.

**الحاء**

١٧٥ ـ الحاوي في الفتاوي للسيوطي، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الثانية (١-٢).

١٧٦ ـ حاشية الأجهوري على شرح الزرقاني على البيقونية، عطية الله بن عطية البرهاني الأجهوري، طبعة الحلبي مصر عام ١٣٦٨هـ.

١٧٧ ـ حاشية الزرقاني على البيقونية، مطبعة مصطفى البابي الحلبي، القاهرة، طبع عام ١٣٦٨هـ / ١٩٤٩م.

١٧٨ ـ حاشية النبهاني على البيقونية مصطفى البابي الحلبي، القاهرة، الطبعة الأولى عام ١٣٥٧هـ / ١٩٣٨م.

١٧٩ ـ الحافظ السلفي، د. حسن عبدالحميد صالح.

١٨٠ ـ حاشية السندي على سنن أبي داود.

١٨١ ـ الحث على الحفظ لابن الجوزي، دار الكتب، بيروت، الطبعة الأولى عام ١٤٠٥هـ / ١٩٨٥م.

١٨٢ ـ الحديث حجة بنفسه في العقائد والأحكام، الدار السلفية، الكويت، الطبعة الثالثة عام ١٤٠٠هـ.

١٨٣ ـ حدث (نضر الله أمرأ....)، عبدالمحسن بن حمد العباد، مطابع الرشيد، الطبعة الأولى سنة ١٤٠١هـ.

١٨٤ ـ الحديث النبوي مصطلحه وبلاغته، د. محمد الصباغ، المكتب الإسلامي، بيروت، دمشق، الطبعة الرابعة عام ١٤٠١هـ / ١٩٨١م.

١٨٥ ـ حسن المحاضرة في تاريخ مصر والقاهرة، عبدالرحمن بن أبي بكر السيوطي، دار إحياء الكتب العربية، عيسى البابي الحلبي، الطبعة الأولى سنة ١٣٨٧هـ / ١٩٦٧م، بتحقيق محمد أبي الفضل إبراهيم (١-٢).

١٨٦ ـ حسن الحديث شرح تهذيب مصطلح الحديث للمحلاوي، مصطفى الباب الحلبي بمصر، الطبعة الأولى عام ١٣٥٧هـ / ١٩٣٨م.

١٨٧ ـ خصائص المسند لابن المديني، دار المعارف للطباعة والنشر بمصر، الطبعة الثالثة، بتحقيق أحمد محمد شاكر، ضمن الجزء الأول للمسند.

١٨٨ ـ الحطة في ذكر الصحاح الستة، صديق حسن خان، إسلامي اكادمي، لاهور، الباكستان، الطبعة الأولى عام ١٣٩٧هـ / ١٩٧٧م.

١٨٩ ـ حلية الأولياء لأبي نعيم الأصبهاني، مطبعة السعادة بمصر، الطبعة الأولى عام ١٣٩١هـ / ١٩٧١م (١-١٠).

## الخاء

١٩٠ ـ خبر الآحاد لعبدالعزيز بن راشد النجدي، المكتب الإسلامي، بيروت، دمشق، الطبعة الثانية عام ١٤٠١هـ / ١٩٨١م.

١٩١ ـ الخصال المكفرة للذنوب المتقدمة والمتأخرة لابن حجر، مكتبة الصحوة الإسلامية، الكويت، الطبعة الأولى ١٤٠٤هـ / ١٩٨٤م.

١٩٢ ـ الخطيب البغدادي مؤرخ بغداد ومحدثها، د. يوسف العش، مطبعة الترقي، دمشق عام ١٣٦٤هـ.

١٩٣ ـ الخطط التوفيقية، علي باشا مبارك، المطبعة الأميرية الكبرى، بولاق، سنة ١٣٠٤هـ (المجلد ١ـ٢ لم يكمل).

١٩٤ ـ خطبة الحاجة للألباني، المكتب الإسلامي، بيروت، الطبعة الثانية.

١٩٥ ـ الخطط للمقريزي، دار صادر، بيروت (١-٢).

١٩٦ ـ الخطيب البغدادي وأثره في علوم الحديث، د. محمود الطحان، دار القرآن الكريم، بيروت، الطبعة الأولى عام ١٤٠١هـ / ١٩٨١م.

١٩٧ ـ خلاصة تذهيب تهذيب الكمال للخزرجي، مكتبة القاهرة، القاهرة، عام ١٣٩٢هـ.

١٩٨ ـ خلاصة الفجر للشنشوري، دار الأرقم، الكويت، الطبعة الأولى سنة ١٤٠٥هـ / ١٩٨٤م.

١٩٩ ـ الخلاصة في علوم الحديث للطيبي، رئاسة ديوان الأوقاف، العراق عام ١٣٩١هـ / ١٩٧١م، بتحقيق صبحي السامرائي.

٢٠٠ ـ خلاصة الأثر للمحبي، دار صادر، بيروت (١-٤).

## الدال

٢٠١ ـ دائرة المعارف الإسلامية، نخبة من المستشرقين، دار المعرفة، بيروت، نقلها إلى العربية نخبة (١٥ مجلداً إلى حرف العين).

٢٠٢ ـ الدارس في تاريخ المدارس للنعيمي، المجمع العلمي بدمشق، عام ١٣٦٧هـ / ١٩٤٨م، بتحقيق جعفر الحسيني.

٢٠٣ ـ الدرر في اختصار المغازي والسير لابن عبدالبر.

٢٠٤ ـ الدراية لابن حجر، مطبعة الفجالة، القاهرة، عام ١٣٨٤هـ.

٢٠٥ ـ الدرر المنتثرة في الأحاديث المشتهرة على الألسنة للسيوطي، مكتبة مصطفى البابي الحلبي، الطبعة الأولى.

٢٠٦ ـ دراسات في الحديث النبوي، د. محمد مصطفى الأعظمي، مطابع جامعة الرياض.

٢٠٧ ـ الدر المنثور في التفسير بالمأثور للسيوطي، دار المعرفة، بيروت (١-٦)، مصورة عن الطبعة الأولى بالمطبعة الميمنية عام ١٣١٤هـ.

٢٠٨ ـ الدرر المبثثة للفيروز آبادي، دار اللواء للنشر والتوزيع، الرياض، الطبعة الأولى عام ١٤٠١هـ / ١٩٨١م.

٢٠٩ ـ الدرر الكامنة في أعيان المئة الثامنة، ابن حجر، دار الكتب الحديثة، القاهرة، بتحقيق محمد سيد جاد الحق (١-٥).

٢١٠ ـ دفاع عن أبي هريرة، صالح عبدالمنعم العلي، دار القلم ببيروت، ومكتبة النهضة ببغداد، الطبعة الثانية.

٢١١ ـ دليل مخطوطات السيوطي للشيباني والخزندار، مكتبة ابن تيمية، الكويت، الطبعة الأولى.

٢١٢ ـ دول الإسلام للذهبي، الهيئة المصرية العامة للكتاب.

٢١٣ ـ ديوان الضعفاء والمتروكين للذهبي، مطبعة النهضة، مكة المكرمة، حققه حماد بن محمد الأنصاري.

٢١٤ ـ الديباج المذهب لابن فرحون، دار التراث، القاهرة، بتحقيق د. محمد الأحمدي أبو النور (١-٢).

## الذال

٢١٥ ـ ذخائر التراث، عبدالجبار عبدالرحمن، مطبعة جامعة البصرة عام ١٤٠١هـ / ١٩٨١م.

٢١٦ ـ ذكر عدد ما لكل من الصحابة من الحديث والرواة من الصحابة عن النبي ﷺ، بقي بن مخلد، الطبعة الأولى عام ١٤٠٤هـ / ١٩٨٤م.

٢١٧ ـ ذكر من يعتمد قوله في الجرح والتعديل للذهبي، مكتب المطبوعات الإسلامية، حلب، بتحقيق عبدالفتاح أبو غدة.

٢١٨ ـ ذيل طبقات الحنابلة لابن رجب، دار المعرفة، بيروت (١-٢).

٢١٩ ـ ذيل تذكرة الحفاظ للسيوطي، عني بنشرة القدسي، دمشق، عام ١٣٤٧هـ / ١٩٢٨م.

## الراء

٢٢٠ ـ رحلة القلصادي لأبي الحسن على القلصادي الأندلسي، الشركة التونسية للتوزيع.

٢٢١ ـ الرحلة للخطيب البغدادي، ضمن الرسائل الكمالية في الحديث، مكتبة المعارف، الطائف.

٢٢٢ ـ الرد الوافر لابن ناصر الدين، المكتب الإسلامي، دمشق، بيروت، الطبعة الأولى عام ١٣٩٣هـ.

٢٢٣ ـ الرد على الجهمية للدارمي، المكتب الإسلامي، بيروت، دمشق تحقيق زهير الشاويش، تخريج الألباني.

٢٢٤ ـ الرد على من أخلد إلى الأرض للسيوطي، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى عام ١٤٠٣هـ / ١٩٨٣م، تحقيق خليل الميس.

٢٢٥ ـ الرد على سير الأوزاعي لأبي يوسف، لجنة إحياء المعارف النعمانية، بحيدرآباد، الدكن، الهند، الطبعة الأولى، صححه وعلق عليه أبو الوفا الأفغاني.

٢٢٦ ـ الرسالة للإمام الشافعي، بتحقيق أحمد محمد شاكر.

٢٢٧ ـ رسالة حروف القرآن لابن تيمية، مطبعة السنة المحمدية القاهرة، طبع عام ١٣٧٥هـ / ١٩٥٦م، بتحقيق محمد حامد الفقي.

٢٢٨ ـ الرسالة المستطرفة، محمد بن جعفر الكتاني، دار الفكر، دمشق، الطبعة الثالثة.

٢٢٩ ـ رسالة في الحديثين الموضوعين بصحيح البخاري لابن حزم، عالم الكتب، المجلد الأول، العدد الرابع ص ٥٩٢ـ٥٩٥.

٢٣٠ ـ رسالة في علوم الحديث للطائي، رئاسة ديوان الأوقاف ببغداد، عام ١٣٩١هـ / ١٩٧١م.

٢٣١ ـ رسالة ابن تيمية في الرد على ابن عربي، ابن تيمية، ضمن جامع الرسائل، تحقيق محمد رشاد سالم، الطبعة الأولى ١٣٨٩هـ / ١٩٦٩م.

٢٣٢ ـ رسالة ابن داود إلى أهل مكة لأبي داود السجستاني، دار العربية، بتحقيق د. محمد الصباغ.

٢٣٣ ـ رسالة في وصل البلاغات الأربع في الموطأ لابن الصلاح، المغرب، بتحقيق عبدالله بن محمد الغماري.

٢٣٤ ـ الرفع والتكميل للكنوي، مكتبة المطبوعات الإسلامية، حلب، الطبعة الثانية ١٣٨٨هـ / ١٩٦٨م، بتحقيق عبدالفتاح أبو غدة.

٢٣٥ ـ روضات الجنات للخونساري، محمد باقر، طهران سنة ١٣٦٧هـ.

٢٣٦ ـ ريحانة الألبا وزهرة الحياة الدنيا للشهاب أحمد بن محمد الخفاجي، تحقيق عبدالفتاح محمد الحلو (١ـ٢)، طبعة مكتبة عيسى البابي الحلبي عام ١٩٦٧م.

## الزاي

٢٣٧ ـ زاد المسلم فيما اتفق عليه البخاري ومسلم، محمد حبيب الله الشنقيطي، مطبعة مصر، القاهرة ١٩٥٤م (١ـ٥ مجلدات).

٢٣٨ ـ الزاهر لأبي بكر الأنباري، وزارة الثقافة والإعلام بالعراق، عام ١٣٩٩هـ / ١٩٧٩م، بتحقيق د. حاتم صالح الضامن (١ـ٢).

٢٣٩ ـ زهر الربى على المجتبى للسيوطي، دار إحياء التراث العربي، بيروت (١ـ٨).

٢٤٠ ـ الزهري (ترجمته مقتطعة من تاريخ ابن عساكر) لابن عساكر، مؤسسة الرسالة بيروت، الطبعة الأولى عام ١٤٠٢هـ / ١٩٨٢ م، بعناية شكر الله بن نعمة الله قوجاني.

٢٤١ ـ الزهد لأحمد بن حنبل، دار الكتب العلمية بيروت.

## السين

٢٤٢ ـ سؤالات الآجري لأبي داود، المجلس العلمي لإحياء التراث الإسلامي بالجامعة الإسلامية، الطبعة الأولى عام ١٤٠٣هـ / ١٩٨٣م، بتحقيق ودراسة محمد علي قاسم العمري.

٢٤٣ ـ سؤالات السهمي للدارقطني، مكتبة المعارف، الرياض، الطبعة الأولى عام ١٤٠٤هـ / ١٩٨٤م، بتحقيق موفق بن عبدالله بن عبدالقادر.

٢٤٤ ـ السابق واللاحق للخطيب البغدادي، دار طيبة، الرياض، الطبعة الأولى عام ١٤٠٢هـ / ١٩٨٢م، بتحقيق محمد بن مطر الزهراني.

٢٤٥ ـ سبل الهدى والرشاد في سيرة خير العباد للصالحي، المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية، لجنة إحياء التراث الإسلامي، طبع سنة ١٣٩٢هـ / ١٩٧٢م، بتحقيق د. مصطفى عبدالواحد (١ـ٦ ولم يكمل).

٢٤٦ ـ السراج المنير، مكتبة مصطفى البابي الحلبي، الطبعة الثالثة عام ١٣٧٧هـ / ١٩٥٧م (١ـ٣).

٢٤٧ ـ سلسلة الأحاديث الصحيحة للألباني، المكتب الإسلامي، بيروت، دمشق، (١ـ٢)، والدار السلفية بالكويت، والمكتبة الإسلامية بعمان (٣ـ٤).

٢٤٨ ـ السنن الكبرى للبيهقي، دار المعرفة، بيروت، مصورة عن الطبعة الأولى بمجلس دائرة المعارف العثمانية، بحيدرآباد، الهند، سنة ١٣٤٤هـ (١ـ١٩).

٢٤٩ ـ سنن ابن ماجة لابن ماجة، دار إحياء التراث العربي، بيروت، بتحقيق وترقيم محمد فؤاد عبدالباقي (١ـ٢).

٢٥٠ ـ السنة لمحمد بن نصر المروزي، المكتبة الأثرية، الباكستان.

٢٥١ ـ سنن النسائي، أحمد بن علي بن شعيب النسائي، دار إحياء التراث العربي، بيروت (١ـ٨).

٢٥٢ ــ سنن أبي داود لأبي داود، نشر محمد علي السيد، بتعليق عزت عبيد الدعاس، الطبعة الأولى عام ١٣٨٨هـ / ١٩٧٩م (١-٥).

٢٥٣ ــ السنة لابن أبي عاصم، المكتب الإسلامي، دمشق، بيروت، الطبعة الأولى، بتحقيق محمد ناصر الدين الألباني (١-٢).

٢٥٤ ــ السنن لابن طهمان، مجمع اللغة العربية، دمشق، عام ١٤٠٣هـ / ١٩٨٣م، بتحقيق د. محمد طاهر مالك.

٢٥٥ ــ السنن الكبرى للنسائي (المجلد الأول منه بمقدمة عبدالصمد شرف الدين)، الدار القيمة، بمباي، الهند، بتحقيق عبدالصمد شرف الدين (جزء واحد منه فقط).

٢٥٦ ــ سنن سعيد بن منصور، المجلس العلمي، عام ١٤٨٨هـ / ١٩٦٨م، القسم الثاني من المجلد الثالث، والدار السلفية، بومباي، الهند، الجزء الأول من المجلد الثالث، بتحقيق حبيب الرحمن الأعظمي.

٢٥٧ ــ السنة قبل التدوين، د. محمد عجاج الخطيب، مكتبة وهبة، القاهرة، الطبعة الأولى ١٣٨٣هـ / ١٩٦٣م.

٢٥٨ ــ سير أعلام النبلاء للذهبي، مؤسسة الرسالة، بيروت، الطبعة الأولى عام ١٤٠١هـ / ١٩٨١م، بتحقيق نخبة (١-٢٣ مجلداً).

٢٥٩ ــ سير الإمام أحمد لابنه صالح بن أحمد، شباب الجامعة الإسكندرية، الطبعة الأولى.

٢٦٠ ــ السيوطي ومنهجه وآراءه الكلامية، د. محمد جلال أبو الفتوح شرف، دار النهضة العربية، بيروت سنة ١٩٨١م.

٢٦١ ــ السيوطي محدثاً، عبدالكريم السيد عتلم، وزارة الثقافة القاهرة، ١٩٧٨م.

٢٦٢ ــ السيوطي النحوي، د.عدنان سلمان، دار الرسالة للطباعة بغداد،

الطبعة الأولى عام ١٣٩٦هـ / ١٩٧٦م.

الشين

٢٦٣ ـ شجرة النور الزكية، محمد مخلوف، دار الكتاب العربي، بيروت.

٢٦٤ ـ شذرات الذهب لابن العماد، منشورات دار الآفاق، بيروت (١ـ٨ في أربع مجلدات).

٢٦٥ ـ الشريعة لأبي بكر الآجري، مطبعة السنة المحمدية، الطبعة الأولى عام ١٣٦٩هـ / ١٩٥٠م، بتحقيق محمد حامد الفقي.

٢٦٦ ـ شرح اعتقاد أهل السنة للالكائي، دار طيبة، الرياض، الطبعة الأولى، بتحقيق د. أحمد سعد حمدان (١ـ٤ في مجلدين).

٢٦٧ ـ شرح معاني الآثار للطحاوي، الأنوار المحمدية، القاهرة ١٣٨٦هـ (١ـ٤ في مجلدين).

٢٦٨ ـ شرح السنة للبغوي، المكتب الإسلامي، بيروت، الطبعة الأولى، تحقيق شعيب الأرناؤوط (١ـ١٦ م=جلداً).

٢٦٩ ـ شرح ألفاظ التجريح النادرة، د. سعدي الهاشمي، المطبعة السلفية بمصر، الطبعة الأولى.

٢٧٠ ـ شروط الأئمة الستة للمقدسي، مكتبة عاطف القاهرة. ٢٧١ ـ شرح علل الترمذي ابن رجب دار الملاحة، تحقيق د. نور الدين عتر، الطبعة الأولى عام ١٣٩٨هـ / ١٩٧٨م (١ـ٢).

٢٧٢ ـ شرف أصحاب الحديث للخطيب البغدادي، دار إحياء السنة النبوية، نشر كلية الالهيات، جامعة أنقرة، بتحقيق د. محمد سعيد أوغلي.

٢٧٣ ـ الشرح والإبانة لابن بطة، المكتبة الفيصلية مكة المكرمة، بتحقيق رضا بن نعسان معطي.

٢٧٤ ـ شرح العقيدة الطحاوية لابن أبي العز الحنفي، المكتب الإسلامي،

الطبعة الأولى عام ١٣٩٢هـ، وخرج أحاديثه الألباني.

٢٧٥ ــ شرح نخبة الفكر، علي القاري، دار الكتب العلمية، بيروت عام ١٣٩٨هـ / ١٩٧٨م.

٢٧٦ ــ الشعر والشعراء لابن قتيبة، دار الكتب، بيروت، الطبعة الأولى.

٢٧٧ ــ شعار أصحاب الحديث لأبي أحمد الحاكم، دار البشائر، بيروت، الطبعة الأولى ١٤٠٥هـ / ١٩٨٥م، بتحقيق عبدالعزيز السدحان.


## الصاد


٢٧٨ ــ الصارم المنكي في الرد على السبكي لابن عبدالهادي، مطبعة الإمام بمصر.

٢٧٩ ــ صحيح الترغيب والترهيب للألباني، المكتب الإسلامي، بيروت، دمشق، الطبعة الأولى ١٤٠٢هـ / ١٩٨٢م، الجزء الأول ولم يكمل.

٢٨٠ ــ صحيح ابن خزيمة، المكتب الإسلامي، بتحقيق د. مصطفى الأعظمي (١ـ٤ مجلداً).

٢٨١ ــ صحيح الجامع الصغير للألباني، المكتب الإسلامي، الطبعة الأولى ١٣٨٨هـ / ١٩٦٩م (١ـ٦ في ٣ مجلدات).

٢٨٢ ــ الصحاح للجوهري، دار العلم للملايين، بيروت ١٩٧٩م، وهي صورة عن طبعة القاهرة ١٩٥٧م، بتحقيق أحمد عبد الغفور عطار (١ـ٦).

٢٨٣ ــ صيد الخاطر لابن الجوزي، دار الفكر، دمشق، بتعليق علي الطنطاوي وناجي الطنطاوي، الطبعة الثالثة.

٢٨٤ ــ صيانة صحيح مسلم لابن الصلاح، دار الغرب الإسلامي عام ١٤٠٤هـ / ١٩٨٤م، دراسة وتحقيق موفق بن عبدالله بن عبدالقادر.


## الضاد


٢٨٥ ــ الضعفاء لأبي نعيم، دار الثقافة، الدار البيضاء، الطبعة الأولى

١٤٠٥هـ / ١٩٨٤م، بتحقيق د. فاروق حمادة.

٢٨٦ ـ الضعفاء للدارقطني، مكتبة المعارف، الرياض، الطبعة الأولى، ١٤٠٤هـ / ١٩٨٤م، دراسة وتحقيق موفق بن عبدالله.

٢٨٧ ـ الضعفاء للعقيلي، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى، بتحقيق د. عبدالمعطي قلعجي (١ـ٤ مجلدات).

٢٨٨ ـ الضعفاء للنسائي، دار الوعي، حلب، الطبعة الأولى ١٣٩٦هـ، بتحقيق محمود إبراهيم زايد.

٢٨٩ ـ الضعفاء للبخاري، دار الوعي، بحلب، الطبعة الأولى ١٣٩٦هـ، بتحقيق محمود إبراهيم زايد.

٢٩٠ ـ ضعيف الجامع الصغير للألباني، المكتب الإسلامي، بيروت، دمشق، الطبعة الثانية ١٣٩٩هـ / ١٩٧٩م (١ـ٦ في ٣ مجلدات).

٢٩١ ـ الضوء اللامع في أعيان القرن التاسع، محمد عبدالرحمن السخاوي، نشر مكتبة القدسي، القاهرة، عام ١٣٥٣هـ و ١٣٥٥هـ (١ـ١٢ في ٦ مجلدات).

## الطاء

٢٩٢ ـ طبقات الشافعية للحسيني، دار الأوقاف، بيروت، الطبعة الأولى.

٢٩٣ ـ طبقات الحنابلة لمحمد بن أبي يعلى، دار المعرفة، بيروت (١ـ٢).

٢٩٤ ـ طبقات القراء للذهبي، مؤسسة الرسالة، بيروت، الطبعة الأولى ١٤٠٤هـ / ١٩٨٤م، حققه بشار عواد وشعيب الأرناؤوط وصالح مهدي عباس (١ـ٢).

٢٩٥ ـ طبقات الفقهاء للشيرازي، دار الرائد العربي بيروت ١٩٧٨م، تحقيق إحسان عباس.

٢٩٦ ـ طبقات الأطباء لابن جلجل، مؤسسة الرسالة، بيروت، الطبعة

الثانية ١٤٠٥هـ / ١٩٨٥م، تحقيق فؤاد سيد.

٢٩٧ ـ طبقات الشعراء للجمحي، مطبعة السعادة ١٩٢٠م، القاهرة.

٢٩٨ ـ طبقات المفسرين للداودي، مكتبة وهبة، القاهرة، الطبعة الأولى ١٣٩٢هـ / ١٩٧٣م، بتحقيق علي محمد عمر (١-٢).

٢٩٩ ـ طبقات الحفاظ للسيوطي، مكتبة وهبة، عابدين، الطبعة الأولى ١٣٩٣هـ / ١٩٧٣م، بتحقيق علي محمد عمر.

٣٠٠ ـ طبقات الشافعية للسبكي، دار المعرفة، بيروت، الطبعة الثانية (١-٦ مجلدات).

٣٠١ ـ طبقات فقهاء اليمن للجعدي، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الثانية ١٤٠١هـ / ١٩٨١م، بتحقيق فؤاد سيد.

٣٠٢ ـ طبقات الشافعية لابن قاضي شهبة، دائرة المعارف العثمانية، حيدرآباد، الدكن، الهند، الطبعة الأولى ١٣٩٨هـ / ١٩٧٨م، بتصحيح د. الحافظ عبدالعليم خان (١-٤ مجلدات).

٣٠٣ ـ طبقات الشافعية للأسنوي، دار العلوم للطباعة والنشر، الرياض، عام ١٤٠٠هـ / ١٩٨١م، بتحقيق عبدالله الجبوري (١-٢).

٣٠٤ ـ طبقات المفسرين للسيوطي، مكتبة وهبة، القاهرة، الطبعة الأولى ١٣٩٦هـ / ١٩٧٦م، بتحقيق علي محمد عمر.

٣٠٥ ـ الطبقات، خليفة بن خياط، مطبعة العاني، بغداد، ١٣٨٧هـ / ١٩٦٧م، الطبعة الأولى، تحقيق د. أكرم العمري.

٣٠٦ ـ الطبقات الكبرى لابن سعد، دار صادر، بيروت (١-٩ مجلدات).

## العين

٣٠٧ ـ عارضة الأحوذي لأبي بكر بن العربي، دار العلم، بيروت (١-١٣ مجلداً).

٣٠٨ ــ العبر في خبز من غبر للذهبي، دائرة المطبوعات والنشر، الكويت، بتحقيق نخبة من العلماء (١ـ٥ مجلدات).

٣٠٩ ــ عجالة المبتدى وفضالة المنتهي للحازمي، الهيئة العامة، القاهرة، الطبعة الثانية.

٣١٠ ــ العقد الثمين في تاريخ البلد الأمين للتقي الفاسي، مكتبة السنة المحمدية، القاهرة (١ـ٨ مجلدات).

٣١١ ــ العقود الدرية في ترجمة شيخ الإسلام ابن تيمية لابن عبدالهادي، دار الكتب العلمية، بيروت.

٣١٢ ــ العلم لزهير بن حرب، ضمن أربع رسائل من كنوز السنة، دمشق ١٣٨٥هـ، الطبعة الأولى، نشره وحققه محمد ناصر الدين الألباني.

٣١٣ــ العلل المتناهية في الأحاديث الواهية لابن الجوزي، دار النشر، لاهور، الطبعة الأولى.

٣١٤ ــ العلل في الحديث، د. همام بن سعيد، دار العدوي، عمان، الطبعة الأولى ١٤٠٠هـ / ١٩٨٠م.

٣١٥ ــ علوم الحديث، د. صبحي الصالح، دار العلم للملايين، بيروت، الطبعة العاشرة ١٩٧٨م.

٣١٦ ــ العلل لابن أبي حاتم، مكتبة المثنى، بغداد (١ـ٢ مجلد).

٣١٧ ــ العلل، علي بن المديني، المكتب الإسلامي، بيروت، دمشق، الطبعة الثانية ١٩٨٠م، بتحقيق محمد مصطفى الأعظمي.

٣١٨ ــ عمدة القاري بشرح صحيح البخاري للعيني، إدارة الطباعة المنيرية، القاهرة، عام ١٣٤٨هـ (١ـ ١١ مجلداً).

٣١٩ ــ عمل اليوم والليلة للنسائي، طبعة دار الأفتاء، الرياض، الطبعة الأولى ١٤٠١هـ / ١٩٨١م، بتحقيق د. فاروق حمادة.

٣٢٠ ــ عمل اليوم والليلة لابن السني، دار المعرفة، بيروت ١٣٩٩هـ.

٣٢١ ــ عنوان الدراية للغبريني، الشركة الوطنية، الجزائر، تحقيق رابح بونار.

٣٢٢ ــ علاقة الإثبات والتفويض بصفات رب العالمين، مطبعة التراث، الطبعة الأولى.

٣٢٣ ــ عيون الأثر لابن سيد الناس، دار المعرفة، بيروت (١-٢ مجلد).

**الغين**

٣٢٤ ــ غاية الأماني في الرد على النبهاني، محمود شكري الآلوسي، المطبعة العربية، لاهور، ١٤٠٣هـ / ١٩٨٣م (١-٢ مجلد).

٣٢٥ ــ غاية النهاية في طبقات القراء لابن الجزري، دار الكتب العلمية، الطبعة الثانية (١-٢ مجلد).

٣٢٦ ــ غاية المرام للألباني، المكتب الإسلامي، دمشق، الطبعة الأولى ١٤٠٠هـ / ١٩٨٠م.

٣٢٧ ــ غريب الحديث للخطابي، مركز البحث العلمي التابع لجامعة أم القرى، طبع عام ١٤٠٣هـ / ١٩٨٣م، تحقيق عبدالكريم الغرباوي، وخرج أحاديثه عبدالقيوم عبدرب النبي (١-٣).

٣٢٨ ــ الغرباء لأبي بكر الآجري، دار الخلفاء، الكويت، الطبعة الأولى، بتحقيق بدر البدر.

٣٢٩ ــ غيث المغيث للسماحي، دار الأنوار، القاهرة، الطبعة الثانية.

**الفاء**

٣٣٠ ــ الفاخر للمفضل بن سلمة، الهيئة المصرية العامة للكتاب، عام ١٩٧٤م، تحقيق عبدالعليم الطحاوي.

٣٣١ ــ الفائق في غريب الحديث للزمخشري، عيسى البابي الحلبي،

الطبعة الثانية، تحقيق علي محمد البجاوي ومحمد أبو الفضل إبراهيم (١ـ٤ في مجلدين).

٣٣٢ ـ فتح المغيث بشرح ألفية الحديث، محمد بن عبدالرحمن السخاوي، نشر المكتبة العلمية بالمدينة النبوية، بتحقيق حبيب الرحمن الأعظمي، وهي تعادل مجلد و١٦٥ صفحة من الطبعة السلفية بالمدينة أيضاً عام ١٣٨٨هـ / ١٩٦٨م، بتحقيق عبدالرحمن محمد عثمان.

٣٣٣ ـ فتوح مصر لابن عبدالحكم، مطبعة بريل، ليدن ١٩٣٠م.

٣٣٤ ـ فتح الباقي لزكريا الأنصاري، المطبعة الجديدة، فاس ١٣٥٤هـ، بتصحيح وتعليق محمد بن الحسين العراقي (١ـ٣ أجزاء).

٣٣٥ ـ فتح الرحمان بكشف ما يلتبس من القرآن لزكريا الأنصاري، دار القرآن، بيروت، الطبعة الأولى ١٤٠٣هـ / ١٩٨٣م، بتحقيق محمد علي الصابوني.

٣٣٦ ـ فتح الباري بشرح صحيح البخاري، ابن حجر، طبعة المكتبة السلفية، بالقاهرة، نشر دار الإفتاء بالرياض، بتحقيق عبدالعزيز بن باز (٣ مجلدات منه فقط)، ترقيم وتصحيح محمد فؤاد عبدالباقي ومحيي الدين الخطيب (١ـ١٣ مجلداً).

٣٣٧ ـ فتح الشكور في معرفة علماء التكرور، محمد بن أبي بكر الولاقي، دار الغرب، بيروت، الطبعة الأولى ١٩٨١م، بتحقيق محمد إبراهيم الكتاني ومحمد حجي.

٣٣٨ ـ الفرقان بين أولياء الرحمن وأولياء الشيطان لابن تيمية، إدارة ترجمان السنة، لاهور، باكستان، عام ١٣٩٧هـ / ١٩٧٧م.

٣٣٩ ـ الفروسية لابن القيم، دار الكتب العلمية، بيروت ١٩٧٠م.

٣٤٠ ـ فضائل القرآن للنسائي، دار الثقافة، الدار البيضاء، تحقيق د.

فاروق حمادة ١٤٠٠هـ / ١٩٨٠م.

٣٤١ ــ فضل الصلاة على النبي ﷺ، المكتب الإسلامي، دمشق، الطبعة الثالثة.

٣٤٢ ــ الفضائل الباهرة في محاسن القاهرة لابن ظهيرة، مطبعة دار الكتب المصرية ١٩٦٩م، تحقيق مصطفى السقا وكامل مهندس.

٣٤٣ ــ الفضل المبين، جمال الدين القاسمي، دار النفائس، بيروت، الطبعة الأولى ١٤٠٣هـ / ١٩٨٣م، تحقيق عاصم بهجة البيطار.

٣٤٤ ــ فقه اللغة للثعالبي، مكتبة مصطفى البابي الحلبي، الطبعة الأخيرة عام ١٣٩٢هـ / ١٩٧٢م، بتحقيق نخبة.

٣٤٥ ــ الفوائد البهية في تراجم الحنفية محمد علي عبدالحي اللكنوي، دار المعرفة، بيروت عام ١٣٩٨هـ.

٣٤٦ ــ فوات الوفيات لابن شاكر الكتبي، دار صادر، بيروت، بتحقيق د. إحسان عباس (١ـ٥ مجلدات).

٣٤٧ ــ الفوائد الموضوعة في الأحاديث الموضوعة للكرمي المقدسي، دار العربية، بيروت، تحقيق د. محمد الصباغ.

٣٤٨ ــ الفوائد المجموعة للشوكاني، المكتب الإسلامي، بيروت، الطبعة الثانية ١٣٩٢هـ، بتحقيق عبدالرحمن بن يحيى المعلمي.

٣٤٩ ــ فهرس ابن خير الإشبيلي لابن خير، دار الآفاق الجديدة، بيروت، الطبعة الثانية.

٣٥٠ ــ الفهرست لابن النديم، دار المعرفة، بيروت ١٣٩٨هـ.

٣٥١ ــ فهرس الفهارس والأثبات، عبدالحي الكتاني، دار الغرب الإسلامي، الطبعة الثانية، بتحقيق إحسان عباس (١ـ٣ مجلدات).

٣٥٢ ــ فهرس دار الكتب المصرية، مطبعة دار الكتب المصرية ١٣٧٥هـ /

١٩٥٦م، الطبعة الأولى (١ـ٤ مجلدات).

٣٥٣ ــ فيض القدير شرح الجامع الصغير للمناوي، دار المعرفة، بيروت، الطبعة الثانية (١ـ٦ مجلدات).

٣٥٤ ــ فهرس ابن عطية، دار الغرب، بيروت، الطبعة الأولى ١٤٠٠هـ / ١٩٨٠م، تحقيق محمد أبو الأجفان ومحمد الزاهي.

٣٥٥ ــ الفرست لابن النديم، دار المعرفة، بيروت.

٣٥٦ ــ فهرست مرويات ابن حجر، اليمامة، دمشق، تحقيق عبدالله الدرويش.

٣٥٧ ــ فهرس مخطوطات الظاهرية للألباني، مطبوعات مجمع اللغة العربية، دمشق ١٣٩٠هـ / ١٩٧٠م.

## القاف

٣٥٨ ــ القاموس المحيط للفيروزبادي، صورة عن نسخة بولاق عام ١٢٧٢هـ / ١٨٥٥م، بتصحيح نصر الهوريني (١ـ٤ مجلدات).

٣٥٩ ــ القراءة خلف الإمام للبيهقي، دار الباز، مكة، الطبعة الأولى ١٤٠٥هـ.

٣٦٠ ــ قواعد التحديث، جمال الدين القاسمي، عيسى البابي الحلبي، القاهرة، الطبعة الثانية ١٣٨٠هـ / ١٩٦١م، بتحقيق محمد بهجة البيطار.

٣٦١ ــ القول المسدد في الذب عن المسند، ابن حجر، حيدرآباد، الهند، الطبعة الثالثة.

٣٦٢ ــ قواعد في علوم الحديث للتهانوي، مكتبة المطبوعات، حلب، الطبعة الثالثة ١٣٩٢هـ / ١٩٧٢م، بتحقيق عبد الفتح أبو غدة.

## الكاف

٣٦٣ ــ الكاف الشاف في تخريج أحاديث الكشاف لابن حجر، دار

الكتاب العربي، بيروت (١ـ٤ مجلدات).

٣٦٤ ـ الكامل في الضعفاء لابن عدي، دار الفكر، بيروت، الطبعة الأولى، بتحقيق نخبة من العلماء (١ـ٨ مجلدات).

٣٦٥ ـ الكاشف للذهبي، دار الكتب الحديثة، القاهرة، الطبعة الأولى ١٣٩٢هـ / ١٩٧٢م، بتحقيق عزت علي عطية وموسى الموشي (١ـ٣ مجلدات).

٣٦٦ ـ الكبائر للذهبي، مكتبة الرياض الحديثة ١٣٩١هـ / ١٩٧١م.

٣٦٧ ـ كشف الظنون، حاجي خليفة، مكتبة المثنى، بغداد (١ـ٢ مجلد).

٣٦٨ ـ الكشف الحثيث لسبط ابن العجمي، مطبعة العاني، بغداد، بتحقيق صبحي السامرائي.

٣٦٩ ـ كشف الخفاء ومزيل الإلباس فيما اشتهر من الأحاديث على ألسنة الناس للعجلوني، دار إحياء التراث العربي، بيروت، الطبعة الثالثة ١٣٥١هـ (١ـ٢ في مجلد).

٣٧٠ ـ كشاف اصطلاحات الفنون للتهانوي، شركة خياط للكتب والنشر (١ـ٦).

٣٧١ ـ كشف الأستار عن زوائد مسند البزار للهيثمي، مؤسسة الرسالة، الطبعة الأولى، بتحقيق حبيب الرحمن الأعظمي (١ـ٤ مجلدات).

٣٧٢ ـ الكفاية للخطيب البغدادي، دار الكتب الحديثة، القاهرة، الطبعة الأولى، بمراجعة عبدالحليم محمد عبدالحليم وعبدالرحمن حسن محمود.

٣٧٣ ـ الكنى للدولابي، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الثانية.

٣٧٤ ـ الكنى لمسلم، المجلس العلمي، الجامعة الإسلامية بالمدينة النبوية، الطبعة الأولى ١٤٠٤هـ / ١٩٨٤م، بتحقيق عبدالرحيم القشقري (١ـ٢ مجلد).

٣٧٥ ـ الكواكب النيرات لابن الكيال، مركز البحث العلمي، التابع لجامعة أم القرى، بمكة، الطبعة الأولى ١٤٠١هـ / ١٩٨١م، بتحقيق عبدالقيوم

عبدرب النبي.

٣٧٦ ـ الكواكب الدراري بشرح صحيح البخاري، محمد بن يوسف الكرماني، المطبعة البهية المصرية، القاهرة، ١٣٥٦هـ / ١٣٥٨هـ (١-٢٥ في ٢١ مجلد).

٣٧٧ ـ الكواكب السائرة بأعيان المائة العاشرة، نجم الدين الغزي، نشر محمد أمين دمج، بيروت، تحقيق جبرائيل جبور (١-٣ مجلدات).

**اللام**

٣٧٨ ـ اللآلىء المصنوعة في الأحاديث الموضوعة للسيوطي، دار المعرفة، بيروت، الطبعة الثانية ١٣٦٥هـ / ١٩٧٥م (١-٢).

٣٧٩ ـ لب اللباب في تحرير الأنساب للسيوطي، مكتبة المثنى، بغداد، الطبعة الثانية.

٣٨٠ ـ لباب النقول في أسباب النزول للسيوطي، دار إحياء العلوم، بيروت، الطبعة الأولى.

٣٨١ ـ اللباب في تهذيب الأنساب لابن الأثير، دار صادر، بيروت ١٤٠٠هـ / ١٩٨٠م (١-٣ مجلدات).

٣٨٢ ـ لحظ الألحاظ لابن فهد المكي، نشر القدسي، دمشق.

٣٨٣ ـ لسان العرب لابن منظور الأفريقي، دار صادر، بيروت، الطبعة الأولى (١-٥ مجلد).

٣٨٤ ـ لسان الميزان لابن حجر. الأعظمي، بيروت، الطبعة الثانية (١-٧ مجلدات).

٣٨٥ ـ لقط الدرر شرح نخبة الفكر، عبدالله بن حسين العدوي، مصطفى البابي الحلبي، ١٣٥٦هـ / ١٩٣٨م، الطبعة الأولى.

٣٨٦ ـ لقط اللآلىء المتناثرة للزبيدي، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة

الأولى ١٤٠٥هـ / ١٩٨٥م، تحقيق محمد عبدالقادر عطا.

## الميم

٣٨٧ ـ مؤلفات السيوطي، د. عصام عبدالرؤوف، المجلس الأعلى لرعاية الفنون والاداب، القاهرة ١٩٧٨م، ضمن بحوث ندوة.

٣٨٨ ـ المؤرخون في مصر في القرن الخامس عشر الميلادي، محمد مصطفى زيادة، مطبعة لجنة التأليف والنشر، القاهرة ١٩٤٩م.

٣٨٩ ـ مجلة الجامعة الإسلامية، الجامعة الإسلامية بالمدينة.

٣٩٠ ـ المتكلمون في الرجال للسخاوي، دار القرآن الكريم، بيروت، الطبعة الثالثة، بتحقيق عبدالفتاح أبو غدة ١٤٠٠هـ / ١٩٨٠م.

٣٩١ ـ المجروحون لابن حبان، دار الوعي، حلب، تحقيق محمود إبراهيم زايد، الطبعة الأولى ١٣٩٦هـ (١ـ٣ في مجلد).

٣٩٢ ـ مجمع الأمثال للميداني، دار الفكر، بيروت، الطبعة الثالثة ١٣٩٣هـ / ١٩٧٢م، تحقيق محمد محيي الدين عبدالحميد (١ـ٢ مجلد).

٣٩٣ ـ مجموع فتاوي شيخ الإسلام ابن تيمية، جمع ابن قاسم، توزيع دار الإفتاء، بالرياض (١ـ٣٧ مجلداً).

٣٩٤ ـ مجمع الزوائد للهيثمي، دار الكتاب العربي، بيروت، الطبعة الثانية (١ـ١٠ في ٥ مجلدات).

٣٩٥ ـ مجمل اللغة، أحمد بن فارس، مؤسسة الرسالة، بيروت، الطبعة الأولى ١٤٠٤هـ / ١٩٨٤م، تحقيق زهير عبد المحسن سلطان (١ـ٤ في مجلدين).

٣٩٦ ـ مجاز القرآن لأبي عبيدة، مكتبة الخانجي، مصر، علق عليه د. محمد فؤاد سزكين (١ـ٢ مجلد).

٣٩٧ ـ المحدث الفاصل للرامهرمزي، دار الفكر، بيروت، الطبعة الأولى

١٣٩١هـ / ١٩٧١م، تحقيق محمد عجاج الخطيب.

٣٩٨ ـ محاسن الاصطلاح للبلقيني، مطبعة دار الكتب، ١٩٧٤م، تحقيق د. عائشة عبدالرحمن، بحاشية مقدمة ابن الصلاح.

٣٩٩ ـ المحرز الوجيز لابن عطية الغرناطي، وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية، ١٣٩٩هـ / ١٩٧٩م، المغرب، بتحقيق المجلس العلمي، بفاس (١ـ٧ أجزاء ولم يكمل).

٤٠٠ ـ مختصر ابن الحاجب (منتهى السؤل والأمل) لابن الحاجب، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى ١٤٠٥هـ / ١٩٨٥م.

٤٠١ ـ مختصر الشمائل المحمدية للألباني، المكتبة الإسلامية، عمان، الطبعة الأولى ١٤٠٥هـ.

٤٠٢ ـ مختار الصحاح للرازي، دار الكتاب العربي، بيروت ١٩٦٨م، الطبعة الأولى.

٤٠٣ ـ مختصر سنن أبي داود للمنذري، دار المعرفة، بيروت، عام ١٤٠٠هـ / ١٩٨٠م، بحقيق أحمد شاكر ومحمد الفقي (١-٨).

٤٠٤ ـ مختصر المقاصد الحسنة للزرقاني، مكتبة التربية العربي لدول الخليج، ١٤٠١هـ، بتحقيق د. محمد لطفي الصباغ.

٤٠٥ ـ المختصر المحتاج إليه لابن الدبيثي، مطبعة المجمع العلمي العراقي، ١٣٩٧هـ الجزء الثالث، بتحقيق د. مصطفى جواد.

٤٠٦ ـ المخصص لابن سيده، دار الآفاق الجديدة، بيروت، بتحقيق لجنة إحياء التراث العربي بالدار (١ـ٥ مجلدات كبار).

٤٠٧ ـ المدلسون، حماد بن محمد الأنصاري، بمجلة الجامعة الإسلامية.

٤٠٨ ـ المدخل إلى الصحيح للحاكم، مؤسسة الرسالة، بيروت، الطبعة الأولى ١٤٠٤هـ / ١٩٨٤م، دراسة وتحقيق د. ربيع بن هادي (صدر القسم

الأول في مجلد منه).

٤٠٩ ــ مذكرة في علم الجرح والتعديل، د. محمد أمين المصري، مطبوعة على الآلة الكاتبة.

٤١٠ ــ مرآة الجنان لليافعي، مؤسسة الأعلمي، بيروت، الطبعة الثانية ١٣٩٠هـ، مصورة عن حيدرآباد ١٣٣٩هـ.

٤١١ ــ مراتب أهل التقديس بمراتب الموصوفين بالتدليس لابن حجر، المطبعة المحمودية التجارية بمصر.

٤١٢ ــ مرقاة المفاتيح شرح مكاة المصابيح، ملاعلي القاري، المكتبة الإمدادية، ملتان، باكستان (١-١٠).

٤١٣ ــ مسند أبي يعلى، دار المأمون للتراث، دمشق، بيروت، الطبعة الأولى ١٤٠٦هـ /١٩٨٦م، بتحقيق حسين أسد (١-٧ مجلدات ولم يكمل بعد).

٤١٤ ــ مساجد مصر وأولياؤها الصالحون، د.سعاد ماهر محمد، طبعة المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية.

٤١٥ ــ مسند الإمام أحمد، أحمد بن حنبل، المكتب الإسلامي، بيروت، ١٣٨٥هـ / ١٩٦٦م، وبهامشه منتخب كنز العمال (١-٦ مجلدات) وهي معتمدة على طبعة الاعتصام بالقاهرة ١٩٧٦م.

٤١٦ ــ مستفاد الرحلة والاغتراب للتجيبي، الدار العربية للكتاب، تونس، تحقيق عبدالحفيظ منصور.

٤١٧ ــ المستصفى أبو حامد الغزالي، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الثانية (١-٢ مجلد).

٤١٨ ــ المستدرك، محمد عبدالله النيسابوري الحاكم، مكتب المطبوعات الإسلامية، حلب (١-٦ مجلدات).

٤١٩ ــ المسودة لآل تيمية، دار الكتاب العربي، بيروت، بتحقيق محمد

محيي الدين عبدالحميد.

٤٢٠ ـ المسلمون تحت السيطرة الشيوعية، محمود شاكر.

٤٢١ ـ مسند الشافعي، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى ١٤٠٠هـ / ١٩٨٠م.

٤٢٢ ـ مسائل أحمد بن حنبل لابن هانيء، المكتب الإسلامي، بيروت، دمشق، تحقيق زهير الشاويش، الطبعة الأولى ١٣٩٤هـ ـ ١٤٠٠هـ (١ـ٢ مجلد).

٤٢٣ ـ مسند أبي عوانة الاسفراييني لأبي عوانة، دائرة المعارف العثمانية، حيدرآباد، الهند، ١٣٨٥هـ / ١٩٦٥م، الطبعة الأولى (١ـ٤ ولم يكمل).

٤٢٤ ـ مسألة العلو والنزول، محمد بن طاهر المقدسي، مكتبة ابن تيمية، الكويت، بتحقيق صلاح الدين مقبول.

٤٢٥ ـ مشكاة المصابيح للتبريزي، المكتب الإسلامي، الطبعة الثانية ١٣٩٩هـ / ١٩٧٩م، بتحقيق الألباني (١ـ٣ مجلدات).

٤٢٦ ـ مشارق الأنوار للصاغاني، المكتبة العتيقة، تونس، ودار التراث بالقاهرة (١ـ٢ في مجلد).

٤٢٧ ـ المشتبة للذهبي، عيسى البابي الحلبي بالقاهرة ١٩٦٢م، بتحقيق علي محمد البجاوي، الطبعة الأولى (١ـ٢ مجلد).

٤٢٨ ـ مشاهير علماء الأمصار، ابن حبان، دار الكتب العلمية، بيروت، بتصحيح م. فلايشهمر.

٤٢٩ ـ مشكل الآثار للطحاوي، دار صادر، بيروت، صورة عن الطبعة الأولى ١٣٣٣هـ، بحيدرآباد (١ـ٤ مجلدات).

٤٣٠ ـ المصباح المضيء كتاب النبي ﷺ الأمي ورسله إلى ملوك الأرض من عربي وعجمي لابن حديدة، دائرة المعارف العثمانية، حيدرآباد، الهند، الطبعة الأولى ١٣٩٦هـ / ١٩٧٦م (١ـ٢ مجلد).

٤٣١ ـ المصباح المنير للفيومي، المكتبة العلمية، بيروت (١-٢).

٤٣٢ ـ مصباح الزجاجة بشرح سنن ابن ماجه للسيوطي، بهامش سنن ابن ماجه، المطبعة الوهبية، سنة ١٢٩٩هـ.

٤٣٣ ـ مصنف عبدالرزاق، المكتب الإسلامي، بيروت، الطبعة الأولى بتحقيق حبيب الرحمن الأعظمي (١-١١ مجلداً).

٤٣٤ ـ المصباح في علوم الحديث للأندجاني، مطبعة المدني، القاهرة عام ١٣٧٩هـ / ١٩٦٠م.

٤٣٥ ـ مصطلح الحديث للأزهري.

٤٣٦ ـ المصعد الأحمد ابن الجوزي، دار المعارف، القاهرة، الطبعة الثالثة عام ١٣٦٨هـ / ١٩٤٩م، بتحقيق أحمد شاكر، في أوائل المجلد الأول لمسند أحمد.

٤٣٧ ـ مصباح الزجاجة بزوائد ابن ماجه للبوصيري، دار العربية، بيروت، الطبعة الأولى ١٤٠٣هـ / ١٩٨٣م، بتحقيق محمد المنتقي الكشناوي (١-٤).

٤٣٨ ـ مصنف ابن أبي شيبة لابن أبي شيبة، الدار السلفية، بمباي، الهند، الطبعة الثانية ١٣٩٩هـ / ١٩٧٩م، أهتم بطبعه ونشره مختار أحمد السلفي (١-١٥ مجلداً).

٤٣٩ ـ المعرفة والتاريخ ليعقوب بن سفيان الفسوي، مطبعة الإرشاد، بغداد، عام ١٣٩٤هـ / ١٩٧٤م، تحقيق د. أكرم العمري (١-٣).

٤٤٠ ـ المعتمد لأبي الحسين البصري، المعهد العلمي الفرنسي للدراسات العربية، ١٣٨٤هـ دمشق، تحقيق محمد حميدالله.

٤٤١ ـ معرفة علوم الحديث للحاكم، المكتبة العلمية بالمدينة النبوية، الطبعة الثانية ١٣٩٧هـ / ١٩٧٧م، بتحقيق د. معظم حسين.

٤٤٢ ـ معالم السنن للخطابي، دار المعرفة، بيروت، عام ١٤٠٠هـ /

١٩٨٠م، تحقيق أحمد شاكر ومحمد حامد الفقي (١ـ٨ مع مختصر السنن للمنذري).

٤٤٣ ـ معجم البلدان، ياقوت الحموي، دار إحياء التراث العربي، بيروت (١ـ٥ مجلدات).

٤٤٤ ـ المعجم المشتمل لابن عساكر، دار الفكر، دمشق، الطبعة الأولى ١٤٠٠هـ / ١٩٨٠م، بتحقيق سكينة الشهابي.

٤٤٥ ـ معجم الأدباء لياقوت الحموي، دار الفكر، بيروت، الطبعة الثالثة ١٤٠٠هـ / ١٩٨٠م (١ـ٢٠ جزء).

٤٤٦ ـ معجم المصطلحات البلاغية، د. أحمد مطلوب، المجمع العلمي العراقي، طبع سنة ١٤٠٣هـ / ١٩٨٣م (الجزء الأول إلى حرف الباء ولم يكمل).

٤٤٧ ـ معجم مؤلفات السيوطي للسيوطي، عالم الكتب، بيروت، الطبعة الأولى ١٤٠٤هـ / ١٩٨٤م، بتحقيق عبدالعزيز السيروان.

٤٤٨ ـ معجم المؤلفين، عمر رضا كحالة، مكتبة المثنى ببيروت، ودار إحياء التراث ببيروت أيضاً (١ـ١٥ جزء).

٤٤٩ ـ المعجم الصغير للطبراني، المكتبة السلفية بالمدينة النبوية، بتحقيق عبدالرحمن محمد عثمان (١ـ٢).

٤٥٠ ـ المعجم الكبير للطبراني، مطبعة الأمة، بغداد، بتحقيق حمدي عبدالحميد السلفي (١ـ٢٥ مجلداً).

٤٥١ ـ المعين في طبقات المحدثين للذهبي، دار الفرقان، عمان، الطبعة الأولى ١٤٠٤هـ / ١٩٨٤م، تحقيق د. همام سعيد.

٤٥٢ ـ معجم السفر لأبي طاهر السلفي، منشورات وزارة الثقافة، العراق، عام ١٣٩٨هـ / ١٩٧٨م، بتحقيق د. بهيجة الحسيني.

٤٥٣ ـ مغازي رسول الله ﷺ لعروة بن الزبير، د. محمد مصطفى

الأعظمي، مكتبة التربية العربي لدول الخليج، الطبعة الأولى ١٤٠١هـ / ١٩٨١م، د. محمد مصطفى الأعظمي.

٤٥٤ ـ المغني في الضعفاء للذهبي، دار المعارف، حلب، الطبعة الأولى ١٣٩١هـ / ١٩٧١م، تحقيق د. نور الدين عتر (١ـ٢ مجلد).

٤٥٥ ـ المغني في ضبط أسماء الرجال للفتني، دار الكتاب العربي، بيروت ١٣٩٩هـ / ١٩٧٩م.

٤٥٦ ـ المغني عن حمل الأسفار في الأسفار، تخريج ما في إحياء الغزالي من الأخبار للعراقي، دار الشعب، القاهرة (١ـ١٦ جزء).

٤٥٧ ـ المغني لابن قدامة المقدسي، مكتبة الجمهورية العربية، القاهرة (١ـ٩ مجلدات).

٤٥٨ ـ المنفردات والوحدان لمسلم، أكرا عام ١٣٢٣هـ.

٤٥٩ ـ مقدمة ابن خلدون، دار ومكتبة الهلال، بيروت، طبع عام ١٩٨٣هـ، بتحقيق حجر عاصي.

٤٦٠ ـ مقالات الإسلاميين واختلاف المصلين لأبي الحسن الأشعري، مكتبة النهضة المصرية، القاهرة، الطبعة الثانية ١٣٨٩هـ / ١٩٦٩م، بتحقيق محمد محيي الدين عبدالحميد.

٤٦١ ـ مقدمة ابن الصلاح لأبي عمرو عثمان بن عبدالرحمن ابن الصلاح، مطبعة دار الكتب ١٩٧٤م، الهيئة المصرية العامة، مركز تحقيق التراث، بتحقيق عائشة عبدالرحمن.

٤٦٢ ـ مقدمة في أصول التفسير، ابن تيمية، المكتبة السلفية، القاهرة، الطبعة الثالثة.

٤٦٣ ـ المقاصد الحسنة في الأحاديث المشتهرة على الألسنة للسخاوي، الأدب العربي النزهة ١٣٧٥هـ.

٤٦٤ ـ مكانة أهل الحديث، د. ربيع بن هادي المدخلي، دار الأرقم، البحرين، الطبعة الأولى ١٤٠٥هـ / ١٩٨٥م.

٤٦٥ ـ مكانة الصحيحين، د. خليل ملا خاطر، المطبعة العربية الحديثة، القاهرة، الطبعة الأولى ١٤٠٢هـ.

٤٦٦ ـ مكتبة الجلال السيوطي، أحمد الشرقاوي إقبال، دار المغرب، الرباط ١٣٩٧هـ / ١٩٧٧م.

٤٦٧ ـ ملأ العيبة بما جمع بعد طول الغيبة لابن رشيد الفهري السبتي، الشركة التونسية للتوزيع، تونس، بتحقيق د. محمد الحبيب ابن الخوجة (الجزء الثالث).

٤٦٨ ـ الملل والنحل للشهرستاني، مؤسسة الحلبي، القاهرة سنة ١٣٨٧هـ / ١٩٦٨م، تحقيق عبدالعزيز محمد الوكيل.

٤٦٩ ـ المنتقى من منهاج الاعتدال للذهبي، حققه وعلق عليه محب الدين الخطيب.

٤٧٠ ـ المنتقى لابن الجارود، مطبعة الفجالة، القاهرة ١٣٨٢هـ / ١٩٦٣م، بعناية عبدالله هاشم اليماني.

٤٧١ ـ مناقب الشافعي للبيهقي، دار التراث، القاهرة، الطبعة الأولى ١٣٩١هـ / ١٩٧١م، بتحقيق أحمد صقر (١-٢).

٤٧٢ ـ منح الشكور في شرح فتح الغفور، محمد حياة السندي، جمعية أهل الحديث، كراتشي.

٤٧٣ ـ المنهج الحديث للسماحي، دار الأنوار، القاهرة، الطبعة الأولى.

٤٧٤ ـ مناقب الإمام أحمد لابن الجوزي، مكتبة الخانجي بمصر، الطبعة الأولى ١٣٩٩هـ / ١٩٧٩م.

٤٧٥ ـ منهج ذوي النظر، محمد محفوظ الترمسي، مكتبة مصطفى البابي

الحلبي، الطبعة الثالثة ١٣٧٤هـ / ١٩٥٥م.

٤٧٦ ـ المنهل الروي، محمد بن إبراهيم بن جماعة، من مجلة معهد المخطوطات بجامعة الدول العربية، المجلد الحادي والعشرون.

٤٧٧ ـ المنتخب من كتاب ذيل المذيل لابن جرير الطبري، دار المعارف، الطبعة الرابعة، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم.

٤٧٨ ـ المنهل الصافي والمستوفي بعد الوافي لابن تغري بردي، مطبعة دار الكتب المصرية، ١٣٧٥هـ / ١٩٥٦م، تحقيق أحمد يوسف بخاتي.

٤٧٩ ـ منهج النقد في علوم الحديث، د. نورالدين عتر، دار الفكر، دمشق، الطبعة الثانية.

٤٨٠ ـ المنهاج شرح مسلم بن الحجاج للنووي، المكتبة المصرية، القاهرة (١ـ١٨ جزء).

٤٨١ ـ المنخول للغزالي، دار الفكر، بيروت، الطبعة الأولى، بتحقيق محمد حسن هيتو.

٤٨٢ ـ من تكنى بأبي زرعة، د. سعدي مهدي الهاشمي، مجلة الجامعة الإسلامية بالمدينة، السنة ١٥ ـ العدد ٥٨.

٤٨٣ ـ المنذري وكتابه التكملة، د. بشار عواد معروف، مطبعة الآداب بالنجف، ١٣٨٨هـ / ١٩٦٨م.

٤٨٤ ـ المنار المنيف لابن القيم، مكتب المطبوعات، حلب، بتحقيق عبدالفتاح أبو غدة، الطبعة الأولى ١٣٩٠هـ / ١٩٧٠م.

٤٨٥ ـ المنهج الأحمد للعليمي، عالم الكتب، بيروت، الطبعة الأولى ١٤٠٣هـ / ١٩٨٣م، بتعليق عادل نويهض (١ـ٢ مجلد).

٤٨٦ ـ مناسبات تراجم أبواب البخاري، بدر الدين بن جماعة، الدار السلفية، بومباي، الهند، تحقيق محمد إسحاق محمد إبراهيم، الطبعة الأولى

١٤٠٤هـ / ١٩٨٤م.

٤٨٧ ــ منحة المغيث في علم مصطلح الحديث للمسعودي، مكتبة مصطفى البابي الحلبي بمصر، طبع سنة ١٣٨٦هـ / ١٩٦٧م.

٤٨٨ ــ المنتقى شرح الموطأ للباجي، مطبعة السعادة بمصر، الطبعة الثالثة ١٤٠٣هـ / ١٩٨٣م (١-٧ اجزاء).

٤٨٩ ــ الموطأ، مالك بن أنس، عيسى البابي الحلبي، القاهرة، بتحقيق وترقيم محمد فؤاد عبدالباقي.

٤٩٠ ــ مرويات معاذ بن جبل من مسند أحمد، إبراهيم محمد نور سيف، رسالة ماجستير، مقدمة لجامعة أم القرى بمكة المكرمة.

٤٩١ ــ موارد الظمآن بزوائد ابن حبان للهيثمي، المكتبة السلفية بالقاهرة، بتحقيق محمد عبدالرزاق حمزة.

٤٩٢ ــ الموقظة للذهبي، مكتب المطبوعات الإسلامية بحلب، الطبعة الأولى ١٤٠٥هـ، بتحقيق عبدالفتاح أبو غدة.

٤٩٣ ــ الموضوعات لابن الجوزي، المكتبة السلفية بالمدينة النبوية، تحقيق عبدالرحمن محمد عثمان، عام ١٣٨٦هـ / ١٩٦٦م (١-٣ أجزاء).

٣٩٤ ــ الموضوعات الصغرى للقاريء، مؤسسة الرسالة، بيروت، الطبعة الثانية ١٣٩٨هـ / ١٩٧٨م، بتحقيق عبدالفتاح أبو غدة.

٣٩٥ ــ موارد الخطيب البغدادي في تاريخ بغداد، د. أكرم العمري، دار القلم، بيروت، دمشق، الطبعة الأولى ١٣٩٥هـ / ١٩٧٥م.

٤٩٦ ــ المهذب في اختصار السنن الكبير للذهبي، مطبعة الإمام، تحقيق حامد إبراهيم أحمد ومحمد حسين العقبي (١-٤).

٤٩٧ ــ ميزان الاعتدال في نقد الرجال، دار المعرفة، بيروت، تحقيق علي محمد البجاوي (١-٤ مجلدات).

## النون

٤٩٨ ـ النجوم الزاهرة لابن تغري بردي، طبعة مصورة عن طبعة دار الكتب بالقاهرة.

٤٩٩ ـ النخبة النبهانية شرح المنظومة البيقونية، محمد خليفة النبهاني، مصطفى البابي الحلبي، الطبعة الأولى ١٣٥٧هـ / ١٩٣٨م.

٥٠٠ ـ نزهة الألباء في طبقات الأدباء، دار نهضة مصر للطبع والنشر، القاهرة، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم.

٥٠١ ـ نخبة الفكر (مع النزهة) لابن حجر مع النزهة، المكتبة العلمية بالمدينة النبوية، الطبعة الثالثة.

٥٠٢ ـ النصيحة في صفات الرب جل وعلا للواسطي، أحمد بن إبراهيم ابن شيخ الحرمين، مطبعة المدني، القاهرة ١٩٧٠م.

٥٠٣ ـ نصب الراية بتخريج أحاديث الهداية للزيلعي، المجلس العلمي (١ـ٤ مجلدات).

٥٠٤ ـ نظم المتناثر للكتاني، دار الكتب العلمية، بيروت ١٤٠٠هـ.

٥٠٥ ـ نفح الطيب للمقري، دار صادر، بيروت، تحقيق د. إحسان عباس (١ـ٨ مجلدات).

٥٠٦ ـ نكت الهميان في نكت العميان، صلاح الدين خليل بن أيبك الصفدي، نشر أسعد طربزوني، الطبعة الأولى.

٥٠٧ ـ نكت ابن حجر على مقدمة ابن الصلاح، أحمد بن علي ابن حجر، المجلس العلمي بالجامعة الإسلامية، تحقيق د. ربيع بن هادي، الطبعة الأولى ١٤٠٤هـ / ١٩٨٤م (١ـ٢ مجلد).

٥٠٨ ـ النكت الظراف على الأطراف، أحمد بن حجر العسقلاني، بحاشية تحفة الأشراف، الدار القيمة، بمباي، ١٣٨٤هـ / ١٩٦٥م (١ـ١٣

مجلد).

٥٠٩ ــ النور السافر عن أخبار القرن العاشر، عبدالقادر بن عبدالله العيدروس، المكتبة العربية، بغداد ١٩٣٤م، نشره محمد رشيد الصفار.

٥١٠ ــ النهاية في غريب الحديث لابن الأثير، المكتبة الإسلامية، تحقيق طاهر الزاوي ومحمود محمد الطناحي (١ـ٥ مجلدات).

٥١١ ــ نيل الأوطار للشوكاني، مصطفى البابي الحلبي، الطبعة الأولى (١ـ٨).

٥١٢ ــ نيل الإبتهاج للتمبكتي، دار الكتب العلمية، بيروت، بهامش الديباج المذهب.

## الواو

٥١٣ ــ الوافي بالوفيات للصفدي، خليل بن أيبك، دار النشر، بقيسبان، المانيا، باعتناء هلموت ريتر (١ـ١٧ ولم يكمل).

٥١٤ ــ الوثائق السياسية للعهد النبوي والخلافة الراشدة، د. محمد حميدالله، مجموعة الوثائق السياسية، دار النفائس، الطبعة الرابعة ١٤٠٣هـ / ١٩٨٣م.

٥١٥ ــ وجوب الأخذ بحديث الآحاد في العقيدة، محمد ناصر الدين الألباني، من رسائل الدعوة السلفية، الدار السلفية، الكويت.

٥١٦ ــ الوسيط في علوم الحديث لأبي شهبة، علم المعرفة، جدة، الطبعة الأولى ١٤٠٣هـ / ١٩٨٣م.

٥١٧ ــ الوصول إلى الأصول لابن برهان، مكتبة المعارف، الرياض، الطبعة الأولى ١٤٠٤هـ / ١٩٨٤م، بتحقيق د. عبدالحميد علي أبو زنيد (١ـ٢ مجلد).

٥١٨ ــ الوفيات لابن قنفد، المكتب التجاري، بيروت، الطبعة الأولى ١٩٧١م، تحقيق عادل نويهض.

٥١٩ ــ وفيات الأعيان لابن خلكان، دار صادر، بيروت، تحقيق د. إحسان عباس (١ـ٨).

## الهاء

٥٢٠ ـ هدي الساري، ابن حجر العسقلاني، المطبعة السلفية بالقاهرة، توزيع دار الإفتاء.

٥٢١ ــ هاية الطالب المعدم إلى معاني دياجة المسلم، محمد أمين الاثيوبي الهرري، مطابع الصفا، مكة، ١٤٠٤هـ ـ ١٤٠٥هـ.

٥٢٢ ــ هدية العارفين في أسماء المصنفين للبغدادي، مكتبة المثنى، بيروت، عن طبعة استانبول سنة ١٩٥١م (١ـ٢)، بذيل كشف الظنون (٥ـ٦).

* * *

# فهارس مخطوطات

## الهمزة

١ ــ الآحاد والمثاني لابن أبي عاصم، مكتبة كوبريلي، باستانبول (٣٨٥ق)، رقم مصورتها (ميكروفيلم) بالجامعة الإسلامية (١٤٥).

٢ ــ إتحاف السادة المهرة بزوائد المسانيد العشرة للبوصيري، دار الكتب الأزهرية (١١٥ق)، رقمه بالجامعة الإسلامية (١٨٦٥).

٣ ــ الأحكام الكبرى لعبدالحق الإشبيلي، دار الكتب الظاهرية، وهو الأحكام الوسطى وليس الكبرى، مصورته بالجامعة الإسلامية رقم (٣١٥).

٤ ــ الاختلاف بين رواة البخاري عن الفربري، دار الكتب المصرية، القاهرة (٥٣ق)، رقمها بالجامعة الإسلامية (١٧٩٥) مصورة.

٥ ــ الأربعون البلدانية للسلفي، نسخة دار الكتب الظاهرية (١٦ق) (١٦ ــ ٣٢)، رقم مصورتها بالجامعة الإسلامية (١٥٨٨).

٦ ــ الإرشاد للنووي، نسخة كوبريلي، تركيا، مصورة عنها بقسم المخطوطات بالجامعة الإسلامية.

٧ ــ استقصاء الأثر، محمد محجازي قلقشندي، نسخة أبي تراب الظاهري بمكتبته الخاصة، جدة، وهي مصورة عندي.

٨ ــ الاستدراك لابن نقطة، نسخة دار الكتب الظاهرية بدمشق (٢٦٣ق)، مصورتها بالجامعة الإسلامية رقمها (١٠٢٠، ١٠٢١).

٩ ــ إكمال المعلم بشرح صحيح مسلم عياض بن موسى، نسخة مكتبة الأوقاف العامة ببغداد، مصورتها بالجامعة الإسلامية برقم (٢٧١٤).

١٠ ــ الأوهام الواقعة في مدخل الحاكم لعبدالغني الأزدي، نسخة أحمد

الثالث باستانبول (٨ق) (٢٠٠ ـ ٢٠٦)، رقم مصورتها بالجامعة الإسلامية (١٨١٨).

**الباء**

١١ ـ البدر المنير لابن الملقن، مكتبة أحمد الثالث بتركيا (جـ١ / ١٨٩ق)، رقم مصورتها بالجامعة الإسلامية (٢٥٨٢).

**التاء**

١٢ ـ التدوين في أخبار قزوين الرافعي، المكتبة الناصرية، بلكنو، الهند (٢٦٦ق)، رقمها بالجامعة (٣٥٨٤).

١٣ ـ تذكرة الحفاظ لابن عبدالهادي، مصورة عندي عن نسخة خطية.

١٤ ـ تذكرة العلماء لابن الجزري، مكتبة برلين، ألمانيا (١٣٥ق)، رقم الميكروفيلم بالجامعة الإسلامية (١١٢٨).

١٥ ـ التذكرة لابن الملقن، رقمها بالجامعة الإسلامية (١١٨٤)، وهي نسخة أصلية بالجامعة.

١٦ ـ ترتيب ثقات العجلي للهيثمي، المكتبة السليمانية، تركيا (٦٩ق)، رقمها بالجامعة الإسلامية (١٠٤٣).

١٧ ـ التطريف في التصحيف للسيوطي، مكتبة برلين، ألمانيا الغربية (٢٣ق)، رقم مصورتها ميكروفيلم بالجامعة الإسلامية (١٢١٧).

١٨ ـ تعليقه على مقدمة مسلم وشرح النووي، د. محمد عوامة، نسخة بخط يد المؤلف، عندي صورة منها.

١٩ ـ تقييد المهمل وتمييز المشكل للغساني، المكتبة الأحمدية، حلب، رقم مصورتها بالجامعة الإسلامية (١٣٧٦، ١٣٧٧).

٢٠ ـ التقييد لابن نقطة، نسخة المتحف البريطاني (١٧٠ق)، رقم مصورتها بالجامعة الإسلامية (١٨٩٨).

٢١ ـ التنقيح في مسألة التصحيح للسيوطي، الظاهرية.

٢٢ ـ تهذيب الكمال للمزي، المكتبة الشرقية، بحيدرآباد، الهند (١٤٦٧ق)، رقم مصورتها بالجامعة الإسلامية (٧٠٩ ـ ٧٢٠).

**الخاء**

٢٣ ـ خلاصة الكتاب التالي للتلخيص للسيوطي، نسخة ضمن مجموعة باستانبول، تركيا، رقم مصورتها بالجامعة الإسلامية (١٨٤٥).

**الدال**

٢٤ ـ الديباج على صحيح مسلم بن الحجاج للسيوطي، الخزانة العامة بالرباط (٢١٣)، مصورتها بالجامعة الإسلامية قسم المخطوطات رقم (١٠٩٠).

**الذال**

٢٥ ـ ذم الكلام للهروي، نسخة دار الكتب الظاهرية، دمشق، رقم مصورتها بالجامعة الإسلامية (٥٧٨).

٢٦ ـ ذيل الطبقات الصغرى للشعراني، دار الكتب المصرية رقم (٤٩٣) تاريخ.

**الراء**

٢٧ ـ رجال مسلم لابن منجويه، المكتبة البلدية بالإسكندرية (٢٢٤ق)، رقم مصورتها بالجامعة الإسلامية (١٤٣٧).

٢٨ ـ رسوم التحديث للجعبري، المكتبة الأحمدية، حلب (٤٨ق)، رقم مصورتها بالجامعة الإسلامية (١٤٢٨).

٢٩ ـ ريح النسرين فيمن عاش من الصحابة مائة وعشرين للسيوطي، الظاهرية (١١٤٥) حديث.

**السين**

٣٠ ـ سؤالات أبي عبدالله بن بكير للدارقطني، دار الكتب الظاهرية، دمشق، رقم مصورته بالجامعة الإسلامية (١٨١٨).

### الشين

٣١ ـ شرح ألفية العراقي للسيوطي، الأحمدية، حلب، مصورة بمكتبة الجامعة الإسلامية.

### الطاء

٣٢ ـ الطب لأبي نعيم، نسخة مكتبة الأسكريال بأسبانيا (١٤١ق)، رقم مصورتها بالجامعة الإسلامية (١٢٩٨).

٣٣ ـ طرز العمامة في التفرقة بين المقامة والقمامة للسيوطي، المكتبة الأزهرية، القاهرة، أدب، رقم مصورتها بالجامعة الإسلامية (٢٧٠٣).

### الظاء

٣٤ ـ ظفر الأماني بشرح الأرجوزة المسماة بالفتح الرباني، أبو محمد عبدالحق الهاشمي، بمكتبة ابنه أبي تراب الظاهري، بجدة.

### العين

٣٥ ـ العلل الكبير للترمذي، مكتبة أحمد الثالث.

### الغين

٣٦ ـ الغاية بشرح الهداية لابن الجزري، دار الكتب المصرية، القاهرة، رقم مصورتها (سيكروفيلم) بالجامعة الإسلامية (٩٨٢، ٩٨٣).

### الكاف

٣٧ ـ الكشف والبيان للثعلبي، المكتبة المحمودية بالمدينة (٨١٧/ جـ١)، رقم مصورتها بالجامعة الإسلامية (٢٢٦٣).

٣٨ ـ كشف المناهج والتناقيح في تخريج أحاديث المصابيح للمناوي، (جـ١/ ٣٨١ق)، رقم مصورتها بالجامعة الإسلامية (١٢٥٨).

### الميم

٣٩ ـ ما لا يسع المحدث جهله للميانجي، مكتبة رضا برامفور، الهند، رقم

الميكروفيلم بالجامعة الإسلامية (١٥٢٩).

٤٠ ـ المجمع المؤسس بالمعجم المفهرس، ابن حجر، دار الكتب المصرية، القاهرة (٢٣١ق)، رقم مصورتها بالجامعة الإسلامية (١٤٤٤).

٤١ ـ مختصر الجواهر والدرر في ترجمة شيخ الإسلام ابن حجر، نسخة الحسيني.

٤٢ ـ المدخل إلى كتاب السنن للبيهقي، الجمعية الآسيوية كلكته، الهند (٥٩ق)، رقم مصورتها بالجامعة الإسلامية (٧٦٩).

٤٣ ـ معرفة السنن والآثار للبيهقي، نسخة الأسكريال.

٤٤ ـ معجم شيوخ الذهبي، دار الكتب المصرية (٢٠٢ق)، رقمها بالجامعة الإسلامية (١٦٨٥).

٤٥ ـ المفهم لما أشكل من تلخيص كتاب مسلم لأبي العباس أحمد بن عمر القرطبي، المكتبة العثمانية، حلب (جـ١/ ٥٠٢ص)، رقم مصورتها بالجامعة الإسلامية (٢٣٤٣، ٢٣٤٦).

٤٦ ـ المتنع لابن الملقن، مصورة بالجامعة الإسلامية، قسم المخطوطات.

٤٧ ـ من روى عن أبيه عن جده لابن قطلوبغا، نسخة المدرسة الأحمدية بحلب، وهي مصورة عندي.

٤٨ ـ منتخب الإرشاد للسلفي، الخزانة العامة بالرباط (١٧٤ق)، رقم مصورتها بالجامعة الإسلامية (٨٨٣).

## النون

٤٩ ـ نزهة الألباب في الألقاب لابن حجر، دار الكتب المصرية برقم (١٦٦) مصطلح، رقم مصورتها بالجامعة الإسلامية (٤٠٧).

٥٠ ـ النكت الوفية للبقاعي، مكتبة الأوقاف العامة، بغداد (٣٠٢ق)، رقم مصورتها بالجامعة الإسلامية (١٠٢٠).

## الياء

٥١ ـ اليواقيت والدرر للمناوي، مصورة عندي عن نسخة الشيخ بديع الدين شاه الراشدي السندي.